

سمع سُرَّةُ الْغَوَاصِ فِي أَوْقَاتِ الْحَوْلِ

تأليف
سَهَابُ الدِّينِ الْخَفَّاجِي

تحقيق
ميسرة محمد بن محمد بن خبيب

شرح درّة الغوّاص في أوهام الخواص

تأليف

شهاب الدّين الخفاجيّ

(977هـ - 1069هـ)

تحقيق

ميسون عبد السّلام نجيب

هيئة أبوظبي للثقافة والتراث، دار الكتب الوطنية.

فهرسة دار الكتب الوطنية أثناء النشر.

PJ6151. K53. 2012

الحفاجي، شهاب الدين أحمد بن محمد، 1069-977 هـ.

شرح درة الفواص في أوهام الخواص / تأليف: شهاب الدين الحفاجي، تحقيق: ميسون عبد السلام نجيب.
- ط. 1. - أبوظبي: هيئة أبوظبي للثقافة والتراث، دار الكتب الوطنية، 2012.

ص. ١: اسم.

بليوجرافية وكشافات.

ت د م ك: 8 - 306 - 01 - 9948 - 978

1. اللغة العربية - الإعراب. 2. اللغة العربية - اللحن.

أ. الحريري، أبو محمد القاسم بن علي، 446-516 هـ. ب. نجيب، ميسون عبد السلام.



أبوظبي للثقافة والتراث
ABU DHABI CULTURE & HERITAGE

© حقوق الطبع محفوظة

دار الكتب الوطنية
هيئة أبوظبي للثقافة والتراث
«المجمع الثقافي»

©National library
Abu Dhabi Authority
For Culture & Heritage
"Cultural Foundation"

الطبعة الأولى: 1433 هـ = 2012م

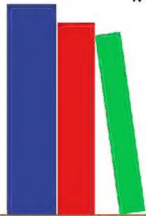
الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة
عن رأي هيئة أبوظبي للثقافة والتراث (المجمع الثقافي)

أبوظبي - الإمارات العربية المتحدة

ص. ب: 2380

publication@adach.ae

www.adach.ae



مكتبة
هؤمّن قریش

مركز أبوظبي لدراسات الحضارة والتراث
في كتابه «القرش»

شرح درّة الغوّاص
في أوهام الخواص

مقدمة

كان العرب في الجاهلية وصدر الإسلام ينطقون لغتهم فصيحة مُعَرَّبة، بلا تكلف إعراب، ولا تصنع فصاحة، وبلا معرفة شيء من الضوابط الإعرابية، ويردُّ كثيرٌ من اللغويين القدماء والدارسين المحدثين هذه السَّلامة والسليقة إلى غلبة العزلة على العرب، وقلة اختلاطهم بغيرهم من الشعوب، حتى كان الاختلاط والتمازج بعد الفتح الإسلامي، حين خرج العرب المسلمون من جزيرتهم قاصدين الأمصار المفتوحة، فاختلط العرب بالروم والحبش، وغيرهم من أصحاب اللغات المختلفة واللهجات الغريبة، فوقع الخلل في الكلام، وبدأ اللَّحْنُ على ألسنة العامة، وانتقل منهم إلى الخاصَّة.

وكان لانتشار تيار اللَّحْن ردُّ عنيف من علمائنا الأوائل، الذين دعوا إلى الحفاظ على سلامة اللغة العربية بوضع ضوابط لها، وردّها إلى النحو الأصيل كلّما انحرفت بها الألسنة. ونستطيع أن نعدّ كتاب «ما تلحن فيه العامَّة» للكسائي (189هـ) -إذا ما صحَّت النسبة إليه- بداية لحركة التصحيح اللغوي التي اتَّسع مجالها فيما بعد، فظهرت مصنفات أخرى عدَّة؛ لابن قتيبة، وأبي العباس ثعلب، وابن درستويه، وغيرهم.

وقد ازدهرت هذه الحركة وتكاملت في القرن الرابع الهجري، حيث أثمرت الكثير من البحوث والمصنفات التي تزخر بها المكتبة العربية، والتي شغلت المهتمين بقضايا اللغة العربية، وكان كتاب «درة الغَوَاص في أوهام الخواص» لأبي محمد الحريري (516هـ) من هذه التصانيف، فقد عالج فيه الأخطاء والأوهام التي شاعت في بيئة العراق على ألسنة الخاصَّة من العلماء؛ والكتّاب والأدباء والشعراء، وطارَت شهرته في الآفاق، فلقي اهتماماً كبيراً من العلماء؛ حيث أقاموا عليه شروحات وحواشي، اتسم أكثرها بطابع النقد والتصحيح لعدد كبير من العبارات التي خطأها الحريري.

وكان شرح شهاب الدين الخفاجي (1069هـ) من أشهر هذه الشروح وأهمّها، وهو شرح قيم أدرك فيه الخفاجي التشدّد الذي سلكه الحريري في كتابه، فلمّا كان الحريري يرى أنّ الصواب اللغوي ينحصر في الأفصح والقياس والكثير والمختار والمعرب الجاري على أوزان الكلمات العربية، وأنّ ما عداه من الفصيح والشاذّ والقليل والجائر ليس صواباً ولا يجوز التكلم به، نظر الشهاب إلى تلك الاستعمالات على أنّها مستويات لغوية لا تخرج عن دائرة الصواب اللغوي، وأنّ منع التكلم بهذه المستويات يضيّق الاستعمال اللغوي ويحجّر الواسع، وهذا ما دعاه إلى تناول كتاب الدرّة شرحاً وتصويماً؛ كما أشار في مقدمة كتابه بقوله: «فإن كتاب الدرّة لمّا احتوى على درر مستخرجة من لجة البراعة، وفرائد فوائد نظمته فكرته الثاقبة لها بالبراعة.... وقد كنت إبان الحداثة مشغولاً بها مشغولاً... حتى أخذت مفتاح مقفلها، وفتحت أبواب مشكلها، فلمّا رأيت طعنه على السلف، وعرضه في سوق الكساد درّة في جوفها صدف... دعاني الانتصار للسلف، إلى تمييز الدرّ من الصدف، فضممت إليها درراً تصيّرهما عقداً...».

وهكذا سلك الخفاجي في شرحه وتصويبه المسلك الموافق لقانون اللغة وطبيعتها الاجتماعية المتطورة، والتمس لذلك التصويب وجهاً مما جاء في القرآن الكريم أو وردت به القراءات القرآنية، أو نطقت به الأحاديث النبوية الشريفة، أو مما أنشده الفصحاء من شعراء العربية، أو من استعمال العلماء الموثوق في روايتهم، أو من وروده في بعض اللغات واللهجات التي تكلمت بها القبائل العربية، أو من موافقته لسماع أو قياس.

على أن هذا الشرح لم يلق من العناية ما هو جدير بها، فقد طُبِع الطبعة الأولى في مطبعة الجوائب بالقسطنطينية سنة 1878م، طبعة أقرب ما تكون إلى النسخ الخطية منها إلى ما ينشر على نحو علمي؛ فمواضع الخلل والاضطراب فيها كثيرة، وتحريفات الطباعة زادت في اضطرابها، إضافة إلى خلوّها من الترتيب والضبط في مواضع كثيرة، حتى المواضع التي لا تفهم إلّا به.

ثم ظهر كتاب احتوى متن (درّة الغوّاص) وشرحها للشهاب الخفاجي، أضيف إليهما حواشي ابن برّي وابن ظفر، وكتاب (التكملة والذيل على درّة الغوّاص) للجواليقي، وكتاب (الملاحن) لابن دريد، كلّ ذلك في كتاب واحد خلا من أصول البحث العلمي في التحقيق، وحفل بالتصحيفات والأخطاء الكثيرة في ترجمة الأعلام ونسبة الشعر وغير ذلك، وزخر بالمواضع التي لم تحظّ بالضبط والدقة، ولم يحظّ كذلك بتوثيق النقول التي حفل بها شرح الشهاب إلّا قليلاً، ولم يلحق بالكتاب أيّ نوع من أنواع الفهارس المتعارفة في تحقيق الكتب.

من هنا، وانطلاقاً من ضرورة إحياء تراثنا العربي، عقدت العزم على تحقيق هذا الكتاب وتقديمه في بحث أعدّه لنيل درجة الماجستير، يستوفي ما أمكن من شروط التحقيق وأصوله، ويقرب الكتاب من الأصل الذي وضعه المؤلف.

واقضى البحث أن أجعل عملي في هذا الكتاب في قسمين؛ خصّصت أولهما بالدراسة، والثاني بالنصّ المحقّق.

أمّا الدراسة فكانت مختصرة وقعت في ثلاثة فصول، مهّدت لها بالحديث عن حياة الشهاب، وشيوخه، وتلامذته، ورحلاته، ومصنفاته؛ المخطوط منها والمطبوع.

وفي الفصل الأوّل تناولت الأسس التي بنى عليها الشهاب منهجه في تناول كلام المصنف، وطريقته في عرض المادة وترتيبها، وكذلك شواهد التي احتج بها.

وتحدثت في الفصل الثاني عن مصادره في الكتاب، وبيّنت أنّه نقل عن عدد كبير من المصادر ليخرج شرحه على أكمل وجه، وختمته بالحديث عن قيمة الكتاب.

وعرضت في الفصل الثالث أهمّ المآخذ التي أخذها الشهاب على الحريري في كتابه «درّة الغوّاص».

أما التحقيق فقد حرصت فيه على تقديم نصّ أقرب ما يكون إلى الصحة والسلامة؛ مادة

وضبطاً، فكان أن قدمت له بوصف النسخ الخطية المعتمدة، وقمت بمقابلتها بالنسخة الأصلية، مع الإشارة في الحاشية إلى مواطن الاختلاف بينها.

وزيادة في الدقة قمت - ما أمكنني ذلك - بتتبع المصادر التي أشار الشهاب إليها في شرحه؛ لتوثيق النقول التي أخذها عن سابقه.

وخرّجت الآيات القرآنية بذكر اسم السورة ورقم الآية، كما خرّجت القراءات القرآنية من كتب القراءات المعتمدة، وخرّجت الأحاديث النبوية الشريفة من كتب السنّة، وكنت أذكر رقم الجزء والصفحة وعنوان الكتاب. كذلك عدت إلى كتب الأمثال لتخريج الأمثال الواردة في النص.

ثمّ عمدت إلى تخريج الشواهد الشعرية من دواوين أصحابها، ثمّ من كتب النحو واللغة والأدب، أمّا الآيات الواردة في مقدمة الشارح فلم أتطرّق لها بالتعليق أو التخريج؛ لكونها جيء بها ارتجالاً بما يخدم المقدمة.

وترجمت للأعلام الواردة في النصّ، وعرّفت بالكتب التي ذكرها في شرحه، ولا سيما المخطوط منها والمفقود.

وذيلت الرسالة بصنع فهرس متنوعة، تيسّر للقارئ الرجوع إلى النص المحقق.

وبعد، فمسالك البحث لم تكن سهلة، ولست أدّعي أنني أوفيت على الغاية، فليس لمثلي أن يبلغها، ولكنها محاولة من يتلمس طريق الاجتهاد، فإن أصبت بففضل من الله تعالى، وإن عثرتُ فحسبي أنني أحسنت النية.

والله وليّ التوفيق

تمهيد

الشهاب الخفاجي

نشأته وحياته:

هو شهاب الدين أحمد بن محمد بن عمر قاضي القضاة، الملقَّب بـ: شهاب الدين الخفاجي المصري الحنفي⁽¹⁾، «صاحب التصانيف السائرة، وأحد أفراد الدنيا، المجمع على تفوّقه وبراعته، كان في عصره بدرُ سماء العلم، وتيّر أفق النثر والنظم، رأس المؤلفين، ورئيس المصنّفين، سار ذكره سير المثل، وطلّعت أخباره طلوع الشهب في الفلك»⁽²⁾.

ولد الشهاب في سَرياقُوس، قرية في نواحي القاهرة بمصر، سنة 977هـ/1569م، لأبٍ من خيرة علماء عصره؛ هو محمد بن عمر الخفاجي الشافعي، المتوفى سنة (1011هـ).

وقد ذكر الشهاب في مقدمة كتابه «الريحانة» انتساب أسرته إلى بني خفاجة؛ فقال: «هذا، وإني كنتُ قبل أن تُشيب مِنّي الخطوبُ الذوائب، وتصبَحَ كبدي وأحشائي بلظى النوائب ذوائب... أعدُّ الأدبَ عنوان صحائف الشمائل، وبيت القصيد في ديوان المآثر والفضائل، أنفق عمري في اقتنائه واقتناص شوارده... وأرتشف من طبعي ما يَنبُتُ عن سرِّ الزجاجة، وأشتفُّ منه ما أسأرتُه الجدودُ من دُؤابة خفاجة، صُبابة مجدٍ لم يكدرها في جامِ المشارب، وزدُ الخطوبُ وازدحامُ الشوائب»⁽³⁾.

(1) المصادر التي ترجمت للشهاب الخفاجي: ريحانة الألبا 2/327 - 340، خلاصة الأثر 1/331 - 343، سلافة العصر 420-427، هدية العارفين 1/160-161، الفوائد البهية 429-430، دائرة معارف البستاني 10/591-592، تاريخ الأدب العربي لبروكلمان 8/55-57، تاريخ آداب اللغة العربية 3/323 - 324، الأعلام 1/238-239، معجم المؤلفين 2/138-139، معجم المطبوعات العربية 1/830-831، تاريخ الأدب العربي لـ د. موسى باشا 2/52.

(2) خلاصة الأثر 1/331.

(3) ريحانة الألبا 1/4.

وقال المحبي في ترجمته: «والخفاجي: نسبة إلى أبيه خفاجي، ولا أدري معناه»⁽¹⁾.

نشأ الشهاب في حجر أبيه ورعايته، يعلمه ويؤدبه، فتلقن منه دروسه الأولى، وعليه تخرج في الإنشاء والكتابة، ولما استوى يافعاً درس النحو والعلوم العربية على خاله أبي بكر بن إسماعيل الشنواني⁽²⁾، سيبويه زمانه، ومن أبرز العلماء في عصره.

ترقى في علوم العربية، ثم درس المعاني والمنطق وبقية علوم الأدب، ونظر في كتب المذهبين: مذهب أبي حنيفة ومذهب الشافعي، مؤسساً على الأصلين من مشايخ عصره⁽³⁾.

شيوخه:

تلمذ الشهاب الخفاجي لكوكبة من أعلام عصره، وأخذ عن كثير من أعيانه وأمثاله؛ نذكر منهم: شيخ الإسلام شمس الدين الرملي⁽⁴⁾، فقيه الديار المصرية آنذاك، ورجعها في الفتوى، الملقب بـ «الشافعي الصغير»، حضر دروسه وقرأ عليه شيئاً من «صحيح مسلم»، وأجازه بذلك وبجميع مؤلفاته ومروياته، بروايته عن شيخ الإسلام القاضي زكريا الأنصاري وعن والده. كما حضر دروس الشيخ نور الدين علي بن يحيى الزيايدي⁽⁵⁾، الذي انتهت إليه رئاسة الشافعية بمصر. كما لزم دروس علي بن غانم المقدسي الخزرجي⁽⁶⁾، رأس الحنفية في عصره، قرأ عليه الحديث، وكتب له إجازة بخطه.

(1) خلاصة الأثر 1/343.

(2) هو أبو بكر بن إسماعيل بن شهاب الدين الشنواني، نسبة إلى شنوان؛ بلدة بالمنوفية، تخرج في القاهرة على علماء عصره في جميع الفنون، وكان إماماً في النحو، أشهر مؤلفاته: «شرح توضيح ابن هشام»، (1019هـ). الريحانة 1/301-308.

(3) خلاصة الأثر 1/332.

(4) هو محمد بن أحمد بن حمزة، الملقب شمس الدين بن شهاب الدين الرملي، المنوفي، مفتي الشافعية في عصره، (1004هـ). خلاصة الأثر 3/342-348.

(5) هو علي بن يحيى، الملقب نور الدين الزيايدي، المصري، الشافعي، رئيس العلماء بمصر، من مؤلفاته: «حاشية على شرح المنهاج»، (1024هـ). خلاصة الأثر 3/195-197.

(6) هو علي بن محمد بن علي بن خليل، المعروف بابن غانم المقدسي الحنفي، من تآليفه: «شرح الكنز»، و«شرح الأشباه والنظائر»، (1004هـ). خلاصة الأثر 3/180-185.

وقرأ «الشفاء» على الشيخ جمال الدين إبراهيم العلقمي⁽¹⁾، وأجازه به وبغيره. وأخذ الأدب والشعر عن الشيخ أحمد العلقمي⁽²⁾، نزيل الخانقاه السرياقوسية، وعن أستاذه العلامة محمد الصالح الشامي⁽³⁾، وعن أحمد بن أحمد العناياتي⁽⁴⁾.

ومن شيوخه الذين أخذ عنهم علمي العروض والقوافي: الشيخ محمد المغربي، المعروف بـ «ركروك» أو «دكروك»⁽⁵⁾.

وممن أخذ عنهم الطب: الشيخ داود البصير الأنطاكي⁽⁶⁾. وقرأ على الشيخ علي بن جابر الله العصام الإسفرايني⁽⁷⁾، في أثناء رحلته مع والده إلى الحرمين الشريفين. وفي أثناء رحلته إلى القسطنطينية أخذ عن عدد من العلماء كابن عبد الغني⁽⁸⁾، وكان لا ينفك عن مجلسه، كما يقول المحبي⁽⁹⁾.

وأخذ الشهاب أيضاً عن الشيخ مصطفى بن عزمي⁽¹⁰⁾ الذي كان من كبار قضاة العسكر، والحبر داود، وهو ممن أخذ عنه الرياضيات، وقرأ عليه «إقليدس» وغيره.

(1) هو إبراهيم بن عبد الرحمن العلقمي، برهان الدين، رحل إلى القاهرة وأخذ عن علمائها، له: «الكوكب المنير في شرح الجامع الصغير»، (994هـ). الريحانة 77/2-78.

(2) الريحانة 79/2-81.

(3) هو محمد بن مجد الدين بن محمد، شمس الدين الصالح الهلالي، برع في الفقه والتفسير والأدب، (1012هـ). الريحانة 27/1-41.

(4) هو أحمد بن أحمد أبي العنايات بن عبد الرحمن بن أحمد بن عبد الكريم العناياتي، (987هـ). الريحانة 17/1-26.

(5) عابد، زاهد، أملى على الشهاب من أشعاره، وبدائع فوائده وآثاره. الريحانة 357/1-359.

(6) هو داود بن عمر البصير، الأنطاكي، الحكيم، حفظ القرآن، وأتقن علوم اللسان ومهر في الطب، له: «تزيين الأسواق»، (1008هـ). خلاصة الأثر 140/2-149.

(7) هو علي بن جابر الله بن محمد القرشي، المخزومي، كان الخطيب والمفتي بالحرم المكي، وكان مشتغلاً بالعلم منصراً إليه، (1010هـ). الريحانة 440/1.

(8) هو محمد بن عبد الغني بن ميربادشاه، المعروف بـ «عني زاده»، نادرة الروم وقاضي العسكر، (1036هـ). خلاصة الأثر 9/4.

(9) خلاصة الأثر 9/4.

(10) هو مصطفى بن عزمي الشهير بـ «عزمي زاده»، قاضي العسكر، عالم فاضل، ومؤلف نحري، (نحو 1040هـ). خلاصة الأثر 390/4-392.

وإلى جانب هؤلاء الأئمة ممن أخذ عنهم الشهاب الخفاجي وأفاد منهم: أستاذه سعد الملة والدين ابن حسن جان⁽¹⁾، ولما توفي قام مقامه صنع الله⁽²⁾، فانتقل الخفاجي إليه، وواظب على حضور حلقاته، ويبدو أنّ صنع الله هذا كان آخر شيوخ الشهاب في القسطنطينية.

تلامذته:

- أخذ عن الشهاب عدد من العلماء، تتلمذوا له؛ من أشهرهم كما في خلاصة الأثر:
- أحمد بن يحيى بن عمر الحموي، المعروف بالعسكري الشافعي، مفتي الشافعية بحماة، المتوفى (1094هـ)⁽³⁾.
- عبد القادر بن عمر البغدادي، صاحب خزانة الأدب، المتوفى (1093هـ)، الذي قرأ عليه كثيراً من كتب التفسير والحديث والآداب، وأجازه بذلك، وبمؤلفاته، «وكان الخفاجي مع جلالة قدره، يراجع في المسائل الغريبة؛ لسعة اطلاعه، وطول باعه، ولما مات الشهاب تملك أكثر كتبه»⁽⁴⁾.
- فضل الله بن محبّ الله بن محمد المحبّي، المتوفى (1082 هـ)، الذي كتب عنه أصل الريحانة الذي سمّاه: «خبايا الزوايا فيما في الرجال من البقايا»⁽⁵⁾.

رحلاته:

اتَّفَق للشهاب الخفاجي في حياته رحلتان؛ كانت الأولى مع والده إلى الحرمين الشريفين، وقد أفاد من هذه الرحلة علماً تلقاه عن شيوخ مكة، وأشعاراً سجّلها في الريحانة، في القسم الذي ذكر فيه فضلاء المغرب والحجاز واليمن...

(1) هو محمد بن حسن جان، التبريزي الأصل، القسطنطيني المولد والمنشأ، اشتغل بالتدريس، ثم اختاره السلطان مراد معلماً لنفسه، (1008هـ). الريحانة 2/273-277.

(2) هو صنع الله بن جعفر، شيخ الإسلام، ومفتي التخت العثماني في عهد السلطان محمد وولده السلطان أحمد، (نحو 1021هـ). خلاصة الأثر 2/256-259.

(3) خلاصة الأثر 1/367.

(4) خلاصة الأثر 2/453.

(5) خلاصة الأثر 2/277.

«وكان لما وصل إلى الروم في رحلته الأولى، ولي القضاء ببلاد روم إيلي حتى وصل إلى أعلى مناصبها؛ كأسكوب وغيرها. وفي عهد السلطان مراد توصل حتى اشتهر بالفضل الباهر، فولاه قضاء سلاينك، فحصل بها مالاً كثيراً، ثم أعطي بعدها قضاء مصر...، وبعدما عُزل عنها، رحل إلى الروم رحلته الثانية، فمرّ في طريقه على دمشق، وأقام بها أياماً، فمدحه فضلاً وها، واحتفى به أهلها وعلماؤها»⁽¹⁾.

وقد أشار الشهاب إلى طرفٍ من هذا في الريحانة، في القسم الذي عقده لأهل الشام. وفي طريقه إلى الروم دخل حلب، ثم وصل منها إلى الروم، وكان مفتيها إذ ذاك المولى يحيى بن زكريا⁽²⁾، فأعرض عنه. ويذكر المحبّي أنّ من أسباب هذا الإعراض عدة أمور انتقدت على الشهاب الخفاجي أيام قضاائه في سلاينك ومصر؛ من الجرأة وبعض الطمع، ولعلّ هذا هو السبب في إنشائه المقامة الرومية⁽³⁾ التي ذكرها في الريحانة، وفيها تحدّث عن أحوال الروم وعلماؤها، وتعرض فيها للمولى المذكور، وكان ذلك سبباً لنفيه إلى مصر.

وقد عقد الشهاب فصلاً كاملاً في الريحانة لبيان أحوال الروم، وانقراض علمائها، وانتشار الظلم بين أمرائها؛ حيث يقول: «ولما عدت إليها ثانياً بعدما توليت قضاء العساكر بمصر، رأيت تفاقم الأمر وغلبة الجهل، فذكرت ذلك للوزير ظناً أنّ النصيح يفيد، فإذا هو كما قيل:

هُوَ الْوَزِيرُ وَلَا أَزَرَ يُشَدُّ بِهِ مِثْلُ الْعُرُوضِ لَهُ بِحَرٍّ بِلَاءِ

فكان ذلك سبباً لعزلي، وأمرني بالخروج من تلك المدينة، وإظهار العداءة ممن هو في زي العلماء، مع أنّه لم يبق بها أحدٌ يُحسن قراءة الفاتحة!»⁽⁴⁾.

وبهذا ختم الشهاب تطوافه، وعاد إلى مصر، وأعطى قضاء يتعيّش منه، قلّ أن يتهيأ لمثله من العلماء، ولقد أفاده هذا الاستقرار، وأفاد الناس، فعكف على التأليف والتصنيف، فاجتمع له من المؤلفات ما لم يجتمع لغيره من العلماء.

(1) خلاصة الأثر 1/333.

(2) هو يحيى بن زكريا بن برام، شيخ الإسلام، وأوحد علماء الروم باتفاق أهل الأعلام، ولد بالقسطنطينية ونشأ بها، واجتهد على علماء عصره حتى برع وتفوّق، (1053هـ). خلاصة الأثر 4/467.

(3) ريحانة الألبا 2/341.

(4) ريحانة الألبا 2/330.

وفاته:

اتفقت كتب التراجم على أن الشهاب توفي سنة (1069هـ)، وقد أناف على التسعين، وكان قد توفي قبله بثلاثة أشهر، الفقيه الكبير محمد بن أحمد الشوبري، الملقب بـ «الشافعي الصغير»، فقال فيهما أحمد بن محمد الحموي المصري يرثيهما، وكان قرأ عليهما:

مضى الإمامان في فقه وفي أدب: الشُّوبري والخفاجي زينة العرب
وكنت أبكي لفقد الفقه منفرداً فصرتُ أبكي لفقد الفقه والأدب⁽¹⁾

آثاره:

خلف الشهاب الخفاجي كتباً كثيرة، ذكر بعضاً منها في الباب الذي عقده لبيان مؤلفاته في الريحانة، واستوفى بقيتها من ترجم له، وهي⁽²⁾ مرتبة على حروف المعجم:

1 - أمالي الشهاب الخفاجي: ذكره البغدادى في خزنة الأدب، ولعله يعني «طراز المجالس» الآتي ذكره.

2 - حاشية شرح الفرائض: ذكرها الشهاب في الريحانة، وابن معصوم في السلافة، والمحبي في خلاصة الأثر.

حاشية على تفسير البيضاوي = عناية القاضي وكفاية الراضي.

3 - حديقة السحر: الريحانة، وإيضاح المكنون 397/1.

4 - حواشي الرضي والجامي: الريحانة، وخلاصة الأثر، والسلافة.

5 - خبايا الزوايا فيما في الرجال من البقايا: كتاب في تراجم علماء عصره وشيوخه وشيوخ أبيه، في خمسة أقسام عن علماء الشام والحجاز ومصر والمغرب والروم، جعله أصلاً لكتاب الريحانة، وألفه باسم شيخ الإسلام يحيى بن زكريا بن بيرام. ذكره المحبي وبروكلمان.

(1) خلاصة الأثر 343/1 وكشف الظنون 699/1.

(2) انظر: ريحانة الألبا 340/2 وخلاصة الأثر 333/1 وسلافة العصر 240-241 وهدية العارفين 160/1-161 والفوائد البهية 430 ومعجم المطبوعات العربية 831/1 ودائرة معارف البستاني 592/10 وتاريخ الأدب العربي لبروكلمان 56-57.

- 6 - ديوانه: افتتحه بخطبة أتبعها بالمقصورة، ثم سرد شعره، لم يلتزم فيه ترتيب القوافي ولا الموضوعات. ذكر في الريحانة، والسلافة، وخلاصة الأثر.
- 7 - ديوان الأدب في ذكر شعراء العرب: ذكر فيه مشاهير الشعراء من العرب العرباء والمولدين. ذكر في الريحانة، وخلاصة الأثر، وسمّاه بروكلمان في تاريخ الأدب العربي: «ديوان الأدب في محاسن بلغاء العرب».
- 8 - ذات الأمثال: يُقال لها أيضاً: «ريحانة الندّ»، وهي منظومة في الحِكم، ذكرها الشهاب بأكملها في خبايا الزوايا، وذكرها بروكلمان أيضاً.
- 9 - الرحلة: الريحانة، والسلافة، وخلاصة الأثر، وإيضاح المكنون 550/1.
- 10 - الرسائل الأربعون: الريحانة، والسلافة، وخلاصة الأثر، وإيضاح المكنون 571/1.
- 11 - رسائل ومكاتيب: أثبت فيها الفصول القصار، والمقامة الرومية، ذكرت في الريحانة، والسلافة، وخلاصة الأثر، وخزانة الأدب 603/3.
- 12 - رسالة في متعلق البسمل: تاريخ الأدب العربي لبروكلمان.
- 13 - ريحانة الألبا وزهرة الحياة الدنيا (مطبوع): كتاب قيّم، يضمّ تراجم واسعة لشعراء القرن الحادي عشر وأدبائه وعلمائه، في مصر والشام واليمن والحجاز والمغرب. ذكر في السلافة، وخلاصة الأثر، وإيضاح المكنون 605/1، وأشار بروكلمان في تاريخ الأدب العربي إلى أنّه تلخيص لكتاب «خبايا الزوايا» مع اهتمام خاصّ بالشعراء.
- 14 - السّوانح: الريحانة، والسلافة، وخلاصة الأثر، وإيضاح المكنون 30/2.
- 15 - شرح درّة الغوّاص في أوهام الخواص (مطبوع): وهو موضوع بحثنا، ذكر في الريحانة، والسلافة، وخلاصة الأثر، وتاريخ الأدب العربي، وخزانة الأدب. وقد صنع الشهاب كتابه هذا باسم السلطان مراد بن أحمد بن مراد العثماني.
- 16 - شفاء الغليل فيما في كلام العرب من الدخيل (مطبوع): كتاب لغوي هام، جمع فيه ما ذكره العلماء من قبله، وزاد عليه، وأهمّ ما فيه المقدمة التي تحدث فيها عن التعريب وشروطه، ورتب فيه الألفاظ المعربة على الحروف الهجائية.
- 17 - الشهب السيّارة: ذكره الشهاب في الريحانة.

18 - طراز المجالس (مطبوع): قال المحبّي في خلاصة الأثر في تعريفه: «وهو مجموع حسن الوضع، جمّ الفائدة، ربّه على خمسين مجلساً، ذكر فيه مباحث تفسيرية ونحوية وأصولية، وغيرها». وذكر أيضاً في الريحانة، وفي شرح درة الغوّاص، وتاريخ الأدب العربي، وإيضاح المكنون 82/2، والسلافة.

19 - عناية القاضي وكفاية الراضي (مطبوع): هو حاشية على تفسير القاضي أبي سعيد عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي البضاوي (685 هـ)، والمسمّى: «أنوار التنزيل وأسرار التأويل». الريحانة، والسلافة، وخلاصة الأثر، وتاريخ الأدب العربي.

20 - الفصول القصار: ذكره الشهاب في الريحانة.

21 - قصائد: هي مجموعة من شعره، وتشتمل على: (مقدمة، ومقصورة عارض بها مقصورة ابن دريد، وقصيدة همزية، وقصيدة عارض بها معلقة زهير بن أبي سلمى، وجعلها في مدح الرسول ﷺ، وقصيدة أخرى قصيرة في مدح الرسول ﷺ، ذكرت في تاريخ الأدب العربي لبروكلمان)

22 - قصيدة غزلية في مدح شيخ الإسلام البكري: تاريخ الأدب العربي لبروكلمان.

23 - مقامة: تاريخ الأدب العربي لبروكلمان.

24 - نكت المغني: ذكره الشهاب في نسيم الرياض.

25 - نسيم الرياض في شرح الشفا للقاضي عياض (مطبوع): وهو شرح لكتاب «الشفا بتعريف حقوق المصطفى» للقاضي عياض بن موسى اليحصبي (544 هـ).

ذكر في الريحانة، والسلافة، وخلاصة الأثر، وتاريخ الأدب العربي، وإيضاح المكنون 646/2.

تلك هي أهمّ مصنفات الشهاب الخفاجي التي أشارت إليها المصادر، وهي في مجملها مصنفات غلب عليها طابع الشرح والتحشية والتنقيح.

الفصل الأوّل
منهج الشهاب الخفاجي
في
شرح درّة الغوّاص

إنَّ المتتبّع لمنهج الشهاب الخفاجي في «شرح درة الغواص» لا يجد فيه أيّ مظهر من مظاهر الترتيب أو التقسيم أو التبويب، وهذا يعود إلى طبيعة الكتاب المشروح نفسه، فالحريري حشد في كتابه «درة الغواص» كلّ الألفاظ التي أراد تصحيحها حشداً، بلا أي ترتيب هجائي أو تقسيم دلالي، وإنّما كان يصدر فقراته غالباً بعبارة: «ويقولون كذا... فيوهمون فيه»، ثمّ يتبعها بما يراه صواباً لهذا المعنى، فيشرح ويعلّق ويستشهد، ثمّ ينتقل إلى لفظ آخر فيستخدم العبارة نفسها، وهكذا... وتبعه الشهاب فتناول الكتاب على حاله شرحاً ونقداً وتصويماً.

فالشهاب الخفاجي لم ينهج في شرحه منهج الشارح فقط، بل كان ناقداً متصدياً لتشدّد الحريري وترمّته في مقياس الصواب اللغوي، فلمّا كان الحريري يرى أن الصواب اللغوي ينحصر في الأفصح والقياس والكثير والمختار والمعرّب الجاري على أوزان الكلمات العربية، وأنّ ما عداه من الفصيح والشاذّ والقليل والجائر ليس صواباً ولا يجوز التكلم به، كان الشهاب ينظر إلى تلك الاستعمالات التي خطأها الحريري على أنّها مستويات لغوية لا تخرج عن دائرة الصواب اللغوي، وأنّ منع التكلم بها يضيّق الاستعمال اللغوي ويحجّر الواسع، متّخذاً من التأويل والتجوز والتسمّح منهجاً ومسلكاً لتصحيح ما خطأه الحريري، وها هو يقول في معرض ردّه على الحريري في مسألة تعريف (كافة) وإضافته: «ومثاله ما نحن فيه، فإن (كافة) ورد عن العرب بمعنى الجميع، لكنّهم استعملوه منكرّاً منصوباً، وفي الناس خاصة، ومقتضى الوضع ألا يلزمه ما ذكر، فيستعمل كما استعمل «جميعاً»؛ معرّفاً ومنكرّاً بوجوه الإعراب، في التّاس وغيرهم، والظاهر الجواز؛ لأنّا لو اقتصرنا في الألفاظ على ما استعملته العرب العاربة والمستعربة حجّرنا الواسع، وعسّر التكلم بالعربية على من بعدهم»⁽¹⁾.

وقال في موضع آخر: «وباب التجوّز والتقدير واسع»⁽²⁾.

ولم يكن الشهاب الخفاجي ليناقد عالماً كالحريري سبقه بأكثر من خمسة قرون، فيتّهمه بالتشدّد وتحجير الواسع ويخطئه فيما ذهب إليه، لو لم يلتمس لذلك وجهاً ممّا جاء في القرآن الكريم وقراءاته، أو نطقت به الأحاديث النبوية الشريفة، أو مما ورد في أشعار العرب وأمثالهم، ومما جاء في بعض اللغات واللهجات التي تكلمت بها القبائل العربية، أو من موافقته لسماع أو

(1) انظر ص 189 من التحقيق .

(2) انظر ص 88 من التحقيق، وانظر أيضاً ص 99، 225، 293، 338.

قياس، مستنداً أيضاً إلى آراء كبار النحويين واللغويين وأقوالهم، وكان استشهاده بها للاحتجاج مرةً والتفسير أخرى.

1 - القرآن الكريم وقراءاته: أكثر الشهاب الخفاجي من الاستشهاد بالقرآن الكريم الذي يُعدُّ أهم ما يستطيع العلماء الاحتجاج به؛ لأنه «لم يتوفر لنص ما توفر للقرآن الكريم من تواتر رواياته...»⁽¹⁾، فجاء الشرح غنياً بالشواهد القرآنية.

حتى إن الشهاب كان يستشهد بغير آية قرآنية في موضع واحد؛ من هذا أنه لما ذكر الحريري أن الرجاء بمعنى الخوف يختص بالنفي، خالفه الشهاب مستدلاً بقوله تعالى: ﴿وَأَرْجُوا أَيَّومَ الْآخِرِ﴾، وقوله: ﴿فَرَّكَانَ يَرْجُوا لِقَاءَ رَبِّهِ﴾⁽²⁾. وكذلك عندما أشار الحريري إلى أن (النفر) يقع على الثلاثة من الرجال إلى العشرة، استدلَّ الشهاب على خلاف ذلك بقوله تعالى: ﴿قُلْ أَوْحَى إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ نَفَرٌ مِّنَ الْجِنِّ﴾، وقوله: ﴿وَأَعَزَّنَا فِئْرَةً﴾⁽³⁾.

أما القراءات القرآنية فاستشهد بها في غير موضع من كتابه؛ من هذا أنه استشهد بقراءة ابن كثير وأبي عمرو ويعقوب في قوله تعالى: ﴿لَا يَبِيعُ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفْعَةٌ﴾ بالتصب⁽⁴⁾.

ولما منع الحريري قولهم: أشر من فلان، والصواب عنده: هو شر من فلان، استشهد الشهاب بقراءة أبي قلابة وقتادة في قوله تعالى: ﴿سَيَعْلَمُونَ غَدًا مِّنَ الْكَذَّابِ الْآثِرِ﴾⁽⁵⁾ بتشديد لفظ (الأشر)⁽⁵⁾.

2 - أما الحديث الشريف فالمراد به أقوال النبي ﷺ، وأقوال الصحابة التي تروي أفعاله أو أحواله أو ما وقع في زمنه، وكذلك أقوال التابعين.

ومن الأحاديث الشريفة التي استشهد بها الشهاب - مما جاء في صحيح مسلم وصحيح البخاري - قوله ﷺ: «لعلَّ الله اطلع على أهل بدر فقال: اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم». استشهد به على جواز دخول (لعل) على الماضي، في حين منعه الحريري⁽⁶⁾. وأنه ﷺ كان إذا

(1) أصول النحو: 28.

(2) انظر ص 259 من التحقيق.

(3) انظر ص 214 من التحقيق.

(4) انظر ص 502 من التحقيق.

(5) انظر ص 177 من التحقيق.

(6) انظر ص 156 من التحقيق.

أصبح قال: «هل رأى أحدٌ منكم البارحة رؤيا؟»، استشهد به على جواز إطلاق لفظ (البارحة) على الليلة الماضية وإن كان قبل الزوال، في حين منعه الحريري⁽¹⁾.

3 - أما الشعر فكان له نصيب وافر من عناية الشهاب الخفاجي، فشرحه غنيّ بالشواهد الشعرية التي حازت القسم الأكبر ممّا احتج به؛ لإظهار شرحه على نحو جيد، وكانت لها قيمة كبيرة في الردّ على الحريري، فكان يسوق أحياناً غير شاهد في موضع واحد؛ لإثبات حجته في تخطئة الحريري.

من هذا أنه لمّا خطأ الحريري جمعهم (حاجة) على (حوائج)، ساق الشهاب عدّة شواهد شعرية لإثبات صحّة هذا الجمع؛ منها قول الشّماخ:

تقطع بيننا الحاجات إلّا حوائج يعتسفن مع الجريّ
وأردفه شعر للأعشى والفرزدق والشهاب الحجازي والصرصري⁽²⁾؛ تأكيداً على وروده في الكلام الفصيح.

ولم يتوقف احتجاج الشهاب بالشعر على الزمن الذي أجمع العلماء عليه؛ وهو (150هـ)، بل وسّع دائرة الاحتجاج، فاستشهد بشعر قيل بعد هذه المدّة، كما استشهد أيضاً بشواهد اختلف في نسبتها، وأخرى مجهولة القائل.

4 - الأمثال: المثل كلام قيل لموقف كان نتاج تجربة شخصية، تناقلته الأجيال نظراً لصدقه واستمراريته.

وقد استشهد الشهاب في شرحه بعدد لا بأس به من الأمثال، وكذلك الأقوال المأثورة عن العرب الفصحاء. فلما أنكر الحريري قولهم: (المشورة)، وصوابها عنده: (المشورة)، استشهد الشهاب بما جاء في أمثال الميداني: «أول الحزم المشورة»، على أنه روي لفظ «المشورة» فيه بالوجهين، وهما لغتان⁽³⁾.

فالشهاب الخفاجي اعتمد في سماعه على القرآن الكريم وقراءاته، والأحاديث النبوية،

(1) انظر ص 100 من التحقيق.

(2) انظر ص 218 من التحقيق.

(3) انظر ص 136 من التحقيق.

والأشعار، والأمثال؛ لدعم حججه وآرائه. ومع ذلك فإننا نجده أحياناً يلجأ إلى القياس إضافة إلى الدليل السماعي⁽¹⁾.

ومن السمات البارزة في منهجه:

أ- أنه اتبع في نقله الدقة والأمانة العلمية؛ فهو يعزو الأقوال إلى أصحابها، ولا يجد في ذلك حرجاً، وذلك بذكر اسم الكتاب الذي ينقل منه حيناً؛ كقوله: «وفي الصّحاح...»⁽²⁾، و«وفي الجنى الداني...»⁽³⁾، و«وفي الكشف...»⁽⁴⁾، أو بالإفصاح عن اسم المؤلف حيناً آخر؛ كقوله: «قال الراغب...»⁽⁵⁾، و«قال نجم الأئمة الرضي...»⁽⁶⁾، و«... قاله ابن الأثير وابن السيّد»⁽⁷⁾. وفي مواضع يشير إليهما معاً؛ كقوله: «قال أبو حيان في البحر...»⁽⁸⁾، و«قال ثعلب في أماليه...»⁽⁹⁾، معتمداً في ذلك على محفوظه الفكري، وثقافته الواسعة.

ب- ميله إلى المناقشة والردّ، وتراءت معالم هذا الأسلوب في استخدامه لعبارات الحوار والجدل؛ من نحو: (قال، وقلت، وإذا قلت، فإن قيل...). كقوله في أثناء حديثه عن جملة الحمد: «فإن قلت: هل يكون هذا حمداً، وهو لم يحمد وإنما ذكر أنّه سبق منه الحمد؟ قلت: نعم؛ لأنّ الإخبار عن الحمد حمد...»⁽¹⁰⁾.

فكان يبحث عن السؤال الذي يمكن أن يدور في ذهن القارئ حول مسألة ما، ومن ثم يجيب عنه، وهو أسلوب يقوم على أعمال الذهن.

ج- لجأ في كثير من الأحيان إلى توضيح معاني العديد من الألفاظ الغريبة التي وردت في شواهد الحريري، وكذلك مما ورد في شواهد شرحه، وكان يقوم بضبطها وإعرابها أحياناً

(1) انظر ص 187، 217، 254 من التحقيق.

(2) انظر ص 67 من التحقيق.

(3) انظر ص 123 من التحقيق.

(4) انظر ص 123 من التحقيق.

(5) انظر ص 87 من التحقيق.

(6) انظر ص 123 من التحقيق.

(7) انظر ص 81 من التحقيق.

(8) انظر ص 110 من التحقيق.

(9) انظر ص 119 من التحقيق.

(10) انظر ص 60 من التحقيق، وانظر ص 62، 67، 78، 112، 159، 189، 192.

أخرى؛ بغية تقريب معناها وتوضيحها. فعلى سبيل المثال عندما سرد الحريري الألفاظ التي يجوز فيها الإعجام والإهمال، قام الشهاب بضبطها وشرحها⁽¹⁾.

د- عمد في كثير من الأحيان إلى عزو الأبيات إلى قائلها إن لم يعزها الحريري، وتصحيح نسبتها إن وهم الحريري وأخطأ في عزوها لغير قائلها. فعندما استشهد الحريري على أن جمع مشؤوم: مشائيم، بقول الشاعر:

مَشَائِمُ لَيْسُوا مُصْلِحِينَ عَشِيرَةً وَلَا نَاعِبٌ إِلَّا بَيْنَ غَرَابِهَا

لم ينسب البيت لقائله، على حين أشار الشهاب إلى أنه للأخوص الرياحي، وأنه من شواهد الكتاب، وأثبت عدة أبيات من القصيدة نفسها⁽²⁾.

ومن الشواهد التي وهم الحريري في نسبتها:

أَظْلَمُ إِنْ مَصَابِكُمْ رَجُلًا أَهْدَى السَّلَامَ تَحِيَّةً ظَلَمُ

فنسبه إلى العزجي، وقال الشهاب مصححاً: «وقد أخطأ المصتف في نسبة هذا الشعر له؛ فإنه - كما صححه الثقات - للحارث بن خالد المخزومي»⁽³⁾. ثم أثبت الشعر بكامله، وأشار إلى قصته.

ه- عمد إلى ضبط أسماء الأعلام الواردة في الدرّة، وفي كثير من الأحيان كان يترجم للعلم بذكر اسمه كاملاً ولقبه، وقد يشير إلى أهم مصنفاته إن كان مؤلفاً؛ كقوله في ابن القوطيّة: «هو محمد بن عمر بن عبد العزيز بن إبراهيم بن عيسى بن مزاحم، المعروف بابن القوطية، القرطبي، النحوي، مولى عمر بن عبد العزيز عليه السلام... وهو إمام معمر، لغوي، محدث، فقيه، له تأليف منها: «شرح أدب الكاتب»، وكتاب «الأفعال»؛ وهو كتاب جليل القدر، وكانت وفاته في سنة سبع وستين وثلاثمئة، يوم الثلاثاء لسبع بقين من ربيع الأول»⁽⁴⁾.

و- استخدم الشهاب في أثناء شرحه بعضاً من المصطلحات البلاغية؛ كالالتفات، والمجاز

(1) انظر ص 216-219 من التحقيق، وانظر أيضاً ص 76، 124، 160، 161، 171، 172، 241، 265.

(2) انظر ص 201 من التحقيق، وانظر أيضاً ص 202، 203، 472.

(3) ص 259، 260 من التحقيق، وانظر أيضاً ص 219، 401، 402.

(4) ص 368 من التحقيق، وانظر أيضاً ص 70، 81، 116، 167، 182، 192.

المرسل، والفصل والوصل، واللف والنشر، والاستعارة، والكناية، وغير ذلك⁽¹⁾؛ كقوله مستشهداً على صحة ورود لفظ (التشويش) في الكلام الفصيح: «وما ذكره من التشويش وإنكاره، تبع فيه بعض أهل اللغة، وقد اشتهر ووقع في كلام الزمخشري وأهل المعاني؛ كقولهم: لف ونشر مشوَّش»⁽²⁾. وهذا يدل على سعة علمه وثقافته.

ز- عمد الشهاب إلى تذييل كل فقرة تناولها بالشرح والتصحيح بعبارات تدل على شدة اعتداده بنفسه، وعلى ثقته الكبيرة بصحة ما ذهب إليه في تخطئة كلام الحريري؛ كقوله: «ومنه علم أنّ ما ادّعاه المصنف لا وجه له»⁽³⁾، وقوله: «فلا عبرة بإنكاره، وتكثير السواد بمثله»⁽⁴⁾، وقوله أيضاً: «فكيف يتأتى ما ذكره المصنف، فهو من قصور الباع، وقلة الاطلاع»⁽⁵⁾.

ح- أخذ الاستطراد والتطويل مظهراً بارزاً في شرح الشهاب، وهي استطرادات لا تخلو من الفوائد واللطائف والنكت اللغوية، قاده إليها علمه الغزير، وبديهته الحاضرة، وإطلاعه الواسع. من هذا أنه عندما أشار الحريري إلى قصة عروة بن أذينة مع هشام بن عبد الملك، تناولها الشهاب بالتعليق والتصحيح، وأتبعها بثلاث قصص مشابهة في المعنى والمغزى⁽⁶⁾.

ومن ذلك أنه لما نقل الحريري قول عليّ عليه السلام في (الموءودة) واختلاف الصحابة فيها، شرحه الشهاب وأتبعه بما ورد عن الصحابة واختلافهم في (العزل)، ثم شرح معنى العزل، وما جاء فيه من قول النبي صلى الله عليه وسلم، والحالات التي يجوز فيها⁽⁷⁾. إلى غير ذلك من الاستطرادات الكثيرة التي تضمنت فوائد ولطائف أدبية⁽⁸⁾.

تلك هي أبرز السمات التي استطعت أن ألتمسها في هذا الشرح، ولعل فيها ما يعين على تبين معالم المنهج الذي سلكه الشهاب الخفاجي.

(1) انظر ص 78، 112، 142، 206، 266، 372 من التحقيق.

(2) ص 173 من التحقيق.

(3) ص 91 من التحقيق.

(4) ص 98 من التحقيق.

(5) ص 389 من التحقيق، وانظر أيضاً ص 105، 150، 177، 292، 346.

(6) انظر ص 382-385 من التحقيق.

(7) انظر ص 84 من التحقيق.

(8) انظر ص 117.

الفصل الثاني

مصادر الكتاب وقيمه

أولاً- مصادر الكتاب:

عُرف عن المؤلفين المتأخرين ولعهم بالنقل عمّن سبقهم، فجاءت مصنفاتهم وقد ضمت من أقوال سابقيههم وآرائهم، حتى تكاد تغلب على عباراتهم.

والشهاب كغيره من المتأخرين، نقل عن عدد كبير من المصادر؛ ليخرج شرحه على أكمل وجه، وليبرز ما خفي من مكنوناته، فقد حوى شرحه آراء الكثير من النحويين واللغويين وأقوالهم ومذاهبهم.

ونظراً لغزارة مصادر الشهاب في شرحه، التي أشرف عددها على المئتين، رأيت أن أشير إلى أهم هذه المصادر، علماً بأنني سوف أستوفيها كاملة في فهرس خاص بها في نهاية البحث.

وهي مرتبة على حروف المعجم:

1 - أدب الكاتب لابن قتيبة (276): ذكره عندما تحدّث عن ندور (فَعَلال) في كلام العرب. قال: «قال ابن قتيبة: ليس في الكلام (فَعَلال) بفتح الفاء من غير المضاعف إلا حرف واحد، يقال: ناقه خَزَعال؛ أي: بها ظَلَم»⁽¹⁾.

2 - أساس البلاغة للزمخشري (538): أكثر الشهاب من النقل عن أساس البلاغة؛ من ذلك استشهاده بما جاء فيه على استعمال (الأَرْف) بمعنى الضيق: «وفي الأساس: أَرْف الرّحيل: دنا، ومصدره: الأزوف، ومن المجاز: في عيش أَرْف؛ أي: ضيق»⁽²⁾.

3 - الأصول في النحو لابن السراج (316): نقل الشهاب عنه في موضعين اثنين فقط، فلما فسّر الحريري قوله تعالى: ﴿وَمَنْ كَانَتْ فِي هَذِهِ أَعْمَى فَهُوَ فِي الْآخِرَةِ أَعْمَى وَأَضَلُّ سَبِيلًا﴾؛ بأن المراد هنا عمى القلب لا عمى البصر، ردّه الشهاب بقول ابن السراج فقال: «وفي أصول ابن السراج: أجيب عنه بجوابين؛ أحدهما أنّه من عمى القلب، وإليه يُنسب أكثر أهل الضلال... والآخر أن يكون من عمى العين»⁽³⁾.

4 - الأفعال للسرقسطي (400): نقل عنه في عدّة مواضع⁽⁴⁾؛ منها استشهاده بما ورد فيه

(1) ص 203 من التحقيق، أيضاً ص 232، 277، 476.

(2) ص 65 من التحقيق، وأيضاً ص 226، 256، 280، 309، 312، 328، 366، 396، 438، 478، 494.

(3) ص 160 من التحقيق، وأيضاً ص 291.

(4) انظر ص 175، 184، 222، 284 من التحقيق.

على أَنَّ (أنبت) هو إحدى روايتين في شعر لزهير، حيث قال: «قال السرقسطي في أفعاله: نبتَ البقل نباتاً وأنبت - وأنشد بيت زهير (نبت) بلا همزة - وقال: رُوي: أنبت، وأنكره الأصمعي»⁽¹⁾.

5 - الاقتضاب في شرح أدب الكتاب لابن السيد (521): ومن المواضع التي نقل فيها عن هذا الكتاب، استشهاده على صحة ورود لفظ (مديون) في كلام العرب - بعد نقله لقول ابن قتيبة في أدب الكاتب -: «وفي شرحه لابن السيد: أن الخليل حكى أنه يقال: رجل مدين ومديون ومُدان ودائن، وأذان واستدان ودان: إذا أخذ الدين»⁽²⁾.

6 - التذكرة لابن هشام (761): نقل الشهاب الخفاجي عن هذا الكتاب في غير موضع؛ من ذلك قوله مستشهداً على أن الرَّحْل يُقال لمتاع الإنسان ومنزله وأثاثه، في حين خصَّه الحريري بسرج البعير: «قال ابن هشام في تذكرته - ومن خطه نقلت -: رحله: متاعه، وبعضهم يلحن العامة في قولهم: أخذت رحلي؛ يريدون به المتاع، وإنما الرحل للبعير كالسرج للفرس، والظاهر عندي خلافه»⁽³⁾.

7 - تسهيل المقاصد لابن مالك (672): قال الشهاب مستشهداً بكلام ابن مالك على جواز إبدال الصاد من السين: «وفي التسهيل: يُبدل الصاد من السين جوازاً على لغة، إن وقع بعدها غين أو خاء أو قاف أو ظاء، وإن فصل حرف أو حرفان فالجواز باق»⁽⁴⁾. ونقل عنه في مواضع أخرى عديدة⁽⁵⁾.

8 - تهذيب اللغة للأزهري (370): استشهد الشهاب بكلام الأزهري في غير موضع من كتابه؛ كقوله في أثناء حديثه عن معنى كلمة (ضباطر): «وفي تهذيب الأزهري: ضباطر: جماعات... وقال الليث: إضبارة من صحف أو سهام: حزمة، وضبارة لا يجيزها غير الليث»⁽⁶⁾.

(1) ص 124 من التحقيق .

(2) ص 233 من التحقيق، وانظر أيضاً ص 63، 99، 132، 161، 208، 244، 232، 494.

(3) ص 298 من التحقيق، وانظر أيضاً ص 114، 271، 387، 440.

(4) ص 109 من التحقيق.

(5) انظر ص 93، 138، 152، 154، 203، 447، 483، 496، 514.

(6) ص 87 من التحقيق، وانظر أيضاً ص 148، 149، 159، 179، 415، 431.

9 - حواشي ابن بَرّي على درة الغَوَاص (582): يكاد هذا الكتاب لا يغيب عن ناظري الشهاب في شرحه؛ فقد استشهد به ونقل عنه في مواضع كثيرة جداً، حتى لا تكاد تخلو فقرة يشرحها من إثبات كلام ابن بري عليها، موافقاً له أو معارضاً؛ ففي أثناء حديثه عن معنى قول الحريري: «فعلة تارات»، قال: «في الحواشي: جعل المصنف (تارات) من التواتر غلط بين؛ لأنّ التواتر فاؤه واو، والتارة عينه ياء، بدليل جمعه على تير، وقال ابن جني: عينه واو...»⁽¹⁾.

10 - الخصائص لابن جني (392): صرح الشهاب بنقله من هذا الكتاب في موضعين في أثناء حديثه عن التفريق بين (القدّ) و(القط)؛ فقال: «قال ابن جني في الخصائص: (القط) أقل وأسرع من (القدّ) قطعاً، فلذا جعلوه لقطع العرض لقوته...»⁽²⁾.

11 - شرح التسهيل لابن عقيل (769): نقل الشهاب عن هذا الكتاب في مواضع قليلة؛ ففي بحث إمالة «حتى» أثبت قول ابن مالك في التسهيل، ثم قال: «قال ابن عقيل في شرحه: قد وجه الشذوذ فيه بأنّه رُويت فيه الإمالة؛ لأنّ بعض العرب أمال (حتى)»⁽³⁾.

12 - شرح كافية ابن الحاجب للحديثي (715): نقل الشهاب عن هذا الكتاب في موضعين فقط؛ فعند حديثه عن أسماء العدد قال: «وفي شرح الكافية للحديثي: أسماء العدد المستعملة للتكرير المعنوي بلفظها مطردة، وإنّما عدل عنه ليكون نصّاً فيما قصد به؛ فإنّ ثلاثة ثلاثة - مثلاً - يحتمل التأكيد...»⁽⁴⁾.

13 - شرح كافية ابن الحاجب للرضي (686): لم يكن الشهاب يصرح بعنوان هذا الكتاب في أثناء نقله، وإنّما كان يقول: «وقال الرضي...» أو «وفي كلام الرضي...»، فلمّا أراد أن يشير إلى صحّة وقوع (إذ) في جواب (بينما) قال: «قال نجم الأئمة الرضي: قد تقع (إذا) و(إذ) في جواب (بينما) و(بينما) وكلتاها إذن للمفاجأة، والأغلب مجيء (إذ) في جواب (بينما)...»⁽⁵⁾.

(1) ص 167 من التحقيق، وانظر ص 174، 175، 180، 184، 192، 194، 196، 219.

(2) انظر ص 112 من التحقيق.

(3) ص 457 من التحقيق، وانظر أيضاً ص 152، 340، 404.

(4) ص 407 من التحقيق، وانظر أيضاً ص 140.

(5) ص 240 من التحقيق، وانظر أيضاً ص 122، 210، 240، 450، 479.

14 - شرح الكتاب للسيرافي (368): من المواضع التي نقل فيها الشهاب عن هذا الكتاب، قوله- في أثناء حديثه عن ألف (تترى) وتنوينه-: «وفي شرح الكتاب للسيرافي: جعل بعضهم ألف (تترى) للتأنيث، وبعضهم جعلها للإلحاق بجعفر، وقيل: الألف عوض من التنوين، ولا مانع منه، ... وأصله: وترى»⁽¹⁾.

15 - شرح المغني للدماميني (827): نقل عنه الشهاب في ثلاثة مواضع فقط؛ منها قوله: «قال الدماميني في شرح المغني: إن فتح اللام إتباعاً لفتح الفاء ضرورة...»⁽²⁾.

16 - شرح مقامات الزمخشري (538): نقل عن هذا الكتاب في عدة مواضع⁽³⁾؛ منها قوله: «وقال الزمخشري في شرح مقاماته: ناء به: أماله، ومنه: ﴿لَسْنَوُا بِالْعَصَةِ﴾؛ أي: تميلهم لثقلها».

17 - صحاح اللغة للجوهري (393): نقل الشهاب عن هذا الكتاب في مواضع كثيرة، بذكر اسم الكتاب حيناً، أو بقوله: «قال الجوهري»؛ ففي استشهاده على أن (الحاج) اسم جمع قال: «وفي الصّحاح: الحاضر: الحيّ العظيم، يقال: حاضر طيئ، وهو جمع، كما يقال سامر للسّمّار، وحاجّ للحجاج»⁽⁴⁾.

18 - ضرام السّقط للخوارزمي (617): نقل الشهاب عن هذا الكتاب في موضع واحد فقط؛ وهو في أثناء حديثه عن (غير)؛ فقال: «وفي ضرام السّقط أن لـ (غير) ثلاثة مواضع: أحدها أن تقع موقعاً لا تكون فيه إلا نكرة...»⁽⁵⁾.

19 - عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ للسّمين (756): نقل عنه في مواضع قليلة؛ منها قوله: «وفي عمدة الحفاظ في تفسير قوله تعالى: ﴿حَدَائِقُ وَأَعْنَابٌ﴾^(٦) أن الحديقة: القطعة من الأرض المستديرة ذات النخل والماء، تشبيهاً بحديقة الإنسان في الهيئة»⁽⁶⁾.

20 - فصيح ثعلب (291): من المواضع التي نقل عنها من الفصيح قوله: «الظلّ بالغداة،

(1) ص 85 من التحقيق، ونقل عنه أيضاً في ص 392، 466.

(2) ص 126 من التحقيق، وانظر أيضاً ص 160.

(3) ص 77 من التحقيق، وانظر أيضاً ص 93، 126، 319.

(4) ص 67 من التحقيق، وانظر أيضاً ص 61، 86، 174، 178، 191-193، 211.

(5) انظر ص 188 من التحقيق.

(6) ص 129 من التحقيق، وانظر أيضاً ص 248، 398، 427.

والفيء بالعشي»⁽¹⁾، وفي مواضع أخرى كان يشير إلى الفصيح وشروحه معاً⁽²⁾.

21 - القاموس المحيط للفيروزآبادي (817): أكثر الشهاب من نقله عن القاموس المحيط؛ من ذلك استشهاده بما جاء فيه على أن (الغزاة) هي الشمس، من غير تقييدها بالارتفاع أو الغروب: «وفي القاموس: غزاة - كسحابة - الشمس؛ لأنها تمدّ حبلاً كأنها تغزل، أو الشمس عند طلوعها، أو عند ارتفاعها، أو عين الشمس»⁽³⁾.

22 - الكامل في اللغة والأدب للمبرد (285): نقل الشهاب عن الكامل في مواضع قليلة؛ كقوله مستشهداً على أنّ لفظ (أزنته) لا يختص بالشرّ فقط: «وفي الكامل للمبرد: يقال: فلان يُزَنّ بكذا؛ أي: يسمّى به وينسب إليه»⁽⁴⁾.

23 - الكتاب لسيبويه (180): نقل الشهاب عن سيبويه في مواضع عديدة؛ منها قوله: «وفي كتاب سيبويه: لو قلت: إياك الأسد؛ تريد: من الأسد، لم يجز كما جاز في (أن)، إلا أنهم زعموا أن ابن أبي إسحاق أجاز هذا البيت: إياك إياك... كأنه قال: إياك، ثم أضمر بعد (إياك) فعلاً آخر...»⁽⁵⁾.

24 - الكشاف عن حقائق التنزيل وغوامض التأويل للزمخشري (538): نقل عن الكشاف في عدة مواضع، بذكر اسم الكتاب حيناً، أو بقوله: (وقال الزمخشري، وفي كلام الزمخشري..). فمن ذلك لما أراد الشهاب الاستشهاد على أن لفظي (التواتر) و(التتابع) يجوز أن يوضع كل منهما موضع الآخر، قال: «كما حكاه الزمخشري: في قضاء رمضان إن شئت فواتر، وإن شئت ففرّق»⁽⁶⁾.

25 - المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات لابن جني (392): نقل عنه في موضع واحد فقط؛ وهو قوله مستشهداً به على وجه القياس: «قال ابن جني في المحتسب: قرأ سهل بن

(1) انظر ص 102 من التحقيق .

(2) انظر ص 102، 305 من التحقيق .

(3) ص 107، وانظر أيضاً ص 83، 92، 166، 211، 254.

(4) ص 284، وانظر أيضاً ص 327، 422، 480.

(5) ص 119، وانظر أيضاً ص 139، 141، 119، 446، 466.

(6) ص 82 و ص 110، 184، 216، 459.

شعيب السهمي (جَهْرَة) و(زَهْرَة) في كل موضع محرّكاً...»⁽¹⁾.

26 - المصباح المنير للفيومي (770): استشهد الشهاب الخفاجي بما جاء في المصباح في عدة مواضع؛ منها قوله مثبتاً صحة ورود (تأرة) بالهمز: «قال في المصباح: التارة: المرة، وأصلها الهمز، لكنه خفف لكثرة الاستعمال، وربما همزت على الأصل وجمعت بالهمز، فقيل: تارة، وتثار، وتثر...»⁽²⁾.

27 - مطالع الأنوار على صحاح الآثار لابن قرقول (569): ورد ذكر هذا الكتاب في شرح الشهاب في موضعين فقط؛ أحدهما في أثناء حديثه عن معنى (النفر) حيث قال: «قال في المطالع: لم يرد أن (النفر) بمعنى الرجل، و(الأنفار) بمعنى الرجال، وإنما هو بيان لحاصل المعنى»⁽³⁾.

28 - مغني اللبيب عن كتب الأعراب لابن هشام (761): تعددت المواضع التي نقل فيها عن كتاب مغني اللبيب؛ ففي موضع الحديث عن (واو الثمانية) قال: «في المغني: واو الثمانية ذكرها جماعة من الأدباء كالحريري، ومن النحويين الضعفاء كابن خالويه، ومن المفسرين كالثعلبي، وزعموا أنّ العرب إذا عدّوا قالوا: ستة، سبعة، وثمانية؛ إيذاناً بأن السبعة عدد تامّ...»⁽⁴⁾.

29 - مفردات ألفاظ القرآن للراغب الأصفهاني (502): نقل الشهاب عن هذا الكتاب دون التصريح باسمه، فقد كان يكفي بقوله: «قال الراغب»، إلا في موضع واحد؛ وهو في أثناء حديثه عن أصل لفظ (ضيزى)؛ فقال: «وفي مفردات الراغب: ضيزى: ناقصة، وأصله فعلى، فكسرت الضاد للياء، قيل: وليس في كلامهم فعلى»⁽⁵⁾.

30 - المقتضب من كلام العرب للمبرد (285): نقل الشهاب عن المقتضب في مواضع قليلة، صرّح في بعضها باسم الكتاب، وفي بعضها الآخر كان يكفي بقوله: «قال المبرد»، أو غير ذلك؛ ففي أثناء حديثه حول اختلاف العرب في اسم المفعول من بنات الياء، قال:

(1) انظر ص 328.

(2) ص 83، وانظر أيضاً ص 136، 199، 202، 502، 503.

(3) ص 129، 214.

(4) ص 144، وانظر أيضاً ص 146، 197، 262، 268، 279.

(5) ص 194، وانظر ص 417-424، 428.

«وقال أبو العباس محمد بن يزيد: يجوز تمام ما كان من ذوات الياء في الشعر»⁽¹⁾.

31 - النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير (606): نقل الشهاب عن نهاية ابن الأثير في مواضع لا بأس بها؛ فلما أشار الحريري إلى أنه لا يقال للمرأة (ظعينة) إلا ما دامت راكبة في الهودج، ردّه الشهاب بقول ابن الأثير؛ فقال: «في النهاية: الظعينة: المرأة في الهودج، ويُقال للمرأة بلا هودج، وللهودج بلا امرأة»⁽²⁾.

32 - الهادي في النحو والصرف، وشرحه للزنجاني (655): نقل الشهاب عن الهادي في موضع واحد فقط؛ وهو في أثناء حديثه عن تعريف (غير): «وقال صاحب الهادي: لا يجوز إدخال اللام عليه؛ لأنه لا بد له من الإضافة، والمضاف إليه إما مذكور أو منوي»⁽³⁾. ونقل عن شرحه في موضعين آخرين⁽⁴⁾.

33 - يتيمة الدهر للثعالبي (429): استعان الشهاب بهذا الكتاب عند تعريفه بعلم ما ورد ذكره، أو لنسبة الشعر لقائله، وذلك في ثلاثة مواضع فقط⁽⁵⁾.

أكتفي هنا بما أثبتته من المصادر التي نقل عنها الشهاب الخفاجي في شرحه لدرّة الغوّاص، نظراً لكثرتها، مشيرة إلى أنني سأستوفيها كاملة في فهرس خاصّ بها.

ومن الجدير بالذكر هنا، أنّه لا نستطيع الجزم بأنّ الشهاب عاد إلى جميع هذه الكتب التي ذكرها؛ إذ ربّما عاد إلى كتب المتأخّرين المتداولة في عصره، واستقرأ منها أقوال أولئك ومذاهبهم.

ومع ذلك لا نستطيع إنكار ثقافته الواسعة، وعلمه الغزير الذي يترأى لنا من خلال مناقشاته لآراء كبار العلماء ومذاهبهم، فلم يكن يتحرّج من تضعيف رأي قال به عالم كبير، أو حكم لغوي اختصّ به لغوي معروف، إذا ما توفرت له الحجج القوية؛ من شواهد سماعية أو قياسية.

(1) ص 232، وانظر أيضاً ص 359، 501.

(2) ص 130، وانظر أيضاً ص 89، 209، 281، 284، 450، 474.

(3) انظر ص 187 من التحقيق .

(4) انظر ص 61، 275 من التحقيق .

(5) انظر ص 192، 302، 326 من التحقيق

ثانياً: قِيَمَةُ الكتاب:

ممّا لا شكّ فيه أنّ شرح الشهاب الخفاجي لدرّة الغوّاص، كتاب له مكانة علميّة وقيمة كبيرة؛ فهو كتاب تلوّنت فيه المصادر وتنوعت، فقد اشتمل الكتاب على علم غزير في النحو واللغة والبلاغة والتفسير والقراءات وغيرها، تخلّلها فنون من الأخبار، وضروب من الأشعار، وطرائف من الحكم والأمثال، مع شيء غير قليل من تفسير القرآن الكريم والحديث الشريف.

فما بين دفتي الكتاب من نصوص قيّمة أمر لا يختلف فيه، تزداد أهميتها وقيمتها حين ينفرد بها هذا الكتاب، فلا نجدها في مصدر آخر غيره، نظراً لضياع أصولها التي نقل عنها وأخذ منها؛ كـ «تذكرة ابن هشام» مثلاً، وهو كتاب مفقود، أشار الشهاب إلى أنّه نقل من خطّ مؤلفه⁽¹⁾، وغيره من الكتب المفقودة، أو التي لا تزال مخطوطة؛ كشروح التسهيل، أو شروح الكافية.

كما تزداد قيمة الكتاب أيضاً في غزارة شواهدة، وفي تصحيحه لما خلط فيه الحريري من الاشتقاق أو من الأفعال، وفي تصحيح نسبة بعض الأبيات إلى قائلها، وفي ضبط الأعلام والتعريف بها، وفي الشرح والتوضيح، أو التعليل.

(1) انظر ص 298، 35 من التحقيق.

الفصل الثالث

مآخذ الشهاب على الحريري

كانت للشهاب الخفاجي مآخذ عدة على الحريري في أثناء تناوله لكتاب «درّة الغوّاص»
شرحاً ونقداً وتصحيحاً؛ وهي:

أولاً- تشدّده في مقياس الصواب اللغوي:

أدرك الشهاب الخفاجي في خلال تناوله لكتاب «درّة الغوّاص» أنّ ما سلكه الحريري في كتابه، ما هو إلّا امتداد لمناهج أسلافه اللغويين الذين عُرفوا بالتشدد في مقياس الصواب اللغوي، بل فاقهم في ذلك، حتى إنه يرى الأخذ بالفصح المقابل للأفصح وهماً وخطأ يجب تنزّه اللسان العربي عنه، وكان الشهاب دائماً يفتح باب المجاز والتجوز، ويرى أنّ باب التأويل واسع، وأنّ ما خطأه الحريري من الاستعمالات ليست سوى مستويات لغوية لاتخرج عن دائرة الصواب اللغوي، وأنّ منع التكلم بها يضيق الاستعمال اللغوي ويحجّر الواسع.

من هذا أنّه لمّا ذهب الحريري إلى أن لفظ (البطن) مذكر وخطأ من يؤنّثه، ردّه الشهاب بأنه حُكي عن الأصمعي وأبي عبيدة جواز تذكيره وتأنّثه، بما جاء في الصحاح، وكذا ورد عن ابن الأثير⁽¹⁾، وقال: «وبما سمعته من كلام ابن الأثير علمت أنّ ما ذكره المصنف غير متفق عليه، مع أن باب التأويل واسع»⁽²⁾.

ولمّا فرّق الحريري بين القيمة والثمن، وخطأ من يستعمل أحدهما في موضع الآخر، قال الشهاب: «ووقعهما بمعنى، لا يضر؛ لأنّ التجوز والتسمّح باب واسع»⁽³⁾.

وإذا ما قيّد الحريري لفظ (أزف الشيء) بمعنى دنا، وخطأ قول بعضهم: (أزف وقت الصلاة) إشارة إلى تضايقه ومشاركة تصرّمه، أثبت الشهاب خلاف ذلك، وقال: «وعلى كل حال يقتضي صحة ما ادّعاه خطأً، وباب التجويز والتقدير واسع، فيجوز أن يقدر (أزف خروج الوقت) على أن للصلاة وقت فضيلة وغيره، وإذا أريد الثاني بجعل الإضافة عهدية، لا يبقى لما توهمه أثر»⁽⁴⁾.

وفي موضع آخر أنكر الحريري قولهم: ما شُغِرْتُ بالخبر، بضَمّ العين، والصواب: شَعَرْتُ،

(1) انظر ص 162 من التحقيق .

(2) انظر ص 163 من التحقيق .

(3) انظر ص 225 من التحقيق .

(4) انظر ص 88 من التحقيق .

بفتح العين. أما الشهاب فقال: «هذا أيضاً من تحجير الواسع، فإن ما منع قد صرح به أهل اللغة، وفي القاموس: شَعَرَ به - كَنَصَرَ وَكُرُمَ -: عَلِمَ به. فيصح في ماضيه ما أنكره، وقس عليه المضارع»⁽¹⁾.

ومن ذلك أيضاً إنكار الحريري لقولهم: دخلت الشام، وعدّه غلطاً قبيحاً، وخطأ صريحاً؛ لأن اسم البلد: الشام، إلا أن الشهاب لم ير في ذلك خطأ، بل هو لغة مسموعة عن العرب، أقرها ابن بري، ووردت في شعر مجنون ليلى وغيره من الفصحاء⁽²⁾.

وإذا ما أنكر الحريري قولهم: (شلت الشيء)؛ فيعدون اللازم بغير حرف التعدية، قال الشهاب: «هذا ما قرره أهل العربية، إلا أن الأمر فيه سهل؛ لأن باب التعدية واسع، ويجوز أن يتجاوز عن الرفع أو الحمل، أو يضمن، أو يحمل عليه. على أنه في كلامهم ما يقتضي صحته وسماحه من العرب؛ كما في مسائل ابن السيد، وقد قيل: إن قول النمر بن تولب:

جموم الشدّ شائلة الذنابي
.....

يحتمل أنه مضاف والفاعل ضمير مستتر، فيؤنس التعدي»⁽³⁾.

وفي موضع آخر تبع الحريري من سبقه من العلماء الذين منعوا تعريف (كافة) بأل أو إضافته، وزعموا أنه لا يأتي إلا منكراً منصوباً؛ نحو: جاء القوم كافة، أما الخفاجي فيرى أنه لما كان بمعنى الجميع فهو يساوقه في الاستعمال، وقد استعمله الزمخشري، والحريري نفسه⁽⁴⁾!

ومن قول الشهاب هنا: «ومثاله ما نحن فيه؛ فإن (كافة) وردت عن العرب بمعنى الجميع، لكنهم استعملوه منكراً منصوباً، وفي الناس خاصة، ومقتضى الوضع ألا يلزمه ما ذكر، فيستعمل كما استعمل (جميعاً)؛ معرفاً ومنكراً بوجوه الإعراب، في الناس وغيرهم، والظاهر الجواز؛ لأننا لو اقتصرنا في الألفاظ على ما استعملته العرب العاربة والمستعربة حَجَرْنَا الواسع، وعُشِرْ

(1) انظر ص 293 من التحقيق.

(2) انظر ص 199 من التحقيق.

(3) انظر ص 389 من التحقيق.

(4) ذكرها الحريري في أثناء تفسير قوله تعالى: ﴿وَرَكْنَا عَلَيْهِ فِي الْآخِرِينَ﴾ (١٨) سَلَّمَ عَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ ؑ؛ فقال: «وتشهد الآية باتفاق كافة أهل الملل على الإيمان بنبوته، والتسليم عليه عند موته». انظر درة الغواص:

التكلم بالعربية على من بعدهم»⁽¹⁾.

هذه بعض النماذج تدل على أن الخفاجي كان يرى مدى إسراف الحريري في التضييق على نفسه وعلى من سواه، فأدّى به هذا التضييق إلى الخطأ.

ثانياً- سوء الرواية والدراية:

مما أخذه الشهاب أيضاً على الحريري في كتابه (درة الغواص): أنه مع سعة اطلاعه اللغوي كان أحياناً يتسرّع في الحكم؛ مرّةً بلا تدقيق في الرواية، ومرّةً لقلّة الدراية، فهو مثلاً يمنع جمع (حاجة) على (حوائج) وينكر استعماله، أما الشهاب فكان يثبت خلاف ذلك، وأنّ (حوائج) كثر استعماله في الكلام الفصيح الصحيح، ويستشهد له بقوله ﷺ: «استعينوا على إنجاح الحوائج بالكتمان لها»، ويقول سيبويه: «تنجّر فلان حوائجه واستنجزها»، ويقول الشماخ:

تقطع بيننا الحاجات إلّا حوائج يعتسفن مع الجري
وبقول الأعشى:

الناس حول فنائه أهل الحوائج والمسائل

إلى غير ذلك من الشواهد⁽²⁾ التي ساقها الشهاب ليثبت ورود هذا الجمع في الكلام الفصيح الصحيح، ومعلناً خطأ الحريري بقوله: «رُدّ ما ذكره، وصحّة الوهم فيه أشهر من (قفا نبك)!!»⁽³⁾.

والحريري يمنع الجمع بين تاء المضارعة والنون التي هي ضمير الفاعلات في قولهم: (الحوامل تطلقن) و(الحوادث تطرقن)، ويستشهد بقوله تعالى: ﴿تَكَادُ السَّمَوَاتُ يَنْفَطَرْنَ﴾ على أن الصواب أن يلفظ بالياء، إلّا أن الشهاب يستشهد بما جاء في كشاف الزمخشري من أن لهذه الآية قراءة؛ وهي: «تتفطرن» بتاءين، ورؤي نظيره في نوادر ابن الأعرابي، ويقول: «فإذا قرئ به، وورد في كلام الفصحاء العرب قديماً، كيف يتأتى ما ذكره المصنّف؟ فهو من قصور

(1) انظر ص 190 من التحقيق.

(2) انظر ص 219، 221.

(3) انظر ص 217.

الباع، وقلة الاطلاع»⁽¹⁾.

ولما أنكر الحريري قولهم لمن تغير وجهه من الغضب: (تمغر)، والصواب عنده (تمغر)، أثبت الشهاب ورود هذا المعنى بالإعجام في كلام الفصحاء؛ حيث قال: «وقد ورد ذلك في الحديث وأثبتته الثقات، قال في النهاية الأثرية في الحديث: هو الأمغر؛ أي: الأحمر،... وفي حديث يأجوج ومأجوج: فخرت عليه متمغرة دماً؛ أي: محمرة،... وفي التهذيب: تمغر لونه: تغير وعلته صفرة، وقال ابن الأعرابي: الممغور: المقطب غضباً»⁽²⁾. ثم قال: «فلا يغرنك من أنكره؛ فإنه ضيق العطن، أو عديم الفطن»⁽³⁾.

وفي موضع آخر أنكر الحريري قولهم: (هو قرابتي)، والصواب: (هو ذو قرابتي)، وقال الشهاب: «ما أنكر صحيح فصيح، وشائع نظماً ونثراً، ووقع في كلام أفصح من نطق بالضاد، في حديث صحيح قال فيه: «هل بقي أحد من قرابتها»؟..... والوصف بالمصدر مقيس مطرد»⁽⁴⁾. واستشهد بما جاء في القرآن الكريم، وفي تسهيل ابن مالك، وفي أساس الزمخشري.

ولما خصّ الحريري استعمال لفظ (التابع) في الصلاح والخير، و(التابع) في المنكر والشر، أثبت الشهاب عدم اختصاص كل من اللفظين بما قال، واستشهد بما جاء في القرآن الكريم، وكلام أهل اللغة وتفسيرهم لمعناه⁽⁵⁾.

إلى غير ذلك من العبارات التي خطأها الحريري، وأثبت الشهاب صحتها⁽⁶⁾؛ لورودها في القرآن الكريم، وكلام أفصح الفصحاء، والأشعار، متهماً الحريري بقلة الرواية والاطلاع، وعدم الدراية.

ثالثاً - عرجه بين السماع والقياس:

فهو تارة ينكر السماع ويأخذ بالقياس، وطوراً ينكر هذا ويأخذ بذاك! فمن إنكاره للسمع

(1) انظر ص 389.

(2) انظر ص 150.

(3) انظر ص 150.

(4) انظر ص 225.

(5) انظر ص 280.

(6) انظر ص 363، 366.

منعه قولهم: (الفاكهاني) و(الباقلاني)؛ لأن القياس أن يُقال: (فاكهني) و(باقلي)، مع أن ذلك مسموع ومقبول عند الفصحاء، على ما أشار الخفاجي⁽¹⁾.

وكذلك منعه جمع (أرض) على (أراض)؛ لأن القياس ألاّ يجمع الثلاثي على (أفعال)، مع أن الشهاب أثبت أنه مسموع، بما جاء في كتاب سيبويه وكلام السيرافي⁽²⁾.

ومن إنكاره للقياس منعه قولهم: اجتمع فلان مع فلان، والصواب عنده: اجتمع فلان وفلان، على أن ذلك عند الخفاجي لا يمتنع في قياس العربية، بدليل أنه يمكن استعمال الواو للمعية، وإذا كانت للمعية جاز استعمال (مع) بدلاً عنها⁽³⁾.

ومثل ذلك إنكاره قولهم: ما عتب أن فعل كذا، بدل قولهم: ما عتم، وأشار الشهاب إلى صحته قياساً، بتعاقب الباء والميم وإبدال إحداهما من الأخرى، واستشهد بما في تهذيب الأزهري من قوله: ضرب فلاناً فما عتم ولا عتب ولا كذب، وأشار إلى أن تعاقب هذين الحرفين من المسائل المشهورة في العربية⁽⁴⁾.

ومن ذلك تخطئته لمن يقول: جاؤوا واحداً واحداً، واثنين اثنين، بدل أحاد، وثناء...، في حين أكد الشهاب الخفاجي أنه كثير مقيس في كلام العرب؛ كقول الشاعر:

إذا شربنا أربعاً أربعاً فقد لبسنا الفرو من داخلٍ
واستشهد بما جاء في شرح الكافية للحديثي، الذي أشار إلى أن: ثلاثة ثلاثة - مثلاً - يحتمل التأكيد⁽⁵⁾.

رابعاً - ترجيحه مذهباً على مذهب:

مثل الحريري في كتابه «درّة الغوّاص في أوهام الخواص» اللغويّين البصريّين، وتشدّد لمذهبهم، فالبصريون والكوفيون - مثلاً - مختلفون في لفظتي (احمرّ) و(احمارّ) والتسوية

(1) انظر ص 294.

(2) انظر ص 204.

(3) انظر ص 151 - 152.

(4) انظر ص 347.

(5) انظر ص 407.

بينهما، والحريري يتبع البصريين، مع صحة مذهب الكوفيين⁽¹⁾.

وكذلك اختلف البصريون والكوفيون في النسبة إلى الجمع، حيث ذهب البصريون إلى وجوب النسب إلى صيغة المفرد، ما لم تكن صيغة الجمع علماً، مع ورود صيغ قديمة؛ مثل: (الأنصاري)، والكوفيون جوّزوا النسب إلى الجمع⁽²⁾، فهو يتبع البصريين مع صحة مذهب الكوفيين.

وعلى هذا النحو أيضاً، إنكار الحريري لقولهم (مَغْص) -بفتح الغين- للداء المعترض في البطن، ويحتمل إسكانها، وهو مذهب انفرد به ابن السكّيت مع أن غيره خالفه وأثبت صحته، والحريري يعتمد مذهب ابن السكّيت ويتمسك به، مع ثبوت صحة المذهب الآخر، وفي هذا الموضع يقول الخفاجي: «وهي لغة صحيحة فصيحة، فلا يغرّنك ما قاله المصنّف، فإن الحقّ خلافه كما عرفته»⁽³⁾.

خامساً - أنه لا يطبق أحكامه على نفسه:

أشار الشهاب في عدّة مواضع من شرحه إلى أن الحريري انزل في التّيار نفسه الذي طالما نَبّه عليه في كتابه «درة الغوّاص»، فخرج في بعض كتاباته على القواعد التي قرّرها! من هذا أنه أشار إلى أن (افعلّ) يستعمل فيما تمكّن واستقرّ وثبت واستمرّ من الألوان، وإذا كان اللون عَرَضٌ بسبب يزول ومعنى يحول، فيقال منه: (افعالّ)؛ مثل: (اصفارّ) و(احمارّ). ومع ذلك فقد قال في مقاماته المشهورة -المقامة الكوفية-:

حتّى انثنى محقّقاً مصفّراً

وقال في المقامة الحرامية: «فازورّت مقلّته، واحمرّت وجنتاه»، على ما أشار الشهاب إليه⁽⁴⁾.

وأيضاً فقد خطأ الحريري من استعمل (إذ) بعد (بيناً)؛ كقولهم: بينا زيد قام إذ جاء عمرو،

(1) انظر ص 150-151.

(2) انظر ص 420.

(3) انظر ص 330.

(4) انظر ص 150-151.

ومع ذلك فقد ورد هذا الاستعمال أيضاً في غير موضع من مقاماته، وقال الخفاجي مشيراً لذلك: «والعجب من المصنّف أنّه قال في مقاماته: فيينا أنا أطوف، وتحتي فرس قطوف، إذ رأيت...، وقال أيضاً: فيينا أنا عند حاكم الإسكندرية إذ دخل شيخ...، وقال أيضاً: فيينا أنا أسعى وأقعد، وأهب وأركد، إذ قابلني شيخ يتأوّه...، فكأنّه نسي ما قاله هنا»⁽¹⁾.

ولمّا أنكر الحريري استعمال (فعل) من العدد، عجب منه الخفاجي لورود ما أنكره في مقاماته، حيث قال: «وقد قال هو في مقاماته: فتربّع صاحب ميمته في نظمه، وتسبّع صاحب مسيرته على رغمه.... وقال: أوجب الغسل على مَنْ أمني؟ قال: لا، ولو ثنى. فاستعمل (فعل) من العدد وخالف نفسه»⁽²⁾.

وعدّ الحريري قولهم: (سقط في يده) بفتح السين وهماً، وصوابه عنده: (سقط في يده) بضمّ السين والبناء للمجهول، وتعجّب الخفاجي منه لورود ما أنكره في مقاماته؛ فقال في شرحه: «وقد ناقض هو نفسه، ووقع فيما فرّ منه، حيث قال في مقاماته: فسقط الفتى في يده...»⁽³⁾.

ولمّا منع الحريريّ تعريف (كافة) بال أو إضافته، وزعم أنّه لا يأتي إلا منكرأ منصوباً؛ نحو: (جاء القوم كافة)، قال في موضع آخر من الكتاب نفسه: «اتّفق كافة أهل الملل»⁽⁴⁾.

ولمّا أنكر قولهم: ما كان ذلك في حسابي؛ أي: ظنّي، ووجه الكلام عنده أن يقال: ما كان ذلك في حساباني، أنكر عليه الشهاب قوله في بيت شعر له:

بلّت يدي منك بما لم يكن يخطر في الوهم ولا في الحساب

إلى غير ذلك مما أخذه الشهاب على الحريري في كتابه «درّة الغواص».

لقد وجدنا الشهاب الخفاجي في شرحه لدرّة الغواص شارحاً وناقداً، ومصححاً لكثير من

(1) انظر ص 241.

(2) انظر ص 310.

(3) انظر ص 371.

(4) درّة الغواص 239، وذكرها عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَرَكْنَا عَلَيْهِ فِي الْآخِرِينَ﴾ (١٨) سَلَامٌ عَلَى إِبْرَاهِيمَ [الصافات: 78-79]؛ فقال: «وتشهد الآية باتّفاق كافة أهل الملل على الإيمان بنبوته، والتسليم عليه عند موته».

العبارات التي خطّأها الحريري.

الخاتمة

ظهر لنا الشهاب الخفاجي في تناوله لدرة الغواص شرحاً ونقداً وتصحيحاً، عالمياً شاملاً واسع الاطلاع، له شخصيته المتميزة في الحجاج والنقد والاختيار، فلم يتردد في مناقشة عالم كالحريري سبقه بما يزيد على خمسة قرون، فاتهمه بالتشدد وتحجير الواسع، والتشبث بآرائه وأحكامه التي لم يطبقها في كتاباته نفسها.

فالشهاب كان مدركاً ومتفهماً لطبيعة اللغة الاجتماعية المتطورة؛ فهي تنمو وتتطور مع المجتمع الذي يتكلم بها ويستخدمها، وأدرك أن المجتمع العربي في عصر الحريري كان قد تغير عما كان عليه في الجاهلية وصدر الإسلام من نواح كثيرة، وطرات عليه نظم وعادات وتقاليد جديدة، وأن هذا التجديد وذلك التغيير وجد في اللغة العربية طوعية ومرونة فائقة.

ونظر إلى الاستعمالات التي خطأها الحريري على أنها مستويات لغوية لا تخرج عن دائرة الصواب اللغوي، وأن منع التكلم بها يضيّق الاستعمال اللغوي وبحجر الواسع، متخذاً من التأويل والتجوّز والتسمح مسلكاً ومنهجاً للنقد والتصويب.

إذاً كان الهدف الأول للشهاب الخفاجي في شرحه لدرة الغواص، التأكيد على أن باب التجوّز والتسمح باب واسع في اللغة العربية، وأن الحريري فاق كلّ من سبقه من المتشدّدين في مجال التصحيح اللغوي؛ حيث كان يرى الأخذ بالفصيح المقابل للأفصح وهماً وخطأ يجب تنزّه اللسان العربي عنه، فأنكر الشهاب ذلك، واستطاع بما يمتلكه من العلم والاطلاع والفكر الثاقب والحجة القوية، أن يتصدى للحريري فيما ذهب إليه، فجاء الشرح غنياً بالشواهد الكثيرة من القرآن الكريم، والحديث الشريف، والمشهور من أشعار العرب وأمثالهم، وأقوال كبار العلماء واللغوين، غنياً بالمصادر والشروح والمطان التي عوّل عليها في أثناء تتبعه للمسائل، فكان يحلل ويشرح ويناقش، وهذا ما دفعه إلى الاستطراد في كثير من الأحيان، وهي استطرادات لا تخلو من الفوائد واللطائف والنكت

اللغوية، فكان الشرح مصدراً مهماً للعديد من العلماء الذين جاؤوا بعد الشهاب فنقلوا عنه واستشهدوا بأقواله؛ كالبغدادي في خزانة الأدب، والآلوسي في كشف الطُّرّة، وغيرهما.

• • •

التحقيق

وصف النسخ المعتمدة:

تهيأ لي أن أقف على أربع نسخ من كتاب «شرح درة الغواص»؛ ثلاث منها خطية في مكتبة الأسد، ورابعة مطبوعة.

أولاً: نسخة الأصل: وهي أصلح النسخ لاتخاذها أصلاً من حيث وضوحها وتاريخها؛ حيث كتبت سنة (1088هـ)، وناسخها محمد بن يوسف القاهري الشافعي الأزهري. وهي صورة مصورة محفوظة في مكتبة الأسد تحت رقم (ص.م 164)، عن المخطوطة الأصلية الموجودة في مكتبة الملك عبد العزيز في المدينة المنورة، من مجموعة الشيخ عارف حكمة. الخط فيها نسخي مشكول، كتبت فيها رؤوس الفقر بخط أكبر، تقع في (165) ورقة، كل ورقة فيها نحو (21) سطراً، في كل سطر نحو (10) كلمات، في أولها ختم وقف باسم أحمد عارف حكمة الله بن عصمة الله الحسيني، فيها سقط قليل استدرسته من النسخ الأخرى، وانفردت بزيادات ليست في الأخرى.

ثانياً: النسخة (أ): وهي نسخة كتبت بخط نسخي جيد، المتن فيها بالحمرة، نسخها أحمد بن محمد الأزكاري سنة (1243هـ)، فيها بعض السقط والتحريف، وأصابها الاضطراب والخلل في العبارة. تقع في (125) ورقة، في كل ورقة (27) سطراً، وفي كل سطر نحو (11) كلمة، محفوظة في مكتبة الأسد تحت رقم (8760).

ثالثاً: النسخة (ب): وهي نسخة كتبت بخط فارسي، أطرت صفحاتها بالحمرة، وكتبت رؤوس الفقر فيها بخط أكبر، لم يذكر فيها اسم الناسخ ولا تاريخ النسخ، ولكن قُدر أنها من مکتوبات القرن الثاني عشر الهجري، في أولها مجموعة تملكات أقدمها سنة (1136هـ). تقع في (154) ورقة، في كل ورقة (31) سطراً، في كل سطر نحو (12) كلمة، محفوظة في مكتبة الأسد تحت رقم (14460).

رابعاً: النسخة (ط): نسخة تقع في (265) ورقة، ومعها متن درة الغواص في (153) ورقة، طُبعت في مطبعة الجوائب بالقسطنطينية سنة 1299هـ/1878م، وهي أقرب ما تكون إلى النسخ الخطية منها إلى ما ينشر على نحو علمي، لم تسلم من التحريف والتصحيف في

مواضع كثيرة، كما خلت من الترتيب والضبط، محفوظة في المكتبة الظاهرية.

منهج التحقيق:

حرصت في التحقيق على تقديم نصّ على نحو يخلو من السقط والتصحيف والتحريف، فقامت بمقابلة النسخة المعتمدة أصلاً بالنسخ الأخرى، فاستدركت مواضع السقط فيها، وصححت بعض المواضع التي أصابها التصحيف والتحريف، مشيرة إلى ذلك في الحاشية، وإلى مواطن الاختلاف بين النسخ، ووضعت ما سقط من الأصل بين معقوفين [].

وتحريراً للدقة قمت - ما أمكنني ذلك - بتتبع المصادر التي أشار الشهاب إليها؛ لتوثيق النقول التي أخذها عن سابقه.

خرّجت الآيات القرآنية بذكر اسم السورة ورقم الآية، وإثباتها بتمامها طويلة كانت أم قصيرة، كما خرّجت القراءات القرآنية من كتب القراءات المعتمدة، أو من كتب التفسير التي عُنيت بإثبات القراءة، وخرّجت الأحاديث النبوية الشريفة من كتب السنة، وكنت أذكر رقم الجزء ورقم الصفحة وعنوان الكتاب، كذلك عدت إلى كتب الأمثال لتخريج الأمثال الواردة في النصّ، ثم عمدت إلى تخريج الشواهد الشعرية من دواوين أصحابها - إن وجدت - ثم من كتب النحو واللغة والأدب، مراعية في ذلك التسلسل الزمني، وكنت أشير إلى الرواية المختلفة إن كانت في موضع الشاهد، وكنت أتمّ الشواهد التي لم يتمّها الشارح.

وترجمت للأعلام غير المشهورين الواردين في النصّ، بذكر اسم العلم ولقبه وأهم مصنفاته وتاريخ وفاته، مع الإحالة على أهم مصادر ترجمته، وعرّفت بالكتب التي ذكرها الشهاب في شرحه، ولا سيما المخطوط منها والمفقود، وقد اختصرت أسماء بعض الكتب بعد ذكرها كاملة في المرة الأولى من ورودها، وكنت أكتفي بالاسم الأول منها؛ مثل «الاقتضاب في شرح أدب الكتاب» و«النهاية في غريب الحديث»...

عمدت إلى كتابة كلام الحريري بالأسود العريض لتمييزه من كلام الشهاب، وإذا كانت العبارة المثبتة من كلام الحريري لا تفهم إلا بإتمامها من الدرّة، أتممتها في الحاشية حتى يسهل على القارئ فهم كلام انحريري دون الرجوع إلى الدرّة، وحتى يتسنى فهم كلام الشارح أيضاً. وذيلت الكتاب بصنع فهرس متنوّعة، تيسّر للقارئ الرجوع إلى النصّ المحقق.

[illegible]

صديق قد استشهد في ولايتكم فاعلموا بعض الطاعينين فاذنوا لهم التسليحة
 من ذلك كان يومها فادعوا وظنوا بالاطلاق ان من دخل الحرم ومعه
 وقائع الابطال وظنوا ان لا يساجد بشي من الضرب والطقس ويخبره
 فوجدوا في طنائهم طائفة من الجهادية وراوا المشركا في العجز عن التماس
 عندهم فلهذا لا يلبس بها قتل و... في خبره ما وراه في
 على الكمال ما قصده فاه و... وقوله في سرية الانعام ما في
 المفتح والفتح ما و... في الرسل افضل الصلاة واذكي
 السلام ما و... في مدحهم الكرام ما و... في الفروع من كرامة

في هذه المناسبة المباركة في يوم الثلاثاء الحادي عشر من شهر
 ربيع الثاني المبارك من سنة ١٣٢٢ هـ في مدينة مكة المكرمة
 في جامعها الشريف في يوم الجمعة في شهر ربيع الثاني
 في سنة ١٣٢٢ هـ في مدينة مكة المكرمة في جامعها الشريف
 في سنة ١٣٢٢ هـ في مدينة مكة المكرمة في جامعها الشريف
 في سنة ١٣٢٢ هـ في مدينة مكة المكرمة في جامعها الشريف

ولما لم يزلوا ينادون ولاخوانه ومحبيهم في كل المناسبات والملاهي والولائم والاحتفالات
 لا يخلوهم والاموات الذين هم في حبب الدعوات والمودعة في
 في اليوم الاخير في يوم الجمعة في سنة ١٣٢٢ هـ في مدينة مكة المكرمة في جامعها الشريف
 في سنة ١٣٢٢ هـ في مدينة مكة المكرمة في جامعها الشريف
 في سنة ١٣٢٢ هـ في مدينة مكة المكرمة في جامعها الشريف



بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل هذه في حاج الأديب وزه، واشكره على احسانه
الذي هو وجوده، ودم الطالب غره، بما يسير في زحمة
جوده، والفرار، ويهدى له، وما شقة الرسيم المجرى المطرز
بالأنوار، والأفانير، واصلى واحلم على انصر شخص، يقين من جوده
البساط، واسعد كوكب مطلع من سماء الرسالة، وعلى الله وحسبه
الاعتناء، ما علق جنان البيان، ذرة في ساحة الامام، وبعد
في كتاب له، زه لما احتوى على، في مستطرفة من بلبه، الذاعنة،
وفزاه، فواء نظمها، فكره، انكافه، لما بالبراعة، فظلت ترابهم
يد رعاها، وارتفعت اطفال الافهام، سانغ، ورحاه، وقصبت في
عقود، ما غور الروبة، الراوس، ونسجت، دون اذا انكاف
كل اذن واعية، التي شقه، بهبه، وحلة، حرير، وسو، برد، ورجلهم
بسم الزمان، على منواله، وهو مقصوبات، في جوار الاذهان
في كبرياء، والذات، كوس، ادم، على ايدي البيان، كاسكرت
عقولهم، من روح، ورحمة، وبقا، لو امد، في الفصاحة، بكموس
نشر، بالاذان، وفذكت، ايمان، المذاهب، مشغوف، مشغولا
استشوق، من مهاب، انفس، بسمها، ثمالا، وقولا، حتى اخذت
مفتاح، مفتاحها، وفتح، ابواب، مشكلها، فقلما، رأت، طعنة، على
السيف، وعرضه، سون، الكساد، ذرة، في جوف، مصفى، في كبر
قوله، الجاحش، في جاحل، سمر، واخل، الممان، في الفصحى، في كبر
فان، تفسره، بالزادة، واعلم، بمر، في الفصحى، في كبر
ويرد، فيه، في كبر، بعبث، بعبث، من عبث، في الفصحى، في كبر
وجبا، زنه، وعا، الانصار، والسيف، في كبر، في الفصحى، في كبر
فنهضت، البعاد، ورافعت، ما عجز، انوارت، عليها، من مشكل، في كبر
نور، ووراء، ما سقط، في كبر، في كبر، في كبر، في كبر
وهو، وان، فاد، بواسع، في كبر، في كبر، في كبر، في كبر
في كبر، في كبر، في كبر، في كبر، في كبر، في كبر

15
16

ونحو ذلك فقد ظن قلنا باطلا فثبتنا بهما اجودا او المرأ
 بالبر غير الناس فيه وفيه غير ما اردناه، ونحل كل كمال
 ما قضينا به الحمد لله على فريه الانعام كن كل منفعة وان شاء
 وعلى افضل المرسل افضل الصلاة والسلام،
 وعمل الله وصحة التكرار
 والحمد لله

٦

كان فرائد على به القبول الى مولاه اللطيف الخبير
 احمد والرحوم محمد الازكادى غفر الله لهما
 وجعل من رحمته مغفرا لهما
 الاجابهم ما دنيا واخره
 او اخر ربيع الثاني

١٢٤٤

٦

الحمد لله على نبيه وآله الصلاة والسلام لا اله
 الا الله كما اوضح بما قبله من هو كان في عهده
 النعم واسطة المسلمين آت

الورقة الاولى من النسخة (ب)

وقف مركز الخدمة بجمعية حلب المحمدية

شهادة الشيخ ()

وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ
وَمَحْبَدِهِ وَسَلَّمَ اللَّهُ وَتَسْلَمُ

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله
والحمد لله رب العالمين

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲

بہ

النصّ المحقق

بسم الله الرحمن الرحيم

[رَبِّ يَسِّرْ وَمَنْ يَا كَرِيمَ، وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ]

قال سيّدنا ومولانا شيخُ مشايخ الإسلام، مَلِكُ العلماء الأعلام، خاتمةُ المحقّقين، صدرُ المدرّسين والمدقّقين، المفيد في هذا العصر الأخير ما لم يفده كثير من العلماء الأوائل، المنفرد عن النظير في العلوم والمماتل، قاضي القضاة بالديار المصرية، كهفُ العلماء في كلّ مشكلة قويّة، مولانا شهاب الدين أفندي، فسّح الله تعالى في مدّته، وأعاد علينا من بركته، آمين⁽¹⁾:

أحمدُ الله الذي جعلَ حمدهُ في تاج الأدب دُرّةً، وأشكرهُ على إحسانهِ الذي هو في وجوه دُهم⁽²⁾ المطالب غُرّة⁽³⁾، بما يستمرّي من دُرر⁽⁴⁾ سحائب جوده الغزار، ويمهّد لقدمه شقة الربيع الحريري المُطرز بالأنواء والأنوار، وأصلّي وأسلم على أنضر غصن يسق من جزْئومه البسالة، وأسعد كوكب طلّع من سماء الرسالة، وعلى آله وصحبه الأعلام، ما علقت ببنان البيان دُرّة في مسامع الأيام. وبعد:

فإن كتاب «الدُّرّة» لما احتوى على دُرر مستخرجة من لُجّة البراعة، وفرائد فوائد نظمها فكرته الثاقبة لها بالبراعة، فتحلّت ترائب⁽⁵⁾ الدّهر بدُرّها، وارتضعت أطفال الأنفهام سائغ دُرّها، وفُصّلت عقودها في نحور الزّوية الراوية، وتشنّفت بها دون آذان الأصداف كلّ أذن واعية، فهي شقّة بهيّة، وحلّة حريريّة، وبُرْد رقيق لم ينشج الزمان على منواله، وحوّر مقصورات في خيام الأذهان فكم بها من واله، دارت كؤوس آدابها على أيادي⁽⁶⁾ البيان، فأسكرت عقولهم بين رَوْح وريحان، فتعاطوا كؤوس⁽⁷⁾ الفصاحة بكؤوس تشربن بالآذان، وقد كنت إبان الحداثة

(1) ما بين حاصرتين ليس في أ، ب، ط.

(2) الدُّهم، جمع أدهم: وهو الفرس الضارب إلى السواد. اللسان (دهم).

(3) الغرّة: البياض في وجه الفرس. اللسان (غرر).

(4) في ب: «درّ».

(5) الترائب، جمع تريبة: موضع القلادة من الصّدر، وقيل: عظام الصدر. اللسان (ترب).

(6) في أ، ب: «أيدي».

(7) في ب، ط: «وتعاطوا مُدام».

مشغولاً بها مشغولاً، أَسْتَشِقُّ من مهابِ أنفاسِ نسيمها شمالاً وقبلاً، حتى أخذت مِفْتَاحَ مُقْفَلِهَا، وفتحتُ أبوابَ مُشْكَلِهَا، فلَمَّا رأيتُ طَعْنَهُ على السِّلَفِ، وعرضه في سوقِ الكسادِ دَرَّةً في جَوْفِهَا صَدَفٍ، وتذكَّرتُ قولَ الجاحظِ⁽¹⁾: «مَنْ عَاجَلَ الضَّرَرَ وَآجَلَ الحِرْمَانَ، أَنْ تَغْتَرَّ بما عندكَ، فلا تثمره⁽²⁾ بالزيادة؛ فَإِنَّ العِلْمَ قد يَعْرِضُ لَهُ⁽³⁾ آفَةُ النِّسيانِ، فما لم يُدْرَسْ ويزد فيه، ويُذَكَّرَ ببعضه بعضاً، تَفَلَّتْ من عَقْلِهِ، وَدُرِسَتْ معالِمُهُ، وخبا زُنْدُهُ».

دعاني الانتصارُ للسِّلَفِ، إلى تمييزِ الدَّرِّ من الصَّدَفِ، فَصَمَّمْتُ إليها دُرراً تصيِّرُها عقدًا، ونثرتُ⁽⁴⁾ عليها من جُلُسانِ⁽⁵⁾ الأدبِ نوراً وورداً، ممَّا⁽⁶⁾ تَقَرَّطُ به الآذانُ، وتوشَّحَ بِزُدِّهِ معاطفَ الأزمانِ⁽⁷⁾، فهو وإن أفادَ وأجادَ، فليحمدِ المنصفَ ما في هذه المجلة من الانتقاد؛ فإنَّ الحسَنَ يحسُنُ في كلِّ لباسٍ، ولا يشكر الله من لا يشكر الناس:

[الكامل]

وَإِذَا شَكَرْتَ البَحَرَ فِي إِنْعَامِهِ بِالذَّرِّ، فَاشْكُرْ حِيلَةَ الْغَوَاصِ⁽⁸⁾

ولَمَّا تَمَّ بحمدِ الله عقدُ انتظامه، وعَطَّرَ أَرْدَانَ⁽⁹⁾ الزَّمانِ مِسْكَ ختامه، بما تنشرُحُ له صُدُورِ الصَّدُورِ، وَتَقَرَّرُ بِهِ أَعْيُنُ الْمَسْرَةِ والحبورِ، قَمْتُ مَخَاصِمًا لِلْيَالِي، مَدْعِيًا⁽¹⁰⁾ لما لي من حقوقِ المعالي، طَالِبًا حَكَمًا يُعْدِنِي⁽¹¹⁾ عليها، ويردُّ ما اختلستُهُ يديها، فهداني الله إلى لَثَمِ ترابِ بيتِ⁽¹²⁾ النعم، بما أفاضه من سَحَابِ⁽¹³⁾ الجودِ والكرم:

[الطويل]

(1) هو أبو عثمان عمرو بن بحر بن محبوب الكناني، سُمِّي بالجاحظ لبحوْظ عينيه (255هـ): كبير أئمة الأدب، ورئيس الفرقة الجاحظية من المعتزلة. أشهر كتبه: «البيان والتبيين» و«البخلاء» و«الحيوان». معجم الأدباء 472/4، سير أعلام النبلاء 12/10، الأعلام 74/5.

(2) في ب، ط: «تستثمره».

(3) في ب: «والعلم يعرض».

(4) في ط: «نشرت».

(5) في ط: «جلستان».

(6) في أ: «عما».

(7) في ب: «الزَّمان».

(8) رواية البيت في ب: بدل «شكرت»: «ذكرت»، وبدل «فاشكر»: «فاذكر».

(9) الرُّؤْدُن - بالضم -: أصل الكَمِّ، والجمع أَرْدَان. القاموس (ردن).

(10) في أ: «مداعياً».

(11) أي: يعينني.

(12) في أ: «ينبت».

(13) في أ، ط: «سحائب».

سَفِينَةُ آمَالِي لَجَدَوَاهُ يَمَّمْتُ فَإِنَّ لِهَذَا الْبَحْرِ تُصْطَنَعُ الْفَلَكَ

فاستمع دعوى الأماني، وأنصفتني من ظلم زماني، ومن كان شاهده القضاء والقدر، فمركبه السعد والظفر، وحاكمه خليفة الرحمن، ومقره بكهف الأماني والأمان، مَنْ تُرَيْنُ بِاسْمِهِ فَوَاتِحُ الإحسان، وتُنْجِزُ بِعَدْلِهِ الْعُمَرَى مَوَاعِيدُ الزمان، ملك طاب أصله وزكا، ولا أقول: من فتح عينه⁽¹⁾ يرى به ملكاً، ف ﴿ مَا هَذَا بَشَرًا إِنْ هَذَا إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ ﴾ [يوسف: 31]، ميعادُ الغنى النظر إليه والتسليم، ومن سعى⁽²⁾ فقد رعى، ومن نام رأى الأحلام:

[البسيط]

لَوْ أَشْبَهْتُهُ بِحَارِ الْأَرْضِ فِي كَرَمٍ لَأَصْبَحَ الدُّرُّ مَرْمِيًّا عَلَى الطَّرْقِ⁽³⁾

فإن وصل كتابي لنادٍ له باللطف معمور، فلا يدع فإنه دُرٌّ والدَّرُّ مسكنه البحور، وها هو لديه مبتسم عن كل جود ومجدود⁽⁴⁾، بلطف غير محدود:

[البسيط]

حَكَّتْ مَعَانِيهِ فِي أَثْنَاءِ أَسْطَرِهِ آثَارُهُ الْبَيْضُ فِي أَحْوَالِي السَّوْدِ

وارث ملك سليمان، نتيجة المقدم من آل عثمان، خليفة الله في أرضه، السلطان مراد⁽⁵⁾ ابن السلطان أحمد بن السلطان محمد بن السلطان مراد، مَنْ أَحْيَا اللَّهُ بِهِ مَا اندرس من معالم الإسلام، وجدد به⁽⁶⁾ الدين والدولة كما جدّد به بناء بيت الله الحرام:

[الطويل]

أَرَادَ زِمَانِي مَالِكًا جَلَّ قَدْرُهُ يُجَدِّدُ مَا يَبْلَى وَأَنْتَ مُرَادُهُ⁽⁷⁾

متع الله الإسلام بطول حياته، وأبد دولته تأييد⁽⁸⁾ آثاره في صحائف حسناته، وحفظ ذاته ونسله، ومكّن في رياض العزّ فرعته وأصله، ونكّس أعلام أعدائه، ورفع على هامة الخافقين ألوية أوليائه:

[البسيط]

(1) في ط: «عينه».

(2) في الأصل: «شعر»، والمثبت من النسخ الأخرى.

(3) في أ، ب، ط: «مطروحاً».

(4) سقطت كلمة «ومجدود» من ب.

(5) السلطان مراد بن السلطان أحمد بن السلطان محمد ... (1049 هـ): أعظم سلاطين آل عثمان مقداراً، وأسطاهم همّة واقتداراً، كانت مدة سلطنته ست عشرة سنة. خلاصة الأثر 4/336.

(6) العبارة في أ: «وجدّد الله به».

(7) في ب: «ما أبلى». وفي ب، ط: «وكت» مكان «وأنت».

(8) التأييد: التخليد.

بَقِيَتْ لِلدِّينِ وَالْدُّنْيَا وَلَا عَدِمَتْ أَجْيَاذُ نَحْرِ الْمَعَالِي هَذِهِ الدُّرَرُ
وَهَا أَنَذَا أَقُولُ، مُسْتَفِضاً⁽¹⁾ لِلْأَجْرِ وَالْقَبُولِ:

اعْلَمْ أَنَّ مُصَنِّفَ هَذَا الْكِتَابِ: أَبُو مُحَمَّدٍ الْقَاسِمُ بْنُ عَلِيِّ الْحَرِيرِيِّ، مِنْ أَهْلِ الْبَصْرَةِ، وَهُوَ
أَدِيبٌ بَلِيعٌ، لَهُ كُتُبٌ فَائِقَةٌ، وَأَشْعَارٌ وَرَسَائِلُ رَائِقَةٌ⁽²⁾، وَلَمْ يَزَلْ هُوَ وَأَوْلَادُهُ فِي خِدْمَةِ الْخُلَفَاءِ
بِالْبَصْرَةِ إِلَى آخِرِ الْعَهْدِ الْمُقْتَفَوِيِّ⁽³⁾، كَمَا قَالَ صَاحِبُ (الْخَرِيدَةِ)، وَمِنْ مَشْهُورِ⁽⁴⁾ شِعْرِهِ:
[الطَوِيلُ]

وَلَمَّا تَعَامَى الذَّهْرُ وَهُوَ أَبُو الْوَرَى عَنْ الرُّشْدِ فِي أَنْحَائِهِ وَمَقَاصِدِهِ
تَعَامَيْتُ حَتَّى قِيلَ إِنِّي أَخُو عَمَى وَلَا غَرْوُ أَنْ يَخْذُو الْفَتَى حَذُوَ الْبِدَةِ⁽⁵⁾
وَمِثْلُهُ قَوْلُ شَمْسِ الدِّينِ بْنِ الْفَرَّاشِ⁽⁶⁾:
[الْوَافِرُ]

إِذَا غَارَتْ خِيُولُ الْهَجْرِ يَوْمًا عَلَيْكَ فَكُنْ لَهَا ثَبَّتَ الْجَنَانِ
وَأِنْ خَانَ الصَّدِيقُ فَلَا عَجِيبَ أَلَيْسَ الْأَصْدِقَاءُ بَنِي الزَّمَانِ⁽⁷⁾
وَقُلْتُ مُضْمَنًا:
[مَشْهُورُ الرَّجَزِ]

نَحْنُ بَنُو الذَّهْرِ الْعَدُوُّ لِلْكَرَمِ السَّاقِطُ الْهِمَّةُ إِنْ عَدَّ الْهَمُّ
لِذَا تَرَكْتَ النَّاسَ طَرًّا كَالْعَدَمِ وَكُلُّ وَدَّ هُوَ لِلْهَجْرِ سَلَمٌ⁽⁸⁾

(1) فِي ب: «مُسْتَمَدًّا» وَفِي ط: «مُسْتَفِيدًا».

(2) فِي أ، ب، ط: «عَذْبَةٌ».

(3) نَسَبَهُ إِلَى الْخُلَيفَةِ الْعَبَّاسِيِّ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدٍ، الْمُقْتَفِي لِأَمْرِ اللَّهِ، تَوَلَّى الْخِلَافَةَ سَنَةَ 532هـ وَتَوَفَّى سَنَةَ 555هـ،
وُلِّقَ بِالْمُقْتَفِيِّ لِأَمْرِ اللَّهِ لِأَنَّهُ رَأَى النَّبِيَّ ﷺ فِي الْمَنَامِ قَبْلَ خِلَافَتِهِ، فَقَالَ لَهُ: إِنَّهُ سَيَصِلُ إِلَيْكَ هَذَا الْأَمْرُ، فَاقْتَفَى
بِهِ. انْظُرِ الْكَامِلَ لِابْنِ الْأَثِيرِ 77/9.

(4) كَلِمَةُ «مَشْهُورٌ» سَقَطَتْ مِنْ ط.

(5) فِي ط: «أَخُو الْعَمَى». وَالْبَيْتَانِ فِي الْمَقَامَاتِ الْأَدَبِيَّةِ لِلْحَرِيرِيِّ، الْمَقَامَةُ الْبَرْقَعِيدِيَّةُ: 53.

(6) هُوَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ مُوسَى، شَمْسُ الدِّينِ بْنِ الْفَرَّاشِ (588هـ): شَاعِرٌ مَجِيدٌ، مِنْ الْقَضَاةِ، مِنْ
أَعْيَانِ الدَّوْلَتَيْنِ التُّورِيَّةِ وَالصَّلَاحِيَّةِ. خَرِيدَةُ الْقَصْرِ، قَسَمُ شِعْرَاءِ الشَّامِ 298/1، الْأَعْلَامُ 26/7.

(7) الْبَيْتَانِ فِي الْخَرِيدَةِ، قَسَمُ شِعْرَاءِ الشَّامِ 298/1. وَرَوَايَةُ الْبَيْتِ الْأَوَّلِ فِي ب:

وَحَيْثُ تُغَيِّرُ خَيْلُ الذَّهْرِ فَازْكَبْ لَهَا صَبْرًا وَكُنْ ثَبَّتَ الْجَنَانِ
(8) فِي ب: «النَّاسُ فِيهِ».

ولا وفاء غير غدير وندم ومن يشابهه أبه فما ظلم⁽¹⁾

وتوفي في سنة ست عشرة أو خمس عشرة وخمسمئة، وسمى كتابه هذا: (درة الغواص)؛
والدرة معروفة، والغواص: مبالغة في⁽²⁾ الغائص، وقيل: الغواص من اتخذ ذلك حرفة له،
وإضافته إمّا للمدح لأنه يدخر لنفسه أنفُسها، أو لادعاء أنها دُرّة حقيقيّة؛ كما يقال: بدر السماء،
وكان مالك يسمي عمرو بن الحارث⁽³⁾ درة الغواص. وقال الجُمحي⁽⁴⁾ يصف امرأة:
[الخفيف]

وهي زهراء مثل لؤلؤة الغرّ وأص مبرزت من جوهر مكنون⁽⁵⁾

قال رحمه الله: أما بعد حمد الله الذي عمّ عبادة بوظائف العوارف.

العوارف: جمع عارفة، وهي كالعرف والمعروف: بمعنى الإحسان⁽⁶⁾، ومن لطائف أبي
عليّ الباخرزي⁽⁷⁾:
[السريع]

قد ملئت زوزن من سادة لهم نفوس بالعلاعارفات
ما أغتدي إلا ومن عندهم عارفة عندي بل عارفات

(1) التضمن في قوله: «ومن يشابهه أبه فما ظلم»؛ وهو بيت من الرجز لرؤبة بن العجاج، من قصيدة يمدح فيها عدي بن حاتم الطائي، وقبله:

بأبه اقتدى عدي في الكرم ومن يشابهه أبه فما ظلم
انظر: ديوان رؤبة: 182.

(2) زيادة من ب.

(3) هو عمرو بن الحارث بن يعقوب الأنصاري، أبو أمية (47هـ): أخطب أهل عصره، ومن أرواهم للشعر وأحفظهم للحديث. ميزان الاعتدال 252/3، تهذيب التهذيب 313/4، الأعلام 76/5.

(4) هو وهب بن زُفّة بن أسيد بن أحيدة، أبو دهل الجمحي (63هـ): أحد الشعراء العشاق المشهورين من أهل مكة، له ديوان شعر مطبوع. الشعر والشعراء 614/2، الأغاني 2554/7، الأعلام 125/8.

(5) في ب: «من لؤلؤ». والبيت في ديوان الجمحي: 69 والأغاني 2563/7 واللسان (خضر). ويروى أيضاً لعبد الرحمن بن حسان في: الكامل 389/1 وسفر السعادة 211/1 والخزانة 314/7.

(6) اللسان (عرف).

(7) هو علي بن الحسن بن علي بن أبي الطيب الباخرزي (467هـ): أديب، من الشعراء الكتاب من أهل باخرز، له علم بالفقه والحديث، اشتهر بكتابه: «دمية القصر وعصرة أهل العصر». سير أعلام النبلاء 642/13، وفيات الأعيان 387/3، الأعلام 272/4.

قد بقي الفخرُ بهم والندي في الناس، والبخلُ مع العارِ فات⁽¹⁾

فإن قلت: هل يكون هذا حمداً، وهو لم يحمّد، وإنما ذكر أنّه سبق منه الحمد؟ قلت: نعم؛ لأن الإخبار عن الحمدِ حمداً، ولذا جَوَّزوا في جملة الحمد أن تكون خيرية وإنشائية⁽²⁾. والخطبة قد بتأخر وضعها عن⁽³⁾ الكتاب، فيجوز أن يكون المصنّف حمداً لله بلفظه أولاً، ثم ذكره هنا؛ لأن خطبة الكتاب كالعنوان الذي يتأخر كتابة، كما قال الغزّي⁽⁴⁾ في قصيدة له:
[الكامل]

وافى زمانك أخيراً وتقدّمت بك همةٌ في كفّها قصبُ الندى

فغدوت كالعنوان يُكتب خاتماً وبذلك في حالِ القراءة يُبتدأ⁽⁵⁾

والصلاة على نبيه محمد العاقب⁽⁶⁾. أصل معنى الصلاة: الانعطاف الجسماني؛ لأنها مأخوذة من الصلّون، على ما حَقَّق في شروح⁽⁷⁾ (الكشاف)⁽⁸⁾، ثم استعمل في الرحمة والدعاء، لما فيهما من التعطف المعنوي، ولذا عُدِّي بـ (على) كما يقال: تعطفَ عليه، فلا يرد عليه أن

(1) الأبيات الثلاثة رواها أبو علي البخارزي عن والده، كما ورد في كتابه دمية القصر 1357/2، ورواية البيت الثالث فيه:

قد بقي الفخرُ بهم والندي والبخلُ والشؤم مع العارِ فات
والعارِفات في البيت الأول من المعرفة، وفي الثاني من المعروف والعار، وفي الثالث من كلمتين هما: (العار) و(فات).

(2) انظر إعراب القرآن ومعانيه للزجاج 45/1 والبيان للعكبري 5/1.

(3) في أ: «على».

(4) هو إبراهيم بن عثمان (أو ابن يحيى بن عثمان) بن محمد الكلبي الأشبهي (524 هـ): شاعر مجيد من أهل غزة بفلسطين، له ديوان شعر مخطوط. وفيات الأعيان 57/1، سير أعلام النبلاء 452/14، الأعلام 50/1.

(5) البيتان في الخريدة، قسم شعراء الشام 46/1 وكشف الطرة للأكوسي: 8، وفيهما: «المدى» بدل «الندا». ورواية البيت الثاني في ب، ط:

فغدوت كالعنوان يكتب أخيراً وبه إذا كان القراءة يبتدا
في ط: «وخص من شاء منهم بلطائف المعارف، والصلاة على نبيه».

(7) في ب: «شرح».

(8) قال الطيبي في شرحه للكشاف، المسمّى: «فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب» الورقة (37/ب): «الصلاة من الصلّون؛ وذلك لأن أول ما يشاهد من أحوال الصلاة إنما هو تحريك الصلّوين للركوع، فأما القيام فلا يختص بالصلاة دون غيرها». وانظر: المحتسب 187/1. وفي اللسان (صلا): «إنها من الصلّوين؛ وهما مكتنفا الذنب من الناقة وغيرها، وأول مؤصل الفخذين من الإنسان، فكأنهما في الحقيقة مكتنفا العصص».

تَعْدِي الدَّعَاءِ بِـ (على) للمضرة، فكيف تكون الصلاة بمعنى الدعاء؟ ولا حاجة إلى أن يُقال: لا يلزم من كون لفظٍ بمعنى لفظ آخر أن يُعْدَى تعديته.

ومحمد: مفعّل من الحمد⁽¹⁾، والتكرير فيه للتكثير والمبالغة، وهو منقول من اسم المفعول للتفاوت، وفي السير أنّه قيل لجده: لِمَ سَمَّيْتَ ابْنَكَ محمداً، وليس من أسماء آبائك؟ فقال: رجوت أن يُحمد في السماء والأرض⁽²⁾.

وفي (شرح الهادي)⁽³⁾: «أخطأ من قال إنه مُرتجل»، وفيه نظر. والعاقب: بمعنى آخر الأنبياء، كما في الصحاح⁽⁴⁾. وفي الحديث الصحيح المروي في الشمائل وغيره أنّه ﷺ قال: «إنّ لي أسماء: أنا محمد، وأنا أحمد، وأنا الحاشر الذي يُحشَرُ الناس على قدمي، وأنا العاقب الذي لا نبيّ بعدي»⁽⁵⁾.

وفي (شرح الشفا): «العاقب: الآتي عَقِبَ⁽⁶⁾ الأنبياء، وليس بعده نبيّ»⁽⁷⁾.

وقال ابن الأعرابي⁽⁸⁾: «معناه: مَنْ يَخْلُفُ⁽⁹⁾ في الخير مَنْ كَانَ قَبْلَهُ»⁽¹⁰⁾. ومنه: عَقِبَ الرَّجُلُ لولده⁽¹¹⁾. وظاهر الحديث مؤيّد للأول، لكن في دلالة عليه بحسب اللغة خفاء، ويؤجّه بأن من يعقب⁽¹²⁾ قوماً يكون آخرهم، فلا يكون بعده أحد منهم، فهو تفسير له يلزمه؛ إذ⁽¹³⁾ هو

(1) الاشتقاق لابن دريد: 8.

(2) انظر: الروض الأنف 182/1 والسيرة النبوية لابن كثير 210/1

(3) «الهادي في النحو والصرف»: للإمام عبد الوهاب بن إبراهيم الزنجاني (655هـ)، ثم شرحه شرحاً ممزوجاً وسمّاه «الكافي شرح الهادي». كشف الظنون 2027/2.

(4) الصحاح (عقب).

(5) الحديث في شمائل الرسول للترمذي: 101، وانظر صحيح مسلم، كتاب الفضائل 1828/4 وصحيح البخاري، كتاب المناقب 1299/3، وفيه: «لي خمسة أسماء...».

(6) في ب: «عقيب».

(7) «شرح الشفا»: للملا علي القاري 486/1. «والشفا بتعريف حقوق المصطفى»: للقااضي عياض.

(8) هو محمد بن زياد الأعرابي (321هـ): علامة باللغة والشعر، له تصانيف كثيرة منها: «أسماء خيل العرب وفرسانها» و«النوادر». طبقات النحويين واللغويين 195، وفيات الأعيان 306/4، إنباه الرواة 128/3.

(9) في ب: «خلف».

(10) انظر قول ابن الأعرابي في تهذيب اللغة (عقب).

(11) العَقْبُ والعَقْبُ والعاقبة: وَلَدُ الرَّجُل. اللسان (عقب).

(12) في أ، ب: «تعقب».

(13) في ب: «أو».

من التعريف العهدي⁽¹⁾، وإنما خصّه المصنف بالذكر لآئه مأثور، مع ما فيه من الإشارة إلى أنّ موضوع كتابه التعقّب على مَنْ قبله، ولو فُتّر به الحديث صحّ، ويكون معناه: الناسخ لشرع من قبله، والمكمّل لسائر الشرائع.

وكان الأولى أن يقول المصنّف: والصلاة والسلام؛ لأنّ إفراد أحدهما عن الآخر مكروه عند كثير من العلماء؛ للأمر بذلك في آية: ﴿صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [الأحزاب: 56]. فإن قلت: ما تصنع بحديث⁽²⁾ التشهّد الوارد فيه: «اللهم صلّ على محمد كما صليت على إبراهيم»⁽³⁾ بدون سلام؟ قلت: أجاب عنه النووي⁽⁴⁾ في شرح مسلم بأنّه اكتفى بذكره مقدّمًا في قوله: السّلام عليك أيها النّبي⁽⁵⁾؛ فتأمّل.

وعلى آله وأصحابه أولى المناقب. في الحواشي⁽⁶⁾: «آله: مرغوب عنه؛ لأنّ الإضمار يرّد الكلّم إلى أصولها كثيرًا، وأصل آل: أهل، بدليل قولهم في تصغيره: أهيل، فالوجه: على أهله، إلّا أن يظهر فيقول: آل محمد»⁽⁷⁾.

أقول: هذا مذهب الكسائي⁽⁸⁾ والزبيدي⁽⁹⁾، وهو مردود؛ لأنّ إضافته إلى الضمير سمعت

(1) أُلّ العهدية: هي التي عُهد مصحوبها بتقدّم ذكره؛ نحو: جاءني رجل فأكرمت الرجل. الجنى الداني: 194.
(2) في ب: «في حديث».

(3) الحديث بتمامه في صحيح مسلم، كتاب الصلاة 305/1 وصحيح البخاري، كتاب الصلاة 1802/4.
(4) هو أبو زكريا يحيى بن شرف بن مري بن حسن الحزامي، الحوراني، النووي، محيي الدين (676هـ): علامة بالفقه والحديث، صار إمام الشافعية في عصره، من كتبه: «المنهاج في شرح صحيح مسلم» و«تهذيب الأسماء واللغات». سير أعلام النبلاء 321/17، طبقات الشافعية لابن قاضي شعبة 9/2، الأعلام 149/8.

(5) شرح صحيح مسلم 368/4.
(6) قوله: «في الحواشي» سقط من أ. والمقصود بالحواشي: حواشي ابن بري على درّة الغواص.

(7) حواشي ابن بري: 3-4. وفي س: الصناعة 100/1 قال ابن جتي: «ومن ذلك قولهم: (آل)؛ كقولنا: آل الله وآل رسوله، إنّما أصلها (أهل) ثم أبدلت الهاء همزة فصارت في التقدير: (آل)، فلمّا تواتر الهمزتان أبدلوا الثانية ألفاً، كما قالوا: (آدم) و(آخر)، وفي الفعل: (آمن) (آزر)». وفي الممتع 349/1: «ومما يؤيد أن الأصل (أهل) أنهم إذا أضافوا إلى المضمّر قالوا: (أهلك) و(أهله)؛ لأنّ المضمّر يرّد الأشياء إلى أصولها، ولا يقال: (آلك) و(آله) إلّا قليلاً جداً». وانظر اللسان (أهل).

(8) هو أبو الحسن علي بن حمزة بن عبد الله الأسدي، الكوفي (189هـ): إمام في اللغة والنحو والقراءة، له تصانيف عدة منها: «معاني القرآن» و«النوادر» و«ماتلحن فيه العامة». طبقات النحويين واللغويين: 127، إنباه الرواة 256/2، الأعلام 41/3.

(9) هو محمد بن الحسن بن عبيد الله بن مذجح الزبيدي الأندلسي (379هـ): عالم باللغة والأدب، من تصانيفه: «لحن العوام» و«طبقات النحويين واللغويين». إنباه الرواة 108/3، البغية 84/1، الأعلام 82/6.

من العرب نظماً ونثراً. قال عبد المطلب:

[مجزوء الكامل]

وانصُر على آل الصليـب وعابديه الـيـوم آلك⁽¹⁾

وما ذكره غير مطرد، ألا تراك تقول: يدُهُ، ودَمُهُ، وهَنُّهُ، بغير رَدٍّ؟

وقال ابن السِّيد⁽²⁾ في شرح أدب الكاتب: «هذا المذهب لا قياس يعضده، ولا سماع يؤيده، وفي كامل المبرِّد⁽³⁾: عن معاوية في قصَّة: فيجتمعُ به عليك من آلك⁽⁴⁾. وكذا ورد في كثير من شعر العرب؛ كقول خُفافِ السُّلَمي⁽⁵⁾: [الطويل]

أنا الفارس الحامي حقيقة والدي وآلي، كما تحمي حقيقة آلِكا
ومثله كثيرٌ»⁽⁶⁾.

وقال أيضاً في شرح سقط الزند: «كان الكسائي يقول: لا يُضاف (آل) الذي يُرادُ به الأهلُ إلى المضمّرات ولا إلى البلاد، فكان لا يُجيز: صَلَّى اللهُ على مُحَمَّد وآله، ولا يجيز: آل البصرة، وآل الكوفة، ويقول في جميع ذلك: أهلٌ»⁽⁷⁾. وحكى الدِّينوري⁽⁸⁾ في شرحه لإصلاح المنطق:

- (1) من أبيات قالها عبد المطلب جدُّ النبي ﷺ يدعو الله فيها، ويستنصره على أبرهة وجنوده عندما همّوا بالهجوم على الكعبة. والبيت في الروض الأنف 70/1 والمتع 349/1 وشرح الأشموني 12/1 وجمع الهوامع 286/4 والدرر اللوامع 62/2 والتاج (أهل) وكشف الطرة: 11.
 - (2) عبد الله بن محمد بن السِّيد البَطْلَوسي (521هـ): من العلماء باللغة والأدب، من كتبه: «الاقتضاب في شرح أدب الكتاب» و«شرح سقط الزند» و«المسائل والأجوبة». الإنباه 141/2، البغية 55/2، الأعلام 123/4.
 - (3) هو أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر، الأزدي (286هـ): إمام العربية ببغداد في زمنه، وأحد أئمة الأدب والأخبار، من كتبه: «الكامل» و«المقتضب». أعلام النبلاء 101/11، البغية 269/1، الأعلام 144/7.
 - (4) الكامل 1157/3، وفيه: «فيجتمع عليه من آلك وليس منك».
 - (5) هو أبو خُرَاشة خُفاف بن عُمير بن الحارث بن الشريد السلمي (نحو 20هـ): شاعر فارس، عاش زمناً في الجاهلية، له ديوان شعر مطبوع. الشعر والشعراء 341/1، الخزانة 443/5، الأعلام 309/2.
- والبيت في ديوانه: 67 وروايته فيه:

أنا الفارس الحامي الحقيقة والذي به أدرك الأبطال قدماً كذلك
وحينئذ لا شاهد فيه، وانظر الخزانة 440/5، وورد بلا نسبة في الاقتضاب: 8 والمتع 349/1.

- (6) الاقتضاب في شرح أدب الكتاب: 7-8 بتصرّف.
- (7) لم أقف على القول في شروح سقط الزند، وانظر مذهب الكسائي - وتبعه فيه النحاس والزبيدي - في الاقتضاب: 6 وشرح الأشموني 12/1 والهمع 286/4.
- (8) هو أبو حنيفة أحمد بن داود بن وَثَد الدِّينوري (282هـ): مهندس، مؤرخ نباتي، من نوابغ الدهر، من تصانيفه: «الأخبار الطوال» و«النبات». سير أعلام النبلاء 711/10، البغية 306/1، الأعلام 123/1. وقد نقل

«أَنَّ مِنَ الْعَرَبِ مَنْ يُضَيِّفُ (آلًا) إِلَى الْمَضْمَرِ». فَأَمَّا إِضَافَتُهُ إِلَى الْبِلَادِ فَلَا أَحْفَظُهُ فِي غَيْرِ قَوْلِ الْمَعْرِيِّ:

وَلَمْ يَكْ أَلْ خَيْبَرَ أَلْ خَيْرٍ (1)

وفي سِرِّ الصَّنَاعَةِ لابن جَنِّي⁽²⁾: «(آل) مَخْصُوصٌ بِالْإِضَافَةِ إِلَى الْأَشْرَفِ وَالْأَخْصِ دُونَ الشَّائِعِ الْأَعْمِ، حَتَّى لَا يُقَالَ إِلَّا فِي نَحْوِ قَوْلِهِمْ: الْقَرَاءُ⁽³⁾ آلُ اللَّهِ وَآلُ الْكَعْبَةِ، ﴿وَقَالَ رَجُلٌ مُؤْمِنٌ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ﴾ [غافر: 28]»⁽⁴⁾.

وَكُونُ أَصْلِ (آل) أَهْلًا، قَوْلٌ لِأَهْلِ اللُّغَةِ، وَقِيلَ: أَصْلُهُ (أَوَّلٌ) كَمَا بَيَّنَّ فِي مَحَلِّهِ. وَكَوْنُ (آل) لَا تُضَافُ إِلَّا إِلَى مَذَكَّرٍ عَاقِلٍ شَرِيفٍ أَكْثَرِي لَا كَلِّي؛ كَقَوْلِ الْفَرَزْدَقِ: [الطويل]

يَمُوتُ وَلَمْ يَمُنَّنْ عَلَيَّ طَلَاقٌ سَوَى رَبِّهِ التَّقْرِيبِ مِنْ آلٍ أَعُوْجًا⁽⁵⁾
وقول عمر⁽⁶⁾ بن أبي ربيعة⁽⁷⁾: [الطويل]

أَمِنْ آلٍ نَعَمِ أَنْتَ غَادٍ فُمْبِكِرُ (8)

ابن السِّدِّيقُ قَوْلُهُ فِي الْاِقْتِضَابِ: 7 مِنْ كِتَابِهِ «إِصْلَاحُ الْمُنْطَقِ» وَلَيْسَ شَرْحُهُ كَمَا أَشَارَ الشُّهَابُ. وَانْظُرْ كَشْفُ الظُّنُونِ 108/1.

(1) الْبَيْتُ كَمَا فِي دِيْوَانِ لَزُومٍ مَا لَا يَلْزَمُ 233/1:

وَلَمْ يَكْ أَهْلٌ خَيْرَ أَهْلٍ خَيْرٍ بِمَا لَاقَى السُّلَالِمُ وَالْوَطِيحُ
وَحِينَئِذٍ لَا شَاحِدَ فِيهِ. وَفِي كَشْفِ الطَّرَةِ: 12: «خَيْرُ آلٍ». وَالسَّلَامُ وَالْوَطِيحُ: حِصْنَانِ فِي خَيْرٍ. أَهْلُ خَيْرٍ: أَرْبَابُ خَيْرَةٍ وَأَصْحَابُ مَعْرِفَةٍ.

(2) هُوَ أَبُو الْفَتْحِ عُثْمَانُ بْنُ جَنِّي (392هـ): مِنْ أُمَّةِ الْأَدَبِ وَالنَّحْوِ، لَهُ: «سِرُّ الصَّنَاعَةِ» وَ«الْخِصَائِصُ» وَ«الْمَحْتَسِبُ» وَغَيْرُهَا. إِنْبَاهُ الرِّوَاةِ 335/2، الْبَغِيَّةُ 132/2، الْأَعْلَامُ 204/4.

(3) فِي أ، ط «آلُ الْقُرْآنِ».

(4) سِرُّ الصَّنَاعَةِ 102/1، وَانْظُرِ الْمُتَع 349/1.

(5) الْبَيْتُ فِي دِيْوَانِهِ 117/1، وَفِيهِ: «خَرَجْتُ» بَدَلَ «مُوتَ» وَ«رَبَذَ» بَدَلَ «رَبَدَ». وَانْظُرِ سِرُّ الصَّنَاعَةِ 102/1 وَاللِّسَانَ (أَهْلٌ) وَ(أَوَّلٌ) وَكَشْفُ الطَّرَةِ: 12. وَبَلَا نِسْبَةٍ فِي شَرْحِ الْمُفَصَّلِ 34/1 مَعَ اخْتِلَافٍ فِي الرِّوَايَةِ.

(6) فِي الْأَصْلِ: «عَمْرُو».

(7) هُوَ أَبُو الْخَطَّابِ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي رَبِيعَةَ الْمَخْزُومِيِّ، الْقُرَشِيُّ (93هـ): أَرْقَ شُعْرَاءَ عَصَرِهِ، مِنْ طَبَقَةِ جَرِيرٍ وَالْفَرَزْدَقِ. لَهُ دِيْوَانُ شَعْرٍ مَطْبُوعٌ. الشَّعْرُ وَالشُّعْرَاءُ 553/2، وَفَيَاتُ الْأَعْيَانِ 477/1، الْأَعْلَامُ 52/5.

(8) مِمَّا الْبَيْتُ كَمَا فِي دِيْوَانِ عُمَرَ: 92:

..... غَدَاةَ غَدٍ أَمْ رَائِحَ فَمُهَجَّرٌ؟

وَانْظُرْ: الْخَزَانَةُ 315/5 وَكَشْفُ الطَّرَةِ 12.

والأصحاب: جمعُ صاحب، أو صَحْبٍ⁽¹⁾ المخفَّف منه، والفرق بينه وبين الآل⁽²⁾ مشهور. تَزَعَفُ بِهِ مَرَاغِفُ أَقْلَامِهِمْ. رَعَفَتِ الْأَقْلَامُ: تَقَاطَرُ⁽³⁾ مِدَادُهَا، مِنَ الرُّعَافِ، وَفِي كِتَابِ (الْكِتَابِ) لِأَبِي الْقَاسِمِ الْبَغْدَادِيِّ⁽⁴⁾: «إِذَا قَطَرَ الْمِدَادُ مِنْ رَأْسِ الْقَلَمِ قِيلَ: رَعَفَ يَزَعِفُ، وَهُوَ رَاعِفٌ، فَإِذَا كَثُرَ مِدَادُهُ فَقَطَرَتْ قَلْتُ: أَرَعَفْتُ الْقَلَمَ إِرْعَافًا، وَهُوَ قَلَمٌ مُرْعَفٌ، وَيُقَالُ: اسْتَمَدِدْتُ وَلَا تُزَعِفْ؛ أَي: لَا تُكْثِرِ الْمِدَادَ حَتَّى يَقْطُرَ»⁽⁷⁾.

والمراغف: جمع مَرَعَفٍ؛ وهو ما يحصل منه الرُّعَافُ، كَأَنَّهُ مَحَلٌّ لَهُ، يُقَالُ: رَعَفَ الرَّجُلُ وَأَنْفَهُ، بَفَتْحِ الرَّاءِ وَالْعَيْنِ فِي اللَّغَةِ الْفَصْحَى، وَجَاءَ بَضَمَ الْعَيْنِ كـ(حَسَن) فِي لُغَةٍ ضَعِيفَةٍ، وَأَنْكَرَهَا الْأَصْمَعِيُّ⁽⁸⁾. وَأَمَّا -رُعِفَ بَضَمَ الرَّاءِ وَكَسَرَ الْعَيْنِ- فَعَامِيَّةٌ مَلْحُونَةٌ، كَمَا فِي الْفَائِقِ⁽⁹⁾، وَأَصْلُ مَعْنَاهُ: السَّبْقُ، يُقَالُ: فَرَسٌ رَاعِفٌ؛ أَي: سَابِقٌ⁽¹⁰⁾. وَيَصْخُحُ أَنْ يُرَادَ بِهِ هُنَا مَا تَسْبِقُ بِهِ أَقْلَامُهُمْ، وَهُوَ الْمُنَاسِبُ لِقَوْلِهِ: يَفْرِطُ⁽¹¹⁾؛ لِأَنَّ الْفَرْطَ السَّبْقُ⁽¹²⁾، وَيَكْنَى بِهِمَا عَنِ الْخَطَا وَالزَّلَّةِ؛ كَمَا يُقَالُ: فَرَطَ مِنْهُ كَذَا، وَسَبَقَ قَلَمُهُ.

وَفِي الْأَسَاسِ: «مَنْ الْمَجَازُ: رَعَفَ أَنْفَهُ؛ أَي: سَبَقَ دَمُهُ، وَالرُّعَافُ: الدَّمُ السَّابِقُ، وَفُلَانٌ

(1) اللسان (صاحب).

(2) فِي أ: «الْأَوَّل».

(3) فِي أ: «تَفَاصِل».

(4) هُوَ أَبُو مُوسَى عَبْدَ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ الْبَغْدَادِيِّ (نَحْو 250هـ): أَدِيبٌ نَحْوِيٌّ، ضَرِيرٌ، لَهُ كِتَابٌ: «الْكِتَابُ وَصِفَةُ الْقَلَمِ وَتَصْرِيفُهَا» وَهُوَ الْمَذْكُورُ فِي الْمَتْنِ، نَشَرَهُ دُومِينِيكٌ فِي مَجَلَّةِ الْمَعْهَدِ الْفَرَنْسِيِّ بِدِمَشْقِ الْمَجْلَدِ 14 (1952 - 1954) ص 130-153، وَنَشَرَهُ أَيْضاً هَلَالُ نَاجِي فِي مَجَلَّةِ الْمَوْرَدِ: الْمَجْلَدُ 2 - الْعَدَدُ 2 (1973) ص 44، 78. الْبَغْيَةُ 49/2، ذَخَائِرُ التَّرَاثِ 383/1، الْأَعْلَامُ 98/4 .

(5) فِي أ: «قَلْتُ».

(6) كَلِمَةٌ: «قَلَمٌ» لَيْسَتْ فِي ب، ط.

(7) انْظُرْ مَجَلَّةَ الْمَعْهَدِ الْفَرَنْسِيِّ، الْمَجْلَدُ 14: ص 132، وَمَجَلَّةُ الْمَوْرَدِ، الْمَجْلَدُ 2، الْعَدَدُ 2: ص 50.

(8) هُوَ أَبُو سَعِيدٍ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ قَرِيبٍ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ (216هـ): رَاوِيَةُ الْعَرَبِ وَأَحَدُ أُمَمَةِ الْعِلْمِ بِاللُّغَةِ وَالشَّعْرِ، مِنْ تَصَانِيفِهِ: «الْأَضْدَادُ» وَ«الْإِلَالُ». إِنْبَاهُ الرِّوَاةِ 197/2، الْبَغْيَةُ 112/2، الْأَعْلَامُ 162/4.

(9) الْفَائِقُ فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ لِلزُّمَخْشَرِيِّ 489/1.

(10) اللسان (رعف).

(11) أَي: قَوْلُ الْحَرِيرِيِّ فِي الدَّرَةِ؛ وَثَمَامَةُ: «فَإِنِّي رَأَيْتُ كَثِيرًا مِمَّنْ تَسَمُّوْا أَسْمَةَ الرَّتَبِ، وَتَوْسَمُوْا بِسَمَةِ الْأَدَبِ، قَدْ ضَاهَوْا الْعَامَّةَ فِي بَعْضِ مَا يَفْرِطُ مِنْ كَلَامِهِمْ، وَتَرَعَفَ بِهِ مَرَاغِفُ أَقْلَامِهِمْ». الدَّرَةُ: 3.

(12) اللسان (فرط).

يرْعَفُ أَنْفَهُ عَلَيَّ غَضَبًا: إِذَا اشْتَدَّ غَضَبُهُ، وَمَا أَحْسَنَ مَرَاعِفَ أَقْلَامِهِ وَمَقَاطِرِهَا⁽¹⁾»⁽²⁾.

فَإِنْ قُلْتُ: الْمَعْرُوفُ فِي الرُّعَافِ رُعَافُ الْأَنْفِ، وَلَا يَتَبَادَرُ مِنْهُ غَيْرُهُ، فَكَيْفَ يَكُونُ مَجَازًا وَالتَّبَادُرُ عَلَامَةُ الْحَقِيقَةِ؟ قُلْتُ: مَا ذَكَرَهُ بِحَسَبِ أَصْلِ اللُّغَةِ، ثُمَّ صَارَ حَقِيقَةً فِي ذَلِكَ فِي عُزْفِ التَّخَاطُبِ، فَلَا غُبَارَ عَلَيْهِ.

مِمَّا إِذَا عُثِرَ عَلَيْهِ. أَي: عُرف وأُطْلِعَ عليه، وَلَمَّا كَانَ كُلُّ عَائِرٍ يَنْظُرُ إِلَى مَوْضِعِ عُثْرَتِهِ، وَرَدَ الْعُثُورُ بِمَعْنَى الْإِطْلَاعِ وَالْعُرْفَانِ.

وَقَالَ الْغُورِيُّ⁽³⁾: «عُثِرْتُ عَلَى الشَّيْءِ: إِذَا أُطْلِعْتَ عَلَى مَا خَفِيَ مِنْهُ»، كَمَا قَالَ الْمَطْرُزِيُّ⁽⁴⁾. فَهُوَ مَجَازٌ بِحَسَبِ الْأَصْلِ، ثُمَّ اشْتَهَرَ حَتَّى صَارَ⁽⁵⁾ كَالْحَقِيقَةِ فِي الْإِطْلَاعِ. وَالْعِلْيَةُ: بَزَنَةُ فِتْنَةٍ - جَمْعُ عَلِيٍّ⁽⁶⁾ -: أَشْرَافُ النَّاسِ⁽⁷⁾.

لِأَتَحَقَّقَ بِمَنْ زَكَ أَكُلُ غُرْسِهِ. الْأَكُلُ - بَضَمَ الْهَمْزَةَ -: الْمَأْكُولُ⁽⁸⁾، وَزَكَ: بِمَعْنَى نَمَا وَزَادَ⁽⁹⁾. وَالْمَرَادُ: طَابَتْ وَنَمَتْ آثَارُهُ فَاتَنَفَّعَ بِهَا النَّاسُ، وَهُوَ اسْتِعَارَةٌ.

وَأَحَبُّ لِأَخِيهِ مَا يَحِبُّ لِنَفْسِهِ⁽¹⁰⁾. أَي: مِنْ كَوْنِهِ عَلَى الْحَقِّ وَالصَّوَابِ، وَهَذَا إِشَارَةٌ لِمَا وَرَدَ فِي الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ: «لَا يَكْمُلُ إِسْلَامُ الْمَرْءِ حَتَّى يَحِبَّ لِأَخِيهِ مَا يَحِبُّ لِنَفْسِهِ»⁽¹¹⁾.

(1) فِي أ: «مَفَاصِلُهَا».

(2) أَسَاسُ الْبَلَاغَةِ (رَعْف).

(3) أَبُو سَعِيدٍ مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْغُورِيُّ، لَمْ تَعْرِفْ سَنَةَ وَفَاتِهِ: أَحَدُ أئِمَّةِ اللُّغَةِ الْمَشْهُورِينَ، صَنَّفَ: «دِيَوَانَ الْأَدَبِ»، وَهَذَبَ كِتَابَ الْفَارَابِيِّ الْمُسَمَّى بِهَذَا الْاسْمِ وَزَادَ فِيهِ. الْبَغْيَةُ 1/70، مَعْجَمُ الْأَدْبَاءِ 18/104.

(4) نَاصِرُ بْنُ عَبْدِ السَّيِّدِ أَبِي الْمَكَارِمِ بْنِ عَلِيٍّ (610هـ): أَدِيبٌ، عَالِمٌ بِاللُّغَةِ، مِنْ فُقَهَاءِ الْحَنْفِيَّةِ، مِنْ كُتُبِهِ: «الْإِيضَاحُ» وَ«الْمَغْرِبُ فِي تَرْتِيبِ الْمَغْرِبِ» وَ«الْمَصْبَاحُ». إِنْبَاهُ الرِّوَاةِ 3/339، الْبَغْيَةُ 2/311، الْأَعْلَامُ 7/348. وَانْظُرْ مَا قَالَهُ الْمَطْرُزِيُّ فِي الْمَغْرِبِ (عُثْر).

(5) فِي ب: «وَصَارَ».

(6) كَلِمَةُ «عَلِيٍّ» سَقَطَتْ مِنْ أ.

(7) اللِّسَانُ (عَلَا).

(8) اللِّسَانُ (أَكَلَ).

(9) اللِّسَانُ (زَكَ).

(10) بَعْدَهَا فِي أ: «فَإِنْ حَلِيَ بَعْضُ النَّازِلِ وَالْدَارِسُ». وَهَذِهِ الْعِبَارَةُ فِي الْأَصْلِ وَبِوَسْطِ، مُؤَخَّرَةٌ إِلَى مَا بَعْدَ الْحَدِيثِ الشَّرِيفِ.

(11) الْحَدِيثُ فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ، كِتَابُ الْإِيمَانِ 1/67 وَصَحِيحِ الْبُخَارِيِّ، كِتَابُ الْإِيمَانِ 1/14، وَرَوَاتُهُ فِيهِمَا: «لَا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى يَحِبَّ لِأَخِيهِ مَا يُحِبُّ لِنَفْسِهِ».

فإن حَلِيَّ بعين الناظر والدارس. أي: أعجبه واعتدَّ به، من قولهم: حَلِيَّ فلان بعيني - بالكسر - وفي عيني، وفي صدري، يَحْلَى - بالفتح - حلاوة⁽¹⁾: إذا سَرَّكَ وأعجبَكَ⁽²⁾.

وأحالة مَحَلِّ القادح لدى⁽³⁾ القابس. القادح: مَنْ يقدح الزَّند⁽⁴⁾، وهو معروف، والقباسُ: من يأخذ جذوةً ونحوها من نارٍ غيره⁽⁵⁾. أي: إن اعتقد أنه ممَّا يُستفاد منه ويُستضاءً بأنواره، وهذا تمثيل، لذلك يأخذ المقتبس الضياءَ من قادح الزَّند، وفي القادح لطف هنا؛ لأنَّ القَدْح يكون بمعنى الطعن والدُّخْل، وأما قَدْحُ المِبل في العين المعروف في كتب الكحل والطب، فاصطلاح لهم، وعليه قولُ بعض المتأخرين:

إذا انصَبَّ ماءُ اليأسِ في مُقْلَةٍ فليسَ لها عند اللبيب سوى القَدْحِ⁽⁶⁾

وقال ابن الحاجب⁽⁷⁾: يقال: أَقْبَسْتَهُ⁽⁸⁾ علماً وقبستُهُ ناراً فاقتبس. وقيل: اللغتان فيهما معاً⁽⁹⁾. وجواب الشرط هنا مقدَّر⁽¹⁰⁾، نحو: (حمدت الله) أو (سررتُ بذلك)، ونحوه ممَّا يليق بالمقام.

يقولون: قدم سائر الحاج. الحاج - هنا -: اسمُ جمع بمعنى الحجاج، ولذا صحَّ إضافة (سائر) إليه، ويكون مفرداً. وفي الصحاح: «الحاضِرُ: الحيُّ العظيم، يقال: حاضر طيٌّ»⁽¹¹⁾، وهو جمع، كما يُقال سَامِرٌ للسَّمار، وحاجٌ للحجاج⁽¹²⁾.

(1) كلمة «حلاوة» سقطت من أ.

(2) اللسان (حلا).

(3) في أ: «لذي».

(4) اللسان (قدح).

(5) اللسان (قبس).

(6) البيت بلا نسبة في كشف الطرة: 21. وفي ب: «أعين» مكان «مقلة».

(7) هو أبو عمرو عثمان بن عمر بن أبي بكر، جمال الدين (646 هـ): من كبار العلماء بالعربية، صنَّف: «الكافية» و«الشافية» و«الأمالِي». إنباه الرواة 4/47، البغية 2/134، الأعلام 4/211.

(8) في الأصل: «أقْبَسَهُ»، وفي أ: «أقْبَسْتَهُ». والمثبت من ب.

(9) في تهذيب اللغة (قبس): «أقْبَسْتَهُ ناراً وعلماً سواء. أتانا فلان يقتبس العلم فأقبسناه؛ أي: علَّمناه، وأقبسنا فلاناً فأبى أن يقبسنَا؛ أي: يعطينا ناراً، وقد أقبسني: إذا قال: أعطني ناراً». وانظر أدب الكاتب: 360 واللسان (قبس).

(10) أي: جواب «إن» في قول الحريري: «فإن حلي بعين الناظر...».

(11) في الأصل: «حاضر حي»، والمثبت من الصحاح.

(12) الصحاح (حضر).

فيستعملون (سائر) بمعنى الجميع، وهو في كلام العرب بمعنى الباقي⁽¹⁾. الكلام⁽²⁾ في «سائر» على ثلاثة أوجه⁽³⁾:

- الأول: اختلف في اشتقاقه؛ فقليل: من السُّور؛ وهو ما يبقى في الإناء، فعينه همزة⁽⁴⁾. وقال أبو علي الفارسي: «هو معتل العين، من سَارَ يسيرُ، ومعناه: جماعة يسير فيها هذا الاسم ويُطلق عليها»⁽⁵⁾.

وردّ كونه من السُّور بوجهين⁽⁶⁾:

أحدهما: أنّ السُّور بمعنى البقية، والبقية تقتضي الأقل، والسائر يقتضي الأكثر.

والثاني: أنهم حذفوا عينه في قوله:

[الطويل]

..... فهي أذمَاء سَارُهَا⁽⁷⁾

وإنما ذلك لكونها لما اعتلت بالقلب اعتلت بالحذف، ولما كانت عينه همزة لم يَجُز حذفها، كذا نقله ابن بري عنه⁽⁸⁾، وفيه أنه لا يلزم من الاشتقاق إلا الملاقاة في أصل المعنى، لا المساواة من كل الوجوه، ولما يلزمه⁽⁹⁾ على هذا من الجمع بين إعلالين.

- الثاني: أنكر قوم إطلاقاً على الجميع⁽¹⁰⁾، بناءً على أنه من [السُّور؛ وهو البقية، وأجازه أبو

(1) في أ: «الكلام الباقي».

(2) سقطت من أ.

(3) العبارة في ط: «الكلام على سائر من ثلاثة أوجه».

(4) وهو ما ذهب إليه الجمهور، انظر التاج (سار).

(5) انظر قول أبي علي في الاشتقاق: 174 وحواشي ابن بري: 7 وشرح أدب الكاتب: 41.

(6) في ط: «من وجهين».

(7) جزء من بيت لأبي ذؤيب الهذلي، وهو في ديوان الهذليين 24/1:

وسود ماء المرد فافاً قلونه كَلُون السُّور فهي أذمَاء سَارُهَا

وانظر: شرح أشعار الهذليين 73/1 والشعر والشعراء 653/2 والمقتضب 103/1 وجمهرة اللغة 248/3 وديوان الأدب 334/3 والصاح والمجمل (سار) وتهذيب الأسماء واللغات 141/2 واللسان (سير) والأشباه والنظائر 226/7 والتاج (سار).

(8) أي: عن أبي علي الفارسي، انظر حواشي ابن بري: 6-7.

(9) في الأصل: «لما يلزم» وفي ط: «لما يلزم» وفي ب: «لا يلزمه». والمثبت من أ.

(10) منهم: الأزهري في تهذيب اللغة (سار)، وابن الأثير في النهاية 327/2، والصاغاني في التكملة والذيل والصلة (سار).

عليّ ومن تبعه:

- إِمَّا بِنَاءٍ عَلَى أَنَّهُ مِنْ⁽¹⁾ سَارِيسِير - كَمَا سَمِعْتَهُ آتِفًا - وَاسْتَدَلُّوا عَلَيْهِ بِأَيَّاتٍ؛ مِنْهَا قَوْلُ ابْنِ الرِّقَاعِ⁽²⁾:
- [الطويل]

وَحُجْرًا وَزَبَانًا وَأَرْبَدَ مِلْقَطٍ تُؤْفِي فَلْيُغْفَرْ لَهُ سَائِرُ الذَّنْبِ⁽³⁾

وقول ابن أحمر⁽⁴⁾:
[الطويل]

فَلَنْ تَعْدَمُوا مِنْ سَائِرِ النَّاسِ رَاعِيَا⁽⁵⁾
 فِي آيَاتٍ أُخْرَى، لَا يَخْلُو بَعْضُهَا مِنْ نَظَرِ⁽⁶⁾.

أو لأنه لا مانع من كون الباقي جميعاً، باعتبار آخر؛ لكونه جميع ما بقي أو ترك ونحوه،
فجوزَ به عن مُطلق الجميع، وهذا أسهل مما مرّ.

- الثالث: ظنَّ قومٌ أَنه يختصُّ⁽⁷⁾ بالأكثر؛ استدلالاً بما وقع في حديث غيلان حين أَسْلَمَ وعندهُ عشرُ نسوةٍ، [فقال له النبي ﷺ: «اخْتَرِ أَرْبَعاً مِنْهُنَّ، وَفَارِقْ سَائِرَهُنَّ»]⁽⁸⁾. وارتضاه أبو علي

- (1) ما بين حاصرتين سقط من الأصل.
- (2) هو عدّي بن زيد بن مالك بن عدّي بن الرقاع العاملي: شاعر أموي، كان حيّاً سنة (٩٩هـ). الشعر والشعراء 618/2، سير أعلام النبلاء 574/5، الأعلام 221/4.
- (3) البيت في الشعر والشعراء 618/2 وتهذيب الأسماء واللغات 141/1 وفيه: «وحجر وزيان وإن يك حافظاً». وحواشي ابن بري: 7 وكشف الطرّة: 262.
- (4) هو عمرو بن أحمر بن العَمَرَد الباهلي (نحو 65هـ): شاعر جاهلي أدرك الإسلام، له ديوان شعر مطبوع. الشعر والشعراء 356/1، معجم الشعراء: 26، الأعلام 72/5.
- (5) عجز بيت، صدره:

فَلَا يَأْتِنَا مِنْكُمْ كِتَابٌ بِرُوءَةٍ
 ليس في ديوان ابن أحمر، انظر حواشي ابن بري: 8 وتهذيب الأسماء واللغات 1/141، وكشف الطرة: 262.
 (6) استشهد ابن بري في حواشيه: 8-9 بأبيات أخرى عديدة.
 (7) في ط: «مختص».
 (8) الحديث في الموطأ: 401-402 وفيه: «قال لرجل من ثقيف أسلم وعنده عشر نسوة: أمسك منهن أربعاً، وفارق سائرهن». وهو في سنن الترمذي 92/4.

وابن دريد⁽¹⁾، وقالوا: سائر الشيء: معظمه⁽²⁾، واستدلوا بقول مُضَرَّس⁽³⁾:
[الطويل]

فَمَا حَسَنٌ أَنْ يَغْدِرَ الْمَرْءُ نَفْسَهُ وَلَيْسَ لَهُ مِنْ سَائِرِ النَّاسِ عَازِرٌ⁽⁴⁾
وسياتي ما في كلام المصنّف من الإشارة إلى ردّه⁽⁵⁾.

قال لغيلان حين أسلم... إلى آخره. «هو غِيلَانُ بن سَلَمَةَ الثقفي الصحابي⁽⁶⁾، وهو الذي أسلم وعنده عشرُ نسوة⁽⁷⁾»، فأمر رسول الله ﷺ أن يُمسك أربعاً ويفارق سائرهنّ، فقال فقهاء الحجاز: يختارُ أربعاً، وقال فقهاء العراق: بل⁽⁸⁾ يمسك التي تزوّج أولاً، ثم التي تليها إلى الرابعة، واحتجّ فقهاء الحجاز بأن النبي ﷺ⁽⁹⁾ لم يَسْتَفْصِلْ: أيتهن تزوّج أولاً؟ وترك الاستفصال [دليل على أنّه مخيّر، حتى قال أهل الأصول⁽¹⁰⁾: ترك الاستفصال]⁽¹¹⁾ في حكايات الأحوال مع الاحتمال، ينزل منزلة العموم في المقال⁽¹²⁾، كما في الروض الأنف، وله تفصيل ليس هذا محلّه.

والصحيح أنه يُستعمل في كلّ باقٍ قلّ أو كثر؛ لإجماع أهل اللغة على أنّ معنى الحديث

- (1) هو أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (321 هـ): كان عالماً شاعراً، أطلق عليه: أعلم الشعراء وأشعر العلماء، إليه تُنسب القصيدة المشهورة بـ «مقصورة ابن دريد» وله: «جمهرة اللغة» و«الاشتقاق» وغيرهما. سير أعلام النبلاء 546/11، إنباه الرواة 92/3، الخزانة 119/3.
- (2) في المزهري 136/1: «قال ابن دريد: سائر الناس: يقع على معظمه وجلّه». وانظر جمهرة اللغة (سير).
- (3) هو مضرّس بن ربعي بن لقيط الأسدي: شاعر حسن التشبيه والوصف، لم تعرف سنة وفاته، وكان معاصراً للفرزدق. الخزانة 22/5، الأعلام 250/7.
- (4) البيت في شرح ديوان الحماسة للتبريزي 1152/3 وحواشي ابن بري: 5، وتهذيب الأسماء واللغات 141/2 والمزهري 136/1 وكشف الطرّة: 262.
- (5) في أ: «درة».
- (6) غيلان بن سلمة الثقفي الصحابي (23 هـ): أحد وجوه ثقيف، أسلم يوم الطائف. أسد الغابة 328/4، الأعلام 124/5.
- (7) ما بين حاصرتين سقط من الأصل.
- (8) ليست في أ.
- (9) قوله: «صلى الله عليه وسلم» ليس في أ، ط.
- (10) ومنهم أبو المعالي في كتاب البرهان، ذكره السهيلي في الروض الأنف.
- (11) ما بين حاصرتين سقط من الأصل.
- (12) الروض الأنف 163/4.

«إذا شربتم فأسثروا»⁽¹⁾؛ أي: أبقوا في الإناء بقية⁽²⁾ ماء.

اعترض عليه ابن هشام⁽³⁾ وغيره بأنه كلامٌ مختلٌ، لا⁽⁴⁾ يقتضي كونَ (سائر) من السُّورِ، وكون معنى أسثروا: أبقوا الأقل، يقتضي أن يكون (سائراً) للأقل، ولم يقل به أحدٌ، وإنما قيل: إنه للجميع أو للأكثر، فهذا لا يدلُّ له ولا لغيره. والذي حُيِّلَ له أنه قد ثبت بقوله: «وفارق سائرهنَّ» أنه يستعمل للأكثر، وباشتقاقه من (أسثروا) أنه يُستعمل للأقل، وهذا خُلْفٌ⁽⁵⁾؛ لأنَّ ما اشْتَقَّ من شيء لا يخرج عن معناه. والجواب أن المدَّعي أن (سائراً) بمعنى البقية، وأنها من (السُّور) بمعنى البقية أيضاً، وإطلاقها على الكثير لا نزاعَ فيه، ومحلُّ النزاع الإطلاق على القليل، فاستشهد لإطلاق (السُّور) على القليل، ولم يتعرَّض لإقامة الدليل على أن (السُّور) يُستعمل بمعنى الكثير، وقد ثبت عن أبي علي⁽⁶⁾ اختصاصه بالقليل.

وهذا غريبٌ منه؛ فإنه نصَّ على أن (السُّور) في الحديث شاملٌ للقليل والكثير بإجماع أهل اللغة! نعم، قول أبي علي يُبطل إجماعه، ولو استند في ذلك إلى سماع كان أقوى؛ لما في دليله ممَّا لا يخفى، مع أنَّ أخذه من (السُّور) غير متعين كما مرَّ⁽⁷⁾.

واعلم أنَّ ابن السَّيد قال في شرح السَّقَط: «قال النحويون: (سائر) لا يضاف إلا إلى شيء قد تقدَّم ذكرُ بعضه؛ كقولك: رأيتُ فرسك»⁽⁸⁾ وسائر الخيل، ولو قلت: رأيتُ حمارك وسائر الخيل، لم يَجُز؛ لأنه لم يتقدَّم للخيل ذكرٌ، ولكن إن قلت: رأيتُ حمارك وسائر الدَّوابِّ، جاز، ويخالف هذا قول المعري:

وَكَمْ جَاوَزَنَ مِنْ بَلَدٍ بَعِيدٍ وَسَائِرُ نَطْقِنَا هَيْدٌ وَهَادٌ⁽⁹⁾

(1) الحديث في: غريب الحديث للهروي 2/293 والنهاية 2/327

(2) سقطت من أ.

(3) هو أبو محمد عبد الله بن يوسف بن أحمد، المعروف بابن هشام الأنصاري (761هـ): عالم جليل، ترك في النحو مصنفات كثيرة؛ أشهرها: «مغني اللبيب» و«شذور الذهب». البغية 2/68، الأعلام 4/147.

(4) في ب، ط: «لأنه».

(5) الخلف: الردي، من القول وغيره. اللسان (خلف).

(6) هو أبو علي الفارسي، انظر حواشي ابن بري: 6-7.

(7) قوله: «كما مرَّ» سقط من ط.

(8) في أ: «بعض فرسك».

(9) البيت في شروح السَّقَط 1/312 وضرام السَّقَط: 29 ب. وفيه: «الheid والهاد: الاضطراب في الكلام، أو هما صوتان يزرجر ويحدى بهما الإبل».

لأنه لم يتقدّم للنطق ذكره، وإنما جاز هذا لأنه جعل (سائراً) بمعنى الأكثر [والأعظم]⁽¹⁾، فكانه قال: وأكثر نطقنا... الخ، وإذا كان أكثره هذا، علم أن أقله بخلافه، فهذا كلامٌ محمولٌ على المعنى⁽²⁾.

وإنما نُدب إلى التأدب بذلك؛ لأنّ الإكثار من المَطْعَم والمَشْرَب منبأة عن التَّهْم. المراد بكونه منبأة: أنه يدلّ عليه؛ كما يُقال: «الولد مَبْخَلَةٌ مَجْبَنَةٌ»⁽³⁾، وسيأتي تحقيقه. والنَّهْم: الحرْضُ على المَطْعَم والمَشْرَب⁽⁴⁾. وهذا وجه وجهه، وفيه وجه آخر؛ وهو أنّ قعر الإناء لا يخلو من قذى كَدِر⁽⁵⁾، فتركه أبعُد من الكدر؛ كما قيل:

والعمرُ كالكَاس تُسْتَحْلَى أوائلُهُ لَكِنَّهُ رِبَمًا مَجَّتْ أوَاخِرُهُ⁽⁶⁾

ما جاء في حديث أم زرع⁽⁷⁾ عن⁽⁸⁾ التي ذمّت زوجها: إن أكل لفّ، وإن شرب اشتفّ... الخ⁽⁹⁾. يستأصلها⁽¹⁰⁾: بمعنى يفنيها، وأصله: أخذ الشيء بأصله، ثم كني به عن أخذ الجميع... وحديث أم زرع صحيح⁽¹¹⁾ مشهور، وقد ذكر بطوله في الشرائع مرويّاً عن عائشة رضي الله عنها، وفيه: أن إحدى عشرة امرأة تعاهدنّ على ألا يكتمن شيئاً من أخبار أزواجهنّ، فقالت كلّ واحدةٍ منهنّ ما قالت من مدح أو ذمّ، على ما فصل فيه، فقالت السادسة: «زوجي إن أكل لفّ،

- (1) زيادة من النسخ الأخرى.
- (2) شروح السقط 312/1-313. وقال المبرّد في المقتضب 244/3: «سائر كذا وكذا لا يكون إلا مضافاً إلى شيء قد ذكر بعضه...». وانظر شرح أدب الكاتب للجواليقي: 41.
- (3) هو حديث للنبي ﷺ، انفرد به ابن ماجه في سننه، كتاب الأدب، 4/187-188. ومعناه: أن الولد مَطْنَةٌ البخل والحين؛ لأجله يخل الإنسان ويجبن.
- (4) اللسان (نهم).
- (5) القذى: ما يسقط في العين والشراب، والكدر: خلاف الصّفو. اللسان (قذا) و(كدر).
- (6) لم أقف على قائله.
- (7) لم أقف على ذكر لأم زرع في كتب التراجم، إنما قال ابن حجر في فتح الباري، كتاب النكاح 322/10 متحدثاً عن النساء المذكورات في الحديث: «ووقع في رواية ابن أبي أويس عن أبيه أنهنّ كنّ في الجاهلية... وسمي ابن دريد في (الوشاح) أم زرع عاتكة». وفي 333/10: «وهي أم زرع بنت أكيم بن ساعدة». سقطت من الأصل.
- (8) حديث أم زرع بتمامه في الشرائع للترمذي: 48، وصحيح مسلم، كتاب فضائل الصحابة: 4/1896 وشرحه للنووي 221/15.
- (9) تمام كلام الحريري في الدرّة: «أي: يتناهى في الشرب إلى أن يستأصل الشفافة؛ وهي ما يبقى من الشراب في الإناء».
- (10) في ط: حديث صحيح.

وإن شرب اشتفّ، وإن اضطجع التفّ، ولا يُولُج الكفّ ليعلم البثّ»⁽¹⁾.

«ذمته بالشّرّه وقلة الشفقة عليها، وأنه إذا رآها عليّة لم يدخل يده في ثوبها ليحسّها، فيتوجع لما بها كما جرت العادة». كذا في الفائق⁽²⁾.

واللّف: أكلُ الأخلاط من الطعام⁽³⁾، والاشتفاف: شرب ما في الإناء كلّهُ⁽⁴⁾، والبثّ: الحزن⁽⁵⁾. قيل: وهو يحتملُ الدّم كما قلناه، وإليه ذهب المصنف، ويحتمل المدح أيضاً؛ بأن يراد أنّه لا يمنع حقّ العيال، ولا يدخر لغد شيئاً، ولا يسأل عن حُزنها ومرضها المانع له من مضاجعتها، وهو بعيد⁽⁶⁾.

وفي شرح مسلم للتّووي: «اللّف في الطعام: الإكثارُ منه مع التخليط من صنوفه حتى لا يُبقي شيئاً، والاشتفاف في الشرب⁽⁷⁾: أن يستوعب جميع ما في الإناء، مأخوذاً من الشّفاة -بضمّ الشين-: وهو ما بقي في الإناء من الشراب، فإذا شربها قيل: اشتفّها وتشافّها. وقولها: لا يُولُج الكفّ... الخ، قال أبو عبيدة⁽⁸⁾: أحسبُ أنّه كان بجسدها عيبٌ أو داءٌ تكتسب به؛ لأنّ البثّ: الحزن، فكان لا يدخل يده في ثوبها ليمسّ ذلك فيشقّ عليها، فوصفّته بالمروءة وكرم الخلق. وقال الهروي⁽⁹⁾: قال ابنُ الأعرابي: هذا ذمٌّ له؛ أرادت: وإن اضطجع ورقّد التفّ في ثيابه في ناحية، ولم يضاجعني ليعلم ما عندي من محبّته. قال: ولا بثّ هناك إلّا محبتها الدنوّ من زوجها⁽¹⁰⁾.

(1) السابق من الشمائل للترمذي.

(2) الفائق في غريب الحديث للزمخشري 210/2.

(3) اللسان (لّف).

(4) اللسان (شفف).

(5) اللسان (بثّ).

(6) أي: احتمال المدح، ومَن قال به: ابن الأثير في النهاية 95/1 وذكر الاحتمالين، وأبو عبيد في غريب الحديث 293/2، وانظر اللسان (بثّ).

(7) في أ: «المشرب».

(8) هو أبو عبيدة معمر بن المثنى (209 هـ): فقيه لغوي وإمام من أئمة التاريخ، وأول من صنف في غريب الحديث، له: «بجاء القرآن» و«غريب الحديث». سير أعلام النبلاء 287/8، البغية 294/2، الأعلام 272/7.

(9) هو أبو عبيد الهروي أحمد بن محمد بن عبد الرحمن الباشاني (401 هـ): محدث من أهل هراة في خراسان، له كتاب «الغريبين» وغيره. سير أعلام النبلاء 84/13، البغية 371/1، الأعلام 210/1.

(10) في غريب الحديث 293/2 أثبت محقق الكتاب في الحاشية قول ابن الأعرابي منقولاً عن الهروي، وذكر أنه مثبت في هامش إحدى النسخ.

وقال آخرون: أرادت: إنه لا يتفقد أموري ومصالحي⁽¹⁾. وقال ابن الأنباري⁽²⁾: ردّ ابن قتيبة⁽³⁾ على أبي عبيدة تأويله لهذا الحرف، وقال: كيف تمدحه وقد ذمته في صدر الكلام؟! قال ابن الأعرابي: ولا ردّ على أبي عبيدة؛ لأنّ النسوة تعاقدنّ على⁽⁴⁾ ألاّ يكتمن شيئاً من أخبار أزواجهنّ؛ فمن كانت أوصاف زوجها كلّها حسنة وصفتها، ومن كانت أوصافه كلّها قبيحة ذكرتها، ومن كانت أوصافه فيها الحسن والقبيح ذكرتهما. وإلى هذا ذهب الخطّابي⁽⁵⁾، واختاره القاضي عياض⁽⁶⁾.

وأُمّ زرع هي الحادية عشرة منهنّ، وهي أبلغهنّ وصفاً، وأكثرهنّ مدحاً ورضى عن بعلها، ولهذا نُسب الحديث إليها. وقال ﷺ لعائشة حين حدّثها بهذه القصة⁽⁷⁾: «كنتُ لك كأبي زرع لأُمّ زرع»⁽⁸⁾. وهذا الحديث مشهور، وقد صنّف القاضي عياض في شرح هذا الحديث تأليفاً مستقلاً⁽⁹⁾. واسم أمّ زرع: عاتكة، والزّرع: الولد⁽¹⁰⁾.

[الطويل]

ترى الثورَ فيها مُدْخِلَ الظِّلِّ رأسه وسائرُهُ بادٍ إلى الشَّمْسِ أَجْمَعِ⁽¹¹⁾

- (1) النهاية 95/1.
- (2) هو أبو بكر محمد بن القاسم بن محمد بن بشار، المعروف بابن الأنباري (328 هـ): من أعلم أهل زمانه بالأدب واللغة، من تصانيفه: «شرح القصائد السبع» و«إيضاح الوقف والابتداء». إنباه الرواة 201/3، البغية 212/1، الأعلام 334/6.
- (3) هو عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (276 هـ): من أئمة الأدب، له تصانيف كثيرة؛ منها: «الشعر والشعراء» و«عيون الأخبار» و«أدب الكاتب». سير أعلام النبلاء 625/10، البغية 63/2، الأعلام 137/4.
- (4) سقطت من أ.
- (5) هو حمّد بن محمد بن إبراهيم بن الخطّاب البستي (388 هـ): فقيه، محدّث، له: «غريب الحديث» و«إصلاح غلط المحدثين». سير أعلام النبلاء 3/13، البغية 546/1، الأعلام 273/2.
- (6) نهاية كلام النووي، انظر شرح صحيح مسلم 224/15. والقاضي عياض هو عياض بن موسى بن عياض اليحصبي، السبتي (544 هـ): عالم المغرب، وإمام أهل الحديث في وقته، من تصانيفه: «الشفّا بتعريف حقوق المصطفى» و«مشارك الأنوار». وفيات الأعيان 483/3، سير أعلام النبلاء 37/15، الأعلام 99/5.
- (7) قوله: «حين حدّثها بهذه القصة» سقط من ب، ط.
- (8) الحديث في الشّمال للترمذي: 49 والفائق 2/209.
- (9) أسماه: «شرح حديث أمّ زرع»؛ وهو شرح مستوفى، على ما جاء في الكشف 1039/2. وتوجد منه نسخة مخطوطة في مكتبة الأسد، ضمن مجموع رقمه العام (8647)، وأوراقها من [3-89].
- (10) القاموس (زرع).
- (11) في ط: «فيها يدخل». والبيت من الشواهد التي لم يعرف لها قائل، وهو في: الكتاب 181/1 وشرحه

حملة المصتف على القلب، ولم يتركه على ظاهره ويجعل الإضافة على معنى (في) بدون قلب، تبعاً لسيبويه، فأصله: مُدْخِلَ رَأْسِهِ الظِّلَّ، والرأس مفعول أول فقلب⁽¹⁾، كما في قولهم: أدخلت الخاتم في إصبعي.

وفي شرح الكتاب للشلّولين⁽²⁾: «إن قيل: ما دعاه إلى هذا؟ وما الفرق بين هذا وبين قوله تعالى: ﴿مُخْلِفٌ وَعَدِيهِ رُسُلُهُ﴾ [إبراهيم: 47]؛ لأنّ (مدخل) يصل إلى مفعول، فكان أصل قولك: مُدْخِلَ رَأْسِهِ: دخل⁽³⁾ رأسه في الظلّ، ثم نقلها بهمزة فصيرَ الفاعلَ مفعولاً، فقليل: أَدْخَلَ رَأْسَهُ الظِّلَّ، وقَدَمَ المفعول الثاني وذلك جائز، وصاغ من الفعل اسم فاعل وأضافه إلى الذي يليه، كما في الآية؟ فالجواب: أنه ليس مثله؛ لأنّه لا يصل إلى الظلّ⁽⁴⁾ إلا بعد إسقاط حرف الجرّ، والمفعول المسقط منه حرف الجرّ لا يُقام مقام الفاعل مع وجود الذي يصل إليه بنفسه، ولا يُضاف إليه مع وجوده، بخلاف ما في الآية؛ لأنّ الفعل يصل إليه ابتداءً بنصبه، وإن كان أحدهما فاعلاً معنًى، وهو الأولى أن يضاف إليه وأن يقام مقام الفاعل، لكن هذا العمل في الأخير جائز بخلاف ما في البيت، فلذا حملة الإمام⁽⁵⁾ على القلب».

والمراد بالثور: الثور الوحشي، وضمير (فيها) للفلاة، أو هاجرة مرّ ذكرها. والظلّ: ظلّ كناسه؛ أي: يدخل رأسه فيه لشدة الحرّ، ويترك بقية جسمه في الحرّ⁽⁶⁾، وباد: بمعنى ظاهر، وأجمع: توكيد (سائره)⁽⁷⁾.

للسيرافي 216/2 وتأويل مشكل القرآن: 194 وأمالى المرتضى 216/1 ولحن العوام للزبيدي: 275 والهمع 201/5 والدرر اللوامع 656/2 والخزانة 235/4 وكشف الطرة: 258

(1) نقل بحقق أمالي المرتضى 216/1 في الحاشية: «وقد قال الأعلم في شرحه: الشاهد فيه إضافة مدخل إلى الظلّ، ونصب الرأس به على الاتساع والقلب، وكان الوجه أن يقول: مدخل رأسه الظلّ؛ لأن الرأس هو الداخلي في الظلّ، والظلّ هو المدخل فيه، وهو في وصف هاجرة قد ألجأت الثيران إلى كنسها، فترى الثور مدخلاً لرأسه في ظل كناسه لما يجد من شدة الحرّ، وسائره بارز للشمس».

(2) عمر بن محمد بن عمر الشلوبين (645هـ): من كبار العلماء بالنحو واللغة، من تصانيفه: «شرح المقدمة الجزولية» و«تعليق على كتاب سيبويه». إنباه الرواة 332/2، سير أعلام النبلاء 451/16، الأعلام 62/5.

(3) في الأصل وأ: «أدخل» والمثبت من ط.

(4) أي: «مدخل» لا يصل إلى الظلّ.

(5) في ب، ط: «المصنف».

(6) في ب، ط: «الشمس».

(7) انظر الحاشية (7) من الورقة السابقة.

[ثم ذكر بيتين من شعر للشنفرى⁽¹⁾؛ وهما⁽²⁾]: [الطويل]

فلا تقبُروني إنَّ قبري محرّمٌ عليكم ولكنَّ أبشيري أُمّ عامِرٍ
إذا احتُمِلْتُ رأسي وفي الرأسِ أكثري وعُودِرَ عندَ الملتقى ثمَّ سائري
وتمامه:

هنالك لا أرجو حياةً تسرّني سجيسَ الليالي مُبْسلاً بالجرائر⁽³⁾

قَبِرَتِ الْإِنْسَانُ: دَفِنَتْهُ، وَأَقْبَرَتْهُ: جَعَلَتْ لَهُ مَوْضِعَ قَبْرٍ⁽⁴⁾. يريد أنه يُقْتَلُ وَيُتْرَكُ فِي الْعَرَاءِ لَا شَفِيقَ وَلَا حَمِيمَ عِنْدَهُ؛ لِأَنَّ عَشِيرَتَهُ خَذَلَتْهُ وَأَسْلَمَتْهُ لِلْجَرَائِرِ، فَخَاطَبَهُمْ بِذَلِكَ مَظْهَرًا لِاسْتِغْنَائِهِ⁽⁵⁾ عَنْهُمْ حَيًّا وَمَيِّتًا، فَرَفَعَ نَفْسَهُ عَنِ الْإِسْتِنَادِ إِلَيْهِمْ⁽⁶⁾. وَثُمَّ -بِفَتْحِ الثَّاءِ الْمَثَلَةِ-: إِشَارَةٌ إِلَى الْمَعْرَكَةِ⁽⁷⁾، وَرَوَى بِضَمِّهَا عَلَى أَنَّهَا عَاطِفَةٌ عَلَى الضَّمِيرِ الْمَرْفُوعِ⁽⁸⁾ بِدُونِ تَأْكِيدٍ عَلَى ضَعْفٍ فِيهِ⁽⁹⁾، أَوْ هُوَ مَعْطُوفٌ عَلَى (رَأْسِي)⁽¹⁰⁾، وَالْأَوَّلُ أَجُودٌ. وَهَنَالِكَ: إِشَارَةٌ إِلَى الْوَقْتِ الَّذِي يَدْنُو فِيهِ الْأَجَلُ، لَا لِمَا⁽¹¹⁾ بَعْدَ الْقَتْلِ، وَهُوَ ظَرْفٌ لـ (أَرْجُو). وَسَجِيسٌ: بِمَعْنَى امْتِدَادٍ، وَلِذَا اسْتَعْمَلَ فِي التَّأْيِيدِ، فَيُقَالُ: سَجِيسَ اللَّيَالِي؛ أَي: دَائِمًا. وَأَبْسَلُوا: بِمَعْنَى أَسْلَمُوا، قَالَهُ الْمَرْزُوقِيُّ⁽¹²⁾. وَإِذَا

(1) هو عمرو بن مالك الأزدي، المشهور بالشنفرى (نحو 70 ق. هـ): شاعر جاهلي، له ديوان شعر مطبوع. وفیات الأعيان 94/1، الأغاني 8397/24، الأعلام 85/5.

(2) ما بين حاصرتين ليس في الأصل.

(3) الأبيات الثلاثة في ديوان الشنفرى 36 (الطرائف الأدبية)، وفيه رويت أيضاً لتأبط شراً، وكذا في: الحيوان 450/6 وأمالى المرتضى 73/2. وانظر الدرة: 5 والشعر والشعراء 80/1 والأغاني 8397/24 وأمالى الشجري 360/1 وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي 487/2-489 وللتبريزي 63/2-65.

(4) اللسان (قبر).

(5) في ط: «الاستغناء»

(6) في أ: «لهم».

(7) سقطت من أ.

(8) أي: على الضمير في «عُودِرَ»؛ والمعنى: غودر رأسه ثم سائره.

(9) وذلك لأن عطف الظاهر على المضمّر المرفوع ضعيف حتى يؤكد. شرح الحماسة للمرزوقي 490/2، وللتبريزي 65/2.

(10) أي: كأنه احتمل رأسه ثم سائره.

(11) في أ: «لما لا».

(12) هو أبو علي أحمد بن محمد بن الحسن، المرزوقي (421 هـ): عالم بالأدب من أهل أصبهان، من كتبه: «شرح ديوان الحماسة» و«الأزمنة والأمكنة». سير أعلام النبلاء 306/13، إنباه الرواة 141/1، الأعلام 212/1.

احتملت: (1) ظرف لـ (تقبروني)، أو للخبر المقدّر (2)، أو لـ (أبشري). وسيأتي لهذا تنمّة عن قريب.

ومنه في القرآن: ﴿مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ بِالْعُصْبَةِ أُولَى الْقُوَّةِ﴾ [القصص: 76]؛ لأنّ تقديره: ما إنّ العصبة لتنوء بمفاتيحه؛ أي: تنهض بها على ثاقل.

قال ابن عباس: تنوء بالعصبة؛ أي: تثقلهم، أما سمعت قول امرئ القيس: [السريع]

تمشي فتثقلها عجيزتها مشي الضعيف ينوء بالوشق (3)

والمفتاح: جمع مفتّح - بالكسر - اسم آلة لما يفتح به، وقيل: خزائنه (4)، وقياس واحده (المفتّح) بالفتح (5)، وكونه من القلب بناءً على تفسير (تنوء) بـ (تنهض)، كما ذهب إليه بعض أهل اللغة (6)، والصحيح أنّ الباء للتعدية (7)، كأنّه قال: إنّ مفاتيحه لتنيء العصبة؛ أي: تثقلهم، من ناء به: إذا أثقله حتى أماله (8). وقرئ (لينوء) بالياء؛ لاكتسابه التذكير من المضاف (9). وقال الزمخشري (10) في شرح مقاماته: «ناء به: أماله»، ومنه: ﴿لَنُؤْ بِالْعُصْبَةِ﴾؛ أي: تميلهم لثقلها، فلا يقدرّون على النهوض بها، ومنه قولهم: فعّله على ما ينوءه ويسوؤه (11). قال الفراء: أراد (12):

وانظر قوله في شرح ديوان الحماسة 491/2.

- (1) في أ: «وإذا احتملوا».
- (2) والتقدير: أي الذي يقال له: «أبشري أم عامر»، هو الذي يأكلني أو يتولى أمري. انظر: شرح ديوان الحماسة للمرزوقي والتبريزي المتقدم ذكرهما.
- (3) البيت في ملحق ديوان امرئ القيس: 466 والإتيان في علوم القرآن للسيوطي 85/2.
- (4) الكشف 430/3.
- (5) المفتّح: الكنز. اللسان (فتح).
- (6) انظر معاني القرآن 310/2 وإصلاح المنطق: 148 وتفسير القرطبي 323/13.
- (7) باء التعدية: هي القائمة مقام الهمزة في إيصال معنى الفعل اللازم إلى المفعول به؛ نحو ﴿ذَهَبَ اللَّهُ يَسُودُهُمْ﴾.
- (8) انظر: الجنى الداني: 37 ووصف المباني: 221.
- (9) اللسان (نوأ).
- (10) وهي قراءة بديل بن ميسرة، انظر: المحتسب 153/2 والبحر المحيط 324/8 وتفسير القرطبي 324/13.
- (11) هو أبو القاسم محمود بن عمر بن محمد، الزمخشري (538 هـ): من أئمة العلم بالدين والتفسير واللغة والأدب. أشهر كتبه: «الكشاف» و«أساس البلاغة». إنباه الرواة 265/3، البغية 279/2، الأعلام 178/7.
- (12) إصلاح المنطق: 148 وشرح الكتاب للسيراقي 217/2 واللسان (نوأ).
- (12) في ب، ط: «أرادوا».

ينيه، لكن قيل⁽¹⁾: ينوء⁽²⁾ للازدواج⁽³⁾، ويجوز أن يكون إتباعاً للتأكيد لا غير⁽⁴⁾.

ولا يرد عليه اعتراض مما قيل: من أن الإبتاع لا يعطف كغيره من أنواع التأكيد⁽⁵⁾؛ لأنه وإن اشتهر لا أصل له، فقد ذكر في كتاب «الإبتاع»⁽⁶⁾ أن الأكثر فيه عدم العطف، [وقد يعطف]⁽⁷⁾، ومثله لا تفرع له العصا⁽⁸⁾، فلا تكن من الغافلين⁽⁹⁾.

وأما قول الشنفرى: «ولكن أبشري أم عامر» فقد اختلف فيه؛ فقيل: إنه التفث عن خطاب قومه إلى خطاب الضبع، فبشرها بالتحكم فيه إذا قُتل ولم يُقبر، وأم عامر: كنية الضبع.

على عادة العرب في وضع الكنى لما لا يعقل، ك (أم مَلْدَم) للحمى⁽¹⁰⁾، و (أبو يحيى) للموت⁽¹¹⁾. وفي كتاب الذيل والصلة: «العامر: جرؤ الضبع»⁽¹²⁾.

ولم يُعرف بـ (أل) لإجرائه مجرى العلم⁽¹³⁾.

والالتفات في المخاطبة نوع من أنواع البلاغة⁽¹⁴⁾. والبيت حينئذ مبني على كلامين، كأنه قال: (لا تدفنوني) مخاطباً أصحابه، ثم أقبل على الضبع فقال: أبشري أم عامر؛ فإنك تأكلين

(1) في ب، ط: «قالوا».

(2) سقطت من ب.

(3) قال الزبيدي: «ازدواج الكلام وتزواج: أشبه بعضه بعضاً في السجع أو الوزن، أو كان لإحدى القضيتين تعلق بالأخرى». التاج (زوج).

(4) شرح مقامات الزمخشري: 91، وانظر معاني القرآن 310/2 والإبتاع والمزاوجة لابن فارس: 129.

(5) قال به أبو عبيد والكسائي، انظر المزهري 414/1.

(6) كتاب «الإبتاع» لأبي الطيب اللغوي (351هـ). انظر مقدمته 2-3.

(7) قوله: «وقد يعطف» سقط من الأصل.

(8) «قُرْعُ العصا» أصله من قولهم: «إِنَّ الْعَصَا قُرِعَتْ لَذِي الْجِلْمِ»؛ وهو مَثَلٌ يُضْرَبُ لِمَنْ إِذَا تُبِّهَ انْتَبَهَ، وله قصة، انظر مجمع الأمثال للميداني 70/1.

(9) قوله: «فلا تكن من الغافلين» ليس في ب، ط.

(10) انظر المخصص لابن سيده 71/5.

(11) سقطت من أ.

(12) التكملة والذيل والصلة للصاغاني (650هـ)، انظر مادة (عمر).

(13) في أ: «العام» وهو تحريف.

(14) الالتفات: هو التعبير عن معنى بطريق من الطرق الثلاثة التي هي: التكلم والخطاب والغيبة، وذلك بعد التعبير عن المعنى بطريق آخر منها، بشرط أن يكون التعبير الثاني على خلاف ما يقتضيه الظاهر ويتروقه السامع. انظر شرح التلخيص للزرويني: 48 وشروح التلخيص 463/1 - 465.

متي. فهو⁽¹⁾ تحويل الكلام عن⁽²⁾ شيء إلى آخر⁽³⁾، يقال: بشرته فأبشّر، وبشّرتُهُ - مخففاً - فاستبشّر، وحكي أبشّرتُهُ أيضاً⁽⁴⁾.

ومن هنا علم أنّه إذا ذكر أمرٌ ثم ذكر بعده أمرٌ آخر، ولم يوقع في لبس، فذكره ببناء آخر غير لازم؛ كما في قوله تعالى: ﴿يُؤَسِّفُ أَعْرَضَ عَنْ هَذَا وَاسْتَغْفِرِي لِذَنبِكِ﴾ [يوسف: 29]، وقد⁽⁵⁾ يترك النداء فيهما معاً كما في هذا الشعر⁽⁶⁾، ففي مثله أربعة أوجه⁽⁷⁾. فلو ألبس كما في نحو: (أقبل يا زيد واذهب يا عمرو) لزم ذلك، فمن ظنّه لازماً مطلقاً فقد غفل.

فإن قلت: المخاطب في الثاني هو الصّبع، وهو غير الأول؛ أعني القوم، فكيف يكون التفاتاً؟ قلت: هذا نوعٌ من تلوين الخطاب لغذاء⁽⁸⁾ العقول والأفهام، كما يكون لغذاء الأشباح الطعام، والأدباء تُسمّيه التفاتاً، وليس هو الالتفات المشهور عند أهل المعاني، كما نصّ عليه الواحدي⁽⁹⁾، بل هو الانتقال من خطابٍ إلى خطاب آخر غيره، والأدباء إذا أطلقوا الالتفات إنما يعنون هذا، وقد صرّح به في بعض شروح التلخيص⁽¹⁰⁾.

والشنفرى - بالقصر - لقب لهذا الشاعر، ومعناه: عظيم الشّفة، واسمه ثابت بن جابر⁽¹¹⁾؛ وهو أحد لصوص العرب وشجعانها قديماً، وشعره مشهور؛ ومنه لامية العرب المشهورة.

وقيل: بل الخطاب كلّ لقومه، فكأنّه قال: لا تقبروني إذا قتلت، ولكن اتركوني⁽¹²⁾ للتي يقال لها: أبشري أم عامر، فجعل هذه الجملة لقباً لها.

(1) في أ: «فإنه».

(2) في أ: «على».

(3) وهو ما ذهب إليه المرزوقي في شرح ديوان الحماسة 2/489 والتبريزي في شرحه أيضاً 2/64.

(4) اللسان (بشر).

(5) سقطت من أ.

(6) في أ: «الشهر» وهو تحريف.

(7) هي أن يذكر النداء فيهما معاً، أو يترك فيهما معاً، أو يذكر في الأول ويترك في الثاني، أو العكس.

(8) في أ: «لغزى» وهو تحريف.

(9) هو أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي بن مَتَوَيْه (468هـ): مفسر، عالم بالأدب، من تصانيفه: «الوجيز» و«أسباب النزول». وفيات الأعيان 3/303، سير أعلام النبلاء 13/627، الأعلام 4/255.

(10) انظر شروح التلخيص 1/463-465 والمفتاح للسكاكي: 199.

(11) وهم الشهاب الخفاجي هنا في اسم الشنفرى؛ فثابت بن جابر هو تأبط شرّاً، أما الشنفرى فهو عمرو بن مالك، وقد سبقت ترجمته.

(12) سقطت من أ.

هذا مذهب الخليل، وقد نقله عنه سيبويه في الكتاب⁽¹⁾، وارتضاه المرزوقي⁽²⁾ وصدر الأفاضل⁽³⁾. قال في شرح الحماسة: «أي: ولكن الضَّبْع تأكلُ لحمي، ف (أبشري أم عامر): جعله لقباً للضَّبْع، فهو مبتدأ خبره محذوف؛ وهو (تأكلني وتتولى أمري)، فصار ك (تأبط شراً)⁽⁴⁾، وإنما لقبها بذلك لأنَّ العادة في اصطياها أن يقصدوا وجرَّارها ويحفروا، وهي تتأخر شيئاً فشيئاً، فيقول لها الصَّائد: أبشري أم عامر، خامري أم عامر، ولا يزال يُكرِّر ذلك حتى تنتهي إلى آخره، فتخرج وتؤخذ، وهذا وجه حسن ذهب إليه حُذَّاقُ أهل المعاني»⁽⁵⁾.

وحكى سيبويه في قول الأخطل:

..... فأبيْتُ لا حَسِرَج ولا محروم⁽⁶⁾

«أنه أراد: فأبيْتُ كالذي⁽⁷⁾ يقال له: لا حَرَج ولا محروم، فحكى ذلك الكلام وكَتَى به عن الضبَع»⁽⁸⁾.

وبهذا يتبين وجه ما ذكره المصنّف، وأنه غير منافٍ لقوله: أم عامر كنية الضبَع، وأن قوله في الحواشي: «توهم في قوله: أبشري»⁽⁹⁾ أم عامر، أنه لقبٌ للضَّبْع ك (تأبط شراً) ليس بشيء؛ «لأن تأبط شراً جملةٌ جعلت علماً له، وأما الضبَع فاسمها أم عامر، ويقال لها عند إحساس الإنسان

(1) قال سيبويه في الكتاب 85/2: «وقال الخليل رحمه الله: كأنه حكاية لما كان يُتكلم به قبل ذلك، فكانه حكى ذلك اللفظ». وهو ما ذهب إليه ابن قتيبة أيضاً في تأويل مشكل القرآن: 221.

(2) في شرحه ديوان الحماسة 488/2 و489.

(3) هو الخوارزمي القاسم بن الحسين بن أحمد الملقب بـ «صدر الأفاضل» (617هـ): عالم بالعربية، له كتب منها: «شرح المفصل» و«ضرام السقط». البغية 2/252، الأعلام 5/175.

(4) في أ: «تأبط ثراً» تحريف.

(5) شرح ديوان الحماسة للمرزوقي 488/2.

(6) عجز بيت، وصدره في ديوان الأخطل 1/382:

ولقد أكون من الفتاة بمنزل

وانظر: الكتاب 2/84 والإنصاف: 710 والمخصص 8/69 و16/110 وأمالى ابن الشجري 2/297 وشرح المفصل 3/146 والخزانة 6/139.

(7) في ب: «فأبيت بيات الذي...».

(8) الكتاب 2/85.

(9) سقطت من ط.

بالقتل وتحكمها⁽¹⁾ فيه: أبشري أم عامر⁽²⁾. ليس بذلك؛ لأنك قد عرفت أنه مذهب الخليل وسيبويه. وهو لم ينف كون أم عامر لقباً، وإنما جعل ما قصد حكايته بمنزلة اللقب، كما⁽³⁾ نص عليه في الكتاب.

وتأبط شراً: لقبٌ للشاعر المشهور⁽⁴⁾، لقبته به أمه لوجوه ذكرها الرواة؛ منها: أنه أبط سيفه؛ أي: أخذه تحت إبطه، فسئل عنه فقالت ذلك، وقيل: لتأبطه بحية⁽⁵⁾، وقيل غير ذلك⁽⁶⁾.

ويقولون للمتتابع متواتر فيوهمون فيه. يقال: أوهمت الشيء: تركته، وأوهمت الكتاب: إذا أسقطت منه شيئاً، ووهم إلى الشيء يهّم وهمّاً: إذا ذهب إليه وهمه، ووهم يؤهم وهمّاً— بالتحريك—: إذا غلط⁽⁷⁾. قاله ابن الأثير⁽⁸⁾ وابن السيد. فاحفظه فإنه قد شاع الوهم في الوهم، فسرى معناه للفظه!

لأن العرب تقول: جاءت الخيل متتابعةً: إذا جاء بعضها في إثر بعض بلا فصل، وجاءت متواترة: إذا تلاحت بينها فصل. هذا أصل معناه، ويشهد له الاشتقاق؛ لأن التواتر أن يوتى بالشيء وترّاً وترّاً—أي: منفرداً— فيقتضي الفصل⁽⁹⁾. والتتابع يكون مع متبوعه⁽¹⁰⁾، ففيه إشعار بالاتصال، لكن ورد في استعمال العرب وضع كل منهما موضع الآخر⁽¹¹⁾، كما حكاها

(1) في الأصل: «تحكمها»، وأثبت ما في النسخ الأخرى.

(2) حواشي ابن بري: 12.

(3) في أ: «عما».

(4) هو ثابت بن جابر الفهمي، المعروف بـ «تأبط شراً» (80 ق.هـ): شاعر جاهلي مشهور. الشعر والشعراء 312/1، الأغاني 8322/24، الأعلام 97/2.

(5) في الأصل: «حية». والمثبت من ب.

(6) في الأغاني 8323/24: «ذكر الرواة أنه كان رأى كيشاً في الصحراء، فاحتمله تحت إبطه، فجعل يبول عليه طول طريقه... فرمى به فإذا هو الغول، فقال له قومه: ما تأبطت يا ثابت؟ قال: الغول. قالوا: لقد تأبط شراً، فسمي بذلك». وذكر أيضاً خبر تأبطه بحية.

(7) اللسان (وهم).

(8) هو أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد، مجد الدين (606هـ): محدث لغوي، من كتبه: «النهاية في غريب الحديث» و«جامع الأصول في أحاديث الرسول». سير أعلام النبلاء 47/16، البغية 274/2، الأعلام 272/5. وقوله في النهاية 233/5—234.

(9) اللسان (وتر). وانظر إعراب القرآن للنحاس 115/3.

(10) العبارة في ب، ط: «والتتابع يكون متبوعاً».

(11) سقطت من أ.

الزمخشري: «في قضاء رمضان إن شئت فواتر، وإن شئت ففرّق»⁽¹⁾. وفي الكشف⁽²⁾ أنه محتمل لهما.

قال أبو عبيد في غريب الحديث: «الوتيرة: المداومة على الشيء، وهو مأخوذ من التواتر والتابع»⁽³⁾. هذا لفظه، فسوّى بينهما، ولا شاهد لهُ في الأثر، وقصارى ما يحصل له تسليم العدول من المختار إلى الجائز⁽⁴⁾. ثم إن التابع هو التوالي الذي لم يتخلله فاصل يطل حكم تواليه نسقاً، فإنّ اليومين قد فصلت بينهما ليلة، ولكن فصلاً لا يُطل حكم تواليهما⁽⁵⁾ وتابعهما.

ومنه قولهم: فعله تارات؛ أي: حالاً بعد حال، وشيئاً بعد شيء.

في الحواشي: «جعل المصنف (تارات) من التواتر غلطاً بين؛ لأن التواتر فاوؤه واو⁽⁶⁾، والتارة عينه ياء بدليل جمعه على تير⁽⁷⁾، وقال ابن جنّي: عينه واو، من التور: وهو الرسول⁽⁸⁾. قال:

[السريع]

والتَّورُ فيما بيننا يعمل يرضى به المأتى والمرسل⁽⁹⁾»⁽¹⁰⁾

والمناسبة بينهما أنّ الرسول ينتقل ويذهب، كما أنّ التارة الحالة المبدلة من حالة أخرى، المنتقلة⁽¹¹⁾ منها. وادّعاء القلب فيه خلاف الظاهر والمنقول عن أهل اللغة، وإن قالوا في

(1) الكشف 1/184-185.

(2) لعله يقصد كتاب «الكشف عن قناع الريب» لحسن بن محمد الطيبي (743 هـ)؛ وهو حواشي على كشف الزمخشري، أو «الكشف والبيان» في التفسير للثعالبي (429 هـ) كشف الظنون 2/1478.

(3) غريب الحديث 4/25.

(4) هذا القول منقول عن ابن بري في حواشيه: 13، والعبارة فيها: «ولا شاهد له في الأثر، وقصارى ما يحصل له تسليم بالعدول عن المختار إلى الجائز». أي: لا شاهد للحري في ما استشهد به من الأثر المروي عن علي كرم الله وجهه، يدل على فرق دلالي بين المتابع والمتواتر.

(5) سقطت من أ.

(6) هذا ما نصت عليه معاجم اللغة، انظر الصحاح والقاموس (وتر).

(7) انظر تهذيب اللغة (تار).

(8) في أساس البلاغة (تور): «وهو الرسول الذي يتردد ويدور بين العشاق».

(9) البيت غير منسوب لقائل في: جمهرة اللغة 2/14 (تور)، وتهذيب اللغة (تار) والصحاح ومقاييس اللغة والمجمل (تور) والمخصص 12/226 وأساس البلاغة (تور) والمغرب: 86 وحواشي ابن بري: 15 واللسان (تور).

(10) حواشي ابن بري: 14-15.

(11) في أ: «المتصلة».

(التارات) من قولهم: (يا لتارات فلان): إنها مقلوبة من الوتر، أقول: إذا كانوا قالوا في تارات الدماء إنها مقلوبة⁽¹⁾، فأَيُّ مانع من القول به⁽²⁾ في (التارات) جمع (تارة) بمعنى الحالة؟ وهذا هو الذي جنح إليه المصنف.

نعم ورد همز (تارة) وهو يأباه، ولذا ذهب صاحبُ القاموس تبعاً لغيره من أهل اللغة إلى أنه مهموز العين⁽³⁾. قال في المصباح⁽⁴⁾: «التارة: المرة، وأصلها الهمز، لكنه خُفِّفَ لكثرة الاستعمال، وربما همزت على الأصل وجمعت بالهمز؛ فقليل: (تارة) و(تثار) و(تثر). قال ابن السراج⁽⁵⁾: وكأنه المقصور من (تثار)، وأما المخفف فالجمع: تارات»⁽⁶⁾.

فما في الحواشي⁽⁷⁾ أيضاً غير متفق عليه، فاختر لنفسك ما يحلو.

وجاء في الأثر أن الصحابة رضي الله عنهم لما اختلفوا في الموءودة، قال لهم علي رضي الله عنه: لا تكون موءودة حتى تأتي عليها التارات السبع. أي: الحالات السبع المذكورة في الآية الكريمة⁽⁸⁾؛ من ابتداء تكونه، إلى ولادته وخروجه من سجن الأصلاب والأرحام، إلى فناء الفناء، يعني أن علياً قصد الردَّ على مَنْ توهم أن الحامل إذا أسقطت جنينها بتداوٍ أو غيره، فقد وأدته. قيل: وهو مخالف للمروي من أن الصحابة وقعت بينهم محاجة في العزل عن النساء -كما ذكره المحدثون⁽⁹⁾ وشرّاح الهداية- فكرهه بعضهم، ويروى عنه رضي الله عنه⁽¹⁰⁾ أنه قال: «إنه⁽¹¹⁾ الوأد

(1) في اللسان (وتر): «قال ابن سيده: وعندي أنه مقلوب من الوتر الذي هو الدم».

(2) في أ: «بها».

(3) القاموس (تأر). ومَن ذهب أيضاً إلى أنه مهموز العين: ابن الأعرابي والفرّاء، انظر تهذيب اللغة (تار).

(4) المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي، تأليف أحمد بن علي الفيومي (770هـ).

(5) هو أبو بكر محمد بن السري بن سهل (316 هـ): من علماء النحو، أخذ عن المبرد، من كتبه: «الأصول» في

النحو، و«شرح كتاب سيبويه». سير أعلام النبلاء 435/11، البغية 109/1، الأعلام 136/6.

(6) المصباح (تور).

(7) سقطت من أ.

(8) هي قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ سُلَالَةٍ مِنْ طِينٍ ۝ ثُمَّ جَعَلْنَاهُ نُطْفَةً فِي قَرَارٍ مَكِينٍ ۝ ثُمَّ خَلَقْنَا النُّطْفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا الْعَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا الْمُضْغَةَ عِظْمًا فَكَسَوْنَا الْعِظْمَ لَحْمًا ثُمَّ أَنشَأْنَاهُ خَلْقًا آخَرَ فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ ۝﴾ [المؤمنون: 14].

(9) انظر سنن الترمذي 435/3.

(10) قوله: «رضي الله عنه» ليست في أ.

(11) ليست في أ.

الخفي». وعن ابن مسعود أنه قال: «هي الموءودة⁽¹⁾ الصغرى»⁽²⁾، وأجازه آخرون.

ويروى عن عبيد الله بن رفاعة⁽³⁾ عن أبيه: أنه جلس إلى عُمر والزبير وسعد في نفرٍ من الصحابة، فتذاكروا العزل وقالوا: لا بأس به. فقال رجلٌ منهم: إنهم يزعمون أنها الموءودة الصغرى. فقال عليّ: «لا تكون موءودة حتى تمر عليها التارات»⁽⁴⁾.

وأما ما روي عن النبي ﷺ من أنه الواؤد الخفي، فقليل: إنه منسوخ، وقيل: المروي أنه قيل له ﷺ: إن اليهود يقولون في العزل هي الموءودة الصغرى، فقال: «كذبت يهود»⁽⁵⁾. والمشهور في العزل أنه يجوز في الأمة، والحرة إن رضيت وإلا فلا⁽⁶⁾. وما فسر به كلام المصنف غير متعين؛ لجواز حملِه على هذا.

وقوله: يعني سبحانه إلخ⁽⁷⁾؛ أي بقوله: ﴿خَلَقْنَا آخَرَ﴾. والأثر: ما يؤثر⁽⁸⁾؛ أي: يروى عن النبي أو الصحابة، وقد يُخصّص بما يُضاف إلى الصحابي موقوفاً، كما في شرح مُسلم وغيره. والعزل: هو أن يُجامع الرجل، فإذا قَرُبَ إنزالُهُ نَزَعَ وأنزَلَ خارجَ الفرج⁽⁹⁾. قال النووي في شرح مُسلم: «هو مكروه في كلِّ حال، وكلَّ امرأةٍ سواءٍ رضيت أم لا؛ لتطرقه لقطع النسل،

(1) في ب: «الوادة».

(2) في صحيح مسلم، باب جواز الغيلة 1067/2: «حدثنا عبيد الله بن سعيد.. عن عائشة عن جُذامة بنت وهب، أخت عكاشة قالت: حضرت رسول الله ﷺ في أناس وهو يقول: لقد هممت أن أنهى عن الغيلة.. ثم سأله عن العزل؟ فقال رسول الله ﷺ: ذلك الواؤد الخفي». وفي فتح الباري لابن حجر 385/9، أن هذا الحديث مُعارضٌ بحديث آخر رُوي بعدة طرق، وهو الذي أشار إليه الشارح عندما قيل للنبي ﷺ: إن اليهود يقولون في العزل إنه الموءودة الصغرى. فقال: «كذبت يهود». ومنهم من ادّعى أنه حديث منسوخ. انظر مشكل الآثار للطحاوي 372/2، وفيه تأويلات أخرى.

(3) هو عبيد الله بن رفاعة بن رافع بن مالك بن العجلان، من الخزرج، وقد عدّه ابن سعد من التابعين الذين رووا عن ابن عمر وأبي هريرة وابن عباس وعائشة رضى الله عنهم. الطبقات الكبرى 11/5.

(4) انظر مشكل الآثار 373/2.

(5) الحديث بتمامه في سنن الترمذي 434/3 وفتح الباري - كتاب النكاح - 385/9 ومشكل الآثار 371/2.

(6) في السابق من سنن الترمذي: «قال مالك بن أنس: تُستأمر الحرة في العزل، ولأستأمر الأمة». ومعنى تستأمر: أي تُشاور.

(7) تمام قول الحريري في الدرة معقباً على قوله تعالى في سورة (المؤمنون): «فعنى سبحانه وتعالى ولادته حياً». أي بقوله: ﴿خَلَقْنَا آخَرَ﴾.

(8) في أ: «ما يؤمر» تحريف.

(9) اللسان (عزل).

ولذا وَرَدَ في الحديث تسميته: الوَادُ الخَفِيُّ؛ لِقَطْعِهِ الأولادَ كَقَتْلِهِمْ. وعند أصحابنا لا يَلَزِمُ في مملوكته وزوجته الأَمَةُ، سواء رَضِيَتْ أم لا؛ لِأَنَّهُ ضَرَرُ في مملوكته بتصييرها أُمَ وَلَدَ لا مَتَنَاعَ بَيْعِهَا، وفي زوجته الرِّقِيقَةُ يَصِيرُ وَلَدُهُ رَقِيقاً تَبْعاً لِأُمِّهِ، وأما زوجته الحرة فَإِنْ أَذْنَتْ لَمْ يَحْرَمَ، وإِلَّا فَوَجْهَانِ أَصْحَهُمَا لَا يَحْرَمُ⁽¹⁾.

ومعلوم ما بين كل رسولين من الفترة وتراخي المدة. هذا باعتبار الأكثر، وقد يقال: إن أحكام شرائعهم لما لم تُنسخ إلا ببعثة رسول آخر، كان كأنه لافصل بينهم، وسيأتي ما يؤيده.

اقضِها إِنْ شِئْتَ متابعة وإن شِئْتَ تَتَرَى⁽²⁾. في الحواشي: «هذا الأثر إذا صحَّ وسَلِمَ من التحريف، شاهد لما ادَّعاه. وقد آن أن نُصَرِّحَ بالمقصود فنقول: المتتابع: هو المتوالي⁽³⁾ الذي لم يتخلله فاصل يُطِلُّ حَكَمَ تَوَالِيهِ نَسْقاً، فَإِنْ كُلُّ يَوْمَيْنِ يَفْصِلُ بينهما ليلة، ولا يُعَدُّ فصلاً مبطلاً للتتابع⁽⁴⁾». قلت: أفاد وأجاد، وقد مرَّ ما يؤيده مما رواه الزمخشري⁽⁵⁾، مخالفاً لما ذكره المصنف، فتذكر.

ويجوز أن يُنَوَّنَ (تَتَرَى) كما ينون (أَرْطَى). إشارة إلى أَنَّ أَلْفَهُ لِلإِلْحَاقِ كَأَلْفِ (أَرْطَى) على قول فيه⁽⁶⁾، وهو اسمُ شَجَرٍ، وواحدته: أَرْطَاةٌ⁽⁷⁾، ولذا كانت أَلْفُهُ لِلإِلْحَاقِ، فينون نكرة لا معرفة، وقيل: أَلْفُهُ أَصْلِيَّةٌ فينون دائماً⁽⁸⁾.

وفي شرح الكتاب للسيرافي⁽⁹⁾: «جعل بعضهم أَلْفَ تَتَرَى للتأنيث، وبعضهم جعلها

(1) شرح صحيح مسلم، كتاب النكاح 260/10. من قوله: «والعزل هو أن يجامع...» إلى آخر قول النووي: سقط من أوب ووط.

(2) القول أثر لعلي عليه السلام استشهد به الحريري في الدرة، وتما قول: «وروى عبد الخير قال: قلت لعلي عليه السلام: إن غلّي أياماً من شهر رمضان، أفيجوز أن أقضيه متفرقة؟ قال: اقضها إن شئت متتابعة وإن شئت تترى. قال: فقلت: إن بعضهم قال: لا تجزئ عنك إلا متتابعة. فقال: بلى تجزئ تترى؛ لأنه قال عز وجل: ﴿فَصِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾، ولو أرادها متتابعة لَيَنَّ التتابع؛ كما في قوله: ﴿فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ﴾. في أ: «والتوالي».

(3) حواشي ابن بري: 16 يتصرف يسير.

(4) انظر الورقة (110).

(5) انظر الكتاب 211/3 والمقتضب 338/3.

(6) القاموس (أرط).

(7) اللسان (وتر).

(8) هو أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان (368هـ): نحوي، عالم بالأدب، من تصانيفه: «الإقناع» و«شرح كتاب سيويه». سير أعلام النبلاء 349/12، البغية 507/1، الأعلام 196/2.

للإلحاق بجعفر، وقيل: الألف عوض من التنوين، ولا مانع منه، وخطُّ المُصحف بالياء يؤيد الأولين، وأصله: وَتَرَى⁽¹⁾. وقيل⁽²⁾: قراءة الجمهور بغير تنوين⁽³⁾، فألفه للتأنيث كَدَعَوَى، ولا نعلم مصدراً في آخره ألف إلحاق⁽⁴⁾، وقال الشُّمْنِي⁽⁵⁾: إِنَّهُ نَادِرٌ، ونَوْنُهُ ابن كثير⁽⁶⁾ وأبو عمرو⁽⁷⁾، فوزن⁽⁸⁾ وتر: فَعَلَ، وألفُهُ بَدَلٌ من التنوين، وكُتِبَتْ ياء على لغةٍ مَنْ يُمِيلُ ألفَ التنوين وهي قليلة، أو هي للإلحاق وليس بمصدر. وقيل: وزنه: تَفْعَل، وهو غلط إلا أن يكون على الملفوظ، والقول بأنه (تر) فوزنه: فَعَلَ، رُدَّ بأنه⁽⁹⁾ لم يُسمع إجراء الحركات على رائه⁽¹⁰⁾. وقد عُلم مما قالوه أن فيه اختلافاً؛ ف قيل: هو مصدر، وقيل: اسم غير مصدر، وقيل: إنه جمع⁽¹¹⁾.

كُتِبْتُ إِلَيْكَ فَمَا أَجَبْتُ، وتَابَعْتُ فَمَا وَاتَرْتُ، وَأَضْبَرْتُ فَمَا أَفْرَدْتُ⁽¹²⁾. أَضْبَرْتُ: بضاد معجمة وباء موحدة وراء مهملة، من الإضبارة - بالكسر والفتح - وهي الحزمة من الصحف، كما في الصحاح⁽¹³⁾. وفي الحديث: «ضبائر ضبائر»⁽¹⁴⁾. وهو كما في شرح مسلم: «جمع

(1) أثبت محقق كتاب سيبويه قول السيرافي في الحاشية، انظر: 211/3، وانظر الممتع 385/1.

(2) ليست في أ.

(3) انظر الدرّ المصون 345/8.

(4) التكملة للفارسي: 100.

(5) هو أحمد بن محمد بن محمد الشمني، القسطنطيني (872 هـ): محدث، مفسر، نحوي. من كتبه: «شرح المغني» و«مزيل الخفا عن ألفاظ الشفا». البغية 1/375، الأعلام 1/230.

(6) هو أبو معبد عبد الله بن كثير الداري المكي (120 هـ): أحد القراء السبعة. طبقات القراء 1/443، سير أعلام النبلاء 6/126، الأعلام 4/115.

(7) هو أبو عمرو بن العلاء زيان بن عمار التميمي المازني البصري (154 هـ): من أئمة اللغة والأدب، وأحد القراء السبعة. البغية 2/231، الأعلام 3/41. وقرأ (ترى) بالتنوين أيضاً: أبو جعفر واليزيدي وفتادة، انظر: إعراب القرآن للنحاس 3/114 وتفسير القرطبي 12/132 والبحر المحيط 7/563.

(8) في الأصل وأ: «فوزنه» والمثبت من ط.

(9) في ب: «لأنه».

(10) في ط: «رأيه» تحريف.

(11) في الدرّ المصون 345/8: «واختلف فيها: هل هي مصدر كدعوى وذكرى؟ أو اسم جمع كأشترى وشترى؟ كذا قالهما الشيخ، وفيه نظر؛ إذ المشهور أن أسرى وشترى جمعاً تكسير لا اسماً جمع. وفاؤها في الأصل واو؛ لأنها من الموازنة والوتر، فقلبت تاء كما قلبت ناء في: تَوْرَة وتَوَلَّج وتَيَقُور وتخمة وتُرَاث ونجاء؛ فإنها من الوَرْي والوَلُوج والوَقَار والوَخامة والوَراثة والوَجْه».

(12) من حكاية أثبتها الحريري في الدرّة عن أبي بكر الصولي: «كتب أحد الأدباء إلى صديق له، وقد أبطأ جوابه عنه...».

(13) الصحاح (ضبر).

(14) من حديث رسول الله ﷺ: «أما أهلُ التار الذين هم أهلها، فإنهم لا يموتون فيها ولا يحيون، ولكن ناس

ضَبَارَة بالفتح والكسر، والثاني أشهر، ولم يذكر الهروي غيره، ويقال: إضبارة بكسر الهمزة، ويروى: ضبارات ضبارات؛ أي: جماعات متفرقة»⁽¹⁾.

وفي تهذيب الأزهرى: «ضباطر: جماعات. قال ابن السكيت⁽²⁾: يقال: جاء بإضبارة وإضمامة من كُتِب، وهي الأضابير والأضاميم⁽³⁾، وفلان ذو ضَبَارَةٍ: إذا كان مشدوداً⁽⁴⁾ الخلق، وقال الليث: إضبارة من⁽⁵⁾ ضَحِف أو سِهَام: حُزْمَة، وضَبَارَة لا يجيزها غير الليث»⁽⁶⁾.

يعني أنه لا⁽⁷⁾ يألو جهداً في المكاتب والمصادقة لمن لا يزال يُعَامِلُه بضد ذلك؛ فيدخل بالجواب فضلاً عن الكتاب:

فكم كتاب جاءكم سائلاً لكنه يقنع بالرد⁽⁸⁾

...

ويقولون: أَرِفَ وقت الصلاة؛ إشارة إلى تضايقه ومشارفة تصرُّمه، فيحرفونه عن موضعه ويعكسون حقيقة المعنى؛ لأنَّ العرب تقول: أَرِفَ الشيء بمعنى دنا.

قال الراغب⁽⁹⁾: «﴿أَرِفَ الْأَرْفَةَ﴾ [النجم: 57]؛ أي: دَنَتِ الْقِيَامَةُ، وَأَرِفَ وَأَفَدَ يتقاربان، لكن أَرِفَ يُقال اعتباراً بضيق وقتها⁽¹⁰⁾، ويُقال: أَرِفَ الشخص، والأَرِفُ: ضَيْقُ الوقت، [والأَرَفَة:

أصابته النارُ بذنوبهم فأماتهم إمامة، حتى إذا كانوا فحماً أذَّنَ بالشفاعة، فجاء بهم ضباطر ضباطر». صحيح مسلم، كتاب الإيمان، 172/1-173. وسنن ابن ماجه 2/1441.

(1) شرح مسلم للنووي 3/40-41، وانظر النهاية 3/71.

(2) هو أبو يوسف يعقوب بن إسحاق، المعروف بابن السكيت (244 هـ): إمام في اللغة والأدب من كتبه: «إصلاح المنطق» و«الألفاظ» و«الأضداد». البغية 2/349، هدية العارفين 2/536، الأعلام 8/195.

(3) في أ: «الأضابر والأضابير».

(4) في ب: «مشدد».

(5) في الأصل فقط: «في».

(6) تهذيب اللغة (ضبر) بتصرف يسير.

(7) سقطت من أ.

(8) في أ: «تصنع بالود». والبيت لعلَّه من قول الشهاب الخفاجي.

(9) هو أبو القاسم الحسين بن محمد بن الفضل، المعروف بالراغب الأصفهاني (502 هـ): أديب من الحكماء والعلماء، له تصانيف عدة؛ منها: «محاضرات الأدباء» و«مفردات ألفاظ القرآن». سير أعلام النبلاء 13/506، البغية 2/297، الأعلام 2/255.

(10) في ب: «لضيق الوقت».

القيامة⁽¹⁾ لقرب وقتها، ولذلك عُبر عنها بالساعة، وقيل: ﴿أَنَّهُ أَمْرُ اللَّهِ﴾ [النحل: 1]، فُعبر عنها بالماضي تبيناً لقربها وضيق وقتها⁽²⁾.

وظاهره أنه حقيقة في الضيق كالقرب، وفي الأساس: «أَزَفَ الرَّحِيلُ: دَنَا، ومصدره: الأُزُوف، ومن المجاز: فِي عَيْشٍ⁽³⁾ أَزَفٌ؛ أي: ضِيقٌ، كما يقال: أَمْرٌ قَرِيبٌ وَمُقَارَبٌ»⁽⁴⁾. وظاهره أنه استعمل في الضيق مجازاً، وعلى كل حال يقتضي صحّة ما ادّعاه خطأ، وباب التجويز⁽⁵⁾ والتقدير واسع، فيجوز أن يقدر: أَزَفَ خُرُوجَ وَقْتِ الصَّلَاةِ⁽⁶⁾، على أن للصلاة وقتَ فضيلةٍ وغيره. وإذا أُريدَ الثاني بجعل الإضافة عهدية، لا يبقى لِمَا تَوَهَّمَهُ أَثَرٌ. وفي الحواشي: «قولهم: أَزَفَ وَقْتُ الصَّلَاةِ؛ إشارة إلى تضايقه ومُشارفةِ تصرُّمِهِ، صحيح، ألا ترى أنَّ زَمَانَ السَّاعَةِ الْأُولَى إِذَا قَرَّبَ مِنَ السَّاعَةِ الثَّانِيَةِ، فَقَدْ أَشْرَفَ زَمَانُهَا عَلَى التَّصَرُّمِ»⁽⁷⁾؟

تقول: أَزَفَ الشَّيْءُ بِمَعْنَى دَنَا وَاقْتَرَبَ، لَا بِمَعْنَى حَضَرَ وَوَقَعَ. يعني: وما تضايق فقد وقع وحضر، فهذا كناية عما أراد، فلا وَجْهَ لِمَا فِي الْحَوَاشِي مِنْ أَنَّ هَذَا نَقْضٌ لِمَا قَدَّمَهُ⁽⁸⁾، ولم يذهب إلى هذا أحدٌ، إنَّما يذهبون إلى تضايق زمان⁽⁹⁾ الصلاة ومُشارفةِ تصرُّمِهِ⁽¹⁰⁾، وإذا قرب زمان الساعة الأولى من الثانية فقد أَشْرَفَ على التصرُّم، وكلَّمَا ازداد قَرَباً مِنْهُ كَانَ إِشْرَافُهُ عَلَى التَّصَرُّمِ أَزِيدَ.

(11)

أَزَفَ التَّرَحُّلَ غَيْرَ أَنَّ رِكَابَنَا

- (1) زيادة من ط.
- (2) مفردات ألفاظ القرآن للراغب: 75 بتصرف يسير.
- (3) كذا في جميع النسخ، وفي الأساس: «في عيشه».
- (4) الأساس (أزف) وفيه: «أمره قريب ومتقارب».
- (5) في ط: «التجويز».
- (6) العبارة في ب، ط: «أزف خروج الوقت».
- (7) حواشي ابن برّي: 16.
- (8) في السابق من الحواشي قال ابن برّي: «وهذا نقض ما قدمه».
- (9) في ب: «وقت».
- (10) في ذيل الفصح: «تقول: أَزَفَ الْوَقْتُ: قَرَّبَ، وَأَزَفَ التَّرَحُّلُ: دَنَا، وَالْأَزَفُ: الضِّيقُ».
- (11) البيت في ديوان النابغة: 30 وسر الصناعة/334 ومقاييس اللغة (أفد) والأزهية: 211 وشرح المفصل للخوارزمي 8/4 وشرح المفصل لابن يعيش 148/8 وشرح التسهيل 109/4 واللسان (قدد) والمغني: 227 والأشباه والنظائر 56/2 وأغلبها برواية: «أفد».

هذا من قصيدة للنابعة يمدح بها النعمان⁽¹⁾، أولها:

أَمِنَ الِ مَيَّةَ رَائِحٍ أَوْ مَعْتَدٍ عَجَلَانَ ذَا زَادٍ وَغَيْرَ مَزُودٍ
زَعَمَ الْبَوَارِحُ أَنَّ رَحَلْنَا غَدًا وَبِذَاكَ تَنْعَابُ الْغُرَابِ الْأَسُودِ
لَا مَرْحَبًا بِغَدٍ وَلَا أَهْلًا بِهِ إِنْ كَانَ تَفْرِيقُ الْأَحِبَّةِ فِي غَدٍ
أَزِفَ التَّرْحُلُ غَيْرَ أَنَّ رَكَابَنَا لَمَّا تَزُلْ بِرَحَالِنَا وَكَأَنَّ قَدِ⁽²⁾

إلى آخر القصيدة، وهي طويلة. ويروى: (أَفَدَ) بدل (أَزِفَ)، وهو بمعناه كما مر. والركاب: الإبل. وحذف الفعل بعد (قد) ضرورة أو قليل⁽³⁾.

فقله: العرب تقول في كل متوقع: كأن قد، يقتضي خلافه، فالأولى تركه.

أَظْلَمَ وَقْتُهُ⁽⁴⁾: أي قُرب زمانه، وهو مجاز مشهور. قال في التّهاية: «قال النبي ﷺ في خطبة خطبها في آخر يوم من شعبان: أيها الناس، قد أَظْلَمَ شَهْرٌ عَظِيمٌ - يعني رمضان - أي: دَنَا مِنْكُمْ وَقُرُبَ، حَتَّى كَأَنَّهُ أَلْقَى عَلَيْكُمْ ظِلَّهُ»⁽⁵⁾.

ويقولون: زِيدَ أَفْضَلُ إِخْوَتِهِ، فيخطئون فيه؛ لَأَن أَفْعَلَ الَّذِي لِلتَّفْضِيلِ لَا يُضَافُ إِلَّا إِلَى مَا هُوَ دَاخِلٌ فِيهِ. وفي الحواشي: «هذه المسألة أَوَّلُ مَنْ مَنَعَهَا الزَّجَّاجُ⁽⁶⁾، وَأَجَازَهَا ابْنُ خَالَوَيْهِ⁽⁷⁾

(1) هو النعمان بن الأسود بن المنذر بن امرئ القيس بن عمرو اللخمي (نحو 123 ق.هـ): ملك العراق في الجاهلية. الخزنة 517/9، الأعلام 35/8.

(2) الأبيات مجتمعة في ديوان النابعة الذبياني: 28-30 والأغاني 3794/11 وشرح شواهد المغني 490/1، والأول والثاني في: الشعر والشعراء 157-158 والخزنة 133/2.

(3) انظر الأزهية: 211، والمغني: 227.

(4) في ب: «وَقْتُهُ»، وكذا في الدرة.

(5) النهاية في غريب الحديث لابن الأثير 160/3.

(6) هو أبو إسحق إبراهيم بن السري بن سهل الزجاج (311 هـ): نحوي لغوي مفسر. من تصانيفه: «إعراب القرآن» «وفعلت وأفعلت». وفيات الأعيان 49/1، البغية 411/1، الأعلام 40/1. كذلك منع هذه المسألة ابن جني للعلّة نفسها التي ذكرها الحريري، ففي الخصائص 333/3: «ومن المحال قولك: زيد أفضل إخوته، ونحو ذلك. وذلك أن أفضل: أفعل، وأفعل هذه التي معناها المبالغة والمفاضلة، متى أضيفت إلى شيء فهي بعضه؛ كقولك: زيد أفضل الناس». وفي 336/3: «وصواب المسألة أن تقول: زيد أفضل بني أبيه... وأن تقول: زيد أفضل من إخوته؛ لأن بدخول (من) ارتفعت الإضافة، فجازت المسألة».

(7) هو أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه بن حمدان الهمداني (370 هـ): نحوي لغوي، من كتبه: «شرح

روايةٌ ودرايةٌ؛ فالروايةُ ما حكاهُ ابنُ دريد عن أبي⁽¹⁾ حاتم⁽²⁾ عن الأصمعي: أنَّ الفرزدق سئل عن نُصيب⁽³⁾ فقال: هو أشعرُ أهلِ جِلْدَتِهِ⁽⁴⁾، ومثله قولهم: عليُّ أفضلُ أهلِ بيته. وأما الدرايةُ فإن (أفضل إخوته) بمعنى أفضل الإخوة؛ كقوله تعالى: ﴿يَتْلُوهُمْ حَتَّى تَلَاوَتِهِ﴾ [البقرة: 121] أي: حقّ التلاوة⁽⁵⁾، ويقويه قول الشاعر:

قَتَلْتُ بَعْدَ اللَّهِ خَيْرَ لِدَاتِهِ ذُو أَبَا، فَلَمْ أَفْخَرْ بِذَاكَ وَأَجْزَعًا⁽⁶⁾

وقوله: [الطويل]

فَلَمْ أَرْ قَوْمًا مِثْلَهُمْ خَيْرَ قَوْمِهِمْ أَقْلٌ بِهِ مَنَا عَلَى قَوْمِهِمْ فَنُخْرًا⁽⁷⁾

وقول [أبي]⁽⁸⁾ عبد الرحمن العُتَيْبِي⁽⁹⁾:

يَا خَيْرَ إِخْوَانِهِ وَأَنْطَفَفَهُمْ عَلَيْهِمْ رَاضِيًا وَغَضْبَانًا⁽¹⁰⁾

مقصورة ابن دريد» و«ومختصر في شواذ القرآن». إنباه الرواة 359/1، وفيات الأعيان 178/2، الأعلام 231/2.

- (1) سقطت من ط.
- (2) هو سهل بن محمد بن عثمان بن يزيد السجستاني البصري (255 هـ): من كبار العلماء باللغة والشعر. من كتبه: «المعمرين» و«ماتلحن فيه العامة». سير أعلام النبلاء 198/10، البغية 606/1، الأعلام 143/3.
- (3) هو نصيب بن رباح مولى عبد العزيز بن مروان (108 هـ): من فحول الشعراء الإسلاميين. الشعر والشعراء 410/1، الأغاني 324/1، الأعلام 31/8.
- (4) انظر شبه هذه الحكاية في كتاب «تعليق من أمالي ابن دريد»: 88-92.
- (5) قوله: «أي حق التلاوة» سقط من أ.
- (6) البيت لدريد بن الصمة، قاله لما قتل ذوأباً الأسدي قاتل أخيه عبد الله بن الصمة. وروايته في ديوانه: 91:

قَتَلْتُ بَعْدَ اللَّهِ خَيْرَ لِدَاتِهِ وَخَيْرَ شَبَابِ النَّاسِ لَوْ ضُمُّ أَجْمَعَا

وانظر: الكتاب 43/3 والشعر والشعراء 752/2 (مع اختلاف في الرواية) والكمال 1408/3 والأغاني 3477/10، وأمالي ابن الشجري 373/1 وحواشي ابن بري: 19 والرد على النحاة: 128. وبلا نسبة في اللسان (قتل) وكشف الطرة: 25.

- (7) البيت لزيادة بن زيد الحارثي، وهو في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي 244/1 وحواشي ابن بري: 20 والخزانة 364/4 و227/5. وبلا نسبة في شرح الكافية للرضي 288/1 وكشف الطرة: 26.
- (8) سقطت من جميع النسخ، والصواب إثباتها.
- (9) في أ: «العتيبي» تحريف. والعتبي هو أبو عبد الرحمن محمد بن عبيد الله بن عمرو (228 هـ): شاعر، أديب من أهل البصرة، له تصانيف منها: «الحليل» و«أشعار الأعاريب». وفيات الأعيان 398/2، سير أعلام النبلاء 376/9، الأعلام 258/6..

- (10) في أ: «يا خير إخوته». نهاية قول ابن بري في حواشيه: 17-20. والبيت قاله العتبي في رثاء علي بن سهل

وفيه بحث، وما ذكره المصنّف قول مشهور، وقد خالفه فيه كثيرٌ من محقّقي النّحاة، وتفصيله ما في (تعليق المصاييح)⁽¹⁾؛ وهو أن لأفعل التفضيل أربع حالات⁽²⁾:

- إحداها - وهي الحالة الأصليّة - أنه يدلّ على ثلاثة أمور: أحدها: اتّصاف من هو له بالحدث الذي اشتقّ منه، وبهذا المعنى كان وصفاً، والثاني: مشاركة مصحوبه في تلك الصفة، والثالث: مزيّة موصوفه على مصحوبه فيها⁽³⁾، وبكل من هذين فارق غيره من الصفات.

- الحالة الثانية: أن يُخلع عنه ما امتاز [به]⁽⁴⁾ من⁽⁵⁾ الصفات، ويتجرّد للمعنى الوصفي.

- الحالة الثالثة: أن تبقى عليه معانيه الثلاثة، ولكن يخلع قيد المعنى الثاني ويخلفه قيد آخر، وذلك أن المعنى الثاني⁽⁶⁾ - وهو الاشتراك - كان مقيداً بتلك الصفة التي هي المعنى الأول، فيصير مقيداً بالزيادة التي هي المعنى الثالث، ألا ترى أنّ المعنى في قولهم: العسلُ أخلى من الخلّ، أن للعسل حلاوةً، وأن تلك الحلاوة ذات زيادة، وأنّ زيادة حلاوة العسل أكثر من زيادة حموضة الخلّ؟ قاله ابن هشام في حواشي التسهيل⁽⁷⁾، وهو بديعٌ جداً.

- الحالة الرابعة: أن يخلع عنه المعنى الثاني؛ وهو المشاركة، وقيد المعنى الثالث؛ وهو كون الزيادة على مصاحبه، فتكون للدلالة على الاتصاف بالحدّث، وعلى زيادة مطلقة لا مقيدة، وذلك نحو قولهم: يوسف أحسن إخوته.

وهو تفصيل بديع، ومنه علم أنّ ما ادّعاه المصنّف لا وجه له، فاحفظه.

ويقولون لمن يأخذ الشيء بقوةٍ وغلظةٍ: قد تَغَشَّرَمَ، وهو يَتَغَشَّرَمُ، والصواب أن يقال

بن الصباح. وهو في الكامل 1462/3 وحواشي ابن بري: 20 وكشف الطرة: 26.

(1) لم أقف عليه.

(2) انظر شرح الكافية للرضي 212/2-215 وشرح المفصل لابن يعيش 7/3 وشرح التسهيل 56/3.

(3) سقطت من أ.

(4) زيادة من النسخ الأخرى.

(5) في أ، ب، ط: «عن».

(6) سقطت من أ، ب، ط.

(7) «حواشي التسهيل» لابن هشام: هو شرح لكتاب تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك، سماه: «التحصيل والتفصيل لكتاب التذيل والتكميل». كشف الظنون 406/1.

فيه: تَغْشَمِرُ بِتَقْدِيمِ الْمِيمِ [على الرائ] ⁽¹⁾. قال [أبو العلاء] ⁽²⁾ المعري: [الوافر]

سَتَعَجَبُ مِنْ تَغْشَمِرِهَا لَيَالٍ تُبَارِينَا كَوَاكِبُهَا سُهَادًا ⁽³⁾

وفي شرحه لابن السيد: «التَّغْشَمِرُ: ركوب الرأس في الأمر، والتعشف» ⁽⁴⁾.

وفي ديوان الأدب ⁽⁵⁾: «تَغْشَمِرُهُ: أَخَذَهُ قَهْرًا» ⁽⁶⁾. وفي المجمل ⁽⁷⁾: «الْعَشْمَرَةُ: إِيْتَانُ الْأَمْرِ مِنْ غَيْرِ تَثْبُتٍ» ⁽⁸⁾. [وفي القاموس: «الْعَشْمَرَةُ: إِيْتَانُ الْأَمْرِ مِنْ غَيْرِ تَثْبُتٍ» ⁽⁹⁾، وَالتَّهْضُمُ، وَالظُّلْمُ، وَالصُّوْتُ» ⁽¹⁰⁾.

وما ذكره من التخطئة خالفه فيه بعضهم ⁽¹¹⁾. وما في الحواشي من أن «الْقَلْبَ معروف في كلامهم، ومما يضاهي ⁽¹²⁾ هذا قولهم: تَجَحَّشَرُ وَتَحْجَشَرُ: إِذَا غُلِظَ وَاجْتَمَعَ خَلْقُهُ، وَجَهَّجَتْ بِالسَّيْبِ وَهَجَّجَتْ بِهِ: أَي نَفَرَتْ، وَزَحَزَحَتْ الشَّيْءَ وَحَزَّ حَزَنَةً: إِذَا حَرَّكَتُهُ لَتَزِيلَهُ، وَالْقَلْبَ لَا زَمَ لِبَعْضِ الْأَلْسِنَةِ كَالْأَلْفِ» ⁽¹³⁾ ⁽¹⁴⁾، مِمَّا يُتَعَجَّبُ مِنْهُ، فَإِنَّ الْقَلْبَ غَيْرُ مَقِيسٍ، وَالثُّغَةُ لَا تَثْبُتُ بِهَا اللَّغَةُ.

وضمير (لها) في البيت الذي أنشده ⁽¹⁵⁾ للابل، و(العشززر) بعين مهملة ⁽¹⁶⁾.

ويقولون: «بعد اللتيا والتي»، فيضمون اللام الثانية من اللتيا، وهو لحن فاحش، وغلط

(1) زيادة من أ.

(2) زيادة من ب، ط.

(3) البيت من ديوان سقط الزند: 235 وشروح السقط 574/2 وضرام السقط: 50 أ.

(4) شروح سقط الزند 574/2.

(5) «ديوان الأدب» لإسحاق بن إبراهيم الفارابي (350هـ): معجم عربي مرتب بحسب الأبنية.

(6) ديوان الأدب 489/2.

(7) «مجمّل اللغة» لابن فارس.

(8) لم أقف على قول ابن فارس في المجمل، وهو في مقاييس اللغة (عشمر).

(9) ما بين قوسين سقط من الأصل.

(10) القاموس (عشمر).

(11) قال ابن دريد في جمهرة اللغة 339/3: «وعشرم: اسم، وهو من الغلط».

(12) في ب، ط: «ومن».

(13) في ب، ط: «كما في الألف».

(14) حواشي ابن بري: 21 بتصريف.

(15) البيت الذي أنشده الحريري هو:

(16) قوله: «بعين مهملة» سقط من ب، ط. إن لها لسائقاً عَشَمَزَرَا إِذَا وَتَيْنَ سَاعَةَ تَغْشَمِرَا

شائئ. وهذا وإن اشتهر غير صحيح؛ لأنَّ ضَمَّ لام اللَّتْيَا لغةً خارجة عن تصغير المبهمات، جارية على قياس المتمكنات، وفي الأشباه والنظائر النحوية: «قال ابنُ خالويه: أجمع النحويون على فَتْح لام (اللَّتْيَا) إِلَّا الْأَخْفَشُ⁽¹⁾، فَإِنَّهُ أَجَازَ ضَمَّهَا»⁽²⁾ وهذا أيضاً كلام غير مُهَذَّب. وفي التسهيل: «ضَمَّ لام اللَّذْيَا واللَّتْيَا: لغية»⁽³⁾. ومعنى قولهم: «بعد اللتيا والتي»⁽⁴⁾: بَعْدَ الْخُطَّةِ الصغيرة والكبيرة، وحُذِفَت الصَّلَةُ إشارةً إلى قُصُورِ العبارة عن الإحاطة بها. والمتبادرُ منه أنَّ (التي) هي الكبيرة، و(اللَّتْيَا) هي الصغيرة، وقيل: اللتيا عبارة عن الكبيرة، والتي عن الصغيرة⁽⁵⁾، فالتصغير للتعظيم؛ كما في قولهم⁽⁶⁾: دُوَيْهِيَّةٌ⁽⁷⁾، وبه صرَّح الزمخشري في شرح مقاماته⁽⁸⁾، وعليه قوله في الكلم⁽⁹⁾ النوابع:

«رُبَّ مُسْتَفْتٍ أَغْلَمَ مِنَ الْمُفْتِي، وَاللَّتْيَا أَعْظَمُ مِنَ الَّتِي»⁽¹⁰⁾. وقيل: إنهما صارا اسمين للداهية العظيمة والصغيرة⁽¹¹⁾، فلا حَذَفَ فيه، ولو قيل: بناؤه في أوَّل الأمر على الحذف، ثم لما كَثُرَ استعمالُهُ تَرِكَ⁽¹²⁾ التقدير فيه، كان وجهاً وجيهاً.

وفي مجمع الأمثال: «جاء بعد اللَّتْيَا والَّتِي: يَكُونُ بهما عن الشَّدة، واللَّتْيَا: تصغير التي،

- (1) هو أبو الحسن سعيد بن مسعدة البلخي البصري، المعروف بالأخفش الأوسط (215هـ): نحوي، عالم باللغة والأدب، من كتبه: «معاني القرآن» و«معاني الشعر». إنباه الرواة 36/2، البغية 90/1، الأعلام 101/3.
- (2) الأشباه والنظائر 28/5-29 بتصرف. وانظر الكتاب 488/3 والمقتضب 289/2. وفي ارتشاف الضرب 187/1: «وتقول في الذي والتي: اللَّذْيَا واللَّتْيَا -بفتح لاميها- وقد تضمَّ».
- (3) التسهيل: 288.
- (4) جمهرة الأمثال 223/1 ومجمع الأمثال 92/1 وفيهما: «هما الداهية الكبيرة والصغيرة».
- (5) انظر كتاب الأمثال لأبي عبيد: 256.
- (6) سقطت من ب، ط.
- (7) في شرح التصريح للأزهري 317/2: «وزاد الكوفيون معنى آخر؛ وهو التعظيم؛ نحو: دُوَيْهِيَّة». كقول لييد:

وكل أناس سوف تدخل بيتهم دُوَيْهِيَّةٌ تصفّر منها الأنامل
وانظر: الإنصاف 138/1 والجنى الداني 89/5 والهمع 130/6 وحاشية الخضري 163/2.

- (8) شرح مقامات الزمخشري: 104.
- (9) سقطت من ط.
- (10) الكلم النوابع: 42أ.
- (11) الأشباه والنظائر 295/4 ومجمع الأمثال 133/1 واللسان (لتا).
- (12) في أ: «كثُر» تحريف.

وهي عبارة عن الداهية المتناهية؛ كما قالوا: الدَّهْمُ واللُّهْمُ⁽¹⁾، وكلّهما تصغير يراد به التكبير⁽²⁾، ولذا قالوا: التي: عبارة عن الدَّاهِيَةِ التي لم تبلغ النّهاية، وهما علّمان عليها، ولهذا استغنيا عن الصلّة⁽³⁾.

بإقرار فتحة أوائلها على صيغها الأصلية. وهذا فيما إذا كان مفتوحاً، كما هو الأغلب فيه، فلا يردّ عليه أنّه إذا صَغُرَ (أولاً) قيل: (أولياء) بإبقاء ضمّه⁽⁴⁾، وأدعاء أنّه اجْتُلبِت فيه ضَمّة أخرى للتصغير، خلاف الظاهر.

وفي الإقليد⁽⁵⁾: «لَمَّا عَلِمْنَا أَنَّ الْمَبْهَمَ لَا يَحْظَى صَدْرُهُ بِالضَّمِّ، وَالْأَلْفُ الْمَزِيدَةُ فِي آخِرِهِ جَعَلْتُ عَوْضاً عَنْ ضَمِّ الْأَوَّلِ - كَمَا قَالَ الْمُصَنِّفُ - فَأَيَّةُ حَاجَةٍ [تَدْعُو]⁽⁶⁾ إِلَى نَتِجَةِ الْإِخْتِلَافِ فِيهِ بِالضَّمَّةِ»⁽⁷⁾؟ بخلافها في زيد⁽⁸⁾، فَإِنَّا لَمَّا رَأَيْنَا نَحْو: (رُجِيل) بَضَمَ أَوَّلَهُ، لَزِمْنَا تَقْدِيرَ الْإِخْتِلَافِ، وَنَقُولُ: إِنَّهَا حَدَّثَتْ عِلْماً لِلتَّصْغِيرِ، وَأُورِدَ عَلَى جَعْلِ الْأَلْفِ عَوْضاً قَوْلُهُمْ: «الَّذِيُون» فِي الْجَمْعِ بِدُونِ أَلْفٍ، وَيَلْزِمُهُ حَذْفُ الْعَوْضِ وَالْمَعْوُضُ عَلَى تَقْدِيرِ الْعَوْضِيَّةِ، فَقِيلَ: إِنَّهُ ضَعِيفٌ، وَفِي الْمَثَلِ⁽⁹⁾: أَضْعَفُ مِنْ حِجَّةٍ نَحْوِي! وَقَدْ يَقَالُ: إِنَّهَا حُذِفَتْ لِقَاءُ السَّاكِنِينَ⁽¹⁰⁾، وَالْمَحْذُوفُ لِعَلَّةِ كَالْمَوْجُودِ.

[الطويل]

بِذَيَالِكَ الْوَادِي أَهِيْمٌ وَلَمْ أَقْلُ بِذَيَالِكَ الْوَادِي وَذِيَاكَ مِنْ زُهْدٍ⁽¹¹⁾

(1) من أسماء الداهية. اللسان (دهم) و(لهم).

(2) في ب: «التكثير».

(3) مجمع الأمثال 1/164.

(4) انظر التكملة للفارسي: 210 واللسان (أولى).

(5) «الإقليد» هو شرح لكتاب «المفصل في النحو للزمخشري»، شرحه أحمد بن محمود بن عمر الجندي، وسمّاه «الإقليد». انظر كشف الظنون 2/1775.

(6) زيادة من أ.

(7) الإقليد: 172 أ. وانظر المقتضب 2/289 والمخصص 14/104.

(8) في ب، ط: «رجل».

(9) العبارة في أ: «وقد قيل في المثل».

(10) هذا ماذهب إليه الأخفش، ولم يأخذ به أحد. انظر المقتضب 2/290 والارتشاف 1/187.

(11) في أ: «وذاك».

ولكن إذا ما حُبَّ شيءٌ تَوَلَّعتْ به أخرفُ التصغيرِ من شِدَّةِ الرَّجْدِ⁽¹⁾

لَمَّا كان في التصغيرِ زيادةٌ تُنْقِصُ المعنى⁽²⁾؛ لَأَنَّهُ في الأصلِ للتحقيرِ أو التقليلِ⁽³⁾، ولذا قال بعضُ الشعراءِ في صديق له⁽⁴⁾:

صَحِبْتُه وَلَمْ يَكُنْ نَظِيرِي نَقَصْتُ إِذْ جَعَلْتَهُ تَكْثِيرِي

كما تَزَادُ الياءُ في التصغيرِ⁽⁵⁾

منع تصغير⁽⁶⁾ أسماء الله تعالى وأنبيائه والأمور المعظمة⁽⁷⁾، إلا أَنَّهُ قد تَجَوَّزَ به⁽⁸⁾، فاستعمل للتعظيم تارةً، وتارةً للتحبيب والرافة والتقريب؛ كما يقول الرجل لابنه: يا بني. وعليه قول ابن الفارض⁽⁹⁾ في رباعيته⁽¹⁰⁾:

عَوَّذْتُ حُبِّي بِرَبِّ الطُّورِ مِنْ آفَةٍ مَا يَجْرِي مِنَ المَقْدُورِ⁽¹¹⁾

مَا قُلْتُ حُبِّي مِنَ التَّحْقِيرِ بَلْ يَعْذُبُ اسْمُ الشَّيْءِ بِالتَّصْغِيرِ⁽¹²⁾

وللشَّابِّ الظَّرِيفِ⁽¹³⁾:

[السريع]

(1) في الأصل: «الحب»، وما أثبتته من النسخ الأخرى ومتن الدرة.

(2) العبارة في ب: «ينقص بها المعنى».

(3) انظر شرح التصريح 317/2 والهمع 130/6.

(4) ليست في ب.

(5) لم أقف على الأبيات.

(6) العبارة في ب، ط: «التصغير لم يدخل أسماء...».

(7) انظر شرح التصريح 317/2.

(8) العبارة في ب: «وإن كان يتجاوز فيه».

(9) عمر بن علي بن مرشد بن علي بن الفارض (632هـ) الحموي الأصل: من أشعر المتصوفين، لقَّبَ بـ«سلطان

العاشقين». له ديوان شعر مطبوع. وفيات الأعيان 454/3، سير أعلام النبلاء 296/16، الأعلام 56/5.

(10) في أ: «رباعياته».

(11) البيت سقط من أ.

(12) البيتان في ديوان ابن الفارض: 194. وفيه: «الشخص» بدل «الشيء»، وكذا في ب، ط.

(13) هو محمد بن سليمان بن علي بن عبد الله التلمساني، شمس الدين، الشاعر المعروف بالشاب الظريف

(688هـ). له ديوان شعر مطبوع. معجم المؤلفين 163/8، الأعلام 150/6.

لله نَحْوِي لَهُ مَبْسَمٌ حُلُوٌّ بِهِ يَعْذُبُ تَغْذِيي⁽¹⁾
 قد صُغِرَ الْجَوْهَرُ فِي ثَغْرِه لَكِنَّهُ تَصْغِيرُ تَحْبِيبِ⁽²⁾
 وفي قوله (تحبيب) إبهامٌ لطيف.

وفي المثل السائر: «من حبَّ طبَّ»⁽³⁾، وقالوا أيضاً: «اعملْ عَمَلٌ مِنْ طَبٍّ لِمَنْ حَبَّ»⁽⁴⁾، وهو مثل مشهور. ووقع لبعض المتأخرين في شرح قواعد ابن هشام⁽⁵⁾ أنه قال⁽⁶⁾: «المحبُّ لا يُدَاوِي حَبِيْبَهُ؛ لَأَنَّهُ لَشِدَّةٌ شَغَفَهُ بِهِ لَا يُقَدِّمُ عَلَى عِلَاجِهِ»⁽⁷⁾. فـ (طبَّ) في المثل، يتعيَّن أَنَّهُ بمعنى الفِطْنَةِ والحِذْقِ، ولِذَا سُمِّيَ السَّخَرُ ومعالجةُ المرضِ طبَّاً، لاحتياجه لِكَمَالِ الفِطْنَةِ⁽⁸⁾، فإنها أصل⁽⁹⁾ معناه الحقيقي؛ كما قال عنتره في معلقته: [الكامل]

..... -..... -..... -..... -..... -..... -..... -..... -..... -.....
 طَبٌّ بِأَخْذِ الْفَارِسِ الْمُسْتَلِمِ⁽¹⁰⁾

[هو لا يس الألة: أي الدرع]⁽¹¹⁾. وليس بشيء، ولذا قال العلامة في وصاياه المذكورة في آخر شرحه للقانون: «لأن يراك طبيبك حبيباً، خيرٌ من أن يراك جافياً غريباً، ألم تقرأ في كتب الأدب، وما مرَّ عليك من أمثال العرب: اعملْ عَمَلٌ مِنْ طَبٍّ لِمَنْ حَبَّ؟ فلو لا أن صداقته نفع عاجلٌ، وخيرٌ شاملٌ، لم يضرب بها الأمثال، ولم يسبق الأعوام⁽¹²⁾ والأحوال». الخ.

(1) في ب، ط: «عذب» مكان «حلو».

(2) البيتان في ديوان الشاب الظريف: 92، ورواية البيت الأول فيه:

بَارَبْتُ نَحْوِي لَهُ مَبْسَمٌ تَقْبِيلُهُ غَايَةُ مَطْلُوبِي
 المثل في: جمهرة الأمثال 228/2 وجمع الأمثال 357/2.

(4) في أ: «أحب». والمثل في: جمع الأمثال 498/1 وفيه: «صنعة من طب لمن حب» وانظر اللسان (طب).

(5) قصد «شرح قواعد ابن هشام» للكافيحي (879هـ).

(6) سقطت من ط.

(7) شرح قواعد ابن هشام: 51.

(8) الأضداد لابن الأنباري: 231-233 واللسان (طب).

(9) في أ: «الأصل».

(10) عجز بيت، وصدره في ديوان عنتره: 61:

إِنْ تُغْدِيَنِي دُونِي الْقِنَاعَ فَإِنَّنِي

وانظر الأضداد لابن الأنباري: 233 والزاهر: 331 واللسان (طب). والإغداق: إسدال القناع على

الوجه. والمستلثم: المتسلح، ويقال: هو اللابس الألة؛ وهي الدرع.

(11) زيادة من ط.

(12) في ب، ط: «الشهور».

وما ذكره صحيح أيضاً.

قال ابن الأنباري في الزاهر: «معناه: من أحبَّ فِطْنًا⁽¹³⁾ وَحَذَقًا، واحْتَالَ لِمَنْ يُحِبُّ»⁽¹⁴⁾. وما ذكر من اختيارهم في بناء الفاعل مِنْ (أحب) وفي المفعول من (حب) ليتعادل اللفظان، من محاسن العربية وحكمة الواضع لها.

[الكامل]

وَلَقَدْ نَزَلَتْ فَلَا تَنْظُنِّي غَيْرُهُ مِنِّي بِمَنْزِلَةِ الْمُحِبِّ الْمَكْرَمِ⁽¹⁵⁾

هو من معلقة عنترة المشهورة التي أولها:

أَعْيَاكَ رَسْمُ الدَّارِ لِمَ يَتَكَلَّمُ حَتَّى تَكَلَّمَ كَالْأَصَمِّ الْأَعْجَمِ⁽¹⁶⁾

ونزلت - بكسر التاء -: خطابٌ لمحبوبته، والباء في قوله: «بمنزلة» متعلقة بمصدر محذوف؛ لأنه لما قال: «نزلت» دلَّ على النزول؛ كما في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَامٍ يُظْلَمُ تُؤَدُّهُ مِنْ عَذَابِ أَلِيمٍ ۝﴾ [الحج: 25]. فهو في موضع نصب، فالمعنى: ولقد نزلت مِنِّي منزلةٌ مثل منزلة المحبِّ المكرم. وقوله: «فلا تنظني غيره»؛ أي: لا تنظني غير ما أنا عليه من محبتك، وأنت عندي بمنزلة من لا أقدم عليه أحداً. وقال الكسائي: (حب) الثلاثي لغةً أَمَاتُوهَا في تصاريفه. وقال الأصمعي: لا أعرفه إلا في (يحب) المبدوء بالياء التحتية، وعلى هذا مما في المثل شاذٌّ أو للمشاكلة. والحق ما عليه أبو علي الفارسي من أن الثلاثي مُسْتَعْمَلٌ لكنّه قليل.

ويقولون: فلا تَنْظُنِّي الإكرام، وهو مستأهلٌ للإنعام، ولم تُسمع هاتان اللفظتان في كلام العرب، ولا صَوَّبَهُمَا أَحَدٌ مِنْ أَعْلَامِ الأدب.

(13) في أ، ب، ط: «طَبَّ»، والصواب ما في الأصل، وكذا في الزاهر.

(14) الزاهر في معاني كلمات الناس: 330.

(15) البيت في ديوان عنترة: 187 وأدب الكاتب: 613 وجمهرة اللغة (أحب) والزاهر: 331 والخصائص 216/2 والمقرب 117/1 واللسان (حب) وأوضح المسالك 70/2 والتاج (حب) والأشباه والنظائر 405/2 والهمع 226/2 والخزانة 227/3 و136/9. وبلا نسبة في شرح ابن عقيل 1/444.

(16) أول معلقة عنترة كما في ديوانه 182:

هَلْ غَادَرَ الشُّعْرَاءُ مِنْ مُرَدِّمْ أَمْ هَلْ عَرَفَتْ الدَّارَ بَعْدَ تَوْهَمِ
وفي مطلعها قولان، والثابت ما أورده.

في لسان العرب: «قال الأزهري: خطأ بعضهم مَنْ قال: يستأهل بمعنى يستحق، وإنما هو استفعال من الإهالة: وهي الشَّخْم المُذاب، وأما أنا فلا أنكره، ولا أخطئ من قاله؛ لأنني سمعتُ أعرابياً فصيحاً من بني أسد يقول لرجل شكرَ عنده يداً أولاهما: تستأهل يا أبا حازم ما أوليت. بمحضِر جماعةٍ من الأعراب، وما أنكروا عليه قوله، وأنكره المازني⁽¹⁾ وقال: استأهل: لا يدلُّ على معنى استوجب، إنما معناه أن يطلب أن يكون من أهل كذا، وليس هذا مراداً»⁽²⁾.

وهكذا قال الزمخشري أيضاً⁽³⁾، وما ذكره المازني غيرُ وارد؛ لأن استفعال لا يلزمه الطلب كما في كُتب الصُّرف، أو يُقال: هو طلبٌ تقديرِي ك: استخرجتُ الودَّ؛ لأنَّ فعله الذي أوجب له ذلك، طلب له⁽⁴⁾ الإكرام وأن يكون أهلاً له، كما جعل التحيُّل في الإخراج بمنزلة الطلب⁽⁵⁾. وفي الحواشي: ما ذكره المصنِّف تبع فيه أدب الكاتب⁽⁶⁾، وهكذا أكثر ما في⁽⁷⁾ كتابه هذا.

وقال أبو محمد⁽⁸⁾: «إنهم قالوا هو أهلٌ لكذا، وقد تأهلَ له، فاستأهلَ استفعال منه، وأصله الهمزة فسُهلَّت، وهو جائز كثيرٌ ك: استأسدَ الرُّجلُ، واستأبَرَ النَّحْلُ، واستنَوَّقَ الجَمْلُ أي صار كالنَّاقَةِ. فإذا استُعْمِل (استأهل) بمعنى صار أهلاً، كان جائزاً قياساً». مع أنَّ السَّماع فيه ثابتٌ عن كثير من النُّقات، فثبتَ أنَّه مسموع فصيح، ومقيسٌ صحيح، فلا عِبْرَةٌ بإنكاره⁽⁹⁾، وتكثير السَّواد بمثله.

[السريع]

لا بَلْ كُلِّي بِأَمِّيِّ واستأهلي إِنَّ الَّذِي أَنْفَقْتَ مِنْ مَالِيَّةٍ⁽¹⁰⁾

(1) هو أبو عثمان بكر بن محمد بن حبيب بن بقية، المازني (249هـ): أحد الأئمة في النحو. من تصانيفه: «الألف واللام» و«ما تلحن فيه العامة». إنباه الرواة 246/1، البغية 463/1، الأعلام 69/2.

(2) اللسان (أهل). وانظر تهذيب اللغة والتكملة والذيل والصلة (أهل).

(3) قال الزمخشري في الأساس (أهل): «وفلانٌ أهلٌ لكذا، وقد استأهل لذلك وهو مستأهل له، سمعت أهل الحجاز يستعملونه استعمالاً واسعاً». وفي المصباح (أهل): «يقال: استأهل بمعنى استحق». وانظر القاموس (أهل).

(4) ليست في ط.

(5) انظر شرح الملوكي في التصريف: 82-83.

(6) حواشي ابن بري: 22. وانظر ما في أدب الكاتب: 412.

(7) سقطت من أ.

(8) هو ابن بري، وقوله في حواشيه المتقدِّم ذكرها.

(9) في ب، ط: «بإسطاره».

(10) البيت لحاتم الطائي، وهو في ديوانه 129 وفيه: «لا تُغْدِي» بدل «لايل كلي»، وفي الأساس (أهل ونُسب في

مَيَّ: اسمُ امرأةٍ، ويروي: (أم) بَدَلَه. وقال ابنُ السَّيِّد في شرح أدب الكاتب: «هذا البيت لا أعلم قائله، وقد رُوي فيه (أُم) بفتح الميم وكسرهما، والفتح على تقدير أنه أراد: (يا أُمًا) فحذف الألف واكتفى عنها بالفتحة، أو أراد: (يا أُمته) وهي لغة في (أُم) فرخَم⁽¹⁾، فزعم⁽²⁾ أن (أُمته) بمعنى أُم لا تستعمل غالباً إلا في النداء، وقد استعملت في غيره، وقيل: أراد: يا أُمته، وهو خطأ لكثرة الحذف، ولأنه ليس موضع الندبة»⁽³⁾.

وأنفتت: روي في البيت⁽⁴⁾ بضَمِّ التاء وكسرهما، وهو ظاهر.

• • •

والاختيارُ في كلام العربِ على ما حكاه ثعلب⁽⁵⁾ أن يقال: مذ لدن الصَّبح إلى أن تزول الشمس: سهرنا الليلة، وفيما بعد الزوال إلى آخر النهار: سهرنا البارحة⁽⁶⁾.

البارحةُ: مأخوذ من بَرَح بمعنى زال، ومنه: بَرَحَ الخَفَاءُ⁽⁷⁾، وما قاله ثعلب صحيح؛ لأن البارحة في الليالي نظيرُ أمس في الأيام. وأمس: اليوم الذي قبل يومك الذي أنت فيه. والبارحة: الليلة التي قبل ليلتك التي أنت فيها. فينبغي ألا يقال حتى تكون في الليلة الثانية، أو في حدّها القريب منها؛ وهو ما بعد الزوال؛ لأنه داخل في حدّ الليل والمساء.

نعم ما ذكر على التجوُّز⁽⁸⁾، ومثله لا يُعدّ غلطاً، بل عدولٌ عن المختار، وفي قوله: «والاختيار» ما ينبّه عليه.

اللسان (أهل) لعمر بن أسوى. وهو بلا نسبة في: أدب الكاتب 412 وتهذيب اللغة (أهل) والاقتضاب: 394 وتهذيب الخواص: 162 وتصحيح التصحيح: 557.
(1) الترقيم: هو حذف آخر الاسم في النداء، قال ابن مالك:

ترخيم احذف آخر المنادى كـ (يا سُعَا) فيمن دعا سُعَادَا
(2) في ب، ط: «إلا».

(3) الاقتضاب: 394 يتصرف.

(4) قوله «في البيت» ليس في ب، ط.

(5) هو أبو العباس أحمد بن يحيى بن زيد بن سيار الشيباني، المعروف بثعلب (291 هـ): إمام الكوفيين في النحو واللغة، وكان رواية للشعر محدثاً، من كتبه: «الفصيح» و«قواعد الشعر». سير أعلام النبلاء 109/11، إنباه الرواة 173/1، الأعلام 267/1.

(6) تمام كلام الحريري: «ويقولون إذا أصبحوا: سهرنا البارحة، وسرّينا البارحة، والاختيار...». وانظر: ذيل الفصيح: 3 وتثقيف اللسان: 111 وتقويم اللسان: 180 واللسان (برح).

(7) أي: ظهر ما كان خافياً وانكشف. تهذيب اللغة (برح).

(8) في أ: «في حدّ التجوُّز».

قلت: روي في صحيح البخاري عن أبي هريرة⁽¹⁾ رضي الله عنه قال: سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: «كُلُّ أُمْتِي مُعَافَى إِلَّا الْمُجَاهِرِينَ، وَإِنْ مِنْ الْمُجَاهِرَةِ أَنْ يَعْمَلَ⁽²⁾ الرَّجُلُ بِاللَّيْلِ عَمَلًا⁽³⁾، ثُمَّ يُصْبِحُ وَقَدْ سَتَرَهُ اللَّهُ، فيقول: عَمِلْتُ الْبَارِحَةَ كَذَا وَكَذَا، وَقَدْ⁽⁴⁾ بَاتَ يَسْتَرُهُ رَبُّهُ، فيُصْبِحُ يَكْشِفُ سِتْرَهُ اللَّهُ عَنْهُ»⁽⁵⁾.

وفي صحيح مسلم في «الرويا» أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ⁽⁶⁾ كَانَ إِذَا أَصْبَحَ قَالَ: «هَلْ رَأَى أَحَدٌ مِنْكُمْ الْبَارِحَةَ رُؤْيَا»⁽⁷⁾... الخ. وقال سُرَّاح⁽⁸⁾ الصحيحين: إِنْ مَا ذَكَرَ يَدُلُّ عَلَى صِحَّةِ مَا أَنْكَرَهُ الْمُصَنَّفُ وَفَصَاحَتِهِ⁽⁹⁾. فقول المصنَّف: «وقد جاء في الآثار والأخبار» مُخَالَفٌ لِلْمُرَوِّى فِي الصَّحِيحِينَ، فَتَبَّتْ أَنَّهُ مُخْتَارٌ لَصُدُورِهِ عَنِ الْمُخْتَارِ أَفْصَحَ النَّاسَ، فَتَدَبَّرْ.

[السريع]

كُلُّهُمْ أَرْوَعٌ مِنْ تَغَلَّبٍ مَا أَثْبَتَ اللَّيْلَةَ بِالْبَارِحَةِ⁽¹⁰⁾
هو من شعر لطرُفة بن العَبْدِ الشاعر المشهور، قاله لعمر بن هِنْدٍ⁽¹¹⁾ يُلُومُ أَصْحَابَهُ فِي خِذْلَانِهِمْ، وَهُوَ بِتَمَامِهِ:

-
- (1) قوله: «عن أبي هريرة» سقط من أ.
 - (2) في أ: «يفعل» تحريف.
 - (3) سقطت من أ.
 - (4) سقطت من أ.
 - (5) في الأصل: «المجاهرون»، والحديث في صحيح مسلم، كتاب الزهد 2291/4 وصحيح البخاري، كتاب الأدب 2254/5.
 - (6) في ب: «عليه السلام».
 - (7) صحيح مسلم، كتاب الرويا 1781/4.
 - (8) في ب: «شرح».
 - (9) في شرح صحيح مسلم للنووي 40/15: «فيه دليلٌ لجواز إطلاق البارحة على الليلة الماضية وإن كان قبل الزوال، وقول تغلب وغيره: إنه لا يقال البارحة إلا بعد الزوال، يحتمل أنهم أرادوا أن هذا حقيقته، ولا يمنع إطلاقه قبل الزوال مجازاً، ويحملون الحديث على المجاز، وإلا فمذهبهم باطل بهذا الحديث». وانظر أيضاً: «إكمال إكمال المعلم» للأبِّي 95/6.
 - (10) البيت لطرُفة بن العبد، وهو في ديوانه: 118 وعيون الأخبار 399/2 وفصل المقال: 227 والمستقصى 145/1، وبلا نسبة في مجمع الأمثال 325/2 واللسان (وضح).
 - (11) هو عمرو بن المنذر اللخمي، المعروف بـ «عمرو بن هند» نسبة إلى أمه (نحو 45 ق. هـ): ملك الحيرة في الجاهلية. معجم الشعراء: 16، الأعلام 86/5.

يا حَقْبَةَ السُّوءِ بِنَا أَسْجِحِنْ قَدْ كُنْتُ عَنْ هَضْبَتِنَا نَارِحَةً
 أَسْلَمَنِي قَوْمِي وَلَمْ يَغْضَبُوا لِسَوِّءَةٍ حَلَّتْ بِهِمْ فَادِحَةً
 كُلِّ خَلِيلٍ كُنْتُ خَالَئُهُ لَا تَرَكْ اللَّهَ لَهُ وَاضِحَةً
 كُلُّهُمْ أَرْوُغٌ مِنْ ثَعْلَبٍ مَا أَشَبَهَ اللَّيْلَةَ بِالْبَارِحَةِ⁽¹⁾
 و«أَرْوُغٌ مِنْ ثَعْلَبٍ»: مَثَلٌ يُضْرَبُ لِمَنْ يَكْثُرُ تَقْلَبُهُ فَلَا يَثْبُتُ عَلَى حَالٍ، وَلَا يَدُومُ عَلَى مَوَدَّةٍ⁽²⁾.
 وَرَوَّغَانُ الثَّعْلَبِ - وَهُوَ الْحَيَوَانُ الْمَعْرُوفُ -: أَنْ يَحِيدَ وَيَتَشَتَّى فِي جَزْئِهِ.

وقوله: «ما أشبه الليلة بالبارحة»⁽³⁾ مَثَلٌ آخَرُ. قَالَ فِي نَزْهِةِ الْأَنْفُسِ⁽⁴⁾: «يُقَالُ لِكُلِّ اثْنَيْنِ اتَّفَقَا فِي خَلْقٍ وَاحِدٍ؛ لِأَنَّ ظُلْمَةً إِحْدَى اللَّيْلَتَيْنِ كَظُلْمَةِ الْأُخْرَى». وَأَوَّلُ مَنْ قَالَهُ طَرْفَةٌ، وَقَدْ ضَمَّنَهُ الصَّفِيُّ الْحَلِّيُّ⁽⁵⁾، فَقَالَ يَدْعُو صَدِيقًا كَانَ زَارَهُ: [السريع]

شَرَفْتَنَا أَمْسِرَ بِنَقْلِ الْخُطَا حَتَّى انْقَضَتْ لِي لَيْلَةٌ صَالِحَةٌ⁽⁶⁾
 فَعُدَّ بِهَا حَتَّى يَقُولَ الْوَرَى مَا أَشَبَهَ اللَّيْلَةَ بِالْبَارِحَةِ⁽⁷⁾
 «لَا تَرَكَ اللَّهَ لَهُ وَاضِحَةً»: أَيُّ: لَا أَبْقَى لَهُ شَيْئًا، وَقِيلَ: بَلَّ⁽⁸⁾ أَرَادَ بِهِ الْمَالِ الظَّاهِرَ. لَوْضُوحُهُ
 بِكَوْنِهِ مُشَاهِدًا مُحْسُوسًا، وَهُوَ أَقْرَبُ لَفْظًا، وَالْأَوَّلُ أَبْلَغُ مَعْنَى. وَالْوَاضِحَةُ: الْأَسْنَانُ⁽⁹⁾ أَيْضًا،
 وَقَدْ جَوَزَ⁽¹⁰⁾ أَنْ يَكُونَ مُرَادًا هُنَا أَيْضًا عَلَى أَنَّهُ دَعَاءٌ؛ كَقَوْلِهِمْ: فَضَّ اللَّهُ فَاهُ.

(1) الأبيات مجتمعة في ديوان طرفة: 118 و144. ومعنى أسجحن: ارفقن. اللسان (سجع).

(2) انظر جمهرة الأمثال 500/1 والمستقصى 45/1 واللسان (روغ).

(3) في أ: «ما أشبه الليلة بالبارحة» والمثل في: جمهرة الأمثال 247/2 ومجمع الأمثال 324/2 والمستقصى 312/2.

(4) «نزهة الأنفس وروضة المجلس» لمحمد بن علي العراقي، ألفه في ذكر ما استعمله العوام من كلام العرب ولم يعرفوا حقيقته. كشف الظنون 1941/2.

(5) هو عبد العزيز بن سرايا بن علي بن أبي القاسم، المعروف بـ الصفي الحلبي (750 هـ) شاعر عصره. له ديوان شعر مطبوع، وكتاب «صفوة الشعراء». فوات الوفيات 1/279، الأعلام 4/17.

(6) في ب، ط: «شرفتني».

(7) في ب: «النهى» مكان «الورى». ولم أقف على البيتين في ديوانه.

(8) سقطت من ب، ط.

(9) اللسان (وضح).

(10) في ب: «يجوز».

ولمّا اختلف التعبير⁽¹⁾ لاختلاف الزمان هنا، استطرَد المصنّف فذكرَ أموراً جاءت عن العرب من هذا القبيل، فقال: وقد خالفت العرب بين ألفاظ متفقة المعاني لاختلاف الأزمنة. وهي بُد قليلة ممّا استقصاه الثعالبي⁽²⁾ في كتابه⁽³⁾: «فقه اللغة وسرّ الأدب»، وممّا في كتاب «الفروق»⁽⁴⁾ لأبي هلال العسكري⁽⁵⁾، وهو فنّ بديع في علم اللغة، وإن وقع النزاع في أكثره، كما سنبتّهِك عليه قريباً.

قالوا: إنّ الظلّ لا يكون إلّا نصف النهار، والفيء لا يكون إلّا بعد الزوال⁽⁶⁾. في فصيح ثعلب: «الظلّ بالغداة، والفيء بالعشي»⁽⁷⁾، وعليه كثير من أهل اللغة⁽⁸⁾، واستشهدوا بقول حميد بن ثور الهلالي⁽⁹⁾:

فلا الظلّ من برد الضحى يستطيعه ولا الفيء من برد العشي يروق⁽¹⁰⁾

ولأنه من فاء⁽¹¹⁾، إذا رجع، والظلّ: رجع من جانب المغرب إلى جانب المشرق، وأصل الظلّ: مُطْلَقُ السّتر؛ فلذا أطلق على ظلام الليل وظلّ الجنة⁽¹²⁾. ولا حجة له في البيت؛ لأنّ

-
- (1) في أ: «التعين».
 - (2) هو أبو منصور الثعالبي، عبد الملك بن محمد بن إسماعيل (429 هـ): من أئمة اللغة والأدب، له: «فقه اللغة» و«بتيمة الدهر». وفيات الأعيان 178/3، سير أعلام النبلاء 282/13، الأعلام 163/4.
 - (3) في ط: «كتابه».
 - (4) في أ: «الفرزدق» تحريف.
 - (5) في جميع النسخ: «ابن هلال العسكري» والصواب ما أثبتته. وأبو هلال هو الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد (بعد 395 هـ): عالم بالأدب واللغة. له: «التلخيص» و«جمهرة الأمثال». سير أعلام النبلاء 460/12، الخزائن 230/1، الأعلام 196/2.
 - (6) اللسان (ظلّل).
 - (7) الفصيح وشرحه: 95.
 - (8) انظر إصلاح المنطق: 320-321 وجمهرة اللغة وتهذيب اللغة وتهذيب الأسماء واللغات (ظلّل).
 - (9) هو أبو المنثي حميد بن ثور بن حزن الهلالي، العامري (نحو 30 هـ): شاعر مخضرم، عاش زمنًا في الجاهلية. له ديوان شعر مطبوع. الشعر والشعراء 390/1، الأغاني 1570/4، الأعلام 283/2.
 - (10) في ب، ط: «نستطيعه». ورواية البيت في ديوانه: 40.
 - فلا الظلّ منها بالضحى يستطيعه ولا الفيء منها بالعشي تذوق
 - وانظر: إصلاح المنطق: 320 والفصيح وشرحه 95 والأغاني 1571/4 واللسان (فيًا).
 - (11) في أ: «وفاء» تحريف.
 - (12) انظر تهذيب الأسماء واللغات (ظلّل).

التفرقة فيه لئلا يتكرر لفظه لا للتخصيص، والدليل على استعمال⁽¹⁾ الظلّ بالعشي قول امرئ القيس:

يَفِيءُ عَلَيْهَا الظَّلَّ عَرْمُضُهَا طام⁽²⁾
 كذا في شرح الفصيح⁽³⁾، فما ذكره المصنف - وإن اشتهر - ليس بمسلم.

الإدلاج - بإسكان الدال -: سير أول الليل، والإدلاج بالتشديد: سير آخره. لأهل اللغة في هذه اللفظة اختلاف، وكلام إجماله أن الدلجة بضم الدال وفتحها، ويسكون اللام ويفتحها أيضاً⁽⁴⁾، هل هي بمعنى أو لا؟ فقل: هي بالضم لآخر الليل، وبالفتح لأوله، وأدلج بالتخفيف: سار أوله، وقيل: سار الليل كله [وبالتشديد: سار آخر الليل، وهذا هو الأكثر⁽⁵⁾]. وقيل: يقال فيهما بالتخفيف والتشديد⁽⁶⁾، وقيل: أدلج الليل⁽⁷⁾ كله⁽⁸⁾ من أوله إلى آخره، وأية ساعة سرت من الليل فقد أدلجت؛ على مثال: أخرجت، والتفرقة⁽⁹⁾ بين (أدلجت) و(أدلجت) قول أهل اللغة إلا الفارسي؛ فإنه قال⁽¹⁰⁾: هما بمعنى⁽¹¹⁾. وفي الجامع⁽¹²⁾: «الدلجة والدلجة: لغتان بمعنى؛ وهما سير أول الليل، وكلاهما بمعنى عند أكثر العرب⁽¹³⁾؛ ك(برهة) و(برهة). ويقال:

(1) في ط: «استعماله».

(2) عجز بيت لامرئ القيس، وصدرة في ديوانه 207:

تَيْمَتِ الْعَيْنُ الَّتِي عِنْدَ ضَارِجٍ
 وانظر الاقتضاب: 60 والأساس (فيأ). وضارج: موضع في بلاد بني عبس. والعرمض: الطحلب. وطام: مرتفع.

(3) الفصيح وشرحه: 95.

(4) سقطت من ط.

(5) الفصيح وشرحه: 33، وتهذيب اللغة والصحاح والمجمل (دلج).

(6) تقويم اللسان: 79.

(7) في أ: «الدلج بالليل».

(8) ما بين قوسين سقط من الأصل.

(9) في ط: «التفريق».

(10) «فإنه قال» سقط من أ.

(11) انظر: اللسان والتاج (دلج).

(12) لعله «الجامع في اللغة» لأبي عبد الله محمد بن جعفر القزاز (412هـ). الكشف 576/1.

(13) قال ابن الأثير في النهاية 129/2: «يقال: أدلج - بالتخفيف -: إذا سار من أول الليل، وأدلج - بالتشديد -: إذا سار من آخره، والاسم منهما الدلجة والدلجة، بالضم والفتح... ومنهم من يجعل الإدلاج لليل كله». وانظر القاموس (دلج).

أَدْلَجَ الرجل يُدْلَجُ إِذْلاجاً: سار من أول الليل، وأدْلَجَ سار من آخره».

وفي المنتهى⁽¹⁾: الاسم الدَّلَجُ بالتحريك، وجمعُ الدَّلَجَةِ: دُلْج. وغلَطَ ابنُ دُرُسْتُوِيَه⁽²⁾ ثعلباً في تخصيصه التشديد بآخر الليل، والتخفيف بأوله، وقال: هما عندنا جميعاً سيرُ الليل في كلِّ وقتٍ من أوله وآخره ووسطه، وهو إفعالٌ وافتعالٌ من الدَّلَج، والدَّلْجُ: سير الليل، بمنزلة الشرى. وليس في واحد من هذين المثالين دليلٌ على شيء من الأوقات، ولو كان المثالُ دليلاً على الوقت، لكان قولُ القائل الاستدلاج -بزنة الاستفعال- دليل الوقت، ولكان الاندلاج -على الانفعال- دليلاً لوقت⁽³⁾ آخر، وهو فاسد. ولكن الأمثلة كلها عند جميعهم موضوعة لاختلاف معاني الأفعال في أنفسها، لا لاختلاف أوقاتها. وأما وَسَطُ الليل وآخره وأوله وسحره وقبل النوم وبعده، فمما لا تدلُّ عليه الأفعال ولا مصادرها⁽⁴⁾.

ووافقه على هذا كثير من أهل اللغة، واحتجَّ المفرقون بينهما بقول الأعشى:

[الخفيف]

وَأَدْلَجَ بَعْدَ الْمَنَامِ وَتَهْجِي سِرِّ وَقَفَّ وَسَبَسَبِ وَرِمَالٍ⁽⁵⁾
وقول زهير:

[الطويل]

بَكَرْنَ بُكُوراً وَأَدْلَجْنَ بِسُحْرَةٍ فَهَنَّ لَوَادِي الرَّسِّ كَالْيَدِ لِلْفَمِ⁽⁶⁾

فلما قال الأعشى: «بعد المنام» وزهير: «بسحرة» ظنوا الاختصاص بما مرّ، وهو وهم؛ فإنَّ كلَّ واحدٍ من الشاعرين وصف ما فعله هو⁽⁷⁾، وخصّصه دون ما فعله غيره، ولولا أن يكون بسحرة وغيرها⁽⁸⁾ ما احتاج إلى ذكرها، وكذا قوله: «بعد المنام»، ويؤيده أنهم يسمّون القنفذ

- (1) لعله «منتهى الأرب في لغات العرب» لعبد الرحيم بن عبد الكريم الصفي. انظر إيضاح المكنون 571/2.
- (2) هو أبو محمد عبد الله بن جعفر بن محمد بن درستويه، ابن المرزبان (347 هـ): عالم باللغة، له: «شرح فصيح ثعلب» و«الكتاب» وغيرهما. وفيات الأعيان 44/1، البغية 36/2، الأعلام 76/4.
- (3) في ب: «على وقت».
- (4) انظر اللسان (دلج).
- (5) في ب: «وَأَيْنَ وَسَبَسَب». البيت في ديوان الأعشى: 284 والتاج (دلج).
- (6) في ب: «هَنَّ لَوَادِي». البيت في ديوان زهير: 109 برواية: «وَاسْتَحَرْنَ» بدل «وَأَدْلَجْنَ»، وحينئذ لا شاهد فيه، والتاج (دلج).
- (7) ليست في أ.
- (8) في ب: «بغيرها».

مُذْلِجاً⁽¹⁾؛ لَأَنَّهُ يَذْرُجُ فِي اللَّيْلِ مَطْلَقاً؛ سواء أَوَّلُهُ وَوَسْطُهُ وَآخِرُهُ، وَرُذِّ هَذَا بِأَن كَثِيرًا مِنَ الْمَفْرَقِينَ لَمْ يَذْكُرُوا الْبَيْتَيْنِ⁽²⁾، فَيَجُوزُ أَنْ يَشْبَهُوه⁽³⁾ بِأَمْرٍ آخَرَ، فَإِنْ أَخَذُوهُ مِنْهُمَا فَالْصَّوَابُ مَا قَالَهُ ابْنُ دُرُسْتُويه.

وَأَمَّا مَا قِيلَ مِنْ أَنَّ الْأَفْعَالَ تَخْتَلِفُ لِاخْتِلَافِ الْمَعَانِي... إِلَى آخِرِهِ، فَقَدْ قَالَ أَبُو حَيَّانَ⁽⁴⁾: «إِنَّ الشُّلُوبِينَ⁽⁵⁾ وَغَيْرَهُ خَالَفُوا فِي ذَلِكَ وَقَالُوا: الْأَفْعَالُ تَخْتَلِفُ أَبْنِيَّتُهَا لِاخْتِلَافِ الْمَعَانِي، وَالْمَعَانِي الَّتِي تَخْتَلِفُ لَهَا الْأَبْنِيَّةُ⁽⁶⁾ لَيْسَتْ بِمَقْصُورَةٍ عَلَى شَيْءٍ مِنَ الْمَعَانِي، فَمَا الْمَانِعُ مِنْ أَنْ تَدُلَّ وَضْعًا عَلَى بَعْضِ الْأَوْقَاتِ؛ كَالصَّبُوحِ وَالْغُبُوقِ؟ وَالْإِعْتِرَاضُ بِأَنَّ الدَّلَالَهَ عَلَى الزَّمَانِ مَخْصُوصَةٌ بِصَيَغِ الْأَفْعَالِ، مِنْ ضَيْقِ الْعَطْنِ، وَجَدْبِ الْفُطْنِ⁽⁷⁾. وَقَوْلُهُ فِي الْحَدِيثِ: «عَلَيْكُمْ بِالذَّلْجَةِ؛ فَإِنَّ الْأَرْضَ تُطَوَّى بِاللَّيْلِ»⁽⁸⁾، لَا دَلِيلَ فِيهِ لِوَاحِدٍ مِنَ الْمَسْلُوكِينَ⁽⁹⁾ كَمَا لَا يَخْفَى.

وَالْمَشْرِقَةُ وَشَرْقَةُ الشَّمْسِ لَا تَكُونُ إِلَّا فِي الشِّتَاءِ. هَذَا مِنَ الْأَفْظَاظِ الْمَخْصُوصِ⁽¹⁰⁾ اسْتِعْمَالُهَا بِمَوَاضِعَ مَخْصُوصَةٍ. وَالْمَشْرِقَةُ: الْمَوْضِعُ الَّذِي تَشْرُقُ فِيهِ⁽¹¹⁾ الشَّمْسُ، وَهِيَ مَشْرِقَةٌ وَمِشْرَاقٌ؛ وَهُوَ⁽¹²⁾ مَوْضِعُ الْقُعُودِ فِي الشَّمْسِ⁽¹³⁾، وَلِهَذَا خُصَّ بِالشِّتَاءِ؛ لِأَنَّ الْجُلُوسَ فِي مَشَارِقِ الشَّمْسِ إِنَّمَا يَكُونُ فِيهِ، وَلِذَا قَالُوا: «الشَّمْسُ قَطِيفَةُ الْمَسَاكِينِ»⁽¹⁴⁾.

(1) فِي الْقَامُوسِ (دَلَجَ): «وَأَبُو مُذْلِجٍ: الْقُنْفُذُ».

(2) فِي الْأَصْلِ وَأَوْبُ: «السَّيْنُ»، وَمَا أَثْبَتَهُ مِنْ ط.

(3) فِي ط: «يَشْتَبُوهُ».

(4) بَعْدَهُ فِي أ: «وْغَيْرِهِ». وَأَبُو حَيَّانٍ هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ يُونُسَ بْنِ عَلِيٍّ الْغُرْنَاطِيُّ، الْأَنْدَلُسِيُّ، الْجَيَّانِيُّ (745هـ): مِنْ كِبَارِ الْعُلَمَاءِ بِاللُّغَةِ وَالتَّفْسِيرِ وَالْحَدِيثِ وَالتَّرَاجِمِ. لَهُ: «الْبَحْرُ الْمَحِيْطُ» فِي التَّفْسِيرِ وَ«ارْتِشَافُ الضَّرْبِ». فَوَاتُ الْوَفَايَاتِ 282/2، الْهَدِيَّةُ 152/2، الْأَعْلَامُ 152/7.

(5) فِي ب: «الشُّلُوبِينِي».

(6) سَقَطَتْ مِنْ ب.

(7) قَوْلُهُ: «وَجَدْبُ الْفُطْنِ» لَيْسَتْ فِي أ.

(8) الْحَدِيثُ فِي سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ، كِتَابُ الْجِهَادِ - 61/3.

(9) فِي ب: «الطَّرَفَيْنِ».

(10) فِي ب: «الْمَحْفُوظُ».

(11) فِي ب: «عَلَيْهِ».

(12) لَيْسَتْ فِي ب، ط.

(13) «الْمَشْرِقَةُ»: مَوْضِعُ الْقُعُودِ لِلشَّمْسِ، وَفِيهِ أَرْبَعُ لُغَاتٍ: مَشْرِقَةٌ وَمَشْرِقَةٌ...، وَشَرْقَةٌ... وَمِشْرَاقٌ. الصَّحَاحُ وَاللِّسَانُ (شَرْق).

(14) انْظُرْ: ثَمَارُ الْقُلُوبِ لِلثَّعَالِيِّ 865/2 وَالتَّاجُ (قُطِفَ). وَالْقَطِيفَةُ: كِسَاءٌ لَهُ خَمَلٌ.

فإن عارض مُعارض بقوله تعالى: ﴿سُبْحَنَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا﴾ [الإسراء: 1]، فالجواب أنّ المراد بذكر الليل الإخبار عن أنّ الإسراء⁽¹⁾ وقع بعد توسّطه؛ لئلاّ يلغو ذكر الليل؛ إذ الإسراء والشّرى يختصّ به كما ذكره المصنّف، وهذا الوجه ارتضاه الإمام المَرْزُوقِي⁽²⁾. ولأهل المعاني والتفسير في الآية وجه آخر؛ وهو أنّ (ليلاً) منصوبٌ على الظرفية⁽³⁾، وفائدته الدلالة بتكثيره⁽⁴⁾ على تقليل مدّة الإسراء، ولذلك قرئ: «مِنَ اللَّيْلِ»⁽⁵⁾، وفي الآية نكاتٌ أُخِرَ مفضّلة في محلّها.

ظَلٌّ يفعل كذا وكذا إذا فعله نهاراً⁽⁶⁾. هذا أصل وضعه، وقد يأتي من غير دلالةٍ على وقتٍ معين مجازاً⁽⁷⁾؛ كما قالوه في قوله تعالى: ﴿فَطَلَّتْ نَفْكَهُون﴾ [الواقعة: 65].

غَوْرُ المُسَافِرِ إذا نَزَلَ وقت القائلة. التَّغْوِيرُ: إتيانُ الغَوْرِ والقيلوله⁽⁸⁾، وعن أبي عبيد⁽⁹⁾: «يقال للقائلة: الغائرة»⁽¹⁰⁾.

نَفَسَتْ السَّائِمَةُ فِي الزَّرْعِ إذا رَعَتْهُ بالليل، وتهجّد المصلّي إذا تنقّل في ظلّ الليل. قال الجوهري: «نَفَسَتْ الإِبِلُ والغَنَمُ تَنْفِشُ نُفُوشاً: إذا رَعَتْ لَيْلاً بلا راع، والهَمَلُ يكون لَيْلاً ونهاراً»⁽¹¹⁾. وظلّ الليل بمعنى ظلمته استعارة⁽¹²⁾. والتَّهَجُّدُ: التنقّل⁽¹³⁾، حُصَّ بنافلةِ اللَّيْلِ،

(1) في أ: «الإسرى» تحريف.

(2) انظر شرح ديوان الحماسة للمَرْزُوقِي 84/1-85.

(3) إعراب القرآن للنحاس 413/2 والبيان للعكبري 811/2.

(4) في أ: «على تكثيره».

(5) وهي قراءة لعبد الله بن مسعود وحذيفة، انظر الكشاف 646/2 - 647 والبحر المحيط 7/7.

(6) تمام قول الحريري في الدرة: «ومما ينتظم في سلك هذا السّمط قولهم: ظلّ...». وهو ما ذهب إليه الجوهري

في الصحاح (ظلل)، وابن فارس في مقاييس اللغة (ظل).

(7) في أساس البلاغة (ظلل): «ومن المجاز: بتنا في ظل الليل، وأظل الشهر والشتاء، وأظلمكم فلان».

(8) اللسان: (غور).

(9) في الأصل: «أبو عبيدة»، والصواب من النسخ الأخرى.

(10) قول أبي عبيد في الصحاح: (غور).

(11) الصحاح (نفس). والهمل: الإبل التي ترعى بلا راع.

(12) الصحاح (ظلل). والاستعارة: هي تشبيهٌ يُحذف منه جميع أركانه إلا المشبّه أو المشبّه به، وأُلحقت به قرينة

تدلّ على أنّ المقصود هو المعنى المستعار لا الحقيقي. انظر شرح التلخيص للقزويني: 150.

(13) إحياء علوم الدين 1/272.

وقيل: هو من الهجود؛ أي: النوم⁽¹⁾، والتفعل فيه للسلب⁽²⁾؛ كالإفعال في (أعجمت الكتاب) على قول.

الشمس في أول ارتفاعها: الغزاة، وعند غروبها: الجونة، حتى امتنعوا أن يقولوا طلعت الجونة، كما لم يُسمع عنهم: غربت الغزاة.

كون الغزاة مخصوصة بما ذكر، غير متفق عليه عند أهل اللغة، وفي القاموس: «غزاة - كسحابة -: الشمس؛ لأنها تمتد جبالاً كأنها تُغزل، أو الشمس عند طلوعها، أو عند ارتفاعها، أو عين الشمس»⁽³⁾. وكذا الجونة، فسرها بعض اللغويين بالشمس من غير قيد⁽⁴⁾. وقال البطليوسي في شرح سقط الزند: «سُميت الشمس غزاة لدورانها كالمِغزل»⁽⁵⁾.

وقال المعري: [مخلع البسيط]

الغَزْلُ والِرْدُنْ لِلغَوَانِي خَلْقَانِ عُدَا مِنْ الْجَزَالَةِ

وَالشَّمْسُ غَزَالَةٌ وَلَكِنْ خَفَّتِ الزَّاي فِي الْغَزَالَةِ⁽⁶⁾

يشير إلى ما يرى من شعاعها كالخيوط في شدة الحر، وتسميه العرب: خَيْطٌ باطل⁽⁷⁾، ولعاب الشمس. كما قال المعري أيضاً:

وَحَبْلُ الشَّمْسِ مُذْ خُلِقَتْ ضَعِيفٌ وَكَمْ فَنِيَتْ بِقَوْتِهِ حَبَالُ⁽⁸⁾

وفي (فقه اللغة) للثعالبي: «لا يُقال للشمس الغزاة، إلا عند ارتفاع النهار»⁽⁹⁾. وفي (حواشي

(1) انظر المحكم والمصباح (هجد).

(2) السلب: هو الإزالة، ونفي الفعل أو النسبة، وهو من معاني الفعل المزيد (أفعل) نحو: أعجم، و(فعل) نحو: قشّر، و«تفعل» نحو: تأثم. وأعجمت الكتاب: أي أزلت إعجابه. انظر: سر الصناعة 1/37-39.

(3) القاموس (غزل).

(4) انظر ثلاثة كتب في الأضداد: 92.

(5) لم أقف على قول ابن السيد البطليوسي في شروح السقط.

(6) في ب: «غزاة لهذا». والبيتان في ديوان لزوم مالا يلزم 2/190.

(7) في اللسان (خيطة): «وخيطة باطل: الضوء الذي يدخل من الكوة، يقال: هو أدق من خيط باطل، حكاة ثعلب. وقيل: خيط باطل: الذي يُقال له لعاب الشمس».

(8) البيت في سقط الزند: 184 وشرحه 2/677.

(9) فقه اللغة للثعالبي: 52.

فقه اللغة) للميداني⁽¹⁾ أنه غير صحيح، ومما يدلّ على بُطلانه قول العرب: «ذَرَّ قَرْنُ الغزاة»⁽²⁾؛ لأنّ دُرُورَ قرنِها لا يكون إلّا في أوّل طلوعها⁽³⁾، وعليه قول ذي الرّمة⁽⁴⁾: [الطويل]

توضّحنَ في قَرْنِ الغزاةِ بعدَما تَرَشَّفنَ دَرَاتِ الرّهامِ الرّكائِكِ⁽⁵⁾

وقال ابنُ خالويه: «يقال: طلعت الغزاة، ولا يقال: غربت، إنّما يقال: غربت الجونة، وسمّيت جونة لأنها تسودّ عند المغيب»⁽⁶⁾، والجَوْنُ: الأسود، وهو من الأضداد⁽⁷⁾ أيضاً، فثبت بهذا أن الغزاة اسمٌ للشمس في أوّل طلوعها، والغزاة تكون أيضاً اسماً للوقت المرتفع من النهار، وذلك الوقت أوّل الضحى⁽⁸⁾. قال الراجز: [مشطور الرجز]

يَسُوقُ بالقَومِ غزالاتِ الضّحى⁽⁹⁾

وهذا سببُ غلطه.

وتبعه من قال: إن المصنّف غلط في ذلك، ويخالفه قوله في المقامات: «لَمّا ذَرَّ قَرْنُ الغزاةِ، طَمَرَ طَمُورُ الغزاة»⁽¹⁰⁾. أقول: ما ذكره الميداني ومن تبعه ناشئ من عدم التدبّر؛ فإنّ المراد ممّا ذكره المصنّف كغيره من أهل اللغة، أن الغزاة اسمٌ للشمس في أوّل النهار إلى الارتفاع بدليل ما يقابله، وإن تسمّحوا في العبارة، لا أنها تختصّ بالارتفاع دون ما قبله وما بعده كما توهمه المعترض. ثم إن الغزاة تكون مؤنث الغزال⁽¹¹⁾ أيضاً، وهو معنى مشهور، وقد ورد في كلام

(1) لعلة أبو الفضل أحمد بن محمد بن أحمد الميداني، النيسابوري (518هـ): الأديب الباحث. له: «مجمع الأمثال» و«السامي في الأسامي» وغيرها. إنباه الرواة 156/1، سير أعلام النبلاء 417/14، الأعلام 214/1.

(2) الأساس (ذر).

(3) اللسان (ذر).

(4) هو أبو الحارث غيلان بن عقبة بن نهيس بن مسعود العدوي (117هـ): شاعر من فحول الطبقة الثانية في عصره، له ديوان شعر مطبوع. الشعر والشعراء 524/1، الأعلام 124/5.

(5) في ب: «توضّحت... دارات»، وفي أ: «الزّمام» مكان «الرّهام». والبيت في ديوان ذي الرمة 1721/3، وقرن الغزاة: حاجب منها، والدرات: هي ما يجيء من المطر شيئاً فشيئاً، والرّهام: الأمطار الضعاف.

(6) اللسان (جون).

(7) انظر ثلاثة كتب في الأضداد: 92.

(8) اللسان (غزل).

(9) الرجز بلا نسبة في أساس البلاغة واللسان والتاج (غزل)، وقبله:

يا حبيذا أيام غيلان السّرى ودعوة القوم: ألا هل من فتى؟
(10) مقامات الحريري، المقامة الكوفية: 48.

(11) انظر جمهرة اللغة واللسان (غزل).

العرب نظماً ونثراً، قديماً وحديثاً، وأنكره الصفدي⁽¹⁾ في شرح لامية العجم⁽²⁾، وقال: «لم يُسمع إلا بمعنى الشمس»⁽³⁾.

وقد ردّه الدماميني⁽⁴⁾ وأورد له شواهد، ولولا خوف الإطالة ذكرناه برمته، ولولا صحته لم تُعقد التورية⁽⁵⁾ في مثل قول الشهاب محمود⁽⁶⁾ في العقاب:

[المتقارب]

تري الطيرَ والوحشَ في كفها ومنقارها ذا عظامٍ مُزالة
فلو أمكن الشمسُ من خوفها إذا طلعت ما تسّمت غزاله⁽⁷⁾

[الكامل]

وبدا التّهازُّ لوقته يترجّل⁽⁸⁾

[الطويل]

بالجيم - مضارعُ ترجّل التّهازُّ: إذا ارتفع⁽⁹⁾، قال:

(1) هو صلاح الدين خليل بن أليك بن عبد الله الصفدي (764 هـ): أديب، مؤرخ، له: «الوافي بالوفيات» و«الغيث المسجم في شرح لامية العجم». الوافي 1/249، الأعلام 2/315.

(2) «لامية العجم»: قصيدة أنشدها الطغراني (514 هـ)، أولها:

أصالة الرأي صاتني عن الخطل وحلية الفضل زاتني لدى العطل
وشرحها الصفدي وسماه: «الغيث المسجم في شرح لامية العجم».

(3) الغيث المسجم 2/243 وفيه: «قالوا: لم تقل العرب الغزالة إلا للشمس، فإذا أرادت تأنيث الغزال قالوا: ظبية».

(4) هو بدر الدين محمد بن أبي بكر بن عمر، المعروف بابن الدماميني (827 هـ): فقيه، نحوي. من تصانيفه: «تحفة الغريب في شرح مغني اللبيب» و«شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد». البغية 1/66، الأعلام 57/6.

(5) التورية: هي إيراد لفظة مفردة لها معنيان: قريب وبعيد، والمقصود البعيد. انظر شرح التلخيص للقرظيني: 167.

(6) هو أبو الشّاء محمود بن سلمان بن فهد بن محمود الحنبلي (725 هـ): أديب كبير، من تصانيفه: «حسن التوسل إلى صناعة التّرسّل» و«ذيل على الكامل لابن الأثير». سير أعلام النبلاء 17/488، الأعلام 7/172.

(7) البيتان في الغيث المسجم 2/243 وريحانة الألبا 1/109.

(8) شطر من بيتين أنشدهما الحريري ليوسف الجوهري البغدادي، وتمامهما:

وإذا الغزالةُ في السّماءِ ترفّعت وبدا الشّهارُ لوقته يترجّل
أبدت لقرن الشمس وجهاً مثله تلقى السماء بمثل ما تُستقبل
(الصّاح واللسان (رجل)).

وهاج بها لما ترجلت الضحى عصاب شتى من كلابٍ ونابلٍ⁽¹⁾
ومن أوهامهم في هذا الفن قولهم: لا أكلمه قط، وهو من أفحش الخطأ؛ لتعارض معانيه،
وتناقض الكلام فيه، وذلك أن العرب تستعمل لفظ (قط) فيما مضى من الزمان، كما تستعمل
لفظ (أبدأ) فيما يستقبل.

قط: كما عليه عامة النحاة: ظرف زمان لما مضى، مأخوذة من القط؛ وهو القطع،
فمعنى ما رأيته قط: ما رأيته فيما انقطع من عمري⁽²⁾. قالوا: ولا يعمل فيه إلا الماضي⁽³⁾.
وقد ورد ما يخالفه في كلام الناس. وفي كلام الزمخشري في تفسير قوله تعالى:
﴿فَمِنْهُمْ مُقْنَصِدٌ﴾ [لقمان: 32]: «إن ذلك الإخلاص الحادث عند الخوف، لا يبقى لأحد
قط»⁽⁴⁾؛ فأعمل فيه (لا يبقى) وهو مضارع. وقال أبو حيان في البحر - بعد نقله كثرة استعمال
الزمخشري (قط) ظرفاً والعامل فيه غير ماضٍ -: «وهو مخالف لكلام العرب»⁽⁵⁾.

وهي مبنية على الضم تشبيهاً لها بـ(قَبْل)⁽⁶⁾. وذهب الكسائي إلى أن أصلها: (قَطُط)،
فجعلت حركة الأولى على الثانية⁽⁷⁾. ولا تستعمل إلا بعد النفي سواء كان ملفوظاً أو مقدراً⁽⁸⁾،
وقد ترد في الإثبات كما قاله ابن مالك⁽⁹⁾، واستشهد له بما وقع في الحديث؛ كما في البخاري
في قوله: «قَصَرْنَا الصَّلَاةَ فِي السَّفَرِ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ أَكْثَرَ مَا كُنَّا قَطُ»⁽¹⁰⁾.

وأما قوله: [مشطور الرجز]

- (1) في أ: «بالضحى». البيت بلا نسبة في الصحاح واللسان والتاج (رجل).
- (2) العبارة في الأصل وأ: «معنى ما رأيته قط- فيما انقطع من عمري». والصواب ما أثبتته من ب، ط.
- (3) انظر المفصل: 209 وشرحه لابن يعيش 4/ 107 - 108 والارتشاف 2/ 247 والمغني: 233 والإعراب عن قواعد الإعراب: 93.
- (4) الكشف 3/ 503.
- (5) البحر المحيط 8/ 423.
- (6) انظر الهمع 3/ 213.
- (7) في تهذيب اللغة (قطط): «وقال الكسائي: أما قولهم (قط) مشددة فإنها كانت: (قَطُط)، وكان ينبغي لها أن تسكن، فلما سكن الحرف الثاني جعل الآخر متحركاً إلى إعرابه». وانظر الارتشاف 2/ 247.
- (8) المفصل: 210 وشرحه لابن يعيش 4/ 106.
- (9) انظر التسهيل: 95 وشرحه 2/ 221.
- (10) في صحيح البخاري، كتاب الحج 2/ 597: «عن حارثة بن وهب الخزاعي رضي الله عنه، قال: صلى بنا النبي ﷺ ونحن أكثر ما كنّا قط وأمنه، بمنى ركعتين».

جاؤوا بِمَذْقٍ هَل رَأَيْتِ الذَّبَّ قَطَّ؟⁽¹⁾

فلا شاهد فيه؛ لأنَّ الاستفهام آخر التَّفي. قال ابن مالك: «وهذا ممَّا خَفِيَ على كثير من النَّحاة»⁽²⁾.

وفي شرح البخاري للكرماني⁽³⁾: «فإن قلت: شرط (قطّ) أن تُستعمل بعد التَّفي، قلت: أولاً: لأنَّسَلَم ذلك؛ فقد قال المالكي: استعمال (قطّ) غير مسبوق بالتَّفي ممَّا خَفِيَ على النَّحاة، وقد جاء في هذا الحديث بدونه، وله نظائر. وثانياً: أنَّها بمعنى (أبدأ) على سبيل المجاز. وثالثاً: إمَّا أن⁽⁴⁾ يُقال: إنَّه متعلّق بمحذوف منفي؛ أي: وما كنا أكثر من ذلك قطّ. ويجوز أن تكون (ما) نافية والجملة خبر المبتدأ، و(أكثر) منصوباً على أنَّه خبر كان، والتقدير: ونحن ما كنَّا قطّ أكثر ممَّا في ذلك [الوقت]⁽⁵⁾، وجاز إعمال ما بعدها فيما قبلها إذا كانت بمعنى ليس»⁽⁶⁾.

وقال الغرناطي⁽⁷⁾: «الذي جوّزه مراعاة لفظة (ما) في قوله: ما كنَّا قطّ، وإن كانت غير نافية، وقد تراعى الألفاظ دون المعاني». وهو كلام حسن.

وقال ابن هشام في القواعد: «ما أفعله قط، لحن»⁽⁸⁾؛ لاستعماله في غير موضعه. واعتراض عليه ابن جماعة⁽⁹⁾ في شرحه، بأنَّه غير صحيح، وقصاراه: استعمال اللفظ في غير ما وُضع له،

(1) رجز قبله:

حَتَّى إِذَا جَنَّ الظَّلَامُ واختلط

قيل: هو للعجاج، وليس في ديوانه، وهو في شرح المفصل 53/3 وأوضح المسالك 310/3 وشرح ابن عقيل 199/2 والذَّهر اللوامع 148/2.

(2) لم أقف على قول ابن مالك في التسهيل، وفي عمدة القاري شرح صحيح البخاري للعيني 299/9: «قال ابن مالك: استعمال قطّ غير مسبوق بالتَّفي ممَّا خَفِيَ على كثير من النحويين».

(3) هو شمس الدين محمد بن يوسف بن علي بن سعيد الكرماني (786 هـ): أحد علماء الحديث المشهورين، له «الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري» و«ضمائر القرآن». البغية 279/1، شذرات الذهب 294/6، الأعلام 153/7.

(4) قوله: «إمَّا أن» ليس في ب.

(5) زيادة من أ.

(6) شرح البخاري للكرماني 155/8.

(7) هو علي بن أحمد بن خلف الأنصاري الغرناطي، المعروف بابن الباذش (528 هـ): من العلماء بالعربية، له: «المقتضب من كلام العرب» و«شرح كتاب سيويه». إنباه الزوارة 227/2، البغية 142/2، الأعلام 255/4.

(8) الإعراب عن قواعد الإعراب: 93.

(9) هو أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد العزيز بن محمد (819 هـ): عالم بالأصول والجدل واللغة والبيان. له: «شرح الكافية» و«شرح جمع الجوامع». البغية 63/1، الأعلام 57/6. وانظر ص: 298 من شرحه للكافية.

فيكون مجازاً لا لحناً، وجَعَلَهُ من اللحن عجيب؛ إذ لا خلل في إعرابه. وليس بشيء؛ لأنَّ اللحن بمعنى مطلق الخطأ، وهم كثيراً ما يستعملونه بهذا المعنى.

فإن قلت: إذا استعمل العرب لفظاً في محلّ [مخصوص] ⁽¹⁾ ك (قطّ) بعد نفي الماضي، و(كافة) ⁽²⁾ حالاً منكّرة، أو في معنى مخصوص ك (الغزاة) للشمس في أول التّهار، فهل مخالفتهم في ذلك جائزة أم لا؟ وعلى تقدير الجواز فهل يكون ذلك حقيقة أو مجازاً؟ وعلى الثاني ما وجهه؟

قلت: الذي يظهر من كلامهم وتخطئة من خالفهم أنّه غير جائز، فإن قيل بجوازه، فالظاهر أنّه مجاز مرسل ⁽³⁾، من استعمال ⁽⁴⁾ المقيّد في المطلق، إلّا أنّه لا يظهر في (كافة) ونحوها كالظروف التي لا تنصرف؛ فإنّ معناها لم يتغير، وإنّما تغيّر إعرابها، وإن وقع مثله في مكان ⁽⁵⁾ التقصير.

فالقّد: قطع الشيء طوّلاً، والقطّ: قطعه عرضاً ⁽⁶⁾. قال ابن جنيّ في الخصائص: «القطّ: أقلّ وأسرع من القّد قطعاً، فلذا جعلوه لقطع العرّض لقوّته وسرعته؛ لأنّ الدال مستطيلة، فجعلت لِمَا طال من الأثر؛ وهو قطعه طوّلاً» ⁽⁷⁾. وقطّ - بمعنى حَسُبْ -: اسم فعل ⁽⁸⁾.

ما لك في مجلسي إلّا القطّ فقط ⁽⁹⁾. فيه تجنيس، والفاء زائدة، أو في جواب شرط مقدّر. وهذا من أدب الكتاب، لا يقطعون أقلامهم في الديوان ونحوه لئلاّ تُوطأ برايتها [بالنعال] ⁽¹⁰⁾، وكذا المغنون لا يُصلحون الأوتار في مجالس الملوك. وكان الصّاحب ⁽¹¹⁾ لا ييري قلماً في

(1) سقطت من الأصل.

(2) في أ: «كأنه».

(3) المجاز المرسل: هو نقل الألفاظ من حقائقها اللغوية إلى معان أخرى لصلة ومناسبة، غير صلة المشابهة. انظر شرح التلخيص للبايرتي: 547.

(4) سقطت من أ.

(5) في أ: «مقام».

(6) انظر القاموس (قدد) و(قطط).

(7) الخصائص 2/ 158.

(8) انظر المغني: 233.

(9) تمام قول الحريري: «وقرات في أخبار الوزير علي بن عيسى - رحمه الله - أنه رأى كاتباً ييري قلماً بمجلسه، فأنكر ذلك عليه وقال: ما لك في مجلسي إلّا القطّ فقط».

(10) زيادة من ب. ط.

(11) هو أبو القاسم إسماعيل بن عباد، المشهور بالصّاحب (385 هـ)؛ وزير غلب عليه الأدب، لقّب بالصّاحب

مجلس شهنشاه، فقال ناس: إنه لا يُحسن براية الأقلام. فلَمَّا بلغَهُ ذلك قال: أيّ أدب فيهم⁽¹⁾ ليس لي حتى يتجاسروا [عليّ]⁽²⁾ بمثل هذا؟ وإنما علّمني أبي الوزارة، ولم يعلمني التجارة، وأقلّ أدبي براية القلم، ولكن هل⁽³⁾ فيكم من يكتب كتاباً تاماً بقلم كُسرت رأسه؟ قالوا: لا نقدر على ذلك. فأخذ قلماً وكسر رأسه، ثم كتب به دَرْجاً⁽⁴⁾ تاماً حسناً، فتعجبوا منه.

[مشطور الرجز]

امتلأ الخوض وقال قطني

تمامه:

مهلاً رويداً قد ملأت بطني⁽⁵⁾

هذا وأمثاله مما يحكى على السنة الحيوان والجماد⁽⁶⁾؛ كما قالوا: «قال الحائط للوتد: لِمَ تشقني؟ فقال: سَلْ مِنْ دَقْنِي!»

ومن أبيات المعاني... الخ⁽⁷⁾. أبيات المعاني عند الأدباء: أبيات فيها خفاءً لفظاً أو معنى - كاللغز - يُسأل عن ذلك. وعوكل: علّم امرأة منقول، وأصل معناه: الحمقاء⁽⁸⁾. ومحلّ الخفاء في قوله: «فَقَدْنَا»؛ فَإِنَّهُ يُوْهَم أَنَّهُ مَاضٍ مِنَ الْفَقْدِ، وليس بمراد؛ لأنَّ (فَقَدَ) بمعنى (فَحَسَبَ). ويرزوها: بمعنى يُنْقِصُهَا، من الرزية⁽⁹⁾.

لصحبته مؤيد الدولة، له تصانيف جليّة؛ منها: «الكشف عن مساوئ شعر المتنبّي». إنباه الرواة 236/1، البغية 449/1، الأعلام 316/1.

- (1) في أ: «فيكم».
- (2) زيادة من ب، ط.
- (3) في الأصل: «ولكن». ولعلّ الصواب ما أثبتته من النسخ الأخرى.
- (4) الدَرْج - يسكون الراء وفتحها - : الذي يُكْتَب فيه. القاموس (درج).
- (5) الرجز بلا نسبة في: إصلاح المنطق: 342 ومجالس ثعلب: 158 وفيه: «سلاً» بدل «مهلاً» والصحاح (قطط) وأما لي المرتضى 309/2 وسقط اللآلئ: 475 واللسان (قطط) و(قطن) وشرح التسهيل 137/1 وتخليص الشواهد: 111.
- (6) في ب: «والحمام».
- (7) تمام قول الحريري: «ومما أنشدته من أبيات المعاني:
- (8) اللسان (عكل).
- (9) اللسان (رزأ).

ويقولون للمريض: مسح الله ما بك، والصواب فيه: مسح. قال ابنُ برِّي: «الصَّواب: مسح بالسين، وقد ذكره الهروي في (الغريين)⁽¹⁾ فقال: يقال: مسح الله ما بك؛ أي: غسله عنك، وطهره من الذنوب»⁽²⁾. وقال الصاغاني⁽³⁾ في (الذيل والصلة): «يقال للمريض: مسح الله ما بك، ومسح بالسين، والصاد أعلى»⁽⁴⁾.

فما ذكره المصنّف ليس مسلماً، ثم إنّه عدّاه بنفسه، وفي الحواشي أنه «غلط؛ لأنّ «مسح» لا يتعدى إلّا بالباء، يُقال: مَسَحْتُ بالشَّيْءِ؛ أي: ذهبت به، فلو كان بالصاد قيل⁽⁵⁾: مسح الله بما بك؛ أي: أذهبه، فتعدّيه بالباء أو بالهمزة، فيقال: أَمَسَحَ الله ما بك؛ إذ لا يقال مصحه بدون باء»⁽⁶⁾. قلت: ما ذكره وافقه عليه ابنُ هشام، فقال في تذكرته⁽⁷⁾: «مَسَحَ الشَّيْءُ مَصوحاً: ذهب وانقطع». ولم يذكره متعدّياً، وفي كثير من كتب اللّغة ما يخالفه، وقد ذكره الهروي وابنُ شميل⁽⁸⁾ والصّاغاني متعدّياً⁽⁹⁾. وفي القاموس: «مَسَحَ الله مَرَضَكَ: أي أذهبه؛ ك (مَسَحَهُ)»⁽¹⁰⁾. وقد فسّر في البيت بـ (اندرس)، فثبت من هذا أنّه يكون متعدّياً ولازماً.

[مشطور الرجز]

قَدْ كَادَ مِنْ طُولِ الْبَلَى أَنْ يَمْصَحَا⁽¹¹⁾

تمامه:

- (1) يعني: «غريب القرآن والحديث» لأبي عبيد الهروي (401هـ). انظر كشف الظنون 1209/2.
- (2) حواشي ابن برِّي: 27.
- (3) هو الحسن بن محمد بن الحسن بن حيدر العدوي، العمري، الصاغاني (650هـ): أعلم أهل عصره في اللّغة، فقيه، محدث، له: «مشارك الأنوار» و«التكملة والذيل والصلة» وغيرها. سير أعلام النبلاء 502/16، الأعلام 214/2.
- (4) التكملة والذيل والصلة (مسح).
- (5) في ب، ط: «فهنا يقال».
- (6) حواشي ابن برِّي: 27-28.
- (7) كتاب «تذكرة ابن هشام» مفقود، قيل هو في خمسة عشر مجلدا. كشف الظنون 384/1.
- (8) سيأتي الشهاب على ترجمته بعد قليل، من كتبه: «غريب الحديث» و«الصفات». طبقات النحويين واللغويين: 55، سير أعلام النبلاء 210/8، الأعلام 33/8.
- (9) التكملة والذيل والصلة (مصح).
- (10) في القاموس (مصح): «مَسَحَ الله تعالى مَرَضَكَ: أذهبه؛ ك (مَسَحَهُ)».
- (11) هو في ملحقات ديوان روبة: 172 والكتاب: 160/3 وأدب الكاتب: 145 والمقتضب 121/7 والضرائر: 61 واللسان (مصح) والهمع 130/1 والخزانة 348/9 والتاج (مصح).

رَسَمَ عَفَا مِنْ بَعْدِ مَا قَدْ انْمَحَى

وَرُوي:

رَبْعَ عَفَاهُ الدَّهْرُ طَوْلًا فَاْنَمَحَى

وهو من أرجوزة لرؤبة بن العجاج⁽¹⁾ يصف منزلاً بالقدم واندراست الأثر، وضمير (كاد) يرجع لـ (الرسم) في أوله. وفيه شاهد أيضاً على تشبيه (كاد) بـ (عسى) بدخول (أن) في خبرها.

[الكامل]

يَا بَدْرُ إِنَّكَ قَدْ كُسِيتَ مَشَابَهًا مِنْ وَجْهِ أُمِّ مُحَمَّدٍ بِنَةِ صَالِحٍ
وَأَرَاكَ تَمَصَّحُ فِي الْمُحَاقِ وَحُسْنُهَا بَاقٍ عَلَى الْإِيَامِ لَيْسَ بِمَاصِحٍ⁽²⁾
المُحَاق: نقض القمر في آخر⁽³⁾ الشهر، وثلاث ليالٍ في آخره⁽⁴⁾. والله ذر القائل⁽⁵⁾:
[الوافر]

أَيَا شَمْعًا يُضِيءُ بِلَا انْطِفَاءٍ وَيَا بَدْرًا يُلَوِّحُ بِلَا مُحَاقٍ
فَأَنْتَ الْبَدْرُ مَا وَجْهُ انْتِقَاصِي وَأَنْتَ الشَّمْعُ مَا سَبَبُ احْتِرَاقِي
ولبعضهم⁽⁶⁾:
[الكامل]

- (1) هو أبو الجحاف رؤبة بن عبد الله العجاج بن رؤبة التميمي السعدي (145 هـ): راجز من الفصحاء المشهورين، من مخضرمي الدولتين الأموية والعباسية، له ديوان شعر مطبوع. الشعر والشعراء 594/2، وفيات الأعيان 303/2، الأعلام 34/3.
(2) البيتان لأبي نحلّم التّسابية، وهما في الأغاني 8267/24، 8268 وتجريد الأغاني: 2206 و2207 وقيل: غتتهما غريب المعنية، واستبدلت بالشطر الثاني من البيت الأول قولها:

..... من حُسن ذاك المستنير اللانح
وذلك لاعتراض أم محمد بنت صالح على ذكر اسمها:

- (3) في ب، ط: «أول».
(4) في القاموس (محق): «والمُحَاق: آخر الشهر، أو ثلاث ليالٍ من آخره».
(5) لم أقف عليه.
(6) لم أقف على قائل الأبيات.

وبمهجتي رَشَاءً يراني مقبلاً فَيَغُضُّ عَنِّي طَرْفَهُ مِنْ كِبَرِهِ⁽¹⁾
ظَنَنْتِي وَلَكِنْ لِلْمَحَبِّ نِفَارُهُ غُصْنٌ وَلَكِنْ نَوْرُهُ فِي ثَغْرِهِ
شَمْسٌ وَلَكِنْ فِي فَوَادِي حَرُّهَا قَمَرٌ وَلَكِنْ الْمَحَاقُ بَخَصِرِهِ⁽²⁾
إِنِّي لِأَعْجَبُ مِنْ مَرِيضٍ جَفَوْنَهُ لَا تَشْتَكِي مِنْ طَوْلِ لَيْلَةٍ شَعْرِهِ
وَلَا آخِرُ: [الكامل]

يَا مَنْ يُحَاكِي الْبَذْرَ عِنْدَ تَمَامِهِ ازْحَمُ فَتَى يَحْكِيهِ عِنْدَ مُحَاقِهِ⁽³⁾
وَلِلْمَتَنِيِّ: [الوافر]

وَقَدْ أَخَذَ التَّمَامَ الْبَذْرُ مِنْهُمْ وَأَعْطَانِي مِنَ السَّقَمِ الْمَحَاقَا⁽⁴⁾
ونظائره أكثر من أن تذكر. والماصح -في البيت-: الذاهب مرضه، فكأن المحاق نزل منزلة المَرَضِ للبَذْرِ، أو هو بمعنى [النقص]⁽⁵⁾ من مصحت الدار: بمعنى درست، كما مرّ.
التَّضَرُّ بْنُ شُمَيْلٍ. التَّضَرُّ -بنون مفتوحة وضاد معجمة ساكنة وراء مهملة-: هو أبو الحسن البصري المازني، إمام اللغة والحديث، من تبع التابعين، روى عنه البخاري وكان بمرو، وهو أحد الأحدثين⁽⁶⁾، توفي سنة ثلاث أو أربع ومئتين⁽⁷⁾.

[الرملي]

وَإِذَا مَا الْخَمْرُ فِيهَا أَرْبَدَتْ أَقْلَ الْإِزْبَادِ فِيهَا وَمَصَحَ⁽⁸⁾

-
- (1) في أ: «رَشَاءً رَأَى».
 - (2) البيت كاملاً سقط من أ.
 - (3) البيت في شرح ديوان المتنبي 2/295، دون عزو.
 - (4) البيت من قصيدة مدح فيها المتنبي سيف الدولة، وهو في ديوانه بشرح العكبري 2/295 وفيه: «فيهم» بدل: «منهم».
 - (5) سقطت من الأصل.
 - (6) في ب، ط: «الأخوين».
 - (7) في ب، ط: «سنة ثلاث وأربعين ومئتين». والصواب ما أثبتته.
 - (8) البيت في ديوان الأعشى: 89 برواية: «وامتصح» بدل «ومصح». وانظر: التكملة للجواليقي: 43 وتقويم اللسان: 195 وتصحيح التصحيف: 480.

بيت من قصيدة للأعشى مدح بها إياس بن قبيصة الطائي⁽¹⁾؛ وأولها:

مَا تَعِيفُ الْيَوْمَ فِي الطَّيْرِ الْبَرْخُ مِنْ غَرَابِ الْبَيْنِ أَوْ تَيْسِ بَرْخٍ⁽²⁾

وهذا البيت في صفة الخمرة، وروي بدل الخمر: الراح؛ وهما بمعنى. ومصح: بمعنى ذهب، مِنْ مَصَحَتِ الدَّارُ: إِذَا دَرَسَتْ⁽³⁾.

ثم ذكر هنا نادرة - وهي اللطيفة التي تقع في المُحاورات؛ لندور وقوعها بالنسبة لِمَا صدر في المجالس - فقال: حُكِيَ أَنَّ بَعْضَ الْأَدْبَاءِ جَوَزَ بِحَضْرَةِ أَبِي الْحَسَنِ بْنِ الْفَرَاتِ⁽⁴⁾ أَنْ تُقَامَ السِّينُ مَقَامَ الصَّادِ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ، فَقَالَ لَهُ: أَتَقْرَأُ: ﴿جَنَّتٌ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا وَمَنْ صَلَحَ مِنْ آبَائِهِمْ﴾ [الرعد: 23] أَمْ: وَمَنْ سَلَحَ؟! فَتَحَجَّلَ الرَّجُلُ.

وعن الرَّجَّاحِ أَنَّهُ كَانَ يَذْهَبُ إِلَى أَنَّ الصَّادَ تُبْدَلُ سِينًا مَعَ الْحُرُوفِ كُلِّهَا لِتَقَارِبِ مَخْرَجِهِمَا، فَوَقَعَ ذِكْرُ ذَلِكَ عِنْدَ الْوَزِيرِ [عَلِيٍّ]⁽⁵⁾ بَنِ عَيْسَى، فَأَصْرَ عَلَى مَقَالَتِهِ فِيهِ، ثُمَّ إِنَّهُ التَّمَسَّ مِنْهُ كِتَابًا لِبَعْضِ عُمَّالِهِ، فَكُتِبَ لَهُ فِيهِ بِذَلِكَ وَقَالَ⁽⁶⁾: إِنَّهُ مِنْ أَحْسَنِ إِخْوَانِي!! فَلَمَّا قَرَأَهُ رَاجَعَهُ فِيهِ، فَقَالَ: إِنَّمَا أَرَدْتُ: أَحْصَى، إِلَّا أَنَّ الْإِبْدَالَ جَائِزٌ! فَقَالَ: اللَّهُ اللَّهُ فِي أَمْرِي، وَقَدْ رَجَعْتُ عَنْ مَقَالَتِي هَذِهِ. وَلَيْسَ هَذَا عَلَى إِطْلَاقِهِ.

قال الجوهري: كثيراً ما يقلبون الصاد سيناً إذا كان في الكلمة قاف أو طاء أو غين أو خاء؛ كالصدغ والسماخ والضراط والبصاق⁽⁷⁾.

وفي التسهيل: «تُبدلُ الصَّادُ مِنَ السِّينِ جَوَازاً عَلَى لُغَةٍ، إِنْ وَقَعَ بَعْدَهَا غَيْنٌ أَوْ خَاءٌ أَوْ قَافٌ

(1) إياس بن قبيصة الطائي (4 ق.هـ): من أشراف طيئ وفصحائها وكرمانها في الجاهلية، كان الشعراء يقصدونه، فمدحونه وينالون جوائزهم. الأعلام 33/2.

(2) ديوان الأعشى: 83 وفيه: «الرُّوح» بدل «البرح».

(3) اللسان (مصح).

(4) هو أبو الحسن علي بن محمد بن موسى، ابن الفرات (512 هـ): وزير من الدهاة الفصحاء الأدباء، كان وزيراً للمقتدر العباسي. وفيات الأعيان 421/3، سير أعلام النبلاء 429/11، الأعلام 324/4.

(5) سقطت من الأصل.

(6) القول في النسخة ب: «وإنه من أحسن إخواني - بالصاد - فقال له الوزير: هلا كتبتها بالسِّين على رأيك في جواز الإبدال؟ فقال له: الله الله في أمري، قد رجعت عن مقالتي هذه».

(7) في التهذيب (سرط): «وقال الفراء: إذا كان بعد السين طاء أو قاف أو غين أو خاء، فإن تلك السين تقلب صاداً».

أو طاء⁽¹⁾، وإن فصل حرف أو حرفان فالجوازُ باقٍ⁽²⁾.

وما ذكره الجوهري من أصالة صاد (الصَّراط) ونحوه مذهب فيه، واختارَ غيره أصالة السين، وارتضاه الجعبري⁽³⁾ وغيره، وقالوا: إبدال السين صاداً لغة قريش إذا كان بعدها الأحرف الأربعة السابقة⁽⁴⁾، فالصَّراط حينئذ من (سرطت الطعام): إذا ابتلعت⁽⁵⁾، يتخيل أنه يتلغ سالكيه، أو أنهم يبتلعونه؛ كما سمّوه لقماً لأنه يلتقمهم، أو لأنهم يلتقمونه؛ كما قالوا: «قتل أرضاً عالمها، وقتلت أرضٌ جاهلها»⁽⁶⁾. قال أبو تمام:

[الطويل]

رَعَتْهُ الْفَيَافِي بَعْدَ مَا كَانَ حَقْبَةً رَعَاهَا وَمَاءُ الْمَزْنِ يَنْهَلُ سَاكِبُهُ⁽⁷⁾

قرأت الحواميم والطواسين، ووجه الكلام أن يُقال: قرأت آل حم وآل طس؛ كما قال ابن مسعود: «آل حم ديباج القرآن»⁽⁸⁾. قد تبع المصنف في هذا بعض من تقدمه⁽⁹⁾، والصحيح خلافه؛ فإنه ورد ما أنكره في الآثار، وسمع في فصيح الأشعار؛ كقوله⁽¹⁰⁾ - وأنشده أبو عبيدة -:

[مشطور الرجز]

حَلَفْتُ بِالسَّبْعِ اللَّوَاتِي طُوِّلَتْ وَبِمُئِنَّ بَعْدَهَا قَدْ أُمْنِئَتْ
وَبِمَثَانٍ تُنْنِئَتْ وَكُورَرَتْ وَبِالطَّوَّاسِينَ اللَّوَاتِي تُلْثَتْ

(1) في ب: «أو كاف أو طاء».

(2) التسهيل: 317.

(3) هو أبو إسحاق إبراهيم بن عمر بن إبراهيم الجعبري (732هـ): عالم بالقراءات، من فقهاء الشافعية، من تصانيفه: «كنز المعاني شرح حرز الأمان». غاية النهاية في طبقات القراء 21/1، الهدية 14/1، الأعلام 55/1.

(4) التهذيب (سرط).

(5) اللسان (صرط).

(6) «قتل أرضاً عالمها»: مثل يُضرب في مدح العلم، يراد به أن الرجل العالم بالأرض عند سلوكها يذلل الأرض ويغلبها بعلمه. و«قتلت أرضٌ جاهلها»: يضرب لمن يباشر أمراً لا علم له به. مجمع الأمثال 131/2.

(7) البيت في ديوان أبي تمام 223/1 وكشف الطرة: 367.

(8) انظر تفسير ابن كثير 120/6.

(9) قال الهروي في غريب الحديث 93/4-94: «قال الفراء: قوله: آل حم، إنما هو كقولك: آل فلان... وأما قول العامة: الحواميم، فليس من كلام العرب». وتبعه ابن خالويه كما في المزمهر 308/1. وهذا مذهب إليه أيضاً الأزهري والجوهري وغيرهما، انظر: الصحاح (طسم) والتكملة والذيل والصلة (طسن) واللسان (طسن).

(10) في ب: «كقولهم».

وبالحواميم اللواتي سُبعت وبالمفصل التي قد فُصِّلَتْ⁽¹⁾

وهذا حُجَّةٌ [على]⁽²⁾ من أنكره. وقال ثعلب في أماليه: «الطواسين: مثل القواويل جَمْعُ قابيل، وحكي الطواسيم أيضاً على أنَّ الميم بدلٌ من (3) النون»⁽⁴⁾. وأنشد الرجز السابق كذلك⁽⁵⁾. وقد يُستعمل⁽⁶⁾ جمعه من غير (آل). وأنشد ابن عساكر⁽⁷⁾ في تاريخه: [الرجز]

هذا رسولُ الله في الخيراتِ جاءَ به (يس) وحاميماتِ
فروى له جمعاً آخر⁽⁸⁾.

وعن سيويه في نحو (طس): «ما كان على وزن مفرد يُجعل اسماً كـ (قابيل)، فيجوز حكايته وإعرابه، ومعاملته معاملة الأسماء»⁽⁹⁾. وقال العبسي⁽¹⁰⁾ في السَّجَادِ⁽¹¹⁾ وقد قتله⁽¹²⁾:
[الطويل]

يُذَكِّرُنِي ﴿حَم﴾ والرَّمْحُ شاجِرٌ فهلا تلا (حَم) قبل التَّقَدُّمِ

- (1) نُسب الرجز في مجاز القرآن 7/1 إلى سليمان بن يزيد العدوي. وهو بلا نسبة في: حواشي ابن بري: 30 وتهذيب الخواص: 178 واللسان (حمم) والتاج (طسم) و(حمم) وكشف الطرة: 225.
- (2) سقطت من الأصل.
- (3) سقطت من أ.
- (4) مجالس ثعلب 659/2.
- (5) ليست في ب، ط.
- (6) في ب، ط: «استعمل».
- (7) هو أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله (571هـ): مؤرخ، حافظ، رحالة. له: «تاريخ مدينة دمشق» المعروف بـ «تاريخ ابن عساكر». وفيات الأعيان 309/3، الأعلام 273/4.
- (8) في ب: «وروي له جمع آخر».
- (9) الكتاب 257/3-258 بتصرف.
- (10) هو شريح بن أبي أوفى العبسي، كما ورد في صحيح البخاري 1813/4، قاتل السَّجَادَ، وفي أسد الغاية 93/5- في ترجمة السَّجَادَ -: «يقال: قتله كعب بن مدلج، أو شدَّاد بن معاوية العبسي، أو الأشتر، أو عصام بن مقشعر النصري».
- (11) في ب: «السَّحَارَ». والسَّجَادَ: هو محمد بن طلحة بن عبيد الله القرشي التميمي، لُقِّبَ بالسَّجَادَ لكثرة صلاته، وشدة اجتهاده في العبادة، قُتِلَ يوم الجمل سنة (36هـ). الإصابة 17/6، أسد الغاية 93/5.
- (12) اختلف في قاتل هذا البيت، فهو شريح بن أبي أوفى العبسي في: مجاز القرآن 193/2 والبحر المحيط 9/232 وشرح شواهد الكشف 511/4 واللسان (حمم). والأشتر النخعي في: الاشتقاق: 145 وحواشي ابن بري: 30. والأشعث بن قيس في الاقتضاب: 439. وانظر أيضاً: المقتضب 238/1 والخصائص 181/2 والمختص 37/17، والحامسة البصرية 69/1 والتاج (حمم) وكشف الطرة: 225.

فأعرب ﴿حَم﴾ ومنعها من الصرف بخلاف ما ليس فيه إلا الحكاية؛ نحو: ﴿كَهَيْعَص﴾ [مريم: 1].

وقوله: «دياج القرآن» بمعنى زيتته؛ لما فيها من أمور الآخرة، والروضة معروفة. و«دمثات»⁽¹⁾: جمع دمثة؛ أي: لينة سهلة⁽²⁾. ومعنى «تأنق فيها»: تنزه بالنظر إلى ما فيها من أنيق المعاني التي هي كالأنوار والثمار.

واعلم أن (آل) في قوله: «آل حم» ليس بمعنى الآل المشهور الذي مرّ بيانه؛ وهو الأهل⁽³⁾، بل هو لفظٌ يُذكر قبل ما لا يصحّ تثنيته وجمعه من الأسماء ونحوها؛ كـ (تأبط شرأ)، فإذا أرادوا تثنيته أو جمعه - وهو جملة لا يتأتى فيها ذلك؛ إذ⁽⁴⁾ لم يعهد مثله في كلام العرب - زادوا قبله لفظة (آل) أو (ذو)، فيقال: جاءني آل تأبط شرأ؛ أو ذو تأبط شرأ؛ أي: الرجلان أو الرجال المسمّون بهذا الاسم. كما قالوا: آل حم بمعنى الحواميم، فهو هنا بمعنى ذو، والمراد به⁽⁵⁾ ما يطلق عليه ويُستعمل فيه هذا اللفظ، وهو مجاز عن الصحبة المعنوية.

وفي كلام الرضي⁽⁶⁾ وغيره إشارة إلى هذا⁽⁷⁾، إلا أنهم لم يصرّحوا بتفسيره، فعليك بحفظه؛ فإنه من الفوائد التي لا توجد في غير كتابنا هذا. [وعلى هذا]⁽⁸⁾ قوله: [الطويل]

وَجَدْنَا لَكُمْ فِي آلِ ﴿حَم﴾ آيَةً تَأُولُهَا مِنَّا تَقِيٌّ وَمُغْرِبٌ⁽⁹⁾

(1) في ب: «دمثات».

(2) اللسان (دمث).

(3) انظر ص 86.

(4) ليست في ب، ط.

(5) ليست في ب.

(6) هو نجم الدين محمد بن الحسن الرضي، الأستراباذي (686هـ): عالم بالعربية، اشتهر بكتابه: «شرح الكافية» و«شرح الشافية». البغية 565/1، الأعلام 86/6.

(7) قال الرضي في شرح الكافية 186/2: «وإن كان الثاني مبنياً؛ إما للتركيب كخمسة عشر، أو لغيره كسيبويه، فالقياس أن يقال: ذوا سيبويه... كما يقال في الجمل المسمّى بها: ذوا تأبط شرأ... لأن الجمل يجب حكايتها، فلا يلحقها علامتا التثنية والجمع». وانظر: الارتشاف 216/1-217.

(8) زيادة من النسخ الأخرى.

(9) البيت في شرح هاشميات الكميّ: 55 والكتاب 257/3 ومجاز القرآن 193/2 وتهذيب اللغة (طسن) وشرح أبيات سيبويه للسيرافي 301/2 وغريب الحديث للهروي 294/4 والمخصص 37/17 وأسرار العربية: 18 والتكملة والذيل والصلة (حمم) واللسان (عرب) وتهذيب الخواص: 177 والبحر المحيط 232/9.

هذا من قصيدة للكميت بن زيد⁽¹⁾ في هاشمياته؛ وهي قصائد في مدح أهل البيت، أفردها بالتدوين لمغالاته في محبتهم، وأولها⁽²⁾:

طَرِبْتُ وما شَوْقاً إلى البيضِ أَطْرُبُ ولا لِعِباً مِنِّي وذو الشَّيبِ يَلْعُبُ
ولم يُلْهِنِي ذَلٌّ ولا رَسْمٌ مَنَزِلٍ ولم يَتَطَرَّبْنِي بَنانٌ مُخَضَّبُ
ولا أَنَا مَمَّنْ يَزْجُرُ الطَّيْرَ هُمُهُ أَصَاحُ غُرَابٍ أم تَرَوُّغٌ ثَلْبُ
ولا السَّانِحَاتُ البَارِحَاتُ عَشِيَّتِي أَمَرٌ صَحِيحُ القَرْنِ أم مَرٌّ أَغْضَبُ⁽³⁾
ولكنْ إلى أَهْلِ الفَضَائِلِ والنَّهْيِ وخَيْرِ بَنِي حَوْاءَ والخَيْرِ يُطْلَبُ
إلى النَّفْرِ البَيْضِ الَّذِينَ بِحُبِّهِمْ إلى اللَّهِ فيما نابَنِي أَتَقَرَّبُ
بَنِي هاشِمٍ رَهْطِ النَّبِيِّ فَإِنَّنِّي بِهِمْ وَلَهُمْ أَرْضِي مِراراً وَأَغْضَبُ

وهي طويلة وفيها شواهد؛ منها قوله: «وجدنا لكم في آل حم» البيت، والمراد به «المعرب»: المظهر لمحبة آل الرسول، من (أعرب بحجته): إذا أفصح بها ولم يخش أحداً، ويقابله (التقي): وهو من يتقي ذلك فيخفيه، وإخفاؤه يُسمَّى: تَقِيَّةً⁽⁴⁾. والمراد به (الآية) قوله تعالى: ﴿قُلْ لَا أَتْلُوكُمْ عَلَيْهِ أَجْراً إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى﴾ [التورى: 23]، والمراد بتأويلها⁽⁵⁾: معرفة ما تؤول إليه من لزوم محبة أهل [رسول] الله وخاصته من بني هاشم؛ فإنه لا ينكره مسلم. وخطاب (لكم) لبني فاطمة السابق ذكرهم.

يقولون: أَدْخَلَ بِاللَّصِّ السَّجْنَ، فيغلطون فيه، والصواب أن يقال: أَدْخَلَ اللَّصُّ السَّجْنَ، أو دُخِلَ به السَّجْنَ.

(1) هو الكميّ بن زيد بن خنيس الأسدي (216هـ): شاعر الهاشمين في العصر الأموي، له ديوان شعر مطبوع، وأشهر قصائده: «الهاشميات». الشعر والشعراء 581/2، سير أعلام النبلاء 182/6، الأعلام 233/5.
(2) القصيدة بتمامها في شرح الهاشميات: 43، مع اختلاف في بعض الألفاظ أهملت الإشارة إليه؛ لأنه ليس موضع الشاهد.

(3) في أ: «ولا السارحات». وفي أ، ب، ط: «عشيّة» مكان «عشيتي».

(4) انظر اللسان (عرب).

(5) في الأصل: «بتأوله»، وأثبت ما في النسخ الأخرى.

إن كانت الباء للتعدية⁽¹⁾ فالأمرُ كما قال، وإن كانت زائدة كما في الآية فالأمر سهل. وقد قرئ قوله تعالى: ﴿يَكَادُ سَنَابِقُهُ يَذْهَبُ بِالْأَنْصَرِ﴾ [النور: 43] بضم الباء التحتية⁽²⁾ على زيادة الباء الموحدة، وهو كقولهم بعينه.

فقال الأكثرون: هما بمعنى واحد، وقال المبرد: بينهما فرق⁽³⁾، وهو أنك إذا قلت: أخرجت زيدا، كان بمعنى: حملته على الخروج، وإذا قلت: خرجت به، فمعناه أنك خرجت واستصحبته.

وقيل: الهمزة أعم من الباء، وفي المثل السائر: «كُلُّ مَنْ ذَهَبَ بِشَيْءٍ فَقَدْ أَذْهَبَهُ، وليس كُلُّ مَنْ أَذْهَبَ شَيْئاً ذَهَبَ بِهِ»⁽⁴⁾. وقد وافق المبرد جماعة منهم: السهيلي⁽⁵⁾، وردّه ابن هشام بهذه الآية⁽⁶⁾، وبأن الهمزة والباء يتعاقبان، ولذا لم يَجُزْ: أقمتُ بزيد، ولو أفادت الباء ما تفيد الهمزة مع زيادة [جَاز]⁽⁷⁾ الجمع بينهما؛ لأن اجتماع حرفين في أحدهما زيادة، غير مُستنكرٍ؛ نحو (لقد)، وهذا غير جائز.

وقيل: إن الحق الفرق بينهما لورود الباء في مواطن الأخذ والاستصحاب، وقد استعمل كلُّ منهما في مقام الآخر، فإذا تعدّر المعنى الحقيقي كما في قوله تعالى: ﴿ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾ [البقرة:

(1) للباء أربعة عشر معنى؛ منها: التعدية، وتُسمى باء النقل أيضاً، انظر المغني: 138.

(2) هي قراءة لأبي جعفر، انظر: إتحاف فضلاء البشر: 325 والنشر في القراءات العشر 332/2.

(3) انظر المغني: 138.

(4) المثل السائر 30/2، وبعده: «لأن الذهاب بالشيء هو استصحاب له ومضي به، وفي ذلك نوع احتجاج بالمذهوب به، وإمساك له عن الرجوع إلى حالته والعود إلى مكانه، وليس كذلك الإذهاب للشيء؛ لزوال معنى الاحتجاج عنه».

(5) هو أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي، الخنعمي (581هـ): حافظ، عالم باللغة والسير. له: «الروض الأنف» و«الإيضاح والتبيين». وفيات الأعيان 143/3، الأعلام 313/3. وقال السهيلي في الروض الأنف 148/2 موافقاً لما ذهب إليه المبرد: «وكذلك تسامح النحويون أيضاً في الباء والهمزة، وجعلوها بمعنى واحد في حجم التعدية، ولو كان ما قالوه أصلاً لجاز في (أمرضته) أن تقول: مرضت به... قياساً على: أذهبت وأذهبت به، ويأبى الله ذلك والعالمون، فإنما الباء تعطي مع التعدية طرفاً من المشاركة في الفعل، ولا تعطيه الهمزة، فإذا قلت: أقعدته، فمعناه: جعلته يقعد، ولكنك شاركته في القعود».

(6) في المغني: 138-139 قال ابن هشام في ذكره لمعاني الباء: «الثاني: التعدية، وتسمى باء النقل أيضاً، وهي المعاقبة للهمزة... تقول في ذهب زيد: ذهب بزيد، وأذهبت؛ ومنه: ﴿ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾ [البقرة: 17]. وقرئ: «أَذْهَبَ اللَّهُ نُورَهُمْ»؛ وهي بمعنى القراءة المشهورة، وقول المبرد والسهيلي: إن بين التعديتين فرقاً... مردود بالآية... ولأن الهمزة والباء متعاقبان...».

(7) سقطت من الأصل.

[17]، وَجَبَ المصيرُ إلى التجويز، ولذا قال نجم الأئمة الرضي: «الباء في هذه الآية للتأكيد. كأنه لما⁽¹⁾ أذهبه ذهاباً لا يُردّ كان كمن استصحبه؛ فإن من استصحب شيئاً لا يُفارقُه، فأُتي بالباء إشارة إلى عدم الردّ، فهو كما قيل: مجازٌ متفرّع على الكناية، وإنما لم يجرّ جمعُ التعديتين؛ لأنّ استعمال كلٍّ منهما في مقام⁽²⁾ الآخر صيرهما كالمتنافيين»⁽³⁾.

وفي الجنى الداني: «وأجيب عن الردّ بالآية، بأنّه تعالى وَصَفَ نَفْسَهُ بِالذَّهَابِ عَلَى مَعْنَى يَلِيْقُ بِهِ، كما وَصَفَ نَفْسَهُ بِالْمَجِيءِ فِي قَوْلِهِ: ﴿وَجَاءَ رُبُّكَ﴾ [الفجر: 22]، وهو ظاهرُ البُعْدِ»⁽⁴⁾.

وفي الكشف: «الفرق بين أذهبه وذهب به، أنّ معنى أذهبه: أزاله وجعله ذاهباً، ويُقال: ذهب به إذا استصحبه ومضى مَعَهُ، وذهب السلطان بماله: أخذه، ﴿إِذَا لَذَهَبَ كُلُّ إِلَهٍ بِمَا خَلَقَ﴾ [المؤمنون: 91]، ومنه: ذهبَ به الخِيلاء. والمعنى: أخذ الله نورَهُمْ وَأَمْسَكَهُ، وما يمسكه الله فلا مرسل له»⁽⁵⁾. وفيه إشارة إلى الجواب عن الآية، وأنّه معنى آخر لـ (ذهب)، ومع الباء لا محذور في نسبته إليه⁽⁶⁾، وفيه كلام فصلناه في كتابنا المعروف بـ «عناية القاضي»⁽⁷⁾.

ثم إنّ المصنّف أورد ما يخالف مدّعاء من قوله تعالى: ﴿تَبَّتْ يُالُدُّهُنَّ﴾ [المؤمنون: 20] فقال:

أُنْبِتْ: بمعنى نَبَتْ، والهمزة فيها أصلية لا للنقل؛ كما قال زهير: [الطويل]

رَأَيْتُ ذَوِي الْحَاجَاتِ حَوْلَ بُيُوتِهِمْ قَطِيباً لَهُمْ حَتَّى إِذَا أُنْبِتَ الْبَقْلُ⁽⁸⁾

(1) في الأصل: «لأنّه كما»، وأثبت الصواب من النسخ الأخرى.

(2) العبارة في أ، ط: «في غير مقام الآخر».

(3) شرح الكافية للرضي 327/2.

(4) الجنى الداني: 38.

(5) الكشف 74/1.

(6) في ب، ط: «إلى الله تعالى».

(7) انظر عناية القاضي 372-373. وسبق تعريف هذا الكتاب في قسم الدراسة - آثار الشهاب الخفاجي.

(8) البيت في ديوان زهير: 41 وجمهرة اللغة 198/1 (نبت) والمحتسب 89/2 والكشاف 180/3 واللسان (نبت) وقطن) وأفعال السرقسطي 119/3 والمغني: 139 والخزانة 50/1.

هذا البيت من قصيدة لزهير بن أبي سلمى يمدح بها سنان⁽¹⁾ بن أبي حارثة⁽²⁾، أولها:
صَحَا الْقَلْبُ عَنْ سَلْمَى وَقَدْ كَادَ لَا يَسْلُو وَأَقْفَرُ مِنْ سَلْمَى التَّعَانِقُ وَالثَّقْلُ⁽³⁾
وهي طويلة⁽⁴⁾؛ ومنها:

إِذَا السَّنَةُ الشَّهَاءُ بِالنَّاسِ أَجْحَفَتْ وَنَالَ كِرَامَ النَّاسِ فِي الْجَحْرَةِ الْأَكْلُ⁽⁵⁾
رَأَيْتَ ذَوِي الْحَاجَاتِ حَوْلَ بِيوتِهِمْ قَطِينًا لَهُمْ حَتَّى إِذَا أَنْبَتَ الْبَقْلُ
[هنالك إن يستجزلوا المال يجزلوا وإن يسألوا يعطوا، وإن يسروا يغلوا]⁽⁶⁾
وفيهـم مقاماتٌ حسانٌ وجوهـها [وأندية] يتابها القول والفعل⁽⁷⁾
على مُكثِرِيهِمْ حَقَّ مِنْ يَعتَرِيهِمْ وَعِنْدَ الْمُقْلَيْنِ السَّمَاخَةُ وَالْبَذْلُ
وَمَا يَكُ مِنْ خَيْرٍ أَتَوْهُ فَإِنَّمَا تَوَارَثَهُ آبَاءُ آبَائِهِمْ قَبْلُ
وَهَلْ يُنْبِتُ الْخَطِيئَ إِلَّا وَشِجْهُ وَتُغْرَسُ إِلَّا فِي مَنَابِتِهَا النَّخْلُ
إلخ... وما ذكره المصنف من أن (أنبت) في بيت زهير إحدى روايتين فيه، قال السُّرُطِيُّ⁽⁸⁾
في أفعاله: «نَبَتَ الْبَقْلُ نَبَاتًا وَأَنْبَتَ - وَأَنْشَدَ بَيْتَ زَهِيرٍ (نَبَتَ) بِدُونِ هَمْزَةٍ - وَقَالَ: رُوي أَنْبَتَ،
وَأَنكَرَهُ الْأَصْمَعِيُّ»⁽⁹⁾. و«رَأَيْتَ»: بفتح تاء الخطاب بتصحيح الصَّاغَانِي، وهو ظاهرٌ. قاله

-
- (1) في الأصل: «سفيان».
(2) هو سنان بن أبي حارثة المزني، من غطفان: أحد أجواد العرب وقضاتهم في الجاهلية. الأعلام 141/3.
(3) في ب، ط: «سلا القلب».
(4) القصيدة كاملة في ديوان زهير: 31 - 40.
(5) في أ، ب: «كرام المال»، وكذا في الديوان.
(6) سقط البيت من الأصل.
(7) في ب: «حسان وجوههم»، وكذا في الديوان. و«أندية»: سقطت من الأصل.
(8) هو أبو عثمان سعيد بن محمد المعافري، القرطبي، السُّرُطِيُّ، ويُعرف بـ «ابن الحداد» (بعد 400هـ): عالم باللغة، أخذ عن ابن القوطية. له: «كتاب الأفعال». البغية 589/1، الأعلام 101/3.
(9) أفعال السُّرُطِيِّ 120-119/3

الطَّيْبِي⁽¹⁾، وكثير ينشده بضمّ التاء⁽²⁾.

وذوو الحاجات: الفقراء والمساكين. وقطين: جَمْع قاطِن بمعنى مُقيم، ويكون القطين بمعنى الخدم والأتباع⁽³⁾ أيضاً. يقول: ذوو الحاجات يقيمون حول بيوتهم لقضاء أوطارهم؛ لأنها معاهد الكرم وموارد التعم، وكَتَى بنباتِ البقلِ عن الخِضْبِ وزَوَالِ الجَدْبِ، وحيثُ ينصرفُ المقلّون من عندهم للانتجاع.

ومعنى البيت الأخير: أنّه لا يلدُ الكريمُ إلّا كريمٌ، ولا يُربّى إلّا في موضع كريم⁽⁴⁾، كما لا تنبُثُ القناةُ إلّا قناةً، ولا ينبت النخل في غير مغارسه، فضرب بذلك مثلاً لأنهم كرماء أولاد كرماء، وهو في غاية البلاغة واللفظ. والخَطِيّ -بفتح الخاء-: الرُّمَح⁽⁵⁾، نسبةً إلى الخطّ؛ وهو ساحلٌ بالبحرين تُنسبُ إليه الرِّماح⁽⁶⁾. والشَّيْخُ -بالمعجمة-: الأصلُ وعروقُ الشَّجر⁽⁷⁾. وسيأتي الكلام على الباء الزائدة.

ثم أنشد شاهداً على زيادة الباء، قول الراجز⁽⁸⁾:

نَحْنُ بَنُو ضَبَّةَ أَصْحَابُ الْفَلَجِ نَضْرِبُ بِالسَّيْفِ وَنَرْجُو بِالْفَرْجِ⁽⁹⁾

(1) هو الحسين بن محمد بن عبد الله، شرف الدين الطيبي (743 هـ): من علماء الحديث والتفسير والبيان. له: «فتوح الغيب في الكشف عن قناع الرب» و«التبيان في المعاني والبيان». البغية 1/522، الأعلام 2/256. وورد في الأصل وجميع النسخ بعد قوله «وهو ظاهر»: «قال الطيبي: وكثير ينشده بضمّ التاء». ولعلّ الصواب ما أثبتته؛ ففي مخطوطة «فتوح الغيب» الورقة (112) قال الطيبي: «رأيت ذوي الحاجات (البيت): رأيت على الخطاب، تصحيح الصاغاني». ولم ترد العبارة الأخرى.

(2) الكشف 3/180.

(3) القاموس (قطن).

(4) العبارة في ب، ط: «ولا يترقى إلى عظيم إلّا عظيم».

(5) اللسان (خطط).

(6) انظر معجم البلدان 2/432.

(7) القاموس (وشج).

(8) في الأصل: «الآخر»، والمثبت من النسخ الأخرى.

(9) نُسب الرجز للنايعة الجمعدى، وهو في ديوانه: 215 برواية: «جعدة» بدل «ضبة»، و«بالبيض» بدل «بالسيف». وبلا نسبة في: أدب الكاتب: 522 والاقتضاب: 265 والإنصاف 1/284 وشرح الكافية للرضي 2/328 والجنى الداني: 52 والمغني: 147 وشرح شواهد السيوطي 1/332 والخزانة 9/520 وشرح أبيات المغني 366/2.

وهو بيت لا يُعرف قائله، ولم يُعزَ في شرح الشواهد⁽¹⁾. وضبة: عَلِمَ رجلٌ، وهو عَمُّ أو ابنُ عمِّ تميم بن مُرٍّ⁽²⁾.

والفَلَج: بمعنى الظفر والفرَج، ولم يحك فيه الجوهري غير سكون اللام⁽³⁾. ولذا قال الدماميني في شرح المغني⁽⁴⁾: «إن فتح اللام إتباعاً لفتح الفاء ضرورة»، وهو من عدم الاطلاع؛ فإنه بفتحتين لغة أصلية فيه.

وفي شرح العلامة الزمخشري لمقاماته: «الْفَلَج والفُلَج كالرَّشْد والرشد: الظفر، وفَلَج على خصمه وفلجَه بالحُجَّة: غلبه. وفي المثل: من يأتِ الحَكَمَ وَخَذَهُ يُفْلَج⁽⁵⁾»، وفي حديث علي: كالياسرِ الفالَج⁽⁶⁾»⁽⁷⁾.

وقيل - وهو أحسن الأقوال -: إنَّما زيدت الباء لأنَّ إنباتها الدَّهْن بعد إنباتها الثمر الذي يخرج الدَّهْن منه، فلما كان الفعلُ في المعنى قد تعلَّق بمفعولين يكونان في حال بعد حال؛ وهما الثمرة والدَّهْن، احتيج إلى تقويته في التعدي بالباء.

وقوله: «الهمزة أصلية» فيه تسمَّح، والمراد أنها في أصل بناء الكلمة لا عارضة للتعدية؛ بقرينة قوله: «لا للنقل»⁽⁸⁾.

وقوله: تكون هذه القراءة بمعنى قراءة من قرأ: (تَثْبُثُ بالدَّهْن) بفتح التاء. هذا على ما اختاره، فأما إذا قيل: إن الباء للتعدية على الفتح، ومتعلقة بمحذوف هو حال؛ أي: (تُثَبَّتْ ثمرتها دهنه) على الضم⁽⁹⁾، فلا يكونان بمعنى. وعلى الحالية هو ك: (خرج بسلاحه)؛ أي:

(1) لعله يعني شرح شواهد المغني للسيوطي، انظر 332/1.

(2) انظر جمهرة أنساب العرب: 203.

(3) انظر الصحاح (فلج).

(4) للدماميني (827هـ) شرح على مغني اللبيب لابن هشام، سآه «تحفة الغريب في شرح مغني اللبيب». كشف الظنون 1752/2.

(5) المثل في مجمع الأمثال 367/2 والمستقصى 360/2 واللسان (فلج).

(6) تمام حديث علي: «إنَّ المرءَ المسلمَ ما لم يُعْشْ دناءةً يخشع لها إذا ذُكرت، وتُغري به لئام الناس، كالياسرِ الفالَج ينتظر فوزةً من قِداحه، أو داعيَ الله، فما عند الله خيرٌ للأبرار». انظر: غريب الحديث للهروي 468/3 والفائق 229/3 والنهاية 468/3.

(7) شرح مقامات الزمخشري: 133.

(8) في أ: «للفعل».

(9) فتح تاء «تثبت» في الآية السابقة: هي قراءة نافع وعاصم وابن عامر وحمزة والكسائي، أما ضمُّها فقراءة

متسلّحاً، فموضع الباء وما بعدها نصب على الحال، ولو كانت الباء للتعديّة كان معناه: أخرج السلاح، وإن جعلت الباء زائدة في الضمّ، تشارك المعنيان⁽¹⁾.

وقوله: والمعنى أنّ الدَّهْنَ يُنْبِتُهَا. ليس بصحيح، بل المعنى أنّها تنبت الدَّهْنَ؛ إذ الدَّهْن⁽²⁾ لا ينبت، وإنما ينبت الماء، والقلب بعيد.

وقوله: احتيج إلى تقويته في التعديّ بالباء. هو بعينه⁽³⁾ كلام الجوهري، وقد قيل عليه: «إنه غلطٌ منه وممن تأوّلُه؛ لأنّ الباء ليست للتعديّة هنا عند أحدٍ من النحويين على ضمّ التاء⁽⁴⁾، وإنما هو على أن المفعول⁽⁵⁾ محذوفٌ، والجار والمجرور حال، والتقدير: تُنْبِتُ ثمرتها ودهنها، فليس ههنا مفعولان يكون التعديّ إلى الثاني بالباء، وإنما هو مفعول وحال⁽⁶⁾».

واعلم أنّ صاحب اللباب⁽⁷⁾ قال: «باء المصاحبة لا تكون إلّا ظرفاً مستقراً، ولا مانع من الإلغاء فيها عندي؛ كما في باء الاستعانة⁽⁸⁾». فإذا قلت: اشترى الفرس بسرجه، جاز تعلق الباء بـ «اشترى» على جهة المصاحبة؛ كما في: كتبت بالقلم، فإن وجوه التعلّق مختلفة، فحينئذ لنا أن نقول: الباء متعلّقة بـ (تنبت) معدية له؛ لأن التعلّق والتعديّ يكونان بمعنى. فلا يرُدُّ ابن برّي على المصنّف والجوهري، ولا يبعد أن يتعدى (أنبت) بالباء لمفعول ثانٍ، وإسناد الشيء إلى ما ذكر مجاز.

ويقولون لما يُتخذ لتقديم الطعام عليه: مائدة، والصحيح أن يقال له: خوان، إلى أن يحضر الطعام فيسمّى مائدة⁽⁹⁾. لا مانع من إطلاقه عليه باعتبار أنّه وُضِعَ عليه أو سيوضّع

ابن كثير وأبي عمرو. انظر: كتاب السبعة لابن مجاهد: 445 والحجة لابن خالويه: 97.

(1) قال ابن جني في المحتسب 89/2: «فأما من ذهب إلى زيادة الباء؛ أي: تُنْبِتُ الدَّهْنَ، فمضعوف المذهب، وزاد حرفاً لا حاجة به إلى اعتقاد زيادته».

(2) قوله: «إذ الدهن» ليس في أ.

(3) في أ: «بقية».

(4) انظر: مجالس ثعلب 164/4 وشرح التسهيل 154/3 والمغني: 138-139.

(5) في أ: «المنقول». تحريف.

(6) القول لابن برّي في حواشيه: 33-34.

(7) هو «لباب الإعراب» للإسفرائيني.

(8) لباب الإعراب: 152 بالمعنى.

(9) هذا مذهب أكثر اللغويين، انظر: الفصيح: 78 وثقيف اللسان: 227 وتقويم اللسان: 120 وتصحيح التصحيف: 461 والمزهر: 449.

مجازاً، والأمر في مثله سهل، ولذا منع بعضهم دلالة مقالة الحوارين⁽¹⁾ على مدعاه، وحكاية الأصمعي⁽²⁾ على ما ذكره من تسمية المحضّر عليه الطعام مائدة؛ لجواز أن تكون المائدة نفس الطعام⁽³⁾. و(من)⁽⁴⁾ في قوله تعالى: ﴿زُيْدُ أَنْ تَأْكُلَ مِنْهَا﴾ [المائدة: 113] تبعية لا ابتدائية⁽⁵⁾. وقد نُقل عن الأخفش وأبي حاتم أن المائدة نفس الطعام⁽⁶⁾، وإن لم يكن معه⁽⁷⁾ خِوان، كما نقله في التقريب⁽⁸⁾. فقول المصنّف - إثباتاً لما ادّعاه - : ثم يَتَنَوَّعُ معنى المائدة بقولهم: ﴿زُيْدُ أَنْ تَأْكُلَ مِنْهَا﴾: ليس بمسلّم كما لا يخفى.

ثم ذكر الفاظاً تختلفُ أسماؤها باختلافِ أوصافها؛ فقال: فمن ذلك أَنَّهُمْ لا يقولون للقدح: (كأس) إلا إذا كان فيه شراب. هذا برمته من كتاب «فقه اللغة»⁽⁹⁾، وأكثره مدخول، فالكأس لا يُطلق على الإناء بل على الشراب وعلى مجموعهما، فيقال: كأسٌ، للمملوءة شراباً⁽¹⁰⁾، قال تعالى: ﴿وَيُسْقَوْنَ فِيهَا كَأْسًا﴾ [الإنسان: 17]، ﴿وَكُلٌّ مِنْ مَعِينٍ﴾ [الرائعة: 18]. وإطلاقه على ما فيها مجازي لعلاقة الحلول، وإطلاقه عليها فارغة حقيقة أو مجاز من إطلاق المقيّد على المُطلق⁽¹¹⁾. وقوله⁽¹²⁾:

[البسيط]

(1) قال الحريري مستشهداً لما ذهب إليه: «يدلّ على ذلك أنّ الحوارين حين تحدّوا عيسى عليه السلام بأن يستنزّل لهم طعاماً من السماء قالوا: ﴿هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ أَنْ يُنَزِّلَ عَلَيْنَا مَائِدَةً مِنَ السَّمَاءِ﴾»، ثم يَتَنَوَّعُ معنى المائدة بقولهم: ﴿زُيْدُ أَنْ تَأْكُلَ مِنْهَا وَتَطْمَئِنُّ قُلُوبُنَا﴾. وحكى الأصمعيّ قال: غَدُوْتُ ذات يوم إلى زيارة صديق لي، فلقيني أبو عمرو بن العلاء فقال لي: إلى أين يا أصمعيّ؟ فقلت: إلى صديق لي. فقال: إن كان لفائدة، أو عائدة، أو مائدة، وإلا فلا».

(2) انظر الحاشية السابقة.

(3) قال الراغب في مفرداته (ميد): «المائدة: الطبق الذي عليه الطعام، ويقال لكل واحدة منهما مائدة». وفي اللسان (ميد): «والمائدة: الطعام نفسه وإن لم يكن هناك خِوان».

(4) سقطت من أ.

(5) ابتداء الغاية والتبعية: معنيان من معاني (من). وعلامة التبعية إمكان سدّ (بعض) مسدّها. المغني: 420.

(6) معاني القرآن للأخفش 481/2، وفيه: «والمائدة: الطّعام». وانظر التاج (ميد).

(7) سقطت من ب.

(8) لعله «التقريب في علم الغريب» للفيومي (834هـ). كشف الظنون 464/1.

(9) انظر فقه اللغة للثعالبي: 57 ولابن فارس: 98. وفي اللسان (كأس): «قال ابن الأعرابي: لا تسمّى الكأس كأساً إلا وفيها الشراب».

(10) في اللسان (كأس): «وقال أبو حاتم: الكأس الشراب بعينه، وهو قول الأصمعي».

(11) معناه: الأسماء التي لا تكون إلا باجتماع صفات، وأقلّها ثنتان. المزهر 449/1.

(12) في ب، ط: «ولبعضهم».

أَصْبَحْتُ أَلْفَ مَنْ مَرَّ النَّسِيمِ سَرَى عَلَى الرِّيَاضِ يَكَاذُ الْوَهْمِ يُولَمْنِي⁽¹⁾
 مِنْ كُلِّ مَعْنَى لَطِيفٍ أَجْتَلِي قَدْحاً وَكُلُّ نَاطِقَةٍ فِي الْكَوْنِ تُطْرِبُنِي⁽²⁾
 فَإِنْ سَلِمَ أَنْ الْقَدَحَ يَخْتَصُّ بِمَا لَيْسَ فِيهِ شَرَابٌ، فَهُوَ مُجَازٌ أَيْضاً بِاعْتِبَارِ مَا كَانَ عَلَيْهِ، أَوْ مَا
 يُوَوِّلُ إِلَيْهِ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ: وَلَا لِلْبَعْرِ: (رَكِيَّةٌ) إِلَّا إِذَا كَانَ فِيهَا مَاءٌ، وَلَا لِلدَّلْوِ: (سَجَلٌ) إِلَّا فِيهَا مَاءٌ وَإِنْ
 قَلَّ، وَلَا يُقَالُ لَهَا: (ذَنُوبٌ): إِلَّا إِذَا كَانَتْ مَلَأَى⁽³⁾. فَقَدْ قَالَ الْجَوْهَرِيُّ: «الرَّكِيَّةُ: الْبُئْرُ»⁽⁴⁾،
 مِنْ غَيْرِ تَفَرُّقٍ بَيْنَ مَا فِيهَا الْمَاءُ وَمَا لَيْسَ فِيهَا مَاءٌ، وَفِي الْمَطَالَعِ⁽⁵⁾ سَوَى بَيْنِ السَّجَلِ وَالذَّنُوبِ.
 وَالتَّجَوُّزُ فِيهِ سَهْلٌ ظَاهِرٌ.

وَقَوْلُهُ: وَلَا يُقَالُ لِلْبِسْتَانِ: (حَدِيقَةٌ) إِلَّا إِذَا كَانَ عَلَيْهِ حَائِطٌ. هُوَ أَحَدُ الْقَوْلَيْنِ لِأَهْلِ اللُّغَةِ
 فِيهِ⁽⁶⁾. وَفِي عَمْدَةِ الْحِفَاطِ⁽⁷⁾ فِي تَفْسِيرِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿حَدَائِقُ وَأَعْنَابٌ﴾ [النَّبَأُ: 32] أَنَّ الْحَدِيقَةَ: الْقِطْعَةُ
 مِنَ الْأَرْضِ الْمُسْتَدِيرَةِ ذَاتِ النَّخْلِ وَالْمَاءِ؛ تَشْبِيهاً بِحَدِيقَةِ الْإِنْسَانِ فِي الْهَيْئَةِ. وَفِي الصَّحَاحِ أَنَّهَا:
 «الرَّوْضَةُ ذَاتُ الشَّجَرِ»⁽⁸⁾، مِنْ غَيْرِ تَفَرُّقٍ بَيْنَ مَا أَحَاطَ بِهِ الْحَائِطُ وَغَيْرِهِ، وَإِنْ كَانَ أَصْلُهُ بِحَسَبِ
 الْإِشْتِقَاقِ يَقْتَضِيهِ؛ لِأَنَّهُ مِنْ (أَحْدَقَ بِهِ): إِذَا أَحَاطَ وَطَافَ بِهِ، كَمَا قَالَ ابْنُ دَرِيدٍ⁽⁹⁾، وَأَنْشَدَ:
 [البسيط]

الْمُنْعُمُونَ بَنُو حَرْبٍ وَقَدْ حَدَقْتُ بِي الْمَنِيَّةُ وَاسْتَبَطَأْتُ أَنْصَارِي⁽¹⁰⁾

(1) «سرى»: سقطت من ب.

(2) في أ: «أجتنى». ولم أقف على قائل البيت.

(3) انظر فقه اللغة للثعالبي: 58 - 59.

(4) الصحاح (ركا).

(5) «مطالع الأنوار على صحاح الآثار» في فتح ما استغلق من كتاب الموطأ ومسلم والبخاري، وإيضاح مبهم
 لغاتها في غريب الحديث، لمؤلفه ابن قرقول (596هـ) كشف الظنون 2/1715.

(6) انظر معاني القرآن للزجاج 63/5 وتصحيح التصحيح: 222.

(7) «عمدة الحفّاط في تفسير أشرف الألفاظ» لمؤلفه السمين الحلبي (756هـ). انظر الكشف 2/1166.

(8) الصحاح (حدق).

(9) جمهرة اللغة 2/123 (حدق).

(10) البيت للأخطل من قصيدة يمدح بها يزيد بن معاوية، وهو في ديوانه 1/172 وجمهرة اللغة 2/123 (حدق)
 والحماسة البصرية 1/160 والحماسة الشجرية 1/381 واللسان (حدق).

وقوله: لا يُقال للمجلس: (نادٍ) إلا وفيه أهله⁽¹⁾. ليس بمسلم؛ لجواز إطلاقه على غيره مجازاً كما يُطلق على أهله؛ كما في قوله تعالى: ﴿قَلْبُكَ نَادِيَةٌ﴾ [العلق: 17]، وكذا المجلس في قوله:

نُبْتُ أَنَّ النَّارَ بَعْدَكَ أُوقِدَتْ أُمِيتَ بَعْدَكَ يَا كَلِيبَ الْمَجْلِسِ⁽²⁾
وقيل: إنه على تقدير مُضاف؛ أي: أهل ناديه، وأهل المجلس⁽³⁾.

وقوله: ولا للسري: (أريكة) إلا إذا كانت عليها حجلة⁽⁴⁾. قال ابن بري: «قد سموا الفراش أرائك»⁽⁵⁾. كما في قوله:

خُدوداً جَفَّتْ فِي السَّيْرِ حَتَّى كَأَنَّمَا يُبَاشِرُونَ بِالْمَغْزَاءِ مَسَّ الْأَرَائِكِ⁽⁶⁾

وقوله: ولا للمرأة: (ظعينة) إلا ما دامت راكبة في الهودج، ولا للسَّيْرِ: (خِذْر) إلا إذا اشتمل على امرأة⁽⁷⁾. في النهاية: «الظعينة: المرأة في الهودج، ويُقال للمرأة بلا هودج، وللهودج بلا امرأة»⁽⁸⁾. وفي الجمهرة: «الخِذْرُ: خِذْرُ المرأة؛ وهو ثوبٌ يُمَدُّ في عرض الخِباءِ تَسْتَرٍ به المرأة، ثُمَّ كَثُرَ في كلامهم فصار كُلُّ ما وارك خِذراً»⁽⁹⁾. والهودج: مَحْمَلٌ معروف⁽¹⁰⁾.

(1) فقه اللغة للثعالبي: 60.

(2) في الأصل: «فَلَيْتَ أَنْ»، والتصويب من أ، ب، ط... وفي الأصل وب وط: «واستب بعدك» والتصحيح من أ. والبيت لمهلهل بن ربيعة، قاله في رثاء أخيه كليب وقد قتله جساس بن مرة، وهو في أمالي الشجري 52/1 وزهر الآداب 915/2 وأسرار البلاغة: 401. وبلا نسبة في نوادر أبي زيد: 29 ومجالس ثعلب: 652.

(3) في الكشف 778/4: «والنادي: المجلس الذي ينتدي فيه القوم؛ أي: يجتمعون، والمراد: أهل النادي». وانظر البحر المحيط 511/10. واللسان (ندي).

(4) الحجلة: مثل القُبَّة، وحجلة العروس معروفة؛ وهي بيت يُزَيَّن بالثياب والأسرة والستور. اللسان (حجل).

(5) حواشي ابن بري: 35.

(6) البيت لذي الرمة، وهو في الأصل وجميع النسخ مصحَّف ومحزَّف بشكل أذهب المعنى، فأثبت رواية الديوان 1729/3، وقبله:

إِذَا وَقَعُوا وَهَنًا كَسَوْا حَيْثُ مَوْتَتْ مِنْ الْجَهْدِ أَنْفَاسُ الرِّيحِ الْحَوَاشِكِ
وانظر: حواشي ابن بري: 35. وتفسير الطبري 243/9.

(7) فقه اللغة للثعالبي: 59.

(8) النهاية 157/3.

(9) جمهرة اللغة 199/2 (خذر).

(10) القاموس (هدج).

قول عبد القيس بن خُفافِ البرِجمي⁽¹⁾: [المقارب]

وأصبحْتُ أَعْدَدْتُ لِلنَّائِبَاتِ عِرْضاً بَرِيئاً وَعَضْباً صَقِيلاً

وَوَقَعَ لِسَانٌ كَحَدِّ السَّانِ وَزُمَحاً طَوِيلَ الْقَنَاءِ عَسُولاً⁽²⁾

ولو كان الرمح هو القناة لقال: زُمَحاً طَوِيلاً؛ لأنَّ الشيء لا يُضاف إلى ذاته⁽³⁾.

خُفاف - كُغراب -: علم، والبرِجمي - بفتح الموحدة وسكون الراء وجيم وميم -: نسبة للبرِاجِم؛ وهم قوم من تميم⁽⁴⁾. وعسول: بمعنى متحرِّك مضطرب⁽⁵⁾، ولذا قيل للرمح: [عاسل]⁽⁶⁾ وعَسَل.

وقوله: «لأنَّ الشيء لا يُضاف إلى ذاته»؛ أي: نفسه، ليس بصحيح؛ لأنَّه من إضافة العام إلى الخاص؛ كشجر الأراك، ولو كان (رمح القناة) صحَّ ما توهمه⁽⁷⁾.

ولا يقال للشَّجاع: (كَمِي) إلَّا إذا كان شَاكِي السَّلاح⁽⁸⁾. الكمي: الشَّجاع مطلقاً، ولايسُ السَّلاح، من (كَمَى): بمعنى استتر⁽⁹⁾. قال السَّهيلي: «سُمِّيَ به لأنَّه من شأنه أن يُخفي شجاعته، فلا يظهرها إلَّا في محلِّها». وشاكي السَّلاح: بمعنى تآم السَّلاح⁽¹⁰⁾، وقيل: السَّلاح مشبَّه بالسَّوْك، ويقال: شاكٍ بكسر الكاف وضمِّها⁽¹¹⁾، فمن كسرهُ جعله منقوصاً مثل: قاضٍ،

(1) هو أبو جليل البرجمي، عبد قيس بن خُفاف: شاعر جاهلي لم تعرف سنة وفاته، من شعراء المفضليات. الشعر والشعراء 1/165، الأغاني 8/2992، الأعلام 4/49.

(2) البيتان في شرح ديوان الحماسة للبريزي 2/258 والأصمعيات: 231 والمفضليات: 386. وعجز الثاني في أسرار البلاغة: 215.

(3) العبارة كاملة سقطت من أ، ب، ط، وتمام قول الحريري: «ولا للقناة: (رمح) إلَّا إذا ركب عليها السنان، وعليه قول عبد القيس...».

(4) سُمُوا بذلك لأنَّ عددهم كان قليلاً. انظر جمهرة أنساب العرب: 222.

(5) اللسان (عسل).

(6) سقطت من الأصل.

(7) قال ابن برّي في حواشيه 36: «قد قال الله سبحانه: ﴿يَوْمَ تَأْتِي كُلُّ نَفْسٍ تُجَدِّدُ عَنْ نَفْسِهَا﴾، وقال سبحانه: ﴿وَمَنْ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ﴾^(ن)، والحبل هو الوريد، فأضافه إلى نفسه، ولا مُنكر لقولهم: رأيت فلاناً نفسه، وكذلك ذاته وعينه».

(8) فقه اللغة للعالبي: 58.

(9) اللسان (كمي).

(10) أدب الكاتب: 184 واللسان (شكك).

(11) اللسان (شكك).

وفيه قولان؛ قيل: أصله شائك فقلب ك (هار)⁽¹⁾، واشتقاقه من الشوكة⁽²⁾. وقيل: أصله شاكك، من الشُّكَّة⁽³⁾ -مشددة- وهي السلاح، أُبدل ثاني مثليه حرف علة للتخفيف، وأعلل إعلال قاض⁽⁴⁾. وضمه على وجهين: أحدهما أن أصله شوك فانقلبت واوه ألفاً، وقيل هو محذوف من شائك؛ كما قيل: (هار) بضم الراء⁽⁵⁾.

وفيه لغة ثالثة: شاك -بتشديد الكاف- من الشُّكَّة لا غير، كما في شرح أدب الكاتب لابن السيد⁽⁶⁾.

لأبي فتح كُشاجم⁽⁷⁾: [الخفيف]

لا أَحَبُّ الدَّوَاةِ تُحْشَى يَرَاعاً وَهِيَ عِنْدِي مِنَ الدَّوِيِّ مَعِيَّةً⁽⁸⁾
(الآيات)⁽⁹⁾.

كُشاجم: شاعر مشهور، وفي توضيح ابن هشام أنه بفتح الكاف⁽¹⁰⁾. وفي القاموس أنه بضمها ك (علايط): علم مرتجل⁽¹¹⁾. قالوا: إنه مأخوذ من صفاته وصناعاته⁽¹²⁾؛ فالكاف

(1) هو قول للأخفش. انظر: أدب الكاتب: 494 والصاحح واللسان (شكا).

(2) جمهرة اللغة (شكو).

(3) هو قول أبي عبيد، اللسان (شكك).

(4) «قاض» أصلها: قاضي، استثقلت الحركة على الياء فحذفت، ثم حذفت الياء، وعوض عنها التنوين، وذلك في حالتي الرفع والجر.

(5) اللسان (شوك).

(6) لم أجده في «الاقتضاب».

(7) هو أبو الفتح الرملي، محمود بن الحسين بن شاهك، المعروف بـ «كُشاجم» (360هـ): شاعر أديب. له ديوان شعر مطبوع، وكتب منها: «أدب النديم». وفيات الأعيان 338/1، الأعلام 167/7.

(8) في ب، ط: «وتلك عندي». البيت في ديوانه: 30، وفيه: «تلك» بدل «وهي»، وانظر: تثقيف اللسان: 138 وأوضح المسالك 118/4 وتصحيح التصحيف: 441. وبلا نسبة في أدب الكتاب للصولي: 94.

(9) تمام الآيات في الدرّة:

قَلَمٌ وَاحِدٌ وَجَزْدَةٌ خَطٌّ فَإِذَا شِئْتَ فَاسْتَزِدْ أَنْبُوبَهُ
هَذِهِ قُعْدَةُ الشُّجَاعِ عَلَيَّهَا سَيَرُّهُ دَائِباً وَتِلْكَ جَنِيْبُهُ
استشهد بها الحريري على أنه لا يقال للأنبوبة قلم إلا إذا بُرِيت.

(10) أوضح المسالك 118/4. وفتحتها أيضاً في: تصحيح التصحيف: 441 وتثقيف اللسان: 138.

(11) القاموس (كشاجم). وانظر شرح التصريح 212/2. والعلايط: الضخم، والقطيع من الغنم.

(12) في ب: «بصناعاته».

من (كاتب)، والشين من (شاعر)، والألف من (أديب)، والجيم من (جميل)، والميم من (منجم)⁽¹⁾. ومعنى الشعر ظاهر؛ أي: لا أحب كثرة الأفلام في الدّواة. وتحشى: من الحشو المعروف. ودوّي -بضم الدال وكسرها للإتباع [وكسر الواو]⁽²⁾ وتشديد الياء-: جمع دواة⁽³⁾. بل يلقي⁽⁴⁾ قلمان لها؛ يكون أحدهما كالفرس يُركب للسّير عليه، والآخر يُجنّب للحاجة إذا اقتضته. ووجه كونه لا يسمى قلماً حقيقة ما لم يُبَرِّز ويُقطع؛ لأنّه⁽⁵⁾ مأخوذ من القلم: وهو⁽⁶⁾ القطع⁽⁷⁾. وقيل لأعرابي: ما القلم؟ فقال: لا أدري. فقليل له: توهمه. فقال: عودٌ قلمٌ من جانبيه كتقليم الظفر، فسَمِيَ قلماً⁽⁸⁾.

ثم عقب هذا بما يناسبه فقال⁽⁹⁾: ويقولون: (دواتي) لمن يحمل الدّواة -بإثبات التاء- وهو من اللحن القبيح، والخطأ الصريح، ووجه القول فيه: (دوّي).

هذا من اللحن الذي لا يصدر عن كثير من العوام، فضلاً عن الخواص، ولا خلاف في أنّه خطأ⁽¹⁰⁾، وإنما الخلاف في علته، فقال المصنف: لأنّ التاء تُشبه ياء التسبب لما ذكره، فلو جُمع بينهما كان كالجمع بين المثلين.

وقال ابن برّي: «إنّ الاسم لما نُقل عن مسماه إلى المنسوب، دخل في حيّز الصفات التي تذكر وتؤنث، فأسقطت لثلاً يجتمع علامتا تأنيث»⁽¹¹⁾، فيما إذا نُسب المؤنث إلى مؤنث آخر؛ كما إذا قيل: فاطميتة⁽¹²⁾، وهو قبيح ثقيل، وأيضاً يلزم وقوع تاء التأنيث حشواً، وهي لا تكون كذلك⁽¹³⁾.

(1) تصحيح التصحيف: 442، وفيه: «...والجيم من (منجم)، والميم من (مُعَن)».

(2) زيادة من ب، ط.

(3) اللسان (دوا).

(4) في ب، ط: «يكفي».

(5) في ب: «لكونه».

(6) في ب: «معنى».

(7) اللسان (قلم).

(8) انظر مقولة الأعرابي في: فقه اللغة لابن فارس: 98-99 والاقتضاب: 85.

(9) العبارة كلّها سقطت من ب.

(10) انظر تقويم اللسان: 125 وذيل الفصيح للبغدادى: 24.

(11) حواشي ابن برّي: 37-38.

(12) انظر المقتضب 137/3 وشرح الكافية الشافية لابن مالك 194/4 وشرح الشافية للرضي 6/2 والهمع 155/6.

(13) أي أن التاء لو أقيمت في المنسوب إليه في النسب، للزم وقوعها حشواً بين الاسم والياء المشددة، وهي لا

ويقولون: بعثت إليه بغلام، وأرسلت إليه هدية، فيخطئون فيهما؛ لأنَّ العرب تقول فيما يتصرّف بنفسه: بعثته وأرسلته؛ كما قال الله تعالى: ﴿ثُمَّ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا﴾ [المؤمنون: 44]، ويقولون فيما يُحمل: بعثت به وأرسلت به.

ما زعمه ممنوعاً، صرّح ابنُ جنّي بجوازه في شرح ديوان المتنبي⁽¹⁾. وليس الفرق ما ذكره كما سنذكره، وقال ابنُ بري: «بعثت: يقتضي مبعوثاً متصرفاً كان أو لا، تقول: بعثتُ زيداً بغلام وكتاب، فلهذا لزمته الباء، وكذا أرسلت: يقتضي مرسلأ ومرسلأ به متصرفاً كان أو غير متصرف، فلا إنكارَ لِمَا أنكره المصنّف»⁽²⁾. وعليه قول النابغة الجعدي⁽³⁾: [الوافر]

فإن يَكُنْ ابنُ عَفَّانٍ أَمِيناً فَلَمْ يَبْعَثْ بِكَ الْبَرَّ الْأَمِيناً⁽⁴⁾
وقد عيب على أبي الطيّب قوله:

فأَجْرَكَ الإلهَ على عَليٍّ بعثت إلى المَسيحِ به طَيباً⁽⁵⁾
هو من قصيدة له مدح بها عليّ بن سيّار⁽⁶⁾، وكان له وكيلٌ تعرّض للنظم، فأنفذه⁽⁷⁾ إلى أبي الطيّب بقصيدة مدّحه بها، فلمّا أتاه قال هذه القصيدة⁽⁸⁾؛ وأولها:

ضُرُوبُ النَّاسِ عُشَاقٌ ضُرُوباً فَأَعَذَرُهُمُ أَشَقَّهُمْ حَبِيباً
ومنها:

فأَجْرَكَ الإلهَ على عَليٍّ بعثت إلى المَسيحِ به طَيباً

تقع حشواً.

- (1) قال ابن جنّي في شرحه: «يقال: بعثت الشيء، وابتعثته، فانبعث هو انبعثاً». الفسر 621/1.
- (2) حواشي ابن بري: 39.
- (3) هو قيس بن عبد الله بن عُدَس بن ربيعة الجعدي العامري (نحو 50هـ): شاعر مخضرم من المعمرين، له ديوان شعر مطبوع. الشعر والشعراء 1/289، سير أعلام النبلاء 4/327، الأعلام 5/207.
- (4) البيت في شعر النابغة: 210 والأغاني 5/1674 وحواشي ابن بري: 39 وكشف الطّرة: 157.
- (5) البيت في ديوان المتنبي: 183 وثمار القلوب 1/130 وحواشي ابن بري: 40 وكشف الطّرة: 156.
- (6) هو عليّ بن محمد بن سيّار بن مُكرّم التميمي، كان يحبّ الرمي ويتعاطاه، وله وكيلٌ تعرّض للشعر. كذا في ديوان المتنبي: 179.
- (7) في أ، ب، ط: «فأرسله».
- (8) انظر القصيدة بتمامها في ديوان المتنبي: 179-183.

ولست بِمُنْكَرٍ مِنْكَ الْهَدَايَا وَلَكِنْ زِدْتَنِي فِيهَا أَدِيْبَا
وقد حُمل ما قاله المتنبي على أَنَّهُ جَعَلَهُ مِنْ جُمْلَةِ الطَّرَفِ⁽¹⁾ والتحف المهداة إليه، ويشهد
له ما بعده من قوله: ولست... الخ⁽²⁾. وما ذكر من تنزله منزلة ما لا يعقل لا يُناسب المقام، كما
يشهد له الذوق. ومثله قول الخوارزمي⁽³⁾ في قصيدة له⁽⁴⁾:
[الطويل]

وما كنتُ في تركيك إِلَّا كَتَارِك طُهُوراً وأَرْضَى بعده بالتَيْمَمِ⁽⁵⁾
وذي عِلَّةٍ يَأْتِي طبيباً لِيَشْفِي به وَهُوَ جَارٌ لِلْمَسِيحِ ابنِ مَرِيَمِ
ولم أَرِ قبلي من يُحَارِبُ بَخْتَهُ ويشكو إلى البؤسِ افتقارِ التَّعَمِّ⁽⁶⁾
ولا أَحَدٌ يحوي مفاتيحَ جَنَّةٍ وَيَفْرَعُ بالتَّدرِجِ بابَ جَهَنَّمَ⁽⁷⁾
ويقولون: المَشْوَرةُ مُباركة، فيسَوْنَهَا على مَفْعَلَةٍ -بَفَتْحَاتٍ لغيرِ ثَانِيهِ السَّاكنِ وَآخِرِهِ
المعرب- والصواب أن يقال: مَشْوَرةٌ على وزنِ مَثْوِيَةٍ وَمَعُونَةٍ.

ما ذكره ليس بصواب، قال ابن بري: «أصل مَثْوِيَةٌ: مَثْوِيَةٌ على وزنِ مَفْعَلَةٍ⁽⁸⁾ -بضمِّ
العين- وقد قرأ بها مجاهد⁽⁹⁾، وضمَّ الشين والثاء فيهما هو القياس، وقد حكى أهل اللغة فيهما
الإسكان⁽¹⁰⁾ أيضاً؛ تنبيهاً على أصله وإن شُدَّ، وبهما نطقت العرب، وقد قرئ به⁽¹¹⁾».

- (1) في أو الأصل: «الطرف»، وأثبت ما في ب، ط.
- (2) حواشي ابن بري: 40.
- (3) هو أبو بكر محمد بن العباس الخوارزمي (383 هـ): من أئمة الكتاب وأحد الشعراء العلماء، له الرسائل المعروفة بـ «رسائل الخوارزمي»، وديوان شعر. سير أعلام النبلاء 536/12، البغية 125/1، الأعلام 183/6.
- (4) الأبيات من قصيدة كتب بها الخوارزمي إلى أمير نيسابور أبي نصر أحمد بن علي الميكالي، مستنجداً بعد أن وضعه في السجن. وهي في: يتيمة الدهر 235/4 باختلاف بسيط في الرواية، وانظر ثمار القلوب 130/1.
- (5) في ب، ط: «وراض بعده».
- (6) في ب «انتهاك التمتع».
- (7) في أ: «يهوى مفاتيح» تصحيف. في أ، ب، ط: «ويقرع بالتطفيل».
- (8) قوله: «على وزن مفعلة» سقط من ب.
- (9) هو أبو الحجاج مجاهد بن جبر المكي، المخزومي (نحو 104 هـ): أول من سَمِعَ السبعة، أخذ عنه كثير من القراء. سير أعلام النبلاء 377/5، الأعلام 278/5. وقد أثبت قراءته لـ (مَثْوِيَةٌ) بسكون الثاء وضمِّ الواو في: الكشف 174/1 وتفسير البيضاوي 39/1 والبحر المحيط 315/1-325. وذلك في الآية 103 من سورة البقرة.
- (10) انظر: الصحاح واللسان والتاج (شور).
- (11) حواشي ابن بري: 41-42.

ووردت المشورة على أصلها في حديث البخاري⁽¹⁾. فالمشورة -بالفتح- وردت⁽²⁾ في فصيح الكلام على أنها⁽³⁾ من باين، أو الفتح للتخفيف والفرار من ثقل الضمة على الواو. وفي المصباح: «المشورة فيها لغتان: سكون الشين وفتح الواو، وضُمّ الشين وسكون الواو؛ ك (معونة)»⁽⁴⁾. وكذا في طَلَبَةُ الطَّلَبَةِ لِلتَّسْفِي⁽⁵⁾. وفي الدَّرّ المصون: «المثوبة: فيها قولان؛ أحدهما: أن وزنها (مَفْعُولَةٌ)، وأصلها (مَثْوُوبَةٌ)، فنُقلت ضَمَّةُ الواو لما قبلها، وحُذفت الواو لالتقاء الساكنين، وهو من المصادر التي جاءت على وزن مفعول؛ ك (معقول)، قاله الواحدي. والثاني: أنها (مَفْعَلَةٌ) بضمّ الواو، نُقلت ضَمَّتْها لما قبلها. ويقال: (مَثْوَبَةٌ) بسكون الثاء وفتح الواو، وكان من حَقِّها الإِعْلَالُ وأن يقال: مَثَابَةٌ ك (مقامة)، إلّا أَنَّهُمْ صَحَّحُوا كما صَحَّحُوا الأعلام⁽⁶⁾، وبذلك قرأ⁽⁷⁾ أبو السَّمَّال⁽⁸⁾ (مَثْوَبَةٌ)؛ كما قيل⁽⁹⁾: (مَشْوَرَةٌ)»⁽¹⁰⁾.

فكيف يتجه وقد قرئ بهما في القرآن المجيد -ولو شذوذاً-؟ فما هذا إلّا من الترتيع في قصور القصور.

وقال الميداني في المَثَل⁽¹¹⁾: «أَوَّلُ الْحَزْمِ الْمَشْوَرَةُ»⁽¹²⁾، وأَنَّهُ رُوي بالوجهين، وهما

(1) قال البخاري في معرض حديثه عن قوله تعالى: ﴿وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنِهِمْ﴾ [الشورى: 38]: «وكان القراء أصحاب مشورة عمر، كهولاً وشباناً...». كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة 2682/6.

(2) في ب: «فهي واردة».

(3) «على أنها» ليس في ب.

(4) المصباح المنير (شور).

(5) هو أبو حفص عمر بن محمد، نجم الدين السمرقندي (537 هـ): عالم بالتفسير والأدب والتاريخ، له مؤلفات عدّة منها: «العقائد» و«طلبة الطلبة». سير أعلام النبلاء 580/14، الأعلام 60/5. وقال التسفي في طلبة الطلبة: 265: «المشورة -على وزن المَعُونَة - هي النصيحة. والمَشْوَرَة -بتسكين الشين وفتح الواو - لغة فيها».

(6) في ب، ط: «الإِعْلَالُ» تصحيف. فالحبارة في الدرّ المصون 50/2: «كما صحّحوا في الأعلام (مَكْوَرَةٌ)». وفي اللسان (كوز): «شَذَّ (مَكْوَرَةٌ) عن حدّ ما تحمله الأسماء الأعلام من الشذوذ».

(7) في أ: «فَمَرَّ».

(8) في جميع النسخ: «أبو السَّمَاك»، والصواب ما أثبتته من كتب التفسير والتراجم. وهو أبو السَّمَال العدوي قعنّب بن أبي قعنّب، البصري، له اختيار في القراءة شاذ عن العامة. طبقات القراء 27/2، وانظر قراءته في: المحتسب 103/1 والبحر المحيط 537/1.

(9) في ب، ط: «وقيل مثوبة كمشورة».

(10) الدرّ المصون 50/2.

(11) في ب، ط: «في كتاب الأمثال».

(12) مجمع الأمثال 87/1.

لغتان. والمشورة: من شُرْتُ العسل واشتُرْتُ: إذا اجتنيته من خلاياه⁽¹⁾؛ لأنَّ المُشاورَ يجتني شَهْدَ الصَّواب. قال بشار⁽²⁾:

إِذَا بَلَغَ الرَّأْيُ الْمَشُورَةَ فَاسْتَعِنَ بِرَأْيِ لَبِيبٍ أَوْ نَصَاحَةِ حَازِمٍ⁽³⁾

هذا البيت من نُتْفَةٍ لَهُ كَمَا طَالَعَتْهُ فِي دِيوانِهِ؛ وَهِيَ بِرَمَتْهَا:

إِذَا بَلَغَ الرَّأْيُ الْمَشُورَةَ فَاسْتَعِنَ بِرَأْيِ لَبِيبٍ أَوْ نَصَاحَةِ حَازِمٍ
وَلَا تَحْسَبِ الشُّورَى عَلَيْكَ غَضَاضَةً فَإِنَّ الْخَوَافِي رَافِدَاتِ الْقَوَادِمِ⁽⁴⁾
وَحَلَّ الْهُوَيْنَى لِلضَّعِيفِ وَلَا تَكُنْ نَوْوَمًا فَإِنَّ الْحَزْمَ لَيْسَ بِنَائِمٍ⁽⁵⁾
وَمَا خَيْرُ كَفٍّ أَمْسَكَ الْغُلَّ أَخْتَهَا وَمَا نَفْعُ سَيْفٍ لَمْ يُؤَيَّدِ بِقَائِمٍ⁽⁶⁾
وَحَارِبٍ إِذَا لَمْ تُعْطَ إِلَّا ظُلَامَةٌ وَلَا تُشْهِدِ الشُّورَى امْرَأً غَيْرَ كَاتِمٍ⁽⁷⁾
فإِنَّكَ لَمْ تَسْتَطِرِدِ الْهَمُّ بِالْمَنَى وَلَمْ تَبْلُغِ الْعَلْيَا بِغَيْرِ الْمَكَارِمِ⁽⁸⁾
وَمَا قَارَعَ الْأَقْوَامَ مِثْلَ مُشِيعٍ أَرِيبٍ وَلَا جَلَى الْعَمَى مِثْلَ عَالِمٍ

(1) اللسان (شور).

(2) هو أبو معاذ بشار بن برد العقيلي (167هـ): شاعر من مخضرمي الدولتين الأموية والعباسية، له: ديوان شعر مطبوع، ورسائل معروفة. الشعر والشعراء، 757/2، سير أعلام النبلاء، 22/7، الأعلام، 52/2.

(3) في ب، ط: «نصيح» مكان «لبيب»، وفي ب، ط: «نصيحة» مكان «نصاحة».

الشاهد مع الأبيات التي تليه، في ديوان بشار 172/4 - 174 باختلاف يسير في الرواية. وانظر تهذيب الخواص: 121.

(4) في أ، ط: «رادفات».

(5) في ب: «الحزن» مكان «الحزم».

(6) في أ: «الغل كفها».

(7) الرواية في أ، ط:

وحارب إذا لم تُعْطَ إِلَّا ظُلَامَةٌ شَبَا الْحَرْبِ خَيْرٌ مِنْ قَبُولِ الْمَظَالِمِ

وَأُذِنَ عَلَى الْقُرْبَى الْمُقَرَّبِ نَفْسَهُ وَلَا تُشْهِدِ الشُّورَى امْرَأً غَيْرَ كَاتِمٍ

وكذا في الديوان.

(8) في ط: «الهم كامناً».

والقوادم والقُدَامِي⁽¹⁾ - كجباري-: أربُع أو عشرُ ريشاتٍ في مُقَدَّم الجَنَاح، واحِدَتُهُ: قادمة⁽²⁾. والخوافي: ريشٌ إذا ضَمَّ الطائرُ جَنَاحَيْهِ خَفِيتَ⁽³⁾، أو «الأربُع اللّوَاتِي بعد المناكب»⁽⁴⁾، أو «سَبْعُ ريشاتٍ»⁽⁵⁾ بعد السَّبْع المُقَدَّماتِ⁽⁶⁾.

ورُوي: «مسعدات» [بدل «رافدات»]⁽⁷⁾. وحُضِرُ⁽⁸⁾ الفَرَس - بالحاء المهملة المضمومة، والضاد المعجمة الساكنة، تليها راءٌ مهملة - : ارتفاعُ عَدْوِهِ وشِدَّةُ جَرْيِهِ⁽⁹⁾. وليس فيما ذكره شاهدٌ لمدّعاها؛ لما عُرف فيه.

ويقولون في التحذير: إِيَّاكَ الأسد، وإِيَّاكَ الحسد، ووجهُ الكلام إدخالُ الواو على الأسد والحسد.

هذا من جملة هنائه، قال ابنُ مالك في التسهيل: «لا يُحذفُ العاطفُ بعد (إياك) إلّا والمحذور منصوبٌ بإضمار ناصب آخر، أو مجرور بمن»⁽¹⁰⁾. وفي شرحه للمراي⁽¹¹⁾: مثال المنصوب⁽¹²⁾: إِيَّاكَ الشرّ، ولا يجوز أن يكون (الشرّ) منصوباً بما انتصبت به (إِيَّاكَ)، بل بفعل آخر تقديره: دَعِ الشرّ، وهذا مذهب الجمهور⁽¹³⁾.

[الطويل]

ومن ذلك قوله:

-
- (1) في ب: «كالقُدَامِي».
 - (2) اللسان (قدم).
 - (3) اللسان (خفا).
 - (4) قاله اللحياني، وهو في اللسان (خفا).
 - (5) إلى هنا من قوله: «في مقدم الجناح» سقط من أ.
 - (6) قاله ابن جنيّة، اللسان (خفا).
 - (7) زيادة من ب، ط.
 - (8) قال الحريري في معرض حديثه عن اشتقاق (مشورة): «وقيل: بل أخذ من قولك: سرت الدابة: إذا أجزتها مقبلة ومدبرة لتسير حُضْرَها، وتخبر جوهرها».
 - (9) اللسان (حضر).
 - (10) التسهيل: 192.
 - (11) للمراي شرح على كتاب «تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد» لابن مالك. والمرادي هو بدر الدين الحسن بن قاسم بن علي، المعروف بـ «ابن أم قاسم» (749 هـ). مفسّر أديب، من كتبه: «شرح ألفية ابن مالك». البغية 517/1، الأعلام 211/2.
 - (12) في أ: «المصون» تصحيف.
 - (13) انظر: أوضح المسالك 4/46 وشرح النصريح 2/193 وحاشية الصبان 3/189.

فإِيَّاكَ إِيَّاكَ الْمِرَاءَ، فَإِنَّهُ إِلَى الشَّرِّ دَعَاءٌ وَلِلشَّرِّ جَالِبٌ⁽¹⁾

فأَضْمَرَ بعد (إِيَّاكَ) ناصباً تقديره: أتق. قال ابن عصفور⁽²⁾: «إن حذف الواو لم يلزم إضمار الفعل؛ نحو قوله: فَإِيَّاكَ إِيَّاكَ الْمِرَاءَ... البيت، ولو كان في الكلام لجاز إضمار هذا الفعل»⁽³⁾.

وقال ابنُ يعيش⁽⁴⁾: «المراد في البيت: والمراء، فحذف حرف العطف، أو: من المراء، فحذف حرف الجر»⁽⁵⁾.

وقال⁽⁶⁾ أبو البقاء⁽⁷⁾: «المختارُ عندي أن يُقَدَّرَ له فعلٌ يتعدَّى إلى مفعولين؛ نحو: جَنَّبَ نفسَكَ الشَّرَّ، فد (إِيَّاكَ) في موضع (نفسك)»⁽⁸⁾.

وفي كتاب سيبويه: «لو قلت: إِيَّاكَ الأسد؛ تريد: من الأسد، لم يَجْزُ كما جاز في (أن)، إلا أنهم زعموا أن ابن أبي إسحاق⁽⁹⁾ أجاز هذا البيت: فإِيَّاكَ إِيَّاكَ الْمِرَاءَ... الخ، كَأَنَّهُ قال: إِيَّاكَ، ثم أضمر بعد إِيَّاكَ فعلاً آخر فقال: أتقِ الْمِرَاءَ. وقال الخليل: لو أنَّ رجلاً: قال إِيَّاكَ نفسَكَ، لم أَعْتَقُهُ»⁽¹⁰⁾.

(1) نُسِبَ الْبَيْتُ لِلْفَضْلِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْقُرَشِيِّ فِي الْكِتَابِ 279/1 وَحَواشي ابن بري: 42، وبلا نسبة في المقتضب 213/3 والخصائص 102/3 واللباب 463/1 وشرح المفصل لابن يعيش 25/2 وشرح الكافية للرضي 183/1 والارتشاف 282/2 والمغني: 890 وأوضح المسالك 336/3 والمقاصد النحوية 113/4 والخزانة 63/3.

(2) هو أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد، الحضرمي، الإشبيلي (669 هـ): حامل لواء العربية في عصره، من كتبه: «المقرب» و«المتع في التصريف». البغية 210/2، سير أعلام النبلاء 97/17، الأعلام 27/5.

(3) لم أقف على قول ابن عصفور في المقرب، وانظر قوله في توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمراي 71/4.

(4) هو أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش، موفق الدين الأسدي (643 هـ): من كبار العلماء بالعربية له: «شرح المفصل» و«شرح التصريف الملوكي». سير أعلام النبلاء 410/16، البغية 351/2، الأعلام 206/8.

(5) شرح المفصل 25/2.

(6) سقطت من أ.

(7) هو أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري (616 هـ): عالم بالأدب واللغة، من كتبه: «التيبان في إعراب القرآن» و«اللباب». الوفيات 100/3، البغية 38/2، الأعلام 80/4.

(8) اللباب 463/1.

(9) في الأصل وجميع النسخ: «أبا إسحاق» وأثبت الصواب من الكتاب. وهو عبد الله بن أبي إسحاق الزياتي الحضرمي (117 هـ): نحوي من الموالي، أخذ عنه كبار النحاة كأبي عمرو بن العلاء والأخفش وسيبويه. طبقات النحويين واللغويين 31/4، الأعلام 71/4.

(10) الكتاب 279/1. وانظر الارتشاف 282/2.

وبما قرع سمعك من كلام هؤلاء الفحول، تعلم أنّ ما منعه المصنّف⁽¹⁾ ممّا أجازّه الخليل وغيره من أنمة العربية على تقدير عامل آخر، أو فعل يتعدى لمفعولين، وإنّما يمتنع على تقدير عامل واحد لئلا يلزم⁽²⁾ حذف الجار أو العاطف، ولا يمتنع مطلقاً وإن أوهمه كلام ابن الحاجب وغيره⁽³⁾، وهذا تحقيق المقام، بما يُميط عنه لثام الشبهة والأوهام.

ومن الناس من قال هنا: الكلام على ما ذكره المصنّف من وجوه:

الأول: أنا لا نسلم امتناع: إياك الأسد، وإن سلّم امتناعه على تقدير ناصب لكلا الجزأين، فقد قال ابن مالك: يقال: إياك الأسد، على تقدير: أحذرك الأسد، قائلاً بأنه مما وجب حذف فعله⁽⁴⁾، وامتناع الشيء على تقدير، لا ينافي جوازه⁽⁵⁾ على تقدير آخر.

الثاني: أنّ دعواه حذف الواو في البيت غير متعينة؛ لأنّ فيه احتمالين آخرين:

- أحدهما ما نقله الحديثي⁽⁶⁾ عن سيويه من أن (إياك إياك) مشتغل⁽⁷⁾ بالتحذير، وقد تم بفعله الواجب تقديره، ثم شرع في كلام آخر غير متعلّق به فقال: المرء؛ أي احذر المرء، وهو ممّا جاز حذف عامله لأنّه محذّر منه مفرد⁽⁸⁾.
- وثانيهما: ألا يكون المرء بدلاً⁽⁹⁾؛ كما جعل⁽¹⁰⁾ بعضهم (أن يحذف) بدلاً من (إياي) في (إياي أن يحذف)⁽¹¹⁾، لا مسبقاً بـ (من) المقدّرة.

(1) في أ: «المصنّفين».

(2) في أ، ب، ط: «يحذف».

(3) قال ابن الحاجب في شرح الكافية 1/ 183: «فإن قيل: فاحذف العاطف، قلت: حذفه أيضاً لا يجوز، وهو أشدّ من حذف حرف الجر؛ لأنّه قياس».

(4) حاشية الصبان 188/3.

(5) في أ، ب، ط: «صحته».

(6) هو ركن الدين الحسن بن محمد بن شرف شاه العلوي، الحسيني، الأسترايادي، المشهور بـ «الحديثي» (715 هـ): أحد شراح الكافية لابن الحاجب. هدية العارفين 1/ 283، الأعلام 2/ 215.

(7) في ب: «مستقبل» تصحيف. والاشتغال أن يسبق اسم عاملاً مشتغلاً عنه بضميره أو ملابسه، لو تفرغ له هو أو مناسبه لنصبه لفظاً أو محلاً؛ مثل: زيداً أكرمته، وزيداً مررت به. انظر: شرح الأشموني 2/ 206.

(8) انظر المقتضب 3/ 215-216.

(9) انظر توضيح المقاصد للمرادي 70/4.

(10) في أ، ب، ط: «فعل».

(11) في أوضح المسالك 77/4: «وشدّ قول عمر ؓ: لئن أدرككم الأسفل والرماح والسهام، وإياي وأن يحذف أحدكم الأرنب. وأصله: إياي باعدوا عن حذف الأرنب، وباعدوا أنفسكم أن يحذف أحدكم الأرنب،

وبهذين الاحتمالين بَطَلَ استدلال من استدَلَّ بالبيت المذكور على جواز (إياك الأسد) بحذف (من) أو (الواو)؛ لأنه إذا كان بدلاً لم يكن (من) ولا (الواو) مقدرة كما لو كان منقطعاً عما قبله، على أن حذف الجار داخلاً على الاسم الظاهر في مثل هذا التركيب على غير قياس استعمال الفصحاء [إياه]⁽¹⁾، لكن لم يصدر هذا البيت من فصيح، ومثله يُردّ فلا يثبت به أصل من أصول العربية، كذا في بعض شروح الكافية⁽²⁾. وفي شرح الشواهد أن هذا البيت من أبيات الكتاب، مع تسليم صحة الاستشهاد به؛ فهو ممّا صدر عن الفصحاء، إلّا أن يثبت أنه استشهد به على لغة غير فصيحة، وهو أمر لم يثبت بعد.

وقال ابن بري: «إنّه للفضل بن عبد الرحمن القرشي⁽³⁾ يخاطب به ابنه، وقبله⁽⁴⁾:
[الطويل]

من ذا الذي ترجو الأبعدُ نفعهُ إذا هو لم يصلُحْ إليه الأُفاربُ⁽⁵⁾.
وهذا كله خبطٌ وخلطٌ، وما ذكره المصنّف غيرُ وارد كما سمعته.

وقوله: وهذا الفعل إنّما يتعدى... الخ، قد عرفت أنّه يُقدَّرُ لَهُ عاملٌ آخرُ، أو فعل يتعدى إلى اثنين. وقوله: وقد جَوَزَ إلغاء الواو... الخ، قد قدمنا لك أنه يجوز مع عدم التكرار، وإنّما التكرار شرطاً⁽⁶⁾ لوجوب الحذف، وهذه الواو إمّا عاطفة، أو بمعنى (مع)⁽⁷⁾.

ومما ينخرط في سلك هذا الفن: أنهم أجابوا المستخبر عن الشيء بـ (لا) النافية، ثمّ عقّبوا بالدعاء له، فيستحيل الكلام إلى الدعاء عليه، كما رُوي أنّ أبا بكر الصديق رضي الله عنه رأى رجلاً بيده ثوبٌ، فقال له: أتبيع هذا الثوب؟ فقال: لا، عافاك الله! فقال: لقد علّمتم لو

ثم حذف من الأول المحذور ومن الثاني المحذّر.

- (1) سقطت من الأصل.
- (2) شرح الكافية للرضي 183/1.
- (3) هو الفضل بن عبد الرحمن بن العباس بن ربيعة بن الحارث بن عبد المطلب (173 هـ): شيخ بني هاشم وشاعرهم وعالمهم في عصره، وهو أول من لبس السواد على زيد بن علي بن الحسين رضي الله عنهما. معجم الشعراء 160، الأعلام 5/150.
- (4) البيت في حواشي ابن بري: 42 وخزانة الأدب 3/65 وكشف الطرة: 37.
- (5) حواشي ابن بري: 42.
- (6) في أ، ب، ط: «سبب».
- (7) حاشية الصبان 3/191.

تَعْلَمُونَ، هَلَا قُلْتَ: لا، وعافاك الله.

هذا من الآداب المأثورة عن الصحابة. قال القاضي عياض في ⁽¹⁾ شرح مُسلم ⁽²⁾ في فضائل سلمان رضي الله عنه - في قوله: يا إخوانه! أغضبتكم ⁽³⁾؟ قالوا: لا، يغفر الله لك يا أخِي ⁽⁴⁾ - (رُوي عن أبي بكر رضي الله عنه أنه نهى عن مثل هذه العبارة، وقال لقائل قال له: (لا، عافاك الله): قُلْ: عافاك الله، لا. يريد: لا تقل (لا) قبل الدَّعاء فيصير الدَّعاء له في صورة نفيه، وهو دعاء عليه. وروى أنه قال له: قُلْ: لا، وعافاك الله ⁽⁵⁾). وفي كتب المعاني في الفصل والوصل ⁽⁶⁾ ما يؤيده.

فإن قُلْتَ: إنَّ تقديره: (لا يكون) ونحوه، وهو خبر، و(أيدك الله) في قولهم: (لا، وأيدك الله) جملة دعائية إنشائية، والإنشاء لا يُعطف على الخبر مطلقاً ⁽⁷⁾، أو فيما لا محلَّ له من الإعراب، ومنه ذلك، فكيف جوزوه واستحسنوه فيما ذكر؟ قلْتُ: إمَّا أن يكون إطلاقهم مقيداً بما لا يكون، [للدفع] ⁽⁸⁾ الإيهام، كما ⁽⁹⁾ هو ظاهر كلام أهل المعاني ⁽¹⁰⁾، أو يقال: الواو زائدة؛ لدفع

(1) سقطت من أ.

(2) للقاضي عياض (544 هـ) شرح على صحيح مسلم أسماء: «الإكمال في شرح مسلم».

(3) في الأصل وأ: «أغضبتكم» والصواب ما أثبتته.

(4) هذا من حديث لأبي بكر رضي الله عنه، ففي صحيح مسلم، باب فضائل الصحابة 1947/4: «حدثنا محمد بن حاتم.... أن أبا سفيان أتى على سلمان وصهيب وبلال في نفر، فقالوا: والله ما أخذت سيوف الله من عنق عدو الله مأخذها. قال: فقال أبو بكر: أتقولون هذا لشيخ قريش وسيدهم؟ فأتى النبي صلى الله عليه وسلم فأخبره، فقال: يا أبا بكر لعلك أغضبتهم، لئن كنت أغضبتهم لقد أغضبت ربك. فأتاهم أبو بكر فقال: يا إخوانه أغضبتكم؟ قالوا: لا. يغفر الله لك يا أخِي».

(5) انظر قول القاضي عياض في: شرح مسلم للنووي 299/16 وإكمال إكمال المعلم للأبني 349/6، وفيهما: «وقال: قُلْ: عافاك الله، رحمتك الله. لا تزدد؛ أي: لا تقل قبل الدَّعاء: لا...»

(6) «الوصل: عطف بعض الجمل على بعض، والفصل: تركه... ثم العطف نوعان: نوع قُرْب تعاطيه، ونوع بعد ذلك فيه». شرح التلخيص للبايرتي: 371. وفي 392: «وكما أنهم كانوا يقطعون الجمل للإيهام يوصلون له أيضاً؛ كقول البلغاء في ردِّ كلام المتكلم: لا وأيدك الله - بإقحام الواو - دفعاً لتوهم كونه دعاء عليه بنفي التأييد».

(7) في المغني: 627 باب عطف الخبر على الإنشاء وبالعكس: «منعه البيهقيون، وابن مالك في شرح باب المفعول معه من كتاب التسهيل، وابن عصفور في شرح الإيضاح، ونقله عن الأكثرين، وأجازه الصفار - بالفاء - تلميذ ابن عصفور، وجماعة، مستدلين بقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾ في سورة البقرة، ﴿وَيُؤَيِّرُ الْقُرَيْشِينَ﴾ في سورة الصف. قال أبو حيان: وأجاز سيبويه: (جاءني زيدٌ ومَنْ عَمَّرُوا العاقلان)، على أن يكون العاقلان خبراً لمحذوف».

(8) سقطت من الأصل.

(9) من هنا إلى قوله: «للدفع الإيهام» سقط من أ.

(10) انظر شرح التلخيص للبايرتي: 376 وشروح التلخيص 12/3.

الإيهام، أو استثنائية، أو اعتراضية، وهم لم يعترضوا تفصيله.

وقد جاء في الحديث أيضاً: «أَنَّ هُوَذَةَ⁽¹⁾ الحنفيّ كتب إلى النبي ﷺ يسأله أن يجعل الأمر له مِنْ بعده، على أن يُسَلِّمَ ويصير إليه لينصره، فقال رسول الله ﷺ: لا، / ولا كرامة، اللهم اكفنيه./ فمات بعد قليل»⁽³⁾.

فقد استعمل النبي ﷺ ذلك، وبه اقتدى الصديق رضي الله عنه، وهذا⁽⁴⁾ ممّا رواه مسلم في صحيحه⁽⁵⁾. وقال التّووي في شرحه: «يستحبّ للداعي أن يقول: لا، ويرحمك الله». ومنه يُعلم أنّه من الآداب الشرعيّة لا من كلام الأدباء.

واعلم أن المصنّف استعمل الانخراط بمعنى النظم، وهو مشهور في كلام المولّدين، إلّا أني لم أجده في كتب اللغة بهذا المعنى، ولا يقرب منه، فليحزّر. و«السّلك»: ما يُنظم فيه الدّرر ونحوها»⁽⁶⁾.

والمستحسن في مثل هذا، قول يحيى بن أكثم⁽⁷⁾ للمأمون⁽⁸⁾ وقد سأله عن أمر: «لا، وأيدك الله». في الحواشي: «قول يحيى هو قول أبي بكر رضي الله عنه، فما معنى استحسانه؟ وقول الصّاحب: إنّ هذه الواو أحسن من واوات الأصداغ في حدود المُرْد المِلاح⁽⁹⁾، سوءة له

(1) في الأصل وجميع النسخ: «هوزة» بالزاي. والصواب ما أثبتته. وهو: هُوَذَةُ بن علي الحنفيّ ملك اليمامة في عهد رسول الله ﷺ. سيرة ابن هشام 2/607، طبقات ابن سعد 1/201.

(2) قوله: «رسول الله» ليس في ب، ط.

(3) انظر خبر هُوَذَةَ مع رسول الله ﷺ في: فتوح البلدان: 119 بالرواية نفسها، وبرواية أخرى في: طبقات ابن سعد 1/201.

(4) من هنا إلى قوله: «كلام الأدباء» ليس في أ، ب، ط.

(5) انظر الحاشية (9) من الصفحة رقم (182).

(6) الأساس (سلك).

(7) هو يحيى بن أكثم بن محمد، التميمي، المروزي (242 هـ): قاض، رفيع القدر، عالي الشهرة، من نبلاء الفقهاء. وفيات الأعيان 6/147، الأعلام 8/138.

(8) هو عبد الله بن هارون الرّشيد بن محمد المهدي بن أبي جعفر المنصور (218 هـ): سابع الخلفاء من بني العباس في العراق. وفيات الأعيان 2/519، الأعلام 4/142.

(9) جعل الصّاحب واوات الأصداغ للغلمان مع أنها خاصة بالنساء، لذا كانت عبارته مذمومة. والصدغ: ما انحدر من الرأس إلى مركب اللّحيتين، والمرد: الغلمان. انظر التاج (صدغ) و(مرد). وقال الصّاحب عبارته هذه حين سمع قول يحيى بن أكثم. كما ورد في الدرّة.

تُسْتَر، [لا⁽¹⁾] منقبة تؤثر⁽²⁾». ولو قال: في حدود الملاح، سَلِمَ ممَّا ذكر، لكنَّ المصنّف آثره لاشتجار ابنِ أكرم بمحبّة الغلمان. وأكرم: اسمُ أبيه، وقد ضبطوه بالتاء المثناة⁽³⁾ وبالتاء المثلثة، وقالوا: إنهما لغتان فيه⁽⁴⁾، ومجناه: عظيم البطن⁽⁵⁾. وهو قاضي المأمون والرشيد، وله مآثر في صُحبة الخلفاء مشهورة. والصّاحب: الوزير، وإذا أُطلق في كتب الأدب فالمرادُ ابنُ عبّاد. والأصداغُ تُشبّه بالواو والهمزة وغير ذلك ممّا هو معروف في كتب الأدب، كما قيل:

[الدوييت]

أَفْوَاهُ مُهْفَفُهُا ثَقِيلَ الرَّدْفِ كَالْبَذْرِ يَجِلُّ حُسْنُهُ عَنْ وَصْفِ
 مَا أَحْسَنَ وَارِ صَدْعِهِ حِينَ بَدَتْ يَا رَبَّ عَسَى تَكُونُ وَارَ الْعُطْفِ
 ومن خصائص لغات العرب إلحاق الواو في الثامن؛ كما جاء في القرآن: ﴿التَّيِّبُونَ﴾⁽⁶⁾
 [التوبة: 112] الآية، وتسمّى: واو الثمانية.

في المغني: «(واو الثمانية: ذكرها جماعة من الأدباء كالحريري، ومن النحويين الضّعفاء كابن خالويه، ومن المفسرين كالتعلبي⁽⁶⁾)، وزعموا أنّ العرب إذا عدّوا قالوا: ستة، سبعة، وثمانية، إيذاناً بأنّ السبعة عددٌ تامٌّ، وأنّ مابعده عددٌ مستأنفٌ، وقد جاء في القرآن: ﴿التَّيِّبُونَ الْمَعِيدُونَ الْحَمِيدُونَ الْمُتَكِينُونَ الرَّكَّعُونَ السَّجِدُونَ الْأَمْرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّكَاهُونَ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾ [التوبة: 112]، والظاهر أنّ العطف في هذا الوصف بخصوصه، إنّما كان من جهة أنّ الأمر والنهي - من حيث هما أمرٌ ونهيٌ - متقابلان بخلاف بقية الصفات، أو لأنّ الأمرَ بالمعروف ناهٍ عن المنكر، وهو ترك المعروف، والناهي عن المنكر أمرٌ بالمعروف، فأشير إلى الاعتداد⁽⁷⁾ بكلٍّ من الوصفين، وأنّه لا يكفي فيه ما حصل في ضمن

(1) سقطت من الأصل.

(2) حواشي ابن بري: 43. وفيه: «لا منقبة تشهر».

(3) قوله: «بالتاء المثناة» سقط من أ.

(4) اللسان (كثم).

(5) اللسان (كثم).

(6) هو أبو اسحاق أحمد بن محمد بن إبراهيم النعالي (427 هـ): مفسر، لغوي، من كتبه: «الكشف والبيان في تفسير القرآن» و«عرائس المجالس». إنباه الرواة 1/ 154، وفيات الأعيان 1/ 79، الأعلام 1/ 212.

(7) في ط: «الاعتدال».

الآخر⁽¹⁾. وفيه كلام آخر مفصل في حواشي القاضي⁽²⁾.

ومن ذلك أنه -جلّ اسمه- لما ذكر أبواب جهنم ذكرها بغير واو لأنها سبعة؛ فقال: ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوهَا فَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا﴾ [الزمر: 71]، ولما ذكر أبواب الجنة ألحق بها الواو لكونها ثمانية؛ فقال سبحانه: ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا﴾ [الزمر: 73].

قال ابن هشام: «لو كان لواو الثمانية حقيقة لم تكن الآية منها؛ إذ ليس فيها ذكر عدد البتّة، وإنما فيها ذكر الأبواب، وهي جمع لا يدلّ على عدد خاصّ، ثم الواو ليست داخلية عليه، بل على جُملة هو فيها، وقد مرّ أنّ الواو في قوله: ﴿وَفُتِحَتْ﴾ مُفَحِّمَةٌ عند قوم، وعاطفة عند آخرين، وقيل⁽³⁾: هي واو الحال؛ أي: جاؤوها مفتحة⁽⁴⁾، قيل: وإنما فتحت لهم قبل مجيئهم إكراماً لهم عن أن يقفوا حتّى تُفتح لهم⁽⁵⁾. وفيه كلام.

وفي دُرّة التأويل⁽⁶⁾: «فإن قيل: هل يختلف المعنيان إذا حُذفت الواو أو أثبتت؟ قلنا: يختلفان بأنّ الفتح يقع عند مجيء أهل النار؛ لأنّ قوله ﴿فُتِحَتْ﴾ جزء الشرط، وحقّه إذا كان فعلاً ألا يدخله (واو) ولا (فاء)، ويكون عقيب الشرط، وإذا حُذف الجزء وعُطف فعل عليه فقيل: حتّى إذا جاؤوها وفتحت أبوابها، كان التقدير: حتّى إذا جاؤوها وأبوابها مفتحة⁽⁷⁾، وهذا حكم اللفظ، وأما حكم المعنى فإنّ جهنّم لما كانت أشدّ المحابس، ومن عادة الناس إذا شددوا أمرها ألا يفتحوا أبوابها إلّا لداخل وخارج، وكانت جهنّم أهولها أمراً وأبلغها عقاباً، أخبر عنها الأخبار⁽⁸⁾ عمّا شوهد من أهوال الجبوس التي تضيق محلّ محبوسها⁽⁹⁾، فوقع الفتح عقيب مجيئهم ليتطابق لذلك اللفظ والمعنى، ولم يكن هناك حذف، فأما الجنة فلا لأنّ من فيها

(1) المغني: 474-476.

(2) انظر تفسير القاضي البيضاوي 82/3 في تفسير الآية المذكورة.

(3) هو قول المبرد والفارسي وجماعة، كما أشار في المغني: 476.

(4) العبارة في ب، ط: «أي: جاؤوها حال كونها مفتحة».

(5) المغني: 475. وفي قوله: «وقد مرّ أنّ الواو... مُفَحِّمَةٌ عند قوم»؛ فقد أشار في ص 473 إلى أنّ الكوفيين والأخفش وجماعة يَمُنُّونَ قالوا بزيادة الواو.

(6) هو كتاب «دُرّة التنزيل وغرّة التأويل» للخطيب الإسكافي (420هـ).

(7) في ط: «مفتوحة».

(8) سقطت من ب، ط.

(9) العبارة في أ، ب، ط: «يضيق فيها على محبوسها».

ينشوق للقاء أهلها، ومن رَسَم المنازل إذا بُشِّرَ من فيها بإتيان⁽¹⁾ أربابها، أن تُفتح أبوابها استبشاراً بهم وتطلعاً إليهم، فيكون ذلك قبل مجيئهم، فأخبر عن المؤمنين وحالهم على ما جرت به عادة الدنيا في أمثالهم، فيكون حذف الجزاء وإدخال الواو على الفعل المعطوف لذلك، فاعرفه⁽²⁾. وهذا من بدائع اللطائف القرآنية، وفقنا الله لفهمها.

قال: سألت أبا العباس المبرد عن العلة في ظهور الواو في قولنا: سبحانك اللهم وبحمدك، فقال: لقد سألت أبا عثمان المازني عما سألتني عنه فقال: المعنى: سبحانك اللهم، وبحمدك سبحتك.

هذا مروى في صحيح البخاري وغيره عنه عليه السلام⁽³⁾. والمعنى: وبحمدك سبحتك. «وحمدك: بمعنى توفيقك وهدايتك لا بحولي ولا بقوتي، ففيه شكر لله على هذه النعمة واعتراف بها، والتفويض إلى الله، والواو في قوله: وبحمدك؛ إمّا للحال، ولا يلزم فيه تقدير (قد) لتقدم معموله عليه، أو لعطف الجملة [على الجملة] سواء⁽⁴⁾، قلنا: إضافة الحمد إلى الفاعل والمراد لازمه مجازاً، وهو ما يوجب الحمد من التوفيق والهداية، أو إلى المفعول ومعناه: سبحت ملتبساً⁽⁵⁾ بحمدي لك⁽⁶⁾. كذا قاله الكرماني في شرح البخاري.

وفي المعنى في حرف الباء: «اختلف في قوله: سبحانك... الخ؛ فقل: هو جملة واحدة على أنَّ الواو زائدة، وقيل: جملتان على أنَّها عاطفة، ومنعلق الباء محدوف؛ أي: وبحمدك سبحتك⁽⁷⁾».

وقد تقدّم في الواو وجه ثالث؛ وهو الحالية⁽⁸⁾، والباء إمّا للمصاحبة أو للاستعانة. ومن هنا ظهر لك أنَّ ما ذكره من السؤال والجواب مخالف؛ لأنَّ الإقحام معناه الزيادة، وعلى ما نقله

(1) في الأصل: «بإياب»، وأثبت الصواب.

(2) درّه المنزيل: 110.

(3) في صحيح البخاري، كتاب: الصلاة 174/1: «عن حاسه... قالت: كان رسول الله ﷺ يقول في روعه وسجوده: سبحانك اللهم ربنا وبحمدك، اللهم اغفر لي». وانظر: صحيح مسلم، كتاب الصلاة 1/350.

(4) زيادة من شرح البخاري، يقصدها الشياخ.

(5) في ط: «ملتبساً» تصحيف.

(6) شرح البخاري للكرماني 5/151.

(7) المغني: 140.

(8) اللسان (حمد).

المبرّد هي ليست بزائدة؛ لأنّ من يقول بالزيادة لا يقدر⁽¹⁾. ففي كلامه خلل ظاهر لمن تأمله.

وخصّص (كان) بجواز إيقاع الفعل الماضي خبراً عنها⁽²⁾. وهو على خلاف القياس؛ إذ مقتضاه ألاّ يذكر معها الماضي لدالاتها على الماضي⁽³⁾، لكنه سمع كثيراً في كلام العرب لكونها أمّ الباب؛ كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِنْ دُبُرٍ﴾ [يوسف: 27] الآية، فتأمل.

فأما⁽⁴⁾ قول الشاعر:

[مجزوء الرمل]

كُلُّ عِنْدِكَ عِنْدِي لَا يُسَاوِي نَصْفَ عِنْدِي⁽⁵⁾

فإنّه من ضرورات الشعر، كما أجرى بعضهم (ليت) و(سوف) -- وهما حرفان -- مجرى الأسماء المتمكّنة⁽⁶⁾ في قوله⁽⁷⁾:

[الخفيف]

لَيْتَ شَعْرِي وَأَيْنَ مَنِّي لَيْتَ إِنَّ لَيْتاً وَإِنَّ سَوْفَاً عَنَّا⁽⁸⁾

هذا لعدم تدبّره⁽⁹⁾ في العريّة. وما ذكره ليس من الضرورة في شيء؛ فإنّ كلّ كلمة أريد بها لفظها تُعرب وتحكى، ويجوز فيها الصّرف وعدمه، باعتبار اللفظ أو الكلمة قياساً مطرداً⁽¹⁰⁾،

(1) أي أنّ ما نقله المبرّد عن المازني من تقدير القول، ليس دليلاً على زيادة الواو، كما أراد الحريري، وذلك لأنّ لو كان يريد أنّ الواو زائدة لما قدر القول.

(2) غام كلام الحريري في الدرة: «ويقولون ذهبْتُ إلى عنده، فيخطئون فيه؛ لأنّ (عند) لا يدخل عليه من أدوات الجزّ إلاّ (من) وحدها، ولا يقع في تصاريف الكلام مجروراً إلّا بها... وإنما خصّص (من) بذلك لأنّها أمّ حروف الجر، ولأنّ كلّ باب اختصاص تمتاز به وتنفرد بمزيتها، كما خصّص (إنّ) المكسورة بدخول اللام في خبرها، وخصّص (كان) بجواز إيقاع الفعل الماضي خبراً عنها».

(3) حاشية الصبان 226/1.

(4) سقطت من ب.

(5) رواية البيت في ب: «كلّ عبد... نصف عبد» تحريف. لم أفق على قائله، وهو لبعض المولدين كما في المغني: 207، وانظر: تهذيب الخواص: 99 والهمع 218/4 وشرح التصريح 52/1 وكشف الطرة: 54.

(6) الكتاب 260/3.

(7) العبارة في الدرة: «فأعربهما في قوله».

(8) البيت لأبي زبيد الطائي في ديوانه: 24 والكتاب 261/3 وفيهما: «لوّاً» بدل «سوفاً»، وما ينصرف وما لا ينصرف: 65 وجمهرة اللغة 29/2 (ليت) وشرح الكتاب للسرافي 197/1 وشرح أبيات الكتاب 211/2 وشرح الفصل لابن يعش 30/6 وشرح الكافية الشافية 1723/4 واللسان (إمّالا) والخزانة 275/6. وبلا نسبة في المقتضب 235/1 والمنصف 53/2.

(9) في أ، ب، ط: «تدبّره».

(10) المغني: 207 وشرح الكافية الشافية 1722/4.

وهل هي اسمٌ حينئذٍ أو لا؟ فيه خلافٌ مفصّل في محله. وفي كافية ابن مالك:

[مشطور الرجز]

وَإِنْ نَسَبْتَ لِأَدَاةٍ حُكْمًا فَابْنِ أَوْ اعْرِبْ وَاجْعَلْنَهَا إِسْمًا⁽¹⁾
وفي الحديث: «إِنَّ اللَّهَ ينهاكم عن قِيلٍ وَقَالَ»⁽²⁾، يُروى⁽³⁾ بالإعراب والحكاية. وقد قال
المتنبي في عند⁽⁴⁾:

وَيَمْنَعُنِي مِمَّنْ سِوَى ابْنِ مُحَمَّدٍ أَيْدٍ لَهُ عِنْدِي يَضِيقُ بِهَا عِنْدُ⁽⁵⁾
قال الإمام الواحدي: «عند: اسمٌ مبهمٌ لا يُستعمل إلا ظرفاً»، فجعله المتنبي اسماً خالصاً
كمكان، كأنه قال: يضيق بها المكان⁽⁶⁾، كما⁽⁷⁾ قال الطائي:

وَمَا زَالَ مَنْشُوراً عَلَيَّ نَوَالُهُ وَعِنْدِي التَّدَى حَتَّى بَقِيتُ بِهَا عِنْدِي⁽⁸⁾
وهذا هو الذي غر⁽⁹⁾ المصنّف لإبقائه (عند) على معناها الأصلي، ثم تأويلها بالمكان،
وهو وجه آخر لا ينبغي ارتكابه؛ لأنه لو أريد به لفظه لم يكن فيه تكلف ولا ضرورة، وذلك في
البيت الذي ذكره أظهر. وأما في بيت أبي الطيب، فالمعنى أن اللفظ والعبارة لا نفي بها، وهو
أشبه بمواقع أنظاره.

وقال الأزهري في نهديه: «قال الليث: (عند) حرفٌ صفةٌ يكون موضعاً لغيره، وهو في

(1) شرح الكافية الشافية 4/1716.

(2) الحديث في الفائق 381/2 وفيه: «نهى النبي ﷺ عن قِيلٍ وَقَالَ، وكثرة السؤال، وإضاعة المال، ونهى عن
عقوق الأمهات، ووَاد البنات، ومنع وهات. ويُروى: عن قِيلٍ وَقَالَ». والحديث في صحيح البخاري،
كتاب الأدب: 2229/5.

(3) في أ، ب، ط: «رُوي».

(4) قوله: (في عند) سقط من ب.

(5) البيت من قصيدة للمتنبي مدح بها محمد بن سيار، وهو في ديوانه: 185 وحواشي ابن بري: 45 وكشف
الطوة: 55.

(6) العبارة في ب: «كأنه قال ومكان كان يضيق بها المكان».

(7) سقطت من ب.

(8) البيت من قصيدة مدح بها أبو تمام الطائي نصر بن منصور، وهو في ديوانه 67/2 وشرح ديوان المتنبي
للعسكري 337/1، والرواية فيها: «وعندي حتى قد بقيت».

(9) في ب، ط: (جز).

التقريب شبه اللزق. ولا يكاد يجيء في الكلام إلا منصوباً؛ لأنه لا يكون إلا صفة معمولاً⁽¹⁾ فيها أو مضمراً فيها فعل، إلا في حرف واحد، وذلك أن يقول القائل لشيء بلا علم: هذا عندي كذا وكذا. فيقال: أو لك عند؟ فيرفع. وزعموا أنه في هذا الموضع يُراد به القلب، وما فيه من معقول اللب. قلت: وأرجو أن يكون ما قاله الليث قريباً مما قاله النحويون⁽²⁾. فتأمل؛ فإنه جدير بالتأمل لخفائه.

ويقولون لمن تغير وجهه من الغضب: قد تمغّر وجهه – بالغين المعجمة – والصواب: تمغّر – بالعين المغفلة – ذكر ذلك ثعلب⁽³⁾.

في الحواشي: «الرواية في الحديث⁽⁴⁾ على ما ذكر، ثم إن من استعمل هذه اللفظة بإعجام الغين، قصد تشبيه الوجه المحمرّ غضباً بالمطلي بالمغرة، وله وجه صحيح؛ كما يقال: تحمّم وجهه: إذا اسودّ حتى كأنه سودّ بالحُمم⁽⁵⁾».

أقول: ضُمّف الطالب والمطلوب؛ إذ لم يُصيّبا في إنكار الإعجام، وقد ورد ذلك في الحديث وأثبتته الثقات، قال في النهاية الأثرية في الحديث: «هو الأَمَغَرُ: أي الأحمر، مأخوذ من المَغَرَّة؛ وهو هذا المَذَرُ الأحمر الذي تُصبغ به الثياب. وقيل: أراد الأبيض؛ لأنهم يسمّون الأبيض أحمر، ومنه حديث الملاعة⁽⁶⁾: إن جاءت به أُمَيغَر. وفي حديث يأجوج ومأجوج: فخرّت عليهم مُتَمَغَّرَةٌ⁽⁷⁾ دماً؛ أي: محمّرة⁽⁸⁾».

وفي التهذيب: «تمغّر لوّنه: تغير وعلته صُفْرَةً، وقال ابن الأعرابي: الممغور: المقطّب

(1) في الأصل: (معمولها)، والصواب ما أثبتته من النسخ الأخرى.

(2) تهذيب اللغة (عند).

(3) انظر ذيل الفصح: 10 وتصحيح التصحيف: 192.

(4) المراد حديث ابن عباس رضي الله عنهما، المستشهد به في الدرّة، وهو: «أن الله عز وجل أمر جبريل عليه السلام بأن يقلب بعض المدائن، فقال: يا رب إن فيها عبدك الصالح! فقال: يا جبريل، ابدأ به؛ فإنه لم يتمغّر لي وجهه قط. أي: لم يغضب لأجلي، فرواه بالعين المهملة، ثم قيّد الرواية بأن غلط من رواه بالغين المعجمة، ونسبه إلى التصحيف في الكلمة». الدرّة 33.

(5) حواشي ابن بري: 46.

(6) الملاعة بين الزوجين: إذا قذف الرجل امرأته أو ماها برجل بأنه زنى بها، فالإمام يُلاعن بينهما. وانظر الحديث في صحيح البخاري (كتاب الطلاق) 3/ 1908، وفيه: «... إن جاءت به أحمر قصيراً...»، وفي الفائق 40/3: «... إن جاءت به أُمَيغَر...»

(7) في أ: (مغمّرة).

(8) النهاية 4/ 245.

غضباً»⁽¹⁾. فإن قلت: فيما ذكره مجيء التفعيل للتشبيه؛ لأن معنى تمغّر: صار كالمغرة، وهذا ممّا قال [بعض]⁽²⁾ أهل المعاني أنه لا نظير له في العربية، حتى بنوا عليه عدم صحّة تخريج (تسرّج)⁽³⁾ على معنى: أشرق كالسراج، وأهل الصّرف لم يثبتوه⁽⁴⁾ في معاني الأبنية.

قلت: هو كثير في كلام العرب؛ نحو: قوّس الشيخ: صار كالقوس انحناءً⁽⁵⁾. وهلّل البعير: استقوّس من الهُزال؛ [أي: صار]⁽⁶⁾ كالهِلال⁽⁷⁾. ودَثّر وجهه: صار كالدينار⁽⁸⁾. وفي المجمل: [ثوب]⁽⁹⁾ مُبرّج: عليه صُورٌ كالبروج⁽¹⁰⁾. وفرسٌ مُدَمّى: أشقر، لونه كلون الدم⁽¹¹⁾. وقدمٌ مُلسنٌ: فيه طول ودقة كاللسان⁽¹²⁾. إلى غير ذلك ممّا لا يحصى، ولولا خوف السّامة⁽¹³⁾ أوردت لك منه ما يملأ المسامع، فلا يغرنك من أنكره؛ فإنّه ضيق العطن، أو عديم الفطن.

• • •

إنّما يُقال: اصفرّ واحمرّ ونظائرهما، في اللون الخالص الذي تمكّن واستقر، وثبت واستمرّ، فأما إذا كان اللون عَرَض بسبب يزول، ومعنى يحول، فيقال فيه: اصفارّ واحمارّ⁽¹⁴⁾.

قال ابن برّي: «هذا غير معروف عند أحد من البصريين، ألا ترى أن الخليل وسيبويه وجميع أصحابه يرون أن (احمرّ) مقصور من احمارّ⁽¹⁵⁾، و(ادهمّ) من ادهامّ، كما أن مفعلاً

(1) عبارة التهذيب المثبتة في المتن وردت هكذا في جميع النسخ، ولم أقف عليها في التهذيب مادة (مغر)، ولكن في مادة (معر): «تمغّر لونه: تغير وعلته صُفرة، وقال ابن الأعرابي: المعور: المقطب غضباً لله». فأورد اللفظ بالعين المهملة، وليس كما أثبتته الشارح.

(2) زيادة من النسخ الأخرى.

(3) في أ، ب، ط: «سرّج».

(4) في الأصل: «يبينوه»، ولعل الصواب ما أثبتته من النسخ الأخرى.

(5) اللسان (قوس).

(6) زيادة من ب، ط.

(7) اللسان (هلال).

(8) اللسان (دثر).

(9) سقطت من الأصل.

(10) في المجمل: (برج): «وثوب مُبرّج: قد صُور عليه بروج».

(11) في ب: «لو كالدم». انظر المجمل (دمي).

(12) المجمل (لسن).

(13) في أ، ب، ط: (السأم).

(14) أنكر الحريري قولهم: قد اصفرّ لونه من المرض، واحمرّ خدّه من الخجل.

(15) الكتاب 76/4.

مقصود من مفعال؛ ك (مقول) من مقوال. وهما عندهم بمعنى. وكذا (احمر) و (احمار) لا فرق بينهما⁽¹⁾.

وقد سوى بينهما ابن عصفور⁽²⁾، وقيل: أفعال أبلغ [من أفعال]⁽³⁾، والفرق الذي ذكره من قال به صرح بأنه أكثر⁽⁴⁾. ومن اللزوم في الألف: ﴿مُدَهَّاتَانِ﴾ [الرحمن: 64]. ومن العروض مع عدمها نحو: اصفر وجهه خجلاً. وإذا كان لازماً عنده، فلم قال في المفامة الكوفية:

حَتَّى انْتَنَى مُحَقَّقِفَا مُصْفَرَا⁽⁵⁾

وقال [في الحرامية]⁽⁶⁾: «فازورت مقلته، واحمرت وجنتاه»⁽⁷⁾. وقال: «أسود العيش الأبيض»⁽⁸⁾. ثم إن أفعال وفعال بابهما الألوان والعاهات، والألوان أكثر؛ مثل: احمر واعور، وقد يجيء في غير ذلك؛ كقولهم: ابهار الليل⁽⁹⁾: إذا انتصف، وافتطّر النبت: إذا طال⁽¹⁰⁾.

• • •

ويقولون: اجتمع فلان مع فلان، فيوهمون فيه؛ إذ الصواب أن يقال: اجتمع فلان وفلان؛ لأن لفظاً اجتمع على وزن افتعل، وهذا النوع من وجوه افتعل؛ مثل: اختصم واقتل، وما كان أيضاً على وزن تفاعل؛ مثل: تخاصم وتجادل، يقتضي وقوع الفعل من أكثر من واحد.

في الحواشي: «لا يمنع في قياس العربية أن يقال: اجتمع زيد مع عمرو، واختصم جعفر مع بكر؛ بدليل جواز: اختصم زيد وعمرو، واستوى الماء والخشبة، ووأو المفعول معه بمعنى

(1) حواشي ابن بري: 47.

(2) المتع في التصريف 1/195، وانظر تنقيف اللسان: 221.

(3) زيادة من النسخ الأخرى.

(4) انظر المتع 1/196.

(5) انظر مقامات الحريري، المقامة الحوفية: 49، وفيه.

أخا سفار طال واسبطراً

(6) زيادة من أ، ب، ط.

(7) مقامات الحريري، المقامة الشعرية أو الحريرية: 201.

(8) قال في المقامة البغدادية: 113: «أسود يومي الأبيض، وأبيض فؤدي الأسود».

(9) في الأصل وجميع النسخ: «انهار الليل»، والصواب ما أثبتته. انظر الكتاب 4/76 واللسان (بهر).

(10) في اللسان (قطر): «وأفطر النبت وافتطّر: ولى وأخذ يجف وتها للئس»

(مع) ومقدرة بها، فكما يجوز: استوى الماء والخشبة، كذلك يجوز: استوى الماء مع الخشبة، و«استوى» في هذا مثل (اختصم)؛ فإن المساواة تكون بين اثنين فصاعداً كالاختصام، فإذا جاز في هذه الأفعال دخول واو المفعول معه، جاز دخول (مع)؛ كقولهم: استوى الحرّ والعبد في هذا الأمر⁽¹⁾.

وقال ابن مالك في التسهيل: «تختصّ الواو بعطف ما لا يستغنى»⁽²⁾. قال ابن عقيل⁽³⁾ في شرحه: «نحو: هذا زيد وعمرو، وإخوتك زيد وعمرو وبكر نجباء، وسواء عبد الله وبشر. وأجاز الكسائي في: ظننت عبد الله وزيداً مختصمين، (ثم) و(الفاء) و(أو)، وأوجب البصريون والفراء الواو، وقال الفراء: رأيت أنه دخل عليه أن يقول: اختصم عبد الله فزيد»⁽⁴⁾.

وهذا مؤيد لما ذكره المحشي، وأورد على⁽⁵⁾ قوله: تنفرد به الواو وأتم المتصلة في: سواء عليّ أقمت أم قعدت⁽⁶⁾، فتدبر.

ونظيره أيضاً امتناعهم من أن يقولوا: اختصم الرجلان كلاهما. قال في التسهيل: «كلا وكلتا قد تؤكدان ما لا يصحّ في موضعه واحد»⁽⁷⁾، خلافاً للأخفش، فيمتنع مثل⁽⁸⁾: اختصم الرجلان كلاهما، لعدم الفائدة؛ إذ لا يحتمل الموضع⁽⁹⁾ الأفراد، وكذا قولك: المال بين الزيدين كليهما، ووافق الأخفش على المنع الفراء وابن هشام وأبو علي⁽¹⁰⁾. ومذهب الجمهور الجواز⁽¹¹⁾، فردّ المصنّف مردوداً عليه.

ثم ذكر تسكين عين (مع) فقال: وقد نطق بإسكانها؛ كما قال: [الوافر]

(1) حواشي ابن بري: 49

(2) التسهيل: 174، وانظر: المغني: 466 وشرح ابن عقيل 2/227 والهمع 5/225.

(3) هو عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله القرشي الهاشمي (769 هـ): إمام في العربية والبيان، له: «شرح ألفية ابن مالك» و«التعليق الوجيز على الكتاب العزيز». البغية 2/47، معجم المؤلفين 6/70، الأعلام 4/96.

(4) المساعد على تسهيل الفوائد 2/445.

(5) في أ، ب: «عليه».

(6) أي أن «أتم» المتصلة تشارك الواو في عطف ما لا يستغنى عنه. انظر المغني: 466.

(7) التسهيل: 164.

(8) في ب: «فيمنع...».

(9) سقطت من ب.

(10) الارتشاف 2/609.

(11) ومنهم المبرد، الارتشاف 2/608.

فريشي منكم وهواي مَعَكُمْ وَإِنْ كَانَتْ زيارَتُكُمْ لِمَأْمَأ⁽¹⁾

هذا البيت لجريز⁽²⁾ من قصيدة مدح بها هشام بن عبد الملك⁽³⁾. والريش - بالكسر -: الغنى واللباس الجميل وإصلاح الحال، من (رشته): إذا أصلحت حاله⁽⁴⁾، وهو استعارة من ريش الطائر؛ لأنه يقوى بتمام ريشه، ولذا قال الشاعر⁽⁵⁾:
[الطويل]

وراشوا جناحي ثَمَّ بَلَّوه بالندى فلم أستطع من أرضهم طيراناً⁽⁶⁾
أو من (راش السهم)؛ لأنه ينهض⁽⁷⁾ بريشه أيضاً⁽⁸⁾، ولهذا قالوا: فلان يريش ويرى؛ بمعنى يضرب وينفع، ويفتق ويرتق، ويصدر ويورد.

واللِّمام: الزيارة أحياناً كالغَب⁽⁹⁾، وفي الحديث: «زُرْ غِبّاً تَزِدْ حُبّاً»⁽¹⁰⁾، وعليه قولي في الحمى:

وحمى قد أتت مثواي غِبّاً ولكن لا تريدُ بذاك حِبّاً⁽¹¹⁾

(1) البيت لجريز، وهو في ديوانه 225/1 برواية: «فيكم» بدل «معكم»، وحينئذ لا شاهد فيه. وانظر الأساس (ليت) وحواشي ابن بري: 50 وشرح المفصل 128/2 واللسان (مع) والارتشاف 267/2 وشرح ابن عقيل 70/2 والمقاصد النحوية 432/3. ونسبه سيويه في الكتاب 287/3 للراعي، وفي شرح التصريح 48/2 للراعي أو لجريز. وبلا نسبة في رصف المباني: 394 والجنى الداني: 306.

(2) هو جريز بن عطية بن حذيفة بن بدر الكلبي اليربوعي (110 هـ): أشعر أهل عصره، له ديوان شعر مطبوع. الشعر والشعراء 464/1، سير أعلام النبلاء 475/5، الأعلام 119/2.

(3) هو هشام بن عبد الملك بن مروان (125 هـ): أحد خلفاء الدولة الأموية في الشام. سير أعلام النبلاء 153/6، الأعلام 86/8.

(4) العبارة في ب، ط: «من راشه يريشه إذا أصلح حاله». وانظر اللسان (ريش).

(5) لم أقف على قائل البيت.

(6) في الأصل وأ: «أراشوا»، وأثبت ما في ب، ط. في ب، ط: «عن أرضهم».

(7) في ب، ط: «يسير».

(8) ليست في أ، ب، ط.

(9) القاموس (الم).

(10) الحديث في المستدرک على الصحيحين 3/347، وتاريخ بغداد 10/182، وانظر: الفائق 2/205 وغريب الحديث لابن الجوزي 2/143 والنهاية 3/336، وفيه: «الغِبُّ: من أورد الإبل، أن ترد الماء يوماً وتدعه يوماً ثم تعود، فنقله إلى الزيارة وإن جاء بعد أيام».

(11) في ط: «تزيد».

وتسكين عين (مع) لغة [عند بعضهم، وقال سيبويه: إنه ضرورة وليس بلغة⁽¹⁾، وفي التسهيل أنه على لغة ربيعة⁽²⁾، وقيل بأنه لغة بني تميم⁽³⁾] ⁽⁴⁾. وهي اسم دائم، وذهب بعض النحاة إلى أنها إذا سُكِّت حرف جر⁽⁵⁾، والصحيح الأول.

...

حكى أبو علي الفارسي: أن مروان بن سعيد المهلبي⁽⁶⁾ سأل أبا الحسن الأخفش عن قوله تعالى: ﴿إِنْ كَانَتْ أَثْنَتَيْنِ﴾ [النساء: 176]... الخ، ما الفائدة في هذا الخبر؟ فقال: أفاد العدد المجرد من الصفة. فأراد مروان بسؤاله أن الألف في (كانتا) تفيد الاثنين، فلا ي معنى فسر ضمير المثني بالاثنتين، ونحن نعلم أنه لا يقال: وإن كانتا ثلاثاً، ولا أن يقال: وإن كانتا خمساً؟ وأراد الأخفش بقوله: إن الخبر أفاد العدد المجرد من الصفة؛ أي: قد كان يجوز أن يقال: فإن كانتا صغيرتين فلهما كذا، أو كبيرتين فلهما كذا، أو صالحتين فلهما كذا، فلما قال: ﴿إِنْ كَانَتْ أَثْنَتَيْنِ﴾... الخ، أفاد الخبر أن فرض الثلاثين للأختين معلق بمجرد كونهما اثنتين، على آية صفة كانتا من صغير أو كبير أو صلاح أو طلاح أو غنى أو فقر، فقد تحصل من الخبر فائدة لم تحصل من ضمير المثني⁽⁷⁾.

وحاصل السؤال: أن من شأن الخبر أن يفيد غير ما أفاده المبتدأ، وهذا عينه، ولذا منع الفارسي: «سيد الجارية مالكةا»⁽⁸⁾، فأجاب الأخفش بأن الإخبار بالاثنتية يفيد أن الحكم متعلق بمجرد التعدد لا بغيره من الأوصاف، وهذا غير ما أفاده المبتدأ، وردّه أبو حيان بأن ضمير الثنية دلّ على ذلك من غير قيد أيضاً⁽⁹⁾، فلا يندفع السؤال⁽¹⁰⁾، وأجيب عنه بأن الضمير

(1) الكتاب 287/3.

(2) التسهيل: 98، وانظر: الجني الداني 305 والمغني 439 وشرح ابن عقيل 70/2.

(3) المقاصد النحوية 434/3.

(4) في رصف المباني: 394: «وإذا سُكِّتَ عنها فهي إذ ذاك حرف جرّ معناه المصاحبة». وانظر الجني الداني: 306.

(5)

(6) هو مروان بن سعيد بن عباد بن حبيب بن المهلب بن أبي صفرة (نحو 190 هـ): شاعر من أهل البصرة، أحد أصحاب الخليل بن أحمد الفراهيدي. البغية 284/2، الخزائن 25/3، الأعلام 208/7.

(7) ما بين القوسين سقط من الأصل.

(8) وذلك لأنّ الخبر أفاد ما أفاده المبتدأ، انظر كتاب الشعر 233/1 والبحر المحيط 151/4.

(9) السابق من البحر المحيط، في تفسير الآية السابقة من سورة النساء.

(10) قوله: «فلا يندفع السؤال» سقط من أ.

قائم مقام المعرف بـ (أل) وتقديره: فإن كانت الأختان، والمعرف يُوهم التعيين، فالخبر مزيل لذلك الإيهام، وهذا ماعناه الأخفش، لاسيما وقد قيل: إن الآية نزلت في معين، وإن كان خصوص السبب لا يخصص الأحكام، لكنه لا يدفع الإيهام.

وقال الزمخشري: «الأصل: فإن كان من يرث بالأخوة ذكوراً أو إناثاً، وإنما قيل: كانتا، كما قيل: من كانت أمك، فأنت⁽¹⁾ ضمير (من) لتأنيث [الخبر]⁽²⁾، وكذلك ثنى، وجمع ضمير من يرث في (كانتا) و(كانوا) لمكان تثنيته وجمعه»⁽³⁾.

ورده في البحر: «بأنه ليس نظير: من كانت أمك، ومدلول الخبر في هذا: مخالف ومدلول الاسم، بخلاف الآية، فإن المدلولين فيها واحد. ولم يؤنث في: من كانت أمك؛ [لتأنيث الخبر، إنما أنت مراعاة لمعنى من إذا أريد به مؤنث، ألا ترى أنك تقول: من كانت]⁽⁴⁾، فتؤنث مراعاة للمعنى؛ إذ كان السؤال عن مؤنث، ولا خبر هنا، و(اثنتين) خبر مقيد بصفة محدوفة؛ أي: فإن كانت الوارثتان اثنتين من الإخوة، وهذا يفيد⁽⁵⁾، وحذف الصفة لفهم المعنى كثير»⁽⁶⁾.

وفي الحواشي: «خير من هذا أن يصرف إلى كونهما شقيقتين أو لأب، أو كانت إحداهما شقيقة والأخرى لأب، فإن هذه الأحوال يتغير فيها حكم الميراث، ولكن الرجل لم يُعَنَّ بالفقه»⁽⁷⁾.

ولنا هنا مباحث فيما قالوه يضيق عنها المقام، وستراها إذا أفضت إليها التوبة إن شاء الله تعالى.

• • •

ويقولون: لعلَّ نَدِمَ، ولعلَّ قَدِمَ⁽⁸⁾، فيلفظون بما يشتمل على المناقضة، وينبى عن المعارضة، ووجه الكلام أن يقال: لعلَّ يفعلُ، أو لعلَّ لا يفعل؛ لأنَّ معنى (لعلَّ) التوقُّع لمرجُوِّ

(1) سقطت من أ.

(2) سقطت من الأصل.

(3) الكشف 1/599.

(4) ما بين المعقوفين سقط من الأصل.

(5) في ب: «يقيد» وفي أ، ط: «مفيد».

(6) البحر المحيط 4/152.

(7) حواشي ابن بري: 51.

(8) في أ: «لعله ندر ولعلَّ قدر» تصحيف.

أو مخوف، والتوقع إنما يكون لما يتجدد.

هذا مما سبقه إليه بعض النحاة⁽¹⁾، فتوهم أنّ (لعلّ) لا تدخل على الماضي، والتوقع⁽²⁾ - وهو ترقب الوقوع - إنما يكون لما يستقبل ويتنظر، فهذا فاسد لما فيه من الجمع بين الضبّ والنون⁽³⁾، وهو مردود؛ فإن (لعلّ) وإن كان معناها ما ذكر، لكن المترقب لما كان وقوعه غير محقق، بل مشكوك فيه ومظنون، وهذا مما يلزمه، فتجوز بها عن لازمها⁽⁴⁾؛ وهو الشك والظنّ، وذلك يكون في الماضي والمستقبل على حدّ سواء، وهذا هو المصحح له بحسب الدراية كما قاله ابن بري⁽⁵⁾، وتبعه ابن هشام وغيره⁽⁶⁾، وأما بحسب الرواية فورد في الكلام الفصيح كثيراً؛ كقول الفرزدق:

لعلّك في حذرٍ لُمتَ على الذي تخيرتِ المعزى على كلّ حالٍ⁽⁷⁾
وقول امرئ القيس:

وبدلتُ قرحاً دامياً بعد صيحةٍ لعلّ منايانا تحوّلن أبوساً⁽⁸⁾
وكقول النبي ﷺ: «لعلّ الله أطلع على أهل بدرٍ فقال: اعملوا ما شئتم؛ فقد غفرتُ لكم»⁽⁹⁾،

(1) انظر ذيل الفصيح: 21.

(2) في أ، ب: «لأنّ التوقع».

(3) الضبّ: حيوان برّي لا يرد الماء، والنون: هو الخوت، والجمع بينهما من وجوه الاستحالة، وقد قالت العرب: لا أكلمه حتى يرد الضبّ؛ يعني لا أكلمه أبداً؛ لأنّ الضبّ لا يرد الماء. اللسان (ضب).

(4) العبارة في أ: «مما يلزمها تجوز بها عن لازمها».

(5) قال ابن بري في حواشيه: 51: «اعلم أنّ (لعلّ) وإن كان معناها ما ذكر، فإن مخرج الكلام بها مخرج المشكوك فيه والمظنون، والشك والظنّ يكونان فيما مضى وفيما يستقبل». ثم استشهد بقول الفرزدق.

(6) قال ابن هشام في المغني 380: «ولا يمتنع كون خبرها فعلاً ماضياً، خلافاً للحريري». واستشهد لذلك بما سيأتي من حديث الرسول ﷺ، وقول امرئ القيس.

(7) البيت من قصيدة للفرزدق قالها في هجاء جرير، وبعده:

عطية أو ذي بردتين كأنه عطية زوج للأتان وراكب

انظر ديوانه 97/1 وحواشي ابن بري: 52.

(8) في ب: «لعلّ أمانينا». و البيت في ديوان امرئ القيس: 107 وحواشي ابن بري: 52 واللسان (علل) وشرح الأشموني 1/ 378 والهمع 2/ 70، وعجزه في هذين الأخيرين: فيا لك من نعمي تحوّلن أبوساً، وشرح أبيات المغني للبغدادي 5/ 79 والخزانة 1/ 331 وكشف الطرة: 358، وبلا نسبة في المغني: 380.

(9) من حديث طويل، وهو بتمامه في صحيح البخاري، باب المغازي 4/ 1463 وفي صحيح مسلم، باب فضائل أهل بدر 4/ 1941 وفي النهاية 4/ 254 وفيه: «ظنّ بعضهم أنّ معنى (لعلّ) ههنا من جهة الظنّ والحسبان،

كما رواه البخاري وغيره. ومثله في النظم والنثر أكثر من أن يحصى⁽¹⁾.

وقال ابن هشام: «إنَّ الماضي يصحُّ وقوعه بعدها؛ سواءً كانت عاملةً أو مكفوفة؛ كما في قوله:

أَعْدُ نَظْرًا يَا عَبْدَ قَيْسٍ لَعْلَمًا أَضَاءَتْ لَكَ النَّارُ الْحِمَارَ الْمُقَيَّدَ⁽²⁾

لأنَّ شبهة المانع أن⁽³⁾ (لعل) للاستقبال، وأنَّ ذلك يلزمها بحسب المعنى، فلا تدخل على الماضي، فلا فرق بين كون الماضي معمولاً لها أو لا، ومما يدلُّ على بطلان قوله⁽⁴⁾، ثبوت ذلك في خبر ليت⁽⁵⁾. وهي مثل (لعل) في الإنشاء واستلزام الاستقبال، ولكونها منبئة⁽⁶⁾ عن الشك لم يصحَّ نسبتها إلى الله تعالى، وصُرف ما ورد منه إلى المخاطبين، وأوَّل مما هو معروف في أمثاله.

...

ويقولون في التعجب من الألوان والعاهات: ما أبيضَ هذا الثوب! وما أعورَ هذا الفرس!... الخ. هذا مما اختلفوا فيه، فأجاز الكوفيون التعجب من البياض والسواد لأنهما أصول الألوان⁽⁷⁾؛ كما ورد في حديث الحوض الذي قال أهل الحديث إنه متواتر: «ماؤه أبيض من الورق»⁽⁸⁾ -بكسر الراء- وهو الفضة، وفي بعض شروحه أنه لغة قليلة⁽⁹⁾، وأنشدوا عليه:

[البيسط]

وليس كذلك، وإنما هي بمعنى عسى.

- (1) في أ، ب: «تخصر».
- (2) البيت للفرزدق، وهو في ديوانه 180/1 برواية «فرتما» بدل «لعلما»، وحينئذ لا شاهد فيه. وانظر: الأزهية: 88 والمغني: 380 وشذور الذهب: 361 والهمع 190/2 وشرح أبيات المغني للبغدادي 170/5، وبلا نسبة في: شرح المفصل 57/8 وشرح قطر الندى: 151 وشرح الأشموني 571/1.
- (3) العبارة في ب: «لأنه شبه المضارع بالماضي لأن لعل...».
- (4) أي: قول من يعترض بأنَّ (لعل) هنا مكفوفة بـ (ما) انظر المغني: 380.
- (5) السابق من المغني.
- (6) في أ: «منبئة».
- (7) الإنصاف 148/1.
- (8) الحديث في صحيح مسلم، كتاب الفضائل 1792/4 وفيه: «قال رسول الله ﷺ: حوضي مسيرة شهر، وزواياه سواء، وماؤه أبيض من الورق...».
- (9) انظر شرح صحيح مسلم للنووي 61/15.

إِذَا الرِّجَالُ شَتَّوْا وَاشْتَدَّ أَكْلُهُمْ فَأَنْتَ أْبَيْضُهُمْ سِرْبَالٌ طَبَّاحٌ⁽¹⁾

وقوله: [مشطور الرجز]

جَارِيَةٌ فِي دِرْعِهَا الْفَضْفَاضِ أْبَيْضٌ مِنْ أَخْتِ بَنِي بِيَّاضٍ⁽²⁾

فلَمَّا جاء [فيهما]⁽³⁾ أَفْعَلَ التفضيل جاز بناءً صيغتي التعجب منه؛ لاستوائهما في أكثر الأحكام⁽⁴⁾. فقول المصنف: إنه لحن مجمع عليه، ليس بصحيح، وقد نوزعوا في الدليل، فإنه مع أنه ليس بمقيس، (أبيض) في الأول⁽⁵⁾ محتمل للوصفية، وفي الثاني محتمل لأن يكون من البيّض، وهو كناية عن أن أولادها غير رَشْدَة⁽⁶⁾؛ كالبيض الذي لا يدرى ممّ حصل، كما في كشف المشكل⁽⁷⁾.

والغالب على أفعال الألوان والعيوب التي يدرکها العيان أن تتجاوز الثلاثي؛ نحو: ابيضّ واحوّل. هذا ليس بمرضيّ لتوجيه ما ادّعاء، وإتّما المرضيّ عندهم أن الوصف منه⁽⁸⁾ جاء على زنة أفعّل، فلو صيغ منه اسم تفضيل التبس في بعض الأحوال.

فأما قوله تعالى: ﴿وَمَنْ كَانَتْ فِي هَذِهِ أَعْمَى فَهُوَ فِي الْآخِرَةِ﴾ [الإسراء: 72]... إلخ. فهو هنا من عمى القلب الذي تتولد الضلالة منه، لا من عمى البصر.

(1) البيت لطرفة بن العبد، وهو في ديوانه: 147 وروايته:

إِنْ قُلْتُ نَصْرٌ، فَنَصْرٌ كَانَ شَرٌّ فَتَى قَدْماً وَأَبْيَضُهُمْ سِرْبَالٌ طَبَّاحٌ
وانظر: أمالي المرتضى 92/1 وحواشي ابن بري: 53 وشرح المفصل 93/6 والمقرب: 73 واللسان (بيض) والخزانة 230/8 والتاج (بيض). وبلا نسبة في الإنصاف 149/1 والأشباه والنظائر 139/8، ومع اختلاف في الرواية في الأمالي والحواشي.

(2) البيتان لرؤبة بن العجاج كما في ديوانه: 176 وتذكرة النحاة: 467 وشرح أبيات الجمل لابن سيده: 93 والخزانة 230/8، وبلا نسبة في: الأصول في النحو 104/1 والحلل: 138 والإنصاف 150/1 وكشف المشكل: 515 وشرح المفصل 93/6 وشرح الكافية الشافية 1125/2 وشرح الكافية للرضي 213/2 واللسان (بيض)، ورؤي الرجز في معظمها بروايات مختلفة.

(3) زيادة من النسخ الأخرى.

(4) أي: لاستواء بابي أَفْعَلَ التفضيل والتعجب.

(5) أي: في البيت الأول.

(6) في ب، ط: «رشدتهم».

(7) كشف المشكل: 515.

(8) في الأصل «فيه»، وأثبت ما في النسخ الأخرى.

جواب عن سؤال يَرُدُّ على ما قالوه من أنه لا يُبنى من الألوان ولا من العيوب المحسوسة بالبصر، لما مرَّ في الحواشي: «لا وجه لقوله: (من عمى القلب)؛ لأنَّ الفعل وإن كان ثلاثياً منهما إلا أنه يقال: عَمِيَ وَعَمَّ قلبه، والأوَّل للبصر، وهو في القلب استعارة، وقد قال أبو عبيدة في قوله تعالى: ﴿فَهُوَ فِي الْآخِرَةِ أَعْمَى﴾ معناه: أشدَّ عمى؛ لأنه كقوله: ﴿وَأَضَلُّ سَبِيلًا﴾»⁽¹⁾.

قلت: هو على ما فيه من خلل غير مسلم؛ فإنه سُمع: (عَمِيَ قلبه) من العرب، وفي تهذيب الأزهرى: «العمه: التحير، وقال بعضهم: العمه في الرأي، والعمى في البصر، قلت: وقد يكون العمى في القلب فيقال: رَجُلٌ عَم: إذا كان لا يبصر بقلبه»⁽²⁾. فإذا سُمع قديماً وكان غير مرئي بحاسة البصر - سواء كان حقيقة أو مجازاً - فلا اعتراض من العمى أو التعامي!

وفي أصول ابن السراج بعدما أورد السؤال بالآية: «أجيب عنه بجوابين؛ أحدهما: أنه من عمى القلب، وإليه يُنسب أكثر أهل الضلال، فيقال: ما أعماه! كما يقال: ما أحمقه! والآخر: أن يكون من عمى العين، ولا يُراد به: أعمى من كذا، بل إنه أعمى كما كان في الدنيا أعمى، وهو في الآخرة أضلُّ سبيلاً»⁽³⁾.

فإن قلت: كيف يكون في الآخرة أعمى، وقد تظاهرت الأخبار بأنَّ الخلق يُحشرون كما بدؤوا؛ كما قال تعالى: ﴿كَمَا بَدَأْنَا أَوَّلَ خَلْقٍ نُعِيدُهُ﴾ [الأنبياء: 104]؟ قلت: قد أورد هذا السيد المرتضى⁽⁴⁾ - قدس الله روحه - في الدرر والغرر⁽⁵⁾، وأجاب عنه بأجوبة منها: «أنه إذا كان من عمى البصر، فهو كناية عن كونهم لا يهتدون إلى محجة الصواب وسواء الطريق»⁽⁶⁾. وإلا فهو ظاهر، مع كلام آخر لا يخلو من نظر، لمن له بصر. وقد جاءت ألفاظ كثيرة من هذا

(1) حواشي ابن بري: 53 وانظر قول أبي عبيدة في مجاز القرآن 386/1. وفي الحواشي: «يؤيده قوله: ﴿وَلَا يَظْلَمُونَ شَيْئًا﴾ [الإسراء: 71]».

(2) تهذيب اللغة (عمى).

(3) الأصول في النحو 105/1، وانظر المقتضب 182/4 والبحر المحيط 88/7.

(4) هو أبو القاسم علي بن الحسين بن موسى بن محمد بن إبراهيم (436 هـ): من أحفاد الحسين بن علي بن أبي طالب، أحد الأئمة في علم الكلام والأدب والشعر، له: «الغرر والدرر». سير أعلام النبلاء 383/13، معجم المؤلفين 81/7، الأعلام 278/4.

(5) «الدرر والغرر في المحاضرات»: مجالس أملاها الشريف المرتضى في فنون من معاني الأدب؛ كالنحو واللغة، وتُعرف بـ «أمالى المرتضى»، الكشف 748/1.

(6) أمالي المرتضى 88/1.

الباب تجوز على وجه وتمتنع على وجه آخر؛ فمنها أنك تقول: زيد أشمر من عمرو، فإن كان من اللون لم يجز، وإن كان من السمر جاز. و: هذه الدجاجة أبيض من تلك، [فإن كان من البياض لم يجز]⁽¹⁾، وإن كان من البيض جاز. و: هذا أسود من هذا، فمن السواد لا يجوز، ومن السيادة يجوز.. وله نظائر كثيرة⁽²⁾.

وقد عيب على أبي الطيب قوله في الشيب:

ابْعَدْ بَعْدَتْ بَيَاضاً لَا بَيَاضَ لَهُ لَأَنْتَ أَسْوَدُ فِي عَيْنِي مِنَ الظُّلَمِ⁽³⁾

هو من قصيدة له أولها:

ضَيْفُ أَلَمٍ بِرَأْسِي غَيْرَ مُحْتَشِمٍ وَالسَّيْفُ أَحْسَنُ فِعْلاً مِنْهُ فِي اللَّمَمِ⁽⁴⁾

قال في شرح المغني⁽⁵⁾: «امتناع هذا مذهب البصريين⁽⁶⁾، وذهب الكسائي وابن هشام إلى [جواز]⁽⁷⁾ بناء اسم التفضيل من الألوان مطلقاً، وتقدم المذهب الثالث قبيل هذا وأنه مذهب الكوفيين، والمنتبي كوفي، فلا اعتراض عليه، وقوله: (ابعد) بفتح العين، أمر من (بعد) بكسر العين، (يبعد) بفتحها: إذا هلك⁽⁸⁾، و(بياًضاً) تمييز محوّل عن الفاعل، والعرب تكني بالبياض عن الحسن؛ ومنه: يد بيضاء⁽⁹⁾. أي: أهلكه الله من بياض لا يسر⁽¹⁰⁾.

والظلم جمع ظلمة، ويكون اسماً لثلاث ليالٍ من آخر الشهر⁽¹¹⁾، وقد قيل: إنه المراد هنا.

(1) ما بين القوسين سقط من الأصل.

(2) انظر كشف المشكل: 515 وشرح الكافية 213/2.

(3) البيت في ديوان المنتبي 151/4 وأما المرتضى 93/1 وشرح الكافية للرضي 213/2 وتهذيب الخواص: 139 والمغني: 703 والخزانة 30/8 وكشف الطرة: 95.

(4) «فعلاً» سقطت من أ.

(5) في ب، ط: «شرح شواهد المغني»، والمثبت هو الصواب؛ لأنه يريد شرح المغني للدمايني.

(6) انظر مذهب البصريين والكوفيين في بناء اسم التفضيل من الألوان في الإنصاف 148/1-155.

(7) زيادة من أ، ب.

(8) اللسان (بعد).

(9) في ب، ط: «لفلان اليد البيضاء». واليد البيضاء: الحجة المبرهنة. اللسان (بيض).

(10) شرح المغني للدمايني: 249 أ.

(11) في اللسان (ظلم): «الثلاث الظلم: أول الشهر بعد الليالي الدرع... الجوهري: يقال ثلاث ليالٍ من ليالي الشهر اللاتي يُلينُ الدرع».

والمحتشم: المستحي، وفيه كلام في شرح أدب الكاتب⁽¹⁾. والمعنى: أَنْ شَبَّهَ ظَهَرَ دُفْعَةً
بغير تراخ، كما قاله الواحدي.

ومعنى المطلع من قول البحري:

وَدِدْتُ بَيَاضَ السَّيْفِ يَوْمَ لَقِينِي مَكَانَ بَيَاضِ الشَّيْبِ حَلٌّ بِمَفْرَقِي⁽²⁾
وقد أجاد صاحب البردة⁽³⁾ في تضمينه بقوله:

وَلَا أَعَدْتُ مِنَ الْفِعْلِ الْجَمِيلِ قَرَى ضَنْفٍ أَلَمَ بِرَأْسِي غَيْرَ مُحْتَشِمٍ⁽⁴⁾
وقد غيّر إعرابه، ومثله جائز في التضمن، وهو في الاقتباس حسن⁽⁵⁾.

• • •

فيوثنون البطن⁽⁶⁾ وهو مُذَكَّرٌ في كلام العرب؛ بدليل قول الشاعر:

فِيَا نَكَ إِنِ اعْطَيْتَ بَطْنَكَ سُوءَهُ وَقَزَجَكَ، نَالَا مُنْتَهَى الذَّمِّ أَجْمَعًا⁽⁷⁾

ما ذكره ليسَ بمتفق عليه، فقد حُكي عن الأصمعي وأبي عبيدة أنه يجوز تذكيره وتأنينه،
كما في الصحاح⁽⁸⁾. وهذا البيت من شعر لبعض الطائيين - ويروى لحاتم - وهو⁽⁹⁾:

- (1) قال ابن السّيد في الاقتضاب - شرح أدب الكاتب - 109: «وقد استعمل أبو الطيب المتنبي الاحتشام بمعنى الاستحياء، وذلك ما رُدَّ عليه من شعره». وذكر بيت المتنبي السابق.
- (2) البيت في ديوان البحري 1505/3 برواية: «كان بمفرقي» بدل «حل بمفرقي». وانظر: الوساطة: 266 والموازنة 195/2 وديوان المعاني 156/2 والخزانة 198/3. وهو من قصيدة يمدح فيها الفتح بن خاقان.
- (3) البردة: هي القصيدة الموسومة بـ «الكواكب الدرية في مدح خير البرية» الشهيرة بالبردة الميمية، لشرف الدين محمد بن سعيد البوصيري (694 هـ). الكشف 1331/2. وأولها:

أَمْسُ تَذَكَّرَ جَبْرَانِ بِذِي سَلَمٍ مَزَجَتْ دَمْعًا جَرَى مِنْ مَقْلَةٍ بِدَمٍ
(4) البيت في ديوان البوصيري: 191.

(5) في أ، ب، ط: «أحسن».

(6) تمام كلام الحريري: «ويقولون: امتلأت بطنه، فيوثنون البطن...».

(7) البيت لحاتم الطائي وهو في ديوانه: 72 برواية: «وإنك مهما تعط»، وأما في الفالي 318/2 وتنقيف اللسان: 174 وحواشي ابن بري: 53 وتقويم اللسان: 103 وتهذيب الخواص: 192 واللسان (بيض) والجنى الداني: 610 والمغني 437 وتصحيح التصحيف: 126 وشرح شواهد المغني للسيوطي 744/2 والهمع 319/4 والدرر 57/2 والخزانة 27/9.

(8) الصحاح (بطن)، وانظر اللسان (بطن) وتهذيب الخواص: 192.

(9) سقطت من ب.

أَبَيْتُ هَضِيمَ الكَشْحِ مُضْطَمِرَ الحِشَا من الجوع أَخْشَى الذَّمَّ أَنْ أَنْضَلْعَا⁽¹⁾
وَأَنِّي لَأَسْتَحْيِي حَيَاءً يَسُرُّنِي إِذَا اللَّؤْمُ مِنْ بَعْضِ الرِّجَالِ تَطَّلَعَا
إِذَا كَانَ أَصْحَابُ الْإِنَاءِ ثَلَاثَةً حَيًّا وَمُسْتَحْيً وَكَلْبًا مَشْجَعَا⁽²⁾
وَأَنِّي لَأَسْتَحْيِي أَكْبَلِي أَنْ يَرَى مَكَانَ يَدِي مِنْ طَيِّبِ الزَّادِ بَلْقَعَا
أَكْفُ يَدِي عَنْ أَنْ تَمَسَّ أَكْفَهُمْ إِذَا نَحْنُ أَهْوَيْنَا لِحَاجَتِنَا مَعَا⁽³⁾
فَإِنَّكَ إِنْ أَعْطَيْتَ [بَطْنَكَ سُورْلَهُ وَفَرَجَكَ، نَالَا مُنْتَهَى الذَّمِّ أَجْمَعَا]⁽⁴⁾
ويروى: وَإِنَّكَ مَهْمَا تَعْطِ⁽⁵⁾... الخ.

عنى بالبطن القبيلة، فَأَنَّهُ عَلَى تَأْنِيثِهَا⁽⁶⁾. فَإِنْ قُلْتُ: هَذَا مُخَالَفٌ لِكَلَامِ أَهْلِ اللُّغَةِ، فَفِي الصَّحَاحِ⁽⁷⁾: «(البطن: دون القبيلة)»⁽⁸⁾، ومثله فِي نَهَايَةِ ابْنِ الْأَثِيرِ، وَزَادَ فِيهَا: الْفَخْذُ⁽⁹⁾، وَهِيَ تُذَكَّرُ وَتَوَثَّتْ بِاعْتِبَارَيْنِ؛ كَأَسْمَاءِ الْقِبَائِلِ، قُلْتُ: تَفْسِيرُهُ بِالْقَبِيلَةِ قَوْلُ بَعْضِهِمْ⁽¹⁰⁾، وَرَجَّحَهُ الْمُصَنِّفُ لِأَنَّهُ يُسْتَفَادُ مِنْ قَوْلِهِ هُنَا⁽¹¹⁾:
[الطويل]

..... وَأَنْتَ بَرِيءٌ مِنْ قِبَائِلِهَا الْعَشْرِ⁽¹²⁾

(1) فِي ب: «مَنْضَمِر».

(2) فِي ب، ط: «ثَلَاثَةٌ حَبِيبًا».

(3) فِي أ، ط: «لِحَاجَاتِنَا».

(4) فِي الْأَصْلِ: «فَإِنَّكَ إِنْ أَعْطَيْتَ... الخ»، وَمَا بَيْنَ الْمَعْقُوفَيْنِ مِنَ النُّسخِ الْآخَرَى.

(5) كَذَا رَوَايَةُ الدِّيَوَانِ كَمَا مَرَّ فِي تَخْرِيجِ الْبَيْتِ.

(6) تَمَامُ قَوْلِ الْحَرِيرِيِّ هُنَا: «وَأَمَّا قَوْلُ الشَّاعِرِ:

فَإِنَّ كَلْبًا هَذِهِ عَشْرُ أَبْطِنٍ وَأَنْتَ بَرِيءٌ مِنْ قِبَائِلِهَا الْعَشْرِ
فَأَنَّهُ عَنَى بِالْبَطْنِ...».

(7) فِي ب: «الْمَصْبَاحُ» تَصْحِيفٌ.

(8) الصَّحَاحُ (بَطْن).

(9) النِّهَايَةُ 137/1، وَانْظُرْ إِصْلَاحَ الْمَنْطِقِ: 156.

(10) إِلَى هَذَا ذَهَبَ الْمَرْدُ فِي الْكَامِلِ 802/2 وَابْنُ سَيِّدِهِ فِي الْمَخْصَصِ 117/17 وَالْأَنْبَارِيُّ فِي الْإِنْصَافِ 769/2.

(11) الْعِبَارَةُ فِي الْأَصْلِ: «لَأَنَّهُ بَقِيَّةُ قَوْلِهِ هُنَا»، وَاثْبَتَ مَا فِي ب، ط.

(12) عَجَزَ بَيْتُ لِلنَّوَاحِ الْكَلَابِيِّ، صَدْرُهُ:

وبما سمعته من كلام ابن الأثير علمت أن ما ذكره⁽¹⁾ المصنف غير متفق عليه، مع أن باب التأويل واسع، وسمت العرب القبيلة بطناً كما قالت فخذاً⁽²⁾؛ لأنها جعلت الناس كجسم واحد والطوائف كأعضائه؛ كما قال الشاعر:

وَالنَّاسُ جِسْمٌ وَإِمَامُ الْهُدَى رَأْسٌ وَأَنْتَ الْعَيْنُ فِي الرَّاسِ⁽³⁾

فيقولون: قبضت ألفاً تامّةً، والصواب أن يذكر فيقال: ألفٌ تامٌّ. هذا ليس بمنعٍ؛ فإن صاحب القاموس جوّز تأنيثه باعتبار الدرهم⁽⁴⁾، وقد قيل: أمرُ التأنيث سهل.

ألفٌ صَثْمٌ وأَقْرَعُ⁽⁵⁾. وصَثْمٌ: بصاد مهملة مفتوحة، ومثناة فوقية ساكنة، وميمٌ؛ بمعنى: تامٌّ⁽⁶⁾، ويقال: سُقت إليه ألفاً أقرع من الخيل وغيرها؛ أي: تاماً⁽⁷⁾، وهو نعتٌ لكل ألفٍ، كـ(هنيدة): اسمٌ لكل مئة⁽⁸⁾.

وأما قولهم: هذه الألف درهم، فلا يشهد ذلك بتأنيث الألف؛ لأن الإشارة وقعت إلى⁽⁹⁾ الدرهم. هذا كلام ناشئ عن⁽¹⁰⁾ قلة التدبّر، فإنه عين ما منعه؛ لأن تأنيثه بتأويله بالدرهم؛ لأن الإشارة وإن كانت إليها، لكن من حيث إنها مدلول هذا اللفظ، ونظير هذا ما قالوه في تذكير الإشارة في قوله تعالى: ﴿هَذَا رَبِّي﴾ [الأنعام: 78]: إنه إشارة إلى الجُزْمِ⁽¹¹⁾، ولذا ذكره، وقالوا فيه

فإن كلاباً هذه عشر أبطن

.....

وهو في الكتاب 565/3 والكامل 802/2 والمخصص 117/17 والإنصاف 769/2 وضرائر الشعر: 273 واللسان (بطن) وتصحيح التصحيح: 126 والهمع 308/5 والدرر 204/2 والخزانة 395/7، وبلا نسبة في المقتضب 148/2 والخصائص 417/2.

(1) في ب، ط: «أن كلام».

(2) اللسان (بطن).

(3) البيت قاله علي بن جبلة العكرك في حميد الطوسي، وهو في شعره: 74، وذيل الأمازي: 96.

(4) القاموس (ألف)، وجوّزه أيضاً ابن السكيت في إصلاح المنطق: 299.

(5) زيادة من ب، ط.

(6) القاموس (صثم).

(7) القاموس (قرع).

(8) في اللسان (هند): «قال أبو عبيدة: هي اسم لكل مئة من الإبل وغيرها».

(9) في ب، ط: «تقع على».

(10) في ب: «من».

(11) أي: الكوكب.

ما قالوا، فإن أردته فانظر حواشينا على القاضي⁽¹⁾.

• • •

سألت بعض الأعراب -هو المؤمل بن أميل المحاربي⁽²⁾، كما قاله الشريف المرتضى في «الدرر والغرر»⁽³⁾- عن ناقتة فأنشد:

كانت تُقَيِّدُ حِينَ تَنْزِلُ مَنْزِلًا فاليوم صارَ لها الكَلالُ قُيُودًا

لا نستطيع عن القضاءِ حِيادَةً وعن المنية أن تصيبَ محيداً⁽⁴⁾

القوم كالعيّدانِ يفضل بعضهم بعضاً كذاك يفوق عود عوداً⁽⁵⁾

في البيت الأول معنى لطيف، قال علم الهدى⁽⁶⁾: وهو كثير في شعر المتقدمين والمحدثين؛ كقول جرير:

إذا بلغوا المنازلَ لم تُقَيِّدْ وفي طولِ الكَلالِ لها قُيُودُ⁽⁷⁾

ولأبي نُحَيْلَةَ⁽⁸⁾:

[مشطور الرجز]

قَيِّدها الجَهْدُ ولم تُقَيِّدِ⁽⁹⁾

وأنشد أبو العباس ثعلب:

[الوافر]

(1) انظر عناية القاضي وكفاية الرازي 87/4.

(2) المؤمل بن أميل بن أسيد المحاربي (نحو 190هـ): شاعر من أهل الكوفة، أدرك العصر الأموي، واشتهر في العصر العباسي. معجم الشعراء: 267، الخزانة 333/8، الأعلام 334/7.

(3) أمالي المرتضى 580/1.

(4) في أ: «لو نستطيع»، وفي ب: «لا تصيب».

(5) استشهد الحريري بهذه الأبيات على أنه لا يقال: فعلته لإحازة الأجر، وإنما لحيازة الأجر؛ كما يقال: حاد عن الحرب حيادة.

(6) هو المرتضى، وقوله في السابق من أماليه.

(7) البيت من قصيدة قالها جرير في مدح هشام بن عبد الملك، انظر ديوانه 148/1 وأمالي المرتضى 580/1.

(8) ويُقال له: يَغمر، وكنيته: أبو الجُنَيْد بن خزن بن زائدة (نحو 145هـ): شاعر راجز من بني حِمْيَر. الشعر والشعراء 602/2، الخزانة 165/1، الأعلام 15/8.

(9) يليه:

فهي سَوامٍ كالقنا المسنِّدِ

إِذَا بَلَغُوا الْمَنَازِلَ لَمْ تُقَيَّدْ رَكَابُهُمْ وَلَمْ تُشَدَّ بِعَقْلِ
فَهُنَّ مُقَيَّدَاتٌ مُطْلَقَاتٌ تُقْضَبُ مَا تَشَدَّبُ فِي الْمَحَلِّ⁽¹⁾
والأصل في ذلك كله قول امرئ القيس:
وقد أَعْتَدِي وَالطَّيْرُ فِي وَكُنَاتِهَا بِمَنْجَرٍ قَبْدِ الْأَوَابِدِ هَيْكَلِ⁽²⁾
وقوله:
مَطَوْتُ بِهِمْ حَتَّى تَكِلَ مَطِيئُهُمْ وَحَتَّى الْجِيَادُ مَا يُقَدَّنَ بِأَرْسَانِ⁽³⁾
ومنه أخذ مروان بن [أبي]⁽⁴⁾ حفصة قوله:
فَمَا بَلَغْتُ حَتَّى حَمَاهَا كَاللُّهَا إِذَا عُرِّيَتْ أَصْلَابُهَا أَنْ تُقَيَّدَ⁽⁵⁾
مع أبيات آخر أنشدتها الشريف المرتضى⁽⁶⁾، وقد تطفّل عليه المحدثون؛ كأبي بكر
البكري⁽⁷⁾ في قوله:
عَلَى يَعْمَلَاتٍ كَالْحَنَايَا ضَوَامِرٍ إِذَا مَا أُنِيخَتْ فَالْكَالُ عِقَالُهَا⁽⁸⁾
وقوله أيضاً:
[الطويل]

انظر أمالي المرتضى 580/1، وبلا نسبة في مجمع البلاغة للأصفهاني 632/2.

(1) البيتان في أمالي المرتضى 582/1 برواية:

(2) البيت من معلقة امرئ القيس المشهورة، انظر ديوانه: 19، وإصلاح المنطق: 377 وشرح المفضل 66/2
واللسان (قيد) والأشباه والنظائر 410/2، وبلا نسبة في: الخصائص 220/2

(3) سقط البيت من ب، وهو لامرئ القيس، انظر ديوانه: 93 وأمالي المرتضى 582/1.

(4) خلت منها جميع النسخ، والصواب إثباتها. وهو مروان بن سليمان بن يحيى بن أبي حفصة (182 هـ):
شاعر عالي الطبقة، أدرك زمناً من العهد العباسي، وكان مولى لمروان بن الحكم، له ديوان شعر مطبوع.
الشعر والشعراء 763/2، سير أعلام النبلاء 670/7، الأعلام 208/7.

(5) روي الشطر الثاني في النسخة ب: «وأمنها إثارة أن تقيدا». والبيت من قصيدة قالها مروان بن أبي حفصة
في مدح الهادي، وهو في ديوانه: 40 وأمالي المرتضى 580/1.

(6) قوله: «مع أبيات آخر أنشدتها الشريف المرتضى» سقط من ب. وانظر ما أنشدته المرتضى في أماليه 580/1.

(7) هو أبو بكر محمد بن عتيق بن عمر البكري الشوارقي (538 هـ): شاعر، فقيه، مدح الأكابر والصدور.
معجم البلدان 276/3، الخريدة 26/3.

(8) البيت في الخريدة 28/3 ومعجم البلدان 726/3، وفيه:

يَقَرَّ بِعَيْنِي الرِّكْبُ مِنْ نَحْوِ أَرْضِكُمْ وَيَزْجُونَ عِيسَا قُيِّدَتْ بِكَلَالٍ⁽¹⁾

ومما يقضي بالعجب أن هذا المعنى مع اشتهاره وسياحته في الدفاتر، يقول العماد الكاتب في خريدته فيه: «سمعت أبا نصر الخطيبي⁽²⁾ يقول: للشَّريفِ أبي بكر بيتٌ ما قيلَ في معناه أحسن منه؛ وهو قوله⁽³⁾:

على يَفْعَلَاتٍ كَالْحَنَائِيَا ضَوَامِرٍ إِذَا مَا أُنِيخَتْ فَالْكَلَالُ عِقَالُهَا⁽⁴⁾
ولفظ (حِيَاة) في المتن بجاءٍ ودالٍ مهملتين، مصدرٌ حَادَ: بمعنى عَدَلَ واثنى⁽⁵⁾، بزنة الحِيَاةِ والبَطَالَةِ.

وفي المَثَلُ: أَسَاءَ سَمِعَا فَأَسَاءَ جَابَةً⁽⁶⁾. قد شرحه المصنّف بما لا مزيد عليه⁽⁷⁾. والجابة: اسم مصدر بمعنى الإجابة⁽⁸⁾، ولم يُسمع في غير هذا المثل.
وقوله: «مضعوف»⁽⁹⁾: بمعنى أحمق ضعيف الرأي والعقل، وفي القاموس: «أَضْعَفُهُ: جَعَلَهُ ضَعِيفًا [فهو مضعوف]⁽¹⁰⁾، والقياسُ فيه: مُضْعِفٌ»⁽¹¹⁾.

• • •

..... إذا ما تنَحَّتْ بِالْكَالِ عِقَالُهَا

- (1) لم أقف على قائله.
- (2) هو أبو نصر عبد الرحمن بن محمد بن أحمد بن منصور البوشنجي الخطيبي (548هـ): فقيه شافعي، حفظ كثيراً من الشعر والطرف. شذرات الذهب 4/149، الخريدة 34/1.
- (3) في ب: «وأنشد البيت».
- (4) الخريدة 28/3.
- (5) اللسان (حيد).
- (6) المثل في جمهرة الأمثال 25/1 وجمع الأمثال 420/1.
- (7) قال الحريري في الدرة: «وهذا المثل يُضرب لمن يخطئ سماعاً فيسيء الإجابة، وأصله أنه كان لسهيل بن عمرو ابن مضعوف، فرآه إنسان ماراً فقال له: أين أمك؟ يريد: أين قصدك؟ فظنَّ أنه يسأله عن أمه، فقال: ذهبت تطحن! فقال: أساء سماعاً فأساء جابة».
- (8) قال الميداني في جمع الأمثال 420/1: «يقال: أجاب إجابة وجابة... ومثل الجابة في موضع الإجابة: الطاعة والطاقة والغارة».
- (9) ورد اللفظ في خلال قول الحريري السابق.
- (10) زيادة من أ، ب.
- (11) القاموس (ضعف).

ويقولون للخبيث: ذاعِرٌ - بالذال المعجمة - فيحزفون المعنى فيه؛ لأن الذاعر هو المفزع؛ لاشتقاقه من الذعر، فأما الخبيث الدخلة فهو الداعر، بالذال المهملة. وفي نسخة: المُبْهَمَة، وهما بمعنى. وما ذكره غير مسلم عند أهل اللغة، قال ابن بري: «ما المانع من كون الخبيث ذاعراً بالذال الموسومة - أي: المعجمة - لأنه يُدْعَرُ النَّاسَ - أي: يخيفهم؟ فإذا قصدوا⁽¹⁾ هذا صح، وقد سبّهُ إلى هذا غيرُه، والحق يُتبع»⁽²⁾. وفيه نظر.

وزُمَيْل⁽³⁾ - بزاي معجمة وميم مخففة ولام - مُصَغَّرٌ، وقوله⁽⁴⁾: أُبَيِّرُ - بهمزة مضمومة وموحدة وبراء مهملة - مُصَغَّرٌ أَيْضاً، وأصله: وَبِيرٌ، قُلْتُ الواو [المضمومة]⁽⁵⁾ همزة على القياس، وبه سُمِّيَ أَيْضاً، وهو قَاتِلُ ابْنِ دَارَةَ⁽⁶⁾، [وهو]⁽⁷⁾ القائل: [مشطور الرجز]

أَنَا زُمَيْلٌ قَاتِلُ ابْنِ دَارَةَ والكاشِفُ السُّبَّةَ عَنْ فَارَزَةَ⁽⁸⁾
والدَّعْرُ - بالمهملة -: الخُبْتُ، وأصلُه الدَّخَانُ؛ لأنه مُؤَذِّ مَكْدَرٍ، وقد يراد به الخُبْتُ
والنَّقْصُ⁽⁹⁾؛ كقوله:

تُرِيدُ مُهَذَّباً لَا عَيْبَ فِيهِ وهل عودٌ يَفُوحُ بِلا دُخَانٍ
[الكامل]

كَضَرَّائِرِ الْحَسَنَاءِ قُلْنَ لَوَجْهِهَا حَسِداً وَبُغْضاً: إِنَّهُ لَدَمِيمٌ⁽¹⁰⁾

- (1) في ب: «ولو قصد».
- (2) حواشي ابن بري: 55.
- (3) هو زميل بن أبير - ويقال: وير - بن عبد مناف بن عقيل الفزاري، شاعر، قيل: إنه هو قاتل ابن دارة في خلافة عثمان. الإصابة 637/2، الخزانة 390/11.
- (4) ليست في أ.
- (5) زيادة من ب، ط.
- (6) هو سالم بن مسافع بن عقبة الجشمي الغطفاني، وأمّه دارة من بني أسد (نحو 30 هـ): شاعر مخضرم. الشعر والشعراء 402/1، الخزانة 140/2، الأعلام 73/3.
- (7) زيادة من ب.
- (8) «قاتل»: سقطت من أ. الرجز بروايات مختلفة في: الشعر والشعراء 402/1 وأمالى القالي، كتاب التنبيه 96 وشرح الحماسة للتبريزي 372/1 وحواشي ابن بري: 56 والخزانة 150/2.
- (9) اللسان (دعر).
- (10) البيت لأبي الأسود الدؤلي في ديوانه: 403 وشرح شواهد المغني للسيوطي 570/2 والخزانة 567/8، وبلا نسبة في: تهذيب الخواص: 178 واللسان (دم) والجنى الداني: 100. والمغني: 282 وتخليص الشواهد: 360

بالذال المهملة: بمعنى قبيح⁽¹⁾، وذميم - بذال معجمة -: بمعنى مذموم⁽²⁾. وهذا من قصيدة مشهورة لأبي الأسود الدؤلي⁽³⁾؛ ومنها:

حَسَدُوا الْفَتَى إِذْ لَمْ يَنَالُوا سَعْيَهُ فَالْقَوْمُ أَعْدَاءُ لَهُ وَخُصُومُ
كَضَرَّائِرِ الْحَسَنَاءِ قُلْنَ لَوَجْهَهَا حَسَدًا وَبُغْضًا: إِنَّهُ لَذَمِيمٌ
وَالْوَجْهَ يُشْرِقُ فِي الظُّلَامِ كَأَنَّهُ بَدَّرَ مُنِيرٌ وَالسَّمَاءَ نَجُومُ⁽⁴⁾
يَلْقَى الْخَبِيثَ مُشْتَمًا لَمْ يَجْتَرِمْ شَتَمَ الرِّجَالِ وَعَرَضُهُ مُشْتَوُ⁽⁵⁾
فَاتَرَكَ مُجَارَاةَ السَّفِيهِ فَإِنَّهَا نَدَمٌ وَعَيْبٌ بَعْدَ ذَاكَ وَخِيمٌ
وَإِذَا عَتَبْتَ عَلَى السَّفِيهِ وَلُمْتَهُ فِي مِثْلِ مَا يَأْتِي فَأَنْتَ ظَلُومٌ
لَا تَنْهَ عَنْ خُلُقٍ وَتَأْتِي مِثْلُهُ عَارٌّ عَلَيْكَ إِذَا فَعَلْتَ عَظِيمٌ
وَإِبْدَأْ بِنَفْسِكَ فَانْهَهَا عَنْ غَيْهَا فَإِذَا انْتَهَتْ عَنْهُ فَأَنْتَ حَكِيمُ⁽⁶⁾
فَهُنَاكَ يُقْبَلُ إِنْ وَعَظْتَ وَيُقْتَدَى بِالْعِلْمِ مِنْكَ وَيَنْفَعُ التَّعْلِيمُ⁽⁷⁾
وما ذكره هو المشهور⁽⁸⁾، لكنه لو قيل للقبيح: ذميم - بالمعجمة - لآته من⁽⁹⁾ شأنه أن يذم،

والهمع 204/4. وفي جميعها برواية «بغياً» بدل «بغضاً».

- (1) أي قوله: «لذميم». اللسان (دم).
- (2) اللسان (ذم).
- (3) هو أبو الأسود ظالم بن عمرو بن سفيان الدؤلي الكتاني (69هـ): واضع علم النحو، له ديوان شعر مطبوع. وفيات الأعيان 535/2، معجم المؤلفين 47/5، الأعلام 236/3.
- (4) في ط: «والعيون» مكان «والسماء».
- (5) في ب: «يلقى الحبيب».
- (6) في أ: «عن عيها».
- (7) الأبيات في ديوان أبي الأسود: 403-404 وشرح شواهد المغني للسيوطي 570/2 والخزانة 567/8.
- (8) ذكر الحريري في الدرر: «فينشدونه (ذميم) بالذال المعجمة؛ لتوهمهم أن اشتقاقه من الذم، وهو بالذال المبهمة لاشتقاقه من الدمامة؛ وهي القبح».
- (9) في ب: «ما».

لم يبعد. وفي الشعر أمور ومعانٍ ليس هذا محلُّ تحصيلها⁽¹⁾.

يلفظون بالذال المغفلة في الزمرد⁽²⁾. إهمال داله لغة حكاها صاحب القاموس⁽³⁾، وبعد ميمه راء مضمومة مشددة، وحكي فتحها⁽⁴⁾.

والجرذ: داء يعترض في قوائم الإبل. جرذ - بفتح الجيم والراء المهملة، يليها ذال معجمة -: كل ورم في عروق الدابة، ولم يخصوه بالإبل⁽⁵⁾، وبضم الجيم ك (صرد): ضرب من الفئران، جمعه جرذان⁽⁶⁾.

ونظير ما ذكره من ملح العجائز وقولها: أشكو إليك قلة الجرذان⁽⁷⁾، ما كتبت لبعض⁽⁸⁾ الإخوان وقد أزلت داري⁽⁹⁾:
[الطويل]

شكوت إلى مولاي ضيماً أصابني وعفة فقرٍ صيرتني كالخصي⁽¹⁰⁾

فلا الهرّ يخشى الكلب في باب منزلي وجرذان داري ماشيات على العصي

اسم (سدوم) المضروب به المثل في مجور الحكم. المثل المشار إليه هو قولهم: «أجور من قاضي سدوم»⁽¹¹⁾. قال ابن بري: «المشهور عند أهل اللغة (سدوم) بدال غير معجمة؛ وهي قرية قوم لوط، ويمكن أن يكون بالذال المعجمة قبل التعريب، فلما عرّب أبدلت ذاله دالاً،

(1) في ب: «تفصيلها».

(2) وصوابه لدى الحريري بالذال المعجمة.

(3) القاموس (زمرد).

(4) حكى ذلك ابن مكي في تثقيف اللسان: 61 والصفدي في تصحيح التصحيح 296.

(5) انظر الصحاح واللسان والتاج (جرذ). وفي جمهرة اللغة 72/2 (جرذ): «أما الجرذ - بالدال - فالداء الذي يصيب الخيل، فبعض العرب يقول بالدال غير معجمة، وبعضهم بالذال معجمة، ولا أحسب الأصل إلا الذال معجمة». وانظر تثقيف اللسان 61 وتصحيح التصحيح 212.

(6) الصحاح (جرذ).

(7) ذكر الحريري في الدرة أن عجوزاً وقفت على قيس بن سعد فقالت: أشكو إليك قلة الجرذان! فقال لها: ما أحسن هذه الكناية! والله لأكثرن جرذان بيتك. وأمر لها بأحمال من تمر ودقيق وأقط وزبيب.

(8) في ب: «إلى بعض».

(9) كناية عن فقره؛ أي: فرغت من الزاد. وفي الأساس (رمل): «أرمل: افتقر وفني زاده».

(10) في ب: «صبر» مكان «فقر».

(11) المثل في: مجمع الأمثال 249/1 والمستقصى 56/1.

فيتوجّه قولُ ابنِ قتيبة: إنّه بالذال⁽¹⁾؛ يريد أن أصله الذال ثم غيّرته العرب، وفيه بعد⁽²⁾. وذكر أهل الأخبار أن سدوم ملكٌ سُميت باسمه القرية⁽³⁾. ومثله كثير.

قال عمرو بن دِرّاك العبدي⁽⁴⁾: [الوافر]

لأَعْظَمَ فَجْرَةً مِنْ أَبِي رِغَالٍ وَأَجْوَرُ فِي الْحُكُومَةِ مِنْ سُدُومٍ⁽⁵⁾

وقيل: إن سدوم هنا أيضاً اسمُ القرية، والتقدير: من أهل سدوم. والمضروب بهم المثل من القضاة: قاضي منى، وقاضي كَشكر، وقاضي أيدج⁽⁶⁾، وقاضي سَكينة⁽⁷⁾، وقاضي جَبُول⁽⁸⁾.

ثم ذكر عدّة ألفاظٍ وردت بالذال والذال؛ فقال: فقالوا لمدينة السلام: بغداد وبغداد.

فيجوز فيه الإعجام والإهمال⁽⁹⁾، وقد كره بعضهم التسمية به؛ لأن (بغ): اسم صنم، و(داد): بمعنى عطية، وسُميت به لأن خَصِيّاً أَهْدَى لكسرى فأقطعهُ إياها، فقال الخَصِيّ: أي أعطانيها صنمي، ثم صار اسماً لها، فهو بمهملتين في الأصل. ولمّا ذكرناه، غيّر المنصور اسمها⁽¹⁰⁾، وسماها مدينة السلام ودار السلام؛ لأن ما حوالي دجلة يسمّى وادي السلام، أو

(1) ذكر الحريري في الدرة أن ابن قتيبة أورد «سدوم» بالذال المعجمة.

(2) هذا تعليق من الشهاب الخفاجي، وليس كلام ابن بري.

(3) حواشي ابن بري: 65، وانظر اللسان (سدم). وفي معجم البلدان 200/3: «أنها اسم البلد لا القاضي، إلّا أن قاضيهما يُضرب به المثل». وفي مجمع الأمثال 249/1: «سدوم: مدينة من مدائن قوم لوط». ثم قال: «قال الطبري: هو ملك من بقايا اليونانية غشوم، كان بمدينة سمرمين من أرض قنسرين».

(4) هو عمرو بن دِرّاك، وقيل: بتشديد الراء، وقيل: اسمه عمر. معجم الشعراء: 30-31. وقبلة:

وإني إن قطعْتُ حَبالَ قَيْسٍ وحالفْتُ المَزُونَ على تميم
انظر: معجم الشعراء: 31 والمستقصى 56/1 وحواشي ابن بري: 57 وكشف الطرة: 237. وأبو رغال: رجل وجهه نبي الله صالح عليه السلام على صدقات، فأساء السيرة، فقتلته ثقيف، وهو الذي يُرجم قبره بمكة. اللسان (رغل).

(5) في ب: «لهو في الفخر فوق أي رغال»!

(6) في معجم البلدان 288/1: «إيدج: كورة وبلد بين خوزستان وأصبهان»، وفي القاموس (أذج): «وَأَيْدَجُ، كَأحمد: بلد بكَرِشْتان».

(7) لعلها: المسكينة؛ وهي اسم مدينة النبي ﷺ. اللسان (سكن).

(8) منى: موضع بمكة، ينزله الحاج ويرمي فيه الحجار من الحرم، وقيل: موضع بنجد، وقيل: جبل. انظر معجم البلدان 198/5 واللسان (مني). كشكز: كورة واسعة يُنسب إليها الفراريج الكسكرية. معجم البلدان 461/4. الجَبُول: قرية كبيرة إلى جنب ملاحه حلب، ينصب فيها نهر بَطْنان. معجم البلدان 107/2.

(9) اللسان (بغدد).

(10) العبارة في ب، ط: «ولمّا ذُكر ذلك للمنصور غيّر اسمها».

تشبيهاً لها بالجنة، أو تفاولاً بسلامة أهلها، وقيل: إنه لم يمت داخلها خليفة مع كونها كانت مقر الخلفاء⁽¹⁾. ومن اللطائف في حسن التعليل قول ابن سميعة البغدادي⁽²⁾ فيها:

[الخفيف]

وُدُّ أَهْلِ الزُّورِ زُورٌ، فَلَا يَسُ كُنْ ذُو خَبْرَةٍ إِلَى سَاكِنِيهَا
هِيَ دَارُ السَّلَامِ حَنْبٌ، فَلَا يُطِمْعُ فِيهَا فِي غَيْرِ مَا قِيلَ فِيهَا⁽³⁾
وقلت أنا:

[الخفيف]

إِنَّ بِغْدَادَ جَنَّةَ الْأَرْضِ لَكِنْ سَاكِنُوهَا أَخْسَرُ قَوْمٍ لِسَامٍ
لَيْسَ فِيهَا غَيْرُ السَّلَامِ لِرَاجٍ وَلِذَا سُمِيَتْ: دَارُ السَّلَامِ⁽⁴⁾
وللرجل المجرب: مُنْجَدٌ وَمُنْجَدٌ. المنجّد- بالإعجام-: من نواجذ الفم؛ وهي أسنانه،
فهي في معنى قولهم: حنكته التجارب⁽⁵⁾، وأما بالمهملة فمن النجدة. والقناذع⁽⁶⁾ في الأصل:
العنكبوت، استعيرت للدواهي⁽⁷⁾. ومذلل⁽⁸⁾ -ك- (حذر): لهُ معانٍ معروفة في اللغة؛ وهو من

- (1) انظر ما قيل في تسمية «بغداد» ومن سماها وما سميت به: معجم البلدان 456/1 واللسان (بغدد).
- (2) هو محمد بن أحمد بن سميعة البغدادي: شاعر معاصر لياقوت الحموي المتوفى (626 هـ). انظر معجم البلدان 465/2.
- (3) البيتان في السابق من معجم البلدان، وكشف الطرة: 238. ورواية الثاني منهما في ب، ط:

هِيَ دَارُ السَّلَامِ لَفْظاً، فَلَا يَدِ رَجَاءٌ فِي غَيْرِ مَا قِيلَ فِيهَا
(4) البيتان في كشف الطرة: 239، وعجز البيت الثاني فيه وفي النسخة أ:

-
(5) في جمهرة اللغة 73/2 (جذن): «نجذت فلاناً الخطوب: إذا أحكمته التجارب». وفي اللسان (نجذ): «والمُنْجَدُ: الذي قد جَرَبَ الأمور وقاسها فعقلها، لغة في المنجّد... ورجل منجّد بالذال والذال جميعاً؛ أي: مجرب قد نجده الدهر».
- (6) يشرح الشهاب ألفاظاً ذكرها الحريري بقوله: «... وللدواهي: القناذع والقناذع، وللضئيل حقير الشخص: مذل ومذل...».
- (7) في القاموس (قنذع): «القنْذَعُ: الدَّوَاهِي، والكلام القبيح، والفُحْشُ» وكذا في الصحاح واللسان، ولم أقف على أنها في الأصل: العنكبوت، ولعله أخذ هذا المعنى من ابن بري في حواشيه: 57: «القناذع: هو العنكبوت».
- (8) في الأصل «بذل»، وأثبت الصواب من النسخ الأخرى.

يُضَجَّرُ، ومن لا يكتُم سره⁽¹⁾، ولهذا الباب نظائر كثيرة⁽²⁾.

والخَلْقُ - بفتحين -: معروف، والجديد⁽³⁾: نعتُه أو خبرٌ بعد خبر. وما ذكره من: أَدْرِي وأَدْرِي، ليس من هذا الباب؛ لأنَّ لكلَّ منهما معنىً على حدة، كما في الحواشي. وقد يقال: إنَّ قوله: ومما يلتحم بهذا الفصل⁽⁴⁾ - أي: يتصل به، من اللُّحمة - إشارة إلى ذلك.

ويقولون: شَوَّشْتُ الأمر وهو مُشَوَّش، والصواب أن يُقال: هَوَّشْتُهُ وهو مُهَوَّش؛ لأنه من الهَوَّش: وهو اختلاط الشيء، ومنه الحديث: «إياكم وهَوَّشَاتِ الأسواق»⁽⁵⁾، وجاء في حديث آخر: «مَنْ أَصَابَ مَالاً مِنْ مَهَاوِشٍ، أَذْهَبَهُ اللَّهُ فِي نَهَاوٍ»⁽⁶⁾؛ يعني بالمهاوش: التخالط، وبالنهاو: المهالك، وقد رُوي: «مَنْ أَصَابَ مَالاً مِنْ نَهَاوِشٍ»، وهو في معناه.

فسره السلفُ بمن جمع مَالاً من جهاتٍ مختلطةٍ لا يعلمُ حلَّها وحُرمتها، قطعهُ الله عليه، من الهَوَّش والهَرِّ⁽⁷⁾، وإن لم يُسمع: نَهَوَّشٌ ونَهَرٌ؛ لأنَّ من الجموع⁽⁸⁾ ما لم يُسمع له مفرد، وقد روي الحديثُ على وجوهٍ متقاربةٍ المعاني، فروي: «مهاوش» بالميم، وهو المشهور عند أهل اللغة، ويروى: «تَهَاوُشٌ» بالثناة وضَمِّ الواو، ويروى: «نَهَاوِشٌ» بالتون وكسر الواو⁽⁹⁾، وأنكره بعض أهل اللغة وقالوا: إنَّها من غلط الرواة، وكلَّها ترجع إلى الهَوَّش؛ أي: الاختلاط⁽¹⁰⁾.

(1) في ب: «سراً». وانظر اللسان (مذل).

(2) انظر الخصائص 306/2.

(3) هذه الألفاظ من بيت استشهد به الحريري؛ وهو:

(4) أَسَى حَسْبِي سَلِيمِي أَنْ يَبِيدَا وَأَمْسَى جَلْهَ خَلْقًا جَدِيدَا
قال الحريري في الدرة: ومما يلتحم بهذا الفصل قول الراجز:

كَيْفَ تَرَانِي أَدْرِي وَأَدْرِي

وفي حواشي ابن بري: 59 «كيف يلتحم به أَدْرِي وأَدْرِي، وهما كلمتان قد انفردت كلُّ واحدةٍ بمعنى، واختصتا بصيغة واحدة؟ إنما يلتحم به ما قدمناه من الكلمات اللاتية يُنطق بكلِّ واحدةٍ منهن بالبدال والذال بمعنى واحد».

(5) الحديث في صحيح مسلم، كتاب الصلاة: 323/1 والنهاية 282/5 وفيه: «ويروى: هِشَات؛ أي: فتنها وهيَّجها».

(6) الحديث في النهاية 282/5.

(7) في السابق من النهاية: «المهاوش: هو كُلُّ مَالٍ أُصِيبَ مِنْ غَيْرِ جَلِّهِ، وَلَا يُدْرَى مَا وَجْهُهُ، وَالْمَهَاوِشُ - بِالضَّمِّ -: مَا جُمِعَ مِنْ مَالٍ حَرَامٍ وَحَلَالٍ، كَأَنَّهُ جُمِعَ مَهَاوِشٌ، مِنَ الْمَهَاوِشِ: الْجَمْعُ وَالْخَلْطُ، وَالْمِيمُ زَائِدَةٌ».

(8) في أ: «المجموع».

(9) السابق من النهاية.

(10) اللسان (هوش).

وأما: نهابر، من الهبر بمعنى القطع، فليس بمعروف في اللغة، وإنما هو مستعار من التَّهَابِرِ والتَّهَابِيرِ - وهي تلال الرَّمْلِ - للمهالك⁽¹⁾؛ ومنه قولُ ابنِ العاصِ⁽²⁾ لعثمان: إِنَّكَ بمنزلة من كَلَّفَهُم رَكوبَ تلالِ الرَّمْلِ⁽³⁾. لأنَّ المشيَّ يشقُّ عليها. والصحيح أنَّ لها واحداً؛ وهو: نُهْبُور⁽⁴⁾. وما ذكره من التشويش وإنكاره⁽⁵⁾ تبع فيه بعض أهل اللغة⁽⁶⁾، وقد اشتهر ووقع في كلام الزمخشري وأهل المعاني؛ كقولهم: لَفٌّ ونَشْرٌ مُشْوَشٌ⁽⁷⁾، [وقد]⁽⁸⁾ شاع من غير نكير، وفي شعر الطُّغْرَائِي⁽⁹⁾:

بِاللَّهِ يَارِيحُ إِنْ مُكْنِتِ ثَانِيَةً مِنْ صُدُغِهِ فَأَقِيمِي فِيهِ وَاسْتَرِي⁽¹⁰⁾
وَإِنْ قَدَرْتَ عَلَى تَشْوِيشِ طَرَّتِهِ فَشَوِّئِهَا وَلَا تُبْقِي وَلَا تَذْرِي⁽¹¹⁾

(1) اللسان (نهر).

(2) في الأصل: «ابن القاضي»، والصواب ما أثبتته من النسخ الأخرى والمراجع. وهو عمرو بن العاص بن وائل ابن هاشم بن سعيد (42 هـ)، وقيل: (51 هـ). من أصحاب رسول الله ﷺ، أسلم قبل فتح مكة. الإصابة 650/4، الأعلام 79/5.

(3) في الطبقات الكبرى لابن سعد 51/3: «قال عمرو بن العاص لعثمان وهو على المنبر: يا عثمان، إِنَّكَ قد ركبْتَ بهذه الأمة نهَابِرَ من الأمر، فَتُبْ ولِتُوبُوا مَعَكُمْ. قال: فَحَوَّلَ وجهه إلى القبلة فرفع يديه فقال: اللهم إني أَسْتَغْفِرُكَ وأَتُوبُ إِلَيْكَ. ورفع الناس أيديهم».

(4) اللسان والتاج (نهر).

(5) في أ، ب، ط: «وإن كان».

(6) كالأزهري، ففي تهذيب اللغة (وشى): «وأما التشويش فإن اللغويين أجمعوا على أن لا أصل له في العربية، وأنه من كلام المولدين، وأصله التهويش: وهو التخليط». وانظر اللسان (شوش).

(7) قال البائري في شرح التلخيص: 631: «اللفّ والتَّشْوِشُ: هو ذكر متعدّد على التفصيل أو الإجمال، ثم ذكر ما لكل واحد منهما من غير تعيين، ثقة بأن السامع يردّ كلا من ذلك التعدّد إلى ما له... فالأول ضربان؛ لأنّه إمّا أن يكون النشر على ترتيب اللفّ؛ فالأول يسمى اللفّ والنشر على السنن، والثاني يسمى اللفّ والنشر المشوَّش». وانظر مفتاح العلوم: 425. ومثال اللفّ والنشر قوله تعالى: ﴿وَيَنْتَفِعُونَ بِفَضْلِهِ وَلَكِنْ تَشْكُرُونَ﴾^(٧٧).

(8) زيادة من أ، ط.

(9) هو أبو إسماعيل الحسين بن علي بن محمد، الأصبهاني الطغراني (513 هـ)، وقيل: (514 هـ): شاعر من الوزراء الكتاب، أشهر شعره «لامية العجم»، وله ديوان شعر مطبوع. وفيات الأعيان 185/2، ومعجم المؤلفين 36/4، الأعلام 246/2.

(10) في ب: «إن وافيت».

(11) البيتان في ديوان الطغراني: 168. وفيهما تضمين من قوله تعالى: ﴿لَا تَبْقَى وَلَا تَذَرُ﴾^(٨٨) [المدرّس: 28].

والعامّة يقولون⁽¹⁾ لذوّابة الرأس: شوشة؛ وهي عاميّة قبيحة، وما أنكروه⁽²⁾ أثبتته الجوهرى فقال: «التَّشْوِيشُ: التَّخْلِيطُ. وقد تَشَوَّشَ عليه الأمرُ»⁽³⁾. وكذا قال الليث، وقال صاحب القاموس: إنّه وهم⁽⁴⁾، وقال ابن بري: إنه من كلام المولدين ولا أصل له في العربية⁽⁵⁾، إلّا أن الليث أثبتّها، وهو ثقة. وهي لفظة مشوشة سرى معناها إلى لفظها، كما قال بعض مشايخنا في (جزاف) وتثليث جيم⁽⁶⁾ (جزاف).

بلغك الله المأثور: لا وجه لإنكاره كما لا يخفى، وقد أنطقه الله بالحقّ في آخر كلامه⁽⁷⁾.

ثم أنكر قولهم⁽⁸⁾: رجلٌ مبغوض، وقال: الصواب⁽⁹⁾: مُبَغَضٌ؛ لأنّه من (أبغض) المزيد. وقال الجوهرى: «ما أبغضه؛ شاذٌّ»⁽¹⁰⁾، وفي حواشيه لابن بري⁽¹¹⁾: «إنما جعله شاذّاً لا يُقاس عليه؛ لأنّه جعله من (أبغض)، والتعجب لا يكون من أفعال إلّا بأشدّ ونحوه»⁽¹²⁾، وليس كما ظن، بل هو من: بَغَضَ فلانٌ إليّ، وقد حكاها الثّحاة واللّغويون، وقالوا: يُقال: ما أبغضني! له إذا كنت أنت⁽¹³⁾ المَبْغِضُ له، وما أبغضني إليه! إذا كان هو المَبْغِضُ إليك»⁽¹⁴⁾.

فَعُلِمَ أَنَّ لَهُ ثَلَاثِيًّا، إلّا أن (مبغوضاً) لم يُسمع، ولو سُمع كان على الحذف والإيصال كـ

- (1) في أ، ب: «نقول».
- (2) في ب، ط: «أنكره».
- (3) الصحاح (شيش).
- (4) في القاموس (شوش): «والتشوّش كلّها لحّ، وهم الجوهرى، والصواب: التهويش والمهوّش والتهوّش».
- (5) اللسان (شوش).
- (6) في ب، ط: «وتثليث جيمه». في القاموس (جزف): «الجزافُ والجرافة، مثلثتين».
- (7) قوله: «وقد أنطقه الله بالحقّ في آخر كلامه» سقط من ب. وعنى الشارح بهذه العبارة أن الحريري بعد إنكاره قولهم: «بلغك الله المأثور»؛ لأن اشتقاق اللفظ من أثرت الحديث؛ أي: رويته، لا من أثرت الشيء؛ أي: اخترته.. قال في آخر كلامه: «اللهم إلّا أن يجعل صفة لدعاء محبوب فيقال: أولالك الله اللطف المأثور، وما أشبه ذلك، فتصير حينئذ الدعوة دعوتين، والدعوى له بصدد حسنتين».
- (8) العبارة في ب: «وكذلك قوله».
- (9) العبارة في ب، ط: «ثم قال: ووجه الصواب...».
- (10) الصحاح (بغض).
- (11) لابن بري حاشية على «تاج اللغة وصحاح العربية» للجوهرى، المسماة: «التنبيه والإيضاح عما وقع في الصحاح». الكشف 1072/2. وصل فيه إلى باب الشين، مادة (وقش).
- (12) قوله: «إلّا بأشدّ ونحوه» سقط من ب، وفي الأصل: «إلّا ما شدّ»، وأثبت الصواب من ط، أ. وانظر شرح الكافية 307/2.
- (13) سقطت من أ.
- (14) قول ابن بري في اللسان (بغض). وفي ب، ط: «المبغض لك».

(مشارك). وفي أفعال السرقسطي: «بَغَضَ الشَّيْءُ بَغَاضَةً: صَارَ بَغِيضًا، ويقولون: بَغَضَ جَدُّكَ، في الشتم؛ كـ (عُثِرَ جَدُّكَ)»⁽¹⁾. وكما لم يُسَمَّعْ (مبغوض) لم يُسَمَّعْ (باغض)، كما قاله الصَّفدي في «أعوانِ النصر»⁽²⁾، وخطأ مَنْ قال:

وبه يقول المسلمون، وهل ترى عَيْنَ لَالٍ مُحَمَّدٍ مِنْ باغضٍ

•••

ويقولون: انضاف الشيء إليه، وانفسد الأمر عليه، وكلا اللفظين معرّة لكاتبه والمتلقظ به.

قد تقرر في التصريف أَنَّ مُطَاوَعَ⁽³⁾ فَعَلَ: انفعَلَ وانفعل؛ نحو: شويته فاشتوى وانشوى، ومُطَاوَعَ أَفْعَلَ: فَعَلَ؛ نحو: أدخلته⁽⁴⁾ فدخل، ولذا قال المصنف: إذ لا مساع⁽⁵⁾ له في كلام العرب، ولا في مقاييس التصريف؛ لأنه لم يُسَمَّعْ [شيء]⁽⁶⁾ في هذه الألفاظ، ولم يندرج تحت القواعد التصريفية⁽⁷⁾، وما ورد فيه فهو شاذ⁽⁸⁾. فقول ابن برّي في الحواشي يرد⁽⁹⁾ على المصنّف: «انشلى وانشال، واندملق واندخل: هي⁽¹⁰⁾ مطاوعة لقولك: أشليتُه وأشلتَه وأدملتُه⁽¹¹⁾ وأدخلته، وكذلك أجلته فانجال؛ كما قال:

..... ولا يَدِي فِي حِمِيَةِ الْقَوْمِ تَنْدَخِلُ⁽¹²⁾

(1) أفعال السرقسطي (بغض).

(2) «أعيان العصر وأعوان النصر»: للصفدي (764 هـ). لم أقف على قوله فيه.

(3) في المصنف 71/1: «ومعنى المطاوعة: أن تريد من الشيء أمراً ما، فتبَلَّغَهُ؛ إمّا بأن يفعل ما تريده إذا كان ممّا يصحّ منه الفعل، وإمّا أن يصير إلى مثل حالِ الفاعل الذي يصحّ منه الفعل، وإن كان ممّا لا يصحّ منه الفعل»، وانظر الممتع 190/1.

(4) في أ: «داخلته» تصحيف. انظر شرح الشافية للرضي 108/1.

(5) العبارة في ب، ط: «فلا وجه لقول المصنف لا مساع...».

(6) سقطت من الأصل.

(7) في ب، ط: «الصرفية».

(8) العبارة في ب، ط: «وما ورد منه فشاذا».

(9) في ب، ط: «ردّاً».

(10) في ب: «هذه».

(11) في أ: «وواقعته» تصحيف.

(12) عجز بيت للكُميت، صدره:

لا خطوتي تتعاطى غير موضعها

وَأَبَى الَّذِي وَرَدَ الْكَلَابَ مُسَوِّمًا بِالْخَيْلِ تَحْتَ عِجَاجِهَا الْمُجَالِ⁽¹⁾
مع أنه⁽²⁾ لا يلزم من ورودها لازمة أن تكون⁽³⁾ مطاوعة، ولذلك ردّ الزمخشري على من
قال: أكتب مطاوع كَبَّ، كما فضّله في سورة تبارك⁽⁴⁾.

كما شدّد: انسرب. بالسّين المهملة، قال ابن برّي: «لا يجوز أن يأتي انفعّل⁽⁵⁾ مطاوعاً⁽⁶⁾
لفعل لازم، فأما انسرب الوحش وسرب فيه: إذا دخل، فهو مطاوع لـ (أسربه)؛ كما أن انطلق
مطاوع لـ (أطلقه)»⁽⁷⁾.

وما ذكره المصنّف هو مذهب أبي علي الفارسي⁽⁸⁾، والصحيح ما اختاره غيره؛ وهو
المذكور في الحواشي، واختاره ابن عصفور وقال ردّاً على غيره: «وأما ما جاء في: منهوي
ومنغوي - من هوى: سقط، وغوى: ضلّ - فيجوز أن يكونا مطاوعين لـ: أهويته وأغويته؛ كـ:
أدخلته⁽⁹⁾ فاندخل، وليس ذلك بشاذّ»⁽¹⁰⁾. فهو عنده مقيس، وهذا مخالف لما ذكره المصنّف،
ولكلّ وجهة هو موليّها.

-
- وهو في ديوانه 330/1 برواية «السكن» بدل «القوم»، وأدب الكاتب: 456 والاقتضاب: 408 وشرح
أدب الكاتب للجواليقي: 232 وحواشي ابن بري: 60، وبلا نسبة في: شرح المقصورة لابن خالويه: 525
والمحتسب: 296/1 والنصف: 72/1 وشرح الملوكي: 80 والممتع: 191/1. والرواية في معظمها كرواية الديوان.
والحميت: زقّ السمن. القاموس (حمت). في أ: «ولا يدري» تصحيف.
- (1) البيت في ديوان الفرزدق 166/2 برواية: «والخيل» والاقتضاب: 408 وشرح أدب الكاتب للجواليقي: 232
وحواشي ابن بري: 61 واللسان (جول)، وبلا نسبة في: أدب الكاتب: 457. وفي ب، ط: «الكلال».
- والكلاب: اسم موضع، أو ماء كان عند وقعة للعرب.
- (2) سقطت من أ.
- (3) في ب، ط: «كونها».
- (4) انظر الكشف 582/4 في تفسيره للآية (22) من سورة تبارك: ﴿أَفَنُتَيْسِرُ تَيْسِيرًا عَلَى رَجُلَيْنِ أَمْهَدَتْنِي﴾⁽²¹⁾.
- (5) في الأصل أب: «الفعل»، وأثبت ما في ط وحواشي ابن بري.
- (6) سقطت من أ.
- (7) حواشي ابن بري: 61.
- (8) انظر النصف: 73/1 والممتع: 191/1 حيث خصّ أبو علي مجيء انفعّل من اللّازم بضرورة الشعر.
- (9) في ب، ط: «كما في أدخلته فاندخل».
- (10) الممتع: 192/1.

ويقولون للمأمور بالبرّ والشّم: برّ والدك - بكسر الباء -، وشّم يدك - بضمّ الشين - والصواب أن يُفتحاً؛ لأنهما مفتوحان في: يَبْرُ وَيَشّمُ، وحركة أوّل الأمر في المضاعف تابعة لعين مضارعه⁽¹⁾.

وليس ما قاله صحيحاً؛ لأنّ أهل اللغة قالوا: إنّه سُمِعَ من العرب: شَمِمْتُهُ أَشْمُهُ ك: علمته أعلمه، وشَمِمْتُهُ أَشْمُهُ ك: نَصَرْتُهُ أَنْصَرُهُ، وإن كانت الأولى أفصح⁽²⁾، وفي القاموس: «بَرَزْتُهُ ك: عَلِمْتُهُ وَصَرَنْتُهُ»⁽³⁾. وقد وضّح الصّبح لذي عينين.

ويقولون: أشرُّ من فلان، والصّواب أن يُقال: هو شرٌّ من فلان - بغير ألف - كما قال تعالى: ﴿إِنَّ شَرَّ الدَّوَابِّ عِنْدَ اللَّهِ الصَّمُّ الْبُكْمُ﴾ [الأنفال: 22].

هذا أيضاً من الطراز الأوّل: [الطويل]

ولكنّ عَيْنَ السُّخْطِ تُبَدِّي الْمَسَاوِيَا⁽⁴⁾

فإنّه ورد في الكلام الفصيح كثير⁽⁵⁾: أشرّ، وإن كان (شرّ) بدونها أكثر، وقد قرئ قوله تعالى: ﴿سَيَعْلَمُونَ غَدًا مِّنَ الْكَذَّابِ الْآخِرُ﴾ [القمر: 26] بالأوّل⁽⁶⁾، فقول المصنف: إنّه لحقّ، ممّا أخطأ فيه، وكذلك ورد في (خير): (أخير)⁽⁷⁾، وعليه قول رؤية⁽⁸⁾: [مشطور الرجز]

(1) العبارة في ب، ط: «وحركة أوّل فعل الأمر من جنس حركة ثاني مضارعه».

(2) انظر حواشي ابن بري: 62 واللسان والأساس (شمم).

(3) القاموس (بر).

(4) عجز بيت قاله عبد الله بن معاوية بن عبد الله بن جعفر بن أبي طالب، وصدّره:

فَعَيْنُ الرِّضَا عَنْ كُلِّ عَيْبٍ كَلِيلَةٌ

وهو في الكامل 1/277 وزهر الآداب 1/85.

(5) ليست في أ.

(6) قرأ قتادة وأبو قلابة: «الأشّر» بالتشديد. شواذ القرآن لابن خالويه: 147 والبحر المحيط 10/43.

(7) في ب: «آخر» تصحيف.

(8) الرجز لرؤية في المحتسب 2/299 وحواشي ابن بري: 64 وكشف الطرة: 50 وهو ليس في ديوانه، وبلا نسبة في: شرح التصريح 2/101 والهمع 6/45 والدرر 2/224.

بِإِلَّهِ خَيْرُ النَّاسِ وَابْنُ الْآخِرِ⁽¹⁾

وقال الجوهري: إنها لغة قليلة⁽²⁾، وهو الحق، وقد صحَّ ورودُه نثراً في أحاديث وقع بعضها في صحيح البخاري، وقال الكرماني: إنها تدلُّ على أنَّه فصيحٌ صحيحٌ⁽³⁾، خلافاً لمن أنكره. فحسبك من غنى شيعٍ وريٍّ⁽⁴⁾!

على أنَّ المسموع: نبئته الكلاب، لا كما تقول العامة: نبئت عليه الكلاب. ادَّعى أنَّ «نبح» لم يُسمع إلا متعدياً بنفسه، واستشهد عليه بقوله: [مشطور الرجز]

إِذَا رَأَوْهَا نَبَّحْتَنِي هَرُّوا⁽⁵⁾

[الوافر]

وقوله:

وكلبٌ ينبح الأضياف عندي (6)

(1) في الأصل: «وأنت الأخير»، وأثبت الصواب من النسخ الأخرى.

(2) في الصحاح (شرر): «وهي لغة رديئة».

(3) في صحيح البخاري، كتاب فضائل الصحابة 1360/3 حديث طويل عن فضائل جعفر؛ منه: «وكان أخير الناس للمسكين جعفر بن أبي طالب». وقال الكرماني في شرحه 3/15 تعليقا على الحديث: «و (خير الناس): في بعضها: أخير، وهي أيضا لغة فصيحة». وفي صحيح البخاري، كتاب الأنبياء 1211/3 حديث آخر طويل؛ منه: «... فقال رسول الله ﷺ: أي رجل فيكم عبد الله بن سلام؟ قالوا: أعلمنا، وابن أعلمنا، وأخيرنا، وابن أخيرنا...». وقال الكرماني في شرحه 227/13 معلقاً: «ولفظ (أخيرنا) دليل من قال: إن أفعل التفضيل بلفظ (الأخير) مستعمل، وقد جاء أيضاً: صغراها أشترها».

(4) مثل يضرب في القناعة بما يُشبع، والجود بما يفضل، وهو في مجمع الأمثال 256/1، وأصله لامرئ القيس يذكر معزى كانت له فيقول:

إِذَا مَا لَمْ تَكُنْ إِلَّا مَعْزَى كَأَنَّ قُرُونًا جَلَّتْهَا الْعِصْيَى
فَتَمْلَأُ بَيْتَنَا أَقْطاً وَسَمْنًا وَحُسْبُكَ مِنْ غَنَى شَيْعٍ وَرِيٍّ
(5) الرجز كما استشهد به الحريري:

إِنَّ بَنِي لَيْسٍ فِيهِمْ بَرٌّ
وَأَمْثَلُهُمْ مِثْلُهُمْ أَوْ شَرٌّ
إِذَا رَأَوْهَا نَبَّحْتَنِي هَرُّوا

وهو بلا نسبة في تهذيب الخواص: 120.

(6) صدر بيت قالت ميسون بنت بحدل الكلية، أم يزيد بن معاوية، تتحسر على حياة البادية، وعجزه:

..... أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ قَطِّ الْوَرَفِ
وهو مع أبيات أخرى في الحزاة 504/8 وسيأتي ذكرها.

والحق أنه ورد لازماً- ومصدره: النبوح- ومتعدياً. وفي تهذيب الأزهري ولسان العرب: «عن شمر⁽¹⁾ قال⁽²⁾: نَبَحَهُ ونَبَحَ عليه»⁽³⁾، واختاره علم الهدى في الدرر والغرر⁽⁴⁾، واستشهد له بقول هلال بن خثعم⁽⁵⁾:
[الطويل]

وَإِنِّي لَعَفٌّ عَنْ زِيَارَةِ جَارَتِي وَإِنِّي لَمَثْنُوَةٌ إِلَيَّ اغْتِيَابُهَا
إِذَا غَابَ عَنْهَا بَعْلُهَا لَمْ أَكُنْ لَهَا زَوْراً وَلَمْ تَنْبَحْ عَلَيَّ كِلَابُهَا⁽⁶⁾
فقد⁽⁷⁾ عرفت ورود كل منهما في فصيح الكلام⁽⁸⁾، وأن تحت الرغوة اللبن الصريح، فلا حاجة إلى أن يقال: إنه ضَمَّنَ معنى (صاح) أو حُمِلَ عليه.

وقوله: فحذفت همزتها؛ يعني به أن التعجب والتفضيل من باب واحد، لكنه خالفه لكثرة استعماله، وما اعترض به المحشي عليه من أنه «يقتضي أن الهمزة في قولهم: (ما أشره!) هي الهمزة التي كان يجب أن تظهر في قولك: (هو أشر منه) لو نُطِقَ بها، وليس كذلك؛ لأن الهمزة في (ما أشره!) همزة النقل للتعدية، اللازمة لكل فعل مُتَعَجِّبٍ منه، وأما الهمزة في (أشر منه) فليست همزة نقل»⁽⁹⁾، وتركه خير منه كما لا يخفى⁽¹⁰⁾.

ويقولون: هَبَّتِ الأرياحُ، مقايضةً على قولهم: رياح، وهو خطأ بين، ووهم مستهجن، والصواب أن يقال: هَبَّتِ الأزواج.

(1) هو شَمْرُ بن حمدويه، أبو عمرو الهروي (255هـ): نحوي لغوي، راوية للأخبار والأشعار، أخذ عن ابن الأعرابي والأصمعي، صنّف في غريب الحديث. إنباه الرواة 2/77، معجم الأدباء 3/410، البغية 2/5.

(2) في ب، ط: «يقال».

(3) تهذيب اللغة واللسان (نبح).

(4) أمالي المرتضى 1/379.

(5) في الأصل وأ: «هلال جعشم» وفي ب، ط: «هلال جشم»، وأثبت ما في مراجع ترجمته. وهو هلال ابن خثعم المازني: شاعر مجيد، لم تعرف سنة وفاته، ولعله من أبناء المئة الأولى للهجرة. سمط اللآلي: 386، الأعلام 8/90.

(6) البيتان مع أبيات أخرى في أمالي المرتضى 1/179، والثاني منهما بلا نسبة في اللسان (زور).

(7) في ب، ط: «إذا».

(8) في ب، ط: «الكلام الفصيح».

(9) حواشي ابن بري: 63.

(10) العبارة في ب، ط: «وترك مثل هذا خير من وجوده».

في شرح (بانت سعاد)⁽¹⁾ لابن هشام: «من العرب من يقول: (أرياح) كراهة الاشتباه بجمع (روح)؛ كما قال الجميع: (أعياد)⁽²⁾ كراهة الاشتباه بجمع (عود)، وقول الحريري⁽³⁾: (الأرياح جمع ريح) لحن مردود، وحكى قول الجوهري: الريح واحدة الرياح والأرياح، وقد يُجمع على أرواح⁽⁴⁾، وقال: إنه يقتضي أن الأرياح هو الكثير، وليس كذلك، وإنما الكثير: أرواح⁽⁵⁾».

وقال ابن بَرِّي: «لم يحك (الأرياح) أحد من أهل اللغة غير اللحياني⁽⁶⁾، ووردت في شعر عمارة بن عقيل⁽⁷⁾».

وفي النهاية الأثرية: «جمع النار: نيران، وتجمع على أنيار، وأصله: أنوار؛ لأنه واوي؛ كما جاء في (ريح) و(عيد): (أرياح) و(أعياد)⁽⁸⁾».

إذا عرفت هذا عرفت أنّ ما قاله المصنّف لا أصل له. ثمّ إنه بقي في كلامه شيء، فقوله: وإنما أبدلت الواو [ياء]⁽⁹⁾ في ريح... الخ، قيل عليه: «إنّ الوجه في قلبها في المفرد سكونها بعد كسرة؛ كما في (ميزان)، وفي الجمع الكسرة قبلها والألف بعدها واعتلالها في المفرد، ومن ثمّ صحت في (أرواح) لانتفاء الشرط الأوّل، وفي (كوزة) وجمعها (كوز) لانتفاء الثاني،

(1) «بانت سعاد»: قصيدة لكعب بن زهير بن أبي سلمى، قالها في مدح النبي ﷺ، وأولها:

بانت سعادُ فقلبي اليوم متبولٌ مُتَيِّمٌ إثرها لم يُفدَ مكبولٌ
عليها شروح عدّة، منها شرح البغدادي واللخمي وابن هشام والسيوطي وغيرهم. الكشف 1330/2.

(2) العبارة في ط: «كما قالوا في جمع عيد أعياد».

(3) في ب، ط: «المصنّف».

(4) الصحاح (روح).

(5) شرح بانت سعاد: 105.

(6) هو علي بن حازم اللحياني، وقيل: علي بن المبارك (بعد 207 هـ): لغويّ عاصر الفراء، وأخذ عنه ابن سلام، له كتاب «النوادر». إنباه الرواة 255/2، البغية 185/2.

(7) حواشي ابن بري: 64. وحكاية «أرياح» في جمع «ريح» عن عمارة جاءت في الخصائص 356/1 وفي مجالس العلماء: 148، وليس فيها نصّ الشعر الذي هو موضع الشاهد. وعمارّة: هو عمارّة بن عقيل بن بلال بن جرير بن عطية الخطفي (239 هـ): شاعر فصيح، كان النحويون يأخذون اللغة عنه. الأغاني 9629/28، طبقات الشعراء: 316، الأعلام 37/5.

(8) النهاية 126/5 - 127.

(9) سقطت من الأصل وأ.

وفي (طوال) لاتفاء الثالث⁽¹⁾. قيل: «وإنما قُلبت في (سياط) للأولين، وسكونها في مفردة القائم مقام إعلالها، بخلاف (ديار) المعلن مفردة؛ وهو: دار»⁽²⁾. وأما قوله:

[الطويل]

..... وأن أعزَّاء الرجال طيَّالها⁽³⁾

فشاذ.

وقوله: [إنهم]⁽⁴⁾ فعلوا ذلك لئلا يلتبس⁽⁵⁾ جمع عيد بجمع عود. فرَّق بما هو مشترك بينهما؛ فإن (أرياح) أيضاً قلب لئلا يلتبس بجمع (روح).

وقوله: [كما قالوا]⁽⁶⁾: هو أليط بقلبي... الخ⁽⁷⁾. الذي في كتب اللغة مخالف لما قاله⁽⁸⁾، وإن كان ما قاله أظهر. وقال الكسائي: لا ط الشيء بقلبي يلو ط ويليط، ويقال: هو ألوط وأليط؛ أي: ألصق بقلبي حباً⁽⁹⁾.

وفي القاموس: «رجل نشوان ونشيان: سكران بين النشوة - بالفتح - ونشيان بالأخبار بين النشوة - بالكسر - أي: يتخبر الأخبار أول ورودها»⁽¹⁰⁾. وهو مخالف لما هنا، ومثله: (قيل) بفتح [القاف]⁽¹¹⁾ وسكون الياء: المَلِك، أو مخصص بملوك حمير، سمي به لنفوذ قوله⁽¹²⁾،

(1) القول لابن هشام في شرح بانت سعاد: 104 - 105.

(2) القول لابن جني في المنصف 342/1.

(3) عجز بيت قاله أنيف بن زبان البهاني من طلي - وهو شاعر إسلامي - وصدره:

تبيّن لي أنّ القمّاء ذلّة

وهو في: الحماسة البصرية 35/1 وبلا نسبة في: مجالس ثعلب 412/2 والمنصف 342/1 والمحتسب 184/1 وشرح المفصل 25/5 والمتع 497/2 واللسان (طول)، ونسب في الخزنة 488/9 لأثال بن عبدة.

(4) زيادة من النسخ الأخرى.

(5) سقطت من أ.

(6) زيادة من النسخ الأخرى.

(7) تمام قول الحريري: «وأصله الواو؛ ليفرقوا بينه وبين قولهم: هو ألوط من فلان، وكما قالوا: نشيان للخبر؛ ليفرقوا بينه وبين نشوان من السكر».

(8) في القاموس (لو ط): «وتلو ط الشيء بقلبي يلو ط ويليط، وتليط لوطاً وليطاً: حُبب إليه وألصق».

(9) اللسان (لو ط).

(10) القاموس (نشى).

(11) سقطت من الأصل.

(12) جمهرة اللغة (قيل) والقاموس والتاج (قول).

وَجُمِعَ عَلَى (أَقِيَال) عَلَى اللفظ، وعلى (أَقْوَال) عَلَى الْأَصْل، وَقِيلَ: لَهُ اشْتِقَاقَانِ⁽¹⁾؛ فَمَنْ قَالَ: أَقْوَال، أَخَذَهُ مِنَ الْقَوْلِ لِمَا مَرَّ، وَمَنْ قَالَ: أَقِيَال فَهُوَ عِنْدَهُ مِنْ: تَقِيلُ أَبَاهُ: إِذَا أَتَبَعَهُ، فَهُوَ بِمَعْنَى تَبَعَ. وَلَوْ كَانَ مِنَ (الْقَوْلِ) لَمْ يَجُزْ فِيهِ إِلَّا (الْأَقْوَال)؛ كَمَا فِي (مِيتَ وَأَمَوَات).

وَقَالَ ابْنُ الشَّجَرِيِّ⁽²⁾: هُوَ عَلَى اللفظ، وَرَدَّ الدَّمَامِينِي عَلَى مَا فَصَّلَ فِي شَرْحِ الْمَغْنِيِّ⁽³⁾. وَاخْتَارَ السُّهَيْلِيُّ أَنَّهُ مِنَ (الْقَوْلِ)، وَقَالَ: لَمْ يَجْمَعْ عَلَى (أَقْوَال) لِنَلَا يَلْتَبِسَ بِجَمْعِ (قَوْل) فَهُوَ مِمَّا نَحْنُ فِيهِ، وَقَالَ: إِنْ رِيحًا وَأَرِيحًا لَغَةً لِبْنِي أَسَد.

ميسون - بالميم والسين المهملة، بزنة (جَيِّحُونَ) -: عَلَّمَ ميسون بنت بَحْدَل⁽⁴⁾ زوجة معاوية، و(مَيْسُون) و(بَحْدَل) كَجَعْفَرٍ: عِلْمَانِ مَرْتَجِلَانِ⁽⁵⁾. و(ميسون) يَحْتَمِلُ الْاِشْتِقَاقَ مِنْ: مَسَنَةٌ: إِذَا ضَرْبُهُ بِالْشَوِطِ - كَمَا قَالَهُ ابْنُ السَّيِّدِ فِي كِتَابِ «الْحُلَلِ» - أَوْ مِنْ: مَاسَ بِمَعْنَى⁽⁶⁾ تَبَخَّرَ⁽⁷⁾.

وتخفِقُ⁽⁸⁾ - بكسر الفاء -: مِنْ خَفَقَتِ الرِّيحُ: إِذَا تَحَرَّكَتْ وَهَبَتْ. وَالمُنِيفُ: الْعَالِي،

- (1) اللسان (قول) و(قيل) والتاج (قول).
- (2) هو أبو السُّعَادَاتِ هبة الله بن علي، المعروف بابن الشَّجَرِيِّ (542 هـ): مِنْ أُمَّةِ الْعِلْمِ بِاللُّغَةِ وَالْأَدَبِ وَأَحْوَالِ الْعَرَبِ، مِنْ كُتُبِهِ: «الْأَمَالِي» و«الْحِمَاسَةُ». وَفِيَاتُ الْأَعْيَانِ 45/6، سِيرُ أَعْلَامِ النُّبَلَاءِ 27/15، الْأَعْلَامُ 74/8.
- (3) قول ابن الشَّجَرِيِّ وَرَدَّ الدَّمَامِينِي فِي التَّاجِ (قول).
- (4) هِيَ ميسون بنت بَحْدَل بن أنيف، مِنْ بَنِي حَارِثَةَ بن حَبَابِ الْكَلْبِيِّ، أُمُّ يَزِيدَ بن معاوية (نحو 80 هـ): شَاعِرَةٌ، اسْتَشْهَدَ الْحَرِيرِيُّ بِشَعْرِهَا. الْخَزَانَةُ 505/8، الْأَعْلَامُ 339/7.
- (5) الْعِبَارَةُ فِي ب: «وَقَوْلُهُ: ميسون بنت بَحْدَل: زَوْجَةُ مُعَاوِيَةَ، وَميسون وَبَحْدَلُ كَجَعْفَرٍ: عِلْمَانِ مَرْتَجِلَانِ، وَميسون كَجِيحُونَ، بِالْمِيمِ وَالسِّينِ الْمَهْمَلَةِ».
- (6) فِي ب: «إِذَا».
- (7) انْظُرِ الْحُلُلَ: 261.
- (8) يشرح الخفاجي هنا ألفاظاً وردت في أبيات ميسون بنت بَحْدَل، اسْتَشْهَدَ بِهَا الْحَرِيرِيُّ عَلَى أَنَّ جَمْعَ رِيحٍ: أَرْوَاحٌ، وَالْأَبْيَاتُ هِيَ:

لَبِيتُ تَخْفُقُ الْأَرْوَاحَ فِيهِ	أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ قَصْرِ مُنِيفٍ
وَلُبِسْتُ عِبَاءَةً وَتَقَرَّرْتُ عَيْنِي	أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشَّفُوفِ
وَأَكُلُ كُوسِيَّةً فِي كِمَرِ بَيْتِي	أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَكْلِ الرَّغِيفِ
وَأَصَوْتُ الرِّيَاحَ بِكُلِّ نَفْخٍ	أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ نَقْرِ الدَّفُوفِ
وَكَلَسْتُ يَنْبَغُ الطَّرَاقَ دُونِي	أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ قِطِّ الْأُوفِ
وَبَكَرْتُ يَتْبَعُ الْأَطْعَانَ صَعْبٌ	أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ بَغْلِ زَفُوفِ
وَحِزْنٌ مِنْ بَنِي عَمِّي نَحِيفٌ	أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ عِلْجٍ غَنِيفِ

والشَّفوف: جمع شَفٍّ⁽¹⁾ بالفتح؛ وهو الثوب الرقيق. وكَسَرُ البيت بكسر الكاف: الخِباء⁽²⁾، أو ما يلي الأرض منه. والْفَتْج: الطريق الواسع. والدَّفُوفُ: جمع دَفٍّ - بالفتح والضم - معروف⁽³⁾، والبَكر - بفتح الباء -: فتى الإبل. والخَزَقُ - بكسر الخاء -: الكريم، وتقابل في هذه الأبيات ما تألفه الحاضره وأهل البادية. والبغل الزَّفوف: المسرع. وعليف: رُوي باللام بمعنى معلوف، وبالتون من العنف. وهذا من حنين أهل البادية لها⁽⁴⁾، وتبرّمها⁽⁵⁾ من الحضر.

ومثله ما ذكره الراغب من أنّ امرأة ضَبَّية تسمى أم⁽⁶⁾ حَسَّانة، قعدت على بركة في روضة بين الرياحين والأزهار، في ألطفِ زمان⁽⁷⁾ وأنزه مكان⁽⁸⁾، فقيل لها: كيف حالك هنا؟ أليس أطيب ممّا كنت فيه بالبادية؟ فأطرقت [ساعة]⁽⁹⁾، ثم تنفّست وقالت⁽¹⁰⁾: [الطويل]

أقولُ لأدنى صاحبيّ أسره وللعينِ دمع يحدر الكحل ساكبه
لعمري لنهزّ باللّوى نازح القذى بعيد النواحي غير طرق مشاربه
أحبُّ إلينا من صهاريج ملئت للعبٍ ولم تملحْ لديّ ملاعبه
فيا حبّذا نجدٌ وطيبُ ترابه إذا أهضبتَه بالعشيّ هواضبه
وريحُ صبا نجدٍ إذا ما تنمّت ضحى أو سرت جنح الظلامِ خبائمه⁽¹¹⁾
فأقسمُ لا أنساه ما دمتُ حيّةً وما دامَ ليلٌ من نهارٍ يعاقبه⁽¹²⁾

- (1) في أ: «شاف».
- (2) العبارة في الأصل: «وكسر البيت والخباء بكسر الكاف» وهي عبارة مشوشة، وأثبت الصواب من النسخ الأخرى.
- (3) سقطت من ب، ط.
- (4) في ب، ط: «إليها».
- (5) في أ، ب، ط: «وتبرئة».
- (6) سقطت من ب، ط.
- (7) في ب، ط: «وقت».
- (8) قوله: «وأنزه مكان» سقط من ب، ط.
- (9) زيادة من أ، ط.
- (10) في ب: «وأنشدت».
- (11) البيت كاملاً سقط من أ.
- (12) رواية البيت في ب:

فلا زال هذا القصر أشعر لوعة بذكره حتى يترك الماء شاربُهُ⁽¹⁾

ثم [إنَّ المصنّف]⁽²⁾ ذكر كلمات بُني منها اسمُ المفعول من الفعل اللازم على خلاف الصواب عنده، فقال: ويقولون: باقلاء مدوّد، وطعام مسوّس، وخبزٌ مكرّج، ومتاعٌ مقاربٌ، ورجلٌ مُوسوسٌ، فيفتحون ما قبل الآخر من كلّ كلمة، والصواب كسره.

مدوّد ومسوس: من الدّود والسّوس، ظاهر المعنى. ومكرّج - بكاف وراء مهملة يليها جيم - من كرج الخبز كَفَرَج، وأكرج وكَرَج وتكرّج: فَسَدَ وَعَلَنَهُ خُسْرَةٌ⁽³⁾. والمقارب - بقاف وراء مهملة وموحدة - ما بين الجيد والردى⁽⁴⁾. وما ذكره كلّ ظاهر للزوم أفعالها، فالقياس ألاّ يبنى منه اسم مفعول⁽⁵⁾، إلّا أنّه لما ذكر (مقارب) وفسره بما مرّ وضبطه بالكسر، قال: ومتاع مقارب، بالفتح.

وقول المصنّف: ويقال في الفعل من المدوّد⁽⁶⁾ بتقدير مضاف؛ أي: من مادة المدوّد، فلا يرد قول المحشّي: «الصواب أن يقال في الفعل من المدوّد: دود، ومن الدائد: دَادَ يَدَادُ، ولو قال: من الدّود، لم يكن عليه انتقاد»⁽⁷⁾. وفي أفعال السّرقسطي: «دَادَ الطّعامُ يَدَادُ وَيَدُودُ دَاداً وَدِيداً، وَدِيدَ الطّعامِ أيضاً، وطعام دَادَ وَأَدَادَ، يَدِيدُ إِدَادَةً وَإِدَاداً: إِذَا وَقَعَ فِيهِ الدّودُ»⁽⁸⁾.

وفي الكشف: «رجلٌ موسوسٌ - بكسر الواو -، ولا يُقالُ موسوسٌ - بالفتح - ولكن موسوسٌ لَهُ وإليه»⁽⁹⁾. ويخالفه قول الكرمانى في شرح البخاري: «الموسوسُ - بفتح الواو وكسرها - من: وسوستُ إليه نفسه»⁽¹⁰⁾. فإنّ ظاهره أنّه مروي فيه، لا أنّه على الحذف والإيصال،

(1) وأقسم لا أنساه والعمر قائم وكلّ نهار والدّجى يتعاقبه
(2) الخبر والأبيات في محاضرات الأدباء للراغب 621/4 مع اختلاف بسيط في الرواية.

(3) زيادة من ب، ط.

(4) الصحاح (كرج).

(5) الصحاح (قرب).

(6) انظر شرح الكافية للرضي 204/2 - 205.

(7) تمام قول الحريري: «ويقال في الفعل من المدوّد: داد وأداد ودود ودِيد. ومن هذا النوع قولهم للبشرة إذا بدا الإرتطاب في أسفلها: مُدْبَنَة - بفتح النون - والصواب أن يقال فيها: مُدْبَنَة، بكسر النون».

(8) حواشي ابن بري: 66.

(9) أفعال السّرقسطي 293/3.

(10) الكشف 94/2، في تفسير الآية 20 من سورة الأعراف.

(11) شرح البخاري للكرمانى 193/19.

فإنه سماعي أيضاً، فعلى هذا ما ادّعاه المصنف غير مسلم له.

ويُحكى أنّ الرشيد لقا جمع بين أبي الحسن الكسائي وأبي محمد اليزيدي⁽¹⁾... إلى آخر ما حكاه⁽²⁾، قال أبو محمد البلخي⁽³⁾: المجلس الذي جرى بينهما إنّما كان في بيت شعر⁽⁴⁾ سأل اليزيدي الكسائي عن إعرابه؛ وهو:

ما رأينا خربانق فَرَعْنَاهُ الْبَيْضَ صَفْرُ
لا يكون العَيْرُ مُهْرًا لا يكون المَهْرُ مُهْرًا⁽⁵⁾

فقال الكسائي: يجب أن يكون (المهر) منصوباً على أنه خبر كان، فَنَحْنُ البيت على هذا إقواء. وقال اليزيدي: الشعر صواب؛ لأن الكلام تَمَّ عند قوله: لا يكون، ثم استأنف فقال: المهرُ مهرٌ. وضرب الأرض بقلنسوته، إلى آخر ما ذكره المصنف.

ووقع في عبارته هنا⁽⁶⁾: فقال له: إذا كان ماذا؟ فإن قلت: كيف قدّم الفعل على اسم الاستفهام، مع أنّ له صدر الكلام؟ قلت: ها أنا أبين لك ذلك بما لا مزيد عليه، فإنه من الفوائد النفيسة، وقد خفي على كثير من فحول السلف المصنفين، قال سيويه زمانه أبو حيان⁽⁷⁾ - أفاض الله على مثواه شأبيب الرحمة والغفران-: مذهب البصريين أن المفعول إذا كان اسم استفهام يجب تقديمه، وحكى غيرهم أن العرب قد تقدّم العامل على اسم الاستفهام شذوذاً؛ نحو: أضرب من وما؟ وإذا كان استفهاماً عن شيء جرى ذكره؛ نحو قولك في (ضربت رجلاً):

(1) هو يحيى بن المبارك بن المغيرة العدوي، المعروف باليزيدي (202هـ): عالم باللغة والأدب، راوية للشعر. وفيات الأعيان 183/6، سير أعلام النبلاء 361/8، الخزانة 73/11

(2) المجلس الذي ذكره الحريري بين الكسائي واليزيدي، سأل فيه الأخير الكسائي: كيف يقول: ثمرة مذنب أو مذنب؟ فلم ينتبه الكسائي لقوله: ثمرة، بل ظنّ أنّه قال: بسرة، فقال: أقول: مذنب. فقال له اليزيدي: إذا كان ماذا؟ قال: إذا بدا الإرتاب من أسفلها. فضرب اليزيدي بقلنسوته الأرض...

(3) هو أحمد بن جعفر بن موسى بن الوزير يحيى بن خالد بن برمك (324هـ): كان كثير الرواية للأخبار، من ظرفاء عصره. وفيات الأعيان 133/1، سير أعلام النبلاء 616/11، الأعلام 107/1.

(4) لعل ما ذكره البلخي هو مجلس آخر غير الذي ذكره الحريري، ففي التصحيف والتحريف: 154 «اجتمع الكسائي واليزيدي عند الرشيد، فجرت بينهما مسائل كثيرة». وانظر مجالس العلماء: 120.

(5) لم أقف على قائل البيت، وهما في السابق من مجالس العلماء، والتصحيف والتحريف: 124 وحواشي ابن بري: 67.

(6) في ب، ط: «قبل ذلك».

(7) هو أبو حيان الأندلسي صاحب الارتشاف، وسبقت ترجمته ص 138.

ضربت مَنْ؟ جاز، وقد خُصَّ بـ (من) و(ما)، وحكى [في (أين)]⁽¹⁾ في الاستثبات أيضاً، وهذا لا يعرفه البصريون. وقد سُمع من العرب: كان ماذا؟ ووقع في شعر لابن المُرَّحَل⁽²⁾ شيخ أبي حيان، فأنكره ابنُ أبي الرِّبيع⁽³⁾، فلما بلغه ذلك صَنَّف في الرَّدِّ عليه تصنيفاً أنشد فيه لنفسه:
[مجزوء الرمل]

عَابَ قَوْمٌ (كَأَنَّ مَاذَا) لَيْتَ شَعْرِي لِمَ هَذَا؟

وَإِذَا عَابُوهُ جَهْلًا دُونَ عِلْمٍ كَأَنَّ مَاذَا؟⁽⁴⁾

كذا نقلته من خطِّ ابنِ أبي سَبع⁽⁵⁾ تلميذ أبي حيان رحمه الله [تعالى]⁽⁶⁾، وقد رأيتُه مصرَّحاً به في كثير من كتب العربية، وقالوا: إنه سُمع في (ماذا) كثيراً، ووقع في عبارة للزمخشري في كشفه⁽⁷⁾ من سورة آل عمران: «فيقولون ماذا؟»⁽⁸⁾ وكذا في المفتاح في قوله: «يشبه ماذا؟» ومن الشَّرَاح مَنْ لم يقف على ما قدَّمناه لك، فقال: ما في كلام الثقات من قولهم: يكون ماذا؟ وصنع ماذا؟ وفعل ماذا؟ والوجه فيه أن يكون (ماذا) معمولاً لمحذوف مدلول عليه بالعامل المذكور؛ أي: ماذا يكون؟ على طريقة التفسير بعد الإبهام، وفيه تكلُّفٌ لا حاجة إليه؛ لأنَّ تقدُّم المفسِّر لا نظير له في العربية، والمعروف تأخُّره كما في نحو: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾ [التوبة: 6]. وقد صرَّحوا بأنَّه إذا خرج عن حقيقته من الاستفهام جاز تقدُّم العامل عليه؛ كما في

(1) سقط من الأصل.

(2) في الأصل وجميع النسخ: «ابن المرحل»، والصواب: «ابن المرحَّل» بالحاء المهملة، وهو أبو الحكم مالك بن عبد الرحمن بن فرج بن أزرق (699 هـ): شاعر رقيق، له أرجوزة نظم بها فصيح ثعلب. سير أعلام النبلاء 153/17، البغية 271/2، الأعلام 263/5.

(3) هو أبو الحسين عبيد الله بن أحمد، ابن أبي الربيع القرشي (688 هـ): إمام أهل النحو في زمانه، قرأ النحو على الشلوين، صنف: «شرح الإيضاح» و«البيسط في شرح الجمل» وغيرهما. البغية 125/2، الأعلام 191/4.

(4) البيتان في حاشية ياسين 139/1.

(5) في الأصل: «الربيع» وفي أ: «السبيع»، ولعل الصواب ما أثبتته من ب، ط.

(6) زيادة من ط.

(7) في أ: «كتابه».

(8) وقعت عبارته هذه في تفسيره للآية 75 من سورة آل عمران، ففي 375/1 قال: «عن ابن عباس أنه سأله رجل: إنا نصيب في الغزو من أموال أهل الذمة الدجاجة والشاة. قال: فتقولون ماذا؟ قال: نقول: ليس علينا في ذلك بأس».

قولهم: انظر إلى كيف يصنع؟ أي: إلى صنعه، فاحفظه فإنه من كنوز المعاني⁽¹⁾.

ويقولون: فعل الغيرُ ذلك، فيدخلون على (غير) آلة التعريف، والمحققون من النحويين يمنعون من إدخال الألف واللام عليه⁽²⁾.

ما ادّعاه من عدم دخول (أل) على (غير) وإن اشتهر فلا مانع منه قياساً، وإنما المهم في إثبات سماعه⁽³⁾ من العرب. وفي تهذيب [النووي]⁽⁴⁾: «قال ابن أبي الحسن⁽⁵⁾ في شامله: منع قوم دخول الألف واللام على (غير) و(كل) و(بعض)؛ لأنها لا تتعرف بالإضافة فلا تتعرف باللام، قال: وعندي أنه لا مانع من ذلك؛ لأن اللام ليست فيها للتعريف، ولكنها اللام المعاقبة للإضافة⁽⁶⁾ في نحو قوله: [مشطور الرجز]

كَأَنَّ بَيْنَ كَفِّهَا وَالْفَلَكَ⁽⁷⁾

أي: وفكها. وقوله تعالى: ﴿وَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَى﴾ [النازعات: 41] أي: مأواه، على أن (غير) قد تتعرف بالإضافة في بعض المواضع، وقد يُحمل الغير على الضد، والكل على الجملة، والبعض على الجزء، فيصح دخول اللام بهذا المعنى⁽⁸⁾. فيصح بطريق الحمل على النظر، وهو شائع في كلامهم.

وقال صاحب الهادي: «لا يجوز إدخال اللام عليه؛ لأنه لا بد له من الإضافة، والمضاف إليه إما مذكور أو مثنوي». ولا يجوز تثنيته ولا جمعه كما ذكره سيبويه⁽⁹⁾. وفي بعض الحواشي

(1) في أ، ب، ط: «فإنه من معالي الأمور».

(2) انظر الكتاب 479/3.

(3) في ب، ط: «السماع».

(4) في الأصل وجميع النسخ: «الأزهري» ولعله سهو من المؤلف، فالصواب: «النووي». وقوله هذا في كتابه: «تهذيب الأسماء واللغات»، كما سيأتي تخريجه قريباً.

(5) هو أبو محمد الحسن بن علي بن بركة، المعروف بابن أبي الحسن (582هـ): وله معرفة بالنحو، أخذه عن ابن الشجري. إنباه الرواة 351/1، البغية 511/1، معجم المؤلفين 252/3.

(6) في المغني: 77: «أجاز الكوفيون وبعض البصريين وكثير من المتأخرين نيابة (أل) عن الضمير المضاف إليه». واستشهد بالآية التي سترد في الشرح.

(7) الرجز لمنظور بن مرثد في خزنة الأدب 462/7، 468، 469، وبعده:

فَارَةُ مِنْكَ دُبَحَتْ فِي سُكِّ

وبلا نسبة في أسرار العربية: 47 وشرح المفصل 138/4 واللسان (فكك)، والأشباه والنظائر 201/2.

(8) تهذيب الأسماء واللغات، القسم الثاني من 65/2 - 66.

(9) قال سيبويه في الكتاب 479/3: «وغير أيضاً ليس باسم متمكن. ألا ترى أنها لا تكون إلا نكرة، ولا تجمع

صَرَّحُوا بأن (غيراً) وإن لم يتعرَّف لا يجوز إدخال اللَّام عليه؛ لرعاية صورة الإضافة المعنوية،
إلاَّ أنَّ المصنِّفين كثيراً ما يدخلونها عليه، فكانهم جعلوه بمعنى المغاير، لكنَّه لم يوجد في كلام
العرب.

وفي ضرام السقط⁽¹⁾ أن لـ (غير) ثلاثة مواضع:

أحدها: أن تقع موقِعاً لا تكون فيه إلاَّ نكرة⁽²⁾، وذلك إذا أُريد بها النفي الساذج؛ كما في:
مررتُ برجلٍ غير زيد.

الثاني: أن تقع موقِعاً لا تكون فيه إلاَّ معرفة، وذلك إذا أُريد بها شيء، قد عُرف بمضاده
المضاف إليه في معنى لا يضاده فيه إلاَّ هو؛ كما إذا قلت: مررت بغيرك؛ أي: المعروف
بمضادتك، إلاَّ أنها في هذه لا تجري صفةً، فتذكر غير جارية على الموصوف.

الثالث: أن تقع موقِعاً تكون فيه نكرة تارة ومعرفة أخرى؛ كما إذا قلت: مررتُ برجل كريم
غير لئيم. وقد قيل: إنه إذا جاز أن تتعرَّف بالإضافة فلا مانع من تعريفها باللَّام أيضاً، وكما لا
يدخل عليه الألف واللَّام لا يثنى ولا يجمع⁽³⁾، فلا يقال: غيران وأغيار، إلاَّ في كلام المولِّدين،
كما صرَّح به ابنُ هشام.

ولهذا السبب لم يدخل الألف واللَّام على المشاهير من المعارف؛ مثل: (دجلة) و(عرفة)
و(ذكاء) ونحوه؛ لوضوح اشتهاها، والاكتفاء عن تعريفها بعرفان ذواتها.

لا يخفى ما فيه؛ فإنه قياس مع الفارق؛ لأنَّ ما ذكره أعلام، والأعلامُ جنسيةٌ أو شخصيةٌ لا
تدخلها اللام، فما ذكره ليس ممَّا نحن فيه.

وأما إدخال اللَّام على (كلِّ) فنقل المعرِّي في «رسالة الغفران» أنَّ أبا عليٍّ الفارسيَّ كان
يجيزه⁽⁴⁾ وينقله عن سيبويه، وليس بشائع في قديم كلام العرب، وأنشد لسُحَّيم⁽⁵⁾ شاهداً عليه؛

ولا تدخلها الألف واللَّام؟».

(1) «ضرام السقط»: هو شرح على ديوان أبي العلاء المعري المسمَّى بـ «سقط الزند»، والضرام لصدر الأفاضل
المعروف بالخوارزمي (617 هـ). الكشف 993/2.

(2) من هنا إلى قوله: «لا تكون فيه إلاَّ معرفة» سقط من أ.

(3) انظر الكتاب 479/3.

(4) رسالة الغفران: 448-449.

(5) هو سُحَّيم عبد بني الحسحاس، (نحو 40 هـ): شاعر محسن، أدرك النبي ﷺ، له ديوان شعر مطبوع. الشعر

وهو قوله:

[الطويل]

رَأَيْتُ الْغَنِيَّ وَالْفَقِيرَ كُلِّهُمَا إِلَى الْمَوْتِ يَأْتِي الْمَوْتُ لِلْكَلِّ مَعْمَدًا⁽¹⁾
وَأَمَّا إِدْخَالُهَا عَلَى (بعض) فَأَجَازَهُ فِي شَرْحِ الْهَادِي، وَأَشَدَّ عَلَيْهِ لِمَجْنُونٍ عَامِرٍ⁽²⁾:

[البسيط]

لَا تَنْكَرُ الْبَعْضُ مِنْ ذَنْبِي⁽³⁾ فَتَجَحَّدَهُ وَلَا تَحْدِثْنِي أَنْ سَوْفَ تَقْضِينِي⁽⁴⁾

ونظير هذا الوهم قولهم: حضرت الكافة، فيوهمون فيه أيضاً، على ما حكاه ثعلب فيما فسره من معاني القرآن.

يعني أنه لا بدّ من تنكيره ونصبه على الحال⁽⁵⁾، وذو الحال من العقلاء، وهذا ممّا اشتهر، وإن لم يصف من الكدر. وتحريره بعد ذكر كلام النحاة وأهل اللغة فيه أنّه قال في شرح اللباب⁽⁶⁾: «مِنَ الْأَسْمَاءِ مَا يَلْزِمُ النَّصْبَ عَلَى الْحَالِ اسْتِعْمَالاً؛ نَحْوُ: (طَرّاً) وَ(كَافّةً) وَ(قَاطِبةً)، وَاسْتَهْجَنُوا إِضَافَتَهَا فِي كَلَامِ الزَّمْخَشَرِيِّ وَالْحَرِيرِيِّ؛ كَقَوْلِهِ فِي خُطْبَةِ الْمِفْصَلِ: مُحِيطاً بِكَافّةِ الْأَبْوَابِ»⁽⁷⁾. وَهُوَ مِمَّا حُطِّئَ فِيهِ، وَمُخْطِئُهُ هُوَ الْمُخْطِئُ؛ لِأَنَّا إِذَا عَلَمْنَا وَضَعَ لَفْظٍ لِمَعْنَى⁽⁸⁾

والشعراء 2/643، الأغاني 26/9041، الأعلام 3/79.

(1) البيت في ديوان سُحَيْم: 41 ورواية الشطر الثاني:

..... إلى الموت يأتي منهما الموت معمداً

وحيث لا شاهد فيه. وانظر: رسالة الغفران: 449 وكشف الطرّة: 85.

(2) هو قيس بن الملوّح بن مزاحم العامري (68 هـ): شاعر غزل من المتيمين من أهل نجد، المعروف بمجنون ليلي؛ وهي ليلي بنت مهدي ابنة عمّه، له ديوان شعر مطبوع. الشعر والشعراء 2/563، سير أعلام النبلاء 5/58، الأعلام 5/208.

(3) في ب، ط: «ديني».

(4) البيت في ديوان مجنون ليلي: 279 برواية:

لَا يَبْعُدُ النَّقْدُ مِنْ حَقِّي فَيَنْكَرُهُ وَلَا يَحْدِثْنِي أَنْ سَوْفَ يَقْضِينِي

وحيث لا شاهد فيه. وانظر كشف الطرّة: 85.

(5) انظر معاني القرآن للفرّاء 1/436.

(6) «شرح اللباب في علم الإعراب» للشيرازي: أطروحة في جزأين، دراسة وتحقيق د. شوقي المعري.

(7) شرح اللباب 1/416. وقول الزمخشري: «محيطاً بكافة الأبواب» في المفضل: 14. وقال ابن يعيش شارحه

17/1: «وقوله: بكافة الأبواب، شاذ من وجهين؛ أحدهما: أن (كافة) لا تستعمل إلا حالاً، وههنا قد

خفّضها بالباء، والوجه الثاني أنه استعمله في غير الأناسي، والكافة: الجماعة من الناس لغة».

(8) سقطت من ط.

عام بنقل من السلف، وتتبع لموارد استعماله في كلام من يُعتدُّ به ويُستشهد بكلامه، ورأيانهم استعمالوه على حالةٍ مخصوصةٍ من الإعراب والتعريف والتنكير ونحوه، فهل يمتنع استعماله على خلاف ما ورد به - مع صدق معناه الوضعي عليه - أم لا؟ وعلى تقدير جوازه فهل تقول: إنَّه حقيقة أو مجاز؟ ومثاله ما نحن فيه، فإن (كافة) ورد عن العرب بمعنى الجميع، لكنهم استعمالوه منكراً منصوباً وفي الناس خاصة⁽¹⁾، ومقتضى الوضع ألا يلزمه ما ذكر، فيستعمل كما استعمل (جميعاً) معرّفاً ومنكراً بوجوه الإعراب في الناس وغيرهم، والظاهر الجواز؛ لأننا لو اقتصرنا في الألفاظ على ما استعملته العرب العاربة والمستعربة حَجَرْنَا الواسع، وعُسِرَ التكلم بالعربية على من بعدهم، ولَمَّا لم يخرج عما وُضع له فهو حقيقة، والذي يشهد له العقل السليم أنَّه لا مَحِيد⁽²⁾ عما قلناه إلا لمكابرة أو معاند.

على أنه قد ورد في كلام البلغاء على خلاف ما ادعوه، كما في كتاب عمر بن الخطاب رضي الله عنه⁽³⁾ لآل بني كاكلة، فإن فيه: قد جعلت هكذا لآل بني كاكلة على كافة بيت مال المسلمين، لكل عامٍ منِّي مثقال عَيْنًا ذهباً إبريزاً، كتبه عمر بن الخطاب⁽⁴⁾. وختمه: كفى بالموت واعظاً يا عمر.

قال الفاضل المحقق سعد الملة والدين⁽⁵⁾ في شرح المقاصد: «وهذا مما صح عنه، والخط موجود في آل بني كاكلة إلى الآن، ولَمَّا آلت الخلافة إلى أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه، عُرض عليه هذا الكتاب فنَفَذَ ما فيه لهم، وكتب عليه بخطه: ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَبَعْدُ وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ﴾ [الروم: 4]، أنا أول من اتبع أمر من أعزَّ الإسلام، ونصر الدين والأحكام، عمر بن الخطاب، ورسمت بمثل ما رسم لآل بني كاكلة في كل عامٍ منِّي دينار ذهباً إبريزاً وأتبع أثره، وجعلتُ لهم مثل ما رسم عمر؛ إذ وَجَبَ عَلَيَّ وعلى جميع المسلمين أتباع ذلك، كتبه علي بن أبي طالب»⁽⁶⁾.

وهذا مع ما قبله موجودٌ إلى الآن بديار العراق، فقد استعمالها معرفة غير منصوبة لغير

(1) انظر شرح المفصل لابن يعيش 17/1.

(2) في ب، ط: «يحيد».

(3) زيادة من ب، ط.

(4) انظر شرح المقاصد 268/5.

(5) هو التفنازي صاحب شرح المقاصد.

(6) شرح المقاصد 268/5.

العقلاء، وهو هو في الفصاحة⁽¹⁾، وقد سمعته مثل علي ولم ينكره، وهو أحد الأحدين⁽²⁾، فأني إنكار واستهجان؟! إنكار واستهجان؟! إنكار واستهجان؟!

وقوله في المغني: «كافة: مختص بمن يعقل، وهم الزمخشري في تفسير قوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ﴾ [سبا: 28]؛ إذ قدر (كافة) نعتاً لمصدر محذوف - أي: إرساله كافة - لأنه أضاف إلى استعماله فيما لا يعقل، إخراجاً عما التزم فيه من الحالية؛ كونه في خطبة المفصل⁽³⁾ - الذي مر ذكره - مما لا يلتفت إليه⁽⁴⁾.

وإذا جاز تعريفه بالإضافة جاز بالألف واللام أيضاً، ولا عبرة بمن خطأهم فيه؛ كصاحب القاموس⁽⁵⁾، وابن الخشاب⁽⁶⁾ في قوله: «أخطأ الحريري في قوله في مقاماته: بقاطبة الكتاب؛ فإن (قاطبة) و(طرّاً) و(معاً) مثل (كافة) عندهم». وادعاء الغلط والشذوذ هنا غير مسموع.

وفي المصباح المنير: «جاء الناس كافة، قيل: منصوب على الحال نصباً لازماً، ولا يستعمل إلا كذلك، وعليه قوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ﴾ أي: إلا للناس جميعاً، وقال الفراء في كتاب (معاني القرآن): نُصِبَتْ لَأَنَّهَا فِي مَذْهَبِ الْمَصْدَرِ، ولذلك لا يُدْخِلُ الْعَرَبُ فِيهَا الْأَلْفَ وَاللَّامَ ك: قَامُوا مَعاً وَجَمِيعاً. وقال الأزهري: (كافة) منصوب على الحال، وهو مصدر على فاعلة؛ كالعاقبة والعافية، ولا يُشْتَى ولا يجمع؛ كما لو قلت: قَاتَلُوا الْمُشْرِكِينَ عَامَةً أَوْ خَاصَّةً، لا يشي ذلك ولا يجمع⁽⁷⁾.

وقال الجوهري: «والكافة: الجميع من الناس، يُقال: لقيتهم كافة؛ أي: كلهم⁽⁸⁾». وقيل: (كافة) اسم فاعل، والتاء فيه للمبالغة، وإليه ذهب الإمام الراغب، فقال في قوله تعالى:

(1) في ب، ط: «وهو في الفصاحة بمكان».

(2) في اللسان (وحد): «فسره ابن الأعرابي بأنه واحد لا مثل له، يقال: هذا إحدى الإحدى، وأخذ الأحدين، وواحد الآحاد».

(3) المغني: 733.

(4) أي: كلام ابن هشام في المغني.

(5) في القاموس (كفف): «ولا يقال: جاءت الكافة؛ لأنه لا يدخلها (أل)، وهم الجوهري، ولا تضاف».

(6) هو أبو محمد عبد الله بن أحمد، المعروف بابن الخشاب (567هـ): له معرفة بالحديث والتفسير واللغة والمنطق والفلسفة، من تصانيفه: «نقد المقامات الحيرية». إنباه الرواة 2/99، سير أعلام النبلاء 15/236، الأعلام 4/67.

(7) المصباح المنير (كفف). وانظر قول الفراء في معاني القرآن 1/436، وقول الأزهري في تهذيب اللغة (كفف).

(8) الصحاح (كفف).

﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِّلنَّاسِ﴾: «أي: كافاً لهم عن المعاصي، والهائ فيه للمبالغة ك: رواية، وعلامة. وقوله تعالى: ﴿وَقَدْ نَزَّلْنَا الْمُثَرِكِينَ كَافَّةً﴾ [التوبة: 36] قيل: معناه كافين لهم، كما يقاتلونكم كافين لكم، وقيل: معناه⁽¹⁾ جماعة، وذلك أَنَّ الجماعة يُقالُ لَهُمْ: الكافة، كما يُقال لَهُمْ: الوازعة؛ لِقَوَّتِهِمْ باجتماعِهِمْ»⁽²⁾.

والحاصل: أَنَّهُمْ روايةٌ ودرايةٌ لم يصيبوا فيما التزموه من تنكيره ونصبه واختصاصه بالعقلاء، وأنَّهُم اختلفوا في أصله: هل هو مصدرٌ أو اسمٌ فاعلٌ من الكف؟ وأنَّ تاءه هل هي للمبالغة أو للتأنيث كناء جماعة؟ ثم إنَّهُم تصرّفوا فيه واستعملوه للتعميم بمعنى جميعاً. فلا يغرّنك القيل والقال، فماذا بعد الحق إلا الضلال؟

كما وهم القاضي أبو بكر بن قُرَيْعة⁽³⁾ حين استُثبت عن شيء حكاها فقال: هذا يرويه الكافة عن الكافة، والحاقّة عن الحاقّة، والصّاقّة عن الصّاقّة.

أبو بكر بن قُرَيْعة - مصغّر قرعة -: قاض مشهور، ذكره الثعالبي في اليتيمة⁽⁴⁾، وصاحب نثر الدرر⁽⁵⁾، وحكوا عنه في المجون وسُرعة البديهة أموراً كثيرة مشهورة بين الأدباء. واستُثبت: بمعنى طُلب منه تحقيق ثبوت شيء ذكره⁽⁶⁾، والظاهر أن الحاقّة والصّاقّة إتباعٌ للكافة، والإتباع قد يُعطف، كما سيأتي بيانه.

فمما لا يدخل عليه التعريف والوجه تنكيره قولهم: فعل ذلك من الرأس؛ لأنّ العرب تقول: فعله من رأس، من غير أن تلحق الألف واللام فيه. وفي نسخة: «به» بدل «فيه»؛ ومعناه أوله، وما ذكره ليس بمسلم. قال ابن بري: «عن أبي الحسن كراع⁽⁷⁾: يقال: أعد عليّ كلامك

(1) سقطت من ب.

(2) مفردات ألفاظ القرآن: 713.

(3) هو أبو بكر محمد بن عبد الرحمن، المعروف بابن قُرَيْعة البغدادي (367 هـ): قاض من أهل بغداد، اشتهر بسُرعة البديهة في الجواب عن جميع ما يُسأل عنه. وفيات الأعيان 4/382، سير أعلام النبلاء 12/402، الأعلام 6/190.

(4) «يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر» لأبي منصور الثعالبي (429 هـ): تناول فيه شعراء عصره ومن سبقهم، ورتبهم علي حسب أوطانهم. الكشف 2/2049.

(5) لعله «نثر الدرر» في المحاضرات، لأبي سعيد منصور بن الحسين الأبي الوزير (422 هـ): في سبع مجلدات، اختصره من كتابه «نزهة الأدب»، ورتبه على أربعة فصول. الكشف 2/1927.

(6) العبارة في ب، ط: «بمعنى طلب منه ثبوت وتحقيق شيء ذكره».

(7) هو أبو الحسن علي بن الحسن الهنائي الأزدي، المعروف بكراع التمل (بعد 309 هـ): كان لغويّاً نحويّاً،

من رأسٍ ومن الرأسِ»⁽¹⁾.

فقد علمت أنهم جَوَزُوا فيه إلحاق الألف واللام وعدمه، وقد نقل مثله عن أبي حاتم إمام اللغة، فهو في جواز التعريف مثل (بته) في قولهم: لا أفعله بتهً، والبتةً، لكل أمرٍ لا رجعةً فيه، كما قال الجوهري⁽²⁾. فإن قلت: أَلِف (الْبِتَّة) ⁽³⁾ أهَي أَلِف وصل أم قطع؟ قلت: هي أَلِف وصل قطعاً، وقيل: أَلِف قطع، وبه جزم الكرماني في شرح البخاري فقال: «همزتها همزة قطع على خلاف القياس»⁽⁴⁾. وقال ابن حجر: «لم أرَ ما قاله في كلام أحدٍ من أهل اللغة»⁽⁵⁾.

وفي شرح توضيح⁽⁶⁾ ابن هشام: «(أَل) في البته لازمة الذكر، فلا يجوز تنكيره سماعاً، وفي حواشيه لعبد القادر المكي⁽⁷⁾: يقال: لا أفعله بتهً والبتة، أي: أبته بته والبتة، وفي اللُّبَاب: لم يسمع في (البتة) إلا قطع الهمزة، والقياس وصلها»⁽⁸⁾. ومن هنا عرفت أن ما قاله ابن حجر غفلة عما ذكرناه.

ويقولون: هذه كبرى وصغرى، فيستعملونهما نكرتين، وهما من قبيل ما لم تنكره العرب بحال.

من علماء مصر، من تأليفه: «المنضد» و«المنتخب» و«المجرد». إنباه الرّواة 240/2، البغية 158/2، الأعلام 272/4.

- (1) حواشي ابن بري: 69.
- (2) الصحاح (بتت). وانظر اللسان أيضاً.
- (3) من قوله: «لكل أمرٍ لا رجعة فيه...» إلى هنا سقط من أ.
- (4) شرح البخاري، كتاب المغازي - 102/16.
- (5) فتح الباري، كتاب المغازي - 614/7.
- (6) توضيح ابن هشام: هو شرح على ألفية ابن مالك، المسمى «أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك»، وعليه شروح وحواش كثيرة؛ منها حاشية محيي الدين عبد القادر المكي، وسمّاها «رفع الستور والأرائك عن مخبّات أوضح المسالك»، و«التصريح بمضمون التوضيح» لخالد الأزهرى، وهو الذي قصده الشارح. الكشف 154/1.
- (7) عبد القادر المكي: هو محيي الدين عبد القادر بن أبي القاسم بن أحمد الأنصاري السعدي المالكي المكي (880 هـ)، من علماء العربية، من تأليفه: «هداية السبيل في شرح التسهيل» وحاشية على «أوضح المسالك» المذكورة سابقاً. البغية 2/104، الأعلام 42/4.
- (8) وقال سيويه في الكتاب 379/1: «ومن ذلك قولك: قد قعد البته، ولا يستعمل إلا معرفة بالألف واللام؛ كما أن (جهذك) و(أجذك) لا يستعملان إلا معرفة بالإضافة». شرح التصريح 333/1، وانظر لباب الإعراب للإسفرايني: 78.

ما أنكره صحيحٌ وفصيحٌ؛ لأنه مُخرَج عن استعمالِ أفعِلِ التفضيلِ مجرداً عن المفاضلة، فيكون مطابقاً مع تجرّده عن آل والإضافة، كما جَوّزه علماء العربية⁽¹⁾، وما توهمه إنّما هو إذا بقي على أصلِ معناه، وعليه خُرج بيت أبي نواس⁽²⁾، وقول العروضيّين: فاصلةٌ كبرى وفاصلةٌ صغرى⁽³⁾، وعليه قولُ الفرزدق:

إذا غَابَ عنكمُ أسودُ العينِ كنتمُ كراماً وأنتمُ ما أقامَ ألانمُ⁽⁴⁾
أي: لنام⁽⁵⁾. والكثيرُ ألا يطابقُ كقوله:

إنَّ الذي سَمَكَ السَّماءُ بَنى لنا بيتاً دعائمه أَعَزُّ وأَطوَلُ⁽⁶⁾
على وجه فيه، والوجهُ الآخرُ أنّه على أصله، والمراد: أعزُّ وأطولُ مِنْ دَعائمِ غيره. ومقابلةُ الألائمِ بالكرامِ تدلُّ على أنّه لم يُردِ المفاضلة.

ومن هذا القسمِ قوله عز وجل: ﴿وَسَمَةُ ضِيْرٍ﴾ [النجم: 22]؛ لأنَّ الأصلَ فيها: ضُوْزى. وفي نسخة: ضِيْزى بالضمِّ وبالياء. وقال ابنُ برّي -على النسخة الأولى-: «صوابه: ضِيْزى، فلهذا كُسِرَت الضاد، يُقال: ضارُهُ يَضِيْزُهُ: إذا نَقَصَهُ، ومن قال: ضارُهُ يَضُوْزُهُ، فإنّه يقول: ضُوْزى، بالضمِّ⁽⁷⁾ لا غير⁽⁸⁾».

وفي مفردات الراغب: «ضيْزى: ناقصة، وأصله: فُعَلَى، فَكُسِرَت الضادُ للياء، قيل: وليس

(1) انظر شرح ابن عقيل 179/2 وشرح التصريح 102/2.

(2) البيت الذي أشار إليه الشارح هو قول أبي نواس:

كأن كبرى وصغرى مِنْ فَوَاقِعِها حَضْبَاءُ دُرٍّ على أرض من الذهب
على أنّه تأنيث أصغر وأكبر، بمعنى صغير وكبير لا بمعنى التفضيل. وسيأتي تعليقه عليه في الصفحة 251.
(3) في كتاب العروض لابن جني: 22: «والفاصلةُ على ضربين: كبرى وصغرى، الصغرى: ثلاثة أحرف متحركة بعدها ساكن، مثل: كَتَبَا، والكبرى: أربعة أحرف متحركة بعدها ساكن، مثل: كَتَبْنَا».
(4) البيت ليس في ديوان الفرزدق، وهو منسوب إليه في: المقاصد النحوية 57/4 وشرح التصريح 102/2 وشرح شواهد المغني 799/2. وبلا نسبة في: أمالي القالي 171/1 وسمط اللآلي 430/1 واللسان (عتم) والمغني: 498 والخزانة 277/8. وأسود العين: اسم جبل.

(5) قوله: «أي لنام» سقط من ب.

(6) البيت في ديوان الفرزدق 155/2 والصاحبي: 257 وشرح المفصل 97/6 واللسان (عزز) والمقاصد النحوية 42/4 والأشباه والنظائر 50/6 والخزانة 242/8 و278 وبلا نسبة في شرح ابن عقيل 182/2.

(7) في أ، ب: «بضم الضاد»، وكذا في حواشي ابن برّي.

(8) حواشي ابن برّي: 70.

في كلامهم فعلى»⁽¹⁾. يعني⁽²⁾: بكسر الفاء صفة؛ فإنه من أبنية الأسماء كـ (شعري) و (ذكرى). وقرئ: «ضئري» بالهمز⁽³⁾ على أنه مصدر ضازَ ضازُةً يضازُةً ضئري كـ (ذكرى). وأجاز بعضهم فيه أن يكون فعلى كـ (ئشري)⁽⁴⁾، وعوملت الهمزة معاملة الحرف الذي نقل⁽⁵⁾ إليه في التخفيف، ويحتمل هذا أيضاً أن يكون من: ضازَةً يضوزُةً، ثم هُمز كما قالوا في موسى: مؤسى؛ لتحقيق حرف العلة، ومعناه: قسمة ذات ظلم. ووجه الباء عند أبي عبيدة⁽⁶⁾ أنه صفة على فعلى بالضم، من ضازَةً يضيزُةً: إذا نقصَ؛ أي: قسمة جائرة، وكُسرَت الفاء لتُسَلِّمَ العين كـ (بيض) على قياس (عين)، فعلى هذا ليست فعلى بالكسر؛ إذ لم تأتِ صفة وإنما جاءت مفتوحة أو مضمومة، إلا ما حكى ثعلب من: مشية حيكى⁽⁷⁾، وغيره من: امرأة عزمى⁽⁸⁾، وسغلى⁽⁹⁾، وكيصى⁽¹⁰⁾، والحمل على الأكثر أولى.

وقال أبو علي: قياسه ضوزى، لبعدها عن الطرف الرابع، بخلاف (عين)، لكتته عُدل عنه تخفيفاً⁽¹¹⁾ مع أمن اللبس. وحكى أبو عبيدة⁽¹²⁾ أيضاً: ضازَه يضوزه، فيحتمل التخفيف السابق، ويجوز أن يكون مخففاً من المهموز. وقال الجعبري: فيه لغات: ضئري، وضيزى، وضوزى، وضازى.

(1) مفردات ألفاظ القرآن: 513.

(2) سقطت من أ، ب.

(3) وهي قراءة لابن كثير، انظر البحر المحيط 18/10 وإتحاف فضلاء البشر: 403.

(4) انظر اللسان (ضيز).

(5) في أ، ب، ط: «تؤول».

(6) في أ: «أبي عبيد».

(7) في اللسان (حيك): «والمرأة حيّاكة: تحيِّك في مشيتها، وحيكى؛ سبويه: أصلها حيكى، فكرهت الياء بعد الضمة، وكُسرَت الحاء لتسلم الياء، والدليل على أنها فعلى: أن فعلى لا تكون صفة البتة، وهذه المشية في النساء مدح، وفي الرجال ذم».

(8) كذا في الأصل وجميع النسخ، ولعل المراد: عزهى، فقد ورد في اللسان (عزه): «رجل عزهاة وعزهى: لثيم. وهذه الأخيرة شاذة؛ لأن ألف فعلى لا تكون للإلحاق إلا في الأسماء؛ نحو معزى، وإنما يجيء هذا البناء صفة وفيه الهاء ... ونظيره: رجل كيصى ...».

(9) في اللسان (سعل): «السَّعْلَةُ والسَّغْلَى: الغول، وقيل: هي ساحرة الجن، واستسعلت المرأة: صارت كالسَّعْلَةِ خبثاً وسلطنة». وانظر المنصف 36/1.

(10) في اللسان (كيص): «الكيص: البخل التام، ورجل كيصى وكيص ... متفرد بطعامه لا يواكل أحداً».

(11) في أ: «تحقيقاً».

(12) في أ: «أبو عبيد».

[وإذا كانت] ⁽¹⁾ تأنيث أفعال. يريد مؤنث هذا البناء مطلقاً مع قطع النظر عن تعريفه وتنكيره، فلا يرد قول المحشّي: (الصواب: الأفعال) ⁽²⁾.

ولم يشذ من ذلك شيء إلا (دنيا) و(أخرى)؛ فإنهما لكثرة مجالهما في الكلام ومدارهما فيه استعملتا نكرتين. قال ابن بَرّي: «إنما لُزِمَت الألفُ واللامُ في (الأفضل) و(الفضلي)؛ لتكون عوضاً من لزوم (منك) في النكرة إذا قلت: [أفضل منك] ⁽³⁾. ولما كانت (منك) غير لازمة في (آخر) إذا قلت: مررت برجل آخر، لم تلزم الألف واللام في قولك (أخرى)، وأما (دنيا) فإنها استعملت استعمال الأسماء، فلذلك جاز تنكيرها» ⁽⁴⁾.

وَحُرْقَةٌ - بحاءٍ وراءٍ مهملتين وقاف، بَزَنَةٌ: هُمَزَةٌ - بنت التَّعْمان بن المنذر ⁽⁵⁾، وسيأتي هذا الشعر بتمامه فيما سيأتي.

في قول نهشل ⁽⁶⁾: [البسيط]

وإن دَعَوْتَ إلى جُلِّي ومَكْرُمَةٍ يوماً سَرَاةً كِرَامٍ التَّاسِ فَادْعِينَا ⁽⁷⁾

هذا من قصيدة لبعض بني قَيْس بن ثعلبة، وقيل: إنها لبشامة بن حرب ⁽⁸⁾، وقيل: هي للمرقش ⁽⁹⁾، وأولها:

-
- (1) زيادة من ب.
 - (2) عبارة الحريري في الدرة: «القسم الرابع - من أقسام فُعلَى بضمّ الفاء - أن تأتي تأنيث أفعال؛ نحو: الكرى والصغرى». وعلق ابن بَرّي في حواشيه فقال: «صوابه: تأنيث الأفعال». انظر ص 69.
 - (3) سقط من الأصل.
 - (4) حواشي ابن بَرّي: 70، وانظر شرح المفصل لابن يعيش 100/6.
 - (5) هذه الجملة مقدّمة في ب. وَحُرْقَةٌ بنت النعمان بن المنذر ملك الحيرة: امرأة شريفة، شاعرة. الخزّانة 64/7، الأعلام 173/2. وكان الحريري استشهد بشعر لها، على استعمال (دنيا) نكرة شذوذاً، وهو قولها:
 - (6) فَأُفّ لَدُنْيا لا يَدُومُ نعيمُها تنقّل تارَات بنا وتُصَرّفُ لعلّه بشامة بن عمرو بن معاوية بن الغدير هلال المزّي: جاهلي نهشلي من شعراء المفضليات. الشعر والشعراء 642/2، الأعلام 54/2.
 - (7) اختلف في قائل هذا البيت - كما سيشرح الشارح بعد - ففي شرح ديوان الحماسة للمرزوقي 101/1 وشرح المفصل 101/6 أنه لبشامة بن حزن أو لبعض بني قيس بن ثعلبة، وفي اللسان (جلل) والخزّانة 301/8 أنه لبشامة أو للمرقش الأكبر، وبلا نسبة في حاشية ياسين 381/2.
 - (8) كذا في الأصل وجميع النسخ، ولعلها «حزن». انظر تخريج البيت.
 - (9) هو سعد بن مالك بن ضبيعة بن قيس بن ثعلبة، المعروف بالمرقش الأكبر: أحد الشعراء الجاهلين المتيمين، من ذوي البأس والشجاعة، له أشعار جياذ. الخزّانة 474/1، الأعلام 87/3.

إِنَّا مَحْيُوكَ يَا سَلَمَى فَحِينَا وَإِنْ سَقَيْتَ كِرَامَ النَّاسِ فَاسْقِينَا
وَإِنْ دَعَوْتَ.... (البيت).

وقد عيب على أبي نواس قوله:

[البسيط]

كَأَنَّ كُبْرَى وَصُغْرَى مِنْ فَوَاقِعِهَا حَضْبَاءُ دُرٍّ عَلَى أَرْضٍ مِنَ الذَّهَبِ⁽¹⁾
ومن تأوّل له [فيه]⁽²⁾ قال: جعل (من) في البيت زائدة على ما أجازاه أبو الحسن الأخفش.
في المغني: «قول بعضهم: إن (من) زائدة [في الموضعين]⁽³⁾، وإنهما مضافان على حدّ
قوله:

..... بين ذِرَاعَيْ وَجْهَةِ الْأَسَدِ⁽⁴⁾
يردّه أنّ (من) لا تقحم في الإيجاب، ولا مع تعريف المجرور»⁽⁵⁾.

والبيت من قصيدة لأبي نواس، أولها:

سَاعٍ بِكَأْسٍ إِلَى نَاشٍ عَلَى طَرَبٍ كَلَاهُمَا عَجَبٌ فِي مَنْظَرٍ عَجَبٍ
قَامَتْ تُرِينِي وَأَمْرُ اللَّيْلِ مَجْتَمَعٌ صُبْحاً تَوْلَدَ بَيْنَ الْمَاءِ وَالْعَنْبِ⁽⁶⁾
كَأَنَّ صُغْرَى وَكُبْرَى مِنْ فَوَاقِعِهَا حَضْبَاءُ دُرٍّ عَلَى أَرْضٍ مِنَ الذَّهَبِ

(1) البيت في شرح ديوان أبي نواس 77/1 وشرح المفصل 102/6 وحواشي ابن بري: 71 والمغني: 498 وشرح قطر
التنّدي: 273 والمقاصد النحوية 53/4 وشرح التصريح 102/2 والخزانة 277/8.

(2) زيادة من النسخ الأخرى.

(3) زيادة من ب، ط.

(4) عجز بيت تُسَبُّ للفرزدق؛ وصدره كما في ديوانه: 215:

يَا مَنْ رَأَى عَارِضاً أُسْرُ بِهِ

وهو في الكتاب 180/1 والمقتضب 229/4 وشرح المفصل 19/3 والمقاصد النحوية 451/3 وشرح شواهد
المغني 799/2 والخزانة 319/2، وبلا نسبة في: الخصائص 407/2 وسر الصناعة: 97 ورصف المباني: 405
واللسان (بعد) والمغني: 498.

(5) المغني: 498.

(6) رواية البيت في ب، ط:

قَامَتْ تُرِيكَ وَذَيْلُ اللَّيْلِ مُسَدِّلٌ صُبْحاً تَوْلَدَ بَيْنَ الْمَاءِ وَالْعَنْبِ

والقصيدة طويلة، وهي من غرره⁽¹⁾.

وقوله: ثم عزم عليها. أي: أقسم فقال: عزمتُ عليكِ إلّا فعلتِ كذا؛ أي: أقسمتُ عليكِ⁽²⁾.

• • •

ويقولون لِمَنْ أخذ يميناً في سعيه: قد تَيَآمَنَ، ولمن أخذ شمالاً: قد تشاءم، والصواب أن يُقال فيهما: يَأْمَنَ وشاءم.

قال ابنُ بَرِّي: «لا ينكر أن يقال: تيامن، إذا أخذ في ناحية اليمين أو اليمين؛ لأنَّ الأصل فيهما واحد، وقال ابنُ الكلبي⁽³⁾: وإنما سُميت اليمين بهذا الاسم لَتَيَآمَنَهُم إليها. وقال ابنُ عباس: لما انتشرت الناس تيامنت العربُ إلى اليمين، فسُميت بذلك. وفي الحديث: أَمَرَهُمْ أَنْ يَتَيَامَنُوا عن الغميم⁽⁴⁾؛ أي: يأخذوا يميناً، كذا فسره في غريب الحديث⁽⁵⁾. ولهذا السبب جاز أن يقال: أَيْمَنَ الرجلُ وتَيَمَّنَ ويَمَنُ، إذا أخذ في جهة اليمين أو جهة اليمن. وقال الزجاجي⁽⁶⁾: قال أهل الأثر: إنما سُميت الشام بهذا الاسم؛ لأنَّ قوماً من كنعان خرجوا عند التفريق فتشاءموا إليها؛ أي: أخذوا ذات الشمال فسُميت بذلك. وقال محمد⁽⁷⁾: المانع من دخول التفاعل في هذا يمنع أن يكون التيامن مكنياً به عن الموت⁽⁸⁾، بل هو دليل على جواز استعماله⁽⁹⁾. كذا قال ابن بَرِّي.

(1) العبارة في ب، ط: «من غرر كلامه».

(2) قوله: «أي أقسمت عليك» سقط من ب.

(3) هو أبو المنذر هشام بن محمد بن السائب بن بشر الكلبي (204 هـ): مؤرخ، عالم بالأنساب وأخبار العرب وأيامها. من تصانيفه: «جمهرة الأنساب» و«الأصنام» و«نسب الخيل» وغيرها. معجم الأدباء 5/595، شذرات الذهب 13/2، الأعلام 88/8.

(4) في ب، ط: «الغيم». والحديث في الفائق 1/321 والنهاية 5/302. والغميم: موضع بين عسфан وضحجان، كما في الفائق.

(5) انظر تفسيره في المرجعين السابقين.

(6) هو أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق النهاوندي الزجاجي (337 هـ): شيخ العربية في عصره، من كتبه: «الجمال الكبرى» و«الإيضاح في علل النحو». سير أعلام النبلاء 12/120، والخزانة 7/411، الأعلام 3/299.

(7) هو أبو عبد الله محمد بن عبد الله، الصقلي المكي، المعروف بابن ظفر (565 هـ): لغوي، أديب، شارك ابن بَرِّي في حواشيه على درة الغواص. وله: «ينبوع الحياة» في التفسير. وفيات الأعيان 4/395، البغية 1/142، الأعلام 6/230.

(8) في ب: «اليمين».

(9) حواشي ابن بري: 72-74.

وقيل: سُمِّيَ اليمَنُ لآتِهِ عن يمين الكعبة⁽¹⁾، أو يمين مَطْلَعِ الشَّمْسِ، أو توالد الهميسع⁽²⁾ من يمن، والشَّامُ سُمِّيَتْ بِهَا لِسُكْنَى سَامِ بْنِ نُوحٍ، فَعَرَّبَتْ بِإِعْجَامٍ، [عكس]⁽³⁾ دَسَتْ وَدَشَتْ. وفي المصباح: «يَمَنَهُ اللَّهُ يَمَنَهُ يَمَنًا - من باب قَتَلَ -: إذا جعله مباركاً، وَتَيَمَّنْتُ بِهِ: مثل تَبَرَّكْتُ وَزَنًا وَمَعْنَى، وَيَأْمَنَ فُلَانٌ وَيَاسِرَ: أَخَذَ ذَاتَ الْيَمِينِ وَذَاتَ الشَّامِلِ، كَمَا قَالَ الْأَزْهَرِيُّ وَغَيْرُهُ، وَالْأَمْرُ مِنْهُ: يَأْمَنُ - بِزِنَةٍ قَاتِلٌ - أَي: حُذِيَ يَمَنُهُ، كَمَا قَالَ ابْنُ السَّكَيْتِ، وَلَا يُقَالُ: تَيَأْمَنُ بِهِمْ، وَقَالَ الْفَارَابِيُّ⁽⁴⁾: تَيَاسَرَ وَتَيَأْمَنُ بِمَعْنَى يَاسَرَ وَيَأْمَنُ، وَبَعْضُهُمْ يَرُدُّ هَذَيْنِ بِقَوْلِ ابْنِ الْأَنْبَارِيِّ: الْعَامَّةُ تَغْلُطُ فِي مَعْنَى تَيَأْمَنُ؛ فَتَظُنُّ أَنَّهُ بِمَعْنَى أَخَذَ يَمِينَهُ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ عِنْدَ الْعَرَبِ، وَإِنَّمَا تَيَأْمَنُ عِنْدَهُمْ: إِذَا أَتَى نَاحِيَةَ الْيَمَنِ»⁽⁵⁾.

ويقولون: مَشُومٌ. بِمِمْ مَفْتُوحَةٍ، ثُمَّ شَيْنٌ مَضْمُومَةٌ، ثُمَّ وَاوٌ سَاكِنَةٌ، تَلِيهَا الْمِيمُ، بِزِنَةٍ: مَقُولٌ. وَالصَّوَابُ: مَشُومٌ. بِالْهَمْزِ بَعْدَ الشَّيْنِ السَّاكِنَةِ، عَلَى وَزْنِ: مَضْرُوبٍ. وَقَوْلُهُ: وَالصَّوَابُ لَيْسَ بِصَوَابٍ؛ فَإِنَّ مَا قَالُوهُ لَيْسَ بِخَطَأٍ، وَإِنْ كَانَ خِلَافَ الْأَفْصَحِ؛ لِأَنَّ نَقْلَ حَرَكَةِ الْهَمْزَةِ⁽⁶⁾ إِلَى السَّاكِنِ قَبْلَهَا ثُمَّ حَذْفُهَا مَقِيسٌ، وَقَدْ سُمِعَ فِي هَذِهِ الْكَلِمَةِ؛ كَمَا وَرَدَ فِي قَوْلِ الْعَبَّاسِ بْنِ الْأَحْنَفِ⁽⁷⁾:

..... جَسَدِي مُبْتَلَى بِقَلْبٍ مَشُومٍ⁽⁸⁾

وفي الشعر القديم المشهور عند أهل العريّة:

[الخفيف]

- (1) اللسان (عن).
- (2) الهميسع: هو جدّ عدنان بن أدّ، ومعناه: القوي الذي لا يصرع. اللسان (همسع).
- (3) سقطت من الأصل.
- (4) هو أبو إبراهيم إسحاق بن إبراهيم بن الحسين الفارابي (نحو 350هـ): أديب، غزير مادة العلم، من أهمّ تصانيفه «ديوان الأدب». معجم الأدباء 2/226، البغية 1/437، الأعلام 1/293.
- (5) المصباح (عن). وانظر قول الأزهرى في تهذيب اللغة (عن)، وقول الفارابي في ديوان الأدب 3/289.
- (6) في الأصل: «الحرف»، وأثبت الصواب من النسخ الأخرى.
- (7) هو أبو الفضل العباس بن الأحنف بن الأسود الحنفي اليماني (192هـ): شاعر غزل رقيق، من شعراء العصر العباسي، له ديوان شعر مطبوع. الشعر والشعراء 2/827، سير أعلام النبلاء 8/57، الأعلام 3/259.
- (8) عجز بيت للعباس بن الأحنف، وصدّره في ديوانه: 249:

لَيْسَ يُسْتَنْكَرُ التَّحَوُّلُ بَعَثِي

وكشف الطرّة: 378

إِنَّ مَنْ صَادَ عَقْعَقاً لَمْ شَوْمٌ كَيْفَ مَنْ صَادَ عَقْعَقَانِ وَبُومٌ⁽¹⁾
 فالأصل: (مشووم)⁽²⁾ على وزن مفعول، و(مَشُوم) مخفف منه، والعامّة تقول: ميشوم
 -بياء بعد الميم- وهو لحن قبيح.

وَشَأَمَ أَصْحَابُهُ: إِذَا مَشَّاهُمْ شَوْمٌ مِنْ قَبْلِهِ.

هذا يقتضي أن (مشووم) قد يكون مفعولاً بمعنى فاعل، كـ (حجاب مستور) بمعنى ساتر،
 عكس (ماء دافق) بمعنى مدفوق؛ لأنه يقال: شأمهم وشأم عليهم: إذا لحقهم الشؤم من قبله،
 وقد قال الشريف المرتضى في الدرر والغرر: «إنه مطعون؛ فإن العرب لا تعرفه، وإنما هو من
 كلام أهل الأمصار، وإنما تسمي العرب مَنْ لَحَقَهُ⁽³⁾ الشؤم مشووماً؛ كما في قول علقمة بن
 عبدة⁽⁴⁾:
 [السيط]

وَمَنْ تَعَرَّضَ لِلْغُرْبَانِ يَزْجُرْهَا عَلَى سَلَامَتِهِ لَا بَدَّ مَشْوُومٌ⁽⁵⁾
 ومنه قول الشاعر:

مَشَائِمُ لَيْسُوا مُصْلِحِينَ عَشِيرَةً وَلَا نَاعِبٍ إِلَّا بِبَيْنِ غُرَابِهَا⁽⁶⁾
 وللنحويين كلامٌ في جَرِّ (ناعب)، هذا الذي سَمَاهُ التُّحَاةُ عَطَفَ التَّوْهَمَ⁽⁷⁾؛ ومعناه: أن
 يجري في موضع إعرابان، فيعربُ بأحدهما ويُعطف عليه باعتبار الآخر؛ كما هنا، فإن (ليس)
 يُجَرُّ خبرُها بالباء الزائدة كثيراً، فإذا نُصِبَ قد يُعطف عليه مجروراً، نظراً لحالته الأخرى، وأما

(1) كذا ورد البيت في جميع النسخ وفي كشف الطرة: 379، وانظر مغني اللبيب: 663.

(2) سقطت من ب.

(3) في ب: «حقه».

(4) هو علقمة بن عبدة بن ناشرة بن قيس، ويعرف بـ «علقمة الفحل» (نحو 20 ق.هـ): شاعر جاهلي من بني
 تميم، له ديوان شعر مطبوع. الشعر والشعراء 218/1، الخزانة 282/3، الأعلام 247/4.

(5) أمالي المرتضى 578/1. والبيت في ديوان علقمة: 67، والتمثيل والمحاضرة: 54، ومحاضرات الأدباء 147/1،
 والحماسة البصرية 385/2، والخزانة 161/4، وكشف الطرة: 379.

(6) البيت للأخوص الرياحي - كما سيثير الشارح بعد- وقيل للفرزدق، انظر: الكتاب 165/1 والبيان
 والتبيين 261/2 والإنصاف 193/1 وشرح المفصل 52/2 واللسان (شأم) وشرح شواهد المغني 871/2، وبلا
 نسبة في: الخصائص 354/2 والمغني: 622 والأشباه والنظائر 347/2 وكشف الطرة: 377.

(7) حيث جَرَّ (ناعب) معطوفاً على خبر ليس - وهو (مصلحين) - نظراً لتوهم الباء الزائدة فيه. انظر المغني:
 619 وشرح المقدمة الجزولية 391/1-392.

عطف المنصوب على المجرور فهو المعطوف على الموضع. ومن قصيدة لي⁽¹⁾: [الطويل]

مَرَرْتُ عَلَى رَبْعِ الْأَحْبَةِ دَارِسًا ففَاحَ بِهِ عَرَفُ الْحَدِيثِ الْمُتَمِّمِ
وَذَكَّرْنَا عَهْدَ الصَّبَابَةِ وَالصَّبَا هَدِيلُ حَمَامٍ فِي الرُّبَا مُتَرْتَمِ
فَقُلْتُ لَخَلِّي: عُجْ بِنَا سَاعَةً عَسَى يَحْدِثُنَا رَسْمُ الْهَوَى الْمُتَقَدِّمِ⁽²⁾
فَعُجِّنَا بِهِ عَطْفًا عَلَى مَوْضِعٍ بِهِ هَوَانَا فَكَانَ الْعَطْفُ عَطْفَ التَّوَهُّمِ⁽³⁾
وَالْبَيْتَ الْمَذْكُورَ لِلْأَخْوَصِ الرِّيَاحِيِّ⁽⁴⁾، وهو من شواهد الكتاب، وقبلة: [الطويل]
أَلَيْسَ بِيرْبُوعٍ إِلَى الْعَقْلِ فَاقَّةٍ وَلَا دَنْسٍ تَسْوَدُّ مِنْهُ ثِيَابُهَا
فَكَيْفَ بِنَوَكِي مَالِكٍ إِنْ غَفَرْتُمْ لَهُمْ هَذِهِ أَمْ كَيْفَ بَعْدُ سَبَابُهَا؟
فَإِنْ أَنْتُمْ لَمْ تَقْتُلُوا بِأَخِيكُمْ فَكُونُوا بِغَايَا بِالْأَكْفِ عِيَابُهَا
سَتُخْبِرُ مَا أَحْدَثْتُمْ بِأَخِيكُمْ رِفَاقٌ مِنَ الْآفَاقِ شَتَّى إِيَابُهَا
مشائيم... إلخ⁽⁵⁾.

وقد قيل هذا في حرب وقعت بين بني يربوع وبني دارم، فقتل من بني عُدَانَةَ رجلٌ يقال له: أبو بدر، فقالت بنو يربوع: لا نبرح حتى نأخذ ثأرنا. ولم يُعلم القاتل، فأقبلوا يتفاوضون في أمر الديّة، فقال الأخوص هذه القصيدة في ذلك⁽⁶⁾. والإياب: الرجوع، والمآب: المرجع. يقول: سيأتي حديثكم الموسم، وفيه يجتمع الرفاق من كل ناحية، فإذا رجعوا تفرقوا. وهو معنى قوله: شتّى إيابها؛ أي: إذا رجعت تفرقت في كل وجه، تنقل ما تسمعه من قبيح صنيعهم⁽⁷⁾ إلى من

(1) الأبيات للشهاب الخفاجي في كشف الطرة: 378.

(2) في ب: «قف بنا».

(3) في ب، ط: «فعجنا له».

(4) هو زيد بن عمرو بن قيس الرياحي اليربوعي، المعروف بالأخوص (50 هـ): شاعر فارس. الخزانة 2/140، الأعلام 60/3.

(5) انظر الأبيات في: البيان والتبيين 260/2-261 وشرح شواهد المغني 871/2 والخزانة 59/4.

(6) الخبر في شرح شواهد المغني 871/2 والخزانة 59/4.

(7) في أ، ب، ط: «صنيعكم».

لم يسمعه.

وقوله: ولا ناعب إلا بشوئهم غرابها مثل؛ كما يُقال: هو مشوؤم الطائر، لمن هو مشوؤم في نفسه.

وقوله:

[الطويل]

بَدَا لِي أَنِّي لَسْتُ مُذَرِّكَ مَا مَضَى وَلَا سَابِقٍ شَيْئاً إِذَا كَانَ جَائِياً⁽¹⁾

هو من شعر زهير في ديوانه، إلا أنه رُوي فيه: «ولاسابقي» بإضافته إلى ياء المتكلم، ورفع «شيء»، فعليه لا شاهد فيه. وقبلة:

كَأَنِّي وَقَدْ خَلَفْتُ سَبْعِينَ حِجَّةً خَلَعْتُ بِهَا عَنْ مَنَكِبَيَّ رَدَائِيَا

• • •

ويقولون: اتخذت سرداباً بغير⁽²⁾ دَرَج، فيفتحون التين من (سرداب)، وهي مكسورة في كلامهم.

في المصباح: «السَّرْدَابُ: المكان الضيق يُدخل فيه، والجمع: سراديب»⁽³⁾. وقد قيل: إنه معرَّب (سرداب) أي: الماء البارد؛ لأنه يُعدُّ لتبريد الماء⁽⁴⁾، وأوَّلُه قبل التعريب مفتوح، ولذا قيل: إن فتحه على العجمة ليس بخطأ، ولا وجه له.

وقوله: مثل شِمْلَال⁽⁵⁾؛ لأنَّ الغالب في المعرَّب إجراؤه على قياس الأوزان العربيَّة، وليس المراد أنَّ (فعلال) بالفتح معدوم في كلامهم؛ لأنه كثير فيها⁽⁶⁾، وإنما المراد أنه نادر فيما نحن فيه، وهو ما لم يُضاعف؛ ك (صَلْصَال) و (وَسْوَاس).

(1) ورد البيت في الأصل: «بدا لي أي... الخ»، وأتمته كما في النسخ الأخرى. وقد اختلف في قائله؛ فقيل: زهير بن أبي سلمى، أو لصرمة الأنصاري، أو لابن رواحة. والراجح أنه زهير، وهو مع البيت الذي بعده في ديوانه: 287. وانظر الكتاب 1/165 والخصائص 2/353 والإنصاف 1/191 وشرح المفصل 2/52 وشرح المقدمة الجزولية 1/392.

(2) كذا في الأصل وجميع النسخ، وفي الدرة: «بعثر».

(3) المصباح (سرد).

(4) انظر المعرَّب للجواليقي: 396 وشفاء الغليل: 148.

(5) ناقة شِمْلَة وشِمْلَال: خفيفة سريعة مُشَمَّرَة. اللسان (شمل).

(6) في ط: «فيه».

قال ابن قتيبة: «ليس في الكلام فَعَلال - بفتح الفاء - من غير المضاعف إلا حرف واحد؛ يُقال: ناقة خَزَعال؛ أي: بها ظَلَع»⁽¹⁾.

وقال الجوهري: «ليس في الكلام فَعَلال غير خَزَعال وقَهَقار»⁽²⁾. يعني من غير ذوات التضعيف، وإلا فهو كثير كما مر. والمضاعف إذا فتح فهو اسم، وإذا كسر فهو مصدر⁽³⁾. وقال ابن مالك: الحق أن المفتوح صفة، ورد على الزمخشري قوله: إنه مصدر.

ويقولون في الاستخبار: كم عبيداً لك؟ مقيسة على ما يُقال في الخبر: كم عبيد له. فيوهمون فيه، والصواب أن يوحد المستخبر عنه.

هذا لا وجه له؛ لأن ما منعه جَوَزُهُ الكوفيتون، واعترف بوروده البصريون⁽⁴⁾، إلا أنهم قالوا: إنه مؤول. وفي التسهيل: «كم: اسمٌ لعددٍ مُبهم، فيفتقر إلى ممیز لا يُحذف إلا بدليل»، ثم قرّر جواز جرّه فقال: «ولا يكون ممیزها جمعاً، خلافاً للكوفيين، وما أُوهم ذلك فحال، والمميز محذوف»⁽⁵⁾. وقال شراحه: مثاله: كم لك غلماناً؟ وتقديره: كم نفساً استقروا لك غلماناً، فحذف المميز، والجمع المنصوب حال من ضمير الظرف المستقر، والعامل فيه الظرف أو عامله المحذوف⁽⁶⁾.

فلو قلت: كم غلماناً لك؟ لم يتمش هذا التخريج إلا على رأي الأخفش⁽⁷⁾ في تجويز تقديم الحال على عامله المعنوي في مثل ذلك⁽⁸⁾، وقياس من جَوَز في ﴿اثنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا﴾

(1) أدب الكاتب: 591.

(2) لم أقف على قول الجوهري في الصحاح.

(3) انظر الممتع 151/1.

(4) قال أبو حيان في الارتشاف 378/1-379: «ومميزها مفرد لا جمع، خلافاً للكوفيين إذ يجيزون أن يكون جمعاً؛ فيكون: كم غلماناً لك؟ كما جاز في تمييز الخبرية، وخلافاً للأخفش إذ أجاز ذلك إذا أردت بالجمع أصنافاً؛ تقول: كم غلماناً لك؟ تريد: كم عندك من هذه الأصناف؟ وإلى هذا جنح بعض أصحابنا، قال: كم الاستفهامية لا تفسر بالجمع، إنما يكون ذلك بشرط أن يكون السؤال بها عن عدد الأشخاص، فأما أن يكون السؤال عن الجماعات فيسوغ تمييزها بالجمع؛ فتقول: كم رجالاً عندك؟ تريد: كم جمعاً من الرجال؟»

(5) التسهيل: 124 وفيه: «وإن دخل عليها حرف جرّ فجزّه جائز بمن مضمرة لا بإضافتها إليه، خلافاً لأبي إسحاق، ولا يكون مميزها جمعاً خلافاً...».

(6) انظر شرح التسهيل: 420.

(7) انظر السابق من الارتشاف.

(8) قوله: «في مثل ذلك» سقط من أ، ب، ط.

[الأعراف: 160] أن يكون (أسباطاً) تمييزاً، ومنهم الزمخشري فإنه جَوَّزه هنا⁽¹⁾.

ويقولون في جمع أرض: أراضٍ، فيخطئون فيه؛ لأنَّ الأرض ثلاثية، والثلاثي لا يُجمع على أفعال، والصواب أن يقال في جمعها: أَرْضُون، بفتح الرَّاء.

«قال أبو سعيد السيرافي: يُقال: أرضٌ وأراضٌ - ك: أهلٌ وأهالٌ - كما قالوا: ليلةٌ وليالٍ، كأنَّ الواحدة: ليلةٌ وأرضاءة. وقال: إنَّه كذا في كتاب سيبويه في أصحَّ الروايتين. وإنَّما قال: في أصحَّ الروايتين؛ لأنَّه رُوي في الكتاب: أهالٌ وأراضٌ، على وزن أفعال»⁽²⁾. يعني أنَّه جمعٌ لمفردٍ مقدَّر غير ثلاثي؛ كما قالوا في (ليالٍ)، وبِهْ عِلْم الجواب عن قول المصنِّف أنَّ الثلاثي لا يُجمع على أفعال.

وفي القاموس: «والجمع أَرْضَاتٌ وأَرْضُضٌ⁽³⁾ وأَرْضُونٌ وآراضٌ، والأراضي غير قياسي⁽⁴⁾»⁽⁵⁾. و(أَرْضُون) بفتح الرَّاء على خلاف القياس أيضاً؛ لأنَّه مع تغيير مفردة لا يعقل، ومثله لا يجمع هذا الجمع⁽⁶⁾.

(1) قال الزمخشري في تفسير الآية السابقة: «(فإن قلت: ممیز ما عدا العشرة مفرد، فما وجه مجيئه مجموعات؟ وهلا قيل: اثني عشر أسباطاً؟ قلت: لو قيل ذلك لم يكن تحقيقاً؛ لأنَّ المراد: وقطعناهم اثنتي عشرة قبيلة، وكلَّ قبيلة أسباط لا سبط، فوضع أسباطاً موضع قبيلة. ونظيره:

بَيْنَ رِمَاحِي مَالِكٍ وَنَهْشَلٍ

فثنى الرماح دلالة على التنوع والتمایز» الكشف 168/2. ومن جَوَّز ذلك أيضاً: الفراء وابن مالك. انظر أوضح المسالك 245/4 وشرح التصريح 275/2.

(2) هذا الكلام بتمامه لابن بَرِّي في حواشيه: 75. وجاء في الكتاب لسيبويه 599/3: «العرب قالت: أرض وأرضات، ولم يقولوا: أراض ولا أرض... فهلا قالوا: أرضون كما قالوا: أهلون». وفي 616/3: «وزعم أبو الخطاب أنَّهم يقولون: أرضٌ وآراض أفعال، كما قالوا: أهلٌ وأهال». وقال السيرافي في شرحه على الكتاب - كما نقل المحقق في الحاشية-: «والذي عندي أنَّ هذا غلط وقع في الكتاب من جهتين: إحداهما أنَّ سيبويه ذكر فيما تقدَّم أنَّهم لم يقولوا: أراض ولا أرض. والأخرى أنَّ هذا الباب إنما ذكر فيه ما جاء جمعه على غير الواحد، ونحن إذا قلنا: إنه أرض وأراض، وأهلٌ وأهال، فهو على الواحد... وأظنه: أرض وأراض، كما قالوا أهلٌ وأهال، فيكون مثل: ليلة وليال، فيشاكل الباب».

(3) قوله: «أَرْضَاتٌ، وأَرْضُضٌ» سقط من ط.

(4) العبارة في ب، ط: «على غير قياس».

(5) القاموس (أرض).

(6) في اللسان (أرض): «قالوا: أرضون، فجمعوا بالواو والنون، والمؤنث لا يُجمع بالواو والنون إلا أن يكون منقوصاً، ولكنهم جعلوا الواو والنون عوضاً من حذفهم الألف والتاء، وتركوا فتحة الرَّاء على حالها، ورتباً سكنت».

ولأجل تقدير هذه الهاء جُمعت بالواو والتون على وجه التعويض لها عمّا حُذف منها، كما قالوا في جمع عِضة: عضون، وفي جمع عِزة: عزون، وفُتحت الراء في الجمع لتؤذن الفتحة بأنَّ أصل جمعها: أَرْضَات؛ كما قيل: نخلة ونَخَلَات. وقيل: بل فُتحت ليدخلها ضربٌ من التغيير⁽¹⁾؛ كما كُسرت السّين في جمع سَنَةٍ فُقيل: سِنون.

هذا إشارة إلى ما حُقّق في العربية وشروح الكتاب من أنَّ هذا الجمع للمذكر، وسُمع في غيره شدوداً⁽²⁾، إلّا أنّه شاع في أسماء الدّواهي لتهيلها وتنزيلها منزلة مَنْ يعقل، وفيما حُذف منه حرفٌ ك: عِضة، تعويضاً عمّا حُذف وجبراً له، إلّا أنَّ المذكور في كتب العربية أنّه فيما حُذف أحدُ حروفه الأصول المعتدّ بها، على كلام فيه في شروح التسهيل⁽³⁾. وتاء التأنيث ليست كذلك⁽⁴⁾، ففي كلامه خللٌ ظاهر.

وقوله: وفُتحت... إلى آخره. يعني: لَمّا كان مؤنثاً والتاء مقدرة فيه جعلوها كالموجودة، ومافيه التاء يفتح [في]⁽⁵⁾ جمع المؤنث ك: جفنة وجففات⁽⁶⁾، فحملوا عليه جمع المذكر إشارة إلى أنّه هو الأصل فيه، كما في شروح⁽⁷⁾ الكتاب.

وقوله: وقيل⁽⁸⁾، كلام لا محصّل له، وتركه خير من ذكره.

...

وإنّما ضُمَّت الدال من (حَدَث) حين قُرُن بـ (قَدَم) لأجل المجاورة، والمحافظة على

(1) في ط: «التفسير».

(2) انظر الكتاب 598/3.

(3) انظر شرح التسهيل 82/1، واللسان (عضه).

(4) في شرح التسهيل 83/1: «وقيل: إنّما قالوا (أَرْضون) في أرض على سبيل التعويض؛ كما فعل في (سنة) ونحوها؛ لأنَّ الأرض مثلها في التأنيث المجازي وعدة الأصول، ونقصان ما حقه ألا ينقص؛ لأنَّ الأرض اسم ثلاثي مؤنث، فحقّه أن يكون بتاء التأنيث، فلمّا خلا منها نزل نقصها منزلة نقص لام سنة». أي: عدّ ابن مالك هنا تاء التأنيث المحذوفة في كلمة (أرض) حرفاً أصلياً، لا كما قال الشارح.

(5) سقطت من الأصل.

(6) في شذا العرف في فنّ الصرّف: 98: «إذا كان المفرد اسماً ثلاثياً، سالم العين ساكنها، سواء ختم بتاء أو لا، جاز في عين جمعه المؤنث الفتح».

(7) في أ، ب: «شرح».

(8) أي: قول الحريري في الدرّة: «وقيل: بل فتحت ليدخلها ضرب...».

حَدَّث: بمعنى تجدد بعدما كان معدوماً، وتجدد وجوده⁽²⁾، وهو من باب قَعَد، فَضُمَّ دَالِهِ خطأً إلا إذا كان لازدواج، وهو باب واسع وفيه بحث؛ لأنه ضربٌ من المشاكلة⁽³⁾، وهي من أقسام المجاز، فهل هذا أيضاً مجاز أو حقيقة؟ والظاهر أنه حقيقة، والفرق بينه وبين المشاكلة المشهورة أنَّ التصرف والنقل فيها في الصيغة، وفيه في مجرد الهيئة، وإن لم يجز استعماله بغير قرينة ونية⁽⁴⁾. وقد قيل إنه مقصور على السماع، فيكون موضوعاً له بشرط، فتأمل.

[مشطور الرجز]

جَزَعْتُ مِنْ أَمْرِ فَطِيعٍ قَدْ حَدَّثَ⁽⁵⁾

أَبُو تَمِيمٍ وَهُوَ شَيْخٌ لَا حَدَّثَ

قَدْ حَبَسَ الْأَصْلَعَ فِي بَيْتِ الْحَدَّثِ!

وفيه كنايةٌ بديعة، ونكايةٌ فطيدة، ترميه بالداء العضال. الحدث: الحالة المناقضة للطهارة شرعاً، والجمع أحداث⁽⁶⁾، ويُقال للفتى: حديث السنّ، فإن حذفت السنّ قلت: حَدَّثَ - بفتحيتين - وجمعه أحداث أيضاً⁽⁷⁾، وفيه تجنيس لطيف⁽⁸⁾.

ثم استطرّد وذكر ألفاظاً استعملوها في الازدواج خاصة، فقال:

(1) تمام قول الحريري في الدرة: «ويقولون: قد حَدَّثَ أمر، فيضمّون الدال من (حدث) مقايضة على ضمّها في قولهم: أخذه ما حَدَّثَ وما قَدَّمَ، فيحذفون بنية الكلمة... وإنما ضُمَّت الدال...».

(2) قوله: «وتجدد وجوده» ليس في أ، ب، ط.

(3) المشاكلة: هي ذكر الشيء بلفظ غيره لوقوعه في صحبته، تحقيقاً أو تقديرًا... كقوله:

قالوا: اقترح شيئاً نجد لك طبخه قلت: اطبخوا لي جبةً وقميصاً!

انظر شرح التلخيص للبرقي: 623.

(4) في أ، ب، ط: «قريبة».

(5) الرجز لأبي الفتح البستي، وهو في ديوانه: 233، وكشف الطرّة: 215.

(6) انظر التاج (حدث).

(7) العبارة في أ، ب: «ويقال للفتى حديث السنّ أيضاً: حَدَّثَ - بفتحيتين - ويجمع على أحداث». انظر اللسان (حدث).

(8) أي: جناس، وفي جنان الجناس للصفدي: 15: «قال ابن الأثير الجزري: هو أن يكون اللفظ واحداً والمعنى مختلفاً، وينقسم إلى تامّ وغير تامّ».

فقالوا: (الغدايا والعشايا) إذا قرنوا بينهما، فإذا أفردوا (الغدايا)⁽¹⁾ ردّوها إلى أصلها وقالوا: (الغدوات).

قال ابن بري: «حكى ابن الأعرابي أنه يقال: غَدِيَّةٌ وغدايا، وأنشد: [الطويل]

أَلَا لَيْتَ شِعْرِي مِنْ زِيَادِ أُمَيَّةَ غَدِيَّاتٍ قَيْظٍ أَوْ عَشِيَّاتٍ أُنْدِيَّةٍ⁽²⁾

فإذا سُمع في مفردِه (غَدِيَّةٌ)، كان جمعه على (غَدَايا) قياساً من غير احتياج إلى الازدواج⁽³⁾. وقوله في القاموس - بعدما حكى في مفردِه: غداة وغَدِيَّةٌ -: «ولا يُقال: (غَدَايا) إلاّ مع (عشايا)»⁽⁴⁾ فيه خللٌ، بل زلل.

وفي «شرح بانت سعاد» لابن هشام: «غداة: وزنُها فعلة بالتحريك، ولأُمها واو لقولهم في جمعها: غَدَوَاتٌ؛ ك: (صلاة) و(صلوات)، ولأَنتها من: غَدَوْتُ، ولقولهم: غدوة. وقولهم: يأتينا بالغدايا والعشايا، قال الجرجاني⁽⁵⁾ وابن سيده⁽⁶⁾: إنّما جاءت الياءُ فيها لتُناسب العشايا، والصّواب أنّ الذي فعل الازدواج إنّما هو جمع (غداة) على (غدايا)، فإنّها لاتستحقُّ هذا الجمع، بخلاف «عشية» فإنّها كـ «قضية» و«وصية»، وأمّا الياءُ فتستحقّها بعد أن جُمعت هذا الجمع⁽⁷⁾، وهي مبدلةٌ من همزة فعائل، لا من لامٍ (غداة) التي هي الواو.

(1) في أ، ب: «وغدِيَّات».

(2) البيت غير منسوب لقائل، وهو في تهذيب اللغة (عشا) والمحتسب 16/2 والافتضاب: 278 واللسان (غدا) والتاج (غدو) و(عشو) وكشف الطرّة: 220. واختلفت روايته في بعضها اختلافاً بسيطاً. وانظر قول ابن بري في حواشيه: 76.

(3) في اللسان (غدا): «قال ابن الأعرابي: غَدِيَّةٌ مثل عشية، لغة في غَدَوَةٍ؛ ك: ضحية لغة في ضُحوة، فإذا كان كذلك فغَدِيَّةٌ وغدايا ك: عشية وعشايا. قال ابن سيده: وعلى هذا لا تقول إنّهم كسّروا الغدايا من قولهم: إني لآتيه بالغدايا والعشايا، على الاتّباع للعشايا، إنّما كسّروه على وجهه؛ لأنّ فَعِيلَةً بآءٍ أن يُكسّر على فعائل». أما ما رآه الحريري من الازدواج في هذين اللفظين، فقد تبع بذلك الفراء وابن فارس، انظر: إصلاح المنطق: 37 والصاحي: 230.

(4) القاموس (غدو).

(5) هو أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني (471هـ): من أئمة العلم باللغة، وواضع أصول البلاغة، صاحب الكتابين المشهورين: «أسرار البلاغة» و«دلائل الإعجاز». إنباه الرواة 2/188، سير أعلام النبلاء 687/13، الأعلام 48/4.

(6) هو أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده (458هـ): فقيه ولغوي وأديب ومنطقي، من علماء الأندلس، من كتبه: «المختص» و«المحكم والمحيط الأعظم». إنباه الرواة 2/225، سير النبلاء 13/519، الأعلام 4/264.

(7) العبارة في ب، ط: «فإنّها كـ قضية ووصية، تستحق الياء في هذا الجمع».

بيأته أَنَّ أصل عشايا: عشائو، بواو متطرفة هي لامها، وتلك الواو بعد همزة منقلبة عن الياء الزائدة في عشية؛ كما في (صحيفة) و(صحائف)، ثم قلبوا الكسرة فتحة للتخفيف كما فعلوا في (صحارى) و(عذارى)، إلا أنهم التزموا التخفيف في الجمع الذي أعلت لأمه وقبلها همزة؛ لأنها أثقل، ثم انقلبت اللام ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، ثم أبدلت الهمزة [ياء] ⁽¹⁾ تخفيفاً لاجتماع الأشباه؛ إذ الهمزة تشبه الألف، وقد وقعت بين ألفين. ثم لما جمعت (غداة) على فعائل للمناسبة، وكان كل شيء جمع على فعائل ولامه همزة [أو ياء] ⁽²⁾ أو واو، ولم تسلم في الواحد، مستحقاً لأن تبدل من همزته ياء ك (خطايا) و(وصايا) و(مطايا)، فعلوا ذلك في (غدايا) لأن واو غداة لم تسلم.

فإن قلت: قدّروا الغدايا جمعاً لـ (غدوة)، وقد صحّ كلامهما ⁽³⁾ لأن الواو قد سلمت في الواحد، فكان القياس (غداوى) كما يقال (هراوة) و(هراوى)، قلت: يَأْبَاهُ أمران؛ أحدهما: أنهما إنّما قالوا: جمع (غداة)، فكيف أحمل ⁽⁴⁾ كلامهما على خلاف ماصرحا به؟ الثاني: أنه إذا دار الأمر بين إسناد الحكم إلى المناسبة وإسناده إلى أمرٍ مقتضٍ ⁽⁵⁾ في الكلمة نفسها، تعين الثاني.

وزعم ابن الأعرابي أن (الغدايا) لم تُقل للمناسبة، وإنّما هي جمع (غَدِيّة) واستدل لثبوته بقوله: ألا ليت... البيت السابق، ولا دليل فيه؛ لجواز أن يكون إنّما جاز (غديات) لمناسبة (عشيات)، لا لأنه يُقال: (غَدِيّة) ⁽⁶⁾.

وما قاله ابن الأعرابي، إن لم يكن له دليل غير ما أنشده، وردّ عليه ابن هشام ما قاله، فلا يتم كلام المحشّي الذي قدّمناه ⁽⁷⁾، والظاهر خلافه.

وقالوا: هنأني الشيء ومرأني، فإن أفردوا (مرأني) قالوا: أمرأني.

(1) ليست في الأصل وجميع النسخ، وهي زيادة يقتضيها السياق، أثبتتها من شرح بانت سعاد.

(2) سقطت من الأصل.

(3) أي: كلام الجرجاني وابن سيده السابق.

(4) في ب، ط: «يحمل».

(5) في أ: «يقضي».

(6) شرح بانت سعاد: 61-63.

(7) أي: كلام ابن بري السابق في حواشيه.

قال ابن بري: «حكى أهل اللغة: مرأني وأمرأني، لغتان»⁽¹⁾. أقول: ما ذكره المصنف بعينه من أدب الكاتب، كما هو شأنه في كتابه هذا، وعبارته: «هنأني الطعأم ومرأني، فإذا أفردوا قالوا: أمرأني»⁽²⁾. وفي شرحه لابن السيد اعتراض عليه بأنه: «حكى في باب فعلت وأفعلت (مرأني وأمرأني) بلا اشتراط ازدواج، وكذا قال الزجاج. وأجاب بأن الحكم أن يقال: إنه إذا انفرد جاز فيه اللغتان، فإذا ذكر مع (هنا) قيل (مرأ) - بلا ألف - لا غير، على الإتيان»⁽³⁾.

ولعمري إن هذا الصلح ليس بخير! فالأحسن أن يقال - كما في النهاية الأثرية -: إن فيه قولين لأهل اللغة: [أحدهما]⁽⁴⁾ قول الفراء⁽⁵⁾؛ وهو ما ذكره المصنف وصاحب أدب الكاتب في أحد البابين، والآخر قول الزجاج، وعليه مشى في باب آخر. وعلى كل حال فما هنا غير متفق عليه.

وقالوا: فعل به ما ساءه وناءه. أي: أثقله، وقال الزمخشري في شرح مقاماته: «ناء به: أماله، ومنه ﴿لَتَنَوَّأَنَّ الْعُصْبَةَ﴾ أي: تميلهم لثقلها فلا يقدرُونَ على النهوض، ومنه قولهم: أفعل كذا على ما يسوءه وينوءه، وقال الفراء: أراد: (ينوءه)، ولكن قال: (ينوءه) للازدواج، ويجوز أن يكون إتياناً للتأكيد لا غير»⁽⁶⁾.

أقول: هذا بناء على ما اختاره من جواز العطف في الإتيان، وبعضهم يمنعه، ففيه اختلاف، كما قال ابن فارس في فقه اللغة: «حَيَّاكَ اللَّهُ وَيَّاكَ، معنى يياك: أضحكك، وقيل: هو إتيان، وقول العباس: زمزم لشاربها حلٌّ وبلٌّ؛ بمعنى: مباحٌ أو شفاء، وقيل: هو إتيان»⁽⁷⁾.

وقال في المزهر: «عندي أنه ليس بإتيان؛ لأنه لا يكاد يكون بالواو»⁽⁸⁾. مع أنه لما سَرَدَ أمثلته أتى فيها بأمر كثيرة معطوفة! ثم إن الإتيان [على قسمين]⁽⁹⁾: ما لا معنى له أصلاً غير التقوية ك: حَسَنَ يَسَنَ، وما له معنى ظاهر ك: قَسِيمَ وَسِيمَ، أو غير ظاهر ك: شَيْطَانُ لَيْطَانُ؛ أي:

(1) حواشي ابن بري: 77.

(2) أدب الكاتب: 367.

(3) الاقتضاب: 190.

(4) زيادة من ط.

(5) انظر قول الفراء في «النهاية» مادة «مرأ» وفعلت وأفعلت للزجاج: 87 والصحاح (مرأ).

(6) سبق قول الزمخشري في مقاماته، وتعليق الشهاب الخفاجي عليه في ص 105.

(7) الصاحبي في فقه اللغة: 270، وانظر الإتيان والمزاوجة: 115 و130.

(8) المزهر 415/1.

(9) سقط من الأصل.

لاصق بالشر⁽¹⁾. وهو كما قال ابن فارس: إمّا معرب بإعرابه ك: حَسَنَ بَسَن، أو مركّب معهُ ك: خَيْصَ بَيْصَ؛ فإنّه إتباع كما صرّح به ابن فارس.

وقد يكون بأكثر من لفظ وفي غير الأسماء؛ نحو: لا بارك الله فيك ولا تارك ولا دارك. قال ابن الدّهان⁽²⁾ في الغرة: «وهو عند الأكثرين قسم من التأكيد، وبعضهم جعله قسماً من التوابع على حدة؛ لجريانه في المعرفة والنكرة». قلت: إذا كان تأكيداً يُحتمل أن يكون معنوياً، ولفظياً على أنّه أُبدل منه حرفٌ لدفع صورة التكرار، كما أشار إليه الرضي⁽³⁾.

وقالوا: هو رَجَسَ رَجَسٌ، فإذا أفردوا لفظ (نَجَس) ردّوه إلى أصله؛ كما قال تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُنْفَكُونَ رَجَسٌ﴾ [التوبة: 28].

يعني أن نَجَساً بوزن كَتَف⁽⁴⁾، وكسُرُ أوله وتسكين⁽⁵⁾ ثانيه إمّا يكون لأجل مقارنته للرجس، فإنّه موضوع على هذه الرّنة ابتداءً، وقد سبق المصتف إلى هذا غيره.

وفي طلبه الطّلبة: «النَّجَسُ - بالكسر والسكون - : إتباع للرجس على نظمه، فإذا أفردوه قالوا: نَجَسٌ - بفتح التّون والجيم - إذا أرادوا الاسم⁽⁶⁾، فإذا أريد التّعُث فهو [نَجَس]⁽⁷⁾ بفتح التّون وكسر الجيم⁽⁸⁾». وهو مردودٌ لثبوت ما يخالفه.

وقد قال ابن هشام: «إنّه لا يثبت ما ذكره من الازدواج، وإنّما يتم إذا كانوا في حال المقارنة لم يقولوا: نَجَسٌ - بفتحة فكسرة - وحينئذ يكون الازدواج والمشاكلة، فإنّما هو في التزام ذلك، وإلاّ فكل اسم على وزن (فَعْل) يجوز فيه جوازاً مُطرداً فَتَحُ أوله وكسُرُ ثانيه على الأصل؛ نحو: (كَتَف)، ويجوز تسكينُ عيّنه مع فتح فائه فيقال: (كَتَف) بوزن (ضَرْب)، ويجوز كسُرُ أوله مع سكون ثانيه فيقال: (كَتَف) بوزن (عِلْم)، فإن كانت عيّنه حرفٌ خلقي ك:

(1) انظر المزهري 414/1 و 416.

(2) أبو محمد سعيد بن المبارك بن علي الأنصاري (569 هـ): عالم باللغة والأدب، من تصانيفه: «شرح الإيضاح» و«الغرة في شرح اللمع لابن جني». إنباه الرّواة 47/2، سير أعلام النبلاء 268/15، الأعلام 100/3.

(3) انظر شرح الكافية للرضي 333/1.

(4) قوله: «بوزن كتف» سقط من ب، ط.

(5) في ب، ط: «وسكون».

(6) العبارة في ب: «عند إرادته اسماً».

(7) زيادة من ب.

(8) طلبه الطلبة للنسفي: 317.

(فَخَذَ) ففيه لغة رابعة؛ وهي إتباعُ الفاءِ لحركة العين لقَوَّتِها⁽¹⁾. فإذا جاز هذا فيه، فالازدواج بالتزامه لا بأصله، وفيه حينئذٍ مسامحةٌ ما.

وكذلك قالوا للشُّجاع الذي لا يُزايِلُ مكانَهُ: أَهْيَسَ أَلَيْسَ، والأصل في الأَهْيَسَ: الأَهْوَسَ؛ لاشتقاقه من هاسَ يهوسُ: إذا دَقَّ، فعدلوا به إلى الياء ليوافق أَلَيْسَ.

في الصَّحاح: «قال الأصمعيُّ: يُقال: حَمَلَ فلان على عَشْكِهِمْ فهاشَهُمْ؛ أي: داسَهُمْ، مثل حاسَهُمْ، والأَهْيَسُ: الشُّجاعُ، مثل الأَهْوَسُ»⁽²⁾. وكذا في القاموس⁽³⁾، ولذا ذكره في اليائي والواوي، فما قاله المصنّف ليس بمسلّم عند أهل اللغة.

ثم ذكر من الازدواج ما ورد في الحديث من قوله عليه السلام: «ارجعن مأزوراتٍ غَيْرَ مأجوراتٍ»⁽⁴⁾. مأزورات: من الوزر، فقياسه: موزورات، وإنّما هُمَزَ ليشاكل مأجورات⁽⁵⁾، من الأجر، إلّا أنّ أبا عليّ قال في التذكرة: «لا يصح أن يكون هذا القلبُ هنا للإتباع؛ لأنّه إنّما يأتي⁽⁶⁾ إذا جاء الأول⁽⁷⁾ على القياس، والإتباع في الثاني، فإنّما قال: مأزورات، على حدّ قولهم: يأجر⁽⁸⁾؛ يعني أبدلت همزة كما في (يأجر) من غير إتباع».

والظاهر أنّه لا يلزم تقدّم الجاري⁽⁹⁾ على القياس فيما نحن فيه، وقد صرّح بهذا علماء البيان في المشاكلة، واستشهدوا له بقوله:

[الكامل]

أومى إلى الكُوماءِ هذا طارقٌ نَحَرْنَنِي الأعداءُ إن لم تُنَحِرِي⁽¹⁰⁾

(1) انظر المغني: 896.

(2) الصَّحاح (هيس).

(3) القاموس (هيس).

(4) الحديث في سنن ابن ماجه، كتاب الجنائز 2/256 والنهاية 5/179. وهو في نهي النساء عن اتباع الجنائز -- كما جاء في كتب الحديث -- وليس في نهيهن عن زيارة القبور، كما سيثير الشارح بعد.

(5) انظر السابق من النهاية، واللسان (وزر).

(6) في ب: «يتأتى».

(7) في أ: «الأمر».

(8) في الأصل: «يأجل»، والصواب ما أثبتته من النسخ الأخرى.

(9) في ط: «الجاني».

(10) البيت هو آخر أربعة أبيات غير منسوبة لقائل في أمالي القالي 1/43 وكشف الطرة: 216. والكوماء: الناقة.

وهذا من حديث قاله النبي ﷺ للنساء وقد نهاهن⁽¹⁾ عن زيارة القبور، وهو مسوخ⁽²⁾؛ لأنه أذن فيه بعد ذلك⁽³⁾.

«أعيد كما بكلمات الله التامة، من كل شيطان وهامة، ومن شر كل عين لامة»⁽⁴⁾.

الشاهد في قوله: لامة، فإنه كان قياسه: ملمة، لكنه غيّر للازدواج⁽⁵⁾، وليس بمسلم أيضاً. قال ابن بري: «عين لامة: أي ذات لمم، واللمم: الجنون، و: أصابه من الجن لمة، وقد تكون (لامة) من: لم به إذا زاره، لغة في: ألم به»⁽⁶⁾. وفي القاموس: «العين اللامة: المصابة بسوء، وكل ما يخاف من فزع أو شر»⁽⁷⁾. وعلى هذا فلا ازدواج، والكلمات التامة فُسرت بالقرآن.

ومثله قول امرأة من العرب: من حقنا أو رقنا فليُنزل⁽⁸⁾. أي: من خدّمنا ومدّحنا أو أطعمنا، فليُنزل عندنا فإننا نكرمه، وكان الأصل: رفانا. وفي القاموس: «من حقنا أو رقنا فليقتصد؛ أي: من طاف بنا واعتنى بأمرنا وخدمنا ومدّحنا فلا يغلو. ومنه قولهم: ما له حاف ولا راف، وذهب من كان يحفه ويرقه»⁽⁹⁾. وفي الصحاح بعدما ذكر هذا المثل قال: «أي: من خدمنا، أو

(1) في ب: «في نهين».

(2) النسخ: إبطال الشيء وإقامة آخر مقامه، وفي التنزيل ﴿مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلَهَا﴾ والآية الثانية ناسخة والأولى منسوخة. اللسان (نسخ). وكذا النسخ في الحديث الشريف، والحديث المشار إليه بأنه منسوخ - وهو قوله: «ارجعن مأزورات غير مأجورات» - ليس في نهى النساء عن زيارة القبور كما وهم المشرح، وإنما جاء النهي عن ذلك بقوله ﷺ: «لعن الله زوارات القبور». وهو في سنن ابن ماجه، باب نهى النساء عن زيارة القبور 254/2، وهو الحديث المنسوخ بقوله ﷺ: «كنت نهيتكم عن زيارة القبور، فزوروها؛ فإنها تذكركم بالآخرة». وهو في صحيح مسلم، كتاب الجنائز 672/2 وسنن ابن ماجه، كتاب الجنائز 252/2. وانظر: الناسخ والمنسوخ من الحديث لابن شاهين: 278-280.

(3) العبارة في ب: «ثم أذن فيها بعد، فالحديث منسوخ».

(4) من حديث للرسول ﷺ يعوذ الحسن والحسين، وهو في صحيح البخاري، كتاب الأنبياء 3/ 1233 والنهاية 272/4.

(5) كذا في السابق من النهاية.

(6) حواشي ابن بري: 78.

(7) القاموس (لم).

(8) مام قول الحريري في الدرّة: «ومثله قوله - عليه السلام - من حقنا أو رقنا فليقتصد». والحديث في النهاية 240/3. أما المشرح فأثبت ما يشبه قول الرسول ﷺ بقول امرأة من العرب. انظر: جمهرة الأمثال 310/2 والمستقصى في أمثال العرب 2/ 355.

(9) القاموس (حفف). وانظر اللسان (حفف).

تَعْطَفَ عَلَيْنَا وَحَاطُنَا»⁽¹⁾. وذكر في مادة رَفَف: «وَقَدْ رَفَفْتُ أَرْفُ - بِالضَّم - وَفُلَانٌ يَرْفُنَا: أَيِ يَحُوطُنَا وَفِي الْمَثَلِ...»⁽²⁾ الخ.

وظاهره أَنَّهُ لَيْسَ مِنَ الْإِزْدَوَاجِ. وَفِي الْمَجْمَلِ: «يُقَالُ: مَا لِفُلَانٍ حَافٌّ وَلَا رَافٌّ؛ فَالْحَافُّ: الَّذِي يَضُمُّهُ، وَالرَّافُّ: الَّذِي يَطْعَمُهُ، وَرَفٌّ فُلَانٌ بِفُلَانٍ: إِذَا⁽³⁾ أَكْرَمَهُ»⁽⁴⁾.

• • •

وَيَقُولُونَ: هُمْ عَشْرُونَ نَفْرًا، وَثَلَاثُونَ نَفْرًا، فَيُوهَمُونَ فِيهِ؛ لِأَنَّ التَّنْفَرَ إِنَّمَا يَقَعُ عَلَى الثَّلَاثَةِ مِنَ الرِّجَالِ إِلَى الْعَشْرَةِ.

مَا ذَكَرَهُ وَإِنْ كَانَ مَشْهُورًا⁽⁵⁾، ففِي كَلَامِ الْبُلْغَاءِ وَأَهْلِ اللُّغَةِ مَا يَخَالِفُهُ؛ لِذَا قَالَ بَعْضُهُمْ: إِنَّ التَّنْفَرَ يُطْلَقُ عَلَى مَا فَوْقَ الثَّلَاثَةِ، كَمَا فِي الْقَامُوسِ وَغَيْرِهِ⁽⁶⁾.

وَفِي كَلَامِ الشَّعْبِيِّ⁽⁷⁾: «حَدَّثَنِي بَضْعَةُ عَشْرَ نَفْرًا». وَلَا يَخْتَصُّ بِالرِّجَالِ، بَلْ وَلَا بِالْإِنْسَانِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قُلْ أُوْحَىٰ إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ نَفَرَيْنِ لِيَلِجَنَّ﴾ [الجن: 1]. وَفِي الْمَجْمَلِ: «التَّنْفَرُ وَالرَّهْطُ يُسْتَعْمَلُ إِلَى الْأَرْبَعِينَ»⁽⁸⁾. وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا أَنَّ الرَّهْطَ يَرْجِعُونَ إِلَى أَبِي⁽⁹⁾ وَاحِدٍ، بِخِلَافِ التَّنْفَرِ.

وَبَيَّتُ امْرَأَتِي الْقَيْسَ الْمَذْكُورَ شَاهِدًا عَلَى [غَيْرِ]⁽¹⁰⁾ مَا قَالَهُ الْمُصَنِّفُ لِأَنَّهُ⁽¹¹⁾، فَهُوَ كَمَا قِيلَ فِي

(1) الصَّحاح (حَفَف).

(2) الصَّحاح (رَفَف).

(3) سَقَطَتْ مِنْ ب، ط.

(4) الْمَجْمَل (رَف).

(5) وَهُوَ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ اللَّيْثُ وَالْخَلِيلُ وَغَيْرُهُمَا، أَنْظَرَ مَقَائِيسَ اللُّغَةِ (رَهْط) وَاللِّسَانَ (نَفَر).

(6) فِي الْقَامُوسِ (نَفَر): «وَالْتَّنَفَرُ: النَّاسُ كُلُّهُمْ، وَمَادُونَ الْعَشْرَةَ مِنَ الرِّجَالِ». وَفِي الصَّحاح (نَفَر): «وَالنَّفَرُ - بِالتَّحْرِيكِ -: عِدَّةُ رِجَالٍ؛ مِنْ ثَلَاثَةٍ إِلَى عَشْرَةٍ». وَأَنْظَرَ تَهْذِيبَ اللُّغَةِ (نَفَر).

(7) هُوَ أَبُو عَمْرٍو عَامِرُ بْنُ شَرَّاحِيلَ بْنِ عَبْدِ ذِي كَبَارٍ الشَّعْبِيِّ (103 هـ): رَاوِيَةٌ مِنَ التَّابِعِينَ، يُضْرَبُ الْمَثَلُ بِحِفْظِهِ. وَفَيَاتُ الْأَعْيَانِ 12/3، سِيرُ أَعْلَامِ النِّبَلَاءِ 269/5، الْأَعْلَامُ 251/3.

(8) فِي الْمَجْمَلِ (رَهْط): «الرَّهْطُ: الْعَصَابَةُ دُونَ الْعَشْرَةِ، وَيُقَالُ: بَلَ إِلَى الْأَرْبَعِينَ». وَفِي مَادَّةِ (نَفَر): «التَّنْفَرُ: عِدَّةُ رِجَالٍ؛ مِنْ ثَلَاثَةٍ إِلَى الْعَشْرَةِ».

(9) فِي الْأَصْلِ: «بَابٌ»، وَأَثَبْتُ الصَّوَابَ مِنَ النُّسَخِ الْآخَرَى.

(10) سَقَطَتْ مِنَ الْأَصْلِ.

(11) وَبَيَّتُ امْرَأَتِي الْقَيْسَ الَّذِي اسْتَشْهَدَ بِهِ الْحَرِيرِيُّ هُوَ:

فَهُوَ لَا تَنْمِي رَمِيَّتَهُ مَا لَهُ؟ لَا عُدَّةً مِنْ نَفَرِهِ
وَسَيَّاتِي. وَقَالَ ابْنُ بَرِّي فِي حَوَاشِيهِ: 79 تَعْلِيقًا عَلَى اسْتِشْهَادِ الْحَرِيرِيِّ بِالْبَيْتِ السَّابِقِ: «تَفْسِيرُهُ النَّفَرُ

المثل: كالحافر على حفته بظلفه⁽¹⁾؛ لأنه فسر النَّفَر فيه بالقوم، وهو المتبادر من قوله تعالى: ﴿وَأَعَزُّ نَفَرًا﴾ [الكهف: 34]، كما يشهد له مقام الافتخار.

ومن الغريب ما وقع في الحديث من استعماله بمعنى رجل⁽²⁾، وبه صرح الإمام الكرمانى؛ فقال: «لِلنَّفَر معنى آخر في العُرف؛ وهو الرجل»⁽³⁾. والمراد بالعرف عرف اللغة؛ لأنه فُسر به الحديث الصحيح، وقد غفل عن هذا بعض أهل العصر، فقال في تأليفه⁽⁴⁾: فَإِنْ قُلْتَ: قال صاحب التقريب⁽⁵⁾ في تفسير قول مَنْ قال: لو هاهنا أحد من أنفارنا؛ أي: رجالنا، مقتضاه وقوع النَّفَر على الرجل الواحد، فليكن قولهم: (عشرون نفراً) على معنى عشرون رجلاً. قُلْتُ: قد قلّد هذا صاحب مطالع اللغة⁽⁶⁾ - وهو ابن قُرُقُول⁽⁷⁾ - في هذا التفسير، إلا أنه قال في المطالع: «لم يرد أن النَّفَر بمعنى الرجل، والأنفار بمعنى الرجال، وإنما هو بيان لحاصل المعنى». وقد علمت مما قدّمناه لك ما في كلامه، فتنّبّه له.

[المديد]

كما قال امرؤ القيس:

فَهو لا تُنمي رَمِيئُهُ مَالُهُ؟ لا عُدَّ مِنْ نَفَرَةٍ⁽⁸⁾

هو من قصيدة له في ديوانه⁽⁹⁾، أولها:

بالقوم في البيت المذكور، مناقض لما اشترط من أن نفر لما دون العشرة، فلا شك أن قومه بنو ثعل، وهم أمة عظيمة، ولو قال: أسرة ونحوها، لكان الوجه.

(1) مثل يضرب لمن يوقع نفسه بنفسه في المتاعب، والظلف للبقرة والشاة والظبي، كالحافر للفرس والحصار.

(2) لعله يقصد قوله ﷺ - من حديث أبي ذر-: «لو كان هاهنا أحد من أنفارنا»؛ أي: من قومنا، وهو في

النهاية 93/5. أو الحديث الوارد في صحيح البخاري، كتاب العلم 36/1: «أن الرسول ﷺ بينما هو جالس

في المسجد والناس معه، إذ أقبل ثلاثة نفر...».

(3) شرح صحيح البخاري 25/2.

(4) العبارة في ب: «في بعض تأليفه».

(5) لعله التقريب في كشف الغريب للقيومي (834هـ).

(6) سبق تعريفه في الصفحة 167.

(7) هو أبو إسحاق إبراهيم بن يوسف بن أدهم الوهراني (569 هـ): عالم بالحديث، من أدباء الأندلس، من كتبه:

«مطالع الأنوار في صحاح الآثار». وفيات الأعيان 62/1، سير أعلام النبلاء 235/15، الأعلام 81/1.

(8) البيت في ديوان امرئ القيس: 125 وجمع الأمثال 331/2 والمستقصى 333/2 وحواشي ابن بري: 78

واللسان (نفر).

(9) القصيدة كاملة في ديوانه: 123-127.

رُبَّ رَامٍ مِنْ بَنِي ثَعْلٍ مُخْرِجٍ كَفَيْهِ مِنْ سُتْرَةٍ⁽¹⁾
وهي من غُرَرِ قصائده؛ لعدوية لفظها، وخِفَّةِ وزنها، ولذا عارضه كثير من الشعراء
المتقدمين؛ كعلي بن جبلة⁽²⁾ في قوله يمدح أبا دُلْفٍ⁽³⁾:
[المديد]

يا دَوَاءَ الْأَرْضِ إِنْ فَسَدْتُ وَمُدِيلَ الْيَسْرِ مِنْ عُسْرِهِ⁽⁴⁾
كُلُّ مَنْ فِي الْأَرْضِ مِنْ عَرَبٍ بَيْنَ يَدَيْهِ إِلَى حَضْرِهِ
مُسْتَعِيرٌ مِنْكَ مَنْقَبَةٌ يَكْتَسِبُهَا يَوْمَ مُفْتَحِرِهِ⁽⁵⁾
وقول أبي نواس:
[المديد]

أَيْهَا الْمَنْتَابُ عَنْ عُفْرِه لَسْتَ مِنْ لَيْلِي وَلَا سَمَرِهِ⁽⁶⁾
لَا أَذُودُ الطَّيْرَ عَنْ شَجَرٍ قَدْ بَلَوْتُ الْمَرَّ مِنْ ثَمَرِهِ⁽⁷⁾
وفي شرح ديوان امرئ القيس: «أنمي: بمعنى⁽⁸⁾ توارى عن الرامي؛ مات أم⁽⁹⁾ لم يمت،
والضمير للرامي». وقال ابن بري: «التفر هنا بمعنى القوم، فلا يناسب مدعاه؛ فَإِنَّ قَوْمَهُ بَنُو
ثَعْلٍ، وَهُمْ نَاسٌ كَثِيرٌ»⁽¹⁰⁾.

(1) سقط البيت من أ.

(2) هو أبو الحسن علي بن جبلة بن مسلم الأبنائي، المعروف بِالْعَكْوَلِ (213 هـ): شاعر عراقي، استنفذ أكثر
شعره في مدح أبي دُلْفٍ العجلي، له ديوان شعر مطبوع. الشعر والشعراء 864/2، سير أعلام النبلاء 478/8،
الأعلام 268/4.

(3) هو القاسم بن عيسى بن إدريس بن معقل (226 هـ): أحد الأمراء الأجواد الشجعان، وأخبار أدبه وشجاعته
كثيرة. وفيات الأعيان 73/4، الأعلام 179/5.

(4) في أ، ب: «بدل».

(5) الأبيات في شعر علي بن جبلة: 68 والأغاني 7642/22.

(6) في ب: «المنساب».

(7) البيتان في ديوان أبي نواس 495/1.

(8) العبارة في ب، ط: «أنمي الصيد: توارى».

(9) في ب: «أو».

(10) حواشي ابن بري: 79.

ووردَ في الحديث: «ثلاثة أرهط»⁽¹⁾، فسمى الواحد رهطاً، وهو كالذود⁽²⁾ الذي يُرادُ به الواحد، وهو في أصله جمع، كما مرَّ في التفر.

وقوله: تَرَبَّتْ يده. دعا عليه بالفقر، كأنه ليس عنده غير التراب⁽³⁾، ومثله: (أرمل) المأخوذ من الرمل⁽⁴⁾.

وقال في الكشف: «قولهم: قاتله الله ونحوه، كأنه بلغَ مبلغاً يُحسد عليه»⁽⁵⁾، ويدعو عليه حاسدوه». وهو استعارة كما حقَّقه أهل المعاني.

[ثُمَّ إِنَّ] ⁽⁶⁾الرَّهْطُ يُقَالُ إِلَى الْأَرْبَعِينَ؛ كَالْعَصْبَةِ.

لم يبيِّن ابتداءً ذلك في العصبه، وظاهرُ تسويته بالرَّهْطِ أَنَّهُ يُطْلَقُ عَلَى مَا دُونَ الْعَشْرَةِ، وَالْمَصْرُوحُ بِهِ فِي كِتَابِ اللُّغَةِ أَنَّ الْعَصْبَةَ مِنَ الْعَشْرَةِ إِلَى الْأَرْبَعِينَ⁽⁷⁾.

وفي التفاسير: الْعَصْبَةُ وَالْعِصَابَةُ: الْعَشْرَةُ فَصَاعِداً⁽⁸⁾؛ لِأَنَّهُ تُعَصَّبُ بِهِمُ الْأُمُورُ وَتُسْتَكْفَى النُّوَابِ، فَقِيلَ: إِنَّهُ ⁽⁹⁾مَرْدُودٌ بِمَا فِي مُصْحَفِ حَفْصَةَ⁽¹⁰⁾: «إِنَّ الَّذِينَ جَاؤُوا بِالْإِفْكِ مِنْكُمْ عَصْبَةَ أَرْبَعَةٍ»⁽¹¹⁾. وَأَجِيبَ عَنْهُ بِأَنَّهُ مِنْ ذِكْرِ الْبَعْضِ بَعْدَ الْكُلِّ لِنَكْتَةٍ، أَوْ هُوَ مَجَازٌ، وَمَا قَالَهُ ابْنُ فَارَسٍ قَوْلَ آخِرِ⁽¹²⁾ مُخَالَفٍ لِلْمَشْهُورِ.

(1) الحديث بتمامه في صحيح البخاري، باب الإجارة 793/2 ومسند ابن حنبل 116/2.

(2) الذود: للقطيع من الإبل الثلاث إلى التسع، وقيل: ما بين الثلاث إلى العشر. اللسان (ذود).

(3) اللسان (ترب).

(4) اللسان (رمل).

(5) في ب: «فيه».

(6) زيادة من النسخ الأخرى.

(7) انظر اللسان (عصب).

(8) انظر الكشف 217/3 والبحر المحيط 242/6.

(9) في ب: «ذلك».

(10) في الأصل: «مصنف حفصة»، وأثبت الصواب من النسخ الأخرى. ونُسب المصحف إلى أم المؤمنين حفصة بنت عمر بن الخطاب رضي الله عنهما؛ لأنَّ أبا بكر حين جمع القرآن كانت الصحف عنده، ثم صارت عند عمر بعده، فلمَّا مات ظلت عند حفصة، حتى طلبها عثمان منها، فنسخ منها عدَّة مصاحف، ثم ردَّ الأصل إلى حفصة بعد ذلك. انظر الإتقان في علوم القرآن: 202.

(11) لفظ «أربعة» غير وارد في الآية الحادية عشرة من سورة النور، ولعلَّه من الشروح الموضوعة على مصحف حفصة رضي الله عنهما، فقول الشارح: «بما في مصحف حفصة» يدل على ذلك.

(12) قال ابن فارس في المجل (رهط): «الرَّهْطُ: الْعَصَابَةُ دُونَ الْعَشْرَةِ، وَيُقَالُ: بَلَ إِلَى الْأَرْبَعِينَ».

ويقولون في جمع حاجة: حوائج، فيوهمون فيه، كما وهم بعض المُحدثين في قوله:
[الطويل]

إذا ما دخلتُ الدَّارَ يوماً ورُفَعَتْ سُتُورُكَ فانظُرْ لي بما أنا خارجُ

فَسَيَّانِ بَيْتِ العَنَكَبُوتِ وَجَوَسَقٍ رَفِيعٍ إذا لم تُقَضِّ فِيهِ الحَوَائِجُ⁽¹³⁾

رُدَّ ما ذكره، وصَحَّ ما ادَّعى الوهم فيه أشهرُ من «قفا نبك!» و(حاجة) عند الخليل كما في العين، أصلها: حائجة⁽¹⁴⁾، فلهذا جُمعت على حوائج، وكذا قاله ابنُ دريد وأبو عمرو بن العلاء⁽¹⁵⁾.

وقالوا: (حائجة) مسموعة من العرب ك: (حاجة)⁽¹⁶⁾ كما حكاها الأصمعي⁽¹⁷⁾، إلّا أنَّ المشهور (حاجة)، واستعمال (حائجة) نادر جداً، ولذا قال ابنُ جني: إنَّه لم يُسمع⁽¹⁸⁾. و(حوائج) جمعٌ لمفردٍ مقدَّر، وذهب بعضُ اللغويين إلى أنَّ حوائج جمعُ حَوَاجٍ؛ بمعنى حاجة⁽¹⁹⁾، وهو مفردٌ مستعملٌ أيضاً، قال قيس بن رفاعه⁽²⁰⁾:
[البسيط]

مَنْ كَانَ فِي نَفْسِهِ حَوَاجٌ يَطْلُبُهَا
(21)

(13) البيتان نُسِبا خطأً إلى ابن عُنين -كما سيثير الشارح بعد- والصواب أنَّهما لأبي سعد بن هبة الله بن الوزير، وهما في تهذيب الخواص: 85 واللسان (حوج) وفيه نُسب البيت الثاني إلى بديع الزمان الهمداني، والخريدة 183/1 وكشف الطرة: 211.

(14) العين 259/3.

(15) انظر حواشي ابن بَرِّي: 80 واللسان (حوج) وفيه: «وحكى المهلبى عن ابن دريد أنه قال: حاجة وحائجة، وكذلك حكى عن أبي عمرو بن العلاء أن يقال: في نفسي حاجة وحائجة وحوجاء، والجمع حاجاتٌ وحوائج وحَاجٌ وَحَوَّجٌ».

(16) سقطت من أ.

(17) انظر اللسان (حوج).

(18) الخصائص 127/2، وانظر حواشي ابن بري: 84.

(19) وهو ما ذهب إليه ثعلب، انظر اللسان (حوج).

(20) في أمالي القالي 12/1 وص 22 من كتاب التنبيه: «إنَّما هو أبو قيس بن أبي رفاعه، واسمه دثار، كان شاعراً ومتحدثاً، وكان يقدُّ إلى النعمان بن المنذر سنة، وإلى الحارث بن أبي شمر الغساني سنة، فيمدحهما وينال جوارئهما».

(21) صدر بيت ورد في اللسان (حوج) بلا نسبة، وعجزه:

عندي فأني له زهنٌ بإصْحَارِ

.....
وانظر السابق من أمالي القالي.

و القياس فيه أن يجمع (حَوَجا) على (حواجي)؛ مثل (صحراء) و (صحاري)، فقُدمت الياء فيه على الجيم قلباً فصارت (حوائج)، والقلب في كلام العرب كثير، ففيه ثلاثة أقوال:

أولها: أنه جمع (حائجة) المقدّر.

وثانيها: أنه سُمع مفردّه.

وثالثها: أنه جمع حَوَجا.

ثم إن (حوائج) كثر استعماله في الكلام الفصيح الصحيح؛ كقول النبي ﷺ: «استعينوا على إنجاح الحوائج بالكتمانِ لها»⁽¹⁾، وحكى سيبويه أنه يقال: «تنجَز فلان حوائجه واستنجزها»⁽²⁾، وفي الحديث: «اطلبوا الحوائج عند حَسَنِ الوجوه»⁽³⁾.

وما أحسن قول الصرصري⁽⁴⁾ في بعض القصائد النبوية:

أَلَا يَا رَسُولَ الْإِلَهِ الَّذِي هَدَانَا بِهِ اللَّهُ مِنْ كُلِّ تَبَةٍ

سَمِعْتُ حَدِيثاً مِنَ الْمُسْنَدَاتِ يَسُرُّ فَوَادَ الْفَقِيهِ النَّبِيِّ⁽⁵⁾

وَأَنْتَ كَدَقَلْتَ فِيهِ: اطْلُبُوا الـ حَوَائِجَ عِنْدَ حَسَنِ الْوُجُوهِ⁽⁶⁾

وَلَمْ أَرَأِ أَحْسَنَ مِنْ وَجْهِكَ الـ كَرِيمِ فَجُدْ لِي بِمَا أُرْتَجِيهِ⁽⁷⁾

ومما استشهدوا به لصحة جمع الحوائج من كلام العرب قول الأعشى في بعض قصائده⁽⁸⁾:

(1) الحديث في: كتاب الضعفاء الكبير للعقيلي 2/109 وتاريخ بغداد للخطيب البغدادي 8/57 وميزان الاعتدال 141/2 وكشف الخفاء 1/109.

(2) الكتاب 73/4.

(3) الحديث في: حلية الأولياء 3/156، وكنز العمال رقم 16793 وفيه: «رواه ابن عساكر عن عائشة»، وانظر: لسان الميزان 19/8 وكشف الخفاء 1/122.

(4) هو أبو زكريا يحيى بن يوسف بن يحيى الأنصاري، الصرصري (656 هـ): شاعر من أهل صرصر، له ديوان شعر صغير، ومنظومات في الفقه وغيره. شذرات الذهب 5/285، الأعلام 8/177.

(5) في ب، ط: «سمعنا حديثاً». في ب، ط: «فواد النبيل».

(6) في ب، ط: «بأنك قد قدّمت قول...».

(7) البيتان في ديوان الصرصري: 628، وفيه: «المليك» بدل «الإله».

(8) قوله: «في بعض قصائده» سقط من ب، ط.

النَّاسُ حَوْلَ فَنَائِهِ أَهْلُ الْحَوَائِجِ وَالْمَسَائِلِ⁽¹⁾
وقول الشَّمَاح⁽²⁾:
[الوافر]

تَقَطَّعُ بَيْنَنَا الْحَاجَاتُ إِلَّا حَوَائِجَ يَغْتَسِفْنَ مَعَ الْجَرِيِّ⁽³⁾
وقول الفرزدق:
[الطويل]

ولي ببلاد السُّنْدِ عِنْدَ أَمِيرِهَا حَوَائِجُ جَمَّاتٍ وَعِنْدِي ثَوَائِبُ⁽⁴⁾
إلى غير ذلك ممَّا لَا يُحْصَى نِظْماً وَنَثْراً⁽⁵⁾، ولو أُورِدَ كُلُّهُ لَكَانَ كِتَاباً شَخِصاً.

والمصتف - كما في مسائل ابن بَرِّي - تبع فيما ذكره الأصمعي، وهو مِمَّا عُدَّ مِنْ سَقَطَاتِهِ وَغَلَطَاتِهِ، وَحَكَى عَنْهُ الرِّقَاشِي وَالسَّجِسْتَانِي أَنَّهُ رَجَعَ عَنْ هَذَا الْقَوْلِ⁽⁶⁾، وَلَوْ أَنَّ الْحَرِيرِي سَلَكَ مَسَالِكَ النَّظَرِ الشَّدِيدِ، وَحَادَ عَنْ مَذْهَبِ التَّسْلِيمِ وَالتَّقْلِيدِ، كَانَ الْحَقُّ إِلَيْهِ أَقْرَبُ مِنْ حِجْلِ الْوَرِيدِ. وَالشَّعْرُ الَّذِي أوردَهُ نُسِبَ لِابْنِ عَنِينَ⁽⁷⁾، وَوَقَعَ فِي بَعْضِ نُسخِ دِيوانِهِ، وَهُوَ مِنَ الْهَفَوَاتِ وَأَوْهَامِ الرِّوَاةِ، وَمَا آفَةُ الْأَخْبَارِ إِلَّا زُؤَانُهَا، وَهُوَ لِأَبِي سَعْدٍ⁽⁸⁾ بِنِ هَبَةَ اللَّهِ ابْنِ الْوَزِيرِ الْمُطَّلَبِ،

(1) البيت من قصيدة يمدح بها الأعشى مسروق بن وائل، وهو في ديوانه: 342 وحواشي ابن بري: 81 واللسان (حوج) وكشف الطرة: 212.

(2) هو الشَّمَاح بن ضرار بن حرمة المازني الذبياني الغطفاني (22 هـ): شاعر مخضرم أدرك الجاهلية والإسلام، له ديوان شعر مطبوع. الأغاني 3270/8، الخزائن 196/2، الأعلام 175/3.

(3) في ب: «من الجرير» وفي ط: «مع الجرير». والبيت في ملحق ديوان الشَّمَاح: 463 وحواشي ابن بري: 81 واللسان والتاج (حوج).

(4) البيت في ديوان الفرزدق 85/1 برواية «الهند» بدل «السند»، وحواشي ابن بري: 82 واللسان والتاج (حوج) وكشف الطرة: 212.

(5) أورد ابن بري في حواشيه على الدرة شواهد أخرى عديدة، انظر: 80-84. (6) في اللسان (حوج) ذكر ابن منظور أَنَّ الْأَصْمَعِي كَانَ يَنْكُرُ جَمْعَ (حَائِجَةٍ) عَلَى (حَوَائِجٍ)، وَيَقُولُ: هُوَ مُؤَلَّدٌ، ثُمَّ قَالَ: «وَأَمَّا غَلَطُ الْأَصْمَعِي فِي هَذِهِ اللَّفْظَةِ كَمَا حُكِيَ عَنْهُ حَتَّى جَعَلَهَا مُؤَلَّدَةً؛ كَوْنِهَا خَارِجَةٌ عَنِ الْقِيَاسِ... عَلَى أَنَّهُ قَدْ حَكَى الرِّقَاشِي وَالسَّجِسْتَانِي عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ الْأَصْمَعِي أَنَّهُ رَجَعَ عَنْ هَذَا الْقَوْلِ، وَأَمَّا هُوَ شَيْءٌ كَانَ عَرَضَ لَهُ مِنْ غَيْرِ بَحْثٍ وَلَا نَظَرٍ، قَالَ: وَهَذَا الْأَشْبَهُ بِهِ؛ لِأَنَّ مِثْلَهُ لَا يَجْهَلُ ذَلِكَ؛ إِذْ كَانَ مُوجُوداً فِي كَلَامِ النَّبِيِّ ﷺ، وَكَلَامِ الْعَرَبِ الْفَصَحَاءِ، وَكَأَنَّ الْحَرِيرِي لَمْ يَمْرُ بِهِ إِلَّا الْقَوْلُ الْأَوَّلُ عَنِ الْأَصْمَعِي دُونَ الثَّانِي. وَاللَّهُ أَعْلَمُ».

(7) هو أبو المحاسن محمد بن نصر الله بن مكارم الأنصاري (630 هـ): شاعر مشهور مطبوع، غزير المادة من الأدب، له ديوان شعر مطبوع. وفيات الأعيان 25/2، الأعلام 125/7.

(8) هو أبو سعد محمد بن علي بن عبد المطلب. كذا في الخريدة - القسم العراقي - 182/1.

وهو -كما قال العماد في الخريدة⁽¹⁾:- من بيت السُّوددِ والفضل، وله خطٌّ رائق، وأدبٌ فائق، وكان يُلقَّب بالجرذ، [وإلى ذلك يشير بقوله]⁽²⁾: [السريع]

فديتُ مَنْ في وجهها سنَّةٌ أشهى إلى قلبي من الفرضِ
تنسى عهداً أسلفت بيننا كأنها قد أكلت قرصي
وأشده قوله:

تنانيركم للنَّمْل فيها مدارجُ وفي قدركم للعنكبوتِ مناسِجُ
وعندكم للضَّيفِ يومٌ يزوركم حَوالاتُ سوءٍ كلَّها وسفاتجُ⁽³⁾
إذا سهل الإذن العسير ورُفِّعت ستوركُ فانظر لي بما أنا خارجُ
وسِيانِ بيتِ العنكبوتِ وجوسقُ منيعٌ إذا لم تُقَضَّ فيه الحوائجُ⁽⁴⁾
وقضاءُ الحاجةِ غنيٌّ عن البيان، إلا أنه كُني به في العرف عن⁽⁵⁾ دخول بيت الخلاء للبراز⁽⁶⁾.
ومن مُلَحّ الشهاب الحجازي⁽⁷⁾ قوله فيما يُكتب على باب بيت الخلاء، كما جرت به عادة الملوك والرؤساء:

لُذْ بِبَابِي اسْتَطَابَةٌ⁽⁸⁾ عند ضيقِ المناهِجِ
فهو بِبَابٌ مُجَرَّبٌ لِقَضَاءِ الحوائجِ

- (1) في ب: «الجمهرة» وفي أ: «الجهيزة». تصحيف.
- (2) قوله: «وإلى ذلك يشير بقوله» سقط من ب. والبيتان في الخريدة، القسم العراقي 179/1.
- (3) في ب، ط: «وعندهم للضيف يوم يزورهم». والسَّفَاتِجُ من السَّفْتِجَةِ: وهو أن يعطي مالاً لآخر، وللآخر مال في بلد المعطي، فيوفيه إياه ثُمَّ، فيستفيد آمن الطريق. القاموس (سفع).
- (4) في ب: «رفيع إذا». والجوسق: القصر. الأبيات في الخريدة، القسم العراقي 183/1 وكشف الطرة: 211.
- (5) العبارة في ب: «كناية عن...».
- (6) في ب: «للإنسان».
- (7) هو شهاب الدين أحمد بن محمد بن علي الأنصاري (875هـ): من شيوخ الأدب في مصر، نظم الشعر وغني بالموسيقا، من كتبه: «قلائد النحور من جواهر البحور» و«التذكرة». معجم المؤلفين 129/2، الأعلام 230/1.
- (8) في ب، ط: «لُذْ بِبَابٍ تَرِيدُهُ».

وبهذا يظهر لك حُسنُ قولِي في هذا المعنى:

[الطويل]

إذا القصرُ لم تقضِ المنى في جنبه ولم تفتح عند المضيقِ المناهج⁽¹⁾

فبيتُ الخَلَا منه أحبُّ لناظري فكم قُضيت للنفس فيه حوائج⁽²⁾

• • •

ويقولون لما يكثر ثمنه: مُثْمَنٌ، فيوهمون فيه؛ لأنَّ المُثْمِنَ -على قياس كلام العرب- هو الذي له ثمن ولو قل؛ كما يقال: عُصْنُ مُورِقٍ: إذا بدا فيه الورق، وشجر مثمرٌ: إذا أخرج الثمر. والمراد به غير هذا المعنى، ووجه الكلام أن يُقال فيه: ثمين.

قال ابن بري: «قياسه: ثمين، على شحيم ولحيم، يقتضي⁽³⁾ بأنَّ فعله: ثَمَّنَ ك: شَحَّمَ وَلَحَّمَ، ولم أر أحداً من أهل اللغة ذكره، فإنَّ صَحَّ (ثَمَّنَ) فهو على ما قاله، وإن لم يصحَّ حُمِّلَ على: أتمنته في متاعه: إذا غاليت ورفعت السَّوْمَ [فيه]⁽⁴⁾، فيكون على هذا شيء⁽⁵⁾ مُثْمَنٌ: بمعنى مغالى فيه ومرفوع سَوْمُهُ، ويكون: ثمين ومثمن، مثل: عَتِيدٌ ومُعْتَدٌ، وَحَبِيسٌ ومُحْبَسٌ، وَبَهِيمٌ ومُثَبِّهٌ⁽⁶⁾. يعني: يكونان بمعنى، ولا يصحَّ ما قاله الحريري من الفرق بينهما، لكن أول كلامه غير ظاهر؛ لأنَّ مثمناً في كلامه -بكسر الميم- ك: مورق ومثمر، فكيف يصحَّ أن يكون من (ثمن)؟ فإنَّه⁽⁷⁾ من (أثمن)، وتمثيل المحشِّي بـ (شحيم) و(لحيم) إنَّما هو لمجرد كون فاعِلٍ للمبالغة.

وفي القاموس: «أَثْمَنَ لَهُ وَأَثْمَنَهُ: أعطاه الثَّمنَ»⁽⁸⁾. لازم ومتعدٍّ، فثمن -بكسر الميم: بمعنى ذي ثمن؛ غالباً كان⁽⁹⁾ أو رخيصاً، ومثمن أيضاً -بفتحها- كذلك لأنَّه ورد متعدِّياً، نعم استعماله

(1) في ب: «فيه لأمر».

(2) في ب: «أحب لمثله».

(3) في أ، ب، ط: «يقضي».

(4) زيادة من ب، ط.

(5) ليست في ب، ط.

(6) حواشي ابن بري: 85.

(7) في ب: «بل».

(8) القاموس (ثمن).

(9) ليست في أ.

في أحد أفراده - وهو الغالي الثمن - بقرينة لا بدع فيه، وعليه قول ابن التّبيه⁽¹⁾:
[مجزوء الوافر]

وَلَمْ أَرْ قَبْلَ مَبْنَمِهِ صَغِيرَ الْجَوْهَرِ الْمُثْمَنِ⁽²⁾
وهو معنى بديع، كزّره فقال في بعض قصائده⁽³⁾:
[الطويل]

وما كنت أدري قبل جَوْهَرِ ثَغْرِهَا بَأَنَّ نَفِيسَاتِ اللَّالِي صِغَارُهَا⁽⁴⁾
وكون (أثمن) بمعنى غالي في الثمن كما في عُمدة الحفاظ، وأهمله غيره، وقال السّرقسطي
في أفعاله: «أثمنتُ له بمتاعه وأثمنتُه: غاليْتُ»⁽⁵⁾، فيصحّ أن يقال لما كثر ثمنه: مُثْمَنٌ -
بالفتح-، والشخص مُثْمَنٌ - بالكسر - والمتاع أيضاً على النسبة أو المجاز، فمُثْمَنٌ أيضاً⁽⁶⁾ في
كلامهم جارٍ على ذلك من غير تأويل، ويكون بمعنى: شيء له ثمن، كما في المغرب⁽⁷⁾.
و (ثمين) بالمعنى الذي ذكره، أثبتّه في الروض الأنف وقال: ثمين ك: (كريم)، وثمان⁽⁸⁾
ك: (كرام)، وأما قول من قال: ثمين من (ثمن) لكنهم أماتوا فعله، فمتكلّف، ومنه علّم جواب
ما مرّ.

[وقد]⁽⁹⁾ بقي هنا بحث؛ هو أنّ المصنّف ذكر أنّ فعلاً⁽¹⁰⁾ بمعنى مفعول يفيد المبالغة؛
ك: (ثمين) بمعنى كثير الثمن، وقد ذكره غيره من النحاة، إلّا أنّ بدر الدين بن مالك قال: إنهم

(1) هو أبو الحسن علي بن محمد بن الحسن، كمال الدين بن النّبيه (619 هـ): شاعر من أهل مصر، عاصر
الأيوبيين ومدحهم، وتولى ديوان الإنشاء في عهد الملك الأشرف موسى، له ديوان شعر مطبوع. سير أعلام
النبلاء 170/16، فوات الوفيات 66/3، الأعلام 331/4.

(2) البيت من قصيدة يمدح بها ابن النّبيه الملك الأشرف موسى، وهو في ديوانه: 242.

(3) قوله: «في بعض قصائده» سقط من ب.

(4) البيت من قصيدة يمدح بها ابن النّبيه سيف الدين أبا بكر بن أيوب، وهو في ديوانه: 112 وفيه: «لؤلؤ» بدل
«جواهر».

(5) أفعال السّرقسطي 613/3.

(6) ليست في ب، ط.

(7) المغرب في ترتيب المغرب (ثمن).

(8) سقطت من أ.

(9) زيادة من ب، ط.

(10) في الأصل: «فعلل»، والصواب ما أثبتّه من النسخ الأخرى.

قالوا: إِنَّ صِيغَةَ فَعِيلٍ لِلْمَبَالِغَةِ سَوَاءٌ كَانَتْ بِمَعْنَى فَاعِلٍ أَوْ بِمَعْنَى ⁽¹⁾ مَفْعُولٍ. وليس كذلك؛ فإنَّها إِنَّمَا تَفِيدُ ⁽²⁾ الْمَبَالِغَةَ إِذَا كَانَتْ بِمَعْنَى فَاعِلٍ، فَإِذَا كَانَتْ بِمَعْنَى مَفْعُولٍ لَا تَدُلُّ عَلَيْهَا، أَلَا تَرَى أَنَّ قَتِيلًا بِمَعْنَى مَقْتُولٍ بَلَا تَفَاوُتَ بَيْنَهُمَا بَوَاحٍ مِنَ الْوُجُوهِ؟ فَالْصَّوَابُ أَنَّ لَا يُطْلَقُ هَذَا الْحُكْمُ.

أَقُولُ: لَكَ أَنْ تَقُولَ إِنَّهُ بِمَعْنَى مَفْعُولٍ يَفِيدُ الْمَبَالِغَةَ أَيْضًا، وَالْمَبَالِغَةُ تَكُونُ كَمَا وَكَيْفًا، بِالْقُوَّةِ وَالكَثْرَةِ، وَالْقَتْلُ لَمَّا كَانَ إِزْهَاقَ الرُّوحِ بِفِعْلِ الْغَيْرِ، وَذَلِكَ غَيْرُ مُتَفَاوِتٍ، وَتَفَاوُتُ الْوَسَائِلِ لَيْسَ ذَاتِيًّا، وَلَكَ أَنْ تَقُولَ: لَا مَبَالِغَةَ؛ لِأَنَّهُ أَمْرٌ عَظِيمٌ مَهُولٌ عِنْدَ كُلِّ أَحَدٍ، وَلَا يَلْزِمُ تَفَاوُتُ أَفْرَادِهِ، فَتَدَبَّرْ.

[وقوله] ⁽³⁾: «شَجَرٌ مُثْمَرٌ: إِذَا أَخْرَجَ الثَّمَرَ»، اسْتَعْمَلَ الْمُصَنِّفُ (أَثْمَرَ) مُتَعَدِيًّا، وَقَدْ اتَّفَقَ أَهْلُ اللُّغَةِ عَلَى أَنَّهُ لَا زَمَّ بِمَعْنَى صَارَ ذَا ثَمَرٍ، قَالَ تَعَالَى: ﴿كُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ﴾ [الأنعام: 141] وَقَدْ اسْتَعْمَلَهُ بَعْضُ الْفَصَحَاءِ وَالنُّقَاتِ مُتَعَدِيًّا، إِلَّا أَنَّهُ لَا يُحْتَاجُ بِكَلَامِهِ؛ كَقَوْلِ ابْنِ الْمُعْتَزِّ ⁽⁴⁾: [الطويل]

وَعَرَّسَ مِنَ الْأَحْبَابِ غَيِّتٌ فِي الثَّرَى فَأَسْقَنَتْهُ أَجْفَانِي بِسَحٍّ وَقَاطِرٍ ⁽⁵⁾
فَأَثْمَرَ هَمًّا لَا يَبِيدُ وَحَسْرَةً لِقَلْبِي يُجَنِّبُهَا بِأَيْدِي الْخَوَاطِرِ ⁽⁶⁾
وقول مهيار ⁽⁷⁾:

لَنَافِي كَفَالَاتِ الْأَمِيرِ غَرَائِصُ سَثْمَرُ خَيْرًا وَالْكَرِيمُ كَرِيمٌ ⁽⁸⁾

- (1) سقطت من ب، ط.
- (2) انظر شرح التسهيل 80/3 والارتشاف 196/3 وشرح بانت سعاد: 76.
- (3) سقطت من الأصل.
- (4) هو أبو العباس عبد الله بن محمد المعتز بالله بن المتوكل (296هـ) - أديب شاعر، من متقدمي الشعراء الهاشميين، صنف كتباً؛ منها: «كتاب طبقات الشعراء» و«الزهر والرياح» وله ديوان شعر مطبوع. وفيات الأعيان 76/3، فوات الوفيات 239/2، الأعلام 118/4.
- (5) في ب، ط: «وجادته» مكان «فأسقنته». والشَّحُّ: المطر الغزير.
- (6) البيتان في ديوان ابن المعتز 308/2.
- (7) هو أبو الحسن مهيار بن مرزويه الديلمي (428هـ): شاعر كبير، له ديوان شعر مطبوع. وفيات الأعيان 359/5، سير أعلام النبلاء 304/13، الأعلام 317/7.
- (8) البيت من قصيدة يمدح بها أبا سعد بن عبد الرحيم، وهو في ديوانه 276/3 وفيه: «الوزير» بدل «الأمير».

وقول ابن نباتة السعدي⁽¹⁾:

[الوافر]

وَتُثْمِرُ حَاجَةَ الْإِنْسَانِ نَجْحاً إِذَا مَا كَانَ فِيهَا ذَا احْتِيَالٍ
وَأَنْشَدَ فِي الدِّمِيَةِ لِمُحَمَّدِ بْنِ الْأَشْرَسِ⁽²⁾: [السريع]

كَأَنَّما الْأَغْصَانُ لَمَّا عَلا فُرُوعَهَا قَطَرُ النَّدى ثَرَا
وَلَا حَبَّ الشَّمْسُ عَلَيْهَا ضَحَى زَبْرَجَدْ قَدْ أُمِرَ الدَّرَّ⁽³⁾

وقال⁽⁴⁾: (قال أبو سعد: إِنَّ قَوْلَهُ: (قد أُمِرَ الدَّرَّ) لا يستقيم في النحو؛ لأنه لا يقال: أثمرت النخلة الثمر، وإنما يُقال: أثمرت ثمرأ— بغير ألف ولام— بمعنى: أثمرت بالثمر)⁽⁵⁾.

[قلت]⁽⁶⁾: وهو عجيب من مثله؛ فإنه إذا لم يتعدَّ [الفعل]⁽⁷⁾ بنفسه لم ينصب مفعولاً؛ سواء كان معرفة أو نكرة، وكذا إذا نُصب بنزع الخافض، ففرقه بينهما على هذا لا وجه له. وقد يقال⁽⁸⁾: إنه متعدّ ترك مفعوله فُظُنَّ لازماً⁽⁹⁾، أو لأنه ترك لعدم الحاجة إليه، ولو احتيج إليه كان مفعولاً مجازياً كما في الأبيات المذكورة. وقد استعمله الشيخ عبد القاهر والسكاكي متعدّياً، وفي شروح المفتاح: استعمل المصنّف الإثمار متعدّياً بنفسه في مواضع من هذا الكتاب، فلعله ضمّنه معنى الإفادة، أو جعله متعدّياً بنفسه، وفيه نظر.

قد فرّق أهل اللغة بين القيمة والثمرن، فقالوا: القيمة: ما يُوافق مقدار الشيء ويعادله،

(1) هو أبو نصر عبد العزيز بن عمر بن نباتة التميمي السعدي (405هـ): شاعر جيد مدح كثيراً من الملوك والرؤساء. وفيات الأعيان 3/190، سير أعلام النبلاء 143/13، الأعلام 4/24.

(2) هو أبو الفتح محمد بن أحمد بن محمد بن أشرس (نحو 421هـ): نحوي ولغوي وأديب شاعر، من أهل نيسابور، من تلاميذه الخوارزمي. دمية القصر 3/1502، معجم الأدباء 17/209، البغية 1/41. والبيتان في دمية القصر 3/1504 ومعجم الأدباء 17/210.

(3) في ب: «زمرّد».

(4) سقطت من ب، ط.

(5) السابق من دمية القصر، ومعجم الأدباء 17/211.

(6) زيادة من ب، ط.

(7) زيادة من ب، ط.

(8) في أ، ب، والأصل: «ولو قيل»، ولعل الصواب ما أثبتته من ط.

(9) «يصير المتعدي لازماً أو في حكم اللازم بخمسة أشياء؛ الأول: التضمين لمعنى لازم. والتضمين: إشراب اللفظ معنى لفظ آخر وإعطاؤه حكمه لتصير الكلمة تؤدي مؤدى كلمتين. نحو: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ﴾ أي: يخرجون...». حاشية الصبّان على شرح الأشموني 2/95.

والثمن: ما يقع به التراضي مما يكون وفقاً له، أو أزيد عليه، أو أنقص منه.

هذا الفرق موافق لاستعمال العُرف ولأصل وضع اللفظ؛ لأنّ القيمة مأخوذة من المقاومة. وفي المصباح: «القيمة: الثمن الذي يقاوم المتاع؛ أي: يقوم مقامه، والجمع: قِيم ك: سِدْرَة وسِدْر»⁽¹⁰⁾. ووقوعهما بمعنى لا يضر؛ لأنّ التجوّز والتسمّح باب واسع. وقول بعض الفقهاء: مَثْمُون بمعنى مَثْمَن، غلط، كما في المغرب⁽¹¹⁾.

فأما قول الشاعر:

[الطويل]

فألقيتُ سهمي وسَطَّهم حينَ أَوْخَشُوا فما صَارَ لي في القَسَمِ إلَّا ثَمِينُهَا⁽¹²⁾
هذا من شعر لابن الطُّثُرِيَّة⁽¹³⁾. وأوخشوا: بمعنى ردّوا سهام الميسر في خربطتها، والقسم بالفتح بمعنى المقاسمة، كما قاله ابن برّي.

• • •

ويقولون: هو قرابتي، والصواب أن يقال: هو ذو قرابتي.

ما أنكره صحيحٌ فصيحٌ، وشائعٌ نظماً [ونثراً]⁽¹⁴⁾، ووقع في كلام أفصح مَنْ نطقَ بالضاد في حديث صحيح قال فيه⁽¹⁵⁾: «هل بقي أحدٌ من قرابتها»⁽¹⁶⁾؟ قال في النهاية: «أي: أقاربها، فسَمّوا بالمصدر؛ كالصحابة»⁽¹⁷⁾. والوصف بالمصدر مقيس مطرد، وفيه من الحسن والبلاغة ما هو أشهر من أن يذكر.

وفي الكتاب المجيد ﴿وَلَكِنَّ الْإِلَهَ مِنْ أَتَقَى﴾ [البقرة: 189]، وعلى هذا يستوي فيه الواحد

(10) المصباح (قوم).

(11) المغرب في ترتيب المعرب (ثمن).

(12) البيت لابن الطُّثُرِيَّة في الأغاني: 2923/8 وتهذيب اللغة (وخش) و(ثمن) والمخصص 130/17 وشرح أدب الكاتب: 285 واللسان (وخش).

(13) هو يزيد بن سلمة بن سمرة، المعروف بابن الطُّثُرِيَّة، من بني قشير (126 هـ): شاعر من بني أمية، حسن الشعر، حلّو الحديث. الشعر والشعراء 427/1، الأغاني 2923/8، الأعلام 183/8.

(14) زيادة من ط.

(15) قوله: «قال فيه» سقط من أ.

(16) لم أقف عليه.

(17) ما نقله الشارح من قول ابن الأثير في النهاية هنا، قاله تعليفاً على لفظ «قرابته» الوارد في حديث عمر: «إلّا حامى على قرابته»؛ أي: أقاربه. انظر النهاية 35/4 واللسان (قرب).

وغيره.

قال في الأساس: «هو قريبي وقرابتي، [وهم أقربائي وقرابتي]»⁽¹⁾. وفي تسهيل ابن مالك: «قرابة: يكون اسم جمع لقريب، وفَعَالَة: يكون اسم جمع لنحو (صاحب) و(قريب)»⁽²⁾. وظاهره أنه معنى حقيقي وضعي، وما قبله مجازي، ولك أن توفق بينهما.

كما قال الشاعر⁽³⁾: هو - كما في الإصابة⁽⁴⁾ - عثمان بن لبيد العذري، كما رواه عبيد الجرهمي بن شَرِيَّة - بوزن عطية - أحد المعمرين⁽⁵⁾، روى أبو موسى أنه عاش مئتين وأربعين سنة، وقيل: ثلاثمئة، وأسلم، ووفد على معاوية فقال له: أخبرني بأعجب ما رأيت. فأخبره بهذه القصة⁽⁶⁾. وفي رواية: «عمير» بدل «عبيد»، والمشهور خلافه، فكأنه تصحيف⁽⁷⁾، وعبيد هذا عاش إلى خلافة عبد الملك، وهو معدود في الصحابة.

وقد أنشد المصنّف الشعر بتمامه، وهو:

[البيط]

يا قلب إنك من أسماء مغرور
.....

إلى آخر ما ذكره المصنّف، وأتى بالقصة بحذافيرها. والبيت المذكور فيه من شواهد الكتاب⁽⁸⁾، وفي شرحه: المحاضير: جمع محضر؛ بمعنى شديد الجري سريعه⁽⁹⁾، والأطلاق:

(1) ما بين المعقوفين زيادة من النسخ الأخرى. والقول في الأساس (قرب).

(2) التسهيل: 281.

(3) والشعر الذي استشهد به الحريري هو:

(4) يكي الغريب عليه ليس يعرفه وذو قرابته في الحيّ مَسْرُورُ
في الأصل: «الضالة»، والصواب ما أثبتته من النسخ الأخرى.

(5) من الحكماء والخطباء في الجاهلية، وقيل توفي (نحو 67 هـ). الإصابة 115/5، أسد الغابة 536/3، الأعلام 189/4.

(6) والقصة المشار إليها أوردتها الحريري بعد ذكر البيت السابق، ومفادها أن عبيد بن شربة دخل على معاوية، فطلب منه معاوية أن يحدثه بأعجب ما رأى، فذكر له عبيد أنه مرّ ذات يوم يقوم يدفنون ميتاً، فلما انتهى إليهم اغرورقت عيناه بالدموع، فتمثل بشعر آخره البيت المذكور: يكي الغريب...، فلما انتهى شتل أعرف صاحب هذا الشعر؟ فلما أجاب بالنفي، قيل له: إن صاحبه هو الذي دُفِن الساعة، وأنه الغريب الذي يكي عليه وليس يعرفه، بينما أمسّ الناس رَحْماً به سار عن قبره مسروراً بموته. والخبر والشعر بتمامه في عيون الأخبار 681/2 وفيه أن صاحب الشعر هو حريث بن جبلة، وانظر: المعمرين: 52.

(7) في ب، ط: «تحريف». وقوله: «والمشهور خلافه فكأنه تصحيف» سقط من أ.

(8) هو البيت الرابع من الشعر السابق، انظر الكتاب 528/3.

(9) اللسان (حضر).

جمع طَلَق؛ وهي التي لا تعقل⁽¹⁾. وفيه أَنَّ الشاعر من بني عذرة، واسمه حُرَيْث بن جبلة، واستَقْدِرَ الله: بمعنى اطلب أن يقدر لك.

وهذه القصة من غريب الاتفاق، وهي ممَّا يدخل تحت قوله⁽²⁾: «البلاءُ موَكَّلٌ بالمنطق»⁽³⁾. ومثلها ما حكاه بعض الأدباء فقال: إِنَّه اجتاز بدار الشريف الرضي ببغداد، وهو لا يعرفها، فرأى داراً ذهب بهجتها، وأخلقت دياجتها، وفيها رسوم تشهد لها بالنضارة، وحسن الثناء والشارة⁽⁴⁾، فوقف عليها متعجباً من صروف الزمان، وطوارق الحدثان، وتمثل بشعر⁽⁵⁾ خطر على خاطره، [في هذا الأمر ونظائره]⁽⁶⁾؛ وهو:

ولقد وَقَفْتُ عَلَى رُبُوعِهِمْ وَطَلَّوْهَا بِيدِ الْبَلَى نَهْبٌ
فَبَكَيْتُ حَتَّى ضَجَّ مِنْ لَغَبٍ نَضَوِي وَلَجَّ بِعَذْلِي الرُّكْبُ
وَتَلَفَّتْ عَيْنِي فَمَذْخَفِيَتْ عَنْهَا الطَّلُولُ تَلَفَّتِ الْقَلْبُ⁽⁷⁾

فسمعه شخص⁽⁸⁾ صادفه، فقال له: أتعرف لمن هذه الدار⁽⁹⁾، [ولمن هذا الشعر؟]⁽¹⁰⁾ قال: لا. قال: هذه الدار لصاحب هذه الأبيات⁽¹¹⁾؛ وهو الشريف الرضي⁽¹²⁾! فتعجباً من حسن هذا الاتفاق.

(1) القاموس (طلق).

(2) قوله: «مما يدخل تحت قوله» سقط من أ.

(3) مَثَلٌ أَوَّلُ مَنْ قَالَهُ أَبُو بَكْرٍ الصَّدِيقُ ؓ. انظر جمهرة الأمثال 207/1 وفصل المقال: 95.

(4) العبارة في ب، ط: «والثناء عليها بحسن الشارة».

(5) في ب: «نما».

(6) زيادة من ب، ط.

(7) في أ، ط: «خفيت عني». الأبيات في ديوان الشريف الرضي 145/1 ورواية الشطر الأول فيه:

ولقد مررت على ديارهم
في ب، ط: «رجل».

(9) العبارة في ب، ط: «هل تعرف من صاحب هذه الدار».

(10) ما بين المعقوفين زيادة من ب.

(11) العبارة في ب، ط: «إنها لصاحب هذا الشعر».

(12) وهو أبو الحسن محمد بن الحسين الرضي الحسيني (406هـ): أشعر الطالبين، جمع بين الإكثار والجودة، له ديوان شعر مطبوع، ومؤلفات عدة. وفيات الأعيان 414/4، سير أعلام النبلاء 178/13، الأعلام 99/6.

وفي معنى الشعر الذي ذكره المصنّف، قول الشريف الرضي [أيضاً]⁽¹⁾: [الكامل]
غيري أضلكم فلم أنا ناشد؟ وسواي أفقدكم فلم أنا واجد؟
عجبالكم يابى البكاء أقارب منكم وتشرّق بالدموع أباعد⁽²⁾

• • •

ويقولون في جمع (رحى) و(قفا): (أزحية) و(أقفية)، والصواب فيها: (أرحاء) و(أقفاء).
قال ابن بري: «ما أنكره ورد السماع به، فقالوا: رحى⁽³⁾ وأزحية، وقفا⁽⁴⁾ وأقفية، وندى
وأندية، وسدى وأسدية، ولوى وألوية، وشرى وأشرية، وهذا ممّا حملوا فيه المقصور على
الممدود، كما عكسوا فقالوا: هباء وأهباء، وحياء وأحياء، وفناء وأفناء، ودواء وأدواء، وأيضاً
فإن (رَحَى) و(قَفَا) سُمع فيهما المدّ، فيكون هذا على لغة من مدّهما»⁽⁵⁾.
وعلى كلّ حال فإذا جاء نَهْرُ اللَّهِ بَطَلَ نَهْرُ مَعْقِلٍ⁽⁶⁾. وما بعد السماع، إلا ما يُسَمُّ (7) الأسماع،
ويعني الطباع.

[كما]⁽⁸⁾ روى الأصمعي أن أعرابياً ذمّ قوماً فقال: أولئك قوم سلخت أبقاؤهم بالهجاء،
وذُغت جلودهم باللّؤم. وتتمّته: لباسهم في الدنيا الملامة، وفي الآخرة الندامة. وهو من بديع
الاستعارة.

ومن فصول رسائلني [في]⁽⁹⁾ بعض الناس: لحومهم ليست ثلاك بقم الغيبة، ولا أعراضهم
تهجم عليها ظنون الرّيبة⁽¹⁰⁾، ولا حسب ولا نسب، فباهلة عندهم قريش العرب:

(1) زيادة من ب، ط.

(2) في أ، ب، ط «أقاربي منكم». الأبيات في ديوان الشريف الرضي 314/1

(3) في ب، ط: «أرحاء».

(4) في ب، ط: «أقفاء».

(5) حواشي ابن بري: 88 وانظر الخصائص 52/3.

(6) هذا مثّل من أمثال المولدين، وهو في مجمع الأمثال 88/1.

(7) في أ، ط: «يصم».

(8) زيادة من أ، ب.

(9) سقطت من الأصل.

(10) في ب، ط: «الظنون المريبة».

[السريع]

مَاذَا يُفِيدُ الذَّمُّ فِي مَعْشَرٍ ذَكَرُهُمْ فِي كُلِّ حَلْقٍ شَجَا

جَلُودُهُمْ بِاللُّؤْمِ مَدْبُوعَةٌ مِنْ بَعْدِ مَا قَدْ دُبِغَتْ بِالْهَجَا⁽¹⁾

[البسيط]

فَأَمَّا قَوْلُ ابْنِ مُحَكَّانَ:

فِي لَيْلَةٍ مِنْ جُمَادَى ذَاتِ أُنْدِيَةِ لَا يُبْصِرُ الْكَلْبُ مِنْ ظِلْمَائِهَا الطُّبَا⁽²⁾

هُوَ مُرَّةُ بْنُ مُحَكَّانَ التِّمِيمِيِّ، مِنْ شُعْرَاءِ الْحِمَاسَةِ⁽³⁾، وَهَذَا الْبَيْتُ مِنْ قَصِيدَةٍ لَهُ، وَقَبْلَهُ:

يَارِبُّةَ الْبَيْتِ قُومِي غَيْرَ صَاغِرَةٍ ضَمِّي إِلَيْكَ رِحَالِ الْقَوْمِ وَالْقُرْبَا⁽⁴⁾

وَالْمُرَادُ بِـ (جُمَادَى): زَمَانٌ⁽⁵⁾ جُمُودُ الْمَاءِ⁽⁶⁾، وَخَصَّ الْكَلْبَ لِأَنَّهُ مِنْ أَبْصَرِ الْحَيَوَانَاتِ، وَلِأَنَّهُ يَرِيضُ عِنْدَ الْخَبَاءِ.

وَمَا ذَكَرَهُ مِنْ أَنَّهُ جَمَعَ نَدَى⁽⁷⁾، قَوْلٌ⁽⁸⁾، وَقَدْ وَجَّهَ بِأَنَّهُ لَمَّا كَانَ بِمَعْنَى الرَّذَاذِ وَالرِّشَاشِ الَّذِي يُجْمَعُ هَذَا الْجَمْعُ، حُمِلَ عَلَى تَنْظِيرِهِ الَّذِي هُوَ بِمَعْنَاهُ، وَكَانَ الْمَبْرَدُ يَقُولُ: «هُوَ جَمَعَ نَدًى؛ أَيُّ: مَجْلَسٌ»⁽⁹⁾؛ لِأَنَّهُمْ كَانُوا فِي الشِّتَاءِ وَالْقَحْطِ يَجْلِسُونَ لِلنَّظَرِ فِي أَحْوَالِ الضَّعْفَاءِ، فَلَا وَجْهَ لِمَا قِيلَ مِنْ أَنَّهُ غَيْرُ مُنَاسِبٍ لِمَعْنَى هَذَا الشَّعْرِ.

وَقِيلَ: إِنَّهُ جَمَعَ نَدًى عَلَى نِدَاءٍ⁽¹⁰⁾ -بِزَنَةِ كَسَاءٍ- ثُمَّ جَمَعَ هَذَا عَلَى أُنْدِيَةٍ⁽¹¹⁾، وَرَدَّهُ السَّهْلِيُّ

(1) فِي ب، ط: «قَدْ سَلَخْتَ».

(2) الْبَيْتُ لِابْنِ مُحَكَّانَ فِي: الْمَقْتَضَبِ 81/3 وَالْخَصَائِصِ 52/3 وَشَرْحِ الْحِمَاسَةِ لِلْمَرْزُوقِيِّ 1563/4 وَاللِّسَانِ (نَدَى) وَالْمَقَاصِدَ النُّحْوِيَّةَ 510/4. وَالطَّنْبُ: حَبْلُ الْخَبَاءِ.

(3) شَاعِرٌ مَقْلٌ، يُقَالُ لَهُ: أَبُو الْأَضْيَافِ (70 هـ). الشَّعْرُ وَالشُّعْرَاءُ 686/2، مَعْجَمُ الشُّعْرَاءِ: 265، الْأَعْلَامُ 206/7.

(4) الْبَيْتُ فِي السَّابِقِ مِنْ شَرْحِ الْحِمَاسَةِ، وَشَرْحِ الْمَفْصَلِ 41/6.

(5) فِي ط: «زَمَنٌ».

(6) سَقَطَتْ مِنْ أ.

(7) الْعِبَارَةُ فِي ب، ط: «مَنْ أَنَّ أُنْدِيَةَ جَمَعَ نَدًى». وَكَانَ الْحَرِيرِيُّ ذَكَرَ أَنَّهُ قِيلَ: إِنَّهُ جَمَعَ الْجَمْعَ، فَكَأَنَّهُ جَمَعَ (نَدًى) عَلَى (نِدَاءٍ)؛ مَثَلُ: جَمِلَ وَجَمَالَ، ثُمَّ جَمَعَ (نِدَاءً) عَلَى (أُنْدِيَةٍ)؛ مَثَلُ رِشَاءٍ وَأَرَشِيَةٍ.

(8) انْظُرِ الْخَصَائِصَ 52/3-53.

(9) انْظُرِ الْمَقْتَضَبَ 82/3 وَشَرْحِ الْحِمَاسَةِ لِلْمَرْزُوقِيِّ 1564/4.

(10) قَوْلُهُ: «عَلَى نِدَاءٍ» سَقَطَ مِنْ أ.

(11) انْظُرِ الْخَصَائِصَ 237/3 وَالسَّابِقَ مِنْ شَرْحِ الْحِمَاسَةِ.

بأنّ فعلاً جمع كثرة، فلا يُجمع هذا الجمع الذي هو للقلّة⁽¹⁾، وقيل: «هو أَفْعُلٌ -بالضمّ⁽²⁾ -ك: زمن وأزمن، فكُسِرَ لاعتلال آخره، ثمّ لحقته تاء المبالغة»⁽³⁾. قاله المرزوقي. وقال آخرون: هو جمع الجمع، وقد سمعت أنفاً ما رده به السّهيلي، فتذكّر فإنّ الذكرى تنفع.

ويقولون في جمع (أوقية): (أواق) فيغلطون فيه؛ لأنّ ذلك جمع (أوق) وهو الثقل، فأما (أوقية) فتجمع على (أواقي).

(أوقية) وزنٌ معروف، وأصله: أَوْقِيَّة، أفعولة ك (أعجوبة)، وإعلالها ظاهر، وقيل: فُعْلِيَّة من (الأوق)؛ وهو الثقل⁽⁴⁾. وحكى اللّحاني فيها فتح الواو⁽⁵⁾، وحكى الصّاغاني ضمّها⁽⁶⁾، والتخفيف والتشديد يجوز قياساً مطرداً في مثل هذا الجمع ك (أثفية) و (أثاف).

...

[الوافر]

بَلَاءٌ لَيْسَ يُشَبِّهُهُ بَلَاءٌ عَدَاوَةٌ غَيْرِ ذِي حَسَبٍ وَدِينٍ
يُبِيحُكَ مِنْهُ عِرْضاً لَمْ يَصْنُهُ وَيَرْتَعُ مِنْكَ فِي عِرْضٍ مَضُونٍ
هذا الشعر لـ عليّ بن الجهم⁽⁷⁾، قاله في ابن أبي السّمط مروان لما هجّاه بقوله: [الطويل]
لَعَمْرُكَ مَا الْجَهْمُ بَنُ بَدْرِ بِشَاعِرٍ وَهَذَا عَلِيٌّ بَعْدَهُ يَصْنَعُ الشُّعْرَا⁽⁸⁾

(1) الروض الأنف 215/3.

(2) سقطت من ب.

(3) السابق من شرح الحماسة.

(4) في القاموس (أوق): «الأوق - يفتح فسكون -: الثقل ... والأوقية: فُعْلِيَّة من أوق». وفي (وقى): «الأوقية - بالضم -: سبعة مثاقيل كالوقية، وجمعها أواقي وأواق».

(5) العبارة في أ، ب، ط: «وحكى اللّحاني فيها وقية؛ يفتح الواو». انظر اللسان (وقى).

(6) التكملة والذيل والصلة (وقى).

(7) هو أبو الحسن عليّ بن الجهم بن بدر (249 هـ): شاعر رقيق الشعر، أديب من أهل بغداد، كان معاصراً لأبي تمام. معجم الشعراء: 124، وفيات الأعيان 355/3، الأعلام 269/4. والبيتان في ديوانه: 187 وعبون الأخبار 117/3 وطبقات الشعراء: 392 وكشف الطرة: 384. وقد استشهد بهما الحريري في الدرّة على أنه يُقال لما يُصان: مصون، وليس مُصان.

(8) في أ: «بن عمرو». في ب: «وهذا ابنه».

ولكن أبي قد كان جارا لأمه فلما تَغاطى الشَّعرُ أوهمني أمرا⁽¹⁾
 الخليل بن أحمد عادَ تلميذاً له، فقال له تلميذه: إن زُرتنا فبفضلك، وإن زُرتنا فلفضلك،
 فلك الفضل زائراً ومزوراً.

وحكي أيضاً أنَّ يحيى بن معاذ⁽²⁾ زار علويّاً ببلخ⁽³⁾، فقال العلويّ: ما تقول فينا أهل البيت؟
 فقال: ما أقولُ في طينٍ عُجِنَ بِماءِ الوحي، وغُرِسَتْ فيه شجرةُ النبوة، وسُقي بِماءِ الرِّسالة،
 فهل يفوخُ منه إلا مسكُ الهدى، وعنبرُ الثَّقَى؟ فقال له العلويّ: إن زُرتنا فبفضلك، وإن زُرتنا
 فلفضلك، فلك الفضل زائراً ومزوراً⁽⁴⁾. وقد حُكي أنَّ مثله جرى⁽⁵⁾ بين الشافعي وأحمد بن
 حنبل.

وقد نظم هذا بعض العصريين فقال⁽⁶⁾:

[الخفيف]
 حيثما زرتنا وزُرتنا كَياَمَنٍ لَمْ نَزُرْهُ زُوراً وَلَا زَارَ زُوراً
 فلفضلٍ هذا وذاك بفضلٍ فلك الفضل زائراً ومزوراً
 وللإمام الشافعي في أحمد بن حنبل، وكان بينهما مودة:

[الكامل]
 قالوا: يزورك أحمد وتزوره قلتُ: الفضائل لا تُفارقُ مَنْزِلَهُ
 إن زرتَهُ فلفضله أو زارني فبفضله، فالفضلُ في الحالين لَهُ⁽⁷⁾

ومن هذا التَّمط قولهم: مبيوع ومعيوب، والصواب أن يقالَ فيهما: مبيع ومُعيب على
 الحذف؛ كما جاء في القرآن في نظائرهما: ﴿وَقَصِّرْ مَشِيدَ﴾ [الحج: 45]، ﴿وَكُنْتَ الْجَبَالُ كَيْبًا مَهِيلاً﴾
 [المزمل: 14]. هذا أيضاً ممّا جاء على طرزه، وليس كما قال، فإنه سُمع من العرب (مبيوع)

- (1) العبارة في ب، ط: «إن زُرتنا فبفضلك... الخ».
- (2) هو أبو زكريا يحيى بن معاذ بن جعفر الرازي (258 هـ): واعظ، زاهد من أهل الري. صفوة الصفوة 2/298، سير أعلام النبلاء 433/10، الأعلام 172/8.
- (3) مدينة مشهورة بخراسان، وكانت تسمى الإسكندرية. معجم البلدان 1/568.
- (4) العبارة في ب، ط: «إن زُرتنا فبفضلك... الخ».
- (5) في أ، ب، ط: «وقع».
- (6) في ط: جاء نظم بعض العصريين بعد بيتي الإمام الشافعي.
- (7) روايته في ط:

إن زارني فبفضله أو زرتَه فلفضله فالفضل في الحالين له

و(مَغْيُوب) على خلاف القياس. وفي القاموس: «هو مَعِيْبٌ وَمَغْيُوبٌ»⁽¹⁾، وفيه أيضاً: «هو مَبِيعٌ وَمَبْيُوعٌ»⁽²⁾. وكلّ هذا على الأصل، فما ذكره من ضيق العطن.

ويقال لمن أصابته العين: معين ومعيون، قال الشاعر:

[نُبْتُ قَوْمَكَ يَزْعُمُونَكَ سَيِّدًا] وَإِخَالُ أَتَكَ سَيِّدٌ مَغْيُوبٌ⁽³⁾

وقال ابن الشجري في أماليه: «اختلف العربُ في اسم المفعول من بناتِ⁽⁴⁾ الياء، فتّممه بنو تميم وقالوا: مَغْيُوبٌ وَمَخْيُوطٌ وَمَكْيُوطٌ وَمَزْيُوتٌ، وقال أهل الحجاز: مَعِيْبٌ وَمَخِيْطٌ ومَكِيلٌ ومزيت، وأجمع الفريقان على نقص⁽⁵⁾ ما كان من بنات الواو إلّا ما جاء على⁽⁶⁾ جهة الشذوذ؛ وهو قولهم: ثوبٌ مصوون، ومسك مدووف، وفرس مقوود، وقول⁽⁷⁾ مقوول، والأشهر: مصون، ومدووف، ومَقُود، ومَقُول»⁽⁸⁾.

وقال أبو العباس محمد بن يزيد: «يجوز تمام ما كان من ذوات الياء في الشعر»⁽⁹⁾، وأنشد في ذلك قول علقمة:

يَوْمُ رَذَاذٍ عَلَيَّ الدَّجْنُ مَغْيُومٌ⁽¹⁰⁾

وقولهم: رجل مَدِينٌ ومديون... الخ. في أدب الكاتب: «رجلٌ دائِنٌ: إذا كُتِرَ ما عليه من الدَّيْنِ، ولا يقال من الدَّيْنِ: دَيْنٌ فهو مَدِينٌ، ولا مَدْيُونٌ: إذا كُتِرَ عليه الدَّيْنُ، ولكن يُقال: دَيْنٌ

(1) القاموس (عيب).

(2) القاموس (بيع).

(3) ما بين معقوفين زيادة من النسخ الأخرى. و البيت قاله عباس بن مرداس يخاطب كليب بن عمرو، وهو في: أمالي ابن الشجري 111/1 و 210 وتهذيب الخواص: 75 واللسان (عين) والمقاصد النحوية 574/4 وشرح التصريح 295/2، وبلا نسبة في: المقتضب 102/1 والخصائص 261/1.

(4) في ب، ط: «ذوات».

(5) في الأصل «بعض» وأثبت ما في النسخ الأخرى لصوابه.

(6) في أ: «من».

(7) في ب، ط: «لفظ». ومن هنا إلى قوله: «... ومقول» سقط من أ.

(8) أمالي ابن الشجري 113/1. وانظر المقتضب 284-286/1.

(9) المقتضب 101/1.

(10) عجز بيت لعلقمة في ديوانه: 59، وروايته فيه مع صدره:

حَتَّى تَذْكُرَ بَيْضَاتٍ وَهَيْجَهُ يَوْمُ رَذَاذٍ عَلَيْهِ الرِّيحُ مَغْيُومٌ
وهو في المنصف 286/1 والمقتضب 101/1 والخصائص 261/1 وشرح المفصل 80/10 والمقاصد النحوية 576/4.

الملك فهو مدين: إذا دَانَ لَهُ النَّاسُ»⁽¹⁾.

وفي شرحه لابن السيد: «أن الخليل حكى أنه يُقال: رجلٌ مدين ومديون ومُدان ودائن، وادَّانَ واستَدانَ ودانٌ: إذا أخذ الدين»⁽²⁾. وفي المصباح بعدما ذكر ما يقرب منه: «قال جماعة: وإنه يُستعمل لازماً ومتعدياً فيقال: دنته إذا أقرضته، فهو مدين ومديون، واسمُ الفاعل: دائن، فيكون الدائن مَنْ يأخذ الدين على اللزوم، ومن يُعطيه على التعدي. وقال ابنُ القطّاع⁽³⁾: دنته: أقرضته، ودنته: استقرضتُ منه»⁽⁴⁾. فعلى هذا يتمشى⁽⁵⁾ المشهور.

• • •

ويقولون: المالُ بين زيدٍ وبين عمروٍ [بتكرير لفظة بين]⁽⁶⁾ فيوهمون فيه، والصواب أن يُقال: بين زيد وعمرو.

وهذا أيضاً من التَّمط السابق، وقال ابن برّي: «إعادة (بين) هنا جائزة على جهة التأكيد، وهو كثير في كلام العرب؛ كقول الأعشى⁽⁷⁾:

بَيْنَ الْأَشَجِّ وَبَيْنَ قَيْسٍ بَاذَخَ بَخَّ لَوَالِدِهِ وَلِلْمَوْلودِ⁽⁸⁾

وقال عدي بن زيد⁽⁹⁾:

[البسيط]

(1) أدب الكاتب: 416.

(2) الاقتضاب: 222.

(3) هو أبو القاسم علي بن جعفر بن علي، المعروف بابن القطّاع (515 هـ): عالم باللغة والأدب، له: «كتاب الأفعال» و«أبنية الأسماء» و«الدرة الخطيرة في المختار من شعر شعراء الجزيرة». إنباه الرواة 236/2، سير أعلام النبلاء 386/14، الأعلام 386/4.

(4) المصباح (دين).

(5) في ب، ط: «يجري».

(6) ما بين المعقوفين سقط من الأصل.

(7) هو أعشى همدان، واسمه عبد الرحمن بن عبد الله بن الحارث الهمداني (83 هـ): شاعر فصيح من شعراء الدولة الأموية. الأغاني 2113/6، سير أعلام النبلاء 471/16، الأعلام 312/3.

(8) البيت لأعشى همدان في: شرح المقصورة لابن خالويه: 199 ومقاييس اللغة (بخ) وحواشي ابن بري: 90 وشرح المفصل 78/4 واللسان (بخخ)، وبلا نسبة في: شرح الملوكي: 433 والممتع 627/2 والتاج (بخخ). وفي بعضها: «بَخَّ بَخَّ» بدل «بَخَّ».

(9) في الأصل وجميع النسخ: «يزيد»، والصواب ما أثبتته من الديوان ومصادر الترجمة. وهو عدي بن زيد بن حماد بن يزيد التميمي (نحو 35 هـ): شاعر جاهلي فصيح، له ديوان شعر مطبوع. الأغاني 514/1، الخزانة 386/4، الأعلام 220/4.

..... بينَ النَّهَارِ وَبَيْنَ اللَّيْلِ قَدْ فَصَّلَا⁽¹⁾

وقال ذو الرمة:

[البسيط]

بَيْنَ النَّهَارِ وَبَيْنَ اللَّيْلِ مِنْ عَقْدٍ عَلَى جَوَانِبِهِ الْأَوْسَاطِ وَالْهَدَبِ⁽²⁾
وأبيات كثيرة تشهد لذلك⁽³⁾، فعلم من هذا⁽⁴⁾ أنَّ إعادة (بين) لا تفسد النظم ولا المعنى
كما توهمه المصنّف⁽⁵⁾.

وأما قوله تعالى: ﴿مَذْبُذِبَيْنَ بَيْنَ ذَلِكَ﴾ [النساء: 143] فَإِنَّ لَفْظَةَ (ذَلِكَ) تَوْدِي⁽⁶⁾ عَنْ شَيْئَيْنِ،
وإن كانت مفردة تنوب مناب لفظتين، ألا ترى أنَّكَ تقول: ظننت ذلك، فتقيم (ذلك) مقام
مفعولِي (ظننت)؟

في إيضاح ابن الحاجب: «سُمع من العرب: ظننت ذلك، وقد اعترض عليه بأن فيه اقتصاراً
على أحد مفعولي هذا الباب، وهو ممتنع، وأجيب بأنه إشارة إلى الظن المدلول عليه بـ (ظننت)،
[والمفعولان محذوفان؛ لأن ذلك إنما يُقال بعد تقدم ما يَصَحُّ أن يكون مفعولين؛ كقول قائل:
ظننت]⁽⁷⁾ زيداً قائماً؟ فتقول: ظننت ذلك. أي: ظننت ذلك الظن؛ أي: ظناً مثله، ولما أشير إلى
ظنٍّ مخصوص وجب أن يكون مفعولاه مثلهما في المعنى، فيحذفان للعلم بهما، ومن ثمَّ وهم
بعضهم في قوله: إن (ذلك) إشارة إلى المفعولين معاً⁽⁸⁾. فما عدّه⁽⁹⁾ وهماً مردوداً هو ما اختاره
المصنّف، فعلم ما فيه.

ونظير ذلك لفظة (أحد) في مثل قوله تعالى: ﴿لَا تُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ رُسُلِهِ﴾ [البقرة:

(1) عجز بيت لعدي بن زيد، وصدره كما في ديوانه: 225:

وَحَوَّلَ الشَّمْسَ مِصْرًا لَأَخْفَاءَ بِهِ

وانظر: الصحاح ومقاييس اللغة واللسان والتاج (مصر).

(2) البيت في ديوان ذي الرمة 27/1 والصحاح ومقاييس اللغة (سبط) وحواشي ابن بري: 91 واللسان (سبط)،
وفي جميعها: «الأسباط» بدل «الأوساط».

(3) قوله: «وأبيات كثيرة تشهد لذلك» سقط من ب، ط.

(4) في ب، ط: «فمن هذا يُعلم».

(5) حواشي ابن بري: 90 - 93.

(6) في أ: «توذن».

(7) ما بين المعرفين سقط من الأصل.

(8) الإيضاح 60/2.

(9) في ب: «عدوه».

[285]، وذلك أَنَّ لفظة (أحد) تستغرق الجنس الواقع على المثنى والمجموع، وليست بمعنى واحد.

يشير إلى ما تقرر في العربية من أن لـ (أحد) معنيين واستعمالين؛ أحدهما: أن يختص بالنفي وشبهه؛ كالتهي والاستفهام، وهمزته فيه أصلية، وتفيد استغراق الجنس قليلاً كان أو كثيراً، مجتمعين أو مفترقين؛ نحو: لا أحد في الدار، ويختص بالعقلاء، وقد يشمل غيرهم بطريق التبعية، وهو الذي تصح إضافة (بين) إليه.

والثاني: بمعنى واحد، ولا يختص بالنفي⁽¹⁾، ولا تضاف إليه (بين)، وهمزته بدل من الواو لدلالته على معنى الوحدة، وهو الواقع في قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: 1]، وله تفصيل في العربية⁽²⁾، وفيه محاسن⁽³⁾ سنية ليس هذا محلها.

فإن اعترض معترض بقول امرئ القيس:

فإن اعترض معترض بقول امرئ القيس: بين الدخول فحومل

فالجواب عنه أَنَّ (الدخول) اسم واقع على عدة أمكنة، فلهذا جاز أن يعقب بالفاء. يعني: أن قول امرئ القيس في أول⁽⁴⁾ معلقته المعروفة⁽⁵⁾:

قَفَا نَبِكِ مِنْ ذَكَرَى حَبِيبٍ وَمَنْزِلِ بَسْفِطِ اللَّوَى بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلِ⁽⁶⁾

وارد على ما مرّ لإضافة (بين) فيه لغير متعدّد، وهو سؤال مشهور، وقد أجيب عنه بأجوبة كثيرة؛ منها: ما ذكره المصنّف؛ وهو أن (الدخول) اسم مكان واسع مشتمل على أمكنة، باعتبارها وقع مضافاً إليها هنا⁽⁷⁾.

ومنها: أن الفاء بمعنى الواو، وكان الأصمعي لا يقول بهذه الرواية، ويرويه: «بين الدخول

(1) في الأصل: «بالين»، وأثبت الصواب من النسخ الأخرى.

(2) انظر المغني: 819 واللسان (أحد).

(3) في أ، ط: «مباحث».

(4) سقطت من ط.

(5) سقطت من ب، ط.

(6) وانظر معلقة امرئ القيس في ديوانه: 8. وانظر البيت في: الكتاب 205/4 وسرّ الصناعة 501/2 والأزھية:

244 والجني الداني: 63، وبلا نسبة في النصف 224/1 والإنصاف 656/2.

(7) انظر شرح الكافية للرضي 366/2 والمغني: 466.

وحومل» بالواو⁽¹⁾، وعليه يستغنى عن الجواب. واختار المحققون من أهل العربية - كما بيناه في حواشي الرضي - أن العرب تقول: سرت ما بين زبالة فالثعلبية⁽²⁾؛ بمعنى: إلى الثعلبية، فالفاء بمعنى (إلى)، وهو معنى آخر غير المعنى المقصود بقولهم: ما بين كذا وكذا.

وفي الرّوض الأنف: «قولهم: مُطَرْنَا بَيْنَ مَكَّةَ فَالْمَدِينَةِ، الْفَاءُ فِيهِ تَعْطِي الْإِتِّصَالَ بِخِلَافِ الْوَائِ؛ إِذْ لَا يَصِلُ الْمَطَرُ مِنْ هَذِهِ إِلَى هَذِهِ». وهو معنى دقيق قلّ من تنبّه⁽³⁾ له.

والسَّقَطُ: ما تساقط من الرمل⁽⁴⁾. واللّوى: منقطع الرمل⁽⁵⁾. والدَّخُولُ - بفتح الدال - : اسم موضع⁽⁶⁾. وحومل: اسم موضع أو رملة⁽⁷⁾.

ومثله قوله تعالى: ﴿يُنْزِلُ سَحَابًا ثُمَّ يُؤَلِّفُ بَيْنَهُ﴾ [النور: 43]؛ يعني: أُضِيفَ فِيهِ (بَيْنَ) إِلَى مُفْرَدٍ لَفْظًا مُتَعَدِّدٍ مَعْنَى، كَمَا فِي الْبَيْتِ.

وفي قوله: من قبيل الجمع⁽⁸⁾؛ أراد به الجمع اللغوي، أو سَمَاءَ جَمْعًا مَسَامِحَةً⁽⁹⁾، وقال ابن بَرِي: «إِنَّمَا ذَكَرَ السَّحَابَ لِأَنَّهُ اسْمُ جِنْسٍ، وَاسْمُ الْجِنْسِ مُفْرَدٌ مَذْكَرٌ، وَمِنْ أَتَتْهُ فَلَأَنَّهُ جَمْعٌ سَحَابَةٌ، فَأَشْبَهَ جَمْعَ التَّكْسِيرِ»⁽¹⁰⁾. فتدبر.

ولهذا لَحَنُوا حَمْزَةً⁽¹¹⁾ فِي قِرَاءَتِهِ: (وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ)⁽¹²⁾ حَتَّى قَالَ أَبُو الْعَبَّاسِ الْمُبَرِّدُ: لَوْ أَنِّي صَلَّيْتُ خَلْفَ إِمَامٍ يَقْرَأُ بِهَا لَقَطَعْتُ صَلَاتِي! وَمَنْ تَأَوَّلَ فِيهَا لَحْمَةً

(1) انظر المغني: 215.

(2) انظر شرح الكافية 365/2.

(3) في أ، ب: «يتنبه».

(4) اللسان (سقط).

(5) اللسان (لوي).

(6) موضع في ديار بني بكر بن كلاب، وقيل: اسم وادٍ من أودية العُلَيَّةِ بِأَرْضِ الْيَمَامَةِ. معجم البلدان 507/2.

(7) معجم البلدان 373/2.

(8) قال الحريري في الدرة: «وَإِنَّمَا ذَكَرَ السَّحَابَ وَهُوَ جَمْعٌ؛ لِأَنَّهُ مِنْ قَبِيلِ الْجَمْعِ اللَّغَوِيِّ الَّذِي بَيْنَهُ وَبَيْنَ وَاحِدِهِ الْهَاءُ، وَهَذَا النَّوعُ مِنَ الْجَمْعِ - مِثْلُ: الشَّجَرِ وَالسَّحَابِ وَالنَّخْلِ وَالنَّبَاتِ - يَجُوزُ تَذْكِيرُهُ وَتَأْنِيثُهُ».

(9) في ب، ط: «تسامحا».

(10) حواشي ابن بري: 94.

(11) هو حمزة بن حبيب بن عمارة التيمي الزيات (156 هـ): أحد القراء السبعة. وفيات الأعيان 216/2، سير أعلام النبلاء 72/7، الأعلام 277/2.

(12) مِنَ الْآيَةِ: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَجَدَوْا وَلَهُ أَرْجَاؤُهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [النساء: 1].

جعل الواو الداخلة على لفظ (الأرحام) واو القسم.

هذا من جملة سقطاته، وعظيم هفواته؛ فإن هذه القراءة من السبعة المتواترة⁽¹⁾، وقد وقع في ورطة وقع في مثلها بعض النحاة، بناءً على أنّ القراءات السبعة عندهم غير متواترة⁽²⁾، وأنه يجوز أن يُقرأ بالرأي، وهو مذهب باطل، وخيال فارغ؛ فإنه لا يشك عاقل في تواترها، فيما ليس من قبيل الأداء عند ابن الحاجب⁽³⁾، على ما فيه.

وقد أساء صاحب الكشف⁽⁴⁾، وقال صاحب الكشف: القراءة صحيحة، وإنما يؤخذ منها صحة العطف والإضمار، والثاني أقرب عند أكثر البصريين⁽⁵⁾؛ لثبوته في نحو: الله لأفعلن، وقول ربيعة: «خير»⁽⁶⁾، وفي نحو: ما مثل عبد الله وأخيه يقولان ذلك. ومطرداً في نحو: [مجزوء الكامل]

إِلَّا عُلَّالَةً أَوْ بُدَا هَةَ سَابِحٍ نَهْدِ الْجُزَارَةِ⁽⁷⁾

وفي نحو: ﴿أَنْ لَّيْ هَذَا﴾ [آل عمران: 37]، والحمل على ما ثبت هو الوجه.

وقال بعضهم: إنّ الواو للقسم⁽⁸⁾ على نحو [قوله]⁽⁹⁾: اتق الله، فوالله إنه مطلع عليك. وترك الفاء؛ لأن الاستئناف أقوى الأصلين⁽¹⁰⁾، وهو وجه حسن. وفيه بحث؛ لأن البيت الذي ذكره من حذف المجزور لا من حذف الجار، فليس ممّا نحن فيه، وكذا قوله: ﴿أَنْ لَّيْ هَذَا﴾ لا حذف فيه إلّا على وجه غير مرضي عندهم.

(1) انظر البحر المحيط 497/3 وإتحاف فضلاء البشر: 185.

(2) انظر النشر في القراءات العشر 1/1-46.

(3) انظر منتهى الوصول والأمل: 46.

(4) وذلك لأن الرمخشري قرأ: «والأرحام» بالحركات الثلاث. الكشف 1/462.

(5) انظر الكشف عن وجوه القراءات السبع للقيسي 1/375.

(6) في المعنى: 839: «شئ ربيعة الشاعر: كيف أصبحت؟ فقال: خير، عافاك الله. أي: بخير».

(7) البيت من قصيدة للأعشى قالها مخاطباً شيبان بن شهاب، وقبلة:

وَلَا نَقَاتِلُ بِالْعَصِيِّ هِي وَلَا نَرَامِي بِالْحِجَارَةِ

وانظر البيت في: ديوانه: 202 والكتاب 1/179 و2/166 والفصل 3/22 واللسان (علل) والخزانة 1/173.

(8) أي: الواو في قوله تعالى: «والأرحام». انظر إتحاف فضلاء البشر: 185.

(9) زيادة من ب، ط.

(10) في أ، ب، ط: «الوصلين».

وهذا من لطائف العربية، ومحاسن الفروق النحوية⁽¹⁾. هذا تخيّل⁽²⁾ لا أصل له؛ لأنّ المرفوع والمنصوب يكون متصلاً ومنفصلاً، فلذا جاز عطف المنفصل، وأما المجرور فلا يكون منفصلاً، فلذا لم يصحّ عطفه بدون العامل، وأما ما ذكره فلا وجه له.

• • •

والصّواب أن يقال: هو يَبْنِ يَبْنِ⁽³⁾، كما قال عبيد بن الأبرص⁽⁴⁾: [مجزوء الكامل]

إِنَّا إِذَا عَضَّسَ الثَّقَا فِ بِرَأْسِ صَعْدَتِنَا لَوْنَا

نَحْمِي حَقِيقَتَنَا وَبَعْدَ ضِ الْقَوْمِ يَسْقُطُ بَيْنَ بَيْنَا⁽⁵⁾

ما ذكره ظاهر، ومنه تسمية الهمزة المسهّلة: بين بين⁽⁶⁾؛ أي: بين الهمزة المخففة وبين حرف المدّ الذي يجانس حركتها، كما قاله الجوهري. وقوله: «يسقط بين بين» بمعنى يتساقط ضعيفاً، غير معتدّ به كما قاله الجوهري أيضاً، بناءً على أنّ من كان ضعيفاً لا يقدر على حماية حقيقته؛ وهي في الحقيقة⁽⁷⁾ ما يحقّ ويجب على الرجل أن يحميه⁽⁸⁾.

وقد يُفسّر قولهم: همزة يَبْنِ يَبْنِ، بضعيفة أيضاً. والثّقاف - بالمثلثة -: تقويم الرماح⁽⁹⁾، وهو تمثيل؛ يريد: إذا خاف غيرنا خوفاً يرتدّع به عن جهله، فإننا نزيد قوّة بحيث نتغاضى عن ذلك.

(1) قال الحريري: «... لما جاز أن يعطف ذاك الضمير على الاسم الظاهر في مثل قولك: قام زيد وهو جاز أن يعطف الظاهر عليهما فيقال: قام هو وزيد، وزرتك وعمراً وهو من لطائف العربية ومحاسن الفروق النحوية».

(2) في أ، ب، ط: «تخيّل».

(3) تمام قول الحريري في الدرة: «ويقولون للمتوسط الصفة: هو يَبْنِ البينين، والصواب أن يقال: هو بين بين».

(4) هو أبو زياد عبيد بن الأبرص بن عوف الأسدي، من مضر (نحو 25 ق.هـ): شاعر من دهاة الحاهلية وحكمائها. الشعر والشعراء 267/1، الأغاني 9663، الأعلام 188/4.

(5) البيتان في ديوان عبيد: 136 وسرّ الصناعة 49/1 واللمع: 226 وشرح المفصل 117/4 وتهذيب الخواص: 191 والارتشاف 269/2 والمقاصد النحوية 491/1 وشرح شواهد المغني 258/1 والخزانة 213/2.

(6) انظر الموجز في النحو: 91.

(7) سقطت من ب.

(8) الصحاح (حقق).

(9) القاموس (ثقف).

وفي شرح الحماسة للمرزوقي: العربُ تذكرُ القناة وصلابتها واعوجاجها، وأنها لا تليئ ولا تقبل الثقيف⁽¹⁾؛ ضاربة بها المثل في الخلاف والإباء والامتناع، والتعسر على من يريد إكراههم، والتعصب على من يغض منهم⁽²⁾. والمعنى: قناتنا لا تستقيم لمقوم، وحاملها لا ينقاد لمجتذب؛ كما قال:

كَانَتْ قَنَاتِي لَا تَلِيئُ لِغَامِرٍ فَأَلَانَهَا الْإِصْبَاحُ وَالْإِمْسَاءُ⁽³⁾
من خصائص (بين) الظرفية أَنَّ الضمَّ لا يدخل عليها بحال⁽⁴⁾، فأما قراءة (لقد تقطع بئكم)⁽⁵⁾ بالرفع، فإنه عنى بالبين الوصل.

هذا ممَّا خالف فيه المحققين من أهل العربية، فقد قال ابن مالك وغيره: إِنَّ (بين) من الظروف المتصرفه⁽⁶⁾، فيصح رفعها على كل حال. وقال ابن بري: «الرفع في (بين) جائز على أي معنى أردت، قال:

..... فَيُشْرِقُ بَيْنَ اللَّيْلِ مِنْهَا إِلَى الصَّغْلِ⁽⁷⁾

فرفعه كما يُرفع إذا كان مصدر بآن يبين، وحكى ابن السراج الرفع والتصب في (بين) في قولهم: هذه امرأة أحمر ما بين عينيها، برفع (بين) بأحمر، و(ما) زائدة، والتصب على أن يكون (ما) بمعنى الذي⁽⁸⁾.

(1) في أ: الثقيف.

(2) انظر ما في معنى قول المرزوقي في شرح الحماسة 256/1 و1071/2.

(3) نُسب البيت لعمر بن قميئة، وهو في ذيل ديوانه: 77 ممَّا نُسب إليه، وإليه:

ودعوت ربي بالسلامة جاهداً ليصخني فإذا السلامة داءٌ
وله في: الكامل 284/1 وشرح الحماسة للمرزوقي 259/1 وزهر الآداب 223/1، وبلا نسبة في عيون الأخبار 696/2.

(4) في ب: «لا يدخلها بحال».

(5) من الآية: ﴿وَلَقَدْ جِئْتُمُونَا فَرَّدَ كَمَا خَلَقْنَاكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَتَرَكْتُمْ مَا خَوَّلْتُمْ وَلَا ظَهْرَكُمْ وَمَا نَرَىٰ مَعَكُمْ شُفْعَاءَ الَّذِينَ زَعَمْتُمْ أَنَّهُمْ فِيكُمْ شُرَكَاءُ لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ وَضَلَّ عَنْكُمْ مَا كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ﴾ [الأنعام: 94].

(6) انظر التسهيل: 96 والارتشاف 258/2.

(7) عجز بيت لأبي ذؤيب الهذلي، وصدده كما في ديوان الهذليين 35/1:

إذا هي قامت تُفَشِّعُ شَوَاتِيهَا
وانظر: مجالس العلماء: 110 واللسان (بين).

(8) حواشي ابن بري: 95. وفي أصول ابن السراج 17/1-18: «تُرفع (بين) إذا جُعِلت (ما) لغواً؛ لأنك جعلت

والبَيِّنُ من الأضداد⁽¹⁾؛ فيكون بمعنى الوصل والفراق، وهو في البيت الذي أنشده المصنف⁽²⁾ بمعنى الوصل.

ويقولون: بينا زيد قام إذ جاء عمرو، فيتلقون (بينا) بـ (إذ)، والمسموع عن العرب: بينا زيد قام جاء عمرو - بلا (إذ) - لأنَّ المعنى فيه: بين أثناء الزمان جاء عمرو.

هذا أيضاً غير مسلم، قال نجم الأئمة الرضي: «قد تقع (إذا) و(إذ) في جواب (بينا) و(بينما)، وكتاهما إذن للمفاجأة، والأغلب مجيء (إذ) في جواب (بينما)⁽³⁾، قال: [الطويل]

فَبَيْنَا نَسُوسُ النَّاسَ وَالْأَمْرُ أَمْرُنَا إِذَا نَحْنُ فِيهِمْ سُوقَةٌ نَتَنَصَّفُ⁽⁴⁾

ولا يجيء بعد (إذ) إلّا الماضي، وبعد (إذا) إلّا الاسمية، والأصل تركهما في جواب (بينا) و(بينما) لكثرة مجيء جوابهما بدونهما، والكثرة لا تدلّ على أنّ المكثور غير فصيح، بل تدلّ على أنّ الأكثر أفصح⁽⁵⁾.

وفي الحديث: «بينما نحن عند رسول الله ﷺ، إذ أتانا رجل⁽⁶⁾». وفي كلام أمير المؤمنين عليّ عليه السلام: (بَيْنَا هُوَ يَسْقِيْلُهَا فِي حَيَاتِهِ، إِذْ عَقَدَهَا لِآخَرٍ بَعْدَ وَفَاتِهِ)⁽⁷⁾.

والعجب من المصنف أنّه قال في مقاماته: «فَبَيْنَا أَنَا أَطُوفُ، وَتَحْتِي فَرَسٌ قُطُوفُ، إِذْ

الصفة للبين، فرفعته بها كما ترفع بالفعل، فإن جعلت (ما) بمنزلة (الذي) ولم تجعلها زائدة، وجعلتها في موضع رفع فرفعتها بـ (أحمر)، نصبتّ البين لأنّه ظرف».

(1) انظر ثلاثة كتب في الأضداد: 205 والأضداد في كلام العرب: 77.

(2) البيت الذي أنشده الحريري هو:

(3) لقد فرّق الواشين بيني وبينها فقرّت بذاك الوصل عيني وعينها من قوله: «وكتاهما إذن...» إلى هنا: سقط من أ.

(4) في ب: «نتكفف». نُسب هذا البيت لحرقة بنت النعمان أو لهند بنت النعمان، انظر: شرح الحماسة للمرزوقي 1203/2 وشرحها للتبريزي 178/3 وأمالى ابن الشجري 175/2 وشرح الكافية للرضي 113/2 واللسان (نصف) و(بين) والجنى الداني: 376، وشرح شواهد المغني 723/2 والخزانة 59/7، وبلا نسبة في المغني: 410.

(5) شرح الكافية للرضي 113/2.

(6) في معجم الطبراني 39/5 - من حديث طويل - «بينما نحن عند رسول الله... إذ أقبل رجل من الأنصار»، وفي النهاية 176/1: «إذ جاءه رجل». وفيها: «يقال: بينا وبينما».

(7) من خطبة له معروفة بـ «الشَّقْبَقِيَّة». انظر نهج البلاغة: 15.

رأيت...»⁽¹⁾. وقال أيضاً: «فبينما أنا عند حاكم الاسكندرية، إذ دخل شيخ»⁽²⁾، وقال أيضاً: «فبينما أنا أسعى وأقعد، [وأهْبُ وأركُد]»⁽³⁾، إذ قابلني شيخ يتأوّه»⁽⁴⁾. فكأنه نسي ما قاله هنا! وفي المثل: «كل من عير ابتلي!»⁽⁵⁾.

[الكامل]

بَيْنَا تَعَانِقُهُ الْكُمَاةَ وَرَوْغِهِ يَوْمًا أُتِيخَ لَهُ جَرِيءٌ سَلَفَعُ⁽⁶⁾

هو من قصيدة أبي ذؤيب الهذلي⁽⁷⁾، المراثية التي أولها⁽⁸⁾:

أَمِنَ الْمَنُونِ وَرَيْبَهَا تَتَوَجَّعُ وَالذَّهْرُ لَيْسَ بِمُعْتَبَرٍ مَنْ يَجْزَعُ⁽⁹⁾

وفي شرح ديوانه للمرزوقي⁽¹⁰⁾: «روى الأصمعي: بينا تَعْنَقُهُ⁽¹¹⁾، مجروراً بغير ألف، وكان يقول: (بينما) تضاف إلى المصادر خاصة»⁽¹²⁾. وهو تَفْعَلُ⁽¹³⁾ من المعانقة - بعين مهملة - وهي معروفة. وروغ - بالغين المعجمة -: من المراوغة. والمعنى: كان هذا بين تَعْنَقِهِ⁽¹⁴⁾ الكُماة وروغانه، حتى قَدَّرَ له ما قَدَّرَ. وأُتِيخَ - بالحاء المهملة - بمعنى: قُدِّرَ.

«والنحويون يخالفون الأصمعي ويقولون: (بيناً) و(بينما) عبارتان للحين، وهما مبهمتان

(1) مقامات الحريري: 171.

(2) مقامات الحريري: 77.

(3) ما بين المعقوفين سقط من الأصل.

(4) مقامات الحريري: 129. وانظر: المقامة الدينارية: 29 والفارقة: 171.

(5) في مجمع الأمثال 328/2، ط: «مَنْ عَيْرَ غَيْرَ».

(6) البيت لأبي ذؤيب الهذلي، وهو في ديوان الهذليين 18/1 والخصائص 122/3 والصحاح (بين) وسر الصناعة

25/1 وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي 1784/4 وشرحه للتبريزي 294/4 وحواشي ابن بري: 96 وشرح

المفصل 34/4 واللسان (بين) والارتشاف 236/2 والمغني: 485.

(7) هو خويلد بن خالد بن محرت المضري (27 هـ): شاعر مخضرم، له ديوان شعر مجموع في ديوان الهذليين.

الشعر والشعراء 653/2، الخزائن 422/1، الأعلام 325/2.

(8) انظر القصيدة كاملة في ديوان الهذليين.

(9) في أ: «المومنون» تحريف.

(10) في هدية العارفين 74/1 أن المرزوقي «شرح أشعار هذيل».

(11) في ب: «تعانقه».

(12) ذكر ذلك المرزوقي في شرح الحماسة 1784/4 ونقله عنه التبريزي في شرحه 294/4 وصاحب الخزائن 7/ 72.

(13) في ب: «تقاعل».

(14) في ب: «تعانقه».

لا تضافان إلا إلى الجمل التي بينهما⁽¹⁾، وذكر سيوييه أن (إذ) تقع بعدهما للمفاجأة⁽²⁾. وغيره ينكره ويقول: لا حاجة إلى (إذ) لأنّ (بينما) بمنزلة (حين)، وهي لا تحتاج إليها⁽³⁾، ويشهد لسيوييه قوله:

بينما نحن بالكثيب ضحى إذ أتى راكب على جملة⁽⁴⁾
ولا بهامها تحتاج إلى الجمل.

ويرويه النحويون: (تعنقه)⁽⁵⁾ بالرفع بالابتداء، وخبره مقدّر؛ أي: حاصل معهود، ومعتمد مألوف، أتيح له يوماً رجل جريء المقدم، ثابت القدم، والمعنى أنّ هذا اللابس الدرع حزمًا، وقت معانقته للأبطال ومراوغته للشجعان، قدّر له رجل هكذا. والسلف: الجريء [الواسع]⁽⁶⁾ الصدر، وأكثر من يوصف به [النساء]⁽⁷⁾، ويستعمل لاشتهاره بغير هاء⁽⁸⁾.

وقد جاء في حديث أبي الدرداء بالهاء؛ وهو⁽⁹⁾: «شَرَّكُم السِّلْفَعَةُ البَلْقَعَةُ، التي تُسمع لأُضراسها ققعة، ولا تزال جاراتها مفزعة»⁽¹⁰⁾. والبلقعة مثل السِّلْفَعَةِ في أنّه لحقته الهاء، والأكثر عدمها. ويروى: تعانقه⁽¹¹⁾.

(1) كذا في الأصل وب وط، وفي أ: «بينها» ولعلها: «تبينها».

(2) انظر الكتاب 107/1 و232/4.

(3) قوله: «وهي لا تحتاج إليها» سقط من ب.

(4) البيت لجميل بثينة، وهو في ديوانه: 189 وروايته فيه:

بينما هُنَّ بالأراك معاً إذ بدا راكب على جملة

وله في: شرح الحماسة للمرزوقي 1784/2 والمقاصد النحوية 339/3 وشرح شواهد المغني 366/1 و722/2،

وبلا نسية في: شرح اختيارات المفضل 1722/3 والمغني: 410 والخزانة 63/7.

(5) في ب: «تعانقه»

(6) زيادة من الخزانة يقتضيها السياق.

(7) زيادة من الخزانة يقتضيها السياق.

(8) ما بين حاصرتين تمة للكلام المرزوقي السابق في شرحه لديوان أبي ذؤيب، انظر: الخزانة 72/7-73 وشرح

الحماسة للمرزوقي 1784/2 والخصائص 122/3.

(9) في ب: «إذ قال».

(10) في النهاية 390/2: «وشرّ نسائكم السلفعة: هي الجرينة على الرجال، وأكثر ما يوصف به المؤنث، وهو بلا

هاء أكثر». وانظر: نثر الدر 95/2، وفقه اللغة: 33/1.

(11) في ب: «تعنقه».

وقول ابن بري في حواشيه: «الصواب: تعنقه؛ لأنّ تعانق لا يتعدى»⁽¹⁾ وهمّ منه؛ لصحة روايته، وأمّا ما ذكره من أمر التعدي ففيه كلام في كتب النحو⁽²⁾.

جعل الألف زائدة ألحقت بـ (بين) ليقع بعدها الجملة، كما زيدت (ما) في (بينما) لهذه العلة.

اختلف النحاة في ألف (بينما)؛ فقليل: إنّها كافّة مثل (ما)⁽³⁾، وقيل: إشباع⁽⁴⁾، وهي⁽⁵⁾ مضافة إلى الجملة، ويؤيده أنّها أضيفت إلى المفرد في قوله:

بينما تعنقه الكماة وروغنه

كما مرّ. وقال الرضي: «لما قصدوا إضافة (بين) اللازم إضافته إلى مفرد، إلى جملة، والإضافة إلى جملة كلّاً إضافة، زادوا عليها (ما) الكافّة؛ لأنّها تكفّ المقتضي عن الاقتضاء، وأشبعوا الفتحة فتولدت الألف، لتكون الألف دليل عدم اقتضائه المضاف إليه؛ لأنّه كأنه وقف عليه»⁽⁶⁾.

وما ذكره ابن الزيات⁽⁷⁾ في المناظرة، يدفعه أنّه لا يلزم من كون اللفظ بمعنى لفظ آخر أن يُعطى جميع أحكامه.

وفي صحيح البخاري: «بينما أنا مع النبي ﷺ فقال...» إلى آخره، فقرن جوابها بالفاء. قال الكرمانى: أقامها مقام (إذا) والجواب مقدّر، وهذا تفسيره.

(1) حواشي ابن بري: 96.

(2) اختلف في تعدية ما كان على وزن تفاعل، فلا تجوز عند ابن درستويه وأبي زيد وابن السيد، وأجازها يونس والخليل، ومال إلى رأيهما ابن عصفور وابن هشام، ويبدو أن ابن بري ذهب في هذا مذهب ابن درستويه وأبي زيد. انظر المغني: 677.

(3) انظر المغني: 410.

(4) انظر الخصائص 122/3.

(5) في ب: «وقيل».

(6) شرح الكافية للرضي 113/2.

(7) هو أبو جعفر محمد بن عبد الملك بن أبان بن حمزة (233هـ): عالم باللغة والأدب، من بلغاء الكتاب والشعراء، له ديوان شعر مطبوع. معجم الشعراء 327، سير أعلام النبلاء 430/9، الأعلام 248/6. والمناظرة المشار إليها جرت بين المازني وابن السكيت في مجلس ابن الزيات - على ما ذكره الحريري في الدرّة - وكان ابن الزيات قد سأل أحدهما عن معنى (بين)، فقليل له: حين. فقال: أيجوز أن يقال: حين جلس زيد إذ جاء عمرو؟ فسكت.

(لم) حرف، فإذا زيدت عليها (ما) - وهي أيضاً حرف - صارت (لما) اسماً في بعض المواطن بمعنى حين.

(لما) الحينية حرف عند بعض النحاة، وعند بعضهم اسم كما فصله النحاة⁽¹⁾، وأما تركيبها من (لم) و(ما) وصيرورتها بسبب التركيب اسماً، فتكلف ضعيف.

فالتفل: ما صحبه شيء من الرقيق، والنفت: النفخ بلارقيق⁽²⁾.

هذا قولٌ لبعض اللغويين، وخالفهم آخرون، وفي تفسير البيضاوي في قوله تعالى: ﴿وَمِنْ سَكَرٍ أَتَفَنَّتْ فِي الْمَقَدِّ﴾ [الفلق: 4]: «التفت: النفخ مع رقيق»⁽³⁾.

ونظير هذا التصحيف قولهم: في الفرصاد توث، بالثاء المعجمة بثلاث.

جعل المثلثة تصحيفاً، وصحح أنه بالمشناة. وقال ابن بري: «حكى أبو حنيفة الدينوري أنه بالثاء والشاء، والشاء من كلام الفُرس، والمشناة من كلام العرب»⁽⁴⁾. وفي شرح أدب الكاتب أنهما لغتان⁽⁵⁾. وفي كتاب المعربات⁽⁶⁾ أن أبا حنيفة قال: لم أسمع أحداً يقوله بالمشناة⁽⁷⁾، وأنشد الشعر المذكور، وهو لمحبوب النهشلي - كما صححه الرواة - وتماهه هكذا⁽⁸⁾: [البسيط]

لَرَوْضَةٍ مِنْ رِيَاضِ الْحَزَنِ أَوْ طَرْفٍ مِنْ الْقُرَيَّةِ حَزَنٌ غَيْرُ مَحْرُوثٍ

(1) انظر شرح المفصل 106/4 والتسهيل: 241 والجنى الداني 594 - 595.

(2) تمام قول الحريري في الدرة: «ويقولون: تفل في عينه - ثاء معجمة بثلاث - فيصحفون فيه؛ لأن المنقول عن العرب: تفل - بإعجام اثنتين من فوق - وحكى الفراء عن الكسائي أن العرب تقول: تفل في عينه ونفت؛ فالتفل ما صحبه...».

(3) تفسير البيضاوي 200/5.

(4) حواشي ابن بري: 97.

(5) انظر الاقتضاب: 203.

(6) هو كتاب المعرب للجواليقي.

(7) المعرب: 223. ونقل المطرزي في كتابه المغرب (توت) من كتاب النبات لأبي حنيفة فقال: «وفي كتاب النبات: التوت لم يسمع في الشعر إلا بالثاء، وهو قليل لأنه لا يكاد يأتي إلا بذكر الفرصاد». وانظر اللسان والتاج (توت).

(8) الأبيات لأبي العشنط النهشلي كما في اللسان (توت)، وانظر الأول والثالث منها في: الاقتضاب: 203 والمعرب للجواليقي: 223 وحواشي ابن بري: 97 والمزهر 273/1 وتهذيب الخواص: 79 والخزانة 258/11 والتاج (توت) وكشف الطرة: 185.

لِلنُّورِ فِيهِ إِذَا مَجَّ النَّدَى أَرْجَحُ يَشْفِي الصُّدَاعَ وَيَشْفِي دَاءَ مَمْعُوثٍ⁽¹⁾
أَحْلَى وَأَشْهَى لِعَيْنِي إِنْ مَرَرْتُ بِهِ مِنْ كَرْخِ بَغْدَادَ ذِي الرُّمَّانِ وَالثَّوْتِ
وَاللَّيْلِ نِصْفَانِ: نِصْفٌ لِلْهُمُومِ فَمَا أَقْضِي الرُّقَادَ، وَنِصْفٌ لِلْبِرَاغِيثِ
أَبَيْتُ حَيْثُ تُسَامِينِي أَوَائِلُهَا أَنْزُو وَأَخْلِطُ تَسِيحاً بِتَغْوِيثِ
سُوْدَ مَدَالِيحُ فِي الظُّلُمَاءِ مُؤَدَّنَةٌ وَلَيْسَ مُلْتَمَسٌ مِنْهَا بِمَبْثُوثٍ⁽²⁾

وروي بدل⁽³⁾ قوله: «لعيني»، «لقلبي». والحزن - بفتح الحاء المهملة -: ضد السهل⁽⁴⁾، والكَرْخُ: محلّة معروفة ببغداد⁽⁵⁾. والمؤدنة - بضم الميم تليها همزة ساكنة - قال ابن المكرم⁽⁶⁾: هو القصير القمي، وبغير همز: هو الذي يولد ضاوياً نحيفاً⁽⁷⁾.

فأما قول الشاعر:

وَعَدْتُ وَكَانَ الْخُلْفُ مِنْكَ سَجِيَّةً مَوَاعِيدَ عَرْقُوبٍ أَخَاهُ بِبِشْرٍ⁽⁸⁾

فأكثر الرواة يروونه: «ببشرب»؛ ويعنون به المدينة، وأنكر ابن الكلبي ذلك، وحقق أن الرواية: «ببشرب» بناء معجمة باثنتين من فوق؛ وهو موضع بقرب اليمامة يتاخم منازل العمالقة⁽⁹⁾، واحتج في ذلك بأن عرقوباً كان من العمالقة الذين لم ينزلوا المدينة.

عرقوب يُضرب به المثل في خلف المواعيد⁽¹⁰⁾، وقصته مشهورة، وهو رجل من العمالقة⁽¹¹⁾، وهو عرقوب بن معبد بن زهير - أحد بني عبد شمس بن ثعلبة - أو عرقوب بن

(1) في أ: «إذا بخ».

(2) في أ، ب، ط: «مدالج»، والصواب ما في الأصل.

(3) في أ، ب: «بعد».

(4) في ب: «الصعب».

(5) معجم البلدان 507/4.

(6) هو ابن منظور صاحب كتاب «لسان العرب».

(7) في اللسان (أدن) و(توت): «هو القصير العنق».

(8) البيت من معلقة عنتره، انظر ديوانه: 17 وفيه: «الفراق» بدل «المسير»، وتهذيب الخواص: 145.

(9) معجم البلدان 492/5.

(10) المثل في جمهرة الأمثال 433/1 وجميع الأمثال 311/2.

(11) قوله: «وهو رجل من العمالقة» سقط من ب.

صخر المكنى بأبي مَرْحَب، على اختلافٍ فيه.

قال الحافظ أبو الخطاب⁽¹⁾: سُميت المدينة (يثرَب) باسم الذي نزلها من العماليق، وهو يثرَب بن عبيد، ويُروى البيت لعلقمة الأشجعي. ورُوي⁽²⁾ «وكان»: بالواو والفاء.

وقال ابن دريد: اختلفوا في عرقوب؛ فقليل: إنه من الأوس، فيصحّ على هذا أن يكون (يثرَب) في الشعر بالمثلثة والراء المكسورة. وقيل: من العماليق، فيكون بالمشثاة والراء المفتوحة؛ لأن العماليق كانت ديارهم من اليمامة⁽³⁾ إلى وبار⁽⁴⁾، ويثرَب⁽⁵⁾ هناك. قال: وكانت العماليق أيضاً بالمدينة، ففي البيت روايتان.

أقول: قد ثبت أن الأنصار من العماقية، وأصلهم من اليمن بغير شك، فلا وجه للتردد بما ذكر، وإنما الكلام في قصة عرقوب: هل كانت باليمن أم لا؟ فالذي ينبغي أن يُصحح هو هذا.

وكره النبي ﷺ تسمية المدينة بيثرَب؛ لأنه من التثريب: وهو التقرّيع والتبكيث⁽⁶⁾. قال تعالى: ﴿لَا تَثْرِيبَ عَلَيْكُمُ﴾ [يوسف: 92]. وأما قوله: ﴿يَتَأْهَلُ يَثْرَبُ﴾⁽⁷⁾ فحكاية عما⁽⁸⁾ قاله من المنافقين، كما تبه عليه ابن هشام⁽⁹⁾، فلا يقدح في الكراهة. وقيل: كره لأنه اسم رجل جاهلي⁽¹⁰⁾. وقوله: «يتاخم»، مضارع تَاخَمَ - بتاء مثناة فوقية وخاء معجمة - بمعنى: يلاصقها ويقرب من حدودها⁽¹¹⁾.

• • •

(1) هو أبو الخطاب عمر بن الحسن بن علي، بن دحية الكلبي: أديب، مؤرخ، حافظ للحديث، له: (المطرب من أشعار العرب)، وغيره. انظر: الأعلام 44/5.

(2) في ب: «ويُروى».

(3) مدينة من توابع نجد، بينها وبين البحرين عشرة أيام. معجم البلدان 505/5.

(4) قرية باليمامة عند جبل وشم، وقيل: اسم موضع في بلاد بني سعد بالسودة. معجم البلدان 492/5.

(5) في أ: «ويثرَب».

(6) اللسان (ثرَب).

(7) من الآية: ﴿وَإِذْ قَالَتْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ يَتَأْهَلُ يَثْرَبَ لَا مَقَامَ لَكُمْ فَارْجِعُوا وَتَسْتَعْذِرُ فَرِيقٌ مِنْهُمْ النَّبِيَّ يَقُولُونَ إِنَّ بُيُوتَنَا عَوْرَةٌ وَمَا هِيَ بِعَوْرَةٍ إِنْ يُرِيدُونَ إِلَّا فِرَارًا﴾ [الأحزاب: 13].

(8) في أ، ط: «عمن».

(9) انظر الروض الأنف 251/2.

(10) في ب، ط: «جاهل».

(11) اللسان (تخَم).

ويقولون: أزمعت على المسير، ووجه الكلام: أزمعت المسير.

في تهذيب الأزهري: «يُقال: هو الشجاع، لمن أزمَعَ الأمر ولم ينش عنه، والمصدر⁽¹⁾: الزَّمَاع، وحكى⁽²⁾ أبو عبيدة عن الكسائي: أزمَعْتُ الأمر، وأنكرَ أزمَعْتُ عليه، وشمِر وغيره يجيزُ أزمَعْتُ عليه»⁽³⁾.

وقال ابن بري: «أجاز الفراء: أزمَعْتُ الأمر، وعلى الأمر، وأما الكسائي فلم يُجزِ إلا أزمعت الأمر، والحجة للفراء أنَّ الأفعال قد يُحمل بعضها على بعض إذا تقاربت معانيها؛ كقوله تعالى: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ﴾ [النور: 63]، فعُدِّي (خالف) بـ (عن) من جهة أنَّ المخالفة خروج عن الطاعة، وكذا الإزماع: هو المضْي في الأمر والعزم عليه»⁽⁴⁾.

وقال بعض أهل اللغة: أزمَعَ الأمر، وعليه، وبه، بمعنى. وكذا قال الفراء، وكذا: عزمته وعزمت عليه عنده⁽⁵⁾.

[الكامل]

إِنْ كُنْتَ أزمَعْتَ الْمَسِيرَ فَإِنَّمَا رُمْتَ رِكَابَكُمْ بِلَيْلٍ مُظْلِمٍ⁽⁶⁾

هو لعنترة من معلقته المشهورة، وزوي بدل «المسير»: «الفراق»⁽⁷⁾ و«الرحيل»،

وزمت: بمعنى شددت بالأزمة، والركاب يختص بالليل. وقال ابنُ كيسان⁽⁸⁾: يُقال هذا أمر أسري عليه بليل: إذا أحكم، وإنما خُصَّ الليل لأنه وقت صفاء الأذهان.

ويُسأل عن وجه انتصاب لفظة ﴿وَشُرَكَاءَكُم﴾⁽⁹⁾ إذ العطف يمتنع هنا؛ لأنه لا يقال:

(1) في ب، ط: «مصدره».

(2) سقطت من أ.

(3) تهذيب اللغة (زمع).

(4) حواشي ابن بري: 98.

(5) وقال بهذا أيضاً الخليل وشمِر، انظر تهذيب اللغة والقاموس واللسان (زمع)، وتهذيب الخواص: 145.

(6) البيت من معلقة عنتره، انظر ديوانه: 17 وفيه: «الفراق» بدل «المسير»، وتهذيب الخواص: 145.

(7) السابق من ديوان عنتره.

(8) هو أبو الحسن محمد بن أحمد بن إبراهيم، المعروف بابن كيسان (299 هـ): عالم بالعربية بحراً ولغةً، من مؤلفاته: «المهذب» و«غريب الحديث». طبقات النحويين واللغويين: 153، البغية 18/1، الأعلام 308/5.

(9) من قوله سبحانه وتعالى: ﴿وَآتِلْ عَلَيْهِمْ نَبَأَ نُوحٍ إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ يَتَقَوَّمُ إِنْ كَانَ كَبُرَ عَلَيْكُمْ مَقَامِي وَتَذِكْرِي بِمَا أَنْتَ اللَّهُ فَعَلَّ اللَّهُ تَوَكَّلْتُ فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُنْ أَمْرَكُمْ عَلَيْكُمْ عَةً ثُمَّ اقْضُوا إِلَيَّ وَلَا تُنْظِرُونِ﴾^(VI)

أجمعت شركائي. وقد أجيب عنه بجوابين؛ أحدهما: أنه انتصب انتصاب المفعول معه، فتكون الواو بمعنى (مع)، لا أنها واو العطف، ويكون تقدير الكلام: اجتمعوا مع شركائكم على تدبير أمركم. والجواب الثاني: أنه انتصب على إضمار فعل حذف لدلالة الحال عليه، وتقديره -لو ظهر-: وادعوا شركاءكم.

هذا كله على تقدير قطع همزة «أجمعوا»، وقد قرئ بوصلها⁽¹⁾ أيضاً، من (جمع) وهو مشترك بين المعاني والذوات، بخلاف (أجمع) فإنه مختص بالمعاني، حتى وجه ابن هشام الآية على قراءة القطع بتقدير مضاف؛ أي: وأمر شركائكم، أو فعل؛ أي: واجمعوا شركاءكم -بالوصل- إلى أن قال: وموجب التقدير أن (أجمع) لا يتعلق بالذوات بل بالمعاني، بخلاف (جمع) فإنه مشترك بينهما⁽²⁾.

وفي عمدة الحفاظ: «حكاية القول بأن (أجمع) أكثر ما يقال في المعاني، و(جمع) في الأعيان، فيقال: أجمعت أمري وجمعت قومي، وقد يُقال بالعكس، فعلى هذا لا تحتاج الآية إلى تقدير».

وفي المحكم أنه يقال: «جمع الشيء عن تفرقة، يجمعه جمعاً، وأجمعه»⁽³⁾. فإذا ثبت أن (أجمع) بمعنى (جمع) صح العطف، وخرجت الآية عن أن تكون مثلاً لهذه المسألة؛ إذ تالي⁽⁴⁾ الواو فيها وهو (شركاءكم)، يليق به الفعل المذكور وهو (أجمع)، فيكون همزته همزة وصل، لكن هذا مبني على استعماله المشترك في معنييه جميعاً؛ إذ «أجمع»⁽⁵⁾ مشترك بين العزم وضم المتفرق، فباعتبار تسليطه على الأمر يكون مراداً به المعنى الأول، وباعتبار تسليطه على الشركاء يكون مراداً به المعنى الثاني، وفيه نظر.

ووقع في الحديث: «فأجمعهم على قتالنا»⁽⁶⁾. قال ابن هشام في حواشي السيرة⁽⁷⁾: «يقال:

[يونس: 71].

(1) قرأ نافع والزهري ورويس وغيرهم بوصل همزة «فأجمعوا» من الآية السابقة، انظر: السبعة لابن مجاهد: 328 وإتحاف فضلاء البشر: 253.

(2) انظر المغني: 471-472.

(3) المحكم والمحيط الأعظم (جمع).

(4) في أ، ب، ط: «تأتي».

(5) في أ: «جمع».

(6) لم أقف عليه.

(7) في أ، ب، ط: «السيرة في» تصحيف.

جمع في الأجرام جمعاً، نحو: جمع مالاً، وفي المعاني؛ نحو: جمع كيده، و(أجمع) في المعاني⁽¹⁾ خاصة؛ نحو: ﴿فَاجْمَعُوا أَمْرَكُمْ﴾، هكذا يقول أهل اللغة، وعلى هذا يشكل قوله: (فأجمعهم على قتالنا)، فإن صحّ لفظ الحديث هكذا، وجب تأويله على حذف مضاف؛ أي: فأجمع رأيهم». ويُعلم ما فيه ممّا مرّ.

وفي تهذيب الأزهري: «قال الفراء: الإجماع: الإعداد والعزيمة على الأمر، ونصب (الشركاء) في الآية بفعل مضمر؛ أي: وادعوا شركاءكم. قال: وكذلك هي قراءة عبد الله⁽²⁾، وأنشد:

بما لبت شعري والمُنَى لا تنفعُ هل أغدُون يوماً وأمرِي جَمْعُ⁽³⁾

قال الفراء: وإذا أردت جمع المتفرّق قلت: جمعت القوم فهم مجموعون؛ كما قال تعالى: ﴿يَوْمَ يَجْمَعُ لَهُ النَّاسُ﴾ [هود: 103]، وإذا أردت جمع المال قلت: جمَعْتُ، ويجوز تخفيفه. وقال أبو إسحاق: الذي قاله الفراء غلط في إضمار (وادعوا شركاءكم)؛ لأنّ الكلام لا فائدة فيه؛ لأنّهم كانوا يدعون شركاءهم لأنّ يُجمَعُوا أمرهم. قال: والمعنى: فأجمعوا أمركم مع شركائكم، وإذا كان الدعاء لغير شيء فلا فائدة فيه. قال: والواو بمعنى (مع)؛ كقولك: تُركت الناقة وفصيلها لترضعه؛ أي: مع فصيلها. قال: ومن قرأ ﴿فَاجْمَعُوا أَمْرَكُمْ﴾ بألف موصولة، فإنّه يعطف (شركاءكم) على (أمركم)، ويجوز: فأجمَعُوا مع شركائكم أمركم⁽⁴⁾. قال الأصمعي: جمعت الشيء: إذا جئت به من هنا وهنا، وأجمعته: إذا صيرته جميعاً. وقال أبو ذؤيب:

وآلاتِ ذي العَرَجَاءِ نَهَبٌ مُجْمَعُ⁽⁵⁾

وقال الفراء في قوله تعالى: ﴿فَاجْمَعُوا أَمْرَكُمْ﴾⁽⁶⁾: الإجماع: الإحكام والعزيمة على الشيء،

(1) قوله: «في المعاني» سقط من ب.

(2) انظر الكشف 359/2 والتبيان في إعراب القرآن 409/5.

(3) الرجز غير منسوب لقائل في: نوادر أبي زيد: 133 وإصلاح المنطق: 263 والخصائص 136/2 وأما المرتضى 559/1 واللسان (جمع) وشرح شواهد المغني 811/2 والهمع 52/4 والدرر 204/1.

(4) قوله: «ويجوز: فأجمعوا مع شركائكم أمركم» سقط من أ.

(5) لأبي ذؤيب الهذلي، ورواية البيت كاملاً كما في ديوان الهذليين 6/1:

فكأنتها بالجرع بين ثبايع وأولات ذي العَرَجَاءِ نَهَبٌ مُجْمَعُ

وانظر: المفضليات: 423 وتهذيب اللغة ومقائيس اللغة واللسان (جمع).

(6) في أ، ط: ﴿فَاجْمَعُوا كَيْدَكُمْ﴾ [طه: 64]، وكذا في تهذيب اللغة.

تقول: أجمعتُ الخروجَ، وأجمعتُ على الخروج، ومن قرأ (فاجتمعوا) فمعناه: لا تدعوا من أمركم (1) شيئاً إلاّ جئتم به.

وعن أبي الهيثم: أجمع أمره: جعله جميعاً بعدما كان متفرقاً، وتفرقه أنه يقول: مرةً أفعل كذا ومرةً أفعل كذا، فلما (2) عزم على أمر محكم أجمعه؛ أي: جعله جميعاً. قال: كذلك قال، وبعضهم يقول: جمعت أمري، والجمع: أن تجمع شيئاً إلى شيء، والإجماع: أن تجعل الشيء المتفرق جميعاً؛ كالرأي المعزوم عليه (3).

فتكون الواو على هذا القول قد عطفت فعلاً مضمراً على فعل مظهر؛ كما قال الشاعر:
[مجزوء الكامل]

ورأيتُ زوجك في الوغى مُتقلِّداً سيفاً ورمحاً (4)

هذا أصل من أصول العربية، وفيه طرق؛ إحداها: التقدير، وهو الطريق الذي ذكره المصنّف. والثانية: أن يُضمّن العامل المذكور معنى عامل آخر؛ ك (حامل) هنا (5)، أو يتجوّز به عنه. والثالثة: ألاّ يقدر ولا يؤوّل، ويدعي أنه من المشاكلة، وهذا ذكره الثعالبي في بعض كتبه، وله تفصيل، وفيه فوائد ذكرناها في كتابنا «طراز المجالس» (6).

ويقولون في جمع فم: أفمام، وهو من أوضح الأوهام؛ إذ الصواب أن يقال: أفواه؛ كما قال تعالى: ﴿يَقُولُونَ يَا أَفْوَاهِهِمْ﴾ [آل عمران: 167]، وذلك أن الأصل في فم: فوة، على وزن سوط.

ما زعمه غلطاً ممّا غلط فيه، وإن كان على خلاف القياس، ولذا قالوا: إنّ جمعه: أفواه

(1) في أ، ط: «كيدكم».

(2) العبارة من هنا حتى نهاية القول في ب: «فإذا عزم على أمر فقد أجمعه؛ أي: أحكمه وصّره جميعاً، قال بعضهم: ويقال: جمع أمره جمعا، والجمع ضم شيء إلى شيء، والإجماع جعل المتفرق جميعاً؛ كالرأي المعزوم عليه».

(3) تهذيب اللغة (جمع). وانظر اللسان (جمع).

(4) نُسب البيت لعبد الله بن الزُّبَيْرِ، وهو في شعره: 32 والمقتضب 51/2 والكامل 432/1 وشرح الكتاب للسرياني 135/1، وبلا نسبة في: الإنصاف 612/2 وأمال المرتضى 54/1 وشرح المفصل 50/2 واللسان (جمع) والخزانة 231/2.

(5) لأنّ الرمح لا يُتقلّد به، فأراد: وحاملاً رمحاً. انظر اللسان (جمع).

(6) انظر مؤلفات الشارح في قسم الدراسة.

وأفام، وقال: «لا واحد لهما»⁽¹⁾، وأراد: لا واحد لهما ملفوظ به⁽²⁾ على وفق القياس؛ إذ لا ثلاثي منه حتى يجمع. وقياس واحد أفام أن يكون (فمم) بميمين أدغمت إحداهما في الأخرى، وهذا غير صحيح، ولو تركه كان أحسن، كما سيجيء بيانه.

كما قال علي عليه السلام: [مشطور الرجز]

هَذَا جَنَائِي وَخِيَارُهُ فِيهِ إِذْ كُلُّ جَانٍ يَذُّهُ إِلَى فِيهِ⁽³⁾

هذا بيت يُضرب به المثل في كل من يؤثر في غير وقت الإيثار، وهو لعمر بن عدي، ابن أخت جذيمة الأبرش الملك المشهور⁽⁴⁾، وله حكاية مشهورة⁽⁵⁾، وأصله أن جذيمة كان يحب الكمأة، وكان يخرج إلى الصحراء ويضرب خيامه بها إذا خرجت، وكان عدو صبياً، فكان يروح إلى المَرَج مع غلمان جذيمة ليجنوا⁽⁶⁾ له الكمأة ويجنوه بها، فرأى الغلمان يأكلون جيد الجني، ويأتون ببقية لجذيمة، وهو لا يتعاطى منه شيئاً، ويأتي به جميعه له، فإذا وضعه بين يديه قال هذا له⁽⁷⁾؛ يعني به محبته له وإيثاره له على نفسه، وأن غلمانهم ليسوا كذلك، يريد أنه يبذل جهده في نصحه ولا يألو جهداً فيه.

فقول المصنّف: «قال علي» سهو منه؛ لأنه ليس لعلي، كما عرفته. وما قيل في الاعتذار من أن النساخ حرّفوا (عدياً) بـ (علي)، وسقطت من أقلامهم لفظة (ابن)، لا يجدي؛ فإنه «ضُغْتُ على إِبالة!»⁽⁸⁾.

نعم، عليّ تمثّل به فتوهمه المصنّف له، وهذا منشأ وهمه. وفي كتاب الزهد لأحمد

(1) هو قول صاحب القاموس، انظر (فوه)، وانظر الارتشاف 418/1.

(2) العبارة في ب، ط: «أي: لا أفام إذ لا واحد له ملفوظ به».

(3) انظر: الأغاني 5659/16 والخزانة 271/8 وشرح المقصورة لابن هشام اللخمي: 227.

(4) هو حنيفة بن مالك بن فهم بن غنم التنوخي القضاعي (نحو 366 ق. هـ): ثالث ملوك الدولة التنوخية في العراق، يُقال له «الوضاح» و«الأبرش». الخزانة 270/8، الأعلام 114/2 [

(5) انظر الحكاية في السابق من الأغاني والخزانة.

(6) في أ: «ليجنتوا».

(7) أي: قال له الشعر السابق لتنبهه.

(8) العبارة في ب، ط: «وما قيل في الاعتذار عنه: إنه من تحريف النساخ؛ كتبوا عدياً عليّاً، وسقط من أقلامهم لفظ (ابن)، لا يجدي؛ فإن صورة رسم عليّ تأباه». وقوله: «ضُغْتُ على إِبالة» مثل يُضرب في مضاعفة البلايا، والإِبالة: الخزمة من الحطب، والضغف: قبضة من حشيش مختلطة الرطب باليابس. انظر: بجمع الأمثال 419/1.

رحمه الله: أَنَّ ابن النَسَاجِ أَتَى عَلِيًّا عليه السلام فِي خِلَافَتِهِ وَقَالَ لَهُ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، قَدْ امْتَلَأَ بَيْتُ الْمَالِ مِنَ الصَّفَرَاءِ وَالْبَيْضَاءِ. فَقَامَ مُتَوَكِّئاً عَلَيْهِ، حَتَّى قَامَ عَلَى بَيْتِ الْمَالِ، فَلَمَّا رَأَاهُ قَالَ: يَا بَنَ النَّسَاجِ، عَلَيَّ بِإِسْبَاغِ الْوَضُوءِ. فَتَوَضَّأَ ثُمَّ قَالَ: ادْعُ أَهْلَ الْكُوفَةِ. فَتَوَدَّى بِالنَّاسِ، فَلَمَّا اجْتَمَعُوا أَعْطَاهُمْ جَمِيعَ مَا فِيهِ، وَهُوَ يَقُولُ:

هَذَا جَنَائِي وَخِيَارُهُ فِيهِ إِذْ كُلُّ جَانٍ يَدُهُ إِلَى فِيهِ

يَا صَفَرَاءُ، يَا بَيْضَاءُ، غَرِّيْ غَيْرِي! وَهُوَ ⁽¹⁾ يَقُولُ: هَا وَهَا، حَتَّى لَمْ يَبْقَ دَرَاهِمٌ، فَأَمَرَ بِنَضِجِهِ ⁽²⁾، وَصَلَّى [فِيهِ] ⁽³⁾ رَكَعَتَيْنِ. قَالَ الْوَاقِدِيُّ: وَإِنَّمَا فَعَلَ ذَلِكَ لِشَهِدْ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَنَّهُ لَمْ يَحْبَسْ فِيهِ شَيْئاً مِمَّا كَانَ فِيهِ عَنِ الْمُسْلِمِينَ ⁽⁴⁾.

[مشطور الرجز]

يُصْبِحُ عَطْشَانٌ وَفِي الْبَحْرِ قَمَّةٌ

أَوَّلُهُ:

كَالْحُوتِ لَا يُلْهِيهُ شَيْءٌ يَلْهُمُهُ ⁽⁵⁾

وَرُؤْيِي بَدَلَ «عَطْشَانٍ»: «ظَمَانٌ». وَيُلْهِمُهُ: بِمَعْنَى يَتَلْعَهُ. وَهَذَا - كَمَا فِي «حَيَاةِ الْحَيَوَانِ» - مَثَلٌ يُضْرَبُ لِمَنْ عَاشَ بِخَيْلٍ شَرِّهَا ⁽⁶⁾.

وَقَوْلُهُ: الْإِضَافَةُ إِلَى الْمِيمِ ⁽⁷⁾. تَسْمَحُ، أَوْ (إِلَى) فِيهِ بِمَعْنَى (مَعَ).

[الطويل]

وَأَمَّا قَوْلُ الْفَرَزْدَقِ:

(1) فِي ب، ط: «وَجَعَلَ».

(2) أَي: أَمْرُ بَرَشَ بَيْتَ الْمَالِ بِالْمَاءِ.

(3) زِيَادَةٌ مِنْ ب، ط.

(4) كِتَابُ الزُّهْدِ: 163.

(5) الرِّجْزُ مِنْ قَصِيدَةِ لُرُؤْبَةَ بْنِ الْعِجَاجِ بِمَدْحِ بَهَا أَبَا الْعَبَّاسِ السَّفَّاحِ، انْظُرْ دِيَوَانَهُ: 159 وَفِيهِ: «ظَمَانٌ» بَدَلَ «عَطْشَانٍ»، وَالْمَسَائِلُ الْعَسْكَرِيَّاتُ: 91 وَالْمَخْصَصُ 136/1 وَشَرْحُ الْمَقْدَمَةِ الْجَزْوِيَّةِ 363/1 وَشَرْحُ التَّسْهِيلِ: 47 وَشَرْحُ التَّصْرِيحِ 64/1 وَالْخَزَانَةُ 451/4.

(6) انْظُرْ حَيَاةَ الْحَيَوَانِ 268/1.

(7) قَالَ الْحَرِيرِيُّ فِي الدَّرَةِ: «إِلَّا أَنَّهُ قَدْ سَمِعَ عَنْهُمْ الْإِضَافَةَ إِلَى الْمِيمِ». ثُمَّ اسْتَشْهَدَ بِالرِّجْزِ الْمَذْكُورِ.

هُمَا نَفْسًا فِي فِيٍّ مِنْ فَمَوْنِهِمَا عَلَى التَّابِجِ الْعَاوِي أَشَدَّ رِجَامًا⁽¹⁾

هو من قصيدته الميمية المشهورة. وفي شرح التسهيل: يجوز أن يقال: كلمته من فمي إلى فمه، وفم زيد أحسن من فم عمرو. وفي الحديث الصحيح: «لخُلُوفُ فَمِ الصَّائِمِ»⁽²⁾. وهذا يدلُّ على قِلَّةِ عِلْمِ مَنْ زَعَمَ أَنَّ ثُبُوتَ الميمِ لا يجوز مع الإضافة إلَّا في ضرورة الشعر؛ كقوله:
[الهزج]

وَطَغَنَ كَفَمِ الزُّقْ غَدًا وَالزُّقْ مَالَانْ⁽³⁾

وقد عاب بعض أصحاب هذا الرأي على الحريري قوله في مقاماته: «أدخله في فمي، وقرَّنه بتوأمه»⁽⁴⁾، ولا عيب فيه كما ذكرته. ولك أن تقول: إنَّما عيب عليه ما غاب عنه على غيره، فكلُّ شاة معلقة بعرقوبها!

وفي سرِّ الصناعة لابن جني: «الميم في فم بدل من الواو بعد حذف لامه، وهو مفتوح الفاء. وأمَّا ما حكاه أبو زيد⁽⁵⁾ وغيره من كسر الفاء وضمِّها، فضرِبَ من التَّغْيِيرِ. وأمَّا قوله:
[مشطور الرجز]

يَا لَيْتَهَا قَدْ خَرَجَتْ مِنْ فَمِهِ⁽⁶⁾

ويُروى بضمِّ الفاء وفتحها وتشديد الميم، فليس لغة لأنَّها لم تتصرَّف، وإنَّما هو عارض؛ لأنَّهم لمَّا أبدلوا ميمًا ثقلوها في الوقف، ثمَّ أجروا الوصل مجرى الوقف، فهذا حكم تشديدها

-
- (1) البيت في ديوان الفرزدق 215/2 والكتاب 365/3 والمقتضب 158/3 والخصائص 170/1 والمختص 136/1 والإنصاف 345/1 واللسان (فمم) وشرح التسهيل 48/1 والهمع 174/1 والخزانة 460/4.
(2) الحديث في صحيح البخاري، كتاب الصوم 670/2 والنهاية 67/2، وثمَّامه فيهما: «لخُلُوفُ فَمِ الصَّائِمِ أَطْيَبُ عِنْدَ اللَّهِ مِنْ رِيحِ الْمَسْكِ».
(3) البيت للفنِّد الزُّمَّانِي فِي: الحيوان 416/6 وأمالِي القَالِي 260/1 وشرح الحماسة للمرزوقي 37/1 والخزانة 432/3، وبلا نسبة فِي: شرح المفصل 67/2 واللسان (شصا).
(4) مقامات الحريري -المقامة الدينارية-: 33 وفيها: «فألقاه فِي فَمِهِ، وقرَّنه بتوأمه».
(5) هو أبو زيد سعيد بن أوس بن ثابت الأنصاري (215 هـ): أحد أئمة اللغة والأدب، من ثقات اللغويين، من كتبه: «النوادر» و«المطر». إنباه الرواة 30/2، سير أعلام النبلاء 219/8، الأعلام 92/3.
(6) نُسِبَ الرِّجْزُ لِلْعِجَاجِ، وهو فِي ملحقات ديوانه 327/2، ونُسِبَ أيضًا لجرير، وهو أيضًا فِي ملحقات ديوانه 1038/2، وبلا نسبة فِي: إصلاح المنطق: 84 والخصائص 211/3 والمختص 138/1 وشرح المفصل 33/10 واللسان (فمم).

عندي»⁽¹⁾.

وإذا سمعت ما ذكرناه، عرفت مافي كلام المصنف، وعرفت أنّ قول صاحب القاموس: «لا واحد لهُ»⁽²⁾ ممّا لا وجه له أصلاً. وهذا ما وعدناك به، فاعرفه.

• • •

ويقولون في تصغير عقرب: عقربة، فيوهمون فيه.

هذا بناء منه على أنّ العرب لم تقل: عقربة، والواهم فيه ابن أخت خالته! فإنّها مسموعة، وتصغيرها [حينئذ]⁽³⁾ جارٍ على القياس، وفي القاموس: «أنثى العقارب: عقرباء - بالمد وهي غير مصروفة - كالعقربة»⁽⁴⁾. وقوله: كالعقربة، تمثيل للأنثى لا لعدم الصّرف، وإن أوهمه كلامه.

لأنّ العرب جعلت تصغير (ذيا) ل (ذا) الموضوع للإشارة إلى المذكر، ولم تصغّر (ذي) الموضوع للإشارة إلى المؤنث.

لئلاّ يلتبس تصغير المؤنث بتصغير المذكر، فاستغنوا عنه بقولهم لمصغره: (تيا)، وهم كثيرٌ يفعلون مثله⁽⁵⁾.

ومن أوهامهم في لفظة (دنيا) أيضاً تنوينهم إيّاها؛ فيقولون: هذه دنياً متعبة.

بتنوين دنيا، ولذا أتى بها موصوفة بقوله: متعبة؛ ليظهر التنوين فلا يذهب⁽⁶⁾ في حالة الوقف. والدنيا: نقبض الآخرة⁽⁷⁾، وقد ذكر أهل اللّغة أن العرب قد تنوّنها، فجعلوه وهماً هو الوهم، والذي غرّه أن آخره ألف تأنيث فلا يتأتى صرفه بوجه من الوجوه، وسيأتي توجيهه،

(1) سر الصناعة: 415.

(2) في القاموس (فوه): «الفاه والفوه... والفم: سواء، ج: أفواه، وأفام، ولا واحد لها؛ لأنّ فماً أصله فوة، حذفت الهاء... فقي فاً، ولا يكون الاسم على حرفين أحدهما التنوين».

(3) زيادة من النسخ الأخرى.

(4) القاموس (عقرب).

(5) انظر: الكتاب 487/3 والمقتضب 288/2 والارتشاف 186/1.

(6) في الأصل: «في مذهبه»، ولعلّ الصواب ما أثبتته من النسخ الأخرى.

(7) اللسان (دنا).

وقد رُوي منوناً في البخاري⁽¹⁾. فقال بعض شراحه: إنه غلط من الرواة، وردّه بعضهم بأن ابن الأعرابي حكاه عن العرب سماعاً⁽²⁾.

وفي شرح المقصورة لابن هشام اللّخمي⁽³⁾: «سَمِعَ (دنيا) بالصرف، وهو - كما قاله ابن جني - نادر غريب، ولا نعلم شيئاً مما آخره ألف تأنيث مصروفاً غير هذا الحرف»⁽⁴⁾. فهو شاذّ إن لم يُقل بأنّه ملحق، وقد سَمِعَ في قوله:

[مشطور الرجز]

فِي سَعْيِي دُنْيَا طَالَمَا قَدُمْتُ⁽⁵⁾

وليس بضرورة؛ لعدم اختلاف الوزن في الحالتين. وقال أبو الفتح: يجوز أن تكون الألف فيه للإلحاق بـ (جُذِبَ)⁽⁶⁾، ولَمَّا غلب على (دنيا) وأمثالها أن تكون ألفها للتأنيث، أبقوا قلب الواو ياء وأجروها على المعتاد فيها، فليس وزنها (فعلى) بل (فعلل)، وجوّزوا فيه أن يكون (فُعيل) كـ: (قُليب)، وقد استضعفوا الوجهين. وقال ابن هشام: لا يسوغان عندي؛ لأن (فعللاً) لم يثبت عندنا، خلافاً لأبي الحسن، فأما (بُهْمَة) فألفه للتكثير⁽⁷⁾، إلّا أنها لم ترد في مثله للتكثير إلّا مع تاء التأنيث، كما أن الواو لم ترد في (عَرْقُوة) إلّا معها⁽⁸⁾، وكذا (فُعيل) بناء معدوم عند سيبويه، وشاذّ عند غيره فلا يحمل عليه⁽⁹⁾. وأيضاً المعنى شاهد بخلافه؛ لوقوعه في مقابلة الأخرى.

وحكى بعض اللغويين تنوين (خنثى)، فإن صحّ ثبت أن ألف (فعلى) تكون لغير التأنيث، فيتّضح أمر (دنيا) على قول ابن الأعرابي.

[الرمل]

(1) وذلك في قول رسول الله ﷺ: «إنما الأعمال بالنيات، وإنما لكلّ امرئ ما نوى؛ فمن كانت هجرته إلى دنيا يصيبها، أو امرأة ينكحها، فهجرته إلى ما هاجر إليه». صحيح البخاري، كتاب بدء الوحي 3/1 حيث رُوي لفظ (دنيا) منوناً.

(2) انظر فتح الباري 21/1 وعمدة القاري 24/1 في شرح الحديث السابق، وانظر اللسان (دنا).

(3) هو أبو عبد الله محمد بن أحمد السبتي، المعروف بابن هشام اللّخمي (570هـ): عالم باللغة والأدب، من كتبه: «المدخل إلى تقويم اللسان» و«الفوائد المحصورة في شرح المقصورة». البغية 1/48، الأعلام 5/318.

(4) شرح المقصورة: 191-192.

(5) الرجز في المخصص 15/193 غير منسوب لقائل.

(6) انظر المنصف 1/36-37.

(7) انظر الارتشاف 2/320.

(8) انظر الارتشاف 2/329.

(9) في أ، ط: «فلا ينبغي أن يحمل عليه».

ولعمري إنَّ ذي الدنيا لقد حيرت باللفظ والمعنى الوري⁽¹⁰⁾
وما ذكره المصنف قبل هذا في النسبة إليها مفصل في علم التصريف، فلهذا أعرضنا عن
بيانه لشهرته، فاعرفه.

• • •

ويقولون: ما آلت جهداً - بمدّ الهمزة؛ ك: غالت - فيخطئون فيه؛ لأنَّ معنى ما آلت:
ما حلفت، وتصحيح الكلام فيه أن يقال: ما ألوت؛ أي: ما قصّرت، ولأنَّ العرب تقول: ألا
الرجل يألو: إذا قصّر.

ألا⁽¹¹⁾ - بالقصر -: بمعنى قصّر؛ كما في قوله في المقامات: «سرنا لا نألو جهداً، ولا
نستفيق جهداً» هو⁽¹²⁾ لازم، وجهداً - بضم الجيم -: بمعنى الاجتهاد، مفعول معه، أو تمييز،
أو منصوب بنزع الخافض⁽¹³⁾؛ وهو (عن) لما في الأساس: «ما ألوت عن الجهد»⁽¹⁴⁾، أو (في)
لقولهم: قصّر في كذا، أو لكون الألو بمعنى الترك مجازاً أو تضميناً، فينصب ما بعده مفعولاً
واحداً، وقد قالوا إنه جاء متعدياً⁽¹⁵⁾ لمفعولين؛ كقوله:
[الوافر]

فَدَيْتُ بِنَفْسِهِ نَفْسِي وَمَالِي وَمَا أَلَوْكَ إِلَّا مَا أَطِيقُ⁽¹⁶⁾
فعلى هذا أحد مفعوليه محذوف، وأصله: ما ألوتك جهداً؛ أي: لم أمنعك، وهذا أيضاً إما
مجاز أو تضمين، ويحتمل الحقيقة.

وفي شرح المقامات للمطرزي: «يقال: ألا في الأمر يألوا ألواً وألياً [وألوا]⁽¹⁷⁾: إذا قصّر
فيه، ثم استعمل معدّى إلى مفعولين في قولهم: لا آلوك نصحاً ولا آلوك جهداً، بمعنى لا أمنعك

(10) في ب: «ولعمري إن هذه الدنيا قد حيرت أبناءها في لفظها ومعناها!».

(11) في أ: «ألى».

(12) في ب: «والفعل».

(13) العبارة في الأصل وأ: «منصوب معه تمييز أو بنزع الخافض». وأثبت ما في النسخ الأخرى وانظر الدرّ
المصون 363/3 والكشاف 1/406 في تفسير قوله تعالى: ﴿لَا يَأْلُوَكُمْ خِبالاً﴾ [آل عمران: 118].

(14) الأساس (ألو).

(15) انظر شرح شواهد المغني 2/972.

(16) نُسب البيت إلى عروة بن الورد، وليس في ديوانه، انظر: المغني: 913 وشرح شواهد 2/972 واللسان (ألو)
والأشباه والنظائر 2/297.

(17) سقطت من الأصل.

نصحاً ولا أنقصكه». فَلَهِ مصادر: (أَلُو) بزنة⁽¹⁾: ضَرَبْتُ، وَ(أَلُو) كَقَعُودَ، وَ(إِلِي) كَجِلِّي، فَلَا وَجْهَ لِمَا قِيلَ مِنْ أَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّ مَصْدَرَ (أَلَا) بِمَعْنَى قَصَرَ: الْأَلُو - بَضْمُ الْهَمْزَةِ وَاللَّامِ وَتَشْدِيدِ الْوَاوِ - عَلَى زَنْة⁽²⁾ فُعُول؛ لِأَنَّهُ الْغَالِبُ فِي مَصْدَرِ فَعْلٍ الْإِزْمَ.

وقوله: أَشَدَّ الْأَلُو⁽³⁾. كما في الأساس ضُبُطُ بَضْمَتَيْنِ وَتَشْدِيدِ الْوَاوِ، وَفِي بَعْضِ النُّسخِ بَفَتْحٍ فَسُكُونٍ كَذَلِو⁽⁴⁾؛ لِأَنَّ مَصْدَرَ الْإِزْمِ قَدْ يَجِيءُ عَلَى فَعْلٍ، وَقَدْ قَالَ الْفَرَّاءُ: إِنْ مَصْدَرٌ مَا لَمْ يَسْمَعْ⁽⁵⁾ مَصْدَرَهُ عِنْدَ أَهْلِ الْحِجَازِ عَلَى (فَعْلٍ) كَضَرَبْتُ؛ مُتَعَدِّياً كَانَ أَوْ لَا زَمْ.

[الوافر]

وَإِنْ كُنَّا نَبْنِي لِمَكْرَمَاتٍ وَمَا أَلَى بَنِي وَلَا أَسَاوِرًا⁽⁶⁾

هو من شعر لزهير بن جَنَاب⁽⁷⁾، وَقِيلَ: لِلرَّبِيعِ بْنِ ضُبُعٍ الْفَزَارِيِّ⁽⁸⁾. وَالْكَنَائِنُ: جَمْعُ كَنَانَةٍ؛ بِمَعْنَى الْعَشِيرَةِ، مُسْتَعَارٌ مِنْ كَنَانَةِ السَّهْمِ. وَبَنِي - بِتَشْدِيدِ الْيَاءِ -: جَمْعُ ابْنٍ، مُضَافٌ إِلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ.

ثُمَّ إِنَّهُ ذَكَرَ الْفَاطَاً خَصَّتِ الْعَرَبُ اسْتِعْمَالَهَا بِالْهَمْزِ⁽⁹⁾، وَالْكَلامَ عَلَيْهَا مَفْصَلٌ فِي كُتُبِ⁽¹⁰⁾ اللُّغَةِ وَالنَّحْوِ، وَقَدْ مَرَّ الْكَلَامُ عَلَى (قَط). وَالصَّافِرُ - بِالضَّادِ الْمَهْمَلَةِ وَبِالْفَاءِ -: الْمَصُوتُ، يُقَالُ: مَا فِي الدَّارِ صَافِرٌ؛ أَيُّ: أَحَدٌ⁽¹¹⁾. وَلَا جَرَمَ: تَفْصِيلُهُ فِي النَّحْوِ مَشْهُورٌ.

(1) فِي ب: «أَلُو كَضَرَبْتُ».

(2) فِي أ، ط: «وَزَن».

(3) ذَكَرَ الْحَرِيرِيُّ فِي الدَّرَةِ أَنَّ الْأَصْمَعِي قَالَ: إِذَا قِيلَ لَكَ: مَا أَلُوْتُ فِي حَاجَتِكَ. فَقُلْ: بَلَى أَشَدَّ الْأَلُو.

(4) الْأَسَاسُ (أَلُو).

(5) فِي ب، ط: «يَسْمُ» وَفِي أ: «يَفْتَحُ».

(6) نَسَبَ الْبَيْتَ فِي الدَّرِّ الْمَصُونِ 365/3 وَاللَّسَانِ (أَلَا) لِلْفَزَارِيِّ، وَفِي الْأَخِيرِ رُؤْيٍ «لِنِسَاءٍ صَدَقَ» يَدُلُّ (لِمَكْرَمَاتٍ).

(7) هُوَ زُهَيْرُ بْنُ جَنَابٍ الْكَلْبِيُّ (نَحْوَ 60 ق.هـ): شَاعِرٌ جَاهِلِيٌّ، كَانَ سَيِّدَ بَنِي كَلْبٍ وَقَائِدَهُمْ، وَشَاعِرُهُمْ. الشُّعْرُ وَالشُّعْرَاءُ، 379/1، الْأَغَانِي 7241/3، الْأَعْلَامُ 51/3.

(8) رَبِيعُ بْنُ ضُبُعٍ الْفَزَارِيُّ: شَاعِرٌ جَاهِلِيٌّ مِنَ الْمُعَرِّينَ، كَانَ أَحْكَمَ الْعَرَبِ فِي زَمَانِهِ، وَمِنْ أَشْعَرِهِمْ وَأَخْطَبِهِمْ. الْخَزَائِنُ 384/7، الْأَغَانِي 15/3.

(9) قَالَ الْحَرِيرِيُّ: «وَلَفْظَةُ (أَلُو) لَا تَسْتَعْمَلُ فِي الْوَاجِبِ الْبَتَةِ؛ مِثْلَ لَفْظَةِ (أَحَدٌ) وَ(قَط) وَ(صَافِرٌ) وَ(دِيَارٌ)، وَكَمِثْلَ (لَا جَرَمَ) وَ(لَا بَدَ) وَنَظَائِرَهُ، وَكَذَلِكَ لَفْظَةُ (الرَّجَا) الَّتِي بِمَعْنَى الْخَوْفِ».

(10) فِي ط: «عِلْم».

(11) اللَّسَانُ (صَفَر).

وذكر مما يختص بالنفي: الرجاء، بمعنى الخوف. وأنشد شاهداً عليه قوله:

[الطويل]

إِذَا لَسَعَتْهُ النَّحْلُ لَمْ يَرْجُ لَسَعَهَا وَحَالَفَهَا فِي بَيْتِ ثُوبٍ عَوَاسِلٍ⁽¹⁾
هو من قصيدة لأبي ذؤيب الهذلي، أولها:

أَسَاءَلْتُ رَسْمَ الدَّارِ أَمْ لَمْ تُسَائِلْ عَنِ السَّكْرِ أَمْ عَنْ عَهْدِهِ بِالْأَوَائِلِ
ضمير لسعته لمجتني عسل النحل المذكور قبله. وفي شرح ديوان أبي ذؤيب للإمام
المرزوقي: «إِذَا لَسَعَتْهُ الدَّبْرُ، والدَّبْرُ: النحل، وجمعه: دبور. يقول: إِذَا لَسَعَتْ النَّحْلُ هَذَا
الْمَشْتَارَ لَمْ يَخَفْ لَسَعَهَا وَلَمْ يُبَالِ بِهَا، وَلَا زَمَهَا فِي بَيْتِهَا حَتَّى قَضَى وَطَرَهُ مِنْ عَسَلِهَا⁽²⁾، ومعنى
لم يرج: لم يخف، كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّهُمْ كَاذِبُونَ حَسَابًا﴾ [النبا: 27]. وكما وضعوا
الرجاء موضع الخوف، وضعوا الخوف موضع الرجاء؛ كما قال:

وَلَوْ خِفْتُ إِنْ كَفَفْتُ عَنِّي تَحِيَّتِي تَنْكَبُ عَنِّي رَمَتْ أَنْ يَتَنَكَّبَا⁽³⁾
أي: لو رجوت.

وقوله: «وَحَالَفَهَا» بالحاء المهملة والفاء، قال الأصمعي: أي صار حليفها في بيتها وهي
ثُوبٌ، ولم يُرد: حالفها في بيت غيرها. ورواه أبو عمرو: «وَحَالَفَهَا» بخاء معجمة. وفسره ابن
دريد بقوله: جاء إلى عسلها⁽⁴⁾ من ورائها لَمَّا سَرَحَتْ فِي الْمَرَاعِي. و«الثوب»: النحل، ولا
واحد له. وقال ابن الأعرابي: واحده ثُوبِي، سَمَّوْهَا بِذَلِكَ لِسَوَادِهَا. وقال الأصمعي: جمع
نائب؛ كما يقال: عائدٌ وغُوذٌ، يريد أنها تختلف وتجيء وتذهب⁽⁵⁾، فتنتاب المراعي ثم تعود.
و«عواسل»: أي [تعمل العسل]⁽⁶⁾. وزُوي: «ثوب» بفتح النون، بجعله مصدر نَابَهُ، أو بجعله

(1) انظر ديوان الهذليين 143/1 وفيه: «الدَّبْر» بدل «النحل». وانظر: إصلاح المنطق: 126 والمعاني الكبير 627/2 والأضداد لابن الأثير: 10 ومقاييس اللغة (رجي) واللسان (دير) والخزانة 491/5.

(2) في أ، ب، ط: «معسلها».

(3) الشطر في ب، ط: «ولو خفت أي إن كففت تحييتي».

(4) في ب، ط: «معسلها».

(5) العبارة في ب، ط: «يريد أنها تختلف بأن تجيء وتذهب».

(6) قول المرزوقي نقله صاحب الخزانة، انظر 499/5، وانظر اللسان (نوب).

وما ذكره المصنّف من أن الرجاء بمعنى الخوف يختصّ بالنفي، قول الفراء⁽²⁾. وخالفه فيه غيره مستدلاً بقوله تعالى: ﴿وَارْجُوا الْيَوْمَ الْآخِرَ﴾ [العنكبوت: 36]⁽³⁾. [قيل⁽⁴⁾]: والآية المذكورة هنا لا دليل فيها، لاحتمال أن يكون معناها: افعلوا ما ترجون حسن عاقبته، فأقيم السبب مقام المسبّب، وقد قالوا في قوله تعالى: ﴿فَنَ كَانَ يَرْجُوا لِقَاءَ رَبِّهِ﴾ [الكهف: 110] أنّه محتمل للوجهين؛ أي: يؤمل لقاء ربّه أو يخافه⁽⁵⁾.

وقال ابن القوّاس في شرح الألفية⁽⁶⁾: إنّّه مجاز في الخوف، حقيقة في الأمل، وفسر الأمل بطلب الحصول⁽⁷⁾ مع خوف الفوت، فإذا أريد به الخوف وحده كان إطلاقاً له على [جزء⁽⁸⁾] معناه وليس حقيقة فيها؛ لأن الأصل عدم الاشتراك، والمجاز أولى منه، وقد قيل: إنه صحيح إن ساعده التّقل، وأمّا الرجاء بمعنى الأمل، فلا خلاف في استعماله في الإثبات والنفي.

فقول العرجي⁽⁹⁾:

أَظْلُومٌ إِنْ مُصَابَكُمْ رَجُلًا أهدى السّلام تحيةً ظلم⁽¹⁰⁾

العرجي -بعين مهملة مفتوحة، وراء مهملة ساكنة، وجيم تليها ياء النسب-: نسبة إلى

- (1) في ب، ط: «والتجر».
- (2) في اللسان (رجا): «وقال ثعلب: قال الفراء: الرجاء في معنى الخوف لا يكون إلّا مع الجحد، تقول: ما رجوتك؛ أي: ما خفتك، ولا تقول: رجوتك، في معنى خفتك». وفي موضع آخر: «الفراء: رجاً في موضع الخوف، إذا كان معه حرف نفي».
- (3) انظر البحر المحيط 356/8.
- (4) زيادة من ب، ط.
- (5) انظر البحر المحيط 234/7.
- (6) «الألفية» لابن المعطي، شرحها ابن القوّاس، عبد العزيز بن جمعة بن زيد (بعد 694 هـ). وله أيضاً «شرح الكافية». الحزاة 46/1، كشف الظنون 156/1 الأعلام 16/4.
- (7) في ب، ط: «حصول الشيء».
- (8) زيادة من ب، ط.
- (9) هو أبو عمر عبد الله بن عمر بن عمرو بن عثمان بن عفان (نحو 120 هـ): شاعر غزل مطبوع، له ديوان شعر مطبوع. الشعر والشعراء 574/2، الأغاني 383/1 الأعلام 109/4.
- (10) البيت قاله الحارث بن خالد المخزومي وليس العرجي -كما سيثير الشارح بعد- انظر شعره: 91 ومجالس ثعلب 224/1 والاشتقاق: 99 والأغاني 3346/9 وأما ابن الشجري 107/1 وحواشي ابن بري: 99 والمغني: 697 والهمع 77/5 والحزاة 454/1 واللسان والتاج (صوب). والرواية في بعضها: «أظلم» بدل «أظلوم».

العُزْج؛ وهو موضع بمكة، أو بين مكة والمدينة⁽¹⁾. واسمه عبد الله بن عمرو، وهو ابن عم أمير المؤمنين عثمان بن عفان رضي الله عنه، وإنما عُرف بالعرجي لأنه كان يسكن ذلك الموضع، أو كان ماله به. وقد أخطأ المصنف في نسبة هذا الشعر له؛ فإنه - كما صححه الثقات - للحارث بن خالد المخزومي⁽²⁾، كما قاله صاحب الأغاني، وناهيك به، وتبعه غيره من الأدباء، وقد قال شراح الشواهد: إنه الصواب⁽³⁾، والشعر هو قوله⁽⁴⁾:

أَقْوَى مِنْ أَلِ ظُلَيْمَةِ الْحُرْمِ فَالْعَيْرَتَانِ فَأَوْحَشَ الْحَرْمُ⁽⁵⁾
 فيما أرى شخصاً بها حسناً في الدارِ أن تحتلّها نُعْمُ
 إذ ودّها صافٍ ورؤيتها أمنيّةٌ وكلاهما سقمُ⁽⁶⁾
 حُمَصَانَةٌ قَلِقَ مَوْشَحُهَا رُوْدُ الشَّبابِ عَلا بِهَا عَظْمُ⁽⁷⁾
 هيفاء ممكورٌ مُخَدَّمُهَا عَجْزَاءُ لَيْسَ لِعَظْمِهَا حَجْمُ
 وكانَّ غاليةً تُبَاشِرُهَا دُونَ الثَّيَابِ إِذَا صَغَا النِّجْمُ
 أَظْلَمَ إِنْ مَصَابِكُمْ رَجَلًا أهدى السلامَ تحيةَ ظلمِ
 أَقْضَيْتِهِ وَأَرَادَ سِلْمَكُمْ إِذْ جَاءَكُمْ فَلْيَهِنْهُ السَّلْمُ
 تَخْطُو بِخَلْخَالَيْنِ حَشْوَهُمَا سَاقَانِ مَارَ عَلَيْهِمَا اللَّحْمُ⁽⁸⁾

الرواية فيه: «أظلم»، والذي في الكتاب: «أظلوم»، واسمها: ظليمة؛ وهي أم عمران زوجة

(1) معجم البلدان 4/111.

(2) هو الحارث بن خالد بن العاص بن هشام المخزومي القرشي (نحو 80 هـ): شاعر غزل، جمع أشعاره يحيى الجبوري. الأغاني 9/3349، الخزانة 1/453، الأعلام 2/154.

(3) في شرح شواهد المغني 2/892: «هو للعرجي، كذا قاله الحريري في درة الغواص، وغيره».

(4) الأبيات - باستثناء الأخير - في شعر الحارث: 89-92، والسابق من الأغاني وشرح شواهد المغني.

(5) في أ: «ظليمة الحرْم». في ب: «فأوحش الخطم».

(6) في أ، ب: «غنم».

(7) في أ: «قلق موسمها».

(8) في أ، ب: «ثار عليهما».

عبد الله بن مطيع، وكان الحارث يشيب بها، ولما مات عبد الله تزوجها. ويجوز ضمّ ميمه⁽¹⁾ وفتحها لأنه منادى مرّحّم. ورؤي بدل «أهدى السلام»: «ردّ السلام».

وكان الذي سأله: لِمَ نصب «رجلاً»؟ يعقوب بن السكيت، قاله له في مجلس الواثق⁽²⁾، فقال له المازني: نُصب بـ «مصابكم». فما فهم عنه⁽³⁾ ابن السكيت حتى قال له: هو مثل قولك: إِنَّ ضَرْبَكُمْ رجلاً من أمره كذا وكذا ظلم. فلما سمع ذلك الواثق وعلم قصور يعقوب، قال⁽⁴⁾ للمازني: ألقِ عليه شيئاً. فقال له المازني: ما وزن «نكتل» في قوله تعالى: ﴿فَأَرْسِلْ مَعَا أَخَانًا نَكْتَلُ﴾ [يوسف: 63]؟ قال له ابن السكيت: وزنه: نَفْعَل. قال له المازني: أخطأت، إنّما وزنه: نفعل؛ لأن أصله (نَكْتِيل)، أَعْلَت الياء [فسكنت]⁽⁵⁾، فلما سكنت سقطت لالتقاء الساكنين. فقال له الواثق: أقيم عندنا. فاعتذر، فعذره. فلما خرج من عنده قال له يعقوب: ما دعاك إلى تخطّيتي بين يدي الواثق؟ قال: ما سألتك عن شيءٍ أظنّ بأحدٍ جهله. كذا في الحواشي⁽⁶⁾، وفي شرح الجامع للعلوي.

ما حكى⁽⁷⁾ من أنّ المعارض للمازني هو اليزيدي⁽⁸⁾، فيه نظر؛ لأنّ اليزيدي الإمام أبا محمد كان يؤدّب المأمون للرشد، وتوفي سنة اثنتين وستين ومئة، والواثق توفي بعد موت أبيه المعتصم سنة سبع وعشرين ومئتين.

وقال الصفدي بعد أن ذكر هذا: ولعلّ هذا اليزيدي المذكور في القصّة أحد أولاده؛ فإنّهم

(1) في ب، ط: «ميم ظليم».

(2) كان الحريري قد ذكر في الدرّة أنّه اختلف في مجلس الواثق في إعراب لفظ (رجلاً)؛ فمنهم من نصبه وجعله اسم «إن»، ومنهم من رفعه على أنّه خبرها، وأصرت الجارية التي غنت البيت على أنّ شيخها أبا عثمان المازني لقنها إياه بالنصب، فأمر الواثق بإشخاصه، فلما مثل بين يديه سأله عن سبب النصب، فأجاب بأن «مصابكم» مصدر. بمعنى إصابتكم، فأخذ اليزيدي في معارضته، حتى قال له: هو بمنزلة قولك: إنّ ضربك زيذاً ظلم، فـ «رجلاً» مفعول «مصابكم».

(3) سقطت من ب.

(4) من هنا إلى آخر الحكاية مجلس مستقلّ كان في حضرة محمد بن عبد الملك الزيات، انظر: مجالس العلماء: 230 وطبقات الحويين واللغويين: 87 ووفيات الأعيان 397/6. وانظر ما سبقه في: المنصف 337/3 ومحاضرات الراغب 109/1 والمغني: 698 وفيه أنّ المعارض هو اليزيدي.

(5) زيادة من ب، ط.

(6) انظر حواشي ابن بري: 100.

(7) في أ، ب، ط: «ماحكوه».

(8) كما في السابق من المنصف والمغني.

كانوا خمسة كلهم علماء، أدباء، شعراء، رواة أخبار. والذي ذكره أبو حيان في كتاب البصائر أن المعارض للمازني⁽¹⁾ في ذلك هو يعقوب بن السكيت⁽²⁾، وهذا هو الأقرب كما مرّت الإشارة إليه.

وقال بعض الأدباء: إن القصة الأولى مع المبرد، وإنه [الذي]⁽³⁾ أرسل إليه بريداً لإشخاصه، وإنّه أجاز الرفع على أنّه خبر، و«ظلم»⁽⁴⁾ خبر مبتدأ محذوف.

وفي المغني: «رفع (رجل) يفسد المعنى»⁽⁵⁾. وفي شرحه: «بل له معنى صحيح، وذلك بأن يجعل (المصاب) اسم مفعول لا مصدرأ ميمياً، وهو اسم إن، و(رجلاً) خبرها، وجملة (أهدى السلام) إلى آخره، صفة رجل. و(ظلم) خبر مبتدأ محذوف؛ أي: هذا ظلم»⁽⁶⁾. والمعنى: أن الذي أصبتموه بما فعلتم هو رجل أهدى السلام إليكم⁽⁷⁾ تحيةً وتودّداً، فحقّه ألا يكون مصاباً؛ لأنّ مَنْ حتّى وتودّد جدّ بأن يُكرم لا أن يُصاب بمصيبة، فهذا الذي فعلتموه ظلم. ويمكن جعل «ظلم» صفة أخرى لـ «رجل»؛ على حدّ: رجلٌ عدلٌ، وهو معنى تبرّق من أساريه أشعة الصّحة.

نعم، تعيينُ اليزيديّ الرفع لا وَجْهٌ لَهُ، إلّا أنّ الرواية مع أيّ كانت فهي (حذام)⁽⁸⁾. وذكر ابن خلكان أن قصة «نكتل» بين المازني وابن السكيت، جرت في مجلس ابن الزيات⁽⁹⁾.

(1) في الأصل: «لليزيدي»، وأثبت الصواب من النسخ الأخرى.

(2) انظر البصائر والذخائر 111/3.

(3) زيادة من ب.

(4) في أ: «ظليم».

(5) المغني: 697.

(6) شرح شواهد المغني 894/2.

(7) العبارة في أ، ب، ط: «أهدى إليكم سلامه».

(8) العبارة في ب: «إلا أن الرواية مع أي كلام ليس غيرها بحذام». ويشير بـ «حذام» إلى صحّة الرأي وصدقه، فقد ضرب بها المثل في الصدق؛ كما في الشعر المشهور:

إذا قالت حذام فصّدّقوها فإن القول ما قالت حذام
وحذام: هي بنت العتيك بن أسلم بن يذكر، وزوجها هو وسيم بن طارق، أو لجيم بن صعب، وهو قاتل البيت السّابق. انظر اللسان (حذم).

(9) انظر وفيات الأعيان 397/6-398.

واعلم أن المصدر غير الميمي يعمل عمل الفعل، وأما الميمي فأعماله قليل⁽¹⁾. ومن أجازَه استشهد بهذا الشعر، وسمّاه بعض النحاة اسم مصدر.

قول الأعشى:

أَيَا أَبْتَا لَا تَرِمْ عِنْدَنَا فَإِنَّا بِخَيْرٍ إِذَا لَمْ تَرِمْ⁽²⁾

هو من قصيدة له مدح بها قيس بن معدي كرب⁽³⁾؛ وأولها:

أَتَهَجِرُ غَانِيَةً أَمْ تُلِمُّ أُمُّ الْحَبْلُ وَاهٍ بِهَا مَنْخَرِمٌ

وَصَهْبَاءٌ طَافَ يَهُودِيُّهَا وَأُبْرَزَهَا وَعَلَيْهَا خَتَمٌ

وَقَابَلَهَا الرِّيحُ فِي دَنَاهَا فَصَلَّى عَلَى دَنَاهَا وَارْتَسَمَ⁽⁴⁾

وسياتي هذا البيت في آخر⁽⁵⁾ الكتاب، [ومنها]⁽⁶⁾:

تَقُولُ ابْنَتِي حِينَ جَدُّ الرِّحِيلُ أَرَأَيْتَ سَاءَ وَمَنْ قَدْ يَتِمُّ

فَيَا أَبْتَا لَمْ تَزَلْ عِنْدَنَا فَإِنَّا نَخَافُ بِأَنْ تُخْتَرِمَ⁽⁷⁾

وَيَا أَبْتَا لَا تَرِمْ عِنْدَنَا فَإِنَّا بِخَيْرٍ إِذَا لَمْ تَرِمْ

(1) انظر المقتضب 119/2.

(2) البيت في ديوان الأعشى: 410، والرواية فيه:

أَبَانَا فَلَا رِمَتْ مِنْ عِنْدَنَا فَإِنَّا بِخَيْرٍ إِذَا لَمْ تَرِمْ
وانظر: المنصف 338/3 وشرح شواهد الغني 895/2. وورد في الدرّة في آخر المناظرة التي ذكرها الحريري بين المازني واليزيدي في مجلس الواثق، عندما سأله الواثق عما أنشدته ابنته حين رحيله عنهم، فأنشده قول الأعشى.

(3) هو قيس بن معدي كرب بن معاوية بن جبلة الكندي، من قحطان (نحو 20 ق. هـ): ملك جاهلي يمني. الخزانة 422/5، الأعلام 208/5. والقصيدة في ديوانه: 401.

(4) في أ، ب، ط: «الريح من».

(5) في أ، ب، ط: «هذا».

(6) زيادة من ب.

(7) في ب: «أَيَا أَبْتَا لَا».

ويروى: «لاتزل»، ومعنى «لا ترم» هنا: لا تبرح⁽¹⁾.

ويقولون: الضبعة العرجاء، ووجه القول: الضَّبْعُ العرجاء؛ لأنَّ الضَّبْعَ اسم يختصُّ بأنثى الضَّبَاعِ، والدَّكَرُ منه: ضِبْعَان.

بزنة: سندان، والضَّبْعُ - بفتح الضَّاد، وضَمَّ الباء وسكونها⁽²⁾ - : مختصٌّ بالمؤنث عند بعض أهل اللغة⁽³⁾. وفي عين الحياة⁽⁴⁾: عن ابن الأنباري: الضَّبْعُ يُطلق على الذكر والأنثى. وكذا حكاه ابن هشام الخضراوي⁽⁵⁾ عن المبرد.

وكونه لا يُقال: ضبعة، مشهور. وفي القاموس: «ضِبْعَان: بكسر الضاد وسكون الباء، والأنثى ضِبْعَانَّةٌ، وضِبْعَةٌ، عن ابن عباد⁽⁶⁾».

ومن أصول العربية أنَّ كلَّ اسم يختصُّ بالمؤنث؛ مثل: (حَجَر) و(أَتَان) و(ضِبْع) و(عناق) لا تدخل عليه هاء التأنيث.

هذا لا أصل له؛ لأنَّه إذا⁽⁷⁾ كان ذلك في أسماء الأجناس الجامدة، ورد عليه (ناقعة)، و(رَمَكَة) لأنثى البراذين، وإن أراد أنه في الصفات فلا يناسبه ما مثل به، وهو ليس كذلك أيضاً، وإن نقل عن الكوفيين في نحو: (حائض) و(طامث) فإن مذهب سيبويه والبصريين خلافه، وردوا مذهبهم بإثبات التاء في الأوصاف المختصة بالإناث ك: امرأة مصيبة، وكلبة مجربة⁽⁸⁾. ومنهم من قال: إن هذا الأمر عندهم مجوِّز لا موجب، فإن قلنا بمثله في كلام المصنِّف لا يتم مدَّعاه.

(1) العبارة في ب: «ومعنى تَرم هنا تبرح».

(2) في ب، «أو».

(3) انظر تهذيب اللغة واللسان (ضبع).

(4) «عين الحياة»: هو مختصر لكتاب «حياة الحيوان الكبرى» للذميري، اختصره محمد بن أبي بكر الدماميني (828 هـ)، وأهداه إلى الأمير أحمد شاه بن مظفر شاه، من ملوك الهند. الكشف 697/1.

(5) هو أبو عبد الله محمد بن يحيى بن هشام الخضراوي الأنصاري، المعروف بابن البرذعي (646 هـ): عالم بالعربية، أخذ عن ابن خروف، من كتبه: «الإفصاح في شرح كتاب الإيضاح». البغية 267/1، الأعلام 138/7.

(6) القاموس (ضبع).

(7) في ب، ط: «إن».

(8) في الإنصاف 758/2-759: «أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا ذلك لأنَّ علامة التأنيث إنما دخلت في الأصل للفصل بين المذكر والمؤنث، ولا اشتراك بين المؤنث والمذكر في هذه الأوصاف من الطلاق والطمث والحيض والحمل، وإذا لم يقع الاشتراك لم يفترَك إلى إدخال علامة التأنيث؛ لأنَّ الفصل بين شيئين لا اشتراك بينهما بحالٍ، محال».

والعرجاء: يوصف بها الضبع⁽¹⁾، وليست عرجاء، وإنّما يتخيل ذلك للناظر لتمايلها إذا مشت؛ لسمنها ولين مفاصلها. والحجر - بكسر الحاء، وسكون الجيم -: أنثى الخيل، والهاء فيها لحنّ، كما في القاموس وحياة الحيوان⁽²⁾. إلّا أنّه يرد عليه ما قاله بعض فضلاء عصرنا من أنه يُروى⁽³⁾ في «الكامل» لابن عدي⁽⁴⁾: عن النبي ﷺ أنه قال: «ليس في حِجرة ولا بغلة زكاة»⁽⁵⁾. قال: وهو يدلّ على أنه يقال: (حجرة) بالهاء⁽⁶⁾.

قلت: الاستدلال بالحديث هنا إنّما يتمّ بعد تسليمه، إذا لم يكن هنا أتى به لمشاكلة (بغلة) في التأنيث.

والأتان: الحمار. وفي القاموس أنه «يُقال: أتانة، في لغة قليلة»⁽⁷⁾. فلا يصحّ ما قاله المصنف. والعناق - بفتح العين -: أنثى المعز، وبكسرهما: مصدر عانقه إذا ضمّه⁽⁸⁾، ولهذا خُطّي القائل:

أضافني بالجدي قلتُ: اتند ما قصد يا مولاي إلّا العناق⁽⁹⁾

إذ لم تتمّ له التورية التي قصدها⁽¹⁰⁾، والإيهام من سقط⁽¹¹⁾ الكلام.

ومن أصول العربية التي يطّرد حكمها، ولا ينحلّ نظمها: أنّه متى اجتمع المؤنث والمذكّر، غلبَ المذكّر على المؤنث؛ لأنّه هو الأصل.

(1) اللسان (عرج).

(2) القاموس (حجر) وحياة الحيوان 227/1.

(3) غي أ، ب: «رؤي».

(4) هو أبو أحمد عبد الله بن عدي بن عبد الله الجرجاني (365 هـ): علامة بالحديث ورجاله، أخذ عن أكثر من ألف شيخ، وكان يُعرف بابن القطان، أهمّ مؤلفاته: «الكامل في معرفة الضعفاء». سير أعلام النبلاء، 286/12، شذرات الذهب 51/3، الأعلام 103/4.

(5) الكامل في ضعفاء الرجال 2112/6.

(6) السابق من حياة الحيوان.

(7) القاموس (أتن).

(8) اللسان (عنت).

(9) البيت بلا نسبة في كشف الطرة: 311.

(10) لأنّه يقصد بتوريته العناق - بالكسر - وهو معروف، أما بالفتح فيحقق المقابلة بين الجدي وأنثاه العناق. وبالكسر بطل توريته.

(11) في ب: «تخريف».

التغليب باب واسع من المجاز، قد حققه أهل المعاني بما ليس في إعادته إفادة، وليس الكلام فيه إلا ما ذكره المصنّف، وهو أنّه إذا اجتمع مذكر ومؤنث، وأريد فيه التغليب، فإنّه يغلب [فيه المذكر، كما إذا اجتمع العقلاء وغيرهم وأريد التغليب، فإنّه يغلب] (1) العقلاء (2). وقد استثنى من الأوّل أمور (3)؛ ذكر منها المصنّف موضعين:

أحدهما: أنّه متى أريد تشية الذكر والأنثى من الصّباح قلت: ضَبْعان، فأجريت التشية على لفظ المؤنث الذي هو ضَبْع، لا على لفظ المذكر الذي هو: ضِبْعان، وإنّما فعل ذلك فراراً ممّا كان يجتمع من الزوائد لو تُنّي على اللفظ المذكر.

فيثقل، وكذا جمعه قيل فيه: ضباع، ولم يقل: ضَباعين، وهذا بناء على أن (ضبع) مخصوص بالمؤنث، و(ضِبْعان) بالمذكر، وقد عرفت ما فيه.

الثاني: أنّهم في باب التاريخ أرخوا بالليالي دون الأيام، وإنّما فعلوا ذلك مراعاة للأسبق، والأسبق من الشهر: ليلة، ومن كلامهم: سرنا عشراً من بين يوم وليلة.

قال ابن هشام: «إنّ هذا ذكره الزجاجي وجماعة من النحاة، وهو سهو؛ فإنّ حقيقة التغليب أن يجتمع شيان فيجري حكم أحدهما على الآخر، ولا يجتمع الليل والنهار، وليس هنا تعبير عن شيئين بلفظ أحدهما، وإنّما أرخت العرب بالليالي لسبقها؛ إذ كانت أشهرهم قمرية، والقمر إنّما يطلع ليلاً، وإنّما المسألة الصحيحة قولك: كتبت لثلاث بين يوم وليلة، وضابطها أن يكون معنا عدد مميز بمذكر ومؤنث، وكلاهما مما لا يعقل، وقد فصلنا من العدد بكلمة (بين)؛ كقوله:

فَطَافَتْ ثَلَاثًا بَيْنَ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ (4)

(1) ما بين قوسين سقط من الأصل.

(2) الكتاب 561/3 والمقتضب 182/2 والمغني: 901.

(3) في ب، ط: «مواضع».

(4) نهاية قول ابن هشام. المغني: 866. وانظر شرح الكافية الشافية 1691/3. وهذا صدر بيت للناطقة الجعدي، وروايته كما في ديوانه: 64:

فَبَاتَتْ ثَلَاثًا بَيْنَ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ وَكَانَ التَّكْيُفُ أَنْ تُضَيَّفَ وَتُجَارَأَ
وانظر: الكتاب 563/3 وإصلاح المنطق: 298 والاقتضاب: 367 وكتاب الكتاب لابن درستويه: 87 والمقرب: 311 والمغني: 867 والخزانة 407/7 وكشف الطرة: 313. وفي هذا البيت يصف النابغة بقرّة وحشية فقدت ولدها، فطافت تطلبه ثلاث ليال وأيامها، وكان استنكارها لما أصابها لا يتعدى أن تضيف: أي تشفق

وفيما قاله نظرٌ لا يخفى؛ فإنَّ قوله: «لا يجتمع الليل والنهار»، إنَّ أراداً⁽¹⁾ في الوجود، فمسلّم، لكنه لا يفيد؛ لأنّه أراد بالاجتماع في التغليب الاجتماع في الحكم، وإرادة المتكلم لدلالة اللفظ الواقع فيه التغليب عليهما.

والضابطة التي ذكرها [المصنف]⁽²⁾ غير تامّة؛ فإنَّ التغليب وقع فيما لا يشمل، كما قرّره في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾ [البقرة: 234]؛ إذ المراد: عشرة أيّام لباليهن، لكن أنث لتغليب الليالي، وأجيب عنه بأنّ هذه الضابطة إنّما هي لتغليب الليالي على الأيام في التأريخ، لا لتغليب الليالي على الأيام مطلقاً. نعم، يقتضي⁽³⁾ التغليب في هذه الآية أنّه لا اختصاص لتغليب المؤنث على المذكر بالمسألين، وهذا كلام وإيه جداً؛ لأنّ ما مُثِّل به ليس من قبيل التأريخ، والمقصود بالضابطة خلاف ما ذكره، فكيف الصّحح بما لا يريدّه الخصم؟

فالظاهر أن يقول: في العدد، وإن رجع على كلامه بالنقض، وعلى كلّ حال فالضابط المذكور غير مستقيم⁽⁴⁾، وإن تبع فيه الجوهري.

وقال ابن برّي: «ليس باب التأريخ مما غلب فيه المؤنث كالضبع، بل هو محمول على الليالي فقط؛ كقولك: كتبت لخمس خلون، فإن قلت: سرت خمس عشرة⁽⁵⁾ ما بين يوم وليلة، فقد غلب المؤنث على المذكر⁽⁶⁾». ومنه أخذ ابن هشام؛ يعني أنّه من قبيل الاكتفاء لا من قبيل التغليب.

بقي هنا أمور؛ منها: أنه قال في الكشف: «وقيل (عشراً) ذهاباً إلى الليالي، ولا تراهم قط يستعملون التذكير فيه ذاهبين إلى الأيّام، تقول⁽⁷⁾: صمْتُ عشراً، ولو ذكّرت خرجت من

وتحذر، وتجار: أي تصيح.

(1) في أ، ب، ط: «لأنَّ المراد».

(2) زيادة من ب، ط.

(3) في ب، ط: «مقتضى».

(4) العبارة في ب، ط: «الضابطة المذكورة غير مستقيمة».

(5) في الأصل وجميع النسخ: «خمس عشرة»، والصواب «خمس عشرة» كما في حواشي ابن برّي، فلمّا كان المثال لتغليب المؤنث على المذكر - أي: الليالي على الأيّام - كان على العدد أن يوافق المؤنث؛ لأننا نقول: خمس عشرة ليلة، ولا نقول: خمسة عشرة ليلة.

(6) حواشي ابن برّي: 101.

(7) في ب، ط: «فيقول أحدهم».

كلامهم⁽¹⁾، وَمِنَ الْبَيِّنِ فِيهِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنْ لَيْتُمْ إِلَّا غَيْرًا﴾ [طه: 103]، ثُمَّ ﴿إِنْ لَيْتُمْ إِلَّا يَوْمًا﴾ [طه: 104]»⁽²⁾.

وحاصله أنه في باب العدد -سواء في التأريخ وغيره- تعتبر الليالي؛ لأنه يسقط فيه التاء ويشبه تغليب المذكر، فإذا اعتُبراً معاً؛ فإما أن يكون غُدُّ أحدهما لسبقه واكتفي به عن عدِّ الآخر، فلا تغليب كما مرَّ. وإما أن تُغلب الليالي لما سبق من النكته، فحينئذ⁽³⁾ يكون من تغليب المؤنث على المذكر، كما فصل في شروح الكشاف.

ومنها: أنه لا يختصَّ تغليب المؤنث بهاتين الصورتين - وإن أوهمه كلامهم - فقد غلب في مواضع آخر؛ منها قولهم: (المروتان) للصفاء⁽⁴⁾ والمروة، كما صرح به في المغني وغيره⁽⁵⁾. قال ابنُ دريد:

ثُمَّتَ طَافَ وَانْثَنَى مُسْتَسْلِمًا ثُمَّتَ جَا لِمَرْوَتَيْنِ فَسَعَى⁽⁶⁾

قال ابن هشام اللّخمي في شرحه: «المروتان هنا: الصّفا والمروة، تغليبا؛ كـ (العُمَريْن) و(القمرين)»⁽⁷⁾.

فمن قال: الظاهر أن يُقال بدل المروتين: (الصّفوان) لم يُصب؛ لأنه سمع كذلك من العرب. وأما قول أبي طالب: أشواط بين المروتين إلى الصّفا، فليس ممّا نحن فيه؛ لأنّ المراد - كما في الروض الأنف - بالمروتين: المروة وحدها، وتُنيّت باعتبار أجزائها؛ كما قالوا في الرقمة: الرقمتان؛ لقوله: إلى الصّفا.

ومنها: ما أضيف من الأبناء والبنات لغير الأناسي من الحيوان وغيره، فإنه يجمع مذكّره ومؤنثه على بنات، فيُقال في ابن لبون وابن آوى وابن عرس: بنات لبون [وبنات آوى]⁽⁸⁾ وبنات

(1) في ب، ط: «ولو ذكّر خرج عن كلامهم».

(2) الكشاف 282/1.

(3) سقطت من ب، ط.

(4) في ب، ط: «في الصّفا».

(5) انظر المغني: 901 وشرح المقصورة لابن خالويه: 220 والمزهر 2/185.

(6) هذا البيت هو الثاني والخمسون من مقصورة ابن دريد المشهورة، انظر شرح المقصورة لابن خالويه: 219

وشرحها لابن هشام اللّخمي: 260 وكشف الطرة: 314.

(7) السابق من شرح المقصورة للّخمي.

(8) ما بين قوسين سقط من الأصل وأ.

عرس، ونحوه، فلا يجمع على بنين إلا شذوذاً؛ ك: بني نعش في بنات نعش، وبني بَرَح في بنات بَرَح⁽¹⁾؛ وهي الداهية، كما في كتاب المِرْصَع⁽²⁾. وهذا أحد ما غُلب فيه المؤنث على المذكر، وفرقوا فيه بين المؤنث والمذكر فيما يؤلف ك: ابن مخاض و بنت مخاض، واقتصروا على المذكر في غيره ك: ابن عرس؛ لأنه أخف.

ومنها: أَمَّاكَ، لِلأَمِّ وللأَب، وفي القاموس: «هُمَا أُمَّاكَ: أَي أَبَوَاكَ، أَوْ أُمُّكَ وَخَالَتُكَ»⁽³⁾.

ومنها: باب العطف؛ نحو: يقوم هند وزيد، كما في شروح⁽⁴⁾ الكشاف. وأما ما في المزهَر من أَنَّ النفس مؤنثة، وتقول: ثلاثة أنفُس على لفظ الرجال، ولا يقال: ثلاث إلا إذا قصد النساء⁽⁵⁾، ففيه نظر، وإن [عَدَه]⁽⁶⁾ فيه من تغليب المؤنث.

ومنها: الثَّيْبَان، للرجل والمرأة، بناءً على أَنَّ الثَّيْب لا يطلق على الرجل، كما في القاموس⁽⁷⁾. وأنت إذا استقرأت مواقعه علمت أن ما ذكره أغلبي، ألا تراهم يقولون في قوله تعالى: ﴿فَإِنْ أَتَيْتَ بِفَحْشَةٍ مِّمَّنْ خَلَّيْنِ نِصْفَ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ﴾ [النساء: 25] النازل في حق الإمام، أنه شامل للعبيد، فإنه بطريق التغليب لا بدلالة النص أو إشارته، كما لا يخفى.

وقال بعض فضلاء السلف: هذا خلاف المعهود؛ لأن المعهود أن تدخل النساء تحت حكم الرجال بالتبعية، وكأنه بناءً على أَنَّ أسباب السفاح فيهنّ، ودعوتهن غالبية؛ كما مرّ في قوله تعالى: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي﴾ [النور: 2]. وفي النصّ⁽⁸⁾ المحمديّ من قوله ﷺ⁽⁹⁾: «حُبِّبَ إِلَيَّ مِنْ دُنْيَاكُمْ ثَلَاثٌ»⁽¹⁰⁾ الحديث، أنه غُلب فيه التأنيث على التذكير؛ لأنه قصد التهمّم بالنساء دون الطيب، وإن كان في ذكر (الثلاث) كلام مشهور، وفيه بحث؛ لأن هذا فيه مؤنث عاقل ومذكر

(1) في ب، ط: «برج» تصحيف.

(2) انظر المِرْصَع لابن الأثير: 81.

(3) القاموس (أم).

(4) في ب، ط: «شرح».

(5) انظر المزهَر 87/2.

(6) سقطت من الأصل.

(7) انظر القاموس (ثوب).

(8) في أ: «الفصل».

(9) في أ: «عليه السلام».

(10) الحديث في سنن النسائي، كتاب عشرة النساء 280/5 ومسند ابن حنبل 256/4 وفيهما: «حُبِّبَ إِلَيَّ مِنَ الدُّنْيَا: النِّسَاءُ، وَالطَّيِّبُ، وَجُعِلَ قُرَّةُ عَيْنِي فِي الصَّلَاةِ».

غير عاقل، وفي مثله هل يرجح العقل أو التذكير لتعارضهما؟ وهذا ممّا (1) لم يصّر حوا به، ولم يحزّره أهل المعاني، ولعلّ [الأمر] (2) يُفْضِي إلى بسط (3) المقال فيه، إن شاء الله تعالى.

ومن اللطائف الأدبية هنا، قول الأصفهاني (4) في رباعياته:

هاتيك حبيبتي ازدهتني طيباً أوسعت بها ابن هاني تكدياً
لو أمعنت النحاة فيها نظراً لم تدع للمذكر التغليباً (5)

يشير لقول المتنبي (6):

ولو كن النساء كمن ذكرنا لفُضِّلَتِ النساء على الرجال (7)
وقلت:

لحَا الله الزمان فقد تعدّى وأخطأ فعله خفضاً ورفعاً
يُغْلِب غير ذي عقلٍ على من زكا عقلاً إذا ما زاد جمعا

ويقولون لأوّل يوم من الشهر: مستهلّ الشهر، فيغلطون فيه، على ما ذكره أبو علي الفارسي في تذكّره، واحتجّ على ذلك بأنّ الهلال إنّما يُرى بالليل، فلا يصلح أن يقال: (مستهل) إلّا في تلك الليلة، ولا أن يؤرّخ بـ (مستهل) إلّا ما يكتب فيها، ومنع أن يؤرّخ ما يُكتب فيها بليلة خلت؛ لأنّ الليلة ما انقضتْ بغد، كما منع أن يكتب في صبيحتها بمستهل الشهر؛ لأنّ الاستهلال قد انقضى، ونصّ على أن يؤرّخ بأوّل الشهر أو بغرته أو بليلة خلت منه.

(1) ليست في أ، ب، ط.

(2) سقطت من الأصل.

(3) في ب، ط: «إلى أن أبسط».

(4) هو محمد بن إسحاق بن مظهر، نظام الدين الأصفهاني (بعد 680 هـ): من رجال أصفهان وقضاتها، مدح المستنصر العباسي، وكان صديقاً للوزراء الجوينيين، وله: «شرف إيوان البيان». معجم المؤلفين 101/13.

(5) البيتان في رباعيات نظام الدين الأصفهاني: 57.

(6) زادت النسخة الأصل بعدها: «ابن هاني».

(7) ليس في النسخ الأخرى. وروايته في ديوان المتنبي: 18/3.

ولو كان النساء كمن فُقدنا لفُضِّلَتِ النساء على الرجال

قال أهل اللغة: القمر يسمّى هلالاً لليلتين من الشهر، وقيل: لثلاث، وقيل: إلى السابعة⁽¹⁾ حتى ينتهي ضوءه⁽²⁾. وقد نقل هذه الأقوال الأنصاري، ووافقوه في بعضها، فلا يختصّ المستهلّ بأوله.

وفي بعض شروح التسهيل أنه يقال: غرّة، من يوم إلى ثلاثة⁽³⁾، فأما المفتتح فيختصّ بأوله⁽⁴⁾. ويصحّ عند بعضهم أن يُقال: مستهلّ، في أول يوم وثانيه وثالثه⁽⁵⁾، كما يُقال: غرّة، ومنعه بعضهم، فقد علمت ممّا قصصناه لك⁽⁶⁾ أنّه مختلف فيه⁽⁷⁾. وعلى فرض اختصاصه بما ذكر، يصحّ إطلاقه على اليوم لمجاورته لليلة⁽⁸⁾، وكلامهم يقتضي صحته.

وفي تذكرة ابن هشام: «من تأمل أقيسة كلام العرب، علم أنّ الواضع لم يحجر فيما منعه أبو علي من أنّه لا يقال: (مستهل) في أول يوم من الشهر، وذلك لأنّ استهلال الهلال إنّما يكون في الليلة». وتبعه الحريري⁽⁹⁾.

وقد أجاز النحاة أن يقال في أول يوم من الشهر: مفتتح وهلال، قالوا: فإن خفي الهلال أول يوم منه قيل في الثاني: هلال.

واختلفوا: هل يصحّ استعمال (هلال) في الثاني ولو أنّه ظهر في أول يوم؟ وهل يستعمل أيضاً إلى⁽¹⁰⁾ الثالث؟ فالمحققون منعه، وظاهر كلامهم أنّ الغرّة [تستعمل]⁽¹¹⁾ أول يوم وفي الثاني والثالث بلا خلاف، كما في شرح الجمل لابن عصفور⁽¹²⁾. وتحريره أنّك تؤرّخ تارة

(1) في ب: «سبعة».

(2) التاج (هلل).

(3) هذا ما قاله الدماميني في شرح التسهيل، كما نقله عنه صاحب التاج (غرر). وانظر ما ذهب إليه الأزهرى في تهذيب اللغة (غرر).

(4) انظر الارتشاف 1/376.

(5) تهذيب اللغة (هلل).

(6) في ب، ط: «عليك».

(7) انظر السابق من الارتشاف.

(8) في ب، ط: «لليالته».

(9) وانظر: تقويم اللسان: 65 وتصحيح التصحيح: 480.

(10) في ب: «في».

(11) زيادة من ب، ط.

(12) «شرح الجمل» لابن عصفور: هو شرح لكتاب «الجمل في النحو» للشيخ عبد القاهر الجرجاني. انظر الكشف 1/603.

تفصيلاً وتارة إجمالاً؛ ففي الإجمال يستعمل في الأول والثاني والثالث: غرة، وهلال عند بعضهم، والتفصيل أن يقال في الأول: مفتتح، وفي الثاني: ثاني، وهلم جرّاً... وإن إطلاق المستهلّ على اليوم الأول جائز؛ لأنه تابع ليلته وهي محل الاستهلال، فهي كقولك: هلال⁽¹⁾.

ثم إن مهلاً ومستهلّاً - بفتح الهاء - على صيغة اسم⁽²⁾ المفعول؛ فالأول من قولهم: أهلّ الهلال، بالبناء للمفعول، والثاني من قولهم: استهلّ الهلال، ببناء الفعل على ما لم يسمّ فاعله. فالمراد حينئذ بقولك: كتبت لمهلّ شهر كذا، أو مستهله: لوقت هلال الشهر أو استهلاله.

وقد أُولع المتأخرون بكسر هائها⁽³⁾، حتى قال ابن عبد الظاهر⁽⁴⁾ مورّياً⁽⁵⁾: [الخفيف]

لَا تَسَلْنِي عَنْ أَوَّلِ الْعَشَقِ إِنِّي أَنَا فِيهِ قَدِيمٌ هَجَرٍ وَهَجَرَةٍ

أَنَا مَنْ أَدُمُّعِي وَوَجْهَكَ أَرَخُ سَتُ غَرَامِي بِمُسْتَهْلٍ وَغُرَّةٍ⁽⁶⁾

وقال الدماميني: يمكن أن يكون المستهلّ - بكسر الهاء - اسم فاعل من قولهم: استهلّ الهلال؛ بمعنى: تبين، كما في الصحاح⁽⁷⁾. والمستهل حينئذ: الهلال، وفي الكلام مضاف مقدّر؛ أي: لوقت المستهل⁽⁸⁾.

ومن أوامهم أنهم يؤرّخون: لعشرين ليلة خلت، ولخمس وعشرين خلون، والاختيار أن يُقال مذ أول الشهر إلى منتصفه: خلت وخلون، وأن يستعمل في النصف الثاني: بقيت وبقي، على أن العرب تختار أن تجعل النون للقليل والتاء للكثير، فيقولون: لأربع خلون، ولإحدى عشرة خلت.

هذا هو الأفصح، وليس وهماً كما زعمه. وفي تعبيره بالاختيار، ما يُنافي مدّعه. وحاصل

(1) العبارة في أ، ب، ط: «وهو كذلك هلال».

(2) سقطت من ب.

(3) في ط: «هانهما».

(4) هو أبو الفضل عبد الله بن عبد الظاهر بن نشوان الجذامي السعدي (692هـ): قاض، أديب، مؤرخ، له: «الأنطاف الخفية» و«تشریف الأيام والنصوص» وغيرهما، وله شعر حسن. فوات الوفيات 179/1، سير أعلام النبلاء 206/17، الأعلام 98/4.

(5) سقطت من ب.

(6) البينان في كشف الطرة: 419.

(7) في أ، ب، ط: «صحاح الجوهري». وانظر الصحاح (هلال).

(8) في أ، ب، ط: «الاستهلال».

هذا الباب ما قاله ابن مالك في كافيته⁽¹⁾:

وراع في التاريخ ذي الليالي لسبقها بليلة السهال⁽²⁾
فقل: خلون وخلت وخلنا من بعد لام خافض ما أثبتا
وفوق عشر فضلوا خلّت على خلون واعكس في الذي قد سفلأ
وغرة الشهر ومنتهله أوله، وهكذا مهله
فواحداً منها انصب بعد كتب أو قل: لأولى ليلة منه نصب
وفي انقضاء الأكثر قالوا بقت ثم بقين ك خلون وخلت
وسلّخه فقل وانسلاخه إذا ما آخرأ عنيت، وقيت الأذى
والتاريخ بالليالي لسبقها كما عرفت؛ فإنها كذلك عند الناس وفي حكم الشرع، إلّا في
عرفه.

ومن ملح ضرر⁽³⁾ [الشاعر]⁽⁴⁾ قوله في جارية سوداء: [السريع]
غلقتُها سوداء مصقولة سواد عيني صفة فيها
ما انكسف الدر على تمه ونوره إلّا ليحكيها
لأجل ذا الأزمان أوقاتها مؤرخات بلياليها⁽⁵⁾

(1) انظر النظم في شرح الكافية الشافية 3/1690.

(2) في الأصل: «وراع في تاريخك الليالي» وأثبت ما في النسخ الأخرى، وهو الأصوب، وفي شرح الكافية: «وراع في تاريخ الليالي».

(3) هو أبو منصور علي بن الحسن (465): كاتب، شاعر، لقّب بضرر لأن أباه كان يلقب: ضرر؛ لشحه، فلما نبغ ولده وأجاد في الشعر قيل: ضرر. له ديوان شعر مطبوع. وفيات الأعيان 1/359، الأعلام 4/272

(4) زيادة من ب، ط.

(5) في ب: «من أجل ذا الأوقات في حادث»، و الأبيات في ديوان ضرر: 316 ورواية الأول فيه:

غلقتُها حماء مصقولة سواد قلبي صفة فيها
وانظر وفيات الأعيان 1/359 وكشف الطردة: 421.

وقلت أنا في العذار⁽¹⁾:

[السريع]

ليلة ذي العارض لمّا بدت زاد على عشّاقه تيهها
وأقبلت أيام حسن له مؤرخات بلياليها⁽²⁾

هذا التاريخ الذي تعارفه الناس اليوم من الهجرة حدث في زمن⁽³⁾ عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وكانت قريش تؤرخ بموت هشام بن المغيرة⁽⁴⁾؛ لفخامة قدره عندهم، ويؤرخون أيضاً بعام الفيل، ولم يكن ابتداء السنة: (المحرّم). وفي شرح البخاري أنّ أوّل السنة كان أوّل الربيعين، وبسبب هذا التبسّت بعض الأمور على الناس.

ولفظه: قيل: إنّه عربيّ مأخوذ من الأرخ؛ وهو ولد البقرة الوحشية⁽⁵⁾، بفتح الهمزة وكسرهما، كأنّه شيء حدث. وقيل: هو الوقت⁽⁶⁾. وقيل: إنّه معرّب⁽⁷⁾.

وفي نهاية الإدراك⁽⁸⁾: أنه في اللغة تعريف [الوقت]⁽⁹⁾، وأمّا في الاصطلاح فقيل: هو تعيين وقت لينسب له⁽¹⁰⁾ زمان يأتي عليه. وقيل: تعريف الوقت بإسناده إلى أوّل حدوث أمر شائع؛ كظهور ملّة⁽¹¹⁾ أو دولة، أو وقوع حادثة هائلة. ولكلّ وجه.

ولفظه (التاريخ) معرّبة، مأخوذة من: ماه روز، والأصل فيه أن أبا موسى الأشعري⁽¹²⁾ كتب

(1) قوله: «في العذار» سقط من ب. وعذار الرجل: شعره النابت في موضع العذار؛ وهو ما بين اللحية والأذن.

(2) البيتان للشهاب الخفاجي في كشف الطرة: 421.

(3) في ب، ط: «أيام».

(4) هو هشام بن المغيرة بن عبد الله بن عمر المخزومي: أحد سادات العرب في الجاهلية، كانت له منزلة عظيمة في قريش. الأغاني / 3174، الأعلام 88/8.

(5) القاموس (أرخ).

(6) تهذيب اللغة (أرخ).

(7) المعرّب: 220-221.

(8) هو «نهاية الإدراك» في أسرار الأفلاك» لقطب الدين الشيرازي (710هـ). كشف الظنون 2/1985.

(9) سقطت من الأصل.

(10) في ب، ط: «إليه».

(11) العبارة في أ، ب: «كظهور ثلثة في الأمر»، وفي ط: «ثلّة».

(12) هو عبد الله بن قيس بن سليم بن حضار، المعروف بأبي موسى الأشعري (44هـ): صحابي جليل، محدث، له 355 حديثاً. الإصابة 4/211، سير أعلام النبلاء 4/44، الأعلام 4/114.

إلى عمر بن الخطاب رضي الله عنهما: إنه يأتينا من أمير المؤمنين كُتُب لا ندري بأيها نعمل⁽¹⁾، فقد قرأنا صكاً محلّه شعبان، فلم ندر أي الشعبانين الماضي أم الآتي.

وقيل: رُفِعَ إلى عمر صك محلّه شعبان، فقال: أي شعبان هو؟ ثم قال: إن الأمور قد كثرت فينا، وما قسمناه غير مؤقّت، فكيف التوصل إلى ضبطه؟ فقال له ملك الأهواز - وكان أُسرَ في فتح فارس وأسلم على يد عمر -: إنّ للعجم حساباً يسمّونه (ماه روز)، يسندونه إلى من غلب من الأكاسرة. فعزّبوا لفظ (ماه روز) بمؤرخ، وجعلوا مصدره: التأريخ وصرّفوه، ثم شرحه⁽²⁾ له وبين⁽³⁾ كيفيته، فقال عمر: ضعوا للناس تاريخاً يتعاملون عليه ويضبط أوقاتهم. فذكر له تأريخ اليهود، فما ارتضاه، والفرس⁽⁴⁾ فما ارتضاه، فقال: نورخ من لدن هجرة النبي ﷺ؛ لأنّه لم يُختلف فيها، بخلاف مبعثه وولادته. وأمّا وقت وفاته - وإنّ تعيّن - فلا يحسن جعله أصلاً. ووقّت الهجرة وقت استقامة الإسلام وتوالي الفتوح وغلبة المسلمين، وكانوا يعيّنون قبل ذلك كلّ سنة باسم ما وقع فيها؛ كسنة الإذن بالرحيل من مكة إلى المدينة⁽⁵⁾، وسنة الأمر بالقتال.

وفي النبراس⁽⁶⁾: «كانوا على عهد النبي ﷺ يؤرّخون بسنة المقدم، وبأوّل شهر منها؛ وهو (ربيع الأول) على الأصحّ».

وقوله: على أن العرب.. إلى آخره. في شرح الهادي: «إذا كان الجمع لغير ذي العلم جاز إلحاق العلامة وتركها، تقول: ذهب الأيام، وذهب الأيام، ويجوز في مضمرة التاء والنون، فتقول: الأيام ذهب وذهبن، لكن الأولى: النون في⁽⁷⁾ جمع القلة؛ كقولك: الأجذاع انكسرن، والتاء مع جمع الكثرة ك: الجذوع انكسرت؛ لأنّ جمع القلة لا يميز إلا بالجمع، فجاء بالنون للدلالة على الجمع، وجمع الكثرة يجري مجرى العدد الكثير، وذلك لا يميز إلا بالمفرد، فجاء بالتاء التي تكون للمفرد، فاتّضح ما ذكره المصنّف⁽⁸⁾.

(1) العبارة في ب، ط: «أيها نعمل به».

(2) في ب: «شرحوه».

(3) في ب: «بيّنوه».

(4) العبارة في ب: «ثم تأريخ الفرس».

(5) قوله: «إلى المدينة» سقط من ب.

(6) «النبراس في تاريخ آل عباس» لابن دحيّة الكلبي الأندلسي (633 هـ). كشف الظنون 2/1923.

(7) في ب: «مع».

(8) انظر الارششاف 1/465-466.

وكذلك اختاروا أن ألحقوا بصفة الجمع الكثير الهاء، فقالوا: أعطيته دراهم كثيرة، وأقمت أياماً معدودة، وألحقوا بصفة الجمع القليل الألف والهاء، فقالوا: أقمت أياماً معدودات، وكسوته أثواباً رفيعات.

لأن جمع المؤنث السالم بدون الألف واللام للقلة عند الأكثر، فبذا وصف به جمع القلة⁽¹⁾. ووصف جمع الكثرة بالمفرد فرقاً بينهما، فلا يتوهم أن الأفراد لا يناسب الكثرة.

وأما قول المحشي⁽²⁾: «إنَّ ما جمع بالألف والهاء قد يُراد به الكثير؛ ك﴿الْمُسْلِمِينَ﴾ وَالْمُسْلِمِينَ﴾ [الأحزاب: 35]، وقد يُراد به القليل؛ كقول أبي ذؤيب: [البسيط]

خَرَّتْ عَلَى ثَفَنَاتٍ مَخْرِبَاتٍ⁽³⁾

وكذا يكون (أياماً معدودات) للقليل والكثير⁽⁴⁾، ليس بشيء؛ لأنَّ هذا هو الأفصح، ونمثله بالجمع المضاف⁽⁵⁾ أيضاً لا ينبغي. فإن قلت: أيام: أفعال، وهو جمع قلة، فكيف مثل به للكثرة والقلة معاً؟ قلت: إذا لم يكن للمفرد إلا جمع واحد استوت فيه القلة والكثرة، واستعمل لكل منهما، كما صرحوا به⁽⁶⁾.

وقلت بديهة: [السريع]

وإنَّ لَوْمَ النَّاسِ فِي مِثْلِهِمْ يَكْثُرُ مَا قَلَّ وَمَا يَكْرَهُ

وَنَادِرُ الْجَمْعِ لِلْفَرْقِ بِهِ فِيهِ يَسَاوِي قَلَّةَ كَثَرِهِ

وقوله: رفيفات؛ بمعنى رفيفات. والناس يقولون: [ثوب]⁽⁷⁾ رفيف؛ بمعنى رقيق، وكذا في

(1) انظر الارتشاف 1/194.

(2) هو ابن بري في حواشيه.

(3) صدره:

دأت ابتداءً عن الحادي إذا بركت
نسب في حواشي ابن بري 103 واللسان (خزل) إلى أبي ذؤاد، وهو بلا نسبة في تهذيب اللغة (خزل)
(وخوى) واللسان (ثفن).

(4) حواشي ابن بري: 102-103.

(5) في ب: «المعرف».

(6) انظر معاني القرآن وإعراجه للزجاج 1/276.

(7) سقطت من الأصل.

أدب الكاتب. وهو مجاز، أو لحن⁽¹⁾، ولذا أهملوه في كتب اللغة.

ويقولون: ما رأيته من أمس، والصواب أن يقال: منذ أمس أو مذ أمس؛ لأن (من) تختص بالمكان، و(مذ) و(منذ) يختصان بالزمان.

هذا هو المشهور من مذهب البصريين، وأهل الكوفة يخالفونهم فيه⁽²⁾. ومن البصريين من ذهب إلى أن (من) تكون لابتداء الغاية في الزمان والمكان والأحداث والأشخاص، تقول: أخذت من زيد، وسرت من البصرة، ورأيت من غدوة. قال تعالى: ﴿وَمِنَ اللَّيْلِ فَتَهَجَّدْ بِهِ﴾ [الإسراء: 79]، وقال الحُصَيْن⁽³⁾: [الطويل]

مِنَ الصُّبْحِ حَتَّى تَغْرُبَ الشَّمْسُ مَا تَرَى مِنْ الْقَوْمِ إِلَّا خَارِجِيًّا مُسْوَمًا⁽⁴⁾
وقال آخر:

مِنْ غَدْوَةٍ حَتَّى كَأَنَّ الشَّمْسَ بِالْأَفْقِ الْغَرْبِيِّ تُكْسِي الْوَرْسَا⁽⁵⁾
وقد أولوه بما هو خلاف الظاهر، والحق أحق أن يتبع.

فأما قوله تعالى: ﴿لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ﴾ [التوبة: 108]، فهو على إضمار مصدر حذف لدلالة الكلام عليه؛ وتقديره: من تأسيس أول يوم.

كذا أوله البصريون⁽⁶⁾. وقال أبو البقاء: «إنه ضعيف؛ لأن التأسيس المقدر ليس بمكان حتى نكون (من) هنا لابتداء الغاية»⁽⁷⁾.

(1) سقطت من أ، ب، ط.

(2) انظر: الإنصاف 370/1 والاربعاء 441/2.

(3) هو أبو يزيد الحُصَيْن بن حُمام بن ربيعة المري الذيباني (نحو 10ق. هـ): ساعر فارس جاهلي، وسيد بني سهم بن مرة، له ديوان شعر. الشعر والشعراء: 648/2، الخزانة 326/3، الأعلام 262/2.

(4) في أ، ب، ط: «لا ترى». و البيت للحُصَيْن في: شرح ديوان الحماسة للتبريزي 360/1 وشرح اختيارات الفضل 329/1 وحواشي ابن بري: 104 وكشف الطرة: 416 وبلا نسبة في: المقرب 198/1 ورصف المباني: 386 والدرر المصونة 121/6.

(5) الرجز بلا نسبة في: حواشي ابن بري: 105 وكشف الطرة: 416.

(6) الإنصاف 372/1.

(7) التبان في إعراب القرآن 660/2 وبعده: «ويبدل على جواز دخول (من) على الزمان، ما جاء في القرآن من دخولها على (قبل) التي يُراد بها الزمان، وهو كثير في القرآن وغيره».

ويدلُّ على جَوَازِهِ قوله تعالى: ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾ [الروم : 4]. وردّه في الدرّ المصون: «بأنّهم فزوا⁽¹⁾ من كون (من) لا ابتداء الغاية في الزمان، وليس في كلامهم ما يدل على أنّها لا تكون لا ابتداء الغاية إلّا في المكان، حتى يرد عليهم⁽²⁾ ما ذكر⁽³⁾». قلت: فعلى هذا ظهر ما في تعبير المصنف بالتخصيص من القصور كما سيأتي.

وقول ابن عطية⁽⁴⁾: «الأحسن الاستغناء عن التقدير، وأن (من أول) بمعنى من مبدأ الأيام»⁽⁵⁾ لا حاصل له. وقال نجم الأئمة: «لا أرى⁽⁶⁾ معنى الابتداء في قوله تعالى: ﴿مِنْ أَوَّلَ يَوْمٍ﴾؛ إذ المقصود من معنى الابتداء أن يكون الفعل المتعدي بـ (من) الابتدائية شيئاً ممتداً؛ كالسير والمشي، ويكون المجرور هو الشيء الذي ابتدأ منه ذلك الفعل؛ نحو: سرت من البصرة، أو يكون الفعل المتعدي بها أصلاً للشيء الممتد؛ نحو: تراءت من فلان إلى فلان، وكذا: خرجت من الدار: لأنّ الخروج ليس شيئاً ممتداً؛ إذ يقال: خرجت من الدار: إذا انفصلت عنها ولو بأقل من خطوة، وليس التأسيس حدثاً ممتداً ولا أصلاً للمعنى الممتد، بل هو حدث واقع فيما بعده، وهذا معنى (في)، و(من) في الآية بمعنى (في)، وهو كثير⁽⁷⁾.

وفي المبسوطات هنا كلام طويل بغير طائل، وتحقيقه: أنهم إن أرادوا بما ذكره هنا أنّ (من) الابتدائية لا تدخل إلا على المكان، و(مذ) و(منذ) لا تدخل إلا على الزمان - كما فهمه أبو البقاء، وهو ظاهر كلام المصنّف وبعض النحاة - فما ذكره من التأويلات لا يلاقيه.

وإن أرادوا أنّ (من) لا تدخل على زمان وإن دخلت على غيره من الأحداث والأشخاص، و(مذ) و(منذ) لا تدخل على المكان كذلك، فلا سؤال يحتاج للجواب. والظاهر أن هذا هو المراد، كما في الدرّ المصون.

(1) أي: البصريون.

(2) في الأصل وجميع النسخ: «عليه»، ولعلّ الصواب ما أثبتته من الدرّ المصون.

(3) الدرّ المصون 122/6.

(4) هو أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن عطية المحاربي الغرناطي (542هـ): فقيه، مفسّر، عالم بالأحكام والحديث، وله شعر. من مصنفاته: «المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز». فوات الوفيات 256/2، سير أعلام النبلاء 472/14، الأعلام 282/3.

(5) المحرر الوجيز 38/7.

(6) في الأصل وجميع النسخ: «لا أدري»، ولعلّ الصواب: «لا أرى»، كما في شرح الكافية، وكما يفهم من الشياق.

(7) شرح الكافية للرضي 321/2.

وما ذكره الرضي من أن الابتداء يقتضي أمراً ممتداً أو مبدأً له، كلام حسن، لكن ما بناه عليه من التأسيس ليس كذلك؛ لأنه لا وجه له، فإن التأسيس -وهو موضع الأساس- ممتد، ومبدأ الأمر ممتد، يقع في المؤسس كالعبرة هنا.

وقوله: ما رأيته مذ خلق ومذ كان، ظاهرة أن (مذ) هنا حرفية جازة، وليس كذلك؛ لأنها حينئذ تكون مضافة إلى الجمل، كما في المغني وغيره⁽¹⁾.

وعلى هذا قول زهير في قصيدة له يمدح بها هرم بن سنان؛ وهي: [الكامل]

لِمَنِ الدِّيارُ بِقُنَّةِ الحُجَرِ	أَقْوِينَ مَذِ حَجَجٍ وَمُذْ شَهْرٍ
لَعِبَ الزَّمَانُ بِهَا وَغَيْرَهَا	بَعْدِي سَوَافِي المُورِ وَالْقَطْرِ
فِرّاً بِمَنْدَفَعِ النَّجَائِبِ مِنْ	ضَفَوَى أُولَاتِ الضَّالِّ وَالسُّدْرِ
دَغْ ذَا وَعَدِّ القَوْلِ فِي هَرَمٍ	خَيْرِ البُدَاةِ وَسَيِّدِ الحَضَرِ ⁽²⁾
تَاللَّهِ قَدْ عَلِمْتَ مَرَاةَ بَنِي	دُبْيَانَ عَامَ الجَيْشِ وَالْأَسْرِ
أُنْثِي عَلَيْكَ بِمَا عَلِمْتُ وَمَا	أَسْلَفَتْ فِي النَّجْدَاتِ وَالذِّكْرِ ⁽³⁾
لَوْ كُنْتُ مِنْ شَيْءٍ سِوَى بَشَرٍ	كُنْتُ المَنُورَ لَيْلَةَ القَدْرِ ⁽⁴⁾

وهي طويلة، والقُنَّةُ - بضم القاف وتشديد النون -: أعلى الجبل⁽⁵⁾. الحجر: بكسر الحاء وسكون الجيم تليها راء مهملة، ويجوز فتح أوله، قال ابن السِّدِّ: إنه المروي هنا. وأقوين:

(1) انظر المغني: 442، رصف المباني: 148.

(2) في ط: «ضنوى».

(3) في أ: «السجدات».

(4) الأبيات في ديوان زهير: 86 وفيه: «من» بدل «مذ» في البيت الأول. وانظر: الجمل للزجاجي: 139 والإنصاف 371/1 والفصل 93/4 واللسان (حجر) والمغني: 441 وشرح التصريح 17/2 والهمع 226/3 والدرر 186/1. وبلا نسبة في: المخصص 69/14 والمحزر الوجيز 38/7 وشرح الكافية للرضي 321/2.

(5) اللسان (قن).

صارت (١) قواء؛ أي: خالية غير معمورة (٢). والجَجَج - بكسر الحاء -: جمع حجة؛ وهي (٣) السنة. وقوله: «لمن» بكسر اللام الجارة ل (من) الاستفهامية، وهذا الاستفهام مشهور في أشعار الجاهلية، وهو تعجب من شدة خرابها حتى كأنها لا تعرف ولا يُعرف أصحابها وسكانها. والعجب أن هذا مع ظهوره خفي على بعض المصنفين، فظنوها (من) الجارة! وقال: إن في البيت شاهداً لدخول (من) الجارة على المكان. وهو غريب من مثله (٤).



ويقال: تتابع التائب على فلان، ووجه الكلام أن يقال: تتابع - بالياء المعجمة باثنين من تحت - لأن التابع يكون في الصلاح والخير، والتابع يختص بالمنكر والشر.

إن أراد اختصاص التتابع - بالموحدة - بالخير، فغير صحيح، ألا ترى قوله تعالى: ﴿فَاتَّبَعْنَا بَعْضَهُمْ بَعْضًا﴾ [المؤمنون: 44]؟ وقال ابن بري: كل عام لا مانع من استعماله في بعض أفراده بقرينة؛ كما في هذه الآية، وقد فسره أهل اللغة بالتوالي مطلقاً كما مر (٥)، والتتابع - بالياء التحتية -: التهافت في الشر والمنكر (٦)، واستعمله الزمخشري في سورة «هود» في الطاعة (٧)، وقال في الفائق: «إنه من تاع: إذا عجل» (٨). ولا يبعد أن يكون من (تاع) بمعنى سال، كأن المتتابع يسرع إسراع السيول (٩)، وحُصَّ بالشر لأن التؤدة والرفق صفة كمال، ولذا ذم بالعجلة، وقيل: العجلة من الشيطان.

وفي الأساس: «تتابع في الأمر: رمى نفسه فيه بغير تثبّت، وتتابع في الشر: تهافت» (١٠).

(١) في ب: «صرن».

(٢) اللسان (قوا).

(٣) في ب: «تعنى».

(٤) في ب، ط: «في خلله».

(٥) اللسان (تبع).

(٦) اللسان (تبع).

(٧) قال الزمخشري في الكشف 426/2 في تفسير الآية (97) من سورة هود: «فاتبعوا وسلموا له دعواه، وتابَعُوا على دعوته».

(٨) الفائق 1/140.

(٩) في ب، ط: «السيول».

(١٠) الأساس (تبع).

وفي التهذيب: «قال أبو عبيدة⁽¹⁾: التابع: التهافت في الشر والمتابعة عليه، ولم يسمع التابع في الخير، وإنما سمعناه في الشر»⁽²⁾. كما في فقه اللغة الصّاحبي⁽³⁾.
والنواب لا تختص بالشر، وإن كثر استعمالها فيه، وفي حديث مسلم: «نُعين على نواب الحق»⁽⁴⁾.

قال النووي: «النّابة: الحادثة، وتكون في الخير والشر، قال لبيد: [الطويل]

نواب من خيرٍ وشرٍ كلاهما فلا الخير ممذودٌ ولا الشرّ لازبٌ»⁽⁵⁾

ثم [إن المصنّف] ذكر ألفاظاً اختصت بالشر في الاستعمال: كلفظة اتهافت، ليس هذا بل لازم كما أذاعه. قال في النهاية: «التهافت من الهفت: وهو السقوط، وأكثر ما يُستعمل في الشر»⁽⁷⁾. ويؤيده⁽⁸⁾ قول بشار بن برد: [البيسط]

كأن سكب يديه في رعيته تهافت القطر إلا أنه ذهب⁽⁹⁾
وهو وإن كان مولداً يُستأنس بكلامه.

ولكل ما يثور به الضرر: هاج. هذا أكثرني أيضاً، يُقال: هاج البحر والفحل والشوق، إذا تحرك تحركاً شديداً، ولم يخضه الجوهرى وغيره بالشر⁽¹⁰⁾.

(1) في أ: «أبو عبيدة».

(2) التهذيب (تبع).

(3) قال في الصّاحبي: 264: «ومن ذلك قول النبي ﷺ: ما يحملكم على أن تنابعوا في الكذب كما يتنايع الفراش في النار. قال أبو عبيدة: هو التهافت، ولم نسمعه إلا في الشر».

(4) من حديث خديجة رضي الله عنها لرسول الله ﷺ: «... إنك لتصل الرحم، وتعمل الكل، وتكسب المعدوم، وتقري الضيف، وتعين على نواب الحق». وصحيح البخاري، باب بدء الوحي 65/1. وصحيح مسلم، كتاب الإيمان 141/1.

(5) شرح صحيح مسلم 516/1. والبيت في ديوان لبيد: 349 وكشف الطرة: 167.

(6) زيادة من ب، ط.

(7) النهاية 266/5.

(8) من هنا إلى قوله: «يُستأنس بكلامه» ليس في أ، ب، ط.

(9) لم أقف على البيت في ديوان بشار.

(10) انظر الصحاح والمصباح والقاموس (هيج).

وللمذموم مَن يخلف: خَلَف. هذا قول لبعضهم، وفيه أقوال آخر، قال البغوي⁽¹⁾: «قال أبو حاتم: الخلف - بسكون اللام -: الأولاد، الواحد والجمع فيه سواء؛ لأنه⁽²⁾ مصدر في الأصل نُعت به فيعم. وقيل: إنه جمع لغوي - أي: اسم جمع - فلا يطلق على الواحد، ولا يرد عليه أنه ليس من أبنية الجمع كما توهم. [والخلف - بفتح اللام -: البدل؛ ولذا كان أو لا. وقال ابن الأعرابي: الخلف - بالفتح -: الصالح، وبالسكون]⁽³⁾: الطالح. وقال ابن شميل: الخلف - بفتح اللام وسكونها -: يذكر في القرن السوء، وأما في القرن الصالح، فبتحريك اللام لا غير. وقال محمد بن جرير⁽⁴⁾: «أكثر ما جاء في المدح بفتح اللام، وفي الذم بسكونها، وقد يُحرّك في الذم ويسكن في المدح»⁽⁵⁾.

والحاصل أنه بالفتح والسكون، فهل هما بمعنى واحد شامل للصالح والطالح، أو بينهما فرق؛ فيختص الأول بالصالح والثاني بالطالح، دائماً أو أكثرياً؟ أو الخلف بالفتح: الصالح والطالح، وبالسكون: الطالح لا غير؟ أقوال. واشتقاقه هل هو من الخلافة أو من الخلو؛ وهو الفساد والتغير؟ قولان أيضاً، وعليه مبنى الخلاف.

وَحَلَفَ الله عليك: أي كان خليفة أبليك عليك، أو من فقدته مَن لا يتعوض كالعَمِّ. وَأَخْلَفَ عليك: ردّ عليك مثل ما ذهب منك، هكذا فرّق بينهما بعض اللغويين على خلاف فيه⁽⁶⁾. وللمتساوين في الشرّ: سواي وسواسية؛ كما جاء في المثل⁽⁷⁾.

[الوافر]

- (1) هو أبو القاسم عبد الله بن محمد بن عبد العزيز بن المرزبان (317 هـ): محدّث العراق في عصره، له: «معجم الصحابة» و«الجلديات»، سير أعلام النبلاء 405/11، شذرات الذهب 275/2، الأعلام 4/119.
- (2) من هنا إلى قوله: «كما توهم» ليس من كلام البغوي، ولعله للشهاب الخفاجي.
- (3) ما بين قوسين سقط من الأصل.
- (4) هو أبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد، المعروف بابن جرير الطبري (310 هـ): مؤرخ، مفسر إمام، له: «جامع البيان في تفسير القرآن» و«أخبار الرسل والملوك» المعروف بتاريخ الطبري. سير أعلام النبلاء 291/11، شذرات الذهب 260/2، الأعلام 69/6.
- (5) جامع البيان 104/6، وانظر: معالم التنزيل للبغوي 210/2 في تفسيره للآية (169) من سورة الأعراف: ﴿خَلَفَ مِنْ بَعدِهِمْ خَلْفٌ﴾.
- (6) انظر اللسان والتاج (خلف).
- (7) المثل هو: «سواسية كأسنان الحمير»، وهو في مجمع الأمثال 329/1.

شبابهم وشيبتهم سواء سواسية كأسنان الحمير⁽¹⁾

(سواس) و(سواسية) بمعنى متساوين، وهو مأخوذ من التساوي أو الاستواء، ويقال: قوم سواء⁽²⁾، ولا يثنى ولا يجمع؛ لأنه في الأصل مصدر، ووزن «سواسية» عند الأخفش: «فَعَالِفَةٌ»⁽³⁾، جمع لسواء على غير قياس، فوزن (سوا): (فَعَا)، ووزن (سِية): (فِعة) أو (فِلة)، و(فِعة) أقيس؛ لأن أكثر ما يُلقَنون⁽⁴⁾ موضع اللام، وأصل (سِية): (سِوِيَّة)، فلما سكنت الواو وانكسر ما قبلها صارت الواو ياء، ثم حذفت إحدى الياءين⁽⁵⁾ تخفيفاً، فصار (سِية). وكونه جمعاً هو المشهور. وقيل: إنه اسم مفرد مثل: كراهية، وضع موضع سواء، وورد في المثل: سواسية كأسنان الحمير، وقالت الخنساء⁽⁶⁾:

[مجزوء الكامل]

فاليوم نحنُ ومَنْ سِوا نَامِثِلُ أَسْنَانِ الْقَوَارِخِ⁽⁷⁾

واختصاصه بالتساوي في الذم والشر ليس بمسلم، وكذا ادعاء أكثرية؛ لتوقفه على الاستقراء، وفيه ما فيه، وقد ورد في الحديث ما يخالفه؛ كقوله ﷺ: «الناس سواسية كأسنان المشط، لا فضل لعربي ولا عجمي، وإنما الفضل بالتقوى»⁽⁸⁾. ولم يخصه الجوهري بالشر⁽⁹⁾.

ومما ينتظم في هذا السلك استعمالهم لفظ (أزنته) بمعنى: اتهمته في القبايح⁽¹⁰⁾.

(1) في ب: «جميعاً» مكان «سواء». ونُسب البيت في اللسان (سوي) إلى الفرزدق، وليس في ديوانه، وانظر السابق من مجمع الأمثال.

(2) انظر ما قيل فيه: مجمع الأمثال 330/1 واللسان (سوي).

(3) في السابق من المجمع واللسان: «فَعَلْفَلَةٌ». وقال في حاشية اللسان: «قوله (فعلفلة) هكذا في الأصل ونسخة قديمة من الصحاح وشرح القاموس، وفي نسخة من الصحاح المطبوع: فعافلة». انظر الصحاح (سوي). وفي الخزانة 445/3: «وقال ابن جني: سوي: من سويته فتسوى، فلما اجتمع حرفا العلة وسبق أحدهما بالسكون، قلبت الواو ياء وأدغمت في الياء».

(4) في ب: «يلغون».

(5) في أ: «الواوين».

(6) هي تमाضر بنت عمرو بن الحارث بن الشريد، الرياحية السلمية المضرية (24هـ): أشهر شاعرات العرب، لها ديوان شعر مطبوع. الشعر والشعراء 343/1، الأغاني 5360، الأعلام 86/2.

(7) البيت في ديوان الخنساء: 11، وفيه: «الآن» بدل «اليوم»، وانظر مجمع الأمثال 729/1.

(8) الحديث في كنز العمال 38/9 والرواية فيه: «الناس سواء كأسنان المشط، وإنما يتفاضلون بالعبادة...». وأورده الألباني في الضعيفة برقم (596).

(9) انظر الصحاح (سوي).

(10) في ب، ط: «المفاضح»، وفي أ: «المقابح».

لا يخفى أنه لما كان بمعنى التهمة لم يتصور استعماله في الأخير عنده⁽¹⁾؛ بناء على تفسيره بما ذكر، لكنه ليس كذلك. قال السرقسطي في أفعاله: «زَنَنْتُ الرجل زَنًا، وَأَزَنْتُهُ: ظَنَنْتُ به خيراً [أو شراً]⁽²⁾، أو نَسَبْتُهما إليه»⁽³⁾. وفي الكامل للمبرد في قول الشاعر: [المنسرح]

إِنْ كُنْتُ أَزْنَنْتَنِي بِهَا كَذِبًا جَزْءُ، فَلَأَقِيَتْ مِثْلَهَا عَجَلًا⁽⁴⁾

«يُقَال: فلان يُزَنُّ بكذا؛ أي: يُسَمَّى به، ويُنسَبُ إليه»⁽⁵⁾. وفي القاموس: «زَنَ فلاناً بخيرٍ أو شرٍّ: ظَنَّهُ به، كَ أَزْنَهُ، وَأَزَنْتُهُ بكذا: أَتَهَّمْتُهُ»⁽⁶⁾.

فإذا كان بمعنى الظن أو النسبة لم يختص بالشر، ومن هنا ظهر وجه الاختلاف فيه.

واستعمالهم الهنات والهنوات في الكناية عن المنكرات. قال ابن بري: «في الحديث الصحيح أن النبي ﷺ كان في سفر، فقال لسَلَمَةَ بن الأَكْوَع⁽⁷⁾: «أَلَا تَنْزِلُ فتقول من هنالك»⁽⁸⁾، فهي يكنى بها عما يعسر التصريح به، ولا يمكن تعيينه من معروف أو منكر، والفرقة بين الهنات⁽⁹⁾ والهنوات تحكّم محض؛ لأن الهنات جمع هنة وهي منقوصة، وأصلها: هنوة، والهنوات جمعه على أصله»⁽¹⁰⁾. والحق أنّ الهنات لا تختص بما ذكره؛ فإنها قد يكنى بها عن معين.

وفي النهاية: «ستكون هنات؛ أي: شرور وفساد، ويُقال: في فلانٍ هنات؛ أي: خصال

(1) سقطت من أ، ط.

(2) سقطت من الأصل.

(3) أفعال السرقسطي 438/3.

(4) البيت لحضرمي بن عامر الأسدي كما في: البيان والبيان 315/3 والكامل 94/1 وأما القالي 96/1 واللسان (ززن)، وهو من أبيات يُعَاتَب فيها ابن عمّه (جزءاً)؛ وأولها:

نَسَزْ عُمَ جَزْءُ وَلَمْ يَقْلُ سِدْدًا أَنِّي تَرَوَّحْتُ نَاعِمًا جَذَلًا
(5) الكامل 94/1.

(6) القاموس (ززن).

(7) هو سلمة بن عمرو بن سنان الأكوّع السلمي (74هـ): صحابي معروف، له 77 حديثاً عن النبي ﷺ. سير أعلام النبلاء 4/435، الإصابة 3/143، الأعلام 3/113.

(8) الحديث في: صحيح البخاري، كتاب الأدب 5/2277، وصحيح مسلم، كتاب الجهاد 3/1427.

(9) في أ: «الهنوة».

(10) حواشي ابن بري: 106-107.

شَرٌّ، ولا يقال في الخير، وواحدتها⁽¹⁾: هنت، وقد تجمع على هنوات، وقيل واحدها: هنةٌ تأنيثٌ هنّ، وهو كناية عن كل اسم جنس. وفي حديث عمر: وفي البيت هنّات من قَرَطٍ أي: قطع متفرقة. وفي حديث سلمة بن الأكوع⁽²⁾، قال له: ألا تسمِعنا من هَنَاتِكَ أي: من كلماتك أو من أراجيزك، وفي رواية: من هَنِيَّاتِكَ، وفي أخرى: من هُنِيَّاتِكَ، على قلب الياء هاء⁽³⁾.

وذكر بعض أهل التفسير أنه لم يأت في القرآن لفظ «الإمطار» - بكسر الهمزة، مصدر أمطر - ولا لفظ (الريح) إلا في الشر، كما لم يأت لفظ (الرياح) إلا في الخير.

(أمطر) في الخير جاء في الكتاب المجيد؛ كقوله تعالى: ﴿هَذَا عَرْضُ مُطَرِّئٍ﴾ [الأحقاف: 24]؛ لأنهم لم يريدوا به إلا الرحمة. وفي الكشف: الفرق بين مطر وأمطر أنه يقال: مطرتهم السماء، إذا أصابتهم بمطر كفائتهم، وأمطرت عليهم: أرسلته إرسال المطر⁽⁴⁾، قال تعالى: ﴿وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهِمْ حِمَارًا﴾ [الحجر: 74]. والمقصود - كما في الانتصاف⁽⁵⁾ - الرد على من قال: (مطر) في الخير، و(أمطر) في الشر، وتوهم أنه تفرقة وضعية؛ لورود ما يخالفه؛ كقول ربيعة: [مشطور الرجز]

أَمْسَى بِلَالٌ كَالرَّبِيعِ الْمُدْجِنِ أَمْطَرَ فِي أَكْنَافِ غَيْمٍ مُغْنٍ⁽⁶⁾

فبيّن أن معنى أمطرت: أرسلت شيئاً على نحو المطر وإن لم يكن إياه، حتى لو أرسل الله من السماء أنواعاً من الخيرات⁽⁷⁾ والأرزاق كالْمَنِّ، جاز أن يقال فيه: أمطرت السماء خيرات؛ أي: أرسلتها إرسال المطر، فليس للشر خصوصية بالمزيد، لكن اتفق أنّ السماء لم ترسل [شيئاً]⁽⁸⁾ سوى المطر إلا وكان عذاباً، فظن أن الواقع اتفاقاً مقصود في الوضع، فنبّه العلامة على تحقيقه وأحسن وأجمل⁽⁹⁾.

(1) في ب، ط: «واحدتها».

(2) العبارة في ب، ط: «وفي حديث ابن الأكوع: ألا...».

(3) النهاية 279/5.

(4) لم أقف على القول في الكشف.

(5) «الانتصاف من الكشف» لأحمد بن منير الإسكندري.

(6) الرجز في ديوان ربيعة: 163 والنصف 48/3 واللسان (غين).

(7) العبارة في ب، ط: «أنواع الخيرات».

(8) سقطت من الأصل.

(9) الانتصاف 126/2.

فما نقل عن أبي عبيدة وأهل اللغة من الفرق، مؤولٌ بما ذكر، وهو الذي غر⁽¹⁾ المصنّف، فلا وجه لردّه بقوله: ﴿عَارِضٌ مُّطِرًا﴾؛ لأنّهم عنوا به الرحمة، ولا إلى انتقاده بأنّ الكلام في العقل⁽²⁾؛ فإنه كلّ من ضيق العطن، وقلة الفطن.

وأما كلامه في الريح والرياح، فهو مما ذهب أدراج الرياح! وفي الإتيان: «عن أبي بن كعب⁽³⁾: كل شيء في القرآن من الرياح فهو رحمة، وكل شيء من الريح فهو عذاب. وورد في الحديث أنّه كان يدعو عند عصوف الريح بقوله: اللهم اجعلها رياحاً ولا تجعلها ريحاً⁽⁴⁾. ووجه بأنّ رياح الرحمة مختلفة الصفات والماهيات، فإذا هاجت ريح منها أثير في مقابلتها ما يعدلها ويكسر سؤرتها، فتتلطف وتنفع الحيوانات وتنمي النبات⁽⁵⁾، وأما في العذاب فهي⁽⁶⁾ تأتي من وجه بلا معارض ولا مدافع. وقد خرج عن هذا قوله تعالى في سورة يونس: ﴿وَجَرَيْنَ يَمِ يَمِ رِيحٍ طَيِّبَةٍ﴾⁽⁷⁾ لوجهين: لأنّه وقع⁽⁸⁾ في مقابلة قوله: ﴿جَاءَهَا رِيحٌ عَاصِفٌ﴾⁽⁹⁾ فأفرد للمشكلة، ولأنّ⁽¹⁰⁾ الرحمة تقتضي هنا وحدة الريح، فإن السفينة إنّما تسير بريح واحدة، ولو اختلفت الرياح عليها هلكت، ولهذا أكّده بوصف الطيبة. ومثله قوله تعالى: ﴿إِنْ يَشَأْ يُسْكِنِ الرِّيحَ﴾ [الشورى: 33]⁽¹¹⁾. (ففي سكونها الضّرر كاختلافها. وأورد عليها قوله تعالى: ﴿وَلَسَلَيْنَا الرِّيحَ﴾ [سبأ: 12]⁽¹²⁾. وهي كما ورد في الحديث: الصّبا، وهي

(1) العبارة في ب: «وهو الذي غزي إلى المصنّف».

(2) في ب، ط: «الفعل».

(3) هو أبو المنذر أبي بن كعب بن قيس بن عبيد، من بني النجار (21هـ): صحابي أنصاري، حبر من أخبار اليهود قبل الإسلام، له في الصحيحين وغيرهما 164 حديثاً. سير أعلام النبلاء 3/243، الخزانة 11/156، الأعلام 1/82.

(4) الحديث في مجمع الزوائد 10/195، وهو في المعجم الكبير للطبراني 11/214، وفي النهاية 2/272، وقال ابن الأثير في شرحه: «يريد اجعلها لقاحاً للسحاب، ولا تجعلها عذاباً».

(5) في ب، ط: «النباتات».

(6) سقطت من ب، ط.

(7) الآية: ﴿هُوَ الَّذِي يَبْرِئُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ حَتَّى إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفُلِكِ وَجَرَيْنَ يَمِ يَمِ رِيحٍ طَيِّبَةٍ وَقَرِحُوا بِهَا جَاءَهَا رِيحٌ عَاصِفٌ وَجَاءَهُمُ الْمَوْجُ مِنْ كُلِّ مَكَانٍ وَظَنُّوا أَنَّهُمْ أُحِيطَ بِهِمْ دَعَوُا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ لَئِنْ أُنجَيْنَا مِنْ هَذِهِ لَنَكُونَنَّ مِنَ الشَّاكِرِينَ﴾ [يونس: 22].

(8) في ب، ط: «لأنّ وقوعه».

(9) انظر الآية السابقة.

(10) في ب: «وكون».

(11) الإتيان في علوم القرآن 2/300.

(12) ما بين قوسين سقط من الأصل.

ريح الأنبياء؛ إذ لم تكن عقوبة بل رحمة. وجاء في الحديث: «نُصِرْتُ بِالصَّبَا، وَأُهْلِكْتُ عَادَ بِالْذَّبُور»⁽¹⁾. وجوابه ظاهر؛ فَإِنَّ تسخير الريح لسليمان لتحمل كرسيه لمقصدها، فهي كريح السفن، يضرّ اختلافها. فالاعتراض ناشئ من عدم التدبّر. وأمّا إيراده قوله: ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ حَاصِبًا﴾ [القم: 34] فوهم؛ لأنّ الكلام في لفظ الريح لا في معناه.

ويقولون في ضمن أقسامهم: وحقّ الملح، إشارة إلى ما يؤتدّم به، فيحرفون المكنى عنه؛ لأنّ الإشارة إلى الملح فيما تُقسّم به العرب، هو إلى الرضاع لا غير.

والملاح مشترك بين المعروف والرضاع، والوارد في كلام العرب بالمعنى الثاني، وأمّا قصد العامة للأوّل فكناية عن حقوق العشرة والمودة، وقسمهم بذلك لتعظيمه⁽²⁾، فلا ضير فيه؛ كما قلته عن بعض الننف فيمن يخون الإخوان⁽³⁾: [السريع]

لا يعرف الخبز ولا الملح إذ يأكل في غيبته لحم أخيه
[الطويل]

وإني لأزجو ملّحها في بطونكم وما بسطت من جلدٍ أشعثٍ أغبراً
هو من قصيدة لأبي الطّمحان⁽⁴⁾، أولها:

ألا حنّت المِرْقَالُ واشتاقَ رُبّها تذكّرُ أزماناً وأذكّرُ معشراً

والدليل على ذلك قول وفد هوازن للنبي ﷺ: لو كتنا ملّحنا للحارث أو للنعمان لحفظ ذلك فينا. أي: لو أرضعنا له.

أي: الدليل على أنّ ملح بمعنى أرضع، وهو ظاهر. وسبب هذا أنّ النبي ﷺ لمّا سبى هوازن في غزوة حنين، على ما هو معروف في السّير، فذكّروه حرمة رَضَاعِهِ فيهم من لبن (حليمة)؛ فإنّها كانت من هوازن.

(1) الحديث في صحيح البخاري برقم (1035) و(3205) و(3343) و(4105)، ومسند الإمام أحمد برقم (2013).

(2) انظر اللسان (ملح).

(3) العبارة في ب، ط: «في خائن الإخوان».

(4) هو حنظلة بن شرقيّ، المعروف بأبي الطّمحان القنّبي، أحد بني القين من قضاة، (بعد 30 هـ): شاعر فارسي، معمر، عاش زمناً في الجاهلية. الشعر والشعراء 388/1، الخزانة 94/8، الأعلام 286/2.

حكى ابن إسحاق⁽¹⁾ أنَّ هوازن لما شئيت وغنمت أموالهم بـ (حنين)، قدمت وفودهم على النبي ﷺ مسلمين، وهو بالجعرانة⁽²⁾، فقالوا: يا رسول الله، إنا أصل وعشيرة، وقد أصابنا من البلاء ما لا يخفى عليك، فامنن علينا من الله عليك. ثم قام منهم أبو صبرة زهير بن صرد⁽³⁾ فقال: يا رسول الله، في الحظائر عماتك وحواضنك اللاتي كنن يكفلنك، ولو أنا ملحنًا للحارث بن [أبي] شمر، أو للنعمان بن المنذر، ثم نزلنا بمنزل الذي نزلت، رجونا عطفه وعائده، وأنت خير الكفيلين. ثم أنشد شعرًا قاله وهو بها⁽⁵⁾:
[البسيط]

امنن علينا رسول الله في كرمٍ فإنك المرء نرجوه ونذخر⁽⁶⁾
إلى آخره... فأطلق [عليه السلام]⁽⁷⁾ جميع أسراهم، كما فصل في السير⁽⁸⁾.

والحارث والنعمان من ملوك العرب⁽⁹⁾؛ يعني: إذا صدر هذا منهما، فأنت أحق وأعظم وأبر⁽¹⁰⁾ وأكرم.

ملححه على ركبته: هو مثل في سرعة الغضب، كما في شرح الفصيح. ويروى: فوق ركبته، ويضرب للغادر. وما ذكره المصنف معنى آخر⁽¹¹⁾.

وقال الميداني: «الأصل فيه أنَّ العرب تسمي الشحم ملحاً، فتقول: أملحت القدر: إذا

(1) هو محمد بن إسحاق بن يسار المطلبى المدني (151 هـ): من أقدم مؤرخي العرب، له «السيرة النبوية»، هذبها ابن هشام. سير أعلام النبلاء 30/7، شذرات الذهب 230/1، الأعلام 28/6.

(2) الجعرانة: ماء بين الطائف ومكة، وهي إلى مكة أقرب، نزلها النبي ﷺ لما قسم غنائم هوازن لدى مرجعه من غزوة حنين، وأحرم منها. معجم البلدان 165/2.

(3) هو أبو صرد زهير بن صرد، من بني سعد بن بكر، سكن الشام، ولم تذكر سنة وفاته. أسد الغابة 324/2.

(4) سقطت من الأصل وجميع النسخ، وهي مثبتة في سيرة ابن هشام.

(5) في ب: «وهو يقول».

(6) البيت في أسد الغابة 324/2.

(7) زيادة من ب، ط.

(8) انظر: السيرة النبوية لابن هشام 488/4 والسابق من أسد الغابة، وانظر القول المستشهد به مما قيل لرسول الله ﷺ في النهاية 354/4.

(9) سقطت من أ.

(10) زيادة من ب، ط.

(11) قال الحريري في الدرّة: «وأما قولهم: ملححه على ركبته، فقيل: المراد به أنه ممن يضيع حق الرضاع، كما يضيع الملح من يضعه على ركبته. وقيل: المعنى به السبي الخلق الذي تطيشه أقل كلمة، كما أن الملح الموضوع فوق الركبة يتبدد بأدنى حركة».

جعلت فيه الشحم»⁽¹⁾.

وعليه قول مسكين الدارمي⁽²⁾:

[الرمل]

لَا تَلْمُهَا إِنَّهَا مِنْ نِسْوَةٍ مِلْحُهَا مَوْضُوعَةٌ فَوْقَ الرُّكْبِ⁽³⁾

يعني من نسوة همها السمن والشحم. فمعنى المثل: شرّ الناس من لا يكون عنده من العقل ما يأمره بما فيه محمّدة، وإنّما يأمره بما فيه طيش وخفة وميل إلى أخلاق النساء، وهو حبّ السمن. والمِلْحُ يُذَكَّرُ وَيُوْنَّثُ⁽⁴⁾.

وقال الزمخشري: «معناه أنّه كثير الخصومة، ومُصَاكَّتُهُ الرُّكْبُ قَرَّحَ ركبته، فهو يضع عليهما الملح ليداوِيهما به⁽⁵⁾»⁽⁶⁾. ويؤيده شعر مسكين الدارمي؛ فإنّه في امرأة كثيرة الصخب والخصام، وهو⁽⁷⁾:

أَصْبَحْتُ عَاذِلْنِي مَقْلَقَةً قَرِمْتُ بَلْ هِيَ وَخْمِي لِلصَّخْبِ⁽⁸⁾

لَا تَلْمُهَا إِنَّهَا مِنْ نِسْوَةٍ مِلْحُهَا مَوْضُوعَةٌ فَوْقَ الرُّكْبِ

كَشْمُوسِ الْخَيْلِ يَبْدُو شَعْبُهَا كَلَّمَا قِيلَ لَهَا: هَابْ وَهَبْ⁽⁹⁾

قال⁽¹⁰⁾ الشريف المرتضى في الدرر والغرر: «إنّها تُكثّر لومي، فكأنّها قَرِمَتْ إلى اللوم، والقَرَم: الميل إلى اللحم، وهي وَخْمِي تشتهي الصخب. والوَخَم: شَهْوَةُ الطَّعَامِ عند الحمل،

(1) مجمع الأمثال 269/2.

(2) هو ربيعة بن عامر بن أنيف بن شريح الدارمي التميمي (89 هـ): شاعر عراقي شجاع، من أشراف تميم. له ديوان شعر مطبوع. الشعر والشعراء 544/1، الخزانة 69/3، الأعلام 16/3.

(3) البيت لمسكين الدارمي في: ديوانه 21، المعاني الكبير 403/1 والمذكر والمؤنث لابن الأنباري 515/1 ومجمع الأمثال 269/2 والأساس واللسان (ملح)، وبلا نسبة في: مقاييس اللغة (ملح) والمخصص 8/17.

(4) الملح: مؤنثة، كذا في المذكر والمؤنث لابن الأنباري 515/1 ولابن التستري: 105 ولابن جني: 92 والمخصص 8/17 وفي اللسان (ملح): «يُونَّثُ ويُذَكَّرُ، والتأنيث فيه أكثر».

(5) العبارة في ب، ط: «حتى تشتهي ركبته ويصير فيهما قروح».

(6) الأساس (ملح).

(7) الأبيات في الأغاني 7888-7889 وأمثالي المرتضى 160/2 وأمثالي القالي 138/1.

(8) في ب، ط: «عاذلتي معتلة».

(9) في ب، ط: «يدو شرّها».

(10) من هنا إلى آخر الفقرة سقط من ب.

وشحم الذُّرا: الأسمة»⁽¹⁾. ومسكين الدَّارمي: اسمه ربيعة، ولُقِّبَ مسكيناً لقوله:

[الطويل]

وُسِّمْتُ مِسْكِيناً وَكَانَتْ لِحَاجَةً وَإِنِّي لَمِسْكِينٌ إِلَى اللَّهِ رَاغِبٌ⁽²⁾

ويقولون: هو ذا يفعل، و: هو ذا يصنع، وهو خطأ فاحش ولحن شنيع، والصواب أن يقال فيه: هاهو ذا يفعل، وكأنَّ أصل القول: هو هذا.

هذا⁽³⁾ ممَّا تتبع فيه ابن الأنباري في كتابه «الزاهر»⁽⁴⁾. وهو سفسافٌ من القول، وضرب من الهذيان والفضول؛ فإن (هو) مبتدأ، و(ذا) مبتدأ ثانٍ خبره الجملة بعده، ويصح أن يكون (ذا) اسماً موصولاً، وإعرابه ظاهر، وصحبته كذلك، ونحوه قول العجاج:

[مشطور الرجز]

فَهُوَ ذَا فَقَدْ رَجَا النَّاسُ الْغَيْرَ مِنْ أَمْرِهِمْ عَلَى يَدَيْكَ وَالثُّوَرُ⁽⁵⁾

وفي الحديث الشريف: «هو ذاكم»⁽⁶⁾. وفي شرح التسهيل: «إذا اجتمع اسم الإشارة وغيره، يجعل اسم الإشارة مبتدأ وغيره خبره، فيقال: هذا القائم، وهذا زيد؛ لأنَّ العرب اعتنت بمكان التنبيه والإشارة فقَدَّمته، ولا يجوز أن يُجعل خبراً إلّا مع المضمّر، فإنَّ الأفصح فيه أن يقدّم فيقال: ها أنا ذا»⁽⁷⁾، ويجوز أيضاً: هذا أنا».

وفي كتاب الزاهر: «إنما يجعلون المكني بين (ها) و(ذا) إذا قرَّبوا الخبر، فيقولون: ها أنا

(1) أمالي المرتضى 160/2. وقوله: «وشحم الذُّرا» من بيت آخر ورد فيهما ولم يرد هنا؛ وهو:

أَصْبَحْتُ تَنْفِلُ فِي شَحْمِ الذُّرَا وَتَنْظُنُّ اللَّوَمَ دُرّاً يُنْتَهَبُ

(2) البيت في الأغاني 7880/23 وفيه: «لِحَاجَةً» بدل «لِحَاجَةٍ».

(3) في ب: هو.

(4) انظر الزاهر في معاني كلمات الناس لابن الأنباري 266/2.

(5) الرجز في ديوان العجاج 15/1 وجمهرة اللغة (صعق) والافتضاب: 470 والمعرب: 431 وشرح الشافية

4/4، وفي معظمها: «ها فهو ذا».

(6) لم أقف عليه.

(7) انظر الارتشاف 507/1.

ذا ألقى فلاناً؛ أي: قد قُرِبَ لقائي إياه»⁽¹⁾. وقد سَمَّاه الكوفيون تقريباً⁽²⁾.

وفي أصول ابن السراج: «لا يجوز (هذا هو) و(هذا أنت) و(هذا أنا)؛ لأنك لا تشير لإنسان غيرك، ولا إلى نفسك، إلا إذا قصد التمثيل؛ أي: هذا يقوم مقامك ويغني غناك، فعلى هذا يجوز: (هذا أنت) و(هذا أنا)؛ أي: هذا مثلك، و[هذا مثلي]⁽³⁾؛ فإن: (هذا هو) بمنزلة قولك: هذا عبد الله، وما أشبهه؛ لأنك قد تكون في حديث إنسان فيسألك المخاطب عن صاحب⁽⁴⁾ القضية⁽⁵⁾: من هو؟ فتقول: هذا هو. وقال قوم: إن كلام العرب أن يجعلوا هذه الأسماء المكنية بين (ها) و(ذا)، وينصبون أخبارها فيقولون: ها هو ذا قائماً، وها أنا ذا جالساً، وهذا يسمى التقريب»⁽⁶⁾.

وهذا منشأ ما قاله ابن الأنباري، والمصنف لم يقف على المراد منه، فليحزّر؛ فإنّ ما قاله ليس بشيء ينبغي ذكره.

ويقولون: رجل متعوس، ووجه الكلام أن يُقال: تاعس، [وقد تعس]⁽⁷⁾، كما يقال: عاثر، وقد عثر.

هذا مبني⁽⁸⁾ على غير أساس؛ فإنه إنما يمتنع إذا كان (تعس) لازماً لم يتعدّ، فلا يُبنى منه اسم المفعول. وقد قال الأزهرّي في تهذيبه: «عن أبي عبيدة: تعسّه الله وأتعسه - من باب فعلت وأفعلت - بمعنى واحد، وقال شمرٌ فيما أخبرني عنه أبو بكر الإيادي⁽⁹⁾: لا أعرف (تعسّه الله)، ولكن يقال: تعس نفسه وأتعسه الله. وقال الفراء: يُقال: تعست، إذا خاطبت الرجل، فإذا صرت

(1) الزاهر 267/2.

(2) في مجالس ثعلب: 427: «إنّ الكوفيين يسمّون (هذا زيدٌ القائم) تقريباً؛ أي: قُرِبَ الفعل به، وحكي: كيف أخاف الظلم وهذا الخليفة قادمًا؛ أي: الخليفة قادم. فلما رأيت (هذا) يدخل ويخرج والمعنى واحد فهو تقريب، فمن كان من الناس مرزوقاً فهذا الصياد محروماً، والصياد محروم - بإسقاط (هذا) -، بمعنى، فقد دخلت لتقرّب الفعل؛ مثل كان».

(3) سقط من الأصل.

(4) سقطت من أ.

(5) في ب، ط: «القصة».

(6) أصول ابن السراج 152/1.

(7) سقط من الأصل.

(8) في ب: «بناء».

(9) في أ: «الأنباري»، تصحيف.

إلى أن تقول: فعل، قلت: تعس، بكسر العين. قال شمر: هكذا سمعته، والتَّعَسُّ: الهلاك، وقال الزجاج: التعس في اللغة: الانحطاط والعثور⁽¹⁾»⁽²⁾.

إذا أصحَّت لما ذكرناه، علمت أن ما قاله المصنّف ناشئ من قلة الاطلاع، وقصور الباع.

والعرب تقول في الدّعاء على العائر: تعساً له، وفي الدعاء له: لعاً.

قد عرفت معنى (تعساً) وهو ظاهر في الدّعاء عليه، وأمّا «لعاً» فقال ابن سيده: «لعاً: كلمة يُدعى بها للعائر؛ معناها: الارتفاع»⁽³⁾. وهي اسم فعل مبني، وتنوينه للتكثير ك: (صه)، فيقال للذي عثر ووقع: لعاً؛ بمعنى رفعك الله وجبرك.

وقال أبو عثمان القزاز: يقال: لعاً لك؛ أي: نعشك الله ورفعك، فهي اسم فعل ل (نعش) ك: (هيهات) ل (بعُد)، والتقدير: ولا لعاً آخر⁽⁴⁾ للدعاء، فيكون دعاء عليه، ويُكتب بالألف لأنّ لامه منقلبة عن واو، كما قاله الخليل⁽⁵⁾.

وفي أمثال أبي عبيدة: «من دعائهم: لا لعاً لفلان؛ أي: لا أقامه الله»⁽⁶⁾. فيجعلها اسماً ل (أقامه الله)، وهو قريب ممّا قدّمناه. وقد قيل عليه: إنّه لم يقله أحد قبله، وإنّما قالوا: إنها كلمة تُقال للعائر بمعنى: اسلم، وكذلك: دَعَدَعٌ⁽⁷⁾. وقد رُوي في حديث مرفوع أن النبي ﷺ كره أن يُقال⁽⁸⁾ للعائر: دعدع، وقال: ليقُلْ له: «اللهم ارفع وانفع»⁽⁹⁾. ف (لعاً) ضد (تعساً).

واللُّوثُ - في البيت⁽¹⁰⁾ -: القوة. والعَفْرَنَة - بعين مهملة وفاء ونون -: الناقة القوية⁽¹¹⁾.

(1) في ب: «العثار».

(2) تهذيب اللغة (تعس).

(3) المحكم (لعو).

(4) في أ، ب، ط: «ولا لعاً نفّي للدعاء»، ولعله الصواب.

(5) انظر كتاب العين (لعو).

(6) كتاب الأمثال: 78.

(7) اللسان (عثر) و (دعدع).

(8) العبارة في أ، ب، ط: «كره قول العرب».

(9) ورد الحديث في خزنة الأدب 11 / 386 وفصل المقال 102/1.

(10) أي بيت الأعشى الذي استشهد به الحريري في الدرّة؛ وهو:

بذات لَوُثٍ عَفْرَنَة إِذَا عَثَرَتْ فَالتَّعَسُ أَدْنَى لَهَا مِنْ أَنْ أَقُولَ: لَعَا

وانظر للسان (لوث).

(11) اللسان (عفر).

واختار الفراء أن يُقال: **تَعَسَ - بكسر العين** - في الماضي المسند لضمير الغائب، و**تَعَسَتْ - بفتح العين** - في الماضي المسند لضمير المخاطب، وقد نقلناه لك عن التهذيب، ومرّ تفسيره وبيان معناه.

وعلى (**تَعَسَ**) بكسر العين، اقتصر في عمدة الحفاظ، وفُسِّرَ بالسقوط والعتار، كما مرّ، وأورد قول الفراء المذكور، واستغربه بأنّه لا يختلف بناء الفعل لاختلاف الفاعل المسند إليه إلّا في (**عَسَى**) فقط؛ لأنها يجوز فيها كسر سينها إذا أسندت إلى المتكلم أو المخاطب أو نون الإناث، وبه قرأ نافع⁽¹⁾، فإذا لم تُسند إلى هذه الضمائر فُتحت سينها؛ نحو: ﴿فَعَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَنَّكَ الْفَتْحُ﴾ [المائدة: 52]. وأمّا (عثر) فبالفتح لا غير. واستغربه في محلّه، إلّا أنّه يُوَجِّه بأنّه جاء من بايين، كما في كثير من الأفعال، إلّا أنّه اقتصر على استعمال كلّ منهما في محل، فلا بُدّ فيه.

وقوله: **فما كذب أن جاء**⁽²⁾. كذب - بالتخفيف - أي: ما لبث أن جاء وأن أبطأ⁽³⁾، وكأته مجاز من الكذب المعروف، ويُقال: حمل فلان فما كذب؛ أي: صدّق لحمله⁽⁴⁾، و(صدّق) هنا مشدّد.

ويقولون: ما شَعَرْتُ بالخبر - بضمّ العين - فيحيلون المعنى فيه؛ لأنّ معنى ما شَعَرْتُ؛ أي: ما صرْتُ شاعراً، فأما الفعل الذي بمعنى علمت فهو: شَعَرْتُ، بفتح العين.

هذا أيضاً من تحجير الواسع؛ فإنّ ما مَنَعَهُ قد صرّح به أهل اللغة، وفي القاموس: «شَعَرَ به - كنَصَرَ وكرَّم - عِلِمَ به»⁽⁵⁾. فيصحّ في ماضيه ما أنكره، وقِسْ عليه المضارع، وعلى هذا

(1) هو أبو روم نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم (169 هـ): إمام أهل المدينة في عصره، وأحد القراء السبعة. وفيات الأعيان 368/5، شذرات الذهب 270/1. وقرأ نافع «عَسَيْتُمْ» بكسر السين في قوله: ﴿فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ﴾ [محمد: 22]. انظر: إتحاف فضلاء البشر: 394 والنشر في القراءات العشر 230/2. وفي قوله تعالى: ﴿قَالَ هَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ كَتَبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ أَلَّا تُقَاتِلُوا﴾ [البقرة: 246]. انظر: السبعة لابن مجاهد: 186 والبحر المحيط 570/2.

(2) وردت هذه العبارة في خبر رواه الحريري في الدرة، ممّا قرأه في أخبار أبي أحمد العسكري عن أبي علي الأعرابي، وهو قوله: «وقف علينا أعرابي في طريق الحج، وقد عَنَ لنا سُرْبَ ظباء، فقال: بكم تشترون واحدة منهن؟ فقلنا: بأربعة دراهم. قال: فتركنا وسعى نحوهن، فما كذب أن جاء وعلى عاتقه ظبية...».

(3) العبارة في أ، ب، ط: «ما لبث وأبطأ».

(4) في ب، ط: «الحملة».

(5) القاموس (شعر).

تمّ التورية في قول بعضهم يعتذر [عن اشتغاله]⁽¹⁾ بالشعر: ولعمري، ما أنصفني من أساء بي الظنَّ وَقَالَ: كيف رضي مع درجة العلم والفتوى بهذا الفن؟ والصحابة كانوا ينظمون وينثرون، ونعوذ بالله من قوم لا يشعرون!

ولبعض أدباء العصر: [السريع]

يا شعراء العصر لا تمدحوا شخصاً ولو أنكم مُعسرونُ
فالله ربُّ العرش سبحانه يرزقكم من حيث لا تشعرون⁽²⁾
ويقولون في النسبة إلى الفاكهة والباقلَاء والسَّمسم: فاكهاني وباقلاني وسمسماني، فيخطئون فيه.

في «ذيل الدرة» لبعض علماء العصر: في كتب اللغة (الفاكهاني): الذي يبيع الفاكهة⁽³⁾، كما قاله الأنصاري. وأمّا الباقلاني فهو - وإن كان شاذّاً - ك: (صنعاني)⁽⁴⁾؛ إذ القياس فيه: صنعائي، سَمع أيضاً⁽⁵⁾. كما [قال]⁽⁶⁾ في النبراس: «(الباقلّي): إذا شددت قصرت، وأُتيت بالنون قبل ياء النسب، وإذا مددت خَففت وقلت: الباقلائي، بهمزة تليها ياء مثناة تحتية بعد لام ألف».

ومثله: (الحلواني) لشمس الأئمة. وقال ابن حجر: «إنّه بهمزة بدل النون»⁽⁷⁾. وفي القاموس: «ونُسب إلى الحلاوة: شَمسُ الأئمة عبد العزيز بن أحمد الحلواني⁽⁸⁾، بهمزة بدل

(1) سقط من الأصل.

(2) قُدّم البيتان في ب، ط وورداً قبل قول من يعتذر عن اشتغاله بالشعر، والعبارة فيهما: «وعلى هذا تم التورية في قول بعضهم» ثم ذكر البيتين، وقال بعدها: «وقال بعضهم يعتذر عن...».

(3) الصحاح واللسان (فكه).

(4) في ب، ط: «كالصنعاني».

(5) جاء في وفيات الأعيان 279/2 في ترجمة القاضي أبي بكر محمد بن الطيب المعروف بالباقلاني: «الباقلاني: بفتح الباء الموحدة وبعد الألف قاف مكسورة ثم لام ألف وبعدها نون، هذه النسبة إلى الباقلّي وبيعه، وفيه لغتان: من شدد اللام قصر الألف، ومن خففها مدّ الألف فقال: باقلاء، وهذه النسبة شاذة لأجل زيادة النون فيها، وهي نظير قولهم في النسبة إلى صنعاء: صنعاني».

(6) زيادة من ب.

(7) لسان الميزان 377/3.

(8) هو أبو محمد عبد العزيز بن أحمد الحلواني، الملقب بشمس الأئمة (448هـ): فقيه حنفي، من كتبه: «المبسوط» في الفقه، و«النوادر» في الفروع. سير النبلاء 536/13 وهدية العارفين 577/1، الأعلام 13/4.

النون⁽¹⁾. وهو غلط؛ لأنه لو كان كذلك لقليل: حلاوي، لا غير، فالصواب إلى الحلواء، فاعرفه.

وللمنسوب إلى الروح: روحاني. الروحاني - بالضم - ما فيه الروح، وكذلك النسبة إلى الملك والجن. والرباني: العارف بالله تعالى⁽²⁾. وصيدلاني وصيدلاني. وفي شرح الفصيح: الصَّيْدَانِي والصَّيْدَلَانِي: بائع العقاقير كالعشاب والعطار⁽³⁾، سُمِّي بالصَّيْدَلَانِي؛ وهو ضرب من الهوام⁽⁴⁾ يجمع حشيشاً ووريقات فيبني فيها بيتاً له، فشَبَّه به جامع العقاقير.

وعن ابن درستويه: الصَّيْدَن والصَّيْدَل: الفضة، شَبَّه بها حجارة العقاقير، فنسب إليها⁽⁵⁾، وزيدت الألف والنون للمبالغة، وقيل: هو بائع السقط.

وقبعرني. «بغير تنوين: علم، وباقلاء: همزته للتأنيث، فلا بد من قلبها واواً، وأمّا همزة (علباء) فزائدة للإلحاق، إن شئت قلبتها، وإن شئت تركتها همزة»⁽⁶⁾. كذا قاله ابن برّي، وكلامه ظاهر غني عن البيان.

• • •

ويقولون: سَارَرَ فلانٌ فلاناً، وقاصصه وحاججه وشافقه، فيبرزون التضعيف كما يبرزونه في مصادر هذه الأفعال.... إلى آخر ما ذكره، وهو ظاهر أيضاً، وفي الحواشي: «مما روينا أن النبي ﷺ قال: ليت شعري أين كنت صاحبة الجمل [الأدب]⁽⁷⁾، تخرج - أو قال: تسير - حتى تنبجها كلاب الحَوَّاب⁽⁸⁾؟ فالأدب: هو الأدب»⁽⁹⁾.

أقول: إن أراد [المصتَف]⁽¹⁰⁾ الاعتراض بهذا فليس بشيء؛ فإنه⁽¹¹⁾ قال في التسهيل: «إنما

(1) القاموس (حلا).

(2) العبارة في ب: «وللمنسوب إلى الروح: روحاني - بالضم - نسبة لما فيه الروح، وإلى من يرب العلم: رباني، نسبة إلى الرب».

(3) انظر شرح الفصيح: 83.

(4) العبارة في ب: «والصيدلان: اسم لضرب من الهوام».

(5) اللسان (صيدن).

(6) حواشي ابن برّي: 109.

(7) سقطت من الأصل وب.

(8) الحديث في: الفائق 381/1 والنهاية 96/2 ومجمع الزوائد 234/7 ونثر الدر 227/1.

(9) حواشي ابن برّي: 110.

(10) زيادة من ب، ط.

(11) في ب: «فقد».

جاز فكُ الإدغام [في الأدب] (1) لموازنة (الحَوَّء) ومشاكلته، والمشاكلة تسوغ في الكلمات غير مألها (2). والأدب - بدال مهملة وباء موحدة مشددة، وفكه لما ذكرناه (3) - :
 الجمل الكثير وبر الرأس (4). ووقع في بعض النسخ: «الأزب» بالزاي المعجمة: وهو الكثير الشعر (5).

• • •

ومن أوهامهم في هذا الفن قولهم للثنين: ازددا، وهو من مفاحش اللحن، ووجه الكلام أن يقال لهما: رُدا.

ومثله قوله في البردة: [البسيط]

فما لِعَيْنِكَ إِنْ قُلْتَ اكْفُفَا هَمَّتَا وما لِقَلْبِكَ إِنْ قُلْتَ اسْتَفِقْ يَهْمٌ (6)
 والضرورة تسهله، ويحسنه عندي أنه لو قال: كفا، لتوهم أنه من كفّ البصر؛ وهو العمى.
 وتفصيله أن هذا الحكم مطرد في كل ماجاء من الأفعال المضاعفة، ووزن فعل وفاعل وافتعل وتفاعل واستفعل؛ نحو: مدّ الحبل وأمدّه ومادّ وامتدّ واستمدّ، إلّا أن يتصل به ضمير مرفوع، أو يؤمر به جماعة مؤنثة ك: رددت ورددن، ويجوز الإدغام والإظهار في أمر الواحد نحو: رُدّ، وارْدُدْ، وماعداه [يقع] (7) شذوذاً أو ضرورة، وأنشدوا القَعْنَب بن أمّ صاحب (8) في أناس ناصبوه من قومه:

مهلاً أعاذل قد جرّبت من خلقي أتني أجود لأقوام وإن ضنّوا

-
- (1) سقطت من الأصل.
 - (2) التسهيل: 24، وانظر شرحه 131/1.
 - (3) قوله: «وفكه لما ذكرناه» ليس في ب، ط.
 - (4) القاموس (دب).
 - (5) القاموس (زب).
 - (6) البيت هو الثالث من قصيدة البردة للبوصيري، قالها في مدح النبي ﷺ، ومطلعها كما في ديوانه: 190:
 - (7) أمين تذكّر جيرانٍ بذِي سَلَمٍ مَزَجَتْ دَمْعاً جَرَى مِنْ مُقَلَّةٍ بِدَمٍ زيادة من أ، ب، ط.
 - (8) هو قعنّب بن ضمرة من بني عبد الله بن غطفان، يقال له: ابن أمّ الصاحب (نحو 95هـ): كان في أيام الوليد ابن عبد الملك، وله هجاء فيه. الأعلام 202/5.

ولن يُراجِعَ قلبي وُدَّهُمْ أبداً زَكِنْتُ منهم على مثلِ الذي زَكِنُوا⁽¹⁾
كلُّ يُناجي على البغضاءِ صاحبه ولن أعالِئَهُمْ إلّا كما عَلِنُوا⁽²⁾
صُمٌّ إذا سَمِعُوا خيراً ذُكِرْتُ بهِ وإنْ ذُكِرْتُ بسوءٍ عندهم أذِنُوا⁽³⁾

• • •

ويقولون: نقل فلان رحلَهُ، إشارة إلى أثائه وآلاته، وهو وهم ينافي الصواب، ويبين المقصود في لغة العرب؛ إذ ليس في أجناس الآلات ما يسمونه رحلاً إلّا سرج البعير. هذا ممّا وهم فيه ابن أخت خالته [أيضاً]⁽⁴⁾! فإنَّ الرُّحْلَ: المنزلُ ومتاعُ الرجل وما يستصحبه من الأثاث، كما في الصّحاح⁽⁵⁾. وعليه قول متمم بن نويرة⁽⁶⁾:

[الطويل]

كَرِيمُ الثَّنَا حُلُو الشَّمَائِلِ ماجدٌ صَبُورٌ على الضَّرَاءِ مشتركِ الرُّحْلِ⁽⁷⁾
وقوله في بخيل:
سَبَطُ الْيَدَيْنِ بما في رَحْلِ صاحِبِهِ جَعْدُ الْيَدَيْنِ بما في رَحْلِهِ قَطَطُ⁽⁸⁾
ومن شعر عبد المطلب:

[مجزوء الكامل]

- (1) البيت سقط من أ.
- (2) في ب، ط: «كل يداجي».
- (3) الأبيات في: الاقتضاب: 292 ومختارات ابن الشجري: 27-29 واللسان (ضنن) و(زكن) و(دجا) و(أذن). وانظر الأول - وهو موضع الشاهد - في: الكتاب 29/1 ونوادر أبي زيد: 44 والمنصف 339/1 والمقتضب 142/1 و253 والخصائص 160/1 وكتاب الكتاب: 61 وسمط اللآلي 576/1 وتهذيب الخواص: 119، وبلائسبة في: شرح المفصل 12/3.
- (4) سقطت من الأصل.
- (5) الصحاح (رحل).
- (6) هو أبو نهشل متمم بن نويرة بن جمرّة بن شداد اليربوعي التميمي (نحو 30 هـ): شاعر فحل، صحابي من أشراف قومه، اشتهر في الجاهلية والإسلام. الأغاني / 5639، معجم الشعراء: 384، الأعلام 274/5.
- (7) البيت لمتمم بن نويرة في: حواشي ابن بري: 112 والخزانة 24/3 وكشف الطرة: 244.
- (8) البيت في حواشي ابن بري: 114 والفائق 444/1.

لَاهُمْ إِنَّ الْمَرْءَ يَمْنَعُ رَحْلَهُ فَاَمْنَعُ رَحَالَكَ⁽¹⁾

قال ابن هشام في تذكرته - ومن خطّه نقلت -: «رَحْلُهُ⁽²⁾: متاعه، [وبعضهم]⁽³⁾ يلحّن العامة في قولهم: أخذت رحلي؛ يريدون به المتاع⁽⁴⁾، وإِنَّمَا الرَّحْلُ لِلْبَعِيرِ كَالسَّرَجِ لِلْفَرَسِ، والظاهر عندي خلافه لأجل هذا البيت؛ إذ لا وجه لتخصيص رحل البعير بالمنع في بيت عبد المطلب».

وقد فُسر الرَّحْلُ في قوله تعالى: ﴿مَنْ وَجَدَ فِي رَحْلِهِ فَهُوَ جَزَاءٌ﴾ [يوسف: 75] بالأثاث، بدليل قوله: ﴿ثُمَّ اسْتَخْرَجْنَاهَا مِنْ وِعَاءٍ أَخِيهِ﴾ [يوسف: 76]، وهو في الاستعمال [وفي كتب اللغة]⁽⁵⁾ أكثر من أن يُحصَر، وأشهر من أن يُنكَر.

ويقولون لمن يُكثر السؤال من الرجال: سائل، ومن النساء: سائلة، والصواب أن يُقال: سأل وسألة.

قال ابن بري: «إنكار إطلاق السائل على كثير السؤال ليس بصحيح؛ لأنّ باب فاعل - ك: ضارب وقاتل - عام لكل من صدر عنه الفعل قليلاً كان أو كثيراً، فلا يمتنع أن يقع فاعل موقع فعال المختص بالكثير لعمومه، ألا ترى إلى⁽⁶⁾ قوله تعالى: ﴿وَفِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ لِلْسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ﴾ [الذاريات: 19] لا يقتضي أن يكون السائل هنا مَنْ قَلَّ سؤاله، ومثله في صفات الباري: الخالق والخالق، والرازق والرزاق، والمراد بأحدهما ما يُراد بالآخر⁽⁷⁾. يعني أن فاعلاً لو اختص بالقليل لم يصح إطلاقه عليه تعالى في مثل [قوله تعالى]⁽⁸⁾: ﴿اللَّهُ خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [الزمر: 62]. والكثرة في مثله باعتبار التعلقات.

فإن قلت: كيف أدرج النحويون (العالم) و(الخالق) ونحوهما في⁽⁹⁾ صفاته تعالى في اسم

(1) من أبيات قالها عبد المطلب مع نفر معه، يدعون الله ويستنصرونه على أبرهة وجنده، انظر: الروض الأنف 70/1 والسيرة النبوية لابن هشام 51/1، وفيهما «جلالك» بدل «رحالك».

(2) في ب: «رحل الرجل»

(3) زيادة من ب، ط.

(4) اللسان (رحل).

(5) زيادة من ب، ط.

(6) في ب: «أن».

(7) حواشي ابن بري: 115.

(8) زيادة من أ، ب.

(9) في ب: «من».

الفاعل، والمعتبر فيه عندهم كونه لمن قام به الفعل على معنى الحدوث؟ قلت: مرادهم أن يكون على معناه وضعاً، لكنه قد يستعمل لخلافه إذا قام دليل شرعي أو عقلي على خلافه، أو هو باعتبار حدوث متعلقه.

وقد تُضمَر⁽¹⁾ في غير القسم؛ كقول الراجز:

[مشطور الراجز]

أوصيك أن يحمذك الأقارب ويرجع المسكين وهو خائب⁽²⁾

أي: ولا يرجع، وكما أنهم أضَمُّوا (لا) فقد استعملوها زائدة على وجه الفصاحة وتحسين الكلام، كما قال سبحانه: ﴿مَا مَنَعَكَ آلَا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ﴾ [الأعراف: 12] والمراد: ما منعك أن تسجد، بدليل قوله عز وجل في السورة الأخرى: ﴿مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتَ بِيَدَيَّ﴾ [ص: 75]. هذا كله مما صرّحوا بخلافه، وإن كانوا قائلين بزيادة (لا).

وما ذكره [المصنف]⁽³⁾ في البيت بناء على نصب «يرجع»، وقد قيل: إن المروي فيه الرفع على الاستئناف، أو على أن الواو حالية شذوذاً، أو بتقدير مبتدأ، ولا فساد فيه من جهة المعنى كما توهمه؛ فإنه على هذا [يكون]⁽⁴⁾ أوصاه بتخصيص نفعه بأقاربه دون الأجانب، ولا محذور فيه، على أنه لو سلم فلا بأس به؛ فإن خطأ العربي في المعنى لا يضر، وإنما الممتنع منهم الخطأ في الألفاظ، والكلام على الآية المذكورة مفصل في الكشف وشروحه⁽⁵⁾.

(1) أي: «لا».

(2) الراجز لأبي النجم العجلي، وروايته في ديوانه: 66 مخاطباً ابنته:

أوصيك أن تحمذك القرائب

والجار والضيف الكريم الساعب

لا يرجع المسكين وهو خائب

وفي الحاشية: «ويروى: ويرجع». انظر حواشي ابن بري: 116 ومعاهد التنصيص 23/1 وكشف الطرة: 277.

(3) زيادة من أ.

(4) زيادة من ب.

(5) قال الرّمحشري: «(لا) في (أن لا تسجد) صلة، بدليل قوله: ﴿مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتَ بِيَدَيَّ﴾. ومثلها ﴿إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أَلْأَهْلَ الْكِتَابِ﴾ [الحديد: 29]؛ بمعنى: ليعلم. فإن قلت: ما فائدة زيادتها؟ قلت: تأكيد معنى الفعل الذي تدخل عليه وتحقيقه، كأنه قيل: ليتحقق علم أهل الكتاب. وما منعك أن تحقّق السجود وتلزّمه نفسك إذ أمرتكَ؟! لأنّ أمري لك بالسجود أوجب عليك إيجاباً، وأحتمه عليك حتماً لا بدّ لك منه؛ الكشف 89/2.

[مشطور الرجز]

وما أَلُومُ الْبَيْضِ أَلَا تَسْخَرَا إِذَا رَأَيْنَ الشَّمْطَ الْمَنُورَا⁽¹⁾

الذي رواه أبو عبيدة: (الشَّمْطُ القفندرا). والقفندر⁽²⁾: القبيح⁽³⁾، ونونه زائدة، وأصله: قَفْدَر، والقفندر: العظيم الهامة. وفُسِّرَه في أمالي ثعلب بشيب القفا⁽⁴⁾.

وفي فقه اللغة: «أنه الضَّخَم الرَّجُلُ⁽⁵⁾»، عن أبي عبيدة، وقد تعقب فيه، والعوام تزعم أنه اسم نجم، ولا أصل له.

وَبُنِيَ مِثَالُ مَنْ كَرَّرَ الْفِعْلَ عَلَى فَعَالٍ. إِنْ قِيلَ: إِنْ مَا ذَكَرَهُ مِنَ التَّفْرِقَةِ لَا تَعْرِفُهُ النِّحَاةَ، فَإِنْ صَبُورَ وَصَبَّارَ، وَمَضْرَابَ وَمَضْرَابَ، عِنْدَهُمْ بِمَعْنَى. قُلْتُ: مَا ذَكَرَهُ هُوَ الْمَشْهُورُ، إِلَّا أَنِّي رَأَيْتُ فِي كِتَابِ «بَغِيَةِ الْأَمَلِ فِي شَرْحِ الْجَمَلِ» لِأَبِي بَكْرٍ بْنِ طَلْحَةَ⁽⁶⁾: أَنَّ أَمْثَلَةَ الْمُبَالَغَةِ مُتَفَاوِتَةٌ، فَ(فَعُول) لِمَنْ كَثُرَ مِنْهُ الْفِعْلُ، وَ(فَعَّال) لِمَنْ صَارَ لَهُ صِنَاعَةٌ، وَ(مَفْعَال) لِمَنْ صَارَ لَهُ كَالآلَةِ، وَ(فَعِيل) لِمَنْ صَارَ لَهُ كَالطَّبِيعَةِ، وَ(فَعِل) لِمَنْ صَارَ لَهُ كَالْعَادَةِ.

وقد تعقب بأنه لم يقله أحد من النحويين، وأنه تلفيق حملة عليه مارآه من كثرة (فَعَّال) في الصنائع ك: (خَيْطَا)، وَ(مَفْعَال) فِي الْآلَةِ، وَ(فَعِيل) فِي أَفْعَالِ الطَّبِيعَةِ ك: (بَخِيل) وَ(كَرِيم) وَ(فَعِل) فِي الْعَادَاتِ ك: (صَلَف). وَهَذَا اعْتِرَاضٌ مِنْ تَلْقُنِ الْجَوَابِ؛ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مَا غَرَّكَ بِرَبِّكَ الْكَرِيمِ﴾ [الانفطار: 6]. وَمِنْ صَيَغِ الْمُبَالَغَةِ مَا جَاءَ عَلَى وَزْنِ اسْمِ الْآلَةِ ك: (مِنْجَار) وَ(مِسْعَرُ حَرْبٍ)⁽⁷⁾.

وفي شرح المقامات للزمخشري: «المعطاء: الكثير العطاء؛ كالمهداء من الهدية، ويستوي

(1) البيتان لأبي النجم العجلي، وهما في ديوانه: 121 ومجاز القرآن 26/1 والأضداد لابن الأنباري: 214 وجمهرة اللغة 334/3 والخصائص 283/2 والمخصص 157/2 وأمالي ابن الشجري 231/2. وبلا نسبة في: المقتضب 47/1 ومجالس ثعلب 165/1 والمحاسب 181/1 والصباح (قفندر) وحواشي ابن بري: 117 واللسان والتاج (قفندر). وفي جميعها: «القفندرا» بدل «النورا».

(2) في ب: «وهو». رواه أبو عبيدة في مجاز القرآن 26/1.

(3) القاموس (قفندر).

(4) انفرد ثعلب بهذا التفسير، انظر أماليه 165/1.

(5) العبارة في ب: «أنه الرجل الضخم».

(6) لم أقف على ترجمته.

(7) انظر صيغ المبالغة في: الكتاب 110/1 والمقتضب 113/2 وشرح الكافية للرضي 202/2 وشرح التصريح 67/2.

فيه الرجل والمرأة»⁽¹⁾. وهو على وزن الآلات ك: (المفتاح) و(الميزان).

وسئل بعض أهل اللغة عن قوله تعالى: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَمٍ لِلْعَبِيدِ﴾ [فُصِّلَتْ: 46] لِمَ ورد على وزن (فَعَال) الذي صيغ للتكثير، وهو سبحانه منزّه عن الظلم اليسير؟ فأجاب بأن أقلّ القليل من الظلم لو ورد منه - وقد جُلّ سبحانه عنه - لكان كثيراً؛ للاستغناء عن فعله، وتنزّهه عن قبحه، وهذا كما يُقال: زَلَّةُ الْعَالَمِ كبيرة.

في هذه الآية وجوه:

- منها هذا، وهو كما قيل: حسنات الأبرار سيئات المقربين.
- ومنها أن العدول إلى صيغة المبالغة للتنبيه على أن شأنه تعالى يقتضي أن كلّ وصف يثبت له يبلغ حدّ الكمال، واختاره بعض المتأخرين. قيل: ولا يرد عليه أنّ هذا في صفات الكمال، وأمّا صفات النقص السلبية التي تنزّه⁽²⁾ عنها ساحة جلاله فلا يلزم فيها ما ذكر؛ لأنّ كلّ صفة ثبتت له تعالى - ولو فرضاً - تصير كمالية، فتأمل.

وأجاب القاضي⁽³⁾ بأن كثرة العبيد تستلزم كثرة الظلم⁽⁴⁾، فالمبالغة راجعة إلى الكمّ، وأورد عليه أن نفي المبالغة في الظلم⁽⁵⁾ لا يستلزم نفي أصله، بل ربّما تدل على خلافه بدليل الخطاب وبرجوع النفي إلى القيد، ورفع الإيجاب الكلّي لا ينافي الإيجاب الجزئي. وأجيب عنه بأنه قصد به نفي الظلم لجنس العبيد، وهو يستلزم ألاّ يظلم واحداً منهم، فيفيد عموم النفي، قيل: إلّا أن يُقصد بنفي المبالغة، المبالغة في النفي، وفيه أن المبالغة الأولى في الكمّ، والثانية في الكيف، وبينهما مابينة ظاهرة. وأيضاً نفي القيد الذي لم يُعبّر عنه بلفظ مستقل - وإن صرّح به بعض المحققين في حواشي الكشف⁽⁶⁾ - لا يصفو من الكدر.

(1) شرح مقامات الزمخشري: 90.

(2) في ب، ط: «تنزّه».

(3) هو القاضي البيضاوي المعروف تفسيره ب: «أنوار التنزيل».

(4) انظر تفسير البيضاوي 54/3 و50/4 في تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَأَنَّ اللَّهَ لَيْسَ بِظَلَمٍ لِلْعَبِيدِ﴾ [سورة الأنفال: 51] و[سورة الحج: 10].

(5) في أ، ب: «مبالغة الظلم».

(6) قال الزمخشري في الكشف 229/2 في شرحه للآية 51 من سورة الأنفال: «وقيل: ظلام للتكثير لأجل العبيد، أو لأن العذاب من العظم بحيث لولا الاستحقاق لكان المعذب بمثله ظلاماً بليغ الظلم متفاقمه». وفي حواشيه: (قال محمود: وقيل: ظلام للتكثير لأجل العبيد، قال أحمد: وبهذه النكتة يُجاب عن قول القائل:

وقيل: فقال هنا للنسبة ك: (عطار) و(بقال)، ولذا قيل: إنه لم يقصد به المبالغة⁽¹⁾. وقيل: نفي الظلام لازم لنفي الظالم⁽²⁾؛ لأنه إذا انتفى أصل الظلم انتفى كماله، فنفي المبالغة كناية عن نفي الأصل. وقيل: هو لنفي أنواع الظلم. وقيل: إذا انتفى الظلم الكبير انتفى القليل؛ لأن الذي يظلم إنما يظلم لارتفاعه بالظلم، فإذا ترك الكثير مع زيادة نفعه، فالقليل بالطريق الأولى.

وإلى هذا أشار المخزومي الشاعر في قوله:

العيبُ في الخاملِ المغمورِ مغمورٌ وعيبُ ذي الشرفِ المذكورِ مذكورٌ

كُفوفُ الظفرِ تخفى من حقارتها ومثلها في سوادِ العينِ مشهورٌ⁽³⁾

هذا الشعر - كما في اليتيمة - لأبي محمد طاهر بن الحسين بن يحيى المخزومي، وهو بصريّ المولد والمنشأ، رازيّ الوطن، حسن التصرف في فنون الشعر، موف على أكثر شعراء العصر⁽⁴⁾، يُعادل من أهل العراق ابن نباتة، وأورد له غرراً من نظمه الذي هو روح الشعر، وذوب السحر⁽⁵⁾؛ كهذه القطعة التي أنشدها له المصنف. وفي معناها قول الآخر:

[الكامل]

لا تحقر الرجلَ الرفيعَ دقيقةً في السَّهو فيها للوضع معاذرٌ⁽⁶⁾

فكباثرُ الرَّجلِ الصغيرِ صغائرٌ وصغائرُ الرجلِ الكبيرِ كباثرٌ⁽⁷⁾

وقلتُ:

كم من عيوبٍ لفتى عدها سِوَاهُ زيناً حسن الصنعِ

نفي الأدنى أبلغ من نفي الأعلى، فلم عدل عن الأبلغ؟ والمراد تنزيه الله تعالى وهو جدير بالمبالغة، فهذان الجوابان عتيقان في هذا السؤال.

(1) انظر الكشاف وحواشيه 388/4 في تفسير قوله تعالى: ﴿وَمَا أَنَا بِظَلَمٍ لِّقَبِيلٍ﴾ [ق: 29].

(2) في أ: «الظلم».

(3) انظر البيتين في يتيمة الدهر 29/5، وفيها: «من مهانتها» بدل «من حقارتها».

(4) انظر ترجمته في السابق من يتيمة الدهر، والخزانة 53/6.

(5) في ب: «التر».

(6) في ب، ط: «تحفض» مكان «تحقر».

(7) في أ: «صغيرة» مكان «صغائر».

فَنَكْتَةُ الْيَاقُوتِ مَذْمُومَةٌ وَهِيَ الَّتِي تَحْمَدُ فِي الْجَذَعِ

• • •

إِيقَاعُ (أَنْ) بَعْدَ عَسَى وَالْغَاوِهَا بَعْدَ كَادَ.

لأنَّ المقارنة تقتضي ترك الموضوع للاستقبال⁽¹⁾، وهو في غاية الظهور، وقد ذكره المرزوقي⁽²⁾ وغيره، وفي الحواشي قال: «قال أفصح الفصحاء عليه السلام: كَادَ الْفَقْرُ أَنْ يَكُونَ كَفْرًا، وَكَادَ الْحَسَدُ أَنْ يَغْلِبَ الْقَدْرَ»⁽³⁾. وهذا معروف في كلام العرب؛ كقول ذي الرمة:

[الطويل]

وَجَدْتُ فَوَادِي كَادَ أَنْ يَسْتَحْفَهُ رَجِيعُ الْهُوَى فِي بَعْضِ مَا يَتَذَكَّرُ⁽⁴⁾
وهو وإن سبقه الأصمعي إلى هذا؛ فإنه كان يقول: لا يقول عربي: (كاد أن)، ولكن لاحجة لأبي محمد في اتباع الأصمعي وغيره في هذا، وقد أنشد في صدر هذا الكتاب:

[مشطور الرجز]

قَدْ كَادَ مِنْ طُولِ الْبَلَى أَنْ يَمْصَحَا⁽⁵⁾

وهذا تعنت منه؛ فإنَّ كلام المصنّف صريح في جوازه، لكنّه ليس بفصيح.
وخزعبلات⁽⁶⁾. بالخاء المعجمة والزاي والعين: جمع خَزْعَلَةٌ؛ وهي: الحديث المُسْتَظَرَفُ

(1) في الأصل: «للاستعمال»، وأثبت الصواب من النسخ الأخرى.

(2) قال المرزوقي في شرح ديوان الحماسة 678/2 في حديثه عن البيت التالي:

وماذا عسى الحجاج يبلغ جهده إذا نحنُ خَلَفْنَا خَفِيرَ زِيَادٍ
«وعسى من أفعال المقاربة، والفعل بعده يصحبه (أن) في الكلام... إلا أنه في الشعر قد يشبه تكاد، وهو نظيره في أنه من أفعال المقاربة، فيُنزَعُ منه (أن) لأن الفعل بعد (كاد) يكون بغير (أن)». وانظر أيضاً 960/2.
(3) الحديث في إتحاف السادة المتقين 52/8 وكشف الخفاء 99/2 وفيه: «يسبق» بدل «يغلب»، وانظر: حلية الأولياء 53/3.

(4) الشطر الثاني من البيت في ب، ط: «خليع الهوى من أجل ما يتذكر». والبيت في ديوان ذي الرمة 696/2 وفيه: «هم أن» بدل «كاد أن». وفي الحاشية: «ويروى: كاد أن». وانظر: حواشي ابن بري: 118 والخزانة 350/9.

(5) حواشي ابن بري: 117-118، وانظر: الكتاب 160/3 وأدب الكاتب: 419 وشرح التصريح 207/1. والرجز المذكور لرؤبة بن العجاج، وقد سبق تخريجه ص 150.

(6) وردت هذه اللفظة في قول الحريري: «وفيما يروى من خزعبلات العرب: أن امرأة من الجن...». وروى

والأضحوكة، وفي القاموس: «الْخَزْعَبْلُ - كَشَمَزْدَل-: الأحاديثُ المُستَظرفة. وكَفَذَعِمِل: الباطل، كالْخَزْعَبِل. والْخَزْعَبْلَةُ: العَجَبُ. والْخَزْعَبْلَةُ: الْأُضْحُوكة»⁽¹⁾.

• • •

ويقولون لهذا النوع من الخضر اوات المأكولة: ثلجم، وبعضهم يقول: شلجم - بالشين المعجمة - وكلاهما غلط على ما حكاه أبو عمرو الزاهد⁽²⁾ عن ثعلب، ونصّ على أنّ الصواب فيه أن يقال: سلجم، بالشين المغفلة.

وفي الحواشي: «هكذا قال أبو عمرو، ولكن نصّ غيره على أن ترك الإعجام غلط وتصحيف، والصحيح أنه أعجمي، أصله الشين المعجمة فُعْرَبَ بالشين المغفلة، فللتأنيب به ما نوى»⁽³⁾.

وقال بعض فضلاء العصر: إنها فارسية⁽⁴⁾ بالشين والغين المعجمتين، كما وقع في شعر الفردوسي وغيره، ممّن يُستدلّ بكلامه في لغته⁽⁵⁾، لا شلجم بالميم⁽⁶⁾، وما ذكره المصنّف نقله الميداني عن الأزهري⁽⁷⁾. [الرجز]

تَسْأَلُنِي بِرَامَتَيْنِ سَلْجَمًا إِنَّكَ لَوْ سَأَلْتَ شَيْئاً أَمَّا⁽⁸⁾
رواه الميداني: [مشطور الرجز]

حكاية عن امرأة تحاجي كل من تلقاه من العرب وتغلبه.

- (1) القاموس (خزعبل).
- (2) هو أبو عمرو محمد بن عبد الواحد بن أبي هاشم، المعروف بفلام ثعلب (345 هـ): أحد أئمة اللغة الكثيرين من التصنيف، من كتبه: «الياقوتة» و«غريب الحديث». شذرات الذهب 370/2، البغية 164/1، الأعلام 254/6.
- (3) حواشي ابن بري: 119. وفي الصحاح (شلجم): «الشلجم: نبت معروف».
- (4) في ب: «إنما اللفظة فارسية». وانظر المعرب: 44.
- (5) في أ، ب: «في لغتهم».
- (6) العبارة في ط: «لا سلجم بالشين».
- (7) انظر مجمع الأمثال 124/1 وتهذيب اللغة (سلجم).
- (8) الرجز غير منسوب لقائل في الصحاح واللسان (سلجم). و«تسألني برامتين سلجما»: مثل ذكره الميداني في السابق من مجمع الأمثال.

لَوَأْتَهَا تَطْلُبُ شَيْئاً أَمْماً تَكْلِفُ الْبَكْرِيُّ أَوْ تَجْشَمَا⁽¹⁾

المصراع الأول مَثَلٌ يُضْرَبُ لِمَنْ يَطْلُبُ شَيْئاً فِي غَيْرِ مَحَلِّهِ، وَرَامَةً: هَضْبَةٌ أَوْ جَبَلٌ لِبَنِي دَارِمٍ، أَوْ مَوْضِعُ ثَمَّةَ، وَتَنَّى بِتَغْلِيهِهِ⁽²⁾ عَلَى مَا يَجَاوِرُهُ، وَلَيْسَ⁽³⁾ فِيهِ يَنْبُتُ السَّلْجَمُ؛ لِأَنَّهُ نَبَتٌ فِي بَسَاتِينَ الْبُلْدَانِ، وَكَانَتْ امْرَأَةٌ سَأَلَتْ زَوْجَهَا بِتِلْكَ الْبَادِيَةِ سَلْجَماً تَطْعَمُهُ، فَقَالَ ذَلِكَ الشَّعْرُ لَهَا؛ يَعْنِي: كَيْفَ يَكُونُ السَّلْجَمُ هُنَا؟ ثُمَّ صَارَ مَثَلاً فِيمَا ذَكَرْنَاهُ.

وَيَقُولُونَ: جَلَسْتُ فِي فَيِّ الشَّجَرَةِ، وَالصَّوَابُ أَنْ يَقَالَ: فِي ظِلِّ الشَّجَرَةِ.

الْفَرْقُ بَيْنَ الظِّلِّ وَالْفَيِّ، وَإِنْ ذَهَبَ إِلَيْهِ بَعْضُ أَهْلِ اللُّغَةِ⁽⁴⁾، فَهَمَا يَسْتَعْمَلَانِ بِمَعْنَى؛ إِمَّا لِتَرَادُفِهِمَا كَمَا هُوَ مَذْهَبٌ فِي اللُّغَةِ⁽⁵⁾، أَوْ هُوَ عَلَى التَّوَسُّعِ وَالتَّسَمُّحِ. وَلِذَا قَالَ فِي الْحَوَاشِي: إِنَّ الْفَيَّ وَإِنْ كَانَ عَلَى مَا ذَكَرَهُ، فَإِنَّهُ⁽⁶⁾ لَا يَمْتَنِعُ أَنْ يَقَعَ مَوْضِعُ الظِّلِّ؛ حَيْثُ كَانَ ظَلاً يُسْتَظَلُّ بِهِ، فَيَقَالُ: قَعَدْتُ فِي فَيِّ الشَّجَرَةِ؛ أَي: فِي ظِلِّهَا، وَعَلَيْهِ قَوْلُ الْجَعْدِيِّ فِي أَهْلِ الْجَنَّةِ: [الخَفِيفُ]

فَسَلَامُ الْإِلَهِ يَغْدُو عَلَيْهِمْ وَفُيُوءُ الْفِرْدَوْسِ ذَاتُ الظُّلَالِ⁽⁷⁾

فَأَوْقَعَ الْفَيَّ مَوْضِعَ⁽⁸⁾ الظِّلِّ وَإِنْ كَانَ الْفَيُّ أَخْصَرَ مِنْهُ، أَلَّا تَرَى أَنَّ الْجَنَّةَ لَا شَمْسَ فِيهَا حَتَّى يَكُونَ فِيهَا فَيٌّ⁽⁹⁾. وَفِي فَصِيحٍ ثَعْلَبُ: الظِّلُّ بِالْغَدَاةِ، وَالْفَيُّ بِالْعَشِيِّ⁽¹⁰⁾، قَالَ حَمِيدُ بْنُ ثَوْرٍ: [الطَوِيلُ]

فَلَا الظِّلُّ مِنْ بَرْدِ الضُّحَى نَسْتَطِيعُهُ وَلَا الْفَيُّ مِنْ بَرْدِ الْعَشِيِّ يَرُوقُ⁽¹¹⁾

(1) الرواية في ب، ط: «جاء به الكريُّ أو تجشما»، وانظر اللسان (سلجم).

(2) في ب، ط: «تغليبا».

(3) في ب، ط: «ولم يكن».

(4) في ب، ط: «اللغويين».

(5) انظر اللسان والقاموس (ظلل).

(6) في ب، ط: «المصنف».

(7) البيت في ديوان النابغة الجعدي: 231 وحواشي ابن بري: 120 واللسان (ظلل).

(8) في ب، ط: «موقع».

(9) حواشي ابن بري: 120.

(10) الفصيح وشرحه: 95. وانظر ما سبق من قول الشارح في «الظل» و«الفَي» ص 135.

(11) سبق تخريجه ص 135.

لأنه⁽¹⁾ مِنْ فَاءٍ: إِذَا رَجَعَ، فهو الظلُّ الراجعُ من جانبِ المغربِ الى جانبِ المشرقِ، وأصلُ الظلِّ: مُطلق السَّتر، فلذا أُطلق على ظلام الليل وظلَّ الجنة.

وفي كتاب الظاء للقرظيني: ظلُّ الليل سواده، يقال: أتاني في ظلِّ الليل، وهو استعارة، وقد اعترض على استشهاده بالبيت السابق بأنَّ تفرقه ليس لِمَا ذَكَرَهُ، بل للتفتُّن⁽²⁾ والهرب من ظاهر التكرار.

والدليل على أن الظلَّ يكون بالعشي قولُ امرئ القيس:

..... يَفِيضُ عَلَيْهَا الظَّلَّ عَزَمَضُهَا طَامِي⁽³⁾

وأما حديث: «السلطان ظلُّ الله في أرضه»⁽⁴⁾، فقد قيل في تفسيره: إن الظلَّ هو النعمة، وقيل: الحفظ، وقيل: الهيبة. وقيل: الظلَّ استعارة، ووجه التشبيه أنَّ ظلَّ الشيء يحكيه ويناسبه في الجملة، والسلطان كذلك؛ فإنَّه ينتظم بوجوده مملكته، كما ينتظم بالحقِّ -جلَّ عن التشبيه والنظير- سلسلة المملكات، ولأنَّ الظلَّ يُتنعم به ويلتجأ إليه عند اضطرام شرر الشرر. ويناسبه قوله في الحديث: «يأوي إليه كلُّ مظلوم»⁽⁵⁾.

وقوله: استَدْرَى⁽⁶⁾. بالذال المعجمة، من الدَّرَى؛ وهو كناية عن الكِنْ⁽⁷⁾.

• • •

ويقولون: ما فعلت الثلاثة الأثواب، فيعرِّفون الاسمين ويضيفون الأول منهما إلى الثاني، والاختيار أن يُعرَّف الأخير من كلِّ عدد مضاف.

(1) في ب: «لأنَّ الفِي».

(2) في ط: «لليقين».

(3) سبق تخريجه ص 135.

(4) الحديث في شعب الإيمان، باب طاعة أولي الأمر 17/6، وكتاب السنة، باب ما ذكر عن النبي أنه زجر عن سبِّ السلطان 473/2 وفيه: «لا تسبوا السلطان؛ فإنَّه ظلُّ الله في الأرض». وانظر إنحاف السادة المتقين 9/78 وكتاب الضعفاء الكبير للعقيلي 354/3.

(5) لم أقف على الحديث.

(6) من قول الحريري في الدرة: «وقد فصل بعضهم أنواع الاستظلال؛ فقال: استظلُّ من الحرِّ، واستدْرَى من البرد، واستكنَّ من المطر».

(7) في اللسان (ذرا): «والدَّرَى: الكِنْ. والدَّرَى: ما كُنَّك من الرِّيح الباردة من حائطٍ أو شجر».

هذا ليس بممنوع، ويدلّ له⁽¹⁾ قوله: «والاختيار...».

قال في التسهيل: «إذا قصد تعريف العدد أدخل حرفه على الآخر إن كان مضافاً، أو عليهما شذوذاً لا قياساً، خلافاً للكوفيين»⁽²⁾.

وهل يصحّ أن يقال: الألف درهم، بتعريف المضاف فقط؟ حكى ابن عصفور جوازه⁽³⁾، وهو قبيح؛ لإضافة المعرفة فيه إلى النكرة.

ومن ثمّ امتنع: (الحسن وجه)، ولكن ورد: (الخمس أئواب)، ووقع في صحيح البخاري: «وأتى بالألف دينار»⁽⁴⁾. والمانع لِمَا ذكره المصنف قاسه⁽⁵⁾ على (الحسن وجه)، والفرق واضح.

ولا يجوز أن يتعرّف الاسم من وجهين. هذا وإن اشتهر ليس بمسلم رواية ودراية، ألا ترى أن (أياً) الموصولة تتعرّف بالصلة والإضافة في قولهم: أيهم فعل كذا؟

وقال الرضي: لا مانع من اجتماع تعريفين مختلفين⁽⁶⁾؛ نحو: زيدنا ويا زيدنا، باجتماع⁽⁷⁾ تعريف العلمية والإضافة، وتعريف العلمية والنداء. ولا حاجة إلى ادعاء تجريده من أحد التعريفين كما قيل.

وقوله: إنّ تعريف الاسم الأول وحده منافٍ لإضافته إلى النكرة المنكرة له. ليس بشيء؛ لأن⁽⁸⁾ إضافته إلى النكرة تخصصه لا تنكره، وقد سمع ما أنكره، كما مرّ.

عرّف الاسم الأول في العدد المركب. فإن قلت: العدد المركب مبني (أل) لا تدخل على المبنيات، قلت: قد نصّ النحاة على جوازه هنا⁽⁹⁾، خاصة لعروض البناء فيه.

(1) في ب، ط: «عليه».

(2) التسهيل: 19-20، وانظر الإنصاف 312/1.

(3) قال ابن عصفور في المقرّب: 311: «وتعريف المضاف من الأعداد بإدخال الألف واللام على ما أضيف إليه؛ نحو: ثلاثة الأئواب، وقد حكى إدخال الألف واللام عليهما».

(4) لم أقف عليه في صحيح البخاري.

(5) في أ، ب، ط: «قياسه». وانظر الارتشاف 366/1.

(6) شرح الكافية للرضي 141/1 و274.

(7) في ب، ط: «اجتمع».

(8) في أ، ب، ط: «إذ».

(9) انظر: التسهيل: 119 وشرح الكافية للرضي 147/2 وارتشاف 366/1.

وقوله: إن المميز لا يكون معرفاً بالألف واللام. ليس بشيء؛ لأن الكوفيين جوزوا تعريف التمييز - كما صرح به النحاة (1) - فلا حاجة إلى تكثير السواد بالمسائل المشهورة.

...

ويقولون في الثياب المنسوبة إلى ملك الروم: ملكية - بكسر اللام - والصواب فيه: ملكية بفتح اللام - كما يقال في النسب إلى نمر: نمرّي.

وبين (2) المصنف علته؛ وهي التخفيف، لكنه غير متعين كما زعم (3). قال في التسهيل: «تُفتح غالباً عينُ الثلاثي المكسورة، وقد يفعل ذلك بنحو (تغلب)، وفي القياس عليه خلاف» (4). وفي شرحه: «الفتح عند المبرد مطرد، وعند الخليل وسيبويه مقصور على السماع» (5)... إلى آخر ما فصله. فقد علمت ما في كلامه من القصور.

...

ويقولون: انساغ لي الشراب فهو منساغ، والاختيار: ساغ فهو سائغ.

قال ابن بري: «هذا حكم بغير بينة، ولا مانع مما منعه؛ كما قالوا: انحسم الداء» (6)، وإن كان محسوماً، وانفرج القباء، وإن كان مفروجاً، ووجه امتناعه عنده (7) أن باب (انفعل) حقه أن يكون مطاوعاً لفعل ثلاثي متعدّ؛ نحو: كسرتة فانكسر، و(ساغ) عنده لازم، لكنه غير مسلم؛ لأنه جاء متعدّياً كما قاله ابن السكيت في باب ما يُقال بالياء والواو؛ حيث قال: ساغ الطعام يسوغه ويسیغه (8)، فعلى هذا يصحّ (انساغ)، وعليه قول ابن دريد: [الرجز]

وَمِنْهُ مَا تَقْنَحِمُ الْعَيْنُ فَإِنْ ذُقْتَ جَنَاهُ انساغ عَذْباً فِي اللَّهِآ (9)

(1) انظر: التسهيل: 115 والإنصاف 312/1 وشرح الكافية للرضي 223/2 والارتشاف 384/2.

(2) في ب، ط: «لم يبين».

(3) في أ، ب «زعمه».

(4) التسهيل: 263.

(5) انظر: الارتشاف 285/1 وشرح التصريح 329/2.

(6) في الأصل: «الدواء»، والصواب ما أثبتته من النسخ الأخرى.

(7) أي: عند الحريري.

(8) قال ابن السكيت في إصلاح المنطق: 135: «ويقال: ساغ الرجل طعامه يسيغه، وبعضهم يقول: يسوغه. الجتيد: أساغ الطعام، بألف».

(9) حواشي ابن بري: 122. والبيت أحد أبيات المقصورة لابن دريد، انظر شرح المقصورة لابن خالويه: 355

وابن دريد إمام ثقة، يُجعل ما يقوله بمنزلة ما يرويه، فلا يتوهم أنه ليس ممن يحتج بكلامه، ولا يرد عليه أنه يقال: أساغه أيضاً، كما في الأساس⁽¹⁾. وعنده أن (انفعل) يجوز أن⁽²⁾ يكون مطاوعاً للمزيد كما مر؛ لأنه خلاف المتبادر المعروف.

قلت: هذا كله تعسف وعدول عن الجادة، دعاه إليه عدم وجود ما يشبه صريحاً، ونحن بحمد الله في غنية عنه، فإن الإمام الصّاعاني حكى «أساغه فانساغ»⁽³⁾، وتبعه صاحب الطلبة فقال: «يقال: أساغ فلان طعامه، وساغه لغة فيه أيضاً»⁽⁴⁾.

وفي النبراس: «يقال: ساع الشراب يسوغ سوغاً: أي سهل مدخله في الحلق، وسغته أنا أسوغه وأسيعه، يتعدى ولا يتعدى، والأجود: أسغته إساعة».

• • •

ويقولون للذ المتخذ من ثلاثة أنواع من الطيب: مثلث، والصواب أن يقال فيه: مثلوث؛ كما قالت العرب: جبل مثلوث، إذا أبرم على ثلاث قوى.

الذي صرح به أئمة اللغة مخالف لما ادعاه، فإنه يُقال: ثلث - مشدداً - أو يقال مخففاً؛ بمعنى: أخذ الثلث ونقصه من أصله، وبمعنى⁽⁵⁾: صيره ثلاثاً⁽⁶⁾.

وفي القاموس (مثلث) بهذين المعنيين أيضاً؛ حيث⁽⁷⁾ قال: «والمثلث: شراب طبخ حتى ذهب ثلثاه، وشيء ذو ثلاثة أركان»⁽⁸⁾.

وفي كتب اللغة⁽⁹⁾: شيء مثلث: موضوع على ثلاث طاقات⁽¹⁰⁾، قاله الأنصاري، وزاد:

ولابن هشام المخمي: 376.

(1) في الأساس (سوغ): «ساغ له الطعام والشراب، وأساغه الله تعالى».

(2) قوله: «يجوز أن» سقط من ب.

(3) التكملة والذيل والصلة (سوغ).

(4) طلبة الطلبة: 215.

(5) سقطت من ب.

(6) اللسان (ثلث).

(7) سقطت من ب.

(8) القاموس (ثلث).

(9) العبارة في ب، ط: «وفي غيره...»

(10) انظر اللسان والتاج (ثلث).

والمثلث: الشراب الذي طُبِّخَ حتى ذهب ثلثاه، ومثلث الند من الأول؛ لأنه مركب من ثلاثة أجزاء.

وقال ابن بري: «الفصيح أن يستعمل (فعلت) مخففاً في المصنوعات، عند عدم إفهام المبالغة أو التأكيد، حتى إذا⁽¹⁾ صرت إلى تكثير الأعداد قلت: ثلثت القوم وربعتهم، إلى العشرة مشدداً»⁽²⁾. فيصح (مثلث) لورود (ثلاث) و(أربع) و(خمس)... إلخ.

وقد قال هو⁽³⁾ في مقاماته: «فترَّعَ صاحبُ مَيْمَنَتِهِ في نَظْمِهِ، وتسبَّعَ صاحبُ مَيْسَرَتِهِ [على رَغْمِهِ]»⁽⁴⁾⁽⁵⁾. وقال: «أَيَجِبُ الغُسلُ على مَنْ أَمْنَى؟ قال: لا، وَلَوْ تَنَّى»⁽⁶⁾. فاستعمل (فعل) من العدد وخالف نفسه!

وفي بعض النوارد: أنَّ إبراهيم بن المهدي وصف لنديم له طيب نَدَّ اتَّخَذَهُ [من ثلاث]⁽⁷⁾، ثم أتاه بقطعة منه فألقاها على مجمرة ووضعها تحته، فخرجت منه ريح في أثناء تجمره، فقال: ما أجد هذه المثلثة طَيِّبة. فقال له: أي فديتك، قد كانت [طيبة حين كانت]⁽⁸⁾ مثلثة، فلما ربَّعتها خبثت!

ومما يضاهاها هذه النادرة: ما حكى من أنَّ البديع⁽⁹⁾ دخل على الصاحب بن عباد، وأراد أن يجلس فضرط، فقال: صريرُ التَّخْتِ. فقال الصَّاحِب: بل صريرُ التَّحْتِ! فحجل البديع وانقطع عنه بعد ذلك⁽¹⁰⁾، فكتب إليه الصَّاحِب:

قُلْ لِلصَّفِيرِيِّ لَا تَذْهَبْ عَلَى خَجَلٍ مِنْ ضَرْطَةٍ أَشْبَهْتُ نَائِياً عَلَى عُودٍ

(1) في ب: «لو».

(2) حواشي ابن بري: 124.

(3) في ب: «المصنَّف».

(4) ما بين قوسين سقط من الأصل.

(5) مقامات الحريري، المقامة المغربية: 139 وفيها: «فَبَرَّعَ... وَيُسَبَّعَ...».

(6) مقامات الحريري، المقامة الطيبية: 274.

(7) زيادة من ط.

(8) ما بين القوسين سقط من الأصل وأ.

(9) هو أبو الفضل أحمد بن الحسين بن يحيى المعروف ببديع الزمان الهمداني (398 هـ): لغوي، أديب، مبتدع

فنَّ المقامات. معجم الأدباء 1/265، الهدية 1/69، معجم المؤلفين 1/209.

(10) انظر الخبر في: الكناية والتعريض للتحالبي: 29 ومعجم الأدباء 1/280 ومعاهد التنصيص 4/117.

فإنَّها الرِّيحُ لا تَسْطِيعُ تَدْفَعُهَا إِذْ لَسْتَ أَنْتَ سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ⁽¹⁾

ونام عند المعتمد⁽²⁾ بعض الندماء، فخرج منه ريح، فلما شعر به قال معتذراً: هذا النوم سلطان. فقال بعض الندماء⁽³⁾: نعم، وقد ضربت طبوله! ثم قال: إني رأيت أن الأمير قد حملني على فرس. فقال: نعم، وقد سمعنا صهيله! ولولا حب الظرفاء للدعابة⁽⁴⁾ لم يكن [مثل]⁽⁵⁾ هذا من مكارم الأخلاق.

وأين هو من قصة حاتم إذ كلمته امرأة في حاجة لها، فضرطت، فقال لها: ارفعي صوتك فإنني أصم. فسرّي عنها، وكان هذا سبب تلقيبه بالأصم.

ولللخليل بن أحمد الشجري⁽⁶⁾: [الطويل]

إِذَا نَامَتِ الْعَيْنَانِ مِنْ مُتَيَقِّظٍ تَرَاخَتْ بِلَا شَكِّ تَشَانِيحٍ فَقَحَّتِ⁽⁷⁾

فَمَنْ كَانَ ذَا عَقْلٍ سِعْدُرُ ضَارِطاً وَمَنْ كَانَ ذَا جَهْلٍ فِي وَسْطِ لَحِيَّتِهِ⁽⁸⁾

قولهم: صبي مجدر، والصواب: مجدور؛ لأنه داء يصيب الإنسان مرة في عمره من غير أن يتكرر عليه، فلزم أن يبنى منه المثل على مفعول.

في الصحاح: «الجُدْرِيّ: بضم الجيم وفتح الدال، وبفتحها- لغتان- تقول منه: جُدَرَ

(1) رواية البيتين في ديوان الصّاحب: 217:

يا بن الحضيري لا تذهب على خجلٍ لحادثٍ منك مثل الناي والعود

فإنَّها الرِّيحُ لا تَسْطِيعُ تَحْبِسُهَا إِذْ لَسْتَ أَنْتَ سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ
على أن القصة حدثت مع فقيه يُعرف بابن الحضيري، وفي معجم الأدباء 260/2 ذكر ياقوت رواية القصة على لسان يديع الزمان، وأن يظللها فقيه اسمه «ابن الحضيري»، وذكر البيتين.

(2) هو المعتمد على الله أبو العباس أحمد بن جعفر بن المعتصم (279 هـ): خليفة عباسي، أفضت إليه الخلافة بعد المهتدي بالله سنة (256 هـ). فوات الوفيات 64/1، سير أعلام النبلاء 368/10، الأعلام 106/1.

(3) في ب، ط: «فقال رجل...».

(4) في ب، ط: «للمداعبة».

(5) زيادة من ب، ط.

(6) كذا في الأصل وجميع النسخ، ولعله: الخليل بن أحمد بن محمد السّجزي المعروف بابن جُنْكَ (378 هـ): كان فقيهاً، شاعراً، محدثاً، وقاضياً بسمرقند. معجم الأدباء 303/3، الأعلام 314/2.

(7) في ب: «مرباط».

(8) في أ، ب: «ففي أصل». وقد نُسب البيتان في معجم الأدباء 4/246 إلى القاضي التوخي.

الرجل فهو مُجَدَّرٌ»⁽¹⁾.

وفي الأساس ذكر (مجَدَّرًا) و(مجَدُورًا)⁽²⁾ فلا وجه لإنكاره، وليس كل فعل للتكرير والتكثير، فقد يجيء بمعنى فَعَلَ كثيراً⁽³⁾، مع أن التكرير والتكثير محقق هنا، باعتبار أفراد حَبَاتِهِ⁽⁴⁾، وهو في غاية الظهور.

• • •

قَمِيَ الرجل، ودَفِيَ اليوم، والصواب أن يقال فيهما: (قَمُوْ) و(دَفُوْ) لينتظما في سلك غيرهما من أفعال الطباع.

قَمِيَ - بالقاف والميم والهمزة - بمعنى: صار قميئاً؛ أي: حقيراً⁽⁵⁾. ودَفِيَ - بدال مهملة وفاء وهمزة - بمعنى: صار في كِنٍّ من البرد يسخنه⁽⁶⁾.

وقال ابن بري: «حكي ابن القطاع: قَمُوْ الرجل قماءة، وقَمِيَ قمأً، بالقصر»⁽⁷⁾. وفي القاموس: «دَفِيَ ك: فَرِحَ وَكُرِّمَ»⁽⁸⁾.

إذا عرفت⁽⁹⁾ ما في كلامه من الخطأ، فإنَّ ما ذكره غير مطرد، وكون (قَمِيَ) و(دَفِيَ) من أفعال الطباع⁽¹⁰⁾، وهم على وهم.

ومن أوهامهم في هذا الباب قولهم: تَبَرَّيْتُ من فلان؛ بمعنى: برئت منه، فيخطئون فيه؛ لأن معنى تَبَرَّيْتُ: تعرَّضْتُ؛ مثل انبريت.

ما أنكره معروف عند أهل العربية، ومسموع من العرب كثيراً، حتى ظنَّ بعضهم مقيساً

(1) الصحاح (جدر).

(2) في الأساس (جدر): «وَجَدَرَ الصَّبِي وَجُدَّرَ، وَهُوَ يَجْدُورُ الْوَجْهَ وَيَجْدَرُ».

(3) ليست في أ، ب.

(4) في ب، ط: «موصوفيه».

(5) اللسان (قمأ).

(6) اللسان (دفا).

(7) حواشي ابن بري: 125، وانظر قول ابن القطاع في أفعاله 53/3.

(8) القاموس (دفا).

(9) العبارة في ب، ط: «ومن هذا يعرف».

(10) في ب: «الطبيعة».

مطرداً مطلقاً⁽¹⁾، وقال المبرد في المقتضب: «اعلم أن قوماً من النحويين يرون بدل الهمزة من غير علة جائزاً، فيجيزون (قَرَيْتُ) و(اجترت) في معنى: (قرأت) و(اجترأت)، وهذا القول لا وجه له عند أحدٍ ممن تصح معرفته؛ فلا رسم له عند العرب»⁽²⁾.

والذي أنكره نقله بعضهم لغة لبعض العرب، ولو لم يكن مطرداً عندهم لم يكن لغة، فإن جنح القائل إلى هذا⁽³⁾، لم يرد عليه ما قاله المبرد.

وفي شرح الفصيح أنهم قالوا في (أومأت) و(توضأت): (أوميت) و(توضيت). ووقع مثله في كثير من الأحاديث أيضاً، وقُرئ به أيضاً في القراءات⁽⁴⁾ الشواذ؛ كقوله تعالى: (تُرجى من تشاء)⁽⁵⁾. وفي الحديث: «كان إذا مشى تكفأً تكفياً»⁽⁶⁾؛ أي: تمايل إلى قدام، زوي مهموزاً وغير مهموز.

فقول زين العرب⁽⁷⁾: إنه مهموز؛ لأنه⁽⁸⁾ ينقل من الصحيح ك: تقدم تقدماً، ولو خفف الحق بالمعتل، وهو كذلك في بعض النسخ ك: تسمى تسمىاً، فخفف المصدر دون الفعل لاستثقال الضمة.. غير موجه؛ لما عرفت من أنه غير مخصوص بالمصدر ولا بالضم، وكذا ما في كشف البزدوي⁽⁹⁾ في بحث الأهلية من قوله: إن التجزي أصله: التجزؤ - بالهمز - لكن الفقهاء لئنوا الهمزة تخفيفاً كما هو مذهب⁽¹⁰⁾ العرب في المهموزات، فصار: تجزؤ - بالواو - لوقوعها ساكنة في الطرف مضموماً ما قبلها، فقالوا: التجزي، ومثله: التوضي، من الوضوء.

(1) انظر: إصلاح المنطق: 154 ومجالس ثعلب 2/485.

(2) المقتضب 1/165.

(3) العبارة في ب، ط: «فإن صح القول بهذا».

(4) في أ، ب، ط: «بعض».

(5) من الآية: ﴿تُرجى من تشاء ميتةً وتؤتى إليك من تشاء﴾ [الأحزاب: 51]. والقراءة المذكورة هي قراءة ابن كثير وأبي عمرو وابن عامر ويعقوب وأبي بكر؛ انظر: السبعة لابن مجاهد: 523 والنشر في القراءات العشر 406/1 وإتحاف فضلاء البشر: 356.

(6) الحديث في المستدرک علی الصحيحین 2/606 ومسند أحمد 3/270 وفي النهاية 4/183: «وفي صفة مشيه: كان إذا مشى تكفأً تكفياً؛ أي: تمايل إلى قدام، هكذا زوي غير مهموز، والأصل الهمز، وبعضهم يرويه مهموزاً».

(7) في ب، ط: «بعض الناس».

(8) في ط، أ: «لكنه».

(9) هو كتاب «كشف الأستار» في التفسير، للإمام علي بن محمد البزدوي (482 هـ). انظر الكشف 2/1485.

(10) في ب، ط: «طريقة».

ومن هنا عرفت أنّ كلام المصنف من أصله غير صحيح؛ إذ أطلقه في محل التقييد لما في هذه المسألة من الاختلاف الذي عرفته.

• • •

ويقولون للأنثى من ولد الضأن: رِخلة، وهي في اللغة الفصحى: رِخْل - بفتح الراء وكسر الخاء - وقد قيل فيها: رِخْل - بكسر الراء وسكون الخاء - وعلى كلتا اللغتين لا يجوز إلحاق الهاء بها؛ لأنّ الذّكر لا يشركها في هذا الاسم.

في كلامه خَلَل من وجوه؛ لأنّ قوله: «في اللغة [الفصحى]»⁽¹⁾ مع عدّه من الأوهام، جمع بين الضبّ والنون.

وفي القاموس: «رِخْل - بالكسر، وبهاء، وكُتِفٍ -: الأنثى من أولاد الضّأن»⁽²⁾. وما ذكره من القاعدة مخالف لما في كتب العربية، وتفصيله: أنّ الصفة إمّا أن يصلح لفظها ومعناها للمذكر والمؤنث ك: (حسن) و(قبيح)، فيُذكر مع المذكر، ويؤنث مع المؤنث.

والثاني: أن يكون معنى الصفة ولفظها مختصاً بالمذكر أو بالمؤنث؛ فالأول ك: (أكرم) في الكبير الكمرة؛ وهي رأس الذكر، فإن (أفعل) لا يوصف به إلّا المذكر، ومعناه مختصّ به. ومثال الثاني: (عذراء)، فلفظ (فعلاء) لا يوصف به إلّا المؤنث، وكذا معناه وهو البكارة.

والثالث: أن يكون معنى الصفة مختصاً بأحدهما، ولفظه باعتبار زنته غير مختص ك: (حائض)، فإن معناه يختصّ بالنساء، و(فاعل) لا اختصاص له بأحدهما، و(خصي) فإنه يختصّ بالذكور، و(فعليل) غير مختص.

والرابع: أن يكون المعنى مختصاً، واللفظ مختصّ بأحدهما، ك: (كبير العُجْز) الموجود في الإناث والذكور، فإنّ العرب وصفت به المذكر فقالت: رجل آلي - من الألية [بمعنى العجز]⁽³⁾ - على وزن أفعل، ولم تقل: امرأة ألياء، ولكن تقول: عجاء، ولا تقول: رجل أعجز، فالمعنى مشترك، واللفظ مختصّ فيهما⁽⁴⁾.

(1) سقطت من الأصل.

(2) القاموس (رخل).

(3) زيادة من ب.

(4) انظر: المقتضب 163/4 - 164 والإنصاف 759/2 - 777.

هذا مما ينبغي حفظه، وإذا عرفته فاعلم أنه لا خلاف بين أهل العربية في مطابقة الأول لموصوفه تذكيراً وتأنيثاً ما لم يؤول، كما لا خلاف فيما اختصّ بقبيل أنه يلزمه حكمه أيضاً، فإن اختصّ بالمذكر لزم تذكيره، وإن اختصّ بالمؤنث لزم تأنيثه، وإنما الخلاف بين البصريين والكوفيين فيما اختصّ معناه بالمؤنث دون لفظه ك: (حائض)، هل يلزم تذكيره⁽¹⁾ وعدم لحاق التاء له لعدم الحاجة إليه أم لا؟ فذهب إلى كل من المذهبين فريق⁽²⁾ - كما فصله النحاة - فما ذكره المصنف أحد القولين.

وقد جمع (رَخِل) على (رُخَال) بضمّ الراء، وهو مما جُمع على غير قياس؛ كما قالوا في المرضع: (ظِر) و(ظُور)، وفي ولد البقرة الوحشية: (فِرير) و(فُرار)، وللشاة الحديثة العهد بالنجاج: (رُئي) و(رُباب)، وللعظم الذي عليه بقية لحم: (عَزق) و(عُراق)، وللمولود مع قرينه: (تَوَم) و(تَوَام).

كون المولود مع قرينه: توَم لا توَمان، فلا يُقال للواحد: توَم، مذهب الخليل⁽³⁾، وكثير من أهل اللغة وغيرهم يقول: توَم يقال للواحد، وهما توَمان⁽⁴⁾، والأنثى توَمة، والمرأة⁽⁵⁾ مُتَمِّم ومتممة ومتام، وتاوَه بدل من واو، وقيل: إنها أصلية، كما في شرح الفصيح.

والمعروف في صيغ الجمع: فِعَال - بكسر الفاء - وأما بضمّها فعلى خلاف القياس كما ذكره؛ لأنه من أبنية المصادر والمفردات ك: (نباح) و(صراخ)⁽⁶⁾. وإذا استعمل بمعنى الجمع اختلف فيه؛ فقيل: هو اسم جمع لا جمع⁽⁷⁾، وقيل: إنه جمع أصلي، وقيل: إنه جمع، ولكن الأصل فيه الكسرة، والضمّ فيه بدل من الكسر، كما أنه بدل من الفتح في نحو (سكاري). وهذا اختاره الزمخشري في كشافه⁽⁸⁾، ورده أبو حيان وشنع عليه بما فصله في البحر⁽⁹⁾.

(1) في أ: «تذكيره».

(2) انظر ص 334.

(3) العين (توم).

(4) انظر التهذيب (توم) والصاح (تام).

(5) في ب: «والوادة».

(6) انظر الارتشاف 1/201 و223.

(7) انظر الارتشاف 1/194.

(8) قال الزمخشري في الكشف 1/513 في تفسير قوله تعالى: ﴿لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى﴾ [النساء: 43]:

«وقرئ: سُكَارَى - بفتح السين - وسكرى، على أن يكون جمعاً؛ نحو: هلكى وجوعى».

(9) قال أبو حيان في البحر المحيط 3/649: «وقرأ الجمهور: سُكَارَى - بضمّ السين - واختلفوا هل هو جمع

والوارد منه في كلام العرب ألفاظ محصورة اختلف في عدّها؛ فقليل: إنها ثمانية، ونظمها صدر الأفاضل فقال:

ما سمعنا كلفاً غير ثمانٍ هي جمع وهي في الوزن فُعَالُ
فُرْبَابٌ⁽¹⁾ وفَرَارٌ وتَوَامٌ وعُرامٌ وعُراقٌ ورُخَالُ
وظَوَارٌ جمع ظئِرٍ وبُساطٌ جمع بُسَطٍ، هكذا فيما يقال⁽²⁾

ونُسبت هذه الأبيات للزمخشري، والأصح ما ذكرناه. وهذا اقتصار على المشهور منها كما في الفصيح وشروحه، وقد زادوا عليها ألفاظاً آخر⁽³⁾ سترها مبيّنة هنا بعد شرح هذه، وهي كلّها مشروحة في المتن غير (عُرام) بعين وراء مهملتين: وهو بمعنى (عُراق)، وقد فسره المصنف أيضاً. و(بُساط) جمع بسط: وهو الناقة تُخلى مع ولدها⁽⁴⁾. ومّا زيد على هذه: (أناس) بمعنى الناس، و(ظُهار) جمع ظهر: وهو سهم مخصوص؛ وهو ما جعل من ظهر عسيب الرّيش، وهو الشَّقُّ الأقصر منه، وهو أجودها⁽⁵⁾، كما قاله القراز.

و(بُراء) جمع بُرأة: وهو قتيرة الصائد⁽⁶⁾، وأمّا جمع بُريء فقال السّهيلي: أصله بُرَاء ك: كرماء، فُحذفت منه إحدى الهمزتين للتخفيف، فوزنه: فُعَاء، وانصرف لأنّه أشبه فُعَالاً، وقيل: إنه ك: (فُرار)، ووزنه: فُعَال. قال السّهيلي: وليس بشيء. وقال ابن النحاس⁽⁷⁾: البصريون لا يعرفون ضمّ الباء فيه، وإنّما هي مكسورة ك: كرام، وأمّا (بُراء) بالفتح فمصدر ك: سلام.

تكسير، أم اسم جمع؟.

(1) في أ: «ضراب».

(2) نسب الأبيات في الزهر 72/2 للزمخشري، وذيل عليه السيوطي بما فاتة فقال:

ولقد زيد ثناء وبُراء ورُذالٌ ونُذالٌ وجُفَالٌ

وكُبابٌ في كبابي ليس مع كتب القالي فهيا يارجال
(3) انظر ما زيد من الألفاظ في كتاب ليس في كلام العرب لابن خالويه: 24 وأما ابن الزجاجي: 81 والمزهر 72/2.

(4) اللسان (بسط).

(5) اللسان (ظهر).

(6) في اللسان (برأ): «والبرأة - بالضم - قُترّة الصائد التي يكمن فيها، والجمع: بُرأ».

(7) هو محمد بن إبراهيم بن محمد، بهاء الدين الحلبي (698 هـ): شيخ العربية بمصر، من كتبه: «التعليقة» في شرح ديوان امرئ القيس، «هذي أمهات المؤمنين» وله نظم. سير أعلام النبلاء 202/17، البغية 13/1، الأعلام 297/5.

و(طَوَال) جمع طويل، و(تُناء) جمع ثني، و(رُذال) جمع رَذَل، و(نُذال) جمع نُذَل، وهما بمعنى خسيس، ذكرها ابن خالويه⁽¹⁾. و(ظُباء) جمع ظُبْيَة - بالضم - وهي مُنْعَرَج الوادي⁽²⁾، و(كُباب): وهي الكثير المتراكب من الإبل، كما في الجمهرة⁽³⁾.

و(مُلاء) جمع لِمَاء - بالكسر - كما في الجمهرة أيضاً⁽⁴⁾. و(قُماش) للمجتمع من كل ردي، كما في المحكم⁽⁵⁾. و(سُحاح) و(سُحاح) بمعنى سِمان⁽⁶⁾، كما ذكره القزاز. و(رُعاء) جمع راع، كما في البحر⁽⁷⁾. و(لُهاث) باللام والهاء والمثلثة في آخره نقط: الخُوص، كما في الذيل والصلة عن الفراء⁽⁸⁾، وقياسه الكسر كغيره من هذا الباب.

وقوله: كَالدَّرِ أَسْلَمَهُ النَّظَامُ⁽⁹⁾؛ أي: انقطع سلكه فتبدد. وهو من بليغ الكلام الذي يعرفه من ذاق لطائف العربية.

• • •

ويقولون: سُرَرْتُ بروياً فلان، إشارة إلى مَرَّاه، فيوهمون فيه كما وهم أبو الطَّيِّب⁽¹⁰⁾. هذا بناء على أن (رأى) مشترك، ففرَّقوا بين المصدرين فيه؛ فيقولون⁽¹¹⁾ لِمَا يُرى في اليقظة: رآه رؤية، ولِمَا يُرى في النَّوم والحلم: رآه رؤياً. وفيه ثلاثة أقوال لأهل اللغة:

• أحدها: ما ذكره المصنّف.

(1) انظر: ليس في كلام العرب: 24.

(2) اللسان (ظبا).

(3) جمهرة اللغة (كب).

(4) جمهرة اللغة (ملا).

(5) المحكم (قمش).

(6) في جميع النسخ: «ساء»، وأثبت الصواب كما في اللسان (سح).

(7) البحر المحيط 297/8 في تفسير قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ يُصْدِرَ الرِّعَاءَ﴾ [القصص: 23].

(8) التكملة والذيل والصلة (لهث).

(9) من رجز استشهد به الحريري، ومماه:

قالت لها ودفعها ثَوَامٌ

كَالدَّرِ إِذْ أَسْلَمَهُ النَّظَامُ:

على الذين ارتحلوا السَّلامُ

(10) تمام قول الحريري: «والصحيح أن يقال: سررت برويتك؛ لأنَّ العرب تجعل الرؤية لما يُرى في اليقظة،

والرؤيا لما يُرى في المنام».

(11) في ب، ط: «فقالوا».

• والثاني: أنهما بمعنى، فيكونان يقظة ومناماً.

• والثالث: أن (الرؤية) عامة، و(الرؤيا) تختص بما يكون في الليل، ولو يقظة⁽¹⁾.

فقول المتنبي لبدر بن عمار⁽²⁾ من قطعة - وقد سامره في بعض الليالي -: [الطويل]

مَصْنَى اللَّيْلِ وَالْفَضْلُ الَّذِي لَكَ لَا يَمْضِي رُؤْيَاكَ أَحْلَى فِي الْعُيُونِ مِنَ الْعُمْضِ⁽³⁾

على أحد الأقوال محتاج إلى الدليل⁽⁴⁾، ولذا قيل: حقه أن يقول: «ولقياك» بدل «رؤياك» فهو على هذا استعارة، شبه بالحلم لاستغرابه، كأنه لا يتيسر لمثله حقيقة مسامرته، أو هو مجاز مرسل؛ لوقوع الرؤيا غالباً ليلاً.

وقال ابن بري: «الرؤيا وإن كانت في المنام، فالعرب استعملتها في اليقظة كثيراً، فهو مجاز مشهور؛ كقول الراعي⁽⁵⁾:

وَمُسْتَنْبِحٌ تَهْوِي مَسَاقِطُ رَأْسِهِ عَلَى الرَّحْلِ فِي طُخْيَاءِ طُلُسٍ نَجُومُهَا

رَفَعَتْ لَهَا مَشْبُوبَةً عَصَفَتْ لَهَا صَبَاءُ تَزْدَهِيْهَا مَرَّةً وَتُقِيمُهَا

فَكَبَّرَ لِلرُّؤْيَا وَهَشَّ فَوَادُهُ وَبَشَّرَ نَفْساً كَانَ قَبْلُ يَلُومُهَا⁽⁶⁾

وعليه أكثر المفسرين في قوله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلْنَا الرُّؤْيَا الَّتِي أَرَيْنَاكَ إِلَّا فِتْنَةً لِلنَّاسِ﴾ [الإسراء: 60] يعني: ما رآه ليلة المعراج يقظة، على الصحيح⁽⁷⁾.

(1) اللسان (رأي).

(2) هو أبو الحسين بدر بن عمار بن إسماعيل الأسدي، كان والياً على طبرية وقائداً لجيشها، قصده أبو الطيب وامتدحه.

(3) البيت في ديوان المتنبي 219/2 والاقتضاب: 180 وحواشي ابن بري: 127 والغيث المسجم 122/2 وتصحيح التصحيف: 290 وكشف الطرة: 250

(4) في أ، ب، ط: «التأويل».

(5) هو عبيد بن حصين بن معاوية بن جندل النميري (90هـ): شاعر معاصر لجرير والفرزدق، كان من جلة قومه، له ديوان شعر مطبوع. الشعر والشعراء 415/1، سير أعلام النبلاء 480/5، الأعلام 189/4.

(6) الأبيات في ديوان الراعي: 152 والاقتضاب: 180، وانظر الثالث - وهو موضع الشاهد - في تهذيب اللغة (هش) وحواشي ابن بري: 126 والروض الأنف 149/2 وكشف الطرة: 251.

(7) حواشي ابن بري: 126.

وقيل: إنَّ المتنبي أراد أنه يراه⁽¹⁾ يقظة، مع أن رؤياه في التَّوَم ألدَّ من الغمض والنوم⁽²⁾، وهو بعيد من السياق. وفي الروض الأنف: «الرؤيا تكون بمعنى الرؤية؛ كما في قول الراعي»⁽³⁾. والغمض: تطبيق الجفن على العين، ويكنى به عن النوم. وقوله: «اليقظة» بفتحات وتسكين القاف، إنه ضرورة؛ كقول التَّهامي⁽⁴⁾:

فالعيشُ نومٌ والمنيةُ يقظةٌ والمرءُ بينهما خيالٌ سارٍ⁽⁵⁾

ويجانس هذا الوهم قولهم: أبصرت هذا الأمر قبل حدوثه، والصواب أن يُقال: بضرت - بضم الصاد - لأنَّ العرب تقول: أبصرت بالعين، وبضرت من البصيرة.

ليس هذا كما زعم؛ لاستعمال كلِّ منهما بمعنى الآخر. وقال ابن بري: «قوله تعالى: ﴿فَبَصَّرْتَهُ﴾ [القصص: 11] بمعنى: أبصرته. وفي المثل: لأرَيْتَكَ لَمُحاً بَاصِراً⁽⁶⁾، وفسر (باصراً) فيه بـ (مبصر)؛ كـ: (طائع) و(مطيع)، و(نائل) و(ناصب) بمعنى (منيل) و(منصب). وقال أبو عبيدة في كتاب المجاز: بصرت به وأبصرته: بمعنى، وفي الحديث: (فَبَصَّرَ بِحِمَارِهِ)⁽⁷⁾؛ أي: أبصره⁽⁸⁾.

والتبصّر يكون بمعنى التأمل، قال الزمخشري في شرح مقاماته: «التبصّر: التأمل وطلب الإبصار، وقال زهير:

تَبَصَّرَ خَلِيلِي هَلْ تَرَى مِنْ ظَعَائِنٍ⁽⁹⁾

- (1) في أ، ب، ط: «رآه».
- (2) انظر حواشي ابن بري: 127.
- (3) الروض الأنف 149/2.
- (4) هو أبو الحسن علي بن محمد بن فهد التهامي (416 هـ): شاعر مشهور من أهل تهامة، له ديوان شعر مطبوع. وفيات الأعيان 378/3، سير أعلام النبلاء 244/13، الأعلام 327/4.
- (5) البيت في ديوان التهامي: 462 من قصيدة يرثي بها ابناً له مات صغيراً.
- (6) المثل في جمهرة الأمثال 199/2 وجمع الأمثال 177/2 والمستقصى 237/2، ومعناه: لأرَيْتَكَ أمراً واضحاً، أو صادقاً، أو مفزعاً، أو ذا بصر.
- (7) في صحيح البخاري، كتاب الصيد 647/2 وفتح الباري 31/4: ((فَبَصَّرَ أَصْحَابِي بِحِمَارٍ وَحْش)).
- (8) حواشي ابن بري: 128، وانظر قول أبي عبيدة في مجاز القرآن 98/2.
- (9) شرح مقامات الزمخشري: 136، وتمام قول زهير في شرح ديوانه: 9.

تَحْمَلَنَّ بِالْغَلْيَاءِ مِنْ فَوْقِ جُرُثْمٍ

كَيْتٌ وَكَيْتٌ: كنايةٌ عن الأفعال، وَذَيْتٌ وَذَيْتٌ: كناية عن المقال⁽¹⁾.

قال ابن بري: «هذا الفرق مذهب ثعلب ومن تبعه، وأمّا الخليل وسيبويه ومن تابعهما فلا يفرقون بينهما»⁽²⁾. وقد نسي⁽³⁾ المصنف ما قاله هنا، فقال في مقاماته: «فَقَهَّقَهُمَا مِنْ كَيْتٍ وَكَيْتٍ، إِنَّمَا أَضْحَكُهُمْ خَبِرُ ذَيْتٍ وَذَيْتٍ»⁽⁴⁾.

[كما أنهم]⁽⁵⁾ يَكُونُونَ عن الشيء وعدته بلفظة: كذا وكذا.

قال ابن هشام في رسالته التي صَنَّفَهَا في معنى هذه الكلمة⁽⁶⁾: «كذا وكذا: يَكْنَى بها عن [غير]⁽⁷⁾ العدد، وفيها حينئذ الإفراد والعطف؛ نحو: مررت بمكان كذا وبمكان كذا، ويكنى بها عن العدد وليس فيها إلا العطف، وكذا مثل بها سيبويه والأخفش؛ قال: [الطويل]

..... كذا وكذا لُطْفًا بِهِ نُسِيَّ الْجُهْدُ⁽⁸⁾

وصرّح به التّحاة، وقال ابن مالك: سُمِعَ فيها العطف وعدمه كالأولى، لكنه قليل⁽⁹⁾. فهي لا تختصّ بالعدد كما توهمه المصنف، وكذا ورد في الحديث⁽¹⁰⁾.

(1) قال الحريري في الدرة: «ويقولون: قال فلان: كيت وكيت، فيوهمون فيه؛ لأنّ العرب تقول: كان الأمر كيت وكيت، وقال فلان: ذيت وذيت، فيجعلون كيت وكيت كناية...».

(2) حواشي ابن بري: 130، وتبع مذهب ثعلب ابن الجوزي في تقويم اللسان: 109، والصفدي في تصحيح التصحيح: 448. وفي العين (كيت): «يقال: كان من الأمر كيت وكيت». ولم يقرن به «ذيت». وانظر الكتاب 170/2.

(3) في الأصل: «فتر».

(4) مقامات الحريري، المقامة الفارقة: 175.

(5) زيادة من ب، ط.

(6) هي رسالة «فوح الشذا في مسألة كذا»: شرح فيها ابن هشام كتاب «الشذا في أحكام كذا» لأبي حيان، وقد أفرد السيوطي هذه الرسالة في الجزء الأخير من كتابه «الأشباه والنظائر».

(7) سقطت من الأصل.

(8) عجز بيت، صدره:

عَدَ النَّفْسَ نَعْمَى بَعْدَ بُوْسَاكِ ذَاكِرًا

وهو من الشواهد التي لم يسمّ قائلها، انظر: المغني: 248 وشرح التسهيل 423/2 والهمع 86/4 وشرح شواهد المغني 514/2.

(9) فوح الشذا في مسألة كذا 281/7 من كتاب الأشباه والنظائر. وانظر قول ابن مالك في شرح التسهيل 424/2.

(10) في صحيح مسلم، كتاب الإيمان 177/1: «قال رسول الله ﷺ: إني لأعلم آخر أهل الجنة دخولا الجنة...»

وعند الفقهاء أنه إذا قال من له معرفة بكلام العرب لفلان: عليّ كذا كذا درهماً، لزمه أحد عشر؛ لأنه أقلّ الأعداد المركبة، وإن قال له: عليّ كذا وكذا درهماً، لزمه أحد وعشرون درهماً؛ لكونه أوّل مراتب العدد المعطوف.

فيُلزم بأقل ما يحتمله كلامه كما قاله المصنف، وقال ابن هشام في رسالته المذكورة⁽¹⁾: «اختلفوا في هذا [وقالوا]⁽²⁾: لو أفرد (كذا) أو كرّرها بلا عطف، وكان المميز مرفوعاً أو منصوباً، لزمه درهم، فإن عطف ونصب أو رفع، فكذلك عند أبي حامد، وقيل: درهمان، وقيل: درهم وبعض آخر، وقيل: درهم مع الرفع، ودرهمان مع النصب، وإن قال ذلك كلّهُ بالخفض قبل تفسيره بدون الدرهم، وهذا كلّهُ إذا كان يعرف العربية، فإن لم يعرفها لزمه درهم في الجميع»⁽³⁾.

واختلاف الأئمة فيه مفصّل في الفروع⁽⁴⁾، فلا حاجة للإطالة بذكره؛ فإن مثله هنا من الفضول.

ثم ذكر دخول كاف التشبيه، وأنه انسلخ عنها معنى التشبيه وصارت كناية؛ فقال: وإتّما يكتنى بها عن عدد ما، فنزلت الكاف في هذا الموطن منزلة الزائدة اللازمة، وصارت كقولهم: فعله آثراً ما.

آثر: ممدود بزنة (فاعل)، من الأثرة - بالمثلثة والراء المهملة - وفي القاموس: «فعل آثراً ما، وآثر ذي أثير، وأوّل ذي أثير، وذي أثر: أي أوّل شيء»⁽⁵⁾. فليست زيادة فيه لازمه كما زعمه المصنف. قال عروة بن الورد⁽⁶⁾:

وقالوا: ما تشاء؟ فقلت: ألّهُو إلى الإصباح آثر ذي أثير⁽⁷⁾

فيقال: عملت يوم كذا وكذا، كذا وكذا... فيقول: نعم. لا يستطيع أن ينكر». وهو حديث طويل.

- (1) ليست في ب، ط.
- (2) سقطت من الأصل.
- (3) فوح الشذا في مسألة كذا: 292/7 من كتاب الأشباه والنظائر.
- (4) انظر الارتشاف 389/1 - 391.
- (5) القاموس «آثر».
- (6) هو عروة بن الورد بن زيد العبسي، من غطفان (نحو 30 ق. هـ): من شعراء الجاهلية وفرسانها وأجوادها، لقّب بعروة الصعاليك، له ديوان شعر مطبوع. الشعر والشعراء 675/2، الأغاني 919/3، الأعلام 227/4.
- (7) البيت في ديوان عروة: 89 والأغاني 923/3 والخصائص 433/2 والمحاسب 32/2 والفاخر: 28 وجمع الأمثال

وهو من قولهم: فلان أثير؛ أي: خالص لي. أي: أوثر⁽¹⁾ اللهو أول كل شيء. وقال الميداني: «معناه: افعل كل شيء، افعله مؤثراً له، وقال الأصمعي: افعل ذلك عازماً عليه، و(ما) تأكيد، ويقال أيضاً: افعله أثر ذي أثير؛ أي: أول شيء»⁽²⁾. وفيه كلام في كشف الكشاف.

ويقولون في مضارع دَخَر: يَذْخِر - بضم الخاء - والصواب فتحها.

هذا هو المشهور في كتب اللغة⁽³⁾؛ فإنهم قالوا: دَخَرْتَهُ دُخْرًا من باب نَفَعَ، والاسم منه: الدُّخْر - بالضم - بمعنى: أعدده لوقت الحاجة، والادِّخار افتعال منه⁽⁴⁾.

وقال ابن بَرِّي: «الأصل في مضارع (فَعَلَ) المفتوح العين أن يجيء على (يفعل) أو (يفعل)، بالكسر أو الضم؛ ليفترق عن مضارع (فَعَلَ) المكسور، وما فُتِحَ منه فإنما فُتِحَ لأجل حرف الحلق؛ لقرب الفتحة من الألف»⁽⁵⁾. يعني: أن الضم فيه على القياس المطرد في أمثاله، فلا وجه لتخطئة المصنّف لمن قاله، وفيما قاله نظر لا يخفى.

ويقولون: دَسَّثُور - بفتح الدال - وقياس كلام العرب فيه أن يقال بضم الدال؛ كما يُقال: بُهْلُولٌ وعُزْقُوبٌ وخُرْطُومٌ.

الدُّسُور كما في القاموس: دفتر يُكتب فيه أسماء الجند والمرتزة⁽⁶⁾. ويستعمل بمعنى الاستئذان، وقد قيل: إنه أصل معناه في الفارسية، وفي الطلبة للنسفي: «الإذن فارسيته: دستور دَادِن»⁽⁷⁾. وفي حواشي المطالع الشريفة⁽⁸⁾: «الدُّسُور - بضم الدال - فارسي

76/2 وشرح المفصل لابن يعيش 95/2 والهمع 13/1 والدرر 3/1.

(1) في الأصل: «أثر».

(2) مجمع الأمثال 76/2، والمثل فيه: «افعلْ ذاكْ آثراً ما». وانظر الفاخر: 28.

(3) اللسان والتاج (ذخر).

(4) لأن أصل الادِّخار: ادَّخَرَ، فلما أرادوا أن يدغموا ليخفَّ النطق، قلبوا التاء إلى ما يقاربها من الحروف - وهو الدال المهملة؛ لأنهما من مخرج واحد - فصارت اللفظة: (مُدْخِر) بذال ودال، ولهم فيها، حينئذٍ مذهبان: أحدهما - وهو الأكثر - أن تقلب الدال المعجمة دالاً مشددة، والثاني - وهو الأقل - أن تقلب الدال المهملة دالاً وتدغم فيها، فتصير دالاً مشددة معجمة. اللسان (ذخر). وانظر الممتع 357/1 وشرح الكافية الشافية 2158/4.

(5) حواشي ابن بري: 131.

(6) في القاموس: «الدُّسُور - بالضم -: التَّسْخَةُ المَعْمُولَةُ للجَمَاعَاتِ التي منها تُحْرِيرُهَا، مُعْرَبَةٌ ج: دَسَاتِير».

(7) طلبة الطلبة: 325.

(8) هي حاشية السيد الشريف الجرجاني على «شرح مطالع الأنوار» في الحكمة والمنطق للقطب التحتاني، و«مطالع الأنوار» للآرموي. كشف الظنون 1716/2.

معرب؛ معناه: الوزير الكبير الذي ترجع إليه الأمور، وأصله الدفتر الذي تجمع فيه قوانين الملك وضوابطه⁽¹⁾. فسمي به الوزير لأن ما فيه معلوم له، أو لآته مثله في الرجوع إليه، أو لآته في يده، أو لا يفتح إلا عنده.

وقد قيل: إنه في الأصل مفتوح، وضُمّ لما عُرِب⁽²⁾. فعلى هذا لا يكون الفتح خطأ نظراً لأصله؛ لأنّ العرب لم تعربه قديماً حتى ينسخ أصله بالكليّة؛ لاندراجه باستعمالهم في عداد الأسماء العربية، وقد قال ابن بري: «ظاهر كلامه يقتضي أنّ جميع ما عربته العرب من كلام العجم لا بدّ من إلحاقه بكلامهم، وليس كذلك»⁽³⁾. وسيأتي تفصيله إن شاء الله تعالى.

لم يجئ في كلامهم فعول - بفتح الفاء - إلا قولهم: صَعْفوق؛ وهو اسم قبيلة باليمامة.

هذا ممّا تبع فيه الجوهري⁽⁴⁾، وليس بصحيح عندهم. قال في شرح الفصيح: ليس لنا فعول - بالفتح - إلا «صَعْفوق»: قوم باليمامة، و«زَنُوق»: وهو ما بينى على البئر، و(برشوم): لنخلة، و(صندوق) في لغة، وحكي ضمّه أيضاً⁽⁵⁾، وزيد: (قَرْيُوس): السَّرَج - بسكون الرّاء - فإنه لغة فيه لا ضرورة كما قيل⁽⁶⁾، و(عصفور) في لغة حكاها ابن رشيق، والمشهور فيه الضمّ، و(سَحَنون): علم مشهور، وإن احتمل فعول أيضاً، إلا أنّ الأوّل اختاره في القاموس⁽⁷⁾.

واعترض على المصنّف بأنّ كلامه يقتضي أن (صعفوق) عربي، وليس كذلك، وقد صرح الجوهري بأنه غير مُنصرف للعلمية والعجمة⁽⁸⁾. وقول الجوهري: «لم يجئ على فعول شيء غيره - أراد في الكلام مطلقاً، ولو معرباً من العجمة، وفيه ما مرّ - وأما (خرنوب) فالفصيح فيه الضمّ أو التشديد مع حذف النون، وإنما يفتحه العامّة»⁽⁹⁾.

(1) حاشية السيد الشريف: 6.

(2) انظر الألفاظ الفارسية المعربة: 63 والتعريب في ضوء علم اللغة المعاصر: 394.

(3) حواشي ابن بري: 132.

(4) الصّاح (صعفق).

(5) شرح الفصيح: 34.

(6) شرح الفصيح: 45.

(7) لم أقف على ذلك في القاموس، وانظر مجموعة الشافية 1/18.

(8) الصّاح (صعفق)، وانظر المعرب للجواليقي: 431.

(9) الصّاح (صعفق).

وقول ابن الحاجب في الشافية: «لِنُدَوِرْ فَعْلُول»⁽¹⁾ نُوقِش فيه. وأغرب منه قول الشارح: «لو قال: لعدم فعلول، كان أولى»⁽²⁾. وبقي فيه أسئلة وأجوبة في شروح الشافية، تركناها خوف الملل.

[مشطور الرجز]

مِنْ آلِ صَعْفُوقٍ وَأَتْبَاعِ أَخَرَ

هو من أرجوزة للعجاج، وقبله:

فَهُوَ ذَا فَقَدْ رَجَا النَّاسُ الْغَيْرَ

مِنْ أَمْرِهِمْ عَلَى يَدَيْكَ وَالثُّورَ

مِنْ آلِ صَعْفُوقٍ وَأَتْبَاعِ أَخَرَ⁽³⁾

يخاطب عُمَرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَعْمَرٍ⁽⁴⁾؛ أي: الأمر هذا الذي ذكرته من مدحي لعمر. والغير: تغيير الأمور، ولذا أطلقت على نوائب الدهر وحوادثه⁽⁵⁾؛ أي: تغيرت الأمور بإمارتك من الفساد إلى الصلاح. والثور - بضم ففتح - جمع ثُورَة؛ وهي الثأر والانتقام من الجاني⁽⁶⁾؛ أي: قد أَمَل الناس أن تَتَأَرَّ بمن قتلت الخوارج من المسلمين.

أطروش - بفتح الهمزة - والصواب ضمها؛ كما يقال: أسكوب وأسلوب، على أنَّ الطرش لم يُسمع في كلام العرب العرباء.

قال أهل اللغة: الطَّرَشُ بزنة الصَّمَمِ وبمعناه، مولد وليس بعربي محض⁽⁷⁾، ولم يرد في كلام

(1) قال ابن الحاجب: «وَسَخُنُوْ - إِنَّ صَحَّ الْفَتْحُ - فَعْلُولُ كَ حَمْدُوْ، وَهُوَ مَخْتَصٌّ بِالْعَلَمِ؛ لِنُدَوِرْ فَعْلُولُ؛ وَهُوَ صَعْفُوقٌ». مجموعة الشافية 18/1-19.

(2) هو قول الجاربردي أحد شراح الشافية، انظر مجموعة الشافية 19/1.

(3) الرجز في ديوان العجاج 16/1، وانظر الأخير - موضع الشاهد - في: جمهرة اللغة (صعق) والخصائص 215/3 والإنصاف 800/2 وشرح الشافية للرضي 4/4 والاقتضاب: 470 والمعرَّب للجواليقي: 431.

(4) هو ابن معمر عمر بن عبيد الله بن معمر بن عثمان التيمي القرشي (82هـ): من كبار القادة الأجواد الشجعان. فوات الوفيات 171/2، الأعلام 54/5.

(5) القاموس (غير).

(6) اللسان (ثأر).

(7) انظر المعرَّب للجواليقي: 442 واللسان (طرش).

فصيح، وقيل: إنه أصل الصَّمَم، وقيل: أقدمه. وتصريف الصَّيغ [منه]⁽¹⁾ لُكْنَةُ عامية قبيحة، وقيل: إنه معرَّب. ونقل الأنصاري عن بعض أهل اللغة أنه عربي محض⁽²⁾. وفي المغرب: «الطَّرَش: الصَّمَم، وقد طَرِش من باب لَيْس، ورجلٌ أَطْرُوش: به وَقَرٌ⁽³⁾، ورجالٌ طَرِشٌ⁽⁴⁾». وأُسْكُوبٌ: بمعنى مسْكُوب أو مُنْسَكِب⁽⁵⁾. والأسْلُوبُ - بالضم - طريق ممتد، وأساليب الكلام: طريقه⁽⁶⁾، استعارة منه.

ونقيض هذه الأوهام قولهم لِمَا يُلْعَق: لُعُوق، وَلِمَا يُسْتَفَّ: سُفُوف، وَلِمَا يُمَصَّى: مُصُوص، فيضمُّون أوائل هذه الأسماء، وهي مفتوحة.

إشارة لِمَا قَالَه⁽⁷⁾ الثعالبي وغيره من أئمة اللغة: إن أسماء الأشياء التي يُعَالَجُ بها ويتداوى قد بَنَتْهَا العرب على (فَعُول) بالفتح، والضم فيها خطأ⁽⁸⁾.

والبرُود - بفتح الباء وراء مضمومة وآخره دال مهملة -: الكحل⁽⁹⁾، وتمثيلة ل (فعليل) بـ (منديل) بناء على أصالة الميم فيه، والصحيح خلافه⁽¹⁰⁾.

وقول الكتاب لِكَيْسِ الحِساب: تَلْيِيسَة - بفتح التاء - ممَّا وهموا فيه، وإن الصواب كسرُها؛ كما يقال: سَكِينَة وعَرِيْسَة.

تَلْيِيسَة - بكسر التاء المثناة من فوق، واللام المشددة المكسورة، تليها سين مهملة - : الكيس الذي تُوضع فيه الدفاتر، وظاهر قول ثعلب: «قول الكتاب»⁽¹¹⁾ أنه لم يُسمع من العرب،

(1) سقطت من الأصل.

(2) التاج (طرش).

(3) في ب، ط: «ذلك». والوَقَر: الثقل في الأذن.

(4) المغرب (طرش).

(5) اللسان (سكب).

(6) الأساس (سلب).

(7) العبارة في ب، ط: «أشار إلى مقاله».

(8) قال الثعالبي في فقه اللغة: 120: «كما أن أكثر الأدوية على فَعُول». ولم يُشر إلى أن الضم فيها خطأ.

(9) اللسان (برد).

(10) قال الحريري: «كما يقال: يرود وسعوط وغسول. ومما يشاكل هذا قولهم: تَلْمِيزٌ وَطَنْجِيرٌ ... وهي على قياس ملام العرب بالكسر؛ إذ لم ينطق في هذا المثال إلا بفعليل بكسر الفاء، كما قالوا: صِنْدِيدٌ وَقِطْمِيرٌ وَغِطْرِيْفٌ وَمِنْدِيلٌ».

(11) قال الحريري في الدرّة: «وذكر ثعلب في بعض أماليه أن قول الكتاب لكيس الحساب ...».

إلا أن صاحب القاموس ذكره من غير تردّد فيه⁽¹⁾، والعامة تستعمله بمعنى الغرارة. وسكينة -بالتاء -: لغة في سكين؛ وهي الآلة المعروفة⁽²⁾. والعريسة -بمهملات -: مأوى الأسد ومحله⁽³⁾. والخالديان: أخوان معروفان⁽⁴⁾.

وما ذكره من القصيدة مذكور في البيّمة⁽⁵⁾. وتيّس -⁽⁶⁾ بكسر التاء -: بلدة قريية من دمياط⁽⁷⁾.

ثمّ ذكر خبر (كلا) و(كلتا) فقال: الاختيار أن يؤخذ الخبر فيهما؛ فيقال: كلا الرجلين خرج، وكلتا المرأتين حضرت؛ لأنّ (كلا) و(كلتا) اسمان مفردان.

في المعنى وغيره: يجوز في (كلا) و(كلتا) مراعاة لفظهما في الأفراد؛ نحو: ﴿كِلَا الْجَنَيْنِ آتَتْ أَكْلَهُمَا﴾ [الكهف: 33]، ومراعاة معناهما وهو قليل⁽⁸⁾، وقد اجتماعاً في قوله: [البسيط]

كِلَاهُمَا حِينَ جَدَّ الْجَرْيُ بَيْنَهُمَا قَدْ أَقْلَعَا، وكلا أنفيهما رابي⁽⁹⁾
ولم يقل أحد إنّه ضرورة، فلا معنى لما ذكره المصنّف، ولا لقول المحشي: إنّه ضرورة⁽¹⁰⁾.

ومثله قول الآخر: [الطويل]

- (1) القاموس (تلس).
- (2) اللسان (سكن).
- (3) اللسان (عرس).
- (4) الخالديان: شاعران مجيدان من شعراء الموصل، أخوان، اشتهرا بالخالدين، أحدهما: أبو بكر محمد بن هاشم بن وعلة الخالدي (380هـ). الهدية 390/1، معجم المؤلفين 88/12، الأعلام 129/7. وأخوه: أبو عثمان سعيد بن هاشم بن وعلة الخالدي (371هـ). معجم المؤلفين 233/4، الأعلام 103/3. لهما ديوان شعر مطبوع، وكتاب «التحف والهدايا».
- (5) ذكر الحريري في الدرّة - في معرض حديثه عن اسم بلقيس - خبراً للخالدين مع سيف الدولة بن حمدان، وفيه شعر لهما. انظر ديوان الخالدين: 162-163، وبيمة الدهر 44/1-45.
- (6) لفظة وردت في أحد الأبيات المذكورة للخالدين؛ وهو:
- (7) وكَسَوْنَاهُمَا أَجَادَتْ حَوَكُهُ مِصْرٌ وَزَادَتْ حَسَنَهُ تَيْيَسُ
انظر معجم البلدان 60/2.
- (8) انظر المغني: 269 وشرح المفصل لابن يعيش 54/1 والخزانة 131/1.
- (9) البيت للفرزدق، وهو في ديوانه: 34 والخصائص 314/3 وحواشي ابن بري: 133 والمغني: 269، وبلا نسبة في: الخصائص 421/2 وشرح المفصل لابن يعيش 54/1 وشرح الملوكي: 301 والخزانة 131/1.
- (10) انظر حواشي ابن بري: 132.

كَلَانَا غَنِيٌّ عَنْ أَخِيهِ حَيَاتُهُ وَنَحْنُ إِذَا مِثْنَا أَشَدَّ تَغَانِيَا⁽¹⁾
 قال المحشّي: إنه للمغيرة التميمي⁽²⁾، والصحيح - كما في كامل المبرّد، وزهر الآداب
 للحصري - أنّه لعبد الله بن معاوية بن جعفر بن أبي طالب، وقبله⁽³⁾:

رَأَيْتُ فَضِيلاً كَانَ شَيْئاً مُلْفَافاً فَكَشَفَهُ التَّمْحِصُ حَتَّى بَدَأَ لِيَا⁽⁴⁾
 أَنَّنْتَ أَخِي مَا لَمْ تَكُنْ لِي حَاجَةً فَإِنْ عَرَضْتَ أَيْقَنْتُ أَنَّ لَا أَخَا لِيَا
 فَلَا زَادَ مَا بَيْنِي وَبَيْنَكَ بَعْدَمَا بَلَوْتُكَ فِي الْحَاجَاتِ إِلَّا تَمَادِيَا⁽⁵⁾
 فَلَسْتُ بِرَاءٍ عَيْبَ ذِي الْوُدِّ كُلُّهُ وَلَا بَعْضَ مَا فِيهِ إِذَا كُنْتُ رَاضِياً
 فَعَيْنُ الرِّضَى عَنْ كُلِّ عَيْبٍ كَلِيلَةٌ كَمَا أَنَّ عَيْنَ الشَّخْطِ تَبْدِي الْمَسَاوِيَا
 كَلَانَا غَنِيٌّ عَنْ أَخِيهِ حَيَاتُهُ وَنَحْنُ إِذَا مِثْنَا أَشَدَّ تَغَانِيَا

• • •

ويقولون: فِيهِ شَعَبٌ - بفتح الغين - فيوهمون فيه، كما وهم بعض المحدثين في قوله:
 [البسيط]

يَا ظَالِماً يَتَجَتَّى جُنَّتَ بِالْعَجَبِ شَعَبَتْ كَيْمَا تَغْطِي الذَّنْبَ بِالشَّعْبِ
 ظَلَمْتَ سِرّاً وَتَسْتَعْدِي عِلَانِيَةً أَضْرَمْتَ نَاراً وَتَسْتَعْفِي مِنَ اللَّهَبِ⁽⁶⁾

(1) نسب البيت لغير شاعر؛ فهو لعبد الله بن معاوية كما في ديوانه: 90 والكامل 277/1 وزهر الآداب 85/1
 كما سيثير الشارح بعد. وللمغيرة التميمي كما في الصحاح (غني) وحواشي ابن بري: 133 واللسان
 والتاج (غني). ونُسب في شرح شواهد المغني 555/2 للأبيد الزياحي، وفي طبقات ابن المعتز: 156 لنصيب
 الأصغر. وبلا نسبة في: أوضح المسالك 116/3 وتخليص الشواهد: 65 والمغني: 270 والهمع 282/4 والدرر
 60/2.

(2) هو المغيرة بن عمرو بن ربيعة الحنظلي التميمي، المعروف بابن حَبْنَاء (91هـ): شاعر إسلامي أموي، من
 رجال المهلب بن أبي صفرة. الشعر والشعراء 406/1، الأعلام 278/7.

(3) الأبيات في ديوان عبد الله بن معاوية: 89.

(4) في أ: «تدانيا».

(5) في أ: «فلا زال».

(6) في ط: «وتستعفي علانية». والبيتان بلا نسبة في تصحيح التصحيف: 338، وعجز الأول منهما في التاج

والصَّوَابُ فِيهِ: شَغَبٌ، بِإِسْكَانِ الْغَيْنِ الْمَعْجَمَةِ.

وليس الأمر كما ذكره، فإن فتح الغين فيه وتسكينها جائز سماعاً وقياساً. وفي الأساس:
«شَغَبَتْ عَلَى الْقَوْمِ: هَيَّجَتْ عَلَيْهِمُ الشَّرَّ، وَفُلَانٌ طَوِيلُ الشَّغَبِ وَالشَّغْبِ، قَالَ:

[المنسرح]

وَلَا بِقَتَاتٍ سَبْهَلَلَةٍ غَانِيَةٍ فِي كَلَامِهَا شَغَبٌ

وقال آخر:

[الطويل]

أُغِصُّ أَخَا الشَّغْبِ الْأَلْدَّ بِرَيْقِهِ فَيَنْطِقُ بَعْدِي وَالْكَلَامُ غَضِيضٌ»⁽¹⁾

فأجازهما وحكى سماعهما. وكذا قاله ابن دريد، وتبعه صاحب القاموس وابن بري⁽²⁾.

وفعله: شَغَبَ - بكسر الغين وفتحها -، ويقال: شَغَبَ وَجَعٌ - بالشين والجيم - وفسره بتهيج الشر، وهذا وجه السماع فيه⁽³⁾. وأما وجه القياس فقال ابن جني في المحتسب: «قرأ سهل بن شعيب السهمي⁽⁴⁾: (جَهْرَةٌ) و(زَهْرَةٌ) في كلِّ موضع محرّكاً⁽⁵⁾، ومذهب أصحابنا في كلِّ حرف ساكن بعد فتح، لا يحرك إلا على لغة فيه؛ ك: (النَّهْر) و(النَّهَر)، و(الشَّعْر)، و(الشَّعَر) وك: (الحَلْب) و(الحَلَب)، ومذهب الكوفيين أنه يجوز تحريك الثاني لكونه حرفاً حلقياً قياساً مطرداً ك: (البَّخْر) و(البَّحَر)، وما أرى الحق إلا معهم، وكذا سمعته من عامة عُقيل، وسمعت الشجري يقول: أنا⁽⁶⁾ مَحْمُومٌ - بفتح الحاء - وليس في الكلام (مَفْعُول) بفتح الفاء، وسمعته⁽⁷⁾ يقول: تَغْدُو، بمعنى تَغْدُو، وليس في الكلام (يَقْعَل) بفتح الفاء. وقالوا: اللَّحْمُ، يريدون اللَّحْمَ،

(شغب).

(1) الأساس (شغب)، والبيتان المذكوران لم يُنسبا لقائل فيه.

(2) جمهرة اللغة والقاموس (شغب) وحواشي ابن بري: 136.

(3) جمهرة اللغة (شغب).

(4) هو سهل بن شعيب الكوفي: قارئ عرض على عاصم بن أبي النجود وأبي بكر بن عياش، روى القراءة عنه عبد الله بن حرملة بن عمرو. غاية النهاية في طبقات القراء 319/1.

(5) قرأ سهل بن شعيب: «جَهْرَةٌ» بتحريك الهاء في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قُلْتُمْ يَتُوسَّىٰ لَكَ حَتَّىٰ رَأَىٰ اللَّهُ جَهْرَةً فَأَخَذَتْكُمُ الصَّاعِقَةُ وَأَسْتَرْ تَنْظُرُونَ﴾ [البقرة: 55]. انظر البحر المحيط 341/1. وقرأ أيضاً: «زَهْرَةٌ» بالتحريك في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَمُدَّنَّ عَيْنَيْكَ إِلَىٰ مَا مَتَّعْنَا بِهِ أَزْوَاجًا مِنْهُمْ زَهْرَةَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا لِيَفْتَنَهُمْ فِيهِ وَرِثَةُكَ حَيْرٌ وَأَبْقَىٰ﴾ [طه: 131]. انظر إغاثة فضلاء البشر: 308 والبحر المحيط 400/7.

(6) في ب، ط: «هو».

(7) من هنا إلى قوله: «بفتح الفاء» سقط من ط.

وقالوا: ساروا نحوه - بفتح الحاء - ولو كانت الحركة أصليّة ما صحّت اللام أصلاً⁽¹⁾.

وقال الشاعر - وهو يزيد بن حبناء⁽²⁾ - يخاطب أخاه، وقبله: [الطويل]

لَحَا اللَّهُ أَكْبَانَا زِيَادًا وَشَرَّنَا وَأَيْسَرْنَا عَنْ عِرْضٍ وَالِدِهِ دُبَا
رَأَيْتَكَ لِمَا نِلْتَ مَالًا وَعَضَّنَا زَمَانٌ تَرَى فِي حَدِّ أَنْيَابِهِ شَغْبَا
جَعَلْتَ لَنَا ذَنْبًا لَتَمْنَعَ نَائِلًا فَأَمْسِكَ وَلَا تَجْعَلْ غَنَاكَ لَنَا ذَنْبًا⁽³⁾

قد عرفت أنّ الفتح والسكون فيه مسموعان فصيحان، وأنّ ما ذكره المصنف - وإنّ تبع فيه الجوهري - مردودٌ روايةً ودرايةً.

وعضّ الزمان بأنياه: تضييقه بنوائبه، ويقال: (عضّ) و(عظّ) بضاد وظاء مشالة⁽⁴⁾. وفي معنى الشعر المذكور ما قلته: [الطويل]

أَرَاكَ ابْتَدَعْتَ الذَّنْبَ لِلنَّاسِ فَاتْحًا بِذَلِكَ بَابَ الذَّنْبِ مِنْ بَعْدِ مَطْلِهِ⁽⁵⁾
غِنَاكَ غَدَا ذَنْبًا لِدَهْرٍ مَقْصَرٍ وَعِذْرَكَ إِسْدَاءُ الثَّوَابِ لِأَهْلِهِ⁽⁶⁾
ونظير هذا الوهم قولهم للدّاء المعترض في البطن: المَغْص - بفتح الغين - فيغلطون فيه؛ لأنّ المَغْص - بفتح الغين - هو خيار الإبل.

قال ابن برّي: «إنكاره⁽⁷⁾ المَغْص - بفتح الغين المعجمة - في الدّاء المعترض في البطن

(1) المحتسب 84/1-85.

(2) في ب: «جنا».

(3) نُسِبَتِ الْأَبْيَاتُ فِي الْكَامِلِ لِيَزِيدَ أَوْ صَخْرَ بْنِ حِبْنَاءَ، وَفِي الشَّعْرِ وَالشُّعْرَاءِ 407/1 وَالْأَغَانِي 4608/13 نُسِبَ الْأَوَّلُ لِلْمَغِيرَةِ بْنِ حِبْنَاءَ، وَالثَّانِي وَالثَّلَاثُ لِأَخِيهِ صَخْرَ، وَالْأَبْيَاتُ بِلَا نِسْبَةٍ فِي: عِيُونُ الْأَخْبَارِ 112/3 وَتَصْحِيحُ التَّصْحِيفِ: 338.

(4) فِي اللَّسَانِ (عِظَظُ): «وَعِظُّهُ الزَّمَانُ: لُغَةٌ فِي عِظِّهِ». وَانْظُرْ تَصْحِيحُ التَّصْحِيفِ: 338.

(5) فِي ب، ط: «قَفْلُهُ»، وَفِي أ: «مَطْلَبُهُ».

(6) فِي أ، ب، ط: «التَّوَال».

(7) فِي ب: «اسْتِعْمَال».

والجوف، هو مذهب⁽¹⁾ ابن السكيت⁽²⁾؛ فإنه كان لا يرى فيه إلا إسكان الغين⁽³⁾، وغيره من أهل اللغة يخالفه فيه، وقال ابن القوطية⁽⁴⁾ في أفعاله: يُقال: مَغَصَّ ومَغَسَّ ك: (عَلِمَ) - بالصَّاد والسين مَغْصاً ومَغْصاً ومَغْصاً⁽⁵⁾، بالفتح والإسكان فيهما⁽⁶⁾. وهي لغات⁽⁷⁾ صحيحة، فلا يفرِّتُك ما قاله المصنف؛ فإنَّ الحقَّ خلافه كما عرفته.

وأما المَعَص - بفتح العين المغفلة - فهو وَجَعٌ يُصِيبُ الإنسانَ في عصبه من المشي، وفي الحديث أن عمرو بن معدي كرب⁽⁸⁾ شكَا إلى عمر رضي الله عنه المَعَص، فقال: كذب عليك العسل. أي: عليك بسرعة المشي، إشارة إلى اشتقاقه من عَسَلان الذئب.

كذب - في الحديث - : اسم فعل بمعنى الزم⁽⁹⁾، ويجوز فيه الرفع والنصب، والعسل: بمعنى العَسَلان؛ وهو سرعة المشي⁽¹⁰⁾، ويكون بمعنى الشَّهْد كما هو مشهور.

وهذا التركيب من غرائب العربية، «وتحقيقه⁽¹¹⁾ كما قال أبو علي الفارسي: إنَّ الكذب ضَرْبٌ من القول والنطق، فإذا جاز في القول - الذي الكذب ضَرْبٌ منه - أن يُتَّسَع فيه، فيُجعل غير نطق في نحو قوله:

[مشطور الرجز]

(1) في ب، ط: «قول».

(2) انظر إصلاح المنطق: 180.

(3) العبارة في ب: «ولا يجري فيه إلا سكون الغين».

(4) هو أبو بكر محمد بن عمر بن عبد العزيز، المعروف بابن القوطية (367 هـ): فقيه، لغوي، مؤرخ، من أعلم أهل زمانه، شغل منصب القضاء مدة من الزمن، من مصنفاته: كتاب «الأفعال». وفيات الأعيان 1/512، الهدية 2/49، الأعلام 6/311.

(5) في كتاب الأفعال لابن القوطية: «ومَغَسَّ ومَغْصاً ومَغْصاً: وجعه بطنه». ولم يذكر الفتح كما أشار ابن بري في حواشيه: 137.

(6) حواشي ابن بري: 137.

(7) في ب، ط: «لغة».

(8) هو أبو ثور عمرو بن معدي كرب بن ربيعة بن عبد الله الزبيدي (21 هـ): فارس اليمن، وصاحب الغارات المذكورة، له ديوان شعر مطبوع. الشعر والشعراء 1/372، معجم الشعراء 19، الأعلام 5/86.

(9) قال ابن السكيت في إصلاح المنطق: 292: «وتقول للرجل إذا أمرته بالشئ، وأغريته به: كذب عليك كذا وكذا؛ أي: عليك به، وهي كلمة نادرة جاءت على غير قياس». وانظر نوادر أبي زيد: 18 والمزهر 1/382.

(10) اللسان (عسل).

(11) من هنا القول بتماهه للزخشرى في الفائق، كما سيشير الشارح بعد.

قد قالت الأنساعُ للبطن: الحقي⁽¹⁾

ونحو قوله في صفة الثور: [مشطور الرجز]

فَكَر، ثُمَّ قَالَ فِي التَّفْكِيرِ⁽²⁾

جاز في الكذب أن يُجعل غير نطق في نحو قوله: [الوافر]

..... كَذَبَ الْقَرَّاطُفُ وَالْقُرُوفُ⁽³⁾

فيكون ذلك انتفاء لها، كما أنه إذا أخبر عن الشيء على خلاف⁽⁴⁾ ما هو به، كان ذلك انتفاء للصدق فيه. فمعنى قوله: [الطويل]

كَذَبْتُ عَلَيْكُمْ أَوْ عِدُّونِي⁽⁵⁾

لست لكم، وإذا لم أكن لكم ولم أعينكم، كنت منابذاً لكم، ومتفياً نصرتي عنكم. ففي ذلك إغراء منه لهم به. وقوله: [الكامل]

..... كَذَبَ الْعَتِيقُ⁽⁶⁾

(1) استشهد به ابن جني في الخصائص 23/1 على الاتساع في القول، ولم ينسبه لقائل، وانظر الخزانة 188/6. والأنساع: الحيال، واحدها: نَسْع. اللسان (نسع).

(2) في الأصل وجميع النسخ: «بكر، ثم قال في التبكير»، وأثبت ما في الفائق.

(3) جزء من بيت لمعفر بن حمار البارق، تمامه:

وَذَبْيَانِيَّةٌ وَصَّيْتُ بَنِيهَا بَأَنَّ كَذَبَ الْقَرَّاطُفِ وَالْقُرُوفِ
انظر: إصلاح المنطق: 293 وجمهرة اللغة (قرف) واللسان (كذب) و(قرف) والتاج (كذب). وبلا نسبة في: مقاييس اللغة (قرف) والفائق 401/2 والمزهر 382/1. والقراطيف: فرش مخملة. والقرووف: الأوعية. اللسان (قرف).

(4) في ب، ط: «بخلاف».

(5) جزء من بيت لجداش بن زهير، تمامه في شعره: 57:

كَذِبْتُ عَلَيْكُمْ أَوْ عِدُّونِي وَعَلَّلُوا بَنِي الْأَرْضِ وَالْأَقْوَامَ قِرْدَانِ مَوْطِبَا
انظر: إصلاح المنطق: 293، والصاحح (وظب) واللسان (كذب) والمزهر 382/1. والتاج (كذب). وقال في اللسان: «أي: عليكم بي وبهجائي إذا كنتم في سفر، واقطعوا بذكري الأرض، وأنشدوا القوم هجائي باقردان موطب». وروي: «مَوْطِب».

(6) جزء من بيت قاله عنترة مخاطباً زوجته، تمامه:

كَذَبَ الْعَتِيقُ، وَمَاءُ شَرِّ بَارِدٍ إِنْ كُنْتَ سَائِلَتِي غُبُوقًا فَادَّهِي

أي: لا وجود للعتيق - وهو التمر - فاطليه.

وقال بعضهم: قول الأعرابي - وقد نظرَ إلى جَمَلٍ نَضُو له-: كَذَبَ عَلَيْكَ الْقَتِّ وَالتَّوَى! ورُوي: التَّبَرُّ وَالتَّوَى؛ ومعناه: أَنَّ الْقَتِّ وَالتَّوَى ذَكَرَا أَنَّكَ لَا تَسْمَنُ بِهِمَا، فَقَدْ كَذَبَا عَلَيْكَ⁽¹⁾، فَعَلَيْكَ بِهِمَا، فَإِنَّكَ تَسْمَنُ بِهِمَا. وقال أبو علي: فَأَمَّا مَنْ نَصَبَ (البزْر) فَإِنْ (عليك) لَا يَتَعَلَّقُ بِهِ (كذب)، وَلَكِنَّهُ يَكُونُ اسْمُ فَعْلٍ، وَفِيهِ ضَمِيرُ الْمُخَاطَبِ. وَأَمَّا (كذب) فَفِيهِ ضَمِيرُ الْفَاعِلِ⁽²⁾، كَأَنَّهُ قَالَ: كَذَبَ السَّيِّئُ؛ أَي: انْتَفَى مِنْ بَعِيرِكَ⁽³⁾؛ فَأَوْجَدَهُ بِالْبَزْرِ وَالتَّوَى، فَهُمَا مَفْعُولَانِ، وَأَضْمَرَ لِدَلَالَةِ الْحَالِ عَلَيْهِ فِي مَشَاهِدَةِ عَدَمِهِ.

وفي القصريات⁽⁴⁾: قال أبو بكر في قول من نصب (الحج) فقال: كذب عليك الحج: إنه كلامان، كأنه قال: كذب؛ يعني رجلاً ذمَّ إليه الحج، ثم هيَّجَ المخاطبَ على الحج فقال: عليك الحج. هذا وعندي قوله هو القول، وهو أنها كلمة جرت مجرى المثل في كلامهم، ولذلك لم تُصَرَّفْ، وَلَزِمَتْ طَرِيقَةٌ وَاحِدَةٌ فِي كَوْنِهَا فِعْلاً مَاضِياً مُعَلَّقاً بِالْمُخَاطَبِ لَيْسَتْ إِلَّا، وَهِيَ فِي مَعْنَى الْأَمْرِ؛ كَقَوْلِهِمْ فِي الدَّعَاءِ: رَحِمَكَ اللَّهُ.

والمراد بالكذب الترغيب والبعث، من قول العرب: كَذَبَتْهُ نَفْسُهُ، إِذَا مَنَتْهُ الْأَمَانِيُّ، وَخَيَّلَتْ لَهُ مِنَ الْأُمُورِ مَا لَا يَكَادُ يَكُونُ⁽⁵⁾، وَذَلِكَ مِمَّا يُرْغَبُ الرَّجُلُ فِي الْأُمُورِ، وَيَبْعَثُهُ عَلَى التَّعَرُّضِ لَهَا. وَيَقُولُونَ فِي عَكْسِ [ذَلِكَ]⁽⁶⁾: صَدَقَتْهُ نَفْسُهُ، إِذَا تَبَطَّطَتْ، وَخَيَّلَتْ إِلَيْهِ الْمَعْجَزَةَ وَالنَّكَدَ فِي الطَّلَبِ.

ومن ثمَّ قالوا لِلنَّفْسِ: الْكَذُوبُ. قال أبو عمرو بن العلاء: يُقَالُ لِلرَّجُلِ يَهْدِدُ الرَّجُلَ ثَمَّ

ديوان عنترة: 33 والمعاني الكبير 90/1 ومقاييس اللغة (عتق) واللسان (كذب). ونُسبَ لَحُزْرُ بنِ لُؤْذَانَ فِي: الْكِتَابِ 213/4 وَالتَّاجِ (كذب) وَالحِزَانَةُ 191/6، وَبَلَا نِسْبَةٍ فِي الْمَرْهَرِ 383/1. وَالشَّنُّ: الْقُرْبَةُ الْبَالِيَةُ، وَأَرَادَ بِالْعَبُوقِ: لَبَنَ الْمَسَاءِ.

- (1) سَقَطَتْ مِنْ ب، ط.
- (2) انظر القاموس (كذب).
- (3) فِي الْأَصْلِ وَجَمِيعِ النُّسخِ: «يَغْيِرُكَ»، وَأَثَبْتُ مَا فِي الْفَائِقِ.
- (4) «الْمَسَائِلُ الْقَصْرِيَّاتُ» فِي التَّحْوِ، لِأَبِي عَلِيٍّ الْفَارَسِيِّ، أَمْلَاهَا عَلَى تَلْمِيذِهِ أَبِي الطَّيِّبِ مُحَمَّدِ بْنِ طُوسِ الْقَصْرِيِّ، فَسُمِّيَتْ بِهِ. انظر الكشف 1670/2.
- (5) انظر القاموس (كذب).
- (6) زِيَادَةٌ مِنْ ب، ط.

يَكْذِبُ وَيَكْغُ⁽¹⁾: صَدَقْتُهُ الْكَذُوبُ، وأنشد:

[المتقارب]

فَأَقْبَلَ نَحْوِي عَلَى قُدْرَةٍ فَلَمَّا وَفَى صَدَقْتُهُ الْكَذُوبُ⁽²⁾

وأنشد الفراء:

[مشطور الرجز]

حَتَّى إِذَا مَا صَدَقْتُهُ كُذُوبُهُ⁽³⁾

أي: نفوسه⁽⁴⁾، جعل له⁽⁵⁾ نفوساً لتفرّق الرأي وانتشاره.

فمعنى قوله: كَذَبَكَ الْحَجُّ؛ أي: لِيَكْذُبْكَ؛ أي: لِيَنْشُطَكَ وَيَعْتَنِكَ عَلَى فعله، وأما (كَذَبَ عَلَيْكَ الْحَجُّ) فله وجهان: أحدهما أن يُضْمَنَ معنى فعل يتعدّى بحرف الاستعلاء، أو يكون على كلامين، كأنه قال: كَذَبَ الْحَجُّ، عَلَيْكَ الْحَجُّ؛ أي: لِيَرْعَبَكَ الْحَجُّ، هو واجبٌ عليك، فأضمر [الأول لدلالة⁽⁶⁾ الثاني عليه، ومن نصب (الحج) فقد جعل (عليك) اسم فعل، وفي (كَذَبَ) ضميرُ الْحَجِّ⁽⁷⁾]. كما في الفائق.

ويقولون: هو سَدَادٌ من عوز، فيلحنون في فتح السّين، كما لَحَنَ هشيم المحدث فيها، والصواب أن يُقال بالكسر.

قال ابن بري: «هذا وهمٌ من وجهين؛ لأَنَّهُ حَظَرُ⁽⁸⁾ ما عدا الكسر، وهذا يعقوب ابن السكيت سوى بينهما في إصلاح المنطق في باب (فِعَالٌ وَفَعَالٌ بمعنى واحد) فقال: يُقال: سَدَادٌ من عَوَزٍ، وسِدَادٌ من عوز، كلُّ يُقال⁽⁹⁾. وكذا حكاه ابن قتيبة في أدب الكاتب⁽¹⁰⁾»⁽¹¹⁾.

(1) سقطت من ب.

(2) نُسِبَ البيت لثعلبة بن عمرو الضبي في المفضليات: 254، وللعبدي في سمط اللآلي 230/1، وهو بلا نسبة في: الأساس والتاج (كذب) والخزانة 189/6.

(3) بيت من الرجز لم يُنسب لقائل في: الأساس والتاج (كذب) والخزانة 189/6.

(4) في ب، ط: «النفوس».

(5) في ب: «لِلوَاحِد».

(6) زيادة من الفائق يقتضيها السياق.

(7) الفائق 401/2-403.

(8) في أ، ط: «خطأ».

(9) إصلاح المنطق: 104.

(10) أدب الكاتب: 545.

(11) حواشي ابن بري: 137.

وكذا في الصحاح، إلا أنه زاد: «والكسرُ أفصح»⁽¹⁾.

والعَوَزُ: هو الحاجة⁽²⁾، وسداده: البلغة، ومقدار ما يدفع به الحاجة.

وقوله في الحديث: «لدينها وجمالها»⁽³⁾، صوابه: لمالها وجمالها⁽⁴⁾. قلت: الذي رواه ابن عساكر مسنداً، ونقله السيوطي⁽⁵⁾ من غير نكير، إنما هو: لدينها وجمالها. وفي هذه القصة أنه قال له: أنشدني يا نضر أخلب بيت للعرب. قلت⁽⁶⁾: قول ابن بيض⁽⁷⁾ في الحكم ابن مروان:

تقول لي والعُيُونُ هاجعةٌ: أَقِمْ عَلَيْنَا يَوْمًا، فَلَمْ أَقِمِ
أَيَّ الوجوهِ انتجعت؟ قلتُ لها: لأَيِّ وجهٍ إِلَّا إِلَى الْحَكَمِ؟
مَتَى يَقُولُ حَاجِبًا سُرادِقِهِ هذا ابنُ بيضٍ بالباب، يتسم⁽⁸⁾
قد كنتُ أسلمتُ فيكَ مُقْتَبِلًا هيهات إذ حَلَّ أعطني سَلَمي⁽⁹⁾
أسلمت: أسلفت، ومقتبلاً: آخذاً قبلاً أي كفيلاً. قال: أنشدني أنصف بيتٍ قائلته العربُ.

(1) الصحاح (سدد).

(2) اللسان (عوز).

(3) جزء من حديث رسول الله ﷺ كما في الجامع الصغير للسيوطي 72/1: «إذا تزوج الرجل المرأة لدينها وجمالها، كان فيها سداد من عوز». وذكره الحريري في الدرّة ضمن قصة جرت بين النضر بن شميل والمأمون.

(4) عبارة «صوابه: لمالها وجمالها» ليس من قول الشهاب الخفاجي، إنما هو قول ابن ظفر كما في حواشي ابن بري، وفاته أن يعزوه إليه. وهو تصويب لا أصل له، ويؤكد قوله - بعد ذلك -: «قلت: الذي رواه ابن عساكر... ونقله السيوطي... إنما هو: لدينها وجمالها».

(5) هو عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد بن سابق الخضيري، المعروف بجلال الدين السيوطي (911هـ): إمام، حافظ، مؤرخ، أديب، له نحو (600) مصنف؛ منها: «الاتقان في علوم القرآن» و«الجامع الصغير». الهدية 534/1، معجم المؤلفين 128/5، الأعلام 301/3.

(6) في ب: «قال».

(7) في ب، ط: «ابن حيص بيض»، تحريف. وابن بيض: هو حمزة بن بيض بن نمر بن عبد الله الحنفي (116هـ): شاعر كوفي مجيد، من شعراء الدولة الأموية، كثير المجون، كان منقطعاً إلى المهلب بن أبي صفرة. الأغاني 6013/17، معجم الأدباء 256/3، الأعلام 277/2.

(8) في ب: «ابن راج» وفي أ: «حصين» وفي ط: «ابن حيص».

(9) الأبيات منسوبة لابن بيض في: الأغاني 6013/17 والعمدة لابن رشيق 794/2 ومعجم الأدباء 259/3.

[قال] (1): قول ابن أبي عروبة المديني (2):

[الكامل]

إني وإن كان ابن عمي عاتياً
ومفيده نضري وإن كان امراً
وأكون والي سيرة وأصونه
وإذا الحوادث أجحفت بسوامه
وإذا دعا باسمي ليركب مركباً
وإذا أتى من وجهة بطريفة
وإذا ارتدى ثوباً جميلاً لم أقل:
قال: أحسنت يا نضر.

لُمُراجِم من خلفه وورائِهِ
مُتَزَخِر حافِي أرضِهِ وسَمائِهِ
حَتَّى يحين إِلَيَّ وقتُ أدائِهِ
قُرِنتُ صَحيحَتنا إلى جربائِهِ
صَغْباً قَعَدْتُ لَهُ على سِيسائِهِ
لَم أَطْلُعَ فيما وراءَ خِبايِهِ
يا لَيْتَ أَنَّ عَلَيَّ حُسنَ رِدايِهِ (3)

وذكر المصنف بيت (4) العُرجي، وقد مرَّ أنه بسكون الراء نسبةً إلى العُرج (5): مكان بأرض الحجاز، واسمه عبد الله بن عمرو، ابن عمِّ أمير المؤمنين عثمان بن عفان. والشعر المذكور هو قوله:

أضاعوني وأي فتى أضاعوا
وصبر عند معترك المنايا
أجرر في الجوامع كل يوم
فيا لله مظلمتي وقهري

لِيوم كَريهَةٍ وسَدادِ ثَغَرِ
وقد شَرَعْتُ أَسِنَّتُها لِناحِرِ (6)

- (1) سقطت من الأصل.
(2) هو أبو النضر سعيد بن مهران العدوي، المعروف بابن أبي عروبة (157 هـ): محدث، فقيه، روى عن قتادة والحسن البصري، له: كتاب «السنن». الوافي بالوفيات 263/15، معجم المؤلفين 232/4.
(3) نُسبت الأبيات للمديني في الأغاني 6014/17، وللزاعي في مجالس العلماء: 154 وللذهيل بن مشجعة البولاني في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي 1680/4 وشرحه للتبريزي 215/4.
(4) في ب، ط: «قول».
(5) انظر ص 329.
(6) في أ: «عند مشترك».

كَأَنِّي لَمْ أَكُنْ فِيهِمْ وَسِيطاً وَلَمْ تَكْ نِسْبَتِي فِي آلِ عَمْرٍو
 عسى الملكُ الْمُجِيبُ لِمَنْ دَعَاهُ سُنْجِنِي فَيَعْلَمَ كَيْفَ شُكْرِي⁽¹⁾
 فَأَجْزِي بِالْكَرَامَةِ أَهْلَ وَدِّي وَأَجْزِي بِالضَّغَائِنِ أَهْلَ وَثْرِي⁽²⁾
 وسببه أَنَّهُ كَانَ يَشْتَبُّ بِجِدَاءٍ؛ أُمُّ مُحَمَّدِ بْنِ هِشَامٍ⁽³⁾، فَضْرَبَهُ وَحَبَسَهُ حَتَّى مَاتَ، فَقَالَ هَذَا
 الشَّعْرُ وَهُوَ مَحْبُوسٌ.

ولهذا⁽⁴⁾ الشَّعْرُ قِصَّةٌ؛ وَهِيَ كَمَا فِي كِتَابِ «الْإِمْتَاعِ فِي حَلِّ السَّمَاعِ»⁽⁵⁾: عَنْ ابْنِ قَتِيْبَةَ أَنَّ أَبَا
 حَنِيفَةَ كَانَ لَهُ جَارٌ، فِي كُلِّ لَيْلَةٍ يَشْرَبُ وَيَغْتَنِي بِقَوْلِهِ:

أَضَاعُونِي وَأَيُّ فَتَى أَضَاعُوا لِيَوْمَ كَرِيهَةٍ وَسُدَادِ ثَغْرِ
 وَالْإِمَامُ يَسْمَعُهُ، فَفَقَدَ صَوْتَهُ لِيَالِي، فَسَأَلَ عَنْهُ فَقِيلَ لَهُ: وَجَدَ لَيْلَةَ سَكْرَانٍ، فَأَخَذَ وَشَجَّنَ فِي
 سَجْنِ الْأَمِيرِ عَيْسَى. فَتَوَجَّهَ الشَّيْخُ إِلَى الْأَمِيرِ وَشَفَعَ عِنْدَهُ، فَقَالَ: مَا اسْمُهُ؟ فَقَالَ: عَمْرُو. فَأَمَرَ
 أَنْ يُطْلَقَ مِنَ السَّجْنِ كُلِّ مَنْ اسْمُهُ عَمْرُو، فَأُطْلِقَ، فَآتَى الْإِمَامَ فَقَالَ: أَضَعْنَاكَ؟ قَالَ: بَلْ حَفِظْتُ.
 وَدَعَا لَهُ.

وَنَظَّمَ هَذِهِ الْقِصَّةَ أَبُو عَمْرِو يَوْسُفُ بْنُ هَارُونَ الْكَنْدِيُّ⁽⁶⁾، كَمَا أَوْرَدَهُ الْحَافِظُ أَبُو مُحَمَّدٍ
 الْوَاحِدِيُّ فِي أَخْبَارِ الْمَغْرِبِ، وَأَوَّلُ الْقَصِيدَةِ:

لَخَطَّبَ الشَّارِبِينَ يَضِيقُ صَدْرِي وَيَوْقِظُنِي لِبَيِّنِهِمْ بِصَرِي

-
- (1) فِي ب، ط: «يَقْدُمْنِي وَيَنْظُرُ كَيْفَ».
- (2) فِي ب: «ذَا وَدَادَ». وَالْأَبْيَاتُ فِي دِيْوَانِ الْعَرَجِيِّ: 34-36 وَالْأَغَانِي 4/1 وَكُشْفُ الطَّرَةِ: 283. وَانْظُرِ الْبَيْتَ الْأَوَّلَ - وَهُوَ مَوْضِعُ الشَّاهِدِ - فِي: مَجَالِسِ الزَّجَاجِيِّ: 153 وَالصَّحَاحَ (سَدَدٌ) وَحَوَاشِي ابْنِ بَرِي: 138 وَالْمُزْهَرُ 2/295 وَالْخَزَانَةُ 99/1، وَبَلَا نِسْبَةٍ فِي تَهْذِيبِ اللُّغَةِ (سَدَدٌ) وَالْمَجْمَلُ وَالْمَقَايِيسُ (سَدَدٌ).
- (3) هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ هِشَامَ بْنِ إِسْمَاعِيلَ الْمَخْزُومِيِّ، خَالَ هِشَامَ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ (126 هـ): وَلَاهُ هِشَامُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ أَمْرَةَ مَكَّةَ وَالطَّائِفَ. وَفَيَاتُ الْأَعْيَانِ 5/401، الْأَعْلَامُ 8/255.
- (4) مِنْ هُنَا إِلَى آخِرِ الْقِصَّةِ، وَالْقَصِيدَةُ الْمَنْظُومَةُ فِيهَا: سَقَطَ مِنْ أ، ب، ط.
- (5) لَعَلَّهُ «الْإِمْتَاعُ فِي أَحْكَامِ السَّمَاعِ» لِكَمَالِ الدِّينِ جَعْفَرِ بْنِ ثَعْلَبِ الْأَدْفُوِيِّ (749 هـ)، وَاخْتَصَرَهُ الْمُقَدِّسِيُّ وَسَمَّاهُ «تَشْنِيفُ الْأَسْمَاعِ». انْظُرْ كُشْفُ الظُّنُونِ 1/167.
- (6) هُوَ أَبُو عَمْرِو يَوْسُفُ بْنُ هَارُونَ الْكَنْدِيُّ الرَّمَادِيُّ (403 هـ): شَاعِرٌ أُنْدَلُسِيٌّ عَالِيُ الطَّبَقَةِ، مِنْ مَدَائِحِ الْمَنْصُورِ بْنِ أَبِي عَامِرٍ، مِنْ مَصْنَفَاتِهِ كِتَابُ «الطَّيْرِ». وَفَيَاتُ الْأَعْيَانِ 2/410، الْأَعْلَامُ 8/255.

فإن أبا حنيفة وهو عدلٌ يفرُّ مِنَ الفضاءِ مَسِيرِ شهرٍ
فقيهٌ لا يُدانِيهِ فقيهٌ إذا ذَكَرَ القِيَّاسَ أتى بِدُرٍّ
وكانَ مِنَ الصَّلَاةِ طَوِيلَ لَيْلٍ يقطُّعُه بِلا تَغْمِيضِ شَفَرٍ
وكانَ لَهُ مِنَ الشُّرَّابِ جَارٍ يواصلُ مَغْرِباً مِنْهُ بِفَجْرِ
وكانَ إذا انتَشَى غَنَى بَيْتِ الدِّ مضاعِ نَسْبَتِهِ مِنْ آلِ عَمْرِو:
(أضاعوني وأَيُّ فتى أضاعوا لِيَوْمِ كَرِيهَةٍ وَسَدَادِ ثَغْرِ)
فغَيَّبَ صَوْتَهُ ذَا الجَارِ سَجُنْ وَلَمْ يَكُنِ الفَقِيهَ بِذَاكَ يَدْرِي
فَقَالَ وَقَدْ قُضِيَ لَيْلٌ وَثَانٍ وَلَمْ يَسْمَعِهِ غَنَى بَيْتِ شَعْرِ:
أَجَارِي المَوْنَسِي لِيَاغِنَاءِ بِخَيْرِ قَطْعِ ذَلِكَ أَمْ بِشُرٍّ؟
فَقَالُوا: إِنَّهُ فِي سَجْنِ عَيْسَى أَتَوْهُ بِهِ بِلَيْلٍ وَهُوَ يَسْرِي
فَنَادَى بِالطَّوِيلَةِ وَهِيَ فِيمَا يَكُونُ بِرَأْسِهِ لِجَلِيلِ أَمْرِ
وَسَمَّى جَارَهُ عَيْسَى بْنِ مُوسَى فَلَاقَاهُ بِإِكْرَامٍ وَبِثُّرٍ
فَقَالَ: سَجَنْتَ لِي جَاراً يَسْمَى بِعَمْرُو، قَالَ: يَطْلُقُ كُلَّ عَمْرِو⁽¹⁾

واستدلَّ بهذا على حلِّ الغناء عنده؛ لأنَّه كان يسمعه ولم ينهه مع ورعه عليه السلام.

وقوله: أثربُه فهو مترب⁽²⁾. هو الأفصح، ويقال: تربُّه فهو مُترَّبٌ - بالتشديد - وأثربُه فهو مُثْرَبٌ⁽³⁾، وكذا يُقال من الطين: طانَّه وطِئَنه، فهو مَطِئُنٌ؛ كما مر⁽⁴⁾.

(1) انظر القصة والقصيدة المنظومة فيها في: الأغاني 1/414 والعقد الفريد 6/23 وكشف الطرة: 283.

(2) في الدرة: سأل المأمون النضر بن شميل: «كيف تقول إذا أمرت أن يترَّب الكتاب؟ قلت: أثربُه. قال: فهو

ماذا؟ قلت: مترب. قال: فمن الطين؟ قلت: طِنه، قال: فهو ماذا؟ قلت: مَطِئُن».

(3) اللسان (ترب).

(4) القاموس (طين).

ويُقال: أنصأبها وأتمزرها. هو (تفاعل) من الصبّ، و(تفعّل) من المزة -بالزاي المعجمة- بمعنى المصّ⁽¹⁾، والمعنى: أقنع بقليلها للعيش. و«صَمَزَ» في الأبيات⁽²⁾ -بضاد معجمة، وميم مفتوحة، وزاي معجمة-: بمعنى سكت⁽³⁾. و«عَلَزَ» -بعين مهملة، ولام، وزاي معجمة-: بمعنى ضجر⁽⁴⁾.

• • •

ويقولون: اقطعه من حيث رَقّ، وكلام العرب: اقطعه من حيث رَكَ؛ أي: من حيث ضعف. هذا -على تقدير السماع فيه- أمر سهل؛ فإنه يلزم من رقة الثوب عدم قوته، فلا مانع من إرادة لازمه، وباب المجاز واسع، ولذا فسر أهل اللغة (رَكَ) بمعنى (رَقّ)⁽⁵⁾، ولا حاجة إلى أن يقال: إن الكاف تبدل قافاً لقرب مخرجيهما.

ومن مُلح ابن نباتة قوله: [مجزوء الكامل]

كانت للفظي رِقَّةً ضنّ الزمان بما استحقّت⁽⁶⁾

فصرفتُها عن فكري وقطعتها من حيث رَقّت⁽⁷⁾

وقلت: [مجزوء الكامل]

قد كان لي خلٌّ على نهج النفاق لقد سلك

(1) القاموس (مزز).

(2) هي سبعة أبيات أوردها الحريري في الدرة لأبي الهيثام؛ منها:

لي صديق هو عندي عوز من سداد لا سداداً من عوز
وجهه يُذكرني دار اليلَى كلما أقبل نحوي وضمز
وإذا جالسني جرعني غصص الموت بكرٍ وعَلَز
(3) اللسان (ضمز).

(4) اللسان (علز).

(5) في أ، ب: «رك برق».

(6) في أ، ب: «شمخت على هرمي وشقت».

(7) في ب، ط: «عن خاطري». والأبيات في ديوان ابن نباتة المصري: 81 وفيه: «قدرتي» بدل «فكرتي».

رَكَّتْ مَسْلَبُوسٌ وَدَهٍ فَقَطَعْتَهُ مِنْ حَيْثُ رَكَّ⁽¹⁾

• • •

ويقولون لمن تعب: هو عيتان، والصواب أن يُقال: هو مُعْيٍ؛ لأنَّ الفعل منه: أعيا، فالفاعل على وزن مُفْعِل.

الفرق بين (أعيا) و(عِي) قاله الكسائي وغيره⁽²⁾. وأما إنكاره (عيتان) تبع فيه الجوهري⁽³⁾. وفي القاموس إثبات (عيتان) بمعنى العاجز عن الأمر⁽⁴⁾. وهما متقاربان معنى، إلا أن أحدهما حسِّي والآخر معنوي، فيجوز إيقاع أحدهما موقع الآخر.

ويقولون: قاما الرجلان، وقاموا الرجال، فيلحقون الفعل علامة التثنية والجمع، وما ذلك إلا في لغة ضعيفة لم ينطق بها القرآن ولا أخبار الرسول، ولا نقل أيضاً عن الفصحاء، ووجه الكلام توحيد الفعل.

ليس الأمر كما ذكره؛ فإنَّ هذا لغة قوم من العرب يجعلون الألف والواو حرفي علامة للتثنية والجمع، والاسم الظاهر فاعلاً، وتُعرف بين التَّحَاة بلغة «أكلوني البراغيث»؛ لأنَّه مثَّالها الذي اشتهرت به، وهي لغة طيِّئ⁽⁵⁾، كما قاله الزمخشري⁽⁶⁾. وقد وقع منها في الآيات والأحاديث وكلام الفصحاء ما لا يحصى؛ كقوله تعالى ﴿وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ [الأنبياء: 3]، وقوله تعالى: ﴿ثُمَّ عَمُوا وَصَمُوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ﴾ [المائدة: 71]، وكقوله في الحديث الشريف: «يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار». كما في البخاري⁽⁷⁾، وخَرَّجَه ابن مالك على هذه اللغة⁽⁸⁾، وإن نُوزِع فيه، فيقال في مثله: إنه وارد على هذه اللغة، أو مبتدأ والجملة قبله خبره، أو بدل من الضمير، أو خبر مبتدأ محذوف، أو غير ذلك⁽⁹⁾. فقول المصنِّف: لم ينطق

(1) البيتان في خلاصة الأثر 1/339.

(2) في أدب الكاتب: 371: «وَأُعْيِيَتْ فِي الْمَشْيِ فَأَنَا مُعْيٍ، وَلَا يُقَالُ: عُيْتُ إِلَّا فِي الْمَنْطِقِ».

(3) انظر الصحاح (عِي).

(4) انظر القاموس (عِي).

(5) انظر: الكتاب 1/78 و2/40 والارتشاف 1/354 وحاشية الصبان على شرح الأشموني 2/47. وحكى بعض النحويين أنها لغة أزد شنوءة.

(6) انظر الكشف 3/102.

(7) صحيح البخاري، كتاب التوحيد 6/2702، وصحيح مسلم، كتاب المساجد 1/439.

(8) انظر شرح التسهيل 2/116 - 117.

(9) انظر الكتاب 1/78 والارتشاف 1/354.

بها القرآن ولا الأخبار [النبوية] ⁽¹⁾ خلاف الواقع، والتأويل الجاري هناك يجري في كلام الناس أيضاً.

وقوله تعالى: ﴿كَثِيرٌ﴾ ⁽²⁾ بدل من الضمير في لفظتي «عموا» و«صموا» ⁽³⁾، وفيه البذل من معمولي عاملين مختلفين، ولا يصحّ كونه من التنازع، كما في توضيح ابن هشام ⁽⁴⁾.

...

ويقولون: جاءني القوم إلّاك وإلّا، فيوقعون الضمير المتصل بعد (إلّا) كما يقع بعد (غير)، فيوهمون فيه.

هذا مذهب كثير من النحاة ⁽⁵⁾. وفي شرح التسهيل أن ابن الأنباري قال: إن مثله مسموع من العرب، مقيس عليه، فيقال عنده قياساً: إلّاك وحتّاك ⁽⁶⁾، فلا يرد ما ذكره.

وقياس قول من قال: إن (إلّا) عاملة في المستثنى، أن يتصل بها الضمير، لكنّه عدل عنه في الأكثر.

وأما قوله: [البسيط]

وما نبالي إذا ما كنت جارتنا ألا يجاورنا إلّاك ذيّار ⁽⁷⁾

وقوله: [الطويل]

-
- (1) سقطت من الأصل وأ.
 - (2) العبارة في ب: «وقوله تعالى (كثير) بعد قوله (عموا وصموا) بدل من....».
 - (3) انظر مشكل إعراب القرآن 241/1 والبيان في إعراب القرآن 453/1.
 - (4) انظر أوضح المسالك 365/3 وشرح التصريح 156/2.
 - (5) في شرح التصريح 98/1: «وأجاز ابن الأنباري وقوع المتصل بعد (إلّا) مطلقاً، ومعه المبرّد مطلقاً، وأنشد مكان إلّاك: سواك». أي: في البيت الآتي ذكره.
 - (6) انظر شرح التسهيل 152/1 والارتشاف 476/1.
 - (7) البيت من الشواهد التي لم تنسب لقائل، انظر: الخصائص 307/1 وشرح المفصل 101/3 وشرح التسهيل 152/1 وأوضح المسالك 100/1 وتخليص الشواهد: 100 والمغني: 557 وشرح ابن عقيل 90/1 والمقاصد النحوية 253/1 وشرح الأشموني 98/1 وشرح التصريح 98/1 والأشباه والنظائر 129/2 وشرح شواهد المغني 844/2 والهمع 196/1 والخزانة 278/5. وفي بعضها: «وما علينا» بدل «وما نبالي».

أَعُوذُ بِرَبِّ الْعَرْشِ مِنْ فِتْنَةٍ بَعَثَ عَلَيَّ فَمَا لِي عَوْضٌ إِلَّاهُ نَاصِرٌ⁽¹⁾
فَادَّعَى ابْنُ مَالِكٍ أَنَّهُ لَيْسَ بِضُرُورَةٍ، لَتَمَكَّنَهُ مِنْ أَنْ يَقُولَ: أَلَا يَجَاوِرُنَا خَلٌّ وَلَا جَارٌ، وَأَنْ
يَقُولَ: فَمَا فِي غَيْرِهِ عَوْضٌ نَاصِرٌ.

واعترضه المرادي بأنّه نصّ في موضع آخر على أنّه شاذّ لا يقاس عليه، وأنّه ما من ضرورة
إلا ويمكن أن يُغيّر لفظها. ومنه يُعلم أنّ قوله: «لَمْ يَأْتِ فِي أَشْعَارِ الْمُتَقَدِّمِينَ سِوَاهُ»⁽²⁾ غير
صحيح.

• • •

ويقولون: هَبْ أَتَيْتَ فَعَلْتَ، وَهَبْ أَنَّهُ فَعَلَ. وَالصَّرَابُ إِلْحَاقُ الضَّمِيرِ الْمُتَّصِلِ بِهِ؛ فَيُقَالُ:
هَبْنِي فَعَلْتَ، وَهَبَهُ فَعَلَ.

قال ابن برّي: «إِذَا جَعَلَ (هَبْنِي) بِمَعْنَى: أَحْسَبْنِي وَعَدْنِي، فَلَا يَمْتَنِعُ أَنْ يَقُولَ: هَبْ أَتَيْتَ
فَعَلْتَ؛ لِأَنَّهَا بِمَعْنَى أَحْسَبَ»⁽³⁾. يريد أنّه إذا كان (هَبْ) بِمَعْنَى (أَحْسَبَ) مِمَّا يَتَعَدَّى إِلَى
مَفْعُولَيْنِ؛ كَذَلِكَ عَلِمْتُ زَيْدًا فَاضِلًا، جَازَ أَنْ تَسَدَّ (أَنْ) وَمَعْمُولُهَا مَسَدَّهُمَا، وَقَدْ سَمِعْتُ أَيْضًا، فَلَا
مَنْعَ مِنْهُ قِيَاسًا وَاسْتِعْمَالًا.

وفي المغني: (هَبْ) بِمَعْنَى ظَنَّنْ، الْغَالِبُ تَعَدِّيهِ إِلَى صَرِيحِ الْمَفْعُولَيْنِ؛ كَقَوْلِهِ: [الْمُتْقَارِبُ]

فَقُلْتُ: أَجِرْنِي أَبَا خَالِدٍ وَإِلَّا فَهَبْنِي أَمْرًا هَالِكًا⁽⁴⁾

وَوُقُوعَهُ عَلَى (أَنْ) وَصَلَتْهَا نَادِرٌ، حَتَّى زَعَمَ الْحَرِيرِيُّ أَنَّ قَوْلَ الْخَوَاصِ: (هَبْ أَنْ زَيْدًا قَائِمًا)
لِحَقٍّ، وَذَهَلَ عِنْدَ قَوْلِ الْقَائِلِ: هَبْ أَنَّ أَبَانَا كَانَ حِمَارًا⁽⁵⁾. وَ(هَبْ) فَعْلٌ غَيْرٌ مُتَصَرِّفٌ بِمَعْنَى:

(1) البيت لم يُنسب لقائل في: شرح ابن عقيل 89/1 والمقاصد النحوية 255/1 وشرح التصريح 98/1.

(2) قاله الحريري تعليقاً على الشعر «وما نبالي...».

(3) حواشي ابن برّي: 141.

(4) البيت لعبد الله بن همام السلولي، انظر: الخصائص 186/2 وحواشي ابن برّي: 142 واللسان (وهب)
وتخليص الشواهد: 442 والمقاصد النحوية 378/2 وشرح التصريح 248/1 وشرح شواهد المغني 923/2
ومعاهد التنصيص 285/1 وكشف الطرة: 439، وبلا نسبة في: أوضح المسالك 35/2 وشرح شذور الذهب:
467 والمغني: 775 وشرح ابن عقيل 427/1 وشرح الأشموني 20/2 والهمع 213/2. وفي بعضها «أبا مالك»
بدل «أبا خالد».

(5) المغني: 775. وقوله: «هب أن أبانا كان حماراً»، هو من المسألة الحمارية، في إرث زوج وأُمٍّ، وأخوين
لأُمٍّ، وأخوين لأبٍ وأُمٍّ، حكم فيها عمر رضي الله عنه بالنصف للزوج، والسدس للأُمٍّ، والثُلث للأخوين لأُمٍّ، وترك

عَدَّ واحسب، لا ماضي له ولا مستقبل.

عروة بن أديّة: هو تصغير أداة. بدال مهملة، بزنة (فتاة). وفي نسخة: أديّة- بدال معجمة ونون-: تصغير (أذن): [أحد]⁽¹⁾ المسامع، وهو الصّواب. ونقل ابن بري عن ابن قتيبة وابن النحاس واليزيدي أنّ (ابن أديّة) تصغير (أذن)⁽²⁾، وهو الذي ورد على هشام بن عبد الملك وأنشد:

لَقَدْ عَلِمْتُ وما الإسرافُ من خُلُقِي (3)

كما سيأتي، وكذا ذكره في مرآة الزمان⁽⁴⁾. وكان قدومه على هشام في السنة الثامنة بعد المئة، و(أديّة) لقب أبيه، وهو معدود من الشعراء والفقهاء والمحدثين⁽⁵⁾. ومن توهّمه (أديّة) تصغير أداة، فقد وَهَمَ وخالف الرواية الصحيحة، وتصغيره ليس بعد التسمية.

وفي الصّحاح: «الأُذُنُ: تُخَفَّفُ وتثَقَّلُ، وهي مؤنثة، وتصغيرها: أُذَيْنَةٌ»⁽⁶⁾. ولو سُمِّيت به رجلاً ثُمَّ صَغَّرْتَهُ قلت: أُذَيْنٌ، فلم تَوَثِّتْهُ لزوال التأنيث عنه بالنقل إلى المذكر.

وفي «تبصرة المنتبه»⁽⁷⁾: سَمَّوا (أبا أذين)؛ كقول ابن هانئ⁽⁸⁾: [مجزوء الرمل]

الأخوين لأب وأم، فقالا له: هَبْ أَنْ أَبانا كان حماراً، فأشركنا بقرابة أمنا! ففعل.

(1) سقطت من الأصل.

(2) انظر حواشي ابن بري: 140.

(3) صدر بيت، عجزه:

..... أن الذي هو رزقي سَوْفَ يأتيني

وهو في ديوانه: 128 وفيه «الإشراف»، وأمالى المرتضى 408/1 وعبّون الأخبار 187/3 والشعر والشعراء 579/2 والأغاني 7160/20.

(4) «مرآة الزمان في تاريخ الأعيان» لبسط ابن الجوزي (654هـ): من أوسع كتب التاريخ الإسلامي العام، حُفِّقَ منه جزآن فقط، ولا يزال القسم الأكبر منه مخطوطاً.

(5) وهو شاعر غزل من شعراء المدينة، وكان شريفاً ثبّتا في رواية الحديث. انظر: الشعر والشعراء 579/2، والأغاني 7160/20.

(6) الصّحاح (أذن).

(7) «تبصير المنتبه بتحرير المشتبه» لابن حجر العسقلاني (852هـ): اختصر فيه كتاب «المشتبه» للذهبي؛ وهو معرفة ما يشتهه ويتصحف من الأسماء والأنساب والكنى والألقاب.

(8) هو أبو نواس.

اسقني يا ابن أذين (1).....

و(أذينة) تسمى به جماعة، وافتح الدال - دال مهملة (2) تليها ياء تحتية مشددة -: والد

مزداس الخارجي وأخيه ابن عروة (3)، كما ذكره ابن مأكولا (4).

وفي كامل المبرد: «عروة بن أذينة من الخوارج، وأذينة جدّة له في الجاهلية، وهو عروة بن حذير، أحد بني ربيعة بن حنظلة» (5).

وفي كتاب الشعر (6) لابن قتيبة: عروة بن أذينة هو من بني ليث، وكان شريفاً ثنياً في رواية الحديث، وهو القائل:

قالت وأبشثتها وجدي فبحث به: قد كنت عندي تحب السّر فاستر

ألسّت تبصر من حولي؟ فقلت لها: غطى هوائك وما ألقى على بصري (7)

ووقفت عليه امرأة فقالت له: أنت الذي يقال له الرجل الصالح! وأنت تقول:

إذا وجدت أوار الحب في كبدي عمدت نحو سقاء القوم أبترد

هبني بردت ببرد الماء ظاهره فمّن لنار على الأحشاء تتقد؟ (8)

(1) صدر بيت لأبي نواس، وعجزه في ديوانه 407/2:

.....
وانظر التاج (أذن).
.....

(2) العبارة في ب: «وأذينة بدال مهملة مفتوحة تليها...».

(3) في تصير المنتبه 11/1: «وابن أذين - لم يسم -: هو الذي خاطبه أبو نواس بقوله:

اسقني يا ابن أذين من شراب الزرجون
وبالمهملة بعدها ياء مشددة من غير نون: أذينة والد مزداس الخارجي وأخيه عروة».

(4) هو الأمير سعد الملك أبو نصر علي بن هبة بن علي بن جعفر (475 هـ): مؤرخ من العلماء الحفاظ، من مصنفاته: «الإكمال» و«الوزراء». شذرات الذهب 381/3، الأعلام 30/5. وانظر ما ذكره عن ابن أذينة في كتابه الإكمال في رفع الارياب 48/1.

(5) الكامل 1097/3.

(6) هو كتاب «الشعر والشعراء». انظر 579/2.

(7) البيتان في ديوانه: 33 والشعر والشعراء 579/2 والعقد 24/6 وأمالى المرتضى 1/413 وكشف الطرة: 438.

(8) البيتان في ديوان عروة: 29 والشعر والشعراء 580/2 والعقد الفريد 24/6 وأمالى المرتضى 1/413 وحواشي ابن بري: 141 وكشف الطرة: 438.

والله ما قال هذا صالح قط!

وما أنشدناه له أولاً، أخذ منه البخارزي قوله:

[الكامل]

قالت، وقد ساءلتُ عنها كلَّ مَنْ لاقيته من حاضر أو بَادٍ:

أنا في فؤادك فأزِم طرفك نحوه تَرَنِي، فقلتُ لها: وأين فؤادي؟⁽⁹⁾

• • •

ويقولون لمن يأتي الذنب متعمداً: قد أخطأ، فيحرفون اللفظ والمعنى؛ لأنه لا يُقال: أخطأ إلا لمن لم يتعمد، أو لمن اجتهد فلم يُوافق الصواب.

حاصل الفرق أنه يقال لمن لا يتعمد الخطأ: أخطأ فهو مخطئ، والاسم منه: الخطأ. ولمن تعمّد: خطئ فهو خاطئ، والمصدر: الخطء، بكسر الخاء وسكون الطاء قبل الهمزة⁽¹⁰⁾. وقال ابن بري: «روى هذا ابن قتيبة، ثم عقبه برواية اتفاق (خطئ) و(أخطأ) في المعنى⁽¹¹⁾، وكذلك جمهور الرواة المفرقين بينهما، عقبوا التفرقة برواية التسوية⁽¹²⁾. وفي الإصحاح: قال أبو عبيدة: خطئ وأخطأ لغتان⁽¹³⁾، وأنشد لامرئ القيس⁽¹⁴⁾:

[مشطور الرجز]

يَا لَهْفَ هِنْدٍ إِذْ خَطِئْنَ كَاهِلًا

قال: أي أخطأت كاهلاً⁽¹⁵⁾. وفي⁽¹⁶⁾ المثل: وفي الخواطي سهم صائب⁽¹⁷⁾»⁽¹⁸⁾.

(9) البيتان في ديوان البخارزي: 91 ودمية القصر 805/2 وكشف الطرة: 439.

(10) اللسان (خطأ).

(11) انظر أدب الكاتب: 434.

(12) انظر: الصحاح (خطأ) والمصباح (خطو) وشرح أدب الكاتب للجواليقي: 227.

(13) انظر إصحاح المنطق: 294 ومجاز القرآن 1/318 و376.

(14) الرجز في ديوان امرئ القيس: 134، وقبله:

خَيْرَ مَعَدَّ خَسْباً وَنَائِلًا

وانظر إصحاح المنطق: 294 والشعر والشعراء 1/108 وتهذيب اللغة (خطئ) والصحاح واللسان (خطأ).

(15) سقطت من ب.

(16) في أ، ب، ط: «مع».

(17) المثل في: مجمع الأمثال 2/280 وفيه: «ومن الخواطي»، وفي جمهرة الأمثال 2/269 والمستقصى 2/345:

«ومع الخواطي».

(18) حواشي ابن بري: 142.

وقال الأزهرى: «الخطيئة والخطء: الإثم»⁽¹⁾. وفرق ابن عرفة⁽²⁾ بين (خطئ) و(أخطأ)، ولكن [لا]⁽³⁾ بالتمدد وعدمه، وذلك أنه قال: «يُقال: خطئ في دينه: إذا أثم، وأخطأ: إذا سلك سبيل خطأ عامداً أو غيرَ عامدٍ، ويقال: خطئ بمعنى أخطأ». وأنشد بيت امرئ القيس السابق، وروى فيه: يا لهف هند، ويا لهف نفسي. وإلى هذا الفرق نظر الجوهري حيث قال: «الخطأ: نقيض الصواب، ويُقال منه: أخطأ. والخطء: الذنب في قوله تعالى: ﴿إِنَّ قُلُوبَهُمْ كَانَ خِطْئًا كَبِيرًا﴾ [الإسراء: 31]؛ أي: إثماً، تقول⁽⁴⁾ منه: خطئى، والاسم: الخطيئة، على وزن فَعِيلَة»⁽⁵⁾.

وإذا كانت الخطيئة الإثم، فالعطف في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَكْسِبْ خَطِيئَةً أَوْ إِثْمًا﴾ [النساء: 112] تفسيري، لكن المشهور فيه أن يختص بالواو؛ كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا أَشْكُوا بَثِّي وَخُزْنِي إِلَى اللَّهِ﴾ [يوسف: 86]. والمصحح لهذا النوع اختلاف اللفظ، كما أنه مصحح للإضافة في مثل: جلمود صخر. وقال ابن مالك: (أو) أنبت عن (الواو) في هذه الآية⁽⁶⁾، ورده ابن هشام في شرح بانث سعاد، وقال: «يمكن أن يراد بالخطيئة ما وقع خطأ، وبالإثم ما وقع عمداً»⁽⁷⁾. وبه صرح في شرح⁽⁸⁾ عمدة الحفاظ.

وأنشد المصنّف له: [البسيط]

لا تخطونَ إلى خطءٍ ولا خطأ من بعدما الشيبُ في فؤديكَ قد وخطأ

فأيُّ عُذرٍ لمن شابت مَفَارِقُهُ إذا جرى في ميادين الهوى وخطأ⁽⁹⁾

وعلى هذا المنوال قول ابن الفارض [في رباعيته]⁽¹⁰⁾: [الدوبيت]

-
- (1) تهذيب اللغة (خطئ).
 - (2) هو أبو عبد الله إبراهيم بن محمد بن عرفة الأزدي المعروف بنفطويه (323 هـ): إمام في النحو، فقيه، محدث، من مصنفاته: «غريب القرآن» وكتاب التاريخ. إنباه الرواة 176/1، وفيات 11/1، الأعلام 61/1.
 - (3) سقطت من الأصل.
 - (4) في ب، ط: «يقال».
 - (5) الصّحاح (خطأ).
 - (6) انظر شرح التسهيل 197/3.
 - (7) شرح بانث سعاد: 164.
 - (8) ليست في أ، ب، ط.
 - (9) البيتان للحريري وهما في كشف الطرة: 91.
 - (10) زيادة من ط.

لَمَّا نَزَلَ الشَّيْبُ بِرَأْسِي وَخَطَا وَالْعُمُرُ مَعَ الشَّبَابِ وَلَّى وَخَطَا
أَصْبَحْتُ بِسُمْرٍ سَمَرَقَنْدٍ وَخَطَا لَا أَفْرُقُ بَيْنَ ذِي صَوَابٍ وَخَطَا⁽¹⁾

• • •

ويقولون لمن بدأ في إثارة شرٍّ أو فسادٍ أمر: إِنَّهُ قَدْ نَشِبَ فِيهِ، ووجه الكلام أن يُقال: قد نشم- بالميم- لا اشتقاقه من قولهم: نشم اللحم: إذا ابتدأ التغير والإرواح فيه.

ليس ما ادّعه بصحيح، وفي القاموس: «نَشَبَ فِي الشَّيْءِ: نَشَمَ»⁽²⁾. وفي البخاري: «لَمْ يَنْشَبْ أَنْ مَاتَ»⁽³⁾، وقد فسّروه بـ (لم يلبث)⁽⁴⁾. وهذه اللفظة عند العرب عبارة عن السرعة؛ فمعناها: فجاء الموت قبل أن ينشب في فعل شيء، وأصل النشوب التعلق. وفي الحديث: «قَدْ نَشَبُوا فِي قَتْلِ عَثْمَانَ»⁽⁵⁾؛ أي: وقعوا فيه. فقد علمت أن (نشب) بمعنى (نشم) ثابت لغة واستعمالاً، فلا وجه لما ذكره المصنّف.

ونظير وهمهم في هذه اللفظة قولهم: ما عتّب أن فعل كذا، ووجه الكلام أن يُقال: ما عتّم؛ أي: ما أبطأ ولبث.

ومنه: (العَيْتُوم) للجمل البطيء⁽⁶⁾. وهذا مما غفل عنه أوتغافل، ففي تهذيب الأزهري: «يُقَالُ: ضَرَبَ فُلَانًا فَمَا عَتَّمَ وَلَا عَتَّبَ وَلَا كَذَّبَ؛ أَي: لَمْ يَتِمَكَّتْ وَلَمْ يَتَبَاطَأْ فِي ضَرْبِهِ إِثَّاهُ»⁽⁷⁾.

(1) البيتان في ديوان ابن الفارض: 94 وشرحه للبوريني والنايلسي 234/2 وكشف الطرة: 91. و«خطا» الأولى: من وَخَطَهُ الشَّيْبُ بمعنى فارقه، والثانية: من خطا خطأ؛ أي: مشى، والثالثة: مكان في بلاد الترك، والأخيرة ضد الصواب.

(2) القاموس (نشب).

(3) جزء من حديث طويل في صحيح البخاري، كتاب بدء الوحي 5/1 وكتاب التعبير 2562/6 وفيه: «ثُمَّ لَمْ يَنْشَبْ وَرَقَةً أَنْ تُوفِّيَ وَقَتْرَ الْوَحْيِ».

(4) قال العيني في عمدة القاري 53/1: «قوله: ثم لم ينشب، أي: لم يلبث، وهو بفتح الياء -آخر الحروف- وسكون النون، وفتح الشين المعجمة، وفي آخره باء موحدة. وكأَنَّ المعنى: فجاء الموت قبل أن ينشب في فعل شيء... قال: وأصل النشوب التعلق».

(5) جزء من حديث للأحنف بن قيس، وهو في عمدة القاري 53/1 والتهاية 52/5 وفيهما: «... فقلت لصاحبي: قد أفل الحجاج، وإني لا أرى الناس إلا قد نشبوا في قتل عثمان».

(6) التاج (عتم).

(7) تهذيب اللغة (عتم). وانظر اللسان (عتم).

والميم والباء تَعْقَبَانِ فتُبدَلُ إحداهما من الأخرى كثيراً، فيقولون: لا زِب ولا زِم⁽¹⁾، وعَجِبُ الذَّنْبِ⁽²⁾ وعَجِمُ الذَّنْبِ. وظاهر كلامهم أنه مقيس مطرد.

وما ذكره في لام الأمر، من المسائل المشهورة في العربية، فلا حاجة إلى تكثير السواد بها.

• • •

ويقولون لمركز الضرائب: المَأْصَر - بفتح الصاد - والصَّوَاب كسرهما.

الضَّرَائِب: جَمْعُ ضَرِيَّة؛ وهي التي تُؤَخِّدُ في الدِّيَّة ونحوها⁽³⁾. والمَأْصِرُ: المحبس الذي يُحبس فيه⁽⁴⁾. وفي الصَّحاح والقاموس: المَأْصِر والمَأْصِر - بكسر الصاد المهملة وفتحها⁽⁵⁾ - فلا وجه لإنكاره.

وما ذكره من أمر الكسوة⁽⁶⁾، قيل: «الذي كساه هو المنذر بن الجارود⁽⁷⁾، وكان يُعجب بحديث أبي الأسود، ويغشى كلَّ منهما صاحبه، فقال له يوماً وقد رأى عليه مقطعة من برود كان يُلَازِم لبسها: يا أبا الأسود، قد لزمت لبس هذه المقطعة. فقال: ربِّ مملوك⁽⁸⁾ لا يستطيع فراقه؛ فأرسلها مثلاً، فعَلِمَ المنذر أنه محتاج إلى كسوة فكساه»⁽⁹⁾.

هذا أمرٌ يعرفه الصَّادِر والوارد، ووجه الكلام أن يُقال: الوارد والصَّادِر.

هذا ممَّا يقضى منه العجب؛ فإنَّ الواو لا تقتضي الترتيب، وكم وِرْدٍ بعد صَدْرٍ، وصَدْرٍ بعد

- (1) في اللسان (لرب): «العرب تقول: ليس هذا بضربة لازم ولا زِب، يُبدلون الباء ميماً لتقارب المخارج».
 - (2) في اللسان (عجم): «وعَجِمُ الذَّنْبِ وعَجِمُهُ جميعاً: عَجِبُهُ؛ وهو أصله، وهو الغصص. وزعم اللحياني أن ميمها بَدَل من الباء في عَجِب وعَجِب».
 - (3) اللسان (ضرب).
 - (4) اللسان (أصر).
 - (5) الصَّحاح والقاموس (أصر).
 - (6) أورد الحريري في الدرة قصة لأبي الأسود مع عبيد الله بن زياد، وأنه كساه، فخرج أبو الأسود وهو يقول:
- كَسَاكَ وَلَمْ تَشْكُكْهُ فَحَمِدْتَهُ أَخْ لَكَ يَعْطِيكَ الْجَزِيلُ وَيَأْصِرُ
واستشهد بالبيت على أن «يأصر» بمعنى يعطف، وهذا مما يدل على أن المكان «مأصر» بكسر الصاد.
- (7) هو بشر بن عمرو بن خنيس العبيدي، وأمه أمامة بنت النعمان (61 هـ): أمير من السادة الأجواد، وُلد في عهد النبي ﷺ، وشهد الجمل. الإصابة 6/264، الأعلام 7/292.
 - (8) في ب، ط: «مملوك».
 - (9) القول لابن بزّي في حواشيه: 145-146، وانظر الخبر في إنباه الزّواة 23/1.

وَزِدٌ⁽¹⁾، وقد استعمله العرب كثيراً على خلاف ما زعمه، قال الراجز: [مشطور الرجز]

وَالنَّاسُ بَيْنَ صَادِرٍ وَوَارِدٍ مثل حجيج البيت نحو خالد⁽²⁾
وقال جرير:

وَكُلُّ أَسْمَرَ خَطِيٍّ يُعْجَمُهُ في جوفه⁽³⁾ الموت إصدار وإيراد⁽⁴⁾
وليس لنا حاجة لإثبات مثله⁽⁵⁾.

• • •

ويقولون: ابت - بكسر الباء، مع همزة الوصل - وهو من أقبح أوهامهم.

الأولى ترك مثل هذا؛ فإنه لا يصدر عن عاقل!

وقوله: [هي]⁽⁶⁾ تاء أصلية⁽⁷⁾، اعترض عليه بأن التاء زائدة لا أصلية⁽⁸⁾، فلا حاجة⁽⁹⁾ لما ذكره. ويدفع بأن مراده بأصلاتها أنها عوض عن حرف أصلي؛ وهو لام الكلمة، أو كالأصلية لأنها للإلحاق بنحو: جذع، لكنه تسمّح في العبارة اعتماداً على ظهور المراد منه.

• • •

ويقولون: ودعت قافلة الحاج، فينطقون بما يتضاد الكلام فيه؛ لأنّ التوديع إنّما يكون لمن يخرج إلى السفر.

(1) في اللسان والقاموس (صدر): «ماله صادر ولا وارد». مأخوذ من الوزد والصدر.

(2) الرجز بلا نسبة في حواشي ابن بري: 147 وكشف الطرة: 308.

(3) في أ، ب، ط: «خومة».

(4) البيت في ديوان جرير 134/1 وفيه: «يُعْجَمُهُ» بدل «يعجمه».

(5) العبارة في ب، ط: «وليس لنا حاجة إلى شعر مثل هذا».

(6) زيادة من النسخ الأخرى.

(7) قال الحريري في الدرة: «وهذه التاء المتطرفة في بنت وفي أخت أيضاً، هي تاء أصلية تثبت في الوصل والوقف، وليست للتأنيث على الحقيقة؛ لأن تاء التأنيث يكون ما قبلها مفتوحاً... إلا أن تكون ألفاً».

(8) لعلّ المعارض هو ابن بري، فقد قال في حواشيه: 148: «ليست بأصلية، وإنّما هي زائدة للإلحاق».

(9) في ب، ط «وجه».

تبع في هذا ابن قتيبة⁽¹⁾، وليس بشيء؛ لأن الرفقة سُميت (قافلة) قبل قفولها تفاؤلاً⁽²⁾. وقال الصاغاني في كتاب الذيل والصلة: «من قال: القافلة: الراجعة من السفر، فقد غلط، بل ذلك للمبتدئة في السفر؛ تفاؤلاً لها بالرجوع⁽³⁾، كما قاله الأزهري⁽⁴⁾».

وهذا في كلامهم كثير؛ كقولهم للدمل: دُمِّل قبل اندماله، وللدغ: سليم قبل سلامته، وللبداء: مفازة، مع أنه كان القياس⁽⁵⁾ أن يُقال: مهلكة، في قول. قال الأصمعي: سُميت مفازة لأن من قطعها ونجا منها فاز. وحكى اللغويون أيضاً أنه يقال: فاز الرجل فوزاً: إذا هلك⁽⁶⁾. وهذا من محاسن العربية، فهذا كما قال البحرى:

إذا مَحَاسِنِي اللَّائِي أُدِلُّ بِهَا كَانَتْ ذُنُوبِي فَقُلْ لِي كَيْفَ أَعْتَذِرُ؟⁽⁷⁾
ومن لطائف زين الدين بن العجمي⁽⁸⁾:

سَرَى قَلْبِي الْمَضْنَى خِلَالَ رِكَابِهِمْ وَنَجْمُ سِرُورِي بَعْدَ بَعْدِهِمْ أَفْلُ
وَقَدْ فَتَحَ التَّسْهِيدُ أَجْفَانًا مَقْلَتِي وَسَارَ مَنَامِي خَلْفَ قَلْبِي وَمَا قَفْلُ⁽⁹⁾
وما ذكره المصنف في «رب» مردود⁽¹⁰⁾؛ لأنها تَرِدُ للتكثير كثيراً، حتى ادَّعى بعض أهل العربية أنه أصل معناها، وأثبت بقول الأعشى:

- (1) قال ابن قتيبة في أدب الكاتب: 24: «ومن ذلك (القافلة): يذهب الناس إلى أنها الرُّفْقَةُ في السفر ذاهبة كانت أو راجعة، وليس كذلك، إنما القافلة: الراجعة من السفر».
- (2) هذا ما ذهب إليه ابن برّي في حواشيه: 149.
- (3) في ب: «برجوعه».
- (4) التكملة والذيل والصلة (قفل).
- (5) في ب، ط: «والقياس فيها».
- (6) انظر الأضداد لابن الأنباري: 104 وفيه: «وقال الأصمعي وأبو عبيد: إنما سَمِيَ المدوِّغ سليماً على جهة التفاؤل بالسلامة، كما سُميت المهلكة مفازة على جهة التفاؤل لمن دخلها بالفوز».
- (7) البيت في ديوان البحرى 954/2 ودلائل الإعجاز: 494 وحاشية ياسين على التصريح 259/2.
- (8) هو أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عبد العزيز، عز الدين بن العجمي (673 هـ): كاتب حلي، خلف أباه في كتابة الإنشاء، له نظم كثير. معجم المؤلفين 276/8، الأعلام 322/5.
- (9) في أ، ب: «أعني» مكان «مقلي». لم أقف على البيتين.
- (10) قال الحريري في الدرّة: «ويشاكل هذا التناقض قولهم: ربّ مال كثير أنفقته، فينقضون أوّل كلامهم بآخره، ويجمعون بين المعنى وضده، لأن ربّ للتقليل».

رُبَّ رَفْدٍ هَرَقَتْهُ ذَلِكَ الْيَوْمَ وَأَسْرَى مِنْ مَعْشَرٍ أَقْيَالٍ⁽¹⁾

• • •

ويقولون: فلان أنصف من فلان، إشارة إلى أنه يُفَضَّلُ في النصفة عليه، فيحرفون القول ويحيلون المعنى فيه؛ لأنَّ معنى هو أنصف منه: أقوم منه بالنصفة التي هي الخدمة؛ لكونها مصدر نصفت القوم؛ أي: خدمتهم، فإذا أريد به التفضيل في الإنصاف فلا يُقال إلا: هو أحسن إنصافاً منه، أو أكثر إنصافاً.

إنكاره لـ (أنصف) ليس من الإنصاف، كما قاله ابن بري⁽²⁾. والذي أذاه إلى ارتكاب مثله ما اشتهر من أنَّ أفعال التفضيل لا يُصاغ إلا من الثلاثي، لكن إذا جاء النص⁽³⁾ هرب القياس، وقد ورد سماعه، كما ورد⁽⁴⁾: (هو أيسر منه) وأمثاله.

وحكى أبو القاسم الزجاجي أنَّ حسان بن ثابت رضي الله عنه لما أنشد النبي ﷺ قوله:

[الوافر]

أَتَهْجُوهُ وَلَسْتُ لَهُ بِكُفٍّ؟ فَشَرُّكُمْ خَيْرٌ كَمَا الْفِدَاءُ⁽⁵⁾

قالت الصحابة: يا رسول الله، هذا أنصف بيت قالته العرب⁽⁶⁾. فتكلموا بـ (أنصف)، وعليه أيضاً قول الشاعر:

وَأَنْصَفُ النَّاسِ فِي كُلِّ الْمَوَاطِنِ مَنْ يَسْقِي الْأَعَادِيَ بِالْكَأْسِ الَّذِي شَرِبَا⁽⁷⁾

(1) في ب، ط: «وفد» مكان «رفد». في ط: «فارقت» مكان «هرقت». والبيت في ديوان الأعشى: 295 والأضداد لابن الأنباري: 339 وحواشي ابن بري: 150 وشرح المفصل 28/8 والمغني: 764 والمقاصد النحوية 251/3 والخزانة 575/9 وكشف الطرة: 254. وفي بعضها «أقتال» بدل «أقيال».

(2) انظر حواشي ابن بري: 150.

(3) العبارة في ب، ط: «إذا هجم السماع».

(4) في ب: «في قولهم».

(5) البيت في ديوان حسان 18/1 والشعر والشعراء 302/1 والأضداد لابن الأنباري: 24 والعقد الفريد 295/5 وتهذيب اللغة (ند) وسمط اللآلي 353/1 وحواشي ابن بري: 151 والاقتضاب: 301 واللسان (كفا) و(ندد) والخزانة 232/9. وفي بعضها: «بند» بدل «يكف».

(6) انظر الخبر في حواشي ابن بري: 150 والاقتضاب: 301، ونسب في الأخير إلى ابن دريد.

(7) البيت لأبي أذينة ابن عمّ الأسود بن النعمان، من قصيدة في نهاية الأرب 320/15 برواية:

سقى المُعَادِينَ بِالْكَأْسِ الَّذِي شَرِبَا

ومما اتفق هنا أنهم قالوا: يتوصل إلى تفضيل المزيد بلفظ أشد، [مع أن أشد] (1) أيضاً مخالف للقياس، لكنه لما سُمع اتخذه سُلماً لِمَا خالف القياس.

فأما قول حسان بن ثابت:

كَلَتَاهُمَا حَلَبُ الْعَصِيرِ فَعَاظَنِي بِرُجَاةٍ أَرْخَاهُمَا لِلْمَقْصِلِ (2)

هو من قصيدة له (3) مَدَحَ بها آلَ جَفَنَةَ ملوك الشَّام قبل الإسلام - وأكثر مدائحه فيهم - وأولها:

أَسْأَلْتُ رَسْمَ الدَّارِ أَمْ لَمْ تَسْأَلِ بَيْنَ الْجَوَابِي فَالْتَصِيعِ فَحَوْمِلِ (4)
ومنها:

لِلَّهِ دُرٌّ عِصَابَةٌ نَادَمْتُهُمْ يَوْمًا بِجَلَقٍ فِي الزَّمَانِ الْأَوَّلِ
أَوْلَادُ جَفَنَةَ حَوْلَ قَبْرِ أَبِيهِمْ قَبْرِ ابْنِ مَارِيَةَ الْجَوَادِ الْمُفْضِلِ
يَسْقُونَ مَنْ وَرَدَ الْبَرِيصَ عَلَيْهِمْ بَرْدَى يُصَفِّقُ بِالرَّحِيقِ السَّلْسِلِ
يُسْقُونَ دَرِيَّاقَ الْمَدَامِ وَلَمْ تَكُنْ تَغْدُو وَلَا يَلِدُهُمْ بَقْفُ الْحَنْظَلِ (5)
بِيضُ الْوُجُوهِ كَرِيمَةٌ أَحْسَابُهُمْ شُمُّ الْأَنْفِ مِنَ الطَّرَازِ الْأَوَّلِ
يُغَشَّوْنَ حَتَّى مَا تَهَيَّرُ كَلَابُهُمْ لَا يَسْأَلُونَ عَنِ السَّوَادِ الْمُقْبِلِ
فَلَبِثْتُ أَرْمَانًا طَوَّالًا فِيهِمْ ثُمَّ أَذْكَرْتُ كَأَنِّي لَمْ أَفْعَلِ
أَوْ مَا تَرَى رَأْسِي تَغْيِيرَ لَوْنِهِ شَمَطًا فَأَصْبَحَ كَالثَّغَامِ الْمُثْجَلِ (6)

وبلا نسبة في: حواشي ابن بري: 151 وكشف الطرة: 76.

- (1) ما بين قوسين سقط من الأصل.
- (2) البيت في ديوان حسان 75/1 والأماشي الشجرية 160/2 واللسان (فصل) وكشف الطرة: 76.
- (3) القصيدة بتمامها في ديوان حسان 74/1-75.
- (4) في أ: «فالصنيع».
- (5) «المدام» سقطت من الأصل.
- (6) في أ: «كالنقَام».

ولقد شربت الخمرَ في حانوتها صهباء صافية قطعِ الفلفلِ
يسعى إليَّ بكأسِها مُتنطِفٌ فَيَعْلُنِي منها وإن لم أَنَهَلْ⁽¹⁾
إِنَّ التي ناولتني فَرَدَّدْتُهَا قُتِلْتُ قُتِلَتْ فَهَاتِهَا لم تُقْتَلِ
كِلَاهُمَا حَلَبُ الْعَصِيرِ فَعَاظِنِي بِزَجَاجَةٍ أَرْخَاهُمَا لِلْمَفْصِلِ

ثمَّ إِنَّه بعد ما قَصَّ الْقِصَّةَ⁽²⁾ قال: قوله: إِنَّ التي ناولتني.. الخ، عَنَى بها الخمر الممزوجة بالماء، ثمَّ قال: كِلَاهُمَا حَلَبُ الْعَصِيرِ؛ يريد الخمر المتحلَّبة من العنب، والماء المتحلَّب من السَّحاب، المكنى عنه بـ (المعصرات) في قوله تعالى: ﴿وَأَنْزَلْنَا مِنْ أَلْمُعْصِرَاتِ مَاءً ثَجَّابًا﴾ [النبا: 14] قال أبو محمد: هذا ما فسره عبيد الله بن الحسن القاضي.. وقد بقي في الشعر ما يحتاج إلى كشف سرِّه وتبيان نكتته، أمَّا قوله: إِنَّ التي... الخ، فَإِنَّه خاطب به السَّاقِي الذي كان ناوله كأسها ممزوجة؛ لأنه يُقال: قُتِلَتِ الخمر: إذا مزجتها.

قال الراغب: «أَصْلُ الْقَتْلِ: إِزَالَةُ الرُّوحِ عَنِ الْجَسَدِ كَالْمَوْتِ، لَكِنْ إِذَا اعْتُبِرَ بِفِعْلِ الْمُتَوَلَّى لِدَلَالَةِ الْقَتْلِ، وَإِذَا اعْتُبِرَ بِقَوْتِ الْحَيَاةِ يُقَالُ: مَوْتُ، وَاسْتُعِيرَ عَلَى سَبِيلِ الْمُبَالَغَةِ: قُتِلْتُ الْخَمْرُ بِالْمَاءِ: إِذَا مَزَجَتْهُ»⁽³⁾. ووجه الاستعارة فيه أن يُزِيلَ شِدَّتُهَا وَسَوَرَتُهَا، فَجَعَلَتْ نَشَاتُهَا كَرُوحِهَا، أَوْ جَعَلَتْ بِسُكْرِهَا عَدُوًّا [يَسْتَحِقُّ أَنْ يُقْتَلَ]⁽⁴⁾؛ كما قلت: [مجزوء الرمل]

قُلْتُ لِلنَّدَمَانِ لَمَّا مَزَقُوا بُرْدَ الدِّيَاجِي:
قُتِلَتْنَا الرِّاحُ صَرْفًا فَاقْتُلُوهَا بِالْمِزَاجِ⁽⁵⁾

ومن⁽⁶⁾ الحماسة العلوية لمسلم بن الوليد⁽⁷⁾، أخذ من حسان هذا المعنى وزاد فيه؛ إذ

(1) في أ، ب، ط: «متنطق».

(2) قوله: «بعد ما قَصَّ الْقِصَّةَ» ليس في ب، ط. وعنى بالقصة حكاية رواها الحريري مما رواه أبو بكر محمد بن أبي القاسم الأنباري عن أبيه، حول بيت حسان المذكور.

(3) مفردات ألفاظ القرآن: 655.

(4) ما بين المعقوفين زيادة من ب، ط.

(5) البيتان للشهاب الخفاجي في كشف الطرة: 79.

(6) من هنا إلى آخر البيتين ليس في أ، ب، ط.

(7) هو أبو الوليد مسلم بن الوليد الأنصاري، المعروف بصريع الغواني (208 هـ): شاعر غزل من أهل الكوفة، وهو أول من أكثر البديع، له ديوان شعر مطبوع. طبقات الشعراء: 234، الأعلام 223/7.

خَلَطْنَا دَمًا مِنْ كَرَمَةٍ بِدِمَائِنَا فَأَظْهَرَ فِي الْأَلْوَانِ مَنَا الدَّمَ الدَّمُ
إِذَا شِئْتُمَا أَنْ تَسْقِيَانِي مُدَامَةً فَلَا تَقْتُلَاهَا كُلُّ مَيِّتٍ مُحَرَّمٌ⁽¹⁾

فَكَأَنَّهُ أَرَادَ أَنْ يَعْلَمَهُ أَنَّهُ قَدْ فَطِنَ لِمَا فَعَلَهُ، ثُمَّ مَا اقْتَنَعَ بِذَلِكَ مِنْهُ حَتَّى دَعَا عَلَيْهِ بِالْقَتْلِ فِي مَقَابِلَةِ الْمَرْجِ، وَقَدْ أَحْسَنَ كُلَّ الْإِحْسَانِ فِي تَجْنِيسِ اللَّفْظِ، ثُمَّ إِنَّهُ عَقَّبَ الدَّعَاءَ عَلَيْهِ بِأَنْ اسْتَغْنَى مِنْهُ مَا لَمْ يَقْتُلْ؛ يَعْنِي الصَّرْفَ الَّتِي لَمْ تَمْزَجَ.. وَقَوْلُهُ: «أَرَاخَاهُمَا لِلْمَفْصَلِ» يَعْنِي بِهِ اللَّسَانَ، وَيَسْمَى مِفْصَلًا - بِكسر الميم - لِأَنَّهُ يَفْصِلُ بَيْنَ الْحَقِّ وَالْبَاطِلِ.
فِيمَا نَقَلَهُ خَلَّلَ مِنْ وَجْهِهِ:

- مِنْهَا: أَنْ مَعْنَى «أَرَاخَاهُمَا»: أَشَدَّهُمَا إِرْخَاءً لَا رِخَاوَةً، فَقَوْلُهُ: أَصْلُ هَذَا الْفِعْلِ: رَخَوَ، لَا يَجْدِي نَفْعًا؛ لِأَنَّ كَوْنَ أَصْلِهِ كَذَلِكَ - مَعَ أَنَّهُ غَيْرُ مُرَادٍ - لَا يَصَحُّحُهُ.
- وَمِنْهَا: أَنَّ ابْنَ الشَّجَرِيِّ قَالَ فِي أَمَالِيهِ - بَعْدَمَا نَقَلَ هَذَا الْكَلَامَ -: «إِنَّ فِيهِ فُسَادًا مِنْ وَجْهِهِ ثَلَاثَةً:

الْأَوَّلُ: أَنَّ «كِلْتَاهُمَا» حِينَئِذٍ عِبَارَةٌ عَنْ مُؤَنَّثَتَيْنِ، وَالْمَاءُ لَيْسَ بِمُؤَنَّثٍ، وَلَيْسَ لَهُ اسْمُ مُؤَنَّثٍ حَتَّى يُعْتَبَرَ، كَمَا فِي قَوْلِهِمْ: أَنَّهُ كِتَابِي؛ أَي: صَحِيفَتِي، وَالتَّغْلِيبُ إِنَّمَا يَكُونُ لِلْمَذْكُورِ عَلَى الْمُؤَنَّثِ.

الثَّانِي: أَنَّ «أَرَاخَاهُمَا» اسْمُ تَفْضِيلٍ، فَيَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ فِي الْمَاءِ إِرْخَاءٌ لِلْمَفْصَلِ، وَالْخَمْرُ أَزِيدُ مِنْهُ، وَهُوَ بَاطِلٌ؛ إِذْ لَيْسَ فِيهِ إِرْخَاءٌ أَصْلًا.

الثَّالِثُ: أَنَّهُ قَالَ فِي الْحِكَايَةِ: فَالْحَلْبُ عَصِيرُ الْعَنْبِ، وَفِي بَيْتِ حَسَّانَ: «حَلْبُ الْعَصِيرِ»، فَيُلْزَمُ إِضَافَةُ الشَّيْءِ إِلَى نَفْسِهِ، وَعِنْدِي أَنَّهُ أَرَادَ: كِلْتَا الْخَمْرَتَيْنِ أَوْ الْكَأْسَيْنِ - الصَّرْفُ وَالْمَمْزُوجَةُ - حَلْبُ الْعَنْبِ، فَنَاوَلْنِي أَشَدَّهُمَا إِرْخَاءً لِلْمَفْصَلِ؛ وَهُوَ الصَّرْفُ⁽²⁾. وَقَدْ أَسْلَفْنَا لَكَ مَا فِي تَغْلِيبِ الْمُؤَنَّثِ عَلَى الْمَذْكُورِ، فَتَذَكَّرْ.

(1) فِي الْأَصْلِ: «فَأَظْهَرَ فِي أَلْوَانِ الدَّمِ بِالْدَمِ»، وَهَذَا مُخَالَفٌ لِرُوْيِ الْقَصِيدَةِ، فَأُثِّبَتْ مَا فِي الدِّيَوَانِ: 179، وَانْظُرْ: طَبَقَاتُ الشُّعْرَاءِ: 238 وَكُشْفُ الطَّرَةِ: 79.

(2) أَمَالِي ابْنِ الشَّجَرِيِّ 2/160-161.

وقوله: إن الماء لا إرخاء فيه، فيه ما لا يخفى. والإضافة المذكورة من إضافة الأعم إلى الأخص، وقال ابن برّي: «تسمية ماء السحاب أو السحاب (عصيراً) ليس بمعروف، وهي معصرات من الإعصار؛ وهو الإنجاء⁽¹⁾ من المكروه. وقد روي «المفصل» هنا بفتح الميم وكسر الصاد، على أنه واحد مفصل الأعضاء»⁽²⁾.

وقوله:

[المتقارب]

وكأسٍ شَرِبْتُ على لَذَّةٍ وأُخْرَى تداوَيْتُ منها بها⁽³⁾

هو من قصيدة للأعشى، وبعده:

لكي يعلمَ النَّاسُ أنِّي امرؤٌ أَتَيْتُ اللَّذَاذَةَ مِنْ بَابِهَا

وقوله:

[البسيط]

دَغَ عَنكَ لَوْمِي فَإِنَّ اللَّوْمَ إِغْرَاءٌ وَدَاوَنِي بَالْتِي كَانَتْ هِيَ الدَّاءُ⁽⁴⁾

مطلع قصيدة أبي نواس المشهورة:

صَفْرَاءُ لَا تَنْزِلُ الْأَحْزَانُ سَاحَتَهَا لَوْ مَسَّهَا حَجَرٌ مَسَّتْهُ سَرَّاءُ

ومن العجب هنا ما في الحواشي الحسينية للمطوّل⁽⁵⁾، من أنه لما ذكر هذا البيت قال: هو

في وصف الذهب، وقيل: هي الخمر!

ويقولون لمن أصابته جنابة: قد جُنِبَ، فيوهمون فيه⁽⁶⁾.

(1) في ب، ط: «الإلجاء».

(2) حواشي ابن برّي: 152-153.

(3) البيت في ديوان الأعشى: 34 وكشف الطرة: 80.

(4) البيت لأبي نواس، وهو في ديوانه 21/1 واللسان (شفع) والمغني: 200 والهمع 189/4 والخزانة 434/11 وكشف الطرة: 80.

(5) «المطوّل»: شرح واف على «تلخيص المفتاح» في المعاني والبيان للعلامة التفتازاني (792 هـ). وهو مطبوع في بيروت بدار الكتب العلمية، ومن الحواشي عليه: الحواشي الحسينية.

(6) تمام قول الحريري في الدرّة: «...لأنّ معنى جُنِبَ: أصابته ريح الجنوب، فأما الجنابة فيقال فيه: قد أُجْنِبَ».

يُقال: جَنْبٌ وَأَجْنَبٌ، كما في القاموس وغيره⁽¹⁾. وقد حكاه عن السجستاني⁽²⁾، فلا معنى لعدّه من الأوهام، إلّا فضول الكلام.

فيحذفون الياء من (ثمان)، والصواب إثباتها⁽³⁾.

قال ابن بري: «الكوفيون يجيزون حذف هذه الياء في الشعر، وأنشد عليه ثعلب قوله:
[مشطور الرجز]

لَهَا ثَنَايَا أَرْبَعٌ حَسَانٌ وَأَرْبَعٌ فَشَغْرُهَا ثَمَانٌ»⁽⁴⁾
وفيه نظر.

وقوله: «يَخِيطُنَ السَّرِيحَا»⁽⁵⁾، السريح: قطعة من قدّ وجلد. وقوله: يُجَوِّزُ في ضرورة الشعر حذف الياء. فيه أنه وقع في القرآن؛ كقوله تعالى: ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَنزَرُ﴾ [الفجر: 4]، فكيف يُعدّ من الضرورة؟

• • •

ويقولون: ابتعثُ عبداً وجاريةً أخرى، فيوهمون فيه؛ لأنّ العرب لم تصف بلفظتي (آخر) و(أخرى) وجمعهما إلّا ما يجانس المذكور قبله؛ كما قال تعالى: ﴿أَفَرَأَيْتُمُ اللَّتَّ وَالْعُزَّىٰ وَمَنْوَةَ الثَّالِثَةَ الْآخَرَىٰ﴾ [التجم: 19-20].

هذا ما قاله كثيرٌ من النحاة وأهل اللغة. قال نجم الأئمة الرضي: «(آخر) لا يستعمل إلّا فيما كان من جنس ما تقدّم، فلا يُقال: زيد وامرأة أخرى»⁽⁶⁾. ولا عبرة بقول بعض النحاة: إنّه

(1) انظر القاموس (جنب).

(2) قال الحريري في الدرّة: «وجوّز أبو حاتم السجستاني فيه: جنب...».

(3) ثمام قول الحريري في الدرّة: «ويقولون: عندي ثمان نسوة، وثمان عشرة جارية، وثمانئة درهم، فيحذفون...».

(4) حواشي ابن بري: 154. والرجز المذكور قالته جدّة سفيان، انظر: تهذيب اللغة (ثمان) والخزانة 365/7 وكشف الطرّة: 189.

(5) جزء بيت [من الوافر] لمضرّس الفقعسي، ذكره الحريري، وثمانه:

وَطِرْتُ بِمَنْصُلِي فِي يَغَمَلَاتٍ دَوَامِي الْأَيْدِ يَخِيطُنَ السَّرِيحَا
على أن الياء حذفت فيه لضرورة الشعر.

(6) شرح الكافية للرضي 42/1.

يجوز: فرس وحمار آخر؛ لأنهما من جنس المركوب.

وقال أبو حيّان: «اختار الزمخشري وابن عطية في قوله تعالى: ﴿وَيَأْتِ بِقَآرِبَةٍ﴾ [النساء: 133] أن يكونوا⁽¹⁾ من غير جنس النَّاس، وهو خطأ، وكونه من قبيل المجاز كما قيل، لا يتم به المراد لمخالفته لاستعمال العرب؛ فإنَّ (غيراً) تقع على المغاير في جنس أو وصف، و(آخر) لا تقع إلا على المغايرة في أبعاد جنس واحد»⁽²⁾.

وفي الدرّ المصون: «إنَّ هذا غير مُتَّفَق عليه، إلاَّ أنه يُردّ على الزمخشري: أنَّ (آخرين) صفةٌ موصوف محذوف، والصفة لا تقوم مقام موصوفها إلاَّ إذا كانت خاصّة؛ نحو: مررتُ بكتّاب، أو إذا دلَّ الدليل على تعيين الموصوف، وهنا ليست بخاصّة، فلا بد من⁽³⁾ أن تكون من جنس الأوّل لتدلّ على المحذوف»⁽⁴⁾.

وقال ابنُ يسعون⁽⁵⁾ والصَّقْلِي⁽⁶⁾ وجماعة: إن العرب لا تقول: مررت برجلين وآخر؛ لأنّه إنّما يقابل (آخر) ما كان من جنسه؛ تثنية وجمعاً وإفراداً⁽⁷⁾.

وقال ابن هشام في تذكرته -ومن خطّه نقلت-: «هذا غير صحيح؛ لقول ربعة بن مُكْدَم⁽⁸⁾:

ولقد شَفَعْتُهما بآخرٍ ثالثٍ وأبى الفرارَ إلى الغداةِ تَكْرُمي⁽⁹⁾

وقال أبو حية النّميري⁽¹⁰⁾:

[البسيط]

(1) في ب: «تكون».

(2) البحر المحيط 92/4-93.

(3) سقطت من ب.

(4) الدرّ المصون 113/4.

(5) هو أبو الحجاج يوسف بن يقي بن يوسف بن مسعود، المعروف بابن يسعون (بعد 542هـ): نحوي، من مصنفاته: المصباح في شرح الإيضاح. البغية 363/2.

(6) هو ابن ظفر، سبقت ترجمته.

(7) انظر شرح الكافية 42/1 والارتشاف 2334/5.

(8) هو ربعة بن مُكْدَم بن عامر بن خُثْثان (62 ق. هـ): أحد فرسان مُضَر المعدودين والمشهورين في الجاهلية. الأغاني 5821/16، الأعلام 17/3.

(9) البيت في الأغاني 5835/16 والبحر المحيط 17/10.

(10) هو أبو حية الهيثم بن الربيع بن زرارة، من بني عامر (نحو 183 هـ): شاعر مجيد، فصيح، من مخضرمي الدولتين الأموية والعباسية. الشعر والشعراء 774/2، الأعلام 103/8.

وكنْتُ أمشي على ثنتين مُعتدلاً فصِرْتُ أمشي على أخرى من الشَّجر⁽¹⁾

وإنمَّا يعنون بكونه من جنس ما قبله، أن يكون اسم الموصوف بـ (آخر) في اللفظ أو التقدير، يصح وقوعه على المتقدّم الذي قول بـ (آخر) من⁽²⁾ جهة التواطؤ، ولذلك لو قلت: جاءني زيد وآخر، كان سائغاً؛ لأنّ التقدير: ورجل آخر، وكذا: جاءني زيد وأخرى؛ تريد: نسمة أخرى، وكذا: اشتريْتُ فرساً ومركوباً آخر، سائغ وإن كان المركوب الآخر جملاً؛ لوقوع المركوب عليهما بالتواطؤ، فإن كان وقوع الاسم عليهما من⁽³⁾ جهة الاشتراك المحض؛ فإن كانت حقيقتهما واحدة جازت المسألة؛ نحو: قام أحدُ الزيدين وقعد الآخر، وإن لم تكن حقيقتهما واحدة لم يجز؛ لأنّه لم يقابل به ما هو من جنسه؛ نحو: رأيت المشتري والمشتري الآخر؛ تريدُ بأحدهما الكوكب، وبالأخر مقابل البائع.

وهل يشترط مع⁽⁴⁾ التواطؤ اتّفاقهما في التذكير؟ فيه خلاف، فذهب المبرّد إلى عدم اشتراطه⁽⁵⁾، فيجوز: جاءني جاريتك وإنسان⁽⁶⁾ آخر، واشترطه ابن جني، والصحيح ما ذهب إليه المبرّد، بدليل قول عنتره:

[الكامل]

والخَيْلُ تَفْتَحُ الغبارَ عَوَابِساً من بين شَيْظَمَةٍ وآخَرَ شَيْظَمٍ⁽⁷⁾

وما ذكره من أن (آخر) يقابل به ما تقدّمه من جنسه، هو المختار، وإلّا فقد يستعملونه من غير أن يتقدّمه شيء من جنسه. وزعم أبو الحسن أنّ ذلك لا يجوز إلّا في الشعر، فلو قلت: جاءني آخر، من غير أن تتكلّم قبله بشيء من صنفه، لم يجز، ولو قلت: أكلت رغيفاً وهذا قميص آخر، لم يحسن.

[البسيط]

وأما قول الشاعر:

(1) البيت في ديوان أبي حنّة 187 والخصائص 207/1 وسمط اللآلي 1785، ونُسب في أمالي القاضي 163/2 لعبد بن عبيد بن بجيلة أسود، وبلا نسبة في الدر المصنوع 177/1 وشرح شذور الذهب: 247.

(2) في ب: «على».

(3) في ب، ط: «على».

(4) في ب، ط: «في».

(5) انظر المقتضب 244/3.

(6) سقطت من ب.

(7) البيت في ديوان عنتره: 68 وروايته فيه: «الحَبَارُ عَوَابِساً... وأجر د شَيْظَم»، وحينئذ لا شاهد فيه. وانظر تهذيب اللغة والصّحاح واللسان والتاج (شظم) والخيار: الأرض اللينة، والشَيْظَم: الطويل من الخيل.

صَلَّى عَلَى عَزَّةِ الرَّحْمَنِ وَابْتَهَا لَيْلَى وَصَلَّى عَلَى جَارَاتِهَا الْأُخْرَى⁽¹⁾
فَحُمِلَ⁽²⁾ عَلَى أَنَّهُ جَعَلَ ابْنَتَهَا جَارَةً لَهَا.
وقابل (أخر) وهو جمع بـ (ابنتها) وهو مفرد.

وزعم السهيلي أن (أخرى) في قوله تعالى: ﴿وَمِنَ اللَّائِي الْأُخْرَى﴾ استعملت من غير أن يتقدمها شيء من صنفها؛ لأنه عنى بها مناة الطاغية التي كانوا يهللون إليها بقديد، فجعلها ثالثة للآت والعزى، وأخرى لمناة التي كان يعبدها عمرو بن الجحوح وغيره من قومه، مع أنه لم يتقدم لها ذكر⁽³⁾. والصواب أنه جعلها أخرى بالنظر إلى الآت والعزى، وساغ ذلك لأن الموصوف بالأخرى - وهو الثالثة - يصح وقوعه على الآت والعزى، ألا ترى أن كل واحدة منهن ثالثة بالنظر إلى صاحبتيها؟ وإنما اتجه عندي هذا؛ لما ذكره أبو الحسن من أن استعمال (آخر) و(أخرى) من غير أن يتقدمهما صنفهما، لا يجوز إلا في الشعر.

وفي المسائل الصغرى⁽⁴⁾ للأخفش: «لا تستعمله العرب⁽⁵⁾ إلا فيما هو من صنف ما قبله، فلو قلت: أناني صديق لك وعدو لك آخر، لم يحسن؛ لأنه لغو من الكلام، وهو يشبه «سائر» و(بقية) و(بعض) في أنه لا يستعمل إلا في جنسه، فلو قلت: ضربت رجلاً وترك سائر النساء، لم يكن كلاماً».

وفي الحديث أن رسول الله ﷺ وجد خفة في مرضه، فقال: «انظروا من أتكني عليه... فجاءت بريرة ورجل آخر، فاتكأ عليهما»⁽⁶⁾.

وليس المراد بالجنس الجنس المنطقي، بل ما يشمل النوع والصنف، والحاصل أنه لا يشترط على الأصح اتفاقهما في الأفراد والتذكير وما يقابلهما، وإنما يشترط أن يكون بينه وبين ما قبله اشتراك في معنى قصد اشتراكهما فيه، لئلا يلغو الوصف.

(1) البيت للفتال الكلابي، وهو في ديوانه: 53 وفيه: «عَمْرَة» بدل «عزة»، والمقتضب 244/3.

(2) في ب: «فمحمول».

(3) قوله: «مع أنه لم يتقدم لها ذكر» سقط من ب، ط.

(4) «المسائل الصغرى»: كتاب في النحو للأخفش الأوسط أبي الحسن سعيد بن مسعدة (215هـ). انظر: هدية العارفين 388/1.

(5) العبارة في ب: «لا تستعمل العرب لفظة آخر...».

(6) من حديث طويل في كنز العمال 634/5 وروايته فيه: «فجاءت بريرة وآخر معها، فاعتمد عليهما».

الفند الزماني⁽¹⁾: هو شاعر من شعراء الحماسة، والفند - بفاء مكسورة ونون ساكنة ودال مهملة - ومعناه في الأصل: قطعة الجبل، ولُقّب به لعظم خَلْقِهِ⁽²⁾، أو لأنّه قال لأصحابه في يوم حرب: استندوا إليّ فإنّي لكم فند؛ قاله المرزوقي⁽³⁾. و«الزماني»: بكسر الزاي المعجمة وتشديد الميم: نسبة إلى زِمَان: أبو حَيٍّ من بكر، كما في الصّاح⁽⁴⁾.

ويقولون في جمع بيضاء وسوداء وخضراء: بيضاوات وسوداوات وخضراوات، وهو لحن فاحش؛ لأنّ العرب لم تجمع فعلاء الذي هو مؤنث أفعل بالألف والتاء، بل جمعته على: فُعْل؛ نحو: خضر.

هذا مشروط بالأ ينقل إلى الاسميّة حقيقة أو حكماً ك: (سوداء) إذا جُعِلَ علماً، و(خضراء) في الحديث: «لَيْسَ فِي الْخَضِرَاوَاتِ، صدقة»⁽⁵⁾؛ لأنّه غلب على القول حتّى شمل الأخضر وغيره، وقد صرّح بصحّته، كما ورد في الحديث، قاله المبرّد في كتاب المقتضب⁽⁶⁾.

وأما (خضراوات) بضّم الخاء، الجاري على ألسنة النّاس، فقال في الطّلبة: «لا وجه له، وقال بعضهم: الصّحيحُ فيه: الخُضْرَاتِ، جمعُ خُضْرَةٍ»⁽⁷⁾.

والعلّة فيه أنّه لما كان هذا التّوع من المؤنث على غير لفظ المذكّر، ومبتيّاً على صيغة أخرى، قلّ تمكّنه وامتنع من الجمع بالألف والتاء، كما امتنع مذكّره من الجمع بالواو والتّون.

هذا منقوض بأفعل التفضيل؛ فإنّه يُجمع بالواو والنون، فيقال: (أفضلون) قياساً مطرداً، مع أنّ مؤنثه على صيغة أخرى؛ وهي (فضلى)، فتدبر.

(1) قال الحريري في الدرة: «يدل على ذلك أنك إذا قلت: قال الفند الزماني وقال آخر، كان تقدير الكلام: وقال آخر من الشعراء». وهو سهل بن شيان بن ربيعة بن زِمَان البكري (بعد 70 ق. هـ): شاعر جاهلي، فارس بكر وسيدّها وقائدها. الشعر والشعراء 85/1، الخزّانة 434/3، الأعلام 179/3.

(2) العبارة في ب: «وقوله: قال الفند الزماني - بفاء مكسورة ونون ساكنة ودال مهملة - قطعة الجبل العظيمة، ولُقّب به شاعر من شعراء الحماسة، قيل: لعظم خلقه...».

(3) انظر شرح ديوان الحماسة للمرزوقي 32/1.

(4) الصّاح (زمن).

(5) الحديث في النهاية 41/2 وشرح الجامع الصغير للمناوي 326/2.

(6) انظر المقتضب 218/2.

(7) طلبة الطّلبة: 96.

يا أبتى ويا أمتى، فيثبتون ياء الإضافة فيهما مع إدخال تاء التانيث عليهما؛ قياساً على قولهم: عمّتي، وهو خطأ.

إذا كان المنادى المضاف إلى ياء المتكلم أباً أو أمّاً، ففيه لكثرة الاستعمال لغات؛ فتفتح وتكسر وتضم⁽¹⁾، أو يؤتى بالفاء مع التاء؛ كما قال: [مشطور الرجز]

يا أَبَتَا عَلِّكَ أَوْ عَسَاكَ⁽²⁾

واختلفوا في هذه التاء؛ فقال الكوفيتون: هي لتانيث الكلمة، وياء المتكلم مقدرة بعدها، ورُدّ بجواز قلبها هاء في الوقف، ولو كان بعدها ياء لم يجز. وذهب البصريون إلى أنها عوض من ياء الإضافة، ولذلك لا يُجمع بينهما فيقال: يا أبتى ويا أمتى، إلا للضرورة⁽³⁾. والصحيح أنه ليس بضرورة، إلا أنه شاذ؛ لأنه قرئ به في قوله تعالى: ﴿بَحَسْرَتٍ عَلَى مَا قَرَرْتُ فِي جَنِّ اللَّهِ﴾ [الزمر: 56] كما في الكشف⁽⁴⁾، فقول المصنف: إنه خطأ، خطأ.

ومن غريب هذه الكلمة قولهم فيها: يا أبات؛ كما قال الشاعر: [الطويل]

تقول ابنتي لَمَّا رَأَتْني شاحِباً: كَأَنَّكَ فِيهَا يَا أَبَاتَ غَرِيبُ⁽⁵⁾

فـ «يا أبات غريب» غريب⁽⁶⁾، خُرِّجَ على أنّ «أبا» مقصور، والتاء عوض من ياء المتكلم، وكان الأصل: يا أباي، وقيل: الألف فيه إشباع⁽⁷⁾.

• • •

ويقولون: عَيَّرْتُهُ بالكذب، والأفصح أن يقال: عَيَّرْتَهُ الكذب، بحذف الباء.

(1) انظر شرح المفصل 12/2.

(2) نُسِبَ الرّجَزُ لرؤية، وهو في ملحقات ديوانه: 181 والكتاب 375/2 وشرح المفصل 12/2 وشرح الأشموني 528/1، وبلا نسبة في: الخصائص 96/2 والإنصاف 222/1 والمغني: 201 و917 وشرح التصريح 213/1 و178/2 والهمع 145/2 والخزانة 262/5.

(3) انظر شرح المفصل 366/5 وشرح التصريح 179/2.

(4) في الكشف 137/4: «وقرئ: (يا حسرتا) على الأصل، و(يا حسرتاي) على الجمع بين العوض والمعوض».

(5) نُسِبَ البيت إلى أبي الحدرجان في نواذر اللغة: 239، وهو بلا نسبة في: الخصائص 339/1 واللسان (أبو) وتوضيح المقاصد 319/3 والمقاصد النحوية 253/4 وشرح التصريح 178/2.

(6) قوله: «ف: يا أبات غريب، غريب» سقط من ب، ط.

(7) شرح التصريح 178/2.

قال ابن بري: «قد جاء تعدياً (غيرته) بالباء في كلام الفُصحاء من العرب؛ كقول عدي بن
[الخفيف]

أَيُّهَا الثَّامِتُ الْمَعْيَرُ بِالْدهْرِ أَنْتَ الْمَبْرَأُ الْمَوْفُورُ؟ (١)
وقال أيضاً:
[الخفيف]

أَيُّهَا الثَّامِتُ الْمُعَيَّرُ بِالشَّيْءِ بِأَقْلَنِّ الشَّبَابِ افْتِخَارُ (2)
وقال الصلتان (3) لجريز:

أَعْيَرْتَنَا بِالْبُخْلِ أَنْ كَانَ مَا لَنَا لَوْ دُ أُبُوكَ الْكَلْبُ لَوْ كَانَ ذَا بَخْلٍ⁽⁴⁾
 ثم إنه لا شاهد له فيما أنشده على تعديده بنفسه؛ لا طراد حذف حرف الجر مع (إن) و(أن)،
 والشاهد قول حميد بن ثور:

[الطويل]

وَقَوْلُ لَيْلَى الْأَخْيَاطِ (6):

أَعْيَرْتَنَا أَلْبَانَهَا وَلَحْمَهَا وَذَلِكَ عَارِياً بِنَ رَيْطَةِ ظَاهِرُ (5)

[الطويل]

أَعْيَّرْتَنِي دَاءً بِأُمِّكَ مِثْلُهُ (7)

- (1) البيت في ديوان عدي بن زيد: 184 والأغاني 1/556 وشرح الحماسة للمرزوقي 1/111 وأمالى ابن الشجري 91/1 وحواشي ابن برّي: 159 والخزانة 9/506.
- (2) نُسب البيت هنا - نقلاً عن ابن برّي في حواشيه - لعدي بن زيد، ولم يصححه الشارح، والصواب أنه لرؤبة بن العجاج، كما في ديوانه: 189 وأمالى المرتضى 1/598 والخزانة 1/92.
- (3) هو قُثم بن خبيبة أو خبيبة المعروف بالسلطان العبدي (نحو 80 هـ): شاعر حكيم من بني محارب. الشعر والشعراء 2/500، الخزانة 1/308، الأعلام 5/190.
- (4) نُسب البيت للسلطان العبدي في الحواشي والخزانة 2/178، ولخليد عيين بن أو للسلطان في سمط اللآلي 766/2.
- (5) نُسب البيت هنا نقلاً عن حواشي ابن بري لحميد بن ثور، وليس في ديوانه، ونسب لسبرة بن عمرو الفقعسي في شرح الحماسة للمرزوقي 1/238 والخزانة 9/504.
- (6) هي ليلي بنت عبد الله بن الرحال بن شداد بن كعب، من بني عامر بن صعصعة (نحو 80 هـ): شاعرة فصيحة جميلة، من المتقدمات، اشتهرت بأخبارها مع توبة بن حمير. الشعر والشعراء 1/448، فوات الوفيات 47/2، الأعلام 5/249. والبيت في ديوان ليلي: 103 وعجزه:
- (7) حواشي ابن بري: 156.

مع أبيات أخر أنشدتها، ويكفي من القلادة ما أحاط بالجيد، وإذا اتسع الخاتم سقط. ثم إن قوله: **الأفصح يُنافي قوله: لم يسمع في كلام بليغ ولا شعر فصيح**⁽¹⁾! وذكر الإمام المرزوقي أنهما جائزان⁽²⁾، وكذا في شرح البخاري: **غيرته: نسبته إلى العار وعييته، ويُقال: غيرته كذا، وبكذا.**

وقوله: **«وعِترني» البيت**⁽³⁾، هو من قصيدة لأبي ذؤيب الهذلي يرثي بها بعض قومه؛ وأولها:

هل الدهرُ إلا ليلةٌ ونهارها وإلا طُلوعُ الشَّمسِ ثمَّ غيارها
أبى القلبُ إلا أُمُّ عمرو فأصبحت تُحرِّقُ ناري بالشُّكَاةِ ونارها
وعِيرها الواشون أنسي أحبَّها وتلك شكاةٌ ظاهرٌ عنكَ عارها⁽⁴⁾

يعني كما قال المرزوقي في شرح ديوانه: إنه يريد تشجيعها، ويقول: إن التعبير زائلٌ عنكَ؛ لأن مثلي لا يستنكف من محبته⁽⁵⁾. ويُقال: **ظَهَرْتُ بحاجتي**⁽⁶⁾، وجعلتها بظهر؛ أي: لم تنتظر فيها ولم تقضها⁽⁷⁾، ويقال: **أظهرت بها**، وقوله: **«ظاهر»** من هذا، فهو بمعنى زائل، لا بمعناه المشهور، وهو ظاهر لأخذه من (جعلته بظهر)، وهو في الأصل كناية عن تركه وزواله، لا من الظهور، وهذا يتعدى بـ (عن)، وذلك بـ (اللام).

وأفاد المصنف أنه يكون بمعنى (ملازم) فيتعدى بـ (على)؛ كما تقول العرب: **اللوئم ظاهر عنك، والتعمة ظاهرة عليك؛ أي: ملازمة.** وهذا أيضاً من الكناية، ويجيء هذا بمعنى الغلبة، فيقال: **ظهر على العدو، وأظهره الله عليه.** وبمعنى: **أطلع، ويكون بمعنى: باطل**⁽⁸⁾؛ كما فُسر

(1) قال الحريري في الدرّة: «ولم يُسمع في كلام بليغ ولا شعر فصيح تعدية (غيرته) بالباء».

(2) انظر شرح الحماسة للمرزوقي 239/1.

(3) البيت كما في الدرّة:

(4) وعِيرني الواشون أني أحبَّها وتلك شكاةٌ ظاهرٌ عنكَ عارها
الأبيات في ديوان الهذليين 21/1، وانظر الثالث - موضع الشاهد - في: مقاييس اللغة (ظهر) وشرح الحماسة للمرزوقي 238/1 وحواشي ابن بري: 158 والخزانة 505/9، وبلا نسبة في المجمل (ظهر).

(5) في ب، ط: «صحبتة».

(6) في ب، ط: «لحاجتي»، تصحيف.

(7) انظر شرح ديوان الهذليين للسكري 5/1، وانظر القاموس (ظهر).

(8) انظر البحر المحيط 394/6 في تفسير الآية المذكورة.

به قوله تعالى: ﴿أَمْ تَتُوبُونَ، بِمَا لَا يَعْلَمُ فِي الْأَرْضِ أَمْ يَبْظِهَرُ مِنَ الْقَوْلِ﴾ [الرعد: 33]، والظاهر أنه من المعنى الأول.

وروي «تلك» و«عنك» بفتح الكاف، فالخطاب لنفسه؛ أي: تلك شكاة زائل من ناحيتك [عارها] (1)؛ أي: عيب هذه المقالة لا يلزم إذا كانت من جهتك، ويبعد أن يكون يريد تسليته نفسه بقوله: «ظاهر عنك»؛ لقوله: «وعيرها» دون «عيرني». وإذا كسرت الكاف فهو ظاهر، ففيه التفات، ويجوز أن يكون المعنى أن اشتهاها بهذا الأمر مَحَا عاره عنها؛ لأنَّ الأسماع قد أَلْفَتْه، والنفوس قد أنست به، فصار على تقررهِ وتكرره في القلوب، وقيام الناس وقعودهم بما يستعمله من العفاف فيه، كالحلال والمباح، ويدل على هذا المعنى قوله فيما بعد: [الطويل]

فَإِنْ أَعْتَذِرَ مِنْهَا فَإِنِّي مُكَذِّبٌ وَإِنْ تَعْتَذِرْ يُرَدِّدْ عَلَيْكَ اعْتَذَارُهَا (2)

وقد تمثّل بعجز هذا البيت عبد الله بن الزبير (3)، حين تُودي في المسجد الحرام في وقعته المشهورة: يا بن ذات التطايقين، فقال: إيه وأبيه: وتلك شكاة ظاهر عنك عارها.

أي: ما عُدَّ من معاييه، هو عنده من مآثره ومناقبه (4)؛ لأنه من السعادة؛ كما قال أبو - عبادة (5):

إِذَا مَحَاسِنِي اللَّاتِي أُدِلُّ بِهَا كَانَتْ ذُنُوبِي فَقُلْ لِي: كَيْفَ أَعْتَذِرُ؟ (6)

لأنَّ أمه تُبِتْ بذلك لما شَقَّتْ نطاقها ليلة خروج النبي ﷺ إلى الغار، فجعلت شقة منه لِسُفْرَةِ رسول الله ﷺ، والأخرى عصاة لقربته (7).

(1) سقطت من الأصل.

(2) البيت في ديوان الهذليين 22/1.

(3) هو أبو بكر عبد الله بن الزبير بن العوام القرشي، الأسدي (73 هـ): من خطباء قريش المعدودين، وهو أول مولود وُلِدَ في الإسلام بعد الهجرة. سير أعلام النبلاء 4/459، أسد الغابة 3/242، الأعلام 4/87.

(4) في ب: «المآثر والمناقب».

(5) أي: البحرِ.

(6) سبق تخريجه.

(7) انظر الخبر في أسد الغابة 8/7.

وفي ربيع الأبرار⁽¹⁾: «أن عبد الله بن أبي بكر⁽²⁾ أتى الغار ليلاً بالسفرة ومعه أسماء، وما كان للسفرة شناق، فشقت من نطاقها شقة وجعلته شناقاً، فقال لها النبي ﷺ: «قد أبدلك الله بنطاقك هذا نطاقين في الجنة»، وقيل: كان لها نطاقان، تجعل⁽³⁾ في أحدهما الزاد إلى الغار. وقيل: كانت تظاهر بين نطاقين لشدة التستر، فسميت رضي الله عنها ذات النطاقين⁽⁴⁾.

ويقولون: بدأ⁽⁵⁾ به أولاً، والصواب: بدأ⁽⁶⁾ به أول - بالضم - كما قال معن بن أوس⁽⁷⁾:
[الطويل]

لَعَمْرُكَ مَا أَدْرِي، وَإِنِّي لَأَوْجَلُ عَلَى أَيْنَا تَعْدُو المَنِيَّةُ أَوَّلُ؟⁽⁸⁾

وإنما بُني (أول) هنا؛ لأن الإضافة مرادة فيه؛ إذ تقدير الكلام: بدأ به أول الناس، فلما قطع عن الإضافة بُني كأسماء الغايات.

(أول) له ثلاثة استعمالات:

الأول: أن يكون صفة بمعنى (أسبق) فيكون أفعل تفضيل، وتجري عليه أحكامه؛ من جرّ المفضّل عليه بـ (من)، فيقال: أول من أمس، ويضاف ويعرّف بـ (أل) ويثنّى ويجمع، إلّا أنّه اختصّ بحكم ليس لغيره من أسماء التفضيل؛ وهو جواز حذف المضاف إليه، وبناءؤه على الضمّ حملاً له على (قبل) و(بعد)؛ لأنّه بمعنى (قبل) فأعطي له حكم رديفه، فيقال: ابدأ بهذا أول - بالضم - أي: أول الأشياء، ولا يجوز هذا في غيره من أسماء التفضيل، ويجوز فتحه بلا تنوين لأنّه ممنوع من الصّرف للوزن والصفة، ويجوز جرّه بغير تنوين في: (من أول) على تقدير

(1) «ربيع الأبرار ونصوص الأخبار في المحاضرات»: لأبي القاسم الزمخشري (538 هـ).

(2) هو عبد الله بن أبي بكر الصديق رضي الله عنهما، شقيق أسماء بنت أبي بكر (11 هـ): صحابي جليل. أسد الغابة 188/3، الإصابة 42/3.

(3) في ب: «تحمل».

(4) ربيع الأبرار 17/3.

(5) في ب، ط: «أبدأ».

(6) في ب، ط: «أبدأ».

(7) هو معن بن أوس بن نصر زياد المزني (64 هـ): شاعر فحل، من مخضرمي الجاهلية والإسلام. له ديوان شعر مطبوع. الشعر والشعراء 1/248، الخزائن 7/260، الأعلام 7/273.

(8) البيت في ديوان معن بن أوس: 57 وشرح أدب الكاتب للجوالقي: 282. وبلا نسبة في: المقتضب 3/246 والأساس (وجل) وأمالى ابن الشجري 1/328 و263/2 وشرح المفصل 4/87 و6/98 وشرح الكافية 2/218 وشرح شذور الذهب: 133.

الإضافة إلى مقدر الثبوت.

والثاني: أن يدخله معنى الظرفية، فينصب على الظرفية⁽¹⁾ كغيره من الصفات المشربة معنى الظرفية؛ ك: (أَسْفَلَ) في قوله تعالى: ﴿وَالرَّكْبُ اسْفَلَ مِنْكُمْ﴾ [الأنفال: 42]؛ لأنه صفة لظرف أو في حكمه، فتقول: ما رأيته مذ عام أول؛ أي: ما رأيته عاماً قبل عامنا هذا.

الثالث: أن يكون مجرّداً عن الوصفية كسائر الأسماء الجامدة، فينصرف ويُنَوَّن؛ ك: «أَفْكَلُ» اسم للزّعدة⁽²⁾، فيقال: ما لهُ من أولٍ ولا آخر.

قال أبو حيان: وفي محفوظي أن مؤنث هذا: أوله، فإن سُمِّيت به امتنع صرفه ك: (أول) الذي هو علم ليوم الأحد قديماً، وأسماء أيام الأسبوع قديماً هي هذه: [الوافر]

أَوَّلُ أَنْ أَعِيشَ وَأَنْ يَوْمِي بِأَوَّلٍ أَوْ بِأَهْوَنٍ أَوْ جُبَارٍ

أو التالي دُبَارٍ أَوْ فَيَوْمِي بِمُؤَنَسٍ أَوْ عَرُوبَةٍ أَوْ شِيَارٍ⁽³⁾

وقولهم: أبدأ به أول، بتقدير: أول من كذا، فحذف المفضل عليه، وهو جائز، إلا أنه في (أول) الذي هو صفة لازم لكثرة استعمالهم إياه. هذا محصل ما في كتاب سيبويه⁽⁴⁾ وشرحه⁽⁵⁾.

على أن (أول) إذا أعرب لا يصرف؛ لأنه على وزن (أفعل) وهو صفة. هذا ممّا وهم فيه؛ لأنه إذا أعرب يكون اسماً وصفة كما يتناه لك، وإعراجه وتنوينه لا يختصّ بما ذكره من المثال، بل هو حيث كان اسماً أعرب كذلك.

ومن مفاحش ألحان العامة إلحاقهم هاء التأنيث بـ (أول)؛ فيقولون: الأولة، كناية عن الأولى، ولم يُسمع في لغات العرب إدخال الهاء على (أفعل) الذي هو صفة... إلخ.

في شرح الفصيح للمرزوقي: كان ذلك عاماً أول، لا يُنَوَّن (أول) لأنه لا ينصرف في المعرفة والنكرة جميعاً؛ لكونه أفعل صفة، ولذلك كان مؤنثه (أولى). فأما إجازتهم «الأولة» فلا تهم

(1) قوله: «فينصب على الظرفية» سقط من ب.

(2) القاموس (فكل).

(3) نُسِبَ البيتان لشاعر جاهلي لم يُعرف اسمه، انظر: الإنصاف 497/2 واللسان (عرب) و(جبر) و(دبر) وتذكرة النحاة: 425 والمقاصد النحوية 367/4 والهمع 120/1.

(4) انظر الكتاب 195/3 وشرح الكافية 217/2.

(5) في أ، ب، ط: «شروحه».

يستعملونها مع⁽¹⁾ (الآخرة) كثيراً، وهي فاعلة؛ نحو قوله تعالى: ﴿لَهُ الْحَمْدُ فِي الْأُولَى وَالْآخِرَةِ﴾ [القصص: 70]، وقال أيضاً: ﴿فَأَعِذْهُ اللَّهُ نَكَالَ الْآخِرَةِ وَالْأُولَى﴾ [النازعات: 25]. وإنما قلت: استعمل معه كثيراً؛ لأنه قد جاء: ﴿وَقَالَتْ أُولَئِهِنَّ لِأَخْرَجْنَهُنَّ﴾ [الأعراف: 39]، وقال: [البسيط]

..... أن سوف تُلْحَقَ أولاننا بأخرانا⁽²⁾

والحكم على الأول بأنه أفعل، قول البصريين⁽³⁾، وفاؤه وعينه واو، وهو نادر مثل (دون)، والهمزة من (الأولى) بدل لازم من الواو فيه لاجتماع واوين، الأولى مضمومة، وأصله: (وَوَلِي). وقال الدُرَيْدِي: «أول: فوعل، وليس بأفعل، [كان الأصل: وَوَلَأُ]⁽⁴⁾ فقلبت الواو الأولى همزة، وأدغمت واو فَوُعَل في عين الفعل»⁽⁵⁾.

ومن هنا يعرف أن مَنْ قَالَ: (أَوَّلَة) خطأ، أخطأ⁽⁶⁾؛ لإثبات الثقات لها كالمرزوقي وإمام أهل العربية أبي حيان. وفي منتهى الأرب⁽⁷⁾ يقال: أولى وأوَّلَة. وفي الأساس: «تقول⁽⁸⁾: جمل أول وناقَة أوَّلَة: إذا تقدَّما الإبل»⁽⁹⁾.

وما علَّل به المنع من أنه صفة لا تلحقه التاء، وهم منه؛ لأنه اسم جامد ك: (أفكل). وهذا من الفوائد النفيسة. وقول المرزوقي: إنَّ الأولى تقابلها العرب بالأخرى تارة، وبالأخرة أخرى، وبه جاء السَّماع، ممَّا ينبغي التنبيه لهُ، كما قاله ابنُ هشام في تذكرته. وفي قول ابنِ دُرَيْد: (وزن أولى: فَوُعَل) نظرٌ يُعلم ممَّا قدَّمناه أولاً.

(1) في الأصل: «موضع».

(2) عجز بيت لأمية بن أبي الصلت، و صدره في ديوانه: 517:

وقد علمنا لو أنَّ العلمَ ينفعنا
وانظر: الخزائن 248/1 وكشف الطرَّة: 23.

(3) انظر: شرح الكافية 218/2.

(4) زيادة من جمهرة اللغة يقتضيها السياق.

(5) جمهرة اللغة (أول).

(6) سقطت من ب.

(7) في أ: «الافتداء».

(8) في ط: «يقال».

(9) الأساس (أول).

وما أنشده المصنّف لمعن بن أؤس المزني، من قصيدة له مذكورة في الحماسة وشروحها⁽¹⁾، وأوْجَل - في البيت - مضارع وجل بمعنى خاف، أو صفة بمعنى وجل؛ ك: أخشن وخشن، والمَنِيَّة: الموت.

• • •

ويقولون لهذا النوع من المسموم: سوسن - بضم السين - فيوهمون فيه، كما أنّ بعض المحدثين ضمّها فتطير من اسمه، وكتب إلى من أهده له:

[السريع]

لَمْ يَكْفِكَ الْهَجْرُ فَأَهْدَيْتَ لِي تَفَاوُلًا بِالسُّوءِ لِي سُوْسَنَةً

أَوَّلَهَا سُوءًا وَبَاقِي اسْمِهَا يُخْبِرُ أَنَّ السُّوءَ يَبْقَى سَنَةً⁽²⁾

والصّواب أن يقال فيه: سوسن - بفتح السين -، وكذلك يُقال: رَوْشَن - بفتح الراء - ليلحقا بما جاء على وزن فُوعِل؛ نحو: جوهر وجُورِب وكوثر وتولب؛ إذ ما سمع في أمثلة العرب فُوعِل إلا (جُودِر) في قول بعضهم.

هذا مع أنه غير صحيح يرد عليه أمور:

منها: أنه أنكر الضمّ في (سوسن)، وقد حكاه ابن العربي⁽³⁾ عن ثعلب، كما حكاه صاحب القاموس⁽⁴⁾.

ومنها: أن تخصيصه التطير بالضم لا وجه له؛ لأن التطير كما يكون في الضمّ يكون في الفتح؛ لأن السُّوء بالضمّ والفتح متقاربان، وبهما قرئ في القرآن⁽⁵⁾.

ومنها: أن قوله: لم يأت على فُوعِل بالضمّ إلا (جُودِر)، خطأ من وجهين: لأنّ (جُودِر) وزنه فُعْلَل⁽⁶⁾، ولو حُقِّقت همزته بإبدالها واوا لم يخرج عن وزنه، ولأنّه حُكي عن ثعلب أنّه

(1) انظر القصيدة في ديوان الحماسة 13/2-16.

(2) البتتان بلا نسبة في: تصحيح التصحيف: 323 وكشف الطرة: 284.

(3) في أ، ب، ط: «ابن المغربي». ولعله الحسين بن علي الوزير المغربي (418هـ). الأعلام 245/2.

(4) في القاموس (السوسن): «السُّوسُن - كجَوْهَر - هذا المسموم». ولم يذكر الضم فيه.

(5) قرأ ابن كثير وأبو عمرو لفظ «السوء» في قوله تعالى: ﴿عَلَيْهِمْ دَائِرَةُ السَّوْءِ﴾ [الفتح: 6] بضم السين، وقرأ

الباقون بفتحها. انظر: السبعة لابن مجاهد: 603.

(6) في الأصل: «فوعِل».

قال: لم يأت على قُوْعَلٍ إِلَّا (سُوسن)، و(صُوبج): وهو ما ييسط الخَبَاز عليه الرِّقَاق⁽¹⁾، والعامة تقول له: شُوبَق⁽²⁾. و(جُوْذِر): وهو ولدُ البقرة الوُخْشِيَّة⁽³⁾، وقيل: إِنَّه معرَّب⁽⁴⁾. و(تُولب): وهو جحش الحمار.

وفي شرح المفصل لابن يعيش: «إذا ثبتت زيادة حرف في كلمة في لغة، ثبتت زيادتها في لغة أخرى؛ نحو (جوْذِر) حُكي فيه الفتح والضمّ، فالهمزة فيه زائدة، [لزيادتها]⁽⁵⁾ في لغة من ضمّ؛ إذ ليس في الأصول مثل جُغْفَر - بضَمّ الجيم وفتح الفاء - وإذا ثبتت زيادتها [في هذه اللغة]⁽⁶⁾ كانت زائدة في اللغة الأخرى؛ لأنها لا تكون زائدة في لغة أصلاً في اللغة الأخرى، وهذا محال»⁽⁷⁾. وفيه نظر يُعلم ممّا مرّ.

لأبي بكر بن القوطيّة الأندلسي⁽⁸⁾: هو محمد بن عمر بن عبد العزيز بن إبراهيم بن عيسى بن مزاحم، المعروف بابن القوطيّة، القرطبي النحوي، مولى عمر بن عبد العزيز رحمته الله. والقوطيّة: أمّ إبراهيم، وأصله من إشبيلية، والقوطية - بالقاف المضمومة يليها واو ساكنة ثم طاء مهملة - نسبة إلى قوط بن حام بن نوح، واسمها ميادة بنت المنذر. وقوط: أبو السودان والسند والهند، فمعناه أنها جارية سوداء في الأصل. وهو إمام معمر، لغويّ، محدث، فقيه، له تآليف منها: «شرح أدب الكاتب»، وكتاب «الأفعال» وهو كتاب جليل القدر، وكانت وفاته في سنة سبع وستين وثلاثمئة، يوم الثلاثاء لسبع بقين من ربيع الأول.

وقال الفتح بن خاقان⁽⁹⁾ في مطمح الأنفس: «هو أحد المجدين في الطلب، المشهورين بالعلم والأدب، المتدّبين للتعليم والتصنيف، مقرّ له بحسن الترتيب والتأليف، وله شعر

(1) القاموس (صوبج).

(2) القاموس (شوبق).

(3) القاموس (جوذِر).

(4) المعرَّب للجواليقي: 246.

(5) زيادة من ب، ط. وفي أ: «لأنها زائدة في...».

(6) زيادة من ب.

(7) شرح المفصل لابن يعيش 135/6.

(8) ذكره الحريري في الدرّة، وأورد له شعراً في وصف السّوسن.

(9) هو أبو محمد الفتح بن خاقان بن أحمد بن غرطوج (247 هـ): أديب وشاعر فصيح، من تآليفه: «اختلاف الملوك». معجم الشعراء: 171، سير أعلام النبلاء 82/10، الأعلام 133/5.

نفيس^(١)، أكثره أوصاف وتشبيه؛ كقوله في الربيع:

ضحك الثرى وبدا لك استبشاره واخضرَ شاربه وطرَّ عذاره
وأنت حدائقه وآزر نبتُه وتعطّرت أنوارُه وثمارُه^(٢)
واهتزّ ذابل كلّ ماء قراره لمّا أتى متطلّعا آذارُه
وتعمت صُلع الرّبا بنباتِه وترنّمت من عُجْمَة أطيارُه^(٣)

أقول: هو شعر بديع^(٤)، وفيه من الاستعارة ما يعلمه^(٥) مَنْ لَهُ خبرة بعلم البلاغة، وليس فيه شيء يحتاج إلى البيان غير قوله: واهتز... الخ، فإنه شَبّه أنهاره برماح تهتزّ إذا مرّت عليها^(٦) الرّياح. وآذار: شهر من شهور الخريف بلسان الفرس القديم، وهو في لغتهم: (آذر) بمدة واحدة، ووقع نادراً (آذار) أيضاً، فعربوه.

بقي هنا أنّ في السّوسن لغة أخرى مشهورة في لسان المولدين؛ وهي: سُوسان - بضّم أوّله وزيادة ألف قبل النّون - كقول ابن النّبيّه:

[المنسرح]

.....
في مُلتَقَى وَرْدِهِ وَسُوسَانِه^(٧)

وقول بعض المغاربة:

[الطويل]

ونزّهت طرّفي في حدائق أزهرت بها زهرة السّوسان والآس والورد^(٨)
يا حابل اذكر حلاً^(٩): مَثَلٌ يُضرب لتدارك الأمر بإبقاء ما يلزم، والعامة تقول فيه: [حامل

(١) في ب، ط: «فاضل نبيه».

(٢) في ب، ط: «وزعت حدائقه وآزر نبتُه وتنوعت».

(٣) مطمح الأنفس: 288.

(٤) في ب، ط: «بليغ».

(٥) في ب، ط: «يعرفه».

(٦) في ب: «بها».

(٧) عجز بيت لابن النّبيّه، وصدّره في ديوان: 131:

شَدَّ الكَلْبُ بِنْدَ تَحْتِ آسَتِهِ

(٨) البيت بلا نسبة في: كشف الطّرة: 285.

(٩) قال الحريري في الدرّة: «جرى الوادي فطم على القلب، والمسموع في هذا المثل: وطم على القرّي».

-بالميم- وإنما هو⁽¹⁾ حابل -بالباء الموحدة- من حَبَل بمعنى⁽²⁾: ربط بالحبل، وتمتته: ويا حانت اذكر خلاً.

ويقولون لمن نبت شاربه: طُرَّ -بضم الطاء-، والصواب أن يُقال: طُرَّ -بفتحها- كما يقال: طُرَّ وَبَرَّ الناقة: إذا بدا صغاره وناعمه، ومنه قولهم: شارب طرير.

بالطاء، وترير بالتاء، يُقال: طُرَّ جسمه وترّ، فهو بين الطرارة والترارة؛ وهي لحم الشباب وطرأوته⁽³⁾، وأما كون طُرَّ -بضم الطاء- معناه: قطع، وبالفتح معناه: نبت، فهو اللغة الفصيحة الشائعة في الاستعمال. وقال الصّاعاني في الغُباب⁽⁴⁾: طُرَّ -بالضم- في (طُرَّ الشارب) لغة أيضاً. فعَدَّ المصنّف لها خطأ غير مسلم.

ومن المُلح فيه قول الشهاب المنصوري⁽⁵⁾: [المنسرح]

قد فتن العاشقين حين بدا بطلعة كالهلال أبرزها

طرَّ له شارب على شفة كالآس في الورد حين طرّرها⁽⁶⁾

ونقيض هذا الوهم قولهم في النادم المتحير: سقط في يده -بفتح السين- والصواب أن يُقال فيه: سقط في يده -بضم السين، والبناء للمجهول- وقد سُمع فيه: أسقط، إلا أن الأولى أفصح؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَمَّا سَقَطَ فِي أَيْدِيهِمْ﴾ [الأعراف: 149].

في منتهى الأرب: قال الفراء: يجوز (أسقط)، و(سقط) هو الأكثر الأجود⁽⁷⁾. و(سَقَطَ) بالفتح والبناء للفاعل قليلة، قال الأخفش: وقرئ بها في الشواذ، كأنه أضمر الندم؛ [أي: سقط

ونظيره في التصحيف قولهم: يا حامل اذكر خلاً، وإنما هو: يا حابل... وفي مجمع الأمثال 411/2: «يا عاقِد اذكر خلاً». قال: «ويروى: يا حامل».

(1) ما بين المعقوفين سقط من الأصل.

(2) في ب، ط: «إذا».

(3) اللسان: (طرر).

(4) «الغُباب الزاخر» في اللغة: ألّفه الصّاعاني (650 هـ)، توفي قبل أن يكمله. انظر كشف الظنون 1122/2.

(5) هو أحمد بن محمد بن علي، شهاب الدين المنصوري السلمي، المعروف بابن الهائم (887 هـ): شاعر مضري، له ديوان كبير. شذرات الذهب 346/7، الأعلام 231/1.

(6) البيتان في كشف الطرة: 322.

(7) معاني القرآن للفراء 393/1.

الندم⁽¹⁾ في أيديهم⁽²⁾. وقال بعض أهل اللغة: بالهمزة والبناء لما لم يسم فاعله.

وبهذا علم ما في كلام المصنف، وأن ما أنكره ليس بمنكر، وقد ناقض هو نفسه، ووقع فيما فرّ منه؛ حيث قال في مقاماته: «فَسَقَطَ الْفَتَى فِي يَدِهِ».

قال المطرزي في شرحه: «سَقَطَ فِي يَدِهِ»: يضرب مثلاً للنادم المتحير، ومعناه ندم؛ لأنّ من شأن مَنْ اشتدّ ندمه أن يعضّ يده، فتصير يده مسقوطةً فيها، كأنّ فاه وقع فيها. وسقط: مسند إلى يده، وهو من باب الكناية.

وفي مجمع الأمثال: «قال الزجاجي: (سَقَطَ فِي أَيْدِيهِمْ): نَظِمَ لَمْ يُسْمَعْ قَبْلَ الْقُرْآنِ، وَلَا تَعْرِفُهُ الْعَرَبُ فِي النَّظْمِ وَالنَّثْرِ جَاهِلِيَّةً وَإِسْلَامًا، فَلَمَّا سَمِعُوهُ خَفِيَ عَلَيْهِمْ وَجْهُ اسْتِعْمَالِهِ؛ لَكُونَهُ لَمْ يَقْرَعْ أَسْمَاعَهُمْ، قَالَ أَبُو نَوَاسٍ: [مشطور الرجز]

فِي نَشْوَرَةٍ قَدْ سَقَطَتْ مِنْهَا يَدِي

وهو العالم النحرير، فأخطأ في استعماله. وذكر أبو حاتم: سَقَطَ فُلَانٌ فِي يَدِهِ، وهذا مثل قول أبي نواس⁽³⁾.

وكلّ ذلك شاذّ إن صحّ، وكأنّ الحريري بنى قوله على ما ذكرت. وقال الواحدي: قُرئ «سَقَطَ» معلوماً ومجهولاً، ومعناه على ما حقّقه المفسّرون وأهل اللغة: ندم، ووجهه كما قال الزجاج - بعد ما ذكر ما نقله المطرزي بعينه -: أن اليد إنّما دُكِّرَتْ لتأويلها بالعضو؛ لأنه يُقال لما يحصل - وإن لم يُحسّ -: وقع في يده، كما يُقال: حصل في يده مكروه، بتشبيه ما وقع في النفس وفي القلب بما يُرى في العين⁽⁴⁾. وإنّما خُصَّتْ اليد لأنها تُبَاشِرُ بها الأمور؛ كما قال تعالى: ﴿ذَٰلِكَ بِمَا قَدَّمْتَ يَدَاكَ﴾ [الحج: 10]، أو لأنّ النَّدَمَ يظهر أثره بعدما حصل في اليد؛ كعضّها، وضرب إحدى اليدين على الأخرى، فلذا أضيف إليها، كما يظهر السُّرُورُ بالضَّحِكِ والاهتزاز ونحوه. وقيل: لأنّ النادم عادته أن يُطَاطَى رأسه ويضع ذقنه على يده، حتى لو أزالها سقط لوجهه⁽⁵⁾، فاليد مسقوطة عليها، و(في) بمعنى (على).

(1) ما بين قوسين سقط من الأصل.

(2) انظر معاني القرآن للأخفش 532/2 ومعجم القراءات 164/3 واللسان (سقط).

(3) مجمع الأمثال 330/1-331.

(4) انظر معاني القرآن للزجاج 378/2 في خلال حديثه عن الآية السابقة.

(5) انظر البحر المحيط 179/5.

وقيل: هو من السَّقَاط: وهو كثرة الخطأ، قال: [الرمل]

كَيْفَ يَرْجُونَ سِقَاطِي بَعْدَمَا لَفَعَ الرَّأْسَ بَيَاضٌ وَصَلَعَ؟⁽¹⁾

وقيل: مأخوذ من سَقِيط الجليد والندى؛ لعدم ثباته، فهو مَثَلٌ لمن لم يحصل من سعيه على فائدة غير التَّدم. وجعله الزمخشري كناية؛ لعدم المانع عن إرادة الحقيقة، وفاعله على البناء للمعلوم: (العَضُّ) لا (الضَم)؛⁽²⁾ لأنه أقرب إلى المقصود، ولأنَّ كونه كناية عن التَّدم إنَّما هو حيث يكون سقوط الفم على وجه العَضِّ. ثم الأيدي⁽³⁾ على هذا حقيقة، وعلى تفسير الزجاج استعاره بالكناية.

وأما كونه كناية إيمائية - كما قاله الطيبي - فلا دلالة له⁽⁴⁾ عليه، إلا أن يقال: سقوط التَّدم في القلب أو النفس، كناية عن ثبوته للشخص، وإنما اعتبر التشبيه فيما يحصل لا في اليد؛ ليكون استعارة تصريحية؛ لأنه لا معنى لتشبيه اليد بالقلب إلا بهذا الاعتبار.

وقال القطب⁽⁵⁾: إنه على تفسير الزجاج استعارة تمثيلية؛ لأنه شبَّه حال الندم في القلب بحال الشيء في اليد في التحقُّق والظهور، ثم عبَّر عنه بالسَّقَوط في اليد.

و(سقط) هنا عدَّه بعضهم من الأفعال التي لا تتصرَّف ك: (نعم). وقراءة ابن السَّمِيع⁽⁶⁾: «سَقَطَ»⁽⁷⁾ معلوماً فاعله: التَّدم كما قال الزجاج، أو العَضُّ كما قال الزمخشري، أو الخسران كما قال ابن عطية⁽⁸⁾، وكلَّه تمثيل.

(1) البيت لسويد بن أبي كاهل اليشكري، وهو في ديوانه: 284 والمفضليات: 199 برواية: «لاح» بدل «لفع»، وتفسير ابن عطية 85/6 واللسان (سقط).

(2) انظر الكشف 160/2.

(3) في ب، ط: «اليد».

(4) في أ، ب، ط: «فيه».

(5) هو محمود بن مسعود بن مصلح الفارسي، قطب الدين الشيرازي (710هـ): مفسر عالم بالعقليات، له: «فتح المَثَان في تفسير القرآن» و«مشكلات التفسير». سير أعلام النبلاء 390/17، البغية 282/2، الأعلام 187/7.

(6) هو أبو عبد الله اليماني، محمد بن عبد الرحمن بن السَّمِيع: له اختيار في القراءة، قرأ على أبي حيوة شريح ابن يزيد ونافع، قراءته ضعيفة من الشواذ. غاية النهاية في طبقات القراء 162/2.

(7) قرأ ابن السَّمِيع «سَقَطَ» من الآية السابقة معلوماً، انظر: الكشف 160/2 والبحر المحيط 179/5.

(8) انظر تفسير ابن عطية 84/6.

وقرأ ابن أبي عبلة⁽¹⁾: «أسقط» مزيداً مجهولاً⁽²⁾، وهي لغة نقلها الفراء والزجاج. وبهذا اتضح لك ما في هذا المقام، من الصواب والأوهام، ومن الحور المقصورات في الخيام.

ويقولون: ركض الفرس - بفتح الراء - وأقبلت الفرس تركض، والصواب أن يقال: ركض - بضم الراء - و: أقبلت تركض، بضم التاء.

والبناء للمجهول فيهما، وهذا هو المشهور؛ لأن معنى الركض: ضرب الراكب الدابة برجله لتسرع أو لتسير⁽³⁾، فلا يُسند الركض لها بل له. إلا أن ابن القوطية قال: «إنه يقال: ركضت الدابة: إذا سُقَّتْها وحشَّتْها، وركض الطائر والفرس: إذا أسرع»⁽⁴⁾. فيكون (ركض) لازماً ومتعدياً ك: (رجع ورجعته). ولو سلم أنه لا يكون إلا متعدياً، فما المانع من أن يقال: ركض الفرس: بمعنى ضرب برجله الأرض؟

وقال الراغب: «الركض: الضرب بالرجل، فمتى نسبته⁽⁵⁾ إلى الراكب فهو إغداء مركوبه؛ نحو: ركضت الفرس، ومتى نسب إلى الماشي فهو بمعنى وطئ الأرض؛ كقوله تعالى: ﴿أَكْضِ بِرِجْلِكَ﴾ [ص: 42]، وقوله: ﴿لَا تَرْكُضُوا وَارْجِعُوا﴾ [الأنبياء: 13]: نهى عن الانهزام»⁽⁶⁾.

وقال ابن هشام في شرح بانت سعاد: «يركض: يدفع، ومنه: ركض الدابة يركضها ركضاً؛ لأن معناه: دفعها في جنبها برجليه لتسير، ثم كثر حتى صار بمعنى السير مطلقاً، وقولهم: ركضت الدابة - بفتح الراء والضاد - بمعنى: عدت، عدت من الخطأ، على أن الصواب: ركضت على بناء ما لم يُسم فاعله. وقال ابن سيده في المحكم⁽⁷⁾: ركض الدابة وركضت هي، وأباها بعضهم. والصواب عندي الجواز؛ لقولهم: ركض الطائر ركضاً؛ إذا أسرع في طيرانه، قال:

[مشطور الرجز]

(1) هو أبو إسحاق العقيلي، إبراهيم بن أبي عبلة (153 هـ): قارئ، أخذ القراءة عن أم الدرداء الصغيرة، وقرأ على الزهري، وروى عنه وعن غيره. سير أعلام النبلاء: 485/6.

(2) انظر قراءة ابن أبي عبلة في: معاني الفراء 1/393 والبحر المحيط 5/179 وتفسير ابن عطية 6/84.

(3) انظر اللسان (ركض).

(4) أفعال ابن القوطية: 104.

(5) في أ، ب: «نسب».

(6) مفردات ألفاظ القرآن: 364.

(7) قوله: «في المحكم» سقط من ب، ط.

كَأَنَّ تَحْتِي بِازِيأً أَوْ رَاكِضاً»⁽¹⁾

وفي الأساس: «ركضت الخيل: ضربت في الأرض بحوافرها»⁽²⁾. وبهذا عرفت ما في كلام المصنّف، على أنّ كلامه لا يخلو من الخلل⁽³⁾.

• • •

ويقولون أيضاً: حَكَنِي جسدي، فيجعلون الجسد هو الحاك، وعلى التحقيق هو المحكوك، والصواب أن يقال: أَحَكَنِي جسدي؛ أي: أَلَجَّأَنِي إِلَى الْحَكِّ، وكذلك يقولون: اشْتَكَّتْ عَيْنُ فُلَانٍ، والصواب أن يُقال: اشْتَكَى فُلَانٌ عَيْنَهُ؛ لِأَنَّهُ هُوَ الْمُشْتَكِي لَا هِيَ.

في القاموس: «الحك: إمراؤ جرم على جرم، واحتك رأسي وحكني وأحكني واستحكني: دعاني إلى حكه»⁽⁴⁾. فعلم أنّ ما قاله المصنّف لا وجه له، ولو سلّم فلا يحكم

في الحَجَرِ في المجاز إلّا بالسّفه⁽⁵⁾! ومثل هذا: حَلَبْتُ نَاقَتَهُ رِشْلًا، الذي ذكره قُبَيْلُ هَذَا⁽⁶⁾.

ووقع في الحديث: (إِنَّ ابْنَتِي تُوْفِي عَنْهَا زَوْجَهَا، وَقَدْ اشْتَكَّتْ عَيْنُهَا، أَفَاكْحَلُهَا؟)⁽⁷⁾، وروي بنصب «عينها» ورفعها. وقد سمّوا المرض شكاة⁽⁸⁾ توسّعاً، فقالوا: كيف فلان في شكاته؟ أي: في مرضه. فعليه يجوز أن يقال: اشتكت بمعنى مرضت، ويجعل الفعل للعين. ومثل هذه التوسّعات كثير في كلام العرب، فلا وجه لعدّه من الأوهام.

(1) شرح بانت سعاد: 247. وروى الرّجز المذكور فيه:

كَأَنَّ تَحْتِي بِازِيأً رَكَاضاً

وكذا في اللسان (ركض).

(2) الأساس (ركض).

(3) قوله: «على أنّ كلامه لا يخلو من الخلل» سقط من ب.

(4) القاموس (حكك).

(5) العبارة في ب: «فلا يحكم المجاز في مثله إلّا بالسّفه».

(6) قوله: «الذي ذكره قبيل هذا» سقط من ب. وأراد الشارح بهذا ما ذكره الحريري بعد الفقرة السابقة؛ حيث قال: «وللعامة وبعض الخاصة عدّة أوهام في إسناد الفعل إلى من فعل به، يمثّل وهمهم في قولهم: ركضت الفرس، وقولهم: قد حَلَبْتُ نَاقَتَهُ رِشْلًا كثيراً، ولم تحلب شاته إلّا لبناً يسيراً، فيسندون الحلب إلى المحلوبة وهو موقع بها، ووجه القول: كم حَلَبْتُ نَاقَتَكَ؟ وكم تحلب حلوبتك؟ وما أشبه ذلك».

(7) الحديث في صحيح البخاري، كتاب الطلاق 2042/5. وصحيح مسلم، كتاب الطلاق 1124/2، وورد في الأول لفظ «عينها» بالنصب.

(8) القاموس (شكا).

ويقولون: سَارَ رَكاب السُّلْطَان، إشارة إلى موكبِه المشتمل على الخيل والرَّجل وأجناس الدَّواب، وهو وهمٌ ظاهر؛ لأنَّ الرِّكَّاب اسمٌ يختصُّ بالإبل.

الرَّكَّاب: مشترك بين ما ذكره، وبين ما يُعلَّق في السَّرج آلة للركوب⁽¹⁾، وهو المراد هنا، إلَّا أنَّه كُنِّي به عن سير السُّلْطَان تادباً، فالْمُخَطَّي فيه مخطئ. قال الأنصاري: «إِنَّا - معاشر الكتاب - لَا نُعْنِي بِالرَّكَّابِ إلَّا رَكاب السَّرج السُّلْطَانِي؛ تادباً مع ملوكنا⁽²⁾؛ لَأَنَّا لَا نقول: سار السُّلْطَان، وإنَّمَا نقول: سَارَ الرِّكَّاب الشريف، كناية عن ذلك، فلا حاجة إلى أن يقال: إنه من ذكر الخاصِّ وإرادة العامِّ تجوزاً».

وقوله: والرَّكَّاب هو راكب البعير خاصَّة. هو أحد قولين حكاهما في القاموس⁽³⁾.

• • •

ويقولون للعبة الهندية - وهي معروفة، وضعها حكيم يسمَّى «صصة» لملك الهند يسمَّى «هيت»، في مقابلة «الترد» الذي وضعه الفرس إشارة إلى القضاء والقدر؛ إشارة إلى أن للعقل والتدبير دخلاً في نيل المراتب العلية - الشُّطرنج، وقياس كلام العرب أن⁽⁴⁾ يكسر؛ لأنَّ من مذهبهم إذا عَرَبَ الاسم الأعجمي أن يردَّ إلى ما يستعمل من نظائره في لغتهم وزناً وصيغة، وليس في كلامهم (فَعَلَّل) بفتح الفاء، وإنَّمَا المنقول عنهم في هذا الوزن: (فِعْلَل)، فلهذا وجب كسر الشين من الشطرنج ليلحق بوزن (جَزَدَخَل).

الشطرنج: يُقال بالشِّين والسِّين، وإعجامه أشهر، وهو عند بعضهم عربي⁽⁵⁾، والصحيح خلافه، وهو معرَّب⁽⁶⁾، وقد اختلف في أصله، فقيل: معرَّب (صَدْرَنَك): أي مئة حيلة، والمراد التكثير لا خصوص العدد. وقيل: معرَّب (شُدْرَنَك): أي زال العناء؛ أي: من اشتغل به زال عناؤه

(1) اللسان (ركب).

(2) في ب، ط: «الملوك».

(3) القاموس (ركب).

(4) سقطت من أ.

(5) كذا عدّه الضَّاعِي في التكملة والذيل والصلة (شطرنج)، وقال: «والشطرنج بكسر الشين، وقد يقال بالسِّين المهملة، ولا يفتح أوله، وهما إمَّا من الشُّطارة أو من التسطير». وفي القاموس (شطرنج): «من الشُّطارة أو من التشطير، أو معرَّب».

(6) المعرَّب للجواليقي: 414.

وباطله⁽¹⁾، وقيل: معرّب (شش رنك): أي ستّة ألوان؛ وهي أنواع قطعهِ⁽²⁾. وفتح أولهِ وكسرهُ جائز.

وقال الواحدي: الأحسن فيه الكسر ليكون على زنة (قِرْطُغَب)، ولم يذكر فيه ابن السكيت إلاّ الفتح⁽³⁾، ولهذا قال ابن برّي: «إنّ أئمة اللغة لم يذكروا فيه إلاّ فتح الشين، وكذا قال في إصلاح المنطق»⁽⁴⁾.

إذا عرفت هذا علمت أن في كلام المصنف خللاً من وجوه:

الأول: أنّه أنكر الفتح، وهو المعروف عند أئمة اللغة.

الثاني: أنّه يزعم أنّ المعرّب لا بد أن يُردّ إلى نظائره من أوزان العربية، والذي صرح به النحاة خلافه. وفي كتاب سيبويه: «الاسم المعرّب من كلام العجم ربّما ألحقوه بأبنية كلامهم، وربّما لم يلحقوه، فممّا ألحقوه بأبنيتهم: (دِرْهَم) و(نَهْرَج)، وممّا لم يلحقوه بها: (الآجَر) و(الإفرد)»...⁽⁵⁾ إلى آخر ما فصله، ومن أراد ذلك فليرجع إلى الكتاب المعرّب لأبي منصور.

الثالث: أنّه قال: إنّهُ مشتقّ من المشاطرة أو من التشطير⁽⁶⁾. وهو بعيد عن نهج السداد؛ لأن الاشتقاق لا يجري في الأعجمي وما نقل منه⁽⁷⁾، حتى شنّوا على من قال: (آدم) مأخوذ من أديم الأرض؛ لخلقهِ مِنَ التراب - وإن كان وقع بالعناية⁽⁸⁾ - مع أنّه يقتضي زيادة الجيم وليست من أحرف الزيادة.

ثم [إنّه]⁽⁹⁾ ذكر ألفاظاً وردت بالسّين والشين، وهي كثيرة، وقد أفردها صاحب القاموس

(1) سقطت من ب.

(2) انظر: المعرّب للجوابقي: 414، والألفاظ الفارسية المعرّبة: 100-101.

(3) قال ابن السكيت في إصلاح المنطق: 166: «الشَطْرَج لعبة». ولم يذكر الفتح!

(4) حواشي ابن برّي: 167.

(5) الكتاب 303/4 - 304.

(6) قال الحريري في الدرّة: «وقد جُوّز في الشطرَج أن يقال بالشين المعجمة لاشتقاقه من المشاطرة، وأن يقال بالسّين المهملة لجواز أن يكون اشتقّ من التسطير عند التعبّية».

(7) العبارة في ب: «وما نقل من ذلك غير مقبول». وقال السيوطي في المزهري 287/1: «ومحال أن يُشتقّ العجمي من العربي، أو العربي منه؛ لأنّ اللغات لا تشتق الواحدة منها من الأخرى».

(8) قوله: «وإن كان وقع بالعناية» سقط من ب.

(9) زيادة من ب، ط.

بتأليف سمّاه: «تحرير الموشين فيما يقال بالسّين والشين»⁽¹⁾، فمن أراد استقصاء ذلك فعليه به.

تسمية الدّعاء للعاطس بالتسميت والتشميت:

هو أن يُقال لمن عطس: يرحمك الله، والمشهور فيه الإعجام، ومعناه: التّشيت، ولهذا نظَرَف القائل:

قُلْتُ لَهُ وَالِدُجَى مَوْلٌ ونحن في الأنس بالتلاقي⁽²⁾

قد عطس الصُّبح يا حبيبي فلا تُشَمِّتُهُ بالفراق⁽³⁾

والعرب تقول: عطس الصُّبح: إذا طلع⁽⁴⁾، على⁽⁵⁾ ما يعرفه من له أدنى إلمام باللغة.

«إن الشهر قد تشعشع، فلو صمنا بقيته»⁽⁶⁾، روي بإعجام الشين وإهمالها. قالوا: المراد بالشهر هنا الهلال، ومعناه على الإعجام: استدق، من شَعَشَعَتِ الشَّرَابَ بالماء شعشة: إذا مزجته فرققته⁽⁷⁾، وهذا هو معنى الشعشة في كلام العرب. وأما قول الناس: شعشة الأنوار بمعنى إشراقها وتألُّثها، فليس من كلام العرب، كما في حواشي شرح المطالع⁽⁸⁾. وعلى الإهمال معناه: أدبر وزال⁽⁹⁾.

ونقل ابن برّي فيه لغة ثالثة؛ وهي: تشعسع - بمعجمة مقدّمة ثم مهملة - من الشسوع؛ وهو: البعد⁽¹⁰⁾.

(1) وهو مطبوع في دار قتيبة بدمشق سنة 1983، تحقيق محمد خير البقاعي.

(2) في ب، ط: «مغمم التلاقي».

(3) في ب: «يا مفدى».

(4) الأساس (عطس).

(5) في ب، ط: «كما».

(6) العبارة من حديث لعمر رضي الله عنه، انظر النهاية 481/2.

(7) اللسان (شعع).

(8) في حواشي شرح المطالع: 7: «ولمّا نبّه الشارح على أنّ الشّعشة لم ترد بهذا المعنى، غيرها بشعاعه فزال ازدواجها».

(9) القاموس (سعم).

(10) انظر حواشي ابن بري: 169 وفيها: «حكاها أبو عبيدة، وذكر أنّها من الشسوع؛ وهو البعد والطول».

كَانَ يَنْسُ النَّاسَ بَعْدَ الْعِشَاءِ الْآخِرَةِ بِالْدَّرَةِ⁽¹⁾.

النَّسْ بِمَعْنَى السَّوْقِ، صَحِيحٌ، وَأَمَّا كَوْنُ (الْمِنْسَاءِ) مِنْهُ فَقَلَطٌ؛ لِأَنَّهَا لَوْ كَانَتْ مِنْهُ قِيلَ: الْمِنْسَةُ، وَإِنَّمَا هِيَ مِنْ (نَسَأَ) الْمَهْمُوزُ: بِمَعْنَى سَاقَ، وَهِيَ مَادَّةٌ أُخْرَى⁽²⁾.
وَكَوْنُ الْإِعْجَامِ بِمَعْنَى التَّنَاولِ، وَمِنْهُ: التَّنَاضُشُ فِي الْآيَةِ، مِمَّا غَلَطَ فِيهِ أَيْضاً؛ لِأَنَّهُ مِنْ (التَّوَشُّ) الْأَجُوفِ، وَهَذَا مِنْ (التَّنَشُّ)، وَبَيْنَهُمَا بَوْنٌ بَعِيدٌ⁽³⁾.

[الطويل]

نَفَى الدَّمَّ عَنْ آلِ الْمُحَلَّقِ جَفَنَةً كَجَابِيَةِ الشَّيْخِ الْفُرَاتِيِّ تَفْهَقُ⁽⁴⁾

هُوَ مِنْ قَصِيدَةٍ لِلْأَعَشَى يَمْدَحُ بِهَا الْمُحَلَّقَ فِي قِصَّةٍ لَهُ مَشْهُورَةٌ؛ وَأَوَّلُهَا:

أَرَقْتُ وَمَا هَذَا الشُّهَادُ الْمُؤَزَّقُ وَمَا بِي مِنْ سُقْمٍ وَمَا بِي مَعْشَقُ

وَفِيهَا شَوَاهِدٌ مِنْهَا مَا سَيَأْتِي. وَرُوي: «تَرُوحُ عَلَى آلِ الْمُحَلَّقِ»، وَقَدْ رُوي: «الشَّيْخُ» فِيهِ بَسِينٌ وَحَاءٌ مَهْمَلَتَيْنِ؛ وَهُوَ [الماء] ⁽⁵⁾ الْجَارِي عَلَى وَجْهِ الْأَرْضِ. وَ«تَفْهَقُ»: بِمَعْنَى تَمْتَلِي وَتَفِيضُ. وَ«الْفُرَاتِي»: نِسْبَةٌ إِلَى الْفُرَاتِ النَّهْرِ الْمَشْهُورِ. وَرُوي: «الشَّيْخُ» بِمَعْجَمَتَيْنِ، وَ«الْعِرَاقِي»: نِسْبَةٌ إِلَى الْعِرَاقِ، فَقِيلَ: لِأَنَّ الْمَاءَ كَثِيرٌ بِالْعِرَاقِ، وَالشَّيْخُ الْمَسْنُ يُحْكَمُ أُمُورُهُ لِكَثْرَةِ تَجَارِبِهِ، فَيَمْلَأُهَا⁽⁶⁾ إِلَى الْغَايَةِ لِكَثْرَةِ الْمَاءِ وَإِحْكَامِهِ لِأَمْرِهِ، أَوْ لِأَنَّ الشَّيْخَ يَتَعَذَّرُ عَلَيْهِ الْمَشْيُ إِلَى الْإِسْتِقَاءِ، فَيَمْلَأُ الْحَوْضَ احْتِرَازاً عَنْ ذَلِكَ. وَقِيلَ: الْمُرَادُ بِهِ⁽⁷⁾ كِسْرَى؛ لِأَنَّهُ صَاحِبُ دَجَلَةٍ، وَمَا ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ ظَاهِرٌ.

(1) تَمَامُ قَوْلِ الْحَرِيرِيِّ فِي الدَّرَةِ: «وَجَاءَ فِي حَدِيثِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ كَانَ يَنْسُ النَّاسَ بَعْدَ الْعِشَاءِ الْآخِرَةِ بِالْدَّرَةِ، وَيَقُولُ: انصَرَفُوا إِلَى مَنَازِلِكُمْ. فَمَنْ رَوَاهُ بِالْبَسِينِ الْمَهْمَلَةِ عَنْهُ بِهِ: يَسُوقُهُمْ، وَمِنْهُ سَمِيَتْ الْعَصَا: مِثْلُهَا لِلسَّوْقِ بِهَا، وَمَنْ رَوَاهُ بِالْمَعْجَمَةِ فَمَعْنَاهُ: يَتَنَاضَشُ، مَأْخُوذٌ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَنَّى لَهُمُ التَّنَاضُشُ مِنْ مَكَانٍ بَعِيدٍ﴾ [سَبَأ: 52]. وَالْحَدِيثُ فِي النِّهَايَةِ 47/5.

(2) انْظُرِ الْأَسَاسَ (نَسَأَ) وَ(نَسَسَ).

(3) انْظُرِ اللَّسَانَ (نَوَشَ) وَ(نَشَشَ).

(4) بَيْتٌ لِلْأَعَشَى: اسْتَشْهَدَ بِهِ الْحَرِيرِيُّ فِي الدَّرَةِ عَلَى أَنَّ لَهُ رِوَايَتَيْنِ، وَهُوَ فِي دِيَوَانِهِ: 252 وَفِيهِ: «الْعِرَاقِي» بِدَلِّ «الْفُرَاتِي». وَانْظُرْ: تَصْحِيحُ التَّصْحِيفِ: 344 وَتَهْذِيبُ الْخَوَاصِّ: 240.

(5) زِيَادَةٌ مِنْ ب.

(6) فِي ب: «فَيَمْلَأُ الْجَابِيَةَ».

(7) فِي ب: «بِالشَّيْخِ».

[المقارب]

وَقَابَلَهَا الرِّيحُ فِي ذَنْهَا وَصَلَّى عَلَى ذَنْهَا وَازْتَسَمَ⁽¹⁾

قد مرَّ أوَّل القصيدة ونُبد منها، وفي المعرَّبات: «ارتسم» معجماً ومهملاً بمعنى ختم، من الرّوشم: وهو الختم، بالإعجام والإهمال أيضاً كما يتناه لك⁽²⁾.

الصَّراري: وهو المَلّاح⁽³⁾. ظاهره أن الصراري بمعنى المَلّاح مفرد، وإليه ذهب بعض أهل اللغة، وجمعه: صرارين⁽⁴⁾. قال: [مشطور الرجز]

جَذَبُ الصَّراريينَ بِالْكُرُورِ⁽⁵⁾

وفي الصَّحاح والجمهرة: الصَّاري: المَلّاح، والجمع: صُرَّاء⁽⁶⁾. وكان أبو علي يقول: صُرَّاء واحد ك: (حسان) بمعنى حسن، وجمعه: صراري. فهو عنده جمع لا مفرد. وبما سمعت علمت أن الصَّاري: المَلّاح، وأهل مصر يستعملونه بمعنى عود القلع في السفينة.

[الوافر]

أَعْلَمُهُ الرَّمَايَةُ كُلَّ يَوْمٍ فَلَمَّا اشْتَدَّ سَاعِدُهُ رَمَانِي⁽⁷⁾

هو من قصيدة لمعن بن أوس المزني؛ وأولها⁽⁸⁾:

(1) البيت للأعشى وهو في ديوانه: 402.

(2) قوله: «كما يتناه لك» سقط من ب.

(3) ورد لفظ «الصراري» في بيت شعر للقطامي، استشهد به الحريري؛ وهو:

(4) في ذي جُلُولٍ يُقَضِّي الموتُ صاحِبَهُ إِذَا الصَّراريُّ من أهواله ارْتَسَمَا
اللسان (صرر).

(5) رجز للعجاج، وهو في ديوانه 350/2، وقبله:

لَأَيَّائِثَانِيهَا عَنِ الْجَوُورِ

وانظر: جمهرة اللغة (ركك) واللسان (صرر). والكُرُور: الحبال.

(6) في الصَّحاح (صرر): «والجمع: الصرارين».

(7) البيت لمعن بن أوس، وهو في ديوانه: 36 والبيان والتبيين 232/3 وثقيف اللسان: 68، ونُسب لامرئ القيس في تصحيح التصحيح: 106، ومالك بن فهم الأزدي في الاشتقاق: 497، وهو بلا نسبة في: مجمع الأمثال 200/2 وشرح بانت سعاد: 135.

(8) القصيدة بتمامها في ديوانه: 36 باستثناء الأخير، وانظر: البيان والتبيين 3 / 231 - 232.

فَلَا وَأَبِي حَبِيبَةَ مَا نَفَاهُ مِنْ أَرْضِ بَنِي رِبِيعَةَ مِنْ هَوَانٍ⁽¹⁾
وَكَانَ هُوَ الْغَنِيِّ إِلَى غِنَاهُ وَكَانَ مِنَ الْعَشِيرَةِ فِي مَكَانٍ
تَنَكَّفَهُ الْوُشَاةُ فَأَزْعَجُوهُ وَدَسُّوا فِي قَضَاعَةِ غَيْرِ وَإِنْ
فَلَوْلَا أَنَّ أُمَّ أَبِيهِ أُمِّي وَأَنْ مَنْ قَدْ هَجَاهُ فَقَدْ هَجَانِي
إِذَنْ لِأَصَابِهِ مِنِّي هِجَاءٌ يَمُرُّ بِهِ الرَّوِيُّ عَلَى لِسَانِي
أَعْلَمَهُ الرَّمَايَةَ كُلَّ يَوْمٍ فَلَمَّا اشْتَدَّ سَاعِدُهُ رَمَانِي
وَكَمْ عَلَّمْتُهُ نَظْمَ الْقَوَافِي فَلَمَّا قَالَ قَافِيَةً هَجَانِي

وقال ابن دريد: هو لمالك بن فهم الأزدي في ابنة، وكان رماه بسهم فقتله⁽²⁾، وزوي: «استدّ» بالمهملة، من: سدّدت رميته: إذا استقامت، وفي كتاب الاشتقاق أنه زوي بالمعجمة، من الشدة⁽³⁾. فمن قال: إنه تصحيف فقد أخطأ، وقد ضرب [مثلاً]⁽⁴⁾ للمسيء لمن أحسن إليه، وقد أنشده الميداني في أمثاله هكذا:

فَيَا عَجَباً لِمَنْ رَبَّيْتُ طِفْلاً أَلْقَمْتُهُ بِأَطْرَافِ الْبَنَانِ
أَعْلَمَهُ الرَّمَايَةَ كُلَّ وَقْتٍ فَلَمَّا اسْتَدَّ سَاعِدُهُ رَمَانِي
أَعْلَمَهُ الرَّرَايَةَ كُلَّ يَوْمٍ فَلَمَّا قَالَ قَافِيَةً هَجَانِي
أَعْلَمَهُ الْفُتُوَّةَ كُلَّ يَوْمٍ فَلَمَّا طَرَّ شَارِبُهُ جَفَانِي⁽⁵⁾
ومثله قول أبي بكر الخوارزمي لتلميذ له عقّه:

[الكامل]

(1) في أ، ط: «حنيفة».

(2) الاشتقاق: 497.

(3) الاشتقاق: 497.

(4) زيادة من ب، ط

(5) وردت الأبيات في الأصل بتقديم وتأخير في أشطرها، فأثبت الصواب. والأبيات في مجمع الأمثال 200/2 ورواية الثالث فيه:

وكم علّمته نظم القوافي

هذا أبوزيد صقلت حُسامه فغدا به صلتاً عليّ وأقدما
أَمْسى يُجهِّلني بما علّمتُه وَيرِيشُ من ريشي ليرمي أسهما (1)
يا مُنبِضاً قوساً بكفّي أحكمت وَمَسَدّاً رُمحاً بكفّي قُوماً (2)
أرقيتَ بي في سُلّمٍ حتّى إذا نلتَ الذي تهوى كسرتَ السَّلماً (3)
ثمّ أنشد على ذكر الإسراف والإشراف - بالمهملة والمعجمة - قول عروة بن أديّة، وقد مرّ (4) أنّ صوابه: أذينة، وبقيّة قصته ظاهرة:

لقد علّمتُ وما الإسرافُ من خُلقي أن الذي هو رِزقي سَوْفَ يأتيني
أَسعى لَهُ فيُعَنِّيني تَطْلُبُهُ ولو قعدتُ أتاني لا يُعَنِّيني
كم قد أَفدْتُ وكم أَتلفتُ من نَشِبٍ ومن معارِضِ رِزقٍ غيرِ ممنونٍ
فما أَشِرتُ على يُسرٍ وما ضَرَعْتُ نفسي لِخُلّةٍ عُسرٍ جَاءَ يَلُونِي
خِيمي كَريمٌ ونفسي لا تُحدِّثني أنّ الإلهَ بِلا رِزقٍ يُخلِّيني
ولا اشتريتُ بِمالي قطُّ مَكْرمةً إلّا تيقّنتُ أنّي غيرُ مَغبونٍ
ولا دُعيتُ إلى مَجْدٍ وَمَحْمَدَةٍ إلّا أَجبتُ إليه مَنْ يُناديني
لا أَبغي وَضَلَ مَنْ يَبغي مُفارقتي وَلَا أَلينُ إلى مَنْ يَبغي لِبني (5)
إنّي سيعرفني مَنْ لستُ أعرفهُ ولو كَرِهْتُ وَأَبدو حينَ يُخفيني
فغطني جَاهداً واجهَدُ عليّ إذا لاقيتَ قومَكَ فانظرْ هل تنظيني

(1) في ب: «سهمي».

(2) في ب، ط: «بناري».

(3) في ب، ط: «تبغي». الأبيات في يتيمة الدهر 270/4، وفيها: «هذا أبو بكر».

(4) ص 430.

(5) في ب، ط: «فاته».

لَا يُبْعِدُ اللَّهُ حُسَادِي وَزَادَهُمْ حَتَّى يَمُوتُوا بِدَاءٍ غَيْرِ مَكْنُونٍ⁽¹⁾

إِنِّي رَأَيْتُهُمْ فِي كُلِّ مَنْزِلَةٍ عِنْدِي أَجَلٌ مِنَ اللَّائِي يَحْبُونِي⁽²⁾

وقصته⁽³⁾ أَنَّهُ خَرَجَ إِلَى هِشَامِ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ فِي قَوْمٍ مِنَ الْمَدِينَةِ وَفَدُوا عَلَيْهِ، وَكَانَ ابْنُهُ مَسْلَمَةً سَنَةَ حَجٍّ أَذِنَ لَهُمْ فِي الْوُفُودِ عَلَيْهِ، فَلَمَّا دَخَلُوا عَلَى هِشَامِ اتَّسَبَوْا لَهُ، فَقَالَ: مَا جَاءَ بِكَ يَا بَنَ أَذِينَةٍ؟ فَقَالَ:

[المتقارب]

أَتَيْنَا نَمْتُ بِأَرْحَامِنَا وَجِئْنَا بِإِذْنِ أَبِي شَاكِرٍ

بِإِذْنِ الَّذِي سَارَ مَعْرُوفُهُ بِنَجْدٍ وَغَارٍ مَعَ الْغَائِرِ

إِلَى خَيْرِ حَنْدِفٍ فِي مَلَكْهَا لِبَادٍ مَعَ النَّاسِ أَوْ حَاضِرِ⁽⁴⁾

فَقَالَ لَهُ ابْنُ هِشَامٍ: مَا أَرَاكَ إِلَّا كَذَبْتَ نَفْسَكَ فِي قَوْلِكَ:

لَقَدْ عَلِمْتُ وَمَا الْإِسْرَافُ مِنْ خَلْقِي

إِلَى آخِرِهِ... فَقَالَ ابْنُ أَذِينَةٍ: مَا كَذَبْتُ، بَلْ صَدَّقْتُهَا. ثُمَّ خَرَجَ إِلَى الْمَدِينَةِ، وَأَعْطَى جَائِزَتَهُ لِرَسُولِهِ وَأَمَرَهُ أَنْ يَأْتِيَهُ، فَاتَاهُ وَهُوَ عَلَى مَاءٍ يَتَغَدَّى، فَبَلَغَهُ رِسَالَتُهُ، وَأَعْطَاهُ جَائِزَتَهُ فَأَخَذَهَا، وَقَالَ: قُلْ لَهُ: قَدْ صَدَّقَنِي اللَّهُ وَكَذَبَكَ. انْتَهَى مَا رَوَاهُ ابْنُ حَمْدُونَ فِي تَذَكُّرَتِهِ⁽⁵⁾.

وفي معناه قول الآخر:

[الرمل]

مِثْلُ الرَّرْزُقِ الَّذِي تَطْلُبُهُ مِثْلُ الظِّلِّ الَّذِي يَمْشِي مَعَكَ

أَنْتَ لَا تَدْرِكُهُ مُتَبِعاً وَإِذَا وَلَّيْتَ عَنْهُ تَبَعُكَ⁽⁶⁾

(1) في ب، ط: «لا أبعد».

(2) الأبيات في أمالي المرتضى 408/1، ولم يرد في ديوان عروة بن أذينة إلا الأبيات (1، 8، 11، 12) فقط، انظر ديوانه: 129.

(3) من هنا إلى آخر القصة سقط من أ، ب، ط.

(4) الأبيات في ديوان عروة بن أذينة: 36، وهي مع قصتها في: الأغاني 7161/20 ومجالس ثعلب 501/2 والشعر والشعراء 579/2.

(5) التذكرة الحمدونية 122/3.

(6) لم أقف على قائل البيتين.

ومثل هذا ما حكاه ابن أبي الدنيا⁽¹⁾: من أنه قدم البصرة رجلاً يسترفدان عبد الله بن عامر⁽²⁾ -خال عثمان بن عفان، وكان جواداً ممدحاً- أحدهما ابن جابر بن عبد الله الأنصاري⁽³⁾، والآخر [رجل]⁽⁴⁾ ثقيفي، فلما قربا من البصرة نزلا، فصلّى ابن جابر ركعتين وقال للثقيفي: ما رأيك في الرجوع؟ قال: أتعبت نفسي، وأكلت مطبّي، وأرجع بغير شيء؟ فقال ابن جابر: إني قد ندمت على قصده، واستحييت من ربّي أن يراني طالباً رزقاً من غيره. ثم قال: اللهم رازق ابن عامر، ارزقني من فضلك. ثم قفل راجعاً إلى المدينة، وكان ابن عامر أعلم بهما ويقصدهما⁽⁵⁾، فلما دخل الثقيفي على ابن عامر قال له: أين صاحبك؟ فأخبره بحاله، فبكى وقال: والله ما قالها أشراً ولا بطراً، ولكن قال حقاً، فلا جرم لأضعف جائرتة. فأمر للثقيفي بأربعة آلاف درهم وكسوة، وبعث لابن جابر ضعفها، فخرج الثقيفي وهو يقول⁽⁶⁾:
[الطويل]

أمامة ما حرص الحريص يزائد فتيلاً ولا زهد المقيم بضائر⁽⁷⁾
خرجنا جميعاً من مساقط رؤسنا على ثقة منا بجود ابن عامر
فلما أنخنا الماعجات ببابه تخلف عني الخزرجي ابن جابر
وقال: سيكفيني عطية قادر على ما أراد اليوم لليأس قاهر⁽⁸⁾
وإن الذي أعطى العراق ابن عامر لربّي الذي أرجو لسدّ مفارقري

(1) هو أبو بكر عبد الله بن محمد بن عبيد بن سفيان القرشي الأموي (281 هـ): حافظ للحديث، مكث من التصنيف، أذب الخليفة المعتضد، له: «الفرج بعد الشدة» و«ذمّ الملاهي». سير أعلام النبلاء 694/10، فوات الوفيات 228/2، الأعلام 118/4.

(2) هو أبو عبد الرحمن عبد الله بن عامر بن كُرَيْز بن ربيعة الأموي (59 هـ): أمير فاتح، ولي البصرة في أيام عثمان رضي الله عنه. سير أعلام النبلاء 215/4، الإصابة 16/5، الأعلام 94/4.

(3) جابر بن عبد الله بن عمرو بن حرام الخزرجي الأنصاري (74 هـ): صحابي من المكثرين في الرواية عن النبي صلى الله عليه وسلم. له ولدان: «عبد الرحمن» و«محمد»، و«ابن جابر» هو أحدهما. سير أعلام النبلاء 336/4، الإصابة 434/1، الأعلام 104/2.

(4) زيادة من ب.

(5) العبارة في ب، ط «قد أخير بمسيرهما».

(6) الأبيات في كتاب القناعة والتعفف: 47.

(7) في ب: «يزائد يسيراً».

(8) سقط البيت من ب.

فقلت: خَلَّالِي وجهه ولعلَّه سيجعل لي حظَّ الفتى المتأخَّر⁽¹⁾
 فلَمَّا رَأَيْتُ سَال عَنْهُ صِبَابَةً وَحَنٌّ كَمَا حَتَّتْ طِرَابُ الْأَبَاعِرِ⁽²⁾
 فَأُضَعِفُهُ عَبْدُ اللَّهِ إِذْ غَابَ حَظُّهُ عَلَى حَظِّ لَهْفَانٍ مِنَ الْحَرَصِ فَأَغِرِ⁽³⁾
 فَأَتَيْتُ وَقَدْ أَيْقَنْتُ أَنْ لَيْسَ نَافِعِي وَلَا ضَائِرِي شَيْءٌ خِلَافَ الْمَقَادِرِ⁽⁴⁾

وَحُكِي عَنْ هُذَيْبَةَ بْنِ خَالِدٍ⁽⁵⁾ أَنَّهُ حَضَرَ مَائِدَةَ الْمَأْمُونِ، فَلَمَّا رُفِعَتْ جَعَلَ يَلْتَقِطُ مَا فِي الْأَرْضِ، فَلَمَّا رَأَاهُ الْمَأْمُونُ قَالَ لَهُ: مَا شَبِعَتْ⁽⁶⁾ يَا شَيْخَ؟ فَقَالَ: بَلَى يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، وَلَكِنْ حَدَّثَنِي حَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ عَنْ ثَابِتٍ عَنْ أَنَسٍ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ أَكَلَ مَا تَحْتَ مَائِدَتِهِ أَمِنَ مِنَ الْفَقْرِ»⁽⁷⁾. فَأَشَارَ الْمَأْمُونُ إِلَى غِلَامٍ لَهُ، فَأَنَاهُ بِمَنْدِيلٍ فِيهِ أَلْفُ دِينَارٍ، فَقَالَ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، وَهَذَا مِنْ ذَاكَ!

قلت: وَمِمَّا يُضَاهِي هَذِهِ الْقِصَّةَ⁽⁸⁾ أَنْ شَاعِرًا يُسَمَّى الْقَشْلِيَّ - بِقَافٍ مَفْتُوحَةٍ وَشَيْنٍ مَعْجَمَةٍ، نَسَبَهُ لـ (قَشَل) وَهِيَ قَرْيَةٌ بِالْيَمَنِ، وَهُوَ شَاعِرٌ مَجِيدٌ اسْمُهُ سُرُورُ⁽⁹⁾ - مَدَحَ الْمُنْتَجِبَ بِقَصِيدَةٍ أَعْجَبَتْهُ، إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يَعْجَلْ جَائِزَتَهُ، فَتَرَكَهُ وَارْتَحَلَ، ثُمَّ إِنَّهُ تَذَكَّرَهُ فَقِيلَ لَهُ: إِنَّهُ ذَهَبَ⁽¹⁰⁾، فَأَرْسَلَ خَلْفَهُ جَائِزَةً، فَكُتِبَ إِلَيْهِ⁽¹¹⁾:

هَذَا هُوَ الْجُودُ لَا مَا قِيلَ فِي الْقِدَمِ عَنِ ابْنِ سَعْدٍ وَعَنِ كَعْبٍ وَعَنِ هَرَمٍ

(1) فِي ب، ط: «ولعله يوجه».

(2) فِي ب، ط: «عنه مبالغا».

(3) رَوَايَةُ الشُّطْرِ فِي ب، ط: «وأضعف من حظ له في عطائه».

(4) سَقَطَ الْبَيْتُ مِنْ ب.

(5) هُوَ أَبُو خَالِدٍ هُذَيْبَةُ بْنُ خَالِدٍ الْقَيْسِيُّ، أَخُو أُمَيَّةَ بْنِ خَالِدٍ الْأَسَدِ، لَمْ تُعْرَفْ سَنَةُ وَفَاتِهِ، كَانَ ثِقَةً، عَابِدًا. الطَّبَقَاتُ الْكُبْرَى 220/7، التَّقْرِيبُ 35/4.

(6) الْعِبَارَةُ فِي ب، ط: «كَانَكَ لَمْ تَشْبِعْ».

(7) الْحَدِيثُ ذَكَرَهُ الزُّبَيْدِيُّ فِي إِنْحَافِ السَّادَةِ الْمُتَقِينَ 224/5 عَنْ أَنَسٍ.

(8) سَقَطَتْ مِنْ ب، وَفِي ط: «القضية».

(9) فِي مَعْجَمِ الْبُلْدَانِ 302/4: «فَشَال: قَرْيَةٌ كَبِيرَةٌ، بَيْنَهَا وَبَيْنَ زَبِيدَ نِصْفُ يَوْمٍ، يُنْسَبُ إِلَيْهَا شَاعِرٌ يُقَالُ لَهُ: مَسْرُورُ الْفَشَالِ». وَنُسِبَتْ إِلَيْهِ الْأَبْيَاتُ الْمَذْكُورَةُ.

(10) الْعِبَارَةُ فِي ب: «ثُمَّ إِنْ الْمُنْتَجِبَ تَذَكَّرَهُ، فَطَلَبَهُ فَلَمْ يَجِدْهُ».

(11) الْأَبْيَاتُ بِتَمَامِهَا فِي مَعْجَمِ الْبُلْدَانِ 303/4.

جودٌ سَرى يَقْطَعُ البَيْدَاءَ مُقْتَحِماً هَوَّلَ الشَّرَى من نواحي البيتِ والحرمِ
 حَتَّى أَنَاخَ بِأَكْنَافِ الحَصِيبِ وَقَدْ نَامَ البَخِيلُ على عجبٍ ولم يَنَمْ⁽¹⁾
 وافي إلىّ ولم تَسْعَ لَهُ قَدَمِي كَلَّا وَلَا نَابَ عن سعيي له قَلَمِي⁽²⁾
 وَلَا امْتَطَيْتُ إِلَيْهِ ظَهَرَ نَاجِيَةٍ تَأْتِي وَأَخْفَأُهَا مِنْعُولَةً بِدَمِ
 أَحَبُّ بِهِ زَائِرًا قَرَنْتَ بِزَوْرَتِهِ عَيْنُ المَدِيحِ وَقَامَتْ حُجَّةُ الْكَرَمِ
 فإني عُذِرٌ إِذَا لَمْ أَجْزِ هَمَّتْهُ شَكَرًا يُقَوِّمُ بِالْغَالِي مِنَ الْقِيَمِ⁽³⁾

• • •

ويقولون في جواب مَنْ يقول: سألتُ عنكَ: سألتُ عنكَ الخير، فيستحيل المعنى بإسناد الفعل إليه؛ لأنَّ الخير إذا سأل عنه فكأنَّه جاهل به.

هذا ممَّا لا ينبغي أن تسوِّد به وجوه الصحف؛ فإنَّه لا خطأ فيه من جهة العربية والتركيب، وهو ظاهر، ولا من جهة المعنى كما توهمه؛ فإنَّ لكلَّ امرئ ما نوى، ولو جعل كناية عن توجُّه الخير الآتي إليه وقصده، كان الكلام صحيحاً فصيحاً؛ لأنَّ عادة القادم لبلد⁽⁴⁾ أن يسأل عمَّن يريده، وهذا أظهر من أن يخفى، فلا حاجة إلى الكلام فيه.

• • •

ويقولون للمتشبع بما ليس عنده: مُطْرِمَذٌ، وبعضهم يقول: طرمذار، والصواب فيه: طِرْمَاذ.

في القاموس: «الطَّرِمَذَار - كزَعْفَرَان -: الصِّلَفُ، ورجلٌ طِرْمِذَّةٌ - بالكسر - ومُطْرِمَذٌ: يقول ولا يفعل، وطرمد عليه فهو طِرْمَاذٌ»⁽⁵⁾. وكذا قال ابن بري⁽⁶⁾.

(1) في ب: «على عجز».

(2) في ب: «قدمي مني».

(3) في ب: «به الغالي».

(4) في ب، ط: «على بلد».

(5) القاموس (طرمذان).

(6) حواشي ابن بري: 173.

وفي الذيل والصلة للصاعاني: «الطرْمَاز - بالفتح -: الصِّلَف، كالطرْمَاز»⁽¹⁾. فلا عبرة بما قاله المصنّف.

و(المتشبع) أصل معناه: المتكلّف الشَّبَع⁽²⁾، ثمّ تجوز به عن كل مُظهر لما يُخالف الواقع. وفي الحديث: «المتشبع بما ليس فيه كلابس ثوبَي زور»⁽³⁾.

وقوله في الشعر المذكور فيه⁽⁴⁾: [مجزوء الرمل]

فَعَلِيَ السَّعْيُ فِيهَا وَعَلَى اللَّهِ التَّجَاخُ
كقول الآخر: [الطويل]

على المرء أن يسعى لما فيه نفعه وليس عليه أن يساعده الدهر⁽⁵⁾
ومن مُلح العرب: أن رجلاً قال لأعرابي: هات. فقال: والله ما أهاتيك! أي: ما أعطيك.
قالوا: لم يسمع من هذا إلا الأمر، وقال الفراء: ليس في كلامهم (هاتيت)، وإنما هو في
لسان أهل الحيرة، ولا يقال: (لا تهات) و(لا مهاتاة) ولا غير ذلك. وقد لحنوا أيضاً ففتحوا
تاءه، ووقع هذا في شعر أرسله بعض الأدباء لابن نباتة، فقال في جوابه معرضاً: [الخفيف]

هات قل لي إذا لحت من السك سر ولا تلحني إذا قلت: هات⁽⁶⁾
[الوافر]

وليس لعيشنا هذا مهاة وليس دارنا هاتا بدار⁽⁷⁾

-
- (1) التكملة والذيل والصلة (طرمد).
 - (2) اللسان (شبع).
 - (3) الحديث في صحيح البخاري، كتاب النكاح 2001/5. وصحيح مسلم، كتاب اللباس 1681/3.
 - (4) البيت هو الأخير من أربعة أبيات نسبها الحريري في الدرة لبعض المحدثين. وهي لأشجع السلمي كما في: الشعر والشعراء 882/2 وذيل الأمالي: 165 واللسان (طرمد).
 - (5) لم أقف على قائله.
 - (6) من قوله: «ومن مُلح العرب» إلى هنا سقط من ب.
 - (7) البيت لعمران بن حطان، استشهد به الحريري في الدرة على أن (هاتا) اسم إشارة إلى المؤنث فقط، ولا تستعمل في المثنى. وهو من شعر الخوارج: 18 والكتاب 488/3 والمقتضب 288/2 و277/4 وفصيح ثعلب: 76 وشرح أبيات سيبويه للسيرافي 270/2 واللسان (مهه) وتخليص الشواهد: 121 وشرح شواهد المغني 926/2، وبلا نسبة في: المغني: 818.

المهارة: خفض العيش، يقال: مهت ومة الإبل: رفق بها، وسير مهة ومهارة⁽¹⁾، والمهارة أيضاً: الطراوة والحسن. و«مهارة» بهاءين: رواه ثعلب⁽²⁾، وأكثر العلماء والمبرد يثبتون الهاء وصلأ؛ فيقولون: «مهارة»، ووزنه (فَعَال)، ومعناه: اللِّمَعَانُ والصفاء. والأصمعي يقول: «مهارة» ك: (حَصَاة)، وتقديرها: (فَعَلَّة) عنده⁽³⁾، وأصلها: مهوة؛ أي: صفاء ورونق، ولأُهمها واو، وهي مقلوب «الماء» بحسب الأصل، على أنهم قد استعملوا فعل الماء على هذا القلب، ويقال: [المديد]

..... أُمّهَاءُ عَلَى حَجَرَةٍ⁽⁴⁾

أي: حدّده وسقاه ماء، والأصل: أماهه، فقلّب. ووزنه (أفْلَعَه)⁽⁵⁾، ومنه: مؤهت عليه: أي جعلت للحديث لديه رونقاً. ويقال: (حفر البئر حتى أمهارة) في لغة، وفي أخرى: (أماهه). فمعنى البيت: أنّ هذه الدار ليس لها بقاء، ولا لعيشها رونق وصفاء، وعلى المعنى الآخر يقول: إنها ليست دار قرار، ولا لعيشها خفض مع ما يشوبه من الأكدار. ويروى:

وليست دارنا الدّنيا بدار⁽⁶⁾

ومن رواه (مهارة) بالثاء، ففي (ليس) ضمير الشأن، أو (مهارة) اسم ليس، وذكر للفصل، أو لأنّه غير مؤنث حقيقي، وأيضاً فتذكير (ليس) مع الاسم المؤنث أسهل من تذكير سواها من الأفعال؛ إذ لم تتصل اتصال غيرها من الأفعال بما أسندت إليه من المؤنث، من جهة أنك لو حذفها استقل ما بعدها، بخلاف نحو: ضربت هند زيداً. ومن روى: (مهارة) لا يتكلف ذلك، كما قاله ابن هشام في تذكرته.

• • •

(1) العبارة في ب، ط: «رفق بها في السير مهارة ومهارة». وانظر اللسان (مهة).

(2) فصيح ثعلب: 76.

(3) انظر: المقتضب 1022/2 وتخليص الشواهد: 121.

(4) جزء بيت لامرئ القيس، تمامه في ديوانه: 125

رَاشَهُ مِنْ رِيْشٍ نَاهِضَةٍ ثُمَّ أُمّهَاءُ عَلَى حَجَرَةٍ
وانظر: المنصف 150/2 واللسان (مهة).

(5) المنصف 150/2.

(6) كذا في تخليص الشواهد: 122.

ويقولون: رأيتُ الأميرَ وذويه، فيوهمون فيه؛ لأنَّ العرب لم تنطق بـ (ذي) الذي بمعنى صاحب إلا مضافاً إلى اسم جنس.

ليس هذا بلازم، وإن كان هو الأكثر في الاستعمال؛ لأنها وضعت ليتوصل بها إلى الوصف بأسماء الأجناس، والمشتقات تقع صفة فهي غير محتاجة للتوصل، والضمائر لا يوصف بها. وما أنكره مسموع؛ كقول كعب:

صَبَحْنَا الْخَزْرَجِيَّةَ مُرْهَفَاتٍ أَبَادَ ذَوِي أَرْوَمَتِهَا ذَوْوَهَا⁽¹⁾

وفي الأثر: «لا يعرف الفضل لأهل الفضل إلا ذَوْوهُ»⁽²⁾. وإذا سُمع فلا بدع في استعماله مرّة أخرى، وليس مثله من قبيل القياس؛ لأنه مسموع بعينه، ولا فرق بين ضمير وضمير.

وفي شرح التسهيل: ذهب الفراء إلى أن إضافة (ذو) إلى العَلَم قياسية، وكلامهم يقتضيه؛ لقولهم في الأعلام المحكية إذا تُثِّيت أو جمعت: ذوا - أو ذوو - شاب قرناها. وفي البسيط: أكثر النحويين على منع إضافة (ذي) إلى المضمّر أو العَلَم. وأجاز ابن برّي أن يُضاف إلى ما يضاف إليه صاحب لأنها بمعناه، قال: «وإنما منعُه النحاة إذا كان وصلة للوصف، فإن لم يكن كذلك لم يمتنع»⁽³⁾؛ نحو: رأيت الأمير وذويه، ورأيت ذا زيد. فعلم ما في كلامه⁽⁴⁾.

ويقولون: الحواملُ تَطْلُقْنَ، والحوادثُ تَطْرُقْنَ، فيغلطون فيه؛ لأنه لا يجمع في هذا القبيل بين تاء المضارعة والنون التي هي ضمير الفاعلات، ووجه الكلام فيه أن يلفظ بياء المضارعة المعجمة باثنتين من تحت؛ كما قال تعالى: ﴿تَكَادُ السَّمَوَاتُ يَتَفَطَّرْنَ﴾ [الشورى: 5].

قال الزمخشري: «في هذه الآية قراءة غريبة؛ وهي: (تَتَفَطَّرْنَ)⁽⁵⁾ بتاءين مع النون، ونظيرها حرفٌ رُوي في نوادر ابن الأعرابي؛ وهو: تشممن»⁽⁶⁾.

(1) البيت في ديوان كعب: 125 وشرح الحماسة للتبريزي 26/3 وحواشي ابن بري: 176 وشرح المفصل لابن يعيش 53/1 و36/3 واللسان (ذو). وبلا نسبة في ضرائر الشعر: 293 والمقرب 211/1 وشرح التسهيل 242/3 والهمع 284/4.

(2) لم أقف على الأثر.

(3) حواشي ابن بري: 175.

(4) في ب: «كلام المصنف».

(5) العبارة في ب: «وهي: تكاد السموات تنفطرن».

(6) الكشف 208/4. وقراءة «تنفطرن»: رواية يونس عن أبي عمرو، انظر السبعة في القراءات 587.

فإذا قُرئ به وورد في كلام فصحاء العرب قديماً، كيف يتأتى ما ذكره المصنّف؟ فهو من قصور الباع، وقلة الاطلاع.

ويقولون: شَلْتُ الشيء، فيعدّون اللازم بغير حرف التعدية⁽¹⁾.

هذا ممّا قرّره أهل اللغة، إلّا أنّ الأمر فيه سهل؛ لأنّ باب التعدية واسع، ويجوز أن يتجاوز عن الرفع أو الحمل، أو يضمن، أو يحمل عليه، على أنّه في كلامهم ما يقتضي صحته وسماعه من العرب، كما في مسائل ابن السّيد، وقد قيل: إن قول النمر بن تولب⁽²⁾: [الوافر]

جَمُومُ الشَّدِّ شَائِلَةُ الذَّنَابِي

(3).....

يحمل أنّه مضاف، والفاعل ضمير مستتر، فيؤنس التعدي.

وقوله: «وَجَاءَ»⁽⁴⁾: بمعنى طعنه، وأصله: وجاء، فحقّف.

وقوله: (شَلْتُ) بضم الشين، وإتما هو: (شَلْتُ) بالفتح⁽⁵⁾. في شرح الشواهد قوله: [الكامل]

شَلْتُ يَمِينُكَ إِنْ قَتَلْتَ لِمُسْلِمًا

(6).....

(1) تمة كلام الحريري: «... ووجه الكلام أن يقال: أشلت الشيء، أو شلت به، فيتعدى بهمة النقل أو الباء».

(2) هو النمر بن تولب بن زهير بن أقيس العكلي (نحو 14هـ): شاعر مخضرم، عاش عمراً طويلاً في الجاهلية، له ديوان شعر مطبوع. الشعر والشعراء 1/309، الإصابة 6/470، الأعلام 8/48.

(3) صدر بيت للنمر بن تولب، وعجزه في شعره: 48:

تَخَالُ بِيَاضَ غُرَّتِهَا سِرَاجًا

وانظر: الاقتضاب: 331 والأساس واللسان (جمم).

(4) ورد في بيت شعر ذكره الحريري في الدرّة، وهو:

(5) لمّا رأى مِيزَانَهُ شَائِلًا وَجَاهَ بَيْنَ الْأُذُنِ وَالْعَاتِقِ
تمام قول الحريري: «وحكى ثعلب عن ابن الأعرابي قال: حضرت أبا عبيدة في بعض الأيام فأخطأ في موضعين؛ فقال: شِلْتُ الحجر، وإتما هو شَلْتُ - بضمّ الشين - ثم أنشد:

شَلْتُ يَدَافَرِيَّةً فَرَّتْهَا»

(6) صدر بيت لعاتكة بنت زيد ترثي زوجها الزبير بن العوام، وعجزه:

حَلْتُ عَلَيْكَ عَقُوبَةَ الْمُتَعَمِّدِ

انظر: المحتسب 2/255 والمقاصد النحوية 2/278 وشرح التصريح 1/231 وشرح شواهد المغني 1/71، وهو بلا نسبة في: الإنصاف 2/641 وشرح المفصل 8/71 والمغني: 37 والهمع 2/183 والدرر 1/119.

قال في العباب: «شَلَّتْ: بالبناء للفاعل، والمجهول لغة رديئة». فما أنكره مسموع على رداءته، وكفى به سنداً لمن استعمله.

والذَّنَابِي: الذَّنْب، وهو في الطَّائِر أكثر من الذَّنْب⁽¹⁾، والذَّنْب في الفرس أكثر من الذَّنَابِي، كما في كتب اللغة⁽²⁾.

واستعمال الطائر والطير في محل واحد غير محذور، ويؤيده أنَّه قرئ بهما في قوله تعالى: ﴿فَيَكُونُ طَيْرًا يَلْذَنُّ اللَّهَ﴾ [آل عمران: 49]⁽³⁾، فلا لحن فيه.

وقوله: ويقصرون الألف وهي ممدودة⁽⁴⁾. فيه نظر؛ لأنَّه مع كسر الراء كيف يكون ألفاً؟ إلا أن يريد بالكسر الإمالة، فتدبر.

• • •

ويقولون لمن تناول شيئاً: (ها) بقصر الألف، فيلحنون فيه؛ لأنَّ ألفه ممدودة.

محصل ما قاله المحققون في كتب⁽⁵⁾ العربية أنَّ (ها) بمعنى (خذ)، وفيها ثلاث لغات⁽⁶⁾:

الأولى: تجريده من كاف الخطاب، فيقولون: ها زيدا، للمفرد والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث.

والثانية: لغة بني زهير، فتأتي⁽⁷⁾ بكاف الخطاب بحسب التثنية والجمع والمذكر والمؤنث؛ فتقول⁽⁸⁾: هاك وهاك وهاكما وهاكن.

والثالثة: أن تأتي بهمزة موضع الكاف، فتتصرف تصرفها بحسب المخاطب في الإفراد

(1) في ب: «الذيل».

(2) العبارة في ب، ط: «والذنب في الفرس أكثر من الذنابي من الطائر، هكذا في كتب اللغة». انظر اللسان (ذنب).

(3) قرأ نافع ويعقوب ويزيد بن القعقاع: «طائرأ» بدل «طيراً». انظر: إعراب القرآن للنحاس 1/379 والكشف للقيسي 1/345 والبحر المحيط 1/345.

(4) عنى الحريري أنهم يقولون في «جِراء» اسم الجبل: «جِري».

(5) سقطت من ب.

(6) انظر: إصلاح المنطق: 290 وسر الصناعة 1/319 وإعراب القرآن للزجاج 1/157.

(7) في ب: «يأتون».

(8) في ب: «فيقولون».

والثنية والجمع والتذكير والتأنيث؛ فتقول إذا خاطبتَ مذكراً: (هَاء) بفتح الهمزة، وإذا خاطبتَ مؤنثاً⁽¹⁾: (هَاء) بكسرهما، وللاثنتين: (هاؤما) بضم الهمزة كما تقول: (هاكما)، ولجمع المؤنث: «هاؤن» كما تقول: «هاكن»، ولجمع المذكر: «هاؤم» كما تقول: (هاكم)، وهذه أفصح اللغات، وبها جاء القرآن؛ كقوله تعالى: ﴿هَؤُلَاءِ قَوْمٌ مُّكِبُّونَ﴾ [الحاقة: 19].

ويجوز أن تقول: هاء يا رجال، في موضع (هاؤم)، كما جاز ذلك مع الكاف في قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [المجادلة: 12] في موضع (ذلكم).

قالوا: وليس في العربية همزة تقع موقع كاف الخطاب إلا في هذه اللغة، ثم إنها قد تخرج عن كونها⁽²⁾ اسم فعل، فتأتي فعلاً صريحاً فتلحقه الضمائر البارزة، وذلك على ثلاث لغات⁽³⁾:

الأولى: أن تصرف تصريف⁽⁴⁾ (عاط): فعل أمر من: عاطى يعاطي، فيقال للواحد المذكر: (هَاء) ك: (عاطِ)، وللواحدة: (هائي) ك: (عاطي)، وللاثنتين: (هائيا) ك: (عاطيا)، وللذكور: (هاؤوا) ك: (عاطوا)، وللإناث: (هائين) ك: (عاطين).

الثانية: أن تصرف تصريف (خَفَ)، فتقول للمذكر⁽⁵⁾: (هَأ) ك: (خَفَ)، وللمؤنث: (هائي) ك: (خافي)، وللاثنتين: (هَاءا) ك: (خافا)، وللذكور: (هاؤوا) ك: (خافوا)، وللإناث: (هَأَنَّ) ك: (خفن). فهذه اللغة توافق التي قبلها في لفظ مفرد المؤنث، وفي لفظ جماعة الذكور، ويختلفان في الباقي.

الثالثة: أن تصرف تصريف (هَبَ): من وهب، فتقول للمذكر: (هَأ) ك: (هَبَ)، وللمؤنث: (هَئي) ك: (هَبي)، وللذكور: (هَؤوا)⁽⁶⁾ ك: (هَبُوا)، وللإناث: (هَأَنَّ) ك: (هَبْنَ). فهذه اللغة توافق التي قبلها في الواحد المذكر وفي جماعة الإناث، ويختلفان في الباقي.

ف (ها) في هذه اللغات فعل، لبروز الضمائر فيها، هذا محصّل ما قالوه. وفي «شرح

(1) في ب: «أو مؤنثاً».

(2) في ب: «أن تكون».

(3) انظر: إصلاح المنطق: 190 وسر الصناعة 1/319.

(4) في ب: «كصرف».

(5) سقطت من ب، ط.

(6) في ب: «هاؤوا».

الكتاب» للسيرافي وكتاب «سر الصناعة» لابن جني أنه يمدّ ويقصر⁽¹⁾. فإنكار المصنّف للقصر قصورا.

[الطويل]

أَفَاطِمَ هَاكِ السَّيْفِ غَيْرَ مُدَمِّمٍ (2)

هذا مما نسب لعلي بن أبي طالب عليه السلام، على كلام فيه؛ فإن الذي⁽³⁾ صح عنه من الشعر قليل. وتماه:

..... فلسْتُ برعديد ولا بجبانٍ

وفي الديوان المنسوب لعلي [كرم الله وجهه]⁽⁴⁾ بديار العجم، تماه:

..... فلسْتُ برعديد وَلَا بِمُليِمٍ

وبعده:

لعمري لقد أعذرت في نصر أحمدٍ وطاعة ربّ بالعبادِ عَليِمٍ⁽⁵⁾

في شعر طويل أورده جامعه. والرعديد: المرتعد لشدة خوفه. والمليم: الموقع فيما يُلام به ويُذم. والجبان: معروف⁽⁶⁾.

• • •

(1) سر الصناعة 318/1-320.

(2) صدر بيت نسب لعلي بن أبي طالب، وعجزه في ديوانه: 174.

..... فلسْتُ برعديد ولا بلئيم وهو في: إعراب القرآن للزجاج 158/1 وجمهرة اللغة (هاوي) والمحتسب 337/1، وبلا نسبة في: المسائل الخليليات: 212 وسر الصناعة 319/1. وفي أغلبها: «هائي» بدل «هاك».

(3) في أ: «ما».

(4) زيادة من ب، ط.

(5) روايته في الديوان: 175.

(6) أفاطم قد أبلت في نصر أحمدٍ ومرضاة ربّ بالعباد رحيم قوله: «والجبان معروف» سقط من ب.

ويقولون: حَسَد حاسدك - بضمّ الحاء - فيعكسون المراد به، ويجعلون المدعو له مدعوّاً عليه! والصواب أن يُقال: حَسَد حاسدك - بفتح الحاء - أي: لا انفكّ حسوداً، ولا زلت محسوداً.

ما ذكره هو المتبادر، فإن كان ما ذكر⁽¹⁾ صَدَرَ عن عامي فخطوه لا يعتدّ به، وإلاّ فهو موجه بأن حسد الأشراف إنّما يكون من أضرابهم؛ إذ الفقير لا يحسد ملكاً عظيماً، فكون حاسد المرء محسوداً كناية عن شرفه، كما ينعت لذاته⁽²⁾.

وقيل: (حَسِد) هنا: بمعنى عُوقِبَ على الحسد، وعُتِرَ به للمشكلة؛ كما في الحديث: «إنّ الله لا يملّ حتى تملّوا»⁽³⁾. وفي القاموس: «حَسَدَنِي اللهُ إِنْ كُنْتُ حاسدك: أي عاقبني»⁽⁴⁾.
[البسيط]

إِنْ يَحْسُدُونِي فَإِنِّي غَيْرُ لَائِمِهِمْ قَبْلِي مِنَ النَّاسِ أَهْلُ الْفَضْلِ قَدْ حَسَدُوا
فَدَامَ لِي وَلَهُمْ مَا بِي وَمَا بِهِمْ وَمَاتَ أَكْثَرُنَا غَيْظاً بِمَا يَجِدُ⁽⁵⁾
وهو من قصيدة لبشار بن برد، وقبلة:

أنا الذي يجدوني في صدورهم لا أرتقي صَدراً عنها ولا أَرُدُ
لا يُنْقِصُ اللهُ حُسَادِي فَإِنَّهُمْ أَسَرُّ عِنْدِي مِنَ اللَّائِي لَهُ الْوَدُدُ
وهذا من قول عروة بن أذينة السّابق⁽⁶⁾:
[البسيط]

لا يبعدُ اللهُ حُسَادِي وزادهم حتى يموتوا بداءٍ غير مكنونٍ
إنّسي رأيتهُم في كلّ منزلةٍ أجلُّ عِنْدِي مِنَ اللَّائِي يَحْبُونِي

(1) سقطت من ب.

(2) قوله: «كما ينعت لذاته» سقط من ب.

(3) الحديث في صحيح البخاري، كتاب الصوم 694/2. صحيح مسلم، كتاب صلاة المسافرين 540/1. وقال في النهاية 360/4: «جرى مجرى قولهم: حتى يشيب الغراب، ويبيض القار».

(4) القاموس: «حسد».

(5) البيتان في ديوان بشار بن برد: 97/3، ونسبهما المرتضى في أماليه 414/1 للكُميت بن زيد، وبلا نسبة في عيون الأخبار 408/2.

(6) سبقت القصيدة كاملة في ص 479.

[الطويل]

عِدَايَ لَهُمْ فَضْلٌ عَلَيَّ وَمِنَّةٌ فَلَاقَطَعَ الرَّحْمَنُ عَنِّي الْأَعَادِيَا
هُمُ بَحَثُوا عَن زَلَّتِي فَاجْتَنَبْتُهَا وَهُمْ نَافَسُونِي فَاکْتَسَبْتُ الْمَعَالِيَا^(١)
أَمْثَالَهُ كَثِيرَةٌ^(٢).

ويقولون: أعطاه البشارة، والصواب فيه ضم الباء؛ لأن البشارة - بالكسر - ما بُشِرت به، وبضمها ما يعطى عليها، فأما البشارة - بفتح الباء - فإنها الجمال.

ومنه سُمِّيَ: بشير، بمعنى حسن. والحق ما في القاموس: من أن «ما يُعطاه المُبَشِّرُ بالكسر والضم»⁽³⁾. وهو ما ارتضاه الكسائي، وتبعه ابن السكيت وكثير من أهل اللغة⁽⁴⁾. وما ذكره المصنّف مذهب فيه، فلا وجه للتخطئة به. وما ذكره من استعمال البشارة في الشر⁽⁵⁾، كما في قوله تعالى: ﴿فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [التوبة: 34]، غير مرضي عند المحققين من أهل العربية وأصحاب المعاني⁽⁶⁾، والآية عندهم من قبيل الاستعارة التهكمية، أو من باب: [الوافر]

..... تحيةُ بينهم ضربٌ وجيعٌ (7)

وفيهما مذهبان آخران؛ فقليل: بأنها تعم الخير والشر، وقيل: إذا أطلق فهو مخصوص⁽⁸⁾ بالخير، كما إذا قُيد بمعمول جاز استعماله في الشر أيضاً.

(1) في ب: «لقد بحثوا عن زلتني فأجتنبها قد».

(2) قوله: «وأمثاله كثيرة» سقط من ب، ط.

(3) القاموس (بشر).

(4) انظر: إصلاح المنطق: 112 وحواشي ابن بري: 180 واللسان (بشر).

(5) تمام قول الحريري في الدرر: «وعند أكثرهم أن لفظة (بشرته) لا تستعمل إلا في الإخبار بالخير، وليس كذلك، بل قد تستعمل في الإخبار بالشر؛ كما قال سبحانه...».

(6) انظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج 2/120.

(7) عجز بيت لعمر بن معدى كرب في: ديوانه 149، والكتاب 50/3 والخزانة 263/9 وكشف الطرة: 145، وصدرة:

وَحَيْلٌ قَدْ دَلَفْتُ لَهَا بِحِيلٍ
وبلا نسبة في: شرح الحماسة للمرزوقي 246/1 وشرح المفصل لابن عيش 80/2.
(8) في ب: «كان مخصوصاً».

وكذا اختلفوا في الوعد والإيعاد كما ذكره⁽¹⁾، ثم أنشدوا عليه: [الطويل]
 ولا يَرْهَبُ ابْنُ الْعَمِّ مَا عَشْتُ صَوْلَتِي ولا أَخْتَشِي مِنْ صَوْلَةِ الْمُتَهَدِّدِ
 وَإِنِّي وَإِنْ أَوْعَدْتُهُ أَوْ وَعَدْتُهُ لَمْخْلِفُ إِيْعَادِي وَمُنْجِرُ مَوْعِدِي⁽²⁾
 قالوا: يجوز الخلف في الوعيد دون الوعد، كما في هذا الشعر وغيره، ويشهد له قوله
 تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُخْلِفُ أَلْعَمَادَ﴾ [آل عمران: 9]، كما قال الشاعر: [الطويل]
 إِذَا وَعَدَ السَّرَّاءُ أَنْجَزَ وَعْدَهُ وَإِنْ أَوْعَدَ الضَّرَّاءُ فَالْمَجْدُ مَانِعُهُ⁽³⁾
 وهو الذي اختاره كثير من أهل السنة⁽⁴⁾.

وقال الجُبَّائي⁽⁵⁾: لا يخلف الوعيد أيضاً، وإلّا لزم الكذب في كلام أصدق القائلين. وأجيب
 عنه بأنه قاس الوعد على الوعيد، وبينهما فرق؛ لأنّ الوعد حقّ عليه تعالى، والوعيد حقّ له، ومن
 أسقط حقّ نفسه فقد جادّ وتكرّم، فظهر الفرق وبطل القياس. وفيه أنّه لم يدع القياس، وإنّما
 ردهً بلزوم المُحال، في صدور الكذب من ذي الجلال، ولذا قيل: إنّهُ إنّما يتمّ لو كان الوعيد
 ثابتاً من غير شرط، وهو مشروط⁽⁶⁾ بعدم العفو. ولما رآه بعضهم غير تامّ؛ لأنّ التقدير مع أنّه
 خلاف الظاهر يجري فيهما، قال⁽⁷⁾: إنّهما من قبيل الإنشاء، فلا يجري فيه الكذب والصدق.
 وفيه كلام ليس هذا محلّه.

ونقيض لفظة (البشارة): لفظة (المأتم)، يتوهم أكثر الخاصة أنها مجمع المناحة، وهي
 عند العرب التّساء يجتمعن في الخير والشرّ.

-
- (1) قال الحريري في الدرّة: «ونظيرها لفظة (وعد): تستعمل في الخير ... وتستعمل أيضاً في الشرّ».
- (2) البيتان لعامر بن الطفيل، وهما في ديوانه: 359، ورواية الثاني فيه:
- وَإِنِّي وَإِنْ أَوْعَدْتُهُ أَوْ وَعَدْتُهُ لَأُخْلِفُ إِيْعَادِي وَأَنْجِزُ مَوْعِدِي
 وانظر: اللسان (وعد) وكشف الطّرة: 148، وبلا نسبة في عيون الأخبار 77/2 والتّهذيب (وعد).
- (3) لم أقف على قائل البيت.
- (4) انظر: الفصل في الأهواء والملل والنحل لابن حزم 93/4.
- (5) هو أبو علي محمد بن عبد الوهاب بن سلام الجبائي (303 هـ): من أئمة المعتزلة، ورئيس علماء الكلام في عصره، وله تفسير حافل مطوّل. وفيات الأعيان 267/4، شذرات الذهب 241/2، الأعلام 256/6.
- (6) سقطت من ب.
- (7) في ب: «وقيل».

هذا ليس بشيء؛ لأنه قد ورد المأتم في كلام العرب بمعنى مجمع المناحة والحزن، كما قال زيد الخيل (1):

أَفِي كُلِّ عَامٍ مَأْتَمٌ تَبْعُثُونَهُ
وقال التيمي (3) في منصور بن زياد: [الكامل]

فَالنَّاسُ مَأْتَمُهُمْ عَلَيْهِ وَاحِدٌ فِي كُلِّ دَارٍ رُئْةٌ وَعَوِيلٌ (4)
وقال آخر:

أَضْحَى بَنَاتُ النَّبِيِّ إِذْ قُتِلُوا فِي مَأْتَمٍ وَالسَّبَّاحُ فِي عُزْمٍ (5)
وهو مما ذهب إليه كثير من أهل اللغة، وارتضاه ابن بري (6)، على أنه لو كان عاماً، فاستعماله في بعض أفراده بقرينة لا يعدّ خطأ، حتى ذهب بعض أهل الأصول (7) إلى أنه ليس بمجاز أيضاً. وفي الأساس: «نقول: ما حَضَرْتُ المَأْتَمَ، وإنما حَضَرْتُ المَأْتَمَ! وهو جماعة النساء، من الأتم: وهو القَطْعُ والفَتْقُ، وقد غلب على جماعتهم في المصائب» (8).

ومن المنحول ما ذكره السيوطي: من أنه أول ما سمي به كان رجلاً في زمن داود يعمل الخُصوص، فسأله بنو (9) إسرائيل أن يعمل لهم خُصّاً يجتمعون فيه للصلاة، وكانوا يأتونه كلَّ

(1) هو أبو مُكْنَفٍ زيد بن مهلهل بن مهنّب بن عبد رضاء، من طيّ (ه9): شاعر محسن، لقب «زيد الخيل» لكثرة خيله، له ديوان شعر مطبوع. الشعر والشعراء 286/1، الإصابة 622/2، الأعلام 61/3.

(2) صدر بيت لزيد الخيل، وعجزه في ديوانه: 67:

..... على مخمر عَوْدٍ أَثِيبُ وما رُضِي
وانظر: الكتاب 129/1 وذيل أمالي القاضي: 24 وحواشي ابن بري: 181 واللسان (أتم) والخزانة 493/9.
(3) هو أبو محمد عبد الله بن أيوب التيمي (209هـ): أحد شعراء الدولة العباسية، مدح الأمين والمأمون وغيرهما. وفيات الأعيان 338/6، الخزانة 297/6، الأعلام 73/4.

(4) البيت للتيمي في: حواشي ابن بري: 182 واللسان والتاج (أتم)، وبلا نسية في: زهر الآداب 801/2.
(5) في ب، ط: «والوحوش في عرس». نسب المرزباني في معجم الشعراء: 361 هذا البيت لمحمد بن علي الجواليقي الكوفي يرثي الحسين بن علي، وهو بلا نسبة في: حواشي ابن بري: 182 واللسان والتاج (أتم).
(6) انظر: حواشي ابن بري: 181 واللسان (أتم).

(7) في ب، ط: «الأصوليين».

(8) الأساس (أتم).

(9) العبارة في ب، ط: «فسأله قوم من بني إسرائيل».

يوم، فيقول لهم: مأتَم. فبينما هم كذلك مات [الرجل]⁽¹⁾، فاجتمعوا ليكون عليه، ويقولون: مأتَم، فسُمي بذلك.

وكونه الجماعة من النساء هو الأكثر، وقد يكونون رجالاً؛ كما قال الراجز:

[مشطور الرجز]

كما ترى حَوْل الأمير المَأْتَمَا⁽²⁾

كما قاله ابن السّيد في شرح سقط الزند.

• • •

ويقولون: تفرّقت الآراء والأهواء، والاختيار في كلام العرب أن يقال في مثله: افرقت الآراء؛ كما جاء في الخبر: «تفرّق أمتي كذا وكذا فرقة»⁽³⁾؛ أي: تختلف.

يعني أنّه بين «افتعل» من هذه المادة ك: «افترق»، و«تفعّل» ك: «تفرّق» فرق⁽⁴⁾؛ لأنّ الأوّل يُستعمل في المعاني والصفات فيقال: افرق اعتقادهم، وإخوة مفترقون؛ أي: في النسب، بكونهم من بني الأعيان⁽⁵⁾ أو الأخياف⁽⁶⁾ أو العلات⁽⁷⁾.

والثاني في الأجسام، فيقال: تفرقوا في الأجساد والمقام، وكذا (فرّق) بالتشديد يُراد به: ضد الجمع، و(فرق) بالتخفيف يراد به: ميّز، فإن أراد به أنه حسن أكثر⁽⁸⁾ كما يُنبئ عنه قوله: «الاختيار»، فلا ينبغي أن ينظم في سلك الأغلاط، مع أنّه غير مسلم، وإن ادّعى لزومه فهو خطأ منه، ومما يدلّ على ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا﴾ [آل عمران: 105]، وقوله: ﴿وَلَا تَنفَرَقُوا فِيهِ﴾ [الشورى: 13]، وقوله: ﴿وَمَا تَفَرَّقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ إِلَّا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَةُ﴾

(1) سقطت من الأصل.

(2) رجز لم يُنسب لقائل في: شروح سقط الزند 984/3 واللسان والتاج (أتم)، وقبله:

حتى تراهنّ لديه فُيُما

(3) لعله من حديث رسول الله ﷺ: «ستفرّق أمتي على بضع وسبعين فرقة؛ الناجية منها واحدة، والباقي هلكي»؛ كما في المستدرک على الصحيحين 4/430 وتاريخ بغداد 13/309، وانظر الملل والنحل 1/13.

(4) انظر اللسان (فرق).

(5) بنو الأعيان: الإخوة من أب وأمّ. القاموس (عين).

(6) إخوة أخيف: أمّهم واحدة والآباء شتى. القاموس (خيف).

(7) بنو العلات: بنو أمّهات شتى من رجل واحد. القاموس (علل).

(8) العبارة في ب: «وارادة ذلك أكثرى».

[البينة: 4] مِمَّا هُوَ نَصٌّ فِيهِ؛ فَإِنَّهُ تَفَرَّقَ اعْتِقَادٌ وَأَدْيَانٌ، لَا تَفَرَّقُ أَجْسَامٌ⁽¹⁾ وَأَبْدَانٌ.

وقد صرّح الجوهري وغيره بأنهما مستويان⁽²⁾، وفي الحديث: «الْبَيْعَانِ بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا»⁽³⁾ ورُوي: «يفترقا»؛ أي: بالأقوال كما ذهب إليه مالك وأبو حنيفة، أو بالأبدان كما ذهب إليه الشافعي وأحمد⁽⁴⁾، [فأروا التفرق]⁽⁵⁾ والافتراق في الحديث بمعنى. وكذا (فَرَقَ) المخفّف بمعنى التمييز، يكون بين المعاني والأجسام، كما في عمدة الحفاظ.

• • •

ويقولون في مصدر الشيء: تَذَكَرَأَ - بكسر التاء - والصَّوَابُ فتحها كما تفتح في: تَنَالٍ وتَسْكَابٍ وتَهَيَّامٌ...

هذا ممّا ذكره أهل اللغة والعربية⁽⁶⁾. و(التجفاف): شيء يجعل على الخيل كأنه درع لها، وفي المغرب أنه: «يَفْعَالٌ، من (جَفَّ)، لما فيه من الصّلاية»⁽⁷⁾. وقد ذكر هذا في شرح الكتاب، وفسّر (التمساح) و(التعشار) باسم موضع، وقال: إنّه لم يجئ بالكسر إلّا حرف؛ وهو (تبيان) مصدر (بَيَّن)، وقال غيره: إنّه لم يجئ مكسوراً على أنّه مصدر، وإنّما هو وافق معناه⁽⁸⁾ معنى المصدر فاستعمل في موضعه، كما وقع كثير من الأسماء موقع المصادر؛ كما وقع (الطّعام) وهو اسم للمأكول موقع الإطعام⁽⁹⁾.

وفي الصّحاح: «لم يجئ مصدر بكسر التاء إلّا (تبيان) و(تلقاء)»⁽¹⁰⁾، وزادوا عليه (تشراباً) في قولهم: شرب الخمر تشراباً، فإنّه سُمع فيه الفتح والكسر، واقتصر الجوهري وغيره

(1) في ب: «أجساد».

(2) الصّحاح (فرق).

(3) الحديث في صحيح البخاري، كتاب البيوع 732/2. وصحيح مسلم، كتاب البيوع 1163/3.

(4) انظر شرح صحيح مسلم للنووي 429/10.

(5) ما بين قوسين سقط من الأصل.

(6) انظر: تصحيح التصحيف: 182 والقاموس (ذكر).

(7) المغرب (جفف).

(8) سقطت من ب.

(9) العبارة في ب، ط: «كالتطعام اسم للمأكول وقع موقع الإطعام».

(10) الصّحاح (بين).

على الفتح⁽¹⁾. وزاد الرُّعيني⁽²⁾ في شرح ألفية ابن معطي⁽³⁾: (تفراج): للجبان، و(تكلام): للكثير الكلام، و(تفضال): من المفاضلة، و(تتفاق) الهلال - بتاءين الأولى مكسورة والثانية ساكنة⁽⁴⁾ - وهي ميقاته، يقال: جئت لتتفاق الهلال؛ أي: حين أهل، و(تسخان): لواحد التسخين، و(تبال) و(تباله): للقصير - على رأي - ووزنه عند سيبويه: فِعْلان، فالتاء عنده أصليّة⁽⁵⁾.

ثم أنشد المصنّف بيت كُثِرَ عَزَّة⁽⁶⁾، وهو من شعر أوله:

وكانت لقطع الحبل بيني وبينها كنادرة نذراً وفّت فأحلت
فقلتُ لها: يا عزّ كلّ مُصيبةٍ إذا وُطئت يوماً لها النفس ذلت
ولم يلقَ إنسانٌ من الحبّ متعةً نغمٌ ولا عمياء إلا تجلّت⁽⁷⁾
أباحث حمى لم يرعه النَّاسُ قبلها وحلّت نلاعاً لم تكن قبل حُلّت
هنيئاً مريئاً غيرَ داءٍ مخامرٍ لعزّة من أعراضنا ما استحلّت
أسيئي بنا أو أحسنني لا ملومةً لدينا ولا مقليةً إن تقلّت
ووالله ما قاربْتُ إلا تباعدت بهجرٍ ولا استكثرتُ إلا أقلّت
وما مرُّ من يومٍ عليّ كيومها وإن عظمْتُ أياماً أخرى وجلّت

(1) الصّحاح (شرب).

(2) هو أبو جعفر أحمد بن يوسف بن مالك الرّعيني الغرناطي الأندلسي (771هـ): أديب، عارف بالنحو، من تأليفه: «طراز الحلة» و«شرح بديعية ابن جابر». البغية 403/1، شذرات الذهب 260/6، الأعلام 274/1.

(3) هو أبو الحسين يحيى بن عبد المعطي بن عبد التّور الزّراوي (628هـ): عالم بالعربية والأدب، أشهر كتبه: «الدّرة الالفيه في علم العربية» و«العقود والقوانين». البغية 344/2، الأعلام 155/8.

(4) قوله: «والثانية ساكنة» سقط من ب.

(5) الكتاب 318/4.

(6) البيت الذي أنشده الحريري لكثير عزة هو:

وإني وتهيامي بعزة بعدما تخلّيت ممّا بيننا وتخلّت
وهو في ديوانه: 103 وأمالى القالي 66/1 وأمالى المرتضى 414/1 وزهر الآداب 453/1 والعمدة 691/2 والمغني: 508 والمقاصد النحوية 409/2. والقصيدة بتمامها في ديوان كثير: 95-103.

(7) في ب: «ولا دهياء».

فواعجباً للقلب كيف اعترافه وللتفـس لـمـا وُطنت كيف ذلت⁽¹⁾
 وإني وتهيامي بعزّة بـعـدما تخليت مـمـا بيننا وتخلت
 لكالمـرتـجـي ظـل الغـمـامـة كـلـمـا تـبـوأ منها للمـقـيل اضمـحلت

...

[ويقولون للقائم: اجلس]⁽²⁾، والاختيار- على ما حكاه الخليل بن أحمد- أن يقال لمن كان قائماً: اقعد، ولمن كان نائماً أو ساجداً: اجلس، وعلل بعضهم هذا الاختيار بأن القعود هو الانتقال من علو إلى سفل، ولهذا قيل لمن أصيب برجله: مُقْعَد، وأن الجلوس هو الانتقال من سفل إلى علو.

هذا وإن ذكره بعض اللغويين⁽³⁾، فقد ورد في الأحاديث الشريفة وفي كلام الفصحاء ما يخالفه؛ كما روى عروة بن الزبير⁽⁴⁾ أنّ النبي ﷺ خرج في مرضه... إلى أن قال: فجلس ﷺ⁽⁵⁾. وعروة أرسخ في لغة العرب من أن يخفى عليه مثله.

وفي حديث القبر الصحيح: «أتاه ملكان فأقعدها»⁽⁶⁾. قال الكرمانى: «أي: أجلساه، وهما مترادفان، وهذا يُبطل قول من فرق بينهما»⁽⁷⁾. فلا عبرة بقول التوربشتي: وقع في رواية البراء⁽⁸⁾: «فيجلسانه»، وهو أولى، وكأن الأول رواه بالمعنى لظنه أنهما مترادفان. مع أن الفرق لو سلم، فإنما هو بحسب الأصل ومقتضى الاشتقاق، ولتقارب معنيهما أوقع كل منهما موقع الآخر،

(1) في أ: «قلت».

(2) ما بين القوسين سقط من الأصل.

(3) انظر: تصحيح التصحيف: 83 والمزهر 2/294.

(4) هو أبو عبد الله عروة بن الزبير بن العوام الأسدي القرشي (93هـ): أحد الفقهاء السبعة بالمدينة، كثير الحديث. وفيات الأعيان 255/3، سير أعلام النبلاء 356/5، الأعلام 4/226.

(5) لعل الحديث هو الذي جاء في سنن أبي داود 65/1 وسنن ابن ماجه، كتاب إقامة الصلاة 392/1. عن عروة: «اشتكى رسول الله ﷺ، فدخل عليه ناس من أصحابه يعودونه، فصلى النبي ﷺ جالساً، فصأوا بصلاته قياماً، فأشار إليهم أن اجلسوا». وهذا يدل على أنه يُقال للقائم: اجلس.

(6) الحديث في صحيح البخاري، كتاب الجنائز 463/1 وصحيح مسلم، كتاب الجنة 4/2201.

(7) شرح صحيح البخاري، كتاب الجنائز 7/117.

(8) هو أبو عمارة البراء بن عازب بن الحارث الخزرجي (71هـ): قائد صحابي من أصحاب الفتوح، غزا مع النبي ﷺ خمس عشرة غزوة، وله أحاديث كثيرة في الصحيحين. سير أعلام النبلاء 4/340، الخزانة 6/205، الأعلام 2/46.

وشاع حتى صار حقيقة عرفية، وكان بعض مشايخنا يقول: كل لفظين تقارب معناهما: إذا اجتماعاً افترقا، وإذا افترقا اجتماعاً. وهو من بديع المعاني، وقد سوى بينهما في عمدة الحفاظ والقاموس⁽¹⁾، وعليه تمثيل النحاة بـ (قعدت جلوساً) في المفعول المطلق.

والقعود: يكون مصدرأ، وجمع قاعد، كالجلوس، وأما الخروج فلم يرد إلا مصدرأ، وقيل: إنه يكون جمع خارج⁽²⁾ أيضاً؛ كما في قولهم: هم خروج، وفيه نظر.

وفرق بعضهم بين القعود والجلوس⁽³⁾ بفرق آخر - كما في الالتقان - فقال: «القعود ما يعقبه لبث، بخلاف الجلوس، ولهذا يقال: قواعد البيت، دون جوالسه؛ للزومها، وهو جليس الملك، دون قعيده؛ لأنه يحمد منه التخفيف، ولذا قيل: ﴿مَقْعَدٌ صِدْقٌ﴾ [القمر: 55]؛ لأنه لا زوال له، وقيل: ﴿تَفَسَّحُوا فِي الْمَجَالِسِ﴾ [المجادلة: 11]؛ لأنه يجلس فيه يسيراً⁽⁴⁾.

ومنه قول عمر بن عبد العزيز للفرزدق:

قُلْ لِلْفَرْزَدَقِ وَالسَّفَاهَةِ كَاسِمِهَا: إِنْ كُنْتَ تَارِكٌ مَا أَمَرْتُكَ فَاجْلِسِ⁽⁵⁾

هذا خطأ من الحريري في الرواية؛ فإن جريراً كَانَ هَجَا الفرزدق بقصيدة ميمية، فأجابه الفرزدق بقصيدة أتى فيها بما يوجب الحد عليه، فشكاه أهل المدينة إلى مروان بن الحكم الأموي، وكان يومئذ والي المدينة من قبل معاوية، فكتب مروان إلى عامله يأمره بحدّه وسجنه، وأعطاه الكتاب ليوصله إليه، وأوهمه أنه أمر له بجائزة فيه، ثم كتب يبتّيه⁽⁶⁾ على ذلك بقوله:

قُلْ لِلْفَرْزَدَقِ وَالسَّفَاهَةِ كَاسِمِهَا إِنْ كُنْتَ تَارِكٌ مَا أَمَرْتُكَ فَاجْلِسِ

وَدَعْ الْمَدِينَةَ إِنَّهَا مَذْمُومَةٌ وَاقْصِدْ لِمَكَّةَ أَوْ لِبَيْتِ الْمَقْدِسِ

(1) انظر القاموس (قعد).

(2) اللسان (خرج).

(3) في الأصل: «الخروج».

(4) الالتقان في علوم القرآن للسيوطي 308/2.

(5) نسب الحريري البيت لعمر بن عبد العزيز - كما في المتن - والصواب أنه لمروان بن الحكم، وسيصححه الشارح، وكذا في: معجم الشعراء: 284، ونسبه في اللسان (جلس) لعبد الله بن الزبير، ثم قال: «قال ابن بري: البيت لمروان بن الحكم». وذكر القصة.

(6) في ب: «يشير».

وَإِذَا اخْتَشَيْتَ مِنَ الْأُمُورِ عَظِيمَةً فَخُذْ لِنَفْسِكَ بِالزَّمَاعِ الْأَكْبَسِ
فلَمَّا فُطِنَ الْفَرَزْدَقُ لَذَلِكَ، أَجَابَهُ بِقَصِيدَةٍ مِنْهَا:

مَرَوَانُ إِنَّ مَطِيئَتِي مَحْبُوسَةٌ تَرْجُو الْحَيَاةَ وَرَبُّهَا لَمْ يَبْأَسِ
ومنها:

أَلْقِ الصَّحِيفَةَ يَا فَرَزْدَقُ لَا تَكُنْ نَكْرَاءً مِثْلَ صَحِيفَةِ الْمُتَمَلِّسِ⁽¹⁾
كذا نقله ابن خلكان عن ثقات المؤرخين. وقوله: «مذمومة» يعني: ذات ذمة وحرمة،
وقيل: من الذم؛ لما عرض له فيها.

ويقولون في جواب مَنْ مدَّحَ رجلاً أو ذمَّه: نِعَمٌ مِنْ مَدَحَتِ، وَبُئْسَ مَنْ ذَمَّمَتْ، وَالصَّوَابُ
أَنْ يُقَالَ: نِعَمَ الرَّجُلُ مِنْ مَدَحَتِ، وَبُئْسَ الشَّخْصُ مِنْ ذَمَّمَتْ.
هذا من تكثير التَّوَادِّ، بتكدير موارد التَّدَادِّ، بما لا طائل تحته!

قال في التسهيل: «لا يمتنع عند المبرِّد والفارسي إسناد (نعم) و(بئس) إلى (الذي)
الجنسية؛ نحو: نعم الذي يأمر بالمعروف زيداً؛ أي: الأمر بالمعروف على قصد الجنس، ومنع
كون (الذي) فاعل (نعم) و(بئس) مطلقاً الكوفيون وجماعة من البصريين؛ منهم ابن السَّراج
والجَرُمي، وأجاز قوم من النحويين ذلك في (مَنْ) و(ما) الموصولين مقصوداً بهما الجنس،
وعليه ابن مالك، واستشهد لجوازه وجواز المضاف إليه بقول الشاعر: [البسيط]

فَنِعَمَ مَرْكَأً مِنْ ضَاقَتْ مَذَاهِبُهُ وَنِعَمَ مَنْ هُوَ فِي سِرٍّ وَإِعْلَانٍ⁽²⁾
ولو لم يصحَّ الإسناد إليه، لم يصحَّ إلى ما أضيف إليه»⁽³⁾.

وقوله: ينصب على التمييز⁽⁴⁾. ليس بصحيح؛ لأن التمييز لا يكون إلا بنكرة صالحة لقبول

(1) انظر القصيدة في ديوان الفرزدق 384/1، وفيه: «معكوسة» بدل «محبوسة»، و«الحياة» بدل «الحياة».

(2) ونُسب الثاني في اللسان (جلس) إلى مروان بن الحكم. وانظر: الخزانة 347/6.

(3) البيت غير منسوب لقائل، وقد قيل في مدح بشر بن مروان، انظر: جمهرة اللغة (زكاً) وحواشي ابن بري: 184 وشرح التسهيل 11/3 واللسان (زكاً) والمغني: 571 والمقاصد النحوية 487/1 وشرح شواهد المغني 742/2 والهمع 317/1 والدرر 114/2 والخزانة 410/9.

(3) انظر ما في معنى القول: شرح التسهيل لابن مالك 11/3 والارتشاف 23/3.

(4) العبارة في الأصل: «وقوله أن (من) تمييز...». ونمام القول في الدرر: «وفاعلهما لا يكون إلا معرفاً بالألف

(أل)(1). والمراد بأهل العربية: أهل البصرة(2). وبما قرّناه لك عرف ما في كلامه من القصور.

ثم إنّه قال: (نِعم) للمبالغة في المدح، ك: (بئس) للمبالغة في الذم، وردّ على مَنْ قال: إنهما للاقتصاد في ذلك، وتخطئة مَنْ قال في حقّ عليّ: نعم الرجل(3)، بقوله جلّ جلاله: ﴿نِعْمَ الْمَوْلَىٰ وَنِعْمَ النَّصِيرُ﴾ [الأنفال: 40]، وعندي أنّها بحسب الوضع تفيد المبالغة، إلّا أنّها بحسب العرف ليست كذلك، حتى لو قال أحد الآخر: نعم أنت، وبَّخه على ذلك. فلم يتوارد كلام الأموي وشريك على محلّ واحد، وكذا كلام المصنف لم يصب محزه، فتدبّر.

...

فإذا جاءت مصادر في كلام العرب على (فَعْلان) بفتح الفاء والعين، فهي ممّا يختصّ بالحركة والاضطراب(4).

هذا ممّا ذكره ابن جنيّ(5) وعدّه من بدائع العربية؛ لدلالة الهيئة على معانيها الوضعيّة، إلّا أنهم أوردوا على ما ذكر: (شَنّان) بمعنى البغض، وأجاب عنه صاحب الكشف بأنّ فيه اضطراباً وحركة نفسية نزلت منزلة الحسّية، ولأبي عليّ الفارسي في الحجّة كلام نفيس(6) ليس هذا محلّه.

ومن غريب ما جاء على وزن (فَعْلان) قولهم في جمع كزوان: كِزْوان.

واللّام اللتين هما للجنس ... أو يضمّر هذا الاسم على أن تفسّره نكرة من جنسه، فينصب على التمييز».

(1) شرح التسهيل 11/3.

(2) قال الحريري في الدرة: «ومنع أهل العربية أن يكون فاعل هذين الفعلين مخصوصاً، ولهذا لم يجزوا أن يقال: نعم زيد». انظر الارتشاف 20/3-21.

(3) ذكر الحريري في الدرة: «حكى أبو القاسم بن برهان النحوي: أنّه كان لشريك بن عبد الله النخعي جليس من بني أمية، فذكر شريك في بعض الأيام فضائل عليّ - رضوان الله عليه - فقال ذلك الأموي: نعم الرجل عليّ. فأغضبه ذلك، وقال له: ألعليّ يقال: نعم الرجل؟ ... ثمّ قال له: يا أبا عبد الله، ألم يقل الله تعالى في الإخبار عن نفسه: ﴿فَقَدْ رَأَيْنَا نِعَمَ الْقَدِيرِ﴾ ... أفلا ترضى لعليّ بما رضى به الله تعالى لنفسه ولأنبيائه! فتنبّه شريك عند ذلك لوهمه».

(4) تمام كلام الحريري: «ويقولون لضدّ الذكر: النسيان - بفتح النون والسين - فيوهمون فيه؛ لأنّ النسيان تشنية النّساء، وهو العرق الذي في الفخذ، فأما المصدر من نسي فهو: (النسيان) على وزن فعْلان؛ مثل العرفان والكتمان، فإن جاءت ...».

(5) انظر الخصائص 152/2.

(6) انظر الحجّة للقراء السبعة 197/3-212.

يعني أنه جمع (فَعْلَان) بفتح الفاء وسكون العين، على (فَعْلَان) بكسر الفاء وسكون العين، وهو من النوادر في الأوزان⁽¹⁾. وقال ابن برّي: إنّه ورد منه ألفاظ آخر غير ما ذكره المصنّف، وهي: (وَرْشَان): لطائر⁽²⁾، وجمعه (وَرْشَان)، و(فَلْتَان): للفرس النشيط⁽³⁾، و(فَلْتَان): [في جمعه]⁽⁴⁾، و(صَلْتَان): للماضي في الأمور⁽⁵⁾، و(صَمَيَان)⁽⁶⁾، و(شَقْدَان): للحِزْبَاء⁽⁷⁾. فهي مع ما ذكره المصنّف من (كروان) و(صفوان) ثمانية، وصفوان: اسم للحجر⁽⁸⁾، وكروان: طائر يشبه البط لا ينام بالليل، فسُمّي بضدّه⁽⁹⁾. وفي المثل: «أَجَبْتُ مِنْ كَرْوَانٍ»⁽¹⁰⁾؛ لأنّه إذا قيل له: [مجزوء الرجز]

أَطْرَقَ كَرَا أَطْرَقَ كَرَا إِنَّ الثَّعَامَ فِي الْقَرَى⁽¹¹⁾
ألصق بالأرض، فيلقى عليه ثوب فيُصاد، وهذا مثل يُضرب للمعجب بنفسه.

وفي شرح التسهيل لابن عقيل: «قال سيبويه: قالوا: كَرْوَان، والجمع كَرْوَان، وإنّما كُسِر على (كرا) ك: (إخوان)، وهو وهم؛ فإنّهم إنّما قالوه في المثل، وهو ترخيم، وقياس جمعه على كراوين». وما نقله عن سيبويه ارتضاه في المحكم، وتبعه صاحب القاموس⁽¹²⁾. وما زعمه من وهم سيبويه -لأنّه ولو سلّم أنّه في المثل ترخيم- لا يضره؛ لأنّ مراده أنّه جمعٌ لمفرد مقدّر جارٍ على القياس، وبه صرّح المبرّد فقال في الكامل: «الكروانُ جماعة»⁽¹³⁾ كَرْوَان: طائرٌ معروف،

(1) انظر الخصائص 222/2.

(2) القاموس (ورش).

(3) القاموس (فلت).

(4) ما بين قوسين سقط من الأصل.

(5) القاموس (صلت).

(6) هو الشَّجَاعُ الضَّادُ الحَمْلَةُ. القاموس (ضمي).

(7) انظر حواشي ابن برّي: 186.

(8) اللسان (صفا).

(9) اللسان (كرا).

(10) المثل في جمهرة الأمثال 325/1 وجمع الأمثال 185/1.

(11) الرجز بلا نسبة في: الكامل 572/2 والمخصص 122/15 واللسان والتاج (كرا) والخزانة 374/2. و«أطرق كرا»: مثل يُضرب لمن يُخدع بكلام يُلطّف له، ويُراد به الغائلة، وهو في: جمع الأمثال 431/1 والمستقصى 122/1. والمراد من «كرا» هنا: الكروان.

(12) انظر القاموس (كرا).

(13) في ط: «جمعه».

وليس هذا الجمع لهذا الاسم بكماله، ولكنه على حذف الزوائد، [والتقدير: كرا وكزوان؛ كما تقول: أخ وإخوان، وورل وورلان، فجمعه على حذف الزوائد]⁽¹⁾ وقد استعمل في المفرد كذلك، فتقول العرب في مثل لها: أطرق كراً⁽²⁾.

وعلى ما ذكره سيبويه وارتضاه المبرّد، لا يكون هذا عريباً نادراً، كما قاله المصنّف.

كما قال ذو الرمة:

مَنْ آلِ أَبِي مُوسَى تَرَى الْقَوْمَ حَوْلَهُ كَأَنَّهُمُ الْكِزَّوَانُ أَبْصَرْنَ بَارِيزاً⁽³⁾
هو من قصيدة مدح بها بلال بن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري، وأولها⁽⁴⁾:

تَقُولُ عَجُوزٌ مَدْرَجِي مُتَرَوِّحاً عَلَى يَتِيهَا مِنْ عِنْدِ أَهْلِي وَغَادِيَا:⁽⁵⁾
أَذُو زَوْجَةٍ فِي الْمِضْرِ أَمْ ذُو خُصُومَةٍ أَرَاكَ لَهَا بِالْبَصْرَةِ الْعَامِ ثَاوِيَا
فَقُلْتُ لَهَا: لَا إِنَّ أَهْلِي جِيرَةٌ لِأَكْثَبَةِ الدَّهْنِ جَمِيعاً وَمَالِيَا
وَمَا كُنْتُ مُذْ أَبْصَرْتَنِي فِي خُصُومَةٍ أُرَاجِعُ فِيهَا يَا بَنَةَ الْخَيْرِ قَاضِيَا
وَلَكِنِّي أَقْبَلْتُ مِنْ جَانِبِي قَسَا أَزُورُ فَتَى نَجْداً كَرِيماً يَمَانِيَا⁽⁶⁾
من آل أبي موسى..... إلى آخره.

وقال المبرّد: قوله: «ترى القوم»؛ أي: الثقات عند الرواة.

• • •

ويقولون: هو بين ظهرائهم - بكسر النون - والصواب أن يقال: بين ظهرائهم، بفتح

(1) ما بين المعقوفين سقط من الأصل.

(2) الكامل 571/2.

(3) البيت في ديوان ذي الرمة 1313/2 والكامل 570/2 والخصائص 222/2 والمنصف 72/3 وجمع الأمثال 185/1 والافتصاب: 65 وحواشي ابن بري: 186 واللسان (كرا) والأشباه والنظائر 412/2، والخزانة 377/2.

(4) الأبيات في ديوان ذي الرمة 1311/2 والكامل 570/2.

(5) في ب: «مذ رأيتني رائحاً».

(6) في ط: «جانبني حساً».

النون.

في الفائق يقال: «فلان⁽¹⁾ بين أظهر قومه وبين ظَهْرانيهم: أي بينهم. وإقحام لفظ (الظَّهْر) ليدلَّ على أن إقامته فيهم على سبيل الاستظهار بهم والاستناد إليهم، ثم كثر حتى استعمل في الإقامة بين القوم مطلقاً، وكان معنى التثنية فيه أن ظهراً منهم قدامه وآخر وراءه، فهو مكنوف من جانبيه، ثم غلب على المقيم فيهم وإن لم يكن مكنوفاً، وأما زيادة الألف والنون بعد التثنية فإنما هي للتأكيد ك: (نَفْسَانِي) في النسبة لنفس، ونونه مفتوحة⁽²⁾».

وقوله: خَرَجْتُ⁽³⁾، من الحرج: وهو الإثم، وهذا تعظيم له، وهو ظاهر.

• • •

ويقولون: دخلت الشام - بالمد، على زنة فعال - وهو غلط قبيح.

قال ابن بري: «قد جاء الشام - بالمد - لغة في الشام، قال مجنون عامر⁽⁴⁾: [الطويل]

شَفَى اللهُ مَرَضِي بِالشَّامِ فَإِنِّي عَلَى كُلِّ شَاكٍ بِالشَّامِ شَفِيقٌ

ثم أنشد أبياتاً آخر مشهورة... وفيه ثلاث لغات فصحاء؛ هن: (الشَّام) بالهمزة الساكنة، ثم (الشام)، بإبدالها ألفاً، ثم (الشَّام) بالمد، وكلها مسموعة⁽⁵⁾.

ويجوز تأنيثه وتذكيره باعتبار البلدة والمكان⁽⁶⁾، كما في سائر أسماء البقاع والبلدان. والألف في النسبة عوض من إحدى ياءيه، فلذا يُخفف، والتشديد فيه شاذ كما في البيت الذي

(1) في ب: «أقام».

(2) الفائق 29/1.

(3) لفظة وردت ضمن حكاية أوردها الحريري في الدرّة، ومفادها أن المغربي قال للجنيّد بعد أن فرغ من سؤاله عن معنى آيتين من القرآن الكريم، فأجاد الإجابة: «خَرَجْتُ أُمَّةً - أنت بين ظهْرانيها - لا تُفَوِّضُ أمرها إليك».

(4) البيت في ديوان مجنون ليلي: 208 برواية:

شَفَى اللهُ مَرَضِي بِالعِرَاقِ فَإِنِّي عَلَى كُلِّ مَرَضِي بِالعِرَاقِ شَفِيقٌ
وانظر حواشي ابن بري: 187 وكشف الطرّة: 291.

(5) حواشي ابن بري: 187-189 بتصرف. وفي اللسان (شام): «قال ابن جني: وقد جاء الشام، لغة في الشام».

وفي إصلاح المنطق: 180: «ورجل شام، وامرأة شامية».

(6) انظر المذكر والمؤنث لابن التستري: 85.

• • •

ويقولون: قدم الحجاج⁽²⁾ واحداً واحداً، واثنين اثنين، وثلاثة ثلاثة، وأربعة أربعة، والصواب أن يقال في مثله: جاؤوا أحاد، وثناء، وثلاث، ورباع.

إلى آخر ما ذكره... وتخطئهم في استعمال (واحداً واحداً) للدلالة على التكرير، خطأ؛ لأنه كثير مقيس في كلام العرب؛ كما قال الشاعر:

[السريع]

إذا شربنا أربعاً أربعاً فقد لبسنا الفرو من داخل⁽³⁾

ولو لم يكن أصلاً شائعاً لما كان (أحاد) معدولاً عنه، أو كان العدل فيه تقديرية، ولا قائل به، وفي شرح الكافية للحديثي: «أسماء العدد المستعملة للتكرير المعنوي بلفظها مطردة، وإنما عدل عنه ليكون نصاً فيما قصد به، فإن (ثلاثة ثلاثة) مثلاً يحتمل التأكيد، وصيغ⁽⁴⁾ (أحاد) (مَوْحد)، وزاد بعضهم (وُحدان) بالضم، واستدل له بقوله:

[البسيط]

..... قاموا إليه زرافاتٍ ووحدانا⁽⁵⁾

والحق أنه⁽⁶⁾ جمع واحد؛ ك: شاب، وشبان، ولذا كان منصرفاً.

لم يتجاوزا (رباع) إلا إلى صيغة (عُشار) لا غير؛ كما جاء في شعر الكمي⁽⁷⁾:

(1) قال الحريري: «ويجوز في المنسوب إليه ثلاثة أوجه: شامي، وهو القياس، وشام - بياء مخففة مثل باء المنقوص - وشامي، وهو شاذ لأنه يصير بمنزلة المنسوب إلى المنسوب. وكذلك يجوز في المنسوب إلى اليمن هذه الأوجه الثلاثة، وعلى الشاذ منها قول عمر بن أبي ربيعة:

إني أتبحث لي بِنَانِيَّةٍ إحدى بني الحارث من مذحج
وهو البيت الذي أشار إليه الشارح.

(2) في ب: «الحاج».

(3) البيت بلا نسبة في كشف الطرة: 452.

(4) في ب: «بخلاف صيغ».

(5) عجز بيت لقريط بن أنيف، أحد شعراء بلعنير، وثمame في ديوان الحماسة 18:

قَوْمٌ إِذَا الشَّرُّ أَبْدَى نَاجِذِيَهُ لَهُمْ طَارُوا إِلَيْهِ زَرَافَاتٍ وَوُحْدَانَا
وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي 1/23 وللتبريزي 1/215.

(6) العبارة في ب: «والحق أن وحدان جمع واحد».

(7) البيت للكمي في ديوانه 162/1 وأدب الكاتب: 567 والصحاح (عشر) والاقتضاب: 467 والذيل والنكملة

[المقارب]

فَلَمْ يَسْتَرِيْثُوْكَ حَتَّى رَمَى سَ فَوْقَ الرِّجَالِ خِصَالاً عُشَاراً⁽¹⁾

في نسخة بدل «الرجال»: «التصال»، والأول هو الصحيح، ومنهم من فسر (عشاراً) بحميدة. وقال ابن السِّيد: «معنى يستريثوك: يجدونك رائثاً؛ أي: بطيئاً، من الرِّيث بمعنى البطء، ورميت كـ (أرميت)، بمعنى زدت، كـ (أربيت) بالباء. يقول: لَمَّا نشأت الرجال أسرع في بلوغ الغاية التي لم يبلغها طلاب المعالي، ولم يقنعك ذلك حتى زدت عليهم بعشر خصال فقت بها السابقين، وأبأسْتَ الذين راموا أن يكونوا لك لاحقين»⁽²⁾.

[مجزوء الرمل]

قُلْ لِّعَمْرٍو: يَا بَنَ هِنْدٍ لَوْ رَأَيْتَ الْيَوْمَ شَتَاً⁽³⁾

هذه الأبيات موضوعة، ورائحة الوُضْع تفوق منها، وكان خلف الأحمر متهماً بالوضع. و«شَنَ» بفتح الشين: قبيلة. و«تمنى»: أصله تمنى. و«فَيْلَقَ» كـ: صَيْقَلَ: بمعنى الجيش⁽⁴⁾، وأنته باعتبار الكتبية. و«شهباء»: مؤنث أشهب؛ أي: فيها بياض. و«هَنَّا» بفتح الهاء والتشديد:

والصلة واللسان والتاج (عشر) والخزانة 170/1 وكشف الطرة: 453، وبلا نسبة في الخصائص 181/3.

(1) في ب: «حتى ريت».

(2) الاقتضاب: 467.

(3) البيت بلا نسبة في الخزانة 170/1 وكشف الطرة: 453. وهو من أبيات عدّة استشهد بها الحريري فقال: «وروى خلف الأحمر أنهم صاغوا هذا البناء منسجاً إلى عُشار، وأنشد عليه ما عزي إلى أنه موضوع منه:

قُلْ لِّعَمْرٍو: يَا بَنَ هِنْدٍ	لَوْ رَأَيْتَ الْيَوْمَ شَتَاً
لَرَأَتْ عَيْنَاكَ مِنْهُمْ	كُلُّ مَا كُنْتَ تَمْنَى
إِذْ أَتَيْنَا فَيْلَقَ شَهْ	بَاءُ مِنْ هَنَّا وَهَنَّا
وَأَتَيْتُ دَوْسِرَ وَالْمَلْ	حَاءُ سَيْرِ الْمُطْمِئِنَّا
وَمَشَى الْقَوْمُ إِلَى الْقَوْ	مُ أَحَادَاً وَأُتْمَى
وَنَلَاتْنَا وَزُبَاعَا	وَحُمَاسَا فَاظْعَنَا
وَسُدَاسَا وَمُبَاعَا	وُثْمَانَا فَاجْتَلَدْنَا
وُثْمَاعَا وَعُشَارَا	فَأَصْبَيْنَا وَأَصْبَيْنَا
لَا تَرَى إِلَّا كَمِيَاً	قَاتِلَا مِنْهُمْ وَمِنَّا».

وآثرت ذكر الأبيات ليتسنى فهم الألفاظ التي سيشرحها الشهاب بعد.

(4) القاموس (فلق).

بمعنى «هنا» المخففة. و«دوسر» و«الملحاء»: قبيلتان أو كتيبتان. و«سيراً»: أي يسير سيراً، و«اجتلدنا»: من الجلاذ؛ وهو المضاربة⁽¹⁾.

وقد عيب على أبي الطيب قوله:

أَحَادٌ أَمْ سُدَّاسٌ فِي أَحَادٍ لِيَلْئُلْنَا الْمَثُوطَةَ بِالسَّادِ⁽²⁾

ويذهب إلى أنه وهم فيه في أربعة مواضع.

هذا مطلع قصيدة للمتنبّي، والمواضع الأربعة⁽³⁾ أولها:

أنه أقام (أحاد) مقام (واحدة)، و(سداس) مقام (ست)؛ لأنه أراد: لئن هذه واحدة، أم واحدة في ست؟

وفي شرح المغني: «وقد يُقال: إنه قصد التقسيم، فالمعنى الإخبار عن ليلة فراقه بأنّها منقسمة إلى واحدة واحدة؛ أي أن كلّ جزء من أجزائها بمثابة ليلة واحدة، ثم رأى أنها أطول من ذلك فأضرب واستفهم: هل هي باعتبار الأجزاء منقسمة إلى ست ست، في كلّ واحد واحد من أجزاء الليلة؟ هذا إن جعلت (أم) منقطعة، فإن كانت⁽⁴⁾ متصلة فالمعنى: أطلب التعيين لأحد هذين الأمرين، فلم يخرج العدد عن استعماله في معناه».

وقد قال ابن برّي: «إنّ (أحاد) ورد في كلام العرب بمعنى واحد؛ كقوله⁽⁵⁾: [الوافر]

مَنْتُ لَكَ أَنْ تَلَايَنِي الْمَنَايَا أَحَادَ أَحَادَ فِي الشَّهْرِ الْحَلَالِ⁽⁶⁾

الثاني: أنه عدل بلفظ (ست) إلى (سداس)، وهو مردود عند أكثر أهل اللغة العربية.

وقد علمت أنّ من النحاة من أثبتّه، مع أن المتنبّي أيضاً قد⁽⁷⁾ يجعل ما يقوله بمنزلة ما يرويه.

(1) في القاموس (جلد): «جالدوا بالسيوف: تضاربوا».

(2) البيت في ديوان المتنبّي 353/1 والوساطة: 98 والمغني: 858 وكشف الطرة: 454.

(3) انظر الوساطة: 99.

(4) في ب: «جعلت».

(5) البيت من قصيدة لعمرؤ ذي الكلب في: ديوان الهذليين 117/3 وشرحه للسكري 570/2 والمعاني الكبير

840/2، وبلا نسبة في حواشي ابن برّي: 190 وكشف الطرة: 455.

(6) حواشي ابن برّي: 190.

(7) ليست في ب، ط.

والثالث أنه صَغَرَ ليلة على (أَيْلَة)، والمسموع في تصغيرها (أَيْلَة).

وما نطق به هو القياس، ومثله ممَّا رآه بعض النحاة جائزاً، على أن منهم من ذهب إلى أن هذا التصغير [صحيح] (1)، وجمعه على ليال؛ بناء على أن له مفرداً مقدرًا؛ وهو: ليلاة (2).

والرابع أنه ناقض نفسه حيث وَصَفَهَا (3) بالامتداد إلى يوم التناد، ثم صَغَرَهَا تصغيراً يدلّ على قلتها. هذا أيضاً ليس بشيء؛ لأنّ التصغير قد جاء للتكثير والتعظيم.

• • •

ويقولون لما يتعَجَّل من الزرع والثمار: هَرْف، وهي من أَلْفَاظِ الْأَنْبَاطِ، ومفاح الأَغْلَاطِ، والصَّواب أن يقال فيه: بَكَّر.

أراد بالأنباط: العوام (4)، وأصلهم: قوم مخصوصون بأرض بابل، تسمّوا نبطاً نسبةً لنبط بن كنعان بن كوش بن حام، وقيل: هو ابن ماش بن أرم (5) بن سام، ومنهم الحكماء الكلدانيون والجرامقة، ولقربهم من عراق العرب اختلطت لغتهم بلغة العرب، ووقع بسبب ذلك غلط في العربية.

وهَرْف - بتشديد الراء المهملة -: قال في الأساس: «هَرْفُ النخلة: عَجَلَتْ ثمرتها، تهريفاً، وهَرْفَةُ الرِّيح: استخفَّتْ، ومنه قال أهل (6) بغداد للبوأكير: الهَرْفُ» (7).

وفي القاموس: «هَرْفٌ يَهْرَفُ: أَطْرَأَ فِي الْمَدْحِ إعجاباً به، أو مَدَحَ بِلا خَيْرَةٍ، ويُقال: لا تَهْرِفْ بما لا تعرف. وأَهْرَفَ: نَمَا مَالُهُ، والنخلة: عَجَلَتْ إِتَاءَهَا، كَهَرْفَتْ تَهْرِيفاً» (8).

والبُكُور - بفتح الباء الموحدة -: [ما سبق من الثمار] (9).

- (1) سقطت من الأصل.
- (2) انظر شرح التصريح 319/2.
- (3) في ب: «وصف الليلة».
- (4) في الأصل فقط: «القوم».
- (5) في ط: «آدم».
- (6) سقطت من ب.
- (7) الأساس (هرف)، والعبارة الأخيرة فيه: «ومنه قول أهل بغداد: الهَرْفُ جَرْفٌ؛ أي: من جاء بالبوأكير جَرْفَ أُمُوال النَّاسِ».
- (8) القاموس (هرف).
- (9) ما بين القوسين سقط من الأصل.

فما أنكره المصنف غير منكر، وإنما اللوم⁽¹⁾ على من قصر!

• • •

ويقولون أيضاً في كل شيء يخفّ فيه فاعله ويعجل إليه: قد بكر، ولو أنه فعل ذلك آخر النهار أو في أثناء الليل.

بكر - بالتخفيف والتشديد - [إلى كذا: أسرع]⁽²⁾، وهذا ممّا يتعجب منه؛ فإنه ذكر هنا أنه يستعمل بمعنى عجل، وهو عين ما أنكره!

ويدلّ عليه قول ضمرة النهشلي⁽³⁾:

بَكَرْتُ تَلُومَكَ بَعْدَ وَهْنٍ فِي الدُّجَى بَسَلْتُ عَلَيْكَ مَلَامَتِي وَعَتَابِي⁽⁴⁾
وقد صرّح به كثير من أهل اللغة⁽⁵⁾.

وقوله: «بَسَلُ» بدل من «تلومك»، أو بتقدير: تقول: بَسَلُ؛ أي: ملامي وعتابي مقصور عليك، وهو بالباء المفتوحة والسين المهملة الساكنة واللام.

ومنه قوله ﷺ: «مَنْ رَاحَ إِلَى الْجُمُعَةِ فِي السَّاعَةِ الْأُولَى فَكَأَنَّمَا قَرَّبَ بَدَنَةً». أي: من خفّ إليها؛ إذ لا يجوز إتيانها آخر النهار.

وفي البخاري: «مَنْ اغْتَسَلَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ غُسْلَ الْجَنَابَةِ، ثُمَّ رَاحَ إِلَى الْمَسْجِدِ، فَكَأَنَّمَا قَرَّبَ بَدَنَةً، وَمَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الثَّانِيَةِ فَكَأَنَّمَا قَرَّبَ بَقَرَةً، وَمَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الثَّالِثَةِ فَكَأَنَّمَا قَرَّبَ كَبْشًا، وَمَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الرَّابِعَةِ فَكَأَنَّمَا قَرَّبَ دَجَاجَةً، وَمَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الْخَامِسَةِ فَكَأَنَّمَا قَرَّبَ بَيْضَةً»⁽⁶⁾.

(1) في ب: «النكير».

(2) مابن القوسين سقط من الأصل. وانظر الصحاح (بكر).

(3) هو ضمرة بن ضمرة بن جابر النهشلي، من بني دارم: شاعر جاهلي لم تُعرف سنة وفاته، من الشجعان الرؤساء. الشعر والشعراء 637/2، الأغاني 3901، الأعلام 216/3.

(4) البيت لضمرة النهشلي في: نواذر أبي زيد: 2 واللسان (بسَل)، ونُسب في الوحشيات: 256 إلى حَرِّي بن ضمرة النهشلي، وفيه «الندى» بدل «الدجى».

(5) انظر الصحاح والقاموس واللسان (بكر).

(6) صحيح البخاري، كتاب الجمعة 301/1، وانظر الحديث أيضاً في صحيح مسلم، كتاب الجمعة 587/2، وسنن الترمذي، كتاب الجمعة 99/3، مع اختلاف يسير في الرواية.

قال الكرمانى: «فيه أنَّ مراتب الناس في الثواب بحسب أعمالهم؛ فالمُسارع إلى طاعة الله أعظم أجراً، وفيه أن اسم القربان والصدقة يُطلق على الكثير والقليل، وفيه أنَّ التضرعية بالإبل أفضل من البقرة. وقال الخطابي: الجمعة لا يمتدّ وقتها من أول حين الزّواح؛ وهو ما بعد الزّوال، إلى خمس ساعات، فقوله في السّاعة الرابعة والخامسة مشكّل، وقد يتأوّل بوجهين: أحدهما: أنَّ هذه السّاعات كلّها ساعة واحدة؛ يعني أنّه لم يُردّ تحديد السّاعات التي يدور عليها الليل والنّهار، بل سُمّي أجزاء تلك السّاعة⁽¹⁾ التي بعد الزّوال: ساعات؛ كقول القائل: بقيت في المسجد ساعة.

والثاني: أنَّ المراد بالزّواح إنّما هو بعد طلوع الشمس، فسُمّي القاصد لها قبل وقتها: رائحاً؛ كما يقال للمقبلين إلى⁽²⁾ مكة: حجّاجاً⁽³⁾.

أقول: الإشكال باقٍ على الوجهين؛ أمّا على الأوّل: فلأنّ مَنْ جاء بعد الزّوال ليس له أجر التّكبير والمسارعة، بل أجر إدراك الصّلاة فقط، وأمّا على الثاني فلأنّ اليوم—عند أهل الشّرع—من الفجر لا من طلوع الشمس، ولئن سلّمناه بناءً على العرف العام من أنّ اليوم من طلوع الشمس، فالسّاعات منه إلى الزّوال ستّ لا خمس، فتبقى السّاعة السادسة، ولأنّ⁽⁴⁾ خروج الإمام وطّي الصّحف إنّما هو في السّابعة لا في السادسة.

وروى النسائي في سننه أنّه ﷺ قال: «المُهَجَّرُ إلى الجُمُعَةِ كالمهدي بَدَنَةٌ، ثمّ كالمهدي بقرّة، ثمّ كالمهدي شاةٌ، ثمّ كالمهدي بطةٌ، ثمّ كالمهدي دجاجةٌ، ثمّ كالمهدي بيضةٌ»⁽⁵⁾.

وقال النووي: في هذه المسألة خلاف مشهور؛ فذهب مالك وبعض الشافعية إلى أنّ المراد بالسّاعات لحظات لطيفة بعد الزّوال، والزّواح: الدّهاب بعد الزّوال لغة، وذهب الجمهور إلى استحباب التّكبير إليها أول النّهار، والسّاعات عندهم من أول النّهار، والزّواح—كما قال الأزهرى—: الدّهاب سواء كان أول النّهار أو آخره أو في الليل، وهو الصّواب لأنّه لا فضيلة لمن أتى بعد الزّوال؛ لأنّ التخلّف بعد النّداء حرام، وذكر السّاعات إنّما هو للحثّ على التّكبير

(1) في ب، ط: «المدة».

(2) في ب: «على».

(3) انظر غريب الحديث للخطابي 327/1 - 328.

(4) سقطت من ب.

(5) سنن النسائي، كتاب الجمعة - 98/3.

إليها، والترغيب في فضيلة السبق وانتظارها، والاشتغال بالتنقل والذكر ونحوه، وهو لا يحصل بالذهاب بعد الزوال»⁽¹⁾.

واعلم أن الساعة في اللغة وعُرف الشرع غير محدودة بما قدره أهل التعديل⁽²⁾؛ سواء كانت مستوية أو معوجة [كما سمعته، وصرح به ابن بري، وفي رشف الزلال: الساعة على قسمين: مستوية ومعوجة]⁽³⁾؛ فالمستوية: هي التي ينقلب بها البنكام قلبه واحدة، وبها تزيد ساعات الليل والنهار وتنقص. والمعوجة: هي ما ينقسم بها النهار إلى اثنتي عشرة ساعة، وكذا الليل، طالاً أم قصراً.

وفي الحديث عن أبي ذر الغفاري: «إِنَّ اللَّهَ خَلَقَ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ سَاعَةً، فَأَعَدَ لِكُلِّ سَاعَةٍ مِنْهَا رَكْعَتَيْنِ تَدْرَأَنَّ عَنْكَ ذَنْبَ تِلْكَ السَّاعَةِ»⁽⁴⁾. رواه في مسند الفردوس⁽⁵⁾. فعلى هذا تكون الساعة بالمعنى المتعارف واردة في اللغة.

ويقولون عند الحرقة ولذع الحرارة الممصة: أخ- بالخاء المعجمة من فوق- والعرب تنطق بهذه اللفظة بالخاء المغفلة. قال الأنصاري: «أَخ - بالخاء المعجمة-: كلمة توجع وتأوه»⁽⁶⁾، من غيظ أو حزن»⁽⁷⁾، وقال ابن دريد: «أحسبها محدثة»⁽⁸⁾، وذكرها في القاموس بالمعجمة أيضاً⁽⁹⁾.

وقال الغرناطي: «(أخ) و(كخ): بالخاء المعجمة المشددة». وضبط ابن الأثير⁽¹⁰⁾ كاف (كخ) بالكسر والفتح، والخاء ساكنة وتَنَوَّنَ، ومثله (أح)؛ ومعناها: أنكره عنده.

- (1) انتهى هنا قول الكرماني في شرحه صحيح البخاري 7/6-8، وانظر قول النووي في إرشاد الساري 160/2.
- (2) انظر حواشي ابن بري: 192.
- (3) ما بين المعقوفين سقط من الأصل.
- (4) الحديث في كنز العمال 7/773 مخرجاً عن الديلمي، وفيه: «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى خَلَقَ النَّهَارَ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ...».
- (5) «الفردوس بمأثور الخطاب»: لأبي شجاع شيرويه بن شهردار (509هـ)، وجمع ولده الحافظ شهردار (558هـ) أسانيد كتاب الفردوس وسمّاه: «مسند الفردوس». ولم أقف على الحديث المذكور فيهما.
- (6) في ب: «تألم».
- (7) اللسان والتاج (أخخ).
- (8) جمهرة اللغة (أخ).
- (9) القاموس (أخخ).
- (10) في الأصل وجميع النسخ: «ابن كثير»؛ والصواب ما أثبتته، ففي التاج (كخخ) أن ابن الأثير ضبطها بالفتح والكسر، وقد ضبطها هكذا في كتابه النهاية 4/154.

وقوله: «لهم أحاح»⁽¹⁾. بزنة سُعال، بحاءين مهملتين، فسره بقوله: أح أح، وفسره الجوهري بالعَطَشِ، والغَيْظِ، وحَزَاةِ الغَمِّ⁽²⁾.

ومن العرب من يقول في هذا المعنى: حسّ؛ كما جاء في الأخبار: أنّ طلحة رضي الله عنه لما أصيبت إصبه يوم أُحُد قال: حسّ.

في الرّوض الأنف: «حسّ - بمهملتين - : كلمة تقولها العرب عند الألم، وفي الحديث: أصيبت يدُ طلحة يوم أُحُد فقال: حسّ، فقال النبي ﷺ: لو أنّه قال: بسم الله - أي: مكان قوله: «حسّ» - لدخل الجنة والناس ينظرون. وليس (حسّ) بفتح فسكون اسم فعل، وإنّما هو اسم صوت ك: «آه»⁽³⁾.

وطلحة: هو ابن عبيد الله بن عثمان بن عمرو بن كعب، من كبار الصحابة، وأحد العشرة، وكان شهد أُحُدًا، فثبّت حين ولّى بعضُ النَّاسِ، ولما رمى مالك بن زهير رسول الله ﷺ، وقاهُ طلحةُ بيده، ودفع عنه بوجهه، فأصابته الرّمية أصابعَ يده فقال: حسّ... إلى آخر ما مرّ. وهو حديث صحيح.

ضُرب فلان فما قال حسّ ولا بسّ⁽⁴⁾.

بسّ: بكسر السين المهملة المشددة مع التنوين وعدمه، كما ذكره اللغويون. وقال الأزهري: «العرب تقول عند لدعة النَّارِ: حسّ حسّ، وبلغنا أنّ بعض الصّالحين كان يمدّ إصبه إلى شُعلة نار، فإذا لدعته قال: حسّ حسّ! كيف صبرك على نار جهنّم، وأنت تجزع من هذا؟! والحسّ - بالكسر - : من الإحساس، أو هو بمعنى الوجع؛ كما في قول العجاج:

[مشطور الرجز]

(1) لفظة «أحاح» وردت في بيت شعر استشهد به الحريري على أن العرب تنطق اللفظ بالحاء المهملة، وهو:

(2) فباتوا بالصّعيد لهم أحاح ولو خفت لنا الكلّمى سَرينا
الصّحاح (أصح).

(3) الرّوض الأنف 4/197. انظر المستدرک على الصّحيحين 3/369، وفي النهاية 1/385: «لو قلت: بسم الله، لرفعك الملائكة والناس ينظرون».

(4) من أقوال العرب، انظر اللسان (حسّ).

وما أَرَاهُم جُزْعاً من حَسٍّ⁽¹⁾

فَأَمَّا قولهم: جئْ به من حَسِّكَ وبَسِّكَ⁽²⁾، فالمراد جئْ به من رفقك وصعوبتك. قال الأصمعي: يقال: جئْ به من حَسِّكَ وبَسِّكَ؛ أي: من حيث كان ولم يكن. وقال الزجاج: تأويله: من حيث تدركه حاسة من حواسك، أو تصرف من تصرفك. وقال أبو زيد: جاء من حَسِّه وبَسِّه؛ أي: من حيث شاء. وعن ابن الأعرابي: الحَسُّ: الحيلة⁽³⁾. كذا في التهذيب.

• • •

ويقولون من التأوّه: أوّه، والأفصح أن يُقال: أوّه، بكسر الهاء وضمّها وفتحها، والكسر أغلب. كيف يُعدّ هذا من الأغلاط وقد صرّح بأنّه لغة؟⁴
ويقولون: لقيته لِقَاءً واحدةً، فيخطئون فيه.

ليس الخطأ فيه من جهة التصريح بالواحدة؛ فإنه للتأكيد كما في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا نَفَخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ﴾ [الحاقة: 13]، وإنما هو من جهة فتح اللام، كما قال ابن السكيت: «تقول: لقيته لِقَاءً وَلِقِيَاناً وَلِقِيّاً وَلُقَى، وَلِقَايَةً واحدةً وَلَقِيَةً وَلِقَاءَةً، ولا تقل: لِقَاءَةً؛ فإنّها مولدة، ليست من كلام العرب»⁽⁴⁾.

إلاّ أنّه لا يحتاج لضمّ واحدة، ثمّ إنّ لم يجئ من المصادر على وزن (فُعَل) بضمّ ففتح، غير (سُرى) و(هُدى) و(تُقَى) و(بُكى) مقصوراً⁽⁵⁾، وزاد بعضهم (لُقَى)، وأنشدوا شاهداً له ما ذكره المصنّف لبعض العرب في الشّيب؛ وهو:

[الطويل]

(1) الرجز في ديوان العجاج 213/2 وروايته:

وما أَرَاهُم جُزْعاً بِحَسٍّ عَطَفَ البَلَايا المَسَّ بعد المَسِّ
وانظر جمهرة اللغة (حس) وسمط اللآلي 383/1 واللسان (حس)، وبلا نسبة في أمالي القاضي 176/1. وضبطت البيت من التهذيب (حس).

(2) مثّل يُضرب في استفراغ الوُسع في الطلب حتى يعذر، وهو في مجمع الأمثال 171/1 وفيه: «جنني به من حَسِّكَ وبَسِّكَ». والمستقصى: 36.

(3) تهذيب اللغة (حس).

(4) إصلاح المنطق: 311.

(5) انظر المخصّص 108/15.

ولولا اتقاء الله ما قلت مَرْحَباً لأَوَّلِ شَيْبَاتٍ طَلَعْنَ وَلَا أَهْلاً
وقد زَعَمُوا حِلْماً لِقَاكَ ولم أزد بحمدِ الذي أعطاك حِلْماً ولا عَقْلاً⁽¹⁾
وهذا معنى حسن، ويعجبني فيما يضاويه قول التهامي:
وما كلُّ حُزني للشباب وإن هوى به الشيبُ عن طود من الأنس شامخ⁽²⁾
ولكن لقول الناس شيخ وليس لي على نائباتِ الدهر صبر المشايخ⁽³⁾
وهذا مأخوذ من شعراء العراق⁽⁴⁾. ولَمَّا قال أبو العباس الترقسطي من المغاربة في هذا
المعنى - وظنَّ أنه مما ابتدعه -:
[الوافر]

وقالوا لي: خضبتَ الشيبَ كيما تراك الغانياتُ من الثُّبابِ
فقلتُ لهم: مرادي غير هذا وَلَمْ يَكْ ما حَسِبْتُمْ في حِسابي
خشيتُ يُراد مِنِّي عقلُ شيخٍ ولا يُلْقَى فملتُ إلى الخِضابِ⁽⁵⁾
ذهب إلى بعض المجالس، فأنشده بعض شعراء المغرب لنفسه:
[الوافر]
ولستُ أرى شباباً بآن عني يرد عليَّ بهجته الخضابُ
ولكنني خشيتُ يُرادُ مِنِّي عقولُ ذوي المشيبِ فما يُصابُ⁽⁶⁾
فعجب من حسن الاتفاق.

ومِمَّا⁽⁷⁾ قلته في معناه:
[الوافر]

-
- (1) البيتان بلا نسبة في اللسان (لقا) وكشف الطرّة: 360.
 - (2) في ب، ط: «وما كان».
 - (3) لم أقف على البيتين في ديوان التهامي، وهما في كشف الطرّة: 360.
 - (4) في ب: «من شعر الوراق».
 - (5) الأبيات بلا نسبة في كشف الطرّة: 360 وفيها: «التصابي» بدل «الخضاب».
 - (6) البيتان بلا نسبة في كشف الطرّة: 360، ورواية الثاني في ب:
 - (7) ولكن خفتُ قصد الناس مِنِّي فضائل في الشيوخ فما تُصاب
من هنا إلى آخر الفقرة مثبت في الأصل فقط.

يقول الشيخ: **إِنْ سَوَّدْتُ وَجْهِي خِضَاباً إِنَّ لِي وَجْهَ اعْتَذَارٍ**
فَإِنَّ الشَّيْبَ قَدْ قَالُوا وَقَارَ وَأَخْشَى أَنْ أَشْيِبَ بِلَا وَقَارٍ⁽¹⁾
 قلت: وهذا المعنى أصله - كما قال أبو حيان التوحيدي في كتاب الحكم - من كلام
 بعض الحكماء، قيل له: ما بال فلان يخضب لحيته؟ فقال: مخافة أن يُطالب بحلية المشايخ!

• • •

قولهم لمن يُكثر السؤال: مُكَدِّ، وأصله: مُجَدِّ؛ لاشتقاقه من الاجتداء.
 قد تبع في هذا ابن الأنباري حيث قال في كتابه الزاهر: «كدى يكدي: ليست بعربية، وإنما
 يقال: جدى يجدي، قال الشاعر:

يَا ظَالِماً مَعْنَدِي مِنْ الْمُجَدِّ يُجْدِي⁽²⁾
فَيُقَالُ: مُجَدِّ، وَلَا يُقَالُ: مُكَدِّ⁽³⁾.

وقال المعري: «إِنَّ لُغَةَ قَوْمٍ مِنَ الْعَرَبِ إِبْدَالُ كُلِّ جِيمٍ كَافاً، إِلَّا أَنَّهَا غَيْرُ فَصِيحَةٍ».
 وقيل: إِنَّ مَا ذَكَرَ⁽⁴⁾ عَلَى هَذِهِ اللُّغَةِ لَيْسَ بِخَطَأٍ كَمَا زَعَمَهُ الْحَرِيرِيُّ، وَقَدْ اسْتَعْمَلَهُ الزَّمْخَشَرِيُّ،
 وَنَقَلَ عَنْهُ أَنَّ الْمَكْدِي هُوَ السَّائِلُ، وَوَقَعَ فِي كَلَامِهِمْ كَثِيراً، وَهَذَا⁽⁵⁾ مِمَّا لَا حَاجَةَ إِلَيْهِ، فَإِنَّ
 الْإِمَامَ الرَّائِغَ قَالَ فِي مَفْرَدَاتِهِ: «الْكُدْيَةُ: صَلَابَةٌ فِي الْأَرْضِ. يُقَالُ: حَفَرَ فَأَكْدَى، فَاسْتَعِيرَ ذَلِكَ
 لِلطَّالِبِ الْمُخَفِّقِ، وَالْمُعْطِيِّ الْمُقْلُ؛ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَأَعْطَى قَلِيلاً وَأَكْدَى﴾ النجم: 134»⁽⁶⁾.
 وَمِمَّا يُتَعَجَّبُ مِنْهُ: قَوْلُ بَعْضِ عُلَمَاءِ الْعَصْرِ أَنَّهُ مَعْرَبٌ، وَأَصْلُهُ: كَدَايَ كَرْدَنَ، وَهُوَ اصْطِلَاحٌ
 لِلْفُقَهَاءِ.

وكان الأصل في المجدي: المجتدي، فأدغمت التاء في الدال، ثم أُلقيت حركة الحرف

(1) البيتان للشهاب الخفاجي في كشف الطرة: 361.

(2) في ب: «من الجدابة».

(3) لم أقف على قول ابن الأنباري بتمامه في الزاهر، ولكن في 385/1 قال: «وقولهم: قد أكدى فلان، قال أبو بكر: معناه قد قطع العطاء وأيس من خير... قيل: أكدى فهو مكبد، ويُقال لها: الكدية، والجمع: كدى».

(4) في ب: «إِنْ مَا ذَكَرَهُ الْمُصْتَفَى».

(5) في ب: «وَذَكَرَهُ».

(6) مفردات ألفاظ القرآن: 704.

المدغم على ما قبله؛ كما فعل ذلك من قرأ: (أَمَّنْ لَا يَهْدِي إِلَّا أَنْ يُهْدَى) ⁽¹⁾، والأصل فيه: يَهْتَدِي.

قال أبو علي الفارسي في كتاب الحجة: «قرأ ابن كثير وابن عامر ⁽²⁾: (يَهْدِي) مفتوحة الياء والهاء، مشددة الدال. وقرأ نافع وأبو عمرو بإسكان الهاء وتشديد الدال، غير أنَّ أبا عمرو كان يُشَمُّ ⁽³⁾ الهاء الفتح، وروى ورش ⁽⁴⁾ عن نافع فتح الهاء كابن كثير. وسكتها حمزة، والكسائي إلا أنه خفف الدال. وعن عاصم ⁽⁵⁾ بكسر الياء والهاء مشددة الدال. وعنه أيضاً كسر الهاء وفتح الياء. فمن قرأ: (أَمَّنْ لَا يَهْدِي) نسبهم إلى الزَّيْغ عن الحق في معادلتهم الآلهة بالقديم سبحانه؛ والمعنى: أَمَّنْ يَهْدِي غيره إلى طرق التوحيد والحق أحقُّ أن يتبع، أم من لا يَهْتَدِي هو إلا أن يُهْدَى؟ أي: أَمَّنْ يَهْدِي غيره، فحذف المفعول، والكلام ينزل على أنَّ هُديت: اهتدت، وإن لم يكن كذلك؛ لأنهم لما اتخذوها آلهة عبَّروا عنها بما يُعبَّر عن المعبود.

فأما من قرأ: (يَهْدِي) و(يَهْدِي) في (يَهْتَدِي) فيقال: أدغم التاء في الدال لتقاربهما، واختلفوا في تحريكه؛ فمن قال: «يَهْدِي» ألقى حركة الحرف المدغم -وهي الفتحة- على الهاء، كما ألفاها على ما قبل المدغم في (مُعِدِّ) و(مُمِدِّ)، فحرك الفاء بحركة العين. ومن قال: (يَهْدِي) حرك الفاء بالكسر لأن الكلمة عنده تشبه المنفصلة؛ نحو: ضرب بكرٌ، بدليل الإظهار في نحو: اقتتلوا، كما لم تُلَقَّ في نحو اسم موسى، فلما لم يجز إلقاء الحركة تركت الهاء على سكونها، والتقى ساكنان، فحرك أولهما بالكسر. وأما (عَبَّشْمُس) فشاذ لا نظير له؛ لأن الأعلام يجوز فيها ما لا يجوز في غيرها.

وأما من قال: (يَهْدِي) بسكون الهاء وجمع الساكنين، فقد تقدَّم توجيهه، ومن كَسَر الهاء،

(1) من الآية: ﴿قُلْ هَلْ مِنْ شَرِكَائِكَ مَنْ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ قُلْ اللَّهُ يَهْدِي لِلْحَقِّ أَفَمَنْ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ أَحَقُّ أَنْ يُتَّبَعَ أَمَّنْ لَا يَهْدِي إِلَّا أَنْ يُهْدَىٰ فَمَا لَكَ كَيْفَ تَحْكُمُوتَ﴾ [يونس: 35].

(2) أبو عمران عبد الله بن عامر بن يزيد اليحصبي (118 هـ): أحد القراء السبعة. شذرات الذهب 156/1، غاية النهاية 423/1، الأعلام 95/4.

(3) الإشمام: هو الإتيان بالحركة الأصلية للحرف عن طريق تحريك الشفتين فقط، دون النطق بها. انظر معجم علوم القرآن: 37.

(4) هو عثمان بن سعيد بن عبد الله بن عمرو (197 هـ): من كبار القراء، غلب عليه لقب «ورش» لشدة بياضه. شذرات الذهب 349/1، غاية النهاية 502/1، الأعلام 205/4.

(5) هو عاصم بن أبي النجود الكوفي الأسدي (127 هـ): أحد القراء السبعة. وفيات الأعيان 9/3، غاية النهاية 346/1، الأعلام 248/3.

أَتَبَعَهَا لِمَا بَعْدَهَا. فَإِنْ قُلْتُ: يَاءُ الْمُضَارَعَةِ لَا تَكْسَرُ، وَمَنْ قَالَ: تَعْلَمُ، لَمْ يَقُلْ: يَعْلَمُ، قُلْتُ: لَمْ يَكْسَرْ لِذَلِكَ بَلْ لِمَعْنَى آخَرٍ؛ وَهُوَ الْإِتِّبَاعُ، كَمَا كُسِرَتْ فِي (يَجْلُ) لِقَلْبِ الْوَائِيَّةِ⁽¹⁾. هَذَا مُحْصَلُهُ فَتَأَمَّلْ⁽²⁾.

• • •

وَيَقُولُونَ: بِالرَّجُلِ عُنَّةٌ، وَلَا وَجْهَ لَذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْعُنَّةَ الْحَظِيرَةَ مِنَ الْخَشَبِ، وَالصَّوَابُ أَنْ يُقَالَ: بِهِ عَيْنَةٌ أَوْ تَعْنِينَ.

مَا أَنْكَرَهُ حَكَاهُ الْجَوْهَرِيُّ وَصَاحِبُ الْقَامُوسِ؛ فَقَالَا: الْأِسْمُ: الْعُنَّةُ⁽³⁾. وَقَدْ قِيلَ: إِنَّهَا لُغَةٌ ضَعِيفَةٌ، وَلِذَا قَالَ أَبُو حَيَّانَ التَّوْحِيدِيُّ فِي كِتَابِ الْبَصَائِرِ: «قُلْ: فَلَانٌ عَيْنٌ، بَيْنَ التَّعْنِينِ، وَلَا تَقُلْ: بَيْنَ الْعُنَّةِ، كَمَا يَقُولُهُ الْفُقَهَاءُ؛ فَإِنَّهُ كَلَامٌ مَرْدُودٌ»⁽⁴⁾.

وَنَقَلَ فِي شَرْحِ الْفَصِيحِ اسْتِعْمَالَهُ، وَقِيلَ: إِنَّهُ مُسْتَعَارٌ مِنَ الْحَظِيرَةِ، [فَعِيلَةٌ بِمَعْنَى فَاعِلَةٍ]⁽⁵⁾ عَلَى فَرْضِ عَدَمِ رَوْدِهِ. وَفِي الصَّحَاحِ: «رَجُلٌ عَيْنٌ: لَا يَرِيدُ النِّسَاءَ، بَيْنَ الْعُنَّةِ، فَقِيلَ: بِمَعْنَى مَفْعُولٍ، وَعُنْتَهُ الْقَاضِي: حَكَمَ عَلَيْهِ بِهَا»⁽⁶⁾.

وَفِي الْمَغْرِبِ: «الْعُنَّةُ عَلَى زَعْمِهِمْ: اسْمٌ مِنَ الْعَيْنِ: وَهُوَ الَّذِي لَا يَقْدِرُ عَلَى إِيْتَانِ النِّسَاءِ، أَوْ مِنَ الْعُنَّةِ: وَهِيَ لِلْحَظِيرَةِ، أَوْ مِنْ عَنٍّ: إِذَا اعْتَرَضَ؛ لِأَنَّهُ يَعْتَرِضُ يَمِينًا وَشِمَالًا، وَلَمْ أَعْثُرْ عَلَيْهَا إِلَّا فِي الصَّحَاحِ»⁽⁷⁾.

وَأَمَّا الْعَنَاءُ فَنَقَلْتُ عَنِ الزَّمَخْشَرِيِّ. فَقَدْ⁽⁸⁾ تَبَيَّنَ لَكَ تَوْجِيهِ مَا نَفَاهُ، وَقَامَتِ الْحُجَّةُ⁽⁹⁾ عَلَى خِلَافِ مَدْعَاهُ.

لَا يَرُونَ النِّسْبَ إِلَّا إِلَى وَاحِدِ الْجُمُوعِ؛ كَمَا يُقَالُ فِي النِّسْبِ إِلَى الْفَرَانِضِ: فَرَضِي، وَإِلَى

(1) الْحُجَّةُ لِلْقُرَّاءِ السَّبْعَةِ 4/274-279.

(2) الْعِبَارَةُ فِي ب: «هَذَا مُحْصَلُ الْمَقَامِ فَتَأَمَّلْ».

(3) الصَّحَاحُ وَالْقَامُوسُ (عَن).

(4) الْبَصَائِرُ وَالذِّخَائِرُ 1/23.

(5) زِيَادَةُ مَنْ ب، ط.

(6) الصَّحَاحُ (عَن) وَفِيهِ: «وَعُنَّ الرَّجُلُ عَنْ أَمْرَاتِهِ: إِذَا حَكَمَ الْقَاضِي عَلَيْهِ بِذَلِكَ».

(7) الْمَغْرِبُ (عَن).

(8) فِي ب، ط: «وَعَلَى هَذَا».

(9) فِي ب، ط: «الْبَيِّنَةُ».

المقاريض: مقراضني، اللهم إلا أن يجعل الجمع اسماً علماً للمنسوب إليه.

قال ابن بَرِّي: «كونه لا يُنسب إلى الجمع قول البصريين، وهو المشهور، وخالفهم الكوفيون فجوزوا النسب إلى الجمع مطلقاً»⁽¹⁾.

فلا وجه للخلاف لما قاله المصنّف، على أنّ المانعين له استثنوا منه صوراً؛ منها⁽²⁾: أن يكون علماً؛ ك: (أنبار): علم بلدة، و(فرائض): علّم العلم المشهور. ومنها: ألا يغلب على شيء حتى يلحق بالعلم؛ ك: (أنصار) لغلبته على أنصار النبي ﷺ، وهو إما جمع نصير أو ناصر، على اختلاف فيه. وقوله في جامع الأصول: «لا واحد له»؛ يريد أنّه هُجر مفردُه وترك بعد الغلبة، فلذا لم يُنسب إليه.

ومنه تعلم أن الجمع إذا غلب على طائفة معيّنة ومفرده باق على عمومه، فهو ملحق بالعلم، يصحّ أن يُعدّ ممّا لا واحد له؛ لأنّ واحده أعمّ منه، ولذا يجعل واحده بياء النسبة بعد العلميّة⁽³⁾؛ كالأعراب لما اختصّ بسكّان البادية، والعرب عام، فقليل: إنّ الأعرابي منسوب للجمع؛ لأنه صار كالعلم وفي حكم المفرد، كما في المغرب وغيره⁽⁴⁾، ولا يُنافيه قول الجوهري: ليس الأعراب جمع عرب⁽⁵⁾؛ لأنّه يريد أنّه بعد الغلبة⁽⁶⁾ ليس جمعاً له؛ لأنّ واحده بعدها أعرابي؛ لأنّ مفرده الأول هُجر، ولذا يقال: واحد الأنصار أنصاريّ، لا ناصر ولا نصير، من هذا القبيل: فضولي، وليس قسماً آخر كما توهم.

ومنها: ألا يكون له واحد، واختلف فيما له واحد لأنّه على خلاف القياس.

ومنها: أن يكون وزن الجمع له نظير في كثير من المفردات؛ نحو: كلاب وكلابي.

ومنها: أن يقصد النسبة إلى اللفظ؛ كشعوبيّ، فإنّه نسبة لللفظ (شُعوب) في قوله تعالى: ﴿شُعُوبًا وَقَبَائِلَ﴾ [الحجرات: 13].

وفي قوله: الأعرابي هو النازل بالبادية وإن كان أعجمي النسب، نظر لا يخفى.

(1) حواشي ابن بَرِّي: 193.

(2) انظر شرح الأشموني 198/4 وشرح التصريح 336/2 والهمع 6/170.

(3) العبارة في ب: «ولذا يجعل واحده كالجمع في النسبة بعد العلمية».

(4) المغرب والقاموس (عرب).

(5) الصحاح (عرب).

(6) في ب، ط: «العلمية».

ويقولون أيضاً في النسب إلى رامهرمز: رامهرمزي، فينسبون إلى مجموع الاسمين المركبين، ووجه الكلام أن يُنسب إلى الصدر منهما، فيقال: رامي.

إلى آخر ما فصله وأطال فيه بغير طائل؛ لتصريحهم بخلافه، ففي شرح التسهيل أجازوا في المركب أن يُنسب إلى صدره، كما أجاز الجرّمي في الجملة أن يُنسب إلى جزئها الأوّل وإلى الثاني⁽¹⁾، فتقول: (تأبطي) و(شرّي)، واستأنس له بقوله: [الطويل]

تزوَّجْتُها راميّة هرْمِزيّة (2)

ولم يجزه غيره. وقال: إنّه قد تجوز النسبة إليهما معاً؛ كما سيأتي في نحو: البعلّي والبكي، ولم يرد السماع بما ذكره⁽³⁾ الجرّمي من التخيير، وإن اقتضاه ظاهر كلام الأخفش⁽⁴⁾.

وأما المركب المزجيّ فينسب إليهما معاً؛ مزالاً تركيبهما كما في البيت، وغير مزال، وفي التسهيل: «يُحذف لواء النسب عجزُ المركب غير المضاف، وصدرُ المضاف إن تعرّف بالثاني تحقيقاً، وإلاّ فعجزه، وقد يفعل ذلك بـ (بُعْلَبُك) ونحوه»⁽⁵⁾.

فعند ابن مالك يجوز أن يُنسب إلى صدره وإلى عجزه؛ قياساً على الجملة إذا سُمّي بها، فإنّه يُنسب إلى كلّ من جزأيهما، فيقال في (تأبط شرّاً): (تأبطي) و(شرّي) كما مرّ، ومنهم من أجاز النسب إلى المجموع؛ كقولهم: كنتيّ⁽⁶⁾. وفي الصّحاح: «رامهرمز: بلد، والنسبة إليه: راميّ، وإن شئت قلت: هرْمِزي»⁽⁷⁾. فخير فيه دون شذوذ.

[وعلى هذه القضية قيل في النسب إلى أذربيجان: أذريّ]⁽⁸⁾؛ كما جاء في حديث

(1) انظر: شرح الشافية للرضي 72/2 وشرح الأشموني 190/4 والهمع 6/157.

(2) صدر بيت لم يُنسب لقائل، عجزه:

..... بفضّل الذي أعطى الأمير من الرزق

انظر: شرح الشافية للرضي 72/2 وشرح الأشموني وحاشية الصبان 190/4 وشرح التصريح 332/2.

(3) في ب: «قاله».

(4) انظر الهمع 6/157.

(5) التسهيل: 261، وانظر شرح الكافية الشافية 4/1953.

(6) في شرح الشافية للرضي 77/2: «قال الجرّمي: يُقال: رجلٌ كُنتيّ؛ لكون الضمير المرفوع كجزء الفعل، فكانت كلمة واحدة، وربما قالوا: كُنتيّ - بنون الوقاية - ليسلم لفظ كُنت بضمّ تائه. الكنتي: الشيخ الذي يقول: كنت في شبابي كذا وكذا».

(7) الصّحاح (روم).

(8) ما بين القوسين سقط من الأصل.

أبي بكر رضي الله عنه أنه قال: **لَتَأْلُمَنَّ التَّوَمَ عَلَى الصُّوفِ الْأَذْرِي، كَمَا يَأْلُمُ أَحَدُكُمْ التَّوَمَ عَلَى حَسَكِ السَّعْدَانِ**(1).

قال المبرّد في الكامل: «مِمَّا يُؤَثِّرُ مِنْ حَكِيمِ الْأَخْبَارِ وَبَارِعِ الْآدَابِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى أَبِي بَكْرٍ الصَّدِيقِ رضي الله عنه فِي عِلَّتِهِ الَّتِي مَاتَ فِيهَا يَوْمًا، فَقُلْتُ: أَرَأَيْكَ بَارِتًا يَا خَلِيفَةَ رَسُولِ اللَّهِ. فَقَالَ: أَمَّا إِنِّي لَذَلِكَ لَشَدِيدُ الْوَجَعِ، وَلَمَّا لَقِيتُ مِنْكُمْ يَا مَعْشَرَ الْمُهَاجِرِينَ أَشَدَّ عَلَيَّ مِنْ وَجْعِي، إِنِّي وَلَيْتُ أُمُورَكُمْ خَيْرَ كُمْ فِي نَفْسِي، فَكُلَّكُمْ وَرِمَ أَنْفُهُ أَنْ يَكُونَ لَهُ الْأَمْرُ مِنْ دُونِهِ(2)، وَاللَّهِ لَتَتَّخِذَنَّ نَضَائِدَ الدِّيَابِجِ، وَلَتَأْلُمَنَّ التَّوَمَ عَلَى الصُّوفِ الْأَذْرِي، كَمَا يَأْلُمُ أَحَدُكُمْ التَّوَمَ عَلَى حَسَكِ السَّعْدَانِ! وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَأَنْ يُقَدَّمَ أَحَدُكُمْ فَتُضْرَبَ عُنُقُهُ فِي غَيْرِ حَدٍّ، خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ تَخَوْضَ نَفْسُهُ غِمَرَاتِ الدُّنْيَا، يَا هَادِي الطَّرِيقِ بُحْرَتِ، إِنَّمَا وَاللَّهِ هُوَ الْفَجْرُ أَوْ الْبَحْرُ. فَقُلْتُ: خَفِّضْ عَلَيْكَ يَا خَلِيفَةَ رَسُولِ اللَّهِ، فَإِنَّ هَذَا يَهْيِضُكَ إِلَى مَا بَكَ، فَوَاللَّهِ مَا زِلْتُ صَالِحًا مُصْلِحًا لَا تَأْسَى عَلَى شَيْءٍ فَاتَكَ مِنَ الدِّينِ، وَلَقَدْ تَخَلَّيْتُ بِالْأَمْرِ وَحَدَّكَ فَمَا رَأَيْتَ إِلَّا خَيْرًا»(3).

وشرح بعض ما فيه من كنوز المعاني(4). قوله: «بارتًا» من برئ من المرض: [إذا صح منه](5). والنضائد: الوسائد المنضودة من المتاع. وقوله: «ورم أنفه»: بمعنى امتلأ غضبًا(6). وأما(7) «شمخ بأنفه» فمعناه: رفع رأسه كبيراً(8)، فلا يكون في الغضب. و«السعدان»: نبت كثير الشوك تأكله الإبل(9)، وفي المثل المشهور: «مَرَعَى وَلَا كَالسَّعْدَانِ»(10). وقوله: «وإنما والله هو الفجر أو البحر»: ضربه مثلاً لتحجير الدنيا لأهلها؛ أي: إن انتظرت حتى يضيء لك الفجر الطريق أبصرت قصدك، وإن هجمت(11) وخبطت خبط عشواء، هجم عليك المكروه. وقوله:

(1) من حديث لأبي بكر الصديق مع عبد الرحمن بن عوف، وهو في النهاية 33/1.

(2) قوله: «من دونه» سقط من ب.

(3) الكامل 10/1-11.

(4) العبارة في ب: «ونشرح بعض ما فيه لأنه من كنوز المعاني».

(5) ما بين القوسين سقط من الأصل.

(6) القاموس (ورم).

(7) في ب، ط: «بخلاف».

(8) القاموس (شمخ).

(9) القاموس (سعد).

(10) المثل في جمهرة الأمثال 242/2 وجمع الأمثال 275/2 والمستقصى 344/2.

(11) سقطت من ب.

«يهيئك» من هاضَ العظم: إذا جَبَرَه، ثم أصابه ما يؤذيه أو يكسره⁽¹⁾، وأكثر ما يستعمل في الكسر، يقال: عظمَ مهيضٌ⁽²⁾ وجناحٌ مهيضٌ. انتهى ما أورده المبرّد هنا.

وقوله: وقالوا في النسب... الخ⁽³⁾. الذي ذكره ابن مالك وغيره أنّ المضاف إذا تعرّف بالمضاف إليه تحقيقاً أو تقديرًا، نُسب إلى الثاني ألبس أم لا⁽⁴⁾. وما ذكره المصنّف مسلك⁽⁵⁾ آخر، ولكل وجهه هو مولّوها⁽⁶⁾.

...

ويقولون لما يُغسل به الرأس: غَسَلة - بفتح العين - فيخطئون فيه⁽⁷⁾.

المذكور في كتب العربية أن لكل ما يُفعل به الشيء فاسمه (فَعول) بفتح الفاء، وأنّ (فِعْلة) بالكسر للهيئة؛ ك: «جِلْسة»⁽⁸⁾، وهذا ممّا اتفقوا عليه، فإن ثبت ما قاله المصنّف فهو مجاز، أو على خلاف القياس، وأمّا (العَسْلة) بالفتح فهي للمرة⁽⁹⁾، وإطلاقها على ما يُغسل به أيضاً، نوع من التجوّز غير بعيد. وبالجمله فما ذكره المصنّف غير خالٍ من خلل.

...

(1) القاموس (هيض).

(2) سقطت من ب، ط.

(3) تمام قول الحريري في الدرّة: «وقالوا في النسب إلى أبي بكر: بكرّي؛ لأنهم لو قالوا: أبوي، لاستبهم المنسوب إليه، وقد سلكوا في هذا النوع أسلوباً آخر؛ فركبوا من حروف الاسمين اسماً على وزن (جعفر) ونسبوا إليه، وأكثر ما استعملوا ذلك فيما أوله (عبد)، فقالوا في النسب إلى عبد شمس: عَشْمِي، وإلى عبد الدار: عَدْرِي، وإلى عبد القيس: عَقْسِي، وكل ذلك ممّا يقصر على السماع، ولم يقصد به إلا الرياضة في تصريف الكلام».

(4) قال ابن مالك في شرح الكافية الشافية 4/1953: «وإذا كان الذي نُسب إليه مضافاً، وكان معرفاً صدره بعجزه أو كان كنية، حُذِف صدره ونُسب إلى عجزه؛ كقولك في (ابن الزبير): زبيري، وفي (أبي بكر): بكرّي، فإن لم يكن مُعرّف الصدر بالعجز ولا كنية، حُذِف عجزه ونُسب إلى صدره؛ كقولك في (امري القيس): امرئّي ومَرئّي».

(5) في ب: «طريق».

(6) قوله: «هو مولّوها» سقط من ب.

(7) وبعده في الدرّة: «لأنّ العَسْلة - بالفتح - كناية عن المرّة الواحدة من العَسَل، فأما العُسُول فهو الغسلة، بكسر الغين».

(8) انظر الكتاب 44/4 والمقتضب 2/114.

(9) انظر الكتاب 45/4.

ويقولون: دَابَّةٌ لَا تُرْدِفُ، ووجه الكلام: لَا تُرْدِفُ؛ أي: لَا تَقْبَلُ المرادفة؛ لِأَنَّ مَبْنَى المفاعلة عَلَى الاشتراك فِي الفعل، فَهُوَ بِهَذَا الكلام أَلِيقٌ، وبِالْمَعْنَى المراد أَعْلَقُ.

هَذَا أَيْضاً مِمَّا أَسَاءَ فِيهِ؛ لِأَنَّ مَا أَنْكَرَهُ أَثْبَتَهُ غَيْرُهُ وَسَمِعَ، فِي شَرْحِ الْفَصِيحِ: «هَذِهِ دَابَّةٌ لَا تُرْدِفُ وَلَا تُرْدِفُ، وَأَنْكَرَ بَعْضُهُمْ تُرْدِفُ، وَقَدْ رُدَّ عَلَيْهِ بِأَنَّهُ مَسْمُوعٌ، وَحَكَاهُ ابْنُ الْقَطَّاعِ أَيْضاً وَقَالَ: الْأَعَمُّ: تُرْدِفُ»^(١).

وَفِي الْقَامُوسِ: «هَذِهِ دَابَّةٌ لَا تُرْدِفُ، وَلَا تُرْدِفُ قَلِيلَةٌ أَوْ مَوْلَدَةٌ»^(٢).

وَقَالَ الرَّائِبِيُّ: «دَابَّةٌ لَا تُرْدِفُ وَلَا تُرْدِفُ»^(٣)، وَفِي الْأَسَاسِ مِثْلُهُ^(٤)، وَاقْتَصَرَ فِي الصَّحَاحِ عَلَى ذِكْرِ (تُرْدِفُ) دُونَ (تُرْدِفُ)^(٥).

ثُمَّ إِنْ مَعْنَى الْمَفَاعَلَةِ هُنَا غَيْرُ مَوْجُودٍ؛ لِأَنَّهُمْ فَسَّرُوهُ بِحَمْلِ الرَّدِيفِ وَالرَّدْفِ، وَهَذَا الْمَعْنَى غَيْرُ مُشْتَرَكٍ بَيْنَ الدَّابَّةِ وَرَاكِبِهَا، فَقَوْلُهُ فِي تَعْلِيلِ مَدْعَاهُ: «لِأَنَّ مَبْنَى الْمَفَاعَلَةِ عَلَى الْإِشْتِرَاكِ»، لَا وَجْهَ لَهُ، فَكَانَ عَلَيْهِ أَنْ يُحِيلَ عَلَى السَّمَاعِ كَمَا سَمِعْتَهُ.

وَالْإِرْدَافُ: الْإِرْكَابُ لِأَحَدٍ وَرَاءَكَ، وَقَالَ الزَّجَّاجُ: أَرْدَفْتُ الرَّجُلَ: إِذَا جِئْتَ بَعْدَهُ، وَمِنْهُ: ﴿تَتَّبِعُهَا الرَّدَافَةُ﴾ [النَّازِعَاتُ: 7]، وَيُقَالُ: رَدِفَ وَأَرْدَفَ، وَهُمَا بِمَعْنَى عِنْدَ ابْنِ الْأَعْرَابِيِّ وَقَوْمٍ مِنْ أَهْلِ اللُّغَةِ^(٦). قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ^(٧): يُقَالُ: رَدِفْتُ الرَّجُلَ وَأَرْدَفْتُهُ: إِذَا رَكِبْتَ خَلْفَهُ، وَقِيلَ: بَيْنَهُمَا فَرْقٌ؛ فَرَدَفْتُ الرَّجُلَ: بِمَعْنَى رَكِبْتُ خَلْفَهُ، وَأَرْدَفْتُهُ: بِمَعْنَى أَرَكِبْتُهُ خَلْفِي^(٨).

وَفِي كِتَابِ «لَحْنِ الْعَوَامِّ» لِلزَّيْدِيِّ: «يَقُولُونَ: أَرْدَفْتُهُ: إِذَا جَعَلْتَهُ خَلْفَكَ رَاكِباً، وَالصَّوَابُ: إِزْدَفْتُهُ؛ أَي: جَعَلْتَهُ رَدْفِي، فَإِنْ رَكِبْتَ خَلْفَ رَجُلٍ قُلْتَ: رَدَفْتُهُ وَأَرْدَفْتُهُ؛ أَي: صَرْتَ رَدْفاً لَهُ،

(١) لَمْ أَقِفْ عَلَى الْقَوْلِ فِي شَرْحِ الْفَصِيحِ لِلْهَرَوِيِّ، وَلَعَلَّهُ لَا بَيْنَ دَرَسْتَوِيهِ فِي شَرْحِهِ، وَانْظُرْ قَوْلَ ابْنِ الْقَطَّاعِ فِي كِتَابِ الْأَفْعَالِ ١٥/٢.

(٢) الْقَامُوسُ (رَدِفَ).

(٣) مَفْرَدَاتُ أَلْفَاظِ الْقُرْآنِ: ٣٥٠.

(٤) انْظُرِ الْأَسَاسَ (رَدِفَ).

(٥) قَالَ فِي الصَّحَاحِ (رَدِفَ): «وَيُقَالُ: هَذِهِ دَابَّةٌ لَا تُرْدِفُ؛ أَي: لَا تَحْمِلُ رَدِيفاً».

(٦) فِي «فَعَلْتُ وَأَفْعَلْتُ» لِلزَّجَّاجِ: ٤١: «وَرَدِفْتُ الرَّجُلَ وَأَرْدَفْتُهُ: إِذَا رَكِبْتَ خَلْفَهُ». وَانْظُرْ: تَهْذِيبُ اللُّغَةِ وَاللِّسَانِ (رَدِفَ).

(٧) فِي ط: «أَبُو عُبَيْدَةَ».

(٨) تَهْذِيبُ اللُّغَةِ (رَدِفَ).

إِذَا الْجَوَزَاءُ أَرْدَفَتِ الثُّرَيَّا ظَنَنْتُ بِآلِ فَاطِمَةَ الظُّنُونَا⁽¹⁾

والجوزاء تتلو الثريا. ويقال: دابة لا تُردف؛ أي: لا تحمل رديفاً، وقولهم: لا ترادف، خطأ، والرَّدْفَان: الغداة والعشي؛ لأنَّ كلَّ واحدٍ منهما يردف صاحبه⁽²⁾. وهذا هو مذهب المصنّف، والحقُّ خلافه.

والذي أصله أهل اللغة من كسر الميم في أوائل أسماء الآلات المتناقلة، المصوغة على مِفْعَل ومِفْعَلَة، هو عندهم كالقضية الملتزمة، والسنة المحكمة⁽³⁾.

هذا تحقيقٌ بدیع؛ لما فيه من الفرق بين اسم الآلة التي تتناقل⁽⁴⁾ باليد وغيرها، فيتعين كسر أول الأول إلا شذوذاً، ويفتح بعض من الثاني ك: (مرقاة) و(منارة)؛ لأنه من وجه: آلة، ومن وجه: مكان، وهو فرقٌ لطيفٌ قلَّ من تبه عليه أو تنبه له⁽⁵⁾.

والمُدْهَن: آلةُ الدَّهْن، وقارورته، ومستنقع الماء⁽⁶⁾، ومن الثاني قوله في الحديث: «نَشِفَ المُدْهَنُ»⁽⁷⁾. ومنقبة البيطار - وتُكسر -: الحديدة التي يُثَقَّبُ بها ويُثَقَّبُ⁽⁸⁾.

الحسب - بفتح السين -: هو الشيء المحسوب المماثل، بمعنى المثل والمقدار.

وهو المقصود في هذا الكلام، فأما الحسب - بإسكان السين -: فهو الكفاية، ومنه قوله تعالى: ﴿عَطَاءٌ حِسَابًا﴾ [التبأ: 36]؛ أي: كافياً⁽⁹⁾. في الصحاح: «ليكن عملك بحسب: ذلك،

(1) البيت لحزيم بن نهد في ديوان الهذليين 145/1 والصحاح (ردف). وسمط اللآلي 100/1، وفصل المقال 473 واللسان (ردف). وبلا نسبة في: مفردات ألفاظ القرآن 350 ولحن العوام 254 وشفاء الغليل 26.

(2) لحن العوام: 254 - 255.

(3) تمام قول الحريري في الدرة: «المروحة - بفتح الميم -: الموضع الكثير الريح، والمروحة - بالكسر -: ما يُتَرَوَّح به، وهذا الذي أصله أهل ... إلا أنهم أشدوا أحرفاً يسيرة منه، ففتحوا الميم من: منقبة البيطار، وضموها في: مُدْهَن ومُسْطَط ومُنْخَل ...».

(4) في ب، ط: «تتناول».

(5) انظر: الارتشاف 231/1، وفيه أن (منارة) ليس بآلة، وإنما هو للمكان.

(6) القاموس (دهن).

(7) في النهاية لابن الأثير 146/2: «وفي حديث طهفة: نَشِفَ المُدْهَنُ: هو نُقْرَةٌ في الجبل يجتمع فيها المطر».

(8) القاموس (نقب).

(9) تمام قول الحريري في الدرة: «ويقولون: اعمل بحسب ذلك - بإسكان السين - والصواب فتحها لتطابق معنى الكلام؛ لأنَّ الحسب بفتح السين ...».

أي على قَدَرِهِ، من قولهم للمعدود: حَسَبْتُ، وهو فَعَلَ بمعنى مفعول؛ ك: (نَقَضَ) بمعنى (منقوض)، وربما سَكَنَ في ضرورة⁽¹⁾. ولم يخصه غيره بالضرورة.

وفي الدَّرر والغرر للشريف المرتضى: «مما يشهد بأنَّ في الحساب معنى المكافأة قوله عز وجل: ﴿عَطَاءٌ حِسَابًا﴾؛ أي: عطاء كافياً، ويُقال: أَحَسَبَنِي الطَّعامُ يُحَسِّبُنِي إِحْسَاباً: إذا كفاني، قال الشاعر:

وَإِذْ لَا تَرَى فِي النَّاسِ حُسْنًا يَفُوتُهَا وَفِي النَّاسِ حُسْنٌ لَوْ تَأَمَّلْتَ مُحَسِّبُ
أي كافٍ⁽²⁾.

فَالْعَيْنُ - بِاسْكَانِ الْبَاءِ -: يَكُونُ فِي الْمَالِ، وَبِالْفَتْحِ: يَقَعُ فِي الْعَقْلِ وَالرَّأْيِ.

هذا ممَّا ذهب إليه بعض اللغويين⁽³⁾، وأنشد ابن الشجري في أماليه قول عدي بن زيد:

[المنسرح]

لَمْ أَرِ مِثْلَ الْأَقْوَامِ فِي عَيْنِ الْإِيَّامِ يَنْسَوْنَ مَا عَوَّاهَا⁽⁴⁾
وقال: «فيه دليل على أَنَّ الْعَيْنَ -بِفَتْحِ الْبَاءِ- يَكُونُ فِي الْبَيْعِ، وَالْأَغْلُبُ أَنَّهُ يَسْتَعْمَلُ⁽⁵⁾ فِي الرَّأْيِ، وَيَسْكُنُ فِي الْبَيْعِ»⁽⁶⁾.

وفي القاموس: (عَبَنَهُ فِي الْبَيْعِ يَعْبِنُهُ عَبْنًا، وَيُحَرِّكُ، أَوْ بِالتَّسْكِينِ فِي الْبَيْعِ، وَبِالتَّحْرِيكِ فِي الرَّأْيِ: أَيِ خَدَعَهُ⁽⁷⁾. فما ذكره المصنّف ليس بمتعين.

وَالْمِثْلُ - بِاسْكَانِ الْيَاءِ -: مِنْ الْقَلْبِ وَاللِّسَانِ، وَبِفَتْحِهَا: فِيمَا يَدْرِكُهُ الْغَيَانُ.

قال ابن برّي: «الْمِثْلُ يَكُونُ فِي الْقَلْبِ وَاللِّسَانِ وَفِي غَيْرِهِمَا، يُقَالُ: مَالَ عَنْ الْحَقِّ وَعَنْ

(1) الصّاحح (حسب) وفيه: «ورثما سَكَنَ في ضرورة الشعر».

(2) أمالي المرتضى 389/1. ولم أقف على قائل البيت المذكور.

(3) انظر اللسان والقاموس (عين).

(4) البيت في ديوان عدي بن زيد: 139 وفيه: «الفتيان» بدل «الأقوام»، والمعاني الكبير 270/3 وأمالي ابن الشجري 74/1 والخزانة 157/6، وبلا نسبة في: سرّ الصناعة 382/1 والمحتسب 64/1 وشرح المفصل لابن يعيش 152/3 وتخليص الشواهد: 455.

(5) في ب، ط: «يحرك».

(6) أمالي ابن الشجري 74/1.

(7) القاموس (عين).

الطريق مَيْلاً، وكذلك: مَالَ عَلَيْهِ فِي الظَّلَم، وَمَالَ الشَّيْءُ أَيضاً مَيْلاً. وَأَمَّا الْمَيْلُ -بِالتَّحْرِيكِ- فهو مصدر مَالَ الشَّيْءُ: إِذَا اعْوَجَّ خَلْقُهُ⁽¹⁾. فالْمَيْلُ -بِالسَّكُونِ-: عَامٌّ لِلْمَحْسُوسِ وَغَيْرِهِ، وَبِالتَّحْرِيكِ: خَاصٌّ بِالْخَلْقِيِّ، وَقِيلَ: يَشْمَلُ كُلَّ مُشَاهَدٍ ثَابِتٍ، كَمَيْلِ الْبِنَاءِ.

ففي كلام المصنّف مَيْلٌ عَنْ سِنَنِ الصَّوَابِ، إِلَّا أَنْ يُقَالَ: إِنَّ قَوْلَهُ: «مِنْ الْقَلْبِ وَاللِّسَانِ» كُنَايَةٌ عَنِ الْأُمُورِ الْمَعْنَوِيَّةِ، وَمَا يَدْرِكُهُ الْعَيَانُ كُنَايَةٌ عَنِ الْخَلْقِيَّةِ. وَفِي الْقَامُوسِ: «الْمَيْلُ -مَحْرُكَةً-: مَا كَانَ خَلْقَةً، وَقَدْ يَكُونُ فِي الْبِنَاءِ»⁽²⁾.

وَالْوَسْطُ -بِالْإِسْكَانِ-: ظَرْفٌ مَكَانٌ يَحُلُّ مَحَلَّ لَفْظَةٍ (بَيْنَ)، وَبِهِ يُعْتَبَرُ، وَالْوَسْطُ -بِالْفَتْحِ-: اسْمٌ يَتَعَاقَبُ عَلَيْهِ الْإِعْرَابُ، وَلِهَذَا مِثْلُ التَّحْوِيَّاتِ لَهُ فَقَالُوا: يُقَالُ: وَسَطَ رَأْسِهِ دُهْنٌ، وَوَسَطَهُ صُلْبٌ.

فِي شَرْحِ الْفَصِيحِ لِلْإِمَامِ الْمَرْزُوقِيِّ: «التَّحْوِيَّاتُ يَفْصَلُونَ بَيْنَهُمَا، فَيَقُولُونَ: وَسَطُ -بِالتَّسْكِينِ- لِمَا أَحَاطَ بِهِ جَوَانِبُهُ مِنْ جَنْسِهِ، تَقُولُ: فِي وَسَطِ رَأْسِهِ دُهْنٌ، وَوَسَطَ رَأْسِهِ صُلْبٌ، وَرَبِّمًا قَالُوا: إِذَا كَانَ أَجْزَاءُ الْكَلَامِ أَوَّلًا فَاجْعَلْهُ وَسَطًا بِالتَّحْرِيكِ، وَإِلَّا فَسَكِّنْهُ. وَحَكَى الْأَخْفَشُ أَنَّ (وَسَطًا) قَدْ وَرَدَ مُبْتَدَأً خَارِجًا عَنِ الظَّرْفِيَّةِ فِي شَعْرِ أَنْشَدَهُ. وَالْمَصْنَفُ رَاعَى أَنَّ (وَسَطًا) إِنْ كَانَ بَعْضُ مَا أُضِيفَ إِلَيْهِ تَحَرَّكَ السَّيْنِ، وَإِنْ كَانَ غَيْرُهُ تَسَكَّنَ، أَلَا تَرَى أَنَّ وَسَطَ الرَّأْسِ وَالذَّارِ بَعْضُهَا، وَوَسَطَ الْقَوْمِ غَيْرُهُمْ؟

وَأَمَّا تَفْسِيرُهُ بِ(بَيْنَ)، فَ(بَيْنَ) لَشَيْئَيْنِ مُتَبَايِنَيْنِ، وَ(وَسَطُ) لَشَيْئَيْنِ يَتَصَلُّ أَحَدُهُمَا بِالْآخَرِ، تَقُولُ: وَسَطَ الْحَصِيرِ قَلَمٌ، وَلَا تَقُولُ: بَيْنَ الْحَصِيرِ قَلَمٌ».

وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا عَلَى مَا ذَكَرَهُ الْمَصْنَفُ مِنْ وَجْهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّ ذَا السَّكُونِ ظَرْفٌ مَكَانِيٌّ غَيْرٌ مُتَصَرِّفٌ، فَلَا يَأْتِي إِلَّا مُنْصَوِّبًا عَلَى الظَّرْفِيَّةِ، وَذَا الْفَتْحِ يَتَصَرَّفُ وَتَتَعَاقَبُ عَلَيْهِ الْحَرَكَاتُ الْإِعْرَابِيَّةُ، وَهَذَا فِي الْمَطْرُودِ دُونَ النَّادِرِ؛ لِمَا فِي الْإِرْتِشَافِ مِنْ أَنَّهُ يَتَصَرَّفُ نَادِرًا⁽³⁾، وَكَذَا فِي عَمْدَةِ الْحِفَاطِ.

(1) حواشي ابن بَرِّي: 195.

(2) القاموس (ميل).

(3) الارتشاف 2/259.

وثانيهما: أنَّ ذا السكون يحل محلّ (بين) بخلاف ذي الفتح⁽¹⁾، كما أشار إليه بقوله: «وبه يعتبر»؛ أي: بهذا الحلّول يعتبر الإسكان، فإن كان كان، وإلا فلا، وهذا أكثرِّي أيضاً كما في الصّاح؛ حيث قال: «وكلّ موضع صلّح فيه (بيّن) فهو وسط، وإن لم يصلح فيه فهو وسط - بالتحريك - وربما سكّن، وليس بالوجه»⁽²⁾.

وعن الكوفيين - كما نقله أبو حيان -: «أنّه لا فرق بينهما، ويجعلونهما ظرفين»⁽³⁾. وعن بعضهم - كما في التقريب - أنّه سوى بينهما؛ فقال: هما ظرفان واسمان. وعن الراغب: «أنّ وسط الشيء - بالفتح -: ماله طرفان متساويا القدر، ويُقال ذلك في الكميّة المتصلة كالجسم الواحد؛ نحو: وسطه ضلْبٌ، ووسطه بالسكون -: تُقال في الكميّة المنفصلة كشيءٍ يفصل بين جسمين؛ نحو: وسط القوم كذا»⁽⁴⁾.

وعن ثعلب: أنّ ما كان ذا أجزاء تنفصل قلت فيه: وسط - بالسكون - وما كان مُضمّناً بلا أجزاء لا تتفرّق قلت فيه: وسط، بالفتح. فمن الأوّل - على ما نقل عنه -: اجعل هذه الياقوتة وسط العقد، وهذه الخرزة وسط السّبّحة، ولا تقعد وسط القوم. ومن الثاني: احتجم وسط رأسك، وصل⁽⁵⁾ وسط الصفّ»⁽⁶⁾.

وعلى هذا القول يكون الوسط الساكن الوسط مستعملاً تارة حيث يحل محلّ⁽⁷⁾ (بين)؛ نحو: لا تقعد وسط القوم، وأخرى حيث لا يحل محلّها؛ نحو: اجعل هذه الياقوتة وسط العقد، وهذه الخرزة وسط السّبّحة، بخلافه على قول المصنّف.

وقوله: «لهذا مثل النحويين»... إلى آخره، إشارة إلى أنّ الإسكان في المثال الأوّل، والفتح في الثاني؛ لظرفية ذي السكون، ومن ثمّ نصب على الظرفية، واسمية ذي الفتح، ومن ثمّ⁽⁸⁾ رفع بالابتداء، وإلى أنّ تمثيل النحويين بذلك لذلك، ولم يُرد أنّ تمثيلهم به لذلك ولحلّول

(1) الارتشاف 259/2.

(2) الصّاح (وسط).

(3) انظر الارتشاف 259/2.

(4) مفردات ألفاظ القرآن: 869.

(5) في ب: «وقم».

(6) انظر قول ثعلب في: الارتشاف 259/2 واللسان (وسط).

(7) سقطت من ب.

(8) قوله: «من ثمّ» سقط من ب، ط.

ذي السكون محلّ (بين) في الأوّل دون الثاني أيضاً، وإن كان ذلك على وفق ما له من وجهي الفرق كليهما؛ لعدم حلوله محلّه فيهما جميعاً.

تمة:

في الكشف: «قِيلَ للخيار: وَسَطٌ؛ لأنّ الأطراف يتسارعُ إليها الخَلَلُ، والأوساط محميّة محوطة؛ كما قال الطّائِي:

كَانَتْ هِيَ الْوَسَطُ الْمَحْمِيّ فَاكْتَنَفَتْ بِهَا الْحَوَادِثُ حَتَّى أَصْبَحَتْ طَرَفًا(1)»(2).

وفي الروض الأنف: «الوسط وصف مدح في مقامين: في النسب؛ لأنّ أوسط القبيلة صميمها وأعرفها، فهو أجدر ألا تُضاف إليه الدعوة، وفي الشهادة؛ كقوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾ [البقرة: 143]، وهذا غاية العدالة، كأنّه ميزان لا يميل مع أحد، وظنّ قومٌ أن الأوساط: الأفضل على الإطلاق، ففسروا الصّلاة الوسطى بالفضلى، وليس كذلك؛ فإنه ليس بمدح ولا ذمّ كما يقتضيه لفظ التوسط، غير أنّهم قالوا في المثل: (أثقل من مُغْنٍ وسط) على الذمّ؛ لأنّه كما قال الجاحظ: يجثم على القلب، ويأخذ بالأنفاس؛ لأنّه ليس بجيد فيطرب، ولا برديء فيضحك»(3).

وهو تحقيق حقيق بالقبول، ولا ينافيه قولهم: خير الأمور الوسط، وحبّ التناهي غلط. ثمّ إنّ ذكر ما يختلف معناه بالفتح والسكون ك: (الخلف) و(الخلف)(4)، وقد تقدّم تحقيقه مفصلاً.

و«غرّة» بالغين المعجمة: الخيار، وبالمهملة: الأشرار.

• • •

(1) البيت في ديوان أبي تمام 422/1 والزّواية فيه:

كانت هي الوسط الممنوع فاشتلت ما حوّلها الخيل حتى أصبحت طرفاً وانظر: الخصائص 166/2 والدرّ المصون 392/1.

(2) الكشف 198/1.

(3) الروض الأنف 212/1.

(4) قال الحريري في الدرّة: «وأما الخلف والخلف فعند أكثر أهل اللغة أن الخلف - بإسكان اللام - يكون من الطالحين، وبفتحها: من الصالحين، وأنشدت ... في مرثية غرّة خلف غرّة ...».

ويقولون: قد كُثِرَت عَيْلَةُ فلان [إشارة إلى عياله]⁽¹⁾، فيخطئون فيه؛ لأنَّ العَيْلَةَ هي الفقر لا العيال كما توهموه.

و⁽²⁾ المخطئ هو المخطئ؛ لأنه ورد بهذا المعنى في الكلام الفصيح، فهو عربي صحيح، ففي الحديث: «أَتَخَافِينَ الْعَيْلَةَ وَأَنَا وَلِيَّهِمْ؟» كذا رواه ابن الأثير⁽³⁾، وفسره بالعيال، فيما أن يكون جمع عائل، كالغُلّ - كما رواه الأزهرى⁽⁴⁾ - أو هو تجوُّز من قولهم: عاله عيلة، إذا قام برزقه.

ففي التهذيب: «طالَتْ عَيْلَتِي إِيَّاكَ؛ أَي: طالما عُلتكَ»⁽⁵⁾. أو أُطْلِقَ عليهم الفقر لأنَّهم سببه، كما يُقال: قلة العيال أحد اليسارين.

وفي الحديث: «لأنَّ تَدَعَّ ورَثَتَكَ أَغْنِيَاءَ، خَيْرٌ لَكَ مِنْ أَنْ تَدْعُهُمْ عَالَةً يَتَكَفَّفُونَ النَّاسَ»⁽⁶⁾. هذا حديث صحيح رواه البخاري، قاله رحمته الله لسعد بن أبي وقاص⁽⁷⁾ لَمَّا عَادَهُ، فقال: «يا رسول الله، بَلَغَ بِي مَا تَرَى مِنَ الْوَجَعِ، وَأَنَا ذُو مَالٍ، وَلَا يَرِنُنِي إِلَّا ابْنَةٌ لِي وَاحِدَةٌ، أَفَأَتَصَدَّقُ بِثُلْثِي مَالِي؟» فقال: لا. قال: فبسطه؟ قال: لا، الثُّلُثُ، والثُّلُثُ كَثِيرٌ، إِنَّكَ أَنْ تَذَرَ وَرَثَتَكَ أَغْنِيَاءَ، خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَذَرَهُمْ عَالَةً يَتَكَفَّفُونَ النَّاسَ، وَإِنَّكَ لَنْ تُنْفَقَ نَفَقَةً تَبْتَغِي بِهَا وَجْهَ اللَّهِ إِلَّا أَجِزْتَ بِهَا، حَتَّى مَا تَجْعَلَ فِي فِي أَمْرَاتِكَ».

ومعنى قوله «يتكففون»: يسألون النَّاسَ فيمَدُّونَ الأكفَّ، أو يسألون من النَّاسِ الكفاف. ومنه الخبر: «أَبْدَأُ بِمَنْ تَعُولُ»⁽⁸⁾، هو بعض حديث رواه الطبراني، وفسر «مَنْ تَعُولُ»: بمن تلزم

(1) زيادة من ب.

(2) من هنا إلى قوله: «عربي صحيح» سقط من ب، ط.

(3) انظر النهاية 424/3، وفي مسند ابن حنبل 367/2: «فقال: الْعَيْلَةُ تخافين عليهم، وأنا وليهم في الدنيا والآخرة؟».

(4) تهذيب اللغة (عيل).

(5) تهذيب اللغة (عيل).

(6) الحديث في صحيح البخاري، كتاب الجنائز 435/1.

(7) هو أبو اسحاق سعد بن مالك بن أهيـب بن القرشي الزهري (55 هـ): الصحابي الأمير، فاتح العراق ومدائن كسرى. سير أعلام النبلاء 58/3، الإصابة 88/3، الأعلام 87/3.

(8) جزء من حديث للنبي ﷺ، وتمامه كما في صحيح مسلم، كتاب الزكاة 178/2: «قال رسول الله ﷺ: يا ابن آدم، إِنَّكَ أَنْ تَبْذُلَ الْفَضْلَ خَيْرٌ لَكَ، وَأَنْ تَمْسِكَ شَرٌّ لَكَ، وَلَا تَلَامُ عَلَى كَفَافٍ، وَابْدَأْ بِمَنْ تَعُولُ، وَالْيَدُ الْعُلْيَا خَيْرٌ مِنَ الْيَدِ السُّفْلَى». وقال في النهاية 321/2: «وابْدَأْ بِمَنْ تَعُولُ: أَي: بمن تلزمك نفقته من عيالك».

نفقته من العيال؛ كالزوجة والعبد.

ومنه قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ أَذَىٰ لَا تَعُولُوا﴾ [النساء: 3]؛ فمعناه: ذلك أدنى ألا تجوروا. ومنه قول بعض العرب لحاكم حكم عليه بما لم يوافق: والله لقد غلّت عليّ في الحكم. ومن ذهب في تفسير الآية إلى أنّ معنى «تعولوا»: يكثرون تعولون، فقد وهم.

فيه سوء أدب؛ فإنّ القائل هو الإمام الشافعي رحمه الله، وهو أعلم باللغة منه ومن أضراجه، وليس ممّن يجترئ على تفسير القرآن بما لا يعلمه.

وفي تهذيب الأزهرى: «أكثر أهل التفسير على أنّ معناه: أقرب ألا تجوروا وتميلوا، وعن عبد الرحمن بن زيد بن أسلم⁽¹⁾ فسره بلا تكثّر عيالكم. قلت: وإلى هذا القول ذهب الشافعي، فيما أخبرني به عبد الملك عن الربيع⁽²⁾ عنه. قلت: والمعروف في كلام العرب: أعال الرجل: إذا كثر عياله، ومن العرب الفصحاء من يقول: عال يعول: إذا كثر عياله، وهذا يقوّي قول الشافعي؛ لأنّ الكسائي لا يحكي عن العرب إلا ما حفظه وضبطه، وقول الشافعي نفسه حجة؛ لأنّه عربي فصيح اللسان، والذي اعترض عليه وخطأه عجل ولم يتثبت، ولا ينبغي للحضري أن يعجل إلى إنكار ما لم يحفظ من لغات العرب»⁽³⁾.

واعلم أنّ هذا كما قاله البيهقي⁽⁴⁾ في كتاب «الانتصار للشافعي»⁽⁵⁾، وأنّه لما فسر قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ أَذَىٰ لَا تَعُولُوا﴾: بلا يكثرون تعولون، اعترض عليه بأنّه مخالف لكلام المفسرين والأدباء؛ لأنهم فسروه بلا تجوروا، من عال الرجل: إذا مال وجار، وعال: إذا افتقر، وعال عياله: أنفق عليهم، وأعال: إذا كثر عياله، فلم يفرّق بين (عال) و(أعال). قال البيهقي: قلت ليس كذلك؛ لأنّ زيد بن أسلم - من علماء هذه الأمة - فسره بما قاله الشافعي، كما روينا عنه مسنداً.

(1) هو عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب العدوي القرشي (نحو 65هـ): صحابي، روى الحديث عن أبيه وغيره. الإصابة 36/5، الأعلام 307/3.

(2) هو أبو محمد الربيع بن سليمان بن عبد الجبار المرادي (270هـ): أول من أملى الحديث بجامع ابن طولون، صاحب الإمام الشافعي. وفيات الأعيان 291/2، سير أعلام النبلاء 399/10، الأعلام 14/3.

(3) تهذيب اللغة (عال). وانظر اللسان (عول).

(4) هو أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي (458هـ): من أئمة الحديث، من تصانيفه: «السنن الكبرى» و«السنن الصغرى» و«دلائل النبوة». وفيات الأعيان 75/1، الخزانة 257/2، الأعلام 116/1.

(5) «الانتصار لمذهب الشافعي»: كتاب ألفه ابن أبي عصرون (585هـ). الكشف 174/1.

وفي مختصر العين⁽¹⁾: أن الشافعي ذهب في ذلك إلى أن أصل العول: الميل، لكنّه ليس بمطلق؛ لأنّه لا يُقال للجدار إذا مال: عال، وإنّما هو مختصّ بالقسم؛ لأنّ العول أصله: قوت العيال، ومنه يتسبّب الميل، ومنه القسم بين الضّرائر في الإنفاق وغيره، فسُمّي هذه العول ميلاً، فذهب الشافعي إلى أصل المعنى، والمفسّرون إلى ما يتسبّب عنه، وهم كثيراً ما يقولونه. وقال الجامي⁽²⁾: من عرف توسّع كلام العرب لم يضق عليه مثله.

وقدرّد الأزهري اعتراض أبي داود على الشافعي، وروى عن نحو الفراء والكسائي أنه قال: «سمعت كثيراً من العرب يقولون: عال الرجل، إذا كثّر عياله. إلا أنّ (أعال) أكثر من (عال) فيه»⁽³⁾. فإذا قال الكسائي مثل هذا، اعلم أنّ الشافعي، لم يقل ما قاله إلا وقد حفظه، ثم قال الأزهري: «بعد تقريره عندي ما قاله الشافعي، فإنّه تعالى لما بدأ بذكر: ﴿مَثْنَى وَثُلَّةَ وَرُبُعَ﴾، ثم قال: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَمِينِ فَأَنْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلَّةَ وَرُبُعَ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُعَدِّلُوا فَوَجِدْةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ذَلِكَ أَذَقَهُ أَلَّا تُعَدِّلُوا﴾ النساء: 3 جماعة تعجزون عن كفايتهم، وهذا معنى ما قاله الشافعي، ولا مطعن لأبي داود عليه»⁽⁴⁾.

وقد قال بعض أهل اللغة: إنها لغة حمير⁽⁵⁾، ويؤيّد أنّه قرئ في الشواذ: «تُعيلوا» بضمّ التاء⁽⁶⁾.

وأما قوله ﷺ: «إِنَّ مِنَ الْقَوْلِ عِيَالاً»؛ فمعناه: إنّ من القول ما يستقلّ السامع أن يعرض عليه.

هو حديث أوله: «إِنَّ مِنَ الْبَيَانِ لِسِحْرًا، وَإِنَّ مِنَ الْعِلْمِ لَجَهْلًا، وَإِنَّ مِنَ الْقَوْلِ عِيَالًا»⁽⁷⁾. وفتشوه بعرض الكلام على من ليس من شأنه ولا يهتمّه، وهو قريب ممّا ذكره المصنّف.

-
- (1) في الأصل فقط: «المرئي»، ولعله مختصر العين لأبي بكر الزبيدي (379هـ)، ولم أقف على قوله فيه.
 - (2) هو نور الدين عبد الرحمن بن أحمد بن محمد (898هـ): مفسّر فاضل، له: «تفسير القرآن» و«شرح الكافية لابن الحاجب». شذرات الذهب 360/7، الخزانة 454/6، الأعلام 296/3.
 - (3) تهذيب اللغة (عال).
 - (4) تهذيب اللغة (عال).
 - (5) انظر البحر المحيط 509/3.
 - (6) وهي قراءة «طاوس» انظر: الكشف 469/1 وتفسير الرازي 185/5 والبحر المحيط 510/3.
 - (7) الحديث في سنن أبي داود، كتاب الأدب 174/5.

والذى رأيناه في كتب اللغة والحديث: «إِنَّ مِنَ الْقَوْلِ عَيْلًا»⁽¹⁾، قال ابن طاهر⁽²⁾ في فرائد الخرائد: «يَقَالُ: عَلَتْ الضَّالَّةُ أُعِيلَ عَيْلًا وَعَيْلًا: إِذَا لَمْ تَدْرِ فِي أَيِّ جِهَةٍ تَبْغِيهَا، وَالْمَعْنَى: إِنَّ مِنَ الْقَوْلِ مَا يَعْزُضُ عَلَى مَنْ لَا يَرِيدُهُ وَلَيْسَ ذَلِكَ مِنْ شَأْنِهِ، كَانَ الْقَائِلُ لَمْ يَهْتَدِ لِمَنْ يَطْلُبُ كَلَامَهُ، فَيَعْزُضُهُ عَلَى مَنْ لَا يَرِيدُهُ»⁽³⁾.

• • •

ويقولون: فلان أغنى عن فلان من الثَّغَةِ عن الرُّفَةِ، والمراد بالثَّغَةِ: عَنَاقِ الْأَرْضِ الَّتِي تَقْتَاتُ اللَّحْمَ، وَتَسْتَغْنِي عَنْ دِفَاقِ التَّنِّ، وَقَدْ شَدَّدَهُ بَعْضُهُمْ وَجَعَلَ أَصْلَهَا: الثَّغْفَةُ.

قال ابن برِّي: «يُقَالُ: الثَّغَةُ وَالرُّفَةُ - مِثْلُ الثَّبَةِ لِلْجَمَاعَةِ - وَالتَّاءُ فِيهَا لِلتَّائِيثِ، وَكَذَا قَالَ ابْنُ جَنِّي وَابْنُ دُرَيْدٍ⁽⁴⁾. وَفِي الصَّحَاحِ: أَغْنَى مِنَ الثَّغَةِ عَنِ الرُّفَةِ - بِالْهَاءِ الْأَصْلِيَّةِ فِيهِمَا⁽⁵⁾ - وَكَذَا قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ فِي أَنْوَانِهِ، وَحَكَى تَشْدِيدَ الْفَاءِ وَتَخْفِيفَهَا»⁽⁶⁾.

وقوله: إِنَّ أَصْلَهُ: ثَغْفَةٌ، ثُمَّ أُدْغِمَ. غَلَطَ مِنْهُ؛ لِأَنَّ بَابَ (فُعَلَةٍ) وَ(فُعَلٍ) لَا يُدْغِمُ، أَلَا تَرَاهُمْ قَالُوا: رَجُلٌ سُبَّيَّةٌ⁽⁷⁾، فَلَمْ يَدْغَمُوا. وَذَكَرَهَا ابْنُ السَّكَيْتِ فِي أَمْثَالِهِ عَلَى أَنَّهَا الثَّغَةُ وَالرُّفَةُ، بِالتَّخْفِيفِ وَالهَاءِ الْأَصْلِيَّةِ⁽⁸⁾. وَفِي مَثَلٍ آخَرَ: «أَخْفَى مِنَ الْمَاءِ تَحْتَ الرُّفَةِ»، قَالَ الْمِيدَانِيُّ: يَعْنِي الثَّبَنَةُ⁽⁹⁾. قُلْتُ: وَفِي الْأَمْثَالِ الْعَامِيَةِ لِمَنْ يَخْفِي الْخُدَاعَ وَالضَّرَرَ وَهُوَ سَاعٍ فِي إِيصَالِهِ⁽¹⁰⁾: هُوَ كَالْمَاءِ تَحْتَ التَّنِّ. كَمَا قُلْتُ:

تَوَقَّ صِدَاقَةَ كُلِّ امْرِئٍ ثَقِيلٍ بِمَذْقِ خَفِيفِ الشَّفَةِ

(1) انظر النهاية 3 / 331.

(2) هو أبو يعقوب يوسف بن طاهر بن يوسف، الحَوْتِيُّ (549هـ): عالم بالأدب، له نظم حسن، من تصانيفه: «شرح سقط الزند» و«فرائد الخرائد في الأمثال». الأعلام 8/235.

(3) فرائد الخرائد في الأمثال: 24.

(4) انظر جمهرة اللغة (تقف).

(5) انظر الصحاح (رفه).

(6) حواشي ابن برِّي: 198. والمثل: «أغنى من الثَّغَةِ عَنِ الرُّفَةِ» ورد في جمهرة الأمثال 84/2 وجميع الأمثال 63/2.

(7) أي: يَسُبُّ النَّاسَ. اللِّسَانُ (سب).

(8) العبارة في ب: «على أن هاء الثغفة والرفة أصلية، والكلمة بالتخفيف».

(9) مجمع الأمثال 1/255، وفي جمهرة الأمثال 1/430: «الرُّفَةُ» بالتشديد.

(10) العبارة في ب: «لمن يخفي الضرر ويسعى فيه غادعاً».

فذلك أعدى العبد باطناً وأخفى من الماء تحت الرِّفَّة⁽¹⁾

وهذا الحرف في الجمهرة بتشديد الفاء وبالهاء، وكذلك أورده الجوهري، والصحيح أنه من الأسماء المنقوصة، وجمعه: رفات؛ ك: ثبة وثبات، كما ارتضاه المحشّي⁽²⁾. وفي القاموس: غناق الأرض: سياه كوش⁽³⁾.

ثم إن ما ذكره المصنّف من كون الرُّفَّة بمعنى الرفاهية، هو المعروف⁽⁴⁾، لكن الرُّفَّة - محرّكة - بمعنى الرحمة وسعة العيش⁽⁵⁾. رحمه الله، فإذا تجوَّز بها عن ذلك لم يكن من الخطأ في شيء، لمن له بصيرة نقادة.

ويقولون لرضيع الإنسان: قد ارتضع بلبنه، وصوابه: ارتضع بلبانه؛ لأنّ اللّبن هو المشروب، واللّبان: هو مصدر لآبته؛ أي: شاركه في شرب اللّبن، وهذا معنى كلامهم الذي نحوا إليه ولفظوا به، وإليه أشار الأعشى في قوله:

تُشَبُّ لِمَقْرُورَيْنِ يَضْطَلِيَانِهَا وَبَاتَ عَلَى النَّارِ التَّدَى وَالْمُحَلَّقُ

رَضِيعِي لِبَانٍ تَلْدِي أُمَّ تَقَاسِمَا بِأَسْحَمٍ دَاجٍ عَوْضُ لَا نَعْفَرُ⁽⁶⁾

قد تبع في هذا ابن قتيبة في أدب الكاتب⁽⁷⁾، وهو ممّا نُسب فيه إلى السَّهْو؛ لاشتهار ما أنكره في كلام الفصحاء. وفي الحديث أنّه ﷺ قال لِسهلة بنت سهيل⁽⁸⁾ في شأن سالم⁽⁹⁾ مولى

(1) البيتان في كشف الطّرة: 253.

(2) حواشي ابن بري: 198.

(3) في القاموس (عنع): «وغناق الأرض: دابةٌ، غجميّة: سياه كوش». وقوله «سياه كوش» سقط من ب، ط.

(4) العبارة في ب، ط: «ثم إن ما ذكره ... خطأ معروف».

(5) اللسان (رفه).

(6) البيتان في ديوان الأعشى: 251 وفيه: «تحالفا» بدل «تقاسما». وانظر الثاني في: إصلاح المنطق: 297 وأدب الكاتب 407 والخصائص 265/1 والاقتضاب: 390 والخزانة 7/ 138 واللسان (لبن)، وبلا نسبة في: شرح المفصل لابن يعيش 107/4.

(7) انظر أدب الكاتب: 407.

(8) هي سهلة بنت سهيل بن عمرو القرشي العامري، زوجة أبي حذيفة: صحابية، من السابقات إلى الإسلام. الإصابة 716/7.

(9) هو سالم بن معقل مولى أبي حذيفة بن عتبة، تَبَّاه أبو حذيفة بعد أن أعتق، (12 هـ). الإصابة 13/3، الأعلام 73/3.

أبي حذيفة⁽¹⁾: «أَرْضِعِيهِ خُمْسَ رَضْعَاتٍ، فَيَحْرُمُ بِلَبْنِهَا»⁽²⁾. وهو نصّ في أنّ اللبن لبنات⁽³⁾ آدم، وأمّا اللَّبَانُ فمصدر لابنه: إذا راضعه⁽⁴⁾.

وقال بعضهم: إنّه اسم بمعنى اللَّبْنِ إلّا أنّه مخصوص، واللبن عام في الآدمي وغيره، وقال آخرون: اللَّبَانُ جمع لبن، ومما جاء في اللَّبَانِ للمشاركة في اللبن قولهم: هو أخوه بلبان أمّه، وفسره يعقوب بأخيه المشارك له⁽⁵⁾ في الرّضاع⁽⁶⁾.

وقال أبو سهل الهروي⁽⁷⁾: «لبان: جمع لبن، وقيل: إنّه لغة في اللبن». وفي شرح مقامات الزمخشري له: «اللَّبَانُ - بالفتح -: الصّدر، وبالكسر: جمع لبن، وقيل: هو من الملاينة؛ أي: المراضعة، من قولهم: هو أخوه بلبان أمّه»⁽⁸⁾.

وقال ابن السّيد: «روي عن النّبي ﷺ: إِنْ لَبِنَ الْفَحْلَ يُحْرَمُ»⁽⁹⁾. كما اتفق عليه الفقهاء، وفسروه بأنّ الرجل يكون له امرأة تُرَضِّع بلبنه، فكلّ من أرضعته حرّمته عليه وعلى ولده، والصحيح أنّه يُقال: اللَّبَانُ للمرأة خاصّة، واللَّبْنُ عامٌ»⁽¹⁰⁾.

وقد تقدّم الكلام على الشعر الذي ذكره، وبقي أن المراد بـ (المقرورين) فيه: الندى والمحلّق - بكسر اللّام - وهو اسم رجل مشهور، وعطفه على الندى يجعله كرجل ألف آخر وأخاه، وهو في غاية البلاغة. و«رَضِيعِي»: مثني، حال منهما⁽¹¹⁾.

و«ثدي»: منصوب به، ولا حاجة لتقدير (من) كما قيل؛ لأنّ (رضع) متعدّد بنفسه، أو هو

(1) هو أبو حذيفة بن عتبة بن ربيعة بن عبد شمس بن عبد مناف القرشي، من السابقين إلى الإسلام، استشهد يوم البمامة (12 هـ). الإصابة 87/7، الأعلام 171/2.

(2) جزء من حديث طويل في موطأ الإمام مالك، كتاب الرضاع 605/2، وورد في صحيح مسلم، كتاب الرضاع 1076/2 برواية: «أَرْضِعِيهِ تَحْرُمِي عَلَيْهِ».

(3) في ب: «لبني».

(4) اللسان (لبن).

(5) قوله: «المشارك له» سقط من ب، ط.

(6) قال في إصلاح المنطق: 297: «وتقول: هو أخوه بلبان أمّه». وانظر اللسان (لبن).

(7) هو أبو سهل محمد بن علي بن محمد الهروي (433 هـ): نحوي، لغوي، له الكثير من المؤلفات؛ منها: «شرح فصبح ثعلب». إنباه الرّواة 195/3، البغية 195/1، الأعلام 275/6.

(8) شرح مقامات الزمخشري: 203.

(9) في ب، ط: «محرم». والحديث في النهاية 227/4.

(10) الاقتضاب: 219.

(11) في ب: «حال من المقرورين». وكذا قال ابن السّيد في الاقتضاب.

مجرور بدل من «لبان». والأسحِم: فستره المصنّف⁽¹⁾. وقيل: المراد به رماد النار، أو الليل، أو الزُّق؛ لأنهم كانوا يتحالفون على الشراب، وله قصة مشهورة.

ورضيعُ الإنسان: مُراضِعُهُ⁽²⁾، وفُسر في اللغة بالأخ من الرضاعة، يعنون هذا، ومن لم يعرفه فسرهُ بالراضع، وقال: الإضافة لأدنى ملابسة، فوقع في حيص بيص.

وفي شرح ديوان أبي تمام للتبريزي: «إذا كانت المفاعلة بين اثنين، جاء كل واحد منهما على فعيل كما جاء على مفاعل، ك: (قعيد): الذي يقاعدك وتقاعده، و(نديم) بمعنى: منادم، و(رضيع) و(جليس) بمعنى: مراضع ومجالس»⁽³⁾.

ثم أنشد: [الطويل]

دَعَنِي أَخَاهَا أُمُّ عَمْرٍو وَلَمْ أَكُنْ أَخَاهَا وَلَمْ أَرْضَعْ لَهَا بِلْبَانٍ
دَعَنِي أَخَاهَا بَعْدَمَا كَانَ يَتَنَا مِنَ الْأَمْرِ مَا لَا يَصْنَعُ الْأَخْوَانُ⁽⁴⁾
وهو شعر لعبد الرحمن بن الحكم، وأوله:

وَكَأْسٍ تَرَى بَيْنَ الْأَنَامِ وَبَيْنَهَا قَذَى الْعَيْنِ قَدْ نَارَعْتُ أُمَّ أَبَانٍ
تَرَى شَارِبِيهَا حِينَ يَغْتَوِرَانَهَا يَمِيلَانِ أَحْيَانًا وَيَعْتَدِلَانِ
فَمَا ظَنُّ وَائِسِنَا بِأَبْيَضٍ مَا جِدَّ وَبِضَاءِ خَوْدٍ حِينَ يَلْتَقِيَانِ؟⁽⁵⁾

دعنتي أخاها إلى آخر البيتين، وهذا القائل تمثّل به كما في المثل الآخر: «رُبَّ أَخٍ لَمْ تَلِدْهُ أُمُّكَ»⁽⁶⁾. وله قصة معروفة.

(1) قال الحريري في تفسيره: «وعنى بالأسحِم الداجي: ظلمة الرحم المشار إليها في قوله تعالى: ﴿يَخْلُقُكُمْ فِي بُطُونٍ أُمَّهَاتِكُمْ خَلَقًا مِّنْ بَعْدِ خَلْقٍ فِي ظُلُمَاتٍ ثَلَاثٍ﴾ [الزمر: 6].

(2) انظر اللسان (رضع).

(3) لم أقف عليه في شرح ديوان أبي تمام للتبريزي.

(4) سبب الشارح البيتين لعبد الرحمن بن الحكم، ولم تشر المراجع لذلك، فهما بلا نسبة في: الكامل 161/1 مع أنه - وفي الصفحة نفسها - نسب الأبيات الثلاثة التالية لعبد الرحمن، وانظر الثاني بلا نسبة في: شرح المفصل لابن عيش 27/6 والمقرب 121/1 وشذور الذهب: 482 وتخليص الشواهد: 440.

(5) الأبيات الثلاثة لعبد الرحمن بن الحكم في: البيان والتبيين 348/3 والكامل 161/1.

(6) المثل في جمهرة الأمثال 481/1 والمستقصى 93/2.

والاختيار⁽¹⁾ أن يقال لكل ما يضرب بمؤخره كالزنبور والعقرب: لسع، ولما يقبض بأسنانه كالكلب: نهش، ولما يضرب فيه كالحية: لدغ.

ما ذكره مما ذهب إليه أهل اللغة، إلا أنهم قالوا: لدغته العقرب ولسعته ولسبته، كلها سواء⁽²⁾. ومن الدليل على ذلك قولهم في المثل: «تلدغ وتصي»⁽³⁾. ولا يُسمى صوت الحية صيا، ولكن صوت العقرب. وقد استعمله المصنف في مقاماته⁽⁴⁾!

وفي المغرب: (نهسه الكلب - بالمهملة -: عضه بأن قبض على لحمه⁽⁵⁾ ومذه بالفم⁽⁶⁾). و«نهشته الحية، بالشين المعجمة»⁽⁷⁾. وفي التقريب: «نهسه الكلب ونهشته».

• • •

ويقولون: الحمد لله الذي كان كذا وكذا، فيحذفون الضمير العائد إلى الله، الذي به يتم الكلام.

إلى آخر ما ذكره، وكأنه لم يسمع قول النحاة في المتون: إن العائد يحذف باطراد كثير⁽⁸⁾، وتفصيله لشهرته غني عن الإعادة.

وقد شبهه صاحب أبو القاسم بن عباد الرقيب والمحجوب بـ (الذي وصليته)؛ فقال فيها وأبدع:

ومُهفهِفٍ ذِي وَجْنَةٍ كَالْجُبْنِذِ وَسَهَامٍ لَحِظٍ كَالسَّهَامِ الثَّقِيذِ

قد نلت منه مراد قلبي⁽⁹⁾ في الهوى وملكته لو لم يكن صلة الذي⁽¹⁰⁾

(1) وقبله في الدرّة: «ويقولون: لدغته العقرب، والاختيار أن يقال ...».

(2) انظر اللسان والقاموس (لدغ) و(لسع) و(لسب).

(3) انظر: جمهرة الأمثال 2/423 وجميع الأمثال 1/126 وفيه: (تلدغ العقرب وتصي).

(4) قال في المقامة البرية من مقاماته 232: «فأخذ يلدغ ويصي».

(5) العبارة في ب، ط: «عضه بأن قبض على لحمه بأسنانه».

(6) المغرب (نهس).

(7) المغرب (نهش).

(8) انظر: المقتضب 3/115 والارتشاف 1/523.

(9) في ب، ط: «نفسى».

(10) لم أقف على البيتين في ديوان الصاحب بن عباد، وهما في: حواشي ابن بري: 205 وكشف الطرة: 354.

إنّما كنّي عنه بالصلة لعدم انفكاكه. وقريب منه قولهم: واو عمرو.

ومّا يضاهي ذلك أنّ ابن عُنين كتب إلى الملك وهو مريض: [الكامل]

انظرُ إليّ بعينِ موليّ لم يزلْ يُولي النّدى وتَلَفَ قبلَ تَلافي

أنا ك (الذي) أحتاجُ ما يحتاجُه فاغنمُ دُعائي والثّناء الوافي⁽¹⁾

فعادةً ومعه ألف دينار، وقال: أنا العائد، وهذه الصلة!

والجنبذ- بضمّ الجيم والباء والذال المعجمة-: ورد أحمر.

• • •

ويقولون: فلان شحّاث- بالثاء المعجمة بثلاث- والصّواب فيه: شحاذ؛ لاشتقاق

هذا الاسم من قولك: شَحَذْتُ السيف: إذا بالغت في إحداذه، فكأنَّ الشحاذ هو المُلحُّ في المسألة، والمبالغ في طلب الصدقة.

الشحّاذ: بمعنى السائل المُلحّ⁽²⁾، ممّا شاع حتّى سمّوا الآن شحّاذة- بزنة قسامة⁽³⁾- إلا أن الواقع في كتب اللغة وفي كلام من يعتمد عليه: شحاذة- بزال معجمة⁽⁴⁾- فمن ثمّ اختلفوا فيه؛ فمنهم من ذهب إلى أنّه خطأ محض وتحريف سخيف، ومنهم من ذهب إلى أنّه لغة فيه، قال في الأساس: «رجل شحّاث وشحاذ: وهو المُلحُّ في المسألة»⁽⁵⁾. وهو مجاز من شَحَذَ السكين ونحوها: إذا سنّها؛ كقولك: هذا الكلام مشحّذة للذهن.

وفي بعض شروح الشافية في قوله يجمع الحروف المهموسة: «سَشَحْثُكَ خَصَفَهُ، الشّحْث: الإلحاح في المسألة، وفيه يُقال للمُكدي: شحّاث»⁽⁶⁾.

ومنهم من قال: إنّ من باب الإبدال، وإليه ذهب ابن برّي وقال: «هو من البذل، كما قالوا في (جثا): جذا، وقثمت الشيء وقذمته: إذا أخذت منه بكثرة، وقالوا لما يخرج من الجرح:

(1) البيتان في ديوان ابن عُنين: 92 وكشف الطرة: 355.

(2) اللسان (شحذ).

(3) في ط: «قيامة».

(4) في القاموس (شحذ): «والشّحذ: ... الإلحاح في السؤال، وهو شَحَاذٌ مُلَحٌّ، ولا تقل: شحّاث».

(5) الأساس (شحّث).

(6) شرح الشافية للرضي 2/259.

غثيثة وغذيذة»⁽¹⁾.

قلت: ذهب ابنُ جنِّي في كتابه «سر الصناعة» إلى أنَّ الشاء لا تبدل من الذال: «وأما قولهم: جثوث وجذوت: إذا قمّت على أطراف أصابعك، وتلغّمت وتلغّدم، وحُثّحات وحذّ حاذ: بمعنى سريع، فليس أحد الحرفين بدلاً من الآخر، بل هما لغتان»⁽²⁾. وهو مخالف لما قاله ابن بري في حواشيه، فيكون في الإبدال قولان.

وقوله: إِنَّ الْفَرْثَ لَا يَكُونُ فَرْثًا إِلَّا وَهُوَ فِي الْكَرْشِ⁽³⁾. جوابه ظاهر؛ لأنّه باعتبار ما كان عليه؛ كما يسمّى الخمر عصيراً، ومثله كثير مطرد.

• • •

ويقولون: حُبّة خَلَقَة، فيوهمون فيه؛ لأنّ العرب ساوت فيه بين نعت المذكر والمؤنث فقالت: مِلْحَفَة خَلَقَ، كما قالت: ثوبٌ خَلَقَ.

بفتح الخاء واللام، قال في المصباح: «خَلَقَ الثَّوبُ - بالضم -: إذا بَلِيَ، فهو خَلَقٌ - بفتحيتين - وجمعه: خُلُقَان»⁽⁴⁾، وهذا هو الذي ذكره المصنّف، وأما خَلِقَ - كحذِر، بكسر اللام - فصفة، وقعت كثيراً صفة⁽⁵⁾ للمنازل والأطال، وإنما لم يؤنث لأنّه في الأصل مصدر يلزم حالة واحدة.

وفي شرح أدب الكاتب: «الخَلَقُ: المبتذل، يقع للواحد والاثنتين والجمع [والمذكر]⁽⁶⁾ والمؤنث بلفظ واحد؛ لأنّه يجري مجرى المصادر، وقد يُثنّى وقد يُجمع فيقال: ثياب أخلاق، وقالوا: ثوبٌ أخلاق، فوصفوا به الواحد ك: ⁽⁷⁾ بُرْمَةٌ أَعْشَارٌ. وقال الكسائي: أرادوا: نواحيه أخلاق»⁽⁸⁾.

(1) حواشي ابن بري: 206، وانظر: الإبدال لابن السكيت: 108.

(2) سر الصناعة 190/1.

(3) تمام قول الحريري في الدرّة: «ويقولون لما يخرج من الكرّش: الفرث، فيوهمون فيه: لأنّه يسمّى فرثاً مادام في الكرّش، بدليل قوله تعالى: ﴿يَنْ قَرْنٍ وَدَمْرٍ لَنَا﴾، فإذا لفظ منها سُمّي السّرجين».

(4) المصباح (خلق).

(5) سقطت من ب، ط.

(6) ليست في الأصل وجميع النسخ، وهي مثبتة في الاقتضاب.

(7) في ب، ط: «كما قالوا».

(8) الاقتضاب: 12.

وبين بعضهم العلة فيه - أي: في عدم⁽¹⁾ تأنيثه - فقال: كان أصل الكلام: أعطني خَلَقْ
جَبَّتْكَ، فلما أُفرد عن الإضافة بقي على ما كان عليه.

القائل لهذا هو الفراء⁽²⁾، والعلة الصحيحة ما قدّمناه.

قال ابن هشام في تذكرته: «ثوب حديد، وثوب خَلَقْ، لا تلحقهما التاء في المؤنث؛ لأنَّ
(جديداً) أصله مفعول، فهو كقولهم: كَفَّ خُضَيْبٌ، وكذا (جذيد) بمعنى (مجذوذة)؛ أي:
مقطوعة من منوال الناسج، هذا أصله، وأما (الخلق) فمصدر، والمصدر يقع على المذكر
والمؤنث بلفظ واحد؛ ك: رجل عدل، وامرأة عدل. فأما قول الفراء: إِنَّمَا قِيلَ: (خلق) بغير هاءٍ
لأنه كان يُستعمل في الأصل مُضَافاً؛ فيُقال: أعطني خَلَقْ جُبَّتْكَ، وَخَلَقَ عَمَامَتَكَ، ثُمَّ اسْتُعْمِلَ
في الإفراد بغير هاءٍ.. فليس بشيء؛ لأنه يُقال له: فَلِمَ وَجِبَ سَقُوطُ الهاءِ منه في الإضافة حتى
يُحْمَلُ الإفراد عليه؟»⁽³⁾.

[الطويل]

ثم أنشد:

كَفَى حَزْناً أَنِّي تَطَالَلْتُ كَيْ أَرَى دُرَى قُلَّتْنِي دَمَخَ فَمَا تُرَيَانِ⁽⁴⁾

يقال: تطاول: إذا مد قامته، وتطالَل: إذا مدَّ عنقه، مأخوذ من الطلل.

وفي الصحاح: «تَطَالَ⁽⁵⁾: إذا مدَّ عنقه ينظرُ إلى شيءٍ يَبْعُدُ عنه»⁽⁶⁾. وقال في مادة طول:
«تَطَاوَلْتُ مِثْلَ تَطَالَلتُ»⁽⁷⁾. و«دَمَخَ» بدال مهملة وخاء معجمة: اسم جبل⁽⁸⁾.

• • •

[ويقولون: ثلاثة شهور وسبعة بحور... إلخ]⁽⁹⁾ والاختيار أنَّ العدد من الثلاثة إلى

(1) في أ: «عدد».

(2) انظر: اللسان والتاج (خلق).

(3) انظر: تهذيب اللغة والتاج (خلق).

(4) البيت لطهومان بن عمرو الكلابي كما في الصحاح (طلل) واللسان (دمخ). ونسب الحريري في الدرر إلى أبي العالية.

(5) في أ: «تطاول».

(6) الصحاح (طلل).

(7) الصحاح (طول).

(8) في الأصل وأ: «علم رجل». والصواب المثبت من ب، ط، انظر: اللسان والقاموس (دمخ).

(9) ما بين القوسين زيادة من ب، ط، وعمام قول الحريري: «... والاختصار أن يقال: ثلاثة أشهر وسبعة أبحر...»

العشرة وُضع للقلة، فكانت إضافته إلى مثال الجمع القليل.

إضافة العدد من الثلاثة إلى العشرة، إلى جمع القلة إن كان له جمع قلة، فإن لم يكن أضيف إلى جمع الكثرة، وقدّرت فيه (من) التبعيضية عند المصنّف، والتحقيق خلافه لوجه:

منها: أن جمع الكثرة يستعمل فيما دون العشرة حقيقة، وإنما ينفرد بالإطلاق على ما فوقها، كما اختاره المحققون من النحاة والأصوليين⁽¹⁾.

ومنها: أنه ينسلخ عنه قيد الكثرة فيعمّ، كما اختاره الرّضي⁽²⁾، فلا يقدر فيه ما ذكر، على أن كون الإضافة تأتي على معنى (من) التبعيضية، رأي السيرافي، وتابعه الزمخشري في سورة «لقمان»⁽³⁾، وفيه كلام طويل في شروح الكشف، كما بيّناه في كتابنا «عناية القاضي»⁽⁴⁾.

ثم إنه ذكر في توجيه قوله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَقَاتُ يَرَيَصْنَ أَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ [البقرة: 228] وإضافة الثلاثة إلى جمع الكثرة؛ بأن المعنى فيها: ليرَيَصَ كلّ واحدة من المطلقات ثلاثة أقرأ، فلما أسند إلى جماعتهن ثلاثة، والواجب على كلّ واحدة منهن ثلاثة، أتى بلفظة «قروء» ليدلّ على الكثرة المرادة.

في الدرّ المصون: «في هذه الآية أربعة أوجه:

أحدها: أنه لما جمّع المطلقات جمع القروء؛ لأنّ كلّ مطلقة ترتبُ ثلاثة أقرأ، فصارت كثيرة بهذا الاعتبار.

والثاني: أنه من باب الاتساع، ووضّع أحد الجمعين موضع الآخر.

والثالث: أن قروءاً جمع قرء - بفتح القاف - فلو جاء على (أقرأ) جاء على غير قياس؛ لأنّ (أفعلاً) لا يطرّد في (فعل) بفتح الفاء.

والرابع - وهو مذهب المبرّد -: أن التقدير: (ثلاثة من قروء) فحذف (من)، وأجاز: ثلاثة

والعلة في هذا الاختيار أن العدد ...».

(1) انظر: شرح المفصل 25/6 والارتشاف 359/1 والهمع 1664/3.

(2) انظر: شرح الكافية للرّضي 191/2.

(3) انظر: الكشف 501/3 في تفسيره للآية (27) من سورة لقمان: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَمٌ وَالْبَحْرُ يَمْدُ،

مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَا نَفِدَتْ كَلِمَاتُ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾.

(4) انظر: عناية القاضي 142/7.

حمير، وثلاثة كلاب؛ أي: مِنْ حمير، وَمِنْ كلاب»⁽¹⁾.

وقوله: اللهم⁽²⁾. يستعمل لتقوية الجواب وتأكيده، ووقع في كتاب العلم من البخاري في قول ضِمَامَ للنبي ﷺ: «اللَّهُ أَرْسَلَكَ إِلَى النَّاسِ كُلِّهِمْ؟ فَقَالَ: اللَّهُمَّ نَعَمْ»⁽³⁾. فقال الشراح: (اللهم) تُستعمل على ثلاثة أنحاء: الأول: النداء المحض؛ وهو الظاهر، الثاني: الإيذان بندرة المستثنى؛ كما تقول: اللهم إلا أن يكون كذا، الثالث: الدلالة على تيقن المجيب في الجواب المقترن به»⁽⁴⁾.

• • •

ويقولون للعليل: معلول، فيخطئون فيه؛ لأنَّ المعلول هو الذي سُقي العَلَل: وهو الشرب الثاني، والفعل منه: علَّته، فأما المفعول⁽⁵⁾ من العلة فهو: مُعَلَّ، وقد أعلَّه الله.

هذا هو المعروف في اللغة، لكن ما أنكره وقع في كلام كثير ممن يوثق به من العلماء؛ كالمحدثين والعروضيين والأصوليين. وقال في المحكم: «استعمل أبو إسحاق لفظ المعلول في الْمُتَقَارِبِ مِنْ [بُحُور] ⁽⁶⁾ العَرُوضِ، [واستعمله] ⁽⁷⁾ المتكلمون، ولستُ منه على ثقة وتلج صدر؛ لأن المعروف إنما هو: أعلَّه الله فهو مُعَلَّ، اللهم إلا أن يكون هذا على مذهب سيبويه في قولهم: مَجْنُونٌ وَمَسْلُولٌ، من أَنَّهُمَا جَاءَا عَلَى جَنَّتِهِ وَسَلَّئْتُهُ ⁽⁸⁾، ولم يُستعمل في الكلام؛ لأنهم استغنوا عنهما بأَفْعَلْتُ»⁽⁹⁾.

(1) الدرّ المصون 438/2. وانظر مذهب المرتد في المقتضب 159/2.

(2) قال الحريري: «وهذا الاختيار في إضافة العدد إلى جمع القلة مطرد في هذا الباب، اللهم إلا أن يكون المعدود مما لم يُنَّ له جمع قلة...».

(3) جز، من حديث طويل في صحيح البخاري، كتاب العلم 1/35.

(4) عمدة القاري في شرح صحيح البخاري 21/2.

(5) في الأصل: «المعلول».

(6) سقط من الأصل.

(7) سقط من الأصل.

(8) انظر: الكتاب 4/67.

(9) المحكم (عل).

ووقع في كلام المحدثين أيضاً، فقال ابن الصلاح⁽¹⁾: «إن ذلك منهم⁽²⁾، ومن الفقهاء في قولهم - في باب القياس -: العلة، والمعلول مردول عند أهل العربية واللغة»⁽³⁾.

وقال النووي: إنه لحن. وقال ابن سيد الناس في سيرته⁽⁴⁾: إنه يُستعمل (معلول) من الإعلال أيضاً، كما يقوله الخليل في العروض، وقد حكاه ابن القوطية، ولم يعرفه ابن سيده.

وفي المصباح المنير: «قد شذ من أسماء المفعول ألفاظ؛ نحو: أجنّه فهو مجنون، وأحمّه فهو محموم، وأزكمّه فهو مزكوم، وأنبتّه فهو منبوت⁽⁵⁾، وأسله فهو مسلول. وقال ابن فارس: وجهه أنهم يقولونه في ذلك كله بغير ألف، فبني مفعول عليه، وإلا فلا وجه له. وقال أبو زيد أيضاً: مزكوم ومجنون ومحزون ومكروز ومقرور؛ لأنّهم يقولون: زكم وجنّ وقّر. وحكى السرقسطي: أبرزته بمعنى أظهرته، فهو مبروز، ولا يقال: برزته، وأعله الله فعّل فهو عليل، وربما جاء معلول ومسقوم قليلاً⁽⁶⁾»⁽⁷⁾.

فكلام المصتف في معلول، من كلّ وجه مدخول.

لم يجئ من المصادر على وزن مفعول إلاّ أسماء قليلة؛ وهي: الميسور والمعسور، بمعنى: اليسر والعسر، وقولهم: ما له معقول ولا مجلود؛ أي: ليس له عقل ولا جلد، وقولهم: حلف⁽⁸⁾ محلّوفاً، وقد ألحق به قوم: المفتون.

ومما جاء منه أيضاً: المرفوع والموضوع: لضربين من السير، كما في الإقليد، ومنه أيضاً: مرجوع، ومردود، ومحصول، وقد يجيء بالتاء ك: مكروهة، ومصدوقة.

وكما جاء المصدر على مفعول ومفعولة، جاء أيضاً على فاعل وفاعلة⁽⁹⁾، ولم يثبت سيبويه

(1) هو أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري (643 هـ): أحد فضلاء عصره في التفسير والحديث والفقه واللغة، له: «معرفة أنواع علم الحديث» يعرف بمقدمة ابن الصلاح. وفيات الأعيان 321/1، الأعلام 207/4.

(2) العبارة في مقدمة ابن الصلاح: «ويستيه أهل الحديث: المعلول، وذلك منهم ومن الفقهاء».

(3) مقدمة ابن الصلاح - معرفة الحديث المعلل - 194.

(4) عنوانها «عيون الأثر في فنون المغازي والشمال والسير». ولم أقف على قوله فيها.

(5) قوله: «وأنبتّه فهو منبوت» ليس في المصباح.

(6) كتاب الأفعال للسرقسطي 118/4.

(7) قول الفتومي في المصباح المنير جاء في خاتمة الكتاب: 951.

(8) في الأصل: «خلق».

(9) في أ: «مفعولة».

المصدر على مفعول، وتأول قولهم: دَعَهُ إلى ميسوره ومغسوره، وقال: «كأنه يقول: دَعَهُ إلى أمر يُوسَرُ فيه أو يُعَسَرُ فيه». ويتأول المعقول⁽¹⁾ أيضاً، كما قاله الجوهري.

وأما تخطيط المصنّف للناس في قولهم: ما له منفوع بمعنى منفعة، بأن مجيء المصادر على مفعول سماعي، ولم يسمع هذا، اللهم إلا أن يدعى فيه أنه مؤول، كما قال سيبويه في أمثاله⁽²⁾.

إلا أنه قال في كتاب «الدرّ اللقيط» لابن مكتوم⁽³⁾: قال أبو حيان في «شرح الدرّ» للرماني⁽⁴⁾، في النحو - وهو تأليف رجل يُقال له: الأهوازي⁽⁵⁾، وليس بأبي علي الأهوازي المقرئ⁽⁶⁾ -: إنه لا⁽⁷⁾ يقال من (نفع ينفع) اسم مفعول، والقياس النحوي يقتضيه.

وقال ابن مكتوم⁽⁸⁾: قال ابن القطّاع: نفعتك نفعاً: أحسن إليك⁽⁹⁾. فصار مثل (ضرب)، فكما يقال في مفعول (ضرب): مضروب⁽¹⁰⁾، فكذا يقال في مفعول (نفع)، وما ذكره في شرح الموجز ليس بظاهر. انتهى، وفيه نظر.

...

ويقولون للمريض: به سلّ، ووجه القول أن يقال: به سلال - بضم السين - لأنّ معظم الأدواء جاء على فعال؛ نحو: الزكام والصّداع.

هذا مأخوذ من «فقه اللغة» للثعالبي، فإنّه قال في باب الأدواء منه: «أكثر [ما جاء من

- (1) الكتاب 97/4، وقال: «وكذلك المعقول، كأنه قال: عُقِلَ له شيء؛ أي: حُبِسَ له لُبٌّ وشَدَدَ».
- (2) قال سيبويه: «وكذلك المرفوع والموضوع، كأنه يقول: له ما يرفعه وله ما يضعه».
- (3) هو أبو محمد أحمد بن عبد القادر بن أحمد بن مكتوم القيسي (749 هـ): مفسّر، فقيه عالم بالتراجم، من كتبه: «الدرّ اللقيط من البحر المحيط» و«التذكرة». البغية 326/1، شذرات الذهب 159/6، الأعلام 153/1.
- (4) هو أبو الحسن علي بن عيسى بن علي بن عبد الله (384 هـ): مفسّر، من كبار النحاة له: «معاني الحروف» و«الأسماء والصفات». إنباه الرواة 294/2، سير أعلام النبلاء 541/12، الأعلام 317/4.
- (5) لعلة الحسين بن سعيد الأهوازي: من أهل الكوفة، ذكره صاحب الفهرست، وذكر له من الكتب كتاباً في التفسير وغيره. فهرست ابن النديم: 324.
- (6) هو أبو علي الحسن بن علي بن إبراهيم الأهوازي (446 هـ): مقرئ الشام في عصره، ومن المشتغلين بالحديث، له: «شرح البيان في عقود الإيمان»، وموجز في القراءات. سير أعلام النبلاء 447/13، شذرات الذهب 274/3، الأعلام 245/2.
- (7) سقطت من أ.
- (8) في ب: «ابن أم مكتوم».
- (9) الأفعال لابن القطّاع 240/4.
- (10) العبارة في ب، ط: «فصار (نفع) مثل (ضرب)، في ضرب ومضروب».

أسماء⁽¹⁾ [الأدواء على فُعال؛ كالهَلاس والسَّلال⁽²⁾]. إلّا أنّه قال بعد فصولٍ منه: [والسَّلُّ أنْ ينتقصَ لَحْمُ الإنسان بعد سُعالٍ ومَرَضٍ]⁽³⁾، ثم قال: «إِنَّ الإنسان إذا انتهى إلى ضنّى وذُبُولٍ، فهو السَّلُّ والسَّلال والدَّقُّ والإجَلُ»⁽⁴⁾ بكسر الهمزة: وهو وجع الفتق؛ كالسَّلِّ والدَّقِّ، وكذا أفاده ابن دريد⁽⁵⁾.

فقد علمت أنّ أسماء الأمراض كما تَجِيء على (فُعال) بالضمّ، تَجِيء على (فِعل) بالكسر، وإن كان الأوّل أكثر من الثاني، فإنّ لفظ السَّلِّ مما أثبتته أهل اللغة وشاع في الاستعمال، وجاء به السَّماع أيضاً؛ كقول عُروة بن حزام⁽⁶⁾ - كما أنشده ابن قتيبة -: [الطويل]

بِي السَّلِّ أَوْ دَاءِ الْهُيَامِ أَصَابَنِي وَإِسَاكَ عَنِّي، لَا يَكُنْ بِكَ مَا بِيَا⁽⁷⁾
وقال روبة:

كَأَنَّ بِي سِلًّا وَمَا بِي ظَبْطَابٌ⁽⁸⁾

وقال جرّان العُود⁽⁹⁾: [البسيط]

تَشْفِي مِنَ السَّلِّ وَالْبِرْسَامِ رِبْقَتُهَا سُقْمًا لِمَنْ أَسْقَمَتْ دَاءِ عَقَائِلُ⁽¹⁰⁾

(1) زيادة من ب، ط.

(2) فقه اللغة: 159.

(3) فقه اللغة: 164.

(4) عبارة فقه اللغة: 167 في حديثه عن الحمّى: «فإذا دامت ولم تقلع ... وانتهى الإنسان منها إلى ضنّى وذبول فهي دَقٌّ».

(5) انظر: جمهرة اللغة (سل).

(6) هو عروة بن حزام بن مهاجر العذري (نحو 30 هـ): شاعر إسلامي، من المتّبعين الذين قتلهم الهوى، له ديوان شعر مطبوع. الشعر والشعراء 622/2، الخزائن 215/3، الأعلام 226/4.

(7) البيت لعروة بن حزام في: ديوانه: 53 والشعر والشعراء 622/2 ولحن العوام: 277 وحواشي ابن بري: 209 واللسان (سلل) وتصحيح التصحيف: 316.

(8) الرجز في ديوان روبة: 5، وفيه: «وما من ظبطاب»، وانظر تهذيب اللغة (ظب)، وحواشي ابن بري: 201 واللسان (سلل).

(9) هو عامر بن الحارث التميمي، ولُقّب بجِرّان العُود لبيتٍ قاله، لم تُعرف سنة وفاته، له ديوان شعر مطبوع. الشعر والشعراء 718/2، الأعلام 250/3.

(10) في ب، ط: «رشفاً» بدل «سُقماً». والبيت في ديوان جرّان العود: 38 وحواشي ابن بري: 210 وكشف الطرّة: 275.

وقال أيضاً:

[الطويل]

بِـرِّيَّةٍ لَا يَشْتَكِي السَّلَّ أَهْلَهَا بِهَا الْعِيشُ مِثْلُ السَّابِرِيِّ رَقِيقٌ⁽¹⁾
وقال سيبويه في الكتاب: «إذا قالوا: جُنَّ وُسْلٌ، فإنما يقولون: جُعِلَ فِيهِ الْجُنُونُ وَالسَّلُّ»⁽²⁾.
قال المحشّي: «فأثبت لفظة السَّلَّ»⁽³⁾. وإنما قال: «أثبتها» لجعل ما يقوله بمنزلة ما يرويه،
كما في عُرف أمثاله⁽⁴⁾، فتدبر.

• • •

ويقولون: حَلَا الشيء في صدري وبعيني، فيخطئون فيه؛ لأنَّ العرب تقول: حَلَا في
فمي، وحَلِي في عيني، وليس الثاني من نوع الأوَّل، بل من الحَلِيّ الملبوس، فكان المعنى:
حَسُنَ في عيني كحُسْنِ الحليّ الملبوس.

إلى آخر ما فصله، وحاصله أنهم لا يفرّقون بين: حَلَا في فمي، وحلي في صدري وبعيني،
في اللفظ، مع أنَّ الأوَّل ك: دَعَا يدعو، والثاني ك: رَضِيَ يرضى، فلفظهما مختلف كأصل
اشتقاقهما؛ لأنَّ الأوَّل واوي، والثاني يائي. وفي المحكم: «حَلِيّ بضمي⁽⁵⁾ وعيني يَحْلِي، وحَلَا
يحلّو حلاوة وحلواناً»⁽⁶⁾، وفصل بعضهم بينهما فقال: حَلَا الشيء في فمي، وحَلِيّ بعيني، إلّا
أنّهم قالوا: هو حُلُوٌّ في المعنيتين. وقال قوم من أهل اللغة: ليس (حَلِيّ) من (حَلَا) في شيء،
وهذه لغة على حَدِّثِهَا، كأنّها مُشْتَقَّةٌ مِنَ الحَلِيّ الملبوس؛ لأنّه حَسُنَ في عينك لِحُسْنِ الحَلِيّ⁽⁷⁾،
وليس بِقَوِيٍّ وَلَا مَرَضِيٍّ⁽⁸⁾.

وإذا عرفت هذا ففي كلامه أمور:

(1) البيت في ديوان جبران العود: 53 وفيه: «السَّير» بدل «السَّلَّ»، وحينئذ لا شاهد فيه، وانظر: حواشي ابن
بري: 211 وكشف الظّرة: 275، ونسبه في اللسان (سلل) لابن أحمر. والسَّابِرِي: ثوب رقيق. القاموس
(سير).

(2) الكتاب 67/4.

(3) حواشي ابن بري: 209.

(4) العبارة في ب، ط: «كما عُرف في أمثاله».

(5) كذا في الأصل وجميع النسخ، وفي المحكم «بقلبي».

(6) سقطت من ب.

(7) العبارة في ب: «لِحُسْنَةِ في العين كحُسْنِ الحَلِيّ».

(8) المحكم (حلّو).

الأول: أنَّ التفرقة بينهما رواية عن الأصمعي⁽¹⁾، ومن الناس من سَوَّى بينهما وجعلهما ك: دعا يدعو، كما في الصحاح وغيره⁽²⁾.

والثاني: قوله: إن الثاني يائي⁽³⁾، ليس بمسلم لثبوت خلافه. قال ابن بَرِّي: «خَلَا في فمي، وخَلِي بعيني، مأخوذان من الحلاوة، وإنما غَيَّر بناؤهما للفرق بينهما»⁽⁴⁾.

وما ذكره من أَنَّهُ لا يقال: (حالٍ) بمعنى (حُلُو) ⁽⁵⁾، ممَّا غفل عنه بعضهم، فاستعمله في شعره، وبني عليه التورية؛ كابن حِجَّة ⁽⁶⁾ وأضرابه ⁽⁷⁾.

• • •

ويقولون في جمع مرآة: مرايا، فيوهمون فيه، والصواب أن يقال: مَرَاءٍ - على وزن مَرَاعٍ - وأما مرايا فهو جمع ناقة مَرِيٍّ، وهي التي تدرّ إذا مُرِيَ ضرعها.

أي: مُسح ثديها وأَمِرَّت عليه اليد، كما يفعل ذلك في حالة الحلب، وما ذكره غير صحيح رواية ودراية، قال ابن بَرِّي: «حكى ثعلب في الفصيح أَنَّهُ يقال: هذه ثلاث مَرَاءٍ، فإذا كُثِرَتْ فهي المرايا، وذكر ذلك جماعة من أهل اللغة؛ كابن السكيت وابن قتيبة»⁽⁸⁾. وكفى بذلك سندا، إلا أن قول ثعلب أن (مرأ) للقلّة ووزنه مفاعل، لم يظهر لي وجهه، والدّاعي للمصنّف فيما قاله، أَنّ مفاعل ونحوه قد تفتح فيه الهمزة العارضة، فتقلب الياء الأخيرة ألفاً، وتقع الهمزة مفتوحة بين ألفين، وهي تشبه الألف مخرجاً، فيشبه ما توالى فيه ثلاثة أمثال، فتبدل ياء. وهذا قياسي في الهمزة العارضة، وأما الأصلية فلا يجري فيها ذلك على المشهور، إلا أَنَّهُ قال في التسهيل: «وقد تعامل الأصلية معاملة العارضة»⁽⁹⁾.

(1) انظر اللسان (حلا).

(2) انظر: الصحاح والمصباح واللسان (خلا)، وإصلاح المنطق: 213.

(3) العبارة في ب: «وليس الثاني من نوع الأول».

(4) حواشي ابن بَرِّي: 211.

(5) قال الحريري في الدرّة: «ولا يجوز أن يقال: حال؛ لأنّ الحالي هو الذي عليه الحلي، وهو ضد العاطل».

(6) هو أبو بكر بن علي بن عبد الله المعروف بابن حِجَّة الحموي (837 هـ): إمام أهل الأدب في عصره، وكان شاعراً جيّداً الإنشاء، له: «ثمرات الأوراق» و«كشف اللثام عن وجه التورية والاستخدام». الأعلام 67/2.

(7) في ب، ط: «وأمثاله».

(8) حواشي ابن بَرِّي: 212. والذي في أدب الكاتب: 105: «شوالمراة جمعها مرأ». ولم يذكر «المرايا»، وكذا في إصلاح المنطق: 147، وإنما ورد في الصحاح واللسان (رأي).

(9) التسهيل: 301، وانظر: الارتشاف 129/1.

قال شراحه: وذلك كقولهم في جمع مرآة: مرايا، ومرآة: مفعلة من الرؤية، وقالوا في جمعها: (مراي)، وهو القياس، و(مرايا)؛ معاملةً للهمزة الأصلية معاملة العارضة. فقد عرفت صحّة (مرايا) نقلاً وعقلاً وسماعاً وقياساً، لمن جُليت مرآة بصيرته⁽¹⁾!

وما أنشده المصنّف من الشعر الذي فيه: [مجزوء الرمل]

فَهَبِ اللَّخِيَّةَ غَطَّتْ مِنْهُ خَدّاً كَالْمَرَايَا⁽²⁾

لا وهم فيه كما توهم، وتشبيه الخدّ بالمرآة مطبوع مشهور. ومن أحسن ما سمعته لبعض المغاربة قوله⁽³⁾: [السريع]

قالوا التّحى وانكسفت شمسُه وما دَرَوْا عَذَرَ عذارِيهِ

مرآة خديهِ بلاها الصّبا فبان فيها فَيءٌ صُدغِيهِ⁽⁴⁾

• • •

ويقولون لفم المزادة: عَزَلَة، وهي في كلام العرب: عزلاء، وجمعها: عَزَالِي.

هذا ممّا لا شبهة فيه، إلّا أن أحداً لم يقله سواه، فلذا قصد⁽⁵⁾ إظهار سعة علمه.

قال العلامة الزمخشري: «كأنها في الأصل صفة⁽⁶⁾ (مسكبة)، وهي تأنث الأعزل، شبهت بالذنب الأعزل: وهو المائل في شقّ؛ كما قال امرؤ القيس: [الطويل]

بضافٍ فُوَيْقَ الْأَرْضِ لَيْسَ بِأَعْزَلٍ⁽⁷⁾

والجمع عَزَالِي وَعَزَالَى - بكسر اللّام وفتحها - وبه تُشَبّه مخارجُ الودق من السحب،

(1) قوله: «لمن جليت مرآة بصيرته» سقط من ب، ط.

(2) لم يُنسب البيتان في الدرة لقائل، وكذا في كشف الطّرة: 413.

(3) البيتان بلا نسبة في كشف الطّرة: 413.

(4) في ب، ط: «فيها ظلّ».

(5) في ب: «فكأنه أراد».

(6) سقطت من أ.

(7) عجز بيت لامرئ القيس من معلّفته، صدره في ديوانه: 23:

وَأَنْتَ إِذَا اسْتَدْبَرْتَهُ سَدَّ فَرْجَهُ
وانظر: الأساس واللسان (عزل).

فيستعار لها؛ كما في قول بعض الأعراب:

[الوافر]

وَأَسْقَاهَا فَرَوَاهَا بِرَوْدَقٍ مَخَارِجُهُ كَأَفْوَاهِ الْمَزَادِ⁽¹⁾
جاء هذا في تفسير العزالي، ومنه عُلم معنى الشعر الذي أنشده المصنف.

ثم قال: فأما قول الأعرابي في خبر الاستسقاء:

[المتقارب]

دَقَّاقُ الْعِزَائِلِ جَمُّ الْبُعَاقِ أَغَاثُ بِهِ اللَّهُ غُلِيَا مُضَرَّ⁽²⁾

الخبر المذكور هو ما رواه البيهقي في أعلام النبوة⁽³⁾، عن هشام بن عروة⁽⁴⁾ عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها قالت: «جاء أعرابي إلى النبي ﷺ، فقال يشكو القحط: أتيناك يا رسول الله ولم يبق لنا جملٌ يئط⁽⁵⁾، ولا صبي يصيح. ثم أنشد:

[الطويل]

أَتَيْنَاكَ وَالْعَذْرَاءُ تَدْمِي لثَاتَهَا وَقَدْ شُغِلَتْ أُمُّ الصَّبِيِّ عَنِ الطُّفْلِ

في أبيات آخر معه، فقام [عليه الصلاة والسلام] ⁽⁶⁾يجرُّ رداءه حتى رقي المنبر، فحمد الله تعالى وأثنى عليه، ثم رفع نحو السماء يديه فقال: اللهم اسقنا غيثاً مغيثاً⁽⁷⁾ مريعاً⁽⁸⁾ سخاً سجالاً، غَدَقاً طبَقاً، ديماً درراً، عاجلاً غير راثٍ، نافعاً غير ضارٍّ، تُبَتِّبْ به الزرع، وتَمْلَأْ به الصُّرع، وتُحْيِي به الأرض بعد موتها. [قالت عائشة⁽⁹⁾: فوالله ما ردَّ رسول الله ﷺ يديه نحو نحره حتى أَلْقَتْ السَّمَاءُ بَازُواقِهَا، وجاء أهلُ البطانِ يصيحون إليه: يا رسول الله، الغرقُ الغرقُ! فأوماً بِطَرْفِهِ إِلَى السَّمَاءِ، وَضَحَكَ حَتَّى بَدَتْ نَوَاجِذُهُ، ثُمَّ قَالَ: اللَّهُمَّ حَوَالَيْنَا وَلَا عَلَيْنَا. فَانْجَابَ السَّحَابُ عَنِ الْمَدِينَةِ حَتَّى أَحْدَقَ بِهَا كَالْإِكْلِيلِ، ثُمَّ قَامَ رَجُلٌ مِنْ كِنَانَةَ فَأَنشَدَهُ: [المتقارب]

(1) شرح مقامات الزمخشري: 102، والبيت المذكور بلا نسبة في كشف الطرّة: 330.

(2) البيت بلا نسبة في النهاية 231/3 واللسان (عزل).

(3) كذا في الأصل وجميع النسخ، والصواب «دلائل النبوة»، انظر الخبر في 6/141.

(4) هو أبو المنذر هشام بن عروة بن الزبير بن العوام القرشي الأسدي (146 هـ): تابعي من أئمة الحديث، له نحو

(400) حديث. وفيات الأعيان 6/80، سير أعلام النبلاء 6/277، الأعلام 8/87.

(5) أَطُّ الرُّحْلُ يَئِطُّ أَطِيطاً: صَوَّت، وَالْإِبْلُ: أَنْتَ تَعْباً أَوْ حَنِيناً. القاموس (أطط).

(6) زيادة من ب.

(7) سقطت من ب.

(8) في أ: «سريعاً».

(9) زيادة من ب، ط.

لَكَ الْحَمْدُ وَالْحَمْدُ مِمَّنْ شَكَرَ سُقِينَا بِوَجْهِ النَّبِيِّ الْمَطْرُ
دَعَا اللَّهَ خَالِقَهُ دَعْوَةً إِلَيْهِ وَأَشْخَصَ مِنْهُ الْبَصَرُ
فَمَا كَانَ إِلَّا كَمَا سَاعَةٌ وَأَسْرَعَ حَتَّى رَأَيْنَا الدَّرَرَ
دَفَاقَ الْعِزَائِلِ جَمُّ الْبُعَاقِ أَغَاثَ بِهِ اللَّهُ عَلِيًّا مُضَرَّ
بِهِ يَسَّرَ اللَّهُ صَوْبَ الْغَمَامِ فَهَذَا الْعَيَانُ كَذَاكَ الْأَثَرُ
فَمَنْ يَشْكُرِ اللَّهَ يَلْقَ الْمَزِيدَ وَمَنْ يَكْفُرِ اللَّهَ يَلْقَ الْغِيَرُ
فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: اجلس، فَإِنْ يَكُ شَاعِرٌ أَحْسَنَ فَقَدْ أَحْسَنْتَ» (1).

وفي النهاية لابن الأثير: «الغزائل أصله: الغزالي، مثل الشانك والشاكي، والغزالي: جمع عزلاء؛ وهو فم المزايدة الأسفل، فشبهه اتساع المطر واندفاعه (2) بالذي يخرج من فم المزايدة، ومنه الحديث: فأرسلت السماء عزاليها» (3). و«البُعاق»: ك: غراب، بموحدة وعين مهملة وألف وقاف: المطر واندفاعه، و«الجم»: الكثير. و«مضر»: قريش معروفة (4). و«عليًا» بالضم والقصر: أعلاها.

ويقولون: جاء القوم بأجمعهم؛ لتوهمهم أنه (أجمع) الذي يؤكّد به في قولهم: هو لك أجمع، والاختيار أن يقال: جاء القوم بأجمعهم - بضم الميم - لأنه مجموع جمع، فكان على أفعل، كما يقال: فَرَخَ وأفْرُخَ، ويدلّ على ذلك إضافته إلى الضمير، وإدخال حرف الجار عليه.

ما منعه جَوّزه النحاة واللغويون، وجرى به الاستعمال، وعلى الأصح فهو (أجمع) المؤكدة، زيدت فيها الباء، لا لفظ آخر، كما قال الرضي: «قد يضاف (أجمع) إضافة ظاهرة فيؤكّد به، لكن بباء زائدة؛ نحو: جاءني القوم بأجمعهم» (5). فقول ابن بري: «حكى ابن السكيت في باب

(1) دلائل النبوة، كتاب استسقاء النبي ﷺ 141/6.

(2) في ب، ط: «واندفاع».

(3) النهاية 231/3.

(4) سقطت من ب.

(5) شرح الكافية للرضي 330/1.

ما يضم ويفتح بمعنى: جاء القوم بأجمعهم وأجمعهم⁽¹⁾، وكذا حكاه الجوهري وغيره⁽²⁾، وقال أبو علي: ليست (أجمع) هنا هي التي يؤكد بها، وإنما هي لفظ آخر بمعنى الجماعة، ويدلّك على أنّه ليس هو (أجمع) الذي للتأكيد، إضافته للضمير⁽³⁾. وهذا بعينه ما قاله المصنّف.

ومنشأ الاختلاف فيه: أنّه لمّا امتنع صرفه ذهب بعضهم إلى أنّه للوزن والتعريف، وتعريفه بنية الإضافة، وقيل: هو نوع آخر⁽⁴⁾ من التعريف مستقل، فمن أجاز إضافته بناه على الأول، ومن منعه بناه على الثاني؛ لأنّه كالعلم فلا يضاف.

وأما كونه لا يدخله الجار؛ لأنّ دخوله يخرجّه عن التبعية، ولا يخفى ضعفه، وقد اضمحلّ هذا كلّه بالسّماع، وأن الباء تُزاد في بعض ألفاظ التوكيد؛ كما في نحو: جاءني زيد بنفسه وبعينه⁽⁵⁾.

وقول ابن هشام: «لو كان توكيداً، لكانت الباء فيه زائدة مثلها في قوله»: [الكامل]

هذا الجدكم الصغار بعينه
.....
.....
.....⁽⁶⁾

لكان يصح إسقاطها⁽⁷⁾. فراراً ممّا ذكرناه، وفيه نظر.

وعلى ذكر قوله: «بعينه»، يحسن أن نورد هنا ما نظّف به بعضهم حيث قال:

[مجزوء الرجز]

بدا وقد كان اختفى وخاف من مراقبه

(1) انظر: إصلاح المنطق: 132.

(2) انظر: الصحاح (جمع) والارتشاف 608/2.

(3) حواشي ابن بري: 213 - 214.

(4) سقطت من أ.

(5) انظر: شرح الكافية للرضي 330/1.

(6) صدر بيت اختلف في قائله، عجزه:

..... لا أثمّ لي إن كان ذاك ولا أب

نُسب في الكتاب 2/ 292 لرجل من بني مذحج، ونسبه أبو رياش لهمام بن مرة، ونسبه الحائمي إلى ابن أحمر، انظر: المقاصد النحوية 339/2 وشرح التصريح 241/1 وشرح شواهد المغني 921/2. وهو بلا نسبة في: شرح المفصل لابن يعيش 110/2 والمغني 773.

(7) المغني: 773.

فَقُلْتُ: هَذَا قَاتِلِي بِعَيْنِهِ وَحَاجِبُهُ⁽¹⁾

• • •

ويقولون لمن انقطعت حجته: مُقَطَّع - بفتح الطاء - والصواب أن يُقال بكسرها؛ لأنَّ العرب تقول⁽²⁾ للمحجوج المنقطع من القول: أقطع الرجل فهو مُقطع.

هذا بناءً منه على أنَّ (أقطع) بهذا المعنى لا يكون إلَّا لازماً، ولهذا اقتصر عليه الجوهري⁽³⁾. وفي القاموس: «قَطَعَهُ بِالْحُجَّةِ: بَكَتَهُ، كَأَقَطَعَهُ»⁽⁴⁾. فعلى هذا يصح فيه الفتح.

ويقولون: كَلَّمْتُ فلاناً فاختلط؛ أي: اختل رأيه وثار غضبه، فيحرفون فيه؛ لأنَّ وجه القول: فاختلط - بالحاء المغفلة - لاشتقاقه من الاحتلاط: وهو الغضب.

الاحتلاط - بالمهملة - الغضب، وبالمعجمة: يقال في اختلال العقل⁽⁵⁾، والغضبان لشدة غَضَبِهِ ربَّما عَرَضَ له ذلك أو ما يشبهه، فيجوز أن يكنى به عنه، أو يتجاوز فيه، مع أنَّ صاحب القاموس ذكره وأثبتهُ أيضاً⁽⁶⁾. فاندفعت الأغلاط، وبان الاختلاط من الاحتلاط.

ثم [إن المصتف]⁽⁷⁾ أورد المثل؛ وهو: «أَوَّلُ الْعِيِّ الْإِحْتِلَاطُ، وَأَسْوَأُ الْقَوْلِ الْإِفْرَاطُ»⁽⁸⁾. ورواه⁽⁹⁾ في الأساس: «أَوَّلُ الْعِيِّ الْإِحْتِلَاطُ، وَأَوْسَعُ الرَّأْيِ الْإِحْتِيَاظُ»⁽¹⁰⁾. وأَوَّلُ مَنْ قَالَهُ عَلْقَمَةُ بْنُ عَلَاتَةَ⁽¹¹⁾، وإنَّما كان أوَّلُ الْعِيِّ؛ لأنَّ من اشتدَّ غضبه لا يقدر على إلزام خصمه غالباً؛ لشدة تهوُّره، كما لا يخفى.

(1) البيتان بلا نسبة في كشف الطرة: 124.

(2) سقطت من أ.

(3) في الصحاح (قطع): «وَأَقَطَعَ الرَّجُلُ، إِذَا انْقَطَعَتْ حُجَّتُهُ، وَبَكَتُوهُ بِالْحَقِّ فَلَمْ يُجِبْ، فَهُوَ مُقَطَّعٌ».

(4) القاموس (قطع).

(5) انظر: الصحاح (حلط) و(خلط).

(6) انظر: القاموس (حلط) و(خلط).

(7) زيادة من ب، ط.

(8) المثل في جمهرة الأمثال 18/1 وجميع الأمثال 52/1 وفيه: «الاحتلاط» بالحاء المعجمة، وقال: «يقال: اختلط، إذا غضب؛ يعني: إذا غضب المخاطب، دلَّ على أنه عي عن الجواب».

(9) في ب «وهو».

(10) الأساس (حلط). وفيه: «... وأوسط الرأي الاحتياط».

(11) هو عَلْقَمَةُ بْنُ عَلَاتَةَ بْنِ عَوْفٍ، الكلابي، العامري (نحو 20هـ): من الصحابة، وال من فرسان العرب وأجوادهم. الإصابة 553/4، الخزانة 183/1، الأعلام 248/4.

ويقولون في الكناية عن العربي والعجمي: الأسود والأبيض، والعرب تقول فيهما: الأسود والأحمر؛ تعني: العرب والعجم.

لغلبة ذلك اللون فيهما، وقال ابن بري: «ذكر الهروي أنّ بعض الناس روى الحديث بلفظ: بُعِثَ إلى الأسود والأبيض⁽¹⁾»⁽²⁾. وحينئذ فلا خطأ فيما اشتهر على الألسنة، بعد وروده في كلام أفصح الفصحاء⁽³⁾ خصوصاً.

والمراد بالأحمر: الأبيض، كما صرح به، على أنّه لو قيل على هذا أنّه كناية عن جميع الناس كالعرب والعجم⁽⁴⁾، لكان أحسن وأجمل⁽⁵⁾.

وأما قولهم: «الحُسْنُ أَحْمَرُ»⁽⁶⁾، فمعناه أنّه لا يُكْتَسَب ما فيه الجمال إلّا بمشقة يحمّز منها الوجه، كما قالوا للسنة المجدية: السنة الحمراء، وكنوا عن الأمر المستصعب بالموت الأحمر.

قيل: المراد بقولهم: «الحُسْنُ أَحْمَرُ» أنّ المرأة إذا تقنعت أو ليست أحمر زاد حُسنها؛ كما قال الشاعر:

وَإِذَا أَتَيْتِ تَقْنَعِي بِالْحُمْرِ إِنَّ الْحُسْنَ أَحْمَرُ⁽⁷⁾

وقيل: معناه أنّ الحُسْنَ تُتَحَمَّلُ الشّدائد له، كما يُقال: «موت أحمر» وإن لم يجر فيه دم،

(1) جزء من حديث ورد في معجم الطبراني 239/8 برواية مشابهة، وفيه: «... وَبُعِثَ إِلَى كُلِّ أبيضٍ وَأَسودٍ» أمّا في مسند ابن حنبل 250/1 وصحيح مسلم، كتاب المساجد 371/1 فالرواية فيهما: «(وَبُعِثَ إِلَى كُلِّ أَحْمَرٍ وَأَسودٍ) وفي النهاية 437/1: «بُعِثَ إِلَى الْأَحْمَرِ وَالْأَسودِ».

(2) حواشي ابن بري: 214.

(3) في أ، ب، ط: «الناس»

(4) قوله: «كالعرب والعجم» سقط من ب.

(5) في أ، ب، ط: «أكمل».

(6) مثل ورد في جمهرة الأمثال 366/1 وجمع الأمثال 199/1.

(7) البيت لبشار بن برد، وروايته مع ما قبله في ملحقات ديوانه: 61.

وَحُذِي مَلَابِسَ زِينَةٍ وَمُصَبَّغَاتِ هُنٍّ أَنْوَرِ
وَإِذَا دَخَلْنَا قَادُخْلِي فِي الْحُمْرِ إِنَّ الْحُسْنَ أَحْمَرُ
وبلا نسبة في: قراضة الذهب: 78 واللسان (حمر).

ومنه ما في الحديث: «كُنَّا إِذَا أَحْمَرَّ الْبَأْسُ اتَّقَيْنَا بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ»⁽¹⁾؛ أي: اشتدَّ البأس⁽²⁾، كما وقع في رواية أخرى.

ومعنى المثل: مَنْ طَلَبَ الْجَمَالَ تَحَمَّلَ الْمَشَقَّةَ، وقيل: أريد بالأحمر: الأبيض، والعربُ تسمي الموالى من الفرس والزموم: الأحمر؛ لِغَلْبَةِ الْبَيَاضِ عَلَيْهِمْ. وقد ضَعُفَ الْوَجْهَ الْأَوَّلُ بِأَنَّهُ خِلَافُ الظَّاهِرِ.

ما ذكره، شعرٌ لبشار⁽³⁾ لا يُستشهد به، مع أنَّ ابنَ رَشِيقٍ قال: إِنَّهُ مُحْتَمَلُ الْمَعَانِي الْمَذْكُورَةِ أَيْضاً⁽⁴⁾.

وأما قولهم للسَّنةِ المجدبة: حمراء، فليس كما ذكره؛ فَإِنَّهُ قِيلَ: إِنَّ مِنْ عِلَامَاتِ الْجَذْبِ عِنْدَهُمْ⁽⁵⁾ أَنْ تَعْرُضَ فِي الْغَدَاةِ وَالْعِشِيِّ مِنَ الشِّتَاءِ⁽⁶⁾، حُمْرَةٌ مِنْ غَيْرِ سَحَابٍ؛ كَمَا قَالَ فِي الْعِرَاقِيَّاتِ:

وَإِنْ كَانَ يَوْمٌ عَادَ فِي الْمَحَلِّ أَفْقُهُ يَمُجُّ نَجِيعاً وَهُوَ فِي حُلَلٍ حُمْرٍ⁽⁷⁾
[البسيط]

الْقَاتِلِ الْمَحَلِّ إِذْ تَبْدُو السَّمَاءُ لَنَا كَأَنَّهَا مِنْ تَجِيعِ الْجَذْبِ فِي أُزْرِ⁽⁸⁾

• • •

ويقولون للمعرس: قد بنى بأهله، ووجه الكلام: بنى على أهله، والأصل فيه: أن الرجل

(1) الحديث في مسند أحمد برقم (1347)، وإسناده صحيح ورجاله ثقات، والنسائي برقم (8639)، والنهاية 438/1، وفي تفسيره قال: «أي: اشتدَّت الحرب»، وفي 89/1 ورد برواية أخرى: «كُنَّا إِذَا اشْتَدَّ الْبَأْسُ».

(2) في ب، ط: «الحرب».

(3) استشهد الحريري ببيت شعر لم ينسبه لقائل؛ وهو:

هَجَانٌ عَلَيْهَا حُمْرَةٌ فِي بَيَاضِهَا تَرُوقُ بِهِ الْعَيْنَيْنِ وَالْحُسْنُ أَحْمَرُ
وقائله بشار كما في ديوانه 260/3. وقول الشارح: «وما ذكره شعر لبشار لا يُستشهد به» غريب منه؛ لَأَنَّهُ هُوَ نَفْسُهُ اسْتَشْهَدَ بِشَعْرِهِ -البيت السابق: وَإِذَا أَتَيْتَ تَقْنَعِي...- أَوْ لَعَلَّهُ لَيْسَ لِبَشَارٍ.

(4) انظر: قراضة الذهب: 78.

(5) في ب، ط: «عند العرب».

(6) في ب، ط: «بالسَّماء».

(7) البيت للأبيوردي في ديوانه 351/1 وفيه: «غادر المحلَّ»، وانظر: شروح سقط الزند 137/1.

(8) البيت في ديوان سقط الزند: 108 وشروحه 136/1.

إذا أراد أن يدخل على عرسه بنى عليها قُبَّة، فقليل لكل من أعرس: بانٍ.

ما أنكره ممَّا لا شبهة في صحته؛ فإنَّه بمعنى: دخل بها، فيتعدَّى تعديته لتضمُّنه معناه، وقال ابن برِّي: «بنى بأهله، غير منكر؛ لأنَّ (بنى بها) بمعنى (دخل بها)»⁽¹⁾، وقال ابن قتيبة: يقال لكلِّ داخل بأهله: بانٍ⁽²⁾، و(الباء) و(على) قد يتعاقبان على معنى واحد⁽³⁾؛ نحو: أفاض بالقداح وعليها⁽⁴⁾.

وفي الأساس - وتبعه صاحب القاموس⁽⁵⁾ -: «بنى على أهله وبها: زفَّها إليه، ك: ابْتَنَى»⁽⁶⁾. وقد تداوله الفصحاء من غير إنكار؛ كما قال أبو تمام⁽⁷⁾:

لَمْ تَطْلُعِ الشَّمْسُ فِيهِ يَوْمَ ذَاكَ عَلَى بَانٍ بِأَهْلٍ وَلَمْ تَغْرُبْ عَلَى عَزَبٍ⁽⁸⁾
جلس على بابِه، والصَّواب أن يُقال: جلس ببابِه.

هذا أيضاً ليس بشيء؛ فإن [الباء مثل حرف] ⁽⁹⁾ الاستعلاء فيه؛ كقولهم: مررتُ على فلان، [ومررتُ بفلان]⁽¹⁰⁾، وأما توهم خلافه فلا يخطر ببال عاقل.

وكذا قولهم: خرج عليه خُراج. أي: على بدنه⁽¹¹⁾، مما لا يشك في صحته؛ لتحقيق الاستعلاء فيه.

...

(1) في ب: «عليها».

(2) انظر: أدب الكاتب: 63.

(3) انظر: الأزهية: 277 والجنى الداني: 478 والمغني: 192.

(4) حواشي ابن برِّي: 215.

(5) العبارة في ب: «وتبعه في القاموس بقوله».

(6) القاموس (بنى)، وفي الأساس (بنى): «ومن المجاز: بَنَى على أهله: دخل عليها.. وقالوا: بنى بأهله، كقولهم: أغرس بها، واستبْنَى فلانٌ وابْتَنَى: إذا عَزَسَ».

(7) البيت في ديوان أبي تمام 99/1، من قصيدته البائية المشهورة بمطلعها:

السيفُ أصدقُ أنباءٍ من الكتبِ في حدِّه الحدُّ بين الجَدِّ واللَّعبِ
(8) «يوم» سقطت من أ.

(9) سقط من الأصل وأ.

(10) سقط من الأصل وأ.

(11) قوله: «أي على بدنه» ليس في ب.

ويقولون: رميت بالقوس، والصَّواب أن يُقال: رميت عن القوس، أو على القوس.

في شرح أدب الكاتب لابن السِّيد: «قال بعضهم: لا يجوز: (رميت بالقوس)، والصَّواب: عن القوس؛ كما قال الطفيل⁽¹⁾:
[الطويل]

رَمَتْ عَنْ قِسِي الْمَاسِحِي رِجَالُنَا
وَإِنَّمَا أَنْكَرَهُ لِأَنَّهُ تَوَهَّمَهُ بِمَنْزِلَةِ رَمِيَتْ بِالْشَيْءِ: إِذَا أَلْقَيْتَهُ عَنْ يَدِكَ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ؛ لِأَنَّ
الْمَعْنَى: رَمِيَتْ السَّهْمُ بِالْقَوْسِ»⁽³⁾.

فالباء للآلة، أو بمعنى (عن)⁽⁴⁾؛ كما في قوله:

فَإِنْ تَسْأَلُونِي بِالنِّسَاءِ فَإِنِّنِّي بَصِيرٌ بَأَذْوَاءِ النِّسَاءِ طَبِيبٌ⁽⁵⁾
وفي شرح اللّباب: «يجوز: (رميت بالقوس)؛ نظراً إلى أَنَّ القوسَ آلة الرمي المستعان بها فيه، و(رميت على القوس)؛ بالنظر إلى أَنَّ يَدَ الرّامي اعتمدت على القوس في الرمي⁽⁶⁾، و(رميت عن القوس)؛ بالنظر إلى أَنَّ الرّمي تجاوزها»⁽⁷⁾. وحكى الفراء: رميت عن القوس وبها.

وتوهم أَنَّ القوسَ مرمية على الثاني كما مرّ، ليس بشيء، وتحقيق هذا ما في الكشف

(1) هو طفيل بن عوف بن كعب الغنوي، من قيس عيلان (نحو 13 ق. هـ): شاعر جاهليّ فحل، من أوصاف العرب للخليل، له ديوان شعر مطبوع. الشعر والشعراء 1/453، الخزائن 9/46، الأعلام 3/228.

(2) صدر بيت لطفيل، عجزه في ديوانه 44:

.....
بِأَجْوَدَ مَا يُتَنَاعُ مِنْ نَيْلٍ يَثْرِبُ
وانظر: الاختيارين: 36 والخصائص 2/307 والانتصاب: 245. والماسحي: رجل نسب إليه القيسي.
(3) الانتصاب: 245.

(4) انظر: الأزهية: 284 والجني الداني: 41.

(5) البيت لعلمقة بن عتبة، وهو في ديوانه: 35 وأدب الكاتب: 508 والأزهية: 284 والانتصاب: 244 و433 ورصف المباني: 144 والجني الداني: 41 والمقاصد النحوية 16/3 والدرر 2/14.

(6) من قوله: «ورميت على القوس...» إلى هنا سقط من أ.

(7) في شرح اللباب للشيرازي 2/642: «(عن) للبعد والمجاوزة... نحو: رميت عن القوس؛ أي: بعد السهم عن القوس بسبب الرمي». ولم يشر إلى جواز: رميت بالقوس، ورميت على القوس. وفي إصلاح المنطق: 310: «تقول: رميت عن القوس، ورميت عليها، ولا تقل: رميت بها».

في سورة الأعراف، في تفسير قوله تعالى (1): ﴿ثُمَّ لَا تَنفَعُ مِنَ الْيَدِ يَمِينٌ وَلَا يُنْفَعُ مِنَ الْيَدِ يَمِينٌ﴾ [الأعراف: 17] (الآية)، من أن «المفعول فيه تعدى إليه الفعل تعديته إلى المفعول به، فكلما اختلفت حروف التعدية في ذلك، اختلفت في هذا، وكانت لغة تؤخذ ولا يُقاس عليها، وإنما يفتش عن صحة موقعها فقط، فلما سمعناهم يقولون: جلس عن يمينه، وعلى يمينه (2)، وعن شماله، وعلى شماله، قلنا: معنى (على يمينه) أنه تمكن من جهة اليمين تمكن المستعلي من المستعلي عليه، ومعنى (عن يمينه) أنه جلس متجافياً عن صاحب اليمين، منحرفاً عنه غير ملاصق له، ثم كثر حتى استعمل في المتجافي وغيره، كما ذكرنا في (تعال). ونحوه من المفعول به قولهم (3): رميت عن القوس، وعلى القوس، ومن القوس؛ لأن السهم يبعد عنها ويستعليها إذا وضع على كبدها للرمي، ويتدئ الرمي منها، وكذلك قالوا: جلس بين يديه وخلفه، بمعنى (في)؛ لأنهما ظرفان للفعل، و: من بين يديه ومن خلفه؛ لأن الفعل يقع في بعض الجهتين، كما تقول: جئته من الليل؛ تريد: بعض الليل (4)» (5).

• • •

ويقولون: (حتى) فيميلونها؛ مقايضة على إمالة (متى)، فيخطئون فيه؛ لأن الحروف لا تُمال.

إلا ما استثناءه، وليس كما قال. وفي التسهيل في رسم الخط: «حتى: تكتب بالياء، وقياسها الألف» (6). قال ابن عقيل في شرحه: قد وجه الشذوذ فيه بأنه رُويت فيه الإمالة؛ لأن بعض العرب أمال (حتى) (7).

ثم ذكر المصنف أنه لم يُمل من الحروف غير ثلاث؛ وهي: (يا) و(بلى) و(لا) في قولهم: افعل هذا إما لا، والعلة في (يا) أنها نائبة عن الفعل الذي هو (أنادي)، وفي (بلى) أنها قامت بنفسها واستقامت بذاتها. فأشبهت غير الحروف، وهو وجه وجيه، وقيل: إنما أميلت لأن

(1) العبارة في ب: «وتحقيق هذا في سورة الأعراف من تفسير الكشاف عند قوله تعالى».

(2) سقطت من أ.

(3) في ب، ط: «وقالوا»

(4) في ب: «تريد بعضه».

(5) الكشاف 93/2.

(6) التسهيل: 334.

(7) في الارشاد 246/1 و 469/2 أن إمالة ألف (حتى) لغة يمنية.

ألفها للتأنيث⁽¹⁾؛ يعني: تأنيث الكلمة كما في (رَبَّتْ) و(ثَمَّتْ)، فلا إشكال في إمالتها.

وفي (إِذَا لَا) لِأَنَّ هذه الكلمة على الحقيقة ثلاثة أحرف؛ وهي: (إِنْ) و(مَا) و(لَا)، وجعلت كالشيء الواحد، وصارت الألف في آخرها تشبّه بألف (حباري)، فأميلت إمالتها، ومعنى قولهم: افعل هذا إِمَّا لَا؛ أي: إِلَّا تفعل كذا فافعل كذا.

قال في التسهيل: «والتَّزِمَ حذف (كَانَ) معوضاً عنها (مَا) بعد (أَنْ) كثيراً، وبعد (إِنْ) قليلاً»⁽²⁾.

وقول سيويه: «إِمَّا لَا: كأنه يقول: افعل كذا إِنْ كُنْتَ لَا تَفْعَلُ غَيْرَهُ، وَلَكِنْهُمْ حَذَفُوا (إِنْ)»⁽³⁾ لكثرة استعمالهم إيَّاه وتصرُّفه، حتى استغنوا عنه بهذا⁽⁴⁾. قال السيرافي: «أَيُّ عَلَى مَعْنَى: إِنْ كُنْتَ لَا تَفْعَلُ غَيْرَهُ فافْعَلْ هَذَا، ثُمَّ زِيدَتْ (مَا) كَمَا تُرَادُّ فِي حُرُوفِ الْجَزَاءِ، ثُمَّ حَذَفَ الْفِعْلُ لِكثَرَةِ اسْتِعْمَالِهِ فِي كَلَامِهِمْ، وَصَارَتْ (إِمَّا) مَعَ (لَا) كَالشَّيْءِ الْوَاحِدِ عِنْدَهُمْ، فَأَجَازُوا فِيهَا الْإِمَالَةَ، وَلَوْ انْفَرَدَتْ لَمْ تَجْزِ فِيهَا الْإِمَالَةُ»⁽⁵⁾. وكونها لَا تُمَالُ مفردة، مذهب السيرافي، وتبعه المصنّف.

وفي شرح التسهيل حكى عن قطرب⁽⁶⁾ إمالة (لَا) فِي الْجَوَابِ وَحْدَهَا بِدُونِ (إِمَّا)، وَفِي الْمَصْبَاحِ: «(لَا) فِي قَوْلِهِمْ: إِمَّا لَا فافْعَلْ هَذَا، عَوْضٌ عَنِ الْفِعْلِ، وَالتَّقْدِيرُ: إِنْ لَمْ تَفْعَلْ ذَلِكَ فافْعَلْ هَذَا، وَالْأَصْلُ فِيهِ أَنَّ الرَّجُلَ تَلَزَّمَهُ أَشْيَاءٌ يُطَالِبُ بِهَا، فَيَمْتَنِعُ مِنْهَا وَيُقْنَعُ بِبَعْضِهَا، وَيَقَالُ لَهُ: إِمَّا لَا؛ أَيُّ: إِنْ لَمْ تَفْعَلِ الْجَمِيعَ فافْعَلْ هَذَا، ثُمَّ حُذِفَ الْفِعْلُ لِكثَرَةِ الِاسْتِعْمَالِ، وَزِيدَتْ (مَا) عَلَى (إِنْ) تَوْكِيداً لِمَعْنَاهَا»⁽⁷⁾. قَالَ بَعْضُهُمْ: وَلِهَذَا تُمَالُ (لَا) لِنِيَابَتِهَا عَنِ الْفِعْلِ، كَمَا أُمِيلَتْ (بَلَى) وَ(يَا) فِي النِّدَاءِ، وَمِثْلُهُ: مَنْ أَطَاعَكَ فَأَكْرَمَهُ، وَمَنْ لَا فَلَا تَغْبَأْ بِهِ. وَقِيلَ: الصَّوَابُ عَدَمُ الْإِمَالَةِ؛ لِأَنَّ الْحَرْفَ لَا يُمَالُ، كَمَا قَالَ الْأَزْهَرِيُّ»⁽⁸⁾.

(1) انظر المغني: 153.

(2) التسهيل: 55.

(3) فِي الْأَصْلِ فَقَطْ: «إِذْ».

(4) الْكِتَابُ 1/294.

(5) لَمْ أَقِفْ عَلَى قَوْلِ السِّرَافِيِّ فِي شَرْحِهِ.

(6) هُوَ أَبُو عَلِيٍّ مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُسْتَنِيرِ بْنِ أَحْمَدَ، الشَّهِيرُ بِقُطْرِبَ (206 هـ): نَحْوِي، عَالِمٌ بِالْأَدَبِ وَاللُّغَةِ، مِنْ كُتُبِهِ:

«مَعَانِي الْقُرْآنِ» وَ«النَّوَادِر». وَفَيَاتُ الْأَعْيَانِ 4/312، الْبَغِيَّةُ 1/242، الْأَعْلَامُ 7/95.

(7) الْعِبَارَةُ فِي الْمَصْبَاحِ: «وَزِيدَتْ (مَا) عَلَى (إِنْ) عَوْضاً عَنِ الْفِعْلِ».

(8) الْمَصْبَاحُ بَابِ (لَا): 934.

ثم اعلم أن الزمخشري في قوله تعالى: ﴿فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ﴾ (أقرش: 3)، قال: «تقديره: إما لا فليعبدوا»⁽¹⁾، فجعل (إما لا) مقدرة في النظم، وفيه نظر لا يخفى؛ فإن فيه إجحافاً بتكرّر الحذف وكثرته.

• • •

إِنَّ الْعَوَانَ لَا تُعْلَمُ الْحِمْرَةُ⁽²⁾. بكسر الخاء المعجمة: تغطية الرأس، من الخمار، وهو مثل يُضرب للعارف بأمره.

ومن شواهد حكمة العرب في تصريف كلامها: أَنَّهَا جَعَلَتْ (فَعْلَةً) بفتح الفاء كناية عن المرة الواحدة، وبكسرها كناية عن الهيئة، وبضمها كناية عن القدر.

فإن قلت: كون (فَعْلَةً) بالفتح للمرة، و(فَعْلَةً) بالكسر للهيئة، معروف في العربية، بخلاف (فَعْلَةً) المضمومة للقدر، قلت: قد ذكر ما قاله المصنّف غيره، ففي أسرار العربية: (فَعِيل): للمشاركة ك: (جليس) و(رضيع)، و(فَعِيلَةً): لما يتخذ من الأطعمة ك: (عصيدة)، و(فَعُول) بالفتح: للأدوية ك: (السَّعوط)، ولما يُفعل به ك: (الغَسول)، و(فُعَال) بالضم: للأدواء ك: (سُعَال)، و(فُعَالَةً) أيضاً: للسقط ك: (نخالة)، و(فُعْلَةً) بالضم: لقدر من جملة ك: (لقمة).

فإن قلت: قد مرّ أن المصنّف قال: إِنَّ الْغِسْلَةَ - بكسر الغين: - الغَسول⁽³⁾ - بالفتح - وهو ما يُغسل به، وهو مخالف لهذا، قلت: ما هنا هو القياس، وما مرّ سماعي، كما صرّحوا به في كتب اللغة، فلا تنافي بين كلاميه.

ثم ذكر الأعداد المسرودة، وأنها لا تعرب ما لم تُركّب مع غيرها، وما ذكره دخل فيه وفي أمثله، والأمر فيه سهل. ثم استطرد يذكر أموراً مناسبة له؛ فقال: فَإِنْ عَوْرَضَ ذَلِكَ بِقَوْلِهِ تعالى⁽⁴⁾ في مفتح سورة آل عمران: ﴿الْعَمَّ ۝ اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا مَوْلَانِي ۝﴾، فالجواب عنه: أَنَّ أَصْلَ الْمِيمِ السَّكُونُ، وَإِنَّمَا فُتِحَتْ لِاتِّقَاءِ السَّاكِنِينَ - وهما الميم، واللام من اسم الله -

(1) الكشف 800/4.

(2) تمام كلام الحريري في الدزة: «ويقولون: قتله شرّ قتلة - بفتح القاف - والصواب كسرها؛ لأنّ المراد به الإخبار عن هيئة القتلة التي صيغ مثالها على فعلة بكسر الفاء، كقولك: ركب ركبة أنيقة ... ومنه المثل المضروب في الحاذق: إن العوان لا تُعلم الحمرة». والمثل في: مجمع الأمثال 19/1 يُضرب للرجل المجرب.

(3) انظر ص 532.

(4) العبارة في ب: «فإن عورض ذلك بفتح الميم من قوله تعالى».

وكان القياس أن يكسر على ما يوجه التقاء الساكنين، إلا أنهم كرهوا الكسر لئلا يجتمع في الكلمة كسرتان بينهما ياء.

إلى آخر ما فصله، وحاصله أن الفتح لالتقاء الساكنين، وكان الأصل الكسر ولكنها فتحت للنفقة، وهذا هو المشهور، وليست حركته حركة نقل؛ لأنّ النقل شرطه كون الهمزة همزة قطع عند الفراء والنحاة، وتمحل الزمخشري لهذا فقال: «(ميم) حقّها أن يوقف عليها كما وقف على ألف ولام، وأن يبدأ بما بعدها؛ كما تقول: (واحد، اثنان). وهي قراءة عاصم، وأمّا فتحها فهي حركة الهمزة ألقيت عليها حين أسقط سكونها⁽¹⁾ للتخفيف. فإن قلت: كيف جاز إلقاء حركتها⁽²⁾ عليها، وهي همزة وصل لا تثبت في درج الكلام، فلا تثبت حركتها ككتاباتها؟ قلت: هذا ليس بدرج؛ لأن الميم في حكم الوقف، والسكون والهمزة في حكم الثابت، وإنما حذفت تخفيفاً، وألقيت حركتها على الساكن قبلها ليدل عليها، ونظيره قولهم: (واحد اثنان)، بإلقاء حركة الهمزة على الدال.

فإن قلت: هلاّ زعمت أنّها حركة الساكنين؟ قلت⁽³⁾: لأنّ التقاء الساكنين لا يبالي به في باب الوقف⁽⁴⁾.

واعلم أن الزمخشري خالف في هذا الزجاج وأبا علي⁽⁵⁾، وقوله في المفضل أيضاً⁽⁶⁾، واختار أن الفتح لثقل الحركة لا لالتقاء الساكنين، وأورد حجة أبي علي سؤالا على نفسه، واعتذر لمخالفته لنفسه فيما قاله في المفضل، بأن غرضه فيه تلخيص كلام سيبويه، فلذا تابعه هناك، وما ذكره هنا هو مختاره، وله تفصيل في شروح الكشف فاعرفه.

• • •

ويقولون: مئة وتيف - بسكون الياء - والصواب أن يقال: تيف - بكسرها وتشديدها - وهو مشتق من قولهم: أنا ف على الشيء: إذا أشرف عليه.

(1) في أ: «أسقطت للتخفيف».

(2) في ب، ط: «حركة الهمزة».

(3) في ب: «قلت لا».

(4) الكشف 335/1.

(5) انظر: الحجة للقراء السبعة 8/1.

(6) انظر: المفضل 419-420.

وزن (تَيْف): فيعل، وتخفيفه بحذف العين.

قال ابن مالك في التسهيل: «لا يُقاس عليه؛ لا في الواوي ك: (سَيْد)، ولا في اليائي ك: «لَيْن»⁽¹⁾. وكلام غيره أنه مقيس، وخالف في ذلك الفارسي. وقال أبو حيان: لا نعلم خلافاً في قياس⁽²⁾ الواوي. وعلى قياسه التخفيف في مثله فهو جائز. وفي القاموس: «نَيْفٌ - كَكَيْسٍ -: الزَّيَاذَةُ، وقد يَخْفَفُ»⁽³⁾. وأما (البضع) فقد مرَّ تحقيقه⁽⁴⁾.

• • •

ويقولون لمن يصغر عن فعل شيء: هو يَضْبُو عنه، والصَّواب أن يقال: هو يَضْبِي عنه؛ لأن العرب تقول: ضَبَا من اللُّهُو يَضْبُو ضُبْرًا، والفَعْلَةُ منه: ضَبْنَةٌ، وَضَبِي من فعل الضَّبِي يَضْبِي ضِبْيًا - بكسر الصاد والقصر -، وَضَبَاءٌ - بفتحها والمد - والفَعْلَةُ: ضَبِيَّة، ومنه قول الراجز:

أَصْبَحْتُ لَا يَحْمِلُ بَعْضِي بَعْضًا كَأَنَّمَا كَانَ ضَبَائِي قَرْضًا⁽⁵⁾

فالفعل الأوَّل من الواوي، والثاني من اليائي.

ما ذكره صحيح، وأما في المصدر فلا. قال ابن بري: «اختصاصه لصبي وصباء بأنهما مصدران⁽⁶⁾ لصبي الذي للصغر، ليس بصحيح، بل قد يكونان مصدرين لَصَبَا يَصْبُو، حكى أهل اللغة: صَبَا يَصْبُو صَبًا وَضَبَاء وَضُبُونًا وَضَبُونًا وَضَبُونًا⁽⁷⁾، وحكى أيضاً في يصبى: صباء وصباء. والصبيان والصبية واوية عن النحاة، وإنما قلت واوها ياء تخفيفاً، ويقال في جمعه: صبية وصبوة - على الأصل - وإنما قلت اتباعاً لصبي، ومراعاة للفظ الفعل»⁽⁸⁾.

(1) لم أقف على القول في التسهيل.

(2) في أ: «اقتباس».

(3) القاموس (نوف).

(4) في أ: «تقدم تحقيقه».

(5) لم أقف على قائل الرجز.

(6) سقطت من أ، ب.

(7) اللسان والقاموس (صبا).

(8) حواشي ابن بري: 217 - 219.

ويقولون للرجل المضطرب لأمره، المتعريض لاستدراكه بعد فوته: «الصَّيْفَ ضَيَّعْتَ اللِّبْنَ»⁽¹⁾ - بفتح التاء - والصَّوَابُ أن يخاطب بكسرهما وإن كان مذكراً؛ لأنَّه مَثَلٌ، والأمثال لا تُغَيَّرُ، وتحكى على أصل صيغتها، وأولىة وضعها.

كون الأمثال لا تُغَيَّرُ، إذا قصدت مما اتَّفَقَ عليه أهل المعاني والأدب. وفي شرح الفصيح للبللي⁽²⁾: قال الأستاذ: هذا يُضْرَبُ مَثَلاً لمن فرط في طلب ما يحتاج إليه حتى فاتته ثم يطلبه، وهو بكسر التاء من (ضَيَّعْتَ)؛ لأنَّ المَثَلَ أول ما وقع في مخاطبة امرأة، ثم أجروه على ذلك اللَّفْظَ ولم يغيروه؛ لأنَّ الأمثال لا تُغَيَّرُ؛ لأنها جاءت على معنى: أنت عندي بمنزلة الذي قيل له ذلك، عن التدمري⁽³⁾.

وقال أبو عبيدة: وكان المفضل يذكر حديثه فقال: صاحبه⁽⁴⁾ عمرو بن عُدْس بن زيد التميمي، وكانت تحته دَخْتَنُوس بنت لقيط بن زرارة، وكان ذا مالٍ كثير، إلا أنَّه كبير السن، فَقَلَّتْهُ، ولم تزل تسأله الطَّلَاقَ حتَّى فعل، فتزوَّجها بعده عمير بن معبد بن زرارة، ابنُ عمِّها، وكان شاباً مُعْدِماً، فمَرَّتْ إِبْلُ عمرو ذات يوم بدختنوس، فقالت لخادمتها: انطلقني فقولي له: يسقينا لبناً⁽⁵⁾. فانطلقت إليه وقالت له⁽⁶⁾، فقال في جوابها: الصَّيْفَ ضَيَّعْتَ اللَّبْنَ.

وقال أبو عبيد البكري: «تمام الحديث على ما رواه ابن الأعرابي: أنَّه أرسل⁽⁷⁾ لها قلو صين⁽⁸⁾ وراوية من لبن، وقال أبو شريح: أرسل إليها هذا وهو يقول: الصَّيْف... الخ، فقالت - وكان

(1) المَثَلُ في: جمهرة الأمثال 575/1 والفاخر: 111 واللسان (صيف).

(2) سقطت من ب، ط. والبللي هو أبو جعفر أحمد بن يوسف بن علي الفهري (91 هـ): نحوِّي لغوي، له شرحان على الفصيح؛ أحدهما: «تحفة المجد الصريح في شرح كتاب الفصيح». البغية 402/1، الكشف 1273/2، الهدية 100/1.

(3) لعلة التدمري، أبو العباس أحمد بن عبد الجليل بن عبد الله (555 هـ): أديب أندلسي، له: «التوطئة» و«التصريح لشرح غريب الفصيح». البغية 321/1، الأعلام 143/1.

(4) أي صاحب المثل.

(5) في أ: «من اللب».

(6) في ب: «فأبلغت».

(7) في أ: «بعث».

(8) في أ: «بلقوحين».

عمير عندها(1) -: هذا ومَدَقَّةٌ خَيْرٌ. فأرسلتها مثلاً، يُضرب للشيء القليل يرد موافقاً للطبع، حتى يرجع على الكثير المخالف له، كذا قال أبو عبيدة.

[وأما أبو عبيد معمر بن المثنى، فذكر أنَّ دختنوس بنت لقيط(2) كانت تحت عمرو بن عمرو بن عدس، وكان شيخاً أبرص، فوضع رأسه يوماً(3) في حجرها وأغفى، فسأل لعبه فانتبه، فألفاها(4) تتأفف؛ أي: تقول: أف أف، فقال لها: أيسرك أن أفارقك؟ قالت: نعم. ففارقها، ونكحت شاباً وسيماً من بني زرارة، ثم إنَّ بكر بن وائل أغارت على بني دارم، فأخذوا دختنوس وقتلوا زوجها، فأدركهم الحي، فقتل عمرو بن عمرو ثلاثة منهم، وكان في الشُرْعان، وسَلَّ منهم دختنوس، وجعلها أمامه وهو يقول(5):

[مشطور الرجز]

أَيُّ خَلِيلِيكَ رَأَيْتَ خَيْرًا أَلْعَظِيمُ فَيْشَةُ وَأَيُّرَا

أَمَ الَّذِي يَأْتِي الْعَدُوَّ سَيْرًا؟

وردّها(6) إلى أهلها، فتزوجت بآخر منهم، ثم أجذبوا، فبعثت دختنوس إلى عمرو تطلب منه خلوة، فقال عمرو: الصَّيْفَ ضَيَّعَ اللَّبَنُ. فذهبت مثلاً، ولَمَّا سمعته ضربت على منكب زوجها وقالت: هذا ومَدَقَّةٌ خَيْرٌ(7).

قال أبو عبيدة: معناه أنَّ سَوَّالِكَ إِيَّاي الطَّلَاقُ كان بالصَّيْفِ، فيومئذ ضيَّع اللَّبَنُ بالطَّلَاقِ. وقال بعض(8) الناس: معناه أنَّ الرَجُلَ إذا لم يُطْرَقَ ماشيته، كان مضيقاً لألبانها حينئذ.

وقال ابن درستويه: العامة تقول: في الصَّيْفِ ضَيَّحَتِ اللَّبَنُ، وهو خطأ، وإنما الضَّيَّاح من اللَّبَنِ: الخائر الذي يمزج بالماء حتى يرق.

(1) بعدها في أ: «وضربت بين كتفيه».

(2) ما بين القوسين سقط من الأصل.

(3) في أ: «ذات يوم».

(4) في ب، ط: «فوجدها».

(5) في ب، ط: «وأشدد مرتجراً».

(6) في ب: «وجاء بها»، وفي ط: «وبعث بها».

(7) فصل المقال: 358. وانظر أيضاً الخبر والرجز المذكور: جمهرة الأمثال 575/1 والظاهر 224/2، والخبر برواية

أخرى في أمثال العرب: 51 ومقاييس اللغة (أخ).

(8) في ب: بعضهم.

ويقال: ضَيَّحت اللبن - بالحاء بدل العين⁽¹⁾ - من الضيَّاح والضيَّح: وهو اللبن الممذوق بالماء؛ يريد: الصَّيف أَفسدتِ اللَّبنَ وحَرَّمته على نفسك⁽²⁾. قال الأستاذ: يُروى أيضاً: الصَّيف ضَيَّعتِ اللبن - بفتح التاء - كما حكاه ابن الأنباري في الزاهر عن الفراء⁽³⁾، ولم أره عن غيره.

و «الصَّيْفَ»: منصوب على الظرفية بـ (ضيعت)، و «اللَّبنَ»: مفعول (ضيعت)، و «عَدُسَ»: بفتح العين المهملة وضَمَّ الدَّال، وليس في الأعلام «عَدُس» مضموماً غيره. ومما ذكر علمت أن ما أنكره المصنّف مروي عن الفراء.

ومن أوهامهم في هذا المعنى: أَنَّهُمْ يَنْشُدُونَ بَيْتَ ذِي الرِّمَّةِ: [الوافر]

سَمِعْتُ النَّاسَ يَنْتَجِعُونَ غَيْثًا فَقُلْتُ لَصَيْدَحٍ: انتجعي بلالا⁽⁴⁾

وهو من قصيدته التي مدح بها بلال بن أبي بُردة بن أبي موسى الأشعري، والي البصرة، وبعد هذا قوله:

تُناخي عندَ خيرِ فتى يمانٍ إذا التَّكْبَاءُ عارضَتِ الشَّمالا
وأبعده مسافة غور عَقْلٍ إذا ما الأمر ذو الشُّبُهَاتِ عَلا
وخيرهم مآثرَ أهلِ بَيْتٍ وأكرمهم وإن كَرُمُوا فَعَلا
قيل: إِنَّهُ لَمَّا أَنشده قال: يا غلام، مُرُّهُ بَعْلَفٍ! لَأَنَّهُ لَمْ يَعْجبه مدحُهُ بِجَعْلِهِ مرعى للناقة، وهو نقد جيد.

فينصبون لفظ «الناس» على المفعول، ولا يجوز ذلك؛ لأن التَّصَب يجعل الانتجاع ممَّا يُسمع، وما⁽⁵⁾ هو كذلك، وإِثْمًا الصواب أن يُنشَد بالرفع على وجه الحكاية.

يعني أَنَّ (سمع) إذا نصب اسمَ ذاتٍ غير مسموع؛ نحو: سمعت زيدا يقول كذا، اشترط

(1) العبارة في ب، ط: «وذكر أبو سليمان الخطابي أن هذا المثل يروى: الصَّيف ضيحت اللبن، بالحاء بدل العين...».

(2) انظر فصل المقال: 859.

(3) الزاهر 224/2.

(4) البيت في ديوان ذي الرمة 1537/3 ونوادر أبي زيد: 32 والمقتضب 10/4 وسر الصناعة 232/1 والإفصاح: 330 والأساس واللسان (نجع) وشرح التصريح 282/2 والخزانة 167/9.

(5) في ب: «وهو ليس».

النحويون أن يكون ما بعده ممّا يسمع، وهو محلّ الفائدة ومصحح التعليق⁽¹⁾، وهل هي حينئذ ممّا ينصب مفعولين أو مفعولاً واحداً؟ والجمله بدل، أو حال، أو صفة بعد النكرة؟ فيه اختلاف عندهم ليس هذا محلّه.

و (الانتجاع) لا يلائم السمع؛ لأنّه التردّد في طلب العشب والماء، وليس قولاً [يتعلق به السّماع]⁽²⁾، فيتعين حكايته إمّا بقول مقدّر على مذهب من اشترط في الحكاية القول، أو بـ (سمعت) على خلافه.

أمّا ما ذكره المصنّف فرود بأنّه قد سُمع فيه النصب أيضاً، كما حكاها الرضي⁽³⁾، وشارح أبيات الإيضاح⁽⁴⁾، ولا بدّ له حينئذ من مسوّغ، فذهب الرضي إلى أنّه لا يُشترط ذكر مسموع بعدها، وأنّ اشتراطه أكثرّي، وهذا من القليل الوارد على خلافه.

وقيل: الانتجاع: طَلَبُ التَّجَعَّةِ، وهي مكان المطر إذا أجذبوا⁽⁵⁾، والطلب إمّا بالسؤال وهو قول، أو بالتردّد ذهاباً ومجيئاً، وفيه حركات مسموعة. و«صيدح»: اسم نافته.

وقوله: باتفاق كافة أهل الملل⁽⁶⁾. استعمل فيه (كافة) على خلاف ما قدمه، فكأنّه نسّيه! أو الله أنطقه به⁽⁷⁾!

ويقولون: طرده السلطان، ووجه الكلام أن يقال: أطرده؛ لأنّ معنى طرده: أبعده بيده أو بآلة في كفه، كما يقال: طردت الدّباب عن الشراب، وما المقصود هذا المعنى، بل المراد أنّ السلطان أمر بإخراجه عن البلد، والعرب تقول في مثله: أطرّده.

قيل: هذا غير مسلم؛ لأنّ الأمر يجعل كالمباشرة، يقال: قتله السلطان، وقطع يده، إذا

(1) في ب، ط: «في صحة التعليق».

(2) سقط من الأصل.

(3) حكى ذلك الرضي في أماليه، كما ذكر صاحب الخزائن 167/9.

(4) شارح أبيات الإيضاح هو «الفارقي» (487 هـ). وانظر ما ذهب إليه في كتابه: الإيضاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب: 330.

(5) اللسان (نجم).

(6) قال الحريري هذه العبارة في أثناء عرضه لتفسير بعضهم لآيتي سورة الصفات: ﴿وَرَكَّاعَاتِهِ فِي الْأَخِيرِينَ﴾ (١٨٧) سَلَّمَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ ﴿عَلَى الْحَاكِيَةِ، وثمّامها: «وتشهد هذه الآية باتفاق كافة أهل الملل على الإيمان بنبوته، والتسليم عليه عند موته».

(7) في ب، ط: «بالحق». وانظر ص 241.

أمرَ بذلك. وأيضاً أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قال لأبي سفيان⁽¹⁾: «أنت الذي طرَدْتَنِي كُلَّ مَطَرِدٍ»⁽²⁾. وقيل للحَكَم⁽³⁾: طريد رسول الله ﷺ.

وكونُ الطَّرْدِ باليدِ أو بالآلة، غير لازم؛ لأنَّه يكون بالقول ك: قُمْ واذْهَب. كذا قيل⁽⁴⁾، وفيه نظر.

والذي وقع مع أبي سفيان أَنه قال للنَّبِيِّ ﷺ حين أسلم عام الفتح: [الطويل]
هدانِي هَادٍ غَيْرُ نَفْسِي ودَلَّنِي عَلَى اللَّهِ مِنْ طَرَدْتُهُ كُلَّ مُطَرِدٍ
فَضْرَبَ النَّبِيُّ ﷺ صَدْرَهُ وقال له: أنت طردتني كُلَّ مَطَرِدٍ. والزَّوَاة ضبطوه بتشديد الراء، فلا شاهد فيه، وتفصيله في شروح السَّير⁽⁵⁾.

أقول: هذا كُلُّهُ من ضيقِ العَطْنِ، وما قاله هو عين ما قاله سيويه في الكتاب في باب التعدية، وعبارته: «يقال: طردته: إذا نَحَيْتَهُ، وأطردته: إذا جعلته طريداً هارباً، وطَرَدَتِ الْكَلَابُ الصَّيْدَ: إذا جعلت تُنَحِّيهِ»⁽⁶⁾. وقال السَّيرافي في شرحه: «يعني أَنَّ (أطرد) ليس تبعاً لـ «(طرد)» ك: (ذهب) و(أذهب)»⁽⁷⁾.

إلَّا أَن معنى (أطرد) ليس كما قاله، وإن كان ليس ببعيد منه. والبيت من شعر لأبي سفيان بن الحارث، وكان أخا رسول الله ﷺ من الرِّضَاعَةِ، فلَمَّا بُعِثَ أَظْهَرَ لَهُ الْعَدَاوَةَ، ووقعت منه أمور كثيرة من أذية المسلمين وهجائه، فلَمَّا ضَرَبَ الْإِسْلَامَ بِجُرْآنِهِ، وَفُتِحَتْ مَكَّةُ، أَتَاهُ هُوَ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ أُمَيَّةِ بْنِ الْمُغِيرَةِ، فَلَقِيَاهُ بَيْنَ مَكَّةَ وَالْمَدِينَةِ، فَكَلَّمَتْهُ أُمُّ سَلَمَةَ فِيهِمَا، فَقَالَ: لَا حَاجَةَ لِي بِهِمَا.

(1) هو المغيرة بن الحارث بن عبد المطلب بن هاشم (20 هـ): أحد الأبطال الشعراء في الجاهلية والإسلام، وهو ابن عم رسول الله ﷺ، أسلم يوم الفتح. معجم الشعراء: 242، الإصابة 6/197، الأعلام 7/276.

(2) انظر السيرة النبوية لابن هشام 4/401.

(3) هو الحكم بن أبي العاص بن أمية بن شمس القرشي الأموي (8 هـ): صحابي أسلم يوم الفتح، نفاه النبي ﷺ عن المدينة لإفشاء سره، فقيل له: طريد رسول الله. سير أعلام النبلاء 3/418، الإصابة 2/104، الأعلام 2/266.

(4) انظر: حواشي ابن بري: 221 واللسان (طرد).

(5) الخبر والآيات بتمامها في السيرة النبوية لابن هشام 4/401.

(6) الكتاب 4/56.

(7) عبارة السيرافي: «يعني أَنَّ (أطردته) ليس بنقل (لطرَدْتُهُ)». انظر السيرافي النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيويه: 162.

فقال أبو سفيان: لَأُخَذَنَّ بيدِ ابني وأذهب في الأرض، حتى أموت عطشاً وجوعاً. فرق رسول الله ﷺ لهما، فدخلا عليه، فأنشده أبو سفيان قوله: [الطويل]

لَعَمْرُكَ إِنِّي حِينَ أَحْمَلُ رَايَةً لَتَغْلِبَ خَيْلُ اللَّاتِ خَيْلَ مُحَمَّدٍ
لكالمُدْلَجِ الحَيْرَانِ أَظْلَمَ لَيْلُهُ فَهَذَا أَوَانِي حِينَ أَهْدَى وَأَهْتَدِي
هدانِي هَادٍ غَيْرِ نَفْسِي وَدَلَّنِي عَلَى اللَّهِ مِنْ طَرْدَتْهُ كُلُّ مُطَرِدٍ⁽¹⁾

• • •

ويقولون لما ينبت من الزرع بالمطر: بخس، فيلفظون بما تلفظ به العجم، ولا تعرفه العرب، ووجه الكلام أن يقال فيه: طعام عذّي، كما يقولون: أرض عذاة وعذية: إذا كانت لينة تكتفي بماء المطر.

في معجم البلدان: «العذّي: موضعٌ بالبادية، والموضع الذي يُنبت في الشتاء والصيف بلا ماء، وقال الأزهري: كذا قال الليث، وليس بذلك»⁽²⁾، إنما العذّي: النخل والزرع الذي لا يسقى إلا بماء السماء»⁽³⁾.

وفي كتاب «النبات»⁽⁴⁾: «العذّي: بكسر العين المهملة وسكون الذال المعجمة والمثناة التحتيّة، وجمعه على أعداء، وهو الذي لم يشرب غير ماء الأمطار، وأهل اليمن يسمونه: المظمي»⁽⁵⁾، وهو أيضاً: العثري»⁽⁶⁾ - بتشديد الياء - ومثله: البغل، عن الأحمر. فإن زرع على الماء فهو سقي، وإلا فهو عذّي. وقال ابن رَوَاحَة⁽⁷⁾: [الوافر]

هُنَالِكَ لَا أَبَالَكَ نَخْلَ سَقِيٍّ وَلَا بَغْلٍ، وَإِنْ عَظُمَ الْإِبَاءُ⁽⁸⁾

(1) الأبيات والخبر كاملاً في السيرة النبوية لابن هشام 4/400.

(2) تهذيب اللغة (عذّي).

(3) معجم البلدان 4/104.

(4) لعلة كتاب «النبات» لأبي حنيفة الدينوري، واختصره البغدادي. الكشف 2/1466.

(5) اللسان والقاموس (ظمي).

(6) اللسان والقاموس (عثر).

(7) هو أبو محمد عبد الله بن رَوَاحَة بن ثعلبة الأنصاري، من الخزرج (8هـ): صحابي من السابقين إلى الإسلام، ويعدّ من الأمراء والشعراء الراجزين. سير أعلام النبلاء 3/145، الإصابة 4/82، الأعلام 4/86.

(8) ورد ضمن أبيات قالها عبد الله بن رَوَاحَة في أثناء مسيره إلى مؤتة، وروايته في ديوانه 80 وفي السيرة النبوية

فما ذكره المصنّف في (العذّي) صحيح لغة، وأما إنكاره (البخس) فلا؛ فإنّه بمعنى النقص، وهو مما نقص سقيه عن غيره. وفي القاموس: «البخس: أرض تُنبِت من غير سقي»⁽¹⁾.

وفي كتاب «الشروط العمادية»⁽²⁾: البخسي - بياء النسبة -: خلاف السقي، منسوب إلى البخس؛ وهي الأرض التي تسقيها السماء فقط؛ لأنّها مبخوسة الحظّ من الماء.

والعذّي - بعين مهملة مكسورة وتُفتح، وبذال معجمة ساكنة، وتحتية مخففة -: أرض لا يسقيها إلّا المطر، ولا خمس⁽³⁾ فيها.

ويقولون: (هاؤن) و(راؤق) فيوهمون فيهما؛ إذ ليس في كلام العرب فاعل - بفتح العين ك: خاتم - والعين منه واو، والصواب أن يُقال: (هاوون) و(راووق) لينتظما على فاعول؛ مثل (فاروق) و(ماعون).

في الحواشي: «ذكر ابن قتيبة في باب الأسماء الأعجمية: (الطابق) و(الطاجن) و(الهاؤن)»⁽⁴⁾، وكذا ذكره الجوهري وقال: أصله: (هاوون)، فحذفت منه الواو الثانية استقلاًّ لاجتماع واوين، فبقي: (هاؤن)، بضم الواو، فقالوا: (هاؤن) بالفتح؛ لأنّه ليس في كلامهم (فاعل) بضم العين⁽⁵⁾. فقد ثبت أنّ ما أنكره صحيح، ومثله من الأسماء الأعجمية: (لاوذ بن نوح)، و(لاؤن) علم روميّ، وإنّما قال الجوهريّ: أصله: (هاوون)؛ لأنّه جُمع على (هاوين) ك: (قانون) و(قوانين)»⁽⁶⁾. لا أنّه هو الصحيح دون غيره كما توهمه المصنّف؛ لأنّ فاعل - بالفتح كثيرٌ في الأسماء الأعجمية؛ ك (بابك) و(لامك)، ويحيى في المعتل أيضاً كما سمعته.

377/4

هنالك لا أبالي طَلَعَ بَعْلٌ وَلَا نَخِلٍ أَسَافِلُهَا رِوَاءُ
وهو في اللسان والتاج (بعل)، وانظر: إصلاح المنطق: 84.

- (1) القاموس (بخس).
- (2) علم الشروط: علم يبحث عن كيفية ثبت الأحكام الثابتة عند القاضي في الكتب والسجلات على وجه يصح الاحتجاج به، عند انقضاء شهود الحال، وصنّف فيه كثيرون؛ منهم جلال الدين بن محمد العمادي. الكشف 1046/2.
- (3) كذا في الأصل وجميع النسخ، ولعلّ الصواب: «لاخْمَضَ فيها»، ففي القاموس (عذا): «العذّي - بالكسر ويُفتح -: الزرع لا يسقيه إلّا المطر، وكل مكان لا خَمْضَ فيه». وانظر اللسان (عذا).
- (4) أدب الكاتب: 501.
- (5) الصّاح (هون).
- (6) حواشي ابن بَرّي: 222-223.

ويُقال: (هاوون) أيضاً بواوين، كما في القاموس وغيره⁽¹⁾.

ثم ذكر حكاية تنشر مآثر الأجواد، وتُرغب المتأدّب في الازدياد، وهي ما حكى حمّاد الراوية⁽²⁾.

وهو حمّاد - بتشديد الميم - بن أبي ليلى ميسرة، أبو القاسم الكوفي المعروف بـ «الراوية»؛ لكثرة روايته للأخبار والأشعار، وكان خبيراً بأيام العرب في عهد بني أمية، وكانوا يقدّمونه ويؤثرونه، وقد اتُّهم بالكذب والزندقة، وهو الذي جمع السبع المعلّقات، وسُمّيت المعلّقات لأنهم كانوا إذا أنشدوا شعراً في مجامعهم يقول كباروهم: علّقوها؛ إشارة إلى أنّه ممّا ينبغي أن يُحفظ. وما قيل من أنّها علّقت في الكعبة، لا أصل له، كما قاله ابن النحاس⁽³⁾.

و«الرّصافة»⁽⁴⁾ بضّمّ الرّاء: جامع ببغداد. و«العَرْز» بغير معجمة وراء مهملة ساكنة: للإبل بمنزلة الرّكّاب للخيّل⁽⁵⁾. و«قوراء» بقاف وراء مهملة ممدودة: بمعنى واسعة⁽⁶⁾. وقوله: أجب الأمير يوسف بن عمر: هو الحجاج، قد أخطأ المصنّف في هذا، قال ابن خلكان: لا يمكن أن تكون هذه الواقعة مع يوسف بن عمر النقي؛ لأنّه لا يمكن أن يكون والياً بالعراق في التاريخ المذكور في كلام⁽⁷⁾ الحريري.

ثم أنشد الشعر، وفيه ما يحتاج إلى التفسير⁽⁸⁾؛ كقوله: «موثوق»: أي محبوس، من الوثاق،

(1) القاموس والتاج (هون).

(2) هو أبو القاسم حمّاد بن سابور المعروف بحمّاد الراوية (155 هـ): من أعلم الناس بأيام العرب وأشعارها وأخبارها وأنسابها ولغاتها. سير أعلام النبلاء 122/7، الخزانة 446/9، الأعلام 271/2. والحكاية المشار إليها حكاية طويلة ذكرها الحريري في الدرة، ومفادها أن أمير المؤمنين هشام بن عبد الملك كتب إلى الأمير يوسف بن عمر ليرسل إليه حمّادا، ولما وصل حمّاد سأله أمير المؤمنين عن قاتل بيت شعر خطر بياله - وكان هذا سبب طليه - فأجابه حمّاد، وأنشده القصيدة كاملة؛ وهي لعدي بن زيد، فطرب أمير المؤمنين وأثنى على حمّاد، ثم سأله حاجته، فطلب حساد إحدى الجاريتين اللتين كانتا عند أمير المؤمنين، فأمر له بالجاريتين.

(3) انظر شرح القصائد التسع للنحاس: 47.

(4) وردت الألفاظ المشروحة ضمن الحكاية السابقة.

(5) اللسان (عرز).

(6) القاموس (قور).

(7) في أ: «كما ذكره».

(8) ومن الشعر المشار إليه:

ويلومون فيك يا بنّة عبد الـ لـه والقلب عندكم مؤثوق

وفي بعض النسخ: «موهوق»: وهو بمعناه⁽¹⁾. وقوله: «قدّمته» بالفاء وتشديد الدال المهملة: أي وضعت عليه القدم - بالكسر - وهو ما يُوضع على فم الإناء ليُصفى ما فيه⁽²⁾، و«التصفيق»: المزج⁽³⁾ و«الصرى»: المتغير⁽⁴⁾. و«المطروق»: المورود، و«الزأوق»: مصفاة الشراب، تُعلّق ليُصفى بها⁽⁵⁾. ولهذا أجاد ابن الوكيل⁽⁶⁾ في قوله: [الكامل]

لَمْ يَصْلِبِ الرَّأْوُقَ إِلَّا أَنَّهُ قَطَعَ الطَّرِيقَ عَلَى الْهُمُومِ وَعَاقَهَا⁽⁷⁾
وَيُطْلَقُ عَلَى الشَّرَابِ الْمَرُوقِ أَيْضًا.

ورُوي أَنَّهُ أَرْسَلَ إِلَيْهِ بَذْرَةً⁽⁸⁾ وقال: اسْتَعِنْ بِهَا فِي سَفَرِكَ. وَلَمْ يَكْلَفْهُ الْإِقَامَةَ عِنْدَهُ؛ لِإِسَاءَتِهِ أَدَبُهُ بِطَلَبِ الْجَارِيَةِ الَّتِي رَأَاهَا [بَيْنَ يَدَيْهِ]⁽⁹⁾ تَخْدُمُهُ.

• • •

ويقولون للبلدة التي استحدثها المعتصم بالله: سامراء، فيوهمون فيه؛ كما وهم البحري
إِذْ قَالَ فِي صَلْبِ بَابِكَ: [الكامل]

أَخْلَيْتَ مِنْهُ الْبَذْرَ وَهِيَ قَرَارُهُ وَنَصَبْتَهُ عِلْمًا بِسَامَرَاءِ⁽¹⁰⁾

وَدَعَوْا بِالصَّبُوحِ يَوْمًا فَجَاءَتْ
فَدَمَّتْهُ عَلَى عَقَارِ كَعِينِ الدُّ
وَطَفَا فَوْقَهَا فِقَاقِيعُ كَالِيَا
ثُمَّ كَانَ الْمِزَاجُ مَاءً سَحَابٍ

(1) القاموس (وهق).

(2) القاموس (قدم).

(3) القاموس (صفق).

(4) القاموس (صرى).

(5) القاموس (روق).

(6) هو أبو عبد الله محمد بن عمر بن مكّي، المعروف بابن الوكيل (716 هـ): شاعر، من العلماء بالفقه، له: «الأشباه والنظائر» وديوان «طراز الدار». سير أعلام النبلاء 423/17، فوات الوفيات 13/4، الأعلام 314/6.

(7) البيت في كشف الطرّة: 445.

(8) البذرة: كيس فيه ألف أو عشرة آلاف درهم، أو سبعة آلاف دينار. القاموس (بدر).

(9) زيادة من ب، ط.

(10) البيت في ديوان البحري 9/1 وأمالى المرتضى 251/2 وكشف الطرّة: 288

والصواب أن يقال فيها: سُرٌّ من رأى، على ما نطق به في الأصل؛ لأنَّ المسمّى بالجملة يُحكى على صيغته الأصلية.

قال ابن برّي: «سامرّا: هو قول ثعلب وابن الأعرابي⁽¹⁾، وأهل الأثر يقولون: اسمها القديم (ساميرا) تسمية لها بسامير بن نوح؛ لأنّه أقطعه إياها، فكره المعتصم هذه التسمية، فغيّرها إلى (سُرٌّ من رأى)، وكراهة المعتصم لاسمها يشهد بأنَّ اسمها (سامرّا) مغيّراً عن (ساميرا)، فلذلك غيّرهما. على أنّه قد حكى أهل اللّغة أنّها قد سُمّيت: (ساء من رأى)⁽²⁾، فيكون (سامرّا) على هذا صحيحاً، وحذفت منه همزة (ساء) وهمزة (رأى) لطول الكلمة. وحكوا فيها ست لغات: (سُرٌّ من رأى) و(سُرٌّ من رأى) و(ساء من رأى) و(سامرّا) و(ساميرا) و(سامراء)، وهذا مغيّر من (ساء من رأى) بحذف الهمزة من (سامرا)؛ فإنّه آخره همزة، فجعلها بعد اللام على لغة من يقول: (راء) في (رأى)، أو مغيّر من (ساميرا)⁽³⁾.

وفي معجم البلدان: «سَامَرَاء: لغة في سُرٌّ من رأى، وهي مدينة كانت بين بغداد وتكريت، على شرقي دجلة، فخرت. وفيها لغات: (سامراء) ممدوداً، و(سَامَرّا)⁽⁴⁾ مقصوراً، و(سُرٌّ من رأى) مقصور الآخر، و(سُرٌّ من را) مقصوراً غير مهموز، في قول الحسين بن الضحّاك⁽⁵⁾:

[الخفيف]

سُرٌّ مَنْ رَا أَسَرُّ مِنْ بَغْدَادِ فَالَهُ عَنْ بَعْضِ ذِكْرِهَا الْمُعْتَادِ⁽⁶⁾

و(سُرٌّ من راء) ممدود الآخر؛ كما قال البحّري⁽⁷⁾:

لَأَرْحَلَنَّ وَأَمَالِي مُطَرَّحَةٌ بِسُرٍّ مَنْ رَاءَ مُسْتَبْطَى لَهُ الْقَدَرُ⁽⁸⁾

(1) في الصحاح واللسان (رأى) أنه قول لثعلب وابن الأنباري.

(2) في ب: «سامراء». وانظر: الصحاح واللسان (رأى) والقاموس (سرر).

(3) حواشي ابن برّي: 223-225.

(4) سقطت من ب، ط.

(5) هو أبو علي الحسين بن الضحّاك بن ياسر الباهلي (250 هـ): شاعر، من ندماء الخلفاء، اتصل بالأمين العباسي ونادمه ومدحه، جُمع شعره تحت عنوان: «أشعار الخليل». الأغاني 2586/7، وفيات الأعيان 1/154، الأعلام 239/2.

(6) البيت في أشعار الخليل: 42 ومعجم البلدان 195/3 وكشف الطرة: 290.

(7) البيت في ديوان البحّري 955/2 وكشف الطرة: 290.

(8) في ب، ط: «يستبطن بها».

و (سامراً) ⁽¹⁾ مقصور، و(سُرٌّ من رأى) و(ساءً من رأى) عن الجوهري ⁽²⁾، و(سامراً) خففها النَّاسُ فقالوا: سَامَرَه، وقد يَنسبون إليها بـ (الشَّرْمَرِيَّ)، وقيل: أصلها: (سام راه): لأنَّه بناها (سام). وقيل: هي موضعٌ وُضع عليه الخراج فقالوا بالفارسيَّة: ساءِ مرَّة ⁽³⁾؛ أي: موضع الحساب. وقال حمزة: كانت مدينة عتيقة من مدن الفرس، تُحمل إليها الإتاوة، و(مُرَّة): اسم العدد. وقيل: إنَّ ساماً كان يصيِّف بها. وكانت للأكاسرة، ثمَّ جدَّدها المعتصم في سنة إحدى وعشرين ومئتين، لما ضاقت بغداد عن مماليكه وعسكره، وتبرَّم النَّاسُ من ذلك حتى شكوه إليه، وخشي الفتنة ⁽⁴⁾. على ما فضَّله ياقوت.

و«بابك» بالفتح: علَّم رجل خرج في زمن العباسيين، وهو ممنوع من الصَّرف. والبيت من قصيدة ⁽⁵⁾ أولها:

زَعَمَ الْغَرَابُ مُنْبِئُ الْأَنْبِيَاءِ أَنَّ الْأَحْبَبَةَ آذَنُوا بِتَنَاءِ
و«البَدْ» بفتح الموحدة وذال معجمة مشددة: كورة بين أَرَّان وأذربيجان ⁽⁶⁾، وضمير «قراره» يرجع إلى «بابك». و«هي» ⁽⁷⁾: بغداد، وتسمَّى دار السَّلام، وفيه أجاد القائل فيها:
[الخفيف]

وُدُّ أَهْلَ الزَّوْرَاءِ زَوْرٌ فَلَا تَغْدُ تَرِيوْماً بِالْوَدِّ مَنْ سَاكِنِيهَا
هي دارُ السَّلامِ حَسْبُ فَلَا يُط مَعُ فِيهَا فِي غَيْرِ مَا قِيلَ فِيهَا ⁽⁸⁾

• • •

ويقولون لما يجمد من فرط البرد: قريص، فيوهمون فيه ⁽⁹⁾.

-
- (1) في ب، ط: «وساء من را».
 - (2) العبارة في ب: «و(ساء من راء)، و(سر من را) عن الجوهري».
 - (3) في الأصل وجميع النسخ: «سامره»، وأثبت ما في معجم البلدان.
 - (4) معجم البلدان 3/195-2.
 - (5) القصيدة في ديوان الحصري 5/1.
 - (6) معجم البلدان 429/1.
 - (7) من هنا إلى آخر قوله مثبت في الأصل فقط.
 - (8) البيتان لابن سميعة البغدادي، سبق تخريجهما ص 219.
 - (9) تمام قول الحريري: «... كما وهم بعض المحدثين فيما كتب إلى صديق له يدعوه:

ما ذكره أطبق عليه أئمة اللغة⁽¹⁾، إلا أنك قد عرفت فيما أسلفناه أن السنين تبدل صاداً إبدالاً قياسياً مطرداً⁽²⁾، فلا وجه لإنكاره هنا.

وقوله في الشعر: «قَبِج» بقاف مفتوحة وباء موحدة ساكنة وآخره جيم: نوع من الطير مشهور⁽³⁾، و«مَضُوص» كـ «صَبُور» مهملاً: طعامٌ من لحم يُطْبَخُ وَيُنْقَعُ فِي الخَلِّ، أو يكون من لحم الطير خاصة⁽⁴⁾. و«مطاعيم في القوي»⁽⁵⁾: بقافٍ وواو وألف مقصورة، ورُوي: «بالقري» براء مهملة. والشعر لأوس بن حجر.

ويقولون: قتله الحب، والصواب أن يُقال: اقتله؛ كما قال ذو الرمة: [الطويل]

إذا ما امرؤٌ حاولنَ أنْ يقتلنهُ بلا إخنَةٍ بينَ النفوسِ ولا دُخِلِ
تبسّمَنَ عن نَوْرِ الأفاحي في الثرى وفَتَرَنَ من أَلحاظٍ مَضْرُوجَةٍ كُحِلِ⁽⁶⁾
قال ابن بري: «(قتل) عامٌ في الحب وغيره، قال امرؤ القيس: [الطويل]

أَغْرَكَ مِنِّي أَنْ حُبَّكَ قَاتَلِي [وَأَنَّكَ مَهْمَا تَأْمُرِي القَلْبَ يَفْعَلِ]⁽⁷⁾

عندنا قَبِجٌ مَضُوصٌ ولنا جَذِي قَرِيصٌ
ومن الحُلُوءِ لونا ن عَقِيدٌ وخَبِيصٌ
ونَبِيذٌ لو خرطنا ه أَتَتْ مِنْهُ فُصُوصٌ

والصواب أن يُقال فيه: قَرِيس - بالسين - لاشتقاقه من القَرَس: وهو البرد.

(1) العبارة في ب: «ما أنكره أطبق عليه كتب اللغة». وانظر: الأساس واللسان والقاموس (قرس).

(2) قوله: «إبدالاً قياسياً مطرداً» سقط من ب.

(3) في القاموس (قبج): «هو الحجل».

(4) القاموس (مضوص).

(5) جزء من بيت شعر استشهد به الحريري على جواز إسكان الراء في (قرس)، وتماه:

مطاعينُ في الهيجا مطاعيمُ في القوي إذا اصْفَرَّ آفاقُ السَّماءِ من القَرَسِ

وهو في ديوان أوس بن حجر: 52.

(6) البيتان في ديوان ذي الرمة 144/1 - 145 وفيه: «أبصار» بدل «ألحاظ» و«نُجَل» بدل «كُحَل». وانظر: أدب الكاتب 346 والاقتضاب 374 وشرح أدب الكاتب للجواليقي 198 والأساس (فتر) واللسان (ضرج).

(7) ما بين القوسين زيادة من ب، ط. والبيت من معلقة امرئ القيس، وهو في ديوانه 13 والكتاب 215/4 والشعر والشعراء 135/1 والخصائص 13/3 والمختص 43/7 وحواشي ابن بري: 226 والخزانة 18/9.

وقال مروان بن هماس⁽¹⁾:

[الطويل]

هَوَيْتُكَ حَتَّى كَادَ يَقْتَلَنِي الْهَوَى وَزُرْتُكَ حَتَّى لَامَنِي كُلُّ صَاحِبٍ⁽²⁾

فإذا بُني الفعل للمفعول قيل في قتل الحب: اقتتل، وكذا من الجن⁽³⁾، ولا تقل: قتل؛ لأنَّ اقتتل خاصٌّ بالحب، وقيل: عامٌّ في الحب وغيره، وهذا هو الذي غلط الحريري فلم يفرّق بين الفعل المبني للفاعل والمبني للمفعول؛ لأنّه إذا قيل: (قتل) لم يدر ما الذي قتله، وأمّا (اقتتل) فمختصّ بالحب لا عموم له⁽⁴⁾.

قلت: وقع الحديث: «على المُقتَلين أن ينحجز الأول فالأول»⁽⁵⁾. وفي النهاية الأثرية: «يقال: اقتتل فهو مُقتل، غير أنّ هذا إنّما يكثر استعماله فيمن قتله الحب»⁽⁶⁾. وهذا هو الحقّ الحقيقي بالاتباع.

و «حاولن»: بمعنى طلبن بحيلة، ثم عمّ في كلّ طلب، و«الإحنة» بكسر الهمزة وسكون الحاء المهملة: الحقد⁽⁷⁾، وكذا «الدّخل» بذال معجمة وحاء مهملة⁽⁸⁾. و«نور الأقاحي»: أسنان الثغر على التشبيه، و«في الثرى»: أي التراب، هنا تجريد⁽⁹⁾، و«المضروجة» هنا بمعنى: الواسعة من العيون⁽¹⁰⁾، و«كحل» جمع كحلاء: صفة من الكحل⁽¹¹⁾ - بفتحتين - لا من الكحل.

• • •

(1) لعلّه مرار بن مياس الطائي، كما ذكره المرزباني في معجم الشعراء، ونسب البيت إليه. أو مرداس بن هماس، كما في شرح ديوان الحماسة الآتي ذكرهما.

(2) البيت لمروان بن هماس في حواشي ابن بري: 227، ولمرداس بن هماس في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي 1408/3 وشرحه للبريزي 339/3.

(3) في أدب الكاتب: 346: «فإن قتله عشق النساء أو الجن، فليس يقال فيه إلا: اقتتل».

(4) حواشي ابن بري: 227.

(5) الحديث في النهاية 14/4 والرواية فيه: «على المقتلين أن يتحجزوا، الأولى فالأولى».

(6) النهاية 14/4.

(7) القاموس (أحن).

(8) القاموس (دخل).

(9) قوله: «وفي الثرى: أي التراب، هنا تجريد» سقط من ب، ط.

(10) القاموس (ضرج).

(11) في القاموس (كحل): «والكحل - محرّكة - أن يغلو منابت الأشفار سواد خلقه، أو أن تمشد مواضع الكحل».

ويقولون: ما يُعَرِّضُكَ لهذا الأمر- بضمّ الياء وكسر الراء وتشديدها- والصواب أن يقال: ما يُعَرِّضُكَ- بفتح الياء وضمّ الراء- أي: ما ينصبُّ عَرَضَكَ له، وعَرَضُ الشيء: جانبه.

وفي القاموس: «عَرَضُه- بالتشديد-: أي جعله عرضاً له؛ بمعنى معترضاً»⁽¹⁾. وهو بهذا المعنى، ولم أرَ أحداً من أهل اللغة منعه، ومنه التعريض: ضد التصريح⁽²⁾.

كُلُّ الْجُبْنِ عَرَضاً⁽³⁾. أي: مَنْ يعترض، ولا تفحص عنه، هو مَثَلٌ يُضْرَبُ لترك الفحص والسؤال في أكثر الأمور؛ لأنّه ربّما يظهر منه ما يؤذي ويؤلم، ومثله في المعنى قوله تعالى: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَسْأَلُونَ عَنْ أَسْيَاءِ ۚ إِنَّ بُدَّ لَكُمْ سَوْؤَكُمْ﴾ [المائدة: 101]

وأول من قال هذا محمد ابن الحنفية⁽⁴⁾ ابن علي ؑ. و«الجبن»: هو المأكول⁽⁵⁾، وهو بضمّ الجيم والياء وتشديد النون في اللغة الفصيحة، وفي لغة أخرى بضمّ الجيم وسكون الباء وتخفيف التّون: ضد الشجاعة، وهي الشائعة في لسان العامة، كما قال بعضهم وقد أمر بالقتال:

فَلَا تَأْمُرْنِي بِالشَّجَاعَةِ إِنَّنِي وَحَقَّ عَبْدٌ يَأْكُلُ الْخُبْزَ بِالْجُبْنِ⁽⁶⁾

و «عَرَضاً» بضمّ العين وسكون الراء، فسره المصنّف؛ أي: اشتراه⁽⁷⁾ مَنْ وجدته عنده، ولا تسأل عَمَّنْ عَمِلَهُ: أَمْسَلَمْ أم كافراً؟ حتّاهُ على تركِ الفحص عَمَّا لا يلزم، لئلاّ يؤدي إلى ما يسوء. ومثله قولهم:

[المتقارب]

(1) لم أقف على القول في القاموس.

(2) القاموس (عرض).

(3) هو جزء من حديث لابن الحنفية - كما سيثير الشارح بعد- في النهاية 210/3 والفاق 141/2 والصّاح (عرض). ثم ذهب مثلاً.

(4) هو أبو القاسم محمد بن علي بن أبي طالب الهاشمي القرشي، المعروف بابن الحنفية (81هـ): أحد الأبطال الأشداء في صدر الإسلام، وهو أخو الحسن والحسين من أبيهما. وفيات الأعيان 4/169، سير أعلام النبلاء 137/5، الأعلام 6/270.

(5) العبارة في ب، ط: «والجبن هنا: هو المأكول المعروف»

(6) لم أقف على قائل البيت، وهو في كشف الطرّة: 459.

(7) في ب، ط: «بمعنى خذه». وانظر النهاية 210/3.

كُلِّ الْبَقْلُ مِنْ حَيْثُ تَوْتَى بِهِ وَلَا تَسْأَلَنَّ عَنِ الْمُبْقَلَةِ⁽¹⁾
وللمصنّف⁽²⁾:

فَكُلُّ مَا حَلَا حِينَ تَوْتَى بِهِ وَلَا تَسْأَلِ الشَّهْدَ عَنْ نَحْلِهِ⁽³⁾
وقلت أنا⁽⁴⁾:
[مجزوء الكامل]

وَإِذَا انْتَشَيْتَ مِنَ الطَّلَى لَا تَسْأَلَنَّ عَنْ عَاصِرِهِ
وقلتُ أيضاً:

اتْرُكْ سُؤْلاً لَا يَضُرُّكَ تَرْكُهُ فَلَرَبِّمَا قَدْ سَاءَ مَا أَبْدَاهُ
وَإِذَا هَنَا لَكَ مَشْرَبٌ لَا تَسْأَلَنَّ مِنْ أَيْنَ سَالَ وَمَا جَرَى مَجْرَاهُ

• • •

ويقولون: ما كان ذلك في حسابي؛ أي: في ظني، ووجه الكلام أن يقال: ما كان ذلك في حسابي؛ لأن المصدر من حسبت بمعنى ظننت: محسبة وحساباً - بكسر الحاء - فأما الحساب فهو اسم للشيء المحسوب.

في شرح المفصل للسخاوي⁽⁵⁾: من قال: لم يكن ذلك في حسابي؛ أي: ظني، أخطأ؛ فإنه استعمل مصدر العدد في باب⁽⁶⁾ الظن، وغلط إلا أن يريد: لم يكن فيما عدده، فإن الحساب مصدر حسبت الشيء؛ أي: عدده، وكذلك الحسبة والحساب، والحسان: جمع حساب.

وفي أدب الكاتب أن الحساب يكون مصدر (حسب) بمعنى (ظن) أيضاً⁽⁷⁾. وقال ابن

(1) البيت بلا نسبة في: ربحانة الألب 63/2 وكشف الطرة: 460.

(2) في ب، ط: «وقيل أيضاً».

(3) البيت في ربحانة الألب 63/2.

(4) الأبيات الثلاثة للشهاب الخفاجي في كشف الطرة: 460.

(5) للسخاوي علي بن محمد (643 هـ) شرح على مفصل الزمخشري سماه «المفضل». الكشف 1775/2.

(6) في ب، ط: «معنى».

(7) قال ابن قتيبة في أدب الكاتب: 339: «وحسبت الشيء - بمعنى ظننت - حساباً، وحسبت الحساب حساباً».

بري: «[يجوز أن يريد] (1) القائل بقوله: ما كان في حسابي؛ أي: محسوبي، ثم معلومي ومظنوني توسعاً» (2).

فالمصنف على كل حال مخطئ في تخطئته، وقد جرى الاستعمال على خلاف ما قاله، والعجب منه أنه يقول في شعر له - كما أنشده في الخريدة -: [السريع]

بَلَّتْ يَدِي مِنْكَ بِمَا لَمْ يَكُنْ يَخْطُرُ فِي الْوَهْمِ وَلَا فِي الْحِسَابِ (3)
وهكذا دأبه؛ يقع في مغواته (4).

ومن اللطائف هنا قلبي: [السريع]

لَهُ دَهْرٌ فِيهِ رَوْضُ الصُّبَا زَاهٍ وَأَغْصَانُ التَّصَابِي رِطَابٌ (5)
وَأَهٍ مِنْ تَشْتِيتِ شَمَلٍ وَمِنْ تَفْرِيقِ جَمْعٍ لَمْ يَكُنْ فِي الْحِسَابِ (6)
وقال الإمام الراغب في قوله تعالى: ﴿وَتَرْزُقُ مِنْ كَثَلِهِ يُغَيِّرُ حِسَابَهُ﴾ [آل عمران: 27]: أنهم ذكروا فيها أوجهاً؛ منها: «يعطيه بحسب ما يعرفه من مصلحته» (7). وأما الحسابان في قوله تعالى: ﴿وَيُرْسِلَ عَلَيْهَا حُسْبَانًا﴾ [الكهف: 40]، «فقبل: معناه عذاباً وناراً» (8).

• • •

ويقولون: تنوَّق في الشيء، والأصح أن يُقال: تأنَّق.

قال ابن بري: «تأنَّق في الشيء وتنوَّق، كلاهما مسموع، فتأنَّق من الأنق: وهو الإعجاب بالشيء، وتنوَّق من التَّيَقَّة، ومنه قولهم: رجلٌ نَوَّاقٌ: إذا كان حسن الإصلاَح للشيء» (9)، وفي

(1) ما بين المعقوفين سقط من الأصل.

(2) حواشي ابن بري: 229.

(3) البيت للحريري في كشف الطرَّة: 208.

(4) في ب، ط: «مهُوَاتِه» ومغواته. بمعنى ضلَّته.

(5) في ب، ط: «عصر فيه روض الضياء».

(6) البيتان في كشف الطرَّة: 208.

(7) مفردات ألفاظ القرآن: 233.

(8) مفردات ألفاظ القرآن: 232.

(9) القاموس (نوق).

الأمثال: «خرقاء ذات نيقة»⁽¹⁾؛ أي: هي مع أنها خرقاء حمقاء محكمة لما تعانيه⁽²⁾»⁽³⁾. وفي الأساس: «هذا المثل يضرب للجاهل يدعي المعرفة»⁽⁴⁾، «ومن المجاز: تأنق في عمله وفي كلامه؛ أي: فَعَلَ فَعْلَ الْمُتَأَنِّقِ»⁽⁵⁾.

فهو من الأنق: وهو الإعجاب بالشيء، ومنه قول ابن مسعود: «صرت إلى روضات أتأنق فيهن»⁽⁶⁾، من أنقني الشيء: أعجبني، فلا معنى لتكدير الأفهام، بتكثير الأوهام.

ومن أمثالهم: «ليس المتعلّق كالمتأنّق»⁽⁷⁾؛ أي: ليس القانع بالعلقة -وهي البلغة- كالذي يطلب التقاوة والغاية.

لا يخفى أنّ مادة التقاوة ليست من التأنق في شيء⁽⁸⁾، فإن قصد بيان حاصل المعنى فيها، وإلاّ فهو وهم، فتدبر.

...

ويقولون للمخاطب: هم فعلت، وهم خرجت، فيزيدون (هم) في افتتاح الكلام، وهو من أشنع الأغلاط والأوهام.

أقول: وقع في البخاري في كتاب الحج: «هم هذا الحديث حديث مالك»⁽⁹⁾. قال الكرمانى: «هم: بفتح الهاء وسكون الميم، قيل: إنها فارسيّة، وقيل: عربيّة، ومعناها قريب من لفظه أيضاً».

(1) المثل في: جُمهرة الأمثال 418/1 وجمع الأمثال 237/1 واللسان (نوق). يضرب للجاهل بالأمر ومع ذلك يدعي المعرفة.

(2) العبارة في ب، ط: «أي: أنها محكمة لما تعانيه مع كونها خرقاء».

(3) حواشي ابن بري: 230.

(4) الأساس (ونق).

(5) الأساس (أنق). وبعده في ب: «يتبع ما يوافقه من كلّ أنق -بمعنى أحسن- وقال علي بن حمزة: الوجه: تنوّق في الشيء، من النيقة، وأما تأنق فهو من الأنق....».

(6) حديث ابن مسعود في النهاية 76/1 والفائق 52/1 وفيهما: «وقعت في....».

(7) المثل في: جمع الأمثال 195/2 واللسان (علق).

(8) في اللسان (علق): «يريد: ليس من عيشه قليل يتعلّق به، كمن عيشه كثير يختار منه، وقيل: معناه ليس من يتبلّغ بالشيء اليسير، كمن يتأنق يأكل ما يشاء».

(9) لم أقف عليه في صحيح البخاري.

وقال نجم الأئمة الرضي في بحث حروف التنبيه: «(أما): حرف استفتاح، وقد تبدل همزتها هاءً وعيناً؛ نحو⁽¹⁾: (هما) و(عما)، وقد تُحذف ألفها في الأحوال الثلاث؛ نحو: (أم) و(هم) و(عم)»⁽²⁾.

فعلى هذا هي لغة في (أما) الاستفتاحية لبعض العرب، وإبدال الهمزة هاءً وارد في كلامهم؛ نحو: (أراق) في (هراق)⁽³⁾.

قال بعضهم: سمعت الأخفش يقول لتلامذته: جئوني أن تقولوا: بَسْ، وأن تقولوا: ليس لفلان بخت.

في القاموس: «بَسْ: بمعنى حَسْبُ، أو هو مُسْتَرَدَّلٌ»⁽⁴⁾. وفي شرح التسهيل: «بَسْ: بفتح الباء الموحدة وكسر السين المهملة المشددة، تقول: بَسَّ زيد؛ أي: أرفق به، وقالوا: ضربه فما قال حَسَّ ولا بَسَّ». وأهل زماننا يستعملونها بمعنى اترك القول أو الفعل، ويُسَكِّنونها، وهذا فاش في لسان أهل مصر، وقد سمعتُ الكلام على (هَمْ)، وأما (بُخْت) فهي بمعنى الحظِّ، مولدة أو معربة⁽⁵⁾.

وقوله: وقد رُوي عن حمير أنهم يجعلون آلة التعريف (أم)؛ فيقولون: طاب أم ضرب، يريدون: طاب الصَّرب.

وفي المغني أنها «نقلت عن طئى وحمير، وقيل: إنَّ هذه اللغة مختصة بالأسماء التي لا تُدغم لأم التعريف في أولها، ولعلَّ ذلك لغة لبعضهم لا لجميعهم، ألا تراها دخلت في الحديث على النوعين»⁽⁶⁾؟

وحكى الأصمعي أنَّ معاوية قال يوماً لجلسائه: مَنْ أفصحُ الناس؟ فقام رجل من السَّماط فقال: قومٌ تباعدوا عن عننة تميم، وتلتله بهراء، وكشكشة ربيعة، وكسكسة بكر، ليس فيهم غمغمة قضاة، ولا طُنْطُمَانِيَّة حمير. فقال: من أولئك؟ قال: قومك يا أمير المؤمنين.

(1) في ب، ط: «فيقال».

(2) شرح الكافية للرضي 380/2.

(3) القاموس (هراق).

(4) القاموس (بسس).

(5) اللسان (بخت).

(6) المغني: 70-71، والحديث المشار إليه هو قوله ﷺ: «لَيْسَ مِنْ أَمِيرٍ أَصْيَامٌ فِي امْتِسْقَرٍ».

في كامل المبرد: «قال معاوية يوماً: مَنْ أَفْصَحُ النَّاسِ؟ فقام رجلٌ من السَّماط فقال: قومٌ تباعدوا عن فُرائِةِ العراقِ، وتَيَّامَنُوا عن كَشْكَشَةِ [تميم]، وتَيَّاسَرُوا عن كَسْكَسَةِ»⁽¹⁾ بَكَرٍ، ليس فيهم غَفْغَمَةٌ قُضَاعَةٌ، ولا طُمُطُمَانِيَّةٌ حَمِيرٌ. فقال معاوية: مَنْ أَوْلَئِكَ؟ قال: قومي يا أمير المؤمنين. قال: وَمَنْ أَنْتَ؟ قال: رجلٌ من بَجَزَمٍ، وَبَجَزَمٌ مِنَ أَفْصَحِ النَّاسِ». وهم من اليمن، لكنهم جاوروا مُضَرَ، ثم قال: «وَبَكَرٌ تَخْتَلِفُ فِي كَسْكَسَةٍ؛ فَقَوْمٌ مِنْهُمْ يُبَدِّلُونَ مِنَ الْكَافِ سِيناً كما فعل التَّمِيمِيُّونَ فِي الشَّيْنِ، وَقَوْمٌ مِنْهُمْ يُثَبِّتُونَ حَرَكَةَ الْكَافِ وَيَزِيدُونَ بَعْدَهَا سِيناً، وَبَنُو عَمْرِو بْنِ تَمِيمٍ إِذَا ذَكَرُوا كَافَ الْمُؤَنَّثِ وَوَقَفُوا عَلَيْهَا، أَبَدَلُوا مِنْهَا شِيناً؛ لِقُرْبِ الشَّيْنِ مِنَ الْكَافِ فِي الْمَخْرَجِ، فَإِنَّهَا مَهْمُوسَةٌ مِثْلُهَا، فَأَرَادُوا الْبَيَانَ فِي الْوَقْفِ؛ لِأَنَّ فِي الشَّيْنِ تَفْشِيّاً، وَالَّتِي يُذَرِّجُونَهَا يَدْعُونَهَا كَافاً»⁽²⁾.

وربما أبدلوا الكاف الأصلية المكسورة شيناً فقالوا في ديك: ديش، كما قاله ابن السيد. ورؤي بدل قوله «فرائية العراق»: لَخَلْخَاتِيَّةِ العراقِ، وَاللَّخْلَخَاتِيَّةِ: اللَّكْنَةُ⁽³⁾، من قولهم: لَخَّ في كلامه: إِذَا جَاءَ بِهِ مَلْتَبَساً. وعن الأصمعي: نظر فلان نظر اللَّخْلَخَاتِيَّةِ؛ وهو نظر الأعاجم⁽⁴⁾. وَلَخْلَخَان: قَبِيلَةٌ أَوْ مَوْضِعٌ يَنْسَبُ إِلَيْهِ⁽⁵⁾.

وفي فقه اللغة: «تعرّض في لغة أعراب الشَّحَرِ وَعُمانَ؛ كقولهم في ما شاء الله: مَشَا اللهُ»⁽⁶⁾. و«الغَفْغَمَةُ»: أَنْ لَا تَبَيَّنَ الْكَلَامُ، وَيُقَالُ لِأَصْوَاتِ الْأَبْطَالِ وَالشَّيْرَانِ عِنْدَ الذُّعْرِ: غَمَغَمٌ⁽⁷⁾. و«الطُمُطُمَانِيَّةُ»: الْعُجْمَةُ، يُقَالُ: رَجُلٌ طُمُطُمَانِيٌّ وَطُمُطِمٌ، وَمِنْهُ قَالُوا لِلْعَجِيبِ: طُمُطِمٌ، جَعَلَتْ لِمَا فِيهَا مِنَ الْكَلِمَاتِ الْمُنْكَرَةِ أَعْجَمِيَّةً، كَمَا فِي الْفَائِقِ⁽⁸⁾. وقال الثعالبي: «هو إبدال اللام ميماً»⁽⁹⁾.

(1) ما بين قوسين سقط من الأصل.

(2) الكامل 765/2 - 766. وانظر الحكاية أيضاً في: النهاية 388/3 والفائق 458/2.

(3) اللسان (لخخ).

(4) الفائق 459/2.

(5) القاموس (لخخ).

(6) فقه اللغة للثعالبي: 146.

(7) القاموس (غم).

(8) الفائق 459/2.

(9) فقه اللغة للثعالبي: 146، وقوله سقط من ب.

و «السَّمَط»: الصَّف من النَّاس⁽¹⁾، مأخوذ من السَّط، ويقال لما يمدَّ عليه الطَّعام تشبيهاً⁽²⁾، أو للمجاورة. و «العَنْعَنَة»: تكرير لفظ (عن)، كما سمعت من العرب في هذه القصة⁽³⁾. ومنه: قول المحدثين عنعنة، فليست بمولدة كما توهمه المصنّف.

وأما قصة ليلي الأخيلى، فقول: نَقَلْهَا عن الشَّعْبِي غير صحيح⁽⁴⁾؛ لأنَّه إمامٌ ورع. وقد رُوِيَ على وجه آخر، وهو⁽⁵⁾ أنَّه قيل⁽⁶⁾ للمرأة ذلك، فقالت: كيف تقطّع قوله⁽⁷⁾:

[المديد]

حَوَّلُوا عَنَّا كُنَيْسَتَكُمْ يَا بَنِي حَمَّالَةِ الْحَطَبِ

فلَمَّا قَطَعَهُ قَالَ: (ناكني)، وأراد أن يقول: (فاعلن)، فقالت له: من ناكك؟⁽⁸⁾. هذه حكاية موضوعة، ولو قالته بعد قوله: «فاعلن» كانت النَّادِرَة أتمَّ⁽⁹⁾.

وفي فقه اللغة الصَّاحِبِي: «أجمع العلماء ورواة أشعار العرب وأيامها أَنَّ قُرَيْشاً أَفْصَحُ الْعَرَبِ أَلْسِنَةً، وَأَصْفَاهُمْ لُغَةً؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى اخْتَارَهُمْ مِنْ جَمِيعِ الْعَرَبِ وَاصْطَفَاهُمْ، وَاخْتَارَ⁽¹⁰⁾ مِنْهُمْ نَبِيَّ الرَّحْمَةِ، وَجَعَلَهُمْ سُكَّانَ حَرَمِهِ، وَجِيرَانَ بَيْتِهِ الْحَرَامِ وَوَلَاتَهُ، وَكَانَتْ وَفُودُ⁽¹¹⁾ الْعَرَبِ - حَتَّاجَهَا وَغَيْرِهِمْ - يَفْدُونَ إِلَى مَكَّةَ [المشرفة]⁽¹²⁾ لِلْحَجِّ، وَيَتَحَاكُمُونَ إِلَى قُرَيْشٍ فِي

(1) اللسان (سمط)

(2) في ب: «تشبيهاً له به».

(3) قوله: «كما سمعت من العرب في هذه القصة» سقط من ب.

(4) أورد الحريري في الدرّة قصّة بين ليلي الأخيلى والشَّعْبِي، بحضرة أمير المؤمنين عبد الملك بن مروان، وكان الشَّعْبِي قد استأذنه في أن يضحك منها، فسمح له، وكانت ليلي من قوم يكسرون حروف المضارعة فيقولون: أنت تعلم، وهذا ما يُسمّى بـ (تَلْنَلَة بهراء). فقال لها: ما بال قومك لا يكتنون؟ فقالت له: ويحك، أما نكتني؟ فقال: لا والله، ولو فعلت لاغتسلت. فخرجت عند ذلك...».

(5) في ب: «بزيادة».

(6) في ب: «لما قال».

(7) في ب: «قول الشاعر».

(8) في ب: «من الفاعل».

(9) العبارة الأخيرة سقطت من ب.

(10) في ب: «حيث اختار منهم».

(11) في ب: «قبائل».

(12) زيادة من ب.

أمورهم⁽¹⁾. وكانت قُريش تُعَلِّمهم مناسِكهم، وتحكم بينهم، ولم تزل العربُ تعرف لقريش فضلها، وتُسمِّيها أهل الله؛ لأنَّهم الصَّريحُ⁽²⁾ من ولد إسماعيل عليه السلام، ولم تُشَبِّهْ شائبة، ولم تُثقلهم عن مناسبتهم ناقلة، فضيلة⁽³⁾ من الله وتُشْرِيفاً؛ إذ جعلهم رَهْطُ نَبِيِّهِ الْأَدْنِيِّ، وعشيرته الصَّالِحِينَ، وكانت قريش مع⁽⁴⁾ فصاحتها وحسن لغتها ورقة أَلَسْنَتِهَا، إذا جاءتهم وفودُ العرب تَخَيَّرُوا من كلامهم وأشعارهم أَحْسَنَ لغاتهم، وأَصْفَى كلامهم⁽⁵⁾. فاجتمع ما تَخَيَّرُوا من تلك اللُّغات إلى سَلَاتِقِهِم التي طُبِعُوا عَلَيْهَا، فصاروا بذلك أَفْصَحَ العربِ⁽⁶⁾. ثم يليهم في الفصاحة الست من القبائل؛ وهم خمس من هوازن يقال لهم: عُليا هوازن، وعَجْزُ هوازن؛ ومنها: سعد بن بكر، وجُثْمُ بن بكر، ونصر بن معاوية، وثَقِيف، ثُمَّ سُفْلَى تَمِيم. قال أبو عبيد: وَأَفْصَحُ هَوْلَاءُ بنو سعد بن بكر، ولذلك قال ﷺ: «أنا أفصحُ العرب، بِيَدِ آتِي من قُريش، وأني نشأتُ في بني سعد بن بكر»⁽⁷⁾، وكان مُسْتَرْضَعاً فِيهِمْ⁽⁸⁾.

وبهذا فسر ابن عباس الحديث: «أنزل القرآن على سبعة أحرف»⁽⁹⁾.

ويقولون: قرضته بالمقراض، وقصصته بالمقصص، فيروهمون فيه؛ كما وهم بعض المحدثين حين قال في مزنون بالقيادة، وإن كان قد أبدع في الإجادة: [السريع]

إِذَا حَبِيبٌ صَدَّ عَنْ إِلْفِهِ تِيهًا وَأَعْيَا كُلَّ رَوَاضٍ

أُلْفَ فِيمَا بَيْنَ شَخْصَيْهِمَا كَأَنَّهُ مِسْمَارُ مِقْرَاضٍ⁽¹⁰⁾

(1) العبارة في ب: «للمحاكمة في أمورهم إلى قريش».

(2) سقطت من ب.

(3) في ب: «تفضيلاً».

(4) في ب: «على».

(5) في ب: «كلماتهم».

(6) الصاحبى في فقه اللغة: 52.

(7) الحديث في النهاية الأثرية 171/1، وكشف الخفاء برقم (609)، والأسرار المرفوعة برقم (69).

(8) الصاحبى في فقه اللغة: 57.

(9) الحديث في صحيح البخاري، كتاب الخصومات 2/852 وصحيح مسلم، كتاب صلاة المسافرين 1/560،

وفي النهاية 369/1 قال في تفسيره: «الحرف: اللغة؛ يعني على سبعة لغات من لغات العرب».

(10) تمام قول الحريري: «والصواب أن يقال: مقراضان، ومقضان، وخلصان؛ لأنَّهما اثنان». والبيتان لم ينسهما

الحريري، ونسبهما الشارح لابن الرُّومي، ووردَ الثاني منهما في ديوانه 62/4 برواية مختلفة:

نَسَعَى لَكِي تَجْمَعُ وَشَطِيهِمَا كَأَنَّهُمَا مِسْمَارُ مِقْرَاضٍ

هذا الشعر لابن الرّومي، كما ذكره ابن بَسّام في الذخيرة في صفة قواد، ورواه هكذا:

يَسْعَى لِكِي يَجْمَعُ وَشَطْنَهُمَا (1)

قال ابن بَرّي: «جاء عن العرب (مقراض) و(جَلْمة) بالإفراد؛ كما قال الشاعر:

[الكامل]

فعلَيْكَ ما اسْطَعْتَ الظهور بِلْمَتِي وَعَلَيَّ أَنْ أَلْقَاكَ بِالْمَقْرَاضِ (2)

[البسيط]

وقال سالم بن وابصة (3):

أَذَيْتُ صَدْرِي طَوِيلاً عَمْرَهُ حَقِداً مِنْهُ وَقَلَّمْتُ أَظْفَارِي بِلاَ جَلَمٍ (4)

وله نظائر كثيرة، تركناها خوف السّامة.

وفي معنى الشعر قولهم: ضَبّة الباب، وعقد درر الأحباب، وأشباهه (5). وقوله: «مزنون»، فيل: الصواب مُزَنٌ؛ أي: متهم (6)، وقيل: إنه بمعنى مظنون، أبدلت ظاؤه زايًا، وقد مرّ ما فيه، فتذكر.

يُقال للذكر والأنثى من الطير: زوجان، كما قال تعالى: ﴿وَأَنَّهُ خَلَقَ الزَّوْجَيْنِ﴾ [النجم: 45]. ذكر أهل اللّغة - كالراغب وغيره - أنّ الزوج يُطلق على كلّ واحدٍ من القَرينين، وعلى مجموعهما (7)، وقد سُمع كلّ منهما من العرب؛ لأنهما مزدوجان، وكلّ منهما مزاج لغيره بدليل هذه الآية،

وهما في: تهذيب الخواص: 140 والذخيرة 2/785 وكشف الطرة: 395.

(1) قال ابن بَسّام في الذخيرة 2/785: «ولم أسمع أحسن من قول ابن الرّومي يصف قوادة...»، ثم ذكر البيت كما رُوي في ديوانه.

(2) البيت في الاقتضاب: 223 وفيه أنّه لأعرابي، وبلا نسبة في: حواشي ابن بَرّي: 233 وكشف الطرة: 395.

(3) هو سالم بن وابصة بن معبد الأسدي (نحو 125 هـ): أمير من التابعين، من شعراء ديوان الحماسة. الإصابة 12/3، الأعلام 73/3.

(4) حواشي ابن بَرّي: 234. ورواية البيت في ديوان الحماسة 37/2 والتذكرة السعدية: 1/163.

داوَيْتُ صَدْرًا طَوِيلاً غَمْرُهُ حَقِداً مِنْهُ وَقَلَّمْتُ أَظْفَارًا بِلاَ جَلَمٍ
وانظر: شرح ديوان الحماسة للمرزوقي 3/1160 والاقتضاب: 223 واللسان (جلم) وكشف الطرة: 395.

(5) في ب: «وما أشبه ذلك».

(6) اللسان (زن).

(7) انظر مفردات ألفاظ القرآن: 384 واللسان (زوج).

وقوله تعالى: ﴿ثُمَّ نَبَّأَ أَزْوَاجَهُ﴾ (١) ففسر بقوله: ﴿وَمِنَ الصَّانِ اثْنَيْنِ﴾. وفي الدرر والغرر العلوية في قوله تعالى: ﴿مِنْ كُلِّ زَوْجَيْنِ اثْنَيْنِ﴾ (٢) قيل: المراد به من كل ذكر وأنثى اثنين، يقال لكل واحد من الذكر والأنثى: زوج. وقال آخرون: الزوجان هنا الضربان، وقال آخرون: الزوج اللون (٣)، وكل ضرب يسمى زوجاً، واستشهدوا بقول الأعشى:

وَكُلُّ زَوْجٍ مِنَ الدِّبَاجِ يَلْبَسُهُ أَبُو قُدَّامَةَ مَجْبُورٌ بِذَاكَ مَعَاً (٤)

• • •

ويقولون في تصغير (شيء) و(عين): شوي، وعوينة، فيقلبون الياء فيهما واواً، والأفصح أن يُقال: (شُييء) و(عُيينة) بإثبات الياء فيهما.

هذا ليس متعيناً (٥) وقوله: «الأفصح» يُنادي عليه، فعده من الأوهام، من فضول الكلام. وقد صرح في التسهيل بجعل العين قبل حرف التصغير واواً؛ وجوباً إن كانت ألفاً منقلبة عنها، [فتقول في (باب): بويب، وجوازاً مرجوحاً إن كانت ياء أو ألفاً منقلبة عنها] (٦)، فيجوز في (شيخ) و(ناب): شويخ، ونويب، وكذا: ضويعة وبويب (٧). وقد أجاز ما منعه المصنّف بعضهم، ونقله في الدرّ المصنون عن الكوفيين (٨)؛ فقال: هم يقولون في تصغير شيء: شوي، فليس ما ذكره المصنّف بشيء.

ويقولون: أشرف فلان على الإياس من طلبه، فيوهمون فيه (٩).

(١) من الآية: ﴿ثُمَّ نَبَّأَ أَزْوَاجَهُ مِنَ الصَّانِ اثْنَيْنِ وَمِنَ الْمَعْرِ اثْنَيْنِ قُلْ أَلَذَّكَرَيْنِ حَرَّمَ أَمِ الْأُنثَيَيْنِ أَمَّا اشْتَمَلَتْ عَلَيْهِ أَرْحَامُ الْأُنثَيَيْنِ نَحْنُ بِمَعْرِكُمْ عَلِيمٌ إِنَّكُمْ جُنُودٌ مَدِينَةٍ﴾ [الأنعام: ١٤٣].

(٢) من الآية: ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءَ أَمْرُنَا وَفَارَ التَّنُّورُ قُلْنَا احْمِلْ فِيهَا مِنْ كُلِّ زَوْجَيْنِ اثْنَيْنِ وَأَهْلَكَ إِلَّا مَنْ سَبَقَ عَلَيْهِ الْقَوْلُ وَمَنْ آمَنٌ وَمَا آمَنَ مَعَهُ إِلَّا قَلِيلٌ﴾ [هود: ٤٠].

(٣) تهذيب اللغة واللسان (زوج).

(٤) البيت في ديوان الأعشى: 228 وفيه «مُحْبَوًّا» بدل «مَجْبُورًا»، وفي تهذيب اللغة واللسان (زوج).

(٥) في ب: «ممتعين».

(٦) ما بين القوسين سقط من الأصل.

(٧) التسهيل: 284.

(٨) انظر الارششاف 1/174.

(٩) تمام كلام الحريري: «... ووجه الكلام أن يقال: أشرف على اليأس».

قال أبو عليّ في كتاب الحجّة: (أَيْسُ يَأْيِسُ، مقلوب من: يئس يئسُ، وهو الأصل لأنّا لا نعلم المصدر جاء إلّا على تقديم الياء؛ نحو قوله: [مشطور الرجز]

مِنْ يَأْسَةِ الْيَائِسِ أَوْ حِذَارِ(1)

فأما (إياس) علم رجل فليس مصدر أيس، ولو كان كذلك كان من باب جذب وجذب، في أنّ كلّ واحدٍ منهما أصل على حدة بلا قلب، ولكنّ (إياساً) مصدر أَسْتَهْ أَوْسَه أَوْساً: إذا أعطيته، والإياس كالقيام، وسمّوا بإياس وأوس، كما يسمّى بعتاء وعطيّة، ومنه قول النابغة: [المتقارب]

..... وكان الإله هو المُسْتَسَا(2)

وهو مستفعل من العطاء؛ [أي: يُسأل أن يعطي](3)، وأما (الأسو) فمن أَسَوْتُ الجرح: إذا داويته(4).

وقال ابن السكيت: «أيس يأساً، ويئس يأساً، المصدر فيهما واحد»(5). وأما ابن القوطيّة فقال: أيس من الشيء يأساً وإياساً، فهو آيس(6).

وفي قول المصنّف: والاسم منه الأوس، نظر، وقوله: واشتقوا منه المواساة: فيه أنّ (أوس) أجوف(7)، و(المواساة) معتلّ اللام، فهما أصلان مختلفان، فكيف يُشتقّ أحدهما من الآخر؟ وأيضاً (المواساة) بالواو - وإنْ جُوْزَتْ على قلة - هي خطأ عند المصنّف، فالصواب:

(1) الرجز للعباج وهو في ديوانه 83/2، وقبله:

كشْحاً طَوَى مِنْ بِلْدٍ مُخْتَارَا

والكتاب 69/1 والإنصاف 333/1.

(2) عجز بيت للنابغة الجعدي في ديوانه: 98، صدره:

ثَلَاثَةُ أَقْلَيْنِ أَفْنِيَتْهُنَّ

وانظر: الحجة 434/4 وأمالى المرتضى 264/1 والأساس واللسان والتاج (أوس) واللسان والتاج (قرن).

وبلا نسبة في المخصص 227/12.

(3) زيادة من ب.

(4) الحجة في القراءات 434/4.

(5) إصلاح المنطق: 151.

(6) كذا في أفعال ابن القطاع 49/1، أما ابن القوطية فقال في أفعاله: 186: «وَأَيْسَ من الشيء: مثل يئس».

(7) العبارة في ب: «أنّ مادة أوس من الأجوف».

(المؤاساة) بالهمز، وقاعدة القلب التي قرّرها مفصلة في كتب الصّرف.

• • •

ويقولون للقناة الجوفاء التي يُرمى بها البندق: زربطانة، والصّواب أن يقال فيها: سبطانة؛ لاشتقاق اسمها من الشُّبُوطَة: وهي الطول والامتداد، ومنه سُمي السّاباط؛ لامتداده بين الدارين.

الزربطانة: القناة المذكورة، وما يضاهاها، استعملها المولدون؛ كقول ابن حجاج⁽¹⁾:
[الوافر]

لهافي سَرمها بَعَر صغار على مقدار حبّ السيسبانه
به تُرمى لُحى متعشقيها كما يُرمى الفتى بالزربطانه⁽²⁾
وهي لفظة غير صحيحة، وأما كون السّبطانة بهذا المعنى عربية [صحيحة]⁽³⁾، فلست على ثقة منه⁽⁴⁾، ولم يذكرها إلا المصنف والجواليقي⁽⁵⁾.
والسّاباط بمعنى السقيفة عربيّ، وأما اسم البلدة فهو أعجمي كما قيل⁽⁶⁾.
ويقولون: جرح الرجل في ثديه، فيوهمون فيه، والصواب أن يقال: في ثنودته؛ لأنّ الثدي يختصّ بالمرأة، والثُنْدُوة تختص بالرجل.

(1) هو أبو عبد الله حسين بن محمد بن جعفر بن محمد بن الحجاج البغدادي (391 هـ): شاعر فحل من كتاب العصر البويهّي، له ديوان شعر في عشر مجلدات. معجم المؤلفين 3/312، الأعلام 2/231.

(2) لم أقف على البيتين.

(3) زيادة من ب.

(4) في ب: «بذلك».

(5) في اللسان (سبط): «السّبطانة: قناة جوفاء مَضْرُوبَةٌ بالعقب، يُرمى بها الطير، وقيل: يُرمى فيها بِسَهام صِغار، يُنفَخُ فيها نفخاً فلا تكادُ تخطي». وانظر القاموس (سبط).

(6) في معجم البلدان 3/187: «ساباط كسرى بالمداين: موضع معروف، وبالعجمية نلاس أباذ، وبلاس: اسم رجل، وقال أبو المنذر: إنما سُمي سابات الذي بالمداين بسابات بن باطا، كان ينزله فسَمي به». وانظر اللسان والقاموس (سبط).

هذا ما ذهب إليه بعض اللغويين⁽¹⁾، وذهب بعضهم⁽²⁾ إلى عمومته فقال: الثدي يذكر ويؤنث⁽³⁾، وهو للرجل والمرأة. واقتصر في القاموس على تذكيره⁽⁴⁾، وهو الأشهر.

وفي صحيح مسلم: «أن رجلاً من الصحابة وضع ذباب السيف بين نديه»⁽⁵⁾، فاستعمل الثدي للرجل. وفي شرحه: «الثدي يذكر على اللغة الفصيحة»⁽⁶⁾، وعليها اقتصر الفراء وثعلب وكثير من أهل اللغة.

وحكى ابن فارس والجوهري فيه التذكير والتأنيث، وقال ابن فارس: «الثدي للمرأة، ويقال لذلك الموضع من الرجل: نُدْوَة، بالفتح بلا همزة، وبالضم مع الهمزة»⁽⁷⁾. قال الجوهري: «الثدي للمرأة والرجل»⁽⁸⁾.

فعلى قول ابن فارس يكون الثدي استعير للرجل. وفي الحديث: «أنه حفر للغامدية إلى نُدْوَتِها»⁽⁹⁾، كما رواه أبو داود، وصححه ابن حجر وقال: إنه استعمل فيه الندوة للمرأة، فليست مخصوصة بالرجل كما قيل⁽¹⁰⁾.

ومن الغريب هنا قول بعض علماء العصر: على تقدير تذكير الثدي واختصاصه بالمرأة، مع تأنيث الندوة واختصاصها بالرجل، يكون ما للرجل مؤنثاً، وما للمرأة مذكراً - كالعدد⁽¹¹⁾ - وهما كلمتان مختلفتان.

(1) تقويم اللسان: 89 وتصحيح التصحيح: 200. ومقاييس اللغة (ثدي).

(2) في ب: «غيرهم».

(3) اللسان والمحكم (ثدي).

(4) في القاموس (ثدي): «الثدي - ويكسر، وكالثرى - خاص بالمرأة، أو عام، ويؤنث» ولم يقتصر على تذكيره كما أشار الشارح.

(5) جزء من حديث طويل في صحيح مسلم، كتاب الإيمان 106/1 والعبارة فيه: «فوضع نضل سيفه بالأرض، وذبابه بين نديه».

(6) شرح صحيح مسلم للأبي 222/1.

(7) مجمل اللغة (ثدا).

(8) الصحاح (ثدي).

(9) الحديث في سنن أبي داود، كتاب الحدود 382/4 والعبارة فيه: (أن النبي ﷺ رجم امرأة، فحفر لها إلى النُدْوَة). وهو في صحيح مسلم، كتاب الحدود 1322/3 برواية أخرى.

(10) انظر الفتح الرباني لابن البنا 100/16.

(11) في أ، ب: «كما في باب العدد».

وفي القصريات⁽¹⁾ لأبي علي الفارسي: «يجمع فعل على فعلة، وفِعلة على فعل؛ نحو: فرد وقردة، وبابه لازَم الهاء للفرق بين جمع المؤنث والمذكر؛ مثل: كِشرة وخِرقة، وكَسر وخِرَق، وهي لتأكيد تأنيث الجمع كما في أسماء العدد؛ لأنها بمعنى الجماعة، ثم حُذفت من المذكر للفرق بينهما».

فأما تسمية المقتول بالنهروان: ذا التُدِيَّة، فليست الإشارة فيه إلى أن له ثدياً. والمراد به: أن يده لنقص خلقتها شُبّهت بثدي المرأة؛ بدليل أنه رُوي: ذا التُدِيَّة -بِياء تحتيّة⁽²⁾- وليس مما نحن فيه حتى يرد نقضاً. وقيل: إنه مصغرٌ تُدِي، بناءً على أنه مؤنثٌ كما مرّ، وقيل: هو مصغرٌ تُندوة، بحذف نونه وقلب واوه ياء⁽³⁾.

وفي مسلم في حديث الخوارج: «فيهم رجل له عَضُدٌ وليس له ذراع، على عضده مثل حَلْمة الثدي، عليه شَعْرَات بيضٌ»⁽⁴⁾. وفي أبي داود مثله، وهو نافع المخدج، ولَقِبَ ذا التُدِيَّة كما في جامع الأصول.

[الطويل]

إذا جاوز الإثنين سرّاً فإنه بَنَتْ وتكثر الوُشاة قمين⁽⁵⁾
هذا من قصيدة لقيس بن الخطيم الأنصاري - والخطيم مصغر، بخاء معجمة وطاء مهملّة⁽⁶⁾ - وأولها⁽⁷⁾:

أَجودُ بمضنُونِ التَّلادِ وإنني بِسِرِّكَ عَمَّنِ ساءَني لَضَنِينُ

(1) في أ، ب: «ومن الفوائد هنا ما في القصريات».

(2) تهذيب اللغة واللسان (ثدي).

(3) تهذيب اللغة واللسان (ثدي).

(4) جزء من حديث طويل في صحيح مسلم باب الزكاة 744/2، سنن أبي داود، كتاب السنة 82/5، ولفظ مسلم: «إحدى عضديه مثل ثدي المرأة».

(5) البيت في ديوان قيس بن الخطيم: 105 وفيه: «بَنَتْ» بدل «بَنَتْ»، وانظر: نواذر أبي زيد: 204 والصحاح (ثني) واللسان (ثث) و(قمن) و(ثني) وأما القالي 177/2. وفي الكامل 883/2 نُسب إلى جميل العذري سهواً، وهو بلا نسبة في شرح الشافية للرضي 265/2.

(6) في الأصل فقط: «والخطيم بحاء وطاء مهملتين مصغر».

(7) القصيدة في ديوانه: 105 باستثناء الأول، وانظر أمالي القالي 177/2.

إذا جَاوَزَ الإِثْنَيْنِ سِرًّا فَإِنَّهُ بَثٌّ وَتَكْثِيرُ الْوَشَاةِ قَمِينٌ⁽¹⁾
وإنَّ ضَيْعَ الإِخْوَانِ سِرًّا فَإِنِّي كُتُومٌ لِأَسْرَارِ الْعَشِيرِ أَمِينٌ
يَكُونُ لَهُ عِنْدِي إِذَا مَا ضَمِنْتُهُ مَكَانَ يَسْوَدَاءِ الْفُؤَادِ مَكِينٌ⁽²⁾
سَلَى مَنْ جَلِيسِي فِي النَّدَى وَمَا لَقِي وَمَنْ هُوَ لِي عِنْدَ الصَّفَاءِ خَدِينٌ⁽³⁾
وَأَيُّ أَخِي حَزْبٍ إِذَا هِيَ شَمَرْتُ وَمِدرَه خَصْمٍ يَا نَوَارُ أَكُونُ⁽⁴⁾
وَهَلْ يَحْذَرُ الْجَارُ الْقَرِيبَ فَجِيعَتِي وَخُونِي وَبَعْضُ الْمُقْرِفِينَ خَوْوُنُ⁽⁵⁾
وهي قصيدة طويلة. و«البث» بالباء الموحدة: بمعنى الإفشاء⁽⁶⁾، ويُروى: «بثت» بالنون: وهو بمعناه⁽⁷⁾. و«قمين»: بمعنى حقيق وجدير⁽⁸⁾.

نَجَزَ - بفتح الجيم -: بمعنى حضر، ومنه قولهم: بعته ناجزاً بناجز؛ أي: حاضراً بحاضر، ونقداً بنقد، فأما إذا كان بمعنى الانقضاء فالفعل نَجَزَ، بكسر الجيم.

هذا غير متفق عليه، وفي الحواشي: «قال ابن طريف⁽⁹⁾ اللغوي: نَجَزْتُ الحاجةَ نَجَازاً: قضيتها⁽¹⁰⁾، وَأَنْجَزْتُهَا فَتَنْجَزَتْ، وكذلك نَجَزْتُ بالوعد، وَأَنْجَزْتَهُ: عَجَّلْتَهُ وَأَحْضَرْتَهُ، وفي المثل: (أَنْجَزَ حُرٌّ مَا وَعَدَ)⁽¹¹⁾، وَنَجَزَ أَيْضاً: ذهب وانقضى. فجعلها بفتح الجيم في الجميع، ويقال: نَجَزَ الشَّيْءُ نَجَازاً: إذا ذهب وانقضى، وَنَجَزْتُ الحاجةَ نَجَازاً: انقضت، ونجز الشيء

(1) في ب: «وتكثير الحديث». سقط الشطر الثاني من أ، وأتم البيت بالشطر الثاني من البيت التالي.

(2) في أ: «أمين».

(3) في ب، ط: «وصاحبي ومن هو لي بين الرجال»

(4) في ط: «وقدوة خصم»

(5) في أ، ط: «الجار الغريب». رواية الشطر الثاني في ب، ط: «وإن لم يزل في المقرفين خوون».

(6) القاموس (بث).

(7) في القاموس (نث): «نَثَّ الْخَبَرَ يَنْثُهُ وَيَنْثُهُ: أَفْشَاهُ».

(8) القاموس (قمن).

(9) هو أبو مروان عبد الملك بن طريف القرطبي (نحو 400 هـ): نحوي لغوي، أخذ عن ابن الفوطي وغيره، من آثاره: كتاب «الأفعال». إنباه الرواة 208/2، معجم المؤلفين 182/5.

(10) من هنا إلى قوله: «ونجزت الحاجة نجازاً: انقضت» سقط من أ، ب، ط.

(11) المثل في جمهرة الأمثال 30/1 وجمع الأمثال 332/2 واللسان (نجز).

نجازاً: حضر، ومنه: ناجز ومناجز، وأجاز بعض أهل اللغة: نَجَزَ - أيضاً بالفتح - لمعنى ذهب وانقضى⁽¹⁾. ثم أنشد المصنّف قول النابغة:

إِنَّ امِراً يَرْجُو الْخُلُودَ وَقَدْ رَأَى سَرِيرَ أَبِي قابوسَ يُغْدَى بِهِ عَجَزُ
وَكُنْتَ رَبِيعاً لِلْيَتَامَى وَعِصْمةً فَمَلِكُ أَبِي قابوسَ أَضْحَى وَقَدْ نَجَزُ⁽²⁾

أقول: التحقيق في (نجز) ما قاله ابن غالب في شرح كتاب سيبويه؛ ونصّه فيه⁽³⁾: قال الحريري في (الدرّة): نَجَزَ - بفتح الجيم، من باب ضرب - معناه⁽⁴⁾: حضر، ومنه: بعته ناجزاً؛ بناجز أي: حاضراً بحاضر، وإذا كان بمعنى نَفَدَ؛ أي: فني وانقضى، فهو بكسر الجيم، من باب عَلِمَ كما في الغريبين للهروي، وعليه قول النابغة:

.....

وفي الحديث في الصّرف: «إِلَّا نَاجِزاً بَنَاجِزَ»⁽⁵⁾، لا يجوز غيره. فقال: بنجز ينجز بنجز⁽⁶⁾: إذا حصل وحضر، وأنجز وعده: أحضره. والمناجزة، في الجود: المفارقة، وأنشدوا:

[الكامل]

- فَلَتَأْكُلَنَّ مُنَاجِزاً مِنْ مَالِنَا وَلَتَشْرَبَنَّ بِدَنٍّ عَامٍ مُقْبِلٍ⁽⁷⁾
أي⁽⁸⁾: بحاضر من مالنا، وأما بنجز ينجز بنجزاً، فبمعنى: فني وانقضى وذهب. انتهى كلام الهروي.

قال ابن غالب: وهو المعروف، لا ما قاله الأعلام.

-
- (1) حواشي ابن بري: 239.
 - (2) البيتان في ديوان النابغة الذبياني: 217، وانظر الثاني - وهو الشاهد - في تهذيب اللغة (نجز) وحواشي ابن بري: 239 واللسان (نجز) وكشف الطرة: 431، وبلا نسبة في الصحاح (نجز).
 - (3) العبارة في ب، أ: «ما في شرح الكتاب لابن غالب وهو ..»
 - (4) سقطت من ب.
 - (5) الحديث في النهاية الأثرية 21/5 وفي تفسيره قال: (أي حاضراً بحاضر).
 - (6) سقطت من ب.
 - (7) لم أقف على قائله.
 - (8) من هنا إلى قوله: «.. في الخيام» سقط من ب.

وهذا⁽¹⁾ ممّا لم أقف عليه إلّا بعد تتبع كثير، فعليك بحفظه في خزائن الأفهام؛ فإنّه من الحور المقصورات في الخيام!.

[وأبو قابوس: هو النعمان بن المنذر، ملك العرب، وقابوس: معرب كاووس]⁽²⁾.

• • •

ويقولون في جمع جوالق: جوالقات، فيخطئون فيه؛ لأنّ القياس المطرد ألاّ تجمع أسماء الجنس المذكّر بالألف والتاء.

الجوالق: القراد⁽³⁾، معرب (كواله)⁽⁴⁾، وفي القاموس: «هو بكسر الجيم واللام، وبضم الجيم وفتح اللام وكسرها، وجمعه جوالق ك: صحائف، وجواليق وجوالقات»⁽⁵⁾. ومن حفظ حجة على من لم يحفظ، فلا عبرة بإنكار المصنّف له.

ثمّ ذكر ما شدّد جمعه بالألف والتاء من أسماء الجنس المذكّرة، فعّد منها: «حمّام»، وقالوا في جمعه: حمّامات، وقد قيل: إنه سمع تأنيثه، وعريّته في القديم: ديماس⁽⁶⁾. وقيل لبعض البهله⁽⁷⁾: لمّ قيل في جمع الحمّام: حمّامات، وهو مذكّر؟ فقال: إنّما هو جمع لحمّام النساء!. واعلم أنّهم قالوا: إنّ شبهة من قال: إنّ الحمّام مؤنّث⁽⁸⁾، أنّ الجوهري أنشد بيتاً وقع فيه مؤنّثاً؛ وهو قول الشاعر:

وإذا دخلت سمعت فيها رنةً صوت المعاول في بيوت هذاد⁽⁹⁾

ويُروى: «لغظ المعاول» قال التاج السبكي: كذا أورده الجوهري في فصل العين من باب

(1) من هنا إلى قوله: «.. في الخيام» سقط من أ.

(2) ما بين قوسين سقط من الأصل.

(3) كذا في الأصل، وفي ب، أ: «الغراة». ومعناه: وعاء من الأوعية، كما في اللسان والقاموس (جوالق).

(4) المعرب للجوالقي: 251.

(5) القاموس (الجوالق)، وانظر: تكملة إصلاح ما تغلط فيه العامة: 52.

(6) اللسان (حمم).

(7) في أ، ب: «الحمقي».

(8) العبارة في أ، ب: «تنبيه: من قال الحمّام مؤنّث فشبهته أن الجوهري...». ومن هذه العبارة إلى قوله:

«انتهى من تذكرة الصفدي» مؤخر في أ، ب، ط إلى ما بعد قول سيويه.

(9) البيت بلا نسبة في الصحاح (عول) واللسان (حمم)، ونسبه الشارح للجعد السدوسي.

اللام، وعبارته: «المَعُولُ: الفأسُ العظيمة، يُنْقَرُ بها الصخر، وجمعه: مَعَاوِل، وأما قوله في صفة الحَمَام⁽¹⁾»: - وأنشد البيت - مَعَاوِل وَهَدَاد: فهما حَيَانٍ مِنَ الْأَزْدِ⁽²⁾.

و«الحَمَام» مضبوط بتشديد الميم ضبط قَلَم، وعليه عَوَّل ابن الخباز⁽³⁾ في قوله: إنه مؤنث. وفي تاريخ المظفري⁽⁴⁾ ما نصّه: أنّ أمر بن حصن كان يذبح الحَمَام، فخشي الجعد السدوسي أن يذبح حَمَاماً كان له، فقال:

أمر ابن حصن بالحَمَام فسَاءني أخشى على طرفي نفاذَ تلادي
خضر مطوقة الغريد كأنما خضبت قوائمهن بالفرصادِ
وإذا دخلت سمعت فيها رنةً لغط المعاول في بيوت هدادِ
وهذا يقتضي أن «الحَمَام» مخفف الميم: اسمٌ للطائر المعروف، لا مشدّد اسم المكان. وفيه أيضاً روى: «المقاوِل» جمع مقول: وهو والقيِل بمعنى في لغة اليمن⁽⁵⁾. انتهى من تذكرة الصفدي.

و«ساباط». تقدّم⁽⁶⁾ تفسيره. و«سُرَادِق»: هو ما يُمد على صحنِ الدّار⁽⁷⁾، معرّب (سَرَابِزَة)⁽⁸⁾، وجمعه سُرَادِقَات. و«إيوان» بكسر الهمزة: صُفّة عظيمة، وجمعه⁽⁹⁾ إيوانات

- (1) كذا ورد في الصحاح (الحَمَام)، فهو يقصد الطائر المعروف، وليس الحمام اسم المكان كما وهم بعضهم!
- (2) الصحاح (عول).
- (3) هو أبو عبد الله أحمد بن الحسين بن أحمد الإربلي الموصلبي (639 هـ): نحويّ ضريع، له: «الغرة المخفية في شرح الألفية» و«شرح اللمع». شذرات الذهب 5/202، الخزانة 7/418، الأعلام 1/117.
- (4) «التاريخ المظفري» للقاضي إبراهيم بن عبد الله بن أبي الدم الحموي، ولم أقف على النصّ في تاريخه.
- (5) في الأصل فقط: «المعاوِل: جمع معول، وهو والعيل بمعنى». والصواب ما أثبتته، ففي القاموس (قول): «والمَقُول - كمنبر -: اللسان، والمَلِك، أو من ملوك حِمَيْر، يقول ما شاء فيَنفُذُ، كَالْقَيْل، أو هو دون الملك الأعلى، وأصله قَيْل».
- (6) في ب: «مرّ تفسيره قريباً».
- (7) الصّحاح (سردق).
- (8) في ب: «سَرَادِه». وفي المعرّب للجواليقي: 398: «وأصله بالفارسية: سَرَادَار». ثم قال محققه في 399: «قال عبد الرحيم: والصواب أنّه معرّب srada بالفارسية القديمة، وهو بالفارسية الحديثة: (سَرَا) و(سَرَاي) بمعنى: البيت والقصر والبناء العالي».
- (9) في ب: «ويجمع على».

وأواوين⁽¹⁾. و«خيال»: وهو ما يُرى في يقظة أو حلم، وُسمع فيه (خيالة)، وجمعه على خيالات، ويقال: أخيلة أيضاً⁽²⁾. قال المتنبي:

[المنسرح]

إِذَا خَيَالَاتُهُ أَطْفَنَ بِنَا أَضْحَكُهُ أَنْسِي لَهَا حَامِذُ⁽³⁾

وقال الكندي: (خيالات) يجوز أن يكون جمع خيالة، وهو الأصل، ويجوز أن يكون جمع خيال، وهو القياس في جمع ما لا يعقل.

و«جواب»: أي جواب السؤال المعروف، ويجمع على جوابات، وقال ابن الجوزي في ذيل الدرّة: قال العسكري: العامة تقول في جمع الجواب: جوابات وأجوبة، وهو خطأ؛ لأنّ الجواب مصدر كالذهاب، لا يجمع. وقال سيويه: «الجواب لا يجمع، وقولهم: جوابات وأجوبة، كُتِبَ مولد»⁽⁴⁾.

وقوله: «وسجل»: جمعه⁽⁵⁾ سِجَلَات، وهو مذكر، أو مؤنث⁽⁶⁾ مؤول بصحيفة.

[الطويل]

ولهذا عيب على أبي الطيّب قوله:

وَإِنْ يَكُ بَعْضُ النَّاسِ سِيفًا لِدَوْلَةٍ ففِي النَّاسِ بُرُقَاتٌ لَهَا وَطَبُولُ⁽⁷⁾

هو من قصيدة [له في مدح سيف الدولة]⁽⁸⁾، أولها:

لَيْالِيَّ بَعْدَ الظَّاعِنِينَ شُكُولُ طِوَالٌ وَلَيْلُ الْعَاشِقِينَ طَوِيلُ

ومعناه: من لا غنى فيه وإن شاع أمره؛ كالطبلي⁽⁹⁾، وعيب هذا لاستهجان لفظه⁽¹⁰⁾. قال

(1) القاموس (أون).

(2) القاموس (خيل).

(3) البيت في ديوان المتنبي 173/2. وزوي في ب:

ومذ تصورت خيالاته أضحكك أنسي لها حامد
(4) لم أقف على قول سيويه في الكتاب.

(5) في ب: «يجمع على».

(6) سقطت من ب.

(7) البيت في ديوانه 108/3، وفيه: «إذا كان بعض»، والمحتسب 295/1 وتهذيب الخواص 156 والهمع 71/1.

(8) زيادة من ب. والقصيدة بتمامها في ديوان المتنبي 95/3.

(9) العبارة في ب: «أو من يشيع أمره؛ كالطبل والزمر».

(10) العبارة في ب: «وعيب عليه؛ لأنه لفظ ثقيل مستهجن».

الواحدى: «(البوق) جاء في كلام العرب، وجمعه بوقات، وإن كان مذكراً؛ ك: حَمَامَات». وقد سَمِع، ولم يُعَب عليه لما قاله المصنّف، بل لأنّه غريب مستكره⁽¹⁾ في السَّمع، وهو مُعَرَّب (بورى).

وفي الأساس: «(من المجاز: رجلٌ يَنْفُخُ في البوق: إذا كان ينطق بالكذب والباطل، وما لا طائِلَ تحته. وجاء بالبُوقِ، ونَطَقَ بُوقاً، وقال حَسَّان: [البسيط]

..... إلا الذي نَطَقُوا بُوقاً ولم يَكُنْ⁽²⁾

وتبوق فلان: تكذّب»⁽³⁾.

فأما (جوالق) فذكر سيبويه أنّه لم يسمع عنهم في جمعه إلا (جوالق)⁽⁴⁾، وأجاز غيره أن يجمع على (جوالق) بفتح الجيم؛ كما قالوا في جمع (غرائق).

ثم استطرد فذكر ما جاء من (فواعل) بالضمّ، جُمع على (فواعل) بالفتح، ففرّق بينهما بحركة نادرأً، وذكر له المصنّف أربعة أمثلة، وزاد ابن السّيد في شرح أدب الكاتب ثلاثة، فهي سبعة: «خُثارم» للمتطير⁽⁵⁾، و«قُراقِر» و«عُذافر»⁽⁶⁾.

جمع المصغر بالألف والتاء؛ نحو: تُويّات ودُزِيهَمات، وعلّله المصنّف بأنّه بمنزلة صفات ما لا يعقل ك: جبال راسيات⁽⁷⁾، وهي تجمع كذلك. وقيل: لأنّه لو كثر ذهبت صيغة التصغير، ولتنزيل ما لا يعقل منزلة المؤنث⁽⁸⁾.

(1) العبارة في ب: «فقد عرفت أنّه سمع جمعه، وأنّه لم يعب عليه من هذه الجهة التي قالها المصنّف، وإنّما من جهة أنّها لفظة غريبة مستكرهة في السَّمع».

(2) عجز بيت قاله حَسَّان بن ثابت في رثاء عثمان بن عفان ؓ، وروايته في ديوانه 319/1: مَا قَتَلُوهُ عَلَى دَنْسٍ أَلَمَّ بِهِ إِلَّا الَّذِي نَطَقُوا زُوراً وَلَمْ يَكُنْ وانظر: مقاييس اللغة والأساس واللّسان (بوق).

(3) الأساس (بوق).

(4) الكتاب 615/3.

(5) العبارة في ب: «خُثارم -بضمّ الخاء في المفرد وفتحها في الجمع-: الذي يتطير».

(6) الاقتضاب: 354.

(7) في ب، ط: «شاحات».

(8) العبارة في ب: «وعلّله غيره بأنّه إنّما جمع كذلك لتسلم علامة التصغير، ولو كسر لزالّت، وجعلوا ما لا يعقل في حكم المؤنث، ولكل وجه».

ومن حكم هذا النوع من المذكر المجموع بالألف والتاء: أن يذكر في باب العدد بلا هاء كالمؤنث؛ فنقول: كتبت ثلاث سجلات، وبنيت ثلاث حمامات؛ لأن الاعتبار في باب العدد باللفظ دون المعنى.

[هذا مذهب بعض الكوفيين]⁽¹⁾، قال الشاطبي في شرح الألفية: «طائفة من نحاة الكوفة يعتبر في العدد لفظ الجمع لا المفرد»⁽²⁾، فيقولون: ثلاث سجلات، [وأربع حمامات، وخمس سرادقات]⁽³⁾، ونحوه، والعرب على خلافه⁽⁴⁾، وهو مذهب البصريين. فما ذكره المصنف مبني على قول ضعيف⁽⁵⁾. والصحيح⁽⁶⁾ رعاية المفرد، وأمّا اسم الجمع كـ (جبل) و(إبل)، فالنظر إليه دون مفرده، وله تفصيل في كتب العربية.

• • •

ولا يفرّقون بين معنى (نعم) و(بلى)، فيقيمون أحدهما مقام الأخرى، وليس كذلك؛ لأنّ (نعم) تقع في جواب الاستخبار المجرد من النفي، فتزد الكلام الذي بعد حرف الاستفهام.

قال ابن بري: «اعلم أنّ (نعم) مصدقة للجملة التي قبلها، فيقدر إعادتها بعد (نعم) من غير استفهام، فإذا قال: أزيد قائم؟ فقلت: نعم، فتقديره: نعم زيد قائم. فإن⁽⁷⁾ قال: أزيد ليس قائماً؟ فقلت: نعم، فتقديره: نعم ليس زيد قائماً. فهي أبداً داخلة على الجملة التي قبلها تقديرًا من غير استفهام؛ موجبة كانت أو سالبة.

(1) زيادة من ب.

(2) قال في الارتشاف 361/1: «أهل بغداد والكسائي يعتبرون لفظ الجمع».

(3) زيادة من ب.

(4) العبارة في ب، ط: «والعرب على خلاف ما قاله هؤلاء».

(5) العبارة في ب، ط: «فما قاله المصنف مبني على هذا المذهب الضعيف الذي ذهب إليه بعض الكوفيين».

(6) بعده في ب، ط: «والصحيح أنه يُراعى في المجموع آحادها؛ فنقول ثلاثة أرغفة، فتثبت التاء في (ثلاثة) نظراً إلى الرغيف، وإن كان في (أرغفة) تاء التانيث، وكذلك: (ثلاث سجلات)، نظراً إلى السجل، فإن أضيف العدد إلى اسم مفرد وهو جمع معنى، وليس جمع سلامة ولا تكسير، رُوِيَ لفظه دون واحده؛ نحو: ثلاثمئة، فراعيت المئة ولم تراعى العدد، وكذلك: ثلاث من الخيل والإبل؛ لأنها اسم مفرد وليس بجمع. وأمّا (ثلاث طلحات) فإنما لزمته التاء لأنّ العبرة في هذا الباب بالتانيث المعنوي حقيقة أو مجازاً، لا بالتاء. فافهم، فإن المصنف خبط فيه خبط عشواء».

(7) من هنا إلى آخر العبارة سقط من أ.

وأما (بلى) فلا تقع إلا بعد النفي موجبة للجملة⁽¹⁾، فإذا قال: أليس زيد قائماً؟ فقلت: بلى، فتقديره: بلى زيد قائم، بتقدير جملة موجبة؛ لأنك تسقط أداة النفي مع حرف الاستفهام، وتبقى الجملة بحالها. فإن قال: أليس زيد لا يملك ديناراً؟ فقلت: بلى، فتقديره: لا يملك ديناراً، فيسقط التّفي الأوّل المصاحب لألف الاستفهام لا غير، ويبقى النفي الثاني لا تغيير، ولو أتيت بـ (نعم) في هذا الموضع صار تقديره: نعم ليس زيد لا يملك ديناراً، فتوجب له ملك الدينار، و(بلى) تنفيه⁽²⁾.

وقوله: ولهذا قال ابن عباس...⁽³⁾ إلى آخره. قال ابن عادل: فيه نظر إن صحّ عنه، وذلك أن هذا النفي صار مقررأً، فكيف يكفرون بتصديق التقدير، وإنما المانع من جهة اللّغة، وهو أن النفي مطلقاً إذا قصد إيجابه أجيب بـ (بلى)، وإن كان مقررأً بسبب دخول الاستفهام عليه، وإنما كان كذلك تغلياً لجانب اللفظ، ولا يجوز مراعاة جانب المعنى إلا في ضرورة الشعر؛ كقوله:

أَلَيْسَ اللَّيْلُ يَجْمَعُ أُمَّ عَمْرٍو وَإِنَّا فَذَاكَ بِنَا تَدَانِي
نَعَمْ وَأَرَى الْهَلَالَ كَمَا تَرَاهُ وَيَعْلُوهَا النَّهَارُ كَمَا عَلَانِي⁽⁴⁾

وفيه أن ابن مالك قال في التسهيل: «(بلى) لإثبات نفي مجرّد أو مقرون باستفهام، وقد يوافقها بعد⁽⁵⁾ المقرون⁽⁶⁾». ولم يقيّده بضرورة الشعر، وكيف يصحّ أن يكون ضرورة؟ وقال

(1) في أ: «لنفي».

(2) حواشي ابن بري: 241، وانظر: الكتاب 234/4 وشرح المفصل لابن يعيش 123/8 وشرح الكافية للرضي 355/2 والجنى الداني: 422 والمغني: 453.

(3) تمام قول الحريري في الدرّة: «ولهذا قال ابن عباس في تأويل قوله تعالى: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى﴾ [الأعراف: 172]: لو أنهم قالوا: نعم، لكفروا، وهو صحيح لأنّ حكم (نعم) أن ترفع الاستفهام، فلو أنهم قالوا: نعم، لكان تقدير قولهم: لست برّبنا، وهو كفر، وإنما دلّ على إيمانهم (بلى) التي يدل معناها على رفع النفي، فكأنهم قالوا: أنت ربّنا؛ لأنّ (أنت) بمنزلة التاء التي في (لست)».

(4) نُسب البيتان لـ: جحدر بن مالك الحنفي في: أمالي القالي 282/1 والارتشاف 261/3 والجنى الداني 422 والمغني 453 وشرح شواهد المغني: 453 والخزانة 201/11، ونسبهما ابن قتيبة في الشعر والشعراء 442/1 للمعلوط القريني، وبلا نسبة في رصف المباني 427.

(5) في ب، ط: «بعض». والعبارة في التسهيل: «وقد توافقها (نعم) بعد المقرون»؛ أي: بعد النفي المقرون بالاستفهام.

(6) التسهيل: 245.

المرادي: «إِنَّ مَه قول الأنصار للنبي ﷺ وقد قال لهم: أَلَسْتُمْ تَرَوْنَ ذَلِكَ؟ قالوا: نعم⁽¹⁾. وإنَّمَا سَاغَ هَذَا لِأَمْنِ اللَّبْسِ، وَقَدْ تَأَوَّلَ بَيْتٌ جَحْدَرٌ عَلَى أَنَّهُ جَوَابٌ لِمَقْدَرٍ فِي نَفْسِهِ؛ مِنْ أَنَّ اللَّيْلَ يَجْمَعُهُ وَأَمَّ عَمَرُو، وَأَجَازَ بَعْضُهُمْ أَنَّ يَكُونُ جَوَاباً لِمَا بَعْدَهُ، فَقَدَّمَ، وَقَالَ أَبُو حَيَّانَ: الْأَوَّلَى أَنْ يَكُونُ جَوَاباً لِقَوْلِهِ: فَذَلِكَ بَنَّا تَدَانِي⁽²⁾».

وقال الكرمانى: «إِنَّهُ كَذَلِكَ فِي أَصْلِ اللَّغَةِ، وَأَمَّا الْعَرَفُ فَلَا يَفْرُقُ بَيْنَهُمَا».

ومنه يُعْلَمُ الْجَوَابُ عَمَّا حَكَاهُ عَنْ ابْنِ الْأَنْبَارِيِّ⁽³⁾.

وفي المغني: «(بلى) لَا يُجَابُ بِهَا الْإِيجَابُ، وَذَلِكَ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، لَكِنْ وَقَعَ فِي عِدَّةِ أَحَادِيثَ مَا يَقْتَضِي خِلَافَهُ؛ كَحَدِيثِ الْبُخَارِيِّ أَنَّهُ ﷺ قَالَ لِأَصْحَابِهِ: أَرْضَوْنَ أَنْ تَكُونُوا رُبْعَ أَهْلِ الْجَنَّةِ؟ قالوا: بلى⁽⁴⁾. لَكِنَّهُ قَلِيلٌ لَا يُقَاسُ عَلَيْهِ⁽⁵⁾».

حَتَّى قَالَ بَعْضُهُمْ: إِنَّ أَصْلَهَا (بَلْ)، وَإِنَّمَا زِيدَتْ الْأَلْفُ لِيَحْسَنَ السَّكُوتُ عَلَيْهَا.

قال ابن فارس في فقه اللغة الصَّاحِبِي: «إِنِّهَا (بَلْ)، وَصِلَتْ بِهَا أَلْفٌ لَتَكُونَ دَلِيلًا عَلَى كَلَامٍ؛ يَقُولُ الْقَائِلُ: أَمَا خَرَجَ زَيْدٌ؟ فَتَقُولُ: بَلَى، فَ (بَلَى) رَجُوعٌ عَنْ جَحْدٍ، وَالْأَلْفُ فِيهَا دَلَالَةٌ عَلَى كَلَامٍ، كَأَنَّكَ قُلْتَ: بَلْ خَرَجَ زَيْدٌ⁽⁶⁾. يَعْنِي أَنَّهَا مَدَّةٌ كَمَدَّةِ التَّنْكِيرِ.

[الطويل]

وفيما أنشده من قول الشاعر:

فَيَا لَكَ مِنْ دَاعٍ دَعَانِي نَعِمَ نَعَمَ⁽⁷⁾

.....

(1) لَمْ أَقِفْ عَلَيْهِ.

(2) الْجَنَى الدَّانِي: 423.

(3) قَالَ الْحَرِيرِيُّ: «وَيُحْكِي أَنَّ أَبَا بَكْرٍ ابْنَ الْأَنْبَارِيِّ حَضَرَ مَعَ جَمَاعَةٍ مِنَ الْعَدُولِ لِيَشْهَدُوا عَلَى إِقْرَارِ رَجُلٍ، فَقَالَ أَحَدُهُمْ لِلْمَشْهُودِ عَلَيْهِ: أَلَا نَشْهَدُ عَلَيْكَ؟ فَقَالَ: نَعَمْ. فَشَهِدَتِ الْجَمَاعَةُ عَلَيْهِ، وَامْتَنَعَ أَبُو بَكْرٍ ابْنُ الْأَنْبَارِيِّ وَقَالَ: إِنَّ الرَّجُلَ مَنَعَ أَنْ يُشْهَدَ عَلَيْهِ بِقَوْلِهِ: نَعَمْ؛ لِأَنَّ تَقْدِيرَ جَوَابِهِ بِمَوْجِبِ مَا بَيَّنَّاهُ: لَا تَشْهَدُوا عَلَيَّ».

(4) جُزْءٌ مِنْ حَدِيثِ طَوِيلٍ وَرَدَ فِي مُسْنَدِ ابْنِ حَنْبَلٍ بِرَوَاتَيْنِ؛ أَوَّلَاهُمَا: «قُلْنَا: نَعَمْ» فِي 534/3، وَفِي 190/4: «قَالُوا: بَلَى». وَانْظُرْ صَحِيحَ الْبُخَارِيِّ، كِتَابُ الرِّقَاقِ 2392/5.

(5) الْمَغْنِي: 154.

(6) الصَّاحِبِيُّ فِي فِقْهِ اللَّغَةِ: 145.

(7) عَجَزَ بَيْتٌ غَيْرُ مَنْسُوبٍ لِقَائِلٍ فِي تَهْذِيبِ الْخَوَاصِ: 188 وَشَفَاءُ الْعَلِيلِ فِي إِضْوَاحِ التَّسْهِيلِ 981/3، وَصَدْرُهُ:

دَعَانِي عَبِيدُ اللَّهِ نَفْسِي فِدَاؤُهُ

جمع بين اللغتين ليتغاير لفظاهما، ولو فتحت عينهما كان تأكيداً. ومما يحسن إيراده هنا قولِي:

وقائِلَةٌ في فتية وعظوا وما لهم عظةٌ تُجدي لدى سائر الأمم:
أهم إبل للماء يحمل ظهرها وقد ظمئت في البر، قلت: نعم نعم
ومن ذلك أنهم لا يفرقون بين قولهم: زيد يأتينا صباح مساء - على الإضافة - ويأتينا
صباح مساء، على التركيب.

حاصل فرقه أنّ في الإضافة الإتيان في الصباح فقط، وفي التركيب في الصباح والمساء
معاً، وليس كما قال.

قال ابن بري: «ليس هذا الفرق مذهب أحد من النحويين البصريين، قال السيرافي: يقال:
سير عليه صباح مساء، وصباح مساء، وصباحاً مساءً، ومعناه واحد، وليس (سير عليه صباح
مساء) مثل: ضربت غلام زيد، في أنّ السير لا يكون إلا في الصباح، كما أنّ الضرب لا يقع إلا
بالأول - وهو الغلام - دون الثاني؛ لأنك لو لم ترد أنّ السير وقع فيهما، لم يكن في إتيانك
بالمساء فائدة»⁽¹⁾.

وهكذا قال سيويه⁽²⁾، فلا عبرة بما قاله المصنف.

وعلى ذكر (صباح مساء) يحسن إيراد قولِي فيه:

[الكامل]

يا طرّة من فوق غرة شادن تهدي لرائيها ضي الأهواء
عبث الغرام بمهجتي في حبها غبث التّسيم بها صباح مساء
وأجازوا أن تقع الفاء جواباً للتمتي في مثل قوله تعالى: ﴿يَلَيَّتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾
[النساء: 73]، ومنعوا أن تقع جواباً للترجي، وضعفوا قراءة من قرأ: (لَعَلِّي أَبْلُغَ الأسباب؛
أسباب السّمواتِ فَأُطْلَع) [غافر: 36-37] بالنصب. قال في المغني: «قول فرعون: (لَعَلِّي

(1) حواشي ابن بري: 243.

(2) قال سيويه في الكتاب 227/1: «إنّه ليسارُ عليه صباح مساء: إنّما معناه صباحاً ومساءً، وليس يريد بقوله:
صباحاً ومساءً، صباحاً واحداً ومساءً واحداً، ولكنه يريد صباح أيامه ومساءها».

أَبْلَغُ) إلى آخره، إِنَّمَا قاله جهلاً ومخرقة وإفكاً⁽¹⁾.

قال الزمخشري وغيره: إِنَّه أَشْرَبُها معنى (ليت)⁽²⁾، و(ليت) تتعلّق بالمستحيل غالباً، وبالممكن قليلاً.

فقد عُلِمَ أَنّه يُقام كلّ منهما مقام الآخر، وأنّ مثله وَرَدَ في النظم المجيد، وأثبتته الثّقات، فلا عبرة بما قاله المصنّف.

ومن ذلك أَنّهم لا يفرقون بين (العَرّ) و(العَرّ) بفتح العين وضمّها، وبينهما فرق في اللّغة، وهو أن العَرّ - بفتح العين - : الجَرَب، و بضمّها: قروح تخرج من مشافر الإبل.

قد تبع المصنّف فيما ذكره ظاهر كتب اللغة المشهورة⁽³⁾، وقد ذهب كثير من أهل اللّغة إلى خلافه.

وفي القاموس: «العَرّ والعُرّ والعُرّة: الجَرَبُ، أو بالفتح: الجرب، وبالضمّ: قروح في أعناق الفُضْلان⁽⁴⁾». وفي الصّحاح: «العُرّ - بالضمّ - : قُروح مثل القُوباء، تخرج بالإبل متفرّقة في مشافرها وقوائمها، يسيل منها الماء الأصفر، فتكوى الصّحاح لئلاّ تُعدوها المِراض⁽⁵⁾».

وكون المكوي هو الصّحيح، يشهد له بيت النابغة الذي أنشده⁽⁶⁾. وعن الأصمعي: يكوى واحد ممّا أصابه الدّاء.

وقال ابن برّي: «إِنَّمَا تُكوى مشافر الصّحاح؛ لأنّ من شأن الإبل أن يحكّ بعضها بمشافرها، فإذا كُوي مشفر البعير لم يحكّ به، فيأمن بزعمهم من العدوى، وقيل: إِنَّمَا تُكوى أعجازها لا مشافرها؛ لأنّ الذي به العَرّ يحكّ مشافره بأعجاز ما صحّ منها وما سقم، فإذا حكّ بمواضع

(1) المغني 379.

(2) انظر الكشف 167/4 والدرّ المصون 482/9.

(3) انظر أدب الكاتب 310 وجمهرة اللغة (عر) والصّحاح (عرر).

(4) القاموس (عرر).

(5) الصّحاح (عرر).

(6) البيت المشار إليه هو قول النابغة الذبياني - كما ورد في الدرة -:

وحملتني ذنب امرئ وتركتهُ كذي العُرّ يُكوى غيره وهو رانع
وسيدكره الشارح بعد مع أبيات أخرى.

الكي ينتفع به»⁽¹⁾.

وما أنشدته للنابعة من قصيدة له يعاتب بها النعمان بن المنذر، أولها: [الطويل]
عَفَا ذُو حَسَا مِنْ فَرْتَنِي فَالْفَوَارُغُ فَجَنَّبَا أَرِيكَ فَالتَّلَاغُ الدَّوَاغُ
أَتَرَعِدُ عَبْدًا لَمْ يَخْنُكَ أَمَانَةٌ وَتَتْرُكُ عَبْدًا ظَالِمًا وَهُوَ ضَالِغُ
حَمَلْتُ عَلَيْهِ ذَنْبَهُ وَتَرَكْتُهُ كَذِي الْعُرِّ يُكْوِي غَيْرُهُ وَهُوَ رَاتِعُ⁽²⁾
كذا رأيته في ديوانه.

وما ذكره المصنف من أنه يُكْوِي⁽³⁾ الصحيح فيبرأ السقيم، قول الأصمعي وأبي عمرو⁽⁴⁾.
وقال ابن دريد: «إنما يُكْوِي الصَّحِيحُ لثَلَا يَتَعَلَّقُ بِهِ الدَّاءُ، لَا لِيَبْرَأَ السَّقِيمُ»⁽⁵⁾. فمعنى البيت
حينئذ أنك تركت المذنب⁽⁶⁾ وأخذت البريء، وهذا مثله لأن السقيم أولى بالكي.
وقيل: إن العرب كانت تكوي الناقة إذا أصاب فصيلها العرّ؛ لفساد لبنها، فإذا كويت برئ
فصيلها لبراءة أمه.

وفي شرح أدب الكاتب: «قال أبو عبيدة: هذا تمثيل لاحقيقة له؛ كقولهم: يشرب عجلان
ويسكر مسلمة، ولم يكونا شخصين موجودين»⁽⁷⁾. وله نظائر كثيرة؛ كقول المتنبي: [الوافر]
وَجُرْمُ جَرَّةٍ سُفْهَاءَ قَوْمٍ فَحَلَّ بِغَيْرِ جَارِمِهِ الْعَذَابُ⁽⁸⁾
وقول الآخر:

-
- (1) حواشي ابن بري: 244.
(2) الأبيات في ديوان النابعة الذبياني: 42 والشعر والشعراء 160/1، وانظر الثالث - وهو موضع الاستشهاد -
في: أدب الكاتب: 310 وجمهرة اللغة (عر) والصَّحَّاح (عرر) والاقتضاب: 370 وشرح أدب الكاتب
للجواليقي: 194 وحواشي ابن بري: 245 واللسان (عرر) والخزانة 2/464.
(3) في ط: «يكون».
(4) انظر الاقتضاب 371 وحواشي ابن بري 245.
(5) لم أقف على قول ابن دريد في جمهرة اللغة.
(6) في الأصل فقط: «المعيب».
(7) الاقتضاب 371.
(8) البيت في ديوان المتنبي 81/1.

رَأَيْتُ الْحَرْبَ يُحْيِيهَا رِجَالٌ وَيَصْلِي حَرَّهَا قَوْمٌ بَرَاءٌ⁽¹⁾

وقول الآخر:

[الكامل]

غِيرِي جَنَى، وَأَنَا الْمَعَاقِبُ فِيهِمْ فَكَأَنَّنِي سَبَابَةُ الْمُتَنَدِّمِ⁽²⁾

وقوله: «كذي العَرَّ» حال؛ أي: تركته شبيهاً بذِي العَرَّ، أو قائم مقام المصدر؛ أي: تركاً ترك ذِي العَرَّ، وجملة «وهو راتع» حالية، وجملة «يكوى» مفسرة لما قبلها، فلا محل لها من الإعراب.

لا يَفَرِّقُونَ بَيْنَ قَوْلِهِمْ: بَكُم ثَوْبُكَ مَصْبُوعًا، وَبَكُم ثَوْبُكَ مَصْبُوعٌ، وَبَيْنَهُمَا فَرْقٌ.

لأنَّ السؤال في الأول عن ثمن الثوب المصبوغ، وفي الثاني السؤال عن ثمن الصبغ نفسه؛ لأنَّه في النصب حال من الثوب، فكان صفة له معنى، وفي الثاني (مصبوغ) بالرفع خبر ثوبك، و(بكم) متعلق بالخبر، وهذا هو المتبادر منه.

قال المبرد في كتابه المقتضب: «تقول: بكم ثوبك مصبوغ؟ لأنَّ التقدير: بكم فلساً ثوبك مصبوغ؟ أو بكم درهماً؟ وتقول: على كم جذعاً بيتك مبنياً؟ إذا جعلت (على كم) ظرفاً لـ (مبني) رفعت⁽³⁾ البيت بالابتداء، وجعلت (المبني) خبراً عنه، وجعلت (على كم) ظرفاً لـ (مبني)، فهذا على قول من قال: في الدار زيد قائم، ومن قال: في الدار زيد قائماً، فجعل (في الدار) خبراً. قال: على كم جذعاً بيتك مبنياً؟ إذا نصب (مبنياً) جعل (على كم) ظرفاً للبيت؛ لأنَّه لو قال: في الدار زيد لاكتفى به»⁽⁴⁾.

وكذلك لا يَفَرِّقُونَ بَيْنَ قَوْلِهِمْ: لَا رَجُلٌ فِي الدَّارِ، وَلَا رَجُلٌ عِنْدَكَ. وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: لَا رَجُلٌ فِي الدَّارِ - بِالْفَتْحِ - فَقَدْ عَمَّتْ جِنْسَ الرِّجَالِ بِالنْفِي، وَكَانَ كَلَامُكَ جَوَابَ

(1) البيت بلا نسبة في عيون الأخبار 452/2 واللسان (براً).

(2) البيت منسوب لابن شرف القيرواني في الخزانة 463/2، وفيها: «قال ابن أبي الإصبع في التحجير: أنشد ابنُ شرف القيرواني ابنَ رَشِيْقٍ:

غِيرِي جَنَى وَأَنَا الْمَعَاقِبُ فِيكُمْ فَكَأَنَّنِي سَبَابَةُ الْمُتَنَدِّمِ
وقال له: هل سمعت هذا المعنى؟ فقال: سمعته، وأخذته أنت وأفسدته. فقال: ممن؟ فقال: من النابغة الذبياني حيث يقول:

وَكَلَفْتَنِي ذَنْبَ امْبِرِي وَتَرَكْتَهُ كَذِي الْعُرِّ يُكْوِي غَيْرُهُ وَهُوَ رَاتِعٌ.»
(3) قوله: «رفعت البيت... ظرفاً لمبني» سقط من ب، ط.

(4) المقتضب 56/3.

من قال: هل رجل في الدار؟ فإذا قلت: لا رجل في الدار - بالرفع - فالمراد نفي الخصوص. لا وجه لهذا أيضاً؛ فإنه إذا بُني على الفتح كان نصّاً في الاستغراق كما قالوه، واختلفوا في تعليقه، وإذا رفع احتمل الاستغراق وعدمه، وقد يتعين الاستغراق بقرينة قائمة عليه، كما صرّحوا به⁽¹⁾. ولذا قرئ بهما معاً في بعض الآيات كما تقرر في محله؛ كقوله تعالى: ﴿لَا يَبِيعُ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفِيعَةٌ﴾ [البقرة: 254]⁽²⁾، فقوله: المراد نفي الخصوص، ليس بصحيح على إطلاقه.

ومن ذلك أنهم لا يفرقون بين قولهم: خلف الله عليك، وأخلف الله عليك. والفرق بينهما: لفظ (خلف الله عليك) يقال لمن هلك له من لا يستعصمه، ويكون المعنى: كان الله خليفة لك فيه، ولفظ (أخلف الله عليك) يستعمل فيما يُرجى اعتياضه.

هذا أحد قولين لأهل اللغة. وفي المصباح: «استخلفته: جعلته خليفة لي، وخلف الله عليك: كان خليفة أبيك عليك، أو من فقدته ممن لا يتعوّض كالعَمِّ، وأخلف الله عليك - بالالف - ردّ عليك مثل ماذهب منك، ويقال: أخلف الله عليك، وأخلف لك مالك، وأخلف لك بخير، وقد يحذف الحرف فيقال: أخلف الله عليك - ولك - خيراً، قاله الأصمعي»⁽³⁾.

وفي القاموس ما يشير إلى عدم الفرق بينهما⁽⁴⁾، ولكل وجه لمن تبصّر.

وكذلك لا يفرقون بين معنى (مخوف) و(مخيف)، والفرق بينهما أنك إذا قلت: الشيء مخوف، كان إخباراً عما حصل الخوف منه؛ كقولك: الأسد مخوف، وإذا قلت: مخيف، كان إخباراً عما يتولّد الخوف منه؛ كقولك: مَرَضٌ مخيف؛ أي: يتولّد منه الخوف لمن يشاهده.

(1) انظر حاشية الصبان 2/2 وحواشي ابن بري: 247.

(2) قرأ ابن كثير وأبو عمرو ويعقوب وابن محيصن وغيرهم: «لا يبيع» بالفتح؛ انظر: إتحاف البشر: 135، النشر في القراءات العشر: 2/211.

(3) المصباح (خلف).

(4) في القاموس (خلف): «ويقال لمن هلك له ما لا يُعتاض منه؛ كالأب والأم: خلف الله عليك؛ أي: كان عليك خليفة، وخلف الله تعالى عليك خيراً، أو بخير، وأخلف عليك - ولك - خيراً، ولمن هلك له ما يعتاض منه: أخلف الله لك وعليك، وخلف الله لك، أو يجوز: خلف الله عليك، في المال ونحوه».

قال ابن برّي: (إذا قلت: خاف زيد الطريق، فزيد الخائف، والطريق مخوف، وإذا⁽¹⁾) قلت: أخاف زيداً الطريق، فزيد المخوف⁽²⁾)، والطريق هو المخيف، ولا بدّ من تقدير مفعول محذوف تقديره: أخاف الطريقُ زيداً الهلاك؛ لأنّ الهمزة زادته مفعولاً، وزيداً وإن كان مفعولاً فهو في المعنى فاعل؛ كما تقول: أضربتُ زيداً عمراً، فزيد مفعول، وهو في المعنى فاعل بالمفعول الثاني؛ أي: جعلتُ زيداً يضرب عمراً، فهو الضارب لعمرو، وكذلك جعل الطريق زيداً يخاف الهلاك، فزيد هو الخائف⁽³⁾)، فَبان بهذا أنك إذا قلت: طريق مخوف، فليس الطريق هو المخوف المحذور، وإنّما المخوف والمحذور غيره؛ وهو ما فيه من الهلاك، وإذا قلت: طريق مخوف⁽⁴⁾)، فالطريق هو المحذور لا المحذر، إلّا أنّ الطريق وإن كان هو المخوف في اللفظ، فليس هو المخوف في المعنى، وإنّما المخوف ما يتوقع فيه هلاك وعطب، فقد آل معناه إلى شيء واحد، ألا ترى أنك إذا قلت: خفت الطريق، فالطريق وإن كان مخوفاً فهو الذي أوجب أن تخافه، فهو⁽⁵⁾ إذن مخيف لك، وليس يحصل الخوف من الطريق، وإنّما يحصل الخوف ممّا يتوقع منه⁽⁶⁾.

وفي المصباح: «خاف يخاف خوفاً وخيفة ومخافة، وخفت الأمر، يتعدّى بنفسه، فهو مخوف، وأخافني الأمر فهو مُخيف - بضمّ الميم -، وطريق مخوف - بالفتح - أيضاً؛ لأنّ الناس خافوا فيه، ومال الحائط فأخاف الناس، فهو مخوف⁽⁷⁾)، ويتعدّى بالهمزة والتضعيف فيقال: أخفته وخوفته⁽⁸⁾».

لا يفرّقون بين (أو) و(أم) في الاستفهام، فينزلون إحداهما منزلة الأخرى، فيوهمون فيه.

ما ذكره تقرر في كتب العربية غثه وسمينه، إلّا أن فيما ذكره أموراً:

-
- (1) في ب: «ولو».
 - (2) في ب: «المخيف».
 - (3) قوله: «فزيد هو الخائف» سقط من ب.
 - (4) في ب: «مخيف».
 - (5) من هنا إلى آخر القول ليس في ب، وفيها: «فقولهم: طريق مخوف لا خطأ فيه».
 - (6) حواشي ابن بري 248.
 - (7) العبارة في ب: «فالحائط مخيف ومخوف». وعبارة المصباح: «فهو مخيف، وخافوه فهو مخوف».
 - (8) المصباح (خوف).

منها: أنه قال: يجب أن يُجاب: أزيد عندك أو عمرو؟ بـ (نعم) أو بـ (لا)، وليس بسديد؛ لما في المغني من أنه «لو أجيب بالتعيين صحّ؛ لأنه جواب وزيادة»⁽¹⁾.

ومنها: أنه جَوَزَ العطف بعد همزة التسوية بـ (أو)، وقد منعهُ ابن هشام⁽²⁾، على ما فيه من القيل والقال.

ومنها: أنه ذكر من معاني (أو) التقريب، وهو معنى غريب⁽³⁾، وفيه كلام في محله.

لا يفرقون بين (الحث) و(الحضّ)، وقد فرّق بينهما الخليل فقال: الحثّ يكون في السير، والسوق [في كلّ شيء، والحضّ يكون فيما عداهما]⁽⁴⁾.

ما ذكره الخليل هو في أصل وضعه، وأما في الاستعمال فلا يفرّقون بينهما، ولذا سوى بينهما صاحب القاموس⁽⁵⁾، وقال النحاة: حروف التحضيض هي للحثّ على الفعل⁽⁶⁾، والأمر فيه سهل.

وكذلك لا يفرّقون بين (التَّعْم) و(الأنعام)، وقد فرقت بينهما العرب؛ فجعلت التعم اسماً للإبل خاصة، أو الماشية التي فيها الإبل، وقد تذكّر أو توتّث، وجعلت الأنعام اسماً لأنواع المواشي من الإبل والبقر والغنم، حتّى إنّ بعضهم أدخل فيها الطّباء وحمير الوحش؛ تعلقاً بقوله تعالى: ﴿أُحِلَّتْ لَكُم بَهِيمَةُ الْأَنْعَامِ﴾ [المائدة: 1].

قال الراغب: «التَّعْمُ يختصّ بالإبل، وجمعه أنعامٌ، وسمّيت بذلك لأنّها من أعظم النعم عندهم⁽⁷⁾، لكن الأنعام تُقال للإبل والبقر والغنم، ولا يقال لها أنعام حتى يكون في جملتها

(1) المغني: 64.

(2) قال ابن هشام في المغني 63: «إذا عطف بعد الهمزة بـ (أو)، فإن كانت همزة التسوية لم يجز قياساً».

(3) قال ابن هشام في حديثه عن معاني «أو»: «والعاشر: التقريب؛ نحو (ما أدري أسلم أو ودّع). قاله الحريري وغيره». المغني: 94.

(4) زيادة من ب.

(5) في القاموس (حثّ): «حثّه عليه، واستحثّه وأحثّه وأحثّه وحثّته وحثّته: حثّه».

(6) العبارة في ب: «حروف التحضيض: ما دلّ على الحثّ على الفعل».

وقال ابن يعيش في بحث حروف التحضيض: «اعلم أنّ هذه الحروف مركبة، تدلّ مفرداتها على معنى، وبالضمّ والتركيب تدلّ على معنى آخر لم يكن لها قبل التركيب؛ وهو التحضيض، والتحضيض: الحثّ على الشيء، يُقال: حضضته على فعله: إذا حثّته عليه». شرح المفصل 44/8.

(7) في ب: «عند العرب».

الإبل»⁽¹⁾.

وقال ابن بري: «هو من التغليب؛ إذ غلبوا النعم على غيرها»⁽²⁾. فحينئذ لا فرق بينهما في الحقيقة، وكونها شاملة للظباء وحمر الوحش ليس من اللفظ، بل من جعل إضافة بهيمة إلى الأنعام؛ كلجين الماء، كما في الكشف⁽³⁾، لا أنه من مسماه كما توهمه المصنف.

ومن هنا علم ما في إقحام لفظ البهيمة من البلاغة؛ لما فيها من التنصيص على التعميم؛ لأنها لو لم تذكر لرُبما توهم أن المراد بها الإبل فقط.

وما في شرح الكشف للقطب من أنه للإجمال ثم للتفصيل، ليس بشيء. لأنه لم يعهد مثله في مضاف ومضاف إليه.

وفي درة التأويل⁽⁴⁾: «لَمْ قَالَ: ﴿شَقِيقُكُمْ مِمَّا فِي ظُهُورِهِ﴾ [التحل: 66] في سورة النحل، وقال في سورة المؤمنين: ﴿مِمَّا فِي ظُهُورِهِ﴾ [المؤمنون: 21]؟ والجواب: أن الأنعام في سورة التحل وإن أطلق لفظ جميعها، ظاهر في أن المراد بعضها، ألا ترى أن الدر لا يكون لجميعها، وإنما اللبن لبعض إناثها؟ فكأنه قال: وإن لكم في [بعض]⁽⁵⁾ الأنعام عبرة نسقيكم مما في بطونه، ولهذا ذهب من ذهب إلى أنه رد على النعم؛ لأنه يؤدي ما تؤديه الأنعام من المعنى، والمراد ما ذكرناه بالدلالة التي بينها، ولا كذلك في سورة المؤمنين؛ لأنه قال: ﴿شَقِيقُكُمْ مِمَّا فِي ظُهُورِهِمْ وَلِكُلِّ فِئَةٍ مِّنْهُمْ كَفِيرَةٌ كَثِيرَةٌ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ﴾⁽⁶⁾ وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلْكِ تُحْمَلُونَ [المؤمنون: 21-22]، فأخبر عما تنصف به أصناف النعم ذكورها وإناثها، فلم يحتمل أن يُراد بها البعض كما كان ثمة»⁽⁶⁾.

ومن ذلك توهمهم أن معنى بات: نام، وليس كذلك، بل معنى بات: أظله الميث وأجته الليل؛ نام أو لم ينم، يدل على ذلك قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَبِيتُونَ لِرَبِّهِمْ﴾ [الفرقان: 64] الآية، ويشهد له أيضاً قول ابن رُمَيْض⁽⁷⁾:

(1) مفردات ألفاظ القرآن: 815.

(2) حواشي ابن بري: 252.

(3) في الكشف 601/1: «وإضافتها إلى الأنعام للبيان، وهي الإضافة التي بمعنى (من)؛ كخاتم فضة، ومعناه البهيمة من الأنعام».

(4) هو «درة التزيل وغزة التأويل في بيان الآيات المتشابهات»: للخطيب الإسكافي (420 هـ).

(5) سقطت من الأصل.

(6) درة التزيل: 267.

(7) هو رُمَيْض بن رُمَيْض العبدي: أحد بني عنزة، شاعر جاهلي مقل. كذا ورد في ديوان الحماسة وشروحه

بأثوانِياماً وابنُ هِنْدٍ لم يَنَمْ بات يُقاسِها غَلامٌ كالزُّلْمِ⁽¹⁾
وتمامه:

خَدَلَجُ السَّاقِينِ خَفَافُ الْقَدَمِ قَذَلَفُهَا اللَّيْلُ لَسَوَاقٍ حُطَمِ
ليس براعي إبلٍ ولا غَنَمِ ولا بَجَزَارٍ على ظَهَرٍ وَضَمِ
مَنْ يَلْفَنِي يُودِ كَمَا أَوْدَتْ إِرَمُ⁽²⁾

وهذا الشعر لرُشيد- علم مصغّر من الرشد ضد الغي- بن رُبَيْض-: بضَمِّ الراء المهملة، وفتح الباء الموحدة، ثم ياء مثناة تحتية تليها ضاد معجمة، بصيغة المصغّر أيضاً.

وروى ابن المكرم⁽³⁾ في كتاب «الكناية»: أَنَّ معاوية لما رشح ابنه يزيد⁽⁴⁾ لولاية عهده، وكان عبد الله بن الزبير يرى أَنَّهُ أولى بالأمر منه، فلما قدموا مكة قال ابن الزبير لأهل مكة: هذا يزيد ابن أمير المؤمنين فسَلُّوه، وقصد أَنَّهُم لاكثر المسألة عليه إذا ردَّهم نسبه للخل وزهدوا فيه، فلما ألحوا في السؤال [فهم ذلك يزيد]⁽⁵⁾، وأخبر أباه بذلك وأنه من كيد ابن الزبير، فقال أبوه: تكفاه إن شاء الله تعالى. وقال لابن الزبير: أنت أعلم بأهل مكة وأدرى بقريش من يزيد، فاقبض المال واقتسمه فيهم كما تريد. فَأَتَتْهُ قريش حتى أضجرت⁽⁶⁾ه، وكان لُبُخْلٍ يصعب عليه خروج المال من يده، فما زال حتى صار ذميماً فيهم، ومعاوية وابنه محمودين، فَسَرَّهما ذلك، فلما أمسوا نزل ابن الزبير يرتجز ويقول⁽⁷⁾:

يَلْفُهَا اللَّيْلُ بعَصَلْبِي مهاجر ليس بأعرابي

التالي ذكرها، وسط الآلي 729/2.

- (1) الرجز لابن رميض في ديوان الحماسة 198/1 وشرحه للمرزوقي 354/1 وشرحه للتريزي 334/1. وبلا نسبة في تصحيح التصحيف: 147 واللسان (زلم).
- (2) البيت الأخير سقط من ب. وانظر المراجع في الحاشية السابقة.
- (3) هو ابن منظور صاحب «لسان العرب»، وقد سبقت ترجمته.
- (4) هو يزيد بن معاوية بن أبي سفيان الأموي (64 هـ): ثاني ملوك الدولة الأموية في الشام، ولي الخلافة بعد أبيه (سنة 60 هـ)، وأبى البيعة له عبد الله بن الزبير. سير أعلام النبلاء 81/5، الأعلام 189/8.
- (5) زيادة من ب.
- (6) العبارة في ب: «ففعّل حتى أضجرت قريش».
- (7) العبارة في ب: «ثم جعل ابن الزبير يرتجز ويقول»، والرجز بلا نسبة في اللسان (عصلب).

يعرّض بمعاوية لأنه لم يهاجر، فلما سمعه⁽¹⁾ يزيد قال:

بأثوا نياماً وابن هند لم ينم

.... إلى آخره، وأعجب بذلك لما فيه من التعريض بابن الزبير.

وكان يتمثل به غيره، ففي «مجمع البيان»: أنَّ رجلاً من ربيعة يُقال له الحطيم بن هند البكري، أقبل حتّى أتى النبي ﷺ وحده، وخلف خيله خارج المدينة، فقال: إلّا تدعو يا محمد؟ وكان النبي ﷺ قال لأصحابه قبيله: يدخل عليكم اليوم رجل من ربيعة، يتكلّم بلسان الشيطان، فلما أجابه النبي ﷺ قال: أنظرني لعلّي أسلم، فلي من أشاوره. فخرج من عنده، فقال ﷺ: دخل بوجه كافر، وخرج بوجه غادر. فمرّ بسرح لأهل المدينة فساقه وانطلق به، وهو يرتجز بقوله: يلقّها... إلى آخره.

وصحّح البلاذري⁽²⁾ أنّه للحطيم: وهو شريح بن ضبيعة بن عمرو بن مرثد، أحد بني تغلب، وهو ممّن أسلم وارتدّ بعد وفاة النبي ﷺ.

واستعمال المبيت في أحد فرديه بقرينة تدلّ عليه، غير بعيد.

ومن ذلك توهمهم أنّ القَيْئَةَ: المُغْنِيَةَ خاصّةً، وهي في كلام العرب الأُمّة؛ مغنية كانت أو غير مغنية.

وقتيده ابن السكيت بالأُمّة البيضاء⁽³⁾، واستعماله بمعنى المغنية كثير في كلام العرب نظماً ونثراً⁽⁴⁾. وفي الحديث: كان لعبد الله بن خطل⁽⁵⁾ قيتان تغنيان.

وفي القاموس: «القَيْئَةُ: المُغْنِيَةُ، أو أَعَمُّ»⁽⁶⁾. وهو تخصيص للعامّ بأحد فرديه، أو من المجاز

(1) في ب: «بلغ».

(2) هو أحمد بن يحيى بن جابر بن داود البلاذري (279 هـ): مؤرخ، جغرافي، نسابي، من تصانيفه: «فتوح البلدان» و«أنساب الأشراف». سير أعلام النبلاء 538/10، الخزائن 360/3، الأعلام 267/1.

(3) قال ابن السكيت - كما في «تهذيب الألفاظ» 478/1 - «والقَيْئَةُ: الأُمّة الوُضِيَّةُ البيضاء، والجمع قَيْئَاتٌ وقِيَانٌ. قال: وسمعت أبا عمرو يقول: كلُّ أمةٍ قَيْئَةٌ؛ مغنيةٌ كانت أو غير مغنية».

(4) انظر اللسان والتاج (قين).

(5) عبد الله بن خطل: كان أحد مشركي قريش الأشداء على الإسلام، وكانت له جارتان تغنيان بهجاء رسول الله ﷺ. الطبقات الكبرى 100/2.

(6) القاموس (قين).

المشهور، فلا وجه لإنكاره.

ومن ذلك توهمهم أنَّ الرَّاحِلَةَ تختصُّ بالناقة النجبية، وليس كذلك، بل الرَّاحِلَةُ تقع على الجملة والناقة، والهاء فيها هاء المبالغة.

هذا قولٌ لبعض أهل اللغة⁽¹⁾، وذهب الجوهري إلى أنَّ «الرَّاحِلَةَ: هي الناقة التي تُصْلَحُ لأن تُرْحَلَ»⁽²⁾. قال: «ويقال: الرَّاحِلَةُ: المَرْكَبُ من الإبل؛ ذكراً كان أو أنثى»⁽³⁾.

فقد عرفت أنَّه أمرٌ مختلف فيه عندهم، وكون الهاء في (فاعلة) بمعنى مفعول للمبالغة؛ بناء على أنَّه لا يجوز تأنيثه، كما نصَّ عليه سيويوه وغيره⁽⁴⁾، وفيه (534) كلام في شروح الكتاب.

البهيم: اللَّون الخالص الذي لا يخالطه لون آخر⁽⁵⁾. سواء كان أبيض أم أسود أم غيره، وهذا أيضاً قولٌ لبعض أهل اللغة⁽⁶⁾، وخَصَّه بعضهم بالأسود. وفي القاموس وغيره: «البهيم: الأسود»⁽⁷⁾. وبه جرى الاستعمال، فليس ما أنكره بمنكر.

[الطويل]

فبينما نسوسُ الناس والأمر أمرنا إذا نحن فيهم سُوقَةٌ تَنْصَفُ⁽⁸⁾

ذكر أهل التاريخ أنَّه لما قَدِمَ سعد بن أبي وقاص القادسية أميراً، أتته حُرْقَةُ بنت النعمان بن المنذر مع جوارٍ لها زُيَّهِنَّ كَرِيْهًا، تَطْلُبُ صِلَتَهُ، فَلَمَّا وَقَفْنَ بَيْنَ يَدَيْهِ قَالَ: أَيْتَكُنْ حُرْقَةُ؟ فالت: هي أنا حُرْقَةُ، فما تكرارك للاستفهام عني؟ إِنَّ الدُّنْيَا دارُ زَوَالٍ، وإِنِّهَا لا تدوم على حال، تنتقل

(1) منهم ابن قتيبة، انظر تهذيب اللغة واللسان (رحل).

(2) الصحاح (رحل).

(3) الصحاح (رحل).

(4) قال سيويوه في باب «ما يكون مذكراً يوصف به المؤنث» 385/3: «وسألته عن قولهم: موت مائت، وشغل شاغل، وشعر شاعر، فقال: إنما يريدون المبالغة والإجادة، وهو بمنزلة قولهم: هم ناصب، وعيشة راضية، في كل هذا». وانظر الخزانة 355/4.

(5) تمام قول الحريري: «ومن هذا النمط أيضاً توهمهم أنَّ البهيم نعتٌ يختصُّ بالأسود؛ لاستماعهم: ليل بهيم، وليس كذلك، بل البهيم: اللون ...».

(6) انظر الأساس واللسان (بهيم).

(7) القاموس (بهيم).

(8) استشهد الحريري بهذا البيت على أنَّ «السُّوقَةَ» معناها الرعيَّة، وليست اسماً لأهل السوق. وقد سبق تخريجه، في ص 305.

بأهلها انتقلاً، وتعقبهم بعد حال حالاً، إنا قد كُتِّمنا ملك هذه الأرض قبلك، يُجيبني إلينا خراجها، ويُطيعنا أهلها، فلما أدبر الأمر وانقضى، صاح بنا صائح الدهر فصدَّعَ عَصَانَا، وَشَتَّتْ مَلَأَنَا، وكذلك الدهر يا سعد، إنه ليس من قومٍ في يُسرة، إلَّا والدهر يُعَقِّبهم عسرة. ثم أنشأت تقول من شعر لها⁽¹⁾:

فينا نسوسُ النَّاسَ والأمرُ أمرُنا إذا نحنُ فيهم سُوقَةٌ نَتَنَصَّفُ

فأفَ لدُنْيَا لا يدومُ نعيمُها تَقَلَّبُ تَارَاتِ بنا وتَصَرَّفُ

فقال سعد: قاتلَ اللهُ عديَّ بنَ زيدٍ، كأنه ينظر لهذه وهو يقول⁽²⁾: [الخفيف]

إِنَّ لِلدَّهْرِ صَوْلَةً فَاحْذَرْنَهَا لَا تَبِيْتَنَّ قَدْ أَمِنْتَ الدُّهُورَا

كَمْ يَبِيْتُ الْفَتَى مُعَاْفَى فَيَرْدَى وَلَقَدْ كَانَ آمِنًا مَسْرُورَا⁽³⁾

ثم أكرمها وأحسنَ جائزتها، فقالت [تدعو له]⁽⁴⁾: لا جعل الله لك إلى لئيم حاجة، ولا زالت عندك لكريم حاجة، ولا نزع الله عن عبدٍ صالح⁽⁵⁾ نعمةً إلَّا جعلك سبباً لردِّها عليه. ثم خرجت فقيل لها: ما صنع بك الأمير؟ فقالت:

حَاطَ لِي ذِمَّتِي وَأَكْرَمَ وَجْهِي إِنَّمَا يُكْرِمُ الْكَرِيمَ الْكَرِيمُ

وقد روي «نسوق» موضع «نسوس»: وهو من السياسة. و«نتنصف»: نخدم. و«السُّوقَة»: ما عدا الملك مطلقاً، لا أهل السوق فقط⁽⁶⁾، وهم (سوقيَّة) بياء النسبة. وفي «الكلم النوابع»: «السُّوقِيَّة كِلَابٌ سَلَوَقِيَّة!»⁽⁷⁾.

ومنه توهمهم أَنَّ (هوى) لا يُستعمل إلَّا في الهبوط، وليس كذلك، بل معناه الإسراع

(1) الشعر والخبر كاملاً في شرح شواهد المغني للسيوطي 723/2، والخزاة 68/7.

(2) البيتان في ديوان عدي بن زيد: 179 ورواية الثاني فيه:

(3) قد ينالم الفتى صحيحاً فيردى ولقد بات آمناً مسروراً في ب: «ولقد بات».

(4) زيادة من ب.

(5) في ب: «سايغ».

(6) اللسان (سوق).

(7) الكلم النوابع: 41 أ.

الذي يكون في الصعود والهبوط، وفي حديث البراق: «فانطلق يهوي به»⁽¹⁾؛ أي: يُسرع. وذكر أهل اللغة أنَّ مصدر الصعود (الهَوِيَّ) بضَمِّ الهاء، ومصدر الهبوط (الهَوِيَّ) بفتحها.

ليس هذا ممَّا اتفقوا عليه، بل هو قول لبعض أهل اللغة⁽²⁾. وفي شرح أشعار هذيل للإمام المرزوقي: «قال الأصمعي: يقال: هوت العقاب: إذا انقضت لغير الصيد، وأهوت: إذا انقضت له، وقيل: هما بمعنى، وقال بعضهم: هَوِي يهوى هَوِيًّا -بفتح الهاء- من أعلى إلى أسفل، وبضَمِّها بعكسه»⁽³⁾.

• • •

ثمَّ إنَّ المصنَّف [رحمه الله]⁽⁴⁾ جرى على نهج أهل العربية، فختَّم كتابه بمسائل تتعلق برسم الخط، فأفاد وأجاد، رَوَّحَ الله روحه. قال مبتدئاً بالبسملة تيمناً وبركاً، وهو من حسن صنيعه:

ويكتبون «بسم الله» بحذف الألف أينما وقع، وحيثما اعترض، فيوهمون فيه.

يعني أنَّه لا تحذف ألفه إلَّا في البسملة خاصَّة، وعند حذف المتعلِّق، وهذا أيضاً مختلف فيه⁽⁵⁾. فقال الكسائي: لا تشترط الإضافة إلى اسم الجلالة، فيحذفها في نحو قوله: باسم القاهرة⁽⁶⁾، واشترط بعضهم الإضافة إلى لفظ الجلالة من الله، وعدم ذكر المتعلِّق.

وأما اشتراط تمام البسملة، ففي شرح التسهيل فيه نظر، وكذا اشتراط كونه واقعاً في الابتداء، كما قاله المصنَّف.

على أنَّ بعضهم ذهب إلى أنَّه لا حذف في «بسم الله»، وإنَّما هو على لغة من يقول في (اسم): (سِم) بلا همز في أوَّلِهِ، ولمَّا دخلت عليه الباء خُفِّفَ بتسكين السين المحرَّكة⁽⁷⁾.

(1) هو حديث طويل، والعبارة المستشهد بها وردت في النهاية 284/5 حيث قال: «ومنه حديث البراق: ثمَّ انطلق يهوي؛ أي: يسرع». أمَّا في صحيح البخاري، كتاب الصلاة 136/1 فقد وردت العبارة في حديث الإسراء كما يلي: «ثمَّ انطلق بي، حتى انتهى بي إلى سدره المنتهى».

(2) في اللسان (هوا): «قال ابن بري: ذكر الرياشي عن أبي زيد: أنَّ الهَوِيَّ -بفتح الهاء- إلى أسفل، وبضَمِّها إلى فوق».

(3) انظر شرح أشعار الهذليين للسكري 108/1 واللسان (هوا).

(4) زيادة من ب، ط.

(5) انظر جمل الزجاجي: 271 والدَرَ المصون 21/1 ومجموعة الشافية 382/1.

(6) وإلى هذا ذهب الأخفش أيضاً، انظر الدَرَ المصون 21/1 والهمع 318/6.

(7) هذا ماذهب إليه النحاس في إعراب القرآن 167/1، وانظر الحاشية السابقة.

تحذف الألف من (ابن) إذا وقع صفة بين علمين من الأعلام؛ الأسماء والكنى.

هذا أيضاً ممّا اختلف فيه⁽¹⁾، فمنهم من لم يحذف مع الكنية، ومنهم من اشترط اشتهاؤه بها. وأمّا إذا وصف باسم الأب الأعلى فعند المصنّف كغيره لا تحذف. وفي شرح التسهيل: الصحيح أنها تحذف، وأنشد سيويه:

.....
أو مثل أسرة منظور بن سيار⁽²⁾

ومنهم من جوّز الحذف إذا نُسب للأُمّ، وعندني أنّه إذا اشتهر بها، أو لم يُنسب لغيرها، كـ «عيسى ابن مريم» جاز، واشترط بعضهم ألا يكون في أول السطر⁽³⁾.

وممّا يوهمون فيه كتبهم: (الحيوة) و(الصلوة) و(الزكوة) بالواو في كلّ موطن.

وهو كذلك ما لم تُضف أو تُثَنّ، وكتابتها بالواو، وكذلك يرسم المصحف⁽⁴⁾، وأمّا في غيره فمن الناس من يكتبها بالألف مطلقاً على القياس⁽⁵⁾، وكلام ابن مالك مخالف لهذا، فإنّه يقتضي أنّ كتابتها بالواو قياسية؛ لأنّ من العرب من يفخمها فينحو بها نحو الواو⁽⁶⁾، فجاء رسمها على ذلك، وفيه تفصيل في شرح الرائية⁽⁷⁾.

ومن ذلك أنّهم إذا ألحقوا (لا) بـ (أن) حذفوا النون في كلّ موطن، وليس كذلك على عمومه.

(1) انظر الهمع 318/6.

(2) عجز بيت لجريز، صدره في ديوانه: 312:

جنني بمثل بني بذر لقومهم
والكتاب 94/1، و170.

(3) انظر الهمع 310/6.

(4) العبارة في ب: «وكتابتها بالواو في المصحف». وانظر أدب الكاتب: 274 واللباب 2/488.

(5) انظر جمل الزجاجي: 278.

(6) الكشف 40/1 واللسان (حيا).

(7) «الرائية»: قصيدة في علم الخط ألفها ابن البواب (413 هـ)، شرحها برهان الدين بن عمر الجعبري (732 هـ). الكشف 2/1339.

كما فصله المصنّف⁽¹⁾، وهو أيضاً ممّا اختلف فيه علماء الرسوم⁽²⁾، فقليل: تكتب دائماً موصولة، وقيل: تكتب دائماً مفصولة، وقيل: إن كانت عاملة وُصلت وإلا فُصلت⁽³⁾، ومنهم من قال: إن أدغمت بغنة فُصلت وإلا وُصلت.

ثمّ قال في الفعل المجهول من نحو (عاود) و(طاوع): إنه يُرسم بواوين ولا يدغم، نحو: وُوري، وشُور، وغُود، وطُوع، ليعلم بذلك أنّ إحدى الواوين أصلية، والأخرى هي المنقلبة عن ألف فاعل، وكذلك يجب إبرازها في اللفظ بأن يُلبث على الأولى منها لبنة ما، ثم يلفظ بالثانية.

من غير إدغام؛ لأنّ أوّل المدين إذا كان مُبدلاً من مدّة لزوماً لم يجر إدغامه؛ كالفعل المجهول من (قاول) تقول فيه: (قُول) بدون إدغام، لثلاثاً يلبس فوعِل بفُعْل⁽⁴⁾، فيلبس باب المفاعلة باب التفعيل، ولهذا رُسم بواوين ليطابق الخطّ اللفظ، ويكون لباسه غير قصير عن قامته، وهذه فائدة نفيسة صرّفت⁽⁵⁾.

وعلى هذا ينشد بيت جرير - من قصيدة له في هجو الأخطل⁽⁶⁾ -:

بَانَ الْخَلِيطُ وَلَوْ طُوعَتْ مَا بَانَ وَقَطَّعُوا مِنْ حِبَالِ الْوَصْلِ أَقْرَانَا
حَيَّ الْمَنَازِلَ إِذْ لَا نَبْتَغِي بَدَلًا بِالْذَّارِ دَارًا وَلَا الْجِيرَانِ جِيرَانَا
قَدْ كُنْتُ فِي أَثَرِ الْأَظْعَانِ ذَا طَرَبٍ مَدْرَعًا مِنْ حِذَارِ الْبَيْنِ أَحْزَانَا

(1) مفاد ما فصله الحريري: أنّ الصواب أن يعتبر موقع أن، فإن وقعت بعد أفعال الرجاء والخوف والإرادة كتبت بإدغام النون.. وإن وقعت بعد أفعال العلم واليقين أظهرت النون؛ لأنّ أصلها (أنّ) المشددة وقد خففت، وإن كان وقوعها بعد أفعال الظن جاز إثبات النون وإدغامها؛ لاحتمالها في هذا الموطن أن تكون هي الخفيفة في الأصل، والمخففة من الثقيلة.

(2) في ب: «على الرسم».

(3) في الهمع 322/6: «علل ابن الضائع بأن الناصبة شديدة الاتصال بالفعل؛ بحيث لا يجوز أن يفصل بينهما وبينه، والمخففة بالعكس؛ بحيث لا يجوز أن تتصل به، فحسن الوصل في تلك، والفصل في هذه خطأ». وانظر الجني الداني: 510 ومجموعة الشافية 379/1 واللباب 491/2.

(4) في ب: «بفاعل».

(5) انظر المنصف 264/1.

(6) وردت العبارة في ب بعد البيت الأول.

إِنَّ الْعُيُونَ الَّتِي فِي طَرْفِهَا مَرَضٌ قَتَلَنَنَا ثُمَّ لَمْ يُحْيَيْنَا قَتْلَانَا

يَضْرَعْنَ ذَا اللَّبِّ حَتَّى لَا حَرَكَ بِهِنَّ وَهُنَّ أَوْعَفُ خَلْقِ اللَّهِ أَرْكَانًا⁽¹⁾

وهي قصيدة طويلة. و«بان»: بمعنى بُعد، و«الخليط»: بمعنى⁽²⁾ المخالط من الأحبة. وقوله: «ولو طروعت»؛ أي: ولو أطاعوني وسمعوا ما قلته لهم، لم يبعدوا ويرتحلوا. وقوله: «وقطعوا» إلى آخره: استعارة تمثيلية لقطع العلائق المعنوية. والأقران: جمع قرْن؛ وهو الحبل المفتول⁽³⁾.

ثم قال (المصنف)⁽⁴⁾: إن زاد المقصور على الثلاثة يكتب بالياء، إلا أن يكون قبل آخره ياء، فيكتب بالألف لثلاث ياءين؛ وذلك نحو: العليا والدنيا.

هذا هو المشهور، وفيه ثلاثة مذاهب⁽⁵⁾:

أحدها: هذا.

والثاني: أن يكتب بالألف مطلقاً؛ نظراً إلى لفظه، كما نقله ابن عصفور عن الفارسي.

والثالث: أن يختار الياء فيما ذكر، ويجوز الألف أيضاً، ورَحَّجَه بعضهم باختيار الزجاجي: أنه إذا أشكل شيء من هذا يكتب بالألف، فلهم فيه اختلاف.

وقوله في «يحى» علماً أنه شاذ، قد ذهب المبرّد إلى خلافه، وأنه يقاس عليه كل علم يحكيه؛ ك(أعبي) لو سُمِّي به⁽⁶⁾.

ولم يشذ عنه إلا قولهم للمتوعد: جاء ينفض مَذْرُوءِهِ - وهو طرف الألية - فشتوه بالواو؛ لأجل أنه حين لم يلفظ بمفرده مُتَّيَز عن نوعه.

(1) الأبيات من قصيدة لجرير في ديوانه 160/1، والبيت الأول في الخصائص 95/1 والمنصف 263/1 وتهذيب الخواص: 228.

(2) سقطت من ب.

(3) القاموس (قرن).

(4) زيادة من ب.

(5) انظر المذاهب الثلاثة في الهمع 337/6، وانظر جمل الزجاجي: 271.

(6) الهمع 336/6 ومجموعة الشافية 383/1.

هذا قول أبي عبيدة⁽¹⁾، وقال ابن قتيبة راداً عليه: ليس المذروان فرعي الألتين حسب، بل هما الجانبان من كل شيء⁽²⁾. تقول العرب: جاء فلان يضرب أصدره، ويُفَضُّ مِذْرُوئِهِ؛ وهما منكبا. وذكر أَنَّ رجلاً من فصحاء العرب يقول: قَتَعَ الشَّيْبُ مِذْرُوئِهِ، يريد جانبي رأسه - وهما فَوْدَاهُ - وإنما سَمَّيا بذلك لأنهما يَذْرَيَانِ؛ أي: يَشِييانِ⁽³⁾، والذَرى: الشيب، قال: وهذا أصل هذا الحرف، ثم استُعير للمنكبين والألتين والطرفين من كل شيء.

قال أمية بن عائذ الهذلي⁽⁴⁾ يذكر فرساً له⁽⁵⁾: [المقارب]

على فرسٍ هَتَّافَةِ المِذْرُوئِ — من زوراء مُضْجَعَةٍ في الشَّمالِ⁽⁶⁾
أراد فرساً⁽⁷⁾ يتنفض طرفاها، وكونه لم يلفظه بواحد قول أيضاً⁽⁸⁾، ولهم فيه قول آخر حكاه في القاموس؛ وهو أَنَّهُ سُمِعَ منهم «مِذْرَى»: واحد له⁽⁹⁾، ولكل وجهة.

وإنما فَرَّقَ بين (كلا) و(كلتا) في رسم الخط؛ لأنَّ (كلتا) رباعية.

في التسهيل: أنهم رسموها بالألف، والقياس أن تكتب بالياء، وأما (كلا) فواوَي، ورسموه بالألف على القياس⁽¹⁰⁾.

[المقارب]

- (1) انظر أمالي القالي 201/1 وتهذيب اللغة والصاح (ذرا) والتاج (ذرو).
- (2) قال ابن قتيبة في أدب الكاتب: 602: «وقالوا: مِذْرَوَان، والأصل: مِذْرَيَان؛ وهما فرعا كل شيء، جاء بالواو لأنه بُني مثنًى، ولم يأتِ واحد فِئْتَنى عليه».
- (3) اللسان (ذرا).
- (4) هو أمية بن أبي عائذ الغمري (نحو 75هـ): شاعر أدرك الجاهلية وعاش في الإسلام، له قصائد في عبد الملك بن مروان. الخزانة 421/1، الأعلام 22/2.
- (5) في ب: «يتذكر قوساً له».
- (6) في ب: «على عجس». والبيت لأمية بن عائذ الهذلي كما في ديوان الهذليين 185/2، وفيه: «على عجس هَتَّافَةً»، وانظر: أمالي القالي 201/1 وتهذيب اللغة (ذرا) والتنبيه على أوهام أبي علي القالي في أماليه: 62 واللسان (ذرا) والتاج (ذرو).
- (7) في ب: «قوساً».
- (8) المقتضب 191/1 و163/2 والارتشاف 260/1.
- (9) قال في القاموس (ذرا): «والمِذْرَوَان -بالكسر-: أطراف الألية، بلا واحد أو هو المِذْرَى».
- (10) التسهيل: 334.

وَمَنْ ظَنَّ مِمَّنْ يُلَاقِي^(١) الْحُرُوبَ أَلَّا يُصَابَ فَقَدْ ظَنَّ عَجْزًا

هو بيت من قصيدة للخنساء تبكي قومها، وهي^(٢) تماضر بنت عمرو بن الشريد. والقصيدة هي هذه:

تَعَرَّفَنِي الدَّهْرُ نَهْسًا وَحَزًّا وَأَوْجَعَنِي الدَّهْرُ قَرْعًا وَعَمْرًا^(٣)
وَأَفْنَى رِجَالِي فَبَادُوا مَعًا فَأَصْبَحَ قَلْبِي بِهِمْ مُسْتَفْزَرًا
كَأَنَّ لَمْ يَكُونُوا حِمًى يُتَّقَى إِذِ النَّاسُ إِذْ ذَاكَ مَنْ عَزَّ بَزًّا
وَكَانُوا سَرَّاءَ بَنِي مَالِكٍ وَزَيْنَ الْعَشِيرَةِ فَخْرًا وَعِزًّا^(٤)
وَهُمْ فِي الْقَدِيمِ أَسَاءُ الْعَدِي سَمِ وَالْكَائِنُونَ مِنَ الْخَوْفِ حِزًّا
وَهُمْ مَنَعُوا جَارَهُمُ وَالنَّسَا ، يَحْفِزُ أَحْشَاءَهَا الْخَوْفُ حَفْزًا
غَدَاةَ لَقُوهُمْ بِمَلْمُومَةٍ رَدَّاحٍ تُغَامِرُ لِلْأَرْضِ رِكْزًا
بِبيضِ الصَّفَاحِ وَشُمْرِ الرَّمَّاحِ فَبِالْبَيْضِ ضَرْبًا وَبِالشُّمْرِ وَخَزَا
وَخَيْلٍ تَكْدُسُ بِالْدَارِ عَيْنَ وَتَحْتَ الْعِجَاجَةِ يَجْمِزُنْ جَمْرًا
جَزَزْنَا نَوَاصِي فُرْسَانِهَا وَكَانُوا يَظُنُّونَ أَلَّا تُجَزَّا
وَمَنْ ظَنَّ مِمَّنْ يُلَاقِي الْحُرُوبَ أَلَّا يُصَابَ فَقَدْ ظَنَّ عَجْزًا
نَعِيفٌ وَنَعَرَفُ قَدْرَ الْجَوَارِ وَنَتَّخِذُ الْحَمْدَ وَالْمَجْدَ كَنْزًا^(٥)

وقوله: «ألا يصاب» روي: «بألا يصاب». قال ابن الشجري في أماليه: «الباء في قوله «بألا يصاب» زائدة؛ كما زيدت في قوله تعالى ﴿أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ بَرُّهُ﴾ [العلق: 14]، ولو أسقطتها لكان

(1) في ب: «يصيب».

(2) في ب: «واسمها».

(3) في ب: «وأوجعني القهر».

(4) في ب: «مجداً وعزاً».

(5) القصيدة في ديوان الخنساء: 88.

النصف الثاني مخروماً، والخرم يكون في أوّل البيت، وفي النصف الثاني يكون قليلاً، و(أن) يجوز أن تكون مصدرية، وأن تكون مخففة من الثقيلة»⁽¹⁾.

وفي ادّعائه الخرم⁽²⁾ نظر؛ لأنه إذا كان مدوّراً⁽³⁾ لا خرم فيه.

والمصنّف تمثل به لنفسه بمعنى: لكلّ جواد كبوة، ومن صنّف فقد استهدف؛ فلا يخلو من طعن الطاعنين، فإن توهم السلامة من ذلك كان توهمًا فارغاً، وظنّاً باطلاً، كما أنّ من دخل الحروب وقارع الأبطال، وظنّ ألاّ يصاب بشيء من الضرب والطعن ونحو ذلك، فقد ظنّ ظنّاً باطلاً، فسّمّاه عجزاً تجوّزاً، والمراد بالعجز عجز الناس عنه، وظنّه ذلك لا يليق بعاقل⁽⁴⁾.

وقد نجز ما أوردناه، وتحلّى بحلى الكمال ما قصدناه، والحمد لله وحده على مزيد الإنعام، في المفتوح والختام، وعلى أفضل الرسل أفضل الصلاة وأزكى السلام، وعلى آله وصحبه الكرام.

ووافق الفراغ من كتابة هذه النسخة المباركة، في يوم الثلاثاء المبارك عاشر شهر ذي القعدة الحرام من شهور سنة ثمانٍ وثمانين وألف، على يد كاتبها الفقير إلى رحمة ربّه وعفوه: محمد بن يوسف بن علي بن أبي جميل، القاهري منشأ، الشافعي مذهباً، الأشعري عقيدة، الأزهري سكناً ومجاورة، وغفر الله له ولوالديه ولمشايعه وإخوانه ومحبيه، ولكلّ المسلمين والمسلمات، المؤمنين والمؤمنات، الأحياء منهم والأموات، إنك سميع قريب مجيب الدّعوات، والحمد لله وحده، وصلى الله على من لا نبيّ بعده، محمد النبيّ الأمي وعلى آله وصحبه وسلم. وقال:

أَقْسَمْتُ بِاللّهِ عَلَى كُلِّ مَنْ أَبْصَرَ خَطِي حَيْثَمَا أَبْصَرَهُ

أَنْ يَدْعُوَ الرَّحْمَنَ لِي بِالرِّضَى وَعَفْوِهِ الشَّامِلَ وَالْمَغْفِرَةَ

• • •

(1) أمالي ابن الشجري 250/1.

(2) الخرم: هو حذف أوّل الوند المجموع من أوّل تفعيلة في البيت، فلا يكون إلّا في البحور التي أوّل تفاعيلها

«مفعولن» أو «مفاعيلن» أو «مفاعلتن». كتاب القوافي: 69.

(3) المدوّر: هو الذي يلتقي شطره الأوّل والثاني في كلمة واحدة.

(4) قوله: «وظنّه ذلك لا يليق بعاقل» ليس في ب.

الفهارس

1. فهرس الآيات

السورة	نص الآية	رقمها	الصفحة
2 - البقرة	ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ	17	122
2 - البقرة	يَتْلُوهُ حَقٌّ تِلَاوَتِهِ	121	90
2 - البقرة	وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا	143	429
2 - البقرة	وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنِ اتَّقَى	189	225
2 - البقرة	وَالْمُطَلَّقَاتُ يَرَیْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ	228	441
2 - البقرة	وَالَّذِينَ يَتُوفُونَ مِنْكُمْ وَيُذِرُونَ أَزْوَاجًا	234	267
2 - البقرة	لَا يَبِيعُ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَاعَةٌ	254	502
2 - البقرة	لَا تَفْرُقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ رُسُلِهِ	285	234
3 - آل عمران	أَلَمْ يَكُنْ لِلَّهِ الْإِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ	2-1	459
3 - آل عمران	إِنَّ اللَّهَ لَا يُخْلِفُ الْمِيعَادَ	9	395
3 - آل عمران	وَنَزَّلُكَ مِنْ تَشَاءٍ بِغَيْرِ حِسَابٍ	27	477
3 - آل عمران	أَنِّي لَكَ هَذَا	37	237
3 - آل عمران	فَيَكُونُ طَيْرًا بِإِذْنِ اللَّهِ	49	390
3 - آل عمران	وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا	105	397
3 - آل عمران	يَقُولُونَ بِأَفْوَاهِهِمْ	167	250
4 - النساء	ذَلِكَ أَذْنَىٰ أَلَّا تَعُولُوا	3	431
4 - النساء	فَإِنْ أَتَيْنَ بِفَاحِشَةٍ فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ	25	269
4 - النساء	يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا	73	498
4 - النساء	وَمَنْ يَكْسِبْ خَطِيئَةً أَوْ إِثْمًا	112	345
4 - النساء	وَيَأْتِ بِآخَرِينَ	133	356
4 - النساء	مُذَبِّبِينَ بَيْنَ ذَلِكَ	143	234
4 - النساء	فَإِنْ كَانَتَا اثْنَتَيْنِ	176	154
5 - المائدة	أُحِلَّتْ لَكُمْ بَهِيمَةُ الْأَنْعَامِ	1	504
5 - المائدة	فَعَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ	52	293

السورة	نص الآية	رقمها	الصفحة
5 - المائدة	ثُمَّ عَمُوا وَصَمُوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ	71	339
5 - المائدة	يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءٍ إِنْ تُبَدَّ لَكُمْ	101	475
5 - المائدة	نُرِيدُ أَنْ نَأْكُلَ مِنْهَا	113	128
6 - الأنعام	هَذَا رَبِّي	78	163
6 - الأنعام	كُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ	141	223
6 - الأنعام	ثَمَانِيَةَ أَزْوَاجٍ مِنَ الضَّأْنِ اثْنَيْنِ	143	484
7 - الأعراف	مَا مَنَعَكَ إِلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ	12	299
7 - الأعراف	لَا يَتَّبِعُهُمْ مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ وَمِنْ خَلْفِهِمْ	17	457
7 - الأعراف	وَقَالَتْ أُولَاهُمْ لِأَخْرَاهُمْ	39	366
7 - الأعراف	وَلَمَّا سَقَطَ فِي أَيْدِيهِمْ	149	370
7 - الأعراف	اِثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا	160	203
8 - الأنفال	إِنَّ شَرَّ الدَّوَابِّ عِنْدَ اللَّهِ الصُّمُّ الْبُكْمُ	22	177
8 - الأنفال	نِعْمَ الْمَوْلَى وَنِعْمَ النَّصِيرُ	40	403
8 - الأنفال	وَالرُّكْبَ أَصْفَلَ مِنْكُمْ	42	365
9 - التوبة	وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ	6	186
9 - التوبة	إِنَّمَا الْمَشْرِكُونَ نَجَسٌ	28	210
9 - التوبة	فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ	34	394
9 - التوبة	وَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً	36	192
9 - التوبة	لَمَسْجِدَ أُسَسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ	108	277
9 - التوبة	الَّتَابِعُونَ الْعَابِدُونَ الْحَامِدُونَ	112	144
10 - يونس	وَجَرَيْنِ بِهِمْ بِرِيحٍ طَيِّبَةٍ. جَاءَتْهَا رِيحٌ عَاصِفٌ	22	286
10 - يونس	فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ	71	247
11 - هود	مِنْ كُلِّ زَوْجَيْنِ اثْنَيْنِ	40	484
11 - هود	يَوْمَ يَجْمُوعُ لَهُ النَّاسُ	103	249
12 - يوسف	وَإِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِنْ دُبُرٍ	27	147
12 - يوسف	يُوسُفُ أَعْرَضَ عَنْ هَذَا وَاسْتَغْفِرِي لِذَنْبِكِ	29	79
12 - يوسف	مَا هَذَا بَشَرًا إِنْ هَذَا إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ	31	57

السورة	نص الآية	رقمها	الصفحة
12 - يُوسُف	فَأَرْسِلْ مَعَنَا أَخَانَا نَكْتَلْ	63	261
12 - يُوسُف	مَنْ وَجَدَ فِي رَحْلِهِ فَهُوَ جَزَاؤُهُ	75	298
12 - يُوسُف	ثُمَّ اسْتَخَرُ جَهَا مِنْ وَعَاءِ أَخِيهِ	76	298
12 - يُوسُف	إِنَّمَا أَشْكُو بَثِّي وَخُزْنِي إِلَى اللَّهِ	86	345
12 - يُوسُف	لَا تَتْرِبْ عَلَيْكُمْ	92	246
13 - الرعد	جَنَّاتٍ عَذْنٍ يَدْخُلُونَهَا وَمَنْ صَلَحَ مِنْ آبَائِهِمْ	23	117
13 - الرعد	أَمْ تُبَيِّنُونَ بِنَا لَا يَعْلَمُ فِي الْأَرْضِ	33	363
14 - إبراهيم	مُخْلَفٌ وَعِدهُ رُسُلُهُ	47	75
15 - الحجر	وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهِمْ حِجَابًا	74	285
16 - النحل	أَتَى أَمْرُ اللَّهِ	1	88
16 - النحل	نُفِيقُكُمْ مِمَّا فِي بُطُونِهِ	66	505
17 - الإسراء	سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا	1	106
17 - الإسراء	إِنْ قَتَلْتُمْ كَانَ خَطِئًا كَبِيرًا	31	345
17 - الإسراء	وَمَا جَعَلْنَا الرُّؤْيَا الَّتِي أَرَيْنَاكَ إِلَّا فِتْنَةً لِلنَّاسِ	60	318
17 - الإسراء	وَمَنْ كَانَ فِي هَذِهِ أَعْمَى فَهُوَ فِي الْآخِرَةِ	72	158
17 - الإسراء	وَمِنَ اللَّيْلِ فَتَهَجَّدْ بِهِ	79	277
18 - الكهف	كَلِمَاتٍ الْخَمْسِينَ آتَتْ أَكْلَهَا	33	326
18 - الكهف	وَأَعَزَّ نَفَرًا	34	214
18 - الكهف	وَيُرْسِلَ عَلَيْهَا حُسْبَانًا	40	477
18 - الكهف	فَمَنْ كَانَ يَرْجُوا لِقَاءَ رَبِّهِ	110	259
19 - مريم	كهيعص	1	120
20 - طه	إِنْ لَبِثْتُمْ إِلَّا عَشْرًا	103	268
20 - طه	إِنْ لَبِثْتُمْ إِلَّا يَوْمًا	104	268
20 - طه	وَمِنْ أَنَاءِ اللَّيْلِ فَسَبِّحْ	130	277
21 - الأنبياء	وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا	3	339
21 - الأنبياء	لَا تَرْكُضُوا وَارْجِعُوا	13	373
21 - الأنبياء	كَمَا بَدَأْنَا أَوَّلَ خَلْقٍ نُعِيدُهُ	104	159

الصفحة	رقمها	نص الآية	السورة
371	10	بِمَا قَدَّمْتِ يَدَاكَ	22 - الحج
97	25	وَمَنْ يُرِدْ فِيهِ بِالْحَادِ بِظُلْمٍ نَذِقْهُ مِنْ عَذَابِ أَلِيمٍ	22 - الحج
231	45	وَقَصْرٍ مَشِيدٍ	22 - الحج
84	14	خَلْقًا آخَرَ	23 - المؤمنون
123	20	تَثْبُتُ بِالذَّهْنِ	23 - المؤمنون
505	21	نُشَقِّقُكُمْ مِمَّا فِي بُطُونِهَا وَلَكُمْ فِيهَا مَنَافِعُ كَثِيرَةٌ	23 - المؤمنون
505	22	وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلْكِ تُحْمَلُونَ	23 - المؤمنون
134	44	ثُمَّ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا.. فَأَتَيْنَا بَعْضَهُمْ بَعْضًا	23 - المؤمنون
123	91	إِذَا لَدَهَبَ كُلُّ إِلَهٍ بِمَا خَلَقَ	23 - المؤمنون
269	2	الرَّانِيَةُ وَالرَّانِي	24 - التور
236	43	يُزْجِي سَحَابًا ثُمَّ يُؤَلَّفُ بَيْنَهُ	24 - التور
122	43	يَكَادُ سَنَا بَرْقُهُ يَذْهَبُ بِالْأَبْصَارِ	24 - التور
247	63	فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ	24 - التور
505	64	وَالَّذِينَ يَبِيتُونَ لِرَبِّهِمْ	25 - الفرقان
319	11	فَبَصُرَتْ بِهِ عَنْ جُنُبٍ	28 - القصص
366	70	لَهُ الْحَمْدُ فِي الْأُولَى وَالْآخِرَةِ	28 - القصص
77	76	... مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ بِالْعُصْبَةِ أُولَى الْقُوَّةِ ...	28 - القصص
259	36	وَارْجُوا الْيَوْمَ الْآخِرَ	29 - العنكبوت
278	4	لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمَنْ يَبْغُ	30 - الروم
110	32	فَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ	31 - لقمان
246	13	يَا أَهْلَ يَثْرِبَ	33 - الأحزاب
276	35	الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ	33 - الأحزاب
313	51	تُرْجِي مَنْ تَشَاءُ	33 - الأحزاب
62	56	صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا	33 - الأحزاب
286	12	وَلِسُلَيْمَانَ الرِّيحَ	34 - سبأ
192	28	وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ	34 - سبأ
373	42	ارْكُضْ بِرِجْلِكَ	38 - ص

السورة	نص الآية	رقمها	الصفحة
38 - ص	... مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتَ بِيَدَيَّ ...	75	299
39 - الزمر	يَا حَسْرَتِي عَلَى مَا فَرَّطْتُ	56	360
39 - الزمر	اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ	62	298
39 - الزمر	حَتَّى إِذَا جَاؤُوهَا فَتَحْتِ أَبْوَابُهَا	71	145
39 - الزمر	حَتَّى إِذَا جَاؤُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا	73	145
40 - غافر	وَقَالَ رَجُلٌ مُؤْمِنٌ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ	28	64
41 - فصلت	وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ	46	301
42 - الشورى	تَكَادُ السَّمَاوَاتُ يَنْفَطَرُنَ	5	388
42 - الشورى	وَلَا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ	13	397
42 - الشورى	قُلْ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى	23	121
42 - الشورى	إِنْ يَشَأْ يُسْكِنِ الرِّيحَ	33	286
46 - الأحقاف	هَذَا عَارِضٌ مُعْطَرٌ	24	285
47 - الحجرات	شُعُوبًا وَقَبَائِلَ	13	420
51 - الذاريات	وَفِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ لِلْسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ	19	298
53 - النجم	أَفَرَأَيْتُمُ اللَّاتَ وَالْعُزَّى . وَمَنَاةَ الثَّالِثَةَ الْأُخْرَى	19 - 20	355
53 - النجم	قِسْمَةٌ ضِيزَى	22	194
53 - النجم	وَأَعْطَى قَلِيلًا وَأَكْثَى	34	417
53 - النجم	وَأَنَّهُ خَلَقَ الزَّوْجَيْنِ	45	483
53 - النجم	أَرَفَتِ الْآرْقَةَ	57	87
54 - القمر	سَيَعْلَمُونَ غَدًا مِنَ الْكَذَابِ الْأَشْرُ	26	177
54 - القمر	إِنَّا أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ حَاصِبًا	34	287
54 - القمر	مَقْعَدِ صِدْقٍ	55	401
55 - الرحمن	مُدْهَامَتَانِ	64	151
56 - الواقعة	وَكَأْسٍ مِنْ مَعِينٍ	18	128
56 - الواقعة	فَطَلَّثْتُمْ تَفَكُّهُونَ	65	106
58 - المجادلة	تَفَسَّحُوا فِي الْمَجَالِسِ	11	401
58 - المجادلة	ذَلِكَ خَيْرٌ لَكُمْ	12	391

السورة	نص الآية	رقمها	الصفحة
69 - الحاقة	فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ	13	415
69 - الحاقة	هَآؤُمْ أَقْرَأُوا كِتَابِيَهٗ	19	391
72 - الجن	قُلْ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ نَفَرٌ مِّنَ الْجِنِّ	1	213
73 - المزمل	وَكَانَتِ الْجِبَالُ كَثِيًّا مَّهِيلًا	14	231
76 - الإنسان	وَيُسْقَوْنَ فِيهَا كَأْسًا	17	128
78 - النبأ	وَأَنْزَلْنَا مِنَ الْمُعْصِرَاتِ مَاءً ثَجَاجًا	14	352
78 - النبأ	إِنَّهُمْ كَانُوا لَا يَرْجُونَ حِسَابًا	27	258
78 - النبأ	حَدَائِقَ وَأَعْنَابًا	32	129
78 - النبأ	عَطَاءً حِسَابًا	36	425
79 - النازعات	تَتَّبِعُهَا الرِّادَّةُ	7	424
79 - النازعات	فَأَخَذَهُ اللَّهُ نَكَالَ الْآخِرَةِ وَالْأُولَى	25	366
79 - النازعات	فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَى	41	187
82 - الانفطار	مَا غَرَّكَ بِرَبِّكَ الْكَرِيمِ	6	300
89 - الفجر	وَاللَّيْلِ إِذَا يَنسَرِ	4	355
89 - الفجر	وَجَاءَ رَبُّكَ	22	123
96 - العلق	أَلَمْ يَعْلَم بِأَنَّ اللَّهَ يَرَى	14	515
96 - العلق	فَلْيَدْعُ نَادِيَهُ	17	130
98 - البينة	وَمَا تَفَرَّقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ إِلَّا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمْ الْبَيِّنَةُ	4	397
106 - قريش	فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ	3	459
112 - الإخلاص	قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ	1	235
113 - الفلق	وَمِنْ شَرِّ النَّفَّاثَاتِ فِي الْعُقَدِ	4	244

2- فهرس القراءات

الصفحة	رقم الآية	القراءة	السورة
135	103	لَمْ تُؤْبَهُ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ	2- البقرة
136	103	لَمْ تُؤْبَهُ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ	2- البقرة
502	154	لَا يَبِيعُ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَاعَةٌ	2- البقرة
390	49	فَيَكُونُ طَيْرًا	3- آل عمران
236	1	... وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ ...	4- النساء
432	3	ذَلِكَ أَذْنَىٰ أَلَّا تُعْلُوا	4- النساء
239	94	لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ	6- الأنعام
370	149	وَلَمَّا سَقَطَ فِي أَيْدِيهِمْ	7- الأعراف
370	149	وَلَمَّا أُسْقِطَ فِي أَيْدِيهِمْ	7- الأعراف
106	27	مِنَ اللَّيْلِ	10- يونس
418	35	أَمْنَ لَا يَهْدِي	10- يونس
418	35	أَمْنَ لَا يَهْدِي	10- يونس
418	35	أَمْنَ لَا يَهْدِي	10- يونس
418	35	أَمْنَ لَا يَهْدِي	10- يونس
249	71	فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ	10- يونس
126	20	تَنْبُتُ بِالذُّهْنِ	23- المؤمنون
122	43	... يُذْهِبُ بِالْأَبْصَارِ	24- النور
77	76	... لَيَنْوُءَ بِالْغُصْبَةِ	القصص
313	51	تَرْجِي مَنْ نَشَاءُ	33- الأحزاب
498	37-36	لَعَلِّي أَبْلُغَ الْأَسْنَابَ، أَسْبَابَ السَّمَاوَاتِ فَأَطْلِعَ	40- غافر
388	5	تَكَادُ السَّمَاوَاتُ تَتَفَطَّرُنَ	42- التورى
194	22	قِسْمَةٌ ضِيزَىٰ	53- النجم
177	26	مِنَ الْكَذَّابِ الْأَشْرِ	54- القمر

3- فهرس الأحاديث الشريفة والآثار

الصفحة	نص الحديث أو الأثر
120	آل حم ديباج القرآن
442	الله أرسلك إلى الناس كلهم؟ فقال: اللهم نعم
430	ابدأ بمن تعول
400	أناه ملكان فأقعداه
141	أتبيع هذا الثوب
430	أتخافين العيلة وأنا وليهم
497	أترضون أن تكونوا ربع أهل الجنة
226	أخبرني بأعجب ما رأيت
69	اختر أربعاً منهن وفارق سائرهن
71	إذا شريتم فأسثروا
211	ارجعن مأزورات غير مأجورات
435	أرضعيه خمس رضعات فيحرم بلبنها
218	استعينوا على إنجاح الحوائج بالكتمان
218	اطلبوا الحوائج عند حسان الوجوه
212	أعيد كما بكلمات الله التامة من كل شيطان وهامة...
85	أقضها إن شئت متتابعة وإن شئت تترى
284	ألا تنزل فتقول من هنالك
490	إلا ناجزاً بناجر
286	اللهم اجعلها رياحاً ولا تجعلها ريحاً
449	اللهم اسقنا غيثاً مغيثاً مريئاً مريعاً
62	اللهم صلّ على محمد كما صليت على إبراهيم
198	أمرهم أن يتيامنوا عن الغميم
374	إن ابنتي توفي عنها زوجها وقد اشتكت عنها...
72	إن إحدى عشرة امرأة تعاقدن ألا يكتمن شيئاً...
413	إن الله خلق الليل والنهار...
393	إن الله لا يملّ حتى يملوا
148	إن الله ينهاكم عن قيل وقال

- 149 إن جاءت به أميغر
487 أن رجلاً من الصحابة وضع ذباب السيف بين يديه
435 إن لبن الفحل يحرم
61 إن لي أسماء أنا محمد وأنا أحمد...
432 إن من البيان لسحراً
482 أنا أفصح العرب بين أبي من قریش
466 أنت الذي طردتني كل مطرد
482 أنزل القرآن على سبعة أحرف
358 انظروا من أتى عليه فجاءت...
173 إنك بمنزلة من كلفهم ركوب...
83 إنه الواد الخفي
172 إياكم وهو شات الأسواق
89 أيها الناس قد أظلمكم شهر عظيم
453 بعثت إلى الأسود والأبيض
398 البيعان بالخيار ما لم يتفرقا
243 بينا أنا مع النبي
240 بينا هو يستقيها في حياته إذ عقدها...
240 بينما نحن عند رسول الله عليه السلام إذ أتانا رجل
281 تعين على نوائب الحق
397 تفرق أمتي كذا وكذا فرقة
216 ثلاثة أرهط
269 حبب إلي من دنياكم ثلاث
213 حدثني بضعة عشر نفرأ
153 زر غباً تزدد حبأ
209 زمزم لشاربها حل وبل
306 السلطان ظل الله في أرضه
242 شركم السلفعة البلقعة...
86 ضبائر ضبائر
474 على المقتلين أن ينحجز الأول فالأول
105 عليكم بالدجلة فإن الأرض تطوى بالليل

248	فأجمعهم على قتالنا
450	فأرسلت السماء عز إليها
319	فبصر بحماره
149	فخبرت عليهم متمغرة دماً
488	فيهم رجل له عضد وليس له ذراع...
364	قد أبدلك الله بنطاقك هذا نطاقين من الجنة
346	قد نشبوا في قتل عثمان
110	قصرنا الصلاة في السفر مع النبي
142	قل: عافاك الله، لا
126	كالياسر الفالج
303	كاد الفقر أن يكون كفراً وكاد الحسد أن يغلب القدر
313	كان إذا مشى تكفأً تكفياً
330	كذب عليك العسل
84	كذبت يهود
190	كفى بالموت واعظاً
100	كل أمتي معافي إلا المجاهرون، وإن من المجاهرة
454	كنا إذا احمر البأس اتقينا برسول الله ﷺ
74	كنت لك كأبي زرع لأم زرع
430	لئن تدع ورثتك أغنياء خير من أن تدعهم عالة يتكففون الناس
84	لا تكون موؤودة حتى تأتي عليها التارات السبع
143	لا ولا كرامة اللهم اكفنيه
388	لا يعرف الفضل لأهل الفضل إلا ذووه
66	لا يكمل إسلام المرء حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه
422	لتألقن النوم على الصوف الأذري كما يألم أحدكم...
297	لتقل له: اللهم ارفع وانفع
253	لخلوف فم الصائم
334	لدينها وجمالها
156	لعل الله اطلع على أهل بدر فقال اعملوا ما شئتم...
190	لله الأمر
61	لم سميت ابنك محمداً..

198	لما انتشرت الناس
414	لو أنه قال بسم الله لدخل الجنة والناس ينظرون
288	لو كنّا ملحنًا للحارث أو للنعمان لحفظ ذلك فينا
295	ليت شعري أيتكنّ صاحبة الجمل الأدب تخرج...
265	ليس في حجرة ولا بغلة زكاة
359	ليس في الخضر أو ات صدقة
157	ماؤه أبيض من الورق
386	المتشيع بما لا ليس فيه كلابس ثوبي زور
172	من أصاب مالا من مهاوش أذهب الله في نهابر
411	من اغتسل يوم الجمعة غسل الجنابة ثم راح إلى المسجد
384	من أكل ما تحت مائدته أمن من الفقر
411	من راح إلى الجمعة في الساعة الأولى فكأنما قرب بدنة
412	المهجر إلى الجمعة كالمهدي بدنة ثم كالمهدي بقرة...
283	الناس سواسية كأسنان المشط لا فضل لعربي ولا عجمي...
425	نشف المدهن
287	نصرت بالصبا وأهلك عاد بالدبور
225	هل بقي أحد من قرابتها
100	هل رأى أحد منكم البارحة رؤيا
478	هم هذا الحديث حديث مالك
290	هو ذاكم
84	هي المؤودة الصغرى
307	وأتى بالألف دينار
285	وفي البيت هنات من قرظ
72	الولد مبخله مجبنة
142	يا إخوتاه أغضبتكم
306	بأوي إليه كل مظلوم
339	يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار

4- فهرس الشعر

الصفحة	العدد	القائل	البحر	القافية	المطلع
354	2	أبو نواس	البسيط	الداء	دُع
467	1	ابن رواحة	الوافر	الإباء	هنالك
350	1	حسان بن ثابت	الوافر	الفداء	أتهجوه
501	1	—	الوافر	براء	رأيت
257	1	زهير بن جناب أو الربيع بن ضع الفزاري	الوافر	أساووا	وإن كنانتي
239	1	عمرو بن قميئة	الكامل	والإمساء	كانت
147	1	أبو زيد الطائي	الخفيف	عناء	ليت
470	1	البحري	الكامل	بسامراء	أخليت
472	1	البحري	الكامل	بتناء	زعم
498	2	الشهاب الخفاجي	الكامل	الأهواء	يا طرة
335	7	ابن أبي عروبة أو الراعي أو هذيل بن مشجعة	الكامل	وورائه	إني وإن
289	4	مسكين الدارمي	الرمل	الركب	لا تلمها
258	1	—	الطويل	يتنكبنا	ولو خفت
329	3	يزيد بن حبناء	الطويل	ذبا	لحا الله
229	2	مرة بن محكان	البسيط	الطنبا	في ليلة
350	1	—	البسيط	شربا	وأنصف
134	3	المتنبي	الوافر	طبيبا	فأجرك
153	1	الشهاب الخفاجي	الوافر	حبنا	وحمي
132	1	كشاجم	الخفيف	معييه	لا أحب
270	2	الأصفهاني	الدوبيت	تكذيبا	هاتيك
281	1	ليبد	الطويل	لازب	نوائب
360	1	أبو الحدرجان	الطويل	غريب	تقول
456	1	علقمة بن عبدة	الطويل	طبيب	فإن تسألوني
120	7	الكميت	الطويل	ومعرب	وجدنا لكم
139	1	الفضل بن عبد الرحمن	الطويل	جالب	فاياك
141	1	الفضل بن عبد الرحمن	الطويل	الأقارب	ومن ذا
219	1	الفرزدق	الطويل	ثوابها	ولي بلاد

الصفحة	العدد	القاتل	البحر	القفية	المطلع
179	2	هلال بن خنعم	الطويل	اعتياؤها	وإني لعف
201	4	الأخوص أو الفرزدق	الطويل	تياؤها	اليس
201	1	الأخوص	الطويل	إياؤها	سخر
200	1	الأخوص	الطويل	غراؤها	مشانيم
118	1	أبو تمام	الطويل	ساكئه	رعته
183	7	أم حسانة	الطويل	ساكئه	أقول
426	1		الطويل	محسب	وإذ لا
281	1	بشار بن برد	البسيط	ذهب	كان سكب
234	1	ذو الرمة	البسيط	والهذب	بين انهار
500	1	المتنبي	الوافر	العذاب	وجرم
416	1	-	الوافر	الخضاب	ولست
416	1		الوافر	يصاب	ولكنني
227	3	الشريف الرضي	الكامل	نهب	ولقد
451	1	همام بن مرة أو ابن أحمر أو رجل من مدحج	الكامل	ولا أب	هذا لجدكم
328	1		المسرح	شعب	ولا بنشاة
426	1	عدي بن زيد	المسرح	سواقها	لم أر
333	1	ثعلبة بن عمرو الضبي أو العدي	المتقارب	الكذوب	فأقبل
474	1	مروان بن همام	الطويل	صاحب	هويتك
456	1	الطفيل	الطويل	يثرب	رمت
331	1	خداش بن زهير	الطويل	موظب	كذبت
69	1	ابن الرقاع	الطويل	الذنب	وحجرا
245	1	علقمة الأشجعي أو الشماخ	الطويل	بيثرب	وعدت
156	1	الفرزدق	الطويل	حالب	أعلك
481	1		المديد	الخضب	حولوا
326	1	الفرزدق	البسيط	رابي	كلاهما
455	1	أبو تمام	البسيط	نرب	م نطلع
197	3	أبو نواس	البسيط	عجب	ساع
197	1	أبو نواس	البسيط	الذهب	كان كبرى
327	2		البسيط	بالشعب	يا ظالمًا
416	3	السرفسطي	الوافر	الشتاب	وقالوا

الصفحة	العدد	القائل	البحر	القافية	المطلع
331	1	عنتره	الكامل	فاذهبي	كذب
411	1	ضمرة النهشلي	الكامل	وعتابي	بكرت
96	2	الشاب الظريف	السريع	تعذبي	لله
477	2	الشهاب الخفاجي	السريع	رطاب	لله
477	1	الحريري	السريع	الحساب	بلى
354	2	الأعشى	المتقارب	بها	وكأس
59	3	الباخرزي	السريع	عارفات	قد ملئت
399	11	كثير عزة	الطويل	فأحلت	وكانت
311	2	الخليل بن أحمد السجزي	الطويل	ففتحته	إذا نامت
276	1	أبو ذؤيب	البيسط	مخريلات	ذات
244	6	محبوب النهشلي	البيسط	محروث	لروضة
64	1	الفرزدق	الطويل	أعوجا	يموت
389	1	النمر بن تولب	الوافر	سراجا	جموم
229	2	الشهاب الخفاجي	السريع	شجا	ماذا يفيد
221	2	الشهاب الخفاجي	الطويل	المناهج	إذا القصر
220	4	أبو سعد بن هبة الله	الطويل	مناسج	تأنيركم
220	2	الشهاب الحجازي	م. الخفيف	المناهج	لذباب
352	2	الشهاب الخفاجي	م. الرمل	الدباجي	قلت
283	1	الخنساء	م. الكامل	القوارح	فالיום
116	1	الأعشى	الرمل	ومصغ	وإذا ما
117	1	الأعشى	الرمل	برح	ما تعيف
250	1	عبد الله بن الزبيري	م. الكامل	ورمحا	ورأيت
101	2	الصفى الحلي	السريع	صالحه	شرفتنا
101	4	طرفة بن العبد	السريع	نازحه	يا حقة
100	1	طرفة بن العبد	السريع	بالبارحة	كلهم أروغ
64	1	المعري	الوافر	والوطيخ	ولم يك
386	1	أشجع السلمي	الرمل	النجاح	فعلي
67	1	--	الطويل	القدح	إذا انصب
115	2	أبو لحلم النسابة	الكامل	صالح	يا بدر
416	2	التهامي	الطويل	شامخ	وما كل حزني

العدد	الصفحة	القائل	البحر	القافية	المطلع
1	158	طرفة بن العبد	البسيط	طباخ	إذا الرجال
1	493	المتنبى	المنسرح	حامد	إذا خيالاته
1	189	سحيم	الطويل	معمدا	رأيت
1	157	الفرزدق	الطويل	المقيدا	أعد
1	165	مروان بن أبي حفصة	الطويل	تقيدا	فما بلغت
1	92	المعري	الطويل	الوافر	ستعجب
2	60	الغزي	الكامل	الندا	وافى
3	164	المؤمل بن أميل	الكامل	قيودا	كانت
1	148	المتنبى	الطويل	عند	ويعنني
1	57	الشهاب الخفاجي	الطويل	مرأه	أراد
1	320	-	الطويل	الجهد	عد
2	343	عروة بن أذينة	البسيط	أترد	إذا وجدت
1	348	جرير	البسيط	وإيرأ	وكل أسمر
4	393	بشار بن برد أو الكمي بن زيد	البسيط	حسدوا	إن يحسدوني
1	71	المعري	الوافر	وهأ	وكم جاوزن
1	164	جرير	الوافر	قيود	إذا بلغوا
2	228	الشريف الرضي	الكامل	واجد	غيري
1	148	الطائي	الطويل	عندي	وما زال
3	467	أبو سفيان	الطويل	محمد	لعمر ك
2	395	عامر بن الطفيل	الطويل	المتهدد	ولا يرهب
2	58	الحريري	الطويل	ومقاصده	ولما تعامى
1	369	-	الطويل	والورد	ونزهت
2	94	--	الطويل	من زهد	بذيالك
1	57	الشهاب الخفاجي	البسيط	السود	حكى
2	310	الصاحب بن عباد	البسيط	عود	قل للصفيري
1	409	المتنبى	الوافر	بالتناد	أحاذ أم
1	449	-	الوافر	المزاد	وأسقاها
3 ، 1	492 ، 491	الجعد السدوسي	الكامل	هداد	وإذا دخلت
1	389	عاتكة بن زيد	الكامل	المتعمد	شلت
2	344	الباخري	الكامل	أو باد	قالت

الصفحة	العدد	القائل	البحر	القافية	المطلع
233	1	أعشى همدان	الكامل	وللمولود	بين الأشج
89	4	النابعة الذبياني	الكامل	مزود	من آل
147	1	—	م. الرمل	عندي	كل عند
87	1	—	السريع	بالرد	فكم كتاب
197	1	الفرزدق	المنسرح	الأسد	يا من
471	1	الحسين بن الضحاك	الخفيف	المعتاد	سر من
186	2	ابن المرحل	م. الرمل	لم هذا	عاب قوم
437	1	الصاحب بن عباد	الكامل	النقد	ومفهف
437	1	الصاحب بن عباد	الكامل	الذي	قد نلت
450	6	—	المتقارب	المطر	لك الحمد
90	1	زيادة بن زيد الحارثي	الطويل	فخرا	فلم أر
230	2	مروان بن أبي السمط	الطويل	الشعرا	لعمرك
266	1	النابعة الجعدي	الطويل	وتجارا	فطافت
287	2	أبو الطمحان القيني	الطويل	أغبرا	وإني لأرجو
58	1	الشهاب الخفاجي	البسيط	الدررا	بقيت
237	1	الأعشى	م. الكامل	الجزارة	إلا علالة
224	2	محمد بن الأشرس	السريع	ثرا	كأنما
361	1	عدي بن زيد	الخفيف	افتخارا	أيها الشامت
509	2	عدي بن زيد	الخفيف	الدهورا	إن للدهر
231	2	—	الخفيف	وزرا	حيثما زرتنا
408	1	الكميت	المتقارب	عشارا	فلم يستريثوك
64	1	عمر بن أبي ربيعة	الطويل	فمهجر	أمن آل
70	1	مضرس	الطويل	عاذر	فما حسن
361	1	حميد بن ثور	الطويل	ظاهر	أعيرتنا
303	1	ذو الرمة	الطويل	يتذكر	وجدت
68	1	أبو ذؤيب الهذلي	الطويل	سارها	وسود
362	3	أبو ذؤيب الهذلي	الطويل	غبارها	هل الدهر
222	1	ابن النبيه	الطويل	صغارها	وما كنت
386	1	—	الطويل	الدهر	على المرء
341	1	—	الطويل	ناصر	أعوذ برب

الصفحة	العدد	القاتل	البحر	القافية	المطلع
471	1	البحثري	البسيط	القدرُ	لأرحلن
349	1	البحثري	البسيط	أعذرُ	إذا محاسني
302	2	المخزومي	البسيط	مذكورُ	الغيث
363	1	البحثري	البسيط	أعذرُ	إذا محاسني
288	1	زهير بن صرد	البسيط	ونذخُ	امنُ
340	1	-	البسيط	ديارُ	وما نبالي
72	1	-	البسيط	أواخره	والعمر
369	4	ابن القوطية	الكامل	عذاره	ضحكُ
302	2	-	الكامل	كباثرُ	فكباثر
453	1	بشار بن برد	م. الكامل	أحمر	وإذا أتيت
185	2	-	م. الرمل	صقرُ	ما رأينا
361	1	عدي بن زيد	الخفيف	الموفورُ	أيها الشامت
76	3	الشنفرى أو تأبط شراً	الطويل	أم عامر	فلا تقبروني
223	2	ابن المعتز	الطويل	وقاطر	وغرس
162	1	النواح الكلابي	الطويل	العشر	فإن كلاباً
454	1	-	الطويل	هُمِر	وإن كان
383	9	-	الطويل	بضائر	أمامة
215	2	أنو نواس	المديد	سمره	لا أذود
215	1	امروء القيس	المديد	ستره	رب رام
214	1	امروء القيس	المديد	نفره	فهو لا
387	1	امروء القيس	المديد	حجره	راشه
215	3	علي بن جبلة	المديد	عسره	يا دواء
511	1	جرير	البسيط	سيار	جثني
454	1	المعري	البسيط	أزر	القاتل
358	1	القتال الكلابي	البسيط	الأخر	صلّى
357	1	أبو حية النميري	البسيط	الشجر	كنت أمشي
343	2	عروة بن أذينة	البسيط	فاستر	قالت
217	1	قيس بن رفاعة	البسيط	بإصغار	من كان
173	2	الطغرائي	البسيط	واستري	بالله
129	1	الأخطل	البسيط	أنصاري	المنعمون

العدد	الصفحة	القائل	البحر	القافية	المطلع
2	417	الشهاب الخفاجي	الوافر	اعتذار	يقول
1	386	عمران بن حطان	الوافر	بدار	وليس
6	335	العرجي	الوافر	ثغر	أضاعوني
1	321	عروة بن الورد	الوافر	أثير	وقالوا
1	219	الश्ماخ	الوافر	الجريري	تقطع
14	336	الكندي	الوافر	بصري	لخطب
1	283	الفرزدق	الوافر	الحمار	شبابهم
1	365	—	الوافر	جبار	أوئل
1	365	—	الوافر	شيار	أو التالي
1	319	التهامي	الكامل	سار	فالعيش
7	279	زهير بن أبي سلمى	الكامل	شهر	لمن الديار
4	116	—	الكامل	كبره	ومعجتي
1	211	—	الكامل	تنحري	أومي
1	476	الشهاب الخفاجي	م. الكامل	عاصره	وإذا انتشيت
2	95	ابن الفارض	الدوبيت	المقدور	عوذت
2	490	النابعة	الطويل	عجز	إن امرأ
2	370	الشهاب المنصوري	المنسرح	أبرزها	قد فتن
12	515	الخنساء	المتقارب	عجزاً	ومن ظن
1	156	امروء القيس	الطويل	أبوئسا	وبدلت
1	130	مهلهل بن ربيعة	الكامل	المجلس	فليت
1	402	الجواليقي	المنسرح	عرس	أضحى
1	401	الفرزدق	الكامل	يأس	مروان
4	401	مروان بن الحكم	الكامل	فاجلس	قل للفرزدق
1	163	علي بن جبلة العكوك	السريع	الرأس	والناس
2	169	الشهاب الخفاجي	الطويل	كالخصي	شكوت
1	56	الشهاب الخفاجي	الكامل	الغواص	وإذا شكرت
1	328	—	الطويل	غضيض	أغص
1	318	المتنبي	الطويل	الغمض	مضى
1	483	—	الكامل	بالمقراض	فعليك
1	175	—	الكامل	باغض	وبه يقول

الصفحة	العدد	القائل	البحر	القافية	المطلع
482	2	ابن الرومي	السريع	رواض	إذا حبيب
220	1	أبو سعد بن هبة الله	السريع	الفرض	فديت من
220	1	أبو سعد بن هبة الله	السريع	قرضي	تنسى
345	2	الحريري	البسيط	وخطا	لا تخطون
346	2	ابن الفارض	الدوبيت	وخطا	لما نزل
297	1	متمم بن نيرة	البسيط	قطط	سبط
372	1	سويد بن أبي كاهل	الرمل	وصلغ	كيف يرحون
90	1	دريد بن الصمة	الطويل	وأجزعا	قتلت
162	6	حاتم الطائي	الطويل	أتضلعا	أبيت
484	1	الأعشى	البسيط	معا	وكل زوج
270	2	الشهاب الخفاجي	الوافر	ورفعا	لحا الله
500	3	النابعة الذبياني	الطويل	الدوافع	عفا ذو
74	1	-	الطويل	أجمع	ترى
395	1	-	الطويل	مانعه	إذا وعد
394	1	عمرو بن معدي كرب	الوافر	وجيع	وخيل
241	2	أبو ذؤيب الهذلي	الكامل	يجزغ	أمن المنون
249	1	أبو ذؤيب الهذلي	الكامل	مجمع	فكانها
302	2	الشهاب الخفاجي	السريع	الصنع	كم من
429	1	أبو تمام	البسيط	طرفا	كانت
240	1	حرقة بنت النعمان	الطويل	تتنصف	فبيننا
509	2	حرقة بنت النعمان	الطويل	تتنصف	فبيننا
331	1	معقر بن حمار البارقى	الوافر	والقروف	وذبيانية
438	2	ابن عنين	الكامل	تلافي	انظر إلي
144	2	-	الدوبيت	وصف	أهواه
178	1	ميسون بنت بحدل	الوافر	ألف	وكلب
116	1	المتنبي	الوافر	المحاقا	وقد أخذ
470	1	ابن الوكيل	الكامل	وعاقها	لم يصلب
102	1	حميد بن ثور الهلالي	الطويل	يروق	فلا الظل
378	2	الأعشى	الطويل	تفهق	نفى الذم
406	1	مجنون عامر	الطويل	شفيق	شفي

الصفحة	العدد	القائل	البحر	القافية	المطلع
434	1	الأعشى	الطويل	والمحلّق	تشبّ
434	1	الأعشى	الطويل	تفرّق	رضيعي
446	1	جران العود	الطويل	رقيق	بيرية
256	1	عروة بن الورد	الوافر	أطيق	فديت
265	1	—	السريع	العناق	أضافني
421	1	—	الطويل	الرزق	تزوجتها
161	1	البحري	الطويل	مغفرني	وددت
57	1	الشهاب الخفاجي	البسيط	الطرق	لو أشبهته
377	2	—	البسيط	التلاقي	قلت له
115	2	—	الوافر	محاق	أيا شمعا
77	1	امرؤ القيس	السريع	بالوستي	ثمشي
116	1	—	الكامل	محاقه	يا من يحاكي
63	1	عبد المطلب	م. الكامل	آلك	وانصر على
298	1	عبد المطلب	م. الكامل	رحالك	لا هم إن
382	2	—	الرمّل	معك	مثل الرزق
63	1	خفاف السلمي	الطويل	آلكا	أنا الفارس
341	1	عبد الله بن همام	المتقارب	هالكا	فقلت
57	1	الشهاب الخفاجي	الطويل	الفلك	سفينة
108	1	ذو الرمة	الطويل	الركاتك	توضحن
130	1	ذو الرمة	الطويل	الأرائك	خدوداً
349	2	ابن العجمي	الطويل	أفل	سرى قلبي
219	1	الأعشى	م. الكامل	المسائل	الناس
361	1	ليلى الأخيلية	الطويل	هلاً	أعيرني
416	1	—	الطويل	أهلاً	ولولا
416	1	—	الطويل	عقلاً	وقد زعموا
234	1	عدي بن زيد	البسيط	فصلاً	وحوّل
107	2	المعري	البسيط	الجزأله	الغزل
464	4	ذو الرمة	الوافر	بلالا	سمعت
231	2	الإمام الشافعي	الكامل	منزله	قالوا
284	1	—	المنسرح	عجلاً	إن كنت

الصفحة	العدد	القائل	البحر	القافية	المطلع
131	2	عبد القيس بن خفاف	المتقارب	صقيلاً	وأصبحتُ
109	2	أنشهاب محمود	المتقارب	مزاله	ترى الطير
476	1	-	المتقارب	المبقله	كل البقل
493	2	المتنبى	الطويل	وطبولُ	وإن يكُ
364	1	معن بن أوس	الطويل	أولُ	أعمرُكُ
123	9	زهير بن أبي سلمى	الطويل	البقلُ	رأيتُ
166، 165	1	أبو بكر البكري	الطويل	عقائها	على يعملات
181	1	أنيف بن زبان	الطويل	طياها	تبين لي
445	1	جران العود	البيسط	عقابيلُ	تشفي
175	1	الكميت	البيسط	تندخلُ	لا خطوتي
107	1	المعري	الوافر	حبالُ	وحيلُ
194	1	الفرزدق	الكامل	وأطولُ	إن الذي
396	1	التمي	الكامل	وعويلُ	فالناس
490	1	-	الكامل	مقبلُ	فلتأكلن
82	1	-	السريع	والمرسلُ	والتور
258	2	أبو ذؤيب الهذلي	الطويل	بالأوائلُ	أساءلت
239	1	أبو ذؤيب الهذلي	الطويل	الصقلُ	إذا هي
235	1	امروء القيس	الطويل	فحوملُ	قفانكُ
473	1	امروء القيس	الطويل	يفعلُ	أغرُكُ
165	1	امروء القيس	الطويل	هيكُلُ	وقد أعتدي
448	1	امروء القيس	الطويل	بأعزلُ	وأنت إذا
166	1	أبو بكر البكري	الطويل	بكلالُ	يقر بعيني
297	1	متمم بن نويرة	الطويل	الرحلُ	كريم الشنا
361	1	الصلتان العبيدي	الطويل	بخلُ	أعيرتنا
473	2	ذو الرمة	الطويل	ولا دخلُ	إذا ما امرؤُ
449	1	-	الطويل	الطفلُ	أتيناكُ
110	1	-	الطويل	ونابلُ	وهاج بها
329	2	الشهاب الخفاجي	الطويل	مطله	أراكُ
409	1	عمرو ذو الكلب	الوافر	الخلالُ	منت لكُ
270	1	المتنبى	الوافر	الرجالُ	ولو كنُ

الصفحة	العدد	القائل	البحر	القافية	المطلع
224	1	ابن نباتة السعدي	الوافر	احتيايَ	وتثمر
165	1	-	الوافر	بعقل	إذا بلغوا
165	1	--	الوافر	المحل	فهن مقيدات
351	14	حسان بن ثابت	الكامل	للمفصل	كلتاهما
176	1	الفرزدق	الكامل	المنجالي	وأبي
407	1	--	السريع	داخل	إذا شربنا
350	1	الأعشى	الخفيف	أقيال	رب وفد
305	1	النابعة الجعدي	الخفيف	الظلال	فسلام
104	1	الأعشى	الخفيف	ورمال	وآدلاج
242	1	جميل بثينة	الخفيف	جمله	بينما نحن
514	1	أمية بن عائذ	المتقارب	الشمال	على فرس
476	1	الحريري	المتقارب	نحله	فكل ما
497	1	-	الطويل	نعم	دعاني
498	1	الشهاب الخفاجي	الطويل	الأثم	وقائلة
263	7	الأعشى	المتقارب	ترم	أيا أبنا
379	1	الأعشى	المتقارب	وارتسم	وقابلها
277	1	الحصين	الطويل	مسوما	من الصبح
153	1	جرير أو الراعي	الوافر	لماما	فريشي
381	4	الخوارزمي	الكامل	وأقدما	هذا أبو زيد
353	2	مسلم بن الوليد	الطويل	الدم	خلطنا
223	1	مهيار	الطويل	كريم	لنا في
194	1	الفرزدق	الطويل	ألانم	إذا غاب
318	3	الراعي النميري	الطويل	يلومها	فكبر
232	1	علقمة بن عبدة	البسيط	مغيوم	حتى
200	1	علقمة بن عبدة	البسيط	مشووم	ومن تعرض
259	1	العرجي	الكامل	ظلم	أظلوم
260	9	العرجي	الكامل	الحرم	أقوى
80	1	الأخطل	الكامل	محروم	ولقد
168	9	أبو الأسود الدؤلي	الكامل	وخصوم	حسدوا
509	1	حرقة بنت النعمان	الخفيف	الكريم	حاط لي

الصفحة	العدد	القاتل	البحر	القافية	المطلع
103	1	امروء القيس	الطويل	طامي	تيممت
306	1	امروء القيس	الطويل	طامي	تيممت
392	2	علي بن أبي طالب	الطويل	مليم	أفاطم
319	1	زهير بن أبي سلمى	الطويل	جرثم	تبصر
253	1	الفرزدق	الطويل	رجام	هما نفثا
119	1	العبسي أو الأشتر النخعي أو الأشعث بن قيس	الطويل	التقدم	يذكرني
104	1	زهير بن أبي سلمى	الطويل	للمم	بكرن
135	4	الخوارزمي	الطويل	بالتيمم	وما كنت
137	8	بشار بن برد	الطويل	حازم	إذا بلغ
201	4	الشهاب الحفاجي	الطويل	المنمم	مررت
160	1	المتني	البيسط	باللمم	ضيف
160	1	المتني	البيسط	الظلم	ابعد
161	1	البوصيري	البيسط	محتشم	ولا أعدت
296	1	البوصيري	البيسط	يهم	فما لعينيك
384	7	مسرور الفشال	البيسط	هرم	هذا هو
483	1	سالم بن وابصة	البيسط	جلم	أذيت
200	1	-	الخفيف	وبوم	إن من
170	1	عمرو بن دراك العبدي	الوافر	سدوم	لأعظم
501	1	ابن شرف القيرواني	الكامل	المتندم	غيري
96	3	عنتره	الكامل	المستلثم	إن تعذفي
247	1	عنتره	الكامل	مظلم	إن كنت
357	1	عنتره	الكامل	شيظم	والخيل
356	1	ربيعة بن مكدم	الكامل	تكرمي	ولقد
334	4	ابن بيض	المنسرح	أقم	تقول لي
171	2	الشهاب الحفاجي	الخفيف	لثام	إن بغداد
199	1	العباس بن الأحنف	الخفيف	مشوم	ليس
153	1	-	الطويل	طيرانا	وراشو
407	1	قريط بن أنيف	البيسط	ووحدا	قوم
512	5	جرير	البيسط	أقرانا	بان الخليل
197	2	نهشل أو المرقش أو غيرهما	البيسط	فاسقينا	إنا محيوك

الصفحة	العدد	القائل	البحر	القافية	المطلع
366	1	أمية بن أبي الصلت	البيسط	بآخرانا	وقد علمنا
425	1	خزيمة بن نهد	الوافر	الطنونا	إذا الجوزاء
134	1	النابعة الجعدي	الوافر	الأمينا	فإن يكن
238	2	عبيد بن الأبرص	م. الكامل	لونا	إنا إذا
408	1	—	م. الرمل	شنا	قل لعمر
294	2	—	السريع	معسرون	يا شعراء
486	2	ابن حجاج	الوافر	السيبانه	لها في
367	1	—	السريع	سوسنه	لم يكفك
367	1	—	السريع	سنه	أولها
90	1	أبو عبد الرحمن العتيبي	المنسرح	وغضباناً	يا خير
488	7	قيس بن الخطيم	الطويل	لضنين	أجود
225	1	ابن الطثري	الطويل	ثمينها	فألقيت
296	4	قعب بن أم صاحب	البيسط	ضنتوا	مهلاً
232	1	عباس بن مرداس	الكامل	معيون	نبئت
253	1	الفند الزماني	الهزج	ملاّن	وطعن
440	1	طهمان بن عمرو الكلابي أو أبو العالية	الطويل	تريان	كفى
436	5	عبد الرحمن بن الحكم	الطويل	أم أبان	وكأس
165	1	امروء القيس	الطويل	بأرسان	مطوث
475	1	—	الطويل	بالجن	فلا تأمرني
342	1	عروة بن أذينة	البيسط	يأتيني	لقد علمت
381	12	عروة بن أذينة	البيسط	يأتيني	لقد علمت
393	2	عروة بن أذينة	البيسط	مكتون	لا يبعد
494	1	حسان بن ثابت	البيسط	يكن	ما قتلوه
402	1	—	البيسط	وإعلان	فنعم
189	1	مجنون عامر	البيسط	تقضي	لا تنكر
129	2	—	البيسط	يؤلمني	أصبحت
58	2	ابن الفراء	الوافر	الجنان	إذا غارت
230	2	علي بن الجهم	الوافر	ودين	بلاء
380	7	معن بن أوس	الوافر	رماني	أعلمه
380	2	—	الوافر	البنان	فيا عجباً

الصفحة	العدد	القاتل	البحر	القافية	المطلع
496	2	جحدر بن مالك أو انعلوط الفريعي	الوافر	تداني	أليس
222	1	ابن النبيه	م. الوافر	المثمن	ولم أر
167	1	-	الوافر	دخان	تريد
343	1	أبو نواس	م. الرمل	الزرجون	اسقني
369	1	ابن النبيه	المنسرح	وسوسانه	شدّ
59	1	الجمحي	الخفيف	مكنون	وهي
272	2	ابن عبد الظاهر	الخفيف	وهجرة	لا تسلني
386	1	-	الخفيف	هاته	هات
433	1	الشهاب الخفاجي	المتقارب	الشفة	توقّ
434	1	الشهاب الخفاجي	المتقارب	الرفه	فذلك
388	1	كعب بن زهير	الوافر	ذووها	صبحنا
273	3	صرّدرّ	السريع	فيها	علقتها
274	2	الشهاب الخفاجي	السريع	تيها	ليلة ذا
171	2	ابن سمیعة البغدادی	الخفيف	ساكنيها	ودّ أهل
472	2	ابن سمیعة البغدادی	الخفيف	ساكنيها	ودّ أهل
476	1	الشهاب الخفاجي	الكامل	أبداه	اترك
476	1	الشهاب الخفاجي	الكامل	مجرأه	وإذا هنالك
287	1	الشهاب الخفاجي	السريع	أخيه	لا يعرف
218	1	الصرصري	المتقارب	تيه	ألا يا
218	1	الصرصري	المتقارب	النبيه	سمعت
218	1	الصرصري	المتقارب	الوجوه	وأنك
218	1	الصرصري	المتقارب	أرتجيه	ولم أر
448	2	-	السريع	عذارته	قالوا
69	1	ابن أحمر	الطويل	راعي	فلا يأتنا
177	1	عبد الله بن معاوية	الطويل	المساويا	فعين
327	6	عبد الله بن معاوية أو الأبيرد أو غيرهما	الطويل	نغانيا	كلانا
394	2	أبو حيان	الطويل	الأعادي	عداي
405	6	ذو الرمة	الطويل	وغاديا	تقول
202	2	زهير بن أبي سلمى	الطويل	ردائيا	كأني
202	1	زهير بن أبي سلمى أو صرمة أو غيرهما	الطويل	جائيا	بدا لي

الصفحة	العدد	القائل	البحر	القافية	المطلع
207	1	—	الطويل	أندية	ألا ليت
448	1	—	م. الرمل	كالمرايا	فهب
98	1	حاتم الطائي أو عمرو بن أسري	السريع	مالية	لا بل
396	1	زيد الخيل	الطويل	وما رضى	أفي كلّ
256	1	—	الرمل	الورى	ولعمري

5- فهرس الرجز

البيت	القائل	العدد	الصفحة
كان بي سلاً ومالي ظبطاب	روبة بن العجاج	1	445
أوصيك أن يحمدك الأقارب	أبو النجم العجلي	2	299
حتى إذا ما صدقته كذبه	—	1	333
حلفت بالسبع اللواتي طولت	سليمان بن يزيد العدوي	6	118
في سعي دنيا طالما قد مدت	—	1	255
هذا رسول الله في الخيرات	ابن عساكر	2	119
جزعت من أمر فظيع قد حدث	أبو الفتح البستي	3	206
نحن بنو ضبة أصحاب الفلج	—	2	125
قد كان من طول البلى أن يمصحها	روبة بن العجاج	1، 2	303، 114
قيدها الجهد ولم تقيد	أبو نخيلة	1	164
والناس بين صادر ووارد	—	2	348
في نشوة قد سقطت منها يدي	أبو نواس	1	371
فهو ذا فقد رجا الناس الغير	العجاج	4، 2	324، 290
من بأسه اليانس أو حذاراً	العجاج	1	485
وما ألوم البيض ألا تسخرا	أبو النجم العجلي	2	300
أي خليليك رأيت خيراً	عمرو بن عدس	3	463
أطرق كرا أطرق كرا	—	2	404
حتى انثنى محقوقاً مصفراً	الحريري	1	151
أنا زميل قاتل ابن داره	زميل بن أبيير	2	167
إذا رأوها نبحتني هرّوا	—	1	178
جذب الصرارين بالكروور	العجاج	1	379
وبلال خير الناس وابن الأخير	روبة بن العجاج	1	178
صحبته ولم يكن نظيري	—	3	95
فكر ثم قال في التفكير	—	1	331
من غدوة حتى كأن الشمس	—	2	277
وما أراهم جزعاً من حس	—	1	415

البيت	القاتل	العدد	الصفحة
كَأَن تَحْتِي بَازِيًا أَوْ رَاكِضًا	—	1	374
أَصْبَحْتُ لَا يَحْمِلُ بَعْضِي بَعْضًا	—	2	461
جَارِيَةٌ فِي دَرْعِهَا الْفَضَافِضُ	رؤبة بن العجاج	2	158
جَاؤُوا بِمَدْقِ هَل رَأَيْتِ الذَّنْبَ قَطْ	العجاج	1	111
يَا لَيْتَ شِعْرِي وَالْمَنَى لَا تَنْفَعُ	—	2	249
فَدَقَالَتْ الْأَنْسَاعُ لِلْبِطْنِ الْحَقِي	—	1	331
يَا أَبَتَا عَلَّكَ أَوْ عَسَاكَ	رؤبة بن العجاج	1	360
كَأَن بَيْنَ كَفِّهَا وَالْفَكِّ	منظور بن مرثد	1	187
يَا لَهْفَ هَنْدٍ إِذْ خَطَّتْ كَاهِلًا	امرؤ القيس	1	344
بَاتُوا نِيَامًا وَابْنُ هَنْدٍ لَمْ يَنْمِ	ابن رميض	7	506
نَحْنُ بَنُو الدَّهْرِ الْعَدُوُّ لِلْكَرَمِ	الشهاب الخفاجي	6	58
تَسْأَلُنِي بِرَامَتَيْنِ سَلِجْمًا	—	4	304
كَمَا تَرَى حَوْلَ الْأَمِيرِ الْمَأْتَمًا	—	1	397
كَالدَّرِ أَسْلَمَهُ النِّظَامُ	—	1	317
كَالْحَوْتِ لَا يُلْهِمُهُ شَيْءٌ يُلْهِمُهُ	رؤبة بن العجاج	2	252
يَا لَيْتَهَا قَدْ خَرَجْتَ مِنْ فَمِّهِ	العجاج أو جرير	1	253
لَهَا ثَنَائِي أَرْبَعُ حَسَانُ	جدّة سفيان	2	355
أَمْسَى بِلَالٌ كَالرَّبِيعِ الْمَدْجِنِ	رؤبة بن العجاج	2	285
امْتَلَأَ الْحَوْضُ وَقَالَ قُطْنِي	—	2	113
هَذَا جَنَائِي وَخِيَارُهُ فِيهِ	عمرو بن عدي	2	252، 251
يَلْفَهَا اللَّسْلُ بِعَصْلِيٍّ	ابن الزبير	2	506
يَسُوقُ بِالْقَوْمِ غَزَالَاتِ الضَّحَى	—	1	108

6- فهرس النظم

لابن مالك:

273	لسبقها	بليلة	الهلال	- وراع في التاريخ لليال
273	من بعد لام	خافض	ما أثبتا	فقل خلون وخلت وخلتا
273	خلون واعكس في	الذي	قد سفلا	وفوق عشر فضلوا خلت على
273	له	وهكذا	مهله	وغرة الشهر ومستهلته
273	أو قلّ لأولى	ليله	منه تصب	فواحداً منها انصبين بعد كتب
273	ثم بقين	كخلون	وخلت	وفيه انقضاء الأكثر قالوا بقيت
273	ما آخراً	عنيت	وقيت الأذى	وسلخه فقل انسلخه إذا
148	فابن أو اعرب	واجعلنّها	اسما	- وإن نسبت لأداة حُكماً

للزمخشري:

316	هي جمع وهي في	الوزن	فُعَالُ	- ما سمعنا كلاً غير ثمان
316	وَعُومٌ	وَعُورٌ	وَعُورٌ	فُرْ بابٌ وفرازٌ وتَوَامٌ
316	جمع بُسْط	هكذا	فيما يقالُ	وظوَار جمع ظئر وبُساط

7- فهرس الأمثال

الصفحة	المثل
429	أنقل من مغنّ وسط
404	أجبن من كزّوان
169	أجور من قاضي سدوم
433	أخفى من الماء تحت الرفة
75	أدخلت الخاتم في إصبعي
228	إذا جاء نهر الله بطل نهر معقل
101	أروغ من ثعلب
166	أساء سمعاً فأساء حباية
94	أضعف من حجة نحوي
405	أطرق كرا
96	اعمل عمل من طبّ لمن حبّ
433	أغنى من التفة عن الرفة
459	إنّ العوان لا تعلم الخمرة
489	أنجز حرّ ما وعد
136	أول الحزم المشورة
452	أول العي الاحتلاط وأسوأ القول الإفراط
227	البلاء موكل بالمنطق
304	تسألني برامتين سلجما
437	تلدغ وتصيء
93	جاء بعد اللتيا والتي
415	جيء به من حسك وبسك
453	الحسن أحمر
478	خرقاء ذات نيقة
108	ذرّ قرن الغزالة
436	ربّ أخ لم تلده أمك
370	سقط في يده
283	سواسية كأسنان الحمار

105	الشمس قطيفة المساكين
462	الصيف ضيعت اللبن
251	ضغث على إبالة
91	العسل أحلة من الخل
178	فحسبك من غنى شيع وري
101	فَضَّ الله فاه
77	فعله على ما يسوؤه وينوؤه
344	في الخواطي سهم صائب
118	قتل أرضاً عالمها وقتلت أرض جاهلها
214	كالخافر على حتفه بظلفه
332	كذب عليك الحج
475	كل الجبن عرضاً
122	كل من ذهب بشيء فقد أذهب
241	كل من عير ابتلى
292	لا لعا لفلان
319	لأرينك لمحاً باصراً
478	ليس المتعلق كالمثائق
101	ما أشبه الليلة بالبارحة
422	مرعى ولا كالسعدان
288	ملحه على ركبه
96	من حبّ طبّ
212	من حفنأ أو رفنا فلينزول
126	من يأت الحكم وحده يُفلج
245	مواعيد عرقوب
433	هو كالماء تحت التبن
202	ولا ناعب إلا بشؤم غرابها
369	يا حابِل اذكر حلاً ويا حانث اذكر خلاً

8- فهرس الأعلام

الاسم	الصفحة
آمر بن حصن	492
إبراهيم بن المهدي	310
أبي بن كعب	286
ابن الأثير	450، 430، 413، 162، 81
أحمد بن حنبل	398، 231
ابن أحمر	69
الأخطل	512، 80
الأخفش	479، 427، 421، 370، 358، 320، 283
الأخفش (أبو الحسن)	203، 197، 154، 152، 128، 93
الأخوص الرياحي	201
الأزهري	431، 87، 98، 148، 157، 179، 191، 199، 247، 249، 290، 304، 344، 345، 349، 412، 414، 430، 432، 458
ابن أبي إسحاق	139
ابن إسحاق	288
أبو إسحاق	442، 249
أسماء بنت أبي بكر (رضي الله عنهما)	364
إسماعيل عليه السلام	482
أبو الأسود الدؤلي	347، 168
الأصمعي	65، 90، 97، 124، 128، 161، 211، 217، 219، 228، 235، 241، 249، 258، 303، 322، 349، 386، 415، 447، 479، 480، 499، 500، 502، 510
ابن الأعرابي	61، 73، 74، 149، 207، 208، 255، 255، 258، 282، 388، 415، 424، 462، 471
الأعشى (ميمون بن قيس)	104، 117، 218، 263، 349، 354، 377، 434، 484
أعشى همدان	233
الأعلم	490
امروء القيس	77، 103، 154، 165، 213، 214، 235، 306، 344، 448، 473
أمية بن أبي عائذ	514

497، 464، 417، 340، 291، 290، 264، 199، 97، 74	ابن الأنباري
384	أنس بن مالك
413، 375، 325، 309، 294، 271	الأنصاري (أبو زيد)
444	الأهوازي (المقري)
473	أوس بن حجر
117	إياس بن قبيصة
344، 59	الباخرزي
471، 470، 363، 349، 161	البحثري
441، 255، 178، 156، 136، 116	البخاري
318	بدر بن عمار
310	بديع الزمان الهمذاني
400	البراء بن عازب
68، 98، 114، 127، 130، 133، 134، 141، 150، 156، 167، 169، 174، 175، 176، 180، 192، 194، 196، 198، 207، 212، 215، 219، 221، 225، 228، 233، 236، 239، 243، 244، 247، 266، 276، 284، 298، 308، 310، 312، 318، 319، 320، 322، 327، 328، 329، 333، 341، 342، 344، 350، 354، 355، 361، 376، 377، 388، 396، 400، 406، 409، 413، 420، 426، 433، 438، 439، 446، 447، 450، 453، 455، 461، 471، 473، 477، 483، 495، 498، 499، 503، 504	ابن برّي (المحشّي)
313	البزدوي
483	ابن بسام
137، 281، 393، 454	بشار بن برد
196	بشامة بن حرب
65	البغدادلي
282	البغوي
141، 143، 422	أبو بكر (رضي الله عنه)
291	أبو بكر الأيادي
165	أبو بكر البكري
300	أبو بكر بن طلحة
507	البلاذري
405، 464	بلال بن أبي بردة
185	البلخي (أبو محمد)
334	ابن بيض

301، 145	البيضاوي (القاضي)
449، 431	البهقي
81	تأبط شرا
491	التاج السبكي
436	التبريزي
455، 429، 148، 118	أبو تمام الطائي
126	تميم بن مر
416، 319	التهامي
400	التوربشتي
396	التمي
384	ثابت بن أنس
480، 444، 325، 250، 192، 107، 102	الثعالبي
447، 428، 387، 367، 355، 325، 320، 300، 195، 189، 164، 149، 119، 104، 99	ثعلب
487، 471	
144	الثعلبي
382	ابن جابر الأنصاري
429	المحافظ
432	الجامي
395، 234	الجبائي
497	جحدر بن مالك
	الحنفي
251	جذيمة الأبرش
445	جران العود
224، 207	الجرجاني
421، 402	الجرمي
512، 401، 361، 348، 164، 153	جرير
195، 118	الجعري
492	الجعد السدوسي
111	ابن جماعة
59	الجمحي
439، 433، 403، 394، 357، 328، 255، 255، 217، 134، 112، 82، 64	ابن جنبي
230	الجهم بن بدر

486	الجواليقي
106، 117، 126، 127، 129، 174، 178، 180، 191، 193، 203، 238، 266، 281، 283،	الجوهري
323، 329، 339، 345، 398، 413، 419، 419، 434، 444، 451، 452، 468، 472، 487،	
491، 508	
493	ابن الجوزي
336	جيداء (أم محمد بن هشام)
161، 311	حاتم الطائي
128	أبو حاتم
67، 140، 234، 237، 324	ابن الحاجب
260، 261	الحارث بن خالد
	المخزومي
288	الحارث بن أبي شمر
321	أبو حامد
486	ابن حجاج
193، 294، 487	ابن حجر العسقلاني
447	ابن حجة
140، 407	الحديثي
435	أبو حذيفة
196، 508	حرقة بنت النعمان
227	حريث بن جبلة
58، 144، 180، 189، 191، 219، 221، 253، 271، 341، 371، 401، 417، 469، 474،	الحريري
490	
350، 351، 352، 494	حسان بن ثابت
183	أم حسانة
187	ابن أبي الحسن
471	الحسين بن الضحاك
327	الحصري
277	الحصين
507	الخطيم بن هند البكري
216	حفصة بنت عمر
466	الحكم بن أبي العاص
334	الحكم بن مروان

294	الحلواني (عبد العزيز)
287	حليمة
469	حماد الراوية
384	حماد بن سلمة
382	ابن حمدون
472، 418، 236	حمزة (القارئ)
361، 305، 102	حميد بن ثور
398، 336، 244	أبو حنيفة (الإمام)
185، 154، 105، 186	أبو حيان الأندلسي
419، 417، 262، 110	أبو حيان التوحيدي
356	أبو حية النميري
326	الحالديان
317، 144، 108، 93، 89	ابن خالويه
492	ابن الخباز
191	ابن الخشاب
246	أبو الخطاب
412، 74	الخطابي
63	خفاف السلمي
469، 402، 262	ابن خلكان
311	الخليل بن أحمد
	السجزي
504، 443، 400، 320، 315، 308، 292، 233، 231، 217، 150، 139، 81، 80	الخليل بن أحمد
	الفراهيدي
515، 283	الخنساء
380، 135	الخوارزمي (أبو بكر)
80	الخوارزمي (القاسم بن الحسين)
167	ابن دارة
487، 432	أبو داود
463، 462	دختنوس بنت لقيط
242	أبو الدرداء
463، 295، 105، 104	ابن درستويه

70، 90، 129، 217، 246، 258، 268، 308، 328، 366، 380، 413، 433، 445، 500	ابن دريد
366	الدريدي
215	أبو دُلف
109	الدمامي
383	ابن أبي الدنيا
210	ابن الدهان
63، 433	الدينوري (أبو حنيفة)
413	أبو ذر الغفاري
108، 234، 303، 405، 464، 473	ذو الرمة
241، 249، 258، 276، 362	أبو ذؤيب الهذلي
319	الراعي
87، 183، 191، 194، 352، 373، 417، 424، 428، 477، 483، 504	الراغب الأصفهاني
186	ابن أبي الربيع
431	الربيع بن سليمان
257	الربيع بن ضبع الفزاري
356	ربيعة بن مكدم
144، 185، 261	الرشيد
323، 454	ابن رشيقي
120، 123، 210، 240، 243، 279، 307، 355، 439، 450، 465، 479	الرضي
399	الرعي
219	الرقاشي
69	ابن الرقاع
444	الرماني
505	ابن رمي
467	ابن رواحة
115، 177، 237، 285، 445	روبة بن العجاج
483	ابن الرومي
62، 424	الزبيدي
84	الزبير
89، 117، 209، 292، 371، 372، 373، 415، 424، 460	الزجاج
198، 266، 350، 371، 513	الزجاجي
72، 74	أم زرع

الزخشي	77، 82، 85، 93، 98، 110، 126، 155، 173، 176، 186، 189، 191، 203، 204، 209، 280، 289، 300، 315، 314، 319، 338، 356، 356، 372، 388، 417، 419، 435، 440، 449، 459، 460، 499
زميل بن أبير	167
زهير بن جناب	257
زهير بن أبي سلمى	104، 123، 124، 202، 279، 319
زهير بن صرد	288
ابن الزيات	243، 262
أبو زيد	253، 415، 443
زيد الخيل	396
زيد بن أسلم	431
سالم بن معقل	434
سالم بن وابصة	483
سام بن نوح	199، 472
ابن أبي سبع	186
السجاد	119
السجستاني (أبو حاتم)	90، 193، 219، 355
سحيم	188
السخاوي	476
ابن السراج	83، 159، 239، 291، 402
السرقي	124، 175، 184، 222، 284، 416، 443
أبو سعد بن هبة الله	219، 224
سعد بن أبي وقاص	84، 430، 509، 508
السعد التفتازاني	190
أبو سفيان	466، 467
السكاكي	224
ابن السكيت	87، 199، 261، 262، 262، 308، 330، 333، 376، 394، 415، 433، 447، 450، 485، 507
سلمان الفارسي	142
أم سلمة	466
سلمة بن الأكوع	284، 285
سليمان (عليه السلام)	287

136	أبو السمال
171	ابن سماعة البغدادي
372	ابن أبي السميع
124	سنان بن أبي حارثة
328	سهل بن شعيب السهمي
434	سهلة بنت سهيل
122، 131، 182، 229، 230، 316، 358	السهيلي
75، 80، 81، 119، 139، 140، 150، 154، 185، 187، 188، 204، 218، 242، 255، 264، 308، 320، 365، 376، 399، 404، 405، 441، 443، 446، 458، 466، 493، 498، 508، 511	سيويه
63، 71، 81، 92، 99، 107، 132، 182، 209	ابن السيد البطليوسي
233، 279، 389، 397، 408، 435، 456، 480، 494	ابن السيد
443	ابن سيد الناس
207، 292، 373، 443	ابن سيده
85، 204، 392، 440، 458، 466، 498	السيرافي
334، 396	السيوطي
95	الشاب الظريف
497	الشاطبي
231، 398، 431، 432	الشافعي
182، 232، 328، 353، 426، 515	ابن الشجري
442	الشراح
462	أبو شريح
506	شريح بن ضبيعة
227، 228	الشريف الرضي
201، 159، 159، 164، 289، 426	الشريف المرتضى
402، 403	شريك النخعي
213، 481	الشعبي
75، 105	الشلوبين
219	الشماع
179، 247، 291	شمر
86	الشمي

282 ، 114	ابن شميل
79 ، 78 ، 76	الشنفرى
220	الشهاب الحجازي
109	الشهاب محمود
370	الشهاب المنصوري
113	شهنشاه
437 ، 310 ، 144 ، 143 ، 112	الصاحب بن عباد
385 ، 370 ، 349 ، 309 ، 230 ، 124 ، 114	الصاغانى
273	صرّدر
218	الصرصري
375	صصه (حكيم هندي)
261 ، 175 ، 109	الصفدي
101	الصفى الحلى
356	الصفلي
443	ابن الصلاح
361	الصلتان
411	ضمرة النهشلي
268	أبو طالب
433	ابن طاهر
430	الطبراني
282	الطبري (ابن جرير)
225	ابن الطثرية
101 ، 100	طرفة بن العبد
489	ابن طريف اللغوي
173	الطغرائي
456	طفيل الغنوي
414	طلحة بن عبيد الله
287	أبو الطمحان القيني
372 ، 125	الطبيبي
356 ، 198	ابن ظفر الصفلي
260	ظليمة
449 ، 74 ، 72	عائشة

496	ابن عادل
460، 418	عاصم بن أبي النجود (القارئ)
418	ابن عامر (القارئ)
496، 482، 198، 77	ابن عباس
199	العباس بن الأحنف
209	العباس بن عبد المطلب
249	عبد الله
446	عبد الله بن أمية بن المغيرة
364	عبد الله بن أبي بكر الصدیق
507	عبد الله بن خطل
507، 506، 363	عبد الله بن الزبير
261	عبد الله بن مطيع
327	عبد الله بن معاوية
436	عبد الرحمن بن الحكم
431	عبد الرحمن بن زيد بن أسلم
422	عبد الرحمن بن عوف
272	ابن عبد الظاهر
193	عبد القادر المكي
131	عبد القيس بن خفاف
297، 63	عبد المطلب
432، 226	عبد الملك
119	العبيسي
372	ابن أبي عيلة
238	عبيد بن الأبرص
482، 462، 424، 106	أبو عبيد البكري
226	عبيد الجرهمي
352	عبيد الله بن الحسن
84	عبيد الله بن رفاعة

514، 463، 462، 344، 319، 300، 292، 291، 286، 281، 195، 161، 159، 118، 74، 73	أبو عبيدة
90	العتبي
383، 345، 335، 260، 173	عثمان بن عفان (رضي الله عنه)
226	عثمان بن لبيد
414، 324، 290	العجاج
349	ابن العجمي
265	ابن عدي
509، 426، 361، 233	عدي بن زيد
367	ابن العربي
335، 260، 259	العرجي
345	ابن عرفة (نفطويه)
246، 245	عرقوب
335	ابن أبي عروبة
342	ابن عروة
343، 342	عروة بن أديّة
393، 382، 381، 343، 342	عروة بن أذينة
343	عروة بن حدير
445	عروة بن حزام
400	عروة بن الزبير
321	عروة بن الورد
334، 119	ابن عساكر
493، 102	العسكري (أبو هلال)
513، 307، 271، 176، 151، 139	ابن عصفور
372، 278، 353	ابن عطية
457، 404، 152	ابن عقيل
277، 139	العكبري (أبو البقاء)
246، 232، 200	علقمة بن عبدة
452	علقمة بن علاثة
215	علي بن جبلة
230	علي بن الجهم

علي بن أبي طالب	83، 84، 126، 190، 240، 250، 392
(رضي الله عنه)	
علي بن عيسى	117
علي بن محمد بن سيار	134
العماد الأصفهاني	166، 220
عمارة بن عقيل	180
عمر بن الخطاب	84، 190، 274، 275، 285، 330
(رضي الله عنه)	
عمر بن أبي ربيعة	64
عمر بن عبد العزيز	368، 401
عمرو بن الجُمُوح	358
عمرو بن الحارث	59
عمرو بن دراك العبدى	170
عمرو بن العاص	173
عمرو بن عدس	462، 463
عمرو بن عدي	251
عمرو بن عمرو	463
عمرو بن معدي كرب	330
عمرو بن هند	100
أبو عمرو الزاهد	304
أبو عمرو	500
أبو عمرو بن العلاء	86، 217، 332، 418
(القارئ)	
عمير بن معبد بن زرارة	462، 463
عنبرة	96، 97، 247، 357
ابن عنين	219، 438
عياض	74، 144
ابن غالب	490
الغرناطي	111، 413
الغزي	60
الغوري	66
غيلان	70

199	الفارابي
497، 487، 443، 216، 210، 209	ابن فارس
68، 69، 71، 97، 103، 152، 155، 176، 188، 195، 211، 270، 331، 379، 402، 402،	الفارسي (أبو علي)
513، 488، 485، 460، 451، 418	
95، 345	ابن الفارض
368	الفتح بن خاقان
77، 152، 191، 209، 209، 247، 249، 257، 259، 291، 293، 317، 333، 370، 373،	الفراء
487، 464، 460، 439، 432، 388	
117	ابن الفرات
58	ابن الفرائش
304	الفردوسي
64، 90، 157، 176، 194، 219، 250، 402، 401	الفرزدق
498	فرعون
141	الفضل بن عبد الرحمن
	القرشي
359	الفند الزماني
83، 163، 169، 174، 191، 254، 326، 328، 367، 376، 404، 419، 452، 455، 504،	الفيروز آبادي
	(صاحب القاموس)
419	القاضي
74، 170، 203، 333، 336، 342، 343، 344، 349، 434، 445، 447، 455، 468، 514	ابن قتيبة
214	ابن قرقول
192	ابن قريعة
292، 317، 315	القزاز
306	القزويني
384	القشلي
233، 312، 424، 444	ابن القطاع
372	القطب الشيرازي
458	قطرب
296	قعنب بن أم صاحب
259	ابن القواس
368	قوط بن حام بن نوح
330، 368، 373، 443، 485	ابن القوطية

488	قيس بن الخطيم
217	قيس بن رفاعة
263	قيس بن معدي كرب
418 ، 86	ابن كثير
399	كثير عزة
192	كراع النمل
497 ، 478 ، 412 ، 400 ، 243 ، 214 ، 193 ، 184 ، 178 ، 146 ، 111	الكرمانى
510 ، 439 ، 439 ، 432 ، 418 ، 394 ، 339 ، 247 ، 185 ، 181 ، 160 ، 152 ، 110 ، 97 ، 63 ، 62	الكسانى
170	كسرى
132	كشاجم
388	كعب بن زهير
245 ، 198	ابن الكلبي
407 ، 121	الكميت بن زيد
493 ، 336	الكندي
247	ابن كيسان
468	لاوذ بن نوح
462	اللبلى
281	لبيد
230 ، 180	اللحياني
468 ، 174 ، 148 ، 149 ، 87	الليث
169	لوط
481 ، 361	لىلى الأخيلية
262 ، 261 ، 146 ، 98	المازنى (أبو عثمان)
343	ابن ماكولا
421 ، 402 ، 345 ، 341 ، 339 ، 320 ، 273 ، 239 ، 226 ، 203 ، 152 ، 148 ، 140 ، 138 ، 111	ابن مالك
511 ، 496 ، 461 ، 423	
398 ، 59	مالك بن أنس
414	مالك بن زهير
380	مالك بن فهم الأزدي
384 ، 261 ، 144	المأمون
387 ، 359 ، 357 ، 343 ، 327 ، 313 ، 284 ، 264 ، 262 ، 236 ، 229 ، 147 ، 146 ، 122 ، 63	المبرد
513 ، 501 ، 480 ، 441 ، 422 ، 404 ، 405 ، 402	

297	متمم بن نوية
500، 493، 409، 317، 318، 270، 160، 148، 135، 134، 116	المتنبي
135	مجاهد
406، 189	مجنون عامر
244	محبوب النهشلي
229	ابن محكان
336	أبو محمد الواحدي
224	محمد بن الأثرس
475	محمد بن الحنفية
336	محمد بن هشام
302	المخزومي
57	مراد بن أحمد
497، 341، 138	المرادي
186	ابن المرتحل
343	مرداس الخارجي
510، 427، 366، 365، 362، 359، 303، 258، 241، 239، 230، 106، 80، 77	المرزوقي
196	المرقش
165	مروان بن أبي حفصة
230	مروان بن أبي السمط
401	مروان بن الحكم
154	مروان بن سعيد المهلب
474	مروان بن همّاس
478، 118، 84	ابن مسعود
290، 289	مسكين الدارمي
143	مسلم
352	مسلم بن الوليد
70	مضرس
371، 256، 66	المطرزي
492	المظفري
506، 480، 479، 401، 226، 182، 63	معاوية
223	ابن المعتز
311	المعتمد

472، 471، 470، 261	المعتصم بالله
454، 417، 188، 107، 92، 71، 64	المعري
399	ابن معطي
399	ابن معمر
463	معمر بن المثنى
379، 367، 364	معن بن أوس
327	المغيرة التميمي
462	المفضل
444	ابن مكتوم
506، 245	ابن المكرم
347	المنذر بن الجارود
376	أبو منصور
170	المنصور
396	منصور بن زياد
223	سهيبار
274	أبو موسى الأشعري
226	أبو موسى المديني
164	المؤمل بن أميل
368	ميادة بنت المنذر
433، 380، 322، 304، 288، 136، 108	الميداني
182	ميسون بنت بحدل
484، 305، 134	الناطقة الجعدي
500، 499، 490، 89	الناطقة الذبياني
418، 293	نافع (القارئ)
488	نافع المخدج
302، 224	ابن نباتة السعدي
386، 338	ابن نباتة المصري
410	نبط بن كنعان بن كوش
369، 222	ابن النبيه
469، 342، 315	ابن النحاس
164	أبو نخيلة
412	النسائي

252	ابن النساج
322، 136	النفسي
166	أبو نصر الخطيبي
90	نصيب
335، 116	النضر بن شميل
270	نظام الدين الأصفهاني
500، 491، 288، 287، 89	النعمان بن المنذر
389	النمر بن تولب
196	نهشل
371، 354، 342، 215، 197، 194	أبو نواس
443، 412، 281، 187، 143، 84، 73، 62	النووي
384	هدبة بن خالد
279	هرم بن سنان
435	الهروي (أبو سهل)
482، 490، 453، 114، 82، 73، 87	الهروي (أبو عبيد)
100	أبو هريرة
، 207، 193، 188، 180، 160، 156، 156، 152، 145، 132، 122، 114، 111، 91، 71	ابن هشام
، 382، 373، 366، 356، 345، 340، 320، 298، 271، 267، 266، 255، 246، 210، 208	
451، 439، 387	
264	ابن هشام الخضراوي
382، 342، 153	هشام بن عبد الملك
449	هشام بن عروة
268، 255، 248	ابن هشام اللخمي
274	هشام بن المغيرة
333	هشيم
179	هلال بن خنعم
199	الهميسع
143	هوذة الحنفي
375	هيت (ملك هندي)
250	أبو الهيثم
261	الوائق
494، 376، 371، 161، 148، 136، 79	الواحدى

252، 250	الواقدي
418	ورث (القارئ)
470	ابن الوكيل
472	ياقوت
247	يثرب بن عبيد
144، 143	يحيى بن أكرم
231	يحيى بن معاذ
329	يزيد بن حبناء
506	يزيد بن معاوية
342، 262، 261، 185	اليزيدي
357	ابن يسعون
368، 139	ابن يعيش
469	يوسف بن عمر النقفى

9- فهرس القبائل والأقوام

الصفحة	القبيلة
182	أسد
480	أعراب الشَّحر
469	أمية
410	الأنباط
403	أهل البصرة
410	أهل بغداد
121	أهل البيت
232	أهل الحجاز
257، 232	أهل الحجاز
507	أهل المدينة
506	أهل مكة
245	الأوس
228	باهلة
131	البراجم
495، 420، 402، 366، 360، 316، 315، 277، 264، 237، 203، 185، 160، 152، 150	البصريون
463، 359	بكر بن وائل
479	بهاء
507	تغلب
480، 479، 232، 154، 131	تميم
215	ثعل
482	ثقيف
480	حرم
482	جشم بن بكر
479، 181	حمير
128	الحواريون
488، 343، 324	الخواارج
463، 201	دارم

154	ربعة
479	ربعة
463	زرارة
482	سعد بن بكر
412	الشافعية
479	طيئ
245	عبد شمس بن ثعلبة
227	عذرة
328	عقيل
246 ، 245	العمالقة
480	عمرو بن قيس
201	غداة
482 ، 481 ، 228	قريش
479	قضاة
196	قيس بن ثعلبة
190	كاكلة
198	كنعان
157 ، 203 ، 264 ، 277 ، 291 ، 307 ، 308 ، 315 ، 328 ، 355 ، 360 ، 402 ، 420 ، 428 ، 484 ،	الكوفيون
495	
480 ، 450	مضر
416	المغاربة
482	نصر بن معاوية
121	هاشم
482 ، 288	هوازن
203	يربوع

10- فهرس الأماكن

المكان	الصفحة
أحد	414
أذربيجان	472
أرّان	472
الإسكندرية	241
اثبيلية	368
أيدج	170
بابل	410
البحرين	125
البذّ	472
البصرة	63، 58
بغ	170
بغداد	471، 245، 227، 170
بلخ	231
تكریت	471
تنيس	326
جبول	170
الجعرانة	288
حنين	288
حومل	235
الخط	236، 125
دار السلام	170
دجلة	471، 188، 170
الدّخول	235
دمياط	326
ذكاء	188
رامة	305
الرصافة	469

471	سامراء
169	سدوم
170	سكينة
368	السند
368	السودان
199	الشام
268	الصفاء
469 ، 416 ، 302 ، 190	العراق
335 ، 260	العُرج
188	عَرفة
378	الفرات
384	قشل
245	الكرخ
170	كشكر
63	الكوفة
466 ، 275 ، 260 ، 245 ، 236	المدينة
116	مَرو
268	المَرُوة
479	مصر
481 ، 466 ، 412 ، 275 ، 260 ، 236	مكة
170	منى
488	نهر وان
368	الهند
170	وادي السلام
246	وبار
246 ، 245	يثرب
246 ، 245	اليحامة
480 ، 246 ، 199 ، 198	اليمن

11- فهرس اللغة

الصفحة	الكلمة	الجذر
131	الكمي	كمي
195	كيسي	كيس
270، 150	همل هملّ، الهلال، مستهل	همل
360	أبتي	أبو
395	الماتم	أتم
265، 264	الأتان	أتن
321	آثر، أثري	أثر
211	الأجر، مأجورات	أجر
445	الإجل	أجل
414	أح، أحاح	أحج
234	أحد	أحد
413	أخ إخوان	أخخ
356، 355	أخرى، الآخر	أخر
342	أذينة	أذن
274	الأرخ، التأريخ	أرخ
204	أرض، أراضي، أراض، أرضون	أرض
85	أرطى	أرط
130	أريكة، أرائك	أرك
88	أزف، الأزف	أزف
87	الآزفة، الأزوف	أزف
347	المأصر	أصر
89	أفد	أفد
120، 62	الآل	آل
257، 256	الألو، ألوت	ألو
314، 258	ألياء، آلي	ألي
316	أناس	أنس

478، 477	أنق، تنوق، نَوَاقٍ، المتأنق	أنق
204	أهل، أهال، آهال	أهل
98	مستأهل، استأهل	أهيل
485	الموأساة، المواساة	أوس
230	الأوق، أوقية	أوق
364	أول، أولى، أوّلة	أول
492	أيوان	أون
485	أيس، إياس	أيس
194، 193	البتة	بت
73	البث	بث
467	بخس	بخس
316	برأة، بريء، برآء	برأ
312	برء، تبرّيت، انبريت	برأ
150	ميرج	برج
99	برح، البارحة	برح
325	برود	برد
177	برء، بررته	برر
414	بسّى، بسّ	بسس
316	بُساط، بسط	بسط
394	بشّر، بشّر، استبشّر، بشرى، البشارة	بشر
319	بصّر، البصيرة، التبصر	بصر
117	البصاق	بصق
163، 162	البطن	بطن
174	مبغض، مبغوض، باغض، بغاضة	بغض
411، 183	البكر، بكّر	بكر
151	ابهارّ	بهر
508	البهم	بهم
129	البشر	ببر
359	بيض، بيضاء	بيض

231	مبيع، مبيوع	بيع
398، 239، 238	بَيْن، التبيان	بين
82	تَأْرَة، التارة، التارات	تأر
315	متّام، توأمه، توعم، توأم، توءمان، متثم	تأم
280، 85 – 81	التتابع، التبع، المتتابع	تبع
337، 216	مترّب، يترّب	ترب
293، 291	تاعس، متعوس	تعس
433	التفّة، التففة	تفف
244	التفل	تفل
121	التقي، تقيه	تقي
325	تليسة	تلس
244	التوث	توث
280	التايح	تيع
486	الثدي	ثدي
487	الشدوة، الشندوة	ثدي
246	يثرب	ثرب
238	الثقاف	ثقف
309	مثلوث، ثلث، مثلث، ثلثت	ثلث
304	ثلجم	ثلجم
225 – 221	الثمر، مثمر	ثمر
224 – 221	ثمين، مئمن	ثمن
317	ثُناء	ثنى
135	مثوبة	ثوب
439	جنّا	جنو
92	تجحشر	جحشر
311	مجدّر، مجدور، الجدري	جدر
417، 172	مجدّد، الاجتداء، المجتدي	جدي
439	جذا	جذو
169	الجرذ	جرذ

313	التجزّي، التجزؤ	جزّي
328	جغب	جغب
398	التجفاف	جفف
443	مجلود	جلد
400	المجلس	جلس
483	جلمة	جلم
248	أجمع	جمع
355	أجنب	جنب
92	جهجه	جهجه
493	جواب	جوب
367	جوؤذر	جوذر
491	جوالق، جوالقات	جولق
107	الجؤنة، الجؤن	جون
504	الحثّ، حثحات	حثّ
92	تحجشر	حجشر
205	حدّث	حدث
129	الحديقة	حديق
439	حذاحاذ	حذد
92	حز حز	حزز
477، 476	حسابيّ، المحسبة، الحسب، الحسبة، الحساب، حسابيّ	حسب
393	الحسد، شمؤد	حسد
414	حسن	حسس
453	حسن	حسن
443	محصول	حصل
138	المحاضير، حُضّر	حضر
504	الحضّ	حضض
213، 212، 192	الحافّة، حفنأ، الحافّ	حفف
374	حكّ، احتكّ، استحك	حكك

452	احتلَط، الاحتلاط	حَلَط
443	محلوف	حَلَف
446	حلا، حلاوة	حَلَو
446، 67	حلي	حَلِي
61	محمد، الحمد	حَمْد
150	احمار، أحمر، حمراء	حَمَر
120 - 118	الحواميم	حَمَم
491	حمام، حمامات	حَمَم
218، 217	حاجة، حائجة، حوائج، حوجاء	حَوَج
166	حيادة	حَيَد
314	حائض	حِيَض
195	حيكى	حِيَك
494	خثارم	خَثَرَم
130	الخذر	خَذَر
183	الخرق	خَرَق
303	خزعبلات، خزعبلة، الخزعبل، الخزعبيلة	خَزَعِبَل
203	خزعال	خَزَعَال
314	خصي	خَصِي
359	خضرة، خضراء، خضراوات	خَضَر
345	الخطأ، خاطئ، خطئ	خَطَأ
344	الخطء، الخطيئة	خَطَأ
183	خفق	خَفَق
452	اختلط، الاختلاط	خَلَط
502، 282	الخلف، الخلف، أخلف	خَلَف
172	خَلَقَة، خَلَق	خَلَق
502	خوف، مخوف	خَوْف
138	الخوافي	خَوْف
127	خوان	خَوْن
177	أخير	خَيْر

493	خيال	خيل
119	الديباج	دبج
121	الدخول	دخل
322	الدستور	دسر
167	الدَّعْر	دعر
183	الدفوف	دفف
103	الإدلاج، الأدلاج	دلج
104	الدَّلْجَة، الدلج	دلج
129	الدُّلُو	دلو
120	دمثات	دمث
349	الدمل	دمل
150	مدمى	دمي
150	دَنَر، الدينار	دنر
254، 196	دنيا	دنو
150	الدهيم، ادهم، ادهام	دهم
93	الداهية، الدويهية	دهي
184	الدود، مدوّد، الدائد	دود
133	دواتي، الدواة	دوى
233، 232	مدين، مديون، الدّين	دين
322	الذخر	ذخر
306	استندرى	ذرا
167	ذاعر	ذعر
398	ذكرى، تذكار	ذكر
320	ذَيْت	ذيت
447	الرؤيا، مرايا، مرء	رأى
315	رَبِّي، رُباب	ربب
210	الرَّجْس	رجس
443	مرجوع	رجع
109	ترجل	رجل

264	الرجاء	رجو
297	الرَّحْل، الراحلة	رحل
228	أرحيه، أرحاء	رحي
314	رَحْلَة، رَحِل، رُخَال	رخل
425 -- 424	تردف، ترادف، الردف، الرديف، الردفان، الإرداف	ردف
317	رذال	رذل
367	روشن	رشن
434	الرضاع	رضع
66، 65	الرعاف، مراعف، مرعف، إرعاف، راعف، ترعف	رعف
443	المرفوع	رفع
213، 12	رفنا، رفانا، الراف، الرفة	رفف
433	الرفه، الرفاهية	رفف
338	رَقّ	رقق
375	ركب، الركاب، الراكب	ركب
338	رَكَ	ركك
129	الركبة	ركو
216، 213	الرهط	رھط
295	الروح، الروحاني، أرواح	روح
181 -- 179	الأرياح	روح
286، 180	الريح	روح
468	راوق	روق
153	راش، يریش	ريش
92	زَحَزَح	زحزح
486	زربطانة	زربط
183	الزفوف	زفف
169	الزمرّد	زمرّد
247	أزّمعت	زمع
323	زنوق	زنق
283	زَنّ، أزننت	زنن

67	سائر، السؤره	سأر
398	سائل، سائلة، سأل	سأل
486	ساباط، سبطانة	سبط
200	الستر، مستور	ستر
129	السَّجَل، سَجَل	سجل
323	سحنون	سحن
399	تسخان	سخن
333	سداد، استد	سدد
169	سدوم	سدم
202	سرداب	سردب
492	سرداق	سردق
195	سعلی	سعل
325	السفوف	سفف
371، 370، 236	السقط، الساقط، سقيط، أسقط	سقط
398، 324	أسكوب، مسكوب، تسكاب	سكب
325	سَكِينَة، سَكِين	سكن
324	أسلوب، أساليب	سلب
304	سَلْجَم	سلجم
445	سُلَال	سلل
205	سنة، سنون	سنه
283	سواس، سواسية، سواء	سوا
359	سوداء	سود
367، 184	مسوَّس، السوس	سوس
368، 367	السوسن، السوسان	سوس
309، 308	أساغ، إساعة، سائع، منساغ	سوغ
406، 200 – 198	الشام، الشام، تشاءم، مشووم، مشوم	شام
385	الشييع، المتشيع	شبع
367	الشوبق	شبق
438	شحات	شحث

438	شحاذ	شحد
398	تشراب	شرب
105	المشرقة، المشرقة، مشراق	شرق
377	شطرنج	شطرنج
293	شعرت	شعر
378، 377	تشعشع، شعشعت، شعشعة	شعع
327	شغب	شغب
183، 73	الشفوف، الاشتفاف	شفف
404	شقذان	شقذ
131	شاكي، الشكة	شكك
374	شكاة	شكي
302	شلجم	شلجم
202	شمالال	شمل
177	شَم، أشمه	شمم
403	شنان	شناً
135	المشورة	شور
173، 172	شوشت، مشوش	شوش
132، 131	الشوك، شائك، الشوكة	شوك
338	الصب	صبب
461	الصبوة	صبو
461	الصبية	صبي
163	صتم	صتم
65	صحب، صاحب، الأصحاب	صحب
208	صحيفة، صحائف	صحف
347	صدر	صدر
379	صُراء، الصراري، الصاري، صرارين	صرر
118، 117	الصراط	صرط
323	صعفوق	صعفق
192	الصالفة	صف

150	الصفار، اصفارَ	صفر
404	الصفوان	صفو
202	صلصال	صلصل
404	صَمَيان	صمي
368	صويج	صويج
232	مصوصون	صون
88 - 86	الإضبارة، ضباطر، أضابير، ضبارة	ضبر
264	الضبعة، الضبع، الضبعان	ضبع
166	مضعوف	ضعف
338	ضمز	ضمز
193	ضيزى	ضيز
96	طَبّ	طبب
370	طرّ	طرز
324	أطروش، الطرش	طرش
386، 385	طرمدار، طرمذ، طرماد، طرمذه	طرمد
118	الطواسيم	طسم
119	الطواسين	طسن
226	طَلَق، الأطلاق	طلق
440	تَطالَل	طلل
317	تطاول، طَوَال	طول
315	ظَوَار	ظنر
317	ظبية، ظُباء	ظبي
130	ظعينة	ظعن
305، 102	الظلّ، الظلال	ظلل
467	المظمي	ظمي
405، 316	ظُهار، ظهرا نيهم	ظهر
346	العتوم	عتم
66	عثرته	عثر
467	عَذية، عذاة، العَذِي	عذي

499	العَرَّ	عرر
315	عَرَّق، عُرِّق	عرق
316	عرام	عرم
448	العزل، عزلة، عزلاء	عزل
448	عزالي، العزائل، العزالي	عزل
205	عزهي، عزه، عزون	عزه
443	معسور	عسر
330	العسلان	عسل
398	التعشار	عشر
207، 208	العشايا	عشو
216	العصبة، العصابة	عصب
205	عضه، عضون	عضه
292	العفرانة	عفر
61	العاقب، التعقب	عقب
254	عقيرة، عقرباء	عقرب
183	عليف، معلوف	علف
442	معلّ، معلول	علل
241، 243، 264، 265	العَنَاق	عنق
419	العَنَّة، العناء، عَنَيْن	عنن
481	النعنة	عنن
333	العوز	عوز
232	معيب، معيوب	عيب
361	عير	عير
430، 431	أعمال، العيل، العيلة، العيال، عال	عيل
232	معين، معيون	عين
339	عبي، أعبى، معي، عَيَّان	عبي
426	الغُبْن	غبن
439	الغثيثة	غثث
207	الغدايا	غدو

208	الغدايا	غدو
494	غذافر	غذفر
439	الغذيذه	غذي
494	الغرائق	غرنق
107	الغزاة	غزل
423	عَسَلَة	غسل
91	تعشرم	عشرم
92	تغمشر	عشمر
480	الغمغمة	غمغم
106	غور، التغوير، الغور	غور
324	الغير	غير
77	المفتاح، المفتح	فتح
443	مفتون	فتن
183	الفجّ	فجج
439	الفرث	فرث
420	فرضي، فرائضي	فرض
65	الفرط	فرط
397	التفرق، الافتراق، تفرق، افترق، مفترقون	فرق
399	تفضال	فضل
366	أفكل	فكل
404	فلتان	فلت
126	الفلج	فلج
315	فرير، فرار	فور
349	مفازة	فوز
250	أفواه	فوه
305	الفيء	فيأ
76	أقبر، القبر	قبر
67	أقبس، القابس، المقتبس، اقتبس	قبس
438	قثم	قثم

128	القدح، القادح، القدح	قدح
112	القدّ	قدد
205، 138	القوادم، القدامى، قدّم	قدم
225، 184	قراية، أقرباء، المقارب	قرب
472	قريص	قرص
482، 422	مقراض، مقراضى	قرض
163	أقرع	قرع
494	قراقر	قرقر
151	اقطارّ	قطر
111، 110	قطّ	قطط
452	أقطع، مقطع	قطع
125	قطين	قطن
400	مقعد، العقود	قعد
348	القافلة	قفل
300	القفندر	قفندر
228	أقفاء، أقفاء	قفو
312	قماءة، قمىء	قماً
171	القناذع	قنذع
203	قهقار	قهقر
232	مقود	قود
150	قوس، استقوس	قوس
181	القيّل، أقيال، أقوال	قول
224	القيمة	قوم
507	القينة	قين
128	الكأس	كأس
317	كباب	كيب
413	كخ	كخخ
417	الكديّة، مكّد	كدي
333	الكذوب، كذب	كذب

184	مكّرَج	كرج
404	كروان	كرون
183	الكسر	كسر
192 – 189	الكافّة	كفف
399	تكلام	كلم
434	اللبن، اللبان	لبن
93	اللتيا، التي	لتي
480	لخلخانية	لخنخ
437	لدغ	لدغ
347	لرب	لرب
347	لزم	لزم
437	لسع	لسع
150	ملسّن	لسن
325	لعوق	لعق
292	لعو، لعا	لعو
73	اللفّ، التفّ	لفف
415	لقاية، لقاء، لقاء	لقي
212، 153	اللامّة، اللمم، اللمام	لمم
317	لهاث	لهث
94	اللهيم	لهم
292	اللوث	لوث
181	ألوط، أليط	لوط
211	الأليس	ليس
409	ليلة، ليلا، ليال	ليل
171	مذل	مذل
208	مرأني، أمرأني	مرأ
425	مرقاة	مرق
338	المزة	مزز
114	مسح	مسح

182	ميسون	ميسيس
114	مصح	مصح
325	مصوص	مصص
285	أمطر، الإمطار	مطر
149	معر، تمّعر	معر
330	معص	معص
150، 149	مغر، تمغر، الأمغر	مغر
330	مفس	مفس
329	مفص	مفص
287	الملّح	ملح
308	ملكية	ملك
386	المهاة، مهه	مهه
127	المائدة	ميد
426	الميل	ميل
178	نبح	نبح
399	تنبال، تنبالة	نبل
171	منجد	نجد
171	منجذ	نجد
489	نجز، أنجز، نجاز، المناجرة	نجز
210	النجس	نجس
205	نخله، النخلات	نخل
228، 130	نادي، ندى، أندية	ندي
317	نذال	نذل
378	نساء، النساء	نساء
378	النس، المنسة	نسس
346	نشب	نشب
346	نشم	نشم
181	النشوة، نشوان، نيشان	نشي
350	النصفة، النصافة	نصف

495	النعم، الأنعام	نعم
244	النفث	نفث
213-216	النفر	نفر
106	نفثت	نفث
444	منفوع	نفع
172	النهابر النهار، نهجور	نهج
72	النهم	نهم
209	ناء، ينوء	نوأ
378	النوش و التناوش	نوش
182	أناف	نيف
341	هني	هيب
106	التهجد	هجد
92	هجهج	هجهج
130	الهودج	هدج
410	تهريف	هرف
281	التهافت	هفت
209	هنأني	هنأ
284	الهنات، الهنوت، هنيها	هنو
172	هوشته، مهوش، الهوش	هوش
468	هاون	هون
510	الهوي	هوي
211	الأهيس، الأهوس	هيس
422	مهيض	هيض
398	تهيام	هيم
83	الوأة، المؤوأة	وأة
81	التواتر، الوتر، الوتيرة	وتر
389	وجأ	وجأ
347	الوارد	ورد
404	ورشان، ورشان	ورش

221	مورق	ورق
405	وزلان	ورل
211	مأزورات، موزورات	وزر
427	الوسط	وسط
184	وسواس	وسوس
125	الوشيج	وشج
395	الوعيد، الوعد	وعد
81	وهم، الوهم، أوهم	وهم
485	يئس، اليائس	يأس
198، 199	اليمن، تيامن	يمن

12- فهرس اللغات

الصفحة	اللغة
182	لغة بني أسد
480	لغة أعراب الشحر
480 ، 479	لغة بكر
480	لغة بهراء
480 ، 479	لغة تميم
232	لغة الحجاز
480 ، 479 ، 432	لغة حمير
479	لغة ربيعة
390	لغة بني زهير
339	لغة طيء
328	لغة عُقيل
480	لغة عُمان
118	لغة قريش
480 ، 479	لغة قضاة
492	لغة اليمن

13- فهرس الكتب الواردة في المتن

الكتاب	الصفحة
الاتباع لأبي الطيب اللغوي	78
الإتقان في علوم القرآن للسيوطي	401، 286
أخبار المغرب لأبي محمد الواحدي	336
أدب الكاتب لابن قتيبة	98، 209، 232، 277، 333، 434، 476
ارتشاف الضرب من لسان العرب	427
لأبي حيان الأندلسي	
أساس البلاغة للزمخشري	65، 88، 226، 256، 257، 280، 309، 312، 328، 374، 396، 410، 424، 438، 452، 455، 478، 494، 366
الأشباه والنظائر للسيوطي	93
الاشتقاق لابن دريد	380
الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر	226
العسقلاني	
إصلاح المنطق لابن السكيت	333، 344، 376
الأصول في النحو لابن السراج	159، 291
أعيان العصر وأعيان النصر للصفدي	175
الأغاني لأبي الفرج الأصفهاني	260
الأفعال للسرقسطي	124، 175، 184، 222، 284
الاقتضاب في شرح أدب الكاتب لابن	63، 99، 132، 161، 209، 233، 244، 439، 456، 494، 500
السيد البطليوسي	
الإقليد شرح المفصل للجندي	94، 443
أمالى ثعلب	119، 300
أمالى ابن الشجري	232، 353، 427، 515
الامتناع في حلّ السماع للأدفي	336
الانتصار لمذهب الشافعي لابن أبي	432
عصرون	
الانتصاف من الكشاف للاسكندري	285
الأنواء لأبي حنيفة	433
أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك	132، 340
لابن هشام	

234	الإيضاح في شرح المفصل لابن
	الحاجب
317، 110، 155، 315، 356	البحر المحيط لأبي حيان النحوي
388	البيسط
419، 262	البصائر والذخائر لأبي حيان
	التوحيدي
300	بغية الأمل في شرح الجمل لأبي بكر
	بن طلحة
119	تاريخ ابن عساكر
492	تاريخ المظفري
342	تبصرة المنتبه بتحرير المشتبه لابن حجر
	العسقلاني
377	تجوير الموشين فيما يقال بالسين والشرين
	للفيروز آبادي
382	التذكرة لابن حمدون
211	التذكرة لأبي علي الفارسي
114، 271، 298، 356، 366، 387، 440	التذكرة لابن هشام
93، 117، 138، 152، 152، 203، 226، 271، 295، 307، 308، 402،	تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن
421، 447، 457، 458، 461، 479، 484، 496	مالك
91	تعليق المصاييح
145، 244	تفسير البيضاوي
128، 149، 214، 437	التقريب
78، 114، 318، 386	التكملة والذيل والصلة للصاغاني
174	التنبيه والإيضاح عما وقع في الصحاح
	لابن بري
187	تهذيب الأسماء واللغات للنووي
87، 148، 149، 159، 179، 247، 249، 281، 291، 293، 346، 415،	تهذيب اللغة للأزهري
430، 431	
420، 488	جامع الأصول
130، 317، 379، 434	جمهرة اللغة لابن دريد
123	الجنى الداني للمراي
322	حاشية الجرجاني على مطالع الأنوار

193	حاشية عبد القادر المكي على أوضح المسالك
418، 485	الحجة للقراء السبعة للفارسي
417	الحكم لأبي حيان التوحيدي
182	الخلل في شرح أبيات الجمل لابن السيد
367، 229، 367	الحماسة لأبي تمام
80، 82، 82، 85، 88، 89، 92، 98، 114، 143، 149، 150، 155، 159، 172، 175، 176، 243، 261، 295، 303، 304، 305، 438، 468، 489	حواشي ابن بري على درة الفواص
91	حواشي التسهيل لابن هشام
354	الحواشي الحسينية للمطول
248	حواشي السيرة لابن هشام
377	حواشي شرح المطالع
252، 265	حياة الحيوان للدميري
166، 220، 221، 477	خريدة القصر وجريدة العصر للعماد الأصفهاني
112	الخصائص لابن جني
444	الدرّ اللقيط لابن أم مكتوم
136، 278، 356، 441، 484	الدر المصون للسمين الحلبي
159، 164، 179، 200، 289، 426، 484	الدرر والغرر للشريف المرتضى (أمالي المرتضى)
145، 505	درة التنزيل وغرة التأويل للخطيب الإسكافي
449	دلائل النبوة للبيهقي
224	دمية القصر للباهرزي
92	ديوان الأدب للفارابي
392	ديوان علي بن أبي طالب
481	الذخيرة لابن بسام
294	ذيل الدرة للجواليقي
349	الذيل والصلة للصاغاني
364	ربيع الأبرار ونصوص الأخيار للزمخشري
188	رسالة الغفران للمعري

228	رسائل الشهاب الخفاجي
413	رشف الزلال
319، 222، 236، 268، 414، 429	الروض الأنف للسهيلى
97، 290، 417، 464	الزاهر في معاني كلمات الناس لابن الأنباري
256	الزهد لأحمد بن حنبل
327	زهر الآداب للحصري
64، 253، 392، 438	سر صناعة الإعراب لابن جني
412	السنن الكبرى للنسائي
288	السيرة النبوية لابن هشام
324، 438	الشافعية لابن الحاجب
187	الشامل لابن أبي الحسن
63	شرح إصلاح المنطق للدينوري
495	شرح الألفية للشاطبي
259	شرح الألفية لابن القواس
399	شرح ألفية ابن معطي للرعيني
180، 207، 345، 373	شرح بانث سعاد لابن هشام
152، 340، 404، 456	شرح التسهيل لابن عقيل
138، 388	شرح التسهيل للمرادي
193	شرح التوضيح لخالد الأزهرى
271	شرح الجمل لابن عصفور
436	شرح ديوان أبي تمام للتبريزي
215	شرح ديوان امرئ القيس
444	شرح الدر للرماني
80، 241، 362	شرح ديوان الحماسة للمرزوقي
241، 258	شرح ديوان أبي ذؤيب للمرزوقي
134	شرح ديوان المتنبي لابن جني
511	شرح رائية ابن البواب للجعبري
62، 71، 107، 397	شرح سقط الزند
61	شرح الشفاء للملا علي القاري
141	شرح الشواهد
111، 146، 184، 193، 274، 362	شرح صحيح البخاري للكرماني

142	شرح صحيح مسلم للقاضي عياض
143، 86، 84، 73، 62	شرح صحيح مسلم للنووي
345	شرح عمدة الحفاظ
424، 419، 323، 315، 313، 295، 288، 103	شرح الفصيح
462	شرح الفصيح للبلي
428، 365	شرح الفصيح للمرزوقي
96	شرح القانون للجزولي
96	شرح قواعد ابن هشام للكافيجي
111	شرح الكافية لابن جماعة
407	شرح الكافية للحديثي
236، 141	شرح الكافية للرضي
466، 392، 85	شرح الكتاب للسيرافي
75	شرح الكتاب للشلوين
490	شرح الكتاب لابن غالب
505	شرح الكشف للقطب التحتاني
456، 189	شرح اللباب في علم الإعراب
	للشيرازي
409، 262، 182، 160، 126	شرح المغني للدماميني
476	شرح المفصل للسخاوي
448، 368	شرح المفصل لابن يعيش
190	شرح المقاصد للتفتازاني
371، 259	شرح مقامات الحريري للمطرزي
434، 319، 300، 209، 126، 93، 77	شرح مقامات الزمخشري
268، 255	شرح مقصورة ابن دريد لابن هشام
	اللمحي
275، 189، 61	شرح الهادي للزنجاني
79	شروح التلخيص
468	الشروط العمادية
343	الشعر والشعراء لابن قتيبة
72، 61	الشمائل للترمذي
497، 480، 281	الصاحبي في فقه اللغة لابن فارس

61، 67، 86، 161، 162، 211، 212، 272، 297، 311، 334، 342، 347،	الصالح للجوهري
359، 379، 398، 419، 422، 424، 426، 428، 433، 440، 447، 499	
100، 146، 178، 243، 307، 339، 411، 478	صحيح البخاري
100، 143، 487، 488	صحيح مسلم
188	ضرام السقط للخوارزمي
251	طراز المجالس للشهاب الخفاجي
136، 210، 309، 322، 359	طلبة الطلبة للنسفي
370، 390	العباب الزاخر للمصاغاني
443	العروض للخليل بن أحمد الفراهيدي
129، 222، 248، 293، 398، 401، 427	عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ
	لابن السمين
123، 164، 441	عناية القاضي وكفاية الراضي
	للشهاب الخفاجي
217	العين للخليل بن أحمد
264	عين الحياة للدماميني
443	عيون الأثر في فنون المغازي والسير
	لابن سيد الناس
210	الغرة لابن الدهان
82، 198	غريب الحديث للهروي
114	الغريبين للهروي
109	الغيث المسجم في شرح لامية العجم
	للصفدي
65، 73، 280، 406، 480	الفائق في غريب الحديث للزمخشري
193	فتح الباري لابن حجر العسقلاني
125	فتوح الغيب للطبري
433	فرائد الخرائد لابن طاهر
102	الفروق للعسكري
102، 305، 316، 447	فضيح ثعلب
102، 107، 128، 209، 300، 444، 480	فقه اللغة للثعالبي
108	فقه اللغة للميداني
320	فوح الشذا في مسألة كذا لابن هشام
321	فوح الشذا في مسألة كذا لابن هشام

83، 92، 107، 114، 132، 163، 169، 174، 177، 181، 191، 204، 207،
211، 212، 213، 222، 232، 254، 264، 265، 284، 294، 303،
309، 314، 322، 323، 328، 336، 347، 346، 355، 367، 374، 375،
376، 385، 393، 394، 401، 404، 410، 413، 419، 424، 427،
434، 452، 455، 469، 461، 468، 475، 479، 487، 491، 499، 502،
504، 507، 508

القصریات لأبي علي الفارسي 488، 332

قواعد ابن هشام 111

الكافية لابن مالك 273، 148

الكامل للمبرد 63، 284، 327، 343، 404، 423، 480

الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي 265

الكتاب لسيبويه 80، 81، 139، 193، 204، 226، 365، 376، 446، 466

كتاب الأفعال لابن القوطية 368، 330

كتاب الظاء للقرظيني 306

كتاب الكتاب لأبي القاسم البغدادی 65

كتاب النبات للدينوري 467

الكشاف عن حقائق التنزيل 60، 123، 184، 186، 216، 237، 268، 269، 285، 299، 315، 360،

للزمخشري 429، 456، 460

الكشف عن وجوه القراءات السبع 237
للقيسي

كشف الأستار للبزدوي 313

كشف الكشاف 403، 322

كشف المشكل لعلي بن سليمان 158
الحيدرة

الكشف عن قناع الريب للطبيي 82

الكلم النوايع للزمخشري 93

الكناية لابن المكرم (ابن منظور) 505

لامية العرب للشنفری 79

لباب الإعراب للإسفرایني 193، 127

لحن العوام للزبيدي 424

لسان العرب لابن منظور 179، 98

المثل السائر لابن الأثير 122

مجاز القرآن لأبي عبيده 319

371، 136، 93	مجمع الأمثال للميداني
213، 150، 93	مجل اللغة لابن فارس
328	المحتسب لابن جني
446، 442، 404، 373، 317، 250	المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده
432	مختصر العين للزبيدي
342	مرآة الزمان لسبط ابن الجوزي
269	المرصع لابن الأثير
269، 209	المزهر للسيوطي
358	المسائل الصغرى للأخفش
413	مسند الفردوس لشهر دار
83، 136، 191، 199، 202، 225، 233، 439، 443، 458، 502، 503	مضباح المنير للفيومي
216	مصحف حفصة
214، 129	مطالع الأنوار لابن قرقول
368	مطمح الأنفس لابن خاقان
191	معاني القرآن للفرأء
471، 467	معجم البلدان لياقوت الحموي
376، 244	المعرب للجواليقي
437، 420، 420، 398، 325، 225، 222	المغرب في ترتيب المعرب للمطرزي
498، 497، 479، 341، 326، 279، 268، 262، 197، 191، 146، 144	مغني اللبيب لابن هشام
224، 186	المفتاح للسكاكي
417، 194	مفردات ألفاظ القرآن للراغب
	الأصفهاني
460، 191، 189	المفصل للزمخشري
371، 320، 310، 253، 241، 191، 108	مقامات الحريري
501، 359، 313	المقتضب للمبرد
370، 366، 104	منتهى الأرب
309، 294، 275	النبراس للكلبي
192	نثر الدرر للأبي
101	نزهة الأنفس
274	نهاية الإدراك للشيرازي
474، 450، 284، 281، 225، 209، 180، 162، 149، 130، 89	النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير

121	الهاشميات للكميت بن زيد
388	نوادير ابن الأعرابي
187	الهادي للزنجاني
326 ، 302 ، 192	يتيمة الدهر للثعالبي

14- فهرس المصادر والمراجع

- 1- الإتياع، أبو الطيب اللغوي، تحقيق عز الدين التوخي، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، ط1: 1409 - 1988 .
- 2- الإتياع و المزوجة، ابن فارس، تحقيق محمد أديب عبد الواحد جمران، وزارة الثقافة، دمشق 1995.
- 3- إنخاف السادة المتقين بشرح إحياء علوم الدين، الزبيدي، دار الفكر، بيروت، 1970.
- 4- إنخاف فضلاء البشر، الدمياطي البنا، دار الندوة الجديدة، بيروت.
- 5- الإنتقان في علوم القرآن، السيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، 1987.
- 6- إحياء علوم الدين، الغزالي، تحقيق د. عبد الله الخالدي، دار الأرقم، بيروت، ط1: 1419 - 1998.
- 7- الاختيارين، الأخفش الأصغر، تحقيق فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2: 1984.
- 8- أدب الكاتب، ابن قتيبة، تحقيق د. محمد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2: 1405 - 1985.
- 9- أدب الكتاب، الصولي، شرح وتعليق أحمد حسن بسبح، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1: 1415 - 1994.
- 10- ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي، تحقيق د. مصطفى النحاس، مطبعة المدني، مصر، ط1: 1404 - 1984.
- 11- إرشاد الساري، النووي، دار الكتب العلمية، بيروت، 1970.
- 12- الأزهري في علم الحروف، الهروي، تحقيق عبد المعين الملوحي، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، ط2: 1401 - 1981.
- 13- أساس البلاغة، الزمخشري، تحقيق د. مزيد نعيم ود. شوقي المعري، مكتبة لبنان، ط1: 1998.
- 14- أسد الغابة، ابن الأثير الجزري، تحقيق علي محمد معوض، عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية بيروت، ط1: 1994.
- 15- أسرار البلاغة، الجرجاني، تعليق محمود محمد شاكر، دار المدني، جدة، ط1: 1412 - 1991.
- 16- أسرار العربية، ابن الأنباري، تحقيق محمد بهجة البطار، مطبعة الترقى، دمشق، 1957.
- 17- الأشباه والنظائر، السيوطي، تحقيق عبد العال مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1: 1406 - 1985.
- 18- الاشتقاق، ابن دريد، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة المثنى، العراق، ط2: 1979.
- 19- أشعار الخليل الحسين بن الضحاك، تحقيق عبد الستار أحمد فراج، دار الثقافة، بيروت، 1960.
- 20- الإصابة في تمييز الصحابة، ابن حجر، تحقيق علي محمد البجاوي، دار الجليل، بيروت، ط1: 1992.
- 21- إصلاح المنطق، ابن السكيت، تحقيق أحمد محمد شاكر، عبد السلام هارون، دار المعارف، مصر، ط2: 1375 - 1956.
- 22- الأصمعيات، تحقيق أحمد محمد شاكر، عبد السلام هارون، دار المعارف، القاهرة، ط2: 1964.
- 23- الأصول في النحو، ابن السراج، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3: 1417 - 1996.
- 24- الأضداد، ابن الأنباري، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دائرة المطبوعات، الكويت، ط1، 1960.
- 25- الأضداد في كلام العرب، أبو الطيب الحلبي، تحقيق عزة حسن، مطبوعات المجمع العلمي العربي، دمشق، 1382 - 1963.
- 26- الإعراب عن قواعد الإعراب، ابن هشام، تحقيق رشيد عبد الرحمن العيدي، دار الفكر، ط1: 1390 - 1970.
- 27- إعراب القرآن، النحاس، تحقيق زهير زاهد، مكتبة النهضة العربية، ط2: 1985.
- 28- إعراب القرآن ومعانيه المنسوب للزجاج، تحقيق إبراهيم الأبياري، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ط3: 1986.
- 29- الأعلام، خير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت، ط6: 1984.
- 30- الأغاني، الأصفهاني، تحقيق إبراهيم الأبياري، دار الشعب، 1389 - 1969.
- 31- الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب، الفارقي، تحقيق سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3: 1980.
- 32- الأفعال، السمرقسي، تحقيق د. حسين محمد شرف، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، 1395 - 1975.

- 33- الأفعال، ابن القطاع، عالم الكتب، بيروت، ط1: 1983.
- 34- الأفعال، ابن القوطية، مطبعة بريل، ليدن، 1894 .
- 35- الاقتضاب في شرح أدب الكاتب، ابن السيد البطليوسي، دار الجليل، لبنان، 1407-1987.
- 36- إكمال إكمال المعلم، الأبي، صححه ابن حسن الفيومي إبراهيم، مكتبة طرية، الرياض، 1975.
- 37- الأكمال في رفع الارتباب، ابن مأكولا، دار الكتب العلمية، بيروت، 1960.
- 38- الألفاظ الفارسية المعربة، السيد آدي شير، المطبعة الكاثوليكية، 1908.
- 39- أمالي ابن الشجري، دار المعرفة، بيروت.
- 40- أمالي القاضي، المكتب التجاري للطباعة والنشر، بيروت، ط2.
- 41- أمالي المرتضى، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، مصر، ط1: 1373- 1954.
- 42- الأمثال، أبو عبيد القاسم بن سلام، تحقيق د. عبد المجيد قطامش، دار المأمون للتراث، دمشق، ط1: 1980.
- 43- أمثال العرب، الضبي، تعليق إحسان عباس، دار الرائد العربي، بيروت، ط1: 1981.
- 44- إنباء الرواة على أنباء النحاة، القفطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط1: 1406- 1986.
- 45- الإنصاف في مسائل الخلاف، الأنباري، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، ط4: 1380- 1961.
- 46- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام، تحقيق بركات يوسف هبود، دار الفكر، بيروت، 1414- 1994.
- 47- الباخريزي حياته وشعره ودبوانه، محمد ألتونجي، دار صادر، بيروت، 1994.
- 48- البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي، مراجعة صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، 1992.
- 49- البصائر والذخائر، أبو حيان التوحيدي، تحقيق د. واد القاضي، دار صادر، بيروت، 1984.
- 50- بغية الوعاة، السيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى البابي الحلبي، مصر، 1964.
- 51- البيان والتبيين، الجاحظ، تحقيق عبد السلام هارون، دار الجليل، بيروت، 1980.
- 52- تاج العروس من جواهر القاموس، الزبيدي، المطبعة الخيرية، مصر، 1306.
- 53- تاريخ آداب اللغة العربية، جرجي زيدان، دار الفكر، بيروت، 1996.
- 54- تاريخ الأدب العربي، كارل بروكلمان، الهيئة العامة للكتاب، مصر، 1993.
- 55- تاريخ الأدب العربي، د. عمر موسى باشا، دار الفكر المعاصر، بيروت، ط1، 1989.
- 56- تأويل مشكل القرآن، ابن قتيبة، شرح أحمد صقر، دار التراث، القاهرة، ط2: 1973.
- 57- تبصير المنتبه بتحرير المشتبه، ابن حجر العسقلاني، تحقيق محمد علي النجار، المكتبة العلمية، بيروت، 1984.
- 58- التبيان في القرآن، العكبري، تحقيق علي محمد الجاوي، دار الجليل، بيروت، ط2: 1987.
- 59- تنقيف اللسان وتلقيح الجنان، ابن مكي الصقلي، تحقيق د. عبد العزيز مطر، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، 1386- 1966.
- 60- تجريد الأغاني، ابن واصل الحموي، تحقيق د. طه حسين، إبراهيم الأبياري، مطبعة مصر، القاهرة، 1955.
- 61- تخلص الشواهد، ابن هشام، تحقيق د. عباس مصطفى الصالحي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1: 1406- 1986.
- 62- تذكرة النحاة، أبو حيان الأندلسي، تحقيق د. عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1: 1406- 1986.
- 63- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ابن مالك، تحقيق محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي، مصر، 1967.
- 64- تصحيح التصحيح وتحرير التحرير، خليل بن أيك الصفدي، تحقيق السيد الشرقاوي مكتبة الخانجي، القاهرة، 1986.
- 65- تعليق من أمالي ابن دريد، تحقيق السيد مصطفى السنوسي، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب الكويت، ط1: 1984.
- 66- تفسير القرآن العظيم، ابن كثير، دار الأندلسي، بيروت، ط8: 1986.

- 67- تقويم اللسان، ابن الجوزي، تحقيق عبد العزيز مطر، دار المعرفة، القاهرة، ط: 1: 1966.
- 68- التكملة، الفارسي، تحقيق د. شاذلي فراهود، شركة الطباعة العربية السعودية المحدودة، جامعة الرياض، ط: 1: 1401- 1981.
- 69- تكملة إصلاح ما تخطأ فيه العامة، الجواليقي، تحقيق عز الدين التنوخي، مطبوعات المجمع العلمي العربي، مطبعة ابن زيدون، 1936.
- 70- التكملة والذيل والصلة، الصاغاني، تحقيق عبد العليم الطحاوي، مطبعة دار الكتب، القاهرة، 1970.
- 71- التمثيل والمحاضرة، الثعالبي، تحقيق عبد الفتاح محمد الحلو، دار إحياء الكتب العربية القاهرة، 1961.
- 72- التنبيه والإيضاح عما وقع في الصحاح، ابن بري، تحقيق مصطفى الحجازي، مجمع اللغة العربية، القاهرة، 1980.
- 73- تهذيب الأسماء واللغات، النووي، دار الكتب العلمية، بيروت.
- 74- تهذيب الألفاظ، ابن السكيت، تحقيق لويس شيخو اليسوعي، دار الكتب الإسلامية، القاهرة.
- 75- تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني، تحقيق خليل مأمون شيخا، عمر السلاسي، علي مسعود، دار المعرفة، بيروت، 996.
- 76- تهذيب الخواص من درة الغواص، ابن منظور، تحقيق علي الحسيني البركاني، مطبوعات نادي مكة الثقافي الأدبي، مكة المكرمة، 1994.
- 77- تهذيب اللغة، الأزهرى، تحقيق عبد السلام هارون، الدار المصرية للتأليف والترجمة، 1384- 1964.
- 78- توضيح المقاصد، المرادي، تحقيق عبد الرحمن سليمان، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ط: 1: 1396- 1976.
- 79- ثلاثة كتب في الأضداد، الأصمعي والسجستاني و ابن السكيت، دار الكتب العلمية، بيروت، 1913.
- 80- ثمار القلوب في المضاف والمنسوب، الثعالبي، تحقيق إبراهيم صالح، دار البشائر، دمشق، ط: 1: 1414- 1994.
- 81- جامع الأصول في أحاديث الرسول، ابن الأثير، تحقيق عبد القادر الأرناؤوط، دار الفكر، بيروت، 1983.
- 82- الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، تحقيق د. محمد إبراهيم الحفناوي، دار الحديث، القاهرة، ط: 1: 1414- 1994.
- 83- الجامع الصغير، السيوطي، دار المعرفة، بيروت، ط: 2: 1972.
- 84- جمهرة الأمثال، أبو هلال العسكري، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، عبد المجيد قطامش، دار الجليل، بيروت، ط: 2: 1988.
- 85- جمهرة أنساب العرب، ابن حزم الأندلسي، تحقيق عبد السلام هارون، دار المعارف مصر، 1962.
- 86- جمهرة اللغة، ابن دريد، مجلس دائرة المعارف العثمانية، ط: 1: 1345.
- 87- جناس الجناس في علوم البديع، الصفدي، مطبعة الجوائب، القسطنطينية، ط: 1: 1299.
- 88- الجنى الداني في حروف المعاني، المرادي، تحقيق د. فخر الدين قباوة، محمد نديم فاضل، المكتبة العربية، حلب، ط: 1: 1393- 1973.
- 89- حاشية الجرجاني على شرح مطالب الأنوار، دار الطباعة العامرة، القاهرة، 1860.
- 90- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل، دار إحياء الكتب العربية، مصر.
- 91- حاشية ياسين، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر.
- 92- الحجية في القراءات، ابن خالوية، تحقيق عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط: 6: 1996.
- 93- الحجية للقراء السبعة، الفارسي، تحقيق بدر الدين قهوجي، بشر حويجاتي، دار المأمون للتراث، ط: 1: 1984.
- 94- الحلل في شرح أبيات الجمل، ابن السيد الطليوسي، تحقيق د. مصطفى إمام، مطبعة الدار المصرية، القاهرة، ط: 1: 1979.
- 95- الحماسة البصرية، صدر الدين البصري، تحقيق مختار أحمد، عالم الكتب، بيروت، ط: 2: 1982.
- 96- الحماسة الشجرية، ابن الشجرية، تحقيق عبد المعين الملوحي، أسماء الحمصي، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، 1970.
- 97- حواشي ابن بري وابن ظفر على درة الغواص، تحقيق أحمد طه حسانين سلطان، مطبعة الأمان، القاهرة، ط: 1: 1411- 1990.
- 98- حياة الحيوان الكبرى، الدميري، المكتبة الإسلامية، القاهرة، 1973.
- 99- الحيوان، الجاحظ، تحقيق عبد السلام هارون، دار الكتاب العربي، لبنان، ط: 2: 1969.

- 100- جريدة القصر وجريدة العصر، العماد الأصفهاني، لجنة التأليف والترجمة والنشر.
- 101- خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب، البغدادي، تحقيق عبد السلام هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط2: 1979.
- 102- الخصائص، ابن جني، تحقيق محمد علي النجار، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت، ط2.
- 103- خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، المحبي، دار صادر، بيروت، 1980.
- 104- دائرة المعارف، البستاني، دار المعرفة، بيروت.
- 105- الدر المصون، السمين الحلبي، تحقيق أحمد محمد الخراط، دار القلم، بيروت، ط1: 1986.
- 106- الدرر اللوامع، الشنقيطي، دار المعرفة، لبنان، ط2: 1393-1972.
- 107- درة الغواص في أوهم الخواص، الحريري، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة نهضة مصر، القاهرة، 1975.
- 108- دلائل النبوة، البيهقي، تعليق عبد المعطي قلنجي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1: 1985.
- 109- دمية القصر وعصر أهل العصر، البخارزي، تحقيق محمد التونجي، الشركة المتحدة للتوزيع، بيروت، 1971.
- 110- ديوان الأبيوردي، تحقيق عمر الأسعد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2: 1987.
- 111- ديوان الأدب، الفارابي، تحقيق أحمد مختار عمر، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، 1394-1974.
- 112- ديوان أبي الأسود الدؤلي، تحقيق محمد حسن آل ياسين، مؤسسة إيف، بيروت، 1982.
- 113- ديوان الأعرشي، قدم له وشرحه محمد أحمد قاسم، المكتب الإسلامي، بيروت، ط1: 1994.
- 114- ديوان امرئ القيس، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ط3: 1969.
- 115- ديوان أمية بن أبي الصلت، تحقيق د. عبد الحفيظ السلطي، مكتبة أطلس، دمشق، 1974.
- 116- ديوان البحري، تحقيق حسن كامل الصيرفي، دار المعارف، القاهرة، ط3، 1970.
- 117- ديوان بشار بن برد، تحقيق محمد الطاهر بن عاشور، لجنة التأليف والترجمة، القاهرة، 1950.
- 118- ديوان البوصيري، تحقيق محمد سيد كيلاي، مكتبة مصطفى البابي، القاهرة، ط1: 1955.
- 119- ديوان أبي تمام، تحقيق محيي الدين صبيحي، دار صادر، بيروت، ط1: 1971.
- 120- ديوان التهامي، تحقيق علي نجيب عطوي، دار ومكتبة الهلال، بيروت، 1986.
- 121- ديوان جبران العود، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط1: 1931.
- 122- ديوان جرير، تحقيق نعمان محمد، محمد أمين طه، دار المعارف، القاهرة، 1971.
- 123- ديوان الجمحي، تحقيق عبد العظيم عبد المحسن، مطبعة القضاء، النجف الأشرف، ط1: 1972.
- 124- ديوان جميل بثينة، تحقيق حسين نصار، مكتبة مصر، القاهرة، 1967.
- 125- ديوان حاتم الطائي، تحقيق إبراهيم الجزيني، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1: 1968.
- 126- ديوان حسان بن ثابت، تحقيق وليد عرفات، دار صادر، بيروت، 1974.
- 127- ديوان حميد بن ثور، تحقيق عبد العزيز الميمني، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط1: 1951.
- 128- ديوان الخالدين، جمع وتحقيق سامي الدهان، مجمع اللغة العربية، دمشق، 1969.
- 129- ديوان الخنساء، شرح إسماعيل اليوسف، دار الكتاب العربي، دمشق، 1983.
- 130- ديوان دريد بن الصمة، تحقيق محمد خير البقاعي، دار قتيبة، دمشق، 1981.
- 131- ديوان ذي الرمة، تحقيق عبد السلام أبو صالح، مؤسسة الإيمان، بيروت، 1982.
- 132- ديوان رؤية بن العجاج= مجموع أشعار العرب.
- 133- ديوان أبي زيد الطائي، تحقيق نوري حمودي القيسي، مطبعة المعارف
- 134- ديوان سحيم، تحقيق عبد العزيز الميمني، الدار القومية، القاهرة، 1950.

- 135- ديوان سقط الزند، المعري، تحقيق عمر فاروق، دار الأرقم، بيروت، 1998.
- 136- ديوان الشاب الظريف، تحقيق صلاح الدين الهواري، دار الكتاب العربي، بيروت، 1995.
- 137- ديوان الشريف الرضي، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، 1892.
- 138- ديوان الشماخ، تحقيق صلاح الدين الهادي، دار المعارف، القاهرة، 1968.
- 139- ديوان الشنفرى= الطرائف الأدبية.
- 140- ديوان الصاحب بن عباد، تحقيق محمد حسن آل ياسين، دار العلم، بيروت، ط2: 1974.
- 141- ديوان صُرْدَر، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط1: 1934.
- 142- ديوان الصرصري، تحقيق د. خمير صالح، منشورات جامعة اليرموك، إربد، 1994.
- 143- ديوان صريع الغواني، مطبعة مدرسة والده عباس الأول، القاهرة، 1907.
- 144- ديوان طرفة بن العبد، تحقيق درية الخطيب، لطفي الصقال، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، 1975.
- 145- ديوان الطغرائي، تحقيق علي جواد الطاهر، يحيى الجبوري، دار القلم، الكويت، ط3: 1983.
- 146- ديوان طفيل الغنوي، تحقيق حسان فلاح أوغلي، دار صادر، بيروت، 1997.
- 147- ديوان عامر بن الطفيل، تحقيق د. أنور أبو سويلم، دار الجليل، بيروت، ط1: 1996.
- 148- ديوان العباس بن الأخنف، تحقيق عاتكة الخرزجي، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، ط1: 1954.
- 149- ديوان عبيد بن الأبرص، تحقيق حسين نصار، مكتبة مصطفى البابي الحلبي، 1957.
- 150- ديوان العجاج، تحقيق د. عبد الحفيظ السطلي، مكتبة أطلس، دمشق، 1971.
- 151- ديوان العرجي، تحقيق خضر الطائي، رشيد العبيدي، الشركة الإسلامية، بغداد، 1956.
- 152- ديوان عروة بن أذينة، دار صادر، بيروت، 1996.
- 153- ديوان عروة بن الورد، تحقيق عبد المعين الملوحي، وزارة الثقافة، دمشق، 1966.
- 154- ديوان علقمة بن عبدة، تحقيق لطفي الصقال، درية الخطيب، دار الكتاب العربي، حلب، ط1: 1969.
- 155- ديوان علي بن الجهم، تحقيق خليل مردم بك، لجنة التراث العربي، بيروت، ط2: 1960.
- 156- ديوان علي بن أبي طالب، جمع عبد المنعم العاني، دمشق، 1994.
- 157- ديوان عمر بن أبي ربيعة، تحقيق قذري مايو، عالم الكتب، بيروت، 1997.
- 158- ديوان عمرو بن قمينة، تحقيق إبراهيم العطية، وزارة الإعلام، بغداد، 1972.
- 159- ديوان عنتره، تحقيق خليل شرف الدين، دار ومكتبة الهلال، بيروت، ط1: 1988.
- 160- ديوان ابن منين، تحقيق خليل مردم بك، المجمع العلمي العربي، دمشق، 1946.
- 161- ديوان ابن الفارض، دار صادر، بيروت.
- 162- ديوان الفرزدق، دار صادر، بيروت، 1966.
- 163- ديوان القتال الكلابي، تحقيق إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، 1961.
- 164- ديوان كثير عزة، جمع وشرح إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، 1971.
- 165- ديوان كشاجم، تحقيق النبوي عبد الواحد شعلان، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1997.
- 166- ديوان كعب بن زهير، قدم له محمد يوسف نجم، دار صادر، بيروت، 1995.
- 167- ديوان لبيد، تحقيق إحسان عباس، مطبعة حكومة الكويت، الكويت، 1962.
- 168- ديوان لزوم ما لا يلزم، المعري، تحقيق كمال اليازجي، دار الجليل، بيروت، 1992.
- 169- ديوان ليلي الأخيلية، تحقيق خليل إبراهيم عطية، دار الجمهورية، بغداد، 1977.

- 170- ديوان المتنبي، تحقيق عبد الوهاب عزام، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، 1944.
- 171- ديوان مجنون ليلى، تحقيق عبد الستار أحمد فراج، مكتبة مصر، القاهرة، 1967.
- 172- ديوان المروعة: السموأل، حاتم الطائي، عدي بن زيد، شرح يوسف شكري فرحات، دار الجليل، بيروت، ط1: 1992.
- 173- ديوان المعاني، أبو هلال العسكري، عالم الكتب، بيروت، 1980.
- 174- ديوان ابن المعتز، شرح مجيد طراد، دار الكتب العربي، بيروت، 1995.
- 175- ديوان مهيار الديلمي، دار الكتب المصرية، القاهرة، 1970.
- 176- ديوان النابغة الجعدي، تحقيق واضح الصمد، دار صادر، بيروت، 1998.
- 177- ديوان النابغة الزبياني، تحقيق شكري فيصل، دار الفكر، دمشق، 1968.
- 178- ديوان ابن نباتة المصري، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1970.
- 179- ديوان ابن النبية، تحقيق عمر محمد الأسعد، دار الفكر، دمشق. ط1: 1969.
- 180- ديوان أبي نواس، ضبط إيليا الحاوي، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ط1: 1983.
- 181- ديوان الهذليين، دار الكتب المصرية، القاهرة، 1945.
- 182- النضيرة في محاسن أهل الجزيرة، ابن بسم، تحقيق إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، 1979.
- 183- ذيل الأمالي والنوادر، القالي، المكتب التجاري، بيروت، 1970.
- 184- ذيل الفصح، نشر وتعليق محمد عبد المنعم خفاجي، مكتبة التوحيد القاهرة، 1949.
- 185- رباعيات نظام الدين الأصفهاني، تحقيق كمال أبو ديب، دار العلم للملايين، بيروت، ط1: 1983.
- 186- ربيع الأبرار، الزمخشري، تحقيق سليم النعيمي، دار الذخائر للطبوعات، 1980.
- 187- الرد على النحاة، ابن مضاء القرطبي، تحقيق د. شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، 1982.
- 188- رسالة الغفران، المعري، تحقيق بنت الشاطئ، دار المعارف، القاهرة، ط2: 1950.
- 189- رسائل الثعالبي، مكتبة دار البيان، بيروت، 1980.
- 190- رصف المباني، الملقى، تحقيق أحمد محمد الخراط، دار القلم، بيروت، ط2: 1985.
- 191- الروض الأنف في تفسير السيرة النبوية لابن هشام، السهيلي، تعليق طه عبد الرؤوف سعد، دار الفكر، القاهرة، 1955.
- 192- ريحانة الألباء وزهرة الحياة الدنيا، الشهاب الخفاجي، تحقيق عبد الفتاح محمد الحلو، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة، ط1: 1967.
- 193- الزاهر في معاني كلمات الناس، الأنباري، تحقيق حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1: 1992.
- 194- زهر الآداب، الحصري، تحقيق علي محمد البجاوي، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، ط1: 1953.
- 195- السبعة في القراءات، ابن مجاهد، تحقيق شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ط2: 1980.
- 196- سر صناعة الإعراب، ابن جني، تحقيق د. حسين هندراوي، دار القلم، دمشق، ط1: 1985.
- 197- سفر السعادة، السخاوي، تحقيق د. محمد الدالي، مجمع اللغة العربية، دمشق، 1403-1982.
- 198- سلافة العصر في محاسن الشعراء بكل مصر، امم معصوم، القاهرة، 1905.
- 199- سمط اللاكثي، البكري، تحقيق عبد العزيز الميمني، دار الحديث، لبنان، ط2: 1984.
- 200- سنن الترمذي، تحقيق أحمد محمد شاكر دار الحديث، القاهرة.
- 201- سنن ابن ماجة، تحقيق محمد ناصر الدين الألباني، مكتب التربية العربي لدول الخليج، ط1: 1988.
- 202- سنن النسائي، تحقيق مكتب تحقيق التراث الإسلامي، دار المعرفة، بيروت، ط2: 1992.
- 203- سير أعلام النبلاء، الذهبي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2: 1982.

- 204- السيرة النبوية، ابن كثير، تحقيق مصطفى عبد الواحد، دار المعرفة، بيروت، 1976.
- 205- السيرة النبوية، ابن هشام، تحقيق مصطفى السقا، إبراهيم الأبياري، عبد الحفيظ شلي، منشورات دار الخلود، لبنان، بيروت.
- 206- شذا العرف في فن الصرف، الحملاوي، محمد علاء الدين عطية، مكتبة دار البيروني، دمشق، ط 1: 1998.
- 207- شذرات الذهب، ابن العماد، تحقيق محمود الأرنؤوط، دار ابن كثير، ط 1: 1986.
- 208- شرح أبيات سيبويه، السيرافي، تحقيق محمد الريح هاشم، دار الجليل، بيروت، 1996.
- 209- شرح أبيات المغني، البغدادي، تحقيق عبد العزيز رباح، أحمد دقاق، دار المأمون، دمشق، ط 2: 1987.
- 210- شرح اختيارات المفصل، الخطيب التبريزي، تحقيق فخر الدين قباوة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 2: 1987.
- 211- شرح أدب الكاتب، الجواليقي، دار الكتاب العربي، بيروت.
- 212- شرح أشعار الهذليين، السكري، تحقيق عبد الستار أحمد فراج، مكتبة دار العروبة، القاهرة، 1965.
- 213- شرح الألفية، الأشموني، دار إحياء التراث العربي، مصر.
- 214- شرح الألفية، ابن عقيل، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، انتشارات ناصر خسرو، طهران، مطبعة أمير- قم، 1416هـ.
- 215- شرح بانت سعاد (قصيدة كعب بن زهير)، ابن هشام، تحقيق محمد حسن أبو ناجي، مؤسسة علوم القرآن، بيروت، 1982.
- 216- شرح التسهيل، ابن مالك، تحقيق د. عبد الرحمن السيد، د. محمد يدوي المختون، هجر للطباعة والنشر، القاهرة، 1990.
- 217- شرح النصريح على التوضيح على ألفية ابن مالك وبهامشه حاشية ياسين، خالد بن عبد الله الأزهرى، دار الفكر، بيروت، 1960.
- 218- شرح اللخيص، البابرني، تحقيق محمد مصطفى رمضان صوفية، المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان، طرابلس، ليبيا، ط 1: 1983.
- 219- شرح اللخيص، القزويني، تحقيق محمد هاشم دويدري، دار الجليل، بيروت، ط 2: 1982.
- 220- شرح الجامع الصغير للمناوي، تحقيق زين الدين عبد الرؤوف، دار المعرفة، بيروت، 1972.
- 221- شرح ديوان الحماسة، التبريزي، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة، 1938.
- 222- شرح ديوان الحماسة، المرزوقي، تحقيق أحمد أمين، عبد السلام هارون، دار الجليل بيروت، 1991.
- 223- شرح ديوان ابن الفارض، حسن البوريني، عبد الغني النابلسي، دار التراث، بيروت، 1960.
- 224- شرح ديوان المتنبي، العسكري، تحقيق عبد الرحمن البرقوقي، دار الكتاب العربي بيروت، 1980.
- 225- شرح شافية ابن الحاجب، رضي الدين الاستراباذي، تحقيق محمد نور الحسن، محمد الزفراف، محمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، 1975.
- 226- شرح شذور الذهب، ابن هشام الأنصاري، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، ط 1: 1963.
- 227- شرح شواهد المغني، السيوطي، تحقيق أحمد كوجان، دار مكتبة الخلية، لبنان.
- 228- شرح صحيح البخاري، الكرمانلي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط 2: 1981.
- 229- شرح صحيح مسلم، النووي، راجعه خليل الميس، دار القلم، بيروت.
- 230- شرح الفوائد التسع، التحاس، تحقيق أحمد خطاب، وزارة الإعلام، بغداد، 1973.
- 231- شرح قطر الندى، ابن هشام، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، ط 11: 1963.
- 232- شرح قواعد الإعراب لابن هشام، الكافي، تحقيق فخر الدين قباوة، دار طلاس، دمشق، ط 1: 1989.
- 233- شرح الكافية، الرضي، دار الكتب العلمية، بيروت، 1405-1985.
- 234- شرح الكافية الشافية، ابن مالك، تحقيق عبد المنعم أحمد هريدي، دار المأمون للتراث، دمشق، ط 1: 1402-1982.
- 235- شرح كتاب سيبويه، السيرافي، تحقيق رمضان عبد التواب، محمود فهمي حجازي، محمد هاشم عبد الدايم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1986.

- 236- شرح المفصل للخوارزمي، تحقيق عبد الرحمن بن سليمان العشيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1990.
- 237- شرح المفصل، ابن يعيش، عالم الكتب، بيروت، مكتبة المتنبي، القاهرة.
- 238- شرح مقامات الزمخشري، تحقيق يوسف بقاعي، دار الكتاب اللبناني، بيروت.
- 239- شرح المقدمة الجزولية، الشلوين، تحقيق تركي العتيبي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2: 1994.
- 240- شرح مقصورة ابن دريد، ابن خالويه، تحقيق محمود جاسم محمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1: 1986.
- 241- شرح مقصورة ابن دريد، ابن هشام اللخمي، تحقيق مهدي عبيد جاسم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1: 1986.
- 242- شرح الملوكي في التصريف، ابن يعيش، تحقيق فخر الدين قباوة، المكتبة العربية، حلب، ط1: 1973.
- 243- شرح هاشميات الكميت، تحقيق نوري القيسي، داود سلوم، عالم الكتب، بيروت، ط1: 1984.
- 244- شروح التلخيص، السعد التفتازاني، ابن يعقوب المغربي، السبكي، مطبعة عيسى البابي الحلبي، مصر.
- 245- شروح سقط الزند، التريزي، البطليوسي، الخوارزمي، لجنة إحياء آثار أبي العلاء المعري، القاهرة، 1945.
- 246- شعب الإيمان، البيهقي، تحقيق محمد السعيد بن بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1: 1990.
- 247- شعر الأخطل، تحقيق فخر الدين قباوة، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط2: 1979.
- 248- شعر الحارث بن خالد المخزومي، تحقيق يحيى الجبوري، منشورات مكتبة الأندلس، بغداد، ط1: 1972.
- 249- شعر خداس بن زهير، تحقيق يحيى الجبوري، مجمع اللغة العربية، دمشق، 1986.
- 250- شعر خفاف بن نذبة، تحقيق نوري القيسي، مطبعة المعارف، بغداد، 1968.
- 251- شعر الخوارج، د. إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، 1923.
- 252- شعر الراعي النميري، جمعه وقدم له ناصر الحاني، المجمع العلمي العربي، دمشق، 1964.
- 253- شعر زهير بن أبي سلمى، تحقيق فخر الدين قباوة، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط3: 1980.
- 254- شعر زيد الخيل الطائي، تحقيق د. أحمد مختار بزره، دار المأمون للتراث، بيروت.
- 255- شعر عبد الله بن الزبيري، تحقيق يحيى الجبوري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2: 1981.
- 256- شعر علي بن جبلة العكوك، تحقيق حسين عطوان، دار المعارف، القاهرة، 1972.
- 257- شعر الكميت، جمع وتقديم داود سلوم، عالم الكتب، بيروت، ط2، 1997.
- 258- شعر مروان بن أبي حفصة، تحقيق حسين عطوان، دار المعارف، القاهرة، 1973.
- 259- شعر النمر بن توبل، صناعة نوري حمودي القيسي، مطبعة المعارف، بغداد، 1960.
- 260- الشعر والشعراء، ابن قتيبة، تحقيق أحمد محمد شاكر، دار الحديث، القاهرة، ط2: 1998.
- 261- شعراء النصرانية، لويس شيخو، دار المشرق، بيروت، ط3: 1967.
- 262- شفاء العليل في إيضاح التسهيل، السليلي، تحقيق الشريف عبد الله علي الحيني البركاتي، المكتبة الفصائلية، مكة المكرمة، ط1: 1986.
- 263- شمائل الرسول، الترمذي، تحقيق عبد الله الشعار، إبراهيم رمضان، دار الفكر اللبناني، بيروت، 1992.
- 264- شواذ القرآن، ابن خالويه، تحقيق ج بر جشتراسر، مكتبة المتنبي، القاهرة، 1980.
- 265- الصاحبي في فقه اللغة، ابن فارس، تحقيق مصطفى الشومعي، مؤسسة بدران، بيروت، 1963.
- 266- الصحاح، الجوهري، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، دار الكتاب العربي، مصر.
- 267- صحيح البخاري، تحقيق مصطفى البغا، مؤسسة الخدمات الطباعية، بيروت، 1981.
- 268- صحيح مسلم، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- 269- صفوة الصفوة، ابن الجوزي، تحقيق محمود فاخوري، دار المعرفة، بيروت، 1979.

- 270- ضرام السقط، الخوارزمي، دار طباعة السلطنة، القسطنطينية، 1858.
- 271- ضرائر الشعر، ابن عصفور، تحقيق إبراهيم محمد، دار الأندلس، بيروت، ط1: 1980.
- 272- طبقات الشعراء، ابن المعتز، تحقيق عبد الستار فراج، دار المعارف، القاهرة، ط2: 1968.
- 273- طبقات الشافعية، ابن قاضي شعبة، تحقيق د. الحافظ عبد العليم خان، دار الندوة الجديدة، بيروت، 1987.
- 274- الطبقات الكبرى، ابن سعد، تحقيق محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1: 1990.
- 275- طبقات النحويين واللغويين، الزبيدي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر، 1973.
- 276- الطرائف الأدبية، تحقيق عبد العزيز الميني، القاهرة، دار الكتب العلمية، 1937.
- 277- طلبة الطلبة، النسفي، تحقيق محمد حسن الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت، 1997.
- 278- العقد الفريد، ابن عبد ربه، تحقيق إبراهيم الأبياري، دار الكتب العلمية، بيروت، 1940.
- 279- عمدة القاري شرح صحيح البخاري، العيني، دار الفكر، بيروت، 1975.
- 280- عناية القاضي وكفاية الرازي، الشهاب الخفاجي، المكتبة الإسلامية، ديار بكر، 1863.
- 281- العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق د. مهدي المخزومي، إبراهيم السامرائي دار الهجرة، إيران، ط1: 1405.
- 282- عيون الأخبار، ابن قتيبة، دار الكتاب العربي، بيروت، 1970.
- 283- غاية النهاية في طبقات القراء، ابن الجزري، مكتبة الخانجي، مصر، 1932.
- 284- غريب الحديث، ابن الجوزي، تحقيق عبد المعطي أمين قلججي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1: 1985.
- 285- غريب الحديث، الخطاط البستي، تحقيق عبد الكريم إبراهيم الغزالي، دار الفكر، دمشق، 1982.
- 286- غريب الحديث، الهروي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1: 1964.
- 287- الغيث المسحوم في شرح لامية العجم، الصفي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1: 1975.
- 288- الفائق في غريب الحديث، الزمخشري، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، ط1: 1947.
- 289- فتح الباري في شرح صحيح البخاري، ابن حجر العسقلاني، دار الفكر، بيروت، 1993.
- 290- فراند المراتد في الأمثال، الحوي، تحقيق د. عبد الرزاق حسين، الرئاسة العامة لرعاية الشباب، المملكة العربية السعودية، الدمام، 1996.
- 291- فصل المقال، أبو عبيد البكري، تحقيق إحسان عباس، عبد المجيد عابدين، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1971.
- 292- فصيح ثعلب، نشر وتعليق محمد عبد المنعم خفاجي، مكتبة التوحيد، القاهرة، 1949.
- 293- فعلت وأفعلت، الزجاج، تحقيق ماجد حسن الذهبي، الشركة المتحدة للتوزيع، دمشق، 1984.
- 294- فقه اللغة، التعالي، تحقيق جمال طلبة، دار الكتب العلمية، بيروت، 1994.
- 295- فوات الوفيات، محمد بن شاكر الكنتي، تحقيق د. إحسان عباس، دار صادر، بيروت، 1974.
- 296- الفوائد البهية في تراجم الحنفية، المكنوي، تحقيق أحمد الزعبي، دار الأرقم، بيروت، 1998.
- 297- الفاموس المحيط، الفيروز آبادي، تحقيق مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة بإشراف محمد نعيم العرقسوسي، ط6: 1998.
- 298- قراضة الذهب، ابن رثيق، تحقيق الشاذلي بو يحيى، الشركة التونسية، تونس، 1972.
- 299- الكافي في العروض والقوافي، الخطيب التبريزي، تحقيق الحسيني عبد الله، جامعة الدول العربية، القاهرة، 1966.
- 300- الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي، تحقيق أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، 1997.
- 301- الكامل في اللغة والأدب، المبرد، تحقيق د. محمد أحمد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1: 1986.
- 302- الكتاب، سيويه، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، مصر، ط2: 1977.
- 303- كتاب السنة، ابن أبي عاصم، تحقيق محمد ناصر الألباني، المكتب الإسلامي، دمشق، ط2: 1985.

- 304- كتاب الشعر، الفارسي، تحقيق محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1: 1988.
- 305- كتاب القوافي، التنوخي، تحقيق عمر الأسعد، محي الدين رمضان، دار الإرشاد، بيروت، ط1: 1970.
- 306- الكشف، الزمخشري، تحقيق مصطفى أحمد، دار الكتاب العربي، ط3: 1987.
- 307- كشف الخفاء، العجلوني، تحقيق محمد عبد العزيز الخالدي، دار الكتب العلمية، بيروت، 1997.
- 308- كشف الطرّة عن الغرة، الآلوسي زادة، 1883.
- 309- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، حاجي خليفة، دار الفكر، 1982.
- 310- كشف الشكل في النحو، علي بن سليمان الحيدرة، تحقيق هادي عطية مطر، مطبعة الإرشاد، 1984.
- 311- كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال، الهندي البرهان فوري، مكتبة التراث الإسلامي، حلب، 1978.
- 312- اللباب في علل البناء والإعراب، العكبري، تحقيق غازي مختار طليعات، عبد الإله نبهان، دار الفكر المعاصر، بيروت، 1995.
- 313- اللباب في علم الإعراب، الإسفرايني، تحقيق د. شوقي المعري، مكتبة لبنان، بيروت، 1996.
- 314- لحن العوام، الزبيدي، تحقيق رمضان عبد التواب، مكتبة دار العروبة، القاهرة، ط1: 1964.
- 315- لسان العرب، ابن منظور، دار منظور، دار صادر، بيروت.
- 316- لسان الميزان، ابن حجر العسقلاني، تحقيق محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1: 1995.
- 317- ليس في كلام العرب، ابن خالويه، تحقيق أحمد بن الأمين الشنقيطي، المطبعة المحمودية، القاهرة، ط1: 1980.
- 318- ما ينصرف وما لا ينصرف، الزجاج، تحقيق هدى محمود قراعة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، 1971.
- 319- المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، ابن الأثير، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت، 1990.
- 320- مجاز القرآن، أبو عبيدة، تحقيق د. محمد فؤاد سيزكين، مكتبة الخانجي، مصر.
- 321- مجالس ثعلب، تحقيق عبد السلام هارون، دار المعارف، القاهرة، ط2: 1948.
- 322- مجالس العلماء، الزجاجي، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط2: 1983.
- 323- مجمل اللغة، ابن فارس، تحقيق زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1: 1984.
- 324- مجمع الأمثال، الميداني، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر، ط3: 1972.
- 325- مجمع البلاغة، الأصفهاني، تحقيق عمر عبد الرحمن الساريسي، مكتبة الأقصى، عمان، 1986.
- 326- مجموع أشعار العرب، تصحيح وترتيب وليم البروسي، مكتبة المثنى، بغداد، 1903.
- 327- مجموعة الشافعية، ابن الحاجب وآخرون، عالم الكتب، بيروت، 1984.
- 328- محاضرات الأدباء، الراغب الأصفهاني، منشورات مكتبة الحياة، بيروت.
- 329- المحتسب، ابن جني، تحقيق علي النجدي ناصف، د. عبد الحليم النجار، عبد الفتاح شلبي، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، 1966.
- 330- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ابن عطية، تحقيق الرحالي الفاروق، الدوحة، 1977.
- 331- المحكم والمحيط الأعظم، ابن سيدة، تحقيق مصطفى السقا، د. حسين نصار، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ط1: 1958.
- 332- المخصص، ابن سيدة، دار الفكر، بيروت.
- 333- المرصع في الآباء والأمهات والبنين والبنات والأدواء والذات، ابن الأثير، تحقيق إبراهيم السامرائي، دار الجيل، بيروت، دار الإعمار، عمان، ط1: 1991.
- 334- المزهرة، السيوطي، تحقيق محمد أحمد جاد المولى، مطبعة عيسى البابي الحلبي، مصر، ط1.
- 335- المسائل الحليّات، أبو علي الفارسي، تحقيق د. حسن هندواوي، دار القلم، دمشق، دار المنارة، بيروت، ط1: 1407-1987.

- 336- المستقصى في أمثال العرب، الزمخشري، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2: 1987.
- 337- مسند ابن حنبل، تحقيق أحمد محمد شاكر، دار الحديث، القاهرة، ط1: 1995.
- 338- مشكل الآثار، الطحاوي، تحقيق شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1984.
- 339- المصباح المنير، الفيومي، مكتبة لبنان، بيروت، 1987.
- 340- مطمح الأنفس ومسرح الناس في ملح أهل الأندلس، ابن خاقان، تحقيق محمد علي شوابكة، مؤسسة الرسالة، دار عمار، بيروت، ط1: 1983.
- 341- معالم التنزيل، البغوي، دار الفكر، بيروت، 1979.
- 342- معاني القرآن، الأخفش، تحقيق عبد الأمير الورد، مكتبة النهضة العربية، عالم الكتب، بيروت، ط1: 1405-1985.
- 343- معاني القرآن، الفراء، تحقيق أحمد يوسف نجاتي، محمد علي النجار، عالم الكتب، بيروت، ط2: 1980.
- 344- معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، تحقيق عبد الجليل الشلبي، عالم الكتب، بيروت، ط1: 1988.
- 345- معاهد التنصيص على شواهد التلخيص، عبد الرحيم بن أحمد العباسي، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، عالم الكتب، بيروت، المكتبة التجارية الكبرى، مصر: 1947.
- 346- معجم الأدباء، ياقوت الحموي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1938.
- 347- معجم البلدان، ياقوت الحموي، تحقيق فريد عبد العزيز الجندي، دار الكتب العلمية، بيروت، 1995.
- 348- معجم الشعراء، المرزباني، تحقيق ف. كركو، دار الجيل، بيروت، 1991.
- 349- المعجم الكبير، الطبراني، تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي، دار إحياء التراث العربي، ط2: 1984.
- 350- معجم المطبوعات العربية والمعرية، يوسف البان سرkis، مكتبة الثقافة الدينية.
- 351- معجم المؤلفين، عمر رضا كحالة، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1957.
- 352- المغرب، الجواليقي، تحقيق د. ف. عبد الرحيم، دار القلم، دمشق، ط1: 1990.
- 353- معن بن أوس حياته وشعره، جمعه وفسر ألفاظه ووضع فهرسه كمال مصطفى، 1927.
- 354- المغرب في ترتيب المغرب، المطرزي، تحقيق محمود فاخوري، عبد الحميد مختار، مكتبة أسامة بن زيد، حلب، ط1: 1399-1979.
- 355- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام، تحقيق د. مازن المبارك، محمد علي حمد الله، دار الفكر، بيروت، ط5: 1979.
- 356- مفاتيح العلوم، السكاكي، تحقيق نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1: 1983.
- 357- مفردات ألفاظ القرآن، الراغب الأصفهاني، تحقيق صفوان عدنان داودي، دار القلم، دمشق، ط2: 1997.
- 358- المفصل، الزمخشري، تحقيق محمد عز الدين السعيد، دار إحياء العلوم، بيروت، ط1: 1990.
- 359- المفصل، تحقيق أحمد محمد شاكر، عبد السلام هارون، دار المعارف، القاهرة، 1964.
- 360- المقاصد النحوية، العيني، دار صادر، بيروت، ط1: 1982.
- 361- المقامات الأدبية، الحريري، دار صادر، بيروت، 1980.
- 362- مفايس اللغة، ابن فارس، تحقيق عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، ط1: 1411-1991.
- 363- مقتضب، المرد، تحقيق محمد عبد الحافظ عزيمة، عالم الكتب، بيروت.
- 364- مقدمة ابن الصلاح ومحاسن الاصطلاح، تحقيق عائشة عبد الرحمن، وزارة الثقافة، القاهرة: 1974.
- 365- المقرب، ابن عصفور، تحقيق أحمد عبد الستار الجوارى، عبد الله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد.
- 366- الملاحن، ابن دريد، تحقيق عبد الإله نبهان، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، 1992.
- 367- المنع في التصريف، ابن عصفور، تحقيق فخر الدين بباوة، المكتبة العربية، حلب، ط1: 1970.
- 368- منتهى الوصول والأمل، ابن الحاجب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1: 1985.

- 369- المنصف، ابن جني، تحقيق إبراهيم مصطفى، عبد الله أمين، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ط1: 1373-1954.
- 370- الموازنة بين شعر أبي تمام والبحري، الأمدي، تحقيق السيد أحمد صقر، دار المعارف، القاهرة، 1961.
- 371- موسوعة رسائل ابن أبي الدنيا، تحقيق محمد عبد القادر أحمد عطا وآخرين، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، 1993.
- 372- الموطأ، مالك بن أنس، تحقيق بشار معروف، محمود خليل، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1412-1992.
- 373- ميزان الاعتدال، الذهبي، تحقيق محمد علي الجاوي، دار إحياء الكتب العربية القاهرة، 1963.
- 374- الناسخ والمنسوخ من الحديث، ابن شاهين، تحقيق محمد إبراهيم الحفناوي، دار الوفاء، المنصورة، 1995.
- 375- النشر في القراءات العشر، ابن الجزري، تحقيق محمد علي الضباع، دار الكتب العلمية، بيروت.
- 376- نهاية الأرب في فنون العرب، النويري، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، ط1: 1369-1949.
- 377- النهاية في غريب الحديث والأثر، ابن الأثير، تحقيق طاهر الزاوي، محمود الضاحي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- 378- نهج البلاغة، علي بن أبي طالب، تحقيق عزيز الله العطاردي، المستشارية الثقافية للجمهورية الإسلامية الإيرانية، ط3: 1996.
- 379- النوادر، أبو زيد الأنصاري، دار الكتاب العربي، لبنان، ط2: 1967.
- 380- هدية العارفين، إسماعيل باشا البغدادي، دار الفكر، بيروت، 1982.
- 381- معجم الهوامع، السيوطي، تحقيق د. عبد العال سالم مكرم، عبد السلام هارون مؤسسة الرسالة، بيروت، 1412-1992.
- 382- الوافي بالوفيات، ابن أبيك الصفدي، فرانز شتاينر بفسبادن، 1381-1962.
- 383- الوساطة بين المتنبي وخصومه، الجرجاني، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، علي محمد الجاوي، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة، 1966.
- 384- وفيات الأعيان، ابن خلكان، تحقيق د. إحسان عباس، دار صادر، بيروت.
- 385- يتيمة الدهر، الثعالبي، تحقيق د. مفيد محمد قميحة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1: 1403-1983.
- المخطوطات:**
- 386- الإقليد شرح المفصل للزختمري، الجندي، الرقم العام 15550، مكتبة الأسد.
- 387- شرح المغني، الدماميني، الرقم العام 14205، مكتبة الأسد.
- 388- فتوح الغيب في الكشف عن قناع الرب، الطيبي، الرقم العام 13166، مكتبة الأسد.
- 389- الكلم النوايع، الزختمري، الرقم العام 14494 من [41-42]، مكتبة الأسد.
- الأطروحات الجامعية:**
- 390- الإيضاح في شرح المفصل، ابن الحاجب، رسالة دكتوراه، دراسة وتحقيق محمد عبد الله، 1990.
- 391- شرح اللباب في علم الإعراب، الشيرازي، رسالة ماجستير، دراسة وتحقيق شوقي المعري، 1986.

15- فهرس المحتويات

5	المقدمة.....
9	تمهيد: الشهاب الخفاجي.....
9	نشأته وحياته.....
10	شيوخه.....
12	تلامذته.....
12	رحلاته.....
14	وفاته.....
14	آثاره.....
17	الفصل الأول: منهج الشهاب الخفاجي في شرح درة الغواص.....
25	الفصل الثاني: مصادر الكتاب وقيّمته.....
27	أولاً: مصادر الكتاب.....
34	ثانياً: قيمة الكتاب.....
35	الفصل الثالث: مآخذ الشهاب على الحريري.....
37	أولاً: تشدّد في مقياس الصواب اللغوي.....
39	ثانياً: سوء الرواية والدراية.....
40	ثالثاً: عرجه بين السماع والقياس.....
41	رابعاً: ترجيحه مذهباً على مذهب.....
42	خامساً - أنه لا يطبّق أحكامه على نفسه.....
45	الخاتمة.....
47	قسم التحقيق.....
47	وصف النسخ المعتمدة.....
48	منهج التحقيق.....
49	صور المخطوطات.....
55	النص المحقّق.....
55	سبب تأليف الكتاب.....
60	الكلام على الحمد.....
60	أصل معنى الصلاة.....
61	معنى العاقب.....
62	الكلام على «آله».....
62	جواز إضافة «آل» إلى الضمير ووروده ثراً وشعراً.....
65	الكلام على الرعاف.....
67	قولهم: قدم سائر الحاج.....
68	الكلام على «سائر» من ثلاثة أوجه:.....

68	اشتقاقه.
68	إطلاقه على الجميع.
69	اختصاصه بالأكثر.
71	إضافة «سائر» إلى شيء تقدم ذكره.
72	حديث أم زرع.
76	الكلام على شعر للشنفرى.
78	الكلام على الالتفات.
80	الكلام على «أم عامر» لقب الضبع.
81	قولهم للمتتابع متواتر.
82	الكلام على التواتر والتتابع والتسوية بينهما.
83	الكلام على المؤودة.
84	العزل وما جاء فيه.
87	قولهم: أرف وقت الصلاة.
88	الكلام على قصيدة النابغة: أرف الترحل.
89	قولهم: زيد أفضل إخوته.
91	حالات أفعل التفضيل.
91	قولهم: تغشمر وتغشمر.
92	قولهم: «اللتيا» و«التي».
93	الكلام على التصغير.
97	قولهم: فلان يستأهل الإكرام.
99	قولهم: سهرنا الليلة وسهرنا البارحة.
102	ذكر اختلاف ألفاظ متفقة المعاني باختلاف الأزمنة.
110	قولهم: لا أكلمه قط.
112	الفرق بين القدّ والقط.
114	قولهم للمريض: مسح الله ما بك... ومصح.
114	تعدية «مصح» بالباء أو بالهمزة.
117	نادرة وقعت في مجلس الحسن بن الفرات.
117	مقالة الزجاج مع الوزير علي بن عيسى في إبدال الصاد سيناً.
118	قولهم: قرأ الخواميم والطواسين.
120	إضافة «آل» إلى الأسماء التي لا يصح تثنيها وجمعها.
121	قولهم: أدخل بالقرص السجن.
122	تعاقب الهمزة والباء.
123	الكلام على الباء وزيادتها في قوله تعالى (تبت بالدهن).
127	قولهم لما يتخذ لتقديم الطعام عليه: مائدة.
128	ذكر ألفاظ تختلف أسماؤها باختلاف أوصافها.
133	قولهم لمن يحمل الدواة: دواتي.
134	قولهم: بعثت إليه بغلام وأرسلت إليه بهدية.
134	ذكر ما عيب على المتنبي في قوله: فأجرك الإله.

- قولهم: المشورة مباركة. 135
- ججيء «مشورة» على لغتين. 136
- ذكر قصيدة لبشار. 137
- قولهم في التحذير: إياك الأسد وإياك الحسد. 138
- جواز حذف حرف العطف في «إياك والحسد». 139
- قولهم: لا عافاك الله. 141
- قول يحيى بن أكثم للمأمون، وما عيب على قول الصاحب بن عباد. 143
- الكلام على واو الثمانية. 144
- علة ظهور الواو في قولهم: سبحانك اللهم وبحمدك. 146
- اختصاص «كان» بجواز إيقاع الفعل الماضي خيراً عنها. 147
- الكلام على «عند». 148
- قولهم لمن تغير وجهه من الغضب: تمغر وجهه، وتمغر. 149
- قولهم: اصفر، واحمر. 150
- قولهم: اجتمع فلان مع فلان. 151
- الكلام على «مع». 152
- مجلس بين مروان بن سعيد المهلبى والأخفش حول قوله تعالى: (فإن كانتا اثنتين). 154
- تنبيه حول إفادة الخبر غير ما يفيد المبتدأ. 154
- قولهم: لعله ندم ولعله قدم. 155
- جواز دخول «لعل» على الماضي ووروده في الكلام الفصيح. 156
- قولهم في التعجب من الألوان: ما أبيض هذا الثوب، وما أعور هذا الفرس. 157
- اختلاف الكوفيين والبصريين في التعجب من الألوان. 157
- الكلام على قوله تعالى (ومن كان في هذه أعمى فهو في الآخرة أعمى وأضل سبيلاً) والفرق بين
عمى القلب وعمى البصر. 158
- قولهم: امتلأت بطنه، والكلام على تأنيث «البطن» وتذكيره. 161
- قولهم: قبضت ألفاً تامة. 163
- قولهم للخبيث: ذاعر. 167
- ذكر ألفاظ وردت بالبدال والذال. 170
- قولهم: شوست الأمر، وهو مشوش. 172
- قولهم: بلغك الله المأثور. 174
- قولهم: رجل مبغوض. 174
- قولهم: انضاف الشيء إليه، وانفسد الأمر عليه. 175
- مطاوع «فعل» و«أفعل». 175
- قولهم: برّ والدك وشّم يدك. 177
- قولهم: أشر من فلان. 177
- قولهم: هبّت الأرياح. 179
- ذكر ألفاظ بني منها اسم المفعول من الفعل اللازم على خلاف القياس. 184
- مجلس جرى بين الكسائي واليزيدي حول بيت شعر. 185

185	جواز تقديم العامل على اسم الاستفهام.
187	قولهم: فعل الغير ذلك.
187	جواز دخول اللام على «غير» و«كل».
188	المواضع التي تقع فيها «غير».
189	قولهم: حضرت الكافة.
190	جواز استعمال «كافة» معرفاً ومنكراً.
193	قولهم: هذه كبرى وصغرى.
194	الكلام على «ضيزى» وزنها وأصلها.
196	الكلام على «دنيا» و«أخرى».
197	ما عيب على أبي نواس في قوله: كأن كبرى وصغرى.
198	قولهم: قد تيامن، وقد تشاءم.
198	الكلام على تسمية «الشام».
200	قولهم: مَشُوم.
200	الكلام على عطف التوهم.
201	الكلام على الشعر المنسوب للأخوص: مشائيم.
202	قولهم: اتخذت سرداباً.
203	قولهم: كم عبيداً لك.
203	الكلام على تمييز «كم» الاستفهامية.
204	قولهم في جمع أرض: أراض.
205	قولهم: قد حَدَث.
206	الكلام على الازدواج والمشكلة.
206	ذكر ألفاظ استعملت في الازدواج خاصة.
213	قولهم: هم عشرون نفراً، وثلاثون نفراً.
213	جواز إطلاق النفر على ما فوق الثلاثة.
215	ذكر مَنْ عارض امرأ القيس في قوله: ربّ رام.
217	قولهم في جمع حائجة: حوائج.
218	في «حوائج» ثلاثة أقوال.
218	ذكر ما جاء في كلام العرب من استعمال لفظ «حوائج».
219	تصحيح نسبة شعر نسبه الحريري لابن عنين.
221	قولهم لما يكثر ثمنه: مَثْمَن.
222	الكلام على صيغة فعيل.
22	استعمالهم «أثمر» متعدياً.
224	جواز وقوع «الثن» و«القيمة» بمعنى.
225	قولهم: هو قرابتي.
228	قولهم في جمع رحي وقفاً: أرحية، وأقفية.
231	حكاية يحيى بن معاذ مع العلوي.
230	قولهم في جمع أوقية: أواق.

231	الكلام على «مبيع» و«معيب».
232	الكلام على «مدين» و«مديون».
233	قولهم: المال بين زيد وبين عمرو، وجواز تكرير «بين».
234	الكلام على قوله تعالى: (مذبذبين بين ذلك).
235	الكلام على لفظ «أحد» واستعمالاته.
236	الكلام على قوله تعالى: (واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام).
240	جواز وقوع «إذا» و«إذ» في جواب «بينما» و«بينما».
244	ذكر ألفاظ وردت بالتاء والتاء.
245	الكلام على يثرب وسبب تسميتها.
247	قولهم: أزمعت على المسير.
247	الكلام على قوله تعالى: (فأجمعوا أمركم وشركاءكم).
250	قولهم في جمع فم: أفمام.
251	الكلام على الشعر المنسوب لعلي رضي الله عنه.
254	قولهم في تصغير عقرب: عقيرة.
256	قولهم: ما آليت جهداً.
257	ذكر ألفاظ خصت العرب استعمالها بالنفي.
259	تصحيح نسبة شعر نسبه الحريري للعرجي.
261	مناظرة جرت بين ابن السكيت والمازني في مجلس الواثق حول بيت شعر.
264	قولهم: الضبعة العرجاء.
266	الكلام على التغليب.
266	الكلام على التأريخ بالليالي دون الأيام.
269	ذكر أمور اختصت بالذكر والمؤنث.
270	قولهم لأول يوم من الشهر: مستهل الشهر.
272	ما يقال في التأريخ من أول الشهر إلى منتصفه، ومن منتصفه إلى آخره.
274	التأريخ الهجري وسبب وضعه والعمل به.
275	الكلام على جمع القلة، وجمع الكثرة.
277	قولهم: ما رأيته من أمس.
277	الكلام على «مذ» و«منذ».
280	قولهم: تابعت النواصب.
280	جواز استعمال التتابع والتتابع بمعنى.
281	ذكر ألفاظ اختصت بالشرقي الاستعمال.
287	قولهم في ضمن أقسام: وحق الملح.
287	الكلام على «ملح» و«أرضع» وجواز استعمالهما بمعنى.
290	قولهم: هو ذا يفعل، وهوذا يصنع.
290	الكلام على صيغة «هوذا» وورودها في كلام العرب.
291	قولهم: رجل متعوس.
292	قولهم في الدعاء على العائر: تعسأله، وفي الدعاء له: لعأ.

293	قولهم: ما شُعرت بالخبر.....
294	قولهم في النسبية: فاكهاني، وباقلاني، وسمسماني.....
295	قولهم: سارر فلان فلانا.....
296	قولهم للآتين ارددا.....
297	قولهم: نقل فلان رحله.....
298	قولهم لمن يكثر السؤال: سائل وسائلة.....
300	جواز وقوع فاعل موقع فقال المختص بالكثير لعمومه.....
300	الكلام على صيغ المبالغة.....
301	الكلام على قوله تعالى (وما ربك بظلام للعبيد).....
303	إيقاع «أن» بعد عسى وإلغاؤها بعد كان.....
304	قولهم: ثلجهم وشلجهم.....
305	قولهم: جلست في فيء الشجرة.....
306	قولهم: ما فعلت الثلاثة الأثواب.....
307	الكلام على العدد وتعريفه.....
308	قولهم في الثياب المنسوبة إلى الملك: ملكية.....
308	قولهم انساغ فهو منساغ.....
309	قولهم للند المتخذ من ثلاثة أنواع من الطيب: مثلوث.....
310	نادرة بين إبراهيم المهدي وندم له.....
310	نادرة مماثلة بين البديع والصاحب بن عباد.....
311	قولهم: صبي مجدر.....
312	قولهم: قسى الرجل ودفى اليوم.....
312	قولهم: تربت من فلان.....
313	الكلام على إبدال الهمزة.....
314	قولهم للآثنى من ولد الضأن: رخل.....
314	اختصاص الصفة بالمذكر والمؤنث.....
315	ألفاظ جُمعت على وزن فُعال على غير قياس.....
317	قولهم: سررت برويا فلان.....
319	قولهم: أبصرت هذا الأمر.....
320	قولهم: كيت وكيت كناية عن الأفعال، وذيت وذيت كناية عن المبالغة.....
321	قولهم: كذا وكذا في كناية عن العدد وغيره.....
326	الكلام على خير كلا وكلتا.....
327	قولهم: فيه شغب.....
329	قولهم للداء: المغص.....
333	قولهم: هو سداد من عوز.....
335	قصة النضير بن شميل مع المأمون.....
336	قصة الإمام أبي حنيفة مع جاره.....
338	قولهم: اقطعة من حيث رق.....
339	قولهم لمن تعب: هو عيان.....

- 339 قولهم: قاما الرجلان.
- 339 الكلام على لغة أكلوني البراغيث.
- 340 قولهم: جاءني القوم إلاك وإلاه.
- 340 إلحاق الضمير المتصل بـ «إلا».
- 341 قولهم: هب أني فعلت.
- 341 إلحاق الضمير المتصل بـ «هب».
- 344 قولهم لمن يأتي الذنب متعمداً: قد أخطأ.
- 346 قولهم لمن يثير الشر: إنه قد نشب.
- 346 قولهم: ما عتب أن فعل كذا.
- 347 قولهم لمركز الضرائب: الماصر.
- 347 حكاية أبي الأسود مع المنذر بن الجارود.
- 348 قولهم: الصادر والوارد.
- 348 قولهم: ابنت.
- 348 قولهم: ودعت قافلة الحاج.
- 350 قولهم: فلان أنصف من فلان.
- 351 صياغة أفعل التفضيل من «نصف».
- 351 الكلام على شعر لحسان.
- 354 قولهم لمن أصابته جنابة: قد جُنِبَ.
- 355 حذف ياء «ثمان».
- 355 قولهم: اتبعت عبداً وجارية أخرى.
- 356 استعمالات لفظ «آخر».
- 359 قولهم في جمع بيضاء وسوداء: بيضاوات وسوداوات.
- 359 جمع فعلاء على فعل.
- 360 قولهم: يا أبتى ويا أمتي.
- 360 الكلام على المنادى المضاف إلى ياء المتكلم.
- 360 قولهم: عيرته بالكذب.
- 363 جواز تعدية عير بالكذب. قولهم: بدأ به أول.
- 364 استعمالات لفظ «أول».
- 367 قولهم: سوسن.
- 367 ألفاظ جاءت على وزن «فوعل».
- 370 قولهم لمن نبت شاربه: طر.
- 370 قولهم: سقط في يده.
- 373 قولهم: ركض الفرس.
- 374 قولهم: حكني جلدي.
- 375 قولهم: سار ركاب السلطان.
- 375 قولهم للعبة الهندية: شطرنج.
- 376 ألفاظ وردت بالسين والشين.
- 382 قصة عروة بن أذينة مع هشام بن عبد الملك عند وفوده إليه.

383	قصة ابن جابر والرجل الثقفي مع ابن عامر .
384	قصة هدية بن خالد مع المأمون .
384	قصة القشلي الشاعر مع المتجب .
385	قولهم في جواب من يقول سألت عنك: سألت عنك الخير .
385	قولهم للمتشبع بما ليس عنده: مطر مذ .
388	قولهم: رأيت الأمير وذويه .
388	جواز إضافة «ذو» إلى المضمر والعلم .
388	قولهم: الحوامل تطلقن والحوادث تطرقن .
389	قولهم: شلت الشيء .
389	جواز تعدية اللازم بغير حرف التعدية .
390	قولهم لمن تناول شيئاً: ها .
390	في «ها» ثلاث لغات .
393	قولهم: حُسد حاسدك .
394	قولهم: أعطاه البشارة .
395	الكلام على الوعد والوعيد .
397	قولهم: تفرقت الآراء والأهواء .
398	قولهم: تذكّار .
398	المصادر التي جاءت على تفعّال وتفعّل .
400	قولهم للقائم: اجلس .
402	قولهم في جواب من مدح رجلاً أو ذمّه: نعم من مدحت، وبئس من ذممت .
402	إسناد «نعم» و«بئس» إلى «الذي» الجنسية .
403	ألفاظ جاءت على وزن فَعْلان .
405	قولهم: هو بين ظهرانيهم .
406	قولهم: دخلت الشام .
407	قولهم: قدم الحجاج واحداً واحداً .
407	أسماء العدد .
409	ما عيب على المتنبي في شعر قاله .
410	قولهم لما يتعجل من الزرع والثمار: هَرَف .
411	قولهم في كل شيء يخف فاعله ويعجل إليه: بكر .
413	قولهم عند الحرقه ولذع الحرارة المضضة: أخ .
415	قولهم من التأوّه: أوّه .
415	قولهم: لقيته لقاة واحدة .
417	قولهم لمن يكثر السؤال: مكّد .
419	قولهم: بالرجل عتّة .
419	النسب إلى الجمع .
421	النسب إلى المركب .
423	قولهم لما يُغسل به الرأس: غَسَلة .

- قولهم: دابة لا تُردف. 424
- اسم الآلة على مفعول ومفعلة. 425
- ألفاظ تختلف معانيها باختلاف حركة أو سطلها. 429
- قولهم: كثرت عيلة فلان. 430
- قولهم: فلان أغنى من فلان من التفة إلى الرفة. 433
- قولهم لرضيع الإنسان: ارتضع بلبنه. 434
- الفرق بين لسع ونهش ولدغ. 437
- قولهم: الحمد لله الذي كان كذا وكذا. 437
- جواز حذف الضمير العائد. 437
- قولهم: فلان شحات. 438
- قولهم: جبة خلقة. 439
- قولهم: ثلاثة شهور وسبعة بحور. 440
- مواضع استعمال جمع القلة وجمع الكثرة. 441
- قولهم للعليل: معلول. 442
- ما جاء من المصادر على وزن مفعول. 443
- قولهم للمريض: به سل. 444
- ما جاء من الأدواء على وزن فُعَال وفعل. 445
- قولهم: حلا الشيء في صدري وبعيني. 446
- قولهم في جمع مرآة: مرايا. 447
- قولهم لغم المرادة: عَزَلَة. 448
- قولهم: جاء القوم بأجمعهم. 450
- جواز التأكيد بلفظ «أجمع». 450
- قولهم لمن انقطعت حجته: مُقْطَع. 452
- الكلام على الاختلاط والاحتلاط. 452
- قولهم في الكناية عن العربي والعجمي: الأسود والأبيض. 453
- قولهم: الحسن أحمر. 453
- قولهم للسنة المجدية: حمراء. 453
- قولهم للمعرس: قد بنى بأهله. 454
- تعاقب الباء وعلى. 455
- قولهم: رميت بالقوس. 456
- إمالة تاء «حتى». 457
- معاني الأبنية. 458
- قولهم: مئة وثيَف. 460
- قولهم لمن يصغر عن فعل شيء: هو يصبو عنه. 461
- قولهم للرجل المضيق لأمره...: الصيف ضيَعَت اللبن، بفتح التاء، وذكر قصة المثل. 462
- الخلاف في إنشاد بيت شعر لذي الرمة. 464
- قولهم: طرده السلطان. 465

- 467 قولهم لما ينبت من الزرع بالمطر: بخس.
- 468 قولهم: «هاون» و«راوق».
- 470 قولهم للبلدة التي استحدثها المعتصم بالله: سامراء.
- 471 سبب تسمية سامراء، واللغات التي قيلت فيها.
- 472 قولهم لما يجمد من فرط البرد: قريص.
- 473 قولهم: قتله الحب.
- 475 قولهم: ما يعرضك لهذا الأمر.
- 476 قولهم: ما كان ذلك في حسابي.
- 477 قولهم: تنوّق في الشيء.
- 478 قولهم للمخاطب: هَمْ فعلت، وهَمْ خرجت.
- 479 ما يعرض من اللهجات لبعض القبائل.
- 481 قصة ليلي الأخيلية مع الشعبي.
- 482 قولهم: قرضته بالمقراض، وقصصته بالمقصّ.
- 484 قولهم في تصغير شيء وعني: شوي وعونية.
- 484 قولهم: أشرف فلان على الإياس من طلبه.
- 485 الكلام على الإياس واليأس.
- 486 قولهم للقناة الجرفاء التي يرمى بها البندق: زربطانة.
- 486 قولهم: جرح الرجل في ثديه.
- 487 تذكير الثدي وتآنيته.
- 489 الكلام على «نَجَز» و«نَجَز».
- 491 قولهم في جمع جوالق: جوالقات.
- 491 ذكر ما شذّ جمعه من أسماء الأجناس بالالف والتاء.
- 494 ما جاء من فُواعل بالضمّ وُجمع على فُواعل بالفتح.
- 495 حكم المذكر المجموع بالالف والتاء إذا أُضيف إلى العدد.
- 495 التفرقة بين «نعم» و«بلى».
- 498 الكلام على «صباح مساء» على الإضافة والتركيب.
- 499 الكلام على «العَر» و«العَر».
- 501 الكلام على قولهم: «بكم ثوبك مصبوغاً» و«بكم ثوبك مصبوغ».
- 502 الكلام على قولهم: «خلف الله عليك» و«أخاف الله عليك».
- 502 الكلام على «مخوف» و«مخيف».
- 503 الكلام على: «أو» و«أم».
- 504 الكلام على «الحثّ» و«الحضّ».
- 504 الكلام على «النعم» و«الأنعام».
- 505 الكلام على «بات» و«نام».
- 507 ذكر معنى «القينة».
- 508 ذكر معنى «الراحلة».
- 508 ذكر معنى «البهيم».

509	ذكر معنى «هوى»
510	ذكر مسائل تتعلق برسم الخط:
517	الفهارس
519	1- فهرس الآيات
525	2- فهرس القراءات
527	3- فهرس الأحاديث
531	4- فهرس الشعر
547	5- فهرس الرجز
549	6- فهرس النظم
551	7- فهرس الأمثال
553	8- فهرس الأعلام
571	9- فهرس القبائل
573	10- فهرس الأماكن
575	11- فهرس اللغة
593	12- فهرس اللغات
595	13- فهرس الكتب
605	14- فهرس المصادر
617	15- فهرس المحتويات

شرح رُزَّة الغُصَّاصِ

كان العرب في الجاهلية وصدر الإسلام ينطلقون لغتهم فصيحة معربة، من دون تكلف ولا معرفة شيء من ضوابط الإعراب. ويرجع كثير من الدارسين ذلك إلى غلبة العزلة على العرب، وقلة اختلاطهم بغيرهم من الشعوب.

وعندما وقع الاختلاط والتمازج بعد الفتح الإسلامي - حين خرج العرب من جزيرتهم قاصدين الأمصار المفتوحة - فشا الخلل في الكلام، وانتشر اللحن على ألسنة العامة.

وقد بذل علماؤنا الأوائل جهوداً جبارة للحد من انتشار اللحن، ودعوا إلى الحفاظ على سلامة اللغة العربية، وألفوا في ذلك المصنفات

وقد ازدهرت هذه الحركة في القرن الرابع الهجري، وكان كتاب (درة الغواص في أوهام الخواص، لأبي محمد الحريري) من تلك التصانيف التي عالجت الأخطاء والأوهام، فلقى اهتماماً كبيراً من العلماء؛ حيث أقاموا عليه شروحات وحواشي كثيرة.

وكان شرح شهاب الدين الخفاجي من أشهر هذه الشروح وأهمها، وهو شرح قيم أدرك فيه الخفاجي التشدد الذي سلكه الحريري في كتابه، فصوب ما جاء فيه، والتمس لذلك وجهاً مما جاء في القرآن الكريم أو الأحاديث النبوية.

السعر 70 درهماً



أبوظبي للثقافة والتراث
ABU DHABI CULTURE & HERITAGE